





في اهل البيت

حقوق الطبع محفوظة
لوزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالكويت
الطبعة الثانية
١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م

تشرفت بإعادة طبعه :

دار الصفوة للطباعة والنشر والتوزيع - بالغردقة ج. م. ع

الغردقة: شارع الكورنيش - تليفون: ٤٤٦٠٤٥ / ٤٤٧٥٧٠ - ت + فاكسميل: ١١٧٢١٥
القاهرة: ٦ (١) شارع ينبع متفرع من ش الانصار - الدقي - ت + فاكسميل: ٢٦١٤٧٥٧





رارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

البحر المحيط

في أصول الفقه

للزركشي

وهو بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الشافعي (٧٤٥ - ٧٩٤ هـ)

الجزء السادس

مع الفهارس العامة

تمام بتحريره

د. عبد السلام الوائلي

وراجعه

الشيخ عبد القادر عبد الله العاني



كِتَابُ الْأَدِلَّةِ الْمُخْتَلَفِ فِيهَا

كِتَابُ الْأَدِلَّةِ الْمُخْتَلَفَةِ فِيهَا

الاستدلال على فساد الشيء بعدم الدليل على صحته

جوزة ابن القطان: قال : وكان شيخنا أبو علي بن أبي هريرة يستعمله كثيراً،
إذا سئل عن مسائل فقيه : ما أنكرت منها؟ يقول : لأنه لا دلالة تدل على صحته
انتهى . وهذه الطريقة اشتهرت بين المتأخرين ، يستدلون بها في مسائل لا تُحصى
إلى طرق النفي .

الاستدلال على فساد الشيء بفساد نظيره

قال الصيرفي: كل دليل دل على صحته شيء بالإثبات أو النفي، فهو دال على فساد ضده إذا كان لا بُدُّ له من ذلك الضد، لاستحالة اجتماع الشيء وضده. ولأصحابنا في مثل هذا مغالطة فيما إذا كان للأمة ثلاثة أقاويل، فيدلُّ على فساد اثنين منها، ثم يقول: إذا فسدت هذه الأقاويل صح الآخر، والوجه في هذا أن يقال للخصم: عرفت صحة الصحيح منها، وفساد غيره، فدلَّ على صحتها، فإن الذي أفسد تلك غير صحة هذا.

٣

الاستدلال على عدم الحكم بعدم الدليل

حق عند البيضاوي وغيره، لأنه لو ثبت حكم شرعي ولا دليل عليه، لَلَزَم منه تكليف المحال.

الاستقراء

وهو تصفح أمور جزئية ليحكم بحكمها على أمر يشمل تلك الجزئيات. وينقسم إلى: تام، وناقص. فالتام: إثبات الحكم في جزئي لثبوته في الكلّي على الاستغراق. وهذا هو القياس المنطقي المستعمل في العقلیات. وهو حجة بلا خلاف.

ومثاله: كل صلاة فإذا أن تكون مفروضة أو نافلة، وأيهما كان فلا بد وأن تكون مع الطهارة. فكل صلاة فلا بد وأن تكون مع الطهارة. وهو يفيد القطع. لأن الحكم إذا ثبت لكل فرد من أفراد شيء على التفصيل فهو لا محالة ثابت لكل أفرادِهِ على الإجمال.

والناقص: إثبات الحكم في كلي لثبوته في أكثر جزئياته من غير احتياج إلى جامع. وهو المسمّى في اصطلاح الفقهاء بـ (الأعم الأغلب). وهذا النوع يختلف فيه، والأصح أنه يفيد الظن الغالب، ولا يفيد القطع، لاحتمال تخلف بعض الجزئيات عن الحكم، كما يقال: التمساح يُحرّك الفك الأعلى عند المضغ. فإنه يخالف سائر الحيوانات في تحريكها الأسفل. واختاره من المتأخرين صاحب «الحاصل» و «المنهاج» والهندي.

ومنهم من ردّه بأن معرفة جميع الجزئيات بما يعسر الوقوف عليها، فلا يوثق به إلا إذا تأيّد الاستقراء بالإجماع. واختاره الرازي فقال: الأظهر أنه لا يفيد الظن إلا بدليل منفصل، ثم بتقدير الحصول يكون حجة واقتضى كلامه أن الخلاف إنما هو في أنه هل يفيد الظن أم لا؟ لا في أن الظن المستفاد منه هل يكون حجة أم

لا؟. والمذهب الأول^(١)، ولهذا لما علمنا أنّصافَ أغلب من في دار الحرب أو صفّهم بالكفرِ غلب على ظننا أن جميع من نشاهده منهم كذلك، حتى جاز لنا استرقاق الكل ورمي السهام إلى جميع من في صفّهم. ولو لم يكن الأصل ما ذكرنا لما جاز ذلك.

وقد احتج الشافعي بالاستقراء في مواضع كثيرة، كعادة الحيض بتسع سنين، وفي أقلّة وأكثره، وجرى عليه الأصحاب وقالوا: فلو وجدنا المرأة تحيض أو تطهر أقل من ذلك فهل يتبع؟ فيه أوجه:

أحدها: نعم، وبه أجاب الأستاذ أبو إسحاق. وقد تختلف العادات باختلاف الأهوية والأعصار.

وأصحها: لا عبرة به، لأن الأولين أعطوا البحث حقّه، فلا يلتفت إلى خلافه.

والثالث: إن وافق ذلك مذهب واحد من السلف صرنا إليه، وإلا فلا.

وقال في «المستصفى»: التام يصلح للقطعيّات وغير التام لا يصلح إلا للفتحيّات، لأنه مهما وجد الأكثر على نمط، غلب على الظن أن الآخر كذلك.

(١) أي ما سبق عقب تعريفه من أنه: يفيد الظن الغالب، وقد وصف هذا الرأي آنفاً بالأصح.

الأصل في المنافع الإذن، وفي المضار المنع

خلافاً لبعضهم. وهذا عندنا من الأدلة فيما بعد ورود الشرع. أعني أن الدليل السمعي دَلَّ على أن الأصل ذلك فيها إلا ما دل دليل خاص على خلافها. أما قبله، فقد سبقت المسألة في أول الكتاب: «لا حكم للأشياء قبل الشرع»، ولم يحكموا هنا قولاً بالوقف كما هناك، لأن الشرع ناقل. وقد خلط بعضهم الصورتين وأجرى الخلاف هنا أيضاً. وكأنه استصحب ما قبل السمع إلى ما بعده، ورأى أن مالم يُشكل أمره ولا دليل فيه خاصٌ بشبه الحادثة قبل الشرع، وسبق هناك ما فيه. ثم رأيت القاضي عبد الوهاب حقق المسألة تحقيقاً فقال، بعد حكاية الخلاف في الأفعال قبل الشرع: «مسألة: زعم قوم من الفقهاء أن الشرع قد قرّر الأصل في الأشياء على أنها على الإباحة إلا ما استثناه الدليل، وفائدة ذلك أنه إذا وقع الخلاف في حكم شيء في الشرع هل هو على الإباحة أو المنع؟» حكم بأنه على الإباحة، لأن الشرع قد قرّر ذلك، فصار كالعقل عند القائلين بالإباحة. وقد حكى ذلك عن بعض متأخري أصحابنا، وأشار إليه محمد بن عبد الله بن عبد الحكم.

قال: والباقون على أن الأصل في أنه لا يعلم حكم كل شيء إلا بقية دليل يختصه أو يختص نوعه.

ومن ذهب إلى القول الأول احتج بقوله تعالى: ﴿قُلْ: مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ﴾ (الأعراف/٣٢) وقوله: ﴿قُلْ: لَا أَجِدُ فِيهَا أَوْحِيَ إِلَيَّ عَزَماً عَلَى طَاعَتِهِ

يَطْعَمَهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً ﴿[الأنعام/١٤٥] فجعل الأصل الإباحة. والتحرير مستثنى.

قال: ويدل على فساد هذا القول قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصْنَعُ الْإِنسَانُ﴾ الكذب: هذا حلال، وهذا حرام ﴿[النحل/١١٦] فأخبر أن التحريم والتحليل ليس إلينا، وإنما هو من عنده، وأن الحلال والحرام لا يُعلم إلا بإذنه. وقال: ﴿وقد فصل لكم ما حرم عليكم﴾ [الأنعام/١١٩] وكل هذا يدل على إبطال القول بأن حكم الأشياء في السمع الإباحة.

وأما الجواب عن أدلتهم، فهي فيما ورد الشرع/بإباحته. والكلام في إباحة ١/٣٢٤ الجملة بقوله: ﴿قل: لا أجد...﴾ يصلح أن يُحتج به على أن الأصل في المأكولات الإباحة، وإنما الممتنع الإباحة المطلقة. وقوله ﷺ: (وما سكت فهو مما عفي عنه) يريد: من ذلك النوع الذي كان الخطاب متعلقاً به. ألا ترى أنه قال: (الحلال بين، والحرام بين، وبينهما أمور مشبهات) فشارك بينهما، ولم يجعل الأصل أحدهما.

واحتج غيره للقائلين بأن الأصل الإباحة بقوله تعالى: ﴿خلق لكم ما في الأرض جميعاً﴾ [البقرة/٢٩] ذكره في معرض الامتنان، واللام للاختصاص. وأورد أنها تأتي لغير الانتفاع كقوله تعالى: ﴿وإن أسأتم فلها﴾ [الاسراء/٧] ورُجِحَ الأول بالظهور^(١). وكذلك قوله: ﴿أجل لكم الطيبات﴾ [سورة المائدة/٥]، ﴿قل: من حرم زينة الله التي أخرج لعباده؟﴾ [سورة الاعراف/٣٢] لأنه استفهام إنكار فيدل على امتناع تحريم مطلق الزينة، ويلزم من امتناع تحريم مسمى الزينة أن لا يحرم شيء من أحادها، فإذا انتفت الحُرمة بقيت الإباحة، وهو المطلوب. وقوله: ﴿اللَّهُ الَّذِي سَخَّرَ لَكُمُ الْبَحْرَ﴾ إلى قوله: ﴿وسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً مِنْهُ﴾ [سورة الجاثية/١٣] وفي «الصحيحين» من حديث سعد بن أبي وقاص، عن النبي ﷺ أنه قال: (إن أعظم المسلمين في المسلمين جُرمًا من سأل عن شيء

(١) أي رجح بأنه موافق للظاهر في معنى اللام فلا يعدل عنه بغير داعٍ لمجرد احتمال اللام معنى آخر.

[لم] يحرم على السائل فحرم من أجل مسألته) وهذا ظاهر في أن الأصل في الأشياء الإباحة، وأن التحريم عارض. وعن سلمان الفارسي قال: سئل رسول الله ﷺ عن السمن والجبن والفراء فقال: (الحلال ما أحل الله في كتابه، والحرام ما حرمه الله في كتابه، وما سكت عنه فهو مما عفي عنه) رواه ابن ماجه والترمذي.

ولا يخفى أجوبة ذلك مما سبق عن القاضي. على أن هذا الحديث يقتضي أنه لا يقال في هذا النوع أن الشرع أذن فيه، بل عفي، ولا يوصف بإذن ولا منع. وليس في الآيات المستدل بها إلا أنها خلقت لنا وسخرت لنا، ولا يدل ذلك على أنها أبيحت لنا، إذ يجوز أن يُخلق لنا ولا يباح، بل يتوقف ذلك على إذن من جهته، كذا قاله ابن برهان في كلام له، قال: فصار هذا بمثابة قول السلطان لجنده: هذه الأموال التي أجمعها لكم. فلا يدل على أنه أباحها لهم وأذن لهم في تناولها، بل قد يجوز أن يجمعها لهم وإنما يأذن في الأخذ بعد زمان آخر، فلا بد إذن من إذن جديد وزيف قول أبي زيد أن الأفعال لا تحكم لها قبل الشرع، وعندما ورد الشرع تبيناً بالأدلة الشرعية أنها كانت مباحة. قال: ثم هو معارض بقوله تعالى: ﴿وَهُيَ النَّفْسُ مِنَ الْهَوَى﴾ [سورة النازعات/٤٠] وأما احتجاج الرازي بأنه انتفاع لا يضر بالمالك قطعاً، فليس على أصلنا، لابتناؤه على التحسين العقلي.

وأما الدليل على تحريم المضار، فقولته ﷺ: (لا ضرر ولا ضرار) وهو عام. وضعف ابن دقيق العيد الاستدلال [به]، لأن السابق إلى الفهم النهي عن الإضرار، ولا إضرار بالنفس، فقد يؤخذ على عمومته فيدخل فيه الإضرار بالنفس، فيتم الدليل.

تنبيهان:

الأول: قيل: ينبغي أن يستثنى من المافع الأموال، فإن الأصل فيها التحريم، لقوله ﷺ: (إن دماءكم وأموالكم...) الحديث. وهو أخص من الدليل الذي استدلوأ به على الإباحة فيقضي عليها.

قلت: قد نص الشافعي في «الرسالة» على ذلك فقال: أصل مال كل امرئ

يحرم على غيره إلا بما أحل به وذكر قبله أن النكاح كذلك، والنساء محرمات الفروج إلا بعقد أو بملك يمين. فجعل الأصل في الأموال والأبضاع التحريم، ثم قال آخره: وهذا يدخل في عامة العلم. قال الصيرفي: وهو كلام صحيح لا ينكسر أبداً، وهو أن ينظر في الأصل إلى الشيء المحظور كائناً ما كان من دم أو مال أو فرج أو عرض، فلا ينتقل عنه إلى الإباحة إلا بدليل يدل على نقله (انتهى). وينازع فيه تخريج الماوردي مسألة النهر المشكوك في أنه مباح أو مملوك على هذا الخلاف. ثم إن سلم فغير محتاج إليه، لأن وضع المسألة في أصل المنافع التي لم تطرأ عليها يد ملك ولا اختصاص.

الثاني:

من القواعد المترتبة على هذا الأصل القول بالبراءة الأصلية، واستصحاب حكم النفي في كل دليل مشكوك فيه حتى يدل دليل على الوجوب، كما في تعميم مسح الرأس في الوضوء. وكلام القرافي يقتضي أن تلك غير هذه المسألة، وليس كذلك وجعل البراءة الأصلية هي استصحاب حكم العقل في عدم الأحكام، وليس كما قال، فإن البراءة تكون في العدم الأصلي، والاستصحاب يكون في الطارئ: ثبوتاً كان أو عدماً.

الثالث:

ليس المراد بالمنافع هنا مقابل الأعيان بل كل ما ينتفع به، ولهذا قال الرافعي عن الأصحاب: الأصل في الأعيان الحل، ثم المراد بالنفع المكنة أو ما يكون وسيلة إليها، وبالمضرة الألم أو ما يكون وسيلة إليه.

التعلُّق بالأول

قال إلْكِيَا: وهذا باب تنازعوا في تعيينه بعد اتفاقهم على أن ما جمع معنى الشيء وأكثر منه فهو أول منه، وقد نطق القرآن بأمثاله. قال تعالى لمن اعتل عن التخلف بشدة الحر: ﴿وقالوا لا تنفروا في الحر، قل نار جهنم أشد حراً﴾ [سورة التوبة/٨١] يعني: فليتخلفوا عنها. وقال تعالى: ﴿والله ورسوله أحق أن يرضوه﴾ [سورة التوبة/٦٢] لأن حقهم أوجب ونعمتهم أعظم. وقال: ﴿والفتنة أكبر من القتل﴾ [سورة البقرة/٢١٧] وقال: ﴿وهو أهون عليه﴾ [سورة الروم/٢٧] وقال ﷺ: (فدين الله أحق أن يقضى) وقالة العلماء: إذا حرم التأفيف فالصرب أول بالتحريم. وقال الشافعي: إذا جاز السلم مؤجلاً فهو حالاً أجوز، وإذا وجبت الكفارة في الخطأ ففي العمد أول، وإذا قبلت شهادة الفاسق في أسوأ حاله - أعني قبل التوبة - فبعد التوبة أول. وأبر حنيفة يقول: وطء الزوج الثاني إذا كان يرفع الثلاث فلأن يرفع [ما] دونها أول.

قال الطبري: والذي يجب أن يحصل أن التعلُّق بعد إيضاح الإجماع في أصل المعنى، فإن الترجيع زيادة في عين الدليل أو في مأخذه، وليس الأولى عين الدليل ولا ركناً منه، وإنما يتبين ذلك بشيء، وهو أنه إذا بان المعنى الحاضر غيره بطل التعلُّق، كقول أبي حنيفة رحمه الله: هُذِمَ الثلاث فلأن يهدم ما دونه أول، فإننا بينا أن لاهدم، وإذا امتنع القول بالهدم فلا جمع قال: ولسنا نرى في التعلُّق كثير فائدة ب/٣٢١ من حيث إثبات الحكم، نعم / نَبّه على معنى الأصل كما نطق به القرآن، فهو يرجع إلى التنبيه على العلة، وليس شيئاً زائداً.

استصحاب الحال

لأمر وجودي أو عديمي، عقلي أو شرعي. ومعناه أن ما ثبت في الزمن الماضي فالأصل بقاءه في الزمن المستقبل، وهو معنى قولهم: الأصل بقاء ما كان على ما كان حتى يوجد المزيل، فمن ادعاه فعلية البيان، كما في الحسيات أن الجوهر إذا شغل المكان يبقى شاغلاً إلى أن يوجد المزيل، مأخوذ من المصاحبة، وهو ملازمة ذلك الحكم ما لم يوجد مغير، فيقال: الحكم الفلاني قد كان فلمْ نظنْ عدمه، وكل ما كان كذلك فهو مظنون البقاء.

قال الخوارزمي في «الكافي»: وهو آخر مدار الفتوى، فإن المفتي إذا سئل عن حادثة يطلب حكمها في الكتاب، ثم في السنة، ثم في الإجماع، ثم في القياس، فإن لم يجده فيأخذ حكمها من استصحاب الحال في النفي والإثبات، فإن كان التردد في زواله فالأصل بقاءه، وإن كان في ثبوته فالأصل عدم ثبوته (انتهى). وهو حجة يفزع إليها المجتهد إذا لم يجد في الحادثة حجة خاصة. وبه قال الحنابلة والمالكية وأكثر الشافعية والظاهرية، سواء كان في النفي أو الإثبات. والنفي له حالتان، لأنه إما أن يكون عقلياً أو شرعياً، وليس له في الإثبات إلا حالة واحدة، وهي النفي، لأن العقل لا يثبت حكماً وجودياً عندنا.

والمذهب الثاني: ونُقل عن جمهور الحنفية والمتكلمين، كأبي الحسين البصري رحمه الله، أنه ليس بحجة، لأن الثبوت في الزمان يفتقر إلى الدليل فكذلك في الزمان الثاني، لأنه يجوز أن يكون وأن لا يكون، ويخالف الحسيات، لأن الله أجرى العادة فيها بذلك، ولم تجر العادة به في الشرعيات فلا تلحق بها. ثم منهم من نقل عنه تخصيص النفي بالأمر الوجودي ومنهم من نقل الخلاف مطلقاً. قال الهندي: وهو يقتضي تحقق الخلاف في الوجودي والعديمي جميعاً لكنه بعيد، إذ تفاريحهم تدل على أن استصحاب العدم الأصلي حجة.

قلت: والمنقول في كتب أكثر الحنفية أنه لا يصح حجة على الغير، ولكن يصلح للعذر والدفع. وقال صاحب «الميزان» من الحنفية: ذهب بعض أصحابنا إلى أنه ليس بحجة لإبقاء ما كان ولا لإثبات أمر لم يكن. وقال أكثر المتأخرين: إنه حجة يجب العمل به في نفسه لإبقاء ما كان، حتى لا يورث ماله، ولا يصلح حجة لإثبات أمر لم يكن، كحياة المفقود لما كان الظاهر بقاؤها صلحت حجة لإبقاء ما كان حتى لا يرث من الأقارب، والثابت لا يزول بالشك. وغير الثابت لا يثبت بالشك (قال): ولكن مشايخنا قالوا: إن هذا القسم يصبح حجة على الخصم في موضع النظر، ويجب العمل به عند عدم الدليل، ولا يجوز تركه بالقياس، كذا ذكره الشيخ أبو منصور الماتريدي، لأن الحكم متى ثبت شرعاً فالظاهر دوامه ولا يزول إلا بدليل يرجع على الأول، وإن أوجب في الأول شبهة، ولهذا قالوا: لا ينقض الاجتهاد بالاجتهاد، لأن الحكم الثابت في زمن النبي ﷺ ثابت في حق كل من كان في زمنه ﷺ مع احتماله النسخ إذ ذاك، وهذا كمن شك في الحدث بعد الوضوء فإنه يني على الطهارة مع احتمال الحدث، وكمن شك في طلاق امرأته وعق أمته فإنه يباح له الانتفاع بهما مع الاحتمال، لأن الثابت لا يزول بالشك. (انتهى).

وما ذكروه من أنه يصلح للدفع لا للرفع يشبه قول أصحابنا في مسائل كثيرة عملوا فيها بالأصلين، كوجوب الفطرة عن العبد المنقطع الخبر، وعدم جواز عتقه عن الكفارة، وكما إذا ظهر لبنت تسع سنين لبن فارتضع منه صغير حرم ولا يحكم ببلوغها، لأن احتمال البلوغ قائم والرضاع كالنسب يكفي فيه الاحتمال.

والمذهب الثالث: واختاره القاضي في «التقريب» أنه حجة على المحتند فيما بينه وبين الله تعالى، فإنه لم يكلف إلا أقصى الداخل في مقدوره على العادة، فإذا فعل ذلك ولم يجد دليلاً آخر يبقى الوجوب ولا يسمع فيه إذا انتصب مسئولاً في مجلس المناظرة، فإن المجتهدين إذا تناظروا وتذكروا طرق الاجتهاد فيما يغني المجيب قوله: لم أجد دليلاً على الوجوب، وهل هو إلامدع فلا يسقط عنه عهدة الطلب بالدلالة.

والمذهب الرابع : أنه يصلح للدفع لا للرفع . وهو المنقول عن أكثر الحنفية فيما سبق . قال الكيا : ويعبرون عن هذا بأن استصحاب الحال صالح لإبقاء ما كان على ما كان ، إحالة على عدم الدليل ، لا لإثبات أمر لم يكن . وبنوا على هذا مسائل : (منها) مالمو شهد شاهدان أن الملك كان للأب المدعى ، والأب ميت ، فإنها لا تقبل عن أبي حنيفة ، لأن الملك ثبت لا بهذه الشهادة ، والبقاء بعد الثبوت إنما يكون باستصحاب الحال فيثبت دفعاً عن المشهود عليه بحق الشهادة ، فإنه كان أحد المدعين ، فأما لإيجاب حكم مبتدأ فلا ، وملك الوارث لم يكن ، وعلى هذا قالوا : المفقود لا يرث أباه ، وإن كان الملك ذلك الملك بعينه ، لأن المالك غير الأول (قال) : ونحن نسلم لهم أن دلالة الثبوت غير دلالة البقاء ، لأن أحدهما نص والآخر ظاهر ، ولكن لا نقول : البقاء لعدم المزيل ، بل لبقاء الدليل الظاهر عليه . وهذا لا يجوز أن يكون فيه خلاف . (انتهى).

المذهب الخامس : أنه يجوز الترجيح به لا غير . نقله الأستاذ أبو إسحاق عن الشافعي وقال : إنه الذي يصح عنه ، لا أنه محتج به . قلت : ويشهد له قول الشافعي رضي الله عنه : والنساء محرمات الفروج ، فلا يحللن إلا بأحد أمرين : نكاح ، أو ملك يمين ، والنكاح ببيان الرسول ﷺ . قال الروياني في «البحر» : وهذا استدلال من الشافعي باستصحاب الحال في جميع هذه المسائل . وقيل : إنه نوع من أنواعه ، وهو من أقواها (قال) : وأجمع أصحابنا على أن الاستصحاب صالح للترجيح ، واختلفوا في استصلاحه للدليل ، فظاهر كلام الشافعي أنه قصد به الترجيح وهو الظاهر من المذهب . هذا كلام الروياني ، وسيأتي أن هذا الاستدلال من النوع الذي هو محل وفاق ، وقال بعض المتأخرين من أصحابنا : استقرأت الاستصحاب الذي يحكم به الأصحاب فوجدت صوراً كثيرة وإنما يستصحب فيها أمر وجودي ، كمن / تيقن الطهارة وشك في الحدث وعكسه . وأما استصحاب ١ / ٢٢٥ عدم الحكم فيه فلم أعرفه ، وبراءة الذمة ونحوها من الأمور العدمية لا علم فيها . وإنما يمنع من الحكم بخلافها حتى يقوم دليل عليه .

المذهب السادس : أن المستصحب للحال إن لم يكن غرضه سوى نفي ما نفاه صح استصحابه ، كمن استدل على إبطال بيع الغائب ، ونكاح المحرم ، والشغار ،

بأن الأصل أن لا عقد، فلا يثبت إلا بدلالة. وإن كان غرضه إثبات خلاف قول خصمه من وجه يمكن استصحاب الحال في نفي ما أثبتته فليس له الاستدلال به، كمن يقول في مسألة (الحرام) إنه يمين توجب الكفارة. لم يستدل على إبطال قول خصومه بأن الأصل أن لا طلاق ولا ظهار ولا لعان، فيعارض بالأصل أن لا يمين ولا كفارة، فيتعارض الاستصحابان ويسقطان. حكاه الأستاذ أبو منصور البغدادي عن بعض أصحابنا.

إذا عرف هذا فلا بد من تنقيح موضع الخلاف، فإن أكثر الناس يطلقه ويشبهه عليهم موضع النزاع بغيره فنقول:
للاستصحاب صور:

أحداها: استصحاب دل العقل أو الشرع على ثبوته ودوامه:
كالملك عند جريان القول المقتضي له، وشغل الذمة عند جريان إتلاف أو التزام، ودوام الحل في المنكوحة بعد تقرير النكاح.
وهذا لا خلاف في وجوب العمل به، إلى أن يثبت معارض له. ومن صوره تكرر الحكم بتكرر السبب.

الثانية: استصحاب العدم الأصلي المعلوم بدليل العقل في الأحكام الشرعية:
كبراءة الذمة من التكليف حتى يدل دليل شرعي على تغييره، كنفى صلاة سادسة.

قال أبو الطيب: وهذا حجة بالإجماع، أي من القائلين بأنه لا حكم قبل الشرع. ومن هذا يستشكل القول بهذا من القائلين بأن هناك حكماً. وقال ابن كج في أول كتابه في الأصول: إنه صحيح لا يختلف أهل العلم فيه، لأنه قد ثبت عندنا أن حجة العقل دليل، فإذا لم نجد سمعاً علمنا أن الله لا يهملنا، وأنه أراد بنا ما في العقل فصرنا إليه. (انتهى). وهذا معنى قولهم: إن العقل يدل على أن ما لم يتعارض الشرع له فهو باق على النفي الأصلي، فلا يدل إذاً إلا على نفي الأحكام. وقولنا لمن يوجب الوتر: الأصل عدم الوجوب إلا أن يرد السمع، فائتمسك بهذا الأصل حتى يرد دليل شرعي للوجوب، ولم يثبت.

الثالثة : استصحاب الحكم العقلي:
عند المعتزلة، فإنَّ عندهم أن العقل حُكْمٌ في بعض الأشياء إلى أن يردَّ الدليل السمعى . وهذا لا خلاف بين أهل السنة في أنه لا يجوز العمل به، لأنه لا حكم للعقل في الشرعيات.

الرابعة : استصحاب الدليل مع احتمال المعارض:
إما تخصيصاً إن كان الدليل ظاهراً، أو نسخاً إن كان الدليل نصّاً. فهذا أمره معمول به بالإجماع. وقد اختلف في تسمية هذا النوع بالاستصحاب، فأثبتته جمهور الأصوليين ومنعه المحققون، منهم إمام الحرمين في «البرهان» وإلكيا في «تعليقه»، وابن السمعاني في «القواطع»، لأن ثبوت الحكم فيه من ناحية اللفظ لا من ناحية الاستصحاب. ثم قال إمام الحرمين: إنها مناقشة لفظية، ولو سماه استصحاباً لم يناقش. وقال أبو زيد: هذا قد يُعَدُّ من الاستصحاب، لأن دليل ثبوت الحكم عندي غير دليل بقاءه، فإن النص مثلاً أثبت أصله، ثم بقاؤه بدليل آخر وهو عدم المزيل، لأنه لو كان دليل البقاء دليل الثبوت لما جاز النسخ، فإن النسخ يرفع البقاء والدوام. قال إلكيا: وهذا ليس بشيء، لأن الدليل أما إن لا يقتضي الدوام، كالمقيد بالمرّة أو المطلق، وقلنا: لا يقتضي التكرار، فلا يرد على هذا النسخ، لأنه قد تم بفعل مرة واحدة وإما أن يدل على التقرير والبقاء نصّاً، كقوله: افعلوه دائماً أبداً، وهو في الاستمرار ظاهر. فهما دليلان: نصٌّ في الثبوت وظاهر في الاستمرار. فهذا هو الذي يرد عليه النسخ، وأبو زيد أطلق، وأصاب في قوله: دليل الثبوت غير دليل البقاء، وأخطأ في قوله: دليل البقاء عدم المزيل، فهذا ليس من الاستصحاب في شيء. (انتهى).

الخامسة : استصحاب الحكم الثابت بالإجماع في محل الخلاف:
وهو راجع إلى حكم الشرع، بأن يتفق على حكم في حالة ثم تتغير صفة المجمع عليه ويختلف المجمعون فيه، فيستدل من لم يغير الحكم به. تصحاب الحال. مثال: إذا استدل من يقول: إن التيمم إذا رأى الماء في أثناء صلاته لا تبطل صلاته، لأن الإجماع منعقد على صحتها قبل ذلك، فاستصحب إلى أن يدل دليل على أن رؤية

الماء مبطله. وكقول الظاهرية: يجوز بيع أم الولد، لأن الإجماع انعقد على جواز بيع هذه الجارية قبل الاستيلاد، فنحن على ذلك الإجماع بعد الاستيلاد. وهذا النوع هو محل الخلاف، كما قاله في «القواطع» وكذا فرض أئمتنا الأصوليون الخلاف فيها: فذهب الأكثرون - منهم القاضي، والشيخ أبو إسحاق الشيرازي وابن الصباغ والغزالي - إلى أنه ليس بحجة. قال الأستاذ أبو منصور: وهو قول جمهور أهل الحق من الطوائف، وقال الماوردي والرويان في «كتاب القضاء»: إنه قول الشافعي وجمهور العلماء، فلا يجوز الاستدلال بمجرد الاستصحاب، بل إن اقتضى القياس أو غيره إلحاقه بما قبل الصفة الحق به، وإلا فلا. وقال ابن السمعاني: إنه الصحيح من المذهب.

وذهب أبو ثور وداود الظاهري إلى الاحتجاج به، ونقل ابن السمعاني عن المزني وابن سريج والصيرفي وابن خيران، وحكاها الأستاذ أبو منصور عن أبي علي القطني، وأبي الحسين القطان. قال الأستاذ: أبو إسحاق في «شرح الترتيب»: «كان أبو الحسين بن القطان شديد القول به، حتى أنه لو اقتصر ما كان يخرج إلا استصحاب الحال. قال: وإنما أخذه أهل الكوفة من أصحابنا، وأهل ما وراء النهر من أهل سمرقند وغيرهم أيضاً شديدو القول به. (انتهى). واختاره الأمدى وابن الحاجب. وقال سليم في «التقريب» إنه الذي ذهب إليه شيوخ أصحابنا، فيستصحب حكم الإجماع حتى يدل الدليل على ارتفاعه.

وحكي الأول عن الحنفية والظاهرية ومتكلمي الأشعرية. والمعروف عن الظاهرية إنما هو الثاني. قال الشيخ أبو إسحاق، كان القاضي أبو العلي يقول: داود لا يقول بالقياس الصحيح، وهنا يقول بقياس فاسد، لأنه حمل حالة الخلاف على حالة الإجماع/ من غير علة جامعة.

٣٢٥ -

والمختار هو الأول، لأن محل الوفاق غير محل الخلاف، فلا يتناول بوجه، وإنما يوجب استصحاب الإجماع حيث لا يوجد صفة تغيره، ولأن الدليل إن كان هو الإجماع فهو محال في محل الخلاف، وإن كان غيره فلا مستند إلى الإجماع الذي يزعم أنه يستصحب. قال أصحابنا: والقول باستصحاب الإجماع في محل الخلاف

يؤدي إلى التكافؤ، لأنه ما من أحد يستصحب حال الإجماع في شيء إلا ولخصمه أن يستصحه في مقابله. وبيانه: أن في مسألة التيمم أن للخصم أن يقول: أجمعنا على بطلان التيمم برؤية الماء خارج الصلاة فنستصحه برؤيته فيها، وتغير الأحوال لا عبرة به.

ونقل الكيا عن الأستاذ أبي إسحاق أنه استدل على النكاح بلا ولي بأن الأصل في الأبضاع التحريم، فمن ادعى ما يبيح فعله الدليل (قال): وهذا ليس بشيء، فإنه يقال: الأصل التحريم قبل وجود أصل النكاح أو بعده؟ إن قلت: قبله، فمسلّم، أو بعده، فهو محل النزاع، ويمكن أن يجعل ذلك معارضة لكلامه.

قلت: قال الأستاذ أبو إسحاق في «شرح الترتيب»: واتفق أن حضري أبو علي الهروي، يعني الزبيري، وقال: أنا أقرر الاستصحاب في موضع لا يمكن فيه المعارضة، فقلت: هات، فقال: إذا قال المستدل في إبطال الوقف: أن ما وقف قد تقرر - بالاتفاق - ملك المالك عليه فلا يُزال إلا بدليل. فقلت: العكس فيه من وجوه:

أحدها: أن يقال: ما يحصل من المنافع بعد الوقف قد حصل الاتفاق على أنها غير مملوكة، لكونها معدومة، فلا تدخل في ملك الواقف إلا بدليل. الثاني: أن الأصل أن لا ملك للواقف على الكراء الذي يأخذه بدلاً عن المنافع، فلا يملك إلا بدليل.

الثالث: ما يتصرف فيه بعد الوقف من بيعه وهبته، الأصل أنه لم يكن ثابتاً. قال الأستاذ: إذا كانت مسائل الاستصحاب هكذا، فلا يجوز أن يجعل من جملة الأدلة في الأحكام (قال): وما ادّعوه على الشافعي رضي الله عنه أنه قال بالاستصحاب فلم يذكره احتجاجاً على طريق الابتداء، وإنما ذكره على سبيل الترجيح بعد تعارض الأدلة (انتهى).

وقد أنكر ابن السمعاني القول بالاستصحاب جملةً، وقال: إنه الصحيح من مذهبنا. أما في استصحاب العام والنص قبل الخاص والناسخ فليس ذلك استصحاباً، لأن الدليل قائم وهو العام والنص. وأما استصحاب دليل العقل في

براءة الذمة فإنما وجب استصحاب براءة الذم لأن دليل العقل في براءة الذمة قائم في موضع الخلاف أيضاً، كما في العام والنصر، فوجب الحكم به. وأما في استصحاب الإجماع فالإجماع الذي كان دليلاً على الحكم قد زال في موضع الخلاف فوجب طلب دليل آخر. وهذه الطريقة حسنة، وقد سبقه إليها إمام الحرمين. وبه تبين أن الخلاف فيما عدا استصحاب الإجماع لفظي، وبه صرح إمام الحرمين.

ثم قال ابن السمعاني: إنا لا نثبت براءة الذمة باستصحاب الحال ولا نحكم لشيء لأجل الاستصحاب، لكن نطلب من المدعي حجة يقيمها، فإذا لم يقم بقي الأمر على ما كان من غير أن نحكم بثبوت شيء. والخلاف واقع في ثبوت الحكم باستصحاب الحال، وهذا لا نقول به في موضع ما. (انتهى) وهذه طريقة أخرى تُغايِر الأولى، قد ذكرها المتأخرون، وحاصلها التفصيل بين الدوام والابتداء، ونقول: ليس في الدوام إثبات، وإنما هناك استمرار ما كان لعدم طَرَيان ما يرفعه. وهي تنبهي على الخلاف الكلامي في أن الباقي في محل البقاء هل يحتاج إلى مؤثر؟ وفيه قولان: فإن قلنا: لا يحتاج وصحت^(١) وإلا لم ينتهض، لأنك في الدوام تريد دليلاً وأنت مثبت به فكيف نقول: لم نحكم لشيء؟ وهذا الخلاف في أن الباقي هل يحتاج إلى مؤثر ينبهي على اختلاف آخر في أن علة الحاجة إلى المؤثر، هل هي الإمكان أو الحدوث أو مجموعهما، أو الإمكان بشرط الحدوث؟ والحق أن العلة الإمكان، وأن الباقي يحتاج إلى مؤثر، كما تقرر في علم الكلام، فعلى هذا لا تنتهض هذه الطريقة.

ومن زعم أن الخلاف لفظي ابنُ برهان، فقال في كتابه الكبير: إذا حقق استصحاب الحال لم يبق خلاف، فإن قول القائل: الأصل يقتضي كذا فإنما يتمسك به إلى أن يقرم دليل على خلافه. إما أن يريد بالأصل أصل الشرع، أم أصل العقل: فإن أراد العقل فالخصم لا يعترف أن العقل يقتضي حكماً، ولأن الأحكام العقلية إنما تثبت بدليل عقلي، فلا يستصحب الحال فيها، وإن أراد أصل الشرع فباطل أيضاً، لأن الأحكام الشرعية إنما تثبت بأدلة شرعية. وهذه طريقة

(١) كذا في الأصول.

أخرى. وقد يقال بالتزام الثاني بدليل شرعي مستقراً من جزئيات الشريعة في العمل به.

وبقي من الأنواع ما ذكره القاضي شريح الروياني أحد أئمة أصحابنا في كتاب «روضة الحكام» أنه إذا كان للشيء أصل معلوم من الوجوب أو الحل أو الحظر فإنه يُردُّ إليه، ولا يترك بالشك، ولا يخرج عنه إلا بدليل. فلو أسلم إليه في لحم، فأتاه المسلم إليه بلحم، فقال المسلم هو لحم ميتة، أو ذكاة مجوسي، فالقول قول القابض، لأن الأصل تحريم ذلك، لأن الحيوان إن كان محرماً يبقى التحريم مالم يُعلم زواله. ولو اشترى صاعاً من ماء بئر فيه قُلْتان، ثم قال: أردّه بالعيب فإن فارة وقعت فيها، فالقول قول الدافع، لأن الأصل طهارة الماء. (انتهى).

وجعل ابن القطان القول بالاستصحاب يرجع إلى أن الباقي لا دليل عليه، وهو أنه متى كنّا على حال مجمع عليها فنحن عليها، فمن ادعى الانفصال عنها احتاج إلى دليل. قال القرطبي: القول بالاستصحاب لازم لكل أحد، لأنه أصل تنبني عليه النبوة والشريعة، فإنّا إن لم نقل باستمرار حال تلك الأدلة لم يحصل العلم بشيء من تلك الأمور. (انتهى). وقد سبق أن هذا محل وفاق. وأما الأستاذ أبو منصور فجعل الخلاف معنوياً مبنياً على الخلاف في حكم الأشياء قبل ورود الشرع، فمن زعم أنها مباحة استصحب الحال في كل ما رآه مباحاً، فلا يحظره إلا بدليل. ومن زعم أنها محرمة لم يستصحب شيئاً.

السادسة: وتصلح أن تكون قسماً لما سبق: استصحاب الحاضر في الماضي: وهو المقلوب، فإن القسم الأول: ثبوت أمر في الثاني لثبوت في الأول، لفقدان ما يصلح للتعين. وهذا القسم في ثبوت في الأول لثبوت في الثاني، كما إذا وقع النظر / في أن زيداً هل كان موجوداً أمس في مكان كذا، ووجدناه موجوداً فيه اليوم؟ فيقال: نعم، إذ الأصل موافقة الماضي للحال. وهذا القسم لم يتعرض له الأصوليون، وإنما ذكره بعض الجدّليين من المتأخرين. فنقول: إذا ثبت استعمال اللفظ في هذا المدعى فنُدعي أنه كان مستعملاً قبل ذلك، لأنه لو كان الوضع غيره فيها سبق لزوم أن يكون قد تغير إلى هذا الوضع، والأصل عدم تغييره.

قال ابن دقيق العيد: وهذا كلام ظريف وتصرف غريب قد يتبادر إلى إنكاره ويقال: الأصل استقرار الواقع في الزمن الماضي إلى هذا الزمن، أما أن يقال الأصل انعطاف الواقع في هذا الزمان على الزمان الماضي فلا. وجوابه أن يقال: هذا الوضع ثابت، فإن كان هو الذي وقع في الزمان الماضي فهو المطلوب، وإن لم يكن فالواقع في الزمن الماضي، فعاد الأمر إلى أن الأصل استصحاب الحال في الزمن الماضي. وهذا وإن كان طريقاً، كما ذكرنا، إلا أنه طريق جَدَل لا جَلَد، والجَدَل طريق في التحقيق سالك على محجّ مضيق! وإنما تضعف هذه الطريقة إذا ظهر لنا تغير الوضع، فأما إذا استوى الأمران فلا بأس.

قلت: وأما الفقهاء فظاهر قولهم أن الأصل في كل حادثٍ تقديره بأقرب زمنٍ منافاةً هذا القسم. وقال بعضهم: لم يقل به أصحابنا الفقهاء إلا في صورة واحدة، وهي [ما] إذا اشترى شيئاً وأدعاه مدع وأخذه منه بحجة مطلقة، فإنه يثبت له الرجوع على البائع. قالوا: فإن البينة لا توجب الملك ولكنها تُظهره، فيجب أن يكون الملك سابقاً على إقامتها ويقدر له لحظة لطيفة. ومن المحتمل انتقال الملك من المشتري إلى المدعي ولكنهم استصحبوا مقلوباً، وهو عدم الانتقال فيه فيما مضى، استصحاباً للحال. وكذلك قالوا: إذا وجدنا ركازاً ولم ندر هل هو إسلامي أم جاهلي؟ يُحكم بأنه جاهلي على وجه، لأننا استدللنا بوجوده في الإسلام على أنه كان موجوداً قبل ذلك. قلت: ومثله: إذا أشكل حال القرية التي فيها الكنيسة هل أحدثها المسلمون أم لا؟ فقال الروياني: تُقرّ، استصحباً لظاهر الحال. ولم يحكِّ الرافعي غيره. ويقاربه صور (منها): لو أحرم بالحج وشك هل أحرم قبل أشهره أو بعدها؟ كان محرماً بالحج قالوا: لأنه على يقين منه هذا الزمن وفي شك عما تقدمه، ويمكن أن يوجد أيضاً. فهذه القاعدة. (ومنها): إذا اختلف الغاصب والمالك فالصحيح تصديق المالك. فقد استصحبوا مقلوباً، وهو الحدوث فيها مضى استصحباً للحاضر. ويمكن خلافه، وكذلك مسائل الانعطاف في استصحاب حكم الصوم على من نوى في النفل قبل الزوال، والثواب على الوضوء جميعه إذا نوى عند غسل الوجه على وجه، وتعليق العتق على قدوم زيد، ثم يبيعه، فقدم زيد ذلك اليوم، ونظائره....

الْأَخْذُ بِأَقْلٍ مَا قِيلَ

أثبتته الشافعي والقاضي . قال القاضي عبد الوهاب : وحكى بعض الأصوليين إجماع أهل النظر عليه . وحقيقته - كما قال ابن السمعاني : أن يختلف المختلفون في مقدّر بالاجتهاد على أقاويل ، فيؤخذ بأقلها عند إعواز الحكم ، أي إذا لم يدل على الزيادة دليل .

وقال القفال الشاشي^١ : هو أن يرد الفعل من النبي ﷺ مبيّناً لمجمل ويحتاج إلى تحديده ، فيصار إلى أقل ما يؤخذ ، كما قاله الشافعي في أقل الجزية بأنه دينار ، لأن الدليل قام أنه لا بد من توقيت ، فصار إلى أقل ما حكى عن النبي ﷺ أنه أخذ من الجزية . (قال) : وهذا أصل في التوقيت قد صار إليه الشافعي في مسائل كثيرة ، كتحديد مسافة القصر بمرحلتين ، ومالا ينجر من الماء بالملاقاة بقلّتين ، وأن دية اليهودي ثلث دية المسلم .

وقال ابن القطان في كتابه : هو أن يختلف الصحابة في تقدير ، فيذهب بعضهم إلى مائة مثلاً ، وبعضهم إلى خمسين . فإن كانت دلالة تعضد أحد القولين صير إليها ، وإن لم تكن دلالة فقد اختلف فيه أصحابنا :

فمنهم من قال : نأخذ بأقل ما قيل من حيث كان أقل ، ويقول : إن هذا مذهب الشافعي ، لأنه قال : إن دية اليهودي الثلث ، وحكى اختلاف الصحابة فيه ، وأن بعضهم قال بالنصف ، وبعضهم بالمساواة ، وبعضهم بالثلث ، فكان هذا أقلها . ومثله ما ذهب إليه في الدية أنها أخماس ، وروي أنها أرباع ، فكانت رواية الأخماس أولى ، لأنها أقل ما روي ، فنصير إليه .

ومنهم من احتج على القول بأقل ما قيل من كلام الشافعي فيما لو سرق رجل متاعاً لرجل، فشهد شاهد بألف دينار، وآخر بألف وخمسمائة، أنه لا يحكم إلا بما اتفقا عليه.

ومنهم من قال: هذا قول حسن إذا كان عليه دلالة، فإن لم يكن معه دلالة فلا معنى له، لأنه ليس لأحد أن يقول بغير حجة إلا وللآخر أن يقول بما هو أقل منه أو أكثر بغير حجة، وذلك أن القائلين أجمعوا على هذا المقدار واختلفوا فيما سواه، فأخذ بما أجمعوا عليه وترك ما اختلفوا فيه. يلزمه أن يقف في الزيادة ولا يقطع على أنه لا شيء فيه، لجواز أن يكون فيه دلالة.

وأما ما قالوه في دية اليهودي، فإن الشافعي رحمه الله تعالى سلك فيه غير هذا الطريق، وهو أنه قال: قد دل على أن لا مساواة بقوله: ﴿وَأَمِنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا لَا يَسْتَوُونَ﴾ [سورة السجدة / ١٨] فإذا بطلت المساواة فليس للناس إلا قولان، فإذا بطل أحدهما صح الآخر. وأما جعله الدية أخماساً فبدليل، [لا] لأنه أقل ما قيل. وأما مسألة الشهادة فإنما حكم فيها بالأقل، لأنه ثبت ذلك بشاهدين، وانفراد الآخر ليس بحجة، وهذا لا خلاف فيه.

(قال): وقد منع قوم من أهل النظر وقالوا: إن أصلكم هذا ينتقض بالجمعة، فإن الناس اختلفوا هل تنعقد بأربعين أو باثنين أو بثلاثة، فوجب أن يؤخذ بأقل ما قيل. فإن قلتم: الأصل هو الظاهر ولا ينتقل عنه إلا بدليل، قيل لكم: وكذلك الأصل شغل ذمته بالجناية فلا تبرأ إلا بدليل. قالوا: وكذلك الغسل من ولوغ الكلب يجب أن نأخذ بأقل ما قيل.

ب / ٣٢٦ ثم أجاب ابن القطان: / بأن الكلام في هذه المسألة ليس في الحادثة التي قام الدليل فيها، وإنما كان هنا في الحادثة إذا وقعت بين أصول مجتهد فيها بحادثة، فنصير إلى أقل ما قيل، وهذا هو موضع الخلاف بين أصحابنا المخرج على وجهين. فاما مسألة الجمعة فدليلنا الخبر. ولو صح السؤال علينا لَأَقْلَبَ لَهَا ثور على أبي حنيفة، لأنه يميزها بواحد. وأما ولوغ الكلب فقد صرنا إلى ما نص عليه - عليه السلام. (قال): وهذه المسألة مبنية على حادثة قد تقدمت قبلنا

وانقرض العصر عليها واختلفوا فيها، وأما اليوم فالمدار على الدليل. (انتهى).
وأجاب القفال عن مسألة الجمعة بأنها أقل ما قيل، لأنه أقل ما روي عنه عليه
الصلاة والسلام أنه جُمع فيهم في زمنه ذلك.

وقسم ابن السمعاني المسألة إلى قسمين يخرج منها الجواب:
(أحدهما) أن يكون ذلك فيما أصله براءة الذمة، فإن كان الاختلاف في وجوب
الحق وسقوطه كان سقوطه أولى، لموافقة براءة الذمة، ما لم يقدّم دليل الوجوب، وإن
[كان] الاختلاف في قدره بعد الاتفاق على وجوبه، كدية الذمة إذا وجبت على
قاتله، فهل يكون الأخذ بأقله دليلاً؟ اختلف أصحاب الشافعي فيه على وجهين.

(والثاني): أن يكون فيما هو ثابت في الذمة، كالجمعة الثابت فرضها، اختلف
العلماء في عدد انعقادها، فلا يكون الأخذ بالأقل دليلاً، لارتهاان الذمة بها فلا تبرأ
الذمة بالشك. وهل يكون الأخذ بالأكثر دليلاً؟ فيه وجهان: (أحدهما): يكون
دليلاً ولا يُنتقل عنه إلا بدليل، لأن الذمة تبرأ بالأكثر إجماعاً، وبالأقل خلافاً،
فذلك جعلها الشافعي تنعقد بأربعين، لأن هذا العدد أكثر ما قيل. (الثاني): لا
يكون دليلاً، لأنه لا ينعقد من الخلاف دليل في حكم، والشافعي إنما اعتبر
الأربعين بدليل آخر. قال ابن السمعاني: وهذا كله كلام بعض أصحابنا، وليس
فيه كبير معنى!. (انتهى).

وإنما يتم الأخذ بأقل ما قيل بشروط:
أحدها: أن لا يكون أحد قال بعدم وجوب الشيء. وإلا لم يكن الثلث دية
الذمي - مثلاً - أقل الواجب، بل لا يكون هناك شيء هو الأقل.
ثانيها: أن لا يكون أحد قال بوجوب شيء من ذلك النوع، كما لو قيل: إنه
يجب ها هنا فرس، فإن هذا القائل لا يكون موافقاً على وجوب الثلث وإن نقص
ذلك عن قيمة الفرس. والقائل بالثلث لا يقول بالفرس وإن نقصت قيمتها عن
ثلث الدية، فلا يكون هناك شيء هو أقل.

ثالثها: أن لا يوجد دليل أخذ غير الأقل، وإلا كان ثبوته بذلك الدليل، لا بهذا الطريق.

رابعها: أن لا يوجد دليل يدل على ما هو زائد وإلا وجب العمل به وكان مبطلاً لحكم هذا الأصلي. ولهذا لم يقل الشافعي بانعقاد الجمعة بثلاثة، ولا بالغسل من ولوغ الكلب ثلاثاً، وإن كان أقل ما قيل، لقيام الدليل على اشتراط ما صار إليه.

وقال بعض الفضلاء: الأخذ بأقل ما قيل عبارة عن الأخذ بالمحقق وطرح المشكوك فيه فيما أصله البراءة، والأخذ بما يخرج عن العهدة بيقين فيما أصله اشتغال الذمة. ولذلك جعل الأخذ بالأكثر في الضرب الثاني - وهو ما أصله اشتغال الذمة - بمنزلة الأخذ بالأقل في الأول. وقد وهم بعضهم فأورد عدد الجمعة سؤالاً، ولم يعلم أن الأخذ فيه بالأكثر بمنزلة الأخذ بالأقل، وبيانه أن المركب من أجزاء على قسمين: أحدهما: أن يكون بعضها مرتبطاً ببعض فلا يعتد به إلا مع صاحبه، كصيام شهرين متتابعين في كفارة الظهار. (وثانيهما) أن لا يرتبط، كمن وجب عليه لزيد عشرون درهماً يؤديها كل يوم درهماً. ونظير الثاني: دية اليهودي، فإن أبعاض [الدية] من حيث هي لا تعلق لبعضها ببعض، فمن وجب عليه مائة من الإبل وجب كل واحد منها من غير تعلق له بصاحبها، فإذا خرج ثلثها برىء قطعاً، وبقي ما وراءه، والأصل عدمه، فلم يوجد. ونظير الأول: الجمعة فإن أبعاض عددها يتعلق ببعض، فمن صلاها في ثلاثة لم يخرج عن العهدة بيقين ولم يأت بما أسقط عنه شيئاً، فأخذنا بالأصل في الموضعين، وهما في الحقيقة شيء واحد، وحاصله إيجاب الاحتياط فيما أصله الوجوب دون غيره. والفروع في الموضعين لا تخفى.

وبهذا يتبين أن الأخذ بأقل ما قيل مركب من الإجماع ومن البراءة الأصلية، فلا يتجه من القائل المخالفة فيه، ولا يصح التمسك فيه بالإجماع وحده كما قال القاضي والغزالي وتبعه ابن الحاجب. قال القاضي: ونقل بعض الفقهاء عن الشافعي أنه تمسك بالإجماع، وهو خطأ عليه، ولعل الناقل زلّ في كلامه. وقال الغزالي: هو سوء ظنّ به، فإن المجمع عليه وجوب هذا القدر، ولا مخالفة فيه،

والمختلف فيه سقوط الزيادة، والإجماع عليه. نعم، المشكل جعله دليلاً مستقلاً مع تركيبه من دليلين، فكيف يتجه ممن يوافق على الدليلين المذكورين مخالفة الشافعي فيه.

وأما ابن حزم في «الأحكام» فأنكر الأخذ بأقل ما قيل، وقال: إنما يصح إذا أمكن ضبط أقوال جميع أهل الإسلام، ولا سبيل إليه. وحكى قولاً أنه يأخذ بأكثر ما قيل ليخرج عن عهد التكليف بيقين. (قال): وليس الثلث في دية اليهودي بأقل ما قيل، فقد روينا من طريق يونس بن عبيد، عن الحسن البصري، أن دية اليهودي والنصراني ثمانمائة درهم، وهو أقل من ثلث دية المسلم، فكان ينبغي أن تقولوا به، لأنه أقل ما قيل. وعن بعض المتقدمين أنه لا دية للكتابي أصلاً، فليس ثلث الدية أقل ما قيل (قال): ولنا فيه تفصيل.

وقال القاضي عبد الوهاب: يمكن أن يقال: إن الواجب الوسط من ذلك. وأوضح مثال لهذه المسألة قيمة المتلف، بأن يجني على سلعة يختلف أهل الخبرة في تقييمها، فيقومها بعضهم بمائة، وبعضهم بمائتين، وكذلك إذا جرحه جراحة ليس فيها أرش مقدّر.

مَسْأَلَةٌ

في القول بالأخف:

هذا، قد يكون بين المذاهب، وقد يكون بين الاحتمالات المتعارضة أماراتها. وقد صار إليه بعضهم، لقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [سورة البقرة/ ١٨٥] ﴿مَا جَعَلَ عَلَيْكُمُ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [سورة الحج/ ٧٨]، وقوله عليه الصلاة والسلام: (بُعِثْتُ بِالْخَنِيفَةِ السَّمْحَةِ) وهذا يخالف الأخذ بالأقل، فإنّ هناك يشترط الاتفاق على الأقل، ولا يشترط ذلك ها هنا. وحاصله يرجع إلى أن الأصل في المضار المنع، إذ الأخف منها هو ذلك. وقيل: يجب الأخذ بالأشق، كما قيل هناك: يجب الأخذ بالأكثر.

مَسْأَلَةٌ

النَّافِي لِلْحَكْمِ هَلْ يَلْزِمُهُ الدَّلِيلُ

١ / ٣٢٧

المثبت للحكم يحتاج للدليل بلا خلاف.

وأما النافي فهل يلزمه الدليل على دعواه؟ فيه مذاهب:

أحدها: نعم، وجزم به القفال والصيرفي، واختاره ابن الصباغ وابن السمعاني، ونقله الأستاذ أبو منصور عن طوائف أهل الحق، ونقله ابن القطان عن أكثر أصحابنا، وقال الماوردي: إنه مذهب الشافعي وجمهور الفقهاء، ولا يجوز نفي الحكم إلا بدليل، كما لا يجوز إثباته إلا بدليل، وحكاه الباجي عن الفقهاء والمتكلمين. وقال القاضي في «التقريب» إنه الصحيح، وبه قال الجمهور، وقال صاحب «المصادر»: إنه الصحيح، لأنه مدع، والبيئة على المدعي، ولقوله تعالى: ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعَلَمِهِ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ﴾ [سورة يونس/ ٣٩] فذمهم على نفي ما لم يعلموه مبيناً، فدل على أن كلاً منهما عليه الدليل، ولقوله تعالى: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ في جواب: ﴿لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ﴾. [سورة البقرة/ ١١١]

الثاني: أنه لا يجب، وحكاه الماوردي وابن السمعاني وغيرهما عن داود وأهل الظاهر، لأن الأصل في الأشياء النفي والعدم، فمن نفي الحكم فله أن يكتفي بالاستصحاب، لكن ابن حزم في «الأحكام» صرح الأول.

والثالث: أن يلزمه في النفي العقلي دون الشرعي، حكاه القاضي في «التقريب» وابن فورك.

الرابع: قال الغزالي إنه المختار: أن ما ليس بضروري فلا يعرف إلا بدليل، والنفي فيه كالألبيات، بخلاف الضروري، وظن بعضهم انفراد الغزالي به، وليس كذلك ففي «الكافي» للخوارزمي حكاية المذاهب الثلاثة. (ثم قال): ومن

أصحابنا من قال: لا يخلو: إما أن يكون النافي شاكاً في نفيه أو نافياً له عن معرفة، فإن كان شاكاً فلا علم مع الشك، وإن كان يدعي نفيه عن معرفة فتلك المعرفة إما أن تكون ضرورية أو استدلالية، فإن كانت ضرورية فلا منازع في الضروريات، وإن كانت استدلالية فلا بد من إبراز الدليل. (انتهى). وقال القاضي عبد الوهاب في «الملخص»: الخلاف فيما لا يعلم ثبوته وانتفاؤه بالضرورة، وإنما يعلم بالدليل، ويمكن إقامته عليه، فأما ما يعلم حساً واضطراباً فلا سبيل إلى إقامة دليل على ثبوته ونفيه، كعلم الإنسان بوجود نفسه وما يجدها عليه في أنه ليس في لجة بحر ولا على جناح طائر ونحوه.

الخامس: إن نفى علم نفسه بأن يقول: لا أعلم، فلا يلزمه الدليل، وإن كان ينفي الحكم فيلزمه الدليل، لأن نفى الحكم حكم، كما أن الإثبات حكم، ومن نفى حكماً أو أثبته احتاج إلى الدليل، قال ابن برهان في «الأوسط»: وهذا التفصيل هو الحق.

والسادس: ذكره بعض الجدليين: إن ادعى لنفسه علماً بالنفي فلا بد له من الدليل على ما يدعيه، وإن نفى علمه فهو مخبر عن جهل نفسه، لكن الجاهل يجب أن يتوقف في إثبات الأحكام ولا يحكم فيها بنفي ولا إثبات. واختاره الطرزي في «العنوان» وهو قريب من قول أصحابنا: أن الإنسان إن حلف على فعل نفسه حلف على البت، لإمكان اطلاعه عليه، أو على فعل غيره حلف على نفي العلم. والسابع: قاله ابن فورك: النافي لحكم شرعي إذا قال: «لم أجد فيه دليلاً وقد تصفحت الدلائل» وكان من أهل الاجتهاد، كان له دعوى ذلك. ويرجع إلى ما تقتضيه العقول من براءة الذمة.

(قال): وهذا النوع قريب من استصحاب الحال، فيجيء على قول من يقول بالإباحة أو الحظر إن لا دليل عليه، فأما من قال بالوقف فلا يصح ذلك إلا على طريق استصحاب الحال الشرعي.

والثامن: أنه حجة دافعة لا موجبة، حكاه أبو زيد في «التقويم». والتحقيق أن القائل بأنه لا دليل عليه إن أراد أنه يكفي استصحاب العدم الأصلي بأن الأصل

يوجب ظن دوامه فهو صحيح ، وإن أراد أنه لا دليل عليه البتة ، وحصول العلم أو الظن بلا سبب فهو خطأ ، لأن النفي حكم شرعي ، وذلك لا يثبت إلا بدليل . وقال الهندي : في هذه خلاف ، لأنه إن أريد بالنافي من يدعي العلم أو الظن بالنفي فهذا يجب عليه الدليل ، كما في الإثبات ، لأن المسألة مفروضة فيها لا يعلم نفيه بالضرورة ، وإن أريد من يدعي عدم علمه أو ظنه فهذا لا دليل عليه ، لأنه يدعي جهله بالشيء ، والجاهل بالشيء غير مطالب بالدليل على جهله ، كما لا يطالب به من يدعي أنه لا يجد الماء ولا جوعاً ولا حرّاً ولا برداً .

مناظرة :

قال ابن العربي رحمه الله : ذكرت حكماً بحضرة الإمام أبي الوفاء بن عقيل ، فطلبت بالدليل فقلت : لا دليل علي ، لأنّي نافي ، والنافي لا دليل عليه . فقال لي : ما دليلك على أن النافي لا دليل عليه ؟ قلت : هذا لا يليق بمنصبك ، أنا نافي أيضاً في قولي ولا دليل على النافي ، فكيف تطالبني بالدليل ؟ فأجاب : يدل على اللزوم بأن يقال : النافي مُفْتَب ، كما أن المثبت مُفْتَب ، والفتوى لا تكون إلا بدليل . واستشهد بمسألة ، وهي أنه لو قامت البينة على رجل أنه كان بالكرخ يوم السبت ، وشهدت أخرى أنه لم يكن بها يوم السبت ، بل بالموصل وكذلك من قال : إن الله واحد يطالب بالدليل ، وليست الوحدانية إلا نفي الثاني . فأجبت بأن هذا دليل باطل ، لأنك تروم به إثبات محال ، وهو الدليل على النافي ، وذلك لأن الأسباب المقتضية مع تشعب طرقها وتقارب أطرافها فما من سبب يتعرض لإبطاله إلا ويجوز فرض تعلق الحكم به ، وهذا لا طريق إليه ، مع أنه يفوت بهذا مقصود النظر من العثور على الأدلة وبدائع الأحكام . قلت : وما هذا إلا كالمدهي والمنكر ، فإن المدعي مثبت والمنكر ينفي ولا يطالب بإقامة البينة على نفيه . وأما مسألة الشهادة فلا تلزم للتمارض بين النفي والإثبات . وأما الوحدانية فالتعرض لإثبات إله على صفة ، فإثبات صفة الوحدانية فيها نفي الشركة .

مَسْأَلَةٌ وَلَهَا تَعَلُّقٌ بِالْأَسْتِصْحَابِ

نقل الدبوسي عن الشافعي أن عدم الدليل حجة في إبقاء ما ثبت بالدليل، لا لما لم يصح ثبوته (قال): ولهذا لم يجوز الصلح على الإنكار، ولم يجوز شغل الذمة بالدين فلم يصح الصلح (قال): وعندنا هو جائز. ويقول: قول المنكر ليس بحجة على المدعي، كقول المدعي ليس بحجة على المنكر (قال): وقال بعضهم: هذا الذي قاله الشافعي يكون حجة في حق الله تعالى ولا يكون حجة على خصمه بوجه. (انتهى).

وأنكر عليه ابن السمعاني ذلك وقال: عدم الدليل ليس بحجة في موضع. والذي ادعاه على الشافعي من مذهبه / لا ندري كيف وقع له. والمنقول عن ٣٢٧ ب / الأصحاب ما قدمناه. وأما مسألة الصلح على الإنكار فقد بينّا وجه فسادها في «الخلافيات».

وذكر أيضاً مسألة الشفعة على هذا الأصل، وهي أن من كان في ملكه شقص وباع شريكه نصيبه وأراد الشريك أخذه بالشفعة، أو كان جاراً - على أصولهم - فأنكر المشتري الشقص ملكاً (قال): عند الشافعي لا يلتفت إلى إنكاره ويثبت له الأخذ بالشفعة بظاهر ملكه بيده. وعندنا: ليس له حق الشفعة حتى يقيم البينة أن الشقص ملكه. قلت: وقال الروياني في «البحر» (في باب التيمم): ظاهر كلام الشافعي رحمه الله تعالى أن السكوت وعدم النقل دليل على عدم الحكم ولهذا قال في الماسح على الخفين: هل يلزمه إعادة الصلاة؟ إن صح حديث علي رضي الله عنه قلت به في الأمر بالمسح على الجباثر، لأنه لم يلزمه إعادة الصلاة. فإن صح قطعت القول به (قال): فجعل سكوته عن إعادة دليلاً على نفي وجوبها.

قلت: بل ظاهر كلام الشافعي التفصيل بين أن يكون مما تتوفر الدواعي على نقله أم لا، فإنه قال في تقدير أن خبر ماعز حيث رجم ولم يجلد ناسخ الحديث الجمع بينهما. قال: فإن قال قائل: لعله جلده ورجمه. قيل: كانت قصته من مشاهير القصص، ولو جلد لنقل. فإن قيل: رب تفصيل في القصص لا يثفق نقله ودواعي النفوس إنما تتوفر على نقل كليات القصص. فإن صح في الحديث المتقدم التصريح بالجلد فلا يعارضه التعلق بعدم نقل في حديث مع اتجاه وجه بترك النقل فيه قال الشافعي مجيباً: الأمر كذلك، والحق أحق أن يتبع، ولولا أن أبا الزبير روى عن جابر أن رسول الله ﷺ رجم ماعزاً ولم يجلده.. تعارض الحديث الأول بقصة ماعز. (انتهى).

أما إذا لم يعلم على الحكم سوى دليل واحد وعلة واحدة فهل يكون عدم كل واحد منهما دالاً على عدم الحكم؟ ينبغي أن يُفصل في ذلك بين الحكم العقلي والشرعي فيقال: إن كان ذلك الحكم عقلياً فإن العكس فيه غير لازم، إذ لا يلزم من نفي دليل معين أو علة معينة نفي الحكم، لجواز أن يكون ثَمَّ دليل آخر أو علة أخرى ولم يعلم بهما، وعدم علمنا بالشيء لا يدل على عدمه، فلم يحصل القطع واليقين بعدم ذلك الحكم عند عدم ذلك الدليل أو تلك العلة. وإن كان ذلك الحكم شرعياً فإن العكس فيه لازم، لانا مكلفون في الأمور الأخروية بغلبة الظن، ونحن إذا لم نعلم على الحكم سوى دليل واحد أو علة واحدة غلب على الظن عدم الحكم من عدم ذلك الدليل أو عدم تلك العلة، والظن متعبد به في الشرعيات، بخلاف العقليات فإن المطلوب فيها القطع واليقين، وأنه غير مظنون به في هذا للوطن.

مسألة

إذا قال الفقيه: بحثت وفحصت فلم أظفر بالدليل، هل يقبل منه ويكون الاستدلال بعدم الدليل؟ قال البيضاوي: نعم، لأنه يغلب ظن عدمه. وقال ابن برهان في «الأوسط»: إن صدر هذا عن المجتهد في باب الاجتهاد والفتوى قبل

منه، أو في محل المناظرة لا يقبل، لأن قوله: «بحث فلم أظفر» يصلح أن يكون عذراً بينه وبين الله تعالى، أما انتهاضه في حق خصمه فلا، لأنه يدعو نفسه إلى مذهب خصمه، وقوله: «لم أظفر به» إظهار عجز ولا بحسن قبوله، فيجب على خصمه إظهار الدليل إن كان. وهذا التفصيل هو حاصل ما ذكره الكيا، على طول فيه، بعد أن قيد جواز عدم التعلق بالدليل بشرط الإحاطة بمآخذ الأدلة إما من جهة العبارة أو غيرها، كقوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِيهَا أَوْحِيَ إِلَيَّ مَحْرُماً عَلَى طَاعِمٍ﴾ [سورة الأنعام / ١٤٥] فجعل عدم الوحي في الأمر دليلاً، إذ هو عالم بالعدم. وهذه الطريقة اشتهرت بين المتأخرين، يستدلون بها في مسائل لا تُحصى في طرق النفي، وهو أن يقول: هذا الحكم غير ثابت، لأنه لو ثبت لثبت بدليل، ولا دليل لأنه إما نص أو إجماع أو قياس، والأول منتفٍ، لأنه لو كان عن نص لنقل، ولم ينقل ولو نقل لعرفناه بعد البحث والفحص التام. والإجماع منتفٍ لوجود الخلاف بيننا، والقياس منتفٍ لقيام الفارق بينه وبين الأصل الذي هو قياس علة الخصم.

ونازع القاضي نجم الدين القدسي صاحب الركن الطاوسي في كتابه «الفصول» بأنه يحتاج إلى الاطلاع على جميع النصوص من الكتاب والسنة، ثم إلى معرفة جميع وجوه الدلالات. وهذا أمر لا يستطيع للبشر. وأسرار القرآن والسنة كثيرة، ومظاهرها دقيقة، وعقول الناس في فهمها مختلفة، حتى إن منهم من يتكلم على الآية الواحدة أو الحديث الواحد مجلدات كثيرة في فوائدها ودلالاتها، ومع ذلك لا ينتهي. ولذلك قال النبي ﷺ في القرآن: (هو الذي لاتنقضي عجائبه) فلا يمكن الانسان علم عدم النص الدال على نفي الحكم إلا إذا علم ذلك كله، وهو مستحيل، ولو فرض علمه به لغفل عنه في بعض الأوقات، كما روي أن عمر رضي الله عنه أنكر المغلاة في المهر حتى قالت له المرأة: كيف مُنعنا وقد أعطانا الله ثم قرأت: ﴿وَأَتَيْتُمُ إحداهن قنطاراً فلا تأخذوا منه شيئاً﴾ [سورة النساء / ٢٠] ولا شك أن عمر رضي الله عنه كان حافظاً للآية عالماً بها، ولكن ذهبت عنه ذلك الوقت، فعلم أن ذلك عسير جداً، فكيف يصير قوله: «بحث فلم أجد» دليلاً؟! وقد يكون علمه قليلاً وفهمه ناقصاً وقوله غير مقبول، فلعله وجد وكتب، خوفاً أو غيره. وفي تجويز ذلك فساد عظيم (انتهى ملخصاً) وقال الحواري في «النهاية»:

بعض الفقهاء يتكاسون ويقولون: الدليل على أنه لا نص لها هنا أنه لو كان لعثر عليه صاحب المذهب مع مبالغته في البحث وعلمه بموارد النصوص. والظاهر أنه إذا عثر على النص لا يخالفه. وهذا قريب، لأنه لا يدعي نفي الحكم قطعاً بل ظناً، فيكفيه نفي الدليل ظاهراً إن تمسك بالقياس النافي للحكم.

شَرع من قَبْلنا

ويشتمل على مسألتين :

إحداهما: فيما كان النبي ﷺ [متعبداً به] قبل البعثة:

وقد اختلفوا في ذلك على مذاهب:

أحدها: أنه كان متعبداً بشرع قطعاً، ثم اختلفوا: فقيل: كان على شريعة آدم عليه السلام، لأنه أول الشرائع. وقيل: نوح، لقوله تعالى: ﴿شَرع لكم من الدين ما وصى به نوحاً﴾ [سورة النور / ١٣] وقيل: إبراهيم، لقوله تعالى: ﴿إن أولى الناس بإبراهيم للذين اتبعوه﴾ [سورة آل عمران / ٦٨]، وحكاه الرافعي في «كتاب السير» عن صاحب «البيان» وأقره، وقال الواحدي: انه الصحيح، قال ابن القشيري في «المرشد» وعُزي للشافعي، وقال الأستاذ أبو منصور: وبه نقول، وحكاه صاحب «المصادر» عن أكثر أصحاب أبي حنيفة، وإليه أشار أبو علي الجبائي. وقيل: على شريعة / موسى. وقيل: عيسى، لأنه أقرب الأنبياء إليه، / ٣٢٨ ولأنه الناسخ المتأخر، وبه جزم الأستاذ أبو إسحاق الاسفرايني فيما حكاه الواحدي عنه. لكن قال ابن القشيري في «المرشد»: ميل الأستاذ أبي إسحاق إلى أن نبينا محمداً ﷺ كان على شرع من الشرائع، ولا يقال: كان من أمة ذاك النبي كما يقال كان على شرعه. (انتهى). وقيل: كان متعبداً بشريعة كل من قبله إلا مانسوخ واندرس، حكاه صاحب «الملخص». وقيل: يتعبد لا ملتزماً دين واحد من المذكورين، حكاه النووي رحمه الله تعالى في زوائد «الروضة». وقيل: كان متعبداً بشرع ولكننا لا ندري بشرع من تعبد، حكاه ابن القشيري.

والمذهب الثاني: أنه لم يكن قبل البعثة متعبداً بشيء منها قطعاً، وحكاه في «المنحول» عن إجماع المعتزلة. وقال القاضي في «مختصر التريب» وابن القشيري: هو الذي صار إليه جماهير المتكلمين. ثم اختلفوا فقالت المعتزلة بإحالة ذلك عقلاً، إذ لو تعبد باتباع أحد لكان عصي من مبعثه، بل كان على شريعة العقل. قال ابن القشيري: وهذا باطل إذ ليس للعقل شريعة. وذهبت عصابة أهل الحق إلى أنه لم يقع ولكنه ممتنع عقلاً. قال القاضي: وهذا نرتضيه وننصره، لأنه لو كان على دين لنقل، ولذكره عليه السلام، إذ لا يظن به الكتمان. وعارض ذلك إمام الحرمين وقال: لو لم يكن على دين أصلاً لنقل، فإن ذلك أبعد عن المعتاد مما ذكره القاضي (قال): فقد تعارض الأمران، والوجه أن يقال: كانت العادة انخرقت في أمور الرسول عليه الصلاة والسلام، منها انصراف هم الناس عن أمر دينه والبحث عنه.

والمذهب الثالث: التوقف. وبه قال إمام الحرمين وابن القشيري والكنيا والأمدى والشريف المرتضى في «الذريعة» واختاره النووي في «الروضة» إذ ليس فيه دلالة عقل، ولا ثبت فيه نص ولا إجماع. وقال ابن القشيري في «المرشد»: كل هذه أقوال متعارضة، وليس فيها دلالة قاطعة، والعقل يجوز ذلك، لكن أين السمع فيه. ثم الواقفية انقسموا: فقليل: نعلم أنه كان متعبداً وتوقف في غير ما كان متعبداً به. ومنهم من توقف في الأصل، فجوز أن يكون والا يكون.

تنبيهات:

الأول:

الخلاف في الفروع. أما في الأصول فدين الأنبياء كلهم واحد، على التوحيد ومعرفة الله وصفاته.

الثاني: قال العراقي في «شرح التنقيح»: المختار في هذه المسألة أن يقال: متعبداً (بكسر الباء) على أنه اسم فاعل، أي إنه عليه السلام كان كما قيل في سيرته: ينظر إلى ما عليه الناس فيجدهم على طريقة لا تليق به. انع العالم، فكان يخرج إلى غار حراء يتعبد، حتى بعثه الله. أما (بفتحها) فيقتضي أن الله تعالى تعبد به بشريعة

سابقة، وذلك ياباه حكايتهم الخلاف، هل كان متعبداً بشريعة موسى أو عيسى؟ فإن شرائع بني إسرائيل لم تتعد إلى بني إسماعيل، بل كان كل نبي بين موسى وعيسى يبعث إلى قومه فلا تتعدى رسالته قومه. حتى نقل المفسرون أن موسى عليه السلام لم يبعث إلى أهل مصر بل لبني إسرائيل وليأخذهم من القبط من يد فرعون، ولذلك لما جاوز البحر لم يرجع إلى مصر لتعم فيها شريعته، بل أعرض عنهم إعراضاً كلياً. وحيث لا يكون الله تعالى تعبد نبينا محمداً ﷺ بشريعتها البتة، فبطل قولنا: أنه كان متعبداً (بفتح الباء)، بل (بكسرها). وهذا بخلاف ما بعد نبوته، فإن الله تعالى تعبد به بشرع من قبله على الخلاف، بنصوص خاصة، فيستقيم الفتح بعد النبوة دون ما قبلها. وكلام الأمدى يقتضي خلاف ذلك، فإنه قال: غير مستبعد في العقول أن يعلم الله تعالى مصلحة شخص معين في تكليفه شريعة من قبله، وهذا يقتضي (فتح الباء). ولم نر لغيره تعرضاً لذلك. قلت: قد وقع ذلك في عبارة غيره، كما سبق.

الثالث: قال إمام الحرمين: هذه المسألة لا يظهر لها فائدة، بل تجري مجرى التواريخ المنقولة. ووافقه المازري والأبياري وغيرهما ويمكن أن يظهر في إطلاق النسخ على ما تعبد به بورود شريعته المؤيدة.

المسألة الثانية

في أنه هل تعبد بعد النبوة بشرع من قبله ﷺ أم كان منياً عنها؟ والبحث هنا مع القائلين بالتعبد قبله. وأما من نفاه ثم [فقد] نفاه ها هنا بالأولى. على مذاهب:

أحدها: أنه لم يكن متعبداً، بل كان منياً عنها، وحكاها ابن السمعاني عن أكثر المتكلمين وجماعة من أصحابنا ومن الحنفية، وهو آخر قول الشيخ أبي إسحاق، كما قاله في «اللمع» واختاره الغزالي في آخر عمره، وقال ابن السمعاني: إنه المذهب

الصحيح، وكذا قال الخوارزمي في «الكافي» لأنه لما بعث معاذاً إلى اليمن لم يرشده، بل ذكر له الكتاب والسنة والاجتهاد. ونصره الصيرفي في «الدلائل» (قال): وأما حديث: كان يحب موافقة أهل الكتاب فيما لم ينزل عليه، فإن صح فهو محمول على الاختيار لا الوجوب. (انتهى). والحديث رواه البخاري. قال بعضهم: وإنما ذلك لأنهم كانوا على بقية من دين الرسل، فما تبين أنهم لم يعرفوه ولا بدلوهم فأحب موافقتهم لقوله تعالى: ﴿فبهدهم اقتده﴾ (سورة الأنعام / ٩٠) ثم قضيته أنه غير متعبد بها ولا منهي عنها. وقال النووي في «زوائد»: الأصح أنه ليس بشرع لنا، لكن نقل ابن الرفعة عن النص خلافاً، وقال ابن حزم: إنه الصحيح (قال) ولقد قبح إسماعيل بن إسحاق القاضي من المالكية في قوله: إن رجم النبي ﷺ اليهود بين الزانيين تعبد بما في التوراة (قال): وهذا قريب من الكفر. وقال في كتابه «الإعراب»: لا يجوز العمل بشيء من شرائعهم، لقوله تعالى: ﴿لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجاً﴾ (سورة المائدة / ٤٨) واختاره الإمام الرازي والأمدى.

المذهب الثاني: أنه كان متعبداً باتباعها، إلا ما نسخ منها، ونقله ابن السمعاني عن أكثر أصحابنا وعن أكثر الحنفية وطائفة من المتكلمين. وقال ابن القشيري: هو الذي صار إليه الفقهاء. وقال سليم: أنه قول أكثر أصحابنا، واختاره الشيخ أبو إسحاق أولاً في «التبصرة» واختاره ابن برهان وقال: إنه قول أصحابنا، وحكاها الأستاذ أبو منصور عن محمد بن الحسن (قال): ولذلك استدل بقصة صالح النبي عليه السلام وقومه في شرب الناقة على إجازة / المهابة. وقال الحنفية في «شرح الخصال»: شرائع من قبلنا واجبة علينا إلا في حصلتين: (إحداهما) أن يكون شرعنا ناسخاً لها، أو يكون في شرعنا ذكر لها، فعلى اتباع ما كان من شرعنا وإن كان في شرعهم مقدماً. (انتهى) واختاره ابن الخاتب، وهو معنى قوله: إذا وجدنا حكماً في شرع من قبلنا ولم يرد في شرعنا ناسخ له لزمه التعلق به. قال ابن السمعاني: وقد أوما إليه الشافعي في بعض كتبه. قلت: وقال ابن الرفعة في «المطلب» إن الشافعي نص عليه في «الأم» في «كتاب الإجارة» وأنه أظهر الوجهين في «الحاوي». (انتهى).

وقال إمام الحرمين: للشافعي ميل إلى هذا، وبنى عليه أصلاً من أصوله في «كتاب الأطعمة»، وتابعه معظم الأصحاب. وقال في «النهاية»: وقد استأنس الشافعي لصحة الضمان بقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَ بِهِ حَمَلٌ بِعِيرٍ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ﴾ [سورة يوسف / ٧٢] فكان الجمل في معنى الجعالة لمن ينادي في العير بالصواع، ولعله كان معلوماً عندهم وتعلق الضمان به، وقال أيضاً في «كتاب الضمان» فيمن حلف ليضربن عبده مائة سوط، فضربه بالعشكال: إنه يبرأ، لقصة أيوب عليه السلام، اتفق العلماء على أن هذه الآية معمول بها في ملتنا، والسبب فيه أن الملل لا تختلف في موجب الألفاظ وفيما يقع برأً وجثاً. وثبت عن ابن عباس أنه سجد في «سورة ص»، وقرأ قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَاهُمْ أَقْتَدَهُ﴾ [سورة الأنعام / ٩٠] فاستنبط التشريع من هذه الآية. رواه أحمد وسعيد بن منصور. وقال أبو بكر عبد الوهاب: إنه الذي تقتضيه أصول مالك. وكذا قال القرطبي: ذهب إليه معظم أصحابنا. وقال ابن العربي في «القبس»: نص عليه مالك في «كتاب الديات» من «الموطأ». ولا خلاف عنده فيه.

وإذا قلنا بأنه شرع لنا فقل: شرع إبراهيم صلوات الله عليه وحده، وقيل: شرع موسى عليه السلام شرعنا إلا ما نسخ بشريعة عيسى. وقيل: شريعة عيسى وحده. حكاه الشيخ في «اللمع» والقاضي عبد الوهاب وغيرهما. ونقل الخلاف بعينه في الملتين. وقال الماوردي في «الحاوي»: ما تضمنته شرائع من قبلنا، فيما لم يقصه الله علينا في كتابه، لا يلزمنا حكمه، لانتفاء العلم بصحته. وأما ما قصه علينا في كتابه لزمنا فيه شرائع إبراهيم، لقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ﴾ [سورة النحل / ١٢٣]. وفي لزوم ما شرعه غيره من الأنبياء وجهان: (أحدهما): يلزمه، لكونه حقاً ما لم يقم دليل على نسخه. (والثاني): لا يلزم، لكون أصله منسوخاً. (انتهى). وما ذكره من الوفاق على إبراهيم ذكره القاضي ابن كج في أول كتاب «التجريد» فقال: اختلف أصحابنا في شرائع من قبلنا، هل تلزمنا؟ ولم يختلفوا في أن شريعة إبراهيم لازمة لنا. وقال في كتابه «الأصول»: إذا ثبت في شريعة موسى شيء، هل يجوز بعد بعث محمد ﷺ التمسك به؟ وجهان: (أحدهما): يجب علينا الاقتداء بشرائعهم إلى أن يمنع من ذلك شرعنا. (والثاني):

لا اقتداء إلا بشرية إبراهيم . قال ابن القطان : كان أبو العباس بن سريج يقول : ما حكى الله في كتابه عنهم فهو حق ، وهو واجب في شريعتنا إلا أن يغير عنه . وقد كان سائر أصحابنا يقولون : ما حكى لنا عنهم مما تقوم به الحجة من المستفيض والمتواتر سواء في أنه على وجهين . (انتهى) .

المذهب الثالث : أنه لم يتعبد فيها بأمر ولا نهي . حكاه ابن السمعاني .
المذهب الرابع : الوقف . حكاه ابن القشيري . وحكى ابن برهان في «الأوسط» عن أبي زيد ، أن ما أخبر الله عن الأنبياء المتقدمين ، كقصة المهايأة في قوله تعالى : ﴿وَنَبِّهِمْ أَنَّ الْمَاءَ قَسَمٌ بَيْنَهُمْ﴾ [سورة القمر / ٢٨] وقوله : ﴿وَلَمَّا جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ﴾ [سورة يوسف / ٧٢] وقوله : ﴿وَكُتِبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسُ بِالْنَفْسِ . .﴾ [سورة المائدة / ٤٥] (قال) : فهذا يكون شرعنا ، لأنه مصون عن التحريف . وهذا لا يصلح جعله مذهباً بالتفصيل ، لاقتضائه أن القائل بأنه شرع بقوله وإن احتمل التبديل ، وهو لا يقوله أحد . ويحتمل أن يجعل المنقول عنهم عما في القرآن خاصة ، كما هو ظاهر عبارة الماوردي السابقة ، فيجيء حينئذ التفصيل ، إلا أنه لا وجه لهذا التخصيص . ولهذا قال القرطبي : فيما إذا بلغنا شرع من تقدمنا على لسان الرسول ، أو لسان من أسلم كعبد الله بن سلام وكعب الأحبار ، ولم يكن ذلك منسوخاً ولا مخصوصاً بأحد . (انتهى) .

قلت : ويلحق بهم النجاشي ، وقد روى ابن حبان في «صحيحه» عن عامر بن شهر قال : كلمتان سمعتهما ، ما أحب أن لي بواحدة منهما الدنيا وما فيها ، إحداهما من النجاشي ، والأخرى من النبي ﷺ . فأما الذي سمعتها من النجاشي فإنما كنا عنده إذ جاءه ابن له من الكتاب يعرض لوحه (قال) : وكنت أفهم بعض كلامهم ، فمر بأية فضحكت . فقال : مالذي أضحكك؟! والذي نفسي بيده لأنزلت من عند ذي العرش أن عيسى بن مريم قال : إن اللعنة تكون في الأرض إذا كانت إمارة الصبيان . والذي سمعته من النبي ﷺ يقول : اسمعوا من قريش ودعوا فاعلمهم . قلت : وقد فرقه أبو داود ، فروى أوله في «كتاب الجراح» وبقائه في «كتاب السنة» . وقال فيه ابن عبد البر : حديث حسن . وروى عبد الله بن المبارك عن

عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الرحمن: «رجل من أهل صنعاء» قال: أرسل النجاشي ذات يوم وراء أصحابه فدخلوا عليه وقد جلس على التراب ولبس الخلقان، فبشروهم بنصرة النبي ﷺ ببدر، فسألوه عن جلوسه على هذه الحالة، فقال: إنا نجد في كتاب الله تعالى الذي أنزله على عيسى ﷺ: إن حَقّاً على عباد الله أن يُحدثوا لله تواضعاً عند كل ما أحدث لهم من نعمة. فلما أحدث الله نصر نبيه أحدثت لله هذا التواضع. وروى الحاكم في «المستدرک» عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال: (مكتوب في التوراة: من سرّه أن تطول حياته، ويزاد في رزقه فليصل رحمه). وقال: حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه بهذه السياقة. والقول بجريان هذا في أخبار من لم يطلع النبي ﷺ عليه بعيد. وقال الكيا ما حاصله: المراد بشرع ما قبلنا ما حكاه الله ورسوله عنهم أما الموجود بأيديهم فممنوع اتباعه بلا خلاف. (قال): وعلة المنع إما لتهمة التحريف، وإما لتحقيق النسخ. (قال) ووقع الإجماع على أحد هذين الاحتمالين. وتظهر فائدتهما فيما حكاه الله لنبيه من شرعهم. فإن قلنا: التهمة التحريف فلا يتجه. وإن قلنا لتحقيق النسخ اطرّد ذلك في المحكي وغيره. قلت: ولهذا فصل أبو زيد والماوردي ما سبق.

تنبيهات:

الأول:

قال المقترح: هذا الخلاف مبني على أن كل شريعة لما وردت، كانت خاصة أو كانت عامة، فالذي / فصل يقدر أن تكون عامة، وهل اندرست أم لا؟ والذي ١/٣٢٩ يدعي أنها شرع لنا يحتاج إلى إثبات أنها حيث وردت دامت ولم تندرس. وقال ابن برهان: هو مبني على أن نفس بعثة الأنبياء لا تصلح أن تكون ناسخة ومغيرة. وعندهم: تصلح لذلك.

الثاني:

قال الأستاذ أبو منصور وغيره: فائدة الخلاف في هذه المسألة تظهر في حادثه ليس فيها نص ولا إجماع، ولها حكم شرعي معلوم في شرع قبل هذا الشرع، هل يجوز الأخذ به أم لا؟. ومن فروعه: ما إذا تعذر الاطلاع على حكم ما يحل أكله ويحرم، وثبت تحريمه بشرع سابق بنص أو شهادة فقولان: (أحدهما): أنا نستصحبه حتى يظهر ناسخ وناقل. و (أصحهما): لا، بل يعمل بظاهر الآية من الحل. وعلى الأول فلو اختلف فيه، ففي «الحاوي» للماوردي: إنما يعتبر حكمه في أقرب الشرائع بالزمن للإسلام. وإن اختلفوا فوجهها تعارض الأشياء.

الثالث:

قال القاضي في «التقريب»: ليس تحقيق الخلاف أن يقول المخالف: أنه قد أمر بمثل شرع من تقدم، لأن أحداً لا ينكر هذا، فإن كان هذا قول المخالفين فإنه ورد عليه أمر مستأنف مبتدأ موافق لشرع من قبله، فقد وافقوا على المعنى، وإنما الخلاف في أنه هل يلزمه بعد المبعث العمل بشريعة من قبله على وجه الاتباع لنبي قبله وفرض لزوم دعوته. قال القاضي: فهذا هو الباطل الذي ننكره.

الرابع:

إذا قلنا باستصحاب شرع من قبلنا فله ثلاثة شروط: (أحدها): أن يصح النقل بطريقة أنه شرعهم. وذلك بأربع طرق: إما بالقرآن كقوله تعالى: ﴿أَن تَذْبَحُوا بَقَرَةً﴾ [سورة البقرة / ٦٧] ، أو تصحيح السنة، كما استدلوا بحديث النار على صحة بيع الفضولي وشرائه، أو ثبت نقل بطريق التواتر الذي لا يمكن الغلط فيه. ولا يشترط فيه الإيمان على ما سبق في «باب الخبر». هذا هو الذي يقتضيه القياس، لكن الظاهر خلافه، ولهذا قال الرافعي في «كتاب الأطعمة»: لا يعتمد قول أهل الكتاب. وإما بأن يشهد به اثنان أسلموا منهم ممن يعرف المبدل.

الشرط الثاني: أن لا تختلف في تحريم ذلك وتحليله شريعتان، فإن اختلفتا كان كان ذلك حراماً في شريعة إبراهيم، وحلالاً في شريعة غيره، فيحتمل أن يؤخذ

بالمأخر، ويحتمل التخيير، وإن لم نقل بأن الثاني ناسخ للأول، فإن ثبت كون الثاني ناسخاً وجهل كونه حراماً في الدين السابق أو اللاحق توقف ويحتمل الرجوع إلى الإباحة الأصلية.

الشرط الثالث: أن يكون التحريم والتحليل ثابتاً قبل تحريفهم وتبديلهم، فإن استحلوا وحرموا بعد النسخ والتحريف فلا عبرة به البتة.

الخامس:

هذا كله في فروع الدين، فأما العقائد فهي لازمة لكل أحد. قال تعالى: ﴿أولئك الذين هدى الله، فبهداهم اقتده﴾ [سورة الأنعام / ٩٠] ويدل لذلك أن العلماء احتجوا على أن الله خالق لفعل العبد بقوله تعالى حاكياً عن إبراهيم: ﴿أتعبدون ما تنحتون. والله خلقكم وما تعملون﴾ ولم يردّ المعتزلة هذا بأنه شرع سابق.

والحق بعضهم بالإيمان بتحريم القتل والكفر والسرقه والربا ونحوهما، وقال اتفقت الشرائع على تحريمها، وإنما اختلفوا: هل حرمت في شرعنا بخطاب مستأنف أم بالخطاب الذي أنزل على غيره وتعبد باستدامته، ولم ينزل عليه الخطاب إلا بما يخالف شرعهم. فقال الشيخ أبو إسحاق الشيرازي والغزالي: كان ذلك بخطاب مستأنف وطرّدوا قولهم: لم يتعبد بشرعية من قبله.

السادس:

ذكر القاضي أبو عبد الله الصيمري من أئمة الحنفية في كتابه «مسائل الخلاف في الأصول» خلافاً في أنه هل يجوز أن يبعث الله تعالى نبياً تكون شريعته مثل الذي قبله، أم يجب أن تكون له شريعة مفردة؟ قال: أما من جهة العقل فهو جائز، ومن الناس من قال لا بد أن يختص بشريعة [غير شريعة] من قبله. (انتهى). ولعل هذا الخلاف هو أصل الخلاف في مسائلنا. ثم رأيت التصريح بذلك في كتاب «الذريعة» للشريف المرتضى. (قال): وقيل: يجوز أن يتعبد الله نبياً بمثل شريعة النبي الأول بشرطين: أن تدرس الأولى فيجدها الثاني، أو بأن يزيد فيها ما لم يكن فيها. فأما على غير هذا الوجه هو عبث (قال): والصحيح:

الجواز ولا عبث إذا علم الله أنه ينتفع بالثاني من لا ينتفع الأول، لتكون النعمة الثانية على سبيل ترادف الأدلة.

فائدة:

قال أبو الفرج بن الجوزي رحمه الله تعالى: بدء الشرائع كان في التخفيف، ولا يعرف في شرع نوح وصالح وإبراهيم ثقیل، ثم جاء موسى بالتشديد والأثقال، وجاء عيسى بنحو من ذلك، وكانت شريعة نبينا ﷺ تنسخ تشديد أهل الكتاب، ولا تطلق بتسهيل من كان قبلهم، فهي على غاية الاعتدال.

مسألة

يجوز أن يقال لنبي أو مجتهد: احكم بما شئت من غير اجتهاد فهو صواب، أي فهو حكمي في عبادي، إذا علم أنه لا يختار إلا الصواب ويكون قوله إذاً من جملة المدارك الشرعية، ويسمى (التفويض)، قاله القاضي في «التفريب» ونسبه جماعة منهم الكيا وابن الصباغ، وقال: إنه قول أكثر أهل العلم.

قال القاضي: وقال أكثر المعتزلة: لا يجوز، بناء على رأيهم أن الشرع مبني على المصالح، وقد لا يكون في اختياره مصلحة. وقال الشريف المرتضى في «الدرية»: الصحيح السماع، ولا بد في كل حكم من دليل لا يرجع إلى اختيار الفاعل. (وقال): حالف يونس بن عمران في ذلك وقال: لا فرق بين أن يبصر له على الحكم وبين أن يعلم أنه لا يختار إلا ما هو المصلحة، فيفرض ذلك إلى اختياره. (انتهى). وقال أبو بكر الرازي في «أصوله»: الصحيح أنه لا يجوز ذلك إلا بطريق الاجتهاد.

والثالث: وبه قال أبو علي الجبائي في أحد قولي: يجوز ذلك للنبي دون العالم، ذكر ذلك في قوله تعالى ﴿كل الطعام كان حلالاً لبني إسرائيل إلا ما حرم إسرائيل على نفسه﴾ [سورة آل عمران / ٩٣]. قال أبو الحسين: ثم رجع عن هذا القول.

وهذا القول اختاره ابن السمعاني، قال: وقد ذكر الشافعي في «الرسالة» ما يدل عليه. وقال أبو الحسين في «المعتمد»: ذكر الشافعي في الرسالة ما يدل على أن الله تعالى لما علم أن الصواب يتفق من نبيه جعل له ذلك، ولم يقطع عليه بل جوزه وجوز خلافه. وقال صاحب «المصادر»: ذكر الشافعي ما يدل على الجواز، فإنه قال فيها: الحكم يثبت بالوحي، أو بأن ينفث في روعه. وكأنه يشير بذلك إلى خاطر يلقي إليه، أو باجتهاد، أو بأن يوفق في الحكم. (قال): وهو مذهب موسى ابن عمران بعينه. وقد ردوا عليه بأنه / لا بد في الشرعيات من دلالة مميزة للصالح ٣٢٩ ب من الفساد، واختيار المكلف لا يصلح أن يكون مميزاً. وقال ابن الصباغ في «العدة»: حكى عن الشافعي أنه قال في كتاب «الرسالة»: إن الله تعالى لما علم أن الصواب يتفق من نبيه جعل ذلك إليه. ولم يقطع بذلك (قال): وهذا لا يجيء على قول الشافعي، فإن مذهبه أن الحق واحد نصبت عليه أمانة. ويحتمل أنه أشار بذلك إلى أنه جعله إليه بالاجتهاد لما علم أن الصواب يتفق منه، وحيث يجب اتباعه مطلقاً، بخلاف غيره من المجتهدين. (انتهى).

وزعم الأمدي والرازي أن تردد الشافعي في الجواز، وقال غيرهما: بل في الوقوع مع الجزم بالجواز، وهو الأصح نقلاً، وهو المختار إن لم يقع نقلاً. وصرح القاضي في «التقريب» بالجواز وتردد في الوقوع. قال ابن دقيق العيد: محل الخلاف في هذه المسألة إنما هو في الحكم بالرأي من غير نظر في مستنداته الشرعية، وإلا كان اجتهاداً جائزاً للعلماء - من غير خلاف - والنبي ﷺ على قول. وهي المسألة الآتية في الاجتهاد.

وقال ابن السمعاني: هذه المسألة وإن أوردها متكلمو الأصوليين فليست بمعروفة بين الفقهاء، وليس فيها كبير فائدة، لأن هذا في غير الأنبياء لم يوجد، ولا يتوهم وجوده في المستقبل، فأما في حق النبي ﷺ فقد وجد، وسبق في كلام آخر يتعلق بهذه المسألة، عند الكلام في أن الأحكام لا بد لها من علة.

إطباق الناس من غير نكير

هذا الدليل يستعمله الفقهاء في مواضع، كاستدلال أصحابنا على طهارة الأنفحة بإطباق الناس على أكل الجبن، واستدلالهم على جواز قرض الخبز. واستدلال الحنفية على جواز الاستصناع لمشاهدة السلف له من غير إنكار مع ظهوره واستفاضته، ودخول الحمام من غير شرط أجره ولا تقدير انتفاع وغير ذلك.

وهو يقرب من الإجماع السكوتي من غير تقرير النبي ﷺ على الفعل، من غير نكير يقوم مقام التصريح بالتجوز، لأن النهي عن المنكر لازم للأمة، بل قال إمام الحرمين في الكلام على وجوب ركعتي الطواف: وقد يستدل الشافعي على وجوب الشيء بإطباق الناس على العمل. وما كان مقطوعاً به فالعادة لا تقتضي تردد الناس فيه. (انتهى).

وينبغي أن يقال: هذا لا يتم إلا إذا اتفق في عصره عليه السلام أو في عصر الصحابة والتابعين. وأما بعد ذلك فتزايد الحال إلى هذا الزمان الذي كم فيه من بدعة، وقد تواطؤوا على عدم الإنكار لها، فلا ينبغي أن يجعل الإطباق على الفعل مع عدم النكير دليلاً على الإباحة على الإطلاق. وقد كان عبد الله بن الحسن يكثر الجلوس على ربيعة، فتذاكرا يوماً، فقال رجل: ليس العمل على هذا. فقال عبد الله: أرايت إن كثرت الجهال حتى يكونوا هم الخطام فهم الحجة على الناس. قال ربيعة: أشهد أن هذا الكلام لا يقبله إلا الأنبياء عليهم السلام.

وقال الصيرفي في كتاب الدلائل: والأعلام المعتادة بين الناس ضربان: (أحدهما) ما يعتادونه في أكلهم وشربهم ولباسهم ونحوه، فلا كلام فيه، لأن هذا تابع للمقاصد لا حجر فيه. (والثاني) ما اعتادوه في دياناتهم. وهذا إما أن يكون

عادة لقوم دون قوم، فليس هؤلاء حجة على غيرهم إلا بدليل، كقوم ألفوا مذهب مالك في بلدة. وإما أن يكون عادة لجميع الناس في جميع الأمصار مستفيضاً فهذا لا يجوز خلافه، لأنه لا يستفيض بينهم فعل شيء من الأشياء إلا وهو مباح أو موجب، على حسب ما يلزمونه أنفسهم، فإن كان ذلك موجوداً في الأغلب فليس بحجة. (قال): ومن زعم أن الأحكام وقعت على العادات فغلط، بل هي مبتدأة مستأنفة.

دلالة السياق

أنكرها بعضهم، ومن جهل شيئاً أنكره.

وقال بعضهم: إنها متفق عليها في مجاري كلام الله تعالى. وقد احتج بها أحمد على الشافعي في أن الواهب ليس له الرجوع من حديث (العائد في هبته كالكلب يعود في قبته) حيث قال الشافعي: هذا يدل على جواز الرجوع. إذ قيء الكلب ليس محرماً عليه، فقال أحمد: ألا تراه يقول فيه: (ليس لنا مثل السوء، العائد في هبته..). الحديث. وهذا مثل سوء فلا يكون لنا. واحتج بها في أن المراد بأنه استيعابهم واجب، وسياق الآية يدل على الأول بقوله تعالى: ﴿ومنهم من يلزمك في الصدقات، فإن أعطوا منها رضوا، وإن لم يعطوا منها إذا هم يسخطون﴾ [سورة التوبة / ٥٨] فإن الله تعالى لما رأى بعض من لا يستحق الصدقة يحاول أن يأخذ منها، ويسخط إذا لم يعط يقطع طمعه ببيان أن المستحق لها غيره، وهم الأصناف الثمانية.

وقال الشيخ عز الدين في كتاب «الإمام»: السياق يرشد إلى تبين الجملات، وترجيح المحتملات، وتقرير الواضحات. وكل ذلك بعرف الاستعمال. فكل صفة وقعت في سياق المدح كانت مدحاً، وإن كانت ذمّاً بالوضع. وكل صفة وقعت في سياق الذم كانت ذمّاً وإن كانت مدحاً بالوضع، كقوله تعالى: ﴿ذق أنك أنت العزيز الكريم﴾. (سورة الدخان / ١١).

قول الصحابي

اتفقوا على أن قول الصحابي في مسائل الاجتهاد ليس بحجة على صحابي آخر مجتهد، إماماً أو حاكماً أو مفتياً. نقله القاضي، وتبعه المتأخرون، منهم الأمدى وابن الحاجب وغيرهما. فإن قيل: يقدح فيه قول إمام الحرمين: قال الشافعي رضي الله عنه في بعض أقواله: إذا اختلفت الصحابة فالتمسك بقول الخلفاء أولى. قال الإمام: وهذا كالدليل على أنه لم يسقط الاحتجاج بأقوال الصحابة من أجل الاختلاف.

قلنا: مراده أنه حجة علينا، لا على من عاصره من الصحابة. نعم، هنا مسألان: (إحدهما) بالنسبة إلى وجوب التقليد، و(الثانية) بالنسبة إلى جوازه، والقاضي إنما حكى الاتفاق في الأولى، وحكى الخلاف في الثانية فقال: وقد اتفق على أنه لا يجب على الصحابي تقليد مثله من الصحابة، فبذلك لا يجب تقليد غيرهم من العلماء لهم، لتساوي أحوالهم. (قال): وقد أجاز بعضهم تقليد بعض الصحابة بعضاً، واحتجوا بإجابة عثمان إلى تقليد أبي بكر وعمر في الأحكام، وإن لم نعتبر وجوب ذلك. (انتهى). وقد يدعى أنها مسألة واحدة. ويلزم من القول بالجواز الوجوب، وكلام الشيخ في «اللمع» يقتضي ذلك، فإنه قال: إذا أجمعوا بين الصحابة على قولين بني على القولين في أنه حجة أم لا. فإن قلنا ليس بحجة لم يكن قول بعضهم حجة على بعض، ولم يميز تقليد / واحد منهما، بل يرجع إلى ١/ ٣٣٠ الدليل. وإن قلنا إنه حجة فها هنا دليان تعارضا فيرجح أحدهما على الآخر بكثرة العدد من الجانبين، أو يكون فيه إمام. (انتهى).

ثم هذا الاتفاق صحيح بالنسبة إلى زمنهم. أما بالنسبة إلى من بعدهم إذا اختلفوا فقد ظن قوم أن حجية قول الصحابي تزول إذا خالفه غيره من الصحابة، لأنه ليس اتباع قول أحدهما أولى من الآخر، وتعلقوا بما تقدم من نقل الإجماع.

وهذا ضعيف، لأن ذلك إنما هو بالنسبة إلى غيره من الصحابة، وإنما الخلاف المشهور في أنه هل هو حجة على التابعين ومن بعدهم من المجتهدين. وفيه أقوال:

الأول: أنه ليس بحجة مطلقاً، كغيره من المجتهدين، وهو قول الشافعي في الجديد، وإليه ذهب جمهور الأصوليين من أصحابنا والمعتزلة. ويومىء إليه الإمام أحمد، واختاره أبو الخطاب من أصحابه. وزعم عبد الوهاب أنه الصحيح الذي يقتضيه مذهب مالك، لأنه نص على وجوب الاجتهاد واتباع ما يؤدي إليه صحيح النظر فقال: وليس في اختلاف الصحابة سعة، إنما هو خطأ أو صواب.

الثاني: أنه حجة شرعية مقدمة على القياس، وهو قوله في القديم. ونقل عن مالك وأكثر الحنفية. قال صاحب «التقويم»: قال أبو سعيد البردعي: تقليد الصحابة واجب، يترك بقوله القياس، وعليه أدركنا مشايخنا. وذكر محمد بن الحسن: إن شري ما باع بأقل مما باع قل نقد الثمن لا يجوز. واحتج بأثر عائشة رضي الله عنها والقياس، وقال: وليس عن أصحابنا المتقدمين مذهب ثابت، والمروي عن أبي حنيفة: «إذا أجمعت الصحابة سلمنا لهم، وإذا جاء التابعون زاحمناهم» لأنه كان منهم، فلا يثبت لهم بدون إجماع. (انتهى).

ومن كلام الشافعي في القديم، لما ذكر الصحابة رضوان الله عليهم: وهم فوقنا في كل علم واجتهاد وورع وعقل وأمر استدرك فيه علم أو استنبط، وأراؤهم لنا أجمل وأولى بنا من آرائنا عندنا لأنفسنا. ومن أدركنا ممن يرضى أو حكي لنا عنه ببلدنا صاروا فيما لم يعلم للرسول ﷺ فيه سنة إلى قولهم إن أجمعوا، وقول بعضهم إن تفرقوا. فهكذا نقول: إذا اجتمعوا أخذنا باجتماعهم، وإن قال واحد منهم لم يخالفه غيره أخذنا بقوله، وإن اختلفوا أخذنا بقول بعضهم ولم نخرج عن أقوالهم كلهم.

وقال في موضع آخر منه: «فإن لم يكن على قول أحدهم دلالة من كتاب ولا سنة كان قول أبي بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم أحب إلى أن أقول من

(١) في الأصول كلها (الرسول).

(٢) أي من المذهب القديم.

غيرهم أن أخالفهم. من قبل أنهم أهل علم وحكاية. (ثم قال): وإن اختلف المفتون بعد الأئمة - يعني من الصحابة - ولا دليل فيما اختلفوا فيه، نظرنا إلى الأكثر، فإن تكافؤوا نظرنا إلى أحسن أقاويلهم مخرجاً عندنا.

واعلم أن هذا القول اشتهر نقله عن القديم، وقد نص عليه الشافعي في الجديد أيضاً، وقد نقله البيهقي، وهو موجود في كتاب الأم، في باب خلافه مع مالك، وهو من الكتب الجديدة فلنذكره بلفظه، لما فيه من الفائدة:

قال الشافعي رحمه الله: ما كان الكتاب والسنة موجودين فالعذر على من سمعهما مقطوع إلا باتباعهما، فإذا لم يكن كذلك صرنا إلى أقاويل أصحاب الرسول أو واحد منهم، وكان قول الأئمة أبي بكر وعمر وعثمان وعلي رضوان الله عليهم أحب إلينا إذا صرنا إلى التقليد، ولكن إذا لم نجد دلالة في الاختلاف تدل على أقرب الاختلاف من الكتاب والسنة فتتبع القول الذي معه الدلالة، لأن قول الإمام مشهور فإنه يلزم الناس ومن لزم قوله الناس كان أظهر ممن يفقي الرجل والنفر، وقد يأخذ بفتياه وقد يدعها. وأكثر المفتين يفتون الخاصة في بيوتهم وبمجالسهم، ولا يُعنى الخاصة بما قالوا عنايتهم بما قال الإمام.

ثم قال: فإذا لم يوجد عن الأئمة فأصحاب رسول الله ﷺ في الدين في موضع الأمانة أخذنا بقولهم، وكان اتباعهم أولى بنا من اتباع من بعدهم. والعلم طبقات:

الأولى: الكتاب، والسنة إذا ثبتت السنة.

والثانية: الإجماع مما ليس في كتاب ولا سنة.

والثالثة: أن يقول بعض أصحاب النبي ﷺ ولا نعلم له مخالفاً فيهم.

والرابعة: اختلاف أصحاب الرسول.

والخامسة: القياس على بعض هذه الطبقات. ولا يصار إلى شيء غير الكتاب والسنة وهما موجودان. وإنما يؤخذ العلم من أعلى. هذا نصه بحروفه. وقد رواه البيهقي عن شيوخي عن الأصم عن الربيع عنه. وهذا صريح منه في أن قول

الصحابي عنده حجة مقدمة على القياس، كما نقله عنه إمام الحرمين، فيكون له قولان في الجديد، وأحدهما موافق للقديم وإن كان قد غفل عن نقله أكثر الأصحاب.

ويقتضي أيضاً أن الصحابة إذا اختلفوا كان الحجة في قول الخلفاء الأربعة إذا وجد عنهم، للمعنى الذي أشار إليه الشافعي، وهو اشتهاه قولهم ورجوع الناس إليهم. وقد استعمل الشافعي ذلك في «الأم» في مواضع كثيرة (منها) قال في كتاب الحكم في قتال المشركين ما نصه: وكل من يجبس نفسه بالترهب تركنا قتله، اتباعاً لأبي بكر رضي الله عنه: ثم قال: وإنما قلنا هذا اتباعاً لا قياساً. وقال في كتاب «اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى» في باب الغصب: أن عثمان قضى فيها إذا شرط البراءة في العيوب في الحيوان. قال: وهذا يذهب إليه، وإنما ذهبنا إلى هذا تقليداً. وإنما كان القياس عدم البراءة. وقال ابن الصباغ: إنما احتج الشافعي بقول عثمان في الجديد لأن مذهبه إذا لم ينتشر ولم يظهر له مخالف كان حجة. (انتهى). وقال في عتق أمهات الأولاد: لا يجوز بيعها - تقليداً لعمر بن الخطاب رضي الله عنه.

الثالث: أنه حجة إذا انضم إليه قياس.

فيقدم حيثئذ على قياس ليس معه قول صحابي.

نص عليه الشافعي رحمه الله في كتاب «الرسالة» فقال: وأقوال أصحاب النبي عليه السلام إذا تفرقوا نصير منها إلى ما وافق الكتاب أو السنة أو الإجماع، أو كان أصح في القياس. وإذا قال واحد منهم القول لا يحفظ عن غيره منهم له موافقة ولا خلافاً صرت إلى اتباع قول واحد منهم. وإذا لم أجده كتاباً ولا سنة ولا إجماعاً ولا شيئاً يحكم له بحكمه، أو وجد معه قياس. هذا نصه بحروفه.

وقال ابن الرفعة في «المطلب»: حكى القاضي الحسين وغيره من أصحابنا عن (٢٢٠) - الشافعي أنه يرى في/ الجديد أن قول الصحابي حجة إذا عضده القياس. وكذا حكاه ابن القطان في كتابه فقال: نقول بقول الصحابي إذا كان معه قياس (انتهى). وكذا قال القفال الشافعي في كتابه، فقال: قال في الجديد: إنه حجة إذا

اعتضد بضرب من القياس يقوى بموافقة إياه. وقال القاضي في «التقريب»: في باب القول في منع تقليد العالم العالم: إن الذي قاله الشافعي في الجديد، واستقر عليه مذهبه، وحكاه عنه المزني فقال في الجديد: أقول بقول الصحابي إذا كان معه قياس. وقال ابن أبي هريرة في «تعليقه» في باب الربا: عندنا أن الصحابي إذا كان له قول وكان معه قياس وإن كان ضعيفاً فالمضي إلى قوله أولى، خصوصاً إذا كان إماماً، ولهذا منع الشافعي بيع اللحم بالحيوان المأكول بجنسه وغيره، لأثر أبي بكر الصديق رضي الله عنه.

قلت: ويشهد له أن الشافعي استدل في الجديد على عدم وجوب الموالاة في الوضوء بفعل ابن عمر رضي الله عنهما، ثم قال: وفي مذهب كثير من أهل العلم أن الرجل إذا رمى الجمرة الأولى ثم الأخيرة ثم الوسطى أعاد الوسطى ولم يعد الأولى، وهو دليل في قولهم على أن تقطيع الوضوء لا يمنع أن يجزئ عنه، كما في الجمرة. (انتهى). فاستدل بفعل الصحابي المعتضد للقياس، وهو رمي الجمار، وعلى الغسل أيضاً، كما وقع في أول كلامه.

نعم، المشكل على هذا القول أن القياس نفسه حجة، فلا معنى حينئذ لاعتبار قول الصحابي فيه، ويؤول حينئذ هذا إلى القول بأنه ليس بحجة على انفراده. ولهذا حكى ابن السمعاني وجهين لأصحابنا أن الحجة في القياس، أو في قوله، بعد أن قطع أنه حجة إذا وافق القياس. ولأجل هذا الإشكال قال ابن القطان: أجاب أصحابنا بجوابين:

(أحدهما) أن الشافعي أراد بالقياس أن يكون في المسألة قياسان، فيكون قول الصحابة مع أحد القياسين أولى من القياس المجرد (قال): وهذا كالبراءة من العيوب، فإنه اجتذبه قياسان: أحدهما يشبهه...^(١)، وذلك أن البراءة إنما تجوز فيما علمه، فأما البراءة مما لا يعلمه فممتنعة. وهذا الذي يوجب القياس على غير الحيوان أن يوجب قياساً آخر، وهو أن الحيوان مخصوص بما سواه من حيث يقتضي

(١) هنا في أصول ثلاثة كلمة صورتها: (البيان).

بالصحة والسقم ويخفي عيوبه، صار إلى تقليد عثمان مع هذا القياس.
والثاني: كان الشافعي يتحرّج أن يقال عنه: إنه لا يقول بقول الصحابة
فلستحسن العبارة فقال بقول الصحابي إذا كان معه القياس. (انتهى).
وقال ابن فورك: إن قيل: كيف قال الشافعي أنه حجة إذا كان معه قياس،
والقياس في نفسه حجة وحده؟ قيل: اجتذب المسألة وجهان من القياس قوي
 وضعيف، فقوي القياس الضعيف بقول عثمان. فإن قيل: كيف ترك أقوى
القياسين بقول صحابي واحد فإنه لو انفرد القياسان عن قول الصحابي كان إما أن
يتساويا فيسقطا، أو يصح أحدهما فيبطل الآخر. وإن كان قول الصحابي مع
الصحيح فهو تأكيد له.

قيل له: إن قول الصحابي إذا لم يعلم له مخالف له قوة على قول الصحابي الذي
ظهر خلافه كما نقول: إن قول الصحابي إذا انتشر قوله ولم يعلم له مخالف أقوى من
قول من لم ينتشر ولم يعلم له مخالف فكان أدون هذه المنازل إذا عضده بعض
الأمور ملحقة بمنزلة الشبه وإن كان ذلك الشبه لو انفرد لم يكن حجة. فاما أول
القياسين فلا يسلم من معارضة ما تبطل معه دلالة وهو قول الصحابي الذي لا
مخالف له مقترناً بالشبه الذي ذكرناه.

وقال الصيرفي في «الدلائل»: معنى قول الشافعي في الجديد أنه ليس بحجة أنه
إذا مجاذب المسألة أصلاً محتملان يوافق أحدهما قول الصحابي، فيكون الدليل
الذي معه قول الصحابي أولى في هذا على التقوية وأنه أقوى المذهبين فلا يغلط على
الشافعي. هذا وجه قوله: إن تقليده لا يلزم إلا أن يوجد في الكتاب أو السنة ما
يخالفه ويعضده ضرب من القياس. وعلى هذا فهو مقوٍ للقياس ومغلب له كما
يغلب بكثرة الأشياء.

وظاهر نص الرسالة المذكورة يقتضي تساوي القياسين: لأنه لم يفرق بين قياس
وقياس. نعم، قوله: ولا شيئاً في معناه يحكم له بحكمه ظاهر في تقديم القياس
الجلي على قول الصحابي، وهو مستند إمام الحرمين في قوله: أن الشافعي قال في
بعض أقواله: القياس الجلي. ولما حكى الرويان في «البحر» القولين الأولين قال:

ومن أصحابنا من قال: القولان إذا لم يكن معه قياس أصلاً، فإن كان مع قوله قياس ضعيف فقوله معه يقدم على القياس القوي. وهو اختيار القفال وجماعة. وهو ضعيف عندي، لأنه لا يجب الرجوع لقول الصحابي بانفراده، وكذلك القياس الضعيف، فكيف إذا اجتمع ضعيفان غلبا القوي؟ (انتهى). وما حكاه عن القفال حكاه الشيخ في «اللمع» عن الصيرفي، ثم خطأه، وحكاه ابن الصباغ في «العدة» عن حكاية بعض الأصحاب عن الشافعي أنه إذا كان مع قول الصحابي قياس ضعيف فهو أولى من القياس الصحيح قولاً واحداً، ثم ضعفه ابن الصباغ. وحكاه الماوردي في كتاب الأقضية من «الحاوي» عن القديم. لكنه قال: ذلك في القياس الخفي مع الجلي، وأن الخفي يقدم على الجلي إذا كان مع الأول قول الصحابي (قال): ثم رجع الشافعي عنه في الجديد وقال: العمل بالقياس الجلي أولى. وقال الماوردي أيضاً في «الحاوي» في مسألة البيع بشرط البراءة من العيوب: مذهب الشافعي في الجديد أن قياس التقريب إذا انضم إلى قول الصحابي أولى من قياس التحقيق. وكذلك قال أبو الحسن الحوري في شرح مختصر المزني. (قلت): وهو ظاهر إطلاقه في «الرسالة». وقال ابن كج في كتابه: إذا قال الصحابي قولاً وعارضه القياس القوي نظر: فإن كان مع الصحابي قياس خفي كان المصير إلى قول الصحابي أولى، لقضية عثمان في بيع اللحم بالحيوان. وإن كان قول الصحابي فقط وقد عارضه القياس فقال الشافعي في القديم: إن قوله يقدم، لعلمه بظواهر الكتاب، وقال في الجديد: أولى، ولأن الله أمر بالرجوع عند التنازع إلى الكتاب، ولأن الصحابي يجوز عليه السهو.

الرابع: أنه حجة إذا خالف القياس. /
 ١ / ٣٣١
 لأنه لا محمل له إلا التوقف. وذلك أن القياس والتحكم في دين الله باطل فيعلم أنه ما قاله إلا توقيفاً. قال ابن برهان في «الوجيز»: وهذا هو الحق المبين. قال: ومسائل الإمامين أبي حنيفة والشافعي رضي الله عنهما تدل عليه. فإن

الشافعي غلظ الدية بالأسباب الثلاثة بأقضية الصحابة، وقدّر دية المجوسي بقول عمرء وأبا حنيفة قدّر الجعل في رد الأبق بأربعين درهماً لأثر ابن مسعود. وقال الأبياري في «شرحه» هو أشبه المذاهب. وقال ابن المنير: هذا المذهب لا يختص الصحابي، فكل عالم عدل إذا خالف القياس ظن به المخالفة للتوقيف. والظاهر إصابته في شروطه. قلت: وقد طرده ابن السمعاني فيه كما سيأتي. ثم قال: ثم هو لا يختص غير الصحابي إذا كان المخالف صحابياً، فيجب إذاً على الصحابي الاقتداء بالصحابي المخالف للقياس.

والحاصل عن الشافعي أقوال:

أحدها: أنه حجة مقدمة على القياس، كما نص عليه في «اختلافه مع مالك» وهو من الجديد.

والثاني: أنه ليس بحجة مطلقاً، وهو المشهور بين الأصحاب أنه الجديد.

والثالث: أنه حجة إذا انضم إليه قياس، فيقدم حينئذ على قياس ليس معه قول صحابي، كما أشار إليه في «الرسالة». ثم ظاهر كلامه فيها أن يكون القياسان متساويين.

وتقدم في نقل إمام الحرمين عنه في قول تخصيص القياس الجلي بتقدمه على قول الصحابي. فعلى هذا يكون المراد بـ «القياس يعتضد بقول الصحابي» القياس الخفي، ويكون فيما نقله الإمام قول رابع في المسألة من أصلها.

وتقدم أيضاً عن الماوردي: إذا اعتضد بقياس التقريب فهو أولى من قياس التحقيق.

وعن حكاية ابن الصلاح: إذا اعتضد بقياس ضعيف فهو أولى من القياس القوي، فيتخرج من هذا قولان للشافعي إن جعلنا القياس الضعيف أعم من قياس التقريب وغيره، وإلا فقول خامس. وخصّ الماوردي القولين الأولين بما إذا كان موافقاً لقياس جلي، فإن لم يكن معه قياس جلي قدم القياس الجلي قطعاً

وخص القديم بما إذا لم يظهر له مخالف، فإن ظهر خلافه من صحابي آخر فلا يكون حجة على القديم.

وفي كتاب الرضاع، في الكلام على اعتبار العدد، حكاية حكاها الماوردي تقتضي أن قول الشيخين بخصوصهما حجة، فإنه حكى عن الشافعي أنه قال: من سألني عن شيء أجبت من القرآن، فسأله رجل عن محرم قتل زنبوراً. فقال: لا شيء عليه، فقال: أين هذا في كتاب الله؟ فذكر قوله تعالى ﴿وما آتاكم الرسول فخذوه﴾ [سورة الحشر / ٧] وقوله عليه السلام: (اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر) وقد سئل عمر عن محرم قتل زنبوراً فقال: لا شيء عليه. قال ابن الرفعة: فإن صحت هذه الحكاية عن الشافعي لزم منها أن يكون قول كل من الشيخين عنده حجة. ومذهبه الجديد أنه ليس بحجة. (انتهى).

وقال السنجي في أول «شرح التلخيص»: قول الواحد من الصحابة إذا انتشر ولم يعلم له مخالف وانقرض العصر عليه كان عندنا حجة مقطوعاً بصحتها. وهل يسمى إجماعاً؟ على وجهين: فقل: لا، لقول الشافعي: لا ينسب إلى ساكت قول. والصحيح من المذهب أنه إجماع مقطوع على الله بصحته وهو مذهب كافة المتكلمين، ولم يخالف فيه إلا الجعل ومن تابعه فقالوا: لا يكون حجة. قال: فأما إذا لم ينتشر ولم يعرف له مخالف فللشافعي فيه قولان: القديم أنه حجة، والجديد أن القياس أولى منه.

وقال في «القواطع»: إذا لم ينتشر ولم يعرف له مخالف نظر: فإن كان موافقاً للقياس فهو حجة. إلا أن أصحابنا اختلفوا: هل الحجة في القياس أو في قوله؟ على وجهين: وأما إذا خالف القياس أو كان مع الصحابي قياس خفي، والجلي مخالف مثله، فهذا موضع قول الشافعي: ففي القديم: قول الصحابي أولى من القياس، وفي الجديد: القياس أولى.

وقال السهيلي في «أدب الجدل»: إن انتشر ورضوا به فهو حجة مقطوع بها، وهل يسمى إجماعاً؟ وجهان. وإن انتشر ولم يعلم منهم الرضا به فوجهان. وإن لم ينتشر فاختلف أصحابنا فيه على طريقتين: (إحداهما) أن المسألة على قولين:

أحدهما.. وهو الجديد - أنه ليس بحجة. و(الثانية) أنه إن لم ينتشر في الباقي فهو حجة بلا خلاف، وإنما الخلاف إذا عارضه قياس جلي فحينئذ قول خفي. (انتهى).

وقال الكيا: إن لم يعرف له مخالف فهو موضع الخلاف. فإذا اختلفوا فلا شك أنه لا حجة فيه. وقيل: يحتاج بأقوالهم وإن اختلفت على تقدير اتباع قول الأعلّم منهم، وبه قال الشافعي في «رسالته القديمة»، لأنه جَوَزَ تقليد الصحابي وقال: إن اختلفوا أخذ بقول الأئمة أو بقول أعلّمهم بذلك، ورجحه على القياس المخالف له. قال الكيا: وإن لم يكن بد من تقليد الصحابة فالواجب أن لا يفصل بين أن يختلفوا أو لا، لأن فقد معرفة الخلاف لا يتهض إجماعاً. وفي جواز تقليد العالم من هو أعلّم منه، خلاف: رأى محمد بن الحسن جوازه وإن لم ينقل عنه وجوب ذلك.

(قال): ثم مذهب الشافعي قديماً وجديداً اتباع قضاء عمر رضي الله عنه في تقدير دية المجوسي بثمانمائة درهم، وتغليظ الدية بالأسباب الثلاثة اتباعاً لأثار الصحابة واختلف الأصحاب في سبب ذلك: فقيل؛ لأن الواقعة اشتهرت وسكتوا وذلك دليل الإجماع. وقيل: لأنه يرى الاحتجاج بقول الصحابي إذا خالف القياس من حيث لا يحمل له سوى التوقيف. (قال): ويظهر هذا في التابعي إذا علم مسالك الأحكام وكان مشهوراً بالورع لا يميل إلى الأهواء، إلا أن يلوح لنا في مجاري نظره فساد في أصل له عليه بنى ما بنى.

ويخرج من هذا قول آخر أنه حجة إذا لم يكن مُدْرَكاً بالقياس، دون ما للقياس فيه مجال، وهذا القول هو المختار. وبه تنجم نصوص الشافعي رضي الله عنه، وهذا حكاه القاضي في «التقريب» والغزالي استنباطاً من قول الشافعي في كتاب «اختلاف الحديث» أنه روي عن علي كرم الله وجهه أنه صلى في ليلة ست ركعات، كل ركعة بست سجّادات، ثم قال: إن ثبت ذلك عن علي قلت به، فإنه لا مجال للقياس فيه، فالظاهر أنه جعله توقيفاً. هذا لفظه. قال القاضي: وهذا من قوله يدل على أنه كان يعتقد أن الصحابي إذا قال قولاً ليس للاجتهاد فيه مدخل فإنه لا يقوله إلا سمعاً وتوقيفاً وأنه يجب اتباعه عليه، لأنه لا يقول ذلك إلا عن خبر. (انتهى).

لكن الغزالي جعله من تفاريع القديم . وهو مردود، لأن اختلاف الحديث من الكتب الجديدة قطعاً، رواه عنه الربيع بن سليمان بمصر، وبهذا جزم ابن الصباغ في كتاب «الكامل في الخلاف» وقال إلكيا في «التلويح» أنه الصحيح، وكذا صاحب «المحصول» في باب الأخبار. وعلى هذا ينزل كل ما وقع في الجديد من التصريح فيه بالتقليد، كاتباعه الصديق في عدم قتل الراهب، وتقليده عثمان في البراءة، وعمر في أمهات الأولاد. قال في «الأم»: إذا أصاب الرجل بمكة حماماً من حمامها فعليه شاة، اتباعاً لعمر وعثمان وابن عباس وابن عمر وغيرهم. وقال في «اختلاف الحديث»: أخذت بقول عمر في اليربوع والضبيع حُل. وحكى في القديم هذا القول عن الكرخي، واختاره البزدوي وابن الساعاتي وغيرهم من الحنفية. وهذا هو الذي يعبر عنه ابن الحاجب بقوله: انه حجة إذا خالف القياس. نعم، تصرفات الشافعي في الجديد تقتضي أن قوله حجة بشرطين: (أحدهما): أن لا يكون لاجتهاد فيه مجال.

(الثاني): أن يرد في موافقة قوله نص، وإن كان للاجتهاد فيه مجال كما فعل في مسائل الفرائض مقلداً زيداً فيها، لقوله ﷺ: (أفرضكم زيد) قال إمام الحرمين في «النهاية»: اختار الشافعي أن يتبع مذهب زيد ولم يضع لذلك كتاباً في الفرائض لعلمه بعلم الناس بمذهب زيد، وإنما نص في مسائل متفرقة في الكتاب فجمعها المزني وضم إليها مذهب زيد في المسائل، ولم يقل: «تحرّيتُ مذهب الشافعي» كقوله في أواخر كتب مضت، فإن التحري اجتهاد، ولا اجتهاد في النقل. وقد تحقق اتباع الشافعي زيداً، وتردد قول الشافعي حيث تردد قول زيد، وقرب مذهب زيد إلى القياس أن جعل الأم دون الأب في النصيب، قياس ميثاث الذكر والأنثى. وكذا قوله: أولاد الأبوين يشاركون ولد الأم لاشتراكهم في القرابة، وجعل الأبوين مانعين الأخوة في رد الأم إلى السدس قياساً على جعل البنين في معنى البنات في استحقاق الثلثين. وقد أورد على هذا أنه خالف القياس في مسائل الجد والإخوة، والمعاذة، وإعطاء الأم ثلث ما يبقى، وليس فيه كتاب ولا سنة ولا قياس - لأننا سويناً بين الأبوين مع الابن ومشاركة أولاد الأم خارجة عن القياس،

لأننا نعطي العشرة من إخوة الأبوين نصف السدس مثلاً، ونعطي الأخت الواحدة للأم السدس، فأني مراعاة لاتحاد القرابة؟

فإن قيل: إذا كان دليل التقليد الحديث السابق فينبغي أن يتبع علياً رضي الله عنه في قضائه ومعاذاً في الحلال والحرام لقوله: (أقضاكم علي، وأعلمكم بالحلال والحرام معاذ)، والجواب - كما قال - أن القضاء يتسع، ويتعلق بما لا يسوغ التقليد فيه، وكذلك الحلال والحرام.

(قال): وعندنا أن المذهب لا يستقل بتقليد زيد: وما انتحل مذهبه إلا عن أصل يجوز فيه الرأي، ولهذا خالف الصحابة. والشافعي لم يَحُلْ بمسألة عن احتجاج، وإنما اعتصم بشهادة النبي ﷺ ترجيحاً وبهذا تبين. (انتهى). وجرى على ذلك الرافعي.

وأما ابن الرفعة فقال: الظاهر أن اختيار الشافعي لمذهب زيد اختيار تقليد، كما يقتضيه ظاهر لفظ «الأم» إذ قال الشافعي: وقلنا إذا ورث الجد مع الإخوة قاسمهم ما كانت المقاسمة خيراً له من الثلث، فإذا كان الثلث خيراً له منها أعطيه. وهذا قول زيد بن ثابت، وعنه قبلنا أكثر الفرائض وهي التي لا نص فيها ولا إجماع.

وجعل الرافعي موضع القولين ما إذا لم ينتشر فيهم، (قال): ثم عن الصيرفي والقفال أن القول فيما إذا لم يكن معه قياس أصلاً، فإن كان مع قوله قياس ضعيف احتج به وترجح على القياس القوي. (قال): والأكثر أن على أنه لا فرق. (قال): وإن انتشر فلما أن يخالفه غيره أو يوافقه سائر أصحابه أو يسكتوا. فإن خالفه فعلى قوله الجديد هو كاختلاف المجتهدين. وعلى القديم هما حجتان تعارضتا، فترجح من خارج، وإن وافقه جميع الصحابة فهو إجماع منهم.

التفريع

[عَلَى أَنْ قَوْلَ الصَّحَابِيِّ حُجَّةٌ]

إن قلنا أنه حجة فلا يجوز للتابعي مخالفته، وللمستدل أن يحتج به كما يحتج بأخبار الأحاد والأقيسة، لكنه متأخر عنها في الرتبة. فلا يتمسك بشيء منها إلا عند عدمها، وفي تقديم القياس عليه الخلاف السابق. وكذلك القول في «شرع من قبلنا» لا يرجع إليه إلا عند عدم أدلة شرعنا. وهل يجوز أن يخص به عموم كتاب أو سنة؟ فيه وجهان لأصحابنا حكاهما الماوردي والرويانى والشيخ أبو إسحاق والرافعي وغيرهم.

فلو اختلفوا قال الشيخ أبو إسحاق كان قول المخالفين قبلهم بحجتين تعارضتا، وبه جزم الرافعي. قال الشيخ: فيرجح أحد القولين على الآخر بكثرة العدد، فإن استويا قدم بالأئمة، فإن كان في أحدهما الأكثر، وفي الآخر الأقل، لكن مع الأقل أحد الأئمة الأربعة تساويا، فإن استويا في العدد والأئمة، ومع أحدهما قول الشيخين ففيه وجهان: (أحدهما) أنها سواء، و(الثاني) ترجيح القول الذي معه أحد العمرين، لحديث: (اقتدوا باللذين من بعدي).

ثم ذكر أن الفرق بين اختلاف أقوال الصحابة واختلاف الحديث في أنه لا يجمع بين أقوال الصحابة بتنزيل المطلق على المقيد، وتخصيص العام بالخاص، وتأويل ما يحتمل، ونحو ذلك، مما يجمع به بين الأخبار المختلفة عن النبي ﷺ أن جميع الأخبار صادر عن واحد وهو معصوم عليه السلام، فلا يجوز فيها الاختلاف والتضاد من كل وجه، فيجمع بينهما مهما أمكن، حتى لا يكون أحدهما مخالفاً للآخر. وإذا لم يمكن ذلك كان الثاني ناسخاً للأول. وأما أقوال الصحابة إذا اختلفت فليست كذلك، لاختلاف مقاصدهم، وأن ذلك ليس صادراً عن متكلم واحد.

وقال ابن فورك: ذهب الشافعي في القديم إلى قول الأئمة منهم أو أكثرهم ما لم يكن فيه واحد من الأئمة. ومن قال من أصحابنا بتقليد العالم لمن هو أعلم منه قال به. وهو قول ابن سريج.

١/ ٣٣٢ وقال الروياني في أول «البحر»: إذا اختلفوا على قولين /، فإن لم يكن فيهم إمام نُظر: فإن كانوا في العدد سواء فهما سواء، وإن اختلف العدد فهل يُرجح بكثرة العدد؟ فعلى قوله في الجديد: لا يرجح، ويقول ما يوجب الدليل، وعلى القديم: يرجح كما في الأخبار. وإن كان منهم إمام، فإن كانوا في العدد سواء فالتى فيها الإمام هل هي أولى؟ قولان: قال في القديم: نعم، وقال في الجديد: لا، وإن اختلف العدد والإمام مع الأقل فهما سواء على كلا القولين. ولو اتفقا في العدد وفي أحدهما أبو بكر وعمر، فعلى القديم فيه وجهان: (أحدهما): يرجح قول أبي بكر وعمر على غيرهما. قال الرافعي: وينبغي جريان الوجهين فيما لو تعارض الصديق وعمر حتى يستويان على وجه، ويرجح طرف أبي بكر على غيره. وقال المارودي: إذا اختلفوا أخذنا بقول الأكثر، فإن استويا أخذنا بقول من معه أحد الخلفاء الأربعة، فإن لم يكن رجعنا إلى الترجيح.

وقال ابن القطان من أصحابنا في كتابه: إذا اختلف الصحابة اختلف قول الشافعي في هذه المسألة، فكان يقول في موضع من اختلاف علي وابن مسعود: انهما سواء، وقال في موضع آخر من الجديد: انه يصير إلى قول أبي بكر وعمر وعثمان وعلي، لأن النص ورد فيهم: (عليكم بسنتي وسنة الخلفاء) فدل على مزية قولهم على أهل الفتوى.

ثم مثل المسألة بالبيع بشرط البراءة من العيوب فقال: قول الأئمة أولى، لأن ابن عمر باع عبداً بالبراءة فقال المشتري: كان فيه عيب علمته ولم تسمه لي، فكان عنده أنه يبرأ من ذلك إذا وقف عليه ولم يسمعه. فقال عثمان: إن لم تحلف بالله على هذا لزمك. وإذا كان هذا هكذا فقد صار إلى قول عثمان، وإنما صار إلى القول بالقياس. وعلى هذه القاعدة إذا اختلفت الصحابة أخذنا بقول الأكثر.

وذكر في كتاب «اختلاف علي وابن مسعود» أن علياً صلى في زلزلة ركعتين، في كل ركعة ست سجادات.

قال ابن القطان: وإنما سلك في هذين كسلوكه في الأخبار بالترجيح بالكثرة، ولهذا خرج على قولين.

قال ابن قدامة في «الروضة»: إذا اختلفت الصحابة على قولين لم يميز للمجتهد الأخذ بقول بعضهم من غير دليل، خلافاً لبعض الخفية وبعض المتكلمين أنه يجوز ذلك ما لم ينكر على القائل قوله، لأن اختلافهم دليل على تسويغ الخلاف والأخذ بكل واحد من القولين، ولهذا يرجع إلى معاذ في ترك رجم المرأة (قال): وهذا فاسد، فإن قول الصحابي لا يزيد على الكتاب والسنة، ولو تعارض دليلان من كتاب أو سنة لم يميز الأخذ بواحد منهما بدون الترجيح، ولا نعلم أن أحد القولين صواب والآخر خطأ، ولا نعلمه إلا بدليل. وإنما يدل اختلافهم على تسويغ الاجتهاد في كلا القولين، أما على الأخذ بدون مرجح فكلاً. وأما رجوعهم إلى قول معاذ فلأنه بان له الحق بدليله فيرجع إليه. (انتهى).

تنبيه:

قال الشافعي: أقول بقول الأئمة أبي بكر وعمر وعثمان، وسكت عن علي، فرد عليه داود وقال: ما باله ترك علياً، وليس بدون من رضىه في هذا، قال ابن القطان: ولا نظن بالشافعي الإعراض عن أمير المؤمنين علي، وله في هذا مقاصد:

منها: أنه ترك ذكره اكتفاء، لأنهم معلومون ببعضهم، فنبه على البعض: ولهذا قال في بعض المواضع: أبو بكر وعمر.

ومنها: أنه قصد بذلك الرد على مالك، لأنه يخالفه في هذه المسألة، فقال: أقول بقول الأئمة. . إلى آخره، لأن كلامه على من كان بالمدينة. ويشهد لهذا التأويل قول الشافعي في «اختلاف الحديث»^(١): أقول بقول الأئمة أبي بكر وعمر وعثمان وعلي. فدل على ما سبق..

(١) في الأصول كلها: «اختلاف الخلاف»:

ومنها: أن الكلام على ظاهره، وأراد الثلاثة في صورة، وهي ما إذا انفردوا وكان علي حاضراً وسائر أصحابه^(١)، وسكتوا عما حكموا به وأفتوا صار إجماعاً. وحيث أن فيصار إلى قولهم، لأن علياً موافق في المعنى. وليس كذلك أمر علي بالكوفة، إنما كان بحضرته من يأخذ عنه، فلم يكن في سكوتهم له حجة. قال ابن القطان: والأشبه الوجه الأول، وهو أن يكون ترك ذلك اكتفاء. وكذلك قال ابن القاص في «التلخيص». وقال السنجي في «شرح»: إنه الأصح أنه ذكر المعظم وأراد الكل (قال): ومن أصحابنا من قول لا يرجح بقول علي كما لا يرجح بقول غيره من الخلفاء. والفرق بينهما بذكر ما سبق، إذا^(٢) لم يكن قوله صادراً عن رأي الكافة، بخلاف من قبله.

تنبيه آخر:

حاصل الخلاف في اختلاف الصحابة ثلاثة أقوال:

- سقوط الحجة وأنه لا يعتمد قول منها.

- التخيير فيأخذ بقول من شاء منهم، وحكاه ابن عبد البر عن القاسم بن محمد وعمر بن عبد العزيز، وعزاه بعضهم لأبي حنيفة.

والثالث: أنه يعدل إلى الترجيح، ونص عليه الشافعي في «الرسالة» فقال: نصير منها إلى ما وافق الكتاب أو السنة أو الإجماع، أو كان أصح في القياس، وهو الأصح وقول الجمهور. واحتج ابن عبد البر باتفاق الصحابة على تخطئة بعضهم بعضاً، ورجوع بعضهم إلى قول غيره عند مخالفته إياه، وهو دليل على أن اختلافهم عندهم خطأ وصواب.

وقال أبو سعيد الاصطخري في كتاب «أدب القضاء»: وإذا كان من الصحابة خلاف في المسألة لم يجوز لمن بعدهم الخروج عن أقوالهم، لأنه محال أن يخرج الحق عن جميعهم، أو يشمل الخطأ كلهم. وقيل: يجوز الخروج عن أقوالهم. وقيل: يتخير من غير دليل. (انتهى). ولعله قرعه على القول بأنه حجة ثم قال: وإذا

(١) لعل الصواب «الصحابة».

(٢) هكذا في جميع الأصول، ولعله: «إذا».

حكى القول في حادثة عن واحد من الصحابة وتظاهر واشتهر ولم يخالف فحكمه حكم الإجماع، لعدم النكير منهم. وإذا نقل الثقات عن واحد منهم قولاً غير منتشر في جميعهم ولم يرو عن واحد منهم وفاقه لا خلافه فقد اختلف فيه. والواجب عندنا المصير إليه، لأنه في المعنى راجع إلى أن العصر قد انخرم والحق معدوم، وهذا مع اختصاص الصحابة بمشاهدة الرسول ومعرفة الخطاب منه، إذ الشاهد يعرف بالحال ما يخفى على من بعده. (انتهى).

فائدة: قال ابن عبد السلام في «فتاويه الموصليّة»: إذا صح عن بعض الصحابة مذهب في حكم من الأحكام لم يجوز مخالفته إلا بدليل أوضح من دليله، ولا يجب على المجتهدين تقليد الصحابة في مسائل الخلاف، ولا يحل لهم ذلك مع ظهور أدلتهم على أدلة الصحابة، لأن الله تعالى أمرنا باتباع الأدلة ولم يوجب تقليد / ٣٣٢ ب العلماء إلا على العامة الذين لا يعرفون أدلة الأحكام.

فائدة أخرى: ذكر الخطيب البغدادي في كتاب «الفيقهِ والمتفقهِ» عن الشافعي أنه قال: إذا جاء اختلاف عن الصحابة نظر أتبعهم للقياس إذا لم يوجد أصل يخالفه. فقد خالف علي عمر في ثلاث مسائل القياس فيها مع علي، وبقوله أخذ.

- منها: المفقود، قال عمر: يضرب له أجل أربع سنين ثم تعتد، ثم تنكح. وقال علي: لا تنكح أبداً. وقد اختلف فيه عن علي حتى يصح موت أو فراق.

- وقال عمر في الرجل يطلق امرأته في سفره ثم يرتجعها فيبلغها الطلاق، ولا تبلغها الرجعة حتى تحل وتنكح: أن زوجها الآخر أولى إذا دخل بها. وقال علي: هي للأول أبداً، وهو أحق بها.

- وقال عمر في الذي ينكح المرأة في العدة ويدخل بها: أنه يفرق بينها ثم لا ينكحها أبداً. وقال علي: ينكحها بعده.

مسألة

قال الأستاذ أبو منصور البغدادي في كتاب «الأصول الخمسة عشر»: أربعة من الصحابة تكلموا في جميع أبواب الفقه، وهم: علي وزيد وابن عباس وابن مسعود. وهؤلاء الأربعة متى أجمعوا على مسألة على قول فالأمة فيها مجمعة على قولهم غير مبتدع لا يعتد بخلافه. وكل مسألة انفرد فيها علي بقول عن سائر الصحابة تبعه فيها ابن أبي ليلى والشعبي وعبيدة السلماني، وكل مسألة انفرد فيها زيد بقول تبعه الشافعي ومالك في أكثره. وتبعه خارجة بن زيد لا محالة. وكل مسألة انفرد بها ابن مسعود تبعه علقمة والأسود وأبو أيوب.

فصل

[التفريع على أن قول الصحابي ليس بحجة]

وإن قلنا: ليس بحجة فلا يكون قول بعضهم حجة على البعض، ولا يجوز لأحد الفريقين تقليد الآخر، ولا يمنع من تقليدهم من ليس بمجتهد، لكن الذي صرف الناس عن تقليدهم أنهم اشتغلوا بالجهاد وفتح البلاد ونشر الدين وأعلامه فلم يتفرغوا لتفريع الفروع وتدوينها، ولا انتشر لهم مذاهب يعرف آحادهم بها، كما جرى ذلك لمن بعدهم.

وأما تقليد المجتهد لهم ففيه ثلاثة أقوال للشافعي، ثالثها: يجوز إن انتشر قوله ولم يخالف، وإلا فلا. وقد أفرد الغزالي رحمه الله هذه المسألة بالذكر بعد الكلام في أن قول الصحابة حجة أم لا؟ فقال في «المستصفى»: إن قال قائل: إذا لم يجب تقليدهم، هل يجوز تقليدهم؟ قلنا: أما العامي فيقلدهم. وأما العالم فإن جاز له تقليد العالم جاز له أن يقلدهم، وإن حرّمنا تقليد العالم للعالم فقد اختلف قول الشافعي في تقليد الصحابة، فقال في القديم: يجوز إذا قال قولاً وانتشر قوله ولم يخالف. وقال في موضع آخر: يقلد وإن لم ينتشر. وقال: ورجع في الجديد إلى أنه لا يقلد العالم صحابياً كما لا يقلد العالم عالماً آخر. نقل المزني عنه ذلك وأن العمل على الأدلة التي فيها يجوز للصحابي الفتوى، وهو الصحيح المختار عندنا (انتهى).

وقد تبعه على أفراد هذه المسألة وجعلها فرعاً لما قبلها ابن السمعاني والرازي وأتباعه والأمدى، ويوافق حكاية ابن القطان في كتابه قولين في الصحابي إذا قال قولاً ولم ينتشر: (أحدهما) أن تقليده واجب، وليس للتابعي مخالفته. و (الثاني) أن له مخالفته والنظر في الأدلة. وأعرض ابن الحاجب عن أفراد هذه المسألة بالذكر، لأنها عين ما قبلها، وهو الحق، لأن الظاهر أن الشافعي حيث صرح بتقليد

الصحابي لم يرد به التقليد المشهور، وهو قبول قول غيره ممن لا يجب عليه اتباعه من غير حجة، بل مراده بذلك الاحتجاج فإنه استعمله في موضع الحجة فقال في «مختصر المزني»، في باب القضاء في الكلام على المشاور : ولا يقبل وإن كان أعلم منه حتى يعلم كعلمه أن ذلك لازم له، فأما أن يقلده فلم يجعل الله ذلك لأحد بعد الرسول. هذا نصه. فأطلق اسم التقليد على الاحتجاج بقول النبي ﷺ، ولا سيما مع ما استقر من قوله المتكرر في غير موضع بالنبه عن التقليد والمنع منه. ويدل على ذلك قول الماوردي والجنوري: أن مذهب الشافعي في القديم أن قول الصحابي حجة بمفرده إذا اشتهر ولم يظهر له مخالف. قال الماوردي: لا سيما إذا كان الصحابي إماماً، وأغرب ابن الصباغ فحكى ذلك عن الجديد وقد سبق.

ثم قول الغزالي أنه رجع عنه في الجديد معارض بما نص عليه في كتاب «الأم» في غير موضع بتقليد الصحابة، كما سبق في البيع بشرط البراءة. وقوله: «قلته تقليداً لعثمان» نقله المزني في مختصره، والربيع في «اختلاف العراقيين» فإن كان أراد الشافعي بالتقليد للصحابي في القديم معناه المعروف فهو كذلك هنا أيضاً في الجديد. والأظهر أنه أراد به الاحتجاج بقول الصحابي، وأطلق اسم التقليد عليه مجازاً كما أطلقه في الاحتجاج بقول النبي ﷺ.

وقد قال الغزالي في «المستصفى» بعدما سبق: فإن قيل: فقد ترك الشافعي في الجديد القياس في تغليظ الدية في الحرم لقول عثمان. ولذلك فرق بين الحيوان وغيره في شرط البراءة لقول عثمان. قلنا له: في مسألة شرط البراءة أقوال، فلعل هذا مرجوع عنه. (انتهى). وهذا مردود بأننا قد بينا أنه نص عليه في غير موضع من كتبه الجديدة وقال: إنه الذي ذهب إليه، وبه قطع أبو إسحاق المروزي وابن خيران وغيرهما، ولم يجعلاً للشافعي قولاً في المسألة غيره، وهو الذي صححه المتأخرون. وأما مسألة تغليظ الدية فقد احتج الشافعي فيها بما روي عن عثمان أنه قضى في امرأة قتلت بالدية وثلاث الدية، وروي نحوه عن عمر وابن عباس، ولا مخالف لهم من الصحابة، فيكون اعتمد ذلك بناء على أنه إجماع سكوتي، أو

لأنه قضى به عثمان، وهو قد نصّ في الجديد على الرجوع إلى قول أحد الخلفاء الأربعة لأنه يشتهر غالباً بخلاف قول المفتي.

وقد حكى الغزالي أيضاً في الموضع المشار إليه أيضاً أن الشافعي اختلف قوله فيما إذا اختلف الإفتاء والحكم من الصحابة، فقال مرة: الحكم أولى، لأن العناية به أشد والمشورة فيه أبلغ. وقال مرة: الفتوى أولى، لأن سكوتهم على الحكم يُحمل على الطاعة لأولي الأمر. وعزا هذا الاختلاف للقديم وجعله مرجوعاً عنه. وفيه من النظر ما سلف نصه في كتبه الجديدة.

تنبيه:

ظهر مما ذكرناه أن ذكر / «المنهاج» هذا القول الثالث في أصل مسألة الحجّة ١ / ٣٣٣ ليس بغلط، كما زعم شراحه، بل هو الصواب.

فصل

أما إذا انضم إلى قول الصحابي القياس ففيه مسألتان:
إحداهما: إذا تعارض قول صحابين واعتضد أحدهما بالقياس. وقد سبقت
عن النص^(١).

الثانية: إذا تعارض قياسان واعتضد أحدهما بقول الصحابي، فحكى الرافعي
عن الغزالي أنه قد تميل نفس المجتهد إلى ما يوافق قول الصحابي ويرجح عنده. قال
النووي: وقد صرح الشيخ في «اللمع» وغيره من الأصحاب بالجزم بالموافق
(انتهى). وأنا أقول: من يرى أن قول الصحابي بمفرده حجة مقدمة على القياس
يكون احتجاجة هنا بقول الصحابة بطريق الأولى. ومن يرى أنه ليس بحجة فإما
أن يكون القياسان صحيحين متساويين أو لا، فإن كانا كذلك ولم يترجح أحدهما
على الآخر بمرجح في الأصل أو حكمه، أو في العلة، أو دليلها، أو في الفرع،
فالظاهر أن القياس المعتضد بقول الصحابي مقدم، ويكون ذلك من الترجيحات
بالأمور الخارجية، كما ترجح أحد الخبرين المعارضين بعمل بعض الصحابة دون
الآخر. وأما إذا كان أحد القياسين مرجحاً على الآخر في شيء مما ذكرنا، ومع
المرجوح قول بعض الصحابة فهذا محل النظر على القول بأن قوله ليس بحجة،
والاحتمال منقذ.

وقد تقدم حكاية ابن الصباغ عن بعض أصحابنا أن القياس الضعيف إذا
اعتضد بقول الصحابي يقدم على القياس القوي، وذلك هنا بطريق الأولى، وتقدم
نقل الماوردي عن الشافعي أن رأيه في الجديد أن قياس التقريب إذا انضم إلى قول
الصحابي كان أولى من قياس التحقيق، ومثل الماوردي قياس التقريب بما ذكره
الشافعي في مسألة البيع بشرط البراءة من العيوب أن الحيوان يفارقه ما سواه، لأنه

(١) هنا في مخطوطتين بياض بمقدار سبع كلمات إحداهما الباريسية المعتمدة، وفي غيرها لا إشارة إليه.

يفتذي بالصحة والسقم، وتحول طبائعه، وقلما يخلو من عيب وإن خفي فلا يمكن الإخبار عن عيوبه الخفية بالإشارة إليها والوقوف عليها، وليس كذلك غير الحيوان، لأنه قد يخلو من العيوب ويمكن الإخبار فيها بالإشارة إليها لظهورها، فدل على افتراق الحيوان وغيره من جهة المعنى، مع ما روي معه من قصة عثمان.

وحاصله - على ما نقله الماوردي عن الجديد من مذهب الشافعي - أن القياس المرجوح إذا اعتضد بقول الصحابي كان مقدماً على القياس الراجح، فيحتمل أن يكون هذا تفرعاً منه على أن قول الصحابي حجة، كما تقدم عنه في «الرسالة الجديدة» ويحتمل أن يكون على القول الآخر الذي اشتهر عند الأصحاب عن الجديد أنه ليس بحجة. وهو ظاهر كلام الماوردي، وقد ترجم القاضي في «التقريب» لهذه المسألة، وحكى خلاف القياس، وأنه هل يترجح قول الصحابي بذلك القياس الضعيف على القياس القوي، أو يجب العمل بأقوى القياسين؟ ثم رجع هذا الثاني.

مسألة

فإن قال التابعي تولاً لا مجال للقياس فيه لم يلتحق بالصحابي عندنا، خلافاً للسمعاني كما سبق. قال صاحب «الغاية» من الحنابلة: من قام من نوم الليل فغمس يده في إناء قبل أن يغسلها ذهب الحسن البصري، زوال طهوريته، وهو يخالف القياس. والتابعي إذا قال مثل ذلك كان حجة، لأن الظاهر أن قال توقيفاً عن الصحابة، أزعج نص ثبت عنده. قال صاحب «المسودة». وظاهر كلام أحمد وأصحابنا أنه لا اعتبار بذلك، بل يجعل كمجتهداته.

المصالح المرسلة

قد مر الكلام في القياس، في المناسب الذي اعتبره الشارع أو الغاء، والكلام فيما جُهل حاله، أي سكت الشرع عن اعتباره وإهداره، وهو المعبر عنه بـ «المصالح المرسلة». ويلقب بـ «الاستدلال المرسل». ولهذا سميت «مرسلة» أي لم تعتبر ولم تلغ. وأطلق إمام الحرمين وابن السمعاني عليه اسم «الاستدلال»، وعبر عنه الخوارزمي في «الكافي» بـ «الاستصلاح». قال: والمراد بالمصلحة: المحافظة على مقصود الشرع بدفع المفسد عن الخلق. وفسره الإمام والغزالي بأن يوجد معنى يُشعر بالحكم مناسب له عقلاً، ولا يوجد أصل متفق عليه، والتعليل المصور جارٍ فيه. وفسره ابن برهان في «الأوسط» بأن لا يستند إلى أصل كلي ولا جزئي. وفيه مذاهب:

أحدها: منع التمسك به مطلقاً، وهو قول الأكثرين، منهم القاضي وأتباعه، وحكاه ابن برهان عن الشافعي. قال الإمام: وبه قال طوائف من متكلمي الأصحاب.

الثاني: الجواز مطلقاً، وهو المحكي عن مالك رحمه الله، قال الإمام في «البرهان»: وأفرط في القول به حتى جرّه إلى استحلال القتل وأخذ المال لمصالح تقتضيها في غالب الظن وإن لم يجد لها مستنداً. وحكاه غيره قولاً قديماً عن الشافعي.

وقال أبو العزّ المقترح في «حواشيه على البرهان»: إن هذا القول لم يصح نقله عن مالك، هكذا قاله أصحابه، وأنكره ابن شاس أيضاً في «التحرير» على الإمام وقال: أقواله تؤخذ من كتبه وكتب أصحابه، لا من نقل الناقلين. وكذلك استنكره القرطبي في كتابه فقال: ذهب الشافعي ومعظم أصحاب أبي حنيفة إلى

الاعتماد عليه، وهو مذهب مالك. (قال): وقد اجتراً إمام الحرمين وجازف فيما نسبته إلى مالك من الإفراط في هذا الأصل. وهذا لا يوجد في كتاب مالك، ولا في شيء من كتب أصحابه.

وهذا تحامل من القرطبي، فإن الإمام قد حمل كلام مالك على ما يضح. وسيأتي. وقد قال ابن دقيق العيد: نعم، الذي لا شك فيه أن للمالك ترجيحاً على غيره من الفقهاء في هذا النوع، ويليه أحمد بن حنبل. ولا يكاد يخلو غيرهما عن اعتباره في الجملة، ولكن لهما ترجيح في الاستعمال على غيرهما. (انتهى).

وقال القرافي: هي عند التحقيق في جميع المذاهب، لأنهم يعقدون ويقومون بالمناسبة، ولا يطلبون شاهداً بالاعتبار، ولا يُعنى بالمصلحة المرسلّة إلا ذلك. (قال): وإمام الحرمين قد عمل في كتابه «الغياثي» أموراً وحرّرها وأفنى بها، والمالكية بعيدون عنها، وحثّ عليها وقالها للمصلحة المطلقة. وكذلك الغزالي في «شفاء الغليل» مع أن الاثنين شديداً الإنكار علينا في المصلحة المرسلّة. (قلت): وسيأتي تحقيق مذهب الرجلين.

وقال البغدادي في «جنة الناظر»: لا تظهر مخالفة الشافعي للمالك في المصالح، فإن مالكا يقول: إن المجتهد إذا استقرأ موارد الشرع ومصادره أفضى نظره إلى العلم برعاية المصالح في جزئياتها وكلياتها/ وأن لا مصلحة إلا وهي معتبرة في ٢٣٣ - جنسها، لكنه استثنى من هذه القاعدة كل مصلحة صادمها أصل من أصول الشريعة (قال): وما حكاه أصحاب الشافعي عنه لا يعدو هذه المقالة إذ لا أخصّ منها إلا الأخذ بالمصلحة المعتبرة بأصل معين، وذلك مغير للاسترسال الذي اعتقدوه مذهباً، فبان أن من أخذ بالمصلحة غير المعتبرة فقد أخذ بالمرسلة التي قال بها مالك، إذ لا واسطة بين المذهبين.

والثالث: إن كانت المصلحة ملائمة لأصل كلي من أصول الشرع، أو لأصل جزئي جاز بناء الأحكام، وإلا فلا. ونسبه ابن برهان في «الوجيز» للشافعي وقال: إنه الحق المختار، ومثله بقوله في المطلقة الرجعية: إنه لا يحل وطؤها، لأن العدة شرعت لبراءة الرحم، والوطء سبب الشغل، فلو جوزناه في العدة لاجتمع

الضدان. فليس لهذا الأصل جزئي، وإنما أصله كلي مهدر، وهو أن الضدين لا يجتمعان.

وقال إمام الحرمين: ذهب الشافعي ومعظم أصحاب أبي حنيفة إلى اعتماد تعليق الأحكام بالمصالح المرسل، بشرط ملاءمته للمصالح المعتبرة المشهود لها بالأصول. وهذا قريب من نقل ابن برهان. وينبغي أن ينزل على ذلك قول الخوارزمي في «الكافي»: إن ظاهر كلام الشافعي يقتضي اعتبارها وتعليق أحكام الشرع بها. لكن إذا قيدناه بهذا انسلخت المسألة من المصالح المرسل، فإنه إذا شرط التقريب من الأصول الممهدة، وفسره بالملاءمة كان من باب القياس في الأسباب، فيكون من قسم المعبر، وبه يخرج عن الإرسال، ويعود النزاع لفظياً. ولهذا قال ابن برهان في «الأوسط»: لا يظن بمالك - على جلالته - أن يرسل النفس على سجيته وطبيعتها، فيتبع المصالح الجامدة التي لا تستند إلى أصول الشرع بحال، لا على كلي ولا على جزئي. إلا أن أصحابه سمعوا أنه بنى الأحكام على المصالح المطلقة فأطلقوا النقل عنه في ذلك. ومثله قول إمام الحرمين، في باب ترجيح الأقيسة: ولا نرى التعليق عندنا بكل مصلحة، ولم ير ذلك أحد من العلماء (قال): ومن ظن ذلك بمالك فقد أخطأ.

وقال ابن المنير في^(١) الخلاف: من العلماء من رأى أن ورود الحكم المعين على الوفق نازل منزلة البينة، ثم الملاءمة نازلة منزلة تزكية البينة بالشهود المقررة عند التهمة، فهذا يرد الاستدلال المرسل، لأن صاحبه ما أقام على صحته بينة غير دعواه، فلا يتوقع للتزكية، ولا بينة. ومنهم من نزل الملاءمة منزلة البينة على صدق الدعوى في صدق الوصف، وجعل ورود الحكم المعين على الوفق كالاستظهار، فلم يضره فواته في أصل الاعتبار.

والرابع: اختيار الغزالي والبيضاوي وغيرهما تخصيص الاعتبار بما إذا كانت تلك المصلحة ضرورية قطعية كلية، فإن فات أحد هذه الثلاثة لم يعتبر.

(١) في الأصول كلها هنا بياض يبدو أنه اسم أحد كتبه الأصولية.

والمراد بـ «الضرورة» ما يكون من الضروريات الخمس التي يجزم بحصول المنفعة منها. و«الكلية» لفائدة تعم جميع المسلمين احترازاً عن المصلحة الجزئية لبعض الناس، أو في حالة مخصصة، كمن أجاز للمسافر إذا أعجله السفر أن يدفع التبر لدار الضرب وينظر مقدار ما يخلص منه فيأخذ بقدره بعد طرح المؤونة، فهذه مصلحة لضرورة الانقطاع من الرفقة لكنها جزئية بالنسبة إلى شخص معين وحالة معينة.

ومثل الغزالي لاستجماعه الشرائط بمسألة الترس، وهي ما إذا ترس الكفار بجماعة المسلمين، ولورمينا الترس لقتلنا مسلماً من دون جريمة صدرت منه. قال الغزالي: فلا يبعد أن يقول المجتهد: هذا الأسير مقتول بكل حال، لأننا لو كففنا عن الترس لسلطنا الكفار على جميع المسلمين فيقتلونهم ثم يقتلون الأسارى أيضاً، فحفظ المسلمين أقرب إلى مقصود الشرع، لأننا نقطع أن الشارع يقصد تقليل القتل كما يقصد حسمه عند الإمكان، فحيث لم يُقدر على الحسم فقد قدرنا على التقليل، وكان هذا التفاتاً^(١) على مصلحة علم بالضرورة كونها مقصودة بالشرع لا بدليل واحد، بل بأدلة خارجة عن الحصر، ولكن تحصيل هذا المقصود بهذا الطريق وهو قتل من لم يذنب لم يشهد له أصل معين فينقذ اعتبار هذه المصلحة بالأوصاف الثلاثة وهو كونها ضرورية كلية قطعية.

فخرج بـ «الكلية» ما إذا أشرف جماعة في سفينة على الغرق، ولو غرق بعضهم لنجوا فلا يجوز تغريق البعض. وبـ «القطعية» ما إذا شككنا في أن الكفار يتسلطون عند عدم رمي الترس، وبـ «الضرورة» ما إذا ترسوا في قلعة بمسلم، فلا يحل رمي الترس، إذ لا ضرورة بنا إلى أخذ القلعة.

وهذا من الغزالي تصريح باعتبار القطع بحصول المصلحة لكن الأصحاب حكوا في مسألة الترس وجهين، ولم يصرحوا باشتراط القطع. وقد يقال: إن هذا التفصيل يؤول إلى ما نقل عن الشافعي، ولهذا قال إمام الحرمين: هولا يستجيز

(١) هكذا في المخطوطة البارسية وتقرأ في المخطوطة الأزهريّة (اتفاقاً) وفي غيرها (اتباعاً).

الثاني^(١) والإفراط في البعد، وإنما يسوغ تعليق الأحكام لمصالح رآها شبيهة بالمصالح المعتبرة وفاء بالمصالح المستندة إلى أحكام ثابتة الأصول. واختاره إمام الحرمين أو نحواً منه. وقال القرطبي: هي بهذه القيود لا ينبغي أن يختلف في اعتبارها.

وأما ابن المنير فقال: هو احتكام من قائله، ثم هو تصوير بما لا يمكن عادة ولا شرعاً: أما عادة فلأن القطع في الحوادث المستقبلية لا سبيل إليه، إذ هو غيب عنها. وأما شرعاً فلأن الصادق المعصوم أخبرنا بأن الأمة لا يتسلط عدو عليها ليستأصل شأفتها^(٢) (قال): وحاصل كلام الغزالي رد الاستدلال، لتضييقه في قبوله بائسراط مالا يتصور وجوده. (انتهى). وهذا تحامل منه، فإن الفقيه يفرض المسائل النادرة لاحتمال وقوعها، بل المستحيلة للرياضة. ولا حجة له في الحديث، لأن المراد كافة الخلق، وصورة الغزالي إنما هي في أهل محلة بخصوصهم استولى عليهم الكفار، لا جميع العالم. وهذا واضح.

وقال ابن دقيق العيد: لست أنكر على من أعتبر أصل المصالح، لكن الاسترسال فيها. وتحقيقها يحتاج إلى نظر شديد ربما خرج عن الحد المعتبر. وقد نقلوا عن عمر رضي الله عنه أنه قطع^(٣) لسان الخطيئة بسبب الهجو، فإن صح ذلك فهو من باب العزم على المصالح المرسل، فحمله على التهديد الرادع للمصلحة أولى من حمله على حقيقة القطع للمصلحة وهذا نحو/النظر فيها يسمى مصلحة مرسل (قال): وقد شاورني بعض القضاة في قطع أثمة شاهد، والغرض منعه عن الكتابة بسبب قطعها وكل هذه منكرات عظيمة الوقع في الدين، واسترسال قبيح في أذى المسلمين.

(١) كذا في الأصول كلها.

(٢) في الأصول كلها (شأوها) ومعنى الشاؤ الأمد. أما الشافة فهي قرحة إذا قطعت مات صاحبها ومنها استأصل الله شافته أي أذهبه فمات.

(٣) لعل الصواب: عزم على قطع.

تنبيه :

حيث اعتبرت المصالح عندنا بالمعنى السابق فذاك حيث لم يعارضها قياس، فإن عارضها خرج للشافعي رحمه الله تعالى فيه قولان، من القولين فيما إذا وقع في الماء القليل مالا نفس له سائلة. ولهذا قال الشيخ في «التنبيه»: تنجسه في أحد القولين، وهو القياس، ولم تنجسه في الآخر، وهو الأصلح للناس. وقال الشيخ أبو محمد الجويني في كتاب القراض من «السلسلة»: إذا تاجر العامل بغير إذن المالك، أو اشترى بغير المال وبيع فوجهان: (أحدهما) أن تلك العقود باطلة. و (الثاني) أن المالك مخير بين إجازة العقود وبين فسخها. (قال): والقياس مع القول الأول، والمصلحة مع الثاني.

سَدُّ الذَّرَائِعِ

قال الباجي: ذهب مالك إلى المنع من سَدِّ الذَّرَائِعِ، وهي المسألة التي ظاهرها الإباحة ويتوصل بها إلى فعل المخطور، مثل أن يبيع السلعة بمائة إلى أجل، ويشتريها بخمسين نقداً، فهذا قد توصل إلى خمسين بذكر السلعة. وقال أبو حنيفة والشافعي: لا يجوز المنع من سد الذرائع. قلنا: قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقُولُوا رَاعِنَا﴾ [سورة البقرة / ١١٤] وقوله: ﴿وَأَسْأَلُكُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ حَاضِرَةَ الْبَحْرِ﴾ [سورة الأعراف / ١٦٣] وقوله عليه السلام: (لعن الله اليهود حرمت عليهم الشحوم فجمعوها وباعوها وأكلوا أثمانها)، وقوله عليه السلام: (دع ما يريبك إلى ما لا يريبك) وقوله عليه السلام: (الحلال بين والحرام بين وبينهما مشبهات). (انتهى).

وقال القرطبي: وسد الذرائع ذهب إليه مالك وأصحابه وخالفه أكثر الناس تأصيلاً، وعملوا عليه في أكثر فروعهم تفصيلاً. ثم حرّر موضع الخلاف فقال: اعلم أن ما يفضي إلى الوقوع في المحذور إما أن يلزم منه الوقوع قطعاً أو لا، والأول ليس من هذا الباب، بل من باب مالا خلاص من الحرام إلا باجتنابه ففعله حرام من باب مالا يتم الواجب إلا به فهو واجب. والذي لا يلزم إما (١) أن يفضي إلى المحذور غالباً (٢) أو يتفك عنه غالباً (٣) أو يتساوى الأمران وهو المسمى بـ «الذرائع» عندنا: فالأول لا بد من مراعاته، والثاني والثالث اختلف الأصحاب فيه، فمنهم من يراعيه، ومنهم من لا يراعيه، وربما يسميه التهمة البعيدة والذرائع الضعيفة.

وقريب من هذا التقرير قول القرافي في «القواعد» إن مالكا لم ينفرد بذلك، بل كل واحد يقول بها، ولا خصوصية للمالكية بها إلا من حيث زيادته فيها. (قال): فإن من الذرائع ما هو معتبر إجماعاً، كالمنع من حفر الآبار في طريق المسلمين، وإلقاء السم في طعامهم، وسب الأصنام عند من يُعلم من حاله أنه يسب الله. و(منها) ما هو ملغى إجماعاً، كزراعة العنب، فإنها لا تمنع خشية الحصر وإن كان وسيلة إلى المحرم، و(منها) ما هو مختلف فيه، كبيع الأجال، فنحن نعتبر الذريعة فيها وخالفنا غيرنا. فحاصل القضية أننا قلنا بسد الذرائع أكثر من غيرنا، لا أنها خاصة.

(قال): وبهذا نعلم بطلان استدلال أصحابنا على الشافعية في هذه المسألة بقوله ﴿ولا تسبوا الذين يدعون من دون الله فيسبوا الله عدوا﴾ [سورة الأنعام / ١٠٨] وقوله: ﴿ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم في السبت﴾ [البقرة / ٦٥] فقد ذمهم بكونهم تذرعوا للصيد يوم السبت المحرم عليهم بحبس الصيد يوم الجمعة. وقوله عليه السلام: (لعن الله اليهود حرمت عليهم الشحوم...) الحديث. وبالإجماع على جواز البيع والسلف مفترقين، وتحريمهما مجتمعين للذريعة اليها. ويقول عليه السلام: (لا تقبل شهادة خصم وظنين) خشية الشهادة بالباطل، ومنع شهادة الآباء للأبناء.

ولما قلنا: إن هذه الأدلة لا تفيد في محل النزاع لأنها تدل على اعتبار الشرع سد الذرائع في الجملة، وهذا أمر مجمع عليه، ولما النزاع في ذريعة خاصة، وهي بيع الأجال ونحوها، فينبغي أن تذكر أدلة خاصة بمحل النزاع. وإن قصدوا القياس على هذه الذرائع المجمع عليها فينبغي أن تكون حجتها القياس، وحينئذ فليذكروا الجامع حتى يتعرض الخصم لرفعه بالفارق.

وهم لا يعتقدون أن دليلهم القياس، فإن من أدلة محل النزاع حديث زيد بن أرقم أن أمة قالت لعائشة إني بعت منه عبداً بشماتة إلى العطاء واشتريته نقداً بستمئة فقالت عائشة: بشس ما اشتريت، وأخبرني زيد بن أرقم أنه أبطل جهاده مع رسول الله ﷺ إلا أن يتوب.

قال أبو الوليد بن رشد: وهذه المبالغة كانت من أم ولد زيد بن أرقم ومولاها قبل العتق، فيتخرج قول عائشة على تحريم الربا بين السيد وعبد، مع القول بتحريم هذه الذرائع ولعل زيدا لا يعتقد تحريم الربا بين السيد وعبد (قال): ولا يحل لأحد أن يعتقد في زيد أنه واطأ أم ولده على الذهب بالذهب متفاضلاً إلى أجل. وقول عائشة: أحبط عمله مع أن الإحباط لا يكون إلا بالشرك لم ترد إحباط الإسقاط بل إحباط الموازنة، وهو وزن العمل الصالح بشيء، كقوله: (من ترك صلاة العصر فقد حبط عمله) والقصد ثم المبالغة في الإنكار لا التحقيق، وأن مجموع الثواب المتحصل من الجهاد ليس باقياً بعد هذه السبئية، بل بعضه، فيكون الإحباط في المجموع من حيث هو مجموع، بحيث لو اقتدى به الناس انفتح باب الربا نسيئة.

(قال: ووافقنا أبو حنيفة وأحمد في سد ذرائع بيع الأجل. وخالف الشافعي واحتج بقوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة / ٢٧٥] وفي الصحيح أنه عليه الصلاة والسلام أتى بتمر جنيب، فقال: لا تفعلوا ولكن بيعوا تمر الجمع بالدرهم واشتروا بالدرهم جنيباً. فهذا بيع صاع بصاعين وإنما توسط بينها عقد الدرهم. وليس في الحديث أن العقد الثاني مع البائع الأول والكلام فيه.

قلت: وأجاب أصحابنا بأن عائشة إنما قالت ذلك باجتهادها، واجتهاد واحد من الصحابة لا يكون حجة على الآخر بالإجماع، كما سبق نقله عن القاضي. ثم قولها معارض لفعل زيد بن أرقم. ثم إنما أنكرت ذلك لفساد البيعين فإن الأول ب / ٣٣٤ فاسد لجهالة / الأجل، فإن وقت العطاء غير معلوم، والثاني بناء على الأول، فيكون أيضاً فاسداً.

واعلم أن أبا العباس بن الرفعة رحمه الله حاول تخريج قول الشافعي في الذرائع من نصه في باب إحياء الموات من الأم إذ قال بعدما ذكر النهي عن بيع الماء ليمنع به الكلاً، وإنما يحتمل إنما كان ذريعة إلى منع ما أحل الله لم يحل، وكذا ما كان ذريعة إلى إحلال ما حرم الله ما نصه: وإذا كان هكذا ففي هذا ما يثبت أن الذرائع إلى الحلال والحرام يشبه معاني الحلال والحرام (انتهى).

ونازعه بعض المتأخرين وقال: إنما أراد الشافعي رحمه الله تحريم الوسائل لا سد الذرائع، والوسائل مستلزمة المتوصل إليه. ومن هذا بيع الماء فإنه مستلزم عادة لمنع الكلاء الذي هو حرام. ونحن لا ننزع فيما يستلزم من الوسائل. (قال): وكلام الشافعي في نفس الذرائع لا في سدها. والنزاع بيننا وبين المالكية إنما هو في سدها.

ثم قال: الذريعة ثلاثة أقسام:

أحدها: ما يقطع بتوصله إلى الحرام فهو حرام عندنا وعندهم.

والثاني: ما يقطع بأنها لا توصل ولكن اختلطت بما يوصل فكان من الاحتياط سد الباب وإلحاق الصورة النادرة التي قطع بأنها لا توصل إلى الحرام بالغالب منها للموصل إليه. وهذا غلو في القول بسد الذرائع.

والثالث: ما يحتمل ويحتمل. وفيه مراتب متفاوتة ويختلف الترجيح عندهم بسبب تفاوتها.

(قال): ونحن نخالفهم في جميعها إلا القسم الأول، لانضباطه وقيام الدليل. (انتهى).

وقيل: أما القسم الأول فواضح، بل نقول به في الواجبات كما نقول: ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب. أما مخالفتهم في الثاني فكذلك. وأما الثالث فلعله الذي حاول ابن الرفعة تحريج قول منه بما ذكره عن النص، وقد عرف ما فيه. واستشهد له أيضاً بالوصي يبيع شقصاً على اليتيم فلا يأخذ بالشفعة على الأصح عند الرافعي. وبالمريض يبيع الشقص بدون ثمن المثل أن الوارث لا يأخذ بالشفعة على وجه، سداً للذريعة الشرع. وحاول ابن الرفعة بذلك تحريج وجه في مسألة العينة ولا يتأتى له هذا فتلك عقود قائمة بشروطها ولا خلل فيها وإن منعها الأئمة الثلاثة. وقد يقول بالقسم الثالث في مسائل: (منها) إقبار المريض للوارث على قول الإبطال، وليس ذلك من سد الذرائع بل لأن المريض محجور عليه. ثم هو قول ضعيف. و (منها) إذا ادعت المجبرة محرمة أو رضاعاً بعد العقد. قال ابن

الحداد. يقبل قولها، لأنه من الأمور الخفية، وربما انفردت بعلمه. وقال ابن سريج: لا يقبل وهو الصحيح، لأن النكاح معلوم والأصل عدم المحرمية. وفتح هذا الباب طريق الفساد، وليس هذا من سد الذرائع بل اعتماد على الأصل.

قلت: ونص الشافعي رحمه الله تعالى في «البويطي» على كراهية التجميع بالصلاة في مسجد قد صليت فيه تلك الصلاة إذا كان له إمام راتب (قال): وإنما كرهته لثلاث يعمد قوم لا يرضون إماماً فيصلون بإمام غيره (انتهى). وقال في «الأم» في منع قرض الجارية التي يحل للمستقرض وطؤها: تمهيز ذلك يفضي إلى أن يصير ذريعة أن يطأها وهو يملك ردّها. قال المحاملي: يعني أنه يستبيح بالقرض وطء الجارية ثم يردّها على المقرض، فيستبيح الوطء من غير عوض. قيل: وفيه منع الذرائع.

الاستحسان

وقد نوزع في ذكره في جملة الأدلة بأن الاستحسان العقلي لا مجال له في الشرع، والاستحسان الشرعي لا يخرج عما ذكرناه، فلما وجه ذكره؟

وهو لغة: اعتماد الشيء حسناً، سواء كان علماً أو جهلاً، ولهذا قال الشافعي: القول بالاستحسان باطل، فإنه لا يبنىء عن انتحال مذهب بحجة شرعية، وما اقتضته الحجة الشرعية هو الدين سواء استحسنته نفسه أم لا. ونسب القول به إلى أبي حنيفة، وعن أصحابه أنه أحد القياسين، وقد حكاه عنه الشافعي وبشر المريسي. قال الماوردي: وأنكر أصحابه ما حكى الشافعي عنه، ونسبه إمام الحرمين إلى مالك، وأنكره القرطبي وقال: ليس معروفاً من مذهبه.

وقد أنكره الجمهور، حتى قال الشافعي: «من استحسنت فقد شرع». وهي من محاسن كلامه. قال الروياني: ومعناه أن ينصب من جهة نفسه شرعاً غير شرع المصطفى.

قال أصحابنا: ومن شرع فقد كفر. وسكت الشافعي عن المقدمة الثانية لوضوحها. قال السنجي في «شرح التلخيص»: مراده لو جاز الاستحسان بالرأي على خلاف الدليل لكان هذا بعث شريعة أخرى على خلاف ما أمر الله، والدليل عليه أن أكثر الشريعة مبني على خلاف العادات، وعلى أن النفوس لا تميل إليها. ولهذا قال عليه السلام: (حُقَّتْ الجنة بالمكاراة، وحُقَّتْ النار بالشهوات) وحيث فلا يجوز استحسان ما في العادات على خلاف الدليل.

وقال الشافعي في «الرسالة»: الاستحسان تلذذ، ولو جاز لأحد الاستحسان في الدين جاز ذلك لأهل العقول من غير أهل العلم، ولجاز أن يشرع في الدين في كل باب، وأن يخرج كل واحد لنفسه شرعاً، وأي استحسان في سفك دم امرئ

مسلم . وأشار بذلك إلى إيجاب الحدّ على المشهود عليه بالزنى في الزوايا . قال أبو حنيفة : القياس أنه لا رجم عليه ولكننا نرجمه استحساناً . وقال في آخر «الرسالة» : «تلذذ» وإنما قال ذلك لأنه قد اشتهر عنهم أن المراد به حكم المجتهد بما يقع في خاطره من غير دليل . وقال ابن القطن : قد كان أهل العراق على طريقة في القول بالاستحسان ، وهو ما استحسنته عقولهم وإن لم يكن على أهل ، فقالوا به في كثير من مسائلهم حتى قالوا في الجزء : إن القياس أن فيه القيمة ، والاستحسان : شاة ، وقالوا في الشهود بالزوايا : الحد استحساناً . (قال) : وقد تكلم الشافعي وأصحابه عن بطلانه بقوله عليه السلام ، حين بعث معاذاً ودلّه على الاجتهاد عند فقد النص ، ولم يذكر له الاستحسان . وقد نهى الله عن اتباع الهوى . . ومن أنكروا الاستحسان من الحنفية الطحاوي ، حكاه ابن حزم .

واعلم أنه إذا حرّر المراد بالاستحسان زال التشنيع ، وأبو حنيفة بريء إلى الله من إثبات حكم بلا حجة . قال العارض المعتزلي في «النكت» : وقد جرت لفظة (الاستحسان) لإياس بن معاوية ، ومالك بن أنس^(١) في كتابه ، وللشافعي في مواضع . (انتهى) .

١ / ٣٣٥ وعن ابن القاسم ، قال مالك : تسعة أعشار العلم الاستحسان . / قال أصبغ بن الفرج : الاستحسان في العلم يكون أبلغ من القياس . ذكره في كتاب أمهات الأولاد من «المستخرجة» نقله ابن حزم في «الأحكام» .

وقال الباجي : ذكر محمد بن خويزمنداد : معنى الاستحسان الذي ذهب إليه أصحاب مالك هو القول بأقوى الدليلين ، كتخصيص بيع العرايا من بيع الرطب بالتمر ، وتخصيص الرعاف دون القيء بالبناء ، للحديث فيه . وذلك لأنه لو لم ترد سنة البناء في الرعاف لكان في حكم القيء في أنه لا يصح البناء ، لأن القياس يقتضي تتابع الصلاة ، فإذا وردت السنة في الرخصة بترك التتابع في بعض المواضع صرنا إليه ، وأبقينا الباقي على الأصل . (قال) وهذا الذي ذهب إليه هو الدليل ، فإن سمّاه استحساناً فلا مُشاحّة في التسمية . (انتهى) .

(١) في الأصول كلها : (لأنس بن مالك) ولا يخفى أنه مقلوب ، بدلالة ما بعد هذا من نقول .

وقال الأبياري: الذي يظهر من مذهب مالك القول بالاستحسان، لا على ما سبق، بل حاصله استعمال مصلحة جزئية في مقابلة قياس كلي، فهو يقدم الاستدلال المرسل على القياس. ومثاله: لو اشترى سلعة بالخيار ثم مات وله ورثة. فقول: يرد، وقول: يختار الإمضاء. قال أشهب: القياس الفسخ، ولكننا نستحسن إن أراد الإمضاء أن يأخذ...^(١) من لم يمتض إذا امتنع البائع من قبول نصيب الراد. وقال ابن القاسم: قلت لمالك: لم يقض بالشاهد واليمين في جراح العمد وليس بمال؟ فقال: إنه لشيء استحسانه. والظاهر أنه قاسه على الأموال.

وقال بعض محققي المالكية: بحثت عن موارد الاستحسان في مذهبنا فإذا هو يرجع إلى ترك الدليل بمعارضة ما يعارضه بعض مقتضاه، كترك الدليل للعرف في رد الأيمان إلى العرف أو المصلحة، كما في تضمين الأجير المشترك، وإجماع أهل المدينة كما في إيجاب غرم القيمة على من قطب ذنب بغلة الحاكم، أو في اليسير، كرفع المشقة وإيثار التوسعة كما جاز التفاضل اليسير في المرافعة، وإجازة بيع وصرف في اليسير. وقال بعضهم: هو معنى ليس في سلوكه إبطال القواعد، ولا يجري عليها جرياً مخلصاً، كما في مسألة خيار الرؤية.

وقال ابن السمعاني: إن كان الاستحسان هو القول بما يستحسنه الإنسان ويشتهي من غير دليل فهو باطل، ولا أحد يقول به. ثم حكى كلام أبي زيد أنه اسم لضرب دليل يعارض القياس الجلي، حتى كان القياس غير الاستحسان على سبيل المعارضة، وكأنهم سموه بهذا الاسم لاستحسانهم ترك القياس أو الوقوف عن العمل به بدليل آخر فوقه في المعنى المؤثر أو مثله، ولم يكن لهم من هذه التسمية إلا التمييز بين حكم الأصل الذي يبنى على الأصل قياساً، والذي قال استحساناً. وهذا كما ميز أهل النحو بين وجوه النصب فقالوا: هذا نصب على الظرف، وهذا نصب على المصدر.

ثم نبه ابن السمعاني على أن الخلاف بيننا وبينهم لفظي، فإن تفسير الاستحسان بما يشنع عليهم لا يقولون به. والذي يقولون به أنه: العدول في

(١) هنا بياض بمقدار كلمة في جميع الأصول. ولعلها «الأرض».

الحكم من دليل إلى دليل هو أقوى منه . فهذا مما لم ينكره . لكن هذا الاسم لا نعرفه اسماً لما يقال به بمثل هذا الدليل . وقريب منه قول القفال : إن كان المراد بالاستحسان ما دل عليه الأصول لمعانيها فهو حسن ، لقيام الحجة به وتحسين الدلائل ، فهذا لا ننكره ونقول به . وإن كان ما يقبح في الوهم من استنباح الشيء واستحسانه بحجة دلت عليه من أصل ونظير فهو محذور والقول به غير سائغ .

وقال السنجي : الاستحسان كلمة يطلقها أهل العلم ، وهي على ضربين : أحدهما : واجب بالاجماع ، وهو أن يقدم الدليل الشرعي أو العقلي على حسنه ، كالقول بحدوث العالم ، وقدم المحدث ، وبعثة الرسل وإثبات صدقهم ، وكون المعجزة حجة عليهم ، ومثل مسائل الفقه ، لهذا الضرب يجب تحسينه ، لأن الحسن ما حسنه الشرع ، والقبح ما قبحه .

والثاني : أن يكون على مخالفة الدليل مثل أن يكون الشيء محظوراً بدليل شرعي وفي عادات الناس إباحته ، ويكون في الشرع دليل يغلظه ، وفي عادات الناس التخفيف ، فهذا عندنا يحرم القول به ويجب اتباع الدليل وترك العادة والرأي . وسواء كان ذلك الدليل نصاً أو إجماعاً أو قياساً . وذهب أبو حنيفة وأصحابه إلى أن ذلك الدليل إن كان خبر واحد أو قياساً استحسنت تركها والأخذ بالعادات ، كقوله في خبر المتبايعين : رأيت لو كانا في سفينة ، فرد الخبر بالاستحسان وعادة الناس . وكقوله في شهود الزوايا . (انتهى) .

إذا علمت هذا فاعلم أنه قد اختلفت الحنفية في حقيقة الاستحسان على أقوال :

أحدها : أنه العمل بأقوى القياسين : وعلى هذا يرتفع الخلاف ، كما قال الماوردي والرويانى ، لأننا نوافقهم عليه ، لأنه الأحسن .

الثاني : أنه تخصيص العلة ، كما خص خروج الجص والنورة من علة الربا في البر وإن كان مكيلاً ، وجزم به صاحب «العنوان» . قال شارحه : وفي حصره في هذا المعنى نظر عندي ، وعلى هذا التفسير قال القفال والماوردي : نحن نخالفهم بناء

على أنه لا يجوز تخصيص الغلة عندنا. قال ابن الصباغ: ولو كان هذا التخصيص لما جاز تركه إلى القياس، كما لا يجوز التمسك بالعام مع قيام دليل المخصص.

الثالث: أنه ترك أقوى القياسين بأضعفهما إذا كان حتماً، كما قال في شهود الزنى: القياس أنه لا يحد، ولكن أخذ استحساناً. قال الماوردي والرويان: وهو بهذا التفسير يخالف فيه، لأن أقوى القياسين عندنا أحسن من أضعفهما، ولأن في مسألة الزوايا لا قياس أصلاً ولا خبراً.

الرابع: أنه تخصيص القياس بالسنة، حكاه القاضي الحسين، ولأجله قال إمام الحرمين أنهم ربما يسندون لما يرونه إلى خبر، كمصيرهم إلى أن الناسي بالأكل لا يفطر، لخبر أبي هريرة.

الخامس: قال إلكيا: وهو أحسن ما قيل في تفسيره، ما قاله أبو الحسن الكرخي أنه قطع المسائل عن نظائرها للدليل خاص يقتضي العدول عن الحكم الأول فيه إلى الثاني، سواء كان قياساً أو نصاً، يعني أن المجتهد يعدل عن الحكم في مسألة بما يحكم في نظائرها إلى الحكم بخلافه، لوجه يقتضي العدول عنه، كتخصيص أبي ب/ ٣٣٥ حنيفة قول القائل: مالي صدقة/ على الزكاة، فإن هذا القول منه عام في التصديق بجميع ماله. وقال أبو حنيفة يختص بمال الزكاة، لقوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾ [التوبة/ ١٠٣] والمراد من الأموال المضافة إليهم أموال الزكاة، فعدل عن الحكم في مسألة المال الذي ليس هو بزكوي بما حكم به في نظائرها من الأموال الزكوية إلى خلاف ذلك الحكم للدليل اقتضى العدول وهو الآية.

وقال عبد الوهاب: هو قول المحصلين من الحنفية (قال): ويجب أن يكون هو الذي قال به أصحابنا، فقال القاضي أبو الطيب: يجب أن يكون ذلك الدليل أقوى من القياس الذي اقتضى إلحاقها بنظائرها، لأنه لا يجوز ترك القياس ولا غيره من الأدلة إلا لما هو أقوى منه، وحينئذ فيكون مذهبه كله استحساناً، لأنه عدول بالخاص عن بقية أفراد العام للدليل. وحكى ابن القطان عن الكرخي أنه فسره بأدق القياسين.

وقال في «المنحول»: الصحيح في ضبطه قول الكرخي. وقد قسمه أربعة أقسام:

أحدها: اتباع الحديث وترك القياس، كما فعلوا في مسألة القهقهة ونبذ التمر.
الثاني: اتباع قول الصحابي إذا خالف القياس، كما قالوا في أجرة العبد الأبق بأربعين، اتباعاً لابن عباس.

الثالث: اتباع العادة المطردة، كالمعاطاة، فإن استمرارها يشهد بصحة نقلها خلقاً عن سلف، ويغلب على الظن أنه في عصر الرسول.

الرابع: اتباع معنى خفي هو أخص بالمقصود، كما في إيجاب الحد بشهود الزوايا، لإمكان أن يكون فعلة^(١) واحدة كان يزحف فيها. قال الغزالي: وتقديم الخبر على القياس وجب عندنا، لكن الخبر الصحيح. وكذلك قول الصحابي إذا خالف القياس يتبع عندنا. وأما أن الأعصار لا تتفاوت فمردود، لأن العقود الفاسدة في الكثرة حدثت بعد عصر الصحابة والسلف. فأما المعنى الخفي إذا كان أخص فهو متبع. ولكن أبو حنيفة لم يكتف بموجبه حتى أتى بالعجب فقال: يجب الحد على من شهد عليه أربعة بالزنى في أربع زوايا، كل واحد يشهد على زاوية. قال: ولعله كان يتزحف في زنية واحدة. وأي استحسان في سفك دم امرئ مسلم بهذا الخيال. (انتهى). وقضية كلام الرافعي أن الخلاف في الثالث، فقال: المنقول عن أبي حنيفة أنه يتبع ما استحسّن بالعادة ويترك الكتاب والسنة المتواترة. ومثله بشهود الزنى. (انتهى).

وذكر أبو بكر محمد بن أحمد البلعمي الحنفي في كتاب «الغرر في الأصول» أنه تعليق الحكم بالمعنى الخفي (قال): ولا عيب إذن في إطلاقه، بل العيب على من جهل حقيقته وقال به من حيث عيب على قائله.

(قال): وذكر أبو بكر الرازي في كتابه: قال حدثني بعض قضاة مدينة السلام ممن كان يلي القضاء في زمان المستعين بالله، قال: سمعت إبراهيم بن جابر، وكان

(١) في الأصول كلها (بعلّة).

رجلاً كثير العلم، صنف في اختلاف الفقهاء، وكان يقول بنفي القياس بعد أن أثبتته. قلت له: ما الذي أوجب عندك القول بنفي القياس بعد القول به؟ قال: قرأت كتاب «أبطال الاستحسان» للشافعي، فرأيت صحيحاً في معناه، إلا أن جميع ما احتج به هو بعينه يبطل القياس، وصح به عندي بطلانه. (قال): فهذه حكاية تنادي على الخصم أنه يقول بما يعود عليه بالنقض.

قلت: إن كان الاستحسان كما نقول فهو نوع من القياس، فلا وجه لتسميته به باسم آخر. ولئن قلت: لا مشاحة في الاصطلاح قلنا: هنا يوهم أنه دليل غير القياس، فقل هو قياس في المعنى. وله اسم آخر في اللفظ، وهو أجد أنواع القياس، وحينئذ فيرتفع الخلاف.

السادس: أنه دليل ينقدح في نفس المجتهد تقصر عنه عبارته، فلا يقدر أن يتفوه به. قال الغزالي رحمه الله: وهذا هو بين، لأن ما يقدر على التعبير عنه لا يدري هو وهم أو تحقيق. ورد عليه القرطبي بأن ما يحصل في النفس من مجموع قرائن الأقوال من علم أو ظن لا يتأتى عن دليله عبارة مطابقة له. ثم لا يلزم من الاختلال بالعبارة الإخلال بالمعبر عنه، فإن تصحيح المعاني بالعلم اليقيني لا بالنطق اللفظي (قال): ويظهر لي أن هذا أشبه ما يفسر به الاستحسان.

قلت: وعلى هذا ينبغي أن يتمسك به المجتهد فيما غلب على ظنه. أما المناظر فلا يسمع منه، بل لا بد من بيانه ليظهر خطؤه من صوابه. وقال الخوارزمي في «الكافي»: ينبغي أن يكون هذا هو محل الخلاف، ولا ينبغي أن يكون حجة، إذ لا شاهد له.

السابع: أنه مما يستحسنه المجتهد برأي نفسه وحديثه من غير دليل. وهذا هو ظاهر لفظ الاستحسان، وهو الذي حكاه الشافعي عن أبي حنيفة كما قال القاضي أبو الطيب في «تعليقه» (قال): وأنكره أصحاب أبي حنيفة وقال الشيخ الشيرازي إنه الذي يصح عنه. وإليه إشار الشافعي بقوله: «من استحسّن فقد شرع». وهذا مردود لأنه قول في الشريعة بمجرد التشهي ومخالف لقوله تعالى: ﴿وما اختلفتم فيه من شيء فحكمه إلى الله﴾ لكن الحنفية ينكرون هذا التفسير لما فيه من الشناعة.

قلت: وهو الصواب في النقل عن أبي حنيفة. وقد صنف الشافعي كتاباً في الأم في الرد على أبي حنيفة في الاستحسان، وقال من جملته. قال أبو حنيفة لَمَّا رَدَّ خيار المجلس بين المتتابعين: أَرَأَيْتَ لو كانا في سفينة! فترك الحديث الصحيح بهذا التخمين. وقال في مسألة شهود الزوايا: القياس أنهم قَدْ فُتِحُوا بِحُجَّتِهِمْ وَتُرِدُّ شَهَادَتُهُمْ، لكن استحسن قبولها ورجم المشهود عليه. قال الشافعي رحمه الله تعالى: وأي استحسان في قتل مسلمين؟! وقال في الزوجين إذا تقاذفا، قال لها: يا زانية فقلت: بل أنت زانية، لا حَدَّ ولا لعان، لأنني أستقيح أن الأعراس بينهما ثم أحدها. قال الشافعي: وأقبح منه تعليل حكم الله عليهما. (انتهى). وهذا صريح في أن الشافعي فهم عن أبي حنيفة أن مراده بالاستحسان هذا فلا وجه لإنكار أصحابه ذلك.

وقد احتج أصحابنا على بطلانه بقوله تعالى: ﴿فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول﴾ إلى ﴿ذلك خير وأحسن تأويلاً﴾ [النساء/٥٩] فجعل الأحسن ما كان كذلك، وقوله: ﴿وما اختلفتم فيه من شيء فحكمه إلى الله﴾ ولم يقل إلى الاستحسان. ولأن القياس أقوى من الاستحسان بدليل جواز تخصيص العموم به دون الاستحسان فلم يجوز أن يتقدم عليه الاستحسان.

وقد استدلل الخصم بقوله تعالى: ﴿الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه﴾ وقوله عليه السلام: (ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن)، ولأن المسلمين أجمعوا على أحكام عدلوا عن الأصول فيها إلى الاستحسان: (منها) دخول الواحد إلى الحمام ليستعمل ماءً غير مقدّر، ويمكث فيه زماناً غير مقدّر، ويعطي عنه عوضاً غير مقدّر، ويشرب من إناء ماءً غير مقدّر، ويشترى المأكول بالمساومة من غير عقد يتلفظ به، فدل على أن استحسان المسلمين حجة وإن لم يقترن بحجة.

وأجاب أصحابنا عن الآية بأنها تتضمن الأخذ بالأحسن دون المستحسن، وهو ما جاء به الكتاب والسنة لا غيرهما. والحديث موقوف على ابن مسعود. وعن الإجماع بأن المصير إليه بالإجماع لا بالاستحسان.

فصل

[مَا اسْتَحْسَنَهُ الشَّافِعِيُّ، وَالْمُرَادُ مِنْهُ]

قال ابن القاصّ: لم يقل الشافعي بالاستحسان إلا في ثلاثة مواضع: (١) قال: واستحسن في المتعة أن تقدر ثلاثين درهماً (٢) وقال: رأيت بعض الحكام يحلف على المصحف وذلك حسن (٣) وقال في مدة الشفعة: واستحسن ثلاثة أيام. وقال الخفاف في «الخصال»: قال الشافعي بالاستحسان في ستة مواضع، فذكر هذه الثلاثة وزاد (٤) قوله في باب الصداق: من أعطاهما بالخلوة فذاك ضرب من الاستحسان. يعني قوله القديم. (٥) وكذلك في الشهادات: كتب قاض إلى قاض ذلك استحسان. (٦) ومراسيل سعيد حسن. وقد أجاب الأصحاب منهم الاصطخري وابن القاصّ والقفال والسنجي والماوردي والرويان وغيرهم أن الشافعي إنما استحسن ذلك بدليل يدل عليه، وهو «استحسان حجة» أي أنه حسن، لأن كل ما ثبتت حجتيه كان حسناً:

- أما الأول فرواه عن ابن عمر، وهو صحابي. فاستحسنه على قول غيره. وقال القفال: إنما ذكره في القديم، بناء على قوله في تقليد الصحابة. وقال الصيرفي في «شرح الرسالة»: إنما استحب الفضل ولم يوجبه. وإنما يُنكر القضاء بالاستحسان، فاما أن يستحب الكرم والزيادة فلا ينكر.

- وأما الثاني فلأن ابن عباس وابن الزبير فعلاه، وأن الشرع ورد باعتبار ما فيه إرهاب وزجر عن اليمين الفاجرة، والتحليف بالمصحف تعظيم، فكأنه من باب القياس، تغليظاً باليمين كما غلظت بالزمان والمكان الشريفين. وقال القفال: هذا مما لا يتعلق به حكم، لأنه لا يجب البتة.

- وأما الثالث فلأن الناس أجمعوا على تأجيل الشفعة في قريب من الزمان، فجعله هو مقدراً بثلاثة، لقوله تعالى: ﴿تَمَتُّعُوا فِي دَارِكُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ﴾ [هود / ٦٥] فهي

حَدُّ القرب، ولأنها مدة مضروبة في خيار الشرط، وفي مقام المسافر، وفي أكثر مدة المسح.

- وكذلك القول في البواقي، فإنه استحسن مراسيل سعيد لأنه وجدها مسندة وأنه لا يرسل إلا عن صحابي. فظهر بذلك أن الشافعي حيث قال به كان لدليل، لا باعتبار ميل النفس. قال الاصطخري: ولا يجوز عندنا أن يستحسن أحد القولين إلا من باب المماثلة بالاجتهاد والنظر إلى الأولى. وإنما المذموم من الاستحسان هو الذي يحدثه الإنسان عن نفسه بلا مثال، كما في إيجاب الحد بشهود الزوايا.

قلت: لكن رأيت في «سنن الشافعي» التي يروها المزني عنه: «قال الطحاوي: سمعت المزني يقول: قال الشافعي: إذا علم صاحب الشفعة فأكثر ما يجوز له طلب الشفعة في ثلاثة أيام، فإذا كان في ثلاثة أيام لم يجز طلبه. هذا استحسان مني وليس بأصل. (انتهى). والمشكل فيه قوله: «وليس بأصل» وينبغي تأويله على أن المراد ليس بأصل خاص يدل عليه، لا نفي الدليل البتة. وقال الغزالي في «البيسط»: قال الشافعي: لو كان برأس المحرم هوامٌ فنحاهما تصدق بشيء، ثم قال: لا أدري من أين قلت ما قلت: قال الإمام في «النهاية» والغزالي في «البيسط»: هذا من قبيل استحسان أبي حنيفة. وهو مشكل. فالصحيح أن ذلك من الشافعي استحسان، فإنه بين أنه لا أصل له.

قلت: ليس هذا من الاستحسان، بل مراد الشافعي أني لا أذكر دليل ما قلته لأجله، لا أنه قاله من غير دليل بهوى نفسه.

وقد وقع الاستحسان في كلام الشافعي وأصحابه بالمعنى السابق في مواضع أخرى:

(منها): قال: وحسن أن يضع المؤذن إصبعيه في أذنيه، لأن حديث بلال اشتمل على ذلك.

و (منها): قال في «الوسيط»: إن الشافعي ذهب في أحد قوله لمنع قرض الجوّاري ممن هي حلال له، استحساناً.

و (منها) قال في التغليظ على المعطل: استحسن إذا حلف أن يُسأل: بالله الذي خلقك ورزقك.

و (منها): قال الشافعي: استحسن أن يترك شيء من نجوم الكتابة.
و (منها) إذا قالوا: نشهد أنه لا وارث له. قال الشافعي: سألتها عن ذلك، فإن قالوا: هو لا نعلم، فكذا، وإن قالوا: تيقناه قطعاً فقد أخطئوا، لكن لا ترد بذلك شهادتهما ولكن أردنا استحساناً. حكاه ابن الصباغ من باب الإقرار من «الشامل».

و (منها): قال أبو زيد، بعد ذكر الأوجه في الجارية المغنية: كل هذا استحسان. والقياس الصحة.

و (منها) قال الرافعي في الإيلاء في ولي المجنونة: وحسن أن يقول الحاكم للزوج.

و (منها): استحسان الشافعي تقدير نفقة الخادم.

و (منها): قال في «الوسيط»: إذا أخرج السارق يده اليسرى بدل اليمنى، فلا استحسان أن لا تقطع.

ومنها: قالوا في تعيين الرمي في النضال.

ومنها: قال الروياني فيما إذا قال: أمهلوني لأسأل الفقهاء - أعني المدعي في اليمين المدودة - استحسن فيها قلوبنا إمهاله يوماً.

وذكر ابن دقيق العيد في كتاب «اقتناص السوانح» ثلاث صور ترجع إلى الاستحسان أو المصالح قال بها الأصحاب:

إحداها: الحُصر الوقْف ونحوه، إذا بلي. قيل: إنه يباع ويصرف في مصالح المسجد. ومثله الجذع المنكسر والدار المنهدمة. وهذا استحسان. وقيل: إنه يحفظ فإنه عين الوقف فلا يباع، وهذا القياس.

الثانية : حق التولية على الوقف . قيل : إنه للواقف وعلل بأنه المتقرب بصدقته ، فهو أحق من يقوم بإمضائها . وهذا استحسان .

ب / ٣٣٦ الثالثة : إذا أعار أرضاً للبناء والغراس ، فبنى المستعير / أو غرس ، ثم رجع واتفقا على أن يبيع الأرض والبناء لثالث بثمن واحد . فقيل : هو كما لو كان لهذا عبد ولهذا عبد فباعهما بثمن واحد . والمذهب القطع بالجواز ، للحاجة . وهذا مخالف للقياس ، فهو استحسان أو استصلاح .

فائدة : قيد الطبري في «العدة» محل الخلاف في الاستحسان بالمخالف للقياس ، فإن لم يكن مخالفاً للقياس فهو جائز ، كما استحسّن الشافعي الحلف بالمصحف ونظائره ، وهو راجع لما سبق .

دلالة الاقتران

قال بها المزني وابن أبي هريرة والصيرفي منا، وأبو يوسف من الخفية، ونقله الباجي عن نصّ المالكية. (قال): ورأيت ابن نصر يستعملها كثيراً. وقيل: إن مالكا احتج في سقوط الزكاة عن الخيل بقوله تعالى: ﴿والخيل والبغال والحمير لتركبوها وزينة﴾ [النحل / ٨] فقرن في الذكر بين الخيل والبغال والحمير، والبغال والحمير لا زكاة فيها إجماعاً، فكذلك الخيل.

وأنكرها الجمهور فيقولون: القرآن في النظم لا يوجب القرآن في الحكم، وصورته أن يدخل حرف الواو بين جملتين تامتين، كل منهما مبتدأ وخبر، أو فعل وفاعل، بلفظ يقتضي الوجوب في الجميع أو العموم في الجميع، ولا مشاركة بينهما في العلة، ولم يدل دليل على التسوية بينهما، كقوله تعالى: ﴿كلوا من ثمره إذا أثمر، وآتوا حقه يوم حصاده﴾ [الانعام / ١٤] وقوله: ﴿فكاتبوهم إن علمتم فيهم خيراً وآتوهم﴾ [النور / ٣٣]، وكاستدلال المخالف في أن استعمال الماء ينجسه بقوله عليه السلام: (لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ولا يغتسل فيه من الجنابة) لكونه مقترناً بالنهي عن البول فيه، والبول فيه يفسده، فكذلك الاغتسال فيه. وهو غير مرضي عند المحققين، لاحتمال أن يكون النهي عن الاغتسال فيه لمعنى غير المعنى^(١) الذي مُنع من البول فيه لأجله. ولعل المعنى في النهي عن الاغتسال لا ترتفع جنابته، كما هو مذهب الحصري من أصحابنا.

واحتج القائلون بها بأن العطف يقتضي المشاركة، وقياساً على الجملة الناقصة إذا عطفت على الكاملة.

(١) في الأصول كلها (معنى).

وأجيب بأن الشركة إنما وجبت في الناقصة لافتقارها إلى ما تتم به ، فإذا تمت بنفسها لا تجب المشاركة إلا فيها يفتقر إليه . ويدل على فساد هذا المذهب قوله تعالى : ﴿ محمد رسول الله ، والذين معه أشداء على الكفار ﴾ [الفتح / ٢٩] فإن هذه الجملة معطوفة على ما قبلها ، ولا تجب للثانية الشركة في الرسالة . وقوله تعالى : ﴿ كلوا من ثمره إذا أثمر وآتوا حقه يوم حصاده ﴾ والإيتاء واجب دون الأكل ، والأكل يجوز في القليل والكثير ، والإيتاء لا يجب إلا في خمسة أوسق - ولأن الأصل في كل كلام تام أن ينفرد بحكمه ولا يشاركه فيه الأول ، فمن ادعى خلاف هذا في بعض المواضع فللدليل من خارج لا من نفس النظم . أما إذا كان المعطوف ناقصاً ، بأن لم يذكر فيه الخبر فلا خلاف في مشاركته للأول ، كقولك : زينب طالق وعمرة ، لأن العطف يوجب المشاركة ، وأما إذا كان بينهما مشاركة في العلة فيثبت التساوي من هذه الحيثية ، لا من جهة القرآن ، احتجاجاً أصحابنا أن اللمس حدث بقوله تعالى : ﴿ أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء ﴾ [النساء / ٤٣] ومثله عطف المفردات ، واحتجاج الشافعي على إيجاب العمرة بقوله ﴿ وأتموا الحج والعمرة لله ﴾ [البقرة / ١٩٦] قال البيهقي : قال الشافعي رضي الله عنه : الوجوب أشبه بظاهر القرآن ، لأنه قرنها بالحج ، وقال القاضي أبو الطيب : قول ابن عباس «إنها لقرينتها» إنما أراد بها لقرينة الحج في الأمر ، وهو قوله : ﴿ وأتموا الحج والعمرة ﴾ والأمر يقتضي الوجوب ، فكأن احتجاجه بالأمر دون الاقتران .

وقال الصيرفي في «شرح الرسالة» ، في حديث أبي سعيد : (غسل الجمعة على كل محتلم ، والسواك ، وأن تمس الطيب) : فيه دلالة على أن الغسل غير واجب ، لأنه قرنه بالسواك والطيب وهما غير واجبين بالاتفاق . وقال غيره : احتج الشافعي على أن الصلاة الوسطى الصبح من حيث قرانها بالقنوت في قوله : ﴿ والصلاة الوسطى وقوموا لله قانتين ﴾ [البقرة / ٢٣٨] ولم يحرم الأصحاب خطبة النكاح على المحرم مع أنها مقارنة للنكاح في قوله ﷺ : (لا ينكح المحرم ولا يخطب) قال صاحب «الوافي» : ولأصحابنا في الأصول وجه أن ما ثبت من الحكم لشيء ثبت لقرينه ، ولا يبعد أن قائله يحرم الخطبة .

والمذهب أنه لا يثبت الحكم للقرين إلا بأن يساويه في اللفظ أو يشاركه في العلة. وقد بينّا مفارقة الخطبة للعقد. وهكذا إذا قرن بينهما في اللفظ ثم ثبت لأحدهما حكم بالإجماع لم يثبت أيضاً للآخر ذلك الحكم إلا بدليل يدل على التسوية، كاستدلال المخالف بأنه لا يجب غسل النجاسة بالماء، بل يجوز بالخل ونحوه بقوله: «حتّيه ثم اقرصيه بالماء» فقرن بين الحتّ والقرص والغسل بالماء، وأجمعنا على أن الحتّ والقرص لا يجبان، فكذلك الغسل بالماء.

وقال بعضهم: يقوى القول به إذا وقعت حادثة لا نص فيها كان ردّها إلى ما قرن معها من الأعيان في بعض الأحوال إولى من ردّها إلى غير شيء أصلاً. هذا ما يمكن خروجه على أصل أصحابنا. وأما الحنفية فقالوا:

إذا عطفت جملة على جملة، فإن كانتا تامتين كانت المشاركة في أصل الحكم لا في جميع صفاته، وقد لا يقتضي مشاركة أصلاً وهي التي تسمى «واو الاستئناف»، كقوله تعالى: ﴿فَإِنْ يَشَأْ اللَّهُ يُخْتِمْ عَلَى قَلْبِكَ وَيَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ﴾ [الشورى ٤٢] فإن قوله: ﴿وَيَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ﴾ جملة مستأنفة لا تعلّق لها بما قبلها، ولا هي داخلة في جواب الشرط. وإن كانت الثانية ناقصة شاركت الأولى في جميع ما هي عليه. فإذا قال: هذه طالق ثلاثاً، وهذه، طلقت الثانية ثلاثاً، بخلاف ما إذا قال: وهذه طالق، لا تطلق إلا واحدة، لاستقلال الجملة بتمامها.

وعلى هذا بنوا بحثهم المشهور في قوله صلى الله عليه وسلم: (لا يُقتل مؤمن بكافر)، وسبق في باب العموم. وقد التزم ابن الحاجب، في أثناء كلام له في «مختصره»: أن قول القائل: ضرب زيداً يوم الجمعة وعمرأ، يتقيد بيوم الجمعة أيضاً، وهي تقتضي أن عطف الجملة الناقصة عنده على الكاملة يقتضي مشاركتها في أصل الحكم وتفاصيله، وحكي ذلك عن ابن عصفور من النحويين.

وأما أصحابنا فكلامهم مختلف، فقالوا: إذا قال: إن دخلت الدار فأنت طالق وفلانة، أن الثانية تتقيد أيضاً بالشرط. وكذا لو/ قدّم الجزء. وقالوا فيها إذا قال: ٣٧ لفلان علي ألف ودرهم: إنه لا يكون الدرهم مفسراً للألف، بل له تفسيرها بما

شاء. وهو مذهب. ولو قال: أنت طالق وهذه، وأشار إلى أخرى، فهل تطلق أو تفتقر إلى النية؟ وجهان. ولو قال: كل امرأة أتزوجها فهي طالق وأنت يأم أولادي، فقال العبادي: لا تطلق.

فرع :

حَجَّةُ الإسلام من رأس المال، وتصح الوصية بها من الثلث. فلو قرنها بأشياء تخرج من الثلث، كصدقة التطوع وسقي الماء، فقال ابن أبي هريرة: تعتبر من الثلث، لأن الاقتران قرينة تفيد أنه قصد كونه من الثلث. والمذهب خلافه، لأن اقتران الشيئين في اللفظ لا يوجب اقترانها في الحكم.

دلالة الإلهام

ذكرها بعض الصوفية وقال: ما وقع في القلب من عمل الخير فهو إلهام، أو الشرُّ فهو وسواس. وقال بها بعض الشيعة فيما حكاه صاحب «اللباب» قال القفال: ولو ثبتت العلوم بالإلهام لم يكن للنظر معنى، ولم يكن في شيء من العالم دلالة ولا عبرة، وقد قال تعالى: ﴿سنريهم آياتنا في الأفاق وفي أنفسهم حتى يتبين لهم أنه الحق﴾ [سورة فصلت / ٤١] فلو كانت المعارف إلهاماً لم يكن لإراءة الأمارات وجه^(١).

قال: ويُسأل القائل بهذا عن دليله، فإن احتج بغير الإلهام فقد ناقض قوله، وإن احتج به أبطل بمن ادعى إلهاماً^(٢) في إبطال الإلهام. وحكى الماوردي والرويانى في باب القضاء في حجية الإلهام خلافاً، وفرعاً عليه أن الإجماع هل يجوز انعقاده لا عن دليل، فإن قلنا لم يصح جعله دليلاً شرعياً جوزنا الانعقاد لا عن دليل، وإلا فلا. قال الماوردي: والقائل بانعقاده لا عن دليل هو قول من جعل الإلهام دليلاً.

قلت: وقد اختار جماعة من المتأخرين اعتماد الإلهام، منهم الإمام في «تفسيره» في أدلة القبلة، وابن الصلاح في «فتاويه» فقال: إلهام خاطر حق من الحق (قال): ومن علاماته أن يشرح له الصدر ولا يعارضه معارض من خاطر آخر. وقال أبو علي التميمي في كتاب «التذكرة في أصول الدين»: ذهب بعض الصوفية إلى أن المعارف تقع اضطراراً للعباد على سبيل الإلهام بحكم وعد الله سبحانه وتعالى بشرط التقوى، واحتج بقوله تعالى: ﴿إن تتقوا الله يجعل لكم فرقاناً﴾ [سورة الأنفال / ٢٩] أي تفرقون به بين الحق والباطل، ﴿ومن يتق الله يجعل له مخرجاً﴾

(١) في الأصول كلها (وجهاً) ! مع أن (كان) هنا تامة.

(٢) في الأصول كلها (إلهام).

[سورة الطلاق/ ٢] أي مخرجاً على كل ما التبس على الناس وجه الحكم فيه، ﴿واتقوا الله ويعلمكم الله﴾ [البقرة/ ٢٨٢] فهذه العلوم الدينية تحصل للعباد إذا زكت أنفسهم وسلمت قلوبهم لله تعالى بترك المنهيات وامثال المأمورات، إذ خبره صدق، ووعدته حق، فتزكية النفس بعد القلب لحصول المعارضة فيه بطريق الإلهام بحكم وعد الله تعالى، وذلك كإعدادة بإحضار المقدمتين فيه مع التفطن لوجوه لزوم النتيجة عقيب النظر لقدرة الله اضطراراً، ولا مدخل للقدره الحادثة فيه.

وأما حصول هذه المعارف على سبيل إلهام المبتدأ من غير استعداد يكون من العبد فأحد هذين الوجهين غير ممكن في العقل ويمتنع في العادة. وما ذكر من أن مدارك العلوم الإلهام يحتاج إلى هذا التفصيل، وهو غلط في الحصر إذ ليس هو جميع المدارك، بل مدرك واحد على ما بيناه. وتأول بعض العلماء قولهم، وقال يمكن أن يريدوا أن العلوم كلها ضرورية مختصرة لله تعالى.

وقال الإمام شهاب الدين السهروردي رحمه الله في بعض أماليه محتجاً على الإلهام بقوله تعالى: ﴿وأوحينا إلى أم موسى﴾ [القصص/ ٧] وقوله: ﴿وأوحى ربك إلى النحل﴾ [النحل/ ٦٨] فهذا الوحي مجرد الإلهام: ثم إن من الإلهام علوماً تحدث في النفوس الزكية المطمئنة. قال عليه السلام: (إن من أمتي لمحدثين ومتكلمين، وإن عمر لمنهم) وقال تعالى: ﴿ونفسٍ وما سواها، فآلهمها فجورها وتقواها﴾ [الشمس/ ٧-٨] فأخبر أن النفوس ملهمة، فالنفس الملهمة علوماً لدنية هي التي تبدلت صفتها واطمأنت بعد أن كانت أمارة.

(قال): وهذا النوع لا تتعلق به المصالح العامة من عالم الملك والشهادة، بل تختص فائدته بصاحبه دون غيره، إذ لم تكن له ثمرة السراية إلى الغير على طريق العموم، وإن كانت له فائدة تتعلق بالاعتبار على وجه خاص (قال): وإنما لم تكن له السراية إلى الغير على طريق العموم عن مفاتيح الملك لكون محلها النفس، وقربها من الأرض والعالم السفلي، بخلاف المرتبة الأولى، وهو الوحي الذي قام

(١) في الأصول كلها «وعيد» !.

[بنقله] الملك الملقى، لأن محله القلب المجانس للروح الروحاني العلوي .

(قال): وبينهما مرتبة ثالثة وهي النفث في الروح يزداد بها القلب علماً بالله وإدراك المغيبات، وهي رحمة خاصة تكون للأولياء فيها نصيب، وإنما يكون بعثا في حق رسول الله ﷺ لا يتصل بروح القدس، وترد عليه كموجة ترد على البحر، فيكشف لرسول الله ﷺ جبريل عقب ورودها على جبريل عليه السلام، فتصير الرحمة بواسطة جبريل واصله إلى رسول الله ﷺ بنفث في روعه . (انتهى).

واحتج غيره بما في الصحيح من قوله ﷺ: (قد كان في الأمم محدثون، فإن يكن في أمتي أحد فعمر) قال ابن وهيب: يعني ملهمون. ولهذا قال صاحب «نهاية الغريب»: جاء في الحديث تفسيره أنهم الملهمون، والملمهم هو الذي يلقي في نفسه الشيء فيخبر به حدساً وفساسة، وهو نوع يخص الله به من يشاء من عباده، كأنهم حُدثوا بشيء فقالوه.

وأما قوله ﷺ: (استفت قلبك وإن أفثاك الناس) فذلك في الواقعة التي تتعارض فيها الشبهة والريب. قال الغزالي: واستفتاء القلب إنما هو حيث أباح الشيء، أما حيث حرم فيجب الامتناع، ثم لا يعول على كل قلب، فرب مؤسوس ينفي كل شيء، ورب مساهل نظر إلى كل شيء. فلا اعتبار بهذين القلبين، وإنما الاعتبار بقلب العالم الموفق المراقب لدقائق الأحوال، فهو المحك الذي تمتحن به حقائق الصور، وما أعز هذا القلب.

وقال البيهقي في «شعب الإيمان»: هذا محمول على أنه يعرف في شأنه من علم الغيب ما عسى يحتاج إليه أو يحدث على لسان ملك بشيء من ذلك، كما ورد في بعض طرق الحديث: (وكيف يحدث؟ قال يتكلم الملك على لسانه). وقد روي عن إبراهيم بن سعد أنه قال في هذا الحديث: يعني يلقي / في روعه . ٣٧٧ تنبيه :

لا يخفى أن المراد بهذا في غير الأنبياء عليهم السلام، وإلا فمن جملة طرق الوحي الإلهام .

الهاتف الذي يعلم أنه حق

مثل الذي سمعوه يأمر بغسل النبي ﷺ في قميصه. كذا أورده صاحب «المسودة» في ذيل الأدلة المختلف فيها (قال): لكنه من باب الفضائل. وكذلك ما استخاره الله تعالى لنبيه، كقول العباس في حدو الصارخ: اللهم خر لنبيك، وهي بمنزلة القرعة. فعله تكريماً له.

قلت: وقد صنف ابن أبي الدنيا كتاباً في الهواتف، وصدره بحديث هتف جبريل بين السماء والأرض.

رؤيا النبي ﷺ

في النوم، على وجه حكاة الأستاذ أبو إسحاق، يكون حجة ويلزمه العمل به، وقد سبق فيه مزيد بيان في صدر الكتاب. والصحيح أن المنام لا يثبت حكماً شرعياً ولا بينة، وإن كانت رؤيا النبي ﷺ حقاً، والشيطان لا يتمثل به، ولكن النائم ليس من أهل التحمل والرواية لعدم تحفظه.

وأما المنام الذي روي في الأذان، وأمر النبي ﷺ بالعمل به فليس الحجة فيه المنام، بل الحجة فيه أمره بذلك في مدارك العلم.

التَّحْكِيمُ وَالْإِتْرَاجِيحُ

[كتاب]

التكادل والتراجيح

والقصد منه: تصحيح الصحيح، وإبطال الباطل اعلم أن الله تعالى لم ينصب على جميع الأحكام الشرعية أدلة قاطعة، بل جعلها ظنية قصداً للتوسيع على المكلفين، لئلا ينحصر في مذهب واحد لقيام الدليل عليه، وإذا ثبت أن المعتبر في الأحكام الشرعية الأدلة الظنية، فقد تعارض بعارض في الظاهر بحسب جلائها وخفائها، فوجب الترجيح بينهما، والعمل بالأقوى. والدليل على تعيين الأقوى: أنه إذا تعارض دليلان أو أمارتان فإما أن يعمل جميعاً، أو يلغى جميعاً، أو يعمل بالمرجوح والراجح^(١) وهذا متعين، وفيه فصلان:

(١) كذا في الأصول كلها، ولعله (أو الراجح).

الفصل الأول

في التعارض والنظر في حقيقته

وشروطه، وأقسامه، وأحكامه

أما حقيقته :

فهو تفاعل من العُرض (بضم العين) وهو الناحية والجهة وكأن الكلام المتعارض يقف بعضه في عُرض بعض، أي : ناحيته وجهته، فيمنعه من النفوذ إلى حيث وُجّه. وفي الاصطلاح: تقابل الدليلين على سبيل الممانعة .

وأما شروطه :

(فمنها) التساوي في الثبوت، فلا تعارض بين الكتاب وخبر الواحد إلا من حيث الدلالة .

(ومنها) التساوي في القوة فلا تعارض بين المتواتر والآحاد، بل يقدم المتواتر بالاتفاق، كذا نقله إمام الحرمين وغيره، لكن قال ابن كج في كتابه: إذا ورد خبران أحدهما متواتر والآخر آحاد، أو آية وخبر، ولم يمكن استعمالهما، وكانا يوجبان العمل، فيحتمل أن يقال: يتعارضان ويرجع إلى غيرهما لاستوائهما في لزوم الحجة لو انفرد كل منهما، فلم يكن لأحدهما مزية على الآخر.

وحكى إمام الحرمين في تعارض الظاهر من الكتاب والسنة مذاهب:

أحدها: يقدم الكتاب لخبر معاذ.

والثاني: يقدم السنة، لأنها المفسرة للكتاب والمبينة له .

والثالث: التعارض وصححه واحتج عليه بالاتفاق السابق، وزيف الثاني بأنه

ليس الخلاف في السنة المفسرة، بل المعارضة، قلت: ولهذا نقل عن أحمد أنه كان يقدم السنة على الكتاب بطريق البيان، كتخصيص العموم ونحوه. قال بعض أصحابه: وليس هذا مخالفاً لما حكى من تقديم الكتاب على السنة، لأنه دل الدليل على كونه بياناً، فيرجح باعتبار ذلك، لا بطريق ترجيح النوع على النوع، وسبق في باب التخصيص الخلاف في قياس نص خاص إذا عارض عموم نص آخر مذاهب كثيرة.

(ومنها): اتفاقهما في الحكم مع اتحاد الوقت، والمحل، والجهة، فلا امتناع بين الحل والحرمة، والنفي والإثبات في زمانين في محل أو محلين، أو محلين في زمان، أو بجهتين، كالنهي عن البيع في وقت النداء مع الجواز.

وذكر المنطقة: شروط التناقض في القضايا الشخصية ثمانية: اتحاد الموضوع، والمحمول، والإضافة، والجزء، والكل، وفي القوة، والفعل، وفي الزمان والمكان، وزاد بعض المتأخرين تاسعاً، وهو اتحادها في الحقيقة والمجاز، ليخرج نحو قوله تعالى: ﴿وترى الناس سكارى وما هم بسكارى﴾ [الحج/ ٢] وهو راجع إلى الإضافة، أي يراهم بالإضافة إلى أهوال يوم القيامة سكارى مجازاً، وما هم بسكارى بالإضافة إلى الخمر، ومنهم من رد الثمانية إلى ثلاثة، وهي: اتحاد الموضوع، والمحمول، والزمان، ومنهم من يردها إلى الأولين لاندراج وحدة الزمان تحت وحدة المحمول، ومنهم من يردها إلى أمر واحد، وهو الاتحاد في النسبة الحكمية لا غير، فتندرج الشروط الثمانية تحت هذا الشرط الواحد.

ونبه الأصفهاني شارح «المحصول» على أن هذه الشروط ليس المراد بها اعتبارها في تناقض كل واحدة واحدة من القضايا، بل القضية إن كانت مكانية اعتبر فيها وحدة الموضوع والمحمول والمكان، كقولنا: زيد جالس. زيد ليس بجالس. وإن كانت زمانية اعتبر فيها وحدة الزمان، وبالجمله فوحدة الموضوع والمحمول معتبرة في تناقض القضايا بأسرها، وأما بقية الشروط فبحسب ما يناسبها قضية قضية فافهمه.

واعلم أن الباحث في أصول الشرع الثابتة في نفس الأمر لا يجد ما يحقق هذه الشروط. فإذا لا تناقض فيها .

وأما أقسامه :

فبحسب القسمة العقلية عشرة، لأن الأدلة أربعة، ثم يقع بين كل واحد منها وبقاها، فيقع بين الكتاب والكتاب وبين الكتاب والسنة، والسنة والسنة، وبين الكتاب والإجماع، وبين الكتاب والقياس، فهذه أربعة وبين السنة والسنة، وبين السنة والإجماع، وبين السنة والقياس، فهذه ثلاثة - وبين الإجماع والإجماع، وبين الإجماع والقياس، وبين القياس والقياس، فهذه ثلاثة .

أما التعارض بين الكتاب والكتاب فلا حقيقة له في نفس الأمر وإنما قد يُظن التعارض بينه، ثم لا بد من دفعه بحمل عام على خاص، أو مطلق على مقيد، أو جمل على مبيّن، وغير ذلك من التصرفات .

فأما التعارض بين الكتاب والسنة، فإن كان الخبر متواتراً فالقول فيه كتعارض الآيتين، وإن لم يكن متواتراً فالكتاب مقدّم على ما سبق .

وأما التعارض بين الكتاب والإجماع فإن ثبت/ عصمة الإجماع لم يتصور ١/٣٣٨ كالآيتين، وإلا فالكتاب مقدّم .

وأما التعارض بين الكتاب والقياس، فالكتاب مقدم طبعاً لعصمته دون القياس .

وأما تعارض السنتين فإن كانتا متواترتين فكالكتاب بعضه ببعض، وإن كانتا أحاداً طلب ترجيح إحداها على الأخرى بطريقة، فإن تعذر فالخلاف في التخيير أو التساقط، وإن كان إحداها متواتراً والأخرى أحاداً فالتواتر .

وأما تعارض السنة والإجماع فإن كانا قطعيتين لم يمكن التعارض بينهما كالآيتين، وإن كان الإجماع قطعياً مع خبر الواحد فالإجماع مقدّم، وإن كان ظنياً مع خبر الواحد فقد تعارض دليلان، والاحتمالات ثلاثة:

(ثالثها) يقدم الإجماع اللفظي المتواتر دون السكوتي ونحوه .

وأما تعارض السنة والقياس فلا شك في تقديم قاطع السنة عليه، أما السنة غير المقطوع بها، فإن كان القياس جلياً ففي تقديمه عليها وعكسه تردد، بناءً على أنه دلالة لفظية. أو قياسيه، وإن كان غير جلي قدم الخبر. وأما تعارض الإجماع والإجماع، فإن ثبت عصمتها لم يتقدر التعارض بينهما كالأيتين، وإن لم يثبت أمكن الجمع بينهما أو يرجح أحدهما بقوة مستنده أو صفته، كتقدم الإجماع النصي على القياسي، والنطقي على السكوتي، واللفظي الحقيقي على المعنوي.

وأما تعارض الإجماع والقياس فإن ثبت عصمة الإجماع قدم، وإن لم يثبت فهو تقدم الشبهى والطردى ونحوهما من الأقيسة الضعيفة. أما القياس الجلي مع الإجماع ففيه تردد.

وأما تعارض القياس والقياس فهما إما جليان أو خفيان أو أحدهما جلي دون الآخر، فالجليان يستعمل بينهما الترجيح، وغير الجليين لابد من الترجيح بينهما، وإن كان أحدهما جلياً قدم على غير الجلي، وسيأتي تفصيله.

وأما تقدير أقسام التعارض، من جهة دلالة الألفاظ قطعاً مفهوماً وعموماً وخصوصاً وغير ذلك فكثير، وسنفصلها.

تنبيه :

يقع التعارض في الشرع بين الدليلين كما ذكرنا وبين البيتين، بأن تقوم بينة لزيد بكذا ولعمرو به، وبين الأصليين، كما لو قُدَّ ملفوفاً وزعم الولي حياته والجاني موته فإن الأصل بقاء الحياة، والأصل براءة الذمة، وبين الأصل والظاهر ككتاب الكفار، ويختلف العلماء في ذلك كله، واتفقوا على تغليب الأصل على الغالب في الدعاوى، وعلى تغليب الغالب على الأصل في البينة، فإن الغالب صدقها والأصل براءة الذمة، وقال إمام الحرمين في باب زكاة الفطر من «النهاية» تقابل الأصليين مما يستهين به الفقهاء وهو من غوامض مأخذ الأدلة الشرعية وكيف يستجيز المحصل اعتقاد تقابل أصليين لا يرجح أحدهما على الآخر، وحكى فيها النفي والإثبات، وهذا لو فرض لكان مباحةً ومحاورة لا سبيل إلى بت قول فيها في فتوى أو حكم.

إذا علمت ذلك فالتعادل بين الدليلين القطعيين المتنافيين ممتنع اتفاقاً سواء كانا عقليين، أو نقليين، وكذلك بين القطعي والظني لتقدم القطعي لأنه لو وقع لاجتماع النقيضان أو ارتفاعاً، وهذا فيه أمران:

(أحدهما): أنه بناء منهم على أن العلوم غير متفاوتة فإن قلنا بتفاوتها اتجه الترجيح بين القطعيات لأن بعضها أجلى من بعض .

(ثانيها): أنه بالنسبة إلى ما في نفس الأمر، وأما في الأذهان فجائز، فإنه قد يتعارض عند الإنسان دليلان قاطعان بحيث يعجز عن القدح في أحدهما، وقد ذكروا هذا التفصيل بالنسبة إلى الأمارتين فليجىء مثله في القاطعين، وأما التعادل بين الأمارتين في الأذهان فصحيح، وأما في نفس الأمر على معنى أنه ينصب الله تعالى على الحكم أمارتين متكافئتين في نفس الأمر بحيث لا يكون لأحدهما مرجح، فاختلفوا فيه، فمنعه الكرخي وغيره، وقالوا: لا بد أن يكون أحد المعنيين أرجح وإن جاز خفاؤه على بعض المجتهدين، ولا يجوز تقدير اعتدالهما. قال إلكيا: وهو الظاهر من مذهب عامة الفقهاء، وبه قال العنبري. وقال ابن السمعاني: إنه مذهب الفقهاء، ونصره وحكاه الأملدي عن أحمد بن حنبل وهو الذي ذكره القاضي وأبو الخطاب من أصحابه، وصار صائرون إلى أن ذلك جائز، وهو مذهب أبي علي وأبي هاشم، ونقل عن القاضي أبي بكر. قال إلكيا: وهو المنقول عن الشافعي، ثم اختار إلكيا قول الكرخي، ونقله عن إمام الحرمين، وقال: إنه قطع به

(قال): والاستحالة متلقاة من العادة المطردة، وما نقله عن الشافعي إن كان من جهة قوله بالقولين في مسائل كثيرة فلا يدل، لأنه تعادل ذهني، ولا نزاع فيه، وإن كان من جهة قوله في البيئتين فالأخذ مختلف، بل نص على الامتناع في «الرسالة»، فقال في باب علل الأحاديث: ولم نجد عنه عليه السلام حديثين نسباً للاختلاف فكشفناه إلا وجدنا لهما مخرجاً، وعلى أحدهما دلالة بموافقة كتاب أو سنة، أو غيره من الدلائل (انتهى). وقرره الصيرفي في شرحها فقال: قد صرح الشافعي بأنه لا يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم أبداً حديثان صحيحان متضادان ينفي أحدهما

ما يثبتته الآخر من غير جهة الخصوص والعموم والإجمال والتفسير إلا على وجه النسخ وإن لم يجده، وقد حكى الجرجاني من الحنفية قول الكرخي بالمنع، ثم قال: وهو اختلاف قول أبي حنيفة رحمه الله في سؤر الحمار لما تساوى عنده الدليلان توقف عنه، وليس كما قال لأن أبا حنيفة لم يخير في الأخذ بأيهما شاء، بل أخذ بالأحوط وجمع بين الدليلين، فقال: يتوضأ به ويقيم، نعم، حكى عنه التخيير في وجوب زكاة الخيل وعدمه، وهذا هو الخلاف الذي يعبرون عنه بتكافؤ الأدلة، والراجع - كما قاله في «اللمع» - أنه لا يجوز، بل لابد من ترجيح أحدهما على الآخر، وهو الذي نصره ابن السمعاني وغيره، وقال سليم في «التقريب»: إنه الأشبه، لأن الأحاديث أحادية تؤدي إلى تكافؤ الأدلة وتعارضها، وهو خلاف موضوع الشريعة لثلا يلزم خلو الوقائع عن حكم الله.

٣٣٨ / ب / وفصل القاضي من الخنايلة بين مسائل الأصول فيمتنع، وبين الفروع / فيجوز، فإن أراد بالأصول القطعي فليس خلافنا فيه، ثم قال ابن دقيق العيد: هذا الخلاف يحتمل أن يكون في الوقوع، ويحتمل أن يكون في التجويز العقلي، قلت: هو جار فيهما فقد حكى ابن فورك قولاً بامتناع وجود خبرين لا ترجيح بينهما، وعزه ابن برهان لأحمد والإمام، وحكى الماوردي والرويان في خلاف تكافؤ الأدلة وجهين لأصحابنا، ونقل أن الأكثرين على جوازه ووقوعه. وقد قال عثمان رضي الله عنه لما سئل عن الجمع بين الأختين المملوكتين فقال حرمتها آية وأحلتها آية، ثم قضية إمام الحرمين في موضع أن الجواز جارٍ، سواء قلنا المصيب واحد أو كل مجتهد نصيب، وقال القاضي والأستاذ أبو منصور والغزالي وابن الصباغ: الترجيح بين الظواهر المتعارضة إنما يصح على قول من رأى أن المصيب في الفروع واحد، وأما القائلون بأن كل مجتهد مُصِيب فلا معنى لترجيح ظاهر على ظاهر، لأن الكل صواب عنده واختار الرازي وأتباعه أن تعادل الأمارتين على حكم واحد في فعلين متباينين جائز وواقع، كمن ملك مائتين من الإبل فإن واجبه أربع حقائق أو خمس بنات لبون، وأما تعارضهما على حكمين متباينين لفعل واحد كالإباحة والتحرير مثلاً فإنه جائز عقلاً ولكنه ممتنع شرعاً.

التفريع :

التعادل الذهني حكمه : الوقف، أو التساقط، أو الرجوع إلى غيرهما، وأما التعادل في نفس الأمر فإن قلنا بالجواز وتعادلا، وعجز المجتهد عن الترجيح وتخير ولم يجد دليلاً آخر، فاختلفوا على مذاهب :

أحدها : أنه يتخير، وبه قال الجبائي وابنه أبو هاشم . قال إلكيا: وسوياً في ذلك بين تعارض الخبرين والقياسين، ونقله الرازي والبيضاوي عن القاضي، والذي في «التقريب» أنه رأيٌ للقائلين بأن كل مجتهد مُصيب .

والثاني : التساقط كالبيتين إذا تعارضتا، ويطلب الحكم من موضع آخر، ويرجع إلى العموم أو إلى البراءة الأصلية، وهذا ما قطع به ابن كج في كتابه، (قال) : لأن دلائل الله سبحانه لا تتعارض، فوجب أن يستدل بتعارضهما على وهائهما جميعاً، أو وهاء^(١) أحدها غير أنا لا نعرفه، فأسقطناها جميعاً، وكلامه يشعر بتفريعه على القول بمنع التعادل ونقله إلكيا عن القاضي، والأستاذ أبو منصور عن أهل الظاهر، بالنسبة إلى الحديثين، وأنكره ابن حزم في كتاب «الإعراب»، وقال : إنما هو قول بعض شيوخننا، وهو خطأ، بل الواجب الأخذ بالزائد إذا لم يقدر على استعمالها جميعاً، فاستثنى أحدهما من الآخر .

الثالث : إن كان التعارض بين حديثين تساقطاً ولا يعمل بواحد منهما، أو بين قياسين فيتخير. حكاه ابن برهان في «الوجيز» عن القاضي ونصره . والفرق أنا نقطع أن النبي ﷺ ما يتكلم بهما، فأحدهما منسوخ قطعاً ولم نعلمه، فتركناهما، بخلاف القياسين، وقد عرف أن القاضي نسب إليه كل من هذه الأقوال .

الرابع : الوقف كالتعادل الذهني حكاه الغزالي وغيره، وجزم به سليم في «التقريب»، واستبعده الهندي، إذ الوقف فيه إلى غاية وأمد، إذ لا يرجى فيه ظهور الرجحان، وإلا لم تكن مسألتنا، بخلاف التعادل الذهني فإنه يتوقف فيه إلى أن يظهر المرجح قلت : لعل قائله أراد بالتوقف عن الحكم والتحققهما بالوقائع قبل ورود الشرع فيجبيء فيه الخلاف المشهور، لا وقف خبره، ولم يذكر الإمام في

(١) في بعض الأصول (وهائها . . . ومن . . .).

«البرهان» غيره (قال): وهذا حكم الأصولي، ولكن بما يراه أن الشريعة إذا كانت متعلقة بالمفتين ولم يشعر الزمان منهم فلا يقع مثل هذه الوقعة، ومن هاهنا حكى ابن برهان في «الوجيز» عن الإمام امتناع وجود خبرين لا ترجيح لأحدهما على الآخر.

والخامس: يأخذ بالأغلظ كما حكاه المارودي والرويانى .

والسادس: يصار إلى التوزيع إن أمكن تنزيل كل أمانة على أمر والأخرى على غيره كما في الثلثين يقسم بينهما على قول، وكما في الشفعة توزع على عدد الرؤوس وتارة على عدد الأنصباء .

والسابع: إن وقع بالنسبة إلى الواجبات، فالتخير، إذ لا يمتنع التخير في الشرع، كمن ملك مائتين من الإبل. وإن وقع بالنسبة إلى حكمين متناقضين، كالإباحة والتحريم، فالتساقط والرجوع إلى البراءة الأصلية ذكره في «المستصفى» .

والثامن: يقلد علما أكبر منه، ويصير كالعامي لعجزه عن الاجتهاد، حكاه إمام الحرمين .

والتاسع: أنه كالحكم قبل ورود الشرع، فتجيء فيه الأقوال المشهورة، حكاه إلكيا الطبري، وهو غير قول الوقف على ما سبق فيه .

تنبيهات

الأول :

ما فرضناه من الخلاف عند العجز عن الترجيح وعن دليل آخر هو الصواب وصرح به الغزالي وغيره، وأطلق جماعة الخلاف في مطلق التعادل ومرادهم ما ذكرناه .

الثاني :

ستأتي، فيما إذا اختلف على العامي جواب مفتتين، مذاهب أخرى ينبغي استحضارها هنا، لكن المذهب هناك التخيير، وهنا اختلف أصحابنا في الترجيح، والفرق أن العامي يضطر إلى المرجح، وأما المجتهد فله تصرف وراء التعارض .

الثالث :

إذا تخيّر فللمناظر ثلاثة أحوال : فإن كان مجتهداً تخيّر في إلحاقه بما شاء إن قلنا : كل مجتهد مصيب، فإن قلنا : الحق في واحد، امتنع التخيير قاله القاضي في «التقريب»، وإن كان فتياً، فقال القاضي : قالت المصوّبة : لا يجوز له تأخير المستفتي، بل يجزم بمقتضى أحدهما، وقيل : يجوز وهو الأولى عندنا، وبه أجاب في «المحصول» .

واستشكل الهندي الجزم بأحدهما، وقال : ليس في التخيير الأخذ بأي الحكيمين شاء، واختار رأياً ثالثاً . وهو أن المفتي بالخيار بين أن يجزم له الفتيا، وبين أن يجيّر، إذ ليس في كل واحد منها مخالفة دليل ولا فساد، فيسوغ الأمران . وإن كان حاكماً . فقال القاضي : أجمع الكل يعني المصوبة والمخطئة أنه ليس له تخيير المتحاكمين في الحكم بأيها شاء، بل عليه بت الحكم باعتقاده، لأنه نصب لقطع الخصومات، ولو خيرهما لما انقطعت خصومتها، لأن كل واحد منهما يختار الذي هو أرفق له، بخلاف حال المفتي .

فلو اختار القاضي إحدى الأمارتين وحكم بها لم يكن له أن يحكم بالأخرى في وقت آخر، لأنه يؤدي إلى اتهامه بالحكم بالباطل، حكاة القاضي عن كثير من القائلين بأن الكل مصيب، وحكي عن العنبري جوازه، وليس ما قاله ببعيد لأن هذه التهمة قائمة في الحكم إذا تغير/ اجتهداه، وحكم بالقول وضده وقد قال عمر ١ / ٣٣٩ رضي الله عنه في المشركة : ذلك على ما قضينا، وهذا على ما نقضي . نعم، احتج في «المحصول» و«المنهاج» للمنع بقوله ﷺ لأبي بكر رضي الله عنه :

(لا تحكم في قضية بحكمين مختلفين) وقد أنكر عليهم هذا الحديث، وسئل عنه الذهبي فلم يعرفه، قلت: وهو تحريف، وإنما هو لأبي بكر. كذلك رواه النسائي في سننه في الأقضية .

مَسْأَلَةٌ

تناقشوا في الذي يضاف إليه التعارض، فمنهم من تسمّح وأضافه إلى الأمارات، ومنهم من ناقش نفسه وأضافه إلى صور الأمارات، بناءً على أن المرجوحية ليست بأمانة حقيقة إذ الحكم عندها مفقود مظنون العدم، نعم، صورتها محفوفة، ومعنى الصورة عندهم راجع إلى تقدير الانفراد، أي لو انفردت هذه الأمانة عن المعارض لكانت أمانة حقيقة، ويلزم هذا القائل أن يقول بتعارض القاطعين، والترجيح بينهما بهذا الاعتبار، وأجيب: بأن الأمانة وجد فيها مقتضى الصحة، وإنما يختلف العمل بها لمعارض، فجاز أن يطلق عليها التصحيح والترجيح، وأما الشبهة فلا مقتضى فيها للصحة البتة.

وإذا عرف الفرق بين كون الشيء فيه مقتضى الصحة، ويختلف عمله، وبين كونه لا مقتضى للصحة فيه، فباستبار مقتضى الصحة أطلقنا على المرجوحية أنها أمانة، بخلاف الشبهة في القواطع.

مَسْأَلَةٌ

قول العالم في المسألة بقولين مختلفين، قال ابن السمعاني: لا يعلم قبل الشافعي به تصريحاً، وهو رحمه الله قد ابتكر هذه العبارة وذكرها في كتبه، وقد أنكر عليه كثير من مخالفيه ونسبوه إلى الخطأ وقالوا: هذا دليل على نقصان الآلة، وقلة المعرفة، قالوا: وأما الرواية عن أبي حنيفة ومالك رضي الله عنهما، فذلك في حالتين

مختلفتين، والمجتهد قد يجتهد في مجتهد في وقت فيؤدي اجتهاده إلى شيء، ثم يجتهد في وقت آخر فيؤدي إلى خلافه، إلا أن الثاني يكون عن الأول، وإنما المستنكر اعتقاده قولين مختلفين في وقت واحد، في حادثة واحدة فهذا طعن المخالفين في القولين (قال): وقد صنف بعضهم في ذلك تصنيفاً ورأيت لأبي عبد الله البصري الملقب بجعل في هذا كتاباً مفرداً صنفه للمعروف بالصاحب، وهو إسماعيل بن عباد، أي في إنكار ذلك على الشافعي رضي الله عنه، وقد قسم أصحابنا القولين تقسيماً بينوا فيه فساد هذا الاعتراض، وأن الذي قاله الشافعي ليس هو موضع الإنكار ثم ذكر كلام الماوردي الآتي .

واعلم أن الكلام في مسألة القولين في موضعين .

(أحدهما) : ما طعن به على الشافعي .

(والثاني): في كيفية إضافتهما إليه .

أما الأول :

فأجاب الأصحاب بأنه لا عيب فيه، بل فيه دلالة على صحة قريحته، وتبحره في الشريعة، مع التنبيه على النظر في المأخذ، ومعرفة أصول الحوادث، وتعليمهم طرق الاستنباط، وقال سليم الرازي: أنكر جماعة القولين، وقالوا: إنما يسوغ ذلك على القول بأن كل مجتهد مصيب، وأما على قوله: إن المصيب واحد فلا، وقال المحققون: بل لمخرجها طرق فذكرها .

وقال ابن كنج وابن فورك وغيرهما من قدماء الأصحاب: المستنكر اعتقادهما معاً في حالة واحدة، كما يستحيل كون الشيء على ضدّين من الحدوث والقدم، والوجود والعدم، ومعلوم أن هذا ليس كذلك، بل لقوله مخرج ثلاثة:

(أحدهما): اعتقاده القطع ببطلان ما عدا ذين^(١) القولين، وقد يكون واقفاً فيهما، وقد أجمعت الصحابة على قولين ولم ينكر عليهم .

(١) في الأصول «ذلك» .

(ثانيها): أن يختلف قوله لتعارض الدليلين، كقول عثمان رضي الله عنه: أحلتها آية وحرمتها آية .

(ثالثها): أن يقوله على طريق التخيير لتساوي الدليلين عنده من جميع الوجوه بناء على أن كل مجتهد مصيب ، وهو كما عمل عمر في الشورى، جعل الأمر بين ستة .

وحكى إمام الحرمين الاعتذار (الأول) عن أبي إسحاق المروزي، وزيفه بأن الشافعي لا يقطع بتخطئة مخالفه، ومن تدبر أصوله عرف ذلك، وحكى (الثالث): عن القاضي، وقال: إنه بناء على اعتقاده أن مذهب الشافعي تصويب المجتهدين، وليس كذلك بل مذهبه أن المصيب واحد، ثم لا يمكن التخيير فيما إذا كان أحد القولين تحريماً والآخر تحليلاً، إذ يستحيل التخيير بين حرام ومباح .

(قال): وعندي أنه حيث نص على قولين في موضع واحد، فليس له فيها مذهب، وإنما ذكر القولين لتردده فيهما، وعدم اختياره لأحدهما، ولا يكون ذلك خطأ منه، بل يدل على علو رتبة الرجل، وتوسعه في العلم وعلمه بطرق الأشباه فإن قيل: فلا معنى لقولكم للشافعي قولان إذ ليس له على هذه المسائل قول ولا قولان، قلنا هكذا نقول ولا نتحاشى منه وإنما وجه الإضافة إلى الشافعي هو ذكره لهما، واستقصاؤه وجوه الأشباه فيهما، هذا أسدّها وأوضحها .

وأما الثاني:

فاعلم أنه إذا نقل عن مجتهد في مسألة واحدة قولان متنافيان فله حالتان:

(الحالة الأولى)

أن يكون في موضع واحد بأن يقول: في هذه المسألة قولان: ثم إما أن يعقب بما يشعر بالترجيح لأحدهما بأن يقول: أحبهما إليّ وأشبههما بالحق عندي، وهذا مما استخير الله فيه، أو يقول: هذا قول مدخول أو منكر، فيكون ذلك قوله لأنه الذي ترجح عنده. قال أبو القاسم بن كج: ولا يجوز أن يقال إنه على قولين، لأنه إنما ذكر الآخر ليعث على طريق الاجتهاد .

وأما أن لا يفعل ذلك، فاختلّفوا فيه على ثلاثة مذاهب:

(أصحها) أنه لا ينسب إليه قول في المسألة، بل هو متوقف لعدم ترجيح دليل أحد الحكمين في نظره، وقوله «فيه قولان» أي احتمالان لوجود دليلين متساويين، لا أنهما مذهبان لمجتهدين.

قال القاضي أبو الطيب: ولا نعرف مذهباً منهما، لأنه لا يجوز أن يكونا مذهبين وهذا ما جزم به في «المحصول» وغيره.

(والثاني) يجب اعتقاد نسبة أحدهما إليه، ورجوعه عن الآخر غير معين دون نسبتها جميعاً، ويمتنع العمل بهما حتى يتبين كالنصين إذا علمنا نسخ أحدهما غير معين، وكالراوي إذا اشتبه عليه ما رواه من شيئين. وهذا قول الأمدى، وهو أحسن من الذي قبله، وإن كان خلاف عمل الفقهاء.

(والثالث): أن له قولين، وحكمهما التخيير، قاله القاضي في «التقريب»، قال إمام الحرمين في «التلخيص»: وهذا بناء القاضي على اعتقاده أن مذهب الشافعي تصويب المجتهدين لكن الصحيح من مذهبه أن المصيب واحد، فلا يمكن منه القول/ بالتخيير، وأيضاً فقد يكون القولان بتحريم وإباحة، ويستحيل التخيير ٣٣٩/ ب بينهما.

واعلم أن وقوع ذلك في مجلس واحد من دون ترجيح قليل، حتى نقل ابن كج عن القاضي أبي حامد المروزي أنه ليس للشافعي مثل ذلك إلا سبعة عشر موضعاً وقال الشيخ أبو إسحاق في «شرح اللمع»: إلا بضعة عشر موضعاً، ستة عشر أو سبعة عشر، ووقع في «المحصول» ذلك للشيخ أبي حامد الإسفراييني وحزم بأنها سبعة عشر، وكأنه اشتبه عليه، لكن رأيت بخط الشيخ أبي عمرو بن الصلاح رحمه الله فيما انتخبه من كتاب «شرح الترتيب» للأستاذ أبي إسحاق ما لفظه: كان أبو حامد يذكر أن الشافعي لا يبلغ ما له من المسائل التي اختلف أقاويله فيها أكثر من أربع أو خمس، والباقي كلها قطع فيها بأحد القولين والأقاويل فإنه ذكر في بعضها: وهذا أشبه بالحق، وفي بعضها: وهو الأقيس وفي بعضها: وهو أولاهما، وغير ذلك من الألفاظ الدالة على القطع، وقال القاضي أبو بكر الباقلاني في

«مختصر التقريب»: قال المحققون: إن ذلك لا يبلغ عشرة وقال القاضي أبو الطيب الطبري: قال أصحابنا: لم يوجد له من هذا النوع إلا ستة عشر (قالوا): ويحتمل أن يكون قد تعين له الحق منها ومات قبل بيانه ويحتمل أن يكون قد تعين له وكان متوقفاً فيهما.

فإن قيل: فإذا لم يكونا مذهبين فليس لذكرهما في موضع واختيار أحدهما معنى، وكذلك إذا لم يتبين له الحق فيهما فليس لذكرهما فائدة، فالجواب أن الشافعي ذكرهما ليعلم أصحابه طرق استخراج العلل والاجتهاد، وبيان ما يصحح العلل ويفسدها، لأنه يحتاج أن يبين مدارك الأحكام كما يبين الأحكام، ولأنه يُفيد أن ما عدهما باطل، وأن الحق في أحدهما (انتهى كلام القاضي).

وقال الغزالي: إنما يذكر القولين في هذه الحالة، إما لأنه لم يتم نظره في المسألة، وإنه في مدة النظر ويرجع حاصله إلى الوقف والاحتياط، وذلك غاية الورع وهو دأب الصحابة والسلف، كما قال عثمان في الجمع بين الأختين في ملك اليمين: أحلتها آية وحرمتها آية.

(قال): ويتجه في هذا ثلاثة أسئلة:

(أحدها): أن المفتي إنما يفتي بالحكم لا بالتردد. وجوابه أن المسائل المنقولة عن الشافعي رحمه الله تعالى في مسائل الفروع قريب من ستين ألف مسألة على ما حكى بعض الأصحاب، وإنما جمع القول متردداً في بضع عشرة مسألة، وما نص عليه يوجد منه حكم هذا التردد.

(الثاني): إن كان حاصله التردد فما فائدة ذكرها؟ وجوابه: له خمس فوائد: (١) وضع تصوير المسائل لأنه أمر صعب (٢) والتحريك لداعية النظر فيها (٣) وحته لأصحابه لتخريجها على أشبه أصوله (٤) وإنه يكفي مؤونة النظر من الاحتمالات، لأنه لا يحتمل سوى ما ذكره (٥) وذكر توجيهها فإنه لا بد أن يذكر وجه كل، فتحصل معرفة الأدلة ومدارك العلماء، ويهون النظر في طلب الترجيح فإن طلب الترجيح وحده أهون من طلب الدليل. فعلى كل ناظر في المسألة هذه الوظائف الخمس تصويرها وطلب الاحتمالات فيها، وحصر ما ينقدح من تلك

الاحتمالات وطلب أدلتها وطلب الترجيح . والشافعي قام بالوظائف الأربع ولم يترك إلا الخامسة ، فكيف تنكر فائدة القولين؟!

(الثالث): ما يلزم عليه أن لا قول للشافعي في المسألة ، فكيف يقال: له قولان . وجوابه أن المراد أن المسألة تحتمل قولين ، ولا يمتنع أن يقال: لفلان في الحادثة رأيان متردد بينهما (انتهى).

وكذلك قال إمام الحرمين في «التلخيص»: لا يمتنع من إطلاق القولين ، وإنما وجه الإضافة إلى الشافعي ذكره لها واستقصاؤه وجوه الأشباه فيها .
(الحالة الثانية):

أن يكون في موضعين ، بأن ينص في موضع على إباحة شيء ، وفي آخر على تحريمه .

- فلما أن يعلم المتأخر منها فهو مذهبه ويكون الأول مرجوعاً عنه ، ويجعل الأول كالمنسوخ فلا يكون الأول قولاً له ، قاله الماوردي والقاضي أبو الطيب ، وصححه الشيخ أبو إسحاق وابن السمعاني .

وذهب بعض الأصحاب إلى أنه لا بد أن ينص على الرجوع ، فلو لم ينص في الجديد الرجوع عن القديم لم يكن رجوعاً . حكاه الشيخ وكذا الرافعي في باب صفة الأئمة عن الصيدلاني أن أصحابنا اختلفوا في نص الشافعي إذا خالف الآخر الأول ، هل يكون الآخر رجوعاً عن الأول أم لا؟ على وجهين: (أحدهما) أنه لا يكون رجوعاً ، لأنه قد ينص في موضع واحد على قولين ، فيجوز أن يذكرهما متعاقبين . (الثاني) يكون رجوعاً ولم يرجع الرافعي شيئاً .

والحاصل أنه لو صرح بالرجوع عن الأول فليس الأول مذهباً له قطعاً ، وإن لم يصرح فوجهان . والراجح أنه رجوع إلا في مسائل مستثناة عند الأصحاب ، لقيام دليل على القول به قال سليم ويكون إضافة القديم إليه على معنى أنه قاله في وقت ، لا على وجه بينه وبين القول الآخر .

كما يقال مثله في إضافة الروايتين إلى أبي حنيفة ومالك وغيرهما .

قلت: وقد صح عن الشافعي أنه قال: لا أحلّ لأحد أن يروي عني الكتاب القديم. وهذا تصريح بالرجوع عما فيه، فلا يبقى للتفصيل السابق وجه. نعم، هذا يشكل على أصحابنا في مسائل عملوا بها على القديم حيث لم يجدوا في الجديد ما يخالفها.

- وإما أن يُجهل الحال ولا يعلم التاريخ، فإن بين اختياره من القولين فهو مذهبه، وإن لم يبينه فالوقف. قال ابن دقيق العيد: والوقف يحتمل أمرين: (أحدهما) أن يريد بذلك أن الحكم الوقف عن الحكم بأن أحد القولين مذهبه. (والثاني) أن يريد الحكم بأن المجتهد واقف غير حاكم بأحد القولين. وهذا الثاني إنما يقوى إذا قلها المجتهد في وقت واحد، وليس ذلك صورة المسألة. وحينئذ فيحكي عنه قولان من غير الحكم على أحدهما بالترجيح.

وقد وقع الخلاف للشافعي رضي الله عنه، وهو دليل على علو شأنه في العلم والدين: أما العلم فلأنه كلما زاد المجتهد علماً وتديقاً كان نظره أتم وإطلاعه على الأدلة أعم. وأما الدين فلم يكن ممن إذا ظهر له وجه الرجحان أقام على مقالته الأولى، بل صرح على بطلانها. وعلم بذلك أن تشنيع الخصم باطل.

وقد صنف أصحابنا في نُصرة القولين، منهم ابن القاصّ والغزالي وإلكيا والرويان، وتكلم عليه الأصحاب في كتبهم الأصولية والفروعية. وقد سبق بذلك ١/٣١ السلف، فإن عمر نصّ في الشورى على ستة وحصر الخلافة فيهم، تنبيهاً على / حصر الاستحقاق، ولم يعترض أحد عليه.

واعلم أنه في هذه الحالة ترجح أحد القولين على الآخر بأمور: (منها) أن تكون أصول مذهبه موافقة دون الآخر فيكون هو المذهب، قاله الماوردي.

(منها) أن يكرر أحدهما أو يفرع عليه فهل يكون رجوعاً عن الآخر؟ وجهان حكاهما الماوردي، ونسب ابن كج الرجوع في حالة التفريع إلى المزني. (قال): وعامة أصحابنا أن ذلك ليس برجوع، وجزم القاضي أبو الطيب أنه رجوع في

التفريع، وحكى خلاف المزني في التكرير. وقال: خالفه أبو إسحاق المروزي فقال: هذا لا يدل على اختياره، لأنه يحتمل أن يكون ذكره اكتفاء بما ذكره. قال القاضي: والذي قاله المزني هو الصحيح. وكذا قال ابن السمعاني.

و(منها) ما لو كان أحدهما يوافق مذهب أبي حنيفة، فقال الشيخ أبو حامد: ما يخالفه مذهب أبي حنيفة أرجح، وعكس القفال، واختاره ابن الصلاح والنووي. والأصح: الترجيح بالنظر، فإن لم يظهر ترجيح فالوقف.

و(منها) أن ينص على أحدهما في موضع آخر، فهل يكون ذلك اختياراً منه لذلك القول؟ فيه وجهان حكاهما الرافعي قبل الديات، وحكى ابن السمعاني عن القاضي والماوردي أنه قسم القولين في هذه الحالة إلى أربعة عشر قسمًا:

أحدها - أن يقيد جوابه في موضع ويطلقه في آخر، كقوله في أقل الحيض: يوم وليلة، وفي موضع آخر: يريد مع ليلته. فحمل المطلق على المقيد. لكن لا يقال: له قولان. وإنما هو واحد.

ثانيها - أن تختلف ألفاظه مع اتفاق معانيها من وجه واختلافها من وجه. فغلب بعض أصحابنا حكم الاختلاف ولم يغلب حكم الاتفاق، فخرجهما على قولين. كقوله في المظاهر: أحب أن يمتنع عن القُبلة. وقال في القديم: رأيت ذلك. فيحتمل حمله على الإيجاب أو الاستحباب، فحملها على ما صرح به من الاستحباب أولى.

ثالثها - أن يختلف قوله، لاختلاف حاله، كصدّاق السر، فإنه قال في موضع باعتباره، وفي موضع باعتبار العلانية، وليس ذلك باختلاف قولين، وإنما هو لاختلاف حالين، فإن اقترن العقد بصدّاق السر فهو المستحق، وإلا فعكسه.

رابعها - لاختلاف الرواية، كتردده في نقض الملموس لأجل «لمستم» أو «لامستم» وكاختلاف الرواية في صلاة العشاء نصف الليل أو ثلثه.

خامسها - لأنه عمل في أحدهما بظاهر القرآن ثم بلغته سنة نقلته عن الأول، كصيام المتمتع أيام التشريق، لقوله تعالى: ﴿فصيام ثلاثة أيام في الحج﴾

[البقرة/١٩٦] ثم جاء النهي عن صيامها فأوجب صيامها بعد إحرامه. وقيل: يوم عرفة اتباعاً للسنة. ومثل هذا قال في الصلاة الوسطى.

سادسها - لأنه عمل في أحدهما بالقياس ثم بلغته سنة لم تثبت عنده، فجعل مذهبه من بعد موقوفاً على ثبوت السنة، كالصيام عن الميت والغسل من غسله. سابعها - أن يقصد بذكرهما إبطال ما عداهما، فيكون الاجتهاد مقصوراً عليهما ولا يعدوهما.

ثامنها - أن يقصد بذكرهما إبطال ما يتوسطهما، ويكون مذهبه منهما ما حكم به. وفرع عليه مثل قوله في وضع الجوائح، وقد قدرها مالك بالثلث، فقال الشافعي: ليس إلا واحد من قولين: إما أن يوضع جميعها، أو لا يوضع شيء منها. تاسعها - أن يذكر قولين مختلفين في مسألتين متفتحتين فخرجهما أصحابه على قولين. وهذا على الإطلاق خطأ، لأنه إن كان بينهما فرق لم يسع التخريج، وإن لم يكن بينهما فرق لم يخل قولاه إما أن يكونا في وقت أو وقتين، فإن كانا في وقت، كما لو قال في مسألة بقول ثم قال بعده فيها بقول آخر، فيكون على ما سنذكره. وإن قالهما في وقت فيكون على ما نذكره في قوله في حالة واحدة.

عاشرها - لأنه أداه اجتهاده إلى أحدهما فقال به ثم أداه اجتهاده إلى الآخر فعدل إليه، فمذهبه الثاني، ولا يرسل القولين إلا بعد التقييد بالجديد والقديم.

حادي عشرها - أن يكون قال في مسألة بقول في موضع وقال فيها بقول في موضع آخر فيخرجهما أصحابه على قولين. وهذا وإن كان النقل صحيحاً فهو في إضافتهما إليه على التساوي غلط، وينظر: إن تقدم أحدهما فالعمل للمتأخر، وإن جهل توقف إلا أن يقترن بأحدهما من أصول مذهبه ما يوافقه، فيكون هو المذهب. فإن تكرر ذكر أحد القولين أو فرع عليه قال المزني وطائفة من الأصحاب: إن المتكرر وذا التفريع مذهبه دون الآخر.

ثاني عشرها - أن يذكرهما حكاية عن مذهب غيره، فلا يجوز نسبتها إليه. ومثله ابن كج بقوله في الجرد مع الإخوة في الولاء، قالت طائفة بكذا، وقالت طائفة بكذا ثم قطع بأحد الأقوال، فإن أشار إليهما بالإنكار كان الحق عنده في غيرهما، أو

بالجواز جاز أن يكون الحق عنده فيهما وفي غيرهما أو بالاختيار فيهما .
 ثالث عشرها - أن يذكرهما معتقداً لأحدهما وزاجراً بالآخر، كما فعل في قضاء
 القاضي بعلمه ، وفي تضمين الأجير المشترك . وعبر عنه الشيخ نصر فقال : أن يذكر
 أحدهما على طريق المصلحة . ومذهبه الأخير .
 رابع عشرها - أن يقولهما في موضع ، فإن ثبت على اختيار أحدهما فهو مذهبه .
 وزاد الغزالي أن يذكرهما على سبيل التخيير بينهما وأن الكل جائز ، وأن يذكرهما على
 سبيل التخيير بينهما على البدل لا الجمع . (وقال) : وهذا الوجه ذكره القاضي
 وأنكره جميع الأصحاب ، وليس عندي بمنكر ، بل متجه . قلت : ذكره ابن كج كما
 سبق .

مَسْأَلَةٌ

إذا قال الشافعي في موضع بقول ثم قال ولو قال قائل كذا وكذا كان مذهبا لم
 يجوز أن يجعل ذلك قولاً له على الأصح . عند الشيخ أبي إسحاق وابن السمعاني ،
 لأنه إخبار عن احتمال في المسألة ووجه من وجوه الاجتهاد .

مَسْأَلَةٌ

إذا لم يعرف للمجتهد قول في المسألة ، لكن له قول في نظيرها ولم يعلم بينهما فرق
 فهو القول المخرَج فيها ، ولا يجوز التخريج حيث أمكن الفرق ، كما قال ابن كج
 والماوردي وغيرهما ، وأشار الشيخ أبو إسحاق في «التبصرة» إلى خلاف فيه فقال :
 لا يجوز على الصحيح ، ثم لا يجوز أن ينسب للشافعي ما يتخرج على قوله فيجعل
 قولاً له على الأصح ، بناء على أن لازم المذهب ليس بمذهب ، ولا احتمال أن يكون
 بينهما فرق فلا يضاف إليه مع قيام الاحتمال .

٣٤٠/ ب فإن قيل: أليس أنه ينسب إلى الله ورسوله ما يقتضيه قياس قولهما فكذلك/ ينسب إلى صاحب المذهب ما يقتضيه قياس قوله؟ قلنا: ما دل عليه القياس في الشرع لا يجوز أن يقال: أنه قول الله، ولا قول رسوله. وإنما يقال: هذا دين الله ودين رسوله، بمعنى أن الله دل عليه. ومثله لا يصح في قول الشافعي، قاله ابن السمعاني.

فرع:

الأوجه المحكية عن الأصحاب هل تنسب إلى الشافعي؟ لم أر فيها كلاما. ويشبه تحريمها على التي قبلها، ويكون على طريق الترتيب، وأولى بالمنع، لأنهم يخرجونها على قواعد عامة في المذهب، والقول المخرج إنما يكون في صور خاصة.

فصل

وأما اختلاف الرواية عن أحمد بن حنبل وأبي حنيفة رحمهما الله تعالى فليس هو من باب القولين، لأن القولين نقطع أن الشافعي ذكرهما بالنص عليهما، بخلاف الروائتين فإن الاختلاف جاء من جهة الناقل، لا من جهة المنقول عنه، لأن أبا حنيفة رحمه الله لم يدون. قال أبو بكر البليغمي في «الغرر»: الاختلاف في الرواية عن أبي حنيفة من وجوه:

(منها) الغلط في السماع، كأن يجيب بحرف النفي إذا سئل عن حادثة يقول: لا يجوز، فيشبهه على الراوي فينقل ما سمع.

(ومنها) أن يكون لأبي حنيفة قول قد رجع عنه يعلم بعض من يختلف إليه رجوعه عنه، فيروي القول الثاني والآخر لم يعلمه فيروي القول الأول.

(ومنها) أن يكون قال أبو حنيفة الثاني على وجه القياس ثم قال ذلك على وجه الاستحسان، فيسمع كل واحد منه أحد القولين فينقل كما سمع.

و(منها) أن يكون الجواب في المسألة من وجهين:
من جهة الحكم، ومن جهة البراءة للاحتياط، فيذكر الجواب من جهة الحكم
في موضع، ومن جهة الاحتياط في موضع آخر، فينقل كما سمع.
(قال): وأما الفرق بين القولين والروايتين فهو أن الاختلاف في الرواية وقع من
جهة الناقل دون المنقول عنه، فأبو حنيفة حَصَلَ على قول واحد، وأما إطلاق
القولين وتعلق الحكم بأحد الأمرين من غير ترجيح أحدهما فعجب (انتهى).

الفصل الثاني في الترجيح

وهو تقوية إحدى الأمارتين على الأخرى بما ليس ظاهراً. مأخوذ من رجحان الميزان. وفائدة القيد الأخير أن القوة لو كانت ظاهرة لم يحتاج إلى الترجيح. قال إلكيا: الترجيح إظهار الزيادة لأحد المثلين على الآخر وضعاً لا أصلاً. مأخوذ من رجحت الوزن إذا زدت جانب الموزون حتى مالت كفته. ولو أفردت الزيادة على الوزن لم يقم بها الوزن في مقابلة الكفة الأخرى. قلت: هذا حذو للمرجح لا للترجيح.

وقيل: بيان اختصاص الدليل بمزيد قوة عن مقابله ليعمل بالأقوى. ورجح على الأول، لأن الترجيح يجري في الظواهر والأخبار تارة، وفي المعاني أخرى. فالتعريف الأول يخرج منه الأخبار والظواهر، لاختصاص اسم الأمانة بالمعاني، وهذا مندفع بالغاية.

وفيه مسائل:

الأولى:

أنه إذا تحقق الترجيح وجب العمل بالراجح وإهمال الآخر، لإجماع الصحابة على العمل بما ترجح عندهم من الأخبار. وأنكر بعضهم الترجيح في الأدلة، كما ينبغي في البيانات، وقال: عند التعارض يلزم التخيير أو الوقف. قال الإمام: وقد حكاه القاضي عن البصري الملقب بـ«جعل».

(قال): ولم أر ذلك في شيء من مصنفاته مع بحثي عنها. ولعل القاضي ألزمه إنكار الراجح إلزاماً، على مذهبه في إنكار الترجيح في البيانات. واستبعد الأبياري

وقوع القاضي في مثل ذلك. وقال ابن المنير: ليس ببعيد، للخلاف في أن لازم المذهب هل هو مذهب؟ فإن كان القاضي وجد له نصاً فذاك، وإن لم يجده بل ألزمه بجعله مذهباً له فصحيح عند من يرى ذلك. وإن ثبت فهو قول باطل، وهو مسبوق بالإجماع على استعماله الترجيح.

الثانية:

سواء فيما ذكرنا كان الترجيح معلوماً أو مظنوناً. قال القاضي لا يجوز العمل بالترجيح المظنون، لأن الأصل امتناع العمل بشيء من المظنون. وخرج من ذلك الظنون المستقلة بأنفسها، لانعقاد إجماع الصحابة عليها. وما وراء ذلك يبقى على الأصل. والترجيح عمل نظر لا يستقل بنفسه دليلاً، وأجيب بأن الإجماع انعقد على وجوب العمل بالظن الذي لا يستقل كما انعقد على المستقل.

الثالثة:

أن المرجوح هل هو كالعدم شرعاً، أم نجعل له أثراً؟ يخرج من كلامهم فيه خلاف، وكلام إمام الحرمين يقتضي الأول، وكلام غيره يقتضي الثاني. وادعى الأبياري أنه المشهور وقال: لو كان كالعدم لما ضعف الظن بالراجح، ولذلك لا يبقى الإنسان على ظنه في الراجح، بمثابة ما لو كان الراجح منفرداً، بل ظناً بالراجح إذا لم يعارض أقوى من ظننا به بعد المعارضة. وخالف ابن المنير ونقل الإجماع على أن المرجوح ساقط الاعتبار.

ثم للترجيح شروط:

الأول - أن يكون بين الأدلة، فالدعوي لا يدخلها الترجيح وإنبنى عليه أنه لا يجري في المذهب، لأنها دعوي محضة تحتاج إلى الدليل. والترجيح بيان اختصاص الدليل بمزيد قوة فليس هو دليلاً، وإنما هو قوة في الدليل.

وحكى عبد الجبار في «العمد» عن بعض أصحابهم دخول الترجيح منها، وضعف بأن الترجيح ينشأ من منتهى الدليل، فإذا لم يكن دليلاً لم يثبت الترجيح. والحق أن الترجيح يدخل المذهب باعتبار أصولها ونواذرها وبيانها، فإن بعضها قد

يكون أرجح من بعض، ولذلك جرى الترجيح في البيانات. وأما إذا تعارض عند عامي قول مجتهدين، وقلنا: يجب تقليد الأعم، فليس هو من باب الترجيح.

الثاني - قبول الأدلة التعارض في الظاهر. ويبنى عليه مسائل:

(أحدها) أنه لا مجال له في القطعيات، لأن الترجيح عبارة عن تقوية أحد الطرفين على الآخر كي يغلب على الظن صحته. والأخبار المتواترة مقطوع بها فلا يُفيا. الترجيح فيها شيئاً. وما يوجد من ذلك في كتب المتكلمين فلنما هو تعارض بين دليل وشبهه، وهذا وإن أطبقوا عليه لكن سبق أن التعادل بين القطعيين ممكن في الأذهان، فهلاً قيل: يتطرق الترجيح إليه، بناء على هذا التعارض، كما في الأمارات.

ثم رأيت أبا الحسين صرح بأن العلة المعلومة تقبل الترجيح، ولا شك في ١/٣٤١ جريان/ هذا النص، وإلا فلا فرق ولا بعد فيه، فإن ما مقدماته أعلى وأوضح راجح على ما ليس كذلك. ورأيت القاضي في «التقريب» صرح بأنه منع ذلك، بناء على أن العلوم لا تتفاوت. وهي مسألة خلافية سبقت أول الكتاب.

(والثانية) قيل: إن الظنات لا تتعارض، والمراد به اجتماع ظنين بحكم واحد بأمارتين. وسيأتي في أول (ترجيح الأقيسة). عن القاضي أنه يمتنع الترجيح في الأقيسة المظنونة. وتأولناه.

(الثالثة) لا مجال له في العقليات، أعني التقليد. نقله إمام الحرمين عن إطلاق الأئمة، وحكاها في «المنحول» عن الأستاذ وقال: هذا إشارة منه إلى أنها معارف، ولا ترجيح في المعارف (قال): والمختار أن العقائد يرجح البعض ببعض فإنها ليست علوماً والثقة بها مختلفة.

وفصل إمام الحرمين بين عقائد العامة وغيرهم، فيجوز في عقائد العامة، بناء على أنهم مكلفون بالاعتقاد لا بالعلم. وقال الأرموي: الحق أنا إن جوزنا للعوام التقليد فيها لم يمتنع ذلك، وقال ابن النفيس في «الإيضاح»: ينبغي أن يكون المنع مختصاً بالبرهانية منها. أما التي تكون فيها الحجاج الظنية فلا مانع من دخوله فيها.

وكذا قال الهندي: القطعي منها لا يقبل الترجيح، لكنه ليس مخصوصاً به، بل القطعيات الشرعيات أيضاً لا تقبل الترجيح.

الثالث - أن يقوم دليل على الترجيح. وهذا على طريقة كثير من الأصوليين، لكن الفقهاء يخالفونهم. وتابعهم في «المحصول».

وشرطوا أن لا يمكن العمل بكل واحد منهما، فإن أمكن، ولو من وجه، امتنع، بل يصار إلى ذلك لأنه أولى من إلقاء أحدهما، والاستعمال أولى من التعطيل قال في «المحصول»: العمل بكل منهما من وجه أولى من العمل بالراجح من كل وجه وترك الآخر، لأن دلالة الدليل على بعض مدلولاته تابعة لدلالته على كلها، لأن دلالة التضمن تابعة لدلالة المطابقة، وترك التبع أولى من ترك الأصل. فإذا عملنا بكل واحد منهما من وجه دون وجه فقد تركنا العمل بالدلالة التضمنية^(١)، وإن عملنا بأحدهما دون الثاني فقد تركنا العمل بالدلالة السمعية.

إذا علمت هذا فالعمل بكل واحد منهما من وجه يقع على ثلاثة أوجه: (أحدها) توزيع متعلق الحكم إن أمكن، كما تقسم الدار المدعى ملكها عند تعارض البيتين.

(ثانيها) ينزل على الأحكام بعض كل واحد عند التعدد، بأن يكون كل واحد منها مقتضياً أحكاماً، فيعمل بواحد منهما في بعضها، وبالأخر في البعض الآخر، كالنهي عن الشرب والبول قائماً ثم فعله، فإن فعله يقتضي عدم الأولوية والخرج، ونهيه بالعكس. فيحمل النهي على عدم الأولوية. والفعل على رفع الحرج وبيان الجواز. وكنهيه عن الاغتسال بفضل وضوء المرأة ثم فعله مع عائشة.

(ثالثها) التنزيل على بعض الأحوال عند الإطلاق، كقوله: (ألا أخبركم عن خير الشهود؟ أن يشهد الرجل قبل أن يستشهد) وقوله في حديث آخر: (ثم يفشو الكذب حتى يشهد الرجل قبل أن يستشهد) فيحمل الأول على حق الله تعالى، والثاني على حق آدميين.

(١) هكذا في الازهرية مصححاً من (السمعية) إلى التضمنية. وفي بقية الأصول (السمعية) هنا وفيما بعد، وهو مشكل.

وهذه الطريقة أطبق عليها الفقهاء، أعني الجمع المستقل بنفسه من غير إقامة دليل، وعدّوا ذلك إلى تعارض القراءتين، كقراءة «أرجلكم» بالنصب والخفض، فحملوا إحداهما على مسح الخف والأخرى على غسل الرجلين، وحمل بعضهم قوله «يطهرن» و«يطهرن» إحداهما على ما دون العشرة، والأخرى على العشرة. وقد ذكر ذلك من أصحابنا الأصوليين الشيخ في «اللمع» فقال: إذا تعارض عامان، فإن أمكن استعمالهما في حالين استعمالاً، وإلا وجب التوقف. وكذا قال سليم في «التقريب»: إذا ورد مثل «اقتلوا المشركين»، «لا تقتلوا المشركين» فإنهما يستعملان، فيحمل كل منهما على بعض ما تناوله، ويخص في الثاني. وقيل: يتوقف فيهما.

وأما إمام الحرمين فنقل ذلك عن الفقهاء وقال: هو مردود عند الأصوليين، بل لا بد من دليل خارج عن ذلك. وأما أن يجعل أحدهما دليلاً في تخصيص التالي، والثاني في تخصيص الأول فلا سبيل إليه. وهذا تابع فيه القاضي، ثم قال: وكان الفقهاء رأوا تصرفاً في الظواهر مستقلاً بنفسه، والظاهر أنها على تعارضهما إلا أن يتجه تأويل وينتصب عليه دليل. قال ابن المنير: وكان الإمام ظن أن الفقهاء يتحكمون بتعيين صورة من صورة حتى تكون هذه ثابتة وهذه مخرجة. وليس كذلك، بل صنيعهم راجع إلى أن العمل مع الإمكان خير من التعطيل. والقائل بالتعارض عطلها جميعاً، والقائل بتخصيص كل منهما ببعض صوره عمل بهما جميعاً حسب إمكانه.

ثم لهم في التعيين طريقة مستأنفة، وذلك لأن صور العام لا بد أن تتفاوت باعتبار ثبوت ذلك الحكم، فتعين الفقهاء أولى الصور بالحكم لأنهم لو عينوا القسم الآخر لزم عموم الحكم ضرورة أن ثبوته في الأدنى يقتضي ثبوته في الأعلى، مثاله: إذا قابلنا بين حديث (أُمرْتُ أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله) مع قوله: (خذ من كل عالم ديناراً) كان الحديث الأول يقتضي أن لا تقبل الجزية من أحد، والثاني يقتضي قبولها من كل أحد، فإذا حملنا كلا منهما على بعض صورهما نظرنا في صور الكفار وجدناها قسمين: كتابياً وغير كتابي، فعيننا الكتابي للجزية،

وغيره للسيف. وليس هذا احتكاماً^(١)، ولكن لما لم يكن بد من التخصيص وجدنا الكتابي أولى بالقبول من غيره، لأنه أقرب إلى أن يستبقى، إذ له عقيدة ما. ولهذا أجاز الشرع نكاح الكتابيات دون الوثنيات، ولهذا لما نشبت الحرب بين فارس والروم كان المسلمون يتمنون نصرة الروم، لأنهم أهل كتاب، وكان المشركون يتمنون نصرة فارس، لأنهم مثلهم بلا كتاب. فبهذه الطريقة يعين الفقهاء صور الإثبات من صور الإخراج، لا بالاحتكام. وبذلك يزول عنهم ألسنة الطاعنين.

وأما قول الأبياري: تخصيص العمومين تعطيل لهما فلا يصح قول الفقهاء: في الجمع عمل بهما. فهذا ينتقض عليه بما إذا تعارض عام وخاص، فإنه وافق على أن القضاء بالخاص على العام يتعين لأنه عمل بهما.

قلت: والتحقيق إنه إذا لم نجد متعلقاً سواهما تصدّى لنا الإلغاء والجمع، والأليق بالشرع الجمع. وإن وجدنا متعلقاً سواهما فالمتعلق هو المتبع وهو الظاهر/ ٢٤١ ب من تصرف الشافعي، فإنه حمل حديث ابن بريدة على عموميه في أهل الكتاب وحديث أبي هريرة في أهل الأوثان، فقال: لا يقضي بأحدهما على الآخر، لتساويهما في القضاء، إلا أنه ليس له أن يقول (حتى يقولوا لا إله إلا الله أو يعطوا) إلا وللآخر أن يقول إنه أمره أن يدعوهم إلى إحدى خلال إذا كانوا من أهل الكتاب. وإذا تعارضوا رجعنا إلى دلالة الكتاب فقد قال تعالى: ﴿ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية﴾ [التوبة/ ٢٩] فدل على أن من لم يكن من أهل الكتاب لا تؤخذ منه الجزية، ولهذا امتنع عمر من أخذها من مجوس هجر. ومثله اختلاف قوله في إتمام وضوء الجنابة لأجل اختلاف روايتي عائشة وميمونة، ولم يجمع بينهما كما فعل مالك بل رجح حديث عائشة لموافقة تشريع العبادة. وكذلك فعل في القراءتين فإنه اختلف قولاه في انتقاض وضوء الملموس لأجل تعارض قراءة (لمستم) و(لامستم) ورجح النقص بأمر خارجي.

(١) يقصد: (تحكماً).

تنبيهان :

الأول :

لما كثر على عادات المتأخرين طريقة الجمع وتقديمها على طريقة الترجيح أخذها الشيخ في «شرح الإمام» مسلمةً وزاد فيها قيداً فقال: هو عندي فيما إذا كان التأويل في طريقة الجمع مقبولاً عند النفس مطمئنة به، فإن لم يكن كذلك فالأشبه تقديم رتبة الترجيح على رتبة الجمع، فينظر إلى الترجيح بين الرواة بحسب حالهم في الحفظ والإتقان، لأن الأصل في الترجيح هو سكون النفس، وسكونها إلى احتمال الغلط في بعضهم أقوى من سكونها إلى التأويلات المستبعدة المستنكرة عندها. لا سيما مع من كانت روايته خطأ (قال): فهذا هو الذي استقر عليه رأيي ونظري، ولا أقول هذا في كل تأويل ضعيف مرجوح بالنسبة إلى الظاهر، وإنما ذلك حيث يشتد استكراهه. ذكر ذلك في «اختلاف الأحاديث» في تقدير مدى حوض النبي ﷺ.

(قال): ولقد سمعت الشيخ أبا محمد بن عبد السلام يقول قولاً أوجبه شجاعة نفسه، لا أرى ذكره وإن كان صحيحاً. قلت: وذلك أن الشيخ سئل عن حديث أنس المخرج في الصحيحين: (ما بين ناحيته كما بين جرباء وأذرج). قال عبد الله: فسألت عنها فقال: هما قريتان بالشام بينهما مسيرة ثلاث ليال، فأجاب الشيخ: المراد بالناحيتين في حديث الحوض المقدّر بما بين مكة وبصرى، ناحيته من العرض. قلت: وهذا الجواب ليس بصحيح، كما زعمه الشيخ، للأحاديث المصرحة بالتسوية بين العرض والطول. وفي صحيح مسلم: (عرضه مثل طوله)، وفي الصحيحين روايات (سواء) أي عرضه وطوله (سواء).

الثاني :

سبق أن طريقة التنزيل على حالتين ليست على التحكم، فعلى هذا إذا تعارض الخبران وأمكن استعمالهما في موضع الخلاف فهو أولى من استعمالهما في غير المختلف فيه. ذكره ابن القطان. (قال): وهذا يقوله أصحابنا في قوله: (لا نكاح إلا بولي) على الصغار والمجانين، وحملوا (الأيّم أحق بنفسها من وليها، وليس

للولي مع الثيب أمر) فاستعمله أهل العراق في المرأتين، وحملوا قوله: (لا نكاح إلا بولي) على الصغار والمجانين، وحملوا (الأيام أحق بنفسها) على البالغة العاقلة. قال أصحابنا: ونحن نستعملها في الموضع المختلف فيه، وهي البالغة، لأننا استفدنا كون الصغار لا يُعتمد عليهن إلا الولي بالإجماع، ولا وجه لتخصيص النكاح بذلك دون غيره، فإذا صح هذا كان حملنا أولى، لأنه أكثر فائدة.

الشرط الرابع :

أن يترجح بالمزية التي لا تستقل. وهل يجوز الترجيح بالدليل المستقل؟ فيه قولان: (أحدها): نعم، كالمزية، بل أولى، فإن المستقل أقوى من غير المستقل. و(الثاني): واختاره القاضي وعزاه إلى الأكثرين - المنع، لأن الرجحان وصف للدليل، والمستقل ليس وصفاً له، ولأنه إن كان دونه فهو باطل لا ترجيح فيه، وإن كان فوقه فهو متمسك به لا بطريق الترجيح، وإن كان مثله رجع البحث إلى الترجيح بالعدد، ولأن الأدلة إذا تماثلت سقط الزائد، لأن أثره مثل الأول، وإلا يلزم اجتماع المثليين. والفرق بينه وبين المزية أن الفضلة مستغنى عنها لا اتصال لها بالدليل، بخلاف الدليل، فإنه لا يمكن الاستغناء عنه، والصحيح الأول. بناء على رجوعه إلى أوصاف لا إلى ذوات، وهو كثرة النظائر، وكثرتها وصف في الدليل، ولأن المزية أيضاً مستغنى عنها. ولهذا لو فرضنا خلو الدليل منها لاستقل. وقول النافي: يلزم اجتماع المثليين ممنوع، بل التقوية ترجع إلى الترجيح بأوصاف لا بذوات، وهو كثرة النظائر، فإن ذلك وصف في الدليل، وكأننا رجحنا بالتأكيد لا بالتأسيس، لأن التأكيد يبعد احتمال المجاز.

وفصل صاحب «المقترح» فقال: إن كان الدليل المستقل مغنياً عن الأول لم يصح الترجيح به، لأنه تطويل بلا فائدة، وإن لم يكن مغنياً عنه صح الترجيح به، لأنه مانع منه. ومثل الأول بما إذا تمسك بقياس فعورض بقياس، فرجح قياسه بالنص، فهذا لا يصح، لأن النص الذي رجع به يغني عن القياس، فإن ذكر القياس تطويل بلا فائدة. ومثل الثاني بما إذا تمسك بنص. وهذا التفصيل لا يرجع إلى أمر أصولي، بل إلى أمر جدلي اصطلاحى.

وانبنى على هذا الخلاف في هذا الأصل مسائل كثيرة:
(منها) أنه يجوز الترجيح بكثرة الأدلة عندنا، خلافاً للحنفية، لأن الظن أقوى
من الظن الواحد، فيعمل بالأقوى.

و(منها) ترجيح أحد الخبرين على الآخر بكثرة الرواية، لأن العدد إذا كثر قرب
من التواتر فالتحق بتقديم المتواتر على الأحاد. والخلاف في هذا أضعف. ولهذا
وافق هنا من خالف. ونقل إمام الحرمين عن بعض المعتزلة المنع، كالشهادة،
وقال: الذي ذهب إليه الأكثرون الترجيح به، لأنه يورث مزيداً في غلبة الظن.
وسأتي فيه مزيد كلام.

و(منها) أنه إذا انضم إلى أحد الخبرين قياس، قال إمام الحرمين: فالذي
ارتضاه الشافعي تقديم الحديث الموافق للقياس، وقال القاضي: لا مرجح به،
لأنه ظن مستقل فتساقطا، ويرجع إلى القياس، فالمسلكان يفضيان إلى حكم
١/٣٤٢ القياس، ولكن الشافعي يرى تعليق الحكم بالخبر/ الراجح بموافقة القياس
فالقاضي يعمل بالقياس ويسقط الخبر.

فإن قلت: فالخلاف لفظي. قلت: بل يرجع إلى أن المسألة توقيفية أو قياسية،
ويظهر أثر ذلك فيما لو حكم به حاكم ينقض. والصورة أنه غير جلي.

وفي المسألة مذهب ثالث حكاه أبو العز في «شرح المقتراح»: التفصيل بين ما
يظهر من قصد الشارع إرادة المجلد الظاهر فلا يصح عضده بقياس، وإن لم يظهر
قصد له لذلك فيصح، تفرقة بين تأييده ظهور اللفظ في المعنى لظهور القصد وبين ما
لم يتأيد بذلك.

وقال إلكيا: إن كان مع أحدهما قياس، وفي الجانب الآخر مزيد وضوح.
كزيادة الرواة والعدالة فيحتمل أن يعمل بالقياس، لاستقلاله، ويحتمل خلافه من
جهة أن القياس حجة ضرورة عند فقد النص، ودلالة النص ثابتة في أحد
الجانبيين، إلا أن يقال: إنها ضعفت بالتعارض والقياس مستقل فيتعارض النظران
(قال): والأشبه بمذهب الشافعي تقديم الخبر الراجح، ثم حكى قولاً أنه كالحكم

قبل ورود الشريعة، فيجيء فيه الخلاف المشهور .
 و(منها): أن يكون أحد الخبرين أقرب إلى القواعد، والفرق بين هذا والذي قبله أن في هذا له مخالفة القياس، فإذا ثبت أن مخالف القياس يرجح فكلما كان أقل مخالفة كان أكثر قرباً، فكان أرجح، فإننا لو أردنا أن نثبت القياس على وفق أحد الخبرين لعجزنا. ولا يجيء هنا خلاف القاضي بالتساقط، إذ لو أسقطناها لم نقدر على إثبات هيئة القياس، فتعين العمل بأحدهما بمرجح القرب .

مسألة

قال ابن كج: يقع الترجيح بوجوه ذكرها الشافعي:
 أحدها - بكثرة الرواة، على اختلاف القولين.
 ثانيها - بالنقل، فإنه يكون أحدهما موافقاً لما قبل الشرع، والآخر ناقلاً، فيقدم، لأن معه زيادة، كما لو شهدا بأن هذه الدار لزيد خلفها لورثته، وشهد آخران بأنه باعها من عمرو، تقدم بينة البيع، لأن أولئك بنوا على الحال الأول.
 ثالثها - أن يتقدم أحدهما، فالمتأخر أولى، لقول ابن عباس: كنا نأخذ بالأحدث فالأحدث .
 رابعها - أن يكون أحدهما أشبه باستعمال الصحابة .
 خامسها - أن يكون أحدهما أشبه باستعمال الفقهاء .
 سادسها - أن يكون أحدهما أشبه بظاهر القرآن، لأن السنن أكثرها لها أصل في الكتاب إما نصاً أو استدلالاً .
 سابعها - أن يكون أشبه بالقياس .
 وهذا كله سيأتي مفصلاً، ولكن أحببت معرفته من كلام الشافعي مجموعاً. قال

ابن كج : وإذا اجتمع ثلاثة مرجحات في خبر، واثنان في خبر، فالذي اجتمع فيه الثلاثة أولى، لأنه أكثر .

مسألة

إذا تعارض نصان، فإما أن يكونا عامّين أو خاصّين، أو أحدهما عامّاً والآخر خاصّاً، أو كل واحد منهما عامّاً من وجه خاصّاً من وجه آخر. فهذه أربعة أنواع، وكل واحد من هذه الأنواع ينقسم ثلاثة أقسام، لأنها إما أن يكونا معلومين أو مضمونين أو أحدهما معلوماً والآخر مضموناً، فحصل اثنا عشر، وكلّ منها إما أن يعلم تقدمه أو تأخره أو يجهل فتصير القسمة من ستة وثلاثين:

أما النوع الأول - فهو أن يكونا معلومين، ويقع على ثلاثة أضرب: (الضرب الأول) - أن يكونا معلومين، وعُلم التاريخ، فالتأخر ناسخ للمتقدم، سواء كانا آيتين أو خبرين أو أحدهما آية والآخر خبراً عند من يجوز النسخ عند اختلاف الجنس. أما من يمنعه فيمنع الفسخ في هذا الأخير. قاله الهندي. وقال الأرموي الشافعي: وإن لم نقل بوقوع نسخ الخبر المتواتر بالكتاب، ولا بالعكس، ولكنه إذا تعارضا وأحدهما متقدم تعين التأخر، وهذا إذا كان حكم المتقدم قابلاً للنسخ، وإلا كصفات الله تعالى قال الإمام: فيتساقطان، ويجب الرجوع إلى دليل. واعترض عليه النقشواني، فإن المدلول إذا لم يقبل النسخ يمتنع العمل بالتأخر، فلا يعارض المتقدم، بل يجب إعمال المتقدم كما كان قبل ورود المتأخر. قلت: وهذا إذا كان نقل التاريخ متواتراً أيضاً، فإن كان النصان متواترين والنسخ أحاداً فيتجه فيه طريقتان:

(إحدهما) إجراء خلاف مبني على النسخ بالآحاد، فإن جوزناه نسخنا بما دلت الآحاد على أنه متقدم، وعملنا بالتأخر. وإن منعناه حكمنا بتعارض الظنين ورجعنا إلى الأصل أو التخيير. (الثانية) القطع بقبول الآحاد في تاريخ المتواتر،

وهي الصحيحة، لأن انسحاب العمل بالتواتر في سائر الأزمنة مظنون، فما رفضنا إلا مظنوننا بمظنون، وأما عكس هذه الصورة، أن يفرض التاريخ متواتراً، أو المتن أحاداً، فهذا غير متصور.

هذا كله إذا علم المتقدم، فإن علم مقارنتهما، فإن أمكن للتخيير بينهما تعيين القول به، فإنه إذا تعذر الجمع لم يبق إلا التخيير، وإن جهل التاريخ تساقطا ووجب الرجوع إلى غيرهما، لجواز أن يكون كل واحد منهما هو المتأخر فيكون ناسخاً، إذ التقدم يكون منسوخاً. هكذا أطلقوه.

وهذا إذا لم يمكن تطرق النسخ إلى أحدهما، فإن أمكن فالشافعي يرجح ما لا يتطرق إليه ذلك، ورآه أولى من الحكم بتساقطهما، حكاه عنه الإمام في «البرهان» وذكر له مثالين تخرج منهما صورتان: (إحداهما) إذا أُرِخ أحدهما وسكت الآخر عن التاريخ، كحديث (إذا صلى جالساً فصلوا جلوساً أجمعون) مع جلوس النبي ﷺ في مرض وفاته والمقتدون به قيام. والحديث الأول مطلق، فغلب على الظن أنه كان قاله في صحته. (والثانية) أن يكون إسلام راوي أحدهما متأخراً عن إسلام الآخر، كحديث قيس بن طلق في عدم نقض الوضوء بمس الذكر، وهو متقدم الإسلام، مع حديث أبي هريرة بالنقض، وهو متأخر الإسلام، فيتطرق النسخ إلى حديث قيس.

ثم حكى الإمام عن قوم بقاء التعارض، إذ لا يصار إلى الفسخ بمجرد الاحتمال، ثم توسط فقال: إن عدم المجتهد متعلّقاً سواه فكقولي الشافعي، لأنه أولى من تعطيل الحكم وتعرية الحادث عن موجب الشرع، وإن وجد غيرها ووجد القياس مضطرباً عدل عنها وتمسك بالقياس، ثم الخبر الذي بعد عن ظن النسخ يستعمل مرجحاً لأحد القياسين على الآخر.

/وهذا التفصيل يفرض المسألة في قياسين تعارضاً أو خبرين كذلك. وهو ٣٤٢/ب مخالف لتصويره السابق في تعارض خبرين مطلقاً، سواء وجد القياس مع كل منهما أو مع أحدهما أو لم يوجد البتة. وأورد الأبياري على تفصيله أنه هلا عمل بالخبر الراجح وجعل القياس الموافق له مرجحاً؟ وأجاب ابن المنير بأنه لما لم يجد في

التوقيف مستنداً استأنف الظن في الأقيسة فوجدها أيضاً متعارضة، ولكن وجد أحد قياسيه على وفق الخبر الراجح، فجعل القياس مستنداً، لأنه لو جعل الخبر الراجح مستنداً بعد أن سبق منه إلغاء كونه مستنداً لكان نقضاً لحكم ثبت. وحاصل الخلاف يرجع إلى أن المسألة توقيفية أو قياسية، ويظهر أثره في نقض حكم الحاكم.

ونقل ابن المنير في الصورة الأولى أن مذهب مالك يقدم المؤرخ على المهمل، لأن المؤرخ يقطع به في وقت معين، بخلاف المهمل فإنه ما من وقت إلا ويحتمل فيه الثبوت والعدم، فيقدم المقطوع به في تاريخ معين، لأن الميّن مقدم على المجمل، فالترجيح في هذه الصورة مبني على المقابلة بين البيان والإجمال، والترجيح في الثانية مبني على المقابلة بين الإجمال القوي والضعيف. وهذا يرّد إيراد الأبياري على المنقول عن الشافعي احتمال أن متأخر الإسلام تحمل في حال الكبر. وجوابه: أن التحمل في حال الإسلام أغلب، وقبل الإسلام أندر، فيقدم الغالب على النادر، وليس كل احتمال واقعا، فتأمل هذا الفصل، فإن معرفته من غايات الآمال. (الضرب الثاني) - أن يكونا مظهرين، فإن علم تقدم أحدهما على الآخر نَسَخ المتأخر المتقدم، وإلا وجب الترجيح، فيعمل بالأقوى.

(الضرب الثالث) - أن يكون أحدهما معلوماً والآخر مظهرين، فإن علم تقدم أحدهما، وكان هو المظهر، كان المعلوم المتأخر ناسخاً وإن كان المعلوم متقدماً، ما لم ينسخه المظهر فنعمل بالمعلوم. وإن جهل عمل بالمعلوم، سواء علمت المقارنة أو لا.

النوع الثاني - أن يكونا خاصين، فإذا أن يكونا معلومين أو مظهرين، أو أحدهما معلوماً والآخر مظهرين، والحكم فيها ما تقدم في النوع الأول. قال سليم: إن تعارض نصان فإن كانا من أخبار الأحاد وعلم تقدم أحدهما نسخه المتأخر، وإلا قدم أحدهما على الآخر بضرب من الترجيح. وإن كانا قطعيين، كالآيتين والخبرين المتواترين، وعلم تقدم أحدهما نسخه المتأخر، وإن لم يعلم توقف فيهما ولم يقدم

أحدهما على الآخر بترجيح ، لأن الترجيح طريقه غلبة الظن فلا يدخل في تقوية ما ، طريقه القطع :

النوع الثالث - أن يكون أحدهما عاماً والآخر خاصاً ، كقوله تعالى : ﴿ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن﴾ [البقرة/ ٢٢١] مع قوله : ﴿والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم﴾ [النساء / ٢٤] ففيه الأقسام الثلاثة : فإن كانا معلومين فإن علم تقدم العام وتأخر الخاص فأطلق في «المحصل» وغيره أن الخاص يكون ناسخاً أي العام في ذلك الفرد الذي تناوله الخاص . وهذا حكاية الشيخ في «اللمع» عن بعض الأصحاب . وقال : إنه بناء على أن تأخر البيان عن وقت الخطاب لا يجوز ، وهو قول المعتزلة .

(قال) : والمذهب أن يقضى بالخاص على العام مطلقاً . وقيل : يتعارضان ، وهو قول القاضي ، وقالت الحنفية : إن كان الخاص مختلفاً فيه والعام مجمعاً عليه لم يقض به على العام . وإن كان متفقاً عليه قضى به على العام .

وقال الهندي : ما قال في «المحصل» موضعه إذا ورد بعد مظهر وقت العمل بالعام ، فإن ورد قبل حضور وقته كان الخاص المتأخر مخصصاً للعام المتقدم . وأما من لا يجوز تأخير بيان التخصيص عن وقت الخطاب فعنده في صورتين يكون الخاص خاصاً ، وعليه يحمل إطلاق «المحصل» ، وبذلك صرح سليم في «التقريب» .

وإن علم تقدم الخاص فعندنا يبنى العام على الخاص ، وعند الحنفية : ينسخه ، وإن علم مقارنتهما فيكون الخاص مخصصاً للعام .

وإن جهل يبنى العام على الخاص عندنا ، وعندهم يتوقف فيه . وقال سليم : الحكم في المسألتين - أعني المقارنة وجهل التاريخ - أن يبنى العام على الخاص . وقال عيسى بن أبان والكرخي : إن علم للصحابه فيه استعمال عمل به ، وإلا وجب التوقف .

وإن كانا مظهرين فالحكم فيه كما إذا كانا معلومين . وإن كان أحدهما معلوماً

والآخر مظلونا قال الإمام: فهذا هنا اتفقوا على تقديم المعلوم على المظنون، إلا إذا كان المعلوم عاماً والمظنون خاصاً وورداً معاً، وذلك مثل تخصيص الكتاب والخبر المتواتر بخبر الواحد والقياس.

قال الهندي: وهو غير مرضي، لإشعاره بأن ذلك يختص بحالة ورودها معاً، لكنه ليس كذلك لأمرين: (أحدهما): لو تأخر الخاص المظنون عن العام المعلوم وكان قبل حضور وقت العمل بالعام المعلوم كان أيضاً مخصصاً وكان اختلاف الناس فيه كما في المتقارنين. نعم، يستقيم ذلك على مذهب المعتزلة. (ثانيهما): لو تقدم الخاص المظنون على العام المعلوم فإنه يبنى العام عليه عندنا، وهو تقديم الخاص المظنون على العام المعلوم، مع أنها لم يردا معاً. وحيثذا فالحكم في هذا تقديم المعلوم على المظنون إلا في هذه الصور الثلاث: الصورة التي ذكرها الإمام والصورتين اللتين ذكرناهما.

النوع الرابع - أن يكون كل منهما عاماً من وجه خاصاً من وجه، فيمكن أن يخص كل واحد منهما عموم الآخر، كقوله تعالى ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾ [النساء / ٢٣] مع قوله: ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النساء / ٤]، فإن الأولى خاصة في الأختين عامة في الجمع في ملك النكاح واليمين، والثانية عامة في الأختين وغيرهما، خاصة في ملك اليمين. وكقوله عليه السلام: (من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها) مع نهيه عن الصلاة في الوقت المكروه. فإن الأول خاص في وقت القضاء عام في الأوقات، والثاني عام في الصلاة خاص في الأوقات. ففيه الأقسام الثلاثة أيضاً.

فإن كانا معلوفين وعلم المتقدم فالتأخر ناسخ عند من يقول: إن العام المتأخر ١/٣٤٣ ينسخ الخاص المتقدم، بل هنا أولى، لأنه/ لم يخلص خصوص الأول. وأما عند من لا يقول به فاللائق بمذهبه أن لا يقول بالنسخ هنا - كما في الأول - من جهة الخصوص، وفي الثاني من جهة العموم، بل يذهب في الترجيح وإن لم يعلم ذلك، سواء علمت المقارنة أو لم تعلم أيضاً فاللائق بالمذهبيين أن يصار إلى الترجيح بكون أحدهما حظراً والآخر إباحة، أو بكون أحدهما مثبتاً والآخر منفيماً، أو شرعياً

والآخر فعليا. لأن الحكم بذلك طريقة الاجتهاد، وليس في ترجيح أحدهما على الآخر اطراح الآخر، بخلاف المتعارضين من كل وجه.

- وأما إذا كانا مظهرين فكما في المعلومين، إلا أنه يرجح فيها بقوة الأشباه. وإن كان أحدهما معلوماً والآخر مظنوناً، فإن علم تقدم المعلوم عمل به لكونه معلوماً، وإن علم تأخير عمله لكونه ناسخاً. وهذا على رأي من ينسخ الخاص بالعام. وأما على رأينا فالعمل بالمعلوم لكونه معلوماً لتعذر النسخ وإن لم يعلم ذلك، سواء علم التقارن أو جهل، فإننا نحكم بالمعلوم لكونه معلوماً.

هذا حاصل ما ذكره أبو الحسين في «المعتمد»، وتابعه صاحب «المحصول» وغيره. وأطلق الشيخ في «اللمع» وسليم في «التقريب» وغيرهما أنها يتعارضان ولا يقدم أحدهما على الآخر بدليل، وفي جواز خلو مثل هذا عن الترجيح قولان. وإذا خلا سقطا ورجع المجتهد إلى البراءة، ونقل سليم عن أبي حنيفة رحمه الله تقديم الخبر الذي فيه ذكر الوقت، لأن الخلاف واقع في الوقت، فقدّم ما فيه. وذكر الصيرفي في «الدلائل» في تعارض الآيتين أنه إن كان هناك توقيف صرنا إليه، وإن لم يكن إلا العموم ففيها وجهان: (أحدهما) أننا ننظر إلى أيهما أعم اللفظين بوجه، فيجعل الآخر في الخاصة. و(الثاني) إلى أي اللفظتين ابتدئ بها فالأخرى معطوفة عليها، لأنك لو أثبت اللفظة الثانية كان فيها رفع ما ابتدئ بذكره، فلا يجوز أن يثبت من الثانية إلا ما لا يبطل الأولى، فيكون موافقاً للثاني على ما قلنا في الترتيب، كأننا قلنا: كل ملك يمين فهو مباح، لقوله تعالى: ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النساء / ٤] فذكر عموم الزوجات وعموم ملك اليمين، فكان أخص مما ذكرت من الزوجات وملك اليمين، فثبت أن الجمع بين الأختين الملك والنكاح مستثنى من عموم قوله: ﴿إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾ [المؤمنون / ٦] ولم يصح أن تقابل الآية بالآية الأخرى لما وصفته (انتهى).

قال ابن دقيق العيد: هذه المسألة من مشكلات الأصول، والمختار عند المتأخرين الوقف إلا بترجيح يقوم على أحد اللفظين بالنسبة إلى الآخر. (قال): وكان مرادهم الترجيح العام الذي لا يخص مدلول العموم، كالترجيح بكثرة

الرواة وسائر الأمور الخارجة عن مدلول العموم من حيث هو مدلول العموم .
 وذكر أبو الحسين في «المعتمد» التفصيل السابق ثم قال : وقال الفاضل أبو سعيد
 محمد بن يحيى ، فيما وجدته معلقاً عنه : العاَمَان إذا تعارضا فكما يخصص هذا بذلك
 لمعارضته أمكن أن يخصص ذلك بهذا ، وليس أحدهما بأولى من الآخر فينظر فيهما :
 إن دخل أحدهما تخصيص مجمع عليه فهو أولى بالتخصيص . وكذلك إذا كان
 أحدهما مقصوداً بالعموم رجح على ما كان عمومه اتفاقاً . (انتهى) .

قلت : وهذا هو اللائق بتصرف الشافعي في أحاديث النهي عن الصلاة في
 الوقت المكروه ، فإنه قال : لما دخلها التخصيص بالإجماع في صلاة الجنائز ضعفت
 دلالتها تقدم عليها أحاديث المقضية وتحية المسجد وغيرها . ولذلك نقول : دلالة
 ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأَخْتَيْنِ﴾ [النساء / ٢٣] على تحريم الجمع مطلقاً في النكاح والملك
 أولى من دلالة الثانية على جواز الجمع باليمين ، لأن هذه الآية ما سيقَّت لبيان
 حكم الجمع .

مَسْأَلَةٌ

إذا عارض قياس مستنبط من نص كتاب ما في معنى حديث آحاد ، فقليل : إن
 سميناه قياساً رجحنا عليه الخبر ، لأن مستنده مقطوع به ، قال في «المنحول» :
 والمختار أنه لا يرجح عليه ، لأن تسميته قياساً يرجع للقب وهو مقطوع به
 كالمخصوص ، وأخبار الآحاد تقدم على قياس المستنبط من القرآن .

مَسْأَلَةٌ

قال الصيرفي : كل متعارضين لا يخرجان عن وجه من أوجه ثلاثة :
 (أحدها) : أن لا يكون لها في الأصل حكم معلوم ، كالواقع بابتداء الشرع ،
 مثل الأحداث في الوضوء ، فيترك اعتقاد الأمر بأحدهما والنهي عن الآخر ، لأننا لا

ندري أيهما الأولى، ويصار إلى ما عضده الدليل أو روجه بقياس أو حفظ أو كثرة عدد.

و(ثانيها): أن يكون مما يجب في العقل إباحته أو حظره فأبي الخبرين جاء بخلاف ما كان متقدماً في العقل والشرع فالخبر هو الذي معه دليل الانتقال، لأن الخبر إنما جاء بتوكيد ما تقدم، وقد علم زوال الأول إلى الثاني ولم يعلم زوال الثاني، كقوله عليه السلام: (فيما سقت السماء العشر) وقوله: (ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة).

و(ثالثها): أن يكون مباحاً، فيأتي بمثل ما جاء به الحكم، كالنزاعة، فإن الناس كانوا يستباحون النزاعة بالثلث والربع، فنهى عنها، وورد الخبر بإجازتها، ولم يفد شيئاً أفاد فيما كان الناس عليه، فخير النهي أولى بالاستعمال، هذا إذا علم تقريره على النزاعة مدة ثم جاء الخبران، فإن كانوا مستعملين لها ولا يعلم أنهم أقروا عليها، فإذا جاء النهي عنها ثم جاء الخبر بإجازتها نظر فيهما على هذا الحال.

فأما آي القرآن، فكل آية وردت بإباحة شيء في جملة الخطاب، كقوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِيهَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا﴾ [الأنعام / ١٤٥] فأخبر بتحريم شيء مما تضمنته الآية فهي مخصوصة لا محالة. ولو جاء خبر بتحليل ما جاء الخبر الآخر بتحريمه نظر في الخبرين، لأن أحدهما يوجب خصوص الآية والآخر يوجب عمومها وليس هذا مما يصلح أن يأتي بعد الحظر ولا قبله ولا في الأخبار، لأن السنة لا تنسخ القرآن، فإن كان الحظر بيان الآية لم يجوز أن يرفع ذلك بالخبر، لأنه يكون نسخاً للقرآن، ويكون خبر التحليل بإزاء خبر التحريم، فكأنه لم يقم دليل الخصوص، فإن قوي أحدهما/ على صاحبه فالحكم له (قال): ويجيء الخبران ٢٤٣/- مختلفين، والإنسان خير بينهما، كالإفراد والقرآن والتمتع للحاج، فلا يضر ذلك الاختلاف وإن كان محالاً أن يفعله النبي ﷺ في حجة واحدة، وإن لم يمكن استعمالها كخبر ميمونة (نكحها وهو محرم) و(مانكحها [إلا] وهو حلال). فأحدهما غلط من الراوي فيصار إلى الدليل يعضد أحدهما.

سَبَبُ الاختلاف في الروايات

قال الشافعي رحمه الله في «الرسالة»: ورسول الله ﷺ يقول القول عاماً يريد به العام، وعاماً يريد به الخاص، ويُسأل عن الشيء فيجيب على قدر المسألة، ويؤدي عنه المخبر الخبر مبعضاً، والخبر مختصراً، والخبر يأتي ببعض معناه دون بعض، ويحدث الرجل عنه الحديث قد أدرك جوابه ولم يدرك المسألة على حقيقة الجواب لمعرفته السبب الذي يخرج عليه الجواب، ويسنّ في الشيء سنة وفيها يخالفه أخرى فلا يخلص بعض السامعين من اختلاف الحالتين اللتين سنّ فيهما، ويسنّ سنة في نصّ معناه فيحفظهما حافظ آخر في معنى، يخالفه في معنى، ويجمعه في معنى سنة غيرها لاختلاف الحالين فيحفظ غيره تلك السنة، فإذا أدى كلّ ما حفظ رآه بعض السامعين اختلافاً، وليس فيه شيء. ويسنّ بلفظ مخرجه عام جملة بتحريم شيء أو تحليله، وليس في غيره خلاف الجملة فيستدل على أنه لم يُرد بما حرم ما أحل، ولا بما أحل ما حرم. (قال): ولم نجد عنه شيئاً مختلفاً فكشفناه إلا وجدنا له وجهاً يحتمل به أن لا يكون مختلفاً، وأن يكون داخلاً في الوجوه التي وصفت (انتهى).

القول في ترجيح الظواهر من الأخبار المتعارضة

وهو إنما يكون بالنسبة إلى ظن المجتهد، أو بما يحصل من خلل بسبب الرواة، كما سبق .

وأما التعارض في نفس الأمر بين حديثين صحيحين فغير صحيح، قال ابن خزيمة: لا أعرف أنه روي عن الرسول حديثان بإسنادين صحيحين متضادين، ومن كان عنده فليأت به حتى أولف بينهما. وقال الشافعي في «الرسالة»: ولم نجد حديثين مختلفين إلا ولهما مخرج، أو على أحدهما دلالة إما موافقة كتاب الله أو غيره من السنة أو بعض الدلائل (انتهى).

وهو باعتبارين: (أحدهما) أن يرجح أحدهما على الآخر من جهة الإسناد، و(الثاني) بالمتن .

أما الترجيح بالإسناد فله اعتبارات

أولها - بكثرة الرواة:

فيرجح ما رواه أكثر على ما رواه أقل بخلافه، كاحتجاج الحنفية على عدم الرفع في الركوع، بحديث إبراهيم، عن علقمة، عن ابن مسعود، أن النبي ﷺ كان يرفع يديه عند تكبيرة الإحرام ثم لا يعود. . فيقول: قد روى الرفع ثلاثة وأربعون صحابياً، وكثير منها في الصحيحين. وكرواية التغليس بالصبح على رواية الإسفار. هذا مذهب الأكثرين، وهو الصحيح عندنا ونص عليه الشافعي في «الرسالة» وقال: الأخذ بحديث عبادة بن الصامت في الربا أولى من حديث أسامة: (إنما الربا في النسبة) لأنه رواه مع عبادة عمر وعثمان وأبو سعيد وأبو هريرة، ورواية خمسة أولى من رواية واحد، وقرره الصيرفي واحتج له بأن الله جعل الزيادة من العدد بالنسبة لشهادة النساء موجباً للتذكر فقال: ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾ [البقرة / ٢٨٢] وكذلك جنس الرجال كلما كثر العدد قوي الحفظ، ونقله ابن القطان عن الجديد (قال): وأشار إلى الفرق بأن الشهود منصوص على عدالتهم فكفينا مؤونة الاجتهاد، والأخبار مبنية على الاجتهاد والاستدلال، والأولى ترجيح الأكثر، لأنهم عن الخطأ أبعد (قال): وذهب في القديم إلى أنها سواء وشبهه بالشهادات.

قلت: وعكس ابن كج وابن فورك في كتابيهما هذا النقل فقالا: قال الشافعي رحمه الله تعالى في القديم: يرجح الخبر الذي هو أكثر رواة، لأن المصير إلى الأخبار إنما هو من طريق علم الظاهر، ويحتمل الغلط والكثرة تدفع الغلط. وقال في الجديد: إنها سواء، وعول في ذلك على أنها قد استويا جميعاً في لزوم الحجة عند

الانفراد، فإذا اجتمعا فقد استويا ويُطلب دلالة سواهما، وبالقِياس على الشهادة (انتهى).

وقال سليم: أوماً الشافعي إلى أنهما سواء في موضع آخر، فحيث قلنا: يرجح بالكثرة فقال القاضي: لا أراه قطعياً، وقال إمام الحرمين: إن لم يمكن الرجوع إلى دليل آخر قطع باتباع الأكثر فإنه أولى من الإلغاء، ولأننا نعلم أن الصحابة لو تعارض لهم خبران بهذه الصفة لم يعطلوا الواقعة، بل كانوا يقدمون هذا. (قال): وأما إذا كان في المسألة قياس وخبران متعارضان كثرت رواية أحدهما فالمسألة ظنية، والاعتماد على ما يؤدي إليه اجتهاد الناظر.

وفي المسألة رأي رابع صار إليه القاضي والغزالي أن الاعتماد على ما غلب على ظن المجتهد، فرب عدل أقوى في النفس من عدلين، لشدة تيقظه وضبطه. فلما كثر العدد ولم يقوَ الظن بصدقهم كان خبرهم كخبر الواحد سواء. وبالجمل، فالراجح هو الأول. قال ابن دقيق العيد: بل هو أقوى المرجحات، فإن الظن يتأكد عن ترادف الروايات. ولهذا يقوى الظن إلى أن يصير العلم به متواتراً.

وهنا تنبيهات:

الأول:

لو تعارضت الكثرة من جانب والعدالة من جانب آخر. ففيه احتمالان لإلکيا (أحدهما): ترجيح الكثرة، لقربها من المستفيض والتواتر. (والثاني): ترجيح العدالة، فإنه رب رجل يعدل ألف رجل في الثقة، ونعلم أن الصحابة كانوا يقدمون رواية الصديق على رواية عدد من أوساط الناس.

(قال): وهذا لا نجد له مثلاً من النص، فإن الذي أورده كثير من العلماء يحتمل التأويل، كتعارض الأخبار في القراءة خلف الإمام وتعارض الأخبار في الأذان للصبح قبل الوقت. وللقِياس مجال وراء الخبر، وإن وجدنا مثلاً فحكمه ما ذكرنا.

وهذه المسألة قد ذكرها أستاذه في «البرهان» وحكى فيها الخلاف عن المحدثين، وأن منهم من يقدم العدد، ومنهم من يقدم مزية الثقة، (ثم قال): والمسألة لا تبلغ القطع، والغالب على الظن تقديم مزية الثقة.

الثاني - لا يخفى أن صورة المسألة / أن لا يبلغ عدد المخبرين في الكثرة إلى حالة تقتضي العلم.

الثالث - أن هذا بالنسبة إلى الأخبار. أما الآيات فإذا جاءت آيتان تدل على معنى واحد، وآية واحدة تدل على خلافه، فهل تُرجَّح الأولى. قال ابن القطان في كتابه: ذهب بعض أصحابنا إلى تخريجه على قولين، فيرجح بكثرة الآي كما يرجح الخبر بكثرة الرواية. وذهب بعضهم إلى أنها سواء.

والفرق بينها وبين الأخبار أن الخطأ من الرواة ممكن، وهو شيء مبني على الاجتهاد، بخلاف الآي. ومن قال بالأول قال: إن ذلك يساوي الأخبار في قوة الدلالة عليها. والعمومان أقوى في النفس من عموم واحد كما قال الشافعي رضي الله عنه في شاهد ويمين وشاهدين، أنه يؤخذ بالأقوى، وتلك على قولين، وهذه على وجهين.

ثانيها - بقلة الوسائط وعلو الإسناد:

لأن احتمال الغلط والخطأ فيما قلَّت وسائطه أقل، وهو أحد فوائد طلب الإسناد العالي، كقول الحنفي: الإقامة مثنى، كالأذان، لما روى عامر الأحول عن مكحول أن أبا محيريز حدّثه أن أبا محذورة حدّثه أن النبي ﷺ علّمه الأذان والإقامة، وذكر فيه الإقامة مثنى مثنى. فنقول: بل هي فرادى، لما روى خالد الحذاء عن أبي قلابة عن أنس قال أمر بلال أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة، فإن خالدًا وعامراً من طبقة واحدة روى عنها شعبة، وحديث عامر بينه وبين النبي ﷺ ثلاثة، وخالد بينه وبين النبي ﷺ اثنان.

واعلم أن الترجيح بهذا ظاهر، إذا كان لا يعزّ وجود مثله، فإن كان فهو مرجوح من هذه الحيثية، لأن الترجيح بالأغلب مقدم على الأندر.

وثالثها - تقدم رواية الكبير على رواية الصغير :

لأنه أقرب إلى الضبط، ومثّلوه برواية ابن عمر الأفراد في الحج، ورواية أنس القرآن. وما قيل فيه يتولج على النساء^(١) وسبب هذا الترجيح - والذي قبله - زيادة الظن بالضبط. وقد رجح الشافعي في «الرسالة» بتقديم أنس في أحاديث ربا الفضل وفي صلاة الخوف فقال بتقديم أنس في الصحبة. وهل تتقدم رواية الخلفاء الأربعة على غيرهم أم لا؟ فيه روايتان عن أحمد، ومثله رواية أكابر الصحابة على غير الأكابر.

ورابعها - بفقّه الراوي :

سواء كانت الرواية بالمعنى أو باللفظ فتقدم رواية الفقيه على من دونه، لأنه أعرف بمقتضيات الألفاظ.

وقيل: هذا في خبرين مرويين بالمعنى، فإن روي باللفظ فلا مرجح. والصحيح الأول، لأن للفقيه مزية التمييز بين ما يجوز وما لا يجوز. قال ابن برهان: أو يكون أحدهما أفقه من الآخر، مثل رواية عائشة أن النبي ﷺ (كان يصبح جنباً من غير احتلام ويصوم) على رواية أبي هريرة (من أصبح جنباً فلا صوم له). (قال): وسبب تقديمه أن عائشة كانت أفقه من أبي هريرة.

قلت: والأولى أن يكون هذا مثلاً لتقديم شاهد القصة على من لم يشاهدها وإنما أخبر بها، فإن أبا هريرة لما سئل عن ذلك ذكر أن الفضل بن عباس حدثه به، وعائشة كانت مباشرة للواقعة. وقال ابن دقيق العيد: وهذا لا ينبغي تمثيله بالصحابة تأدياً. وقد مثل برواية إبراهيم عن علقمة عن عبد الله بن مسعود، مع رواية الأعمش عن أبي وائل عن ابن مسعود، فإن الأولين فقيهان مشهوران، والأخيرين إما شيخان أو دونهما في الفقه.

(١) كذا في مخطوطتين. وفي البازيسية والازهرية (يتولج على الساء).

خامسها - بعلمه بالعربية:

فإن العالم بها يمكنه التحفظ عن مواقع الزلل، فيكون الوثوق بروايته أكثر (قال): ويمكن أن يقال: إنه مرجوح، لأن العالم بها يعتمد على معرفته، فلا يبالغ في الحفظ، والجاهل بها يكون خائفاً فيبالغ في الحفظ.

سادسها - الأفضلية:

فتقدم رواية الخلفاء الأربعة في رفع اليدين على رواية ابن مسعود.

سابعها - حسن الاعتقاد:

فتقدم رواية السني على المبتدع، كرواية إبراهيم بن أبي يحيى مع غيره. قال الهندي: وهذا فيه نظر، لأن بدعته إن كانت بذهابه إلى أن الكذب كبيرة كان ظن صدقه أكبر.

ثامنها - كون الراوي صاحب الواقعة:

لأنه أعرف بالقصة، كقول ميمونة: (تزوجني رسول الله ﷺ ونحن حلالان) فتقدم على رواية ابن عباس (نكحها وهو محرم) وقد خالف في هذا الجرجاني من الحنفية.

تاسعها - كون أحدهما مباشراً لما رواه:

كترجيح خبر أبي رافع في تزويج النبي ﷺ ميمونة وهما حلالان على خبر ابن عباس، لأن أبا رافع كان السفير بينهما. وحديث عائشة في صوم الجنب على أبي هريرة.

عاشرها - الأقرب إلى الرسول ﷺ على غيره:

وإنما كان سبباً للترجيح، لأن الظاهر والغالب أن كثرة المخالطة تقتضي زيادة في الاطلاع. وهذا ذكره ابن برهان ومثله برواية على رضي الله عنه أن النبي ﷺ (ما كان يحجزه شيء عن القرآن سوى الجنب) على رواية ابن عباس لكونه أقرب ثم ذكر بعد ذلك كون أحدهما اعرف بحال النبي ﷺ من غيره، كأزواجه فتقدم

روايتهن على رواية غيزهن .

خادي عشرها - إذا كان أحدهما أقرب إليه باعتبار الجسم :

كتقديم رواية ابن عمر الإفراد على غيره، فإنه قال: كنت آخذاً بزمام ناقة النبي ﷺ، وقال: (ليلني منكم ذوو الأحلام والنهي).

ثاني عشرها - كون أحدهما جليس المحدثين أو أكثر مجالسة من الآخر: لأنه أقرب إلى معرفة ما يعتور الرواية ويدخلها من الخلل.

ثالث عشرها - كثرة الصحبة:

ترجح روايته على قليلها، لما يحصل من زيادة الظن بسبب كثرة الصحبة في المعرفة بأحوال المصحوب. وقد نقل هذا عن بعض التابعين فقدم رواية ابن مسعود على رواية وائل بهذه العلة، وبسبب طول الصحبة .

رابع عشرها - بكونه مختبراً :

فيرجح العدل بالتزكية على العدل بالظاهر. هذا إن قبلنا رواية المستور، وإلا فلا تعارض بينهما.

خامس عشرها - العدل بالممارسة والاختبار:

على من عرفت عدالته بالتزكية، فإنه ليس الخبر كالمعاينة.

٣٤٤ -

سادس عشرها - بكونه / معدلاً بصريح التزكية:

فيرجح على المعدل بالحكم بالشهادة، لأن عدالته ضمنية.

سابع عشرها - بكونه معدلاً بالحكم بها:

على المعدل بالعمل على روايته، للخلاف في كون ذلك تعديلاً وأطلق في «المحصول» أن عمل المزيكي برواية من زكاه مرجح لروايته على من لم يعمل بها .

ثامن عشرها - التزكية مع ذكر أسباب العدالة:

أرجح من التزكية المجردة، قاله في «المحصول»:

تاسع عشرها - بكثرة المزيكين للراوي:

كتقديم حيث بسرة على حديث طلق، لكثرة المزيكين والرواة لبسرة، وقلة ذلك في حديث طلق .

العشرون - حفظ الراوي للفظ الحديث واعتماد الآخر على المكتوب :

فالحافظ أولى، لما لعله يعتور الخط من نقص وتغير. قال الإمام: وفيه احتمال، ويؤيده أن البخاري روى في كتابه المفرد في رفع اليدين، روى حديث سفيان الثوري عن عاصم بن كليب عن عبد الرحمن بن الأسود عن علقمة عن ابن مسعود قال: ألا أحدثكم بصلاة رسول الله ﷺ، فلم يرفع يديه إلا في أول مرة ثم لم يعد. (قال): قال أحمد بن حنبل عن يحيى بن آدم: نظرت في كتاب عبد الله بن إدريس قال عاصم فلم أجد فيه «ثم لم يعد». قال البخاري: هذا أصح، لأن الكتاب أثبت عند أهل العلم. قلت: ومن هذا يؤخذ ترجيح رواية عبد الله بن عمرو بن العاص على رواية أبي هريرة، ففي صحيح البخاري عن أبي هريرة قال: ما من أصحاب النبي ﷺ أكثر حديثاً عنه مني إلا ما كان من عبد الله بن عمرو فإنه كان يكتب ولا أكتب .

الثالث والعشرون: قوة حفظه وزيادة ضبطه وشدة اعتناؤه:

فيرجح على من كان أقل في ذلك. حكاه إمام الحرمين عن إجماع أهل الحديث، ومثله برواية عبيد الله بن عمر بن عبد العزيز على رواية عبد الله بن عمر بن عبد العزيز، لأن الشافعي قال: «بينها فضل ما بين الدرهم والدنانير» والتفضيل لعبيد الله. ثم قال: وهو عندي كاختصاص أحد الخبرين بكثرة الرواة .

الرابع والعشرون: سرعة حفظ أحدهما وإبطاء نسيانه:

مع سرعة حفظ الآخر وسرعة نسيانه، لأن نسيان الأول بعد الحفظ بطيء. وهذا ذكره الهندي احتمالاً، وصدر كلامه بأنها متعارضان .

الخامس والعشرون: أن لا يكثر تفرده بالروايات عن الحفاظ :
فإن كثر فيجوز أن يقدم خبره عليه على خبره^(١). قاله الغزالي. أي وإن قلنا
زيادة الثقة .

السادس والعشرون - دوام عقله :
فيرجح على من اختلط في عمره ولم يعرف أنه روى الخبر في حالة سلامة عقله أو
حال اختلاطه .

السابع والعشرون - شهرة الراوي بالعدالة والثقة :
فيرجح رواية المشهور على الخامل، لأن الدين كما يمنع من الكذب كذلك
الشهرة والمنصب .

الثامن والعشرون - شهرة نسبه :
فإن احتراز مشهور النسب مما يوجب نقص منزلته المشهورة فيكون أكثر. قاله
الأمدي وابن الحاجب، وفيه نظرٌ بل الظاهر أنه لا مدخل لذلك في الترجيح .
نعم، قال في «المحصول»: رواية معروف النسب راجحة على رواية مجهولة .
التاسع والعشرون - عدم التباس اسمه :

فيرجح رواية من لم يلتبس اسمه باسم غيره من الضعفاء على رواية من يلتبس
فيه ذلك. وهذا بشرط أن لا يعسر التمييز. قاله في «المستصفى» و«المحصول» .
الثاني: بوقت الرواية :

- فيرجح الراوي في البلوغ على الذي روى في الصبا وفي البلوغ، لأن البالغ
أقرب إلى الضبط، ويرجح الخبر الذي لم يتحمل رواية إلا في زمن بلوغه على من لم
يتحمل إلا في زمن صباه، ولهذا قدم رواية ابن عمر في الأفراد على رواية أنس في
القرآن. فإن قيل: فكيف قدم الشافعي رواية ابن عباس في التشهد على رواية ابن

(١) كذا في جميع الأصول

مسعود؟ قلنا: لأن متأخر الصحبة مقدم على متقدمها في الرواية، لاحتمال النسخ .

- ويرجح من لم يرو إلا في حال الإسلام، ويرجح متأخر الإسلام، فيرجح من تأخر إسلامه على من تقدم إسلامه، لأن تأخر الإسلام دليل على روايته آخرأ، كتقديم رواية أبي هريرة في النقض من مس الذكر على رواية قيس . والظاهر أن روايته بعد إسلامه . هكذا ذكره الشيخ أبو إسحاق وابن برهان، وتبعهم البيضاوي وغيره . وجزم الأمدي بعكسه معتلاً بعراقة المتقدم في الإسلام ومعرفته . وليس بشيء .

وقال الأستاذ أبو إسحاق: يقدم خبر المتأخر الإسلام إن كان في أحد الخبرين ما يدل على أنه كان في ابتداء الإسلام، وإن جاز أن تكون روايته متأخرة عن رواية المتأخر، فإذا مات المتقدم قبل إسلام المتأخر وعلمنا أن الأكثر رواة المتقدم فتقدم على رواية المتأخر، فهاهنا نحكم بالرجحان، لأن النادر ملحق بالغالب .

وقال الأستاذ أبو منصور: إن جهل تاريخهما فالغالب أن رواية متأخر الإسلام ناسخ، كما نسخنا رواية طلق برواية أبي هريرة، وإن علم التاريخ في أحدهما وجهل في الآخر نظر: فإن كان المؤرخ منهما في آخر أيام النبي ﷺ فهو الناسخ لما لا يعلم تاريخه فينسخ قوله عليه السلام: (إذا صلى الإمام قاعداً فصلوا قعوداً) بصلاة أصحابه قياماً خلفه وهو يصلي قاعداً في مرضه الذي مات فيه، وإن لم يعلم التاريخ فيهما ولا في أحدهما واحتيج إلى نسخ أحدهما بالآخر فقليل: الناقل منهم عن العادة أولى من الموافق لها . وقيل: المحرّم أولى من المبيح، وكذا الموجب أولى، فإن كان أحدهما موجبا والآخر محرماً لم يقدم أحدهما على الآخر إلا بدليل .

وقال إلكيا: يرجح أحد الخبرين على الآخر بإمكان تطرق النسخ إلى أحدهما إن لم يجد متعلقاً سواهما، كحديث طلق وأبي هريرة . هذا إذا لم يكن أحدهما محتملاً، فإن كان فلا، كحديث ابن عكيم: جاءنا كتاب رسول الله ﷺ قبل موته بشهر أن لا تنتفعوا من الميتة بإهاب/ ولا عصب، فإنه يمكن أن يكون المراد به قبل الدباغ، فإن الإهاب اسم له قبل الدباغ، وبعده يسمى السختيان للأديم .

ويدخل في هذا القول في الترجيع في الأذان وإيتار الإقامة، لأن الترجيع في رواية أبي مخذورة، وسعد القرظ، متأخر عن أذان بلال رضي الله عنهم .
واعلم أن التراجيح كثيرة، ومناطقها ما كان إفادته للظن أكثر فهو الأرجح . وقد تتعارض هذه المرجحات، كما في كثرة الرواة وقوة العدالة وغيره، فيعتمد المجتهد في ذلك ما غلب على ظنه .

فائدة :

قال إلكيا الطبري : إنا لا ننكر تفاوتاً بين الذكور والإناث في جودة الفهم وقوة الحفظ، ومع هذا لم يقل أحد أن رواية الذكر تقدم على رواية الأنثى، لأن هذا أمر يرجع إلى الجنس، والترجيح إنما يكون بالنوع .

قلت : قد حكى سليم فيه الخلاف فقال : لا تقدم رواية الذكر على الأنثى، ولا الحر على العبد، خلافاً لمحمد بن الحسن، لأن الذكورة والحرية لا تأثير لهما في قوة الخبر، فلا يدخلان في الترجيح . (انتهى) . وكذا قال الأستاذ : لا ترجح رواية الذكر . وقيل : إنما يقدم الذكر في غير أحكام النساء . أما أحكامهن فيقدمن على غيرهن، لأن همتن وقصدهن لما حفظنه أكثر، وبه جزم السهيلي في «أدب الجدل»، فحصل ثلاثة مذاهب .

الثالث : بكيفية الرواية :

(فمنها) : يرجح الحديث المتفق على رفعه إلى النبي ﷺ على المختلف في رفعه، والمتفق على وقفه، كتقديم حديث عبادة في (لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب) على حديث جابر (كل صلاة لا يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج إلا أن يكون وراء الإمام) فإنه موقوف في «الموطأ» .

(وثانيها) : يرجح الخبر المؤدَّى بلفظ النبي ﷺ على المروي بمعناه . وحكى صاحب «المصادر» عن الشريف المرتضى أنه إن كان راوي المعنى عارفاً فلا ترجيح لأحدهما على الآخر، وإلا قُدِّم من روى اللفظ .

(وثالثها) : يرجح الخبر الذي اتفقت رواته على أنه من لفظ النبي ﷺ على الخبر

الذي اختلف فيه: هل هو من لفظه أو هو مدرج من لفظ غيره؟ كمخبر السعاية وما يعارضه في العتق، قاله الأستاذ أبو منصور.

(رابعها): يرجح الخبر الذي حكى الراوي سبب وروده على من لم يحكه، لزيادة الاهتمام من الحاكى، كما رجح الشافعي رواية ميمونة في النكاح وهو حلال، على رواية ابن عباس. أما إذا انطبق أحدهما على سبب خاص والآخر مطلق فيقدم المطلق، كما قاله إلكيا، بناء على أن العبرة بالعموم (قال): وقد يتصور بصورة السبب ولا يكون في حقيقته، كما روي أن امرأة كانت تستعير المتاع فتجده فقطعها النبي ﷺ، فقال قوم من المحدثين لما ذكر الاستعارة والجحود دل على أن المستعير إذا جحد يقطع. قيل: هذا ظاهره، لكن يحتمل أن يقال: إنما نقل الجحود والاستعارة لأنه سبب لموافقة ما يوجب القطع، كما قال: (من يرتع حول الحمى يوشك أن يقع فيه)، ولأنه روي في حديث آخر أن امرأة مخزومية كانت تستعير المتاع فتجده فسرقت فأهم قريشاً شأنها فقال: (والله لو سرقت فلانة) وأشار إلى امرأة عظيمة القدر لقطعته. فلما ذكر السرقة علم أنها سبب القطع لا الاستعارة، وأن الاستعارة كانت سبب جرأتها على السرقة.

(خامسها) أن يتردد الأصل في رواية الفرع عنه، فإنها مقبولة على المختار، إذا لم يجزم بالإنكار، وحيث أن الخبر الذي لم [يتردد فيه الأصل] (١) راجح على هذه.

(سادسها) أن يختلف رواية أحد الحديثين ويتفق رواية الآخر. قال أبو منصور: فرواية من لم تختلف طرق رواياته أولى، وذلك كرواية أكثر الصحابة حديث نُصِب الزكاة، أولى من ذكر الاستئناف بعد مائة وعشرين من الإبل، لأن الاستئناف في إحدى روايتي على، والرواية الأخرى عنه بخلافه. وحكى في «اللمع» فيه وجهين: (أحدهما) تقدم رواية من لم يختلف عليه. (والثاني) يتعارضان عمن اختلف عليه، ويتساقطان. وتبقى رواية من لم يختلف. قلت: وهو في الحقيقة راجع إلى الأول.

(١) هنا في الأصول كلها بياض. ولعل ما أضيف من السياق هو المكمل.

وجزم ابن برهان بالأول ثم قال: ومن الناس من قال اختلاف الرواية ينزل منزلة كثرة الرواة، لأنه يوافق إحدى الروائتين الآخرين في شيء، ويستعمل بزيادة، فكان ذلك ككثرة الرواة. وقيل: اختلاف الرواية لا يقدم على رواية من لم تختلف عنه الرواية، لأن اختلاف الرواية يكون لحفظ الراوي. (قال): ومثال ذلك حديث الاستئناس والاستقرار، فإن النبي عليه السلام قال: (إذا بلغت مائة وعشرين استقرت الفريضة) وأبو بكر يروي الاستقرار. وروي عنه أيضاً أنه قال: (استؤنفت الفريضة).

ومثله إلكيا بحديث وائل أنه عليه الصلاة والسلام كان يضع ركبتيه ثم يديه ثم جبهته وأنفه، ولم يختلف الرواة عنه، فذهب الشافعي إليه؛ وروي حديث أبي هريرة مثل ذلك. وروي عنه النبي عن البروك برك الإبل في الصلاة، أي وضع الركبتين قبل اليدين، فقال الشافعي: حديث وائل انفرد من المعارضة فهو أولى من حديث أبي هريرة، وحديثه قد عاضدته إحدى روايتي أبي هريرة فهو أولى.

(قال): ويدخل في هذا نكاح المحرم، وتخيير بريرة، وغير ذلك. وهو راجع إلى الترجيح بكثرة العدد. (قال): ومما يقارب هذا ما نقل عن الشافعي في ترجيح أحد الخبرين على الآخر إذا كان مثل معنى أحدهما منقولاً بالفاظ مختلفة من وجوه، كرواية وابصة بن معبد في الصلاة خلف الصف: (أعد صلاتك، فإنه لا صلاة لمنفرد خلف الصف) وروي الجمهور أن أبا بكر وقف بين النبي ﷺ وبين الناس، فكان يؤذنه بتكبير النبي ﷺ. وروي من وجه آخر أن أبا بكر أحرم خلف الصف ثم تقدم فدخل فيه، ولم يأمره بإعادة. ووقف أعرابي على يسار الرسول، فأداره عن يمينه. وروي أنه عليه الصلاة والسلام أم أنساً وعجوزاً منفردة خلف أنس، فتقدم على رواية وابصة. وهو يرجع أيضاً إلى الترجيح بكثرة العدد / ٤٥

(سابعها) أن يكون أحدهما أحسن استيفاء للحديث من الآخر، كترجيح رواية جابر على رواية غيره في الأفراد، لأنه سرد الحديث من حال النبي ﷺ من المدينة إلى أن عاد إليها.

(ثامنها) أن يسمع أحد الروائتين من وراء حجاب، والآخر شفاهاً، فإن رواية

المشافهة تقدم على رواية الآخر، كحديث عروة عن عائشة أن النبي ﷺ خير بربرة حين عتقت، ولو كان زوجها حرّاً ما خيرها، ورواية الأسود عن عائشة أنه كان حرّاً. قلنا: روايته مقدمة، لأن راويها عن عائشة عروة، وهو ابن اختها، وكان يدخل عليها ويسمع الحديث منها شفاهاً، وغيره يسمع من وراء الحجاب.

(تاسعها) أن يكون أحد الخبرين برواية (حدثنا) والآخر برواية (أخبرنا)، فالذي برواية (حدثنا) أولى. قاله السهيلي في «أدب الجدل»، لأن (أخبرنا) يحتمل أنه قُرئ عليه فغفل أو سها. بخلاف (حدثنا). وقيل: إنها سواء، لأنه كما يحتمل سهو الشيخ في (أخبرنا) يحتمل سهو الراوي في (حدثنا).

(عاشرها) أن يكون أحدهما يرويه عن حفظه وكتابه، والآخر يرويه عن أحدهما، فالأول أولى، لبعده من الزلل، ذكره السهيلي أيضاً. وحكى صاحب «المصادر» عن الشريف أنه إذا كان أحدهما رواه وسمعه وهو ذاكراً له، والآخر يرويه من كتابه، فالأول أولى. فإن ذكر أن جميع ما في كتابه سماعه فلا ترجيح.

(حادي عشرها) أن يكون أحدهما يرويه بسماعه من لفظ الشيخ والآخر بقراءته على شيخه إذا قلنا: قراءة الشيخ أعلى، كذا ذكره. وهذا إنما يستقيم إذا قرأه العالم على العالم. أما إذا قرأه الجاهل على الجاهل فهما سيان.

(ثاني عشرها) ما يرويه بالسمع، على ما يرويه بالإجازة.

(ثالث عشرها) المسند راجح على المرسل إن قبل المرسل، للاتفاق على قبوله، بخلاف المرسل وقال قوم - منهم عيسى بن أبان -: المرسل أولى. وقال قوم - منهم عبد الجبار -: يستويان.

قال في «المحصول»: وما قاله عيسى إنما يصح حيث يقول «الراوي»: قال الرسول. فأما إذا لم يقل ذلك، بل قال ما يحتمله كقوله: عن النبي عليه الصلاة والسلام. فالأظهر أنه لا ترجيح فيه، لأنه في معنى قوله «روي عن الرسول». وذلك يوجب المرجوحية أو الرد، وضعفه الهندي بأنه ظاهر أنه بلغه من سماع ولم يذكر عن بلغه ولم يصدر منه ما ينبيء عن حصول غلبة الظن له، فلم تقبل روايته.

(قال): والأظهر أنه لا ترجيح فيه، لأنه بمعنى المسند، ولهذا قبله من لم يقبل المرسل. وفيما قاله نظر.

وهنا فرعان:

أحدهما:

هذا الخلاف في غير مراسيل الصحابة، فإن مراسيلهم مقبولة على الصحيح فهي كالمسندة، حتى لو عارضها صحابي صرح بالسماع فهذا سواء. ويحتمل أنه يتطرقه خلاف. وعلى القول بأنه من صور الخلاف فهو مقدم على مراسيل التابعي، لأن ظاهر روايته عن الصحابة، وكلما علم من المراسيل قلة الوسائط فهو أرجح على ما لم يعلم منه ذلك. وحيث فمراسيل كل عصر أولى من مراسيل ما بعده.

ثانيهما:

إذا كان لا يرسل إلا عن عدل، كابن المسيب، فهو والمسند سواء، ومن ثم رجحه الشافعي. وأما إذا علم من حاله أنه لا يرسل إلا إذا حصل له غلبة الظن بصدق الخبر فمرسله راجح على مسنده.

الرابع: بوقت ورود الخبر؟

ويرجح بوجوه، وهي غير قوية في الرجحان، كما قال الإمام:

(أولها) الخبر المدني، أي الذي رواه من المدينة، مقدم على غيره، لأنهم أهل مهبط الوحي، وموضعهم موضع الناسخ، ولهم العناية بما وقع عندهم، لأن المدنيات متأخرة عن الهجرة. قال ابن برهان: ولذلك قدمنا روايتهم على رواية أهل الكوفة في ترجيح الأذان وإفراد الإقامة. قال الأستاذ: وكذلك تعارض الآيتين لأن الظاهر أن المدنية ناسخة للمكية، مع إمكان نزول المكية بعد النسخ ونزول المدنية قبله، إلا أن نسخ المكيات بالمدنيات أكثر من العكس.

(ثانيها) ترجيح الخبر الدال على علو شأن النبي ﷺ على ما ليس كذلك.

(ثالثها) المتضمن للتغليظ على المتضمن للتخفيف، لأنه عليه الصلاة والسلام

كان في ابتداء أمره يرأف بالناس ويأخذهم شيئاً فشيئاً، ولا يتعبد بالتغليظ، فاحتمال تأخير التشديد أظهر. هكذا ذكره الأمدى وابن الحاجب، حيث قال: أو شديده، لتأخر التشديدات، لكنه ذكر قبل ذلك أنه يقدم الأخف على الأثقل. وكذا قال البيضاوي: يقدم المتضمن للتخفيف.

(رابعها) يرجح الخبر المروي مطلقاً على المروي بتاريخ متقدم، لأن المطلق أشبه بالتأخر. كذا قالوا، وهو مخالف لترجيح الأصحاب في البيئات إذا أطلقت واحدة وأرخت الأخرى أنها سواء على المذهب.

(خامسها) المؤرخ بتاريخ مضيق في آخر عمره عليه السلام على المطلق، لأنه أظهر تأخراً، وسبق ما فيه من الخلاف. وجعل إمام الحرمين منه أخبار الدباغ، وقد سبق أنه لا تعارض فيها.

(سادسها) إذا حصل إسلام راويين معاً، كإسلام خالد وعمر بن العاص وعلم أن أحدهما يحمل الحديث بعد إسلامه فيرجح خبره على الخبر الذي لا يعلم هل تحمله الآخر قبل الإسلام أو بعده؟ لأنه أظهر تأخراً وهذا يستقيم لو كان ذلك الخبر الذي وقع التعارض فيه على ما ذكره من الوصف، أو كان يعلم أن أكثر روايات أحدهما كان بسماعه بعد إسلامه. فأما إذا لم يكن على هذين الوجهين فلا يستقيم.

القول في الترجيح من جهة المتن

وهو باعتبارات :

الأول - الترجيح بحسب اللفظ :

ويقع بأمور :

(أولها) فصاحة أحد اللفظين، مع ركاكة الآخر. وهذا إن قبلنا كلاً منهما، فإن لم نقبل الركيك، كما صار إليه بعضهم، لم يكن مما نحن فيه .

وقال قوم : يرجح الأفصح على الفصيح، لأن الظن بأنه لفظ النبي عليه الصلاة والسلام أقوى. والصحيح أنه لا يرجح به، لأن البليغ قد يتكلم بالأفصح والفصيح، لاسيما إذا كان مع ذوي لغة لا يعرفون سوى تلك الفصيحة، كرواية : (ليس من امبرامصيا في امسفر).

(ثانيها) يرجح الخاص على العام. قال إلكيا : والفقه على ذلك يدور، كقوله تعالى : ﴿وَأَجَلٌ لَكُمْ مَا وراءَ ذَلِكَ﴾ [النساء / ٢٤] ثم روي أنه نهى عن نكاح المتعة، والشغار، والمحرم، ونكاح المرأة على عمتها، والنكاح بلا ولي وشاهد. وقال الله تعالى : / ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة / ٢٧٥] ثم نهى عن بيع الغرر، والحصاة، وبيعتين فيبيعة، وبيع وسلف. وقال تعالى : ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِيهَا أَوْحِيَ إِلَيَّ﴾ [الانعام / ١٤٥] الآية، ثم نهى عن أكل كل ذي ناب من السباع ومخلب من الطير، ولئن حمل حامل النهي على التنزيه بدلالة العموم وجد مقالاً، ولكن يقال : الخاص يقضي على العام، فإن الخاص أقرب إلى التعيين من الجملة إذ لا يبعد أن يقصد بها تمهيد الأصول .

(ثالثها) يُقَدَّم العام الذي لم يُخَصَّص على العام الذي خُصَّص. نقله إمام الحرمين عن المحققين، وجزم به سليم وعللوه بأن دخول التخصيص يضعف اللفظ، ولأنه يصير به مجازاً على قول. وقال الإمام الرازي : لأن الذي قد دخله قد أزيل عن تمام

منسماه، والحقيقة تقدم على المجاز، واعترض الهندي بأن المخصوص راجح من حيث كونه خاصاً بالنسبة إلى ذلك العام الذي لم يدخله التخصيص. وحكى ابن كج التقديم عن قوم، ووجهه بإجماعهم على التعلق بما لم يخص. واختلفوا فيما يخص.

(قال): وعندنا أنهما سواء، ولا فرق بينهما لاستوائهما في حكم سماع الحادثة من هذا اللفظ كهو من اللفظ الآخر. وأيضاً فإن المخصوص يدل على قوته، لأنه قد صار كالنص على تلك العين (قال): وقد أجمعوا كلهم على أن العموم إذا استثنى بعضه صح التعلق به.

واختار ابن المنير مذهباً ثالثاً، وهو تقديم العام المخصوص على العام الذي لم يخص، لأن المخصوص قد قلت أفراده حتى قارب النص، إذ كل عام لابد أن يكون نصاً في أقل متاولاته، فإذا قرب من الأقل بالتخصيص فقد قرب من التخصيص فهو أولى بالتقدم.

(رابعها) - يتقدم العام المطلق على العام الوارد على سبب، إن قلنا: العبرة بعموم اللفظ لأنه يوهنه ويحطه عن رتبة العموم المطلق، ومبنى الترجيح على غلبة الظنون، قاله الإمام في «البرهان»، وسبق مثله عن إلكيا، وقطع به الشيخ في «اللمع» وسليم في «التقريب»، وصاحب «المحصل» وغيرهم (قالوا): لأن الوارد على غير السبب متفق على عمومته، والوارد على سبب يختلف في عمومته. قال الهندي: ومن المعلوم أن هذا الترجيح إنما يتأتى بالنسبة إلى ذلك السبب. وأما بالنسبة إلى سائر الأفراد المندرجة تحت العامين فلا، والمراد من قولهم الوارد على سبب راجح، أي بالنسبة إلى المسبب، لا بالنسبة إلى الأفراد، وإن كان كلامهم مطلقاً غير مقيد بحالة دون حالة، قلت: وإليه أشار ابن الحاجب بقوله في المسبب.

(خامسها) ترجيح الحقيقة على المجاز، لتبادرها إلى الذهن، وهذا ظاهر إذا لم يغلب المجاز، فإن غلب كان أظهر دلالة منها، فلا تقدم الحقيقة عليه. (سادسها) أن يكون مجاز أحدهما أشبه بالحقيقة، فيقدم على ما مجازه يشبهها.

(سابعها) المشتمل على الحقيقة العرفية أو الشرعية على المشتمل على الحقيقة اللغوية. قال في «المحصول»: وهذا ظاهر في اللفظ الذي صار شرعياً، أي بأن يكون اللفظ واحداً والمعنى في أحد الخبرين يدل على المعنى الشرعي، وفي الآخر على اللغوي. أما الذي لم يثبت ذلك فيه، مثل أن يدل هذا اللفظ بوضعه الشرعي على حكم واللفظ الثاني بوضعه اللغوي على حكم، وليس للشرع في هذا اللفظ اللغوي عرف شرعي، فلا يسلم ترجيح الشرعي على اللغوي، لأن هذا اللغوي إذا لم يَنْقُلْ^(١) الشرع فهو لغوي عرفي شرعي. وأما الثاني فهو شرعي وليس بلغوي ولا عرفي، والنقل خلاف الأصل.

(ثامنها) والخبر المستغنى عن الإضمار في الدلالة على المفتقر إليها.

(تاسعها) يقدم الخبر الدال على المراد من وجهين على الدال عليه من وجه واحد، كقوله عليه السلام: (إنما الشفعة فيما لم يقسم) فقضيته أن ما قسم لا شفعة فيه، ثم قال: (فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة) فيقدم على زواية (الجار أحق بشفعته) لأن هذا الحديث يدل بوجه، وحديثنا يدل بوجهين.

(عاشرها) ترجيح الخبر الدال على الحكم بغير واسطة على ما يدل عليه بواسطة، لزيادة غلبة الظن بقلة الواسطة، كقوله عليه الصلاة والسلام: (أيا امرأة نكحت نفسها بغير إذن وليها فنكاحها باطل) فإنه لا يدل على بطلان نكاحها إذا نكحت نفسها بإذن وليها إلا بواسطة الإجماع، أو يقال: إذا بطل عند عدم الإذن بطل بالإذن، إذ لا قائل بالفرق. والحديث الآخر (الأيم أحق بنفسها من وليها) فإنه يدل على بطلان نكاحها إذا نكحت نفسها مطلقاً من غير واسطة، والحديث الثاني أرجح.

(حادي عشرها) يرجح الخبر المذكور من لفظ موم إلى علة الحكم على ما ليس كذلك، لأن الانقياد إليه أكثر من الانقياد إلى غير المعلن، لأن ظهور التعليل من أسباب قوة التعميم، كتقديم قوله عليه السلام: (من بدل دينه فاقتلوه) على حديث النهي عن قتل النساء، من جهة أن التبديل إيماء إلى العلة.

(١) في الأصول كلها (بقلة).

(ثاني عشرها) المتقدم فيه ذكر العلة على الحكم، وعكس النقشواني .

(ثالث عشرها) المذكور مع معارضة أولى مما ليس كذلك، كحديث (نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها)، فيرجح على الدال على تحريم الزيادة .

(رابع عشرها) المقرون بنوع من التهديد، لأنه يدل على تأكيد الحكم الذي تضمنته، كقوله عليه السلام: (من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم) .

(خامس عشرها) المقرون بالتأكيد، بأن يكرر أحدهما ثلاثاً، والآخر لم يؤكد، فيرجح المؤكد على غيره، لأن التأكيد يبعد احتمال المجاز والتأويل، كقوله (أيما امرأة نكحت نفسها فنكاحها باطل باطل باطل) فإنه راجح على ما يرويه الحنفية (الأيّم أحق بنفسها من وليها)، لو سلم دلالته على المطلوب .

(سادس عشرها) المقصود به بيان الحكم، كقوله: (فيما سقت السماء العشر من التمر) مع قوله: (ليس فيما دون خمسة أوسق من التمر صدقة) ولا يجوز أن يتأول فيقال: معناه ليس فيها صدقة يأخذها العامل، بدليل الخبر الآخر، لأن أحدهما قُصِدَ فيه بيان المزكي، والآخر بيان الزكاة. وهذا معنى قول الشافعي: الكلام يجمل في غير مقصوده ويفضّل في مقصوده. ومنه قوله (في سائمة الغنم زكاة) مع قوله: (في أربعين شاة شاة) وكذلك (ليس فيما دون خمسة أوسق من الورق صدقة) / مع قوله: (في الرقة ربع العشر) فيحمل الأمر على بيان المزكي والزكاة، لا على ما لم ينقل له الخبر ولم يدل عليه المسموع، ذكره إلكيا. (ثم قال): نعم: قد برد على صورة البيان وإن لم يكن بيانا حقاً، كقوله في حديث ماعز: أشهدت على نفسك أربعاً، وفي لفظ: أنت تشهد؟ وأنه رده، فقال أهل العراق: إنه لما رده مراراً ثم قال: أشهدت على نفسك أربعاً، دل على أن قوله: «فإن اعترفت فارجهما» أي اعترفت أربعاً. فقلنا: لم يكن التردد والرد لأنه لا يجب الحد بالاعتراف الأول، ولكن لم يفصح أولاً بما يلزمه الحد ورأى فيه دلائل الخبل بالجنون، ولذلك قال: لعلك لمست، وسأل عن النون والكاف فقلنا في مثل لك: رواية ماعز مقدمة، وقلبوا الأمر فلم يجعلوا البيان في القسم المتقدم معتبراً، قدّموا العموم عليه، وقدّموا البيان على العموم هاهنا.

ومن هذا اختلاف الروايات في سجود السهو قبل السلام وبعده، فكان ما رواه الشافعي أولى، لأن فيما رواه: (واسجد سجدي السهو قبل السلام، فإن كان أربعاً فالسجدة ترغيباً للشيطان وإن كان خمساً شفعتها بالسجدة) فذكر الترغيم، والشفع لا يكون مع الفصل والتخلل، فكان ما نقلناه إيماء إلى بيان السبب على ما رده.

وله وجه آخر من الترجيح، وهو ورود الأمر والفعل، ونقلوا الأمر فقط، والأمر أبين من الفعل الذي يمكن تقدير اختصاصه برسول الله ﷺ.

سابع عشرها - مفهوم الموافقة على المخالفة:

على الصحيح، لأنه أقوى. وقيل تقدم المخالفة لأنها تفيد تأسيساً، والموافقة للتأكيد، والتأسيس أولى. وقيل: يتعارض مفهوم الغاية والشرط. وينبغي أن يُثَلَّ له بقوله تعالى: ﴿حَتَّى يَطْهَرُوا، فَإِذَا تَطَهَّرُوا فَأَتَوْنَهَا﴾ [البقرة / ٢٢٢] فإن مفهوم الغاية يقتضي جلُّ القربان قبل الغسل، ومفهوم الشرط يقتضي المنع قبل الغسل.

الثاني - الترجيح بحسب مدلوله

وهو الحكم، ويقع على أمور:

أولها: أن يكون أحد الخبرين مفيداً لحكم الأصل والبراءة والثاني ناقلاً، فالجمهور على أنه يجب ترجيح الناقل، وبه جزم الأستاذ أبو إسحاق، ونقله الأستاذ أبو منصور عن أكثر أصحابنا، وجزم به ابن القطان في كتابه. (قال): وإنما لم نقل: إنها سواء لأن الناقل زائد على المقر، ومن أصلنا قبول الزيادة، كما لو شهدا على رجل بألف درهم، وشهد آخران بالبراءة أو القضاء، فالبراءة أولى، لأنها قد شهدا بما شهد به الأولان وزاد النقل على تلك الحالة، وكما قلنا في الجرح والتعديل: إذا اجتمعا فالجرح أولى (انتهى). وقيل: يجب ترجيح المقر، واختاره الإمام الرازي والبيضاوي، كحديثي مس الذكر، فإن الناقض ناقل عن حكم

الأصل، والآخر مقرر له .

تنبيه :

قال القاضي عبد الجبار: هذا الخلاف ليس من باب الترجيح ، بل من باب النسخ ، لأننا نعمل بالناقل على انه ناسخ ، ولأنه لو كان من باب الترجيح لوجب أن يعمل بالخبر الآخر لولاه لكنا إنما نحكم بحكم الأصل ، للدلالة العقل ، لا لأجل الخبر ، والصحيح أنه من باب الترجيح ، ولهذا أوردوه في بابه لا في باب النسخ ، لأننا لا نقطع بالنسخ ، بل نقول : الظاهر ذلك وإن كان خلافه فهو داخل في باب الأولى ، وهو ترجيح .

ثانيها - أن يكون أحدهما أقرب إلى الاحتياط :

بأن يقتضي الحظر ، والآخر الإباحة ، فيقدم مقتضي الحظر ، لأن المحرمات محتاط لإثباتها ما أمكن ، ولحديث : (دع ما يريبك إلى ما لا يريبك) قال الشيخ في «اللمع» وابن برهان : هذا هو الصحيح .

وقيل : يرجح المقتضي للإباحة ، لأنها تستلزم (نفي الحرج) الذي هو الأصل ، واختاره القاضي عبد الوهاب في «الملخص» وأشار الأمدى إلى القول به بحثاً ، وحكماهما الشيخ أبو إسحاق وجهين .

وقال القاضي والإمام والغزالي : يتساويان ، فلا يقدم أحدهما على الآخر ، لأنها حكمان شرعيان صدق الراوي فيهما على وتيرة واحدة ، وصححه الباجي ونقله عن شيخه القاضي أبي جعفر .

وصور في «الحاصل» المسألة بأن يقتضي العقل حرمة وإباحة ما أباحه أحد الخبرين ، وحرمة الآخر . ثم نقل فيه التساوي ، ثم قال : لا يستقيم ذلك على أصلنا العازل للعقل عن أحكام الشرع . أما على أصل المعتزلة فنعم .

وقال سليم : إن كان للشيء أصل إباحة وحظر ، وأحد الخبرين يوافق ذلك الأصل^(١) ، والآخر بخلافه ، كان الناقل عين ذلك الأصل أولى ، كتقديم الخبر في

(١) في الاصول (الآخر) .

تحريم النبيذ. وإن لم يكن له أصل من حظر ولا إباحة فيرد خبر يقتضي الإباحة، وآخر الحظر، فوجهان: (أحدهما) أن الحظر أولى للاحتياط، ولأن الحرام يغلب. (الثاني) أنها سواء لأن تحريم المباح كتحليل الحرام، فلم يكن لأحدهما مزية على الآخر.

وقد روي في المعجم الكبير للطبراني عن محمد بن عبد الله الحضرمي، حدثنا يحيى الحماني، حدثنا موسى بن محمد الأنصاري، عن يحيى بن الحارث التميمي، عن أم معبد مولاة قرظة بن كعب قال، أي نبي الله ﷺ: (إن المحرم ما أحل الله كالمستحل ما حرم الله) والله أعلم.

وقال إلكيا: إن كانت الإباحة هي الأصل فالحظر أولى، وهذا ليس من المتعارض، فنقدم الإباحة على طريان الحظر، فكان الإباحة في حكم المنسوخ. وإن كان الحظر هو الأصل فالأخذ بالإباحة أولى. أما إذا تعارضا ولم يعلم أصل أحدهما فهو موضع التوقف:

- فذهب عيسى بن أبان إلى أن الحظر يرجح، وقيل: إنه مذهب الكرخي، لأن الحرام يغلب.

- وقال أبو هاشم: يستحيل ورود الخبرين في الحظر والإباحة ولا يمكن تقدير المستحيل.

ثم قال إلكيا: والحق ما قاله أبو هاشم إذا أمكن من تعارضهما من هذا الوجه والرجوع إلى وجه آخر في الترجيح إما من حيث الاحتياط إذا أمكن القول به في الترجيح على ما بيناه، أو بوجه آخر قدمناه.

فائدة:

من أمثلة هذا القسم أن القاضي بكار والمزني اجتمعا في جنازة، وكان القاضي يريد أن يسمع كلام المزني، فسأل بعض أصحابه المزني فقال: يا أبا إبراهيم، جاء في الأحاديث تحريم النبيذ، وجاء تحليله، فلم قدمتم التحريم على التحليل؟ فقال المزني: لم يذهب أحد من العلماء إلى أن النبيذ كان حراماً في الجاهلية ثم نسخ،

ووقع الاتفاق على أنه كان حلالاً. فهذا يعضد صحة الأحاديث بالتحريم، فاستحسن ذلك منه.

ثالثها - أن يقتضي أحدهما التحريم والآخر الإيجاب :

ورجح الأمدى وغيره المقتضي للتحريم، لأنه يستدعي دفع المفسدة، وهي أهم من جلب المصلحة، ورجح البيضاوي التساوي، وهي أقرب، لتعذر الاحتياط، / لأنه بالعقل بخلاف التحريم بالترك، بخلاف الإيجاب، فكلاهما يوقع في العقاب، وجزم به الأستاذ أبو منصور وقال: لا يقدم أحدهما على الآخر إلا بدليل .

ومثاله : حديث ابن عمر : (إنما الشهر تسع وعشرون، فلا تصوموا حتى تروه، فإن غم عليكم فاقدروا له) قال نافع : فكان عبد الله إذا مضى من شعبان تسع وعشرون بعث من ينظر، فإن رأى فذاك، وإن لم ير ولم يحل دون منظره سحب ولا قتر أصبح مفطراً، وإلا أصبح صائماً. وهذا يستدل به من يقول بوجوب صوم يوم الشك. ويعارضه خصمه بحديث عمار بن ياسر : (من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم) صححه الترمذي وغيره. وذكر القاضي في «مختصر التقريب» في تعارض العلة المقتضية للإيجاب مع العلة المقتضية للندب أن بعضهم قدم الإيجاب (قال) : وفيه نظر، فإن في الوجوب قدراً زائداً على الندب. والأصل عدمه .

رابعها - أن يكون أحدهما مثبتاً والآخر نافياً :

وهما شرعيان، فالصحيح تقديم مثبت، ونقله إمام الحرمين عن جمهور الفقهاء، لأن معه زيادة علم ولهذا قدموا خبر بلال في صلاته عليه الصلاة والسلام. داخل البيت على خبر أسامة أنه لم يصل .

وقيل : بل يقدم النافي .

وقيل : بل هما سواء، لاحتمال وقوعهما في الحالين، واختاره في «المستصفى»، بناء على أن الفعلين لا يتعارضان، وهو قول القاضي عبد الجبار. قال الباجي : وإليه ذهب شيخه أبو جعفر، وهو الصحيح .

وقيل: إلا في الطلاق والعناق .

وفصل إمام الحرمين فقال: النافي إن نقل لفظاً معناه النفي، كما إذا نقل أنه لا يحل، ونقل الآخر أنه يحل، فهما سواء، لأن كل واحد منهما مثبت، وإن لم يكن كذلك بل أثبت أحدهما فعلاً أو قولاً، ونفاه الآخر بقوله^(١): ولم يقله، أو لم يفعله، فالإثبات مقدم، لأن الغفلة تنطرق إلى المصغي والمستمع وإن كان محدثاً .

وحكى ابن المنير^(٢) عن إمام الحرمين أنه فصل بين إمكان الاطلاع على النفي يقيناً بضبط المجلس وتحقيق السكوت، أو لا، فإن اطلع على النفي يقيناً وادعى سبباً يوصل لليقين تعارضاً ولا يرجح الإثبات والنفي .

وقال إلكيا: إذا تعارض رواية النفي والإثبات وكانا جميعاً شرعيين استُفسر النافي، فإن أخبر عن سبب علمه بالنفي صار هو والمثبت سواء، ولهذا لم يرجح الشافعي رواية نفي الصلاة على شهادة أحد على رواية الإثبات، لأن النفي اعتضد بمزيد ثقة، وهو أن الراوي جابر وأنس، والمقتول عم أحدهما والوالد الآخر، ولا يخفى ذلك عليهما. وإن قال النافي: لم أعلم بما يزيله، فعدم العلم لا يعارض الإثبات، كرواية عائشة أنه ﷺ قبلها وهو صائم، وأنكرته أم سلمة، لأنها أخبرت عن علمها فلا يدفع حديث عائشة، وكحديث الصلاة في الكعبة .

وحاصله: إن كان النافي قد استند إلى العلم فهو مقدم على المثبت، وفي كلام الشيخ عز الدين نحوه، وهو حينئذ كالمثبت، وهو نظير النفي المحصور. وقد صرح أصحابنا بقبول الشهادة فيه. وكذلك لو شهد اثنان بالقتل في وقت معين، وآخران أنه لم يقتل في ذلك الوقت لأنه كان معنا ولم يغيب عنا تعارضاً .

وبحث فيه الرافعي، ورده النووي وقال: الصواب أن النفي إن كان محصوراً يحصل العلم به قبلت الشهادة. وما قاله النووي صحيح، والنفي المحصور والإثبات سيان. وقال ابن فورك: إن كان المثبت حكماً شرعياً، والنافي على حكم

(١) في جميع النسخ (لقوله).

(٢) هذه الكلمة تحتل في النسخ أن تقرأ (المنف)

العادة فالمثبت أولى، وإن كان الحكمان شرعيين فقد تساويا إلا أن يكون ما ورد بالنفي بين أنه لم يعلم ثبوت الحكم، فيكون المثبت أولى، كرواية عائشة في تقييلها وهو صائم، وأنكرته أم سلمة لأنها أخبرت عن عدم علمها، وذلك لا يدفع حديث عائشة (قال): وإن كان النافي أخص من المثبت فالحكم للأخص.

وتحصل أن المثبت يقدم إلا في صور:

أحدها: أن ينحصر النفي، فيضاف الفعل إلى مجلس واحد لا تكرار فيه، فحينئذ يتعارضان.

(الثانية): أن يكون راوي النفي له عناية به، فيقدم على الإثبات، كما قدم حديث جابر في ترك الصلاة على قتلى أحد، على حديث عقبة بن عامر أنه صلى عليهم، لأن أباه كان من جملة القتلى، وكما قُدم حديثه في الأفراد على حديث أنس في القرآن، لأنه صرف همته إلى صفة حج النبي ﷺ منذ خرج من المدينة إلى آخره.

(الثالثة): أن يستند نفي النافي إلى علم.

خامسها - ترجيح الخبر النافي للحدِّ والعقاب على الموجب لهما :

- على أصح الوجهين، كحديث (ادروا الحدود بالشبهات)

- والثاني: أنها سواء، حكاه سليم.

وذكر الغزالي أن ذلك مما يعد ترجيحاً وليس بترجيح، (قال): لأن هذا لا يوجب تفاوتاً في صدق الراوي فيما نقله من لفظ الإيجاب أو الإسقاط، وضعف قول من يقول: الرافع أولى وإن كان الحد بسقط بالشبهة. وهذا الخلاف يجري في أنه هل ترجح العلة المثبتة للعتق على النافية له، لتشوف الشارع إلى العتق.

سادسها - المثبت للطلاق والعتاق مقدم على النافي:

لأن الأصل عدم التغيير. وعكس قوم لموافقة التأسيس.

سابعها - إذا كان أحد الخبرين أخف وحكم الآخر أثقل :

فقل: إن الأول أولى. وقيل بالعكس .

ثامنها - أن يكون حكم أحدهما لا تعم به البلوى :

والآخر تعم به . فالأول راجح للاتفاق فيه .

تاسعها - أن يكون أحدهما موجبا لحكمين:

والآخر موجبا لحكم واحد، فالأول أولى، لاشتماله على زيادة علم ينفيها الثاني. وفي تقديم الثاني عليه إبطاها .

عاشرها - الحكم المثبت للحكم الوضعي:

أولى من الحكم المثبت للحكم التكليفي، لأن الوضعي لا يتوقف على ما يتوقف عليه التكليفي من أهلية المخاطب وفهمه وتمكّنه، لأن غير المتوقف أولى من المتوقف.

وقيل: التكليفي أولى، لأنه أكثر مثوبة، وأنه مقصود الشارع بالذات، وأنه الأكثر من الأحكام، فكان أولى.

الثالث - الترجيح بحسب الأمور الخارجية

وله أسباب :

أولها - اعتضاد أحد الخبرين بقرينة الكتاب:

كتقديم (الحج والعمرة فريضتان) على رواية (العمرة تطوع) لموافقة حكم القرآن من كتاب الله تعالى/، وهو قوله تعالى: ﴿وَأَتَمُوا الْحَجَّ وَالْعَمْرَةَ لِلَّهِ﴾ ١٧/٣٢١ [البقرة/ ١٩٦] .

وهذا قاله الشافعي فعارضه القاضي وقال: وقوله «أتموا» دليل مستقل. ونحن نقول للقاضي: يجوز الترجيح بالمستقل وإن منعناه لكننا أخذنا من المستقل وصفا في الدليل، وهو تراخي النظم. وكان الشافعي يقول: ما وافق ظاهر الكتاب كانت النفوس أميل إليه، والقاضي يقول: بل الذي يخالف ظاهر الكتاب لا يُنقل ما نُقل إلا عن زيادة الثبوت. وما ذكره القاضي أقرب إلى قياس الأصول، وما ذكره الشافعي أوفق للعرف وهو المعتبر.

وقال إمام الحرمين: ما ذكره عن الشافعي فيه نظر، فإن إتمام الحج ليس فيه تعرض للابتداء، وهما مفترقان في وجوب إتمامهما بعد الشروع فيهما. (قال): ولم يذكر هذا لأن الشافعي ذكره متممًا^(١) بإيراد كلامه. ونحن نقول للإمام: الإتمام يطلق تارة على أصل الفعل وعلى إتمامه بعد الشروع فيه، لكن المراد هنا الأول، فإن الآية نزلت في عام الحديبية ولم يكن ﷺ محرمًا بالحج حتى يؤمر بإتمامه.

ومن مثله التغليس بالفجر، فإنه موافق لقوله تعالى: ﴿وسارعوا إلى مغفرة من ربكم﴾ [آل عمران / ١٣٣]. وكرجيج حديث ابن عباس في التشهد، لموافقة لقوله: ﴿تحية من عند الله مباركة طيبة﴾ [النور / ٦١]، وترجيج حديث عائشة في البكاء على الميت، لقوله: ﴿لا تزر وازرة وزر أخرى﴾ [النجم / ٣٨] وهذا يستعمله الشافعي كثيراً، وبني عليه هذه الأصول.

وكذا قدم حديث خوات في صلاة ذات الرقاع على رواية ابن عمر، لأجل الحذر للمأمور به في القرآن، وجعله في «المنخول» من أصله، فوافق الأصول، لأن رواية خوات الأفعال فيها قليلة (قال): وقال القاضي للشافعي: إن كنت تتهم ابن عمر بحيده عن القياس فمحال، وليس القياس مناسباً لما أخذ الدليل حتى يقدح فيه. وإن قلت: إن الغالب على الرسول الجري على قياس الأصول فيعارضه أن الغالب أن الناقل عن القياس يكون أثبت في الرواية من المستمر عليه. ولهذا تقدم شهادة الإبراء على شهادة أصل الدين.

قال إلكيا: وما ذكره الشافعي أوجه في مطرد العادة والعرف ولا يظهر للمسألة

(١) في بعض النسخ تقرأ هذه الكلمة (منسقا) أو محققا).

فائدة في الحكم، وإنما الخلاف في الطريق، وهذا الخلاف بين الشافعي والقاضي فيما يرجع إلى النص، أما إذا تعارض ظاهران واعتضد أحدهما بقياس فلا شك أن الذي لم يتجه فيه تأويل متأيد للقياس لا يبال به. ولو تعارض قياسان عاضدان للتأويل وأحدهما أجلى قدم الأجل، ولو تعارض ظاهران أو نصان وأحدهما أقرب إلى الاحتياط فالقاضي يرى تعارضهما أخذاً مما تقدم، والشافعي يرى تقديم الأحوط، لأنه أقرب إلى مقصود الشارع، كرواية خوات مع ابن عمر، وكإحدى الآيتين إذا تضمنت إحداهما تحليلاً والأخرى تحريماً. وقد قال عثمان: أحلتها آية وحرمتها آية. فلا يتجه في ذلك إلا الحكم بالاحتياط.

ثانيها - أن يكون فعل النبي ﷺ موافقاً له:

فإنه يقدم على الآخر، كحديث التغليس.

ثالثها - أن يكون أحدهما قولاً والآخر فعلاً:

فيقدم القول، لأن له صيغة، والفعل لا صيغة له. وقد سبق في الأفعال الخلاف في ذلك.

رابعها - أن يكون أحدهما مصرحاً بالحكم:

والآخر على طريق ضرب المثال، كاحتجاجنا في وجوب الصلاة بأول الوقت وجوباً موسعاً بحديث: (صلى بي جبريل...) الحديث، واستدلناهم بحديث: (ما مثلكم مع من كان قبلكم إلا كمن استأجر أجيراً...) إلى آخره. فاحتجوا به على أن وقت العصر آخر الوقت، ذكره ابن برهان وغيره.

وقال بعض الحنفية: ترجح العبارة على الإشارة، فإن حديث الإجارة سبق لبيان فضيلة هذه الأمة، وفيه إشارة إلى أن وقت الظهر أكثر من وقت العصر، بأن يبقى وقت الظهر إلى أن يصير ظل كل شيء مثليه. كما قاله أبو حنيفة، لأنه لو انتهى لصيرورة ظل الشيء مثله لكان وقت العصر أكثر من وقت الظهر، لكنه متعارض بصلاة جبريل وهي عبارة ترجحت على الإشارة.

خامسها - أن يكون أحدهما عليه عمل أكثر أهل السلف:

فيقدم على ما ليس كذلك، لأن الأكثر يوفق للصواب ما لا يوفق له الأقل، كتقديمنا حديث تكبيرات العيد في الركعة الأولى وأنها سبعة سوى تكبيرة الإحرام، وفي الثانية خمس سواها أيضاً على حديث الحنفية أنها في الأولى خمس، وفي الثانية أربع، لعمل الخلفاء الأربعة وغيرهم على الأول.

وقيل: لا يرجح، وبه قال الكرخي والجبائي، لأنه لا حجة في قول الأكثر، وكذلك الحكم فيما إذا تعارضا وعمل بأحدهما بعض الصحابة ولم ينقل مثل ذلك في الآخر، فيرجح الأول. قال في «المنحول»: وإن كنا لا نرى تقديم عمل الصحابة على الحديث، خلافاً لمالك. وقال إمام الحرمين: استشهد الشافعي بما رواه أنس في نصب النعم وقدمه على رواية علي فيها، لأن عمل الشيخين يوافق رواية أنس، فقال رضي الله عنه: أقدم حديث أنس. قال الإمام: وهذا مما يجب التأني فيه، فليس هذا من باب عمل الصحابة بخلاف الخبر، إذ لم يصح عندنا بلوغهم حديث علي^(١) ثم لم يعملوا به. والرأي تعارضهما ويقدم حديث أنس من جهة أن النصب مقادير لا مجال للرأي فيها، فيقدم من هذه الجهة.

قال إلكيا: والذي قاله المحققون أنا إن تحققنا بلوغ الحديثين الصحابة وخالفوا أحدهما فمخالفة الصحابة للحديث قاذحة فيه، سواء عارضه غيره أم لا، وفيه خلاف. وإن لم يتحقق بلوغ الحديث إياهم فالشافعي يرجح به، وفيه نظر على الجملة، فإن الحديث الآخر إذا لم يبلغهم لم يكونوا مخالفين له حتى يقال: لعلمهم علموا بناسخ، إلا أن يقال: ما عملوا به مدة عمرهم يدل على أنه الأصح والأوضح.

سادسها - أن يكون أحدهما يتوارثه أهل الحرمين:

والآخر لم يتوارثوه، فيقدم الأول على الثاني، كتقديم رواية الترجيع في الأذان. قاله ابن برهان.

(١) كذا في الأصول. والمراد «بلوغ حديث علي إياهم» كما يأتي.

سابعا - أن يكون مع أحدهما عمل.. أهل المدينة :

ذكره الأستاذ أبو إسحاق . (قال): واختلف أصحابنا في عمل أهل الكوفة والبصرة إذا انضاف إلى إحدى الروايتين ولم يكن مع الأخرى عمل أهل الحجاز ولا الكثير الظاهر، فقليل: موافقة العمل من هذه الجهة يوجب التقديم ويرجح، / ١ / ٣٤٨ وقال الأكثرون: إنه لا يكون ترجيحاً .

ثامنها - أن يكون مع أحدهما مرسل عن ثقة:

فتقدم به الرواية التي توافقه.

تاسعها - أن يكون أحدهما موافقاً للقياس:

والآخر مخالفاً له، كحديث (الضحك ينقض الوضوء) مع حديث (يبطل الصلاة ولا يبطل الوضوء) قاله ابن برهان وغيره. ووجهه أن المعقول المعنى أغلب شرعاً، فالإلحاق بالغالب أولى من الإلحاق بالنادر، وسبق ما فيه من الخلاف.

عاشرها - أن يكون مع كل منهما تأويل وقياس أحد التأويلين أوضح:

فهو مقدم. قال في «المنحول»: واختلفوا في أن هذا هل يكون ترجيحاً بالقياس؟ قال القاضي: جَوَزَ الشافعي ترجيح النص بالقياس، والظاهر بالقياس، وأنا أجوز ترجيح الظاهر دون النص. وقال الغزالي: المختار أن هذا تقديم حديث غير مؤول على حديث مؤول، ولكن من التأويل بالقياس.

الكلام على ترجيح الأقيسة

وهي إما أن تكون قطعية فيدخلها الترجيح، وإن قلنا بتفاوت المعلوم، وإما أن تكون ظنية فكذاك على المشهور.

وحكى إمام الحرمين عن القاضي أنه ليس في الأقيسة المظنونة تقديم ولا تأخير، وإنما الظنون على حسب الاتفاق. (قال): وبناء على أصله أنه ليس في مجال الظنون مطلوب، وإذا لم يكن مطلوب فلا طريق على التعيين، وإنما المظنون على حسب الوفاق. ثم عظم الإمام النكير على القاضي وقال: هذه هفوة عظيمة، وألزمه القول بأنه لا أصل للاجتهاد.

والحق أن القاضي لم يُرد ما حكاه الإمام عنه، كيف وقد عقد فصلاً في «التقريب» في تقديم بعض العلل على بعض، فعلم أنه ليس يعني إنكار الترجيح فيها، وإنما مراده أنه لا يقدم نوعاً على نوع على الإطلاق، بل ينبغي أن يرد الأمر في ذلك إلى ما يظنه المجتهد راجحاً، والظنون تختلف، فإنه قد يتفق في آحاد النوع القوي شيء يتأخر عن النوع الضعيف، وهذا صحيح، وهو راجع إلى ما قاله الإمام عن تقديم الشبه الجلي على المعنى الخفي، مع أن غالب المعنى مقدم على غالب الشبه، وكأنه يقول: الترجيح في الأقيسة الظنية ثابت بالنسبة إلى عموم آحاد كل نوع، لا بالنسبة إلى غالب كل نوع.

وأما قول الإمام: إنه بناء على أصله في أنه ليس في المجتهديات حكم معين فضعيف، وشبهة الإمام في ذلك أنه إذا قال: لا حكم، فكأنه قال: لا مطلوب، فنقول: إن كان كما قلت استحالة الظن، والحكم بأن الظنون لا تقديم فيها ولا تأخير فرع وجودها. نعم، القاضي يقول: لا حكم في المجتهديات قبل الظن، ولكن فيها مطلوب، وهو السبب الذي يبنى على ظنه وجود الحكم، كصحة خبر الواحد أو الظاهر أو القياس مثلاً، فيطلب المجتهد ظن وجود ذلك، والظنون تختلف.

وَيَكُونُ بِاعْتِبَارَاتٍ :

الأول - بحسب العلة

قال ابن السمعاني: تعارض العلتين ضربان: (أحدهما) أن يتعارضاً في حق مجتهدين، فلا يوجب التعارض فسادهما، لأن كل واحد يأخذ بما أداه إليه اجتهداه. و(الثاني) تعارضهما في حق مجتهد واحد فيوجب التعارض فسادهما، إلا أن يوجد ترجيح لإحدهما على الأخرى. ثم إن الترجيح لا يقع بين دليلين موجبين للعلم، ولا بين دليل يوجب العلم وآخر يوجب الظن، وإنما يتعارض المفيدان للظن، ولا بد من ترجيح (انتهى). فنقول: له اعتبارات:

أولها - يُرجح القياس المعلن بالوصف الحقيقي الذي هو مظنة الحكمة:

على القياس المعلن بنفس الحكمة، للإجماع من القياسيين على صحة التعليل بالمظنة، فيرجح التعليل بالسفر الذي هو مظنة المشقة على التعليل بنفس المشقة.

ثانيها - ترجيح التعليل بالحكمة على التعليل بالوصف العدمي:

لأن العدم لا يكون علة إلا إذا علم اشتماله على الحكمة، فالداعي إلى شرع الحكم في الحقيقة إنما هو الحكمة، وإذا كانت العلة الحكمة لا ذلك العدم كان التعليل بها أولى، وقضية هذه العلة أن يكون التعليل بالحكمة راجحاً على التعليل بالوصف الوجودي الحقيقي، لكن التعليل بالحقيقي راجح عليه من جهة كونه منضبطاً. ولهذا اتفقوا عليه بخلاف التعليل بالحكمة والحاجة، فإنه غير منضبط.

ثالثها - يرجح المعلن حكمه بالوصف العدمي:

على المعلن حكمه بالحكم الشرعي، لأن التعليل بالعدمي يستدعي كونه مناسباً للحكم، والحكم الشرعي لا يكون علة إلا بمعنى الأمانة، والتعليل بالمناسب أولى من التعليل بالأمانة. هذا اختيار صاحب «المنهاج» و«التحصيل» و«الفائق». وذكر

الإمام في المسألة احتمالين بلا ترجيح أحدهما، هذا، والثاني عكسه، لأن الحكم الشرعي أشبه بالوجود .

رابعها - يرجح المعلن بالحكم الشرعي على المعلن بغيره .

خامسها - يرجح المعلن بالمتعدية على المعلن بالقاصرة .

في قول القاضي والأستاذ أبي منصور وابن برهان . وقال إمام الحرمين: إنه المشهور، فإنه أغزر فائدة .

وقال أبو إسحاق: القاصرة متقدمة، لأنها معتضدة بالنص، ومال إليه في «المستصفى» فقليل له: الحكم هو المعتضد دون العلة . وقيل: هما سواء، واختاره ابن السمعاني، ونقله إمام الحرمين عن القاضي .

واختار في «المنحول» أنها إن تواردا على حكم واحد يجمع بينهما فلا ترجيح، وإن تنافيا فلا يلتقيان، نعم يكفي طرد المتعدية عكس القاصرة، ولا يقاوم الطرد العكس أصلا، وإن فرض ازدحام على حكم تقدير الاتفاق على اتحاد العلة فالمتعدية أولى، لما ذكره القاضي . والمسألة مبنية على جواز التعليل بأكثر من علة واحدة، فإن منعه - كما اختار إمام الحرمين وغيره - فلا تعارض .

ثم أورد على نفسه سؤالا مضمونه وقوع التعارض بينهما، واستمد منه أن الشافعي رجح القاصرة، وذلك أن الشافعي وأبا حنيفة اتفقا على أن الأمة تخير إذا عتقت تحت العبد، واختلفا إذا عتقت تحت الحر ونشأ اختلافهما من الاختلاف في علة الأصل، فعند الشافعي إنما خيرت تحت العبد لفضلها حينئذ عليه بالحرية، فلا تخير تحت الحر؛ فالعلة حينئذ قاصرة، وعند أبي حنيفة إنما خيرت لأنها ملكت نفسها فتخير تحت الحر؛ لأن العلة مطردة متعدية .

ثم انفصل عن هذا السؤال بإبطال العلتين جميعاً، أما علة أبي حنيفة فقال القاضي: لا معنى لتعليل الخيار بتملكها نفسها، لأنها إن ملكت مورد النكاح انفسخ فلا اختيار/، وإن ملكت غيره فهو أجنبي فلا تختار في غير ما ملكت . ٣٤٨

تنبيه:

قد ينازع في دخول الترجيح من هذين في القياس، لأن القاصرة لا وجود لها في غير محل النص، ولا يخفى امتناع القياس بناء على علة يختص بها محلها، فكيف صورة الترجيح؟ والجواب أن نتيجة الترجيح بينهما إمكان القياس وعدم إمكانه. مثاله: الثمنية والوزن في النقيدين لمن رجح الوزن مرتب على ترجيحه إمكان القياس، فترتب على ترجيح الثمنية امتناع القياس. وهذه فائدة.

سادسها - إذا فرعنا على تقديم التعدية، فتعارضت علتان متعديتان، وفروع أحدهما أكثر من فروع الأخرى، يُقدم ما مجال تعديه أكثر لكثرة الفائدة. قاله الأستاذ أبو منصور، وزيفه في «المنحول». وقال ابن دقيق العيد: فيه نظر. وكلام إمام الحرمين يقتضي أن لا ترجيح فيها، ثم قال: ومن اعتقد أن كثرة الفروع تقتضي الترجيح، فلو كثرت فروع علة وقلت فروع أخرى، ولكن القليلة الفروع اعتضدت بنظائر تضاهي في عدتها فروع العلة الكثيرة كانت كثيرة النظائر في مقابلة كثيرة الفروع. ثم مثلها بعلتي الشافعي وأبي حنيفة في إيجاب الكفارة في الجماع، فالعلة عند الشافعي وطء المرأة في قبلها، وفروعه قليلة، وهي الإتيان في الدبر، وإتيان البهيمة، لكن نظائره كثيرة فإن الشرع رتب الأحكام على الوطء، كالإحلال والإحصان والحد وإفساد الحج وغير ذلك. والعلة عند أبي حنيفة إفساد الصوم، وفروعها كثيرة، وهي الأكل والشرب وكل سبب يفسد به الصوم، وأسباب فساد الصوم واسعة.

ثم تكلم الإمام على هذا المثال بما يبطل اندراجه تحت القاعدة فقال: النظائر المذكورة لا اعتبار بها البتة، وليست كالنظائر التي اعتد بها في الأشباه، كضرب العقل القليل اعتباراً بضرب حصص الشركاء، لأن ذلك في غير الحكم المطلوب، وهذه الأحكام المرتبة على الوطء نائبة عن إيجاب الكفارة لا يجمع بينها وبين الحكم المنظر إلا اسم الحكم ولقبه خاصة، وهذا الذي قاله الإمام صحيح، فإننا لو اعتبرنا الاشتراك في عموم الحكم للزم أن يكون حكمه ملائماً، ولاستحال الغريب^(١).

(١) كذا في جميع النسخ.

ثم حكى عن جماعة من أصحابنا أنه إذا كانت إحداهما أكثر فروعاً، والأخرى مطبقة على الأصل والفرع بلا تأويل، والكثيرة الفروع تحتاج إلى تأويل في بعض مجاريها، فهذا نقص من جرياتها، ويقدر في الترجيح بكثرة فروعها، كاعتبارنا في القرابة المقتضية للنفقة، والعنق بالتعصيب، وهذا يجري في الأصول والفروع على انطباق. واعتبر أبو حنيفة الرحم والمحرمية وفروع علته وإن كانت مركبة أكثر، فإنها تتناول الأصل والفرع، غير أن الرحم والمحرمية لا يجريان إلا على تأويل من الذكرين والأنثيين، وهو من ركيك الكلام.

سابعها - ترجح العلل البسيطة على العلل المركبة:

كتعليل الشافعي في الجديد الربا بالطعم في الأشياء الأربعة مع ضمه في القديم النقدية إلى الطعم، على القول بأن العلة في الحد بسيطة، وهو أحد الأوجه عندنا. هذا ما عليه الجدليون وأكثر المتأخرين من الأصوليين. وبه جزم ابن برهان، إذ يحتل في المركبة أن تكون العلة هي الأجزاء، لا هي مجملتها. ولأن البسيطة تكثر فروعها وفوائدها، ولأن الاجتهاد فيها يقل فيقل خطره، ولأن الخلاف واقع في جواز التركيب في العلل، فالمتفق عليه أولى. قال الإمام: هذا المسلك باطل عند المحققين. وقيل: بل ترجح المركبة.

وقيل: هما سواء. قال القاضي في «مختصر التقريب»: ولعله الصحيح.

ثامنها - ترجح العلة القليلة الأوصاف على الكثيرة الأوصاف:

كتعليل الشافعي في الجديد والقديم على القول بأنها مركبة^(١).

وحكى الشيخ أبو علي السنجي في «شرح التلخيص» إجماع النظار والأصوليين عليه (قال): وإنما رجحت بذلك لأن الوصف الزائد لا أثر له في الحكم، وصح تعلل الحكم مع عدمه، ولأن الكثيرة الأوصاف يقل فيها إلحاق الفروع فكان كاجتماع المتعدية والقاصرة (قال): ولا أعرف خلافاً بين أصحابنا في ذلك، إذ القليلة الأوصاف داخلة تحت الأكثر، فإن كانت غير داخلة، مثل أن تكون

(١) كذا في جميع النسخ، وفيه سقط على ما يبدو يتصل بذكر موضوع العلة؟.

أوصاف إحداهما غير أوصاف الأخرى، مثل أن تجعل إحداهما العلة الطعم، والأخرى الكيل والجنس، فاختلّفوا فيه. فقليل: القليلة الأوصاف أولى، لأنها أكثر فروعاً، وهو الأصح. ومن أصحابنا من قال: هما سواء.

تاسعها - القياس الذي يكون الوصف فيه وجودياً:

على ما إذا كان أحدهما عدمياً، أو كانا عدميين، ويرجح تعليل العدمي بالعدمي على ما إذا كان أحدهما وجودياً للمشابهة بين التعليل بالعدمي للعدمي. هكذا قال في «المحصول». وقال ابن برهان: إذا كانت إحدى علتين محسوسة والأخرى حكمية فقليل: تقدم المحسوسة لقوتها، وقيل: الحكمية، لأن الكلام في الحكم الشرعي، فيقدم الحكمي على الحسي. ومثاله: ترجيح علتنا في مسألة المني أنه مبدأ خلقة الأدمي على علتهم أن المني ليس في عينه ولا في حكمه ما يدل على النجاسة.

عاشرها - أن تكون إحدى علتين أقل مقدمات:

والأخرى موقوفة على أكثرها، فالموقوفة على الأقل أرجح، لأن ما توقف على مقدمات أقل صدقه أغلب في الظن مما يتوقف على أكثر، والعمل بأرجح الظنين واجب. وقال الشيخ أبو إسحاق: ترجح العلة القليلة الأوصاف على الكثيرة الأوصاف، وقيل: الكثيرة أولى، وقيل: هما سواء.

حادي عشرها - أن تكون إحدى علتين مطردة منعكسة:

والأخرى غير منعكسة، فالأولى أولى لأنه قد اشترط الانعكاس في العلل، فتكون هذه العلة مجمعاً على صحتها، والأخرى ليست كذلك. هكذا حكاها إمام الحرمين عن معظم الأصوليين أن الانعكاس من الترجيحات المعتمدة (قال): وهو متجه على قولنا أن الانعكاس دليل صحة العلة معنى، فأما إذا جعلناه شرطاً فلا تعارض فلا ترجيح، لأن التي لم تنعكس حينئذ باطلة، لفقدان شرطها، فاعترضه ابن المنير بقوله: إن الأدلة لا يرجح بعضها بعضاً، فإذا بنينا على أن الإخالة والعكس كل منهما دليل مستقل على صحة العلة فكيف نرجح مستقلاً بمستقل.

وجوابه: أن الترجيح باعتبار وصفها لا بذاتها. ثم اختار أن العكس لا يرجح به، لأن النفي ما جاء من قبل العلة، بل من الأصل، فلا يكون دليلاً عليها/ ولا،^{٩٤} مرجحاً.

ثاني عشرها - أن تكون إحداها صفة ذاتية، والأخرى حكمية.

قال ابن السمعاني: فالحكمية أولى. ومن أصحابنا من قال: الذاتية أولى، لأنها ألزم. والأول أصح، لأن الحكم بالحكم أشبه، فيكون بالدليل عليه أولى. ثالث عشرها - أن تكون إحداها موجبة للحكم:

والأخرى للتسوية بين حكم وحكم، فالتى أوجبت الحكم أولى من العلة التي توجب التسوية، لأن العلماء اختلفوا في جواز الاستدلال بالعلل موجبة للتسوية، ولم يختلفوا في الموجبة للحكم. حكاه السهيلي. قال: وذكر الشيخ الإمام سهل الصعلوكي في بعض المناظرات أن علة التسوية أولى، لكثرة الشبه فيه. والأول أظهر.

الاعتبار الثاني - بحسب الدليل الدال على وجود العلة

فنقول: الذي يدل على العلية إما قطعي أو ظني. أما الأول فاعلم أن العلة المعلومة مقدمة على العلة المظنونة.

سواء أكان العلم بوجودها بديهياً أو ضرورياً. وإنما الغرض أن ما علم وجوده بشيء من هذه الطرق هل يرجح بعضه على بعض؟ كما إذا علم وجود كله بالبديهية والحس، هل يرجح على ما علم بالنظر والاستدلال؟ فذهب الأكثرون إلى أنه لا يميز الترجيح بين العلتين المعلومتين سواء كانت إحداها معلومة بالبدهية والأخرى بالنظر والاستدلال وهو قياس ما سبق في النصين أنه لا يجري بينهما الترجيح لعدم قبولهما احتمال النقيض. قال في «المحصول»: وكلام أبي الحسين يدل على أن العلة المعلومة تقبل الترجيح.

قلت: وعلى هذا فالبدهييات والحسيات راجحة على النظريات. وأما أن البدهييات ترجح على الحسيات أو العكس فمحل نظر. ولا شك في ترجيح بعض البدهييات على بعض، وكذلك الضروريات والنظريات. والضابط أن كل ما كان أجلى وأظهر عند العقل فهو راجح على ما ليس كذلك. وأما الثاني فقد قيل: كلما كانت المقدمات المنتجة له أقل فهو أولى. قال الهندي: وهو غير مرضي على إطلاقه، لأنه قد تكون المقدمات المنتجة له أقل وهو مرجوح بالنسبة إلى ما تكون مقدماته أكثر، يكون كل واحد من تلك المقدمات مظنوناً ظناً قوياً، والمقدمات القليلة تكون مظنونة ظناً ضعيفاً، بل الأقل إنما يرجح إذا ساوى الأكثر في كيفية الظن، فحصل: إن كان ما يفيد ظناً أرجح من الذي يفيد الآخر فهو أولى، ويختلف ذلك بقلة المقدمات وكثرتها وضعفها وقوتها.

إذا علمت هذا فالدليل الظني الذي يدل على وجود العلة إما أن يكون نصاً أو إجماعاً أو قياساً: أما النص فالكلام فيه كما في الأول. وأما الإجماع فيستحيل تعارضهما إن كانا قطعيين، أو أحدهما قطعياً، وإن كانا قطعيين فهما في محل الترجيح. وأما القياس فإذا عارض الخصم قياس المستدل بقياس آخر وكان وجود الأمر الذي جعل علة الحكم في الأصل في أحد القياسين معلوماً، وفي الآخر مظنوناً، كان الأول أولى.

الاعتبار الثالث - بحسب الدليل الدال على علية الوصف للحكم

وذلك بأمور:

أولها يُرجح القياس الذي تثبت عليه الوصف بحكم أصله:
بالنص القاطع، على ما لم يثبت بالقاطع، لأنه لا يحتمل فيه عدم العلية، بخلاف ما ليس بقاطع، وقال في «المستصفى»: ذكروا في الترجيح أن تثبت إحدى العلتين بنص قاطع، وهو ضعيف، لأن الظن يحى في مقابلة القاطع ولا يبقى

معه حتى يحتاج إلى ترجيح، إذ لو بقي معه لتطرق إليه الشك. ويخرج عن كونه معلوماً، وقد بينا أنه لا ترجيح لمعلوم على معلوم، ولا مظنون على مظنون.

ثانيها - يرجح ما ثبت عليه الوصف بالظاهر:

على ما لم يثبت بالظاهر من سائر الأدلة سوى النص القاطع، والألفاظ الظاهرة في إفادة العلية ثلاثة: اللام، وإن، والباء. وأقواها اللام، وتردد الإمام في تقديم (الباء) على (إن). واختار الهندي تقديمها.

ثالثها - يرجح ما يثبت عليه الوصف فيه بالمناسبة:

على ما عداها من الدوران وأشباهه، لقوة دلالة المناسبة واستقلالها في إفادة العلية. وقيل: ما دل عليه الدوران أولى. وعبروا عنه بأن العلة المطردة المنعكسة أقوى مما لا يكون كذلك، لشبهها بالعقلية، وهو ضعيف، لأن الظن بغلبة المناسبة أكثر من الدوران، ويرجح الثابت عليته بالمناسبة على ما ثبت بالسبر، خلافاً لقوم. وليس هذا الخلاف في السبر المقطوع به، فإن العمل به متعين، ولا يدخله ترجيح، لوجوب تقديم المقطوع به على المظنون، بل في السبر المظنون الذي كل مقدماته ظنية. فإن كان بعضها قطعياً اختلف حاله بحسبها. وإذا ثبت رجحان المناسبة على الدوران والسبر كان رجحانه على الباقي أظهر.

ثم المناسبة تختلف مراتبها، فيرجح منها ما هو واقع في محل الضرورة على ما هو في محل الحاجة، وهو المصلحي، أو التتمة، وهو التحسيني. والضرورة الدينية على الدنيوية. ويرجح في هذا ما هو أقرب اعتباراً في الشرع، فيرجح ما ثبت اعتبار نوع وصفه في نوع الحكم على المعتبر نوع وصفه في جنس الحكم. وأما المرجح فيها فقال الإمام: هما كالمعارضين. وقال الهندي: الأظهر تقديم المعتبر نوع وصفه في جنس الحكم على عكسه.

تنبيه :

لو تعارض قياسان كل منهما يدل بالمناسبة لكن مصلحة أحدهما متعلقة بالدين، والأخرى بالدنيا، فالأولى مقدمة، لأن ثمرة الدينية هي السعادة الأبدية التي لا يعادلها شيء. كذا جزم به الرازي والآمدي. وحكى ابن الحاجب قولاً أن المصلحة الدنيوية مقدمة، لأن حقوق الآدميين مبنية على المشاحة. ولم يذكر الآمدي ذلك قولاً، وإنما ذكره سؤالاً.

رابعها - يرجح القياس الذي ثبت عليه وصفه بالدوران :

على الثابت بالسبر وما بعده، لاجتماع الاطراد والانعكاس في العلة المستفادة من الدوران دون غيره، بل قدمه بعضهم على المناسبة، لأن الاطراد والانعكاس شبيه بالعلل العقلية.

ثم الثابت بالدوران الحاصل في محل واحد على الحاصل في محلين لقلة احتمال / ٣٤٩ ب الخطأ في الأول.

خامسها - يرجح الثابت علته بالسبر على الثابت بالشبه وما بعده :

لأنه أقوى في إفادة الظن. وقيل : يقدم على المناسبة لإفادته لظن الغلبة وبقي المعارض، بخلاف المناسب، فإنها لا تدل على نفي المعارض، اختاره الآمدي وابن الحاجب، ويلزم منه تقديمه على الدوران أيضاً عند من يقدم الدوران على المناسبة، والمنازعة في غير المقطوع به.

سادسها - يترجح الثابت علته بالشبه على الثابت علته بالطرد، لضعف الظن الحاصل منه. قال البيضاوي: وكذا على الثابت علته بالإيماء. والذي في «المحصول» اتفاق الجمهور على أن ما ثبت علته بالإيماء راجح على ما ظهرت علته بالوجوه العقلية من المناسبة والدوران والسبر، وهو ظاهر كلام إمام الحرمين في البرهان .

وقال الهندي: هذا ظاهر إن قلنا: لا تشترط المناسبة في الوصف المسمى إليه. وإن قلنا: يشترط فالظاهر ترجيح بعض الطرق العقلية عليها، كالمناسبة، لأنها

تستقل بإثبات العلية، بخلاف الإيماء فإنه لا يستقل بذلك بدونها فكانت^(١).
وقال الأبياري شارح «البرهان»: وقد يعكس، كما فعلوا في قوله عليه السلام:
(لا يقضي القاضي وهو غضبان) فإن في الحديث إيماء إلى خصوص الغضب، لكن
قدموا عليه العلة المستنبطة وهو الدهش والحيرة، وليس كما قال: وإنما تمسك
بالإيماء المجرد ولا استنباط فإنه أدى بالغضب إلى الدهش الذي اشتمل الغضب
عليه، والغضب طرد لا خصوصية له، وإنما ذكر لخروجه مخرج الغالب. نعم، إن
قوي اجتهاد به فليوكل إلى نظر المجتهد قوة وضعفا.
واعلم أن القاضي مع قوله ببطلان قياس الأشباه قال هنا: الأظهر أنه يجوز
الترجيح به وإن لم يجز التمسك به ابتداء.

الاعتبار الرابع - بحسب دليل الحكم

فيرجح من القياسين المتعارضين ما دليل حكم أصله أقوى من دليل حكم
الأصل الآخر.

(فمنها) أنه يرجح القياس الثابت حكم أصله بالإجماع،

على الثابت بالنص، فإن الذي ثبت الحكم في أصله بالدلائل اللفظية يقبل
التخصيص والنسخ والتأويل، والإجماع لا يقبلها. هكذا نقله الإمام ثم قال:
ويحتمل تقديم الثابت بالنص على الإجماع، لأن الإجماع فرع النص، لكون المثبت
له النص، والفرع لا يكون أقوى من الأصل. وبهذا جزم صاحب «الحاصل»
و«المنهاج» وهو ضعيف، لأن الأصل الذي ثبت به الإجماع معلوم أنه لم ينسخ فلا
يكون الإجماع أقوى من ذلك، وأما ما لا يحتمل النسخ فلا شك أنه أقوى منه.

(١) كذا في جميع النسخ.

(ومنها) قال ابن برهان: إذا كان أحد القياسين مخرجاً من أصل منصوص عليه، والآخر مخرجاً من غير منصوص عليه قدم الأول على الثاني، كقولنا في جلد ما لا يؤكل لحمه: يطهر بالدباغ، كجلد الميتة، وهي منصوص عليها أولى من قول المخالف: لا يطهر قياساً على جلد الكلب، لأنه غير منصوص عليه.

(ومنها) قال في «المنحول» إذا عارض قياس عام تشهد له القواعد قياساً هو أخص منه بالمسألة، فالأخص مذهب فيها قاله القاضي. مثاله: توجيه قولنا: لا تتحمل العاقلة قيمة العبد، لأن الجاني أولى بجنايته. ويعضد هذا سائر الغرامات، يعارضه قياس أخص وهو أن الغالب على العبد الذمة، بدليل الكفارة والقصاص، وضرب العقل سببه ميسر حاجة العرب إلى معاطاة الأسلحة، وإيقاف هفوات، ونقل الأرواح عن الجنة، فإن هذا مثال فاسد، فإن ضرب العقل مستثنى عن القياس وهذه الحكمة تعويل عليها.

الاعتبار الخامس - بحسب كيفية الحكم

وقد سبق في ترجيح الأخبار فليات مثله هاهنا، فإذا كانت إحدى العلتين ناقلة عن حكم العقل والأخرى مقررة على الأصل، فالناقلة أولى على الصحيح كما قاله الغزالي وابن السمعاني وغيرهما، لأن الناقلة أثبتت حكماً شرعياً، والمقررة ما أثبتت شيئاً.

ومنهم من قال: المبقية أولى، لاعتضادها بحكم العقل المستقل بالنفي لولا هذه العلة. وكذا قال الأستاذ أبو منصور: ذهب أكثر أصحابنا إلى ترجيح الناقلة عن العادة، وبه جزم إلكيا، لأن الناقلة مستفادة من الشرع، والأخرى ترجع إلى عدم الدليل فلا معارضة بينها.

وقيل: الناقلة والموافقة للعادة سيان، لأن النسخ بالعلل لا يجوز، بخلاف

الخبرين، لأن النسخ لأحدهما بالآخر جائز. والغالب في النسخ نسخ ما يوافق العادة لما ينقل عنها، فلذلك قلنا في الأخبار: إن الناقل أولى. قال الأستاذ أبو منصور: وكان علي بن حمزة الطبري يفرق بين العلل والأخبار، فيقول في الخبر: الناقل أولى، وفي العلل: إن المبقية فيها على العادة أولى من الناقلة.

فأما إذا كانت إحداها مثبتة والأخرى نافية فقال الأستاذ أبو إسحاق وغيره: تقدم المثبتة (قال): ويعبر عن هذا بتقديم الناقلة على المبقية للأصل على ما كان (قال): وربما خلط في هذين من لا تحقيق له، وهما يجريان على معنى واحد.

وقال الغزالي رحمه الله: قدم قوم المثبتة على النافية، وهو غير صحيح، لأن النفي الذي لا يثبت إلا شرعاً كالإثبات، وإن كان نفياً أصلياً رجع إلى ما قدمناه في الناقلة والمقررة. وقال الأستاذ أبو منصور: الصحيح أن الترجيح في العلة لا يقع بذلك، لاستواء المثبت والنافي في الافتقار إلى الدليل. (قال): وإلى هذا القول ذهب أصحاب الرأي، وهو كما قال.

وكان من رجع به لاحظ إلحاقها بالخبر، وبينهما فرق، فإن مدار الترجيح في الأخبار على أن العقلية أشبه من الاختلاف، ومدار الترجيح في العلل على غير ذلك من قوة المناسبة وتوفر الشواهد. وهذا أجنبني عن النفي والإثبات، فالخلق - كما قال ابن المنير - إن قلنا: إن النفي فيها مستفاد من النفي الأصلي أن يلتبس الترجيح من خارج. والصحيح أن النفي لا يكون مقتضى، لأن العدم لا يقتضى كما لا يمتنع.

وقال ابن السمعاني: والصحيح أن التي تقتضي الحظر أولى من التي تقتضي الإباحة. وقيل: هما سواء.

وإن كانت إحداها تقتضي حداً والأخرى تسقطه، أو توجب العتق والأخرى تسقطه، فقل: الموجبة للعتق والمسقطه للحد أولى، لأن العتق مبني على الاتساع والتكميل، والحد مبني على الإسقاط والدرء. وقيل: علم، سواء.

ولو كانت إحداها مبقية للعموم على عموم، والأخرى توجب تخصيصه قال القاضي في «التقريب» فقل: يجب ترجيح المبقية للعموم، لأنه كالنص في وجوب

استغراق الجنس، ومن حق العلة أن لا ترفع النصوص، فإذا أخرجت ما اشتمل عليه العام كانت مخالفة للأصول التي يجب سلامتها عنه. وذهب الجمهور إلى أن المخصصة له أولى، لأنها زائدة.

٣٥٠

الاعتبار السادس - بحسب الأمور الخارجية

وهو بأمور:

أولها - أن يكون أحد القياسين موافقاً للأصول في العلة:

بأن تكون علة أصله على وفق الأصول الممهدة في الشرع، فيرجح على موافقة أصل واحد، لأن وجودها في الأصول الكثيرة دليل على قوة اعتبارها في نظر الشرع فهي أولى. وهذا ما صححه الشيخ أبو إسحاق وابن السمعاني وغيرهما.

وقيل: هما سواء، وهو اختيار القاضي في «التقريب»، كما لا ترجيح بكثرة العدد في الرواية عنده. أما إذا كانت إحداهما أكثر فروعاً من الأخرى فهل الكثيرة أولى لكثرة فائدتها، أو هما سيّان؟ فيه وجهان حكاهما ابن السمعاني، وجزم الأستاذ أبو منصور بتقديم الكثيرة، وزيفه الغزالي، لأن تقديم المتعدية على القاصرة تلقيناه من مسلك الصحابة رضوان الله عليهم، ولم يظهر ذلك عند كثرة الفروع.

ثانيها - يرجح الموافق للأصول في الحكم:

بأن يكون حكم أصله على وفق الأصول المقررة على ما ليس كذلك، للاتفاق على الأول.

ثالثها - يرجح الذي يكون مطرداً في الفروع:

بأن يلزم الحكم عليه في جميع الصور على ما ليس كذلك.

رابعها - انضمام علة أخرى إليها:

لأنها تزيد قوة الظن والحكم في المجتهديات بقوة الظن، واختاره في «القواطع» وحكي عن أبي زيد تصحيح عدم الترجيح بذلك، لأن الشيء لا يتقوى إلا بصفة في ذاته، أما بانضمام غيره إليه فلا.

خامسها - أن يكون مع إحداها فتوى صحابي:

فيرجح على ما ليس كذلك، لأنه مما يثير الظن باجتماعهما. وقد سبقت المسألة في تفاريع مذهب الصحابي، فإن جعلنا مذهبه حجة مستقلة كان هذا من الترجيح بدليل آخر. وإن قلنا: ليس بحجة مطلقاً، فهل تكون له مزية ترجيح الدليل أو لا؟ اختلفوا على ثلاثة مذاهب:

أحدها - أنه بمزية كغيره، وإليه ذهب القاضي.

والثاني - نعم، مطلقاً.

والثالث - وهو رأي إمام الحرمين: التفصيل بين أن يكون ذلك الصحابي مشهوراً بالمزية في ذلك الفن، كزيد في الفرائض، وعلي في القضاء، اقتضى الترجيح، وإلا فلا. وعزاه بعضهم إلى الشافعي، وبني الأبياري الخلاف على قول المصوبة والمخطئة فقال: على قول التصويب بعدم الترجيح، وعلى الثاني بالترجيح. وجعل إمام الحرمين المراتب أربعاً: أعلاها الشهادة لزيد في الفرائض، لأنها تامة. ثم يليه معاذ، ثم يليه علي، ثم يليه الشيخان في قوله (اقتدوا باللذين من بعدي). ثم قال الشافعي رحمه الله: قول علي في الأقضية كقول زيد في الفرائض. وقول معاذ في الحلال والحرام إذا لم يتعلق بالفرائض كقول زيد في الفرائض.

مَبْنَاهُ اجْتِهَادًا

وَأَرْكَانُهُ ثَلَاثَةٌ

- نَفْسُ الْاجْتِهَادِ

- وَالْمَجْتَهِدُ

- وَالْمَجْتَهِدُ فِيهِ

الأول نفس الاجتهاد

وهو لغة: افتعال من الجهد، وهو المشقة، وهو الطاقة. ويلزم من ذلك أن يختص هذا الاسم بما فيه مشقة، لتخرج عنه الأمور الضرورية التي تدرك ضرورة من الشرع، إذ لا مشقة في تحصيلها، ولا شك أن ذلك من الأحكام الشرعية. وفي الاصطلاح: بذل الوسع في نيل حكم شرعي عملي بطريق الاستنباط، فقولنا: «بذل» أي بحيث يحس من نفسه العجز عن مزيد طلب حتى لا يقع لوم في التقصير.

وخرج بـ«الشرعي» اللغوي والعقلي والحسي، فلا يسمى عند الفقهاء مجتهداً. وكذلك الباذل وسعه في نيل حكم شرعي علمي وإن كان قد يسمى عند المتكلمين مجتهداً.

وإنما قلنا: «بطريق الاستنباط» ليخرج بذلك بذل الوسع في نيل تلك الأحكام من النصوص ظاهراً أو بحفظ المسائل واستعلامها من المعنى أو بالكشف عنها من الكتب، فإنه وإن سمي اجتهاداً فهو لغة لا اصطلاحاً. وسبق في أول القياس تأويل قول الشافعي: «القياس والاجتهاد بمعنى» وقيل: طلب الصواب بالأمارات الدالة عليه. قال ابن السمعاني: وهو أليق بكلام الفقهاء.

وقال أبو بكر الرازي: اسم الاجتهاد يقع في الشرع على ثلاثة معان: أحدها - القياس الشرعي، لأن العلة لما لم تكن موجبة الحكم لجواز وجودها خالية منه لم يُوجب ذلك العلم بالمطلوب، فلذلك كان طريقه الاجتهاد.

والثاني - ما يغلب في الظن من غير علة، كالاجتهد في المياه والوقت والقبلة
وتقويم المتلفات وجزاء الصيد ومهر المثل والمتعة والنفقة وغير ذلك.
والثالث - الاستدلال بالأصول.

مَسْأَلَةٌ

قال الشهرستاني في «الملل والنحل»: «الاجتهاد فرض كفاية حتى لو اشتغل
بتحصيله واحد سقط القرض عن الجميع، وإن قصر منه أهل عصر عصوا بتركه
وأشرفوا على خطر عظيم، فإن الأحكام الاجتهادية إذا كانت مترتبة على الاجتهاد
ترتيب المسبب على السبب، ولم يوجد السبب كانت الأحكام عاطلة، والآراء كلها
متمائلة فلا بد إذا من مجتهد» قلت: وسيأتي في مسألة جواز خلو العصر عن المجتهد
ما ينازع في ذلك.

مَسْأَلَةٌ

يجب العمل بالاجتهاد في الحوادث، خلافاً للنظام، وخلافه فيه وفي القياس
واحد، كما قاله الرازي، وإنكاره مكابرة لإجماع الصحابة فمن بعدهم.

مَسْأَلَةٌ

وما يوجب الاجتهاد هل يسمى دين الله؟ فيه الخلاف السابق في القياس، حكاه
أبو بكر الرازي (قال): والصحيح: نعم.

تنبيه:

ما ذكرته من جعل الاجتهاد ركناً ذكره الغزالي، وتنازع فيه العبدري وقال:
ركن الشيء غير الشيء.

الثاني المجتهد الفقيه

وهو البالغ العاقل ذو^(١) ملكة يقتدر بها على استنتاج الأحكام من مأخذها. وإنما يتمكن من ذلك بشروط:

أولها - إشرافه على نصوص الكتاب والسنة:

فإن قصر في أحدهما لم يجز له أن يجتهد. ولا يشترط معرفة جميع الكتاب، بل ما يتعلق / فيه بالأحكام.

ب / ٣٥٠

قال، قال الغزالي وابن العربي: وهو مقدار خمسمائة آية، وحكاها الماوردي عن بعضهم. وكأنهم رأوا مقاتل بن سليمان أول من أفرد آيات الأحكام في تصنيف وجعلها خمسمائة آية، وإنما أراد الظاهرة لا الحصر، فإن دلالة الدليل تختلف باختلاف القرائح، فيختص بعضهم بدرك ضرورة فيها. ولهذا عُدَّ من خصائص الشافعي التفتن لدلالة قوله تعالى: ﴿وما ينبغي للرحمان أن يتخذ ولداً﴾ الآية [سورة مريم / ٩٢] على أن من ملك ولده عتق عليه، وقوله تعالى: ﴿وامرأة فرعون﴾ [سورة النحر / ١١] على صحة أنكحة أهل الكتاب، وغير ذلك من الآيات التي لم تُسَقِّ للأحكام. وقد نازعهم ابن دقيق العيد أيضاً. وقال: هو غير منحصر في هذا العدد، بل هو مختلف باختلاف القرائح والأذهان وما يفتحه الله على عباده من وجود الاستنباط. ولعلمهم قصدوا بذلك الآيات الدالة على الأحكام دلالة أولية بالذات لا بطريق التضمن والالتزام. قلت: ومن أراد التحقيق بذلك فعليه بكتاب الإمام عز الدين بن عبد السلام.

(١) في الأصول كلها (وملكة).

قال الأستاذ أبو منصور: يشترط معرفة ما يتعلق بحكم الشرع، ولا يشترط ما فيها من القصص والمواظ. وإذا كان عالماً بأحكام القرآن فهل يشترط أن يكون حافظاً لتلاوته؟ قال في «القواطع»: ذهب كثير من أهل العلم إلى أنه يلزم أن يكون حافظاً للقرآن، لأن الحافظ أضبط لمعانيه من الناظر فيه. وقال آخرون: لا يلزم أن يحفظ ما فيه من الأمثال والزواجر. وجزم الأستاذ أبو إسحاق وغيره بأنه لا يشترط الحفظ، وجرى عليه الرافعي.

وثانيها - معرفة ما يحتاج إليه من السنن المتعلقة بالأحكام:

قال الماوردي: وقيل إنها خمسمائة حديث. وقال ابن العربي في «المحصول»: هي ثلاثة آلاف سنة. وشدد أحمد، وقال أبو علي الضرير: قلت له: كم يكفي الرجل من الحديث حتى يمكنه أن يفتي؟ يكفيه مائة ألف؟ قال: لا، قلت: مائتا ألف؟ قال: لا، قلت: ثلاثمائة ألف؟ قال: لا، قلت: أربعمائة ألف؟ قال: لا، قلت: خمسمائة ألف؟ قال: أرجو. وفي رواية: قلت: فثلاثمائة ألف؟ قال: لعله. وكان مراده بهذا العدد آثار الصحابة والتابعين وطرق المتن، ولهذا قال: من لم يجمع طرق الحديث لا يحل له الحكم على الحديث ولا الفتيا به. وقال بعض أصحابه: ظاهر هذا أنه لا يكون من أهل الاجتهاد حتى يحفظ هذا القدر. وهو محمول على الاحتياط والتغليظ في الفتيا. أو يكون أراد وصف أكمل الفقهاء. فأما ما لا بد منه فقد قال أحمد: الأصول التي يدور عليها العلم عن النبي ﷺ ينبغي أن تكون ألفاً ومائتين.

والمختار أنه لا يشترط الإحاطة بجميع السنن، وإلا لانسد باب الاجتهاد. وقد اجتهد عمر رضي الله عنه وغيره من الصحابة في مسائل كثيرة ولم يستحضروا فيها النصوص حتى رويت لهم، فرجعوا إليها. قال أبو بكر الرازي: ولا يشترط استحضاره جميع ما ورد في ذلك الباب، إذ لا تمكن الإحاطة به. ولو تصور لما حضر ذهنه عند الاجتهاد جميع ما روي فيه.

وقال الغزالي وجماعة من الأصوليين: يكفيه أن يكون عنده أصل يجمع أحاديث الأحكام، كسنن أبي داود، ومعرفة السنن والآثار للبيهقي. أو أصل وقعت العناية

فيه بجمع أحاديث الأحكام ويكتفي فيه بمواقع كل باب فيراجع وقت الحاجة .
وتبعه على ذلك الرافعي ، ونازعه النووي وقال : لا يصح التمثيل بسنن أبي داود
فإنه لم يستوعب الصحيح من أحاديث الأحكام ولا معظمها . وكم في صحيح
البخاري ومسلم من حديث حُكْمِي ليس في سنن أبي داود ؟ (انتهى) . وكذا قال
ابن دقيق العيد في «شرح العنوان» : التمثيل بسنن أبي داود ليس بجيد عندنا
لوجهين : (أحدهما) أنه لا يحوي السنن المحتاج إليها . (الثاني) أن في بعضه ما لا
يحتج به في الأحكام (انتهى) . وظاهر كلامهم أنه لا يشترط حفظ السنن بلا
خلاف ، لُغْثِهِ . ولا يجري الخلاف في حفظ القرآن ها هنا . ولا بد من معرفة
المتواتر من الأحاد ، ليميز بين ما يقطع به منها وما لا يقطع .

وثالثها - الإجماع :

فليعرف مواقعه حتى لا يفتي بخلافه . ولا يلزمه حفظ جميعه ، بل كل مسألة
يفتي فيها يعلم أن فتواه ليست مخالفة للإجماع ، وإنما يوافقه مذهب عالم ، أو تكون
الحادثة مولدة .

ولابد مع ذلك أن يعرف الاختلاف . ذكره الشافعي في «الرسالة» . وفائده
حتى لا يحدث قولاً يخالف أقوالهم فيخرج بذلك عن الإجماع .

ورابعها - القياس :

فليعرفه بشروطه وأركانه ، فإنه مناط الاجتهاد وأصل الرأي . ومنه يتشعب
الفقه . ويحتاج إليه في بعض المسائل . فمن لا يعرف ذلك لا يمكنه الاستنباط في
تلك المواضع . نعم ، إن جاوزنا تجزؤ الاجتهاد فهذه الحاجة لا تعم . والمسائل التي
ترجع إلى النص لا يُحتاج إلى ذلك فيها . قال ابن دقيق العيد . (قال) : ويلزم من
اشتراط هذا أن لا يكون الظاهرية النفاة للقياس مجتهدين .

وخامسها - كيفية النظر :

فليعرف شرائط البراهين والحدود وكيفية تركيب المقدمات ويستفتح المطلوب
ليكون على بصيرة . كذا ذكره المتأخرون . وأصله اشتراط الغزالي معرفته بعلم

المنطق قال ابن دقيق العيد: ولا شك أن في اشتراط ذلك على حسب ما يقع اصطلاح أرباب هذا الفن غير معتبر، لعلنا بأن الأولين من المجتهدين لم يكونوا خائضين فيه. ولا شك أيضاً أن كل ما يتوقف عليه تصحيح الدليل ومعرفة الحقائق لا بد من اعتباره.

وسادسها - ان يكون عارفاً بلسان العرب وموضوع خطابهم:

لغة ونحواً وتصريفاً، فليعرف القدر الذي يفهم به خطابهم وعاداتهم في الاستعمال إلى حد يميز به بين صريح الكلام وظاهره، وبجمله ومبنيته، وعامته وخاصه، وحقيقته ومجازه. قال الأستاذ أبو إسحاق: وكيفيه من اللغة أن يعرف غالب المستعمل، ولا يشترط التبصر. ومن النحو الذي يصح به التمييز في ظاهر الكلام، كالفاعل والمفعول والخافض والرافع وما تتفق عليه المعاني في الجمع والعطف والخطاب والكنائيات والوصل والفصل. ولا يلزم الإشراف على دقائقه. ١/٣٥١ وقال ابن حزم في كتاب «التقريب»: كيفيه معرفة/ ما في كتاب «الجمل» لأبي القاسم الزجاجي، ويفصل بين ما يختص منها بالأسماء والأفعال. لاختلاف المعاني باختلاف العوامل الداخلة عليها. قال ابن دقيق العيد: واشتراط الأصل فيه متعين، لأن الشريعة عربية متوقفة على معرفة اللغة. نعم، لا يشترط التوسع الذي أحدث في هذا العلم، وإنما المعتبر معرفة ما يتوقف عليه فهم الكلام. قال المارودي: ومعرفة لسانه فرض على كل مسلم من مجتهد وغيره، وقد قال الشافعي رحمه الله: على كل مسلم أن يتعلم من لسان العرب ما يبلغه جهده في أداء فرضه. وقال في «القواطع»: معرفة لسان العرب فرض على العموم في جميع المكلفين، إلا أنه في حق المجتهد على العموم في إشرافه على العلم بالفاظه ومعانيه. أما في حق غيره من الأمة ففرض فيما ورد التعبد به في الصلاة من القراءة والأذكار، لأنه لا يجوز بغير العربية.

فإن قيل: إحاطة المجتهد بلسان العرب تتعذر، لأن أحداً من العرب لا يحيط بجميع لغاتهم، فكيف نحيط نحن؟ قلنا: لسان العرب وإن لم يحط به واحد من العرب فإنه يحيط به جميع العرب، كما قيل لبعض أهل العلم: من يعرف كل

العلم؟ قال: كل الناس. والذي يلزم المجتهد أن يكون محيطاً بأكثره ويرجع فيما عَزَبَ عنه إلى غيره، كالقول في السنة. وقد زَلَّ كثير بإغفالهم العربية، كرواية الإمامية: (ما تركناه صدقةً) بالنصب، والقدرية: (فحجَّ آدمُ موسى) بنصب آدم، ونظائره..

ويلتحق بالعربية التصريف، لما يتوقف عليه من معرفة أبنية الكلم، والفرق بينها، كما في باب المَجْمَل من لفظ (مختار) ونحوه فاعلاً ومفعولاً. وسابِعُها - معرفة الناسخ والمنسوخ:

مخافة أن يقع في الحكم بالمنسوخ المتروك. ولهذا قال علي رضي الله عنه، لقاضٍ: أتعرف الناسخ والمنسوخ؟ قال: لا، قال: هلكت وأهلك. وكذلك معرفة وجوه النص في العموم والخصوص، والمفسر والمجمل، والمبين، والمقيد والمطلق. فإن قَصَرَ فيها لم يجز. وثامنُها - معرفة حال الرواة في القوة والضعف:

وتمييز الصحيح عن الفاسد، والمقبول عن المردود. قال الشيخ أبو إسحاق والغزالي: ويقول على قول أئمة الحديث، كأحمد والبخاري ومسلم والدارقطني وأبي داود، لأنهم أهل المعرفة بذلك، فجاز الأخذ بقولهم، كما نأخذ بقول المقومين في القيم، قال ابن دقيق العيد: وهذا مضطر إليه في الأحكام المبنية على الأحاديث التي هي في باب الآحاد، فإنه الطريق الموصل^(١) إلى معرفة الصحيح من السقيم. قال الصيرفي: ومن عرف هذه العلوم فهو في الرتبة العليا، ومن قصر عنه فمقداره ما أحسن، ولن يجوز أن يحيط بجميع هذه العلوم أحد غير النبي ﷺ، وهو متفرق في جملتهم. والغرض اللازم من علم ما وصفت ما لا يقدر العبد بترك فعله. وكلما ازداد علماً ازداد منزلة. قال الله تعالى: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يوسف / ٧٦] (قال): والشرط في ذلك كله معرفة جُملته لا جميعه حتى لا يبقى عليه

(١) في الأصول كلها «الموصل».

شيء، لأن هذا لم نره في السادة القدوة من الصحابة، فقد كان يخفى على كثير من أدلة الأحكام فيعرفونها من الغير.

وقال الغزالي: وهذه العلوم التي يستفاد منها منصب الاجتهاد، وعظم ذلك يشتمل على ثلاثة فنون: الحديث واللغة وأصول الفقه. وقال الإمام: أهم العلوم للمجتهد أصول الفقه.

وشرط الغزالي والرازي أن يكون عارفاً بالدليل العقلي وبأننا مكلفون. وشرط الماوردي وإلكيا الطبري فيه الفطنة والذكاء، ليصل بهما إلى معرفة المسكوت عنه من أمارات المنطوق، فإن قلّت فيه الفطنة والذكاء لم يصح. وشرط الأستاذ أبو منصور والغزالي وإلكيا وغيرهم العدالة بالنسبة إلى جواز الاعتماد على قوله (قالوا): وأما هو في نفسه إذا كان عالماً فله أن يجتهد لنفسه ويأخذ باجتهاده لنفسه. فالعدالة شرط لقبول الفتوى، لا لصحة الاجتهاد. وقضية كلام غيرهم أن العدالة ركن. وقال الماوردي والرويانى وابن السمعاني: إن قصد بالاجتهاد العلم صح اجتهاده وإن لم يكن عدلاً، وإن قصد به الحكم والفتيا كانت العدالة شرطاً في نفوذ حكمه وقبول فتياه، لأن شرائط الحكم أغلظ من شرائط الفتيا. قال ابن السمعاني: لكن يشترط كونه ثقة مأموناً، غير متساهل في أمر الدين. (قال): وما ذكره الأصحاب من عدم اشتراط العدالة مرادهم به ما وراء هذا.

واختلفوا في اشتراط تبخّره في أصول الدين على وجهين حكاهما الأستاذ أبو إسحاق: (أحدهما) الاشتراط، وهو قول القدريّة، (والثاني) لا يشترط. بل من أشرف منه على وصف المؤمن كفاه. (قال): وعلى هذا القول جُلّ أصحاب كتب الحديث والفقه وغيرهم. وأطلق الرازي عدم اشتراط علم الكلام، وفصل الأمدي فشرط الضروريات، كالعلم بوجود الربّ سبحانه وصفاته وما يستحقه وجوب وجوده لذاته، والتصديق بالرسول وما جاء به، ليكون فيما يسنده إليه من الأحكام محقّقاً. ولا يشترط علمه بدقائق الكلام ولا بالأدلة التفصيلية وأجوبتها كالتحارير من علمائه. وكلام الرازي محمول على هذا التفصيل.

واختلفوا في اشتراط التفاريع في الفقه ، والأصح أنه لا يشترط وإلا لزم الدور . وكيف يحتاج إليها وهو الذي يولدها بعد حيازة منصب الاجتهاد؟! فكيف يكون شرطاً لما تقدم وجوده عليها . وذهب الأستاذ أبو إسحاق وأبو منصور إلى اشتراطه . ومحل على اشتراط ممارسته الفقه كما صرح به الغزالي فقال : إنما يحصل الاجتهاد في زماننا بممارسته فهو طريق تحصيل الدربة في هذا الزمان ، ولم يكن الطريق في زمن الصحابة . وكلام الأستاذ أبي إسحاق يخالفه ، فإنه قال : يشترط معرفته بجمل من فروع الفقه يحيط بالمشهور وبعض الغامض كفروع الحيض والرضاع والدور والوصايا والعين والدين .

(قال) : واختلف أصحابنا في المتعلق بالحساب . والصحيح أنه شرط ، لأن منها ما لا يمكن استخراج الجواب منه إلا بالحساب وكذلك قال الأستاذ أبو إسحاق : معرفة أصول الفرائض والحساب والضرب والقسمة لابد منه .

والحاصل أنه لابد أن يكون محيطاً بأدلة الشرع في غالب الأمر/ ، متمكناً من ٣٥١/ ب اقتباس الأحكام منها ، عارفاً بحقائقها ورتبها ، عالماً بتقديم ما يتقدم منها وتأخير ما يتأخر وقد عبر الشافعي رحمه الله عن الشروط كلها بعبارة وجيزة جامعة فقال : «من عرف كتاب الله نصاً واستنباطاً استحق الإمامة في الدين» .

وليس من شرط المجتهد أن يكون عالماً بكل مسألة ترد عليه ، فقد سئل مالك عن أربعين مسألة فقال في ست وثلاثين : لا أدري . وكثيراً ما يقول الشافعي : لا أدري . وتوقف كثير من الصحابة في مسائل وقال بعضهم : من أفنى في كل ما سئل عنه فهو مجنون .

هذا كله في المجتهد المطلق . أما المجتهد في حكم خاص فإنما يحتاج إلى قوة تامة في النوع الذي هو فيه مجتهد ، فمن عرف طرق النظر القياسي له أن يجتهد في مسألة قياسية وإن لم يعرف غيره . وكذا العالم بالحساب والفرائض . هذا بناء على جواز تجزؤ الاجتهاد . وهو الصحيح كما سيأتي .

وأما المجتهد المقيّد الذي لا يعدو مذهب إمام خاص فليس عليه غير معرفة قواعد إمامه . وليراع فيها ما يراعيه المطلق في قوانين الشرع . قال ابن دقيق العيد :

من عرف مأخذ إمام واستقل بإجراء المسائل على قواعده ينقسم إلى قسمين:
- أحدهما: أن تكون تلك القواعد مما يختص بها ذلك الإمام وبعض المجتهدين معه. فهذا يمكن فيه الاجتهاد المقيد.

- وأما القواعد العامة التي لا تختص ببعض المجتهدين، ككون خبر الواحد حجة، والقياس، وغير ذلك من القواعد فهو محتاج إلى ما يحتاج إليه المجتهد المطلق. فتنبه لهذا. وقد استقل قوم من المقلدين ببناء أحكام على أحاديث غير صحيحة، مع أن تلك الأحكام غير منصوطة لإمامهم، وهم يحتاجون في هذا إلى ما يحتاج إليه المجتهد المطلق، فإذا قصرُوا عنه لم يكن لهم ذلك، ولم يجوز أن تنسب تلك الأحكام إلى ذلك الإمام (انتهى). وهذا موضع نفيس ينبغي التفطن له، وبه يزول الإشكال في التعرض لمسألة غير منصوطة للإمام ذكرها بعض أتباعه محتجاً فيها بقاعدة عامة، فيظن الواقف أن ذلك مذهب ذلك الإمام لكون ذلك المستنبط من جملة مقلديه. والله اعلم.

مَسْأَلَةٌ

لا يمكن وقوع الاجتهاد في كل مسألة فقهية، بل فيما هو منها خفي، إذ الظاهر أنه لا يتحقق بذل الوسع، فيطلبها لأنها تنال بأدنى تأمل.

مَسْأَلَةٌ

لَمَّا لم يكن بُدُّ من تعرف حكم الله في الوقائع، وتعرّف ذلك بالنظر غير واجب على التعيين، فلا بد أن يكون وجود المجتهد من فروض الكفايات، ولا بُدُّ أن يكون في كل قطر ما تقوم به الكفايات. ولهذا قالوا: إن الاجتهاد من فروض الكفايات.
قال ابن الصلاح: والذي رأيت في كلام الأئمة يشعر بأنه لا يتأتى فرض الكفاية

بالمجتهد المقيد (قال): والظاهر أنه لا يتأتى في الفتوى وإن لم يتأد به في آحاد العلوم التي منها الاستمداد في الفتوى. قال بعضهم: الاجتهاد في حق العلماء على ثلاثة أضرب (١) فرض عين، (٢) وفرض كفاية (٣) وندب:

- فالأول: على حالين: (أحدهما) اجتهاده في حق نفسه عند نزول الحادثة. و(الثاني) اجتهاده فيما تعين عليه الحكم فيه. فإن ضاق فرض الحادثة كان على الفور وإلا على التراخي.

- والثاني: على حالين: (أحدهما) إذا نزلت بالمستفتي حادثة فاستفتى أحد العلماء توجه الفرض على جميعهم، وأخصهم بمعرفتها من خُصَّ بالسؤال عنها، فإن أجاب هو أو غيره سقط الفرض، وإلا أئتموا جميعاً. لكن حكى أصحابنا وجهين فيما إذا كان هناك غير المفتي، هل يأنثم بالرد؟ أصحابها: لا. والثاني: إن تردد الحكم بين قاضيين مشتركين في النظر فيكون فرض الاجتهاد مشتركاً بينهما، فأيهما تفرد بالحكم فيه سقط فرضه عنها.

- والثالث على حالين: (أحدهما) فيما يجتهد فيه العالم من غير النوازل، ليسبق إلى معرفة حكمه قبل نزوله. و(الثاني) أن يستفتيه قبل نزولها.

مَسْأَلَةٌ

يجوز خلو العصر عن المجتهد عند الأكثرين. وجزم به في «المحصول». وقال الرافعي: الخلق كالمفتقين على أنه لا يجتهد اليوم. ولعله أخذه من الإمام الرازي، أو من قول الغزالي في «الوسيط»: قد خلا العصر عن المجتهد المستقل. ونقل الاتفاق فيه عجيب، والمسألة خلافية بيننا وبين الحنابلة، وساعدهم بعض أئمتنا. والحق أن الفقيه الفطن القياس كالمجتهد في حق العامي، لا الناقل فقط. وقالت الحنابلة: لا يجوز خلو العصر عن مجتهد، وبه جزم الأستاذ أبو إسحاق والزبير في «المسكت» فقال الأستاذ: وتحت قول الفقهاء: لا يخلي الله زماناً من قائم بالحجة أمر عظيم، وكأن الله تعالى ألهمهم ذلك. ومعناه أن الله

تعالى لو أخلى زمانا من قائم بحجة زال التكليف، إذ التكليف لا يثبت إلا بالحجة الظاهرة وإذا زال التكليف بطلت الشريعة. وقال الزبيرى: لن تخلو الأرض من قائم لله بالحجة في كل وقت ودهر وزمان، ولكن ذلك قليل في كثير، فاما أن يكون غير موجود - كما قال الخصم - فليس بصواب، لأنه لو عدم الفقهاء لم تقم الفرائض كلها، ولو عطلت الفرائض كلها لحلت النعمة بذلك في الخلق، كما جاء في الخبر: (لا تقوم الساعة إلا على شرار الناس) ونحن نعوذ بالله أن تؤخر مع الأشرار (انتهى).

وقال ابن دقيق العيد: هذا هو المختار عندنا، لكن إلى الحد الذي ينتقض به القواعد بسبب زوال الدنيا في آخر الزمان. وقال في شرح خطبة «الإمام»: والأرض لا تخلو من قائم لله بالحجة، والأمة الشريفة لا بد لها من 'سالك إلى الحق على واضح المحجة، إلى أن يأتي أمر الله في أشراط الساعة الكبرى، ويتتابع بعده ما بقي معه إلى قدوم الأخرى. ومراده بالأشراط الكبرى: طلوع الشمس من مغربها مثلاً، وله وجه حسن، وهو أن الخلو من مجتهد يلزم منه إجماع الأمة على الخطأ، وهو ترك الاجتهاد الذي هو فرض كفاية. وقال والده العلامة مجد الدين في كتابه «تفقيح الأفهام»: عز المجتهد في هذه الأعصار، وليس ذلك لتعذر حصول آلة الاجتهاد، بل لإعراض الناس في اشتغالهم عن الطريق المفضية إلى ذلك. وتوقيف الفتيا على حصول المجتهد يفضي إلى حرج عظيم. فالمختار قبول فتوى الراوي عن الأئمة المتقدمين كما سيأتي. وقال جده الإمام تقي الدين / أبو العز المقتراح، ١/ ٣٥٢ معترضاً على قول إمام الحرمين: «لا يجوز انحطاط العلماء»: إن أراد المجتهدين فلا يصح، لأنه يجوز ذلك في العادة، وزماننا هذا قد يشغل منهم. وإن أراد به النقلة فهذا يتجه، فإن العادة لم تقض بانحطاطهم. والدواعي تتوفر على نقل الأحاديث ولفظ المذاهب ونقل القرآن. نعم، إن فترت الدواعي وقلت الهمم فيجوز شغل الزمان عنهم، ولم يوجد ذلك (انتهى).

وأما قول الغزالي: وقد خلا العصر عن المجتهد المستقل فقد سبقه إليه القفال شيخ الخراسانيين، فقيل: المراد مجتهد قائم بالقضاء، فإن المحققين من العلماء

كانوا يرغبون عنه، ولا يلي في زمانهم غالباً إلا من هو دون ذلك. وكيف يمكن القضاء على الأعصار بخلوها عن مجتهد والقفال نفسه كان يقول للسائل في مسألة الصبرة: تسأل عن مذهب الشافعي أم بما عندي؟ وقال، هو والشيخ أبو علي والقاضي الحسين: لسنا مقلدين للشافعي، بل وافق رأينا رأيه. فماذا كلام من يدعي رتبة الاجتهاد. ولم يختلف اثنان أن ابن عبد السلام بلغ رتبة الاجتهاد وكذلك ابن دقيق العيد، كما قاله ابن الرفعة.

والحق أن العصر خلا عن المجتهد المطلق، لا عن مجتهد في مذهب أحد الأئمة الأربعة. وقد وقع الاتفاق بين المسلمين على أن الحق منحصر في هذه المذاهب، وحيث فلا يجوز العمل بغيرها، فلا يجوز أن يقع الاجتهاد إلا فيها.

مَسْأَلَةٌ

الصحيح جواز تجزؤ الاجتهاد، بمعنى أنه يكون مجتهداً في باب دون غيره. وعزاه الهندي للأكثرين، وحكاها صاحب «النكت» عن أبي علي الجبائي وأبي عبد الله البصري. قال ابن دقيق العيد: وهو المختار، لأنه قد يمكن العناية بباب من الأبواب الفقهية حتى يحصل المعرفة بمأخذ أحكامه وإذا حصلت المعرفة بالمأخذ أمكن الاجتهاد. وقال الرافعي تبعاً للغزالي: يجوز أن يكون العالم بمنصب الاجتهاد في باب دون باب. والناظر في مسألة المشركة تكفيه معرفة أصول الفرائض، ولا يضره أن لا يعرف الأخبار الواردة في تحريم المسكر مثلاً.

وذهب آخرون إلى المنع، لأن المسألة في نوع من الفقه ربما كان أصلها نوعاً آخر منه، كتعليل الشافعي تحليل الخمر بالاستعجال، فلا تكمل شرائط الاجتهاد في جزء حتى يستقل بالفنون كلها.

ومن فوائد الخلاف في هذا أنه هل يعتبر خلاف الأصولي في الفقه؟ فإن قلنا يتجزأ اعتبر خلافه، وإلا فلا. قيل: وكلامهم يقتضي تخصيص الخلاف إذا عرف باباً دون باب. أما مسألة دون مسألة فلا تتجزأ قطعاً.

والظاهر جريان الخلاف في الصورتين، وبه صرح الأبياري، وتوسط فقال: إن أجمعوا في مسألة على ضبط مأخذها وكان الناظر المخصوص محيطاً بالنظر في تلك المأخذ صح أن يكون مجتهداً فيها، وإلا لم يصح، بناء على ما سبق أنه لا يجوز له الحكم بالدليل حتى تحصل غلبة الظن وفقدان المعارض من الشريعة، فإذا لم يكن الناظر بهذه المثابة فكيف يجزم أو يظن؟

قال أبو المعالي بن الزمكاني: الحق التفصيل: فما كان من الشروط كلياً، كقوة الاستنباط ومعرفة مجاري الكلام وما يقبل من الأدلة وما يرد ونحوه فلا بد من استجماعه بالنسبة إلى كل دليل ومدلول، فلا تتجزأ تلك الأهلية. وما كان خاصاً بمسألة أو مسائل أو باب فإذا استجمعه الإنسان بالنسبة إلى ذلك الباب أو تلك المسألة أو المسائل مع الأهلية كان فرضه في ذلك الجزء الاجتهاد دون التقليد.

فصل

في المجتهد من القدماء ومن الذي حاز الرتبة منهم

ذكره إلكيا. وهو فصل عظيم النفع، فإن مذاهبهم نقلت إلينا، ولا بد من معرفة المجتهد منهم، ليعلم من الذي تعتبر فتواه، ومن يقدح الإجماع مخالفته ومن لا يقدح:

- قال: اعلم أن الخلفاء الراشدين الأربعة لا شك في حيازتهم هذه الرتبة.
- وألحق بهم أهل الشورى الذين جعلهم عمر رضي الله عنهم.
- قال: وأما أبو هريرة فقد مال الأكثرون إلى إخراجهم عن أحزاب المجتهدين، لأنه لم ينقل عنه التصدي للفتوى، وإنما كان يتصدى للرواية.
- وتوقف في ابن عمر رضي الله عنهما، إذ لم ينقل عنه التصدي للفتوى.
- وأما ابن مسعود فكان فقيه الصحابة ومنتدبا للفتوى.
- وكذلك ابن عباس.

- وزيد بن ثابت ممن شهد له الرسول بأنه أفاض الأئمة، والمعتبر تصديده لهذا المعنى من غير تكبر، أو شهادة الرسول، ومراجعة الأولين له. وبعد النزول عن هذه الطبقة العالية، للشافعي وقفة في الحسن وابن سيرين، ويقول فيهما: واعظ ومعبّر، ولم يرهما متصدين لهذا الشأن. والظاهر أنهما من المجتهدين، فإنها كانا يفتيان على ما قاله السلف.

وقال ابن برهان: أما الصحابة فلا شك أن الفقهاء المشهورين منهم من أهل الاجتهاد، وأساميهم معلومة في التواريخ. ولا شك في كون العشرة من أهل الاجتهاد، وكذلك من انتشرت فتاويه، كابن مسعود وعائشة وغيرهم، فإنهم

كثرت فتاويهم. ونقل عن الحنفية أنهم قالوا: أبو هريرة وابن عمر [وأنس] وجابر ليسوا فقهاء، وإنما هم رواة أحاديث. وهو باطل، فإن ابن عمر أفتى في زمن الصحابة وتأهل للإمامة فزهد فيها. وأبو هريرة ولي القضاء، وأنس وجابر أفتيا في زمن الصحابة.

وأما التابعون فقد اشتهر المجتهدون فيهم، كسعيد بن المسيب والأوزاعي والنخعي والشعبي. وقد نقل عن الشافعي، وقد نقل أنه قال في الحسن وابن سيرين: واعظ ومعبّر، ظن قوم أنه أراد أنها ليسا من أهل الاجتهاد. وهذا باطل، فإن الحسن أفتى في زمن الصحابة، وابن سيرين كذلك. وقد شهد لهما أهل عصرهما بالجلالة والإمامة.

وأما الفقهاء السبعة فأهل للاجتهاد ولا محالة. وكذلك الفقهاء الخمسة أرباب المذاهب.

وقد اختلف أصحابنا وأصحاب أبي حنيفة في المزي وأبي يوسف ومحمد بن الحسن وابن سريج، فمنهم من ألحق هؤلاء برتبة المجتهدين في الدين، ومنهم من جعلهم من المجتهدين في المذاهب.

قلت: وما ذكره إلكيا في أبي هريرة تابع فيه القاضي، فإنه قال: إنه لم يكن مفتياً ب/ وإنما كان من الرواة. والصواب ما قاله ابن برهان. وقد ذكره ابن حزم في الفقهاء من الصحابة وقال عبد العزيز الحنفي في «التحقيق»: كان أبو هريرة فقيهاً، ولم يعد شياً من أسباب الاجتهاد، وقد كان يفتي في زمن الصحابة، وما كان يفتي في ذلك الزمان إلا فقيه مجتهد. وقد جمع الشيخ أبو الحسن السبكي جزءاً في فتاوي أبي هريرة.

قال في «المنحول»: والضابط عندنا فيه أن كل من علمنا قطعاً أنه تصدى للفتوى في أعصار الصحابة ولم يمنع عنه فهو من المجتهدين. ومن لم يتصد له قطعاً فلا. ومن ترددنا في ذلك فيه ترددنا في صفته. وقد انقسمت الصحابة إلى متتسكين لا يعتنون بالعلم، وإلى معتنين به فهم المجتهدون، ولا مطعم في عد أحادهم بعد ذكر الضابط وهو الضابط أيضاً في التابعين؛ وعد ابن حزم في الأحكام فقهاء

الصحابة فبلغ بهم مائة وثيِّفاً. وهذا حيف. وقد قال الشيخ أبو إسحاق في «طبقاته» أكثر الصحابة الملازمين للنبي ﷺ كانوا فقهاء، لأن طريق الفقه فيهم خطابُ الله ورسوله وأفعاله، وكانوا عارفين بذلك، لنزول القرآن بلغتهم. ولهذا قال أبو عبيد في كتاب «المجاز»: لم ينقل أن أحداً من الصحابة رجع في تفسير شيء من القرآن إلى النبي ﷺ. ولهذا قال: (أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم) غير أن الذي اشتهر منهم بالفتاوى والأحكام جماعة مخصوصة.

فصل

في زمانه^(١)

الصحيح أنه لا يشترط في جواز الاجتهاد أن يكون المجتهد غير النبي ﷺ، ولا أن يكون في غير زمن النبوة، وفيه مسألتان :

إحدهما: في جواز الاجتهاد للأنبياء عليهم الصلاة والسلام:

أجمعوا على أنه كان يجوز لهم أن يجتهدوا فيما يتعلق بمصالح الدنيا وتدبير الحروب ونحوها. وقد فعلوا ذلك، كما قال سليم، وكذلك ابن حزم ومثله بإرادة النبي عليه السلام أن يصالح غطفان على ثلث ثمار المدينة، فهذا مباح لأن لهم أن يهبوا من أموالهم ما أحبوا. وكذلك قوله في تلقيح ثمار المدينة، لأنه يباح للمرء أن يلحق نخله وأن يتركها (قال): وقد أخبرني بعضهم أنه ترك ثماره سنين دون تدبير فاستغنى عنه (انتهى).

فأما اجتهادهم في أمر الشرع فاختلّفوا أنه هل كان لهم أن يجتهدوا فيما لا نص فيه؟ على مذاهب.

الأول - ليس لهم ذلك، لقدرتهم على النص، بنزول الوحي. وقد قال تعالى: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾ [سورة النجم / ٤] والضمير عائد على النطق. وحكاية الاستاذ أبو منصور عن أصحاب الرأي. وقال القاضي في «التقريب»: كل من نفى القياس أحال تعبده [ﷺ] به.

قلت: وهو ظاهر اختيار ابن حزم، واحتج بأنه ﷺ كان إذا سئل ينتظر الوحي ويقول: ما أنزل علي في هذا الشيء. ذكر ذلك في حديث زكاة الحمر، وميراث البنين مع الزوج والعمة. (قال): ولنا أخذه عليه السلام الفداء ثم نزل عتابه

(١) أي زمان الاجتهاد.

عليه، فلا ينكر أن يفعل عليه الصلاة والسلام ما لم يتقدم نهي ربه تعالى فيه، إلا أنه لا يترك بل لا بد من تنبيهه عليه.

قلت: ثم قيل: هو ممتنع عقلاً، حكاه إمام الحرمين في «التلخيص». وذهب أبو علي وابنه أبو هاشم إلى أنه لم يكن متعبداً به. وتوقف فيه كثيرون، منهم الرازي -

والمذهب الثاني، وعليه الجمهور، وهو ظاهر مذهب الشافعي، - كما قاله الماوردي وسليم - ومذهب أحمد، وأكثر المالكية منهم القاضي عبد الوهاب والقاضيان أبو يوسف وعبد الجبار وأبو الحسين والقاضي في «التقريب»: أنه يجوز لبينا وغيره من الأنبياء عليهم السلام ذلك. وأوماً إليه الشافعي في «الرسالة»، لأن الله تعالى خاطب نبيه كما خاطب عباده، وضرب له الأمثال، وأمره بالتدبر والاعتبار، وهو أجل المتفكرين في آيات الله، وأعظم المعترين بها. وأما قوله تعالى: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾ [النجم/ ٤] فالمراد به القرآن، لأنهم قالوا: إنما يعلمه بشر. سلمنا أن الضمير للنطق، ولا يلزم منه ما ذكرتم، لأن الاجتهاد الشرعي مأذون فيه. والدليل عليه في الآراء والحروب كثير، كقتله النضر ونحوه في الأمور التي تحرى فيها واختار أحد الجائزين. وأما الأحكام فلا أنه أكمل من غيره، لعصمته من الخطأ، فإذا جاز لغيره الذي هو عرضة للخطأ فلا أن يجوز للكامل أولى، ولأن العمل بالاجتهاد أشق من العمل باليقين فيكون أكثر ثواباً.

والثالث - الوقف عن القطع بشيء من ذلك، لجوازه كله. وزعم الصيرفي في «شرح الرسالة» أنه مذهب الشافعي، لأنه حكى الأقوال ولم يختار شيئاً، فقال: ما سن رسول الله ﷺ مما ليس فيه نص كتاب، اختلفوا فيه: فمنهم من قال: جعل الله له ذلك لعلمه بتوقيفه. ومنهم من قال: لم يسن سنة قط إلا ولها أصل في الكتاب. ومنهم من قال: بل جاءته رسالة الله فأثبت سنته بفرض الله. ومنهم قال: ألقي في روعه كل ما سن (انتهى). لكنه قال بعد هذا، في باب النسخ والمنسوخ: قال بعض أهل العلم: وفي قوله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَبْدِلَهُ مِنْ تِلْكَ نَفْسِي﴾ [سورة يونس / ١٥] دلالة على أن الله جعل لرسوله أن يقول من تلقاء نفسه

بتوقيفه فيها لم يُنزل به كتاباً. قال: قيل في قوله تعالى: ﴿يُحَوِّثُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ﴾ [سورة الرعد / ٣٩]: يحو فرض ما يشاء ويثبت فرض ما يشاء. قال الشافعي: وهذا يشبه ما قيل. (انتهى).

وحكى الماوردي في المسألة ثلاثة أوجه لأصحابنا، (ثالثها)، واختاره في كتاب القضاء: التفصيل بين أن يكون ذلك الحكم مما يشارك فيه الأمة، كتحريم الكلام في الصلاة، والجمع بين الأختين، فليس له أن يجتهد، لأنه يؤدي إلى أمر الشخص لنفسه، وبين أن لا يشاركهم فيه، كمنع توريث القاتل وحد الشارب. وقيل: يجوز لنبينا دون غيره.

وأما وقوعه^(١):

فاختلفوا فيه على أربعة مذاهب:

- فذهب الجمهور إلى وقوعه مطلقاً، ومنهم الأمدي وابن الحاجب. قال الماوردي: وتدل عليه قصة سليمان وداود، وقوله لسمر: (أرأيت لو تمضمضت)، وقول العباس له: إلا الإذخر فقال: (إلا الإذخر) فلو كان بالوحي لما تأخر الاستثناء.

- ومنهم من أنكر وقوعه مطلقاً.

- ومنهم من فصل فقال: كان لا يجتهد في القواعد، وكان يجتهد في الفروع، كقوله: (أرأيت لو تمضمضت). واختاره في «المنحول».

- ومنهم من توقف. واختاره القاضي، فقال في «المستصفى»: وهو الأصح، فإنه لم يثبت فيه قاطع. والمنكرون للوقوع. قالوا السنة كلها وحي ولكنه لا يتلى، والقرآن وحي يتلى. وفي السنن أن النبي ﷺ قال: (ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه)، وفي حديث الذي سأله عن العمرة فأخذه ما كان يأخذه عند نزول الوحي ثم سرى عنه فقال: (اصنع في عمرتك ما تصنع في حجتك) وهو حديث صحيح. وهو دليل قطعي على أن السنة كانت تنزل كما ينزل القرآن. وهو أخذ

(١) أي بالنسبة للأنبياء.

نزول الوحي وأعظمها^(١) وصرح الشافعي رحمه الله في «الرسالة» بأن السنة منزلة كالقرآن وفي الحديث: (بلغوا عني ولو آية) .

والمسألة متجاذبة، وليس فيها كثير فائدة، فإنه على كل حال يجب الأخذ بها وطاعتها كالقرآن. ومن أقوى أدلة القائلين بالوقوع قوله: (إلا الإذخر) عقيب ما قيل له: إلا الإذخر، ونحو ذلك. وليس قاطعاً، لاحتمال أن يكون أوحى إليه في تلك اللحظة .

وادعى القرافي في أن محل الخلاف في الفتاوى، وأن الأقضية يجوز فيها بلا نزاع. وفيه نظر، لما سيأتي. وقال أبو الحسين في «المعتمد»: إن أريد باجتهاد النبي ﷺ الاستدلال بالنصوص على مراد الله، فذلك جائز قطعاً، وإن أريد به الاستدلال بالأمارات الشرعية: فإن كان أنخبار آحاد فلا يتأتى منه عليه السلام، وإن كانت أمارات مستنبطة وهي التي يجمع بها بين الأصل والفرع فهو موضع الخلاف في أنه هل كان يجوز له أن يتعبد به عليه؟ والصحيح جوازه.

فروع:

الأول - إذا جوزنا، فهل كان يجب عليه؟ فيه وجهان حكاهما ابن أبي هريرة في «تعليقه» في الأقضية، وصحح الوجوب. وكذا حكاهما المارودي في الأقضية ثم قال: والأصح عندي التفصيل بين حقوق الأدميين فيجب عليه، لأنهم لا يصلون إلى حقوقهم إلا بالاجتهاد، ولا يجب في حقوق الله.

الثاني - إذا اجتهد فهل يستبجح الاجتهاد برأيه أو يرجع فيها^(٢) إلى دلائل الكتاب؟ على وجهين حكاهما المارودي أيضاً، أحدهما: أنه يرجع في اجتهاده إلى الكتاب، لأن سنته أصل كالكتاب. وقال الغزالي: يجوز القياس على الفرع الذي قاسه النبي ﷺ، وعلى كل فرع أجمعت الأمة على إلحاقه بالأصل (قال): لأنه صار أصلاً بالإجماع والنص فلا يعطى إلى مآخذهم .

(١) كذا في الأصول كلها. ولعله: أخذة نزول الوحي وغطتها (٢).

(٢) كذا في الأصول كلها.

الثالث - إذا جوزنا له الاجتهاد فالمختار أنه لا يتطرق الخطأ إلى اجتهاده، لأنه لو جاز لوجب علينا اتباعه فيه، وهويتا في كونه خطأ. والمسألة قد نص عليها الشافعي في «الأم» فقال في كتاب الإقرار: والاجتهاد في الحكم بالظاهر، ولن يؤمر الناس أن يتبعوا إلا كتاب الله وسنة رسوله الذي عصمه الله من الخطأ وبرأه الله منه فقال: ﴿وانك لتهدى إلى صراط مستقيم﴾ [سورة الشورى / ٥٢] فأما من رأيه خطأ وصواب فلن يؤمر أحد باتباعه (انتهى).

وقال ابن فورك: هو معصوم في اجتهاده كما هو معصوم في خبره. وحكاه الأستاذ أبو منصور عن أصحابنا. وقال الهندي إنه الحق عندنا، ومن جزم به الحلبي في «شعب الإيمان» فقال في خصائص الأنبياء: ومنها العصمة من الخطأ في الاجتهاد وخصوا بأدلاء^(١) حتى تتسع الضروب من الاستنباطات فيما أوحى إليه. وإذا تفاوتت العلماء من أجله في ذلك فالنبي هو الذي أعلم العلماء أولى بالارتقاء فيه، وقد قال بعضهم: أن عامة سنن الرسول ترجع إلى القرآن. ومعلوم أن ذلك لا يقف عليه العلماء وإن بذلوا الجهد فيه فهو إذا يفهمه عليه الصلاة والسلام فهماً لا يبلغه فهم غيره (انتهى)^(٢).

وقيل: يجوز بشرط أن لا يقر عليه. وهو اختيار الشيخ أبي إسحاق في «اللمع» وحكاه ابن برهان عن أكثر أصحابنا والخطابي في أعلام الحديث^(٣) عن أكثر العلماء، وجعله عذراً لعمر في الكتاب الذي أراد النبي ﷺ أن يكتبه، وارتضاه الرافعي في العدد، في الكلام عن سكنى المعتدة عن الوفاة، وكذا ابن حزم في «الاحكام» قال: كفعله بابن أم مكتوم إذ أنزلت (عبس).

قلت: وهو قول لا نور عليه. وقول ابن الحاجب أنه المختار غير صواب. ولا

(١) في الأصل (بادلاً) وهي كلمة (أدلاء) مسهلة المهمة، جمع دليل..
 (٢) هكذا جاء في الأصول كلها هذا النص المنقول من كتاب الصفي الهندي والذي جاء منه في شعب الإيمان عند الكلام عن الإيمان بالأنبياء وخصائصهم هو جملة واحدة هي «ومنها.. الاجتهاد» وهي منقولة بالمعنى لأن الذي في شعب الإيمان ٢٤١/١ «ومنها أن يعصم من الزلل في رأيه فإذا اجتهد في الحوادث لم يخطئ» ولم يحكم إلا بالصواب والحق.
 (٣) لعله أعلام السنن. وهو شرحه على البخاري، وله معالم السنن شرحه على أبي داود..

خلاف أنه لا يجوز التقرير عليه.

وقال الماوردي والرويان في كتاب القضاء: اختلف أصحابنا في عصمة الأنبياء من الخطأ في الاجتهاد على وجهين: أحدهما: أنهم معصومون، وهو مقتضى الوجه القائل بأنهم لا يجتهدون إلا عن دليل ونص. (والثاني) المنع، لكن لا يقرهم الله عليه ليترول الارتياح به، وإن جاز أن يكون غيرهم من العلماء مُقَرَّاً عليه، وهو مقتضى الوجه القائل بأنه يجوز أن يجتهد بالرأي من غير استدلال بنص. وقالوا: قال ابن أبي هريرة: تبيتا عليه الصلاة والسلام معصوم في الاجتهاد من الخطأ دون غيره من الانبياء لأنه لا نبي بعده يستدرك بخلاف غيره من الانبياء. قلت: وهكذا رأيت في «تعليقه» في الأقضية.

فحصل في عصمتهم في الاجتهاد مذاهب: (ثالثها): نبينا فقط. وقال الماوردي: وهذا لا وجه له، لأن جميع الأنبياء غير مُقَرَّين على الخطأ في وقت التنفيذ، ولا يهلون على التراخي حتى يستدركه من بعدهم. قلت: وهو قول حكاه القاضي عياض، وهو أفسد الأقوال، وقيل: الخلاف في غير أمور الدنيا، أما أمور الدنيا فيجوز على الكل، الحديث التلقيح.

مَسْأَلَةٌ

تصرفاته ﷺ تنحصر فيما يكون بالإمامة، والقضاء، والفتوى. ووجه الحصر أنه إن كان فيما يتعلق ببعث الجيوش وقسمة الغنائم فهو من تصرف الإمامة العظمى، وإن تعلق بإنفاذ الحكم بين الخصمين فهو القضاء الذي يتولاه القضاة، وإن تعلق بالعبادات والأمور الدنيوية فهو الفتوى. والخلاف في الكل. ثم إذا دارت الحادثة بين تنزيلها على القضاء أو على الفتوى فعندنا تنزيلها على القضاء أولى.

المسألة الثانية في جواز الاجتهاد من غير الانبياء في زمانهم

كاجتهاد الصحابة في عصر الرسول . والكلام فيه في مقامين : الجواز ،
والوقوع :

أما الجواز : فمنهم من منع منه مطلقا ، ونقل عن الجبائي وأبي هاشم . وهو
ضعيف ، لأنه لا يؤدي إلى مستحيل . فإن / أرادوا منع الشرع توقف على الدليل
فهو مفقود .

ومنهم من جوزه مطلقا ، وبه قال أكثر أصحابنا ، كما نقله ابن فورك والقاضي
أبو الطيب وغيرهما ، ونقله إلكيا عن محمد بن الحسن ، وهو المختار عند
الأكثرين ، منهم صاحب المستصفى ، وقال في «التقريب» : إنه المختار . ومنهم
من فصل بين القريب والبعيد .

ومنهم من فصل بين الغائب والحاضر مطلقا .

ومنهم من فصل بين الغائب عنه من الولاية والقضاة فيجوز دون الحاضرين
حكاه الغزالي .

ثم المجوزون اختلفوا : فقليل : يكتفى بسكوته عليه السلام ، حكاه في
المستصفى . ومنهم من قال : يجوز إن لم يوجد في ذلك منع . قال الهندي : وليس
بمرضئ ، لأن ما بعده أيضا كذلك ، فلم تكن له خصوصية بزمانه عليه الصلاة
والسلام ومنهم من قال : إن ورد الإذن بذلك جاز ، وإلا فلا . ثم من هؤلاء من
نزل السكوت على المنع منه مع العلم بوقوع منزلة الإذن ، ومنهم من اشترط
صريح الإذن ، حكاه ابن السمعاني . ثم قال : والأولى أن يقال : إنه لا يجوز
للحاضر الاجتهاد قبل سؤال النبي عليه السلام ، كما لا يجوز الاجتهاد قبل طلب
النص ، وكما لا يجوز للمالك في برية مخوفة أن يقول على رأيه مع تمكنه من سؤال
من يخبره عن الطريق عن علم . وإذا سأل النبي عليه الصلاة والسلام يجوز أن

يكله النبي عليه السلام الى اجتهاده ، ولا مانع من ذلك عقلاً ولا شرعاً .
 وقال ابن فورك : يشترط تقريره عليه (قال) : ويجوز أن يجتهد مع النص ثم يتأمل : فإن كان النص بخلافه صرنا إلى النص ، كذلك يجتهد بحضرته ، فإن أفتى عليه علمنا أنه حق ، وفصل ابن حزم في الحاضر بين الاجتهاد في الأحكام ، كإيجاب شيء أو تحريمه فلا يجوز . وقد أفتى أبو السنايك باجتهاده في المتوفى عنها الحامل بأربعة أشهر وعشر فأخطأ . وأما غير ذلك فيجوز ، كاجتهادهم فيما يعملون علماً للدعاء إلى الصلاة ، ولم يكن ذلك على إيجاب شريعة تلزم ، وإنما كان إيداناً من بعضهم لبعض . واجتهد قوم بحضرته عليه الصلاة والسلام فيمن هم السبعون ألفاً الذي يدخلون الجنة وجوههم كالقمر ليلة البدر ، فأخطؤوا في ذلك ، حتى بين لهم النبي ﷺ من هم ، ولم يعنفهم في اجتهادهم . قلت : وإذا جوزنا للغائب فما ضابط الغيبة ؟ هل هي مسافة القصر أم لا ؟ لم أر فيه نصاً . لكن ذكر الغزالي في «المنحول» أنه من بعد عنه بفرسخ أو فراسخ .

وأما الوقوع : فاختلف المجوزون فيه : فمنهم من منعه ، لقدرته على اليقين بأن يسأل النبي ﷺ . ومنهم من قال : وقع ظنا لا قطعاً ، واختاره الأمدي وابن الحاجب .

ومنهم من فصل بين الحاضر والغائب ، فقال : وقع للغائب دون الحاضر . واختاره القاضي في «التقريب» والغزالي وابن الصباغ في «العدة» وإليه ميل إمام الحرمين . ونقله إلكيا عن أكثر الفقهاء والمتكلمين . (قال) : وهو أدخل في الاستقامة ، وأميل الى الاقتصاد من حيث تعذر المراجعة مع تأني الدار في كل واقعة . وقال عبد الوهاب : إنه الأقوى على أصول أصحابهم . وقال صاحب «اللباب» : إنه الصحيح .

ومنهم من توقف في الحاضر . ، وقطع في الغائب بالوقوع .
 هذا حاصل ما في كتب الأصول من الأقوال . وقال الماوردي والرويان في كتاب الأقتضية : اجتهاد الصحابة في زمنه له حالتان :

أحدهما - أن تكون له ولاية ، كعلي بن أبي طالب ومعاذ بن جبل حين بعثهما إلى

اليمن، فيجوز اجتهادهما، لأن معاذاً قال: أجتهد برأيي، قاستصوبه، وسواء اجتهد في حق نفسه أو غيره - ويكون اجتهاده أمراً مسوغاً ما لم يرد عن النبي ﷺ خلافه.

ثانيهما - أن لا يكون للمجتهد ولاية فله حالان :

أحدهما : أن يقف بأصل من كتاب أو سنة فيجوز اجتهاده في الرجوع إليهما، ولا يلزم إذا قدر على النبي ﷺ أن يسأله عما اجتهد فيه، لأنه إذا أخذ بأصل لازم.

و (ثانيهما) أن يعدم أصلاً من كتاب أو سنة فلا يجوز أن يجتهد في حق غيره لعدم ولايته. وأما في حق نفسه فإن كان مما يخاف قوائمه ففيه وجهان : (أحدهما) لا يجوز أن يجتهد لأنه لا يصح منه أن يشرع و (الثاني) يجوز إن كان أهلاً للاجتهاد. وعلى هذا ففي جواز تقليده وجهان (أحدهما) لا يجوز لغيره أن يقلده فيه، لوجود ما هو أقوى منه. فعلى هذا لا يلزم المجتهد إذا قدم على الرسول أن يسأله.

القسم الثاني - أن يكون المجتهد حاصلاً في مدينة الرسول عليه الصلاة والسلام وغائبا عن محلته، فإن رجع في اجتهاده إلى أصل من كتاب أو سنة صح وجاز أن يعمل به، لأن العجلاني سأل بعض الصحابة بالمدينة عن قذف امرأته بما سماه فقال له: حدٌ في ظهرك إن لم تأت بأربعة شهداء، ثم سأل رسول الله ﷺ فأخبره بما قيل له فتوقف فيه حتى نزلت آية اللعان، ولم ينكر على من أجابه. وإن لم يرجع المجتهد إلى أصل ففي جواز اجتهاده وجهان. قال صاحب «الحاوي»: والذي عندي أنه يصح اجتهاده في المعاملات دون العبادات، لأن العبادات تكليف فتتوقف على الأوامر بها، والمعاملات تخفيف فتعتبر النواهي عنها.

الثالث : أن يكون المجتهد حاضراً في مجلس الرسول، فإن أمره بالاجتهاد صح اجتهاده، كما حكم سعد بن معاذ في بني قريظة، وإن لم يأمره بالاجتهاد لم يصح اجتهاده إلا أن يعلم به فيقره عليه، فيصير بإقراره عليه صحيحاً، كما قال أبو بكر رضي الله عنه بحضرة النبي ﷺ في سلب القتل وقد أخذه غير قاتله. قلت: وفي

معنى أمره به المشاورة . ليقوله تعالى : ﴿وشاورهم في الأمر﴾ [آل عمران /] وقد اشروهم في أمر وقد شاورهم الأسرى وغيره . وكذلك اجتهدهم بحضرته ليعرضوا عليهم رأيه ، فإن صح قبله ، وإلا رده . كبحت الطالب عند أستاذه . وقد اجتهد معاذ في تركه قضاء الغائب أولاً ، ثم الدخول في الصلاة ورضيه النبي ﷺ وقال : (قد سنّ لكم معاذ) وكذلك امتناع علي رضي الله عنه من محو اسم النبي ﷺ من الصحيفة ، وكان اجتهداً عظيماً للنبي ﷺ وخرج من ذلك صور يجوز فيها الاجتهاد/بحضرة النبي ﷺ ولا ينبغي أن تكون من موضع الخلاف .

وقد احتج الأمدي وغيره على الوقوع : (١) بقضية أبي بكر هذه وقوله ﷺ : (صدق) ولم يقله الصديق بغير الاجتهاد . (٢) : وكذلك حكم النبي ﷺ سعد بن معاذ في بني قريظة باجتهاده ثم قال : (لقد حكمت بحكم الله) . (٣) وروى أنه ﷺ أمر عمرو بن العاص وعقبة بن عامر أن يحكما بين خصمين ، وقال لهما : إن أصبتما فلكما عشر حسنات ، وإن أخطأتما فلكما حسنة واحدة .

وفي الاستدلال بهذه الأحاديث نظر : أما (الأول) ففي الصحيحين ما حاصله أن أبا قتادة قَتَلَ عام حنين مشركاً ثم إنه عليه السلام قال : (من قَتَلَ قَتِيلًا له عليه بينة فله سلبه) ثلاث مرات ، في كل مرة يقوم أبو قتادة فلا يجد من يشهد له . فلما كان الثالثة قال : (يا أبا قتادة ما لك؟) قال : فقصصت عليه القصة ، فقال رجل من القوم : صدق يا رسول الله ، سلب ذلك القاتل عندي فأرضه من حقه . قال أبو بكر . . . الحديث . وظاهره أن الصديق لم يقله بالاجتهاد ، بل هو تنفيذ لقوله عليه السلام : (من قَتَلَ قَتِيلًا فله سلبه) .

وأما (الثاني) فالنزاع أن الصحابي إذا وقعت له واقعة هل يجب عليه أن يسأله ﷺ ليخبره ، كغالب عاداتهم ؛ ويجوز له أن يجتهد فيها برأيه مما أداه إليه اجتهاده فهو حكم الله . وتحكيم سعد بن معاذ ليس من هذا القبيل ، لأنه عليه السلام فَوَّضَ إليه الحكم في واقعة فلا يلزم من ذلك جواز الاجتهاد بغير أمره عليه السلام .

وأما (الثالث) فقليل ليس له أصل ، بل روى عبد بن حميد في مسنده عن يزيد

ابن الحباب حدثه عن فرج بن فضالة حدثني محمد بن عبد الأعلى عن أبيه عن
عبد الله بن عمرو بن العاصي عن أبيه أن خصمين جاءا إلى النبي ﷺ فقال :
(اقض بينهما) وذكر أبو سعيد النقاش في كتاب القضاة عن بقية عن فرج بن فضالة
عن محمد بن عبد الله البهراني عن أبيه عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال :
جاء خصمان إلى النبي ﷺ فقال عليه السلام : (اقض بينهما) فقلت : يا رسول
الله كنت أولى به ، قال : وإن كان ، قلت : ما أقضي ؟ قال : (على أنك إن
أصبت كان لك عشر حسنات وإن أخطأت كان لك حسنة واحدة) ومداره على
فرج ، وقد ضعفه الأكثرون ، وشيخه محمد وأبوه مجهولان مع الاختلاف في اسم
أبيه ، والاختلاف هل هو عن عبد الله بن عمرو أو عن أبيه . وقد صحح الحاكم
في «المستدرک» الحديث ، وفيه نظر .

واستدل البيهقي بحديث ابن عمر أنه عليه الصلاة والسلام نادى يوم انصرف
من الأحزاب: (لا يصلين أحد الظهر إلا في بني قريظة) فتخوَّف ناس فوت^(١)
الوقت فصلوا دون بني قريظة . وقال آخرون: لا نصلي إلا حيث أمرنا النبي ﷺ
وإن فات الوقت. قال: فما عَنَّفَ واحداً من الفريقين. متفق عليه. وفيه نظر من
وجهين: (أحدهما) أن النزاع في أنه هل يجتهد فيما ليس منصوباً عليه أو يراجع ،
وهذا اجتهد في نصه عليه السلام ما المراد به . وقد يقال: إن المقصود وقوع
الاجتهاد في الجملة . و (الثاني) أنهم كانوا غائبين ، وقد سبق القول بجوازه لهم .

ومما يدل على الجواز حديث معاذ لما بعثه إلى اليمن قال: اجتهد برأيي. وصوبه
عليه الصلاة والسلام. أخرجه الترمذي . وحديث بعثه عليه السلام علياً قاضياً ،
وقال: لا علم لي بالقضاء ، فقال: (اللهم اهد قلبه وثبت لسانه) أخرجه أبو داود
والنسائي وابن ماجه والحاكم في «المستدرک» . وعن زيد بن أرقم أن رجلاً من
أهل اليمن حدث رسول الله ﷺ أن ثلاثة وقعوا على امرأة في طهر ، فأتوا علياً
يختصمون في الولد ، فقال : أنتم شركاء متشاكسون [أرى] أن نقرع بينكم ،

(١) في الاصول كلها (قرب).

ففرع أحدهم فدفع إليه الولد ، فقال عليه السلام : (ما أعلم فيها إلا ما قال علي) .

وروى أحمد في مسنده ، بسند على شرطهما عن ابن أبي ليلى ، عن معاذ قال : كان الناس على عهد الرسول ﷺ إذا سُبِقَ الرجل بعضَ صلاته سألهم فأومؤوا إليه بالذي سُبِقَ . فقال عليه السلام : (اصنعوا كما صنع معاذ) . وظاهره أن الحكم تغير من يومئذ وأنه إنما فعل ذلك باجتهاده بأمره عليه السلام ونسخ به الحكم الأول . بل صرح بذلك فأخرج الطبراني هذا الحديث في «معجمه» ، بسند على شرطهما إلا فليحاً فعلى شرط البخاري ، ولفظه : عن معاذ قال : فجئت يوماً وقد سُبِقت وأشير إلى بالذي سُبِقت به .

فقلت : لا أجده على حال كنت عليها ، فكنت بحالهم التي وجدتهم عليها ، فلما فرغ رسول الله ﷺ قمت فصليت واستقبل عليه الصلاة والسلام الناس وقال : (من القائل كذا وكذا؟) قالوا : معاذ ، فقال (قد سنَّ لكم فاقنؤوا به . إذا جاء أحدكم وقد سبق بشيء من الصلاة فليصل مع الإمام بصلاته ، فإذا فرغ الإمام فليقض ما سبقه به) . وكذلك حديث موافقة عمر رضي الله عنه ربه عز وجل في صحيح البخاري . فدلَّ ذلك على جواز الاجتهاد بحضرته عليه الصلاة والسلام .

فائدة : قال الرازي في «المحصول» : الخلاف في هذه المسألة لا ثمرة له في الفقه . واعترضه ابن الوكيل وقال : بل في مسائل الفقه ما يبنى عليه . من ذلك ما إذا شك في نجاسة أحد الإناءين ومعه ماء طاهر بيقين . ففي جواز الاجتهاد وجهان : (أصحهما) يجتهد ولا يكلف الغير ، بدليل طهارته من الإناء المظنون طهارته وهو على شاطئ البحر . وهذا قول من يجوز الاجتهاد في زمنه . و (الثاني) لا ، وهو قول من يمنع الاجتهاد . وكذلك من اجتهد في دخول الوقت ، هل تجوز له الصلاة مع القدرة على تمكن الوقت . ورجحان العمل بالاجتهاد فيها أقوى من التي قبلها .

وقال بعضهم : هذا التخريج وهم ، فالقادر على سؤال الرسول لا يتيقن أنه قادر على اليقين حتى يتيقن أنه أنزل عليه في مسألة وحي ، وإلا فما لم ينزل الوحي فلا حكم فلا قطع ولا ظن . فغاية القادر على الرسول ان يجوز نزول الوحي فيكون مجوزاً لليقين ، وإنما مأخذ هذا الخلاف الأصولي ما في الاجتهاد مع رسول الله ﷺ من التحري ، وما فيه من سلوك طريق لا يأمن فيها / الخطأ مع التمكن من طريق يأمن فيه الخطأ ، فما قاله الرازي أنه لا ثمرة للخلاف صحيح ، نعم . الخلاف في جواز الاجتهاد له عليه السلام تظهر ثمرته فيما ذكرناه ، لقدرته على اليقين بسؤال الله ، وهذا كلام عجيب ، بل قدرته على اليقين مقطوع بها ، سواء وقع الجواب في الحال . كما كان أغلب أحواله ، أو بعد انتظار الوحي كما في اجتهاده سواء . وإنما المانع من التخريج أن الاجتهاد في ذلك ليس في حكم شرعي ، لأن الحكم قد علم ، وإنما هو اجتهاد في تعيينه له ، ومسألتنا اجتهاد في حكم شرعي غير معلوم له ، فلا يلزم من التجويز في المشتبه بعد علمه الجواز في أصل الحكم .

مسألة ؛ يجوز أن يقال لرسول الله ﷺ : احكم بما تشاء وما ترى من غير اجتهاد ، فإنك لا تحكم إلا بالصواب بناء على أنه كان يجوز له الاجتهاد . نص عليه الشافعي وعزاه بعضهم إلى غيره من المجتهدين . وقد سبقت .

الرّكن الثالث المجتهد فيه

وهو كل حكم شرعي عملي أو علمي يقصد به العلم ليس فيه دليل قطعي .
فخرج بالشرعي العقلي فالحق فيها واحد . والمراد بالعمل ما هو كسب للمكلف
إقداماً وإحجاماً . وبالعلمي ما تضمنه علم الأصول من المظنونات التي يستند
العمل إليها . وقولنا : ليس فيها دليل قاطع [احترازاً] عما وجد فيه ذلك من
الأحكام ، فإنه إذا ظفر فيه بالدليل حرم الرجوع إلى الظن .

مسألة : في الحادثة بحضرة النبي ﷺ ولم يحكم فيها بشيء يجوز لنا أن نحكم في
نظيرها ، خلافاً لبعض المتكلمين في قوله : لا يجوز . وقال أبو الوفاء بن عقيل :
إن كان له ﷺ حكم في نظيرها يصح استخراجه من معنى نطقه جاز ، وإلا فلا
وجه لرجوعنا إلى طلب الحكم مع إمساكه عنه . قلت : وهذا كله بحث في الجواز
العقلي ، أما الوقوع فالظاهر أنه لم يقع لوجوب البيان في وقت الحاجة .

فصل في تحليل الحُجَج

ليس يكفي في حصول الملكة على شيء تعرّفه ، بل لا بد مع ذلك من الارتياض في مباشرته ، فلذلك إنما تصير للفقير ملكة الاحتجاج واستنباط المسائل أن يرتاض في أقوال العلماء وما أتوا به في كتبهم . وربما أغناه ذلك عن العناء في مسائل كثيرة وإنما ينتفع بذلك إذا تمكن من معرفة الصحيح من تلك الأقوال من فاسدها . ومما يعينه على ذلك أن تكون له قوة على تحليل ما في الكتب ورده إلى الحجج ، فما وافق منها التأليف الصواب فهو صواب ، وما خرج عن ذلك فهو فاسد ، وما أشكل أمره توقف فيه .

فصل

في وَظِيفَةِ الْمُجْتَهِدِ إِذَا عَرَضَتْ لَهُ وَاقِعَةٌ

اعلم أنه حق على المجتهد أن يطلب لنفسه أقوى الحجج عند الله ما وجد إلى ذلك سبيلاً، لأن الحجة كلما قويت أمن على نفسه من الزلل. وما أحسن قول الشافعي في «الأم»: «وإنما يؤخذ العلم من أعلى» وقال فيما حكاه عنه الغزالي في «المنحول»: «إذا وقعت الواقعة فيه فليعرضها على نصوص الكتاب، فإنه أعوزه فعلى الخبر المتواتر ثم الأحاد، فإن أعوزه لم يخض في القياس، بل يلتفت إلى ظواهر الكتاب، فإن وجد ظاهراً نظر في المخصصات من قياس وخبر، فإن لم يجد مخصصاً حكم به، وإن لم يعثر على ظاهر من كتاب ولا سنة نظر إلى المذاهب، فإن وجدها مجمعة عليها اتبع الإجماع، وإن لم يجد إجماعاً خاض في القياس. ويلاحظ القواعد الكلية أولاً، ويقدمها على الجزئيات، كما في القتل بالمثل، فيقدم قاعدة الردع على مراعاة الألم، فإن عدم قاعدة كلية نظر في النصوص ومواقع الإجماع، فإن وجدها في معنى واحد ألحق به، وإلا انحدر إلى قياس تخيل، فإن أعوزه تمسك بالشبه ولا يعول على طرد. قال الغزالي: هذا تدريج النظر على ما قاله الشافعي، ولقد أخرج الإجماع عن ذلك الأخبار، وذلك تأخير مرتبة لا تأخير عمل، إذ العمل به مقدم ولكن العمل به مقدم في المرتبة، فإنه مستند قبول الإجماع. وخالف بعضهم وقال: الصحيح أن نظره في الإجماع يكون أولاً، إذ النصوص يحتمل أن تكون منسوخة، ولا كذلك الإجماع، وإنما قدم الشافعي النص على الظاهر تنبيهاً على أنه يطلب من كل شيء ما هو الأشرف، فأول ما يطلب من الكتاب والسنة النص، فإن لم يجد فالظاهر، فإن لم يجد ذلك في منطوقها ولا

مفهومها رجع إلى أفعال النبي ﷺ ، ثم في تقريره بعض أمته ، فإن لم يجد نظر في الإجماع ، ثم في القياس إن لم يجد الإجماع . وسكت الشافعي عما بعد ذلك ، ولا شك أن آخر المراتب إذا لم يجد شيئاً للحكم بالبراءة الأصلية ، وقد ذكر القاضي في «التقريب» ذلك كله .

وقال في «المستصفى» : يجب أن يرد نظره في كل مسألة وفي النفي الأصلي قبل ورود السمع ، ثم يبحث عن الأدلة السمعية المعتبرة ، فينظر في الإجماع ، فإن وجده وإلا ففي الكتاب والسنة المتواترين ، وهما في مرتبة واحدة لإفادة القطع ، فإن وجد أخذ به وإلا نظر بعد في عموماتها وظواهرها ، فإن وجد وإلا نظر في مخصصات العموم من أخبار الآحاد والأقضية ، فإن عارض القياس عموماً ، أو خبر واحد عموماً وعدم الترجيح توقف على رأي ، وتأخير على رأي ، وإن تعارض دليلان نظر في النسخ والترجيح ، فإن عدمهما جاء الخلاف في التأخير والوقف . فإن عدم بناء على حكم الأصل في العقل ، وهو نفي الحكم على ما هو المختار .

مسألة

يشترط في العمل بالنص الظاهر البحث عن المعارض هل له ناسخ أو مخصص أو مقيد أو غير ذلك . وحكى عن قوم أنه لا يشترط ، وله الحكم بالدليل بمجرد الاطلاع عليه . وهذا هو الخلاف السابق في باب العموم ، في التمسك بالعام قبل المخصص . وإذا أوجبنا البحث فإلى أي وقت يبحث ؟ فيه الخلاف السابق هناك فاستحضره . والعجب من صاحب «المحصول» أنه قطع هنا بالبحث عن المعارض مع قوله في باب العموم أنه يجوز التمسك بالعام قبل البحث عن المخصص . وحكى الخلاف فيه عن ابن سريج . ويجرى هذا في كل دليل مع معارضه ، كالقياس مع الاستصحاب وغيرها . نعم ، إذا وجد المجتهد الإجماع عمل به من غير بحث ولا طلب على الصحيح ، كما قال الأبياري ، لأنه لا يتصور له معارض ، فإن الإجماعين لا يتعارضان ، ولا يصح نسخه .

فصل

١/٣٥٥ قال الماوردي : الاجتهاد / بعد النبي ﷺ تنقسم طرقه إلى ثمانية أقسام : أحدها - ما كان الاجتهاد مستخرجاً من معنى النص : كاستخراج علة الربا من البر ، فهذا صحيح عند القائلين بالقياس .

ثانيها - ما استخرجه من شبه النص : كالعبد في ثبوت ملكه ، لتردد شبهه بالحر في أنه يملك لأنه مكلف ، وشبهه بالبهيمة في أنه لا يملك لأنه مملوك ، فهو صحيح غير مدفوع عند القائلين بالقياس والمنكرين له ، غير أن المنكرين له جعلوه داخلاً في عموم أحد الشبهين . ومن قال بالقياس جعله ملحقاً بأحد الشبهين .

ثالثها - ما كان مستخرجاً من عموم النص : كالذي بيده عقدة النكاح في قوله تعالى : ﴿أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح﴾ [البقرة/٢٣٧] يعم الأب والزوج والمراد به أحدهما . وهذا صحيح يتوصل إليه بالترجيح .

رابعها - ما استخرج من إجمال النص : كقوله تعالى في المتعة : ﴿ومتعوهن على الموسع قدره وعلى المقتر قدره﴾ [البقرة/٢٣٦] فيصح الاجتهاد في قدر المتعة باعتبار حال الزوجين .

خامسها - ما استخرج من أحوال النص : كقوله تعالى في المتمتع ﴿فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعت﴾ [البقرة/١٩٦] فاحتمل صيام الثلاثة قبل عرفة ، واحتمل صيام السبعة إذا رجع في طريقه ، وإذا رجع إلى بلده ، فصح الاجتهاد في تغليب إحدى الحالتين على الأخرى .

سادسها - ما استخرج من دلائل النص : كقوله تعالى : ﴿لينفق ذو سعة من سعته﴾ الآية [الطلاق/٧] فاستدللنا على تقدير نفقة الموسر ، فإنه أكثر ما جاءت به السنة في فدية الأذى ، في أن لكل مسكين مدين ، فاستدللنا على تقدير نفقة المعسر بمد ، فإنه أقل ما جاءت به السنة في كفارة الوطء أن لكل مسكين مداً .

سابعها - ما استخرج من أمارات النص : كاستخراج دلائل القبلية لمن خفيت عليه ، مع قوله تعالى : ﴿وعلامات وبالنجم هم يهتدون﴾ [النحل / ١٦] مع الاجتهاد في القبلية بالآمارات والدلالة عليها من هبوط الرياح ومطالع النجوم . ثامنها - ما استخرج من غير نص ولا أصل : قال : واختلف أصحابنا في صحة الاجتهاد بغلبة الظن على وجهين :

(أحدهما) - لا يصح حتى يقترب بأصل ، فإنه لا يجوز أن يرجع في الشرع الى غير أصل ، وهو ظاهر مذهب الشافعي . ولهذا كان ينكر القول بالاستحسان ، لأنه تغليب ظن بغير أصل .

و (الثاني) يصح الاجتهاد به ، لأنه في الشرع أصل ، فجاز أن يستغني عن أصل . وقد اجتهد العلماء في التقدير على ما دون الحد بأرائهم في أصله من ضرب وحبس . وفي تقديره بعشر جلدات في حال ، وبعشرين في حال . وليس لهم في هذه المقادير أصل مشروع . والفرق أن الاجتهاد بغلبة الظن يستعمل مع عدم القياس .

مَسْأَلَةٌ

قال المزني رحمه الله في كتاب «فساد التقليد» : إذا اختلف الأئمة وادعت كل فرقة بأن قولها نظر الكتاب والسنة وجب الاقتداء بالصحابة وطلبهم الحق بالشورى الموروثة عن النبي ﷺ ، قال تعالى : ﴿وأمرهم شورى بينهم﴾ [الشورى / ٣٨] فيحضر الإمام أهل زمانه فيناظرهم فيما مضى وحدث من الخلاف ، ويسأل كل فرقة عما اختارت ، ويمنعهم من الغلبة والمفاخرة ، ويأمرهم بالإنصاف والمناصحة ، ويحضهم على القصد به إلى الله ، فإن الله تعالى يقول : ﴿إن يريدوا إصلاحا يوفى الله بينهم﴾ [النساء / ٣٥] فبذلك يتبين لهم النظر للكتاب والسنة . فإن قيل :

إذا لم يقم الإمام بذلك فالسبيل^(١) إلى معرفته، قيل : على العالم الذي وقف في الفتوى موقف الإمام أن يطلب العلماء فيناظرهم بمثل مناظرة الإمام ، فإن كان - أو كانوا - بموضع لا يصل فيه إليهم فأقرب ما بعد ذلك النظر في كتب من تقدم من السلف ومن بعدهم من العلماء والاحتجاج لهم ، وعليهم تتبع الحق ممن قامت حجته فيهم بما وصفت وإدامة الرغبة إلى الله في توفيقه للفهم في كتابه وسنة نبيه محمد ﷺ ، فإنه لا يُدرك خير إلا بمعرفته (انتهى) . وهي فائدة جلية .

فائدة : على فقيه النفس ذي الملكة الصحيحة تتبع ألفاظ الوحيين الكتاب والسنة واستخراج المعاني منها . ومن جعل ذلك دأبه وجدها مملوءة ، وورد البحر الذي لا ينزف ، وكلما ظفر بآية طلب ما هو أعلى منها ، واستمد من الوهاب .

ومن فقه الفقه قولهم في حديث ميمونة (هلا أخذتم إهابها فدبغتموه فانتفعتم به) إن فيه احتياطا للمال وإنه مهما أمكن أن لا يضيع فلا ينبغي أن يضيع . والفقيه أعلى ، يأخذ من هذا ما هو أعلى منه ، وهو أن الجالس على الحاجة ، أو المستريح على القارة تحت ظل شجرة إذا باحث نفسه قال لها : هلا حصلت ثوابا وعملا صالحاً ، فإذا قال له الوسواس : أنت على الخلاء ، وما عساک تحصل من الطاعة وأنت بمكان تنزه عنه ذكر الله ، يقول ؛ إنما مُنعنا ذكر الله بالألسن ، فهلا استحضرت ذكر المنعم بدفع هذا الأذى عنا ، وتهيؤ القوة الدافعة ، حتى لا يخلو . تحصيل الطاعة من المحال القذرة . كما أن الشارع لم يغفل عن فتح تحصيل المال من المقدرات والميتات بمعالجة الدباغ .

وكذلك قوله ﷺ : (لا تنكح المرأة على عمتها وخالتها ، فإنكم إذا فعلتم ذلك قطعتم أرحامهم) فيتعدى استنباطه إلى تحريم كل ما يوقع القطيعة والوحشة بين المسلمين وإفساد ما بينهم ، حتى السعي على بعضهم في مناصب بعض ووظيفته من غير موجب شرعي وقس على ذلك وأمثاله تغنم بتحصيل الفوائد وتثمر الأعمال .

(١) لعلها (فما السبيل). مع صحة ما في الاصول.

مسألة : ادعى الغزالي وغيره الإجماع على أن كل مجتهد غلب على ظنه حكم
كان ذلك حكم الله تعالى في حقه وحق من قلده حتى لو اعتقد خلاف الإجماع
لدليل كان حكم الله في حقه إلى أن يطلع على مخالفته الإجماع . وفي ذلك نظر ،
لأن الشافعي رضي الله عنه قال في «سير الواقدي» - وهو من كتب «الأم» من
أواخرها - : فإذا قُدم المرتد ليقتل فشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده
ورسوله ، وقتله بعض الولاة فالذين لا يرون أن يستتاب المرتد فعلى قاتله الكفارة
والدية ، ولولا الشبهة لكان عليه القود . وحكى القاضي أبو الطيب في كتاب
الحج في باب الإحصار من «تعليقه» / أن الشافعي قال في كتاب المناسك الكبير
ب / ٣٥ : لو كان يذهب - أي المحرم - إلى أن المريض يحل إذا بعث الهدي بمنى ، فبعث
الهدي فنحر هناك أو ذبح لم يحل . وكان على إحرامه ، وإذا رجع إلى مكة كان
حراماً كما كان (قال القاضي أبو الطيب رحمه الله) : وهذا يدل من الشافعي على
أن من اعتقد مذهباً وعمل به لم يحكم بصحة فعله عنده ، لأن هذا اعتقد جواز
التحلل وتحلل ولم يجعله حلالاً بذلك ولم نصحه في حقه . ونقله الروياني في
«البحر» عن القاضي أبي الطيب وأقره . وقال الأصحاب في باب الزنى في الشبهة :
كل جهة صححها بعض العلماء أباح الوطء بها لا حد فيها على المذهب وإن
كان الواطء يعتقد التحريم . وقيل : يجب على من يعتقد حرمة دون غيره .

مسألة : نص الشافعي رضي الله عنه على أن العالم لا يقول في مسألة : «لا
أعلم» حتى يجهد نفسه في النظر فيها ثم يقف . كما أنه لا يقول : «أعلم» ويذكر ما
علمه حتى يجهد نفسه ويعلم ، نقله بعض المتأخرين . ووجهه أن العالم ليس
كالعامة ، فقوله : لا أعلم يهون أمر المسألة ويطمع السائل في الإقدام مع أنها قد
تكون منصوبة الحكم . وأيضاً فالعالم مأمور بالنظر ليتعلم ويعلم ، فليس قوله
«لا أعلم» من الدين في شيء حتى يقف عند مقتضيات العلم بعد سبرها . ولا
شك أن هذا محمول على من يطلق «لا أعلم» إطلاقاً . أما من يقيد كلامه بما
يعرف فيه المعنى فلا يمنع .

مسألة : هل على المجتهد بيان الدليل الذي دل علمه على المسألة ؟ يتجه فيه
تخريج خلاف من المفتي : هل يجب عليه ؟ كما سنذكره في باب الفتوى ، أو من

الشاهد : هل يجب عليه بيان مستنده من مشاهدة أو استفاضة أو لا يجب ؟ بناء على أنه لم يأت بها إلا على اعتقاد صحة وقوعها . والمشهور الثاني . نعم ، قال الرافعي في باب الشهادة على الشهادة : يبين الفرع في الأداء جهة التحمل من استدعاء أو أداء أو بيان سبب . قال الإمام : لأن الغالب الجهل بطريقه ، فإن كان يعلم ووثق به القاضي جاز تركه .

مسألة : إذا وجدنا عن مجتهد حكماً وظفرنا له بدليل مناسب ، وفقدنا غيره ، فهل يجوز لنا جعله معتمداً لهذا المجتهد ؟ جزم به القرافي في «القواعد» قال : ولهذا أجمعت الأمة على أننا إذا رأينا في كلام الشارع حكماً ، وظفرنا له بمناسبة جزمنا بإضافة الحكم إليها مع تجويز أن لا يكون الأمر كذلك عقلاً ، لكن الاستقراء دلّ عليه .

مَسْأَلَةٌ

يجب على المجتهد أن يقصد باجتهاده طلب الحق عند الله وإصابة العين التي يجتهد فيها . قال الماوردي : هذا هو الظاهر من مذهب الشافعي (قال) : ويشبه أن يكون من مذهب المزني أن عليه أن يقصد باجتهاده طلب الحق عند نفسه ، لأن ما عند الله لا يعلم إلا بالنص ، وعلى كلا المذهبين عليه أن يتوصل باجتهاده إلى طلب الحق وإصابة العين ، فيجمع بين هذين الشرطين .

وقال بعض العراقيين من الفقهاء والمتكلمين : عليه الاجتهاد وليعمل بما يؤديه اجتهاده اليه ، فيجعلون عليه الاجتهاد ولا يجعلون عليه طلب الحق بالاجتهاد ، ونسب إلى أبي يوسف . واختلف عن أبي حنيفة فقليل : في بعض الأحكام عليه طلب الحق بالاجتهاد ، كقولنا ، وفي بعضها يعمل بما يؤديه إليه اجتهاده كأبي يوسف . وقد اختلطت مذاهب الناس في هذا حتى التبس . واحتج القائلون بأن عليه طلب الاجتهاد ، لا طلب الحق ، بأن ما أخفاه الله لا طريق لنا إلى إظهاره . وفي إلزامه تكليف ما لا يطاق . وهو غلط لأن الاجتهاد نوع من الاستدلال .

وحكى الرافي في باب الاجتهاد في القبله ، عن الصيدلاني قولين : أنه هل المكلف به الاجتهاد لا غير ، أو كلف التوجه للقبله ؟ وفائدتهما فيما لو اجتهد ثم يتقن الخطأ ، هل يجب القضاء ؟ فعلى الأول : لا يجب ، وعلى الثاني : يجب . وذكر إمام الحرمين في «النهاية» هناك هذا الخلاف أيضاً وقال : إنه يجري في كل مجتهد فيه ، ففي قول : يكلف إصابة المطلوب ، وفي قول : يكلف بذل المجهود في الاجتهاد .

في حكم الاجتهاد : لا يخلو حال المجتهد فيه إما أن تتفق عليه أقوال المجتهدين أو تختلف : فإن اتفقت فهو إجماع يجب العمل به ، وإن اختلفت أقوالهم فإما أن يكون في حكم عقلي أو شرعي :

الأول - العقلي : فإن كان الغلط مما يمنع معرفة الله سبحانه ورسوله ، كما في إثبات العلم بالصانع والوحدانية وما يتعلق بالعدل والتوحيد ، فالحق فيها واحد ، هو المكلف ، وما عداه باطل . فمن أصابه أصاب الحق ، ومن أخطأه فهو كافر .

وإن كان في غير ذلك ، كما في مسألة الرؤية وخلق القرآن ، وكما في وجوب متابعة الإجماع والعمل بخبر الواحد ، فقد أطلق الشافعي عليه اسم (الكفر) ، فمن أصحابه من أجراه على ظاهره ، ومنهم من أوله على كفران النعم ، وصححه النووي وغيره ، ولا شك في أنه مبتدع فاسق ، لعدوله عن الحق .

هذا كله إذا كانت المسألة دينية . أما ما ليس كذلك ، كما في وجوب تركيب الأجسام من ثمانية أجزاء ، وانحصار اللفظ في المفرد والمؤلف ، فلا المخطيء فيه آثم ، ولا المصيب مأجور ، إذ يجري مثل هذا مجرى الخطأ في أن مكة شرفها الله أكبر من المدينة أو أصغر .

وقال عبيد الله بن الحسن العنبري قاضي البصرة : كل مجتهد في الأصول مصيب . ونقل مثله عن الجاحظ . ويلزم من مذهب العنبري أن لا يكون أحد من المخالفين في الدين مخطئاً . وأما الجاحظ فجعل الحق في هذه المسائل واحداً ، ولكنه يجعل المخطيء في جميعها غير آثم . أما رأي العنبري في الاستحالة ، فإنه يستحيل أن يكون الحق أن العالم قديم وأنه محدث ، وأما [رأي] الجاحظ فباطل ،

فإن النبي عليه الصلاة والسلام قاتل اليهود والنصارى ، وكذلك الصحابة ، ولولا أنهم مخطئون وآثمون لما كان كذلك . قال ابن السمعاني : وكان ابن العنبري يقول في مثبتي القدر : هؤلاء عظموا الله ، وفي نافي القدر : هؤلاء نزهوا الله ، وقد استبشع هذا القول منه ، فإنه يقتضي تصويب اليهود والنصارى وسائر الكفار في اجتهداهم (قال) : ولعله أراد أصول الديانات التي اختلف فيها أهل القبلة ، كالرؤية وخلق الأفعال ونحوه / . وأما ما اختلف فيه المسلمون وغيرهم من أهل ١/٣٥٦ الملل ، كاليهود والنصارى والمجوس ، فهذا مما يقطع فيه بقول أهل الإسلام .

قلت : وهذا أحد المنقولات عنه . قال القاضي في «مختصر التقريب» : اختلفت الرواية عن العنبري فقال في أشهر الروایتين : إنما أصوب كل مجتهد في الدين تجمعهم الملة . وأما الكفرة فلا يصوبون . وغلا بعض الرواة عنه فصوب الكافرين المجتهدين دون الراكنين إلى البدعة .

ونحن نتكلم معها مختصراً فنقول : أنتم (أولاً) محجوجان بالإجماع قبلكما وبعدكما . و (ثانياً) إذا أردتما بذلك مطابقة الاعتقاد للمعتقد فقد خرجتما عن حيز العقلاء وانخرطتما في سلك الأنعام . وإن أردتما الخروج عن عهدة التكليف ونفي الحرج - كما نقل عن الجاحظ - فالبراهين العقلية من الكتاب والسنة والإجماع الخارجة عن حد الحصر تردّ هذه المقالة . وأما تخصيص التصويب بالمجمعين على الملة الإسلامية فنقول : مما خاض فيه المسلمون القول بخلق القرآن وغير ذلك مما يعظم خطره . وأجمعوا قبل العنبري على أنه يجب على المرء إدراك بطلانه .

وقال الغزالي في «المنحول» : لعله أراد خلق الأفعال وخلق القرآن ، إذ المسلم لا يكلف الخوض فيه ، بخلاف قديم العالم ونفي النبوات ، وهو مع هذا فاسد ، فإن اعتقاد الإصابة المحققة على هذا محال .

وقال الكيا : ذهب العنبري إلى أن المصيب في العقليات واحد ، ولكن ما يتعلق بتصديق الرسل وإثبات حدوث العالم وإثبات الصانع ، فالمخطيء فيه غير معذور . وأما ما يتعلق بالقدر والجبر وإثبات الجهة ونفيها فالمخطيء فيه غير معذور ولو كان مبطلاً في اعتقاده بعد الموافقة بتصديق الرسل والتزام الملة ، وبين ذلك على

أن الخلق ما كلفوا إلا اعتقاد تعظيم الله وتنزيهه من وجه ، ولذلك لم يبحث الصحابة عن معنى الألفاظ الموهمة للتشبيه ، علماً منهم بأن اعتقادها لا يجر حرجاً .
وقال ابن برهان : لعله أراد أنه معذور في اجتهاده ، ولكن عبر عنه بالمصيب .
والذي نقله الإمام عنها الجواز في الأصول مطلقاً بمعنى حط الإثم ، لا بمعنى المطابقة للحق في نفس الأمر ، إذ فيه الجمع بين النفي والإثبات ، وهو محال . وما ذكره ليس بمحال عقلاً ، لكنه محال شرعاً ، للإجماع على تخليد الكفار في النار ، ولو كانوا غير آثمين لما ساغ ذلك .

وأما ابن فورك فنقل عنه ذلك فيما يمكن فيه التأويل ، نحو القول بالقدر والإرجاء .

وقال القاضي عياض في «الشفاء» : ذهب العنبري إلى تصويب أقوال المجتهدين في أصول الدين فيما كان عرضة للتأويل وحكى القاضي ابن الباقلاني مثله عن داود بن علي الأصفهاني ، وحكى قوم عنها أنها قالوا ذلك فيمن علم الله من حاله است فراغ الوسع في طلب الحق من أهل ملتنا وغيرهم . وقال الجاحظ نحو هذا القول . وتماه في أن كثيراً من العامة والنساء والبُلّه مقلدة النصارى واليهود وغيرهم لاحجة لله تعالى عليهم ، إذ لم يكن لهم طباع يمكن معها الاستدلال ، وقد نحا الغزالي قريباً من هذا المنحى في كتاب «التفرقة بين الإسلام والزندقة» وقائل هذا كله كافر بالإجماع على كفر من لم يكفر أحداً من النصارى واليهود، وكل من فارق دين المسلمين ووقف في تكفيرهم أو شك ، لقيام النص بالإجماع على كفرهم . فمن وقف فيه فقد كذب النص . (انتهى) .

وما نسبة للغزالي غلط عليه ، فقد صرح بفساد مذهب العنبري ، كما سبق عنه ، وهو بريء من هذه المقالة والذي أشار إليه في كتاب «التفرقة» هو قوله : إن من لم تبلغه الدعوة من نصارى الروم أو الترك أنهم معذرون ، وليس فيه تصويبهم ، والكلام إنما هو فيمن بلغته الدعوة وعاند . وإنما نهت على هذا لثلا يغتر به الواقف عليه .

وقال ابن دقيق العيد : ما نقل عن العنبري والجاحظ إن إرادا أن كل واحد من

المجتهدين مصيب لما في نفس الأمر فهو باطل قطعاً ، لأن الحق متعين في نفس الأمر في جهة واحدة ، والمتفاضلان لا يكونان حقين في نفس الأمر . وإن أريد به أن من بذل الوسع ولم يقصر في الأصوليات أنه يكون معذوراً غير معاقب فهذا أقرب وجهاً ، لكونه نظرياً ، ولأنه قد يعقد فيه أنه لو عوقب وكلف بعد استفراغه غاية الجهد لزم تكليفه لما لا يطاق .

وقال في «شرح الإمام» : يمكن أن يجيب العنبري عمارةً به عليه من تبينت المشتركين واغترارهم^(١) وعدم المعرفة بالفرق بين المعاند وغيره ، فله أن يقول : المكلف منه مع إمكان النظر بين معاند ومقصر ، وأنا أقول بهلاك كل واحد منها . هذا إن كان ما قالوا بناء على ما ذكرناه . وأما الذي حكى عنه من الإصابة في العقائد القطعية فباطل قطعاً ، ولعله لا يقوله إن شاء الله تعالى .

وأما المخطيء في الأصول والمجسمة : فلا شك في تأثيمه وتفسيقه وتضليله . واختلف في تكفيره . وللأشعري قولان . قال إمام الحرمين وابن القشيري وغيرهما : وأظهر مذهبه ترك التكفير ، وهو اختيار القاضي في كتاب «إكفار المتأولين» : وقال ابن عبد السلام : رجع الأشعري عند موته عن تكفير أهل القبلة ، لأن الجهل بالصفات ليس جهلاً بالموصفات . وقال : اختلفنا في عبارة والمشار إليه واحد . والخلاف فيه وجهان لأصحابنا كما قاله ابن القشيري ، وكان الإمام أبو سهل الصعلوكي : لا يكفر ، قيل له : ألا تكفر من يكفر ؟ فعاد إلى القول بالتكفير . وهذا مذهب المعتزلة ، فهم يكفرون خصومهم ويكفر كل فريق منهم الآخر . قال الإمام : ومعظم الأصحاب على ترك التكفير . وقالوا : إنما نكفر من جهل وجود الرب ، أو علم وجوده ولكن فعل فعلاً ، أو قال قولاً ، أجمعت الأمة على أنه لا يصدر ذلك إلا عن كافر . ومن قال بتكفير المتأولين يلزمه أن يكفر أصحابه في نفي البقاء أيضاً ، كما يكفر في نفي العلم وغيره من المسائل المختلف فيها . قلت : وقد أطلق الشافعي رحمه الله تكفير القائل بخلق القرآن ، لكن جمهور أصحابه تأولوه على كفران النعمة ، كما قاله النووي وغيره .

(١) أي أخذهم على غرة.

٣٥٦/ ب الثاني - ما يتعلق بالمسائل الأصولية : / ككون الإجماع حجة ، وكون القياس وخبر الواحد حجة ، وكالخلاف في اشتراط انقراض العصر في الإجماع ، وفي الحاصل عن اجتهاد ، ومنه اعتقاد كون المصيب واحداً في الظنيات . قال الغزالي : فهذه المسائل أدلتها قطعية ، والمخالف فيها آثم مخطيء . وقال أبو الحسين في «شرح العمدة» : لا يجوز التقليد في أصول الفقه ، ولا يكون كل مجتهد مصيباً ، بل المصيب واحد ، بخلاف الفقه في الأمرين (قال) : والمخطيء في أصول الفقه يلحق بأصول الدين . كذا قال ولم يحك فيه خلافاً .

قال القرافي : وقد خالف جماعة من الأئمة في مسائل ضعيفة المدارك ، كالإجماع السكوت ، والإجماع على الحروب ونحوهما فلا ينبغي تأنيده ، لأنها ليست قطعية ، كما أننا في أصول الدين لا نؤثم من يقول : العرض يبقى زمانين أو بنفي الخلا وإثبات الملا وغير ذلك .

الثالث - ما يتعلق بالأحكام الشرعية الفقهية : فقال الأصم وبشر المريسى : إن الحق فيها واحد وأن أدلتها قاطعة ، فلذلك من تعدى الحق فيها فهو مخطيء وآثم ، فكيف بمسائل العقائد ، وإنما يستقيم هذا المذهب إذا لم يكن القياس حجة ، وكذلك خبر الواحد والعمومات كلها ، فالجج المثبتة لكون هذه حجة يلزمها بطلان هذا المذهب .

وأما جمهور الأمة فقد قالوا : إن هذه المسائل منها ما لا يسوغ فيه الاجتهاد ، ومنها ما ليس كذلك ، والتي لا يسوغ فيها الاجتهاد وهي التي أدلتها قاطعة فيها ، فإننا نعلم بالضرورة أنها من دين النبي عليه الصلاة والسلام كوجوب الصلوات الخمس وصوم رمضان وتحريم الزنى والخمر ، والمخطيء في هذا كافر لتكذيبه الله تعالى ورسوله . ومنها ما ليس كذلك ، كجواز بيع الحصا ، وتحريم الخنزير . والمخطيء في هذه آثم غير كافر .

وأما التي يسوغ فيها الاجتهاد فهي المختلف فيها ، كوجوب الزكاة في مال الصبي ، ونفي وجوب الوتر وغيره مما عدمت فيها النصوص في الفروع ، وغمضت فيها الأدلة ويرجع فيها إلى الاجتهاد ، فليس بآثم .

قال ابن السمعاني : ويشبه أن يكون سبب غموضها امتحاناً من الله لعباده ،
ليتفاضل بينهم في درجات العلم ومراتب الكرامة ، كما قال تعالى : ﴿يرفع الله
الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات﴾ [المجادلة/١١] ﴿وفوق كل ذي علم
عليم﴾ [يوسف/٧٦] . وعلى هذا يتأول ما ورد في بعض الأخبار : (اختلاف أمتي
رحمة) فعلى هذا النوع يحمل هذا اللفظ دون النوع الآخر ، فيكون اللفظ عاما
والمراد خاص .

واختلف العلماء في حكم أقوال المجتهدين ، هل كل مجتهد مصيب ، أو
المصيب واحد ؟ واختلف النقل في ذلك . ونحن نذكر ما وقفنا عليه من كلامهم
فنقول : قال الماوردي والرويان في كتاب القضاء : ذهب الأكثرون إلى أن الحق في
جميعها ، وأن كل مجتهد مصيب فيما عند الله ، ومصيب في الحكم ، لأن جواز
الجميع دليل على صحة الجميع . قال الماوردي وهو قول أبي الحسن الأشعري
والمعتزلة . وقالت الأشعرية بخراسان : لا يصح هذا المذهب عن أبي الحسن
(قال) : والمشهور عنه عند أهل العراق ما ذكرناه ، وأن من أدى اجتهاده إلى حكم
يلزمه العمل به ولا تحل له مخالفته . فدل على أنه الحق .

وذهب الشافعي رحمه الله وأبو حنيفة ومالك وأكثر الفقهاء رحمهم الله إلى أن
الحق في أحدهما ، وإن لم يتعين لنا فهو عند الله متعين ، لاستحالة أن يكون الشيء
الواحد في الزمان الواحد في الشخص الواحد حلالاً حراماً ، ولأن الصحابة
تناظروا في المسائل واحتج كل واحد على قوله ، وخطأ بعضهم بعضاً ، وهذا
يقتضي أن كل واحد يطلب إصابة الحق .

ثم اختلفوا هل كل مجتهد مصيب أم لا ؟ فعند الشافعي أن المصيب منهم واحد
وإن لم يتعين ، وإن جميعهم مخطئ إلا ذلك الواحد ، وبه قال مالك وغيره . وقال
أبو يوسف وغيره : كل مجتهد مصيب وإن كان الحق في واحد ، فمن أصابه فقد
أصاب الحق ، ومن أخطأ فقد أخطأ . ونسبه بعض أصحابنا المتأخرين إلى
الشافعي ، تمسكاً بقوله : «وَأَدَّى مَا كُفِّلَ» . فظن أنه أراد بذلك «أصاب» ،
وغلطوه فيه ، وإنما أراد أنه في معنى من أدى ما كلف به أنه لا يأثم (انتهى) .

وقال القاضي أبو الطيب الطبري : الحق من قول المجتهدين واحد، والآخر باطل، وإن اختلفوا على ثلاثة أقاويل فأكثر . قال أبو إسحاق المروزي في «الشرح» في أدب القضاء : هذا قول الشافعي في الجديد والقديم ، لا أعلم اختلف قوله في ذلك ، وقد نص عليه في مواضع ، ولا أعلم أحداً من الصحابة اختلف في ذلك على مذهبه ، وإنما نسب قوم من المتأخرين ممن لا معرفة لهم بمذهبه إليه أن كل مجتهد مصيب ، وادعوا ذلك عليه ، وتمسكوا بقوله في المجتهد : «أدى ما كلف» فقالوا : المؤدي ما كُلف مصيب . قال أبو إسحاق : وإنما قصد الشافعي بذلك رفع الإثم عنه ، لأنه لو قصد خلاف الحق لأثم ، وإذا خالف من غير قصد لم يكن آثماً ، وكان بمنزلة المؤدي ما كلف .

قال القاضي أبو الطيب : ويحتمل أن يكون معناه : أدى ما كُلف عند نفسه ، فإنه يعتقد وضع الدليل في حقه ، وسلك ما وجب من طريقه . قال أبو إسحاق : وكل موضع رأيت فيه من كلام الشافعي هذه الألفاظ فاقرأ الباب فإنك تجد قبله وبعده نصاً على أن الحق في واحد ، وأن ما عداه خطأ . ثم غلظ أبو إسحاق القول على من نسب إلى الشافعي : كل مجتهد مصيب . قال القاضي أبو الطيب : ويدل على أن هذا مذهبه : إذا اجتهد اثنان في القبلة فأدى اجتهداهما إلى جهتين مختلفتين فتوجه كل واحد منهما إلى جهته ، ولو ائتم أحدهما بالآخر لم تصح صلاته . وهذا يدل على أن الامام مخطيء عنده . وكذلك من صلى خلف من لا يقرأ فاتحة الكتاب ، وله نظائر .

وحكي عن أبي إسحاق أنه قال : ويشبه أن تكون المسألة على قولين ، لأن الشافعي ذكر قولين فيمن أخطأ القبلة بيقين ، هل تلزمه الإعادة أم لا ؟ والأصح : عليه الإعادة . ومن يقول : كل مجتهد مصيب يقول : لا إعادة عليه . وكذلك قال : لو دفع الزكاة إلى من ظاهره الفقر فبان غنياً ، تلزمه الإعادة ؟ قولان . قال القاضي : وهذه الطريقة اختيار أبي حامد ، وهو الذي حكاها عن أبي إسحاق . والصحيح عن أبي إسحاق ما ذكرنا .

وقال أبو علي الطبري صاحب «الإيضاح» في «أصوله» إن الله نصب على الحق

عَلَمًا، وجعل لهم اليه طريقاً / فمن أصابه فقد أصاب الحق، ومن أخطأه عُذر ١ / ٣٥٧
 بخطئه وأُجِرَ على قصده . ثم قال : وبه قال الشافعي وجملة أصحابه . وقد
 استقصى المزي ذلك في كتاب «الترغيب في العلم» وقطع بأن الحق في واحد ودلَّ
 عليه، وقال: إنه مذهب مالك والليث وهو مذهب كل من صنف من أصحاب
 الشافعي من المتقدمين والمتأخرين . وإليه ذهب من الأشعرين أبو بكر بن مجاهد
 وابن فورك وأبو إسحاق الاسفرايني، وقال: نقضت هذه المسألة على البصري
 المعروف بجُعل .

وقال القاضي : وقد ذكر أبو الحسن الأشعري القولين جميعاً، وقد أبان «الحق
 في واحد» ، ولكنه مال إلى اختيار : «كل مجتهد مصيب» وهذا مذهب معتزلة
 البصرة وهم الأصل في هذه البدعة ، وقالوا هذا لجهلهم بمعاني الفقه وطرقة الدالة
 على الحق ، الفاصلة بينه وبين ما عداه من الشبه الباطلة ، وقالوا : ليس فيها
 طريق أولى من طريق، ولا أمانة أقوى من أخرى ، والجميع متكافئون . ومن غلب
 على ظنه شيء حكم به ، فيحكمون فيما لا يعلمونه وليس من شأنهم ، وبسطوا
 لذلك ألسنة نفاة القياس منهم ومن غيرهم القائلين بأنه لا يصح القياس والاجتهاد
 لأن ذلك يصح في طلب يؤدي إلى العلم أو إلى الظن ، وليس في هذه الأصول ما
 يدل على أحكام الحوادث علماً ولا ظناً .

قال القاضي أبو الطيب : وفي المسألة قول ثالث ، وهو أن الحق واحد ، ولكن
 الله تعالى لم يكلفنا إصابته ، وإنما كلف الاجتهاد في طلبه ، وكل من اجتهد في
 طلبه فهو مصيب ، وقد أدى ما كُلف .

وقال أبو علي الطبري في «أصوله» : قد أضاف قوم من أصحابنا هذا إلى
 الشافعي ، واستدل بقوله : «لأنه أدى ما كلف» : قال : وهو خطأ على أصله ،
 لأنه نص على أن الحق واحد ، وأن أحدهما مخطيء لا محالة . قال القاضي أبو
 الطيب : واختلف النقل عن أبي حنيفة فنقل أنه ذكر في بعض المسائل ، كقولنا .
 وفي بعضها كقول أبي يوسف . ولنا أن الحق لما كان في واحد لم يكن المصيب إلا
 واحداً . ولو كان كل مجتهد مصيباً ما أخطأ مجتهد . وقال عليه الصلاة والسلام :

(إذا اجتهد الحاكم فأخطأ . .) (انتهى)

وقال ابن كج : صار عامة أصحابنا إلى أن الحق في واحد ، والمخطيء له معذور . وقال أهل العراق وأصحاب مالك : كل مجتهد مصيب ، وإليه ذهب ابن سريج وأبو حامد . إلا أنه كلف ما أدى إليه اجتهاده . ثم نص ابن كج على هذا^(١) بإجماع الصحابة على تصويب بعضهم بعضاً فيما اختلفوا فيه ، ولا يجوز إجماعهم على خطأ . ثم قال : إنه معذور .

وقال ابن فورك في كتابه : للناس فيها ثلاثة أقاويل : أحدها - أن الحق في واحد ، وهو المطلوب ، وعليه دليل منصوب ، فمن وضع النظر موضعه أصاب الحق ، ومن قصر عنه وفقد الصواب فهو مخطيء ولا إثم ، ولا نقول ؛ إنه معذور ، لأن المعذور من يسقط عنه التكليف لا عذر في تركه ، كالعاجز عن القيام في الصلاة . وهو عندنا قد كلف إصابة العين لكنه خفف أمر خطئه وأجر على قصده الصواب ، وحكمه نافذ على الظاهر . وهذا مذهب الشافعي وأكثر أصحابه وعليه نص في كتاب « الرسالة » و « أدب القاضي » . وقال : كل مجتهدين اختلفا فالحق في واحد من قوليهما .

والثاني - أن الحق واحد إلا أن المجتهدين لم يكلفوا إصابته ، وكلهم مصيبون لما كلفوا من الاجتهاد ، وإن كان بعضهم مخطئاً .

والثالث - أنهم كلفوا الرد إلى الأشبه على طريق الظن (انتهى) . فحصل وجهان في أنه يقال فيه معذور أم لا .

وقال الشيخ أبو إسحاق : اختلف أصحابنا ، فقليل : الحق في واحد ، وما عداه باطل ، إلا أن الإثم مرفوع عن المخطيء ، وقيل : إن هذا مذهب الشافعي . وقيل : فيه قولان هذا أحدهما . والثاني إن كل مجتهد مصيب ، وهو ظاهر قول مالك وأبي حنيفة ، وهو مذهب المعتزلة وأبي الحسين ، وحكى القاضي أبو بكر عن أبي علي بن أبي هريرة أنه كان يقول بأخريّة : إن الحق في واحد مقطوع

(١) (على) غير موجودة في البارسية والأزهرية.

به عند الله ، وأن مخطئته مأثوم ، والحكم بخلافه منقوض ، وهو قول الأصم وابن
علية وبشر المريسى .

واختلف القائلون من أصحابنا بأن الحق في واحد في أنه هل الكل مصيب في
اجتهاده أم لا ؟ فقيل : المخطىء في الحكم مخطىء في الاجتهاد . وقيل : الكل
مصيب في الاجتهاد وإن جاز أن يخطىء في الحكم . وحكى عن أبي العباس .
واختلف القائلون بأن كل مجتهد مصيب ، فقال بعض الحنفية : إن عند الله
شبهاً ربما أصابه المجتهد وربما أخطأه ، ومنهم من أنكر ذلك . والقائلون بالأشبه
اختلفوا في تفسيره ، فقيل : تفسيره بأكثر من أنه أشبه^(١) . وقيل : الأشبه عند الله
في حكم الحادثة قوة الشبهة ، فهو الأمانة . وهذا تصريح بأن الحق في واحد يجب
طلبه . وقيل الأشبه عند الله أنه عنده في الحادثة حكم لو نصص عليه ويُنَّه لم ينص
إلا عليه . والصحيح من مذاهب أصحابنا هو الأول : أن الحق في واحد ، وما
سواه باطل ، وأن الإثم مرفوع عن المخطىء . (انتهى) .

وقال ابن الصباغ في «العدة» : كان أبو إسحاق المروزي وأبو علي الطبري
يقولان : ان مذهب الشافعي وأصحابه أن الحق في واحد ، إلا أن المجتهد لا
يعلم أنه مصيب ، وإنما يظن ذلك . وقال سليم : ذهب الشافعي في أكثر كتبه إلى
أن الحق فيها واحد ، وأن الله ينصب على ذلك دليلاً [إما] غامضاً وإما جلياً .
وكُلِّف المجتهد طلبه وإصابته بذلك الدليل ، فإذا اجتهد وأصابه كان مصيباً عند
الله وفي الحكم ، وله أجر على اجتهاده ، وأجر على إصابته . وإن أخطأه كان
مخطئاً عند الله وفي الحكم ، إلا أن له أجراً على اجتهاده ، والخطأ مرفوع . وحكى
هذا عن مالك ، وبه قال المريسى وابن علية والأصم وزادوا فقالوا : عليه دليل
مقطوع به ، ثم أخطأه ، كان آثماً مضملاً .

وقال الشافعي رحمه الله في كتاب «إبطال القول بالاستحسان» : إن الحق عند
الله واحد ، وعليه دليل ، إلا أنه لم يكُلِّف المجتهد إصابته وإنما كلفه طلبه ، فإن

(١) كذا في الاصول كلها.

أصابه كان مصيباً ، وإن أخطأ كان مخطئاً عند الله ، لا في الحكم .

وحكى هذا عن أبي حنيفة ومالك ، وهو اختيار المزني .

وذهبت المعتزلة بأسرها إلى أنه ليس هناك حكم مطلوب على اليقين ، وإنما الواجب على المجتهد أن يعمل بما غلب على ظنه/ ويكون مصيباً . واختلفوا هل هناك أشبه مطلوب أم لا . على قولين . ومعنى الأشبه أن الله لو أنزل حكماً في الحادثة لكان هو فيجب طلب ذلك^(١) الأشبه .

وحكى ابن فورك عنهم قولاً ثالثاً أن الله نصب على الحكمين معاً دليلاً ، إلا أن الأدلة إذا تكافأت عند المجتهد وغمضت تحير . وذهب الكرخي وغيره من الحنفية [إلى] أن كل مجتهد مصيب ، وهناك أشبه مطلوب ، فإن أصابه أصاب الحق ، وإن أخطأه كان مخطئاً للمطلوب مصيباً في اجتهاده ، كالقول الثاني للمعتزلة .

وأما الأشعرية فالذي حكاه عنهم الخراسانيون أبو إسحاق وابن فورك أن مذهبهم أن الحق في واحد ، وأن على المجتهد طلبه بالدليل ، فإن أخطأه كان مخطئاً عند الله وفي الحكم ، لقول الشافعي في الأول . وحكى القاضي أن لأبي الحسين فيها قولين : أحدهما هذا ، والثاني أنه ليس لله حكم في هذه المسائل ، وأن المأخوذ على المكلف أن يحكم بما غلب على ظنه فيها ، واختار هذا ونصره ، وقال : ليس هناك أشبه مطلوب ، ولا دليل منصوب مثل القول الأول للمعتزلة . (انتهى) .

وقال الأستاذ أبو منصور البغدادي : اختلف أصحابنا في تصويب المجتهدين في الفروع :

- فمنهم من قال : إن الحق في كل واحد ، وهو المطلوب ، وعليه دليل منصوب ، والذي يؤدي إلى غيره شبهة وليس بالدليل ، وهؤلاء يقولون : إن الله كلف المجتهدين إصابة الحق بالدليل الذي نصبه عليه ، ومن أخطأه كان معذوراً

(١) في مخطوطة أحمد الثالث (لكان يجب طلب ذلك الأشبه) .

على خطئه مثاباً على قصده (قال) : وهذا هو الصحيح المشهور من مذاهب الشافعي وأصحابه ، وبه قال ابن علية والمريسي .

وقال المزني : كل مجتهد مصيب ، إلا أن الحق في واحد من أقوالهم . قال أصحاب الشافعي : فيها مسائل نقضوا فيها الحكم على من خالفهم ، كالحكم بالنكول وسائر ما حكم به أهل العراق بالاستحسان ، وأوجبوا الحد على واطىء الأم والبنت والأخت بعد العقد عليهن ، وعلى المستأجرة ، وإن حكم حاكم بإسقاط الحد في ذلك . وأوجبوا إعادة الصلاة على من توضعاً بنبيذ التمر أو ترك النية أو الترتيب في الوضوء ، وإعادة الصوم على من ترك نيته قبل الفجر ، أو نوى في فرضه التطوع ، وكذلك نقضوا الحكم على من حكم بخلاف خبر المصراة ، وخبر الخيار في البيع ، والعرايا ، والفلس . وكان الاصطخري والصيرفي ينقضان الحكم على من حكم بصحة نكاح بلا ولي ولا شهادة ، أو شهادة فاسقين .

- وقال أصحاب الرأي قبل قول المزني : إن الحق في واحد إلا إن كل مجتهد مصيب ، لأنه لم يكلف إصابة الحق ، وإنما كلف فعل ما يؤدي إليه اجتهاده . ولذلك قال المزني وأبو حنيفة فيمن صلى إلى بعض الجهات بالاجتهاد ثم علم خطأه بيقين^(١) أنه لا يلزمه الإعادة ، لأنه لم يكلف عندهما إصابة عين القبلة ، وإنما كلف الصلاة بالاجتهاد (انتهى) .

والذي رأيته في كتاب «فساد التقليد» للمزني ترجيح القول بأن الحق واحد ، وأطال في الاستدلال عليه ، ومنه إنكار الصحابة بعضهم على بعض في الفتاوى ، ولا نعلم أحداً قال لمخالفه : قد أصبت فيما خالفني فيه (قال) : وهو قول مالك والليث ، ويروى عن السمعي أن أبا حنيفة قال : أحد القولين خطأ ، والإثم فيه مرفوع (قال) : وجاء عن أبي حنيفة أنه حكم بين خصمين في طست ثم غرّمه للمقضي عليه . قال المزني : فلو كان يقطع بأن الذي قضى به هو الحق لما تأثم من الحق الذي ليس عليه غيره ، ولا غرم للظالم ثمن طست في حكم الله أنه ظالم بمنعه إياه من صاحبه (قال) : ولكنه عندي خاف أن يكون قضى عليه بما أغفل منه

(١) في معظم الأصول (فتعين) ! وفي أحدها (سعن) مهملة من النقط.

وظلمه من حيث لا يعلم ، فتورّع فاستحل ذلك منه وغرمه له ، ولو كان غرمه له وهو يستيقن أنه ليس عليه إلا طلب الثواب لما خفي عليه أن إعطاءه لمحتاج أعظم لأجره . انتهى .

وقال في «المنحول» : ذهب الشافعي والأستاذ أبو إسحاق وجماعة من الفقهاء إلى أن المصيب واحد ، وصار القاضي وأبو الحسين في طبقة المتكلمين إلى أن كل واحد مصيب ، والغلاة منهم أثبتوا أو نفوا مطلوبا معينا . وعزا القاضي مذهبه للشافعي وقال : لولاه لكنت لا أعدّه من أحزاب الأصوليين . ثم قال : والمختار عندنا أن كل مجتهد مصيب في عمله قطعاً .

وقال في «المستصفي» : المختار عندنا وهو الذي يقطع به ويخطئ المخالف فيه ، أن كل مجتهد مصيب في الظنيات ، وأنه ليس فيها حكم معين لله تعالى . وقال إلكيا : انقسموا على قسمين : غلاة ومقتصدة .

فالغلاة افرقوا من وجهين :

(أحدهما) ذهب بعضهم إلى أنه يجوز لكل منها أن يأخذ بالتحريم والتحليل من غير اجتهاد ، إذا علم أنه يستدرك كل واحد منهم بالاجتهاد ، ويأخذ بما يشاء . وقال الأستاذ أبو إسحاق : هذا المذهب أوله سفسطة وآخره زندقة ، أما السفسطة فلكونه حلالاً حراماً في حق كل واحد ، وأما الزندقة فهو مذهب أصحاب الإباحة .

و (الثاني) ذهب بعضهم إلى أن المطالب متعددة ، فلا بد من أصل الاجتهاد ، ولكن المطلوب من كل مجتهد ما يؤدي إليه الاجتهاد .

- وأما المقتصدة فقالوا : كل مجتهد مصيب في عمله قطعاً ، ولا يقطع بإصابة ما عند الله ، وادّعوا أن في الآراء المختلفة حكماً عند الله هو أشبه بالصواب ، وهو شوق المجتهدين ومطلوب الباحثين ، وربما عبر عنه بأنه الحق والصواب ، غير أن المجتهد لم يكلف غير إصابته . وهذا القول عن أبي حنيفة نصاً .

وأما القائلون بأن الحق في واحد فيما دل عليه دليل ، والمجتهد مقصرٌ بالنظر فيه

والمصير إليه ، ومن قصر في ذلك ولم يصبر إليه فإنه مخطئ فيه ، ويختلف خطؤه على قدر ما يتعلق به الحكم ، فقد يكون كبيرة ، وقد يكون صغيرة . وهذا مذهب الغلاة ، ومنهم الأصم والمريسي ، وهو قول أصحاب الظواهر فيما طريقه الاستدلال .

وقيل : في واحد منها وعليه دليل ، إلا أن المجتهد إذا لم يصل إليه لِدِقَّتِهِ وغموض طريقه فهو معذور آثم ، وهو قول أكثر أصحاب الشافعي ونفر من الحنفية .

وحكي عن الشافعي أنه قال في الفروع التي لها أصل واحد وهو الذي يسمى طريق إثباتها القياس الجلي ، والقياس المعنى أن المصيب فيها واحد ، والفروع التي تتجاذبها أصول كثيرة ويسمى طريق إثباتها قياس علىية الأشباه أن كل مجتهد فيها مصيب ، وهو الذي حكاه عنه المحصلون .

وقال في بعض مجموعاته في جواب سئل عنه / في قوله : إذا اجتهد الحاكم ١/٣٥٨ فأصاب فله أجران ، وإن أخطأ فله أجر واحد ، أنه لو كان أحد القولين خطأ لم يجز أن يثاب عنه ، لأن الثواب لا يكون فيما لا يسوغ ، ولا في الخطأ الموضوع .

ثم قال : لو كان خطأ قصارى أمره أن يغفر له ، فكيف يطمع في الثواب على خطأ لم يصنعه . وقد تكررت ألفاظه في كتبه على موافقة ما حكيناه عنه من أن كل مجتهد مصيب ، والفرق بين ما حكينا عن أبي حنيفة آخرأ وبين قول المخالف أن أبا حنيفة يقول : أن المجتهد لم يكلف الأشبه ، والذي هو الحق عند الله . وهؤلاء يقولون أنه كلف إصابته ولكنه يكون معذوراً إن كان خطؤه صغيراً . واختلف القائلون باتحاد الحق في هذه المسائل ، فقليل : يمنع من ورود التعبد في الفروع بالأحكام المتضادة وقيل : السمع هو الذي يمنع من ذلك .

وقال ابن برهان في «الأوسط» : المنقول عن الشافعي أن المصيب واحد ، وأن الحق في جميعه واحد . وذهب شيخنا أبو الحسن الأشعري والمعتزلة والحنفية إلى أن كل مجتهد مصيب ، وأن المطالب متعددة ، وهو مذهب القاضي ، أي أن المصوبة انقسموا إلى غلاة ومقتصدة . وذكر نحو ما قاله إلكيا .

وقال في «القواطع» : ظاهر مذهب الشافعي أن المصيب من المجتهدين واحد ، والباقيون مخطئون ، غير أنه خطأ يعذر فيه المخطيء ولا يؤثم . وقد قال بعض أصحابنا إن هذا قول الشافعي ومذهبه ولا يعرف له قول سواه ، وبه قال بعض الحنفية . وقال بعض أصحابنا : للشافعي قولان : (أحدهما) ما قلناه ، و (الآخر) أن كل مجتهد مصيب ، وهو ظاهر قول مالك وإليه ذهب أكثر الحنفية ونقلوه عن أبي حنيفة ، وهو قول أبي الحسن الأشعري والمعتزلة .

وقال الأصم وابن علية والمريسي : إن الحق في واحد ، ومخالفه خطأ وصاحبه مأثوم (قال) : وقال أبو زيد في «أصوله» : قال فريق من المتكلمين : الحق في هذه الحوادث التي يجوز الفتوى في أحكامها بالقياس والاجتهاد حقوق ، وكل مجتهد مصيب للحق بعينه . ثم إنهم اختلفوا ، فقال قوم : الجميع حق على التساوي . وقال قوم : الواحد من الجماعة أحق ، وسموه (تقويم ذات الاجتهاد) وقال بعض أهل الفقه : والكلام الحق عند الله واحد ثم اختلفوا فقال قوم : إذا لم يصب المجتهد الحق عند الله كان مخطئاً ابتداء وانتهاء ، حتى أن عمله لا يصح . وقال علماؤنا : كان مخطئاً للحق عند الله مصيباً في حق عمله حتى لو عمله يقع به صحيحاً شرعياً . كأنه أصاب الحق عند الله .

(قال) : وبلغنا عن أبي حنيفة أنه قال ليوسف بن خالد السميتي : كل مجتهد مصيب ، والحق عند الله واحد ، فبين أن الذي أخطأ ما عند الله سبحانه مصيب في حق عمله . وقال محمد بن الحسن في كتاب الطلاق : إذا تلاعن الزوجان ثلاثاً ثلاثاً ، وفرق القاضي بينهما ، نفذ قضاؤه وقد أخطأ السنة . فجعل قضاءه في حقه صواباً مع قوله إنه مخطيء الحق عند الله . قال أبو زيد : وهذا قول التوسط بين الغلّ والنقص . واعلم أن هذا القول هو القول بالأشبه ، وهو أن يكون المجتهد مصيباً في اجتهاده مخطئاً في حكمه قالوا : وما كلف الإنسان إصابة الأشبه ونقل بعضهم هذا نصاً عن أبي حنيفة ومحمد . وحكى القول بالأشبه عن أبي علي الجبائي .

قال ابن السمعاني : والصحيح من هذه الأقاويل أن الحق عند الله واحد ،

والناس بطلبه مكلفون إصابته ، فإذا اجتهدوا وأصابوا مُجدوا وأُجروا . وإن أخطؤوا عُذِّروا ولم يَأْثَمُوا . إلا أن يقصروا في أسباب الطلب . وهذا هو مذهب الشافعي رضي الله عنه وهو الحق ، وما سواه باطل .

ثم يقول : إنه مأجور في الطلب إذا لم يقصّر وإن أخطأ الحق ، ومعذور على خطئه وعدم إصابته للحق . وقد يوجد للشافعي في بعض كلامه ومناظراته مع خصومه أن المجتهد إذا اجتهد فقد أصاب . وتأويله أنه أصاب عن نفسه بأنه بلغ عند نفسه مبلغ الصواب ، وإن لم يكن أصاب عين الحق .

واعلم أنه لا يصح على مذهب الشافعي إلا ما قلناه ، ومن قال غير هذا فقد أخطأ على مذهبه ، وقال ما قال عن شهوته (انتهى) .

وقال القاضي الحسين في «تعليقه» : المختار أن كل مجتهد مصيب ، إلا أن أحدهم يصيب الحق عند الله ، والباقون يصيبون الحق عند أنفسهم . وحكى ابن فورك عن بعضهم أنه قال : إن المجتهد مصيب عند الله عندي . وليس هذا موضع خلاف ، لأن القائل بذلك غير متيقن أن كلاً مصيب عند الله ، فلذلك قيده بقوله «عندي» ولذلك يقول : إن المخالف له مصيب عند الله عنده ، فهذا كلام لا حاصل له .

قلت : والحاصل في المسألة على مذهبنا ثلاثة طرق :

أحدها : قال الرافعي : وهي الأشهر : إثبات قولين للشافعي وهي التي حكاهما أبو حامد وغيره من أصحابنا وأصحابها - وهو الذي ذكره في كتبه الجديدة - إن المجتهد مأمور بإصابة الحق ، ومن ذهب إلى غيره فهو مخطئ . وقال ابن القطان وابن فورك في كتابيهما : إن هذا مذهب الشافعي ، لأنه قال في «كتاب القضاء» وفي «الرسالة» : وكل مجتهدين اختلفا في شيء فالحق في واحد من قوليهما . قالوا : هذا هو مذهبه ولا معنى للاشتغال بأشياء أطلقها وكان مراده فيها ما عُرف من مذهبه (انتهى) . وهذا ما حكاه الأشعري بخراسان عنه وعن المعتزلة أن كل مجتهد مصيب . قال ابن الصباغ : ونسبة هذا إلى الأشعري أشهر ، لأن كلاً منهم مأمور بالعمل بما أدّى إليه اجتهاده ، وغير الحق لا يؤمر بالعمل به . وعلى هذا

فهل يقول : الحكم والحق على كل واحد من المجتهدين ما غلب على ظنه ، أو يقول : الحق واحد وهو أشبه المطلوب ، إلا أن كل واحد منهم مكلف بما غلب على ظنه لإصابة الأشبه ؟ فيه وجهان :

أصحهما : الأول ، واختاره القاضي الحسين والغزالي وحكاه ابن الصباغ عن المعتزلة والأشعرية . قال القاضي الحسين : لأنه يجوز أن يكون المقصود من الأمر شيئاً واحداً ، والمطلوب من المأمور غيره ، ألا ترى أن من أبق عبده فقال لعبيده : اطلبوه . فالمقصود من الأمر وجود الأبق ، ومن العبيد طلبه فحسب ، فإن لم يجدوه فما ذمهم من حيث لم يتوانوا فيه فكذا هنا .

- وبالثاني أجاب أصحابنا العراقيون ، كما قال الرافعي وحكوا^(١) عن القاضي ٣٥٨ ب/ أبي حامد ، وزعم القاضي في «التقريب» أن كلام الشافعي في / «الرسالة» وفي «كتاب الاستحسان» وفي «رسالة المصيرين» محتمل ، وأن الأظهر من كلامه والأشبه بمذهبه ومذهب أمثاله من العلماء القول بأن كل مجتهد مصيب . وتابعه إمام الحرمين فقال : ليس للشافعي نص في المسألة على التخصيص لانقياً ولا إثباتاً ، وإنما اختلفت النقلة عنه في استنباطهم من كلامه . وليس كما قال ، بل نصوصه في «الرسالة» وغيرها طافحة به .

والطريق الثاني - القطع بالأول ، ويحكي عن أبي إسحاق المروزي وأبي علي الطبري والأستاذ أبي إسحاق الاسفرايني وأبي إسحاق الرازي . وهو اختيار القاضي أبي الطيب .

والثالث - التفصيل بين قياس العلة وقياس الشبه ، وهذه طريقة إلكيا في النقل عن الشافعي كما سبق ، وكذلك نقلها عنه صاحب «الكبرى الأحمر» قال : زَلَّ كثير من الناس فظنوا أن مذهب الشافعي أن الحق في واحد في جميع المواضع ، وإلا فكيف كان يسوغ له مخالفة أبي حنيفة في كثير من الأحكام ، فلهذا قال : ما ليس له أصل مقيس عليه إلا واحد فالحق فيه واحد ، لأنه مستفاد من دليل

(١) كذا في الأصول، ولعله (وحكوه).

واحد، وأما ما تجاذبه أصلاً فأكثر فكل مجتهد فيه مضيب . قلت : وهذا لا يعرفه أصحاب الشافعي .

التقريب

إذا قلنا بالصحيح أن الحق واحد فعليه فروع :

(منها) : أنه هل يقطع بصحة قوله وخطأ المخالف، أم يجوز أن يكون في غيره؟ وجهان: «أصحهما»، وبه قال القاضي أبو الطيب، أعلمُ أصابتنا للحق وأقطع بخطأ من خالفنا ومنعه من الحكم باجتهاده، غير أني لا أوثمه. قال أبو الخطاب من الحنابلة: وقد أوماً إليه أحمد في رواية ابن الحكم، والأصح أن المسائل تنقسم إلى ما يقطع فيه بالإصابة، وإلى ما لا يدري أصاب الحق أم أخطأ، بحسب الأدلة. وهذا هو الذي يقتضيه تصرف أصحابنا في نقض حكم الحاكم.

و (منها) أن المخطيء هل يقال إنه معذور؟ فيه وجهان: (أحدهما) - ونقله ابن كج عن عامة الأصحاب -: نعم و (الثاني) وهو الذي أورده ابن فورك : لا .

و (منها) اتفق القائلون على أن لله في كل واقعة حكماً معيناً هو مقصد الطالب .

ثم اختلفوا هل نصب عليه دليلاً أم لا ؟ فقليل : لا دليل عليه، وإنما هو مثل دفين يُعثر [عليه]، فمن عثر عليه فله أجران ، ومن أخطأه فله أجر واحد والأكثر على أن الله نصب عليه دليلاً .

ثم اختلفوا هل هذا الدليل قطعي أو ظني ، فحكى القاضي عن ابن أبي هريرة أنه كان يقول في آخر عمره : أنه قطعي ، وهو قول الأصم وابن عليه والمريسي وجميع نفاة القياس ، إلحاقاً للفروع بالاصول . ومنهم من يعبر عن هذا الخلاف بأنه: هل دل عليه السمع أو العقل .

ثم اختلف هؤلاء في مخطيء هذا الدليل القاطع هل هو مأثوم مخطوط عنه ؟ فحكى عن ابن أبي هريرة أنه كان يقول بأخرة : إن مخطئه مأثوم ، والحكم بخلافه

منقوض ، وهو قول الأصم ومن وافقه ، لأنه خالف دليلاً قطعياً . وقيل : بل الإثم محطوط عنه . وحكاه السرخسي عن المريسي والأصم وابن علي . وذهب عامة أصحابنا إلى أنه ظني ، وأن الإثم موضوع عن مخطئه وأن المجتهد كُلف طلبه . قال الرافعي : وهو المذهب ، والحديث يدل عليه ، وهل كلف إصابته ؟ فيه قولان - أو وجهان - :

(أحدهما) : نعم ، وهو قول أبي إسحاق الأسفرايني ويحكي عن المزني ، وهو الصحيح عند أصحابنا ، ونسبه ابن القطان إلى الشافعي ، فعلى هذا إن أصابه المجتهد كان مصيباً عند الله ، وإن أخطأه كان الإثم مرفوعاً عنه ، وله أجر بقصده الحق

و(الثاني) : وبه قال ابن سريج ، ونسب إلى الشافعي أن الله لم يكلف المجتهد إصابته ، وإنما كلفه الاجتهاد في طلبه ، فكل من اجتهد في طلبه فهو مصيب في اجتهاده ، ولأنه قد أدى ما كلف .

وإذا قلنا بأن كل مجتهد مصيب ، فاختلف القائلون به ، هل الحق في كل واحد من المجتهدين ما غلب على ظنه أو نقول : الحق واحد وهو أشبه مطلوب إلا أن كل واحد منهم مكلف بما يغلب على ظنه ، لإصابة الأشبه . قال الرافعي رحمه الله : فيه وجهان : اختيار الغزالي منها الأول ، وبالثاني أجاب أصحابنا العراقيون ، وحكوه عن القاضي أبي حامد والداركي (انتهى) . والمعنى أنه هل يرجع إليه في كل مسألة حكماً مطلوباً هو أشبه بحكم الأصل في غالب ظن المجتهد ، فلهذا قيل : هناك أشبه .

ثم اختلفوا في تفسيره ، فقليل : هو ما غلب على ظن المجتهد . وقيل : هو قوة الشبه لقوة الأمانة . وقال ابن سريج : هو ما لو ورد به نص لطابقه . قال في «المنحول» : وهذا حكم على الغيب . وقيل : ليس هناك أشبه ، والجميع واحد إلا ما عند المجتهد أنه الأولى أن يحكم به ، وحكاه القاضي في «التقريب» عن الجمهور ، وحكاه عن الأشعري .

وقال ابن القطان : القائلون بأن الحق في كل ما أدى إليه الاجتهاد اختلفوا :

هل نصب الله تعالى أدلة مختلفة يؤدي اجتهاد كل واحد منهم إلى دليل منصوب أم لا ؟ على قولين : (أحدهما) نعم ، كالتخيير في كفارة اليمين أيها فعل أجزأه ، فكذا أي الأدلة صار إليه وأخذ به كان حقاً . و (الثاني) أنه لم ينصب عليها دلالة ، وإنما الأمر فيها على غالب الظن ، لأنه المتعبد به .

تنبيهات

الأول : أن الصفي الهندي قد حرر المذاهب في هذه المسألة تحريراً جيداً فقال : الواقعة التي وقعت إما أن يكون عليها نص أم لا ، فإن كان الأول فإما أن يجتهد المجتهد أم لا . والثاني على قسمين : لأنه إما إن يقصر في طلبه أو لا يقصر .

وإن وجده فحكم بمقتضاه فلا كلام ، وإن لم يحكم بمقتضاه فإن كان مع العلم بوجه دلالة على المطلوب فهو مخطئ وآثم وفاقاً ، وإن لم يكن مع العلم ولكن قصر في البحث عنه فذلك ، وإن لم يقصر بل بالغ في الاستكشاف والبحث ولم يعثر على وجه دلالة على المطلوب فحكمه حكم ما إذا لم يجده مع الطلب الشديد ، وسيأتي .

وإن لم يجده فإن كان لتقصير في الطلب فهو مخطئ ، وآثم ، وإن لم يقصر بأن بالغ في التنقيب عنه وأفرغ الوسع في طلبه ومع ذلك لم يجده . فإن خفي عليه الراوي ، الذي عنده النص ، أو عرفه ولكن مات قبل وصوله إليه فهو غير آثم قطعاً ، وهل هو مخطئ أم مصيب ؟ على الخلاف الآتي فيما لا نص فيه ، وأولى أن يكون مخطئاً . وأما التي لا نص فيها فإما أن يقال : لله فيها قبل اجتهاد المجتهد حكم معين ، أولاً ، بل حكمه تابع لاجتهاد المجتهد . فهذا الثاني قول من قال : كل مجتهد مصيب ، وهو مذهب جمهور المتكلمين ، كالشيخ أبي الحسن الأشعري والقاضي والغزالي والمعتزلة ، كأبي الهذيل وأبي علي وأبي هاشم وأتباعهم ، ونقل عن الشافعي وأبي حنيفة ، والمشهور عنهما خلافه .

وهذا في أنه وإن لم يوجد / في الواقعة حكم معين فهل وجد فيها ما لو حكم ١/٣٥٩
الله فيها بحكم لما حكم إلا به أو لم يوجد ذلك ؟ والأول : هو القول بالأشبه ، وهو قول كثير من المصويين وإليه صار أبو يوسف ومحمد بن الحسن وابن سريج في

إحدى الروايتين عنه . قال القاضي في «مختصر التقريب» : ذهب بعضهم في الأشبه إلى أنه ليس هذا بل هو أولى طرق الشبه في المقاييس والعبر ، ومثلوا ذلك بإلحاق الأرز بالبر بوصف الطعم أو القوت أو الكيل ، وأحد هذه الأوصاف أشبه عند الله وأقرب في التمثيل .

وأما الثاني فقول المخلص من المصوبة .

وأما الأول وهو أن لله في الواقعة حكماً معيناً ، فإما أن يقال : عليه دلالة أو أمانة فقط ، أو ليس عليه دلالة ولا أمانة .

فأما (القول الأول) : وهو أن على الحكم دليلاً يفيد العلم فهو قول بشر المريسي والأصم وابن علي ، وهؤلاء اتفقوا على أن المجتهد مأمور بطلبه ، وأنه إذا وجده فهو مصيب ، وإذا أخطأه فهو مخطيء ، ولكنهم اختلفوا في المخطيء هل يأنثم ويستحق العقاب ؟ فذهب بشر إلى التأنيم وأنكره الباقر لخفاء الدليل وغموضه . واختلفوا أيضاً في أنه هل ينقض قضاء القاضي فيه ؟ فذهب الأصم إلى أنه ينقض ، وخالفه الباقر .

وأما (القول الثاني) : وهو أن على الحكم أمانة فقط فهو قول أكثر الفقهاء الأئمة الأربعة وكثير من المتكلمين ، وهؤلاء اختلفوا ، فمن قائل : إن المجتهد غير مكلف بإصابته لخفائه وغموضه وإنما هو مكلف بما غلب على ظنه ، فهو وإن أخطأ - على تقدير عدم إصابته - لكنه معذور مأجور ، وهو منسوب إلى الشافعي رحمه الله تعالى .

وأما (القول الثالث) : وهو أنه لا دلالة عليه ولا أمانة ، فذهب إليه جمع من المتكلمين وزعموا أن ذلك الحكم كدفين . قال القاضي في «مختصر التقريب» : واختلف هؤلاء فذهب بعضهم إلى أن العثر عليه ليس بواجب ، وإنما الواجب الاجتهاد . وذهب بعضهم إلى أن العثر عليه مما يجب على المكلف وإن لم يكن عليه دليل .

الثاني : قال ابن فورك : هذا الخلاف مبني على إثبات القول بالقياس ، فأما من نفاه فلا يختلفون أن الحق في واحد لا غير .

الثالث: مما يحتاج به المصوبة حديث بعثه عليه الصلاة والسلام السرية لسبي بني قريظة ، وقال : (لا تنزلوا حتى تأتوهم) فجاءت صلاة العصر في أثناء الطريق فاختلفوا حينئذ ، فمنهم من نزل فصلى العصر ثم توجه ، ومنهم من تمادى وحمل قوله (لا تنزلوا) على ظاهره ، فلما عرضت القصة على النبي ﷺ لم يخطئ أحداً منهم ولم يؤثمه ، وكذلك قوله عليه الصلاة والسلام : لما اختلف الصديق والفاروق في أفضلية الوتر تقدماً وتأخيراً : (أصبتما) . وكذا الحديث المشهور : فكان منا الصائم ومن المفطر ، ولم يعب أحد على أحد ، لأنهم اختلفوا في أفضلية العزيمة على الرخصة ، أو العكس ، ففضل كل جهة ، واعتقد أنه أخذ بالأفضل وصوب بعضهم بعضاً مع الاختلاف .

ويحتاج للمخطئة بحديث (إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران ، وإن أخطأ فاجر) وبحديث (القضاة ثلاثة) لأنه لو لم يكن هكذا لم يكن للتقسيم معنى ، ويقول عليه السلام لأمر السرية : (وإن طلب منك أهل حصن النزول على حكم الله فلا تنزلهم على حكم الله ، فإنك لا تدري أتصيب حكم الله فيهم أم لا) .
الرابع : قد سأل المصيصي الغزالي عن هذه المسألة فقال : الصحيح عندي أن الوقائع الشرعية خمسة أقسام :

الأول - ما فيه نص صريح ، كأكل الضب على مائدة الرسول عليه السلام ، فالمصيب في مثل هذه المسألة واحد ، إذ النص واحد ، وقد وضع الشرع إباحة الضب ، وعلى المجتهدين تعرّف ما وضعه الشرع ، فمن عرف فقد أصاب ، ومن أخطأ النص ولم يعثر عليه فقد أخطأ ، أي أخطأ النص الذي كان مأموراً بطلبه ، ولو وجده للزمه الرجوع إليه ، ويكون النص كالقبة في حقه ، والمصيب فيها واحد ، وله أجران ، وللمخطيء أجر .

الثاني - ما لا نص فيه ، ولكن يدل النص عليه ، كسراية عتق الأمة ، إذ لا نصّ فيها ولكن يدل النص عليه . وكذلك ما شهد له النص شهادة جلية بقياس جلي، فمن أخطأ معنى النص كمن أخطأ عين النص ، لأن النص ثبت الحكم لمعناه لا لفظه . ومهما تعين المطلوب كان مصيبه واحداً ، ولا معنى لقوله :

«أخطأ» إلا أنه أخطأ ما قصد الشرع منه أن يعثر عليه ، وما لو عثر عليه وجب الرجوع إليه عليه . وهذا كالأول .

الثالث - مالا يتعرض له الشرع لا بلفظ يخصه ولا يخص غيره ويسرى إليه ، ولكن للخلق^(١) فيه أن حكم الله فيه هو الأصلح للعباد فاطلبوه . فهذا ينقسم إلى ما هو أصلح للعباد ، فكل ما علم الله أنه أصلح للعباد^(٢) فالمصيب من أمر به ، ومن تعداه فهو مخطيء ، لأن الأصلح قد تعين عند الله وصار مطلوباً ، وكل من طلب شيئاً معيناً فيما أنه يصيب وإما أن يخطيء فتصور فيه الخطأ والصواب ، وكل ما تصور فيه ذلك فيميز المخطيء لا محالة في علم الله من المصيب .

الرابع - مالم يس للشرع فيه حكم معين ، ولكن قيل للمجتهدين : اطلبوا الحكم وترددوا بين رأيين ، وكل واحد من الرأيين مساوٍ للآخر في الصلاح والفساد عند الله تعالى ، وكل واحد من المجتهدين ها هنا مصيب .

وهذا يمكن وقوعه في الشرع والعقل : أما شرعاً^(٣) فكل حكم نيط باجتهاد الولاية ، كترقة العطاء على المسلمين والتسوية بينهم أو التفاوت ، كما اختلف فيه أبو بكر وعمر ، إذ ليس فيه نص على عينه ولا على مسألة قريبة منه يقال إنه في معناه ، ولكن فيه إهمال لمصلحة تميز الفاضل من المفضول ، وهو من المصالح ، وفي التفاوت إحدى المصلحتين دون الأخرى ، ومهما قوبل ما في إحدهما من المضرة بما في أحدهما من المصلحة يجوز أن ترجح إحدهما ، ويجوز أن تتساويا في علم الله بالجبر والمقابلة . وإذا تساويا في علم الله كان كل واحد صواباً . ولولا هذا لرد المفضول في زمن عمر بعض ما أخذه في زمان أبي بكر . أو لامتنع الفاضل في زمن عمر من أخذ الزيادة . وكلهم أجمعوا على أخذ المالين وتقرير الحكمين . فهذا منهم إجماع على أن كل مجتهد مصيب .

(١) هكذا في الأصول.

(٢) هنا في البارسية فقط بياض بمقدار كلمتين.

(٣) لم يأت بمقابلة وهو وقوعه عقلاً . فلعله لكونه هو المقصود رغم التقسيم.

وكذلك تقدير العقوبة والنفقات ، كما في شرب الخمر ، إذ لا يبعد أن يكون في الترقى إلى الثمانين مضرة من / وجه ومصلحة من وجه . وكذا الاقتصار على ٣٥٩/ب الأربعين ، وهما عند الله متساويان بالجبر والمقابلة . وكذا كل واقعة لا نصّ فيها ولا هي في معنى المنصوص .

الخامس - مسألة تدور بين نصين متعارضين ، فحكم الله فيها الأصلح إن كان معقول المعنى ، فيلحق بالقسم الرابع والثالث . وحكم الله فيه الأخذ بالشبه إذا لم يكن معقول المعنى . وقد يكون أحدهما عند الله أشبه ، وقد تكون نسبته في الشبه إلى الجانبين على التساوي في علم الله . فهذا ممكن ، وإذا أمكن فكل واحد من القولين صواب ولا مخطئ فيه . إذ الخطأ والصواب يستدعي شيئاً معيناً يعسر الوقوف عليه بالصواب ، وعن الغفلة عنه بالخطأ ، وها هنا يتعين أحد الجانبين على الآخر فإذا إن كان التساوي في الصلاح أو الشبه ممكناً في علم الله فقد صح ما قلناه ، ومن أنكر هذا وإمكانه أثبت عليه بقواطع العقل ، فإن المباحات كلها إنما سوى الشرع بين فعلها وتركها لتساويها عنده في صلاح الخلق .

وكذلك سائر أحكام السياسات وجميع مسائل تقابل الأصلين يكاد يكون من هذا الجنس ، إذ قلماً يكون فيها ترجيح ، فإذا قضى قاضٍ بتحليف أحد ، وقضى آخر بتحليف الآخر فقد أصابا ، بل أقول : لو استوى عند قاضٍ واحد المصلحة والمضرة في أمرين ، أو استوى عنده الشبه بالأصلين أو الاستصحاب في مقابل الأصلين وامتنع الترجيح صار مخيراً كما في سائر المباحات .

فإذاً من المسائل ما يعلم أن المصيب فيها واحد ، وهو كل ما يعلم أنه لا يخلو عن حكم مذكور في زمان النبي ﷺ ، كالخيل مثلاً في أنه هل يحل أكله ، لأنه مع كثرته في زمان الرسول يعلم أنه ما أغفله عن بيان حكمه ، فيقطع بأن المصيب واحد . وإن لم يبلغنا فيه نص مثلاً ، فهذا حكم المجتهدين عند الله ، فأما عندنا فلا يطلع عليه في حق آحاد الأشخاص وأعيان المسائل . ويدل على ذلك تشديد ابن عباس وعائشة في بيع العينة واعتقادهم أن ذلك مجاوزة لحكم ثابت بإجماع.

وإجماعُ الصحابة في زمان عمر على أخذ الفضل يدل على وجود القسم الثاني (انتهى) .

وقال ابن دقيق العيد في «شرح العنوان» : اختلفوا في كل مجتهد في الفروع مصيب أم لا ، وهو بناء على أنه هل لله تعالى في الواقعة حكم معين أم لا ، ولنقدم عليه مقدمة وهي أن لله تعالى حكيمين : (أحدهما) مطلوب بالاجتهاد ونصب عليه الدلائل والأمارات فإذا أصيب حصل أمران أحدهما أجر الإصابة ، والآخر أجر الاجتهاد . و (الثاني) وجوب العمل بما أدى إليه الاجتهاد . وهذا متفق عليه . فمن ينظر إلى هذا الحكم الثاني ولم ينظر في الأول قال إن حكم الله على كل أحد ما أدى إليه اجتهاده ، ومن نظر إلى الأول قال : المصيب واحد . وكلا القولين حق من وجه دون وجه . أما أحدهما فبالنظر إلى وجوب المصير إلى ما أدى إليه الاجتهاد . وأما الآخر فبالنظر إلى الحكم الذي في نفس الأمر المطلوب بالنظر . واحتج القائلون بأن المصيب واحد بقوله عليه السلام : (إذا اجتهد الحاكم وأصاب . .) لأنه صرح بالإصابة والخطأ وهو يستلزم أمراً معيناً . وقوله تعالى : ﴿فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ﴾ [الأنبياء / ٧٩] وهذا القول منسوب إلى الأئمة الأربعة خلا أحمد بن حنبل . وقال المتكلمون : كل مجتهد مصيب .

(قال) : ونحن قد بيّنا غور المسألة ، وهو أنه إن أريد الإصابة بالنسبة إلى الحكم على كل إنسان بما أدى إليه اجتهاده فهو حق ، وقد وافق الغزالي المتكلمين وقال : إن كان ثمّ تقصير فالخطأ واقع لتقصيره ، لا لخطئه إصابة أمر معين ، وإن لم يكن ثمّ تقصير فلا حكم في حقه ما لم يبلغه النص ، واستدل بمسألة تحويل القبلة ، فإن أهل قباء بلغهم النص فأسرعوا في الصلاة ولم يثبت الحكم في حقهم إلا بعد العلم بدليل عدم بطلان الصلاة وكذلك المخابرة فإن ابن عمر كان يخبر ولا يرى بذلك بأساً حتى بلغه خبر رافع بن خديج بالنهي عنها (انتهى) .

مسألة : القائلون بأن المجتهد مكلف بما غلب على ظنه وإن أخطأ ، قالوا بأنه مأجور على الاجتهاد وإن أخطأ ، والمخطيء غير مأجور على الخطأ ، وقال ابن أبي هريرة : المخطيء آثم ، وقيل : غير مأجور ولا آثم ، والصحيح أنه غير آثم بل

هو مأجور ، لقوله تعالى : ﴿وَكَلَّا آتَيْنَا حَكْمًا وَعِلْمًا﴾ [الأنبياء / ٧٩] قال الحسن البصري رحمه الله : لولا هذه الآية لرأيت أن الحكام قد هلكوا.

ثم وعلى ماذا يؤجر ؟ اختلفوا ، فقال الماوردي : مذهب الشافعي أنه مأجور على الاجتهاد وإن اخطأ فيه لقصده الصواب وإن لم يظفر به ، وإنما لا يؤجر على الخطأ ، لأن الأجر للترغيب في المثاب ، ولا ترغيب في الخطأ .

قال أبو إسحاق : ويجوز أن يؤجر على قصده وإن كان الفعل خطأ ، كما لو اشترى رقبة فأعتقها تقربا إلى الله ثم وجدها حرة الأصل بعد تلف ثمنها ، وهو مأجور وإن لم يصح شراؤه وعتقه لم يقع ، لما أتى به من القصد إلى فك الرقبة والتقرب إلى الله . (قال) : وقد نص الشافعي على هذا . وأيضاً لا بد للمجتهد أن يعدل في اجتهاده عن طرق فاسدة فيفتح له فاسدها إلى طرق مستقيمة يظن فيه الحق فعدوله عن تلك الطريقة الفاسدة اجتهاد صحيح فأثيب على ذلك .

قال أبو إسحاق : وفيه وجه آخر أنه يؤجر على نيته وعلى نفس الاجتهاد ، ولا يؤجر على الحكم لخطئه فيه . فأما اجتهاده بما بلغ فيه فصواب ، وما بقي عليه من اجتهاده إلى بلوغ معرفة الحق فهو معذور في تخلفه عنه ، لأن فهمه بلغ فيه بعض طرقه ولم يبلغ به أقصى ما طلبه ، وهو فيما إذا أتى به منه مأجور ومصيب فيه ، ومنزلته منزلة الحاج الذي أمر بقطع المسافة ليبلغ به إلى بيت الله ، فسلك بعض الطريق وضعف عن باقيه وتلفت راحلته يؤجر على القدر الذي قصده ، وعبر القفال عن هذا فقال : لا يستحق الأجر في قصده الخطأ الموضوع عنه ، وإنما يستحق على إنشاء قصد الثواب . ومثاله أن يقوم ليخرج إلى مكة ، فأخطأ في وصف الطريق وعدل إلى طريق آخر ، فثوابه من ابتداء قصده إلى موضع عدوله عن الخطأ . (قال) : وهذا معنى قول الشافعي : لا يؤجر على الخطأ ، وإنما يؤجر على قصد الثواب . وقد قال النبي عليه الصلاة والسلام : (نية المؤمن خير من عمله) . وله ثلاث احتمالات :

أحدها - / أن نيته في الاجتهاد خير من خطئه في الاجتهاد . ١/٣٦٠
وثانيها - أن نيته خير من صواب عمله .

وثالثها - أن النية أوسع من العمل ، لأنها تسبق الأقوال والأفعال فتعجل عليها .

وقال القاضي أبو الطيب : ما قاله أبو إسحاق أولاً أصح ، لأن ذلك الاجتهاد وخلاف الاجتهاد الذي يصيب به الحق ، لأنه لو وصفه في صفته ورتبه على ترتيبه لأفضى به إلى الحق ، فلا يؤثر عليه ولا على بعض أجزائه .

وقال أبو عبدالله الطبري في «العدة» : يثاب المخطيء على ماذا ؟ فيه قولان : (أحدهما) على الاجتهاد ، كرجلين سلكا الجامع من طريقين ، قصد أحدهما الطريق أثيب عليه وإن لم يصل إلى الجامع .

و (الثاني) على القصد ، كرجلين رميا إلى كافر ، فأصابه أحدهما دون الآخر يثاب المخطيء على القصد . وحكاها الروياني في «البحر» عن بعض أصحابنا بخراسان ثم قال : وإطلاق القولين خطأ على ما بينت .

وقال إمام الحرمين : الذي ذهب إليه الأئمة أنه لا يؤثر على الخطأ ، بل على قصده الصواب . وقيل : بل على استداده في تقصي النظر ، فإن المخطيء يستند أولاً ثم يزول (قال) : والأول أقرب ، لأن المخطيء قد يجيد في الأول^(١) عن سنن الصواب ثم هو مأجور بحكم الخبر لقصد الصواب وإن أخطأه .

وقال الرافعي في «الشرح» ثم الأجر على ماذا ؟ فيه وجهان عن أبي إسحاق المروزي :

(أحدهما) - وهو ظاهر النص واختيار المزني وأبي الطيب - أنه على القصد إلى الصواب دون الاجتهاد ، لأنه أفضى به إلى الخطأ فكأنه لم يسلك الطريق المأمور به . قلت : حكاها المزني في كتاب «ذم التقليد» عن النص فقال : قال الشافعي في الحديث (إذا اجتهد الحاكم فأخطأ فله أجر) : «لا يؤثر على الخطأ في الدين لم يؤمر به أحد» ، وإنما يؤثر لإرادته الحق الذي أخطأه . قال المزني فقد ثبت الشافعي في هذا أن المخطيء أحدث في الدين ما لم يؤمر به ولم يكلفه ، وإنما أجره على نيته لا على خطئه (انتهى) . وشبهه القفال في الفتاوى برجلين رميا إلى كافر ، فأخطأ

(١) كذا في الأصول.

أحدهما يؤجر على قصده الإصابة ، بخلاف الساعي إلى الجمعة إذا فاتته يؤجر على القصد وإن لم ينل ثواب العمل .

و (الثاني) أنه يؤجر على القصد والاجتهاد جميعاً ، لأنه بذل وسعه في طلب الحق والوقوف عليه . وربما سلك الطريق في الابتداء ولم يتيسر له الإتمام . قال ابن الرفعة : وهذا مناسب إذا سلكه في الابتداء . فإن حاد عنه في الأول تعين الوجه الأول . واستدل القاضي الحسين بأنه لو كان القصد لوجب أن يكون عُشر أجر المصيب لقوله عليه السلام : (من هم بحسنة ولم يعملها كتبت له حسنة ، فإن عملها كتبت له عشر حسنات) . قلت : وقد جاء ذلك مصرحاً به في مسند أحمد بن حنبل رحمه الله . وقد سبق بيان حاله في مسألة الاجتهاد في زمانه .

مسألة : قال الشافعي في «الرسالة» في الرجل يطأ أمته ثم تين أنها أخته : أما في الغيب فلم تزل أخته أولاً وآخرأ . وأما في الظاهر فكانت له حلالاً ما لم يعلم ، وعليه حرام حين علم . وقيل له : إن غيرنا يقول ؛ إنه لم يزل آثماً بإصابتها ولكن الإثم مرفوع عنه .

مسألة : نقل عن داود وأصحاب الظاهر أن كل من أفى في حادثة بحكم يريد به التقرب إلى الله فهو مصيب سواء كان مجتهداً أو لم يكن وهذا يزيد على العنبري ، لأن ذاك صوّب كل مجتهد في الأصل ، وهذا صوب في كل شيء وإن لم يكن مجتهداً بعدما بذل وسعه .

تنبيهات :

الأول : من صوّب المجتهدين شَرَطَ في ذلك أن لا يكون مذهب الخصم مستنداً إلى دليل ينقض الحكم المستند إليه ، قاله الشيخ عزالدين في «قواعده» . قال : ولهذا لم يكن شرب الخنفي للنبيذ مباحاً وإن قلنا بتصويهم . وقد أورد على القائلين به قولهم : إنه لا حكم في النازلة معين ، فصار كمن يقول : ليس في البيت متاع ، وكل من وجد فيه متاعاً وجدته . وأجيب بأنه يعني : لا حكم أي معيناً فيها فيدرك قبل الطلب ، كما يدرك بغير طلب من النص والظاهر ، بل

(١) في الأصل (معين).

فيها حكم لها ولغيرها يدركه المجتهد عند تصفح قوانين الشرع الكلية ، تليق بها الجزئيات ، ففي كل مسألة حكم معين على هذا الوجه قال تعالى : ﴿ وما فرطنا في الكتاب من شيء ﴾ [سورة الانعام/ ٣٨] .

الثاني : قيل على أصول المصوبة : إنا نقطع بالأحكام ، وإن المخطئة تظنها ظناً . قال ابن المنير : وهو عندي وهم على القوم ، وذلك لأن المصوبة تقول : لا يكفي أي ظن كان ، بل لا بد من اجتهاد وبذل وسع . في تصحيح المقتضي وتحقيق الشرط ورفع المعارضات ، بحيث لو أخل بذلك لكان مخطئاً أثماً .

الثالث : قيل : الدليل على أنه ليس كل مجتهد مصيباً قول من قال من المجتهدين : ليس كل مجتهد مصيباً ، لأنه إن أصاب فما قاله حق ، وإن أخطأ فقد نقض قوله فلم يكن كل مجتهد مصيباً ، ولك في حل هذه الشبهة طرق : إحداهما - أن المسألة قطعية ، كما صرح به الأصوليون والخلاف في « أن المصيب واحد » إنما هو في المسائل الاجتهادية . أما المسائل الأصولية القطعية فالمصيب فيها واحد قطعاً .

الثانية - يلتزم أنه مصيب في قوله : ليس كل مجتهد مصيباً ولكن لم قلت : أنه يلزم من ذلك أن يكون الواقع في نفس الأمر . ليس إلا أنه ليس كل مجتهد مصيباً . وقولك أنه مصيب قلنا : وكذلك خصمه أيضاً مصيب ، بناء على القول المصوب بحكم الله في حق هذا أنه ليس كل مجتهد مصيباً ، غير أنه في حق خصمه أن كل مجتهد مصيب .

الرابع : سلمنا أن هذه المسألة من المسائل الاجتهادية الفقهية ، لكن ما الذي يعني القائل بأن كل مجتهد مصيب ؟ إما أن يعتقد بطلان قول القائل بأن المصيب واحد أو يعتقد صحته . وإن عنيت بالباطل مالا يكون مطابقاً لما في نفس الأمر ، وبالصحة ما يكون مطابقاً له فهو فاسد هنا ، لأنه محل النزاع ، كيف وأن مذهب القائل بتصويب الجميع أنه لا حكم له أصلاً ، وإنما الأحكام تابعة لظنون المجتهدين . وإن عنيت بالباطل والحق ما في ظن المجتهدين من غير أن يكون في الواقعة حكم معين في نفس الأمر فجميع الأحكام الاجتهادية على هذا التقدير حق

وصواب ، فإذا القول بتصويب الكل وعدمه حق وصواب ، لأنه غالب على ظن تقييده .

الخامس : إن من فروع هذه المسألة اقتداء الشافعي ، كما قال إمام الحرمين في «النهاية» والأصح فيه الصحة / إلا أن يتحقق إخلاله بما يشترطه ويوجبه ، لأننا نقطع بالمخالفة حينئذ ، لاحتمال أن يكون مذهباً راجحاً عنده . ولهذا قال القاضي أبو الطيب : لا يجوز للشافعي أن يفوض القضاء إلى الحنفي في مسألة يعتقد المفوض أن مذهب أبي حنيفة [فيها] غير صحيح ، لأنه يُعين على ما يعتقد تحريمه . (قال) : ولكن يجوز أن يفوض إليه الحكم فيها ، لاحتمال أن يتغير اجتهاده فيوافق الشافعي ، فلا يكون المفوض عند التفويض معيناً على ما يعتقد منعه .

فروع :

الأول : قد راعى الشافعي وأصحابه خلاف الخصم في مسائل كثيرة ، وهو إنما يتمشى على القول بأن مدعي الإصابة لا يقطع بخطأ مخالفه ، وذلك لأن المجتهد لما كان يجوز خلاف ما غلب على ظنه ونظر في متمسك خصمه فرأى له موقعاً راعاه على وجه لا يخل بما غلب على ظنه ، وأكثره من باب الاحتياط والورع ، وهذا من دقيق النظر والأخذ بالحزم . وقال القرطبي : ولذلك راعى مالك الخلاف (قال) : وتوهم بعض أصحابه أنه يراعي صورة الخلاف وهو جهل أو عدم إنصاف . وكيف هذا وهو لم يراع كل خلاف وإنما راعى خلافاً لشقة قوته .

قلت : وقد يراعي الشافعي الخلاف المشدد على نفسه دون غيره ، ولهذا لما قور القصر على مرحلتين قال : فأما أنا فأحب أن لا أقصر في أقل من ثلاثة أيام احتياطاً على نفسي . قال القاضي أبو الطيب : وهو كقوله : إذا مرض الإمام أنه يصلي قاعدا والناس قيام خلفه ، ولا أفضل له أن يستخلف من يصلي بهم حتى يخرج من الخلاف . وله نظائر كثيرة .

على أن الأبياري استشكل استحباب الخروج من الخلاف ، فإن الأمة إذا اختلفت على قولين بالتحريم والإباحة فالقول بأن الترك متعلق بالثواب ، والفعل

جائز قول لم يقل به أحد . نعم ، الورع يليق به .

ثم اعلم أن عين الخلاف لا ينتصب شبهة ولا يراعى ، بل النظر إلى المأخذ وقوته . قال الروياني في باب الشهادات من «البحر» : لو كان الخلاف بنفسه ينتصب شبهة لاستوت المسألتان ، يعنى مسألة إيجاب الحد على الحنفي بشرب النبيذ وشهادته ، وإنما الشبهة في الدلائل .

الثاني : لو كان الزوجان مجتهدين فمخاطبها الزوج بلفظة نوى بها الكناية في الطلاق ، ولا نية . وترى المرأة أنها صريحة فيه ، فللزوج طلب الاستمتاع بها ، ولها الامتناع منه ، ، عملاً مع كل منها بمقتضى اجتهاده ، وطريق قطع المنازعة بينهما أن يراجعا مجتهداً آخر ليحكم بينهما بما يؤدي إليه اجتهاده ، سواء قلنا : المصيب واحد ، أم كل مصيب . فإن كانا مقلدين قلد من شاء ، فإن اختلفا بخير إن استويا ، وإلا فيقلد الأعلم والأورع ، وإن كانت تتعلق بغيره عمل بما قلنا في المجتهدين . هكذا قال في «المحصول» وغيره .

وأما القاضي فذكر في مختصر «التقريب» أن من القائلين بأن المصيب واحد من صار في هذه الصورة إلى الوقف حتى يرفع الأمر إلى القاضي . فعلى هذا يكون حكم الله فيها هو الوقف ظاهراً وباطناً حتى يرفع أمرها إلى القاضي فينزلها على اعتقاد نفسه ، وهذا حكم الله حينئذ .

ومنهم من قال : تسلم المرأة إلى الزوج الأول ، فإن نكحها نكاحاً يعتقد صحته وهو السابق به فلا يبعد أن يكون هذا هو الحكم . (قال) : وهذه الصورة وأمثالها من المجتهديات ، وفيها تقابل الاحتمالات ، فيجتهد المجتهد فيها عندنا وما أدى إليه اجتهاده فهو حق من وقف أو تقديم أو غيرهما من وجوه الجواب .

الثالث : ولا ينقض الاجتهاد بالاجتهاد ، وإلا يؤدي إلى نقض النقض ويتسلسل فتضطرب الأحكام ولا يوثق فيها . فلو فرضنا أن المجتهد خالع امرأته وأداه اجتهاده إلى أن الخلع فسخ وليس بطلاق فتزوجها الرابعة بعد ذلك بمقتضى هذا الاعتقاد من غير محلل ثم تغير اجتهاده وأداه إلى أنه طلاق ، فإن تغير بعد قضاء القاضي بمقتضى الاجتهاد الأول بصحة النكاح لم ينقض بالاجتهاد الثاني بل

هو مأجور ، لقوله تعالى : ﴿وَكُلًّا آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾ [الأنبياء / ٧٩] قال الحسن البصري رحمه الله : لولا هذه الآية لرأيت أن الحكام قد هلكوا .

ثم وعلى ماذا يؤجر ؟ اختلفوا ، فقال الماوردي : مذهب الشافعي أنه مأجور على الاجتهاد وإن اخطأ فيه لقصده الصواب وإن لم يظفر به ، وإنما لا يؤجر على الخطأ ، لأن الأجر للترغيب في المثاب ، ولا ترغيب في الخطأ .

قال أبو إسحاق : ويجوز أن يؤجر على قصده وإن كان الفعل خطأ ، كما لو اشترى رقبة فأعتقها تقربا إلى الله ثم وجدها حرة الأصل بعد تلف ثمنها ، وهو مأجور وإن لم يصح شراؤه وعتقه لم يقع ، لما أتى به من القصد إلى فك الرقبة والتقرب إلى الله . (قال) : وقد نص الشافعي على هذا . وأيضاً لا بد للمجتهد أن يعدل في اجتهاده عن طرق فاسدة فيفتح له فاسدها إلى طرق مستقيمة يظن فيه الحق فعدوله عن تلك الطريقة الفاسدة اجتهاد صحيح فائيب على ذلك .

قال أبو إسحاق : وفيه وجه آخر أنه يؤجر على نيته وعلى نفس الاجتهاد ، ولا يؤجر على الحكم لخطئه فيه . فأما اجتهاده بما بلغ فيه فصواب ، وما بقي عليه من اجتهاده إلى بلوغ معرفة الحق فهو معذور في تخلفه عنه ، لأن فهمه بلغ فيه بعض طرقه ولم يبلغ به أقصى ما طلبه ، وهو فيما إذا أتى به منه مأجور ومصيب فيه ، ومنزلته منزلة الحاج الذي أمر بقطع المسافة ليبلغ به إلى بيت الله ، فسلك بعض الطريق وضعف عن باقيه وتلفت راحلته يؤجر على القدر الذي قصده ، وعبر القفال عن هذا فقال : لا يستحق الأجر في قصده الخطأ الموضوع عنه ، وإنما يستحق على إنشاء قصد الثواب . ومثاله أن يقوم ليخرج إلى مكة ، فأخطأ في وصف الطريق وعدل إلى طريق آخر ، فثوابه من ابتداء قصده إلى موضع عدوله عن الخطأ . (قال) : وهذا معنى قول الشافعي : لا يؤجر على الخطأ ، وإنما يؤجر على قصد الثواب . وقد قال النبي عليه الصلاة والسلام : (نية المؤمن خير من عمله) . وله ثلاث احتمالات :

أحدها - / أن نيته في الاجتهاد خير من خطئه في الاجتهاد . ١/٣٦٠

وثانيها - أن نيته خير من صواب عمله .

وثالثها - أن النية أوسع من العمل ، لأنها تسبق الأقوال والأفعال فتعجل عليها .

وقال القاضي أبو الطيب : ما قاله أبو إسحاق أولاً أصح ، لأن ذلك الاجتهاد وخلاف الاجتهاد الذي يصيب به الحق ، لأنه لو وصفه في صفته ورتبه على ترتيبه لأفضى به إلى الحق ، فلا يؤجر عليه ولا على بعض أجزائه .

وقال أبو عبدالله الطبري في «العدة» : يثاب المخطيء على ماذا ؟ فيه قولان : (أحدهما) على الاجتهاد ، كرجلين سلكا الجامع من طريقين ، قصد أحدهما الطريق أثيب عليه وإن لم يصل إلى الجامع .

و (الثاني) على القصد ، كرجلين رميا إلى كافر ، فأصابه أحدهما دون الآخر يثاب المخطيء على القصد . وحكاها الروياني في «البحر» عن بعض أصحابنا بخراسان ثم قال : وإطلاق القولين خطأ على ما بينت .

وقال إمام الحرمين : الذي ذهب إليه الأئمة أنه لا يؤجر على الخطأ ، بل على قصده الصواب . وقيل : بل على استداده في تقصي النظر ، فإن المخطيء يستند أولاً ثم يزول (قال) : والأول أقرب ، لأن المخطيء قد يجيد في الأول^(١) عن سنن الصواب ثم هو مأجور بحكم الخبر لقصد الصواب وإن أخطأه .

وقال الرافعي في «الشرح» ثم الأجر على ماذا ؟ فيه وجهان عن أبي إسحاق المروزي :

(أحدهما) - وهو ظاهر النص واختيار المزي وأبي الطيب - أنه على القصد إلى الصواب دون الاجتهاد ، لأنه أفضى به إلى الخطأ فكأنه لم يسلك الطريق المأمور به . قلت : حكاها المزي في كتاب «دَمَّ التقليد» عن النص فقال : قال الشافعي في الحديث (إذا اجتهد الحاكم فأخطأ فله أجر) : «لا يؤجر على الخطأ في الدين لم يؤمر به أحد» ، وإنما يؤجر لإرادته الحق الذي أخطأه . قال المزي فقد ثبت الشافعي في هذا أن المخطيء أحدث في الدين ما لم يؤمر به ولم يكلفه ، وإنما أجره على نيته لا على خطئه (انتهى) . وشبهه القفال في الفتاوى برجلين رميا إلى كافر ، فأخطأ

(١) كذا في الأصول.

يبقى على النكاح ، وإن تغير قبل القضاء بالصحة وجب عليه مفارقتها . لأن المصاحب الآن قاضٍ بان اجتهاده الأول خطأ ، فيعمل به ، وليس هذا نقض الاجتهاد بالاجتهاد ، بل ترك العمل بالاجتهاد الأول .

هكذا ذكره في «المستصفى» و «المحصول» و «المنهاج» . وقوله في الحاكم مبني على أن حكمه ينفذ باطناً ، وإلا فلا يلزم من فراقه إياها نقض حكم الحاكم ، لأن هذا بالنسبة إلى أمره في خاصة نفسه . ونقل الرافعي عن الغزالي أنه يلزمه تسريحها ولم يذكر هذا التفصيل (ثم قال) وأبدى تردداً فيها إذا فعل المقلد مثل ذلك ثم تغير اجتهاد مقلده (قال) : والصحيح أن الجواب كذلك لو تغير اجتهاد المقلد في الصلاة فإنه يتحول . وهذا الذي قاله الغزالي نقله النووي عن الصيمري والخطيب البغدادي (قال) ولا نعلم فيه خلافاً لأصحابنا .

هذا فيما إذا تغير اجتهاده في حق نفسه ، فلو تغير في حق غيره كما لو أفتى مقلده بصحة نكاح المختلة ثلاثاً ونكحها المقلد ، عملاً بقوله ، ثم تغير اجتهاده ، قال في «المحصول» و «الأحكام» وتبعه الأبياري في «شرح البرهان» : الصحيح أنه يجب عليه تسريحها ، كما في حق نفس المجتهد ، بخلاف قضاء القاضي فإنه متى اتصل بالحكم المجتهد فيه استقر ولم يكن له النقض عند تغير اجتهاده . وقال صاحب «المحصول» . لو نكح رجل نكاحاً في محل الاجتهاد ثم استفتى فأفتاه بالإفساد ، فهل تبين المرأة على الزوج لمجرد الفتوى ؟ فيه وجهان : أحدهما : نعم ، والثاني : لا حتى يقضي القاضي ، قلت : وحكماهما إمام الحرمين في «النهاية» في باب الامتناع عن اليمين عن رواية صاحب «التقريب» .

(قال) : وذكر وجهها ثالثاً مفصلاً فقال : إن صحح النكاح قاضٍ فالفتوى لا ترفعه ، وإن لم يتصل تصحيحه بقضاء قاض ارتفع بالفتوى . وحكاها الماوردي أيضاً في باب عدد الشهود (قال) : وهذا إذا اعتمد في العقد الفتوى ، فلو كان الحاكم متوليه لم يرتفع إلا بحكمه .

وخص الخلاف بما إذا لم يكونا مجتهدين ، فإن كان الزوجان مجتهدين واختلفا فلا يرتفع إلا بحكم الحاكم . وجزم ابن السمعاني بأن المفتي إذا أفتاه باجتهاده ثم

تغير اجتهاده لا يلزمه تعريف المستفتي بتغير اجتهاده إذا كان قد عمل به ، وإلا فينبغي أن يعرفه إن تمكن منه ، لأن العامي إنما يعمل بدلالة قوله ، وقد خرج عن ١ / ٣٦١ / ذلك ، فينبغي أن يخبره عن قوله .

ولو قال مجتهد للمقلد - والصورة هذه - : أخطأ به من قلده ، فإن كان الذي قلده أعلم فهو كما لو تغير اجتهاد مقلده ، وإلا فلا أثر له . قال النووي : وهذا ليس بشيء ، بل الوجه الجزم بأنه لا يلزمه شيء ولا أثر لقول الثاني .

الرابع : حيث كانت حجة الحكم قطعية فالمختار أن حكم الحاكم إذا وقع بخلافه ينتقض ، بخلاف الظنية . وقيل : في جميع الأحكام ، وعلى هذا قول من يجعل على الحاكم دليلاً قاطعاً ، وبعض هؤلاء قال : لا ينتقض في شيء من الأحكام . والمذهب أنه لا ينتقض في الاجتهاديات وإن قلنا : المصيب واحد لعدم تعيينه ، ومنه ما لو حكم باجتهاده لدليل أو أمانة ثم ظهر له أمانة تساوي الأولى . وكذا ما هو أرجح من الأولى ، لكن لا ينتهي إلى ظهور النص ، وإن كان لو قارن لوجب الحكم به ، لأن الرجحان حاصل حال الحكم . أما لو ظهر نص أو إجماع أو قياس جلي بخلافه نقض هو وغيره ، لأنه مقطوع به ، فلم ينقضه الظن وإنما نقض بالدليل القاطع على تقديم النص والقياس الجلي على الاجتهاد ، فهو أمر لو قارن العلم به لوجب تقديمه قطعاً ، فكذلك نقض به . قال ابن الرفعة : وكلام الشافعي في « الأم » مصرح بأن مراده بالنص الذي ينتقض به قضاء القاضي إذا خالفه هو الظاهر .

خاتمة

مضى الكلام على الخلاف في العقائد وأصول الفقه ، وهكذا اختلاف القراء والمختار أن الكل مصيب ، لصحة الكل عن النبي عليه الصلاة والسلام ، وخلافهم إنما هو في الاختيار ، ومن قرأ عن إمام لا يمنع القراءة الأخرى . وبمن صرح بأن الحق في القراءات كلها ابن فورك في كتابه في الأصول . (قال) : وليست كالأحكام لأنها غير متضادة ، وأحكام القراءات لا يجوز ورود العبارة بها معاً في زمن واحد . ونظير قراءة ﴿وما هو على الغيب بظنين﴾ [التكوير / ٢٤] ﴿وما هو على الغيب بضنين﴾ . نظير من قال : هو حلال ، وقال الآخر : هو مثله ، لا نظير من قال : هو حلال ، وقال الآخر : هو حرام .

التقليد

مأخوذ من القلادة التي يقلد غيره بها ، ومنه : قلدت الهدى : فكان الحكم في تلك الحادثة قد جُعل كالقلادة في عنق من قلد فيه .

واختلفوا في حقيقته ، هل هو : قبول قول القائل وأنت لا تعلم من أين قاله ؟ ، أي من كتاب أو سنة أو قياس . أو : قبول القول من غير حجة تظهر على قوله؟ وجزم القفال في «شرح التلخيص» بالأول ، والشيخ أبو حامد في «تعليقه» والأستاذ أبو منصور بالثاني ، وعليه ابن الحاجب وغيره . وتنبنى عليهما مسألتان :

المسألة الأولى : أن العمل بقول النبي ﷺ هل يسمى تقليداً ؟ وفيه وجهان ، فإن قلنا بالثاني فلا يسمى تقليداً ، لأنه قول النبي ﷺ نفس الحجة ، كذا قال ابن القطان وغيره ، وتردد فيه ابن دقيق العيد ، لأنه إن أريد بالسبب الذي قيل فيه خصوص ذلك السبب وعينه فهذا متوجه يقتضي أن يكون اتباعهم تقليداً . وإن أريد به أمر أعم من هذا ، فإن قلنا : إن الأنبياء لا يجتهدون فقد علمنا أن سبب أقوالهم الوحي فلا يكون تقليداً أيضاً على الأول . وإن قلنا إنهم يجتهدون فقد علمنا أن السبب أحد الأمرين : إما الوحي أو الاجتهاد . وعلى كل تقدير فقد علمنا السبب ، واجتهادهم معلوم العصمة .

قلت : ويشهد له أن القفال بنى الخلاف في تسميته مقلداً على الخلاف في أنه هل كان عليه السلام يقول عن قياس ؟ فإن كان يقوله - وهو الأصح - فيقلد ، لأنه لا يدري أقاله عن وحي أو قياس ، وإن قلنا بالمتنع فليس بتقليد . وقال القاضي الحسين في «التعليق» : لا خلاف أن قبول قول غير النبي ﷺ من الصحابة والتابعين يسمى

تقليداً. وأما قبول قوله عليه السلام فهل يسمى تقليداً ؟ وجهان يتنبیان على الخلاف في حقيقة التقليد ماذا ؟ .

. قلت : وذكر الشيخ أبو محمد الجويني في المسألة في أول «السلسلة» أن الذي نص عليه الشافعي أنه يسمى تقليداً ، فإنه قال في حق الصحابي لما ذهب إلى أنه لا يجب الأخذ بقوله ما نصه : فأما أن يقلده فلم يجعل الله ذلك لأحد بعد رسول الله ﷺ . (انتهى) وخطأ الماوردي من قال أنه ليس بتقليد ، ولكن قال الرويان في «البحر» : أطلق الشافعي على جعل القبول من النبي ﷺ تقليداً ولم يرد حقيقة التقليد ، وإنما أراد القبول من السؤال عن وجهه . وفي وقوع اسم التقليد عليه وجهان (قال) : والصحيح من المذهب أنه يتناوله هذا الاسم ، وفي هذا إشارة إلى رجوع الخلاف إلى اللفظ ، وبه صرح إمام الحرمين في «التلخيص» وقال : هو اختلاف في عبارة يهون موقعها عند ذوي التحقيق .

واختار ابن السمعاني أنه لا يسمى تقليداً ، بل هو اتباع شخص ، لأن الدليل قد قام في أن له حجة ، فلا يكون قبول قوله قبول قول في الدين من قائله بلا حجة . وأغرب القاضي في «التقريب» فنقل الإجماع على أن الأخذ بقول النبي عليه الصلاة والسلام ، والراجع إليه ليس بمقلد ، بل هو صائر إلى دليل وعلم يقين . فأما كونه صائراً إلى دليل وعلم يقين فلا ريب فيه ، وأما كونه لا يسمى تقليداً فمردود بالخلاف السابق . وقد قال الشافعي رحمه الله : ولا يجوز تقليد أحد سوى النبي ﷺ ، وهذا نص في أن الرسول ﷺ يقلد ، بل وفي أنه لا يقلد سواه . وأما القاضي فإنه أول كلام الشافعي وقال : لعله أراد بتقليده عليه الصلاة والسلام أنه ليس لأحد أن يقول له : من أين قلت ؟ ولا : لم قلت ؟ (ثم قال) : فإن كان أراد هكذا فكذا أيضاً جاء في العامي مع المجتهد ، فإنه لا يسأله : من أين قلت ؟ وإذا لم يكن العامي عنده مقلداً فلا يكون أيضاً . هذا كذلك . وهذا الذي قاله القاضي ممنوع . بل الأصحاب اختلفوا في كلام الشافعي على طرق :

(أحدها) تأويل من اعتقد أنه لا تقليد في اتباع الرسول ، ولا في اتباع العامي المجتهد . ورأس هذه الطائفة القاضي ، وقد أوله كما رأيت ، وتبعه الغزالي .

واتفقت هذه الطائفة على الاعتضاد بهذا النص من الشافعي على أن اتباع العامي المجتهد ليس بتقليد ، فجرت على ظاهر قول الشافعي في المستثنى دون المستثنى منه ، ب / ٣٦ وتصرفت في المستثنى بالتأويل إما مع الاعتراض ، / كالقاضي ، أولا معه ، كالغزالي .

و (ثانيها) فرقة اعتقدت أن العامي مقلد ، وأن الأخذ بقول النبي عليه السلام مقبول ليس بتقليد ، وهذه الطائفة لم تجر على ظاهر النص ، لا في المستثنى ولا في المستثنى منه ، ومنهم ابن السمعاني فقال : هذا مذكور على طريق التوسع لا على طريق الحقيقة ، ورأس هذه الطائفة الشيخ أبو حامد الأسفرايني ، فقال في أول «تعليقه» إذا قلنا بقوله الجديد فلا يجوز تقليد أحد بحال . وأما قول الشافعي في «أدب القضاء» : إنه لا يجوز لأحد أن يقلد أحداً إلا الرسول . فمن فهم منه أن قبول^(١) قوله يسمى تقليداً فقد غلط ، وتقليد الرسول لا يجوز . وإنما صورته صورة التقليد ، وليس في الحقيقة تقليداً ، وذلك أنه إن سئل عن شيء فأجاب كان جوابه في الصورة مثل أن يسأل الشافعي فيجيب ، لكن حقيقة التقليد قبول قول المجيب بغير دليل ، فجواب الشافعي لا يمكن هنا فلا بد فيه من الدليل ، وجواب الرسول بعينه حجة ودليل ، فلا يكون مثله في الجواب (انتهى) .

وذكر بعضهم للنص تأويلين :

(أحدهما) أن المعنى أنه لا يجوز لكل أحد تقليد أحد بعد الرسول ، بل يفترون ، فعالمهم لا يقلد ، وعامتهم يقلد . وأما الرسول فنسبة العالم والجاهل إليه سواء ، والكل بالنسبة إليه بمنزلة الجاهل عند المجتهد يأخذ بقوله تقليداً ، بل^(٢) لأننا قد قلنا : إن للعامي سؤال العالم عن مأخذه ، ولا كذلك الرسول [فليس] للعامي ولا للعالم أن يقول له : لم ؟ ولا : من أين ؟ وهذا التأويل أبقى لكلام الشافعي في المستثنى والمستثنى منه على ظاهره ، وليس فيه عمل إلا في تعميم قوله «أحد» على أن المعنى : كل أحد .

(١) في الأصول (نقول) ١ .

(٢) هنا في الباريسية بياض بمقدار كلمة . والكلام في غيرها متصل دون زيادة .

و (ثانيهما) : إبقاء الكلام على ظاهره من كل وجه ، وهو مبني على أنه لا يقلد إلا الرسول ﷺ . وأما المجتهد فلا يقلد . وذلك أن معنى التقليد أن يلقي المرء المقلد ويطرح كله ويجعل اعتماده فيما يقع له من الحوادث وفي تفرق حملها على الرسول والرجوع إليه في كل نائبة نادرة^(١) . وإنما تطمئن فيمن لا يخطيء ، وذلك هو مَنْ قوله حجة ، وهو الرسول صلوات الله وسلامه عليه .

فإن قلت : والرجوع إلى المجتهد رجوع إليه . قيل : ولكن لا وثوق بصواب المجتهد . فإذا لا يقلد إلا الرسول ﷺ . وعلى هذا ينبغي أن يحمل نهي الشافعي عن التقليد حيث قال المزني : هذا مختصر اختصرته من علم الشافعي ومن معنى قوله ، مع إعلامه نهي عن تقليده وتقليد غيره (انتهى) فعلى التأويل الأول : يقلد ، وعلى الثاني : لا يقلد فتواه . وأما دعوى القاضي الاتفاق على أن الرسول لا يقلد فكان الحامل له على ذلك اعتقاده أن المقلد شاك فيمن يقلده ، وليس ذلك عندنا بل المقلد لا شك عنده ، لوثوقه بالمقلد الذي ألقى بتقليده إليه . ولما تقارب الخلاف زعم إمام الحرمين أنه لفظي ، ولما اعتقد القاضي أن اتباع العامي تقليد ، وأن المقلد شاك مع التقليد ، تبعاً للشيخ أبي الحسن الأشعري ، وهي مسألة (إيمان المقلد) التي تعزى لأبي الحسن ، ولذلك أطلقنا الكلام في بيان معنى التقليد ، ليخرج منه هذه المسألة . ومن ثم عقد القاضي في «التقريب» باباً في إمكان التقليد في جملة أصوله وفروعه . ثم لما فرغ عقد باباً في أنه لا يجوز التقليد في فروع الأحكام ، كما لا يجوز في أصولها .

المسألة الثانية : في أن أخذ العامي بقول المجتهد ، هل يسمى تقليداً أم لا ؟ فقول : ليس بتقليد ، لأنه لا بُدَّ له من نوع اجتهاد ، وبه جزم القاضي والغزالي والأمدي وابن الحاجب . وحكاة العبادي في «زيادته» عن الأستاذ أبي إسحاق ، لأنه بذل مجهوده في الأخذ بقول الأعلام . وقال القاضي في «مختصر التقريب» : الذي نختاره أن ذلك ليس بتقليد أصلاً ، فإن قول العالم حجة في حق المستفتي . نصبه الرب علماً في حق العامي ، فأوجب عليه العمل به ، كما أوجب على المجتهد العمل باجتهاده ، واجتهاده علم عليه .

(١) هكذا في مخطوطي أحمد الثالث والأزهري أما في البارسية فهي هكذا (ولاده) !.

ويتخرج من هذا أنه لا يتصور تقليد مباح في الشريعة ، لا في الأصول ولا في الفروع . إذ التقليد على ما عرفه القاضي : اتباع من لم يقم باتباعه حجة ولم يستند إلى علم . (قال) : ولو ساء تسمية العامي مقلداً مع [أن] قول العالم في حقه واجب الاتباع جاز أن يسمى المتمسك بالنصوص وغيرها من الدلائل مقلداً . قال القاضي : ولأنه يستند إلى حجة قطعية وهو الإجماع ، فلا يكون تقليداً . وهذا بناء منه على أحد تفسيري التقليد .

وذهب معظم الأصوليين - كما قاله إمام الحرمين - إلى أنه مقلد له فيما يأخذه ، لأننا إن فسرناه بقبول القول بلا حجة فقد تحقق ذلك ، إذ قوله في نفسه ليس بحجة ، وإن فسرناه بقبول القول مع الجهل بمأخذه فهو متحقق في قول المفتي أيضاً . قال ابن السمعاني : ولعله الأولى ، لأنه لا يعرف حجة ما يصير إليه من الحكم قبل ، والإجماع سبق القاضي . على أن العوام يقلدون المجتهدين ، ولو لم يكن تقليداً فليس في الدنيا تقليد . ومن نظر كتب العلماء والخلافين وجدها طافحة بجعل العوام مقلدين ، ولهذا قال في «المستصفى» بعد ما ذكر أن العامي إذا أخذ بقول المجتهد فهو ظان صدقه ، والظن معلوم ، ووجوب الحكم عند الظن ، وهذا علم قاطع ، والتقليد جهل

فإن قيل : قد رفعت التقليد من البين . وقال الشافعي : لا يحل لأحد تقليد أحد سوى الرسول ، فقد أثبت تقليداً . قلنا : قد صرح بإبطال التقليد إلا ما استثنى ، فظهر أنه لم يجعل الاستفتاء ، وقبول خبر الواحد ، وشهادة العدول تقليداً . نعم ، يجوز تسمية قول الرسول تقليداً توسعاً واستثناء من غير جنسه . ووجه التجوز أن يقول : قوله وإن كان حجة دلت على صدقه جملة فلا يطلب منه حجة على غير تلك المسألة ، فكان تصديقا بغير حجة خاصة ، ويجوز أن يسمى ذلك تقليداً مجازاً (انتهى) . وهذا أخذه من كلام القاضي ، ولا يوافق على أن رجوع العامي ليس بتقليد ، والقاضي إنما قال ذلك بناء على أن المقلد شاك . ولم يقتصر الأمدي وابن الحاجب على ما فعل القاضي والغزالي / بل زادا : لو سُمي مسم الرجوع إلى من قوله حجة تقليداً فلا مشاحة في التسمية . قلت : وبذلك صرح القاضي في

«التقريب» أيضاً . وهذا صحيح على قولنا . أما على قول القاضي والآمدي أن المقلد شاك فيمن يقلده فلا تنبغي هذه التسمية ، لخروجها عن وضع اللسان . ومن اعتقد أن المقلد شاك فينبغي أن يمنع من تسمية الرسول مقلداً ، وإذا عُرِفَ المدارك هانت المسالك .

واعلم أن القاضي والغزالي يقولان : لا تقليد في الدنيا . وأما الآمدي فيقول : لا تقليد في رجوع المرء إلى قول العامي ، والمجتهد إلى قول مثله ، يعني حيث لا يجوز له الأخذ به . وإنما قلنا ذلك ليخرج الأخذ بقوله عند ضيق الوقت ونحوه ، مما جوزه قوم .

واعترض الآمدي - تبعاً للغزالي - بأنه لو سُمِّيَ مَسْمٍ الرجوع إلى الرسول وإلى الإجماع والمفتي والشهود تقليداً بعرف الاستعمال فلا مشاحة في اللفظ ، وابن الحاجب تبع الآمدي ، وكذا ابن الصلاح صرح بما يوافقهم حكماً . غير أنه أتى بغير تعريفهم للتقليد . وما صرح به من أن رجوع العامي إلى المفتي ليس بتقليد مع دعواه في كتاب «أدب الفتيا» من منازعة الشيخ أبي علي وأمثاله من كونهم ليسوا مقلدين للشافعي فعجب ، إذ كيف يقضي على أبي علي - وهو الخبر - بالتقليد ، ولا يقضى بذلك على العامي الصرف ، وما ذاك إلا أنه وقت التعريف مع الغزالي ، وعند الانفصال جرى على ما هو مقرر عند الفقهاء من أن رجوع العامي إلى المجتهد تقليد .

وقد يأخذ المجتهد بقول مجتهد ، ولكن تسمية ذلك أخذاً مجاز ، لأنه إنما أخذه منه لما أذاه إليه نظره ، لا لكون ذلك قاله ، وإنما سمي القول قوله - إن سمي - لسبقه إليه كما نقول أخذ الشافعي بقول مالك ، أو بقول أبي حنيفة في مسائل سبقاه إلى القول بها .

ومن تبحر في مذهب إمام ولم يبلغ رتبة الاجتهاد فأفتى على مذهب ذلك الإمام كان المستفتي مقلداً لذلك الإمام ، لا للمفتي . حكاه القاضي الحسين عن شيخه القفال . ذكره في «الكافي» . وحزم به إمام الحرمين في «الغياثي» . وقال الرافعي إنه المشهور للأصحاب ، إلا أن أبا الفتح الهروي أحد أصحاب الإمام صرح بأنه يقلد المتبحر في

نفسه . وقال ابن الصلاح : ينبغي تخريج هذا على الخلاف في أن ما يخرج أصحابنا على مذهب الشافعي هل يجوز أن ينسب إليه ؟ وفيه خلاف ، والمختار أنه لا يجوز .

مسألة : قال ابن فورك : أقمنا الدلالة على أن التقليد ليس من طرق العلم بوجه ، لأن الرجوع إلى الدعوى لا يثمر علماً ، لأن صورة دعوى المحق صورة دعوى المبطل ، وإنما يثمر بالدليل .

مسألة : قال الروياني في «البحر» : قيل : من يجوز تقليدهم أربعة أصناف : أحدها - النبي عليه الصلاة والسلام ، بناء على أن قوله يسمى تقليداً ، وهو الأصح ، لقيام الدليل على صدقه . والثاني - المخبر عن الرسول . والثالث - المجمعون على حكم ، فتقليدهم فيما أجمعوا عليه واجب . والرابع - الصحابة على أحد القولين . وحكى ابن السمعاني وجهين في تسمية خبر الواحد تقليداً (قال) : وأولاهما أنه لا يسمى تقليداً ، لأنه لا يقع التسليم لقوله إلا بعد الاجتهاد في عدالته فصار قوله مقبولاً بدليل . (قال) : وأما تقليد الأمة إذا قالت قولاً عن إجماع فهو حجة . وقال المتأخرون : الرجوع إلى قول الرسول والإجماع ، والقاضي إلى البينة ، ليس بتقليد . قلت : والخلاف يرجع إلى عبارة كما سبق .

فَصْل

التقليد ينقسم إلى قسمين :

أحدهما : أن يكون المقلد عالماً بأن الذي يقلده لا يخطئ ، فيما قلده فيه ، فيلزمه القبول بمجرد ، كقبول الأئمة عن الرسول الأحكام ، وقبول قول المجمعين .

قال الأستاذ : وأجمع أصحابنا على وجوب هذا القول ، وإنما اختلفوا في تسميته تقليداً .

والثاني : قبوله على احتمال الصواب والخطأ . والعلوم نوعان : عقلي وشرعي .

الأول : العقلي وهو المسائل المتعلقة بوجود الباري وصفاته ، واختلفوا فيها ، والمختار أنه لا يجوز التقليد ، بل يجب تحصيلها بالنظر ، وجزم به الأستاذ أبو منصور ، والشيخ أبو حامد الأسفرايني في تعليقه ، وحكاه الأستاذ أبو إسحاق في «شرح الترتيب» عن إجماع أهل العلم من أهل الحق وغيرهم من الطوائف . وقال أبو الحسين بن القطان في كتابه : لا نعلم خلافاً في امتناع التقليد في التوحيد . وقال بعضهم : لو خشي المكلف أن يموت لم يجز التقليد . وحكاه ابن السمعاني عن جميع المتكلمين ، وطائفة من الفقهاء وقالوا : لا يجوز للعامي التقليد فيها ، ولا بد أن يعرف ما يعرفه بالدليل . وقالوا : العقائد الأصولية عقلية ، والناس مشتركون في العقل . وقال : وأكثر الفقهاء على خلاف هذا ، وقالوا : لا يجوز أن يكلف العوام لا اعتقاد الأصول بدلائلها ، لما في ذلك من المشقة ، ومثله ما نقله صاحب «العنوان» عن الفقهاء من جواز التقليد فيها ، تأسيساً بالسلف ، إذ لم يأمر النبي عليه الصلاة والسلام أجلاف العرب بالنظر ، ونازعه ابن دقيق العيد في هذا الاستدلال بأنه إذا أريد بالنظر المصطلح ، من ترتيب المقدمات فلا يعتبر اتفاقاً وإن

أراد أنه لم يحصل لهم النظر في نفس الأمر ، من غير هذا الترتيب والاصطلاح ممنوع ، وكيف وقد شاهدوا المعجزة ، وأحوال الرسول ، والقرائن التي شاهدوها أفادتهم القطع .

وقيل : بل يجب التقليد ، والاجتهاد فيه حرام ، ونقله صاحب «الأحوذى» عن الأئمة الأربعة وقال إمام الحرمين في «الشامل» : لم يقل بالتقليد في الأصول إلا الحنابلة ، وقال الاسفرايني : لم يخالف فيه إلا أهل الظاهر . وقال القراني : وسألت الحنابلة فقالوا : مشهور مذهبنا منع التقليد والغزالي يميل إليه ، وحكاة القاضي عياض في «الشفاء» عن غيره . وقال الأستاذ أبو إسحاق : ذهب قوم من كتبة الحديث ، إلى أن طلب الدليل فيما يتعلق بالتوحيد غير واجب ، وإنما الغرض هو الرجوع إلى قول الله ورسوله ، ويرون الشروع في موجبات العقول كفراً ، وان الاستدلال والنظر ليس هو المقصود في نفسه ، وإنما وهو طريق إلى حصول العلم حتى يصير بحيث لا يتردد ، فمن حصل له هذا الاعتقاد الذي لا شك فيه ، من غير دلالة ، فقد صار مؤمناً وزال عنه كلفة طلب الأدلة ، ومن أحسن الله إليه ، أنعم عليه بالاعتقاد الصافي من الشبهة والشكوك ، فقد أنعم عليه بأكل أنواع النعم وأحلقها ، حتى لم يكله إلى النظر والاستدلال ، لا سيما العوام ، فإن كثيراً منهم تجده في صيانة اعتقاده أكثر من شاهد ذلك بالأدلة .

ومن كان هذا وصفه ، كان مقلداً في الدليل ، غير أن أصحابنا أجمعوا ، على أن هذا الاعتقاد يجب أن يكون في النيات ، بحيث لا يرد عليه من الشبهة إلا ما يرد على صاحب الاستدلال ، وجزم الأستاذ أبو منصور بوجوب النظر ، ثم قال : فلو اعتقد من غير معرفة بالدليل ، فاختلفوا فيه ، فقال أكثر الأئمة : إنه مؤمن من أهل الشفاعة ، وإن فسق بترك الاستدلال ، وبه قال أئمة الحديث ، وقال الأشعري وجمهور المعتزلة : لا يكون مؤمناً ، حتى يخرج فيها عن جملة المقلدين (انتهى) .

وقد اشتهرت هذه المقالة عن الأشعري ، أن إيمان المقلد لا يصح ، وقد أنكر أبو القاسم القشيري ، والشيخ أبو محمد الجويني ، وغيرهما من المحققين صحته

قلت : والفرق بينه وبين العقائد ، أن المطلوب في العقائد العلم ، والمطلوب في الفروع الظن ، والتقليد قريب من الظن ، ولأن العقائد أهم من الفروع والمخطئ فيها كافر .

وأورد الإمام فخر الدين شبهةً للمانعين من التقليد ، قال : إنهم يمنعون العمل بالإجماع وخبر الواحد والقياس ، ويتمسكون بالظواهر ، ويقولون حكم العقل في المنافع الإباحة ، وفي المضار الحرمة ، ولا يترك هذا إلا لنص قاطع المتن والدلالة ، والعامي الذكي يعلم ذلك ولا نبهه المفتي عليه ، وعلى النص القاطع في الواقعة إن جهله ، ولا يقال معرفة ذلك تمنعه من المعاش والمصالح التي الاشتغال عنها يفضي إلى خراب العالم ، لأنه يقتضي إيجاب معرفة أصول الدين ، ولا يجاب بأن الواجب معرفة أدلة النبوة والتوحيد جملة وهي سهلة ، بخلاف الفروع لكثرتها وتشعبها ، لأنه إن لم يعلم جميع مقدمات الدليل الجلي ، فقد قلد في بعضها ، فيكون مقلداً في النتيجة ، وإن علمها وما يرد فقد حصل الاشتغال . وجوابه على تقدير تسليم تقليل الأدلة ، فذلك يحتاج إلى تأمل وممارسة ، وهو مفقود في العامي إذا علمت هذا فلا بد من تقسيم يجمع أفراد المسألة ، ويضبط شعبها ، فنقول : العلوم نوعان :

نوع يشترك في معرفته الخاصة والعامية ، ويعلم من الدين بالضرورة ، كالماتر ، فلا يجوز التقليد فيه لأخذ ، كعدد الركعات ، وتعيين الصلاة ، وتحريم الأمهات والبنات ، والزنى ، واللواط ، فإن هذا مما لا يشق على العامي معرفته ، ولا يشغله عن أعماله ، وكذا في أهلية المفتي .

ونوع يختص معرفته بالخاصة ، والناس فيه ثلاثة ضروب : مجتهد ، وعامي ، وعالم لم يبلغ رتبة الاجتهاد .

أحدها : العامي الصرف :

والجمهور على أنه يجوز له الاستفتاء ، ويجب عليه التقليد في فروع الشريعة جميعها ، ولا ينفعه ما عنده من العلوم لا تؤدي إلى اجتهاد ، وحكى ابن عبد البر فيه الإجماع ، ولم يختلف العلماء أن العامة عليها تقليد علمائها ، وأنهم المرادون بقوله :

﴿فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون﴾ قال : وأجمعوا على أن الأعمى لا بد له من تقليد غيره في القبلة نقل لك من لا علم له ولا بغيره بمعنى ما يدين به (انتهى).

ومنع منه بعض معتزلة بغداد، كالنقل في الأصول، وقالوا : يجب عليه الوقوف على طريق الحكم وعلمته، ولا يرجع إلى العالم، إلا لتنبهه على أصولها، ونقله القاضي عبد الوهاب ، عن الجعفر بن مبشر ، وابن حرب منهم عن الجبائي : يجوز في المسائل الاجتهادية دون ما طريقه القطع ، فإنه يصير مثل العقليات ونحوه .

قول الأستاذ : يجب عليه تحصيل علم كل مسألة في الفقه يدركها القطع ، ويجوز له التقليد في ظنيته إلى القطعيات الفروع بالأصول .

ب/٣٦٣ وحكى / ابن برهان الخلاف على وجه آخر ، فقال : من صار له التقليد ، لم يجب عليه السؤال عن الدليل ، ونقل عن أبي علي الجبائي أنه قال : يجب عليه أن يعلم كل مسألة بدليلها . وصار بعض الناس إلى أن المسائل الظاهرة يجب عليه معرفتها دون الخفية (انتهى) .

وإذا قلنا بأن وظيفة العامي التقليد جاء الخلاف السابق أنه هل هو تقليد حقيقة ؟ فالقاضي يمنعه ويقول إنما مستدل ، لأن الله تعالى أوجب عليه اتباع العالم، وهو خلاف يرجع إلى العبارة ، لأن القائل بالتقليد لم ير إلا هذا ، ولكن لسان حملة الشريعة جرى على صحة إطلاق التقليد للعامي ، والنهي عن إطلاق الاجتهاد عليه .

الثاني - العالم الذي حصل بعض العلوم المعتمدة ولم يبلغ رتبة الاجتهاد : فاختر ابن الحاجب وغيره أنه كالعامي الصرف ، لعجزه عن الاجتهاد . وقال قوم : لا يجوز ذلك ويجب عليه معرفة الحكم بطريقه ، لأن صلاحية معرفة الأحكام بخلاف غيره . ويحيى عليه الخلاف السابق عن الجبائي والأستاذ هنا من باب الأولى .

عنه، وقيل: لعله أراد به قبول قول الغير بغير حجة، فإن التقليد بهذا المعنى قد يكون ظناً، وقد يكون وهماً، فهذا لا يكفي في الإيمان. أما التقليد بمعنى الاعتقاد الجازم لا الموجب، فلم يقل أحد أنه لا يكفي في الإيمان، إلا أبو هاشم من المعتزلة وإذا منعنا التقليد في ذلك قال الأستاذ أبو إسحاق: فاتفقوا على أنه لا يجب أن يبلغ فيه رتبة الاجتهاد، بحيث يحل له الفتوى في الحكم.

وقال ابن السمعاني: إيجاب معرفة الأصول على ما يقوله المتكلمون، بعيد جداً عن الصواب، ومتى أوجبنا ذلك فمتى يوجد من العوام من يعرف ذلك؟ ويصدر عقيدته عنه؟ كيف وهم لو عرضت عليهم تلك الأدلة لم يفهموها، وإنما غاية العامي، أن يتلقى ما يريد أن يعتقده ويلقى [به] ربه، من العلماء، ويتبعهم في ذلك ويقلدتهم، ثم يسلم عليها بقلب طاهر عن الأهواء والأدخال، ثم يعرض عليها بالنواجذ، فلا يحول، ولا يزول، ولو قطع إرباً، فهنئاً لهم السلامة، والبعد عن الشبهات الداخلة على أهل الكلام، والورطات التي تغلوها، حتى أدت بهم إلى المهاوي والمهالك، ودخلت عليهم الشبهات العظيمة وصاروا متجربين، ولا يوجد فيهم متورع عفيف إلا القليل، فإنهم أعرضوا عن ورع الألسنة، وأرسلوها في صفات الله تعالى بجرأة وعدم مهابة وحرمة، ففاتهم ورع سائر الجوارح، وذهب عنهم بذلك ورع اللسان، والإنسان كالبنيان يشد بعضهم^(١) بعضاً، فإذا خرب جانب منه، تداعى سائرته إلى الخراب، ولأنه ما من دليل لفريق منهم يعتمدون عليه، إلا ولخصومهم عليه من الشبهة القوية.

ونحن لا ننكر من الدلائل العقلية بقدر ما ينال المسلم به رد الخاطر، وإنما المنكر إيجاب التوصل إلى العقائد في الأصول، بالطريق الذي اعتقدوا، وساموا به الخلق، وزعموا أن من لم يفعل ذلك لم يعرف الله تعالى، ثم أدى بهم ذلك إلى تكفير العوام أجمع، وهذا هو الخطيئة الشنعاء، والداء العضال، وإذا كان السواد الأعظم هم العوام، وبهم قوام الدين، وعليهم مدار رحا الإسلام، ولعل لا يوجد في البلدة الواحدة التي تجمع المائة ألف، من يقوم بالشرائط التي تعتبرونها، إلا العدد القليل الشاذ الشاذ النادر، ولعله لا يبلغ عقد العشرة، فمن يجد المسلم

(١) كذا. وهو على ارادة جنس الانسان أي الناس.

من قبله ، أن يحكم بكفر هؤلاء الناس أجمع ، ويعتقد أنهم لا عقيدة لهم في أصول أصلاً ، وإنهم أمثال البهائم (انتهى) .

الثاني : الشرعي : وهو المتعلق بالفروع والمذاهب وفيه ثلاثة : فرقة أوجبت التقليد وفرقة حرمتها وفرقة توسطت .

[الأول] فذهب بعض المعتزلة إلى تحريم التقليد مطلقاً ، كالتقليد في الأصول ، ووافقهم ابن حزم ، وكاد يدعى الإجماع على النهي عن التقليد ، قال ونقل عن مالك أنه قال : (أنا بشر أخطئ وأصيب ، فانظروا في رأيي ، فما وافق الكتاب والسنة فخذوا به ، وما لم يوافق فاتركوه) وقال عند موته : وددت أني ضربت بكل مسألة تكلمت فيها برأي سوطاً ، على أنه لا صبر لي على السياط قال : فهذا مالك ينهى عن تقليد ، وكذلك الشافعي وأبو حنيفة ، وقد ذكر الشافعي عن النبي ﷺ حديثاً ، فقال بعض جلسائه : يا أبا عبد الله ، أتأخذ به ؟ فقال له : أرأيت على زناراً ؟ أرأيتني خارجاً من كنيسة ؟ حتى تقول لي في حديث النبي ﷺ : أتأخذ بهذا ؟ ولم يزل رحمه الله في كتبه ينهى عن تقليده وتقليد غيره هكذا رواه المزني في أول «مختصره» عنه .

وهذا الذي قاله ممنوع ، وإنما نهوا المجتهد خاصة عن تقليدهم ، دون من لم يبلغ هذه الرتبة . قال القرافي : مذهب مالك وجمهور العلماء وجوب الاجتهاد ، وإبطال التقليد لقوله : ﴿فاتقوا الله ما استطعتم﴾ [سورة التغابن/ ١٦] واستثنى مالك أربع عشرة صورة للضرورة : وجوب التقليد على العوام ، وتقليد القائف ، إلى آخر ما ذكره .

والثاني يجب مطلقاً ، ويحرم النظر ، ونسب إلى بعض الحشوية .

والثالث : وهو الحق ، وعليه الأئمة الأربعة وغيرهم يجب على العامي ، ويحرم على المجتهد ، وقول الشافعي وغيره : «لا يحل تقليد أحد» مرادهم على المجتهد ، قال عبد الله بن أحمد : سألت أبي ، الرجل يكون عنده الكتب المصنفة ، فيها قول الرسول واختلاف الصحابة والتابعين ، وليس له بصيرة بالحديث الضعيف

المتروك ولا الإسناد القوي من الضعيف ، هل يجوز أن يعمل بما شاء ويفتي به ؟ قال : لا يعمل حتى يسأل أهل العلم عما يؤخذ به منها . قال القاضي أبو يعلى : ظاهر هذا أن فرضه التقليد والسؤال إذا لم يكن له معرفة بالكتاب والسنة انتهى .

وأما تحريمه على المجتهد ، فلقوله تعالى : ﴿فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول﴾ [سورة النساء/٥٩] يعنى كتاب الله وسنة رسوله بالاستنباط وفي حديث معاذ الملقى بالقبول لما قال له رسول الله ﷺ : بم تحكم ؟ قال : بكتاب الله . قال : فإن لم تجد قال : بسنة رسول الله . قال : فإن لم تجد ، اجتهد رأيي ولا ألو فقال : الحمد لله الذي وفق رسول رسوله ، إلى ما يرضاه رسول الله . قالوا فصوّبه في ذلك ، ولم يذكر من جملة التقليد ، فدل ذلك على أن التقليد يحرم على العلماء الذين / هم من أهل ١/٣١٢ الاجتهاد والاستنباط ، ولهذا قال تعالى : ﴿لعلمه الذين يستنبطونه منهم﴾ [سورة النساء / ٨٣] .

قال المزني في كتابه «فساد التأويل» : توفيق الله تعالى لمعاذ في اجتهاده لما يرضاه رسوله عندنا إنما هو لنظر الكتاب والسنة ولو كان تأويله أفرض ما رأيت في الحادثة ، لوجب فرض ذلك على جميع الناس ، قال : وقد ذم الله التقليد في غير ما آية كقوله : ﴿إنا وجدنا آباءنا على أمة﴾ [سورة الزخرف/٢٣] وقوله ﴿وقالوا ربنا إنا أطعنا سادتنا وكبراءنا فأضلونا السبيل﴾ [سورة الأحزاب/٦٧] وقال تعالى ﴿اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله﴾ [سورة التوبة/٣١] وفي الحديث (ان الله لا يقبض العلم انتزاعاً وإنما يقبض العلم بقبض العلماء) قال : ويقال لمن حكم بالتقليد : هل لك من حجة فإن قال : نعم ، أبطل التقليد ، لأن الحجة أوجبت ذلك عنده لا التقليد وإن قال : بغير علم ، قيل له : فلم أرقت الدماء ، وأباحت الفروج والأموال ، وقد حرم الله ذلك إلا بحجة . فإن قال : أنا أعلم اني قد أصبت ، وإن لم أعرف الحجة ، لأن معلمي من كبار العلماء . قيل له : تقليد معلم معلمك أولى من تقليد معلمك ، لأنه لا يقول إلا بحجة خفيت عن معلمك كما لم يقل معلمك إلا بحجة قد خفيت عنك ، فإن قال : نعم ترك تقليد معلمه

إلى تقليد معلم معلمه ، وكذلك حتى ينتهي إلى العالم من الصحابة ، فإن أبي ذلك نقض قوله ، وقيل له : كيف يجوز تقليد من هو أصغر وأقل علماً ، ولا يجوز تقليد من هو أكبر وأغزر علماً وقد روى عن رسول الله ﷺ : أنه حذر من زلة العالم . وعن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال : لا يقلدن أحدكم دينه ، رجلاً ، فإن آمن ، وإن كفر كفر فإنه لا أسوة في الشر .

وأما وجوبه على العامة ، فلقوله تعالى : ﴿ فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون ﴾ [سورة النحل/٤٣] وقوله ﴿ فلولوا نفر من كل فرقة منهم طائفة ﴾ [سورة التوبة/١٢٢] . فأمر بقبول قول أهل العلم فيما كان من أمر دينهم ، ولولا أنه يجب الرجوع إليهم لما كان للندارة معنى ، ولقضية الذي شُجّ ، فأمره أن يغتسل ، وقالوا : لسنا نجد لك رخصة فإغتسل ومات فقال النبي عليه السلام : (قتلوه قتلهم الله ، إنما كان شفاء العي السؤال) فبان بذلك جواز التقليد .

قال الشيخ أبو حامد : ولأنه لا خلاف أن طلب العلم من فروض الكفاية التي إذا قام بها البعض ، سقط عن الباقين ، ولو منعنا التقليد ، لأفضى إلى أن يكون من فروض الأعيان ، ونقل غير واحد إجماع الصحابة فمن بعدهم عليه ، فإنهم كانوا يفتنون العوام ، ولا يأمرورهم بنيل درجة الاجتهاد ، ولأن الذي يذكره المجتهد له من الدليل ، إن كان بحيث لا يكفي في الحكم فلا عبرة به ، وإن كان يذكر له ما يكفي ، فأسند إليه الحكم في مثل ذلك ، التزمه قطعاً وقال القاضي أبو المعالي عزيبي بن عبد الملك ، في بعض مؤلفاته : لو وجب على الكافة التحقيق دون التقليد ادبى ذلك إلى تعطيل المعاش ، وخراب الدنيا ، فجاز أن يكون بعضهم مقلداً ، وبعضهم معلماً ، وبعضهم متعلماً ، ولم ترفع درجة أحد في الجنان لدرجة العلماء والمتعلمين ثم درجة المحيين وقال : المصير في الموجب لتقليد العامي للعالم ، عدم آلة الاستنباط وتعذرها عليه في الحال ، والتماس أصول ذلك ، فلو تركه حتى يعلم جميعها ، ويستنبط منها لتعطلت الفرائض من العامة حتى يصيروا كلهم علماء ، وهذا فاسد ، فرخص له في قبول قول العالم الباحث . ولا يجوز له قبول قول من هو مثله ، ومن هذا امتنع تقليد المجتهد لمثله ، لأن المعنى الموجب لدفع التقليد وجود الأدلة وهو متمكن منها .

قلت : والفرق بينه وبين العقائد ، أن المطلوب في العقائد العلم ، والمطلوب في الفروع الظن ، والتقليد قريب من الظن، ولأن العقائد أهم من الفروع والمخطيء فيها كافر.

وأورد الإمام فخر الدين شبهةً للمانعين من التقليد ، قال : إنهم يمنعون العمل بالإجماع وخبر الواحد والقياس ، ويتمسكون بالظواهر ، ويقولون حكم العقل في المنافع الإباحة ، وفي المضار الحرمة ، ولا يترك هذا إلا لنص قاطع المتن والدلالة ، والعامي الذكي يعلم ذلك وإلا نبهه المفتي عليه ، وعلى النص القاطع في الواقعة إن جهله ، ولا يقال معرفة ذلك تمنعه من المعاش والمصالح التي الاشتغال عنها يفضي إلى خراب العالم ، لأنه يقتضي إيجاب معرفة أصول الدين ، ولا يجاب بأن الواجب معرفة أدلة النبوة والتوحيد جملة وهي سهلة ، بخلاف الفروع لكثرتها وتشعبها ، لأنه إن لم يعلم جميع مقدمات الدليل الجلي ، فقد قلد في بعضها ، فيكون مقلداً في النتيجة ، وإن علمها وما يرد فقد حصل الاشتغال . وجوابه على تقدير تسليم تقليل الأدلة ، فذلك يحتاج إلى تأمل وممارسة ، وهو مفقود في العامي إذا علمت هذا فلا بد من تقسيم يجمع أفراد المسألة ، ويضبط شعبها ، فنقول: العلوم نوعان :

نوع يشترك في معرفته الخاصة والعامية ، ويعلم من الدين بالضرورة ، كالماتر ، فلا يجوز التقليد فيه لأحد ، كعدد الركعات ، وتعيين الصلاة ، وتحريم الأمهات والبنات ، والزنى ، واللواط ، فإن هذا مما لا يشق على العامي معرفته ، ولا يشغله عن أعماله ، وكذا في أهلية المفتي .

ونوع يختص معرفته بالخاصة ، والناس فيه ثلاثة ضروب : مجتهد ، وعامي ، وعالم لم يبلغ رتبة الاجتهاد .

أحدها : العامي الصرف :

والجمهور على أنه يجوز له الاستفتاء ، ويجب عليه التقليد في فروع الشريعة جميعها ، ولا ينفعه ما عنده من العلوم لا تؤدي إلى اجتهاد، وحكى ابن عبد البر فيه الإجماع ، ولم يختلف العلماء أن العامة عليها تقليد علمائها ، وأنهم المرادون بقوله :

﴿فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون﴾ قال : وأجمعوا على أن الأعمى لا بد له من تقليد غيره في القبلة نقل لك من لا علم له ولا بغيره بمعنى ما يدين به (انتهى).

ومنع منه بعض معتزلة بغداد، كالتقليد في الأصول، وقالوا : يجب عليه الوقوف على طريق الحكم وعلته، ولا يرجع إلى العالم، إلا لتنبهه على أصولها، ونقله القاضي عبد الوهاب ، عن الجعفر بن مبشر ، وابن حرب منهم عن الجبائي : يجوز في المسائل الاجتهادية دون ما طريقه القطع ، فإنه يصير مثل العقلية ونحوه .

قول الأستاذ : يجب عليه تحصيل علم كل مسألة في الفقه يدركها القطع ، ويجوز له التقليد في ظنيته إلى القطعيات الفروع بالأصول .

ب/٣٦٣ وحكى / ابن برهان الخلاف على وجه آخر ، فقال : من صار له التقليد ، لم يجب عليه السؤال عن الدليل ، ونقل عن أبي علي الجبائي أنه قال : يجب عليه أن يعلم كل مسألة بدليلها . وصار بعض الناس إلى أن المسائل الظاهرة يجب عليه معرفتها دون الخفية (انتهى) .

وإذا قلنا بأن وظيفة العامي التقليد جاء الخلاف السابق أنه هل هو تقليد حقيقة ؟ فالقاضي يمنعه ويقول إنما مستدل ، لأن الله تعالى أوجب عليه اتباع العالم، وهو خلاف يرجع إلى العبارة ، لأن القائل بالتقليد لم ير إلا هذا ، ولكن لسان حملة الشريعة جرى على صحة إطلاق التقليد للعامي ، والنهي عن إطلاق الاجتهاد عليه .

الثاني - العالم الذي حصل بعض العلوم المعتمدة ولم يبلغ رتبة الاجتهاد : فاختار ابن الحاجب وغيره أنه كالعامي الصرف ، لعجزه عن الاجتهاد . وقال قوم : لا يجوز ذلك ويجب عليه معرفة الحكم بطريقه ، لأن صلاحية معرفة الأحكام بخلاف غيره . ويحيى عليه الخلاف السابق عن الجبائي والأستاذ هنا من باب الأولى .

وما أطلقوه من إلحاقه هنا بالعالمي فيه نظر ، لا سيما أتباع المذاهب المتبحرين ، فإنهم لم ينصبوا أنفسهم نصبة المقلدين . وقد سبق قول الشيخ أبي علي وغيره من أصحابنا : لسنا مقلدين للشافعي وكذلك الإشكال في إلحاقهم بالمجتهدين ، إذ لا يقلد مجتهد مجتهداً . ولا يمكن أن يكونوا واسطة بينهما ، لأنه ليس لنا سوى حالتين .

قال ابن المنير : والمختار أنهم مجتهدون ملتزمون أن لا يحدثوا مذاهباً . أما كونهم مجتهدين فلا أن الأوصاف قائمة بهم . وأما كونهم ملتزمين أن لا يحدثوا مذاهباً فلا أن إحداث مذهب زائد بحيث يكون لفروعه أصول وقواعد مبينة لسائر قواعد المتقدمين متعذر الوجود ، لاستيعاب المتقدمين سائر الأساليب . نعم ، لا يتمتع عليهم تقليد إمام في قاعدة ، إذا ظهر له صحة مذهب غير إمامه في واقعة لم يميز له أن يقلد إمامه ، لكن وقوع ذلك مستبعد ، لكمال نظر من قبله . وسبق في آخر الكلام على شروط المجتهد كلام لابن دقيق العيد يتعلق بما نحن فيه .

الثالث - أن يبلغ المكلف رتبة الاجتهاد :

فإن كان قد اجتهد في الواقعة فلا يجوز له تقليد غيره من المجتهدين فيها ، خلاف ما ظنه ، بلا خلاف ، لأن ظنه لا يساوي الظن المستفاد من غيره ، والعمل بأقوى الظن واجب . ولا يخالف وحكم بخلاف ظنه فقد أثم ، وإن كان مذهبا لغيره . وهل ينتقض حكمه ؟ فيه وجهان للحنابلة ، ذكره صاحب «المستوعب» . وهو يقدح في نقل ابن الحاجب الاتفاق على بطلان حكمه . واستثنى القاضي أبو الطيب من هذا القسم ما إذا كان حكماً يجب هل أو عليه يحتاج في فصله إلى حاكم يحكم بينهما باجتهاده ، فيجوز له تقليده في هذه الصورة . وإن لم يكن قد اجتهد ففيه بضعة عشر مذاهباً :

الأول - المنع منه مطلقاً ، وإليه ذهب الأكثرون ، منهم القاضي أبو الطيب وابن الصايغ ، واختاره الرازي والآمدي وابن الحاجب . قال الباغي : وهو قول أكثر أصحابنا ، وهو الأشبه بمذهب مالك ، وسواء كان الوقت موسعاً أو مضيقاً ، ونقله الروياني عن عامة الأصحاب ، وظاهر نص الشافعي ، ذكره في أول

«البحر» وكذا نقله الشيخ أبو حامد عن عامة الأصحاب خلا ابن سريج (قال) : وقال أبو إسحاق إنه مذهب الشافعي ، ونقله الأستاذ أبو منصور وأبو بكر الرازي عن أبي يوسف ومحمد ، وهو النص لأحمد بن حنبل .

والثاني - يجوز مطلقا ، وعليه سفيان الثوري وإسحاق ، وحكاه الشيخ أبو حامد عن أبي حنيفة . وقال الأستاذ أبو منصور قال الكرخي : يجوز في قول أبي حنيفة ، وكذا حكاه عنه أبو بكر الرازي في أصوله (قال) : ولهذا جوز تقليد القاضي فيما ابتلى به من الحكم . قال القرطبي : وهو الذي ظهر من تمسكات مالك في الموطأ . وقال بعض الحنابلة : حكى الشيخ أبو إسحاق الشيرازي أن مذهبنا ذلك ، ولا نعرف .

والثالث - يجوز تقليد الصحابة فقط ، ونقل عن الشافعي في القديم ، وكأنه أخذه من تقليده زيد بن ثابت وعثمان وغيرهما . وقد أجاب الروياني بأن ذلك ليس تقليداً وإنما هو اتفاق رأيهم وفيه نظر ، لأنه صرح في عثمان بالتقليد . ونقل الأستاذ أبو منصور وإمام الحرمين عن أحمد أنه يجوز تقليد الصحابة ولا يقلد أحد بعدهم غير عمر بن عبدالعزيز . واستغربه بعض أئمة الحنابلة .

والرابع - يجوز تقليد الصحابة بشرط أن يكون أرجح في نظره من غيره ، فإن استوا في نظره فيها تخير في التقليد لمن شاء منهم ، ولا يجوز له تقليد من عداهم . وعزاه ابن الحاجب إلى الشافعي .

والخامس - يجوز تقليد الصحابة والتابعين دون غيرهم .

والسادس - يقلد من هو أعلم منه ، ولا يقلد من هو مثله . ونقله أبو بكر الرازي عن الكرخي وقال : إنه ضرب من الاجتهاد ، ومن يقويه رأي الآخر في نفسه على رأيه لفضل عليه فلم يَحُلْ في تقليده إياه من استعمال الاجتهاد . ونقله القاضي في «التقريب» والرويان عن محمد بن الحسن ، وكذا إلكيا . (قال) ؛ وربما قال : إنها سواء ، وعن هذا أوجب قوم تقليد الصحابة لأنهم أعلم . ونقله صاحب «المعتمد» عن ابن سريج وشرط معه ضيق الوقت .

والسابع - يجوز التقليد فيما يتعلق بنفسه دون ما يقتي به ، حكاه ابن القاص

عن ابن سريج ، وهو يقتضي أنه لا يجوز له الحكم به من باب أولى ، وهو مبني على تصويب المجتهدين .

والثامن - يجوز تقليد مثله فيما يخصه إذا خشي فوات الوقت فيها باشتغاله بالحادثة ، وهو رأي ابن سريج ، قال الشيخ أبو حامد : حكى عنه أنه قال : إنهم إذا كانوا في سفينة وخفيت عليهم جهة القبلة قلدوا الملاحين . قال أبو العباس : وهذا مذهب الشافعي ، لأنه قال في الصلاة : فإن خفيت عليه الدلائل فهو كالأعمى ، وقد ثبت أن الأعمى يقلد . ورد عليه أبو إسحاق بأنه جعله كالأعمى في الصلاة يصلي على حسب حالة ثم يعيد ، ليس في أنه يجوز له التقليد . وقد حكى الرويان في «البحر» هذا المذهب عن ابن سريج ثم غلطه . وقال ابن دقيق العيد : وقيل ؛ إن ضاق الوقت / عن الاجتهاد فله ذلك . وهذا قريب لأن ١/٣٦٤ المكنة التي جعلناها سبباً لوجوب الاجتهاد قد تعذرت بسبب تضييق الوقت . وقد نفى القفال الخلاف بين الأصحاب في المنع من التقليد مع التمكن من الاجتهاد ، ولكن المحكي عن ابن سريج نقله عن صاحب «التخليص» سماعاً منه .

والتاسع - أنه لا يجوز لغير القاضي والمفتي في المشكل عليه . حكاه القفال الشاشي عن بعض أصحابنا (قال) : لأنه في المشكل عليه كالعامة ، ولكن الحاكم لا ضرورة له إلى التقليد بما عنده من الأقاويل وتولى غيره الحكم فيه . وكذلك المفتي يفوض ذلك إلى غيره من أهل العلم ، بخلاف المجتهد إذا حلت به نازلة ، فإنه مضطر إلى تعريف الحكم ، فإذا اشتبه عليه ولم يصل إلى تعريف الحكم إلا بتقليد غيره وجب عليه . وهو قريب من السابع .

والعاشر - أنه يجوز للقاضي دون غيره . وهذا ظاهر ما نقله الأستاذ أبو منصور عن ابن سريج ، فإنه نصب الخلاف في حاكم تحضره الحادثة ويضيق الوقت عن الاجتهاد . ونقل عن ابن سريج أنه يجوز له أن يحكم بالتقليد ولا يفتي به إلا بعد اجتهاده (قال) : وقال أكثر أصحابنا : ليس له الحكم بالتقليد ، كما ليس له الإفتاء ، وعليه أن يؤخر حتى يجتهد أو يستخلف من اجتهد فيه قبله (انتهى) . وقضيته أن المنع من الإفتاء محل وفاق . وجعل ابن كج في كتابه في الأصول

والشيخ أبو علي السنجي الخلاف في تقليده في حق نفسه ، فإن أراد أن يقلده ليفتي غيره أو يحكم به على غيره ولم يجوز له بالاتفاق .

وحكى الماوردي وابن الصباغ والبعوي والرافعي عن ابن سريج : إن حضر ما ينوبه ، كالحكم بين المسافرين وهم على الخروج جاز أن يقلد غيره ويحكم قال الرافعي : وينبغي أن يطرده في الفتوى . وخالف ابن الرفعة وفرق بأن المستفتي بسبيل من تقليد المجتهد . ولا ضرورة إذاً ولا حاجة بإفتاء المقلد ، ولا كذلك الحاكم ، خصوصاً إذا منع من الاستخلاف .

الحادي عشر - الوقف . وبه يشعر كلام إمام الحرمين ، فإنه قال : يجوز في العقل ورود التعبد به ، ولكن لم يقم الدليل على وجوده . والأمران يسوغان في العقل وقد تبين في الشرع وجوب أحدهما ، وهو الإجماع على أن للمجتهد الاجتهاد ، فهذا الواجب لا يزول إلا بدليل ، ونوزع في الإجماع فإن المجوز يقول : الواجب إما الاجتهاد وإما التقليد ، فحقيقة قوله الوقف .

فرع :

لو كان لمجتهد حكومة ، فحكم حاكماً فيها يخالف اجتهاده ، فإنه يتدين في الباطن بحكم الحاكم وترك اجتهاده ، سواء كان الحكم أو عليه ، وليس هذا من موضع الخلاف ، ذكره ابن برهان وغيره .

وقيل : يعمل في الباطن بنقيض اجتهاده ، ذكره أبو الخطاب في «الانتصار» وعليه يتخرج أنه : هل يحل له أخذ ما كان حراماً في نظره ؟ وينبغي أن يكون على الخلاف في أن حكم الحاكم هل يغير ما في الباطن ؟ فيه وجهان ، ولهما التفات إلى أن المصيب واحد أم لا ؟

مسألة :

مجتهد الصحابة إذا لم يجعل قوله حجة ففي جواز تقليده في هذه الأعصار خلاف : ذهب إمام الحرمين وغيره أن العامي لا يقلده ، ونقله عن إجماع المحققين (قالوا) : وليس هذا لأن ذون المجتهدين ذون الصحابة ، معاذ الله : فهم أعظم وأجل قدراً ، بل لأن مذهبهم لم يثبت حق الثبوت كما ثبتت مذاهب

الأئمة الذين هم أتباع قد طبقوا الأرض ، ولأنهم لم يعتنوا بتهديب مسائل الاجتهاد ولم يقرروا لأنفسهم أصولاً تفي بأحكام الحوادث كلها ، بخلاف من بعدهم فإنهم كَفَّوْا النظر في ذلك وسبروا ونظروا وأكثروا أوضاع المسائل .

ونازع المقترح وقال : لا يلزم من سبر الأئمة الأربعة وجوب تقليدهم ، لأن من بعدهم جمع سبراً أكثر منهم . وينبغي أن يتبع المتأخرين منهم على قضية هذا . (قال) : وإنما الظاهر في التعليل في العوام أنهم لو كلفوا تقليد الصحابة لكان فيه من المشقة عليهم مالا يطيقون من تعطيل معاشهم وغير ذلك ، فلهذا سقط عنهم تقليد الصحابة .

قلت : وسئل محمد بن سيرين فأحسن فيها الجواب ، فقال له السائل ما معناه : ما كانت الصحابة يُتَحَسَّنُ أكثر من هذا ، فقال محمد : لو أردنا فقههم لما أدركته عقولنا . رواه أبو نعيم في «الحلية» . ومال ابن المنير إلى ما قاله الإمام ولكن لغير هذا المأخذ فقال ما حاصله : إنه يتطرق إلى مذهب الصحابة احتمالات لا يتمكن العامي معها من التقليد :

- من قوة عباراتهم واستصعابها على أفهام العامة .

- ومنها احتمال رجوع الصحابي عن ذلك المذهب ، كما وقع لعلي وابن عباس وغيرهما .

- ومنها : أن يكون الإجماع قد انعقد بعد ذلك القول على قول آخر .

- ومنها : أن لا يكون إسناد ذلك إلى الصحابة على شرط الصحة . وهذا بخلاف مذاهب المصنفين فإنها مدونة في كتبهم وهي متواترة عنهم بنقلها عن الأئمة ، فلهذه الغوائل حجرتنا على العامي أن يتعلق بمذهب الصحابي .

ثم وراء ذلك غائلة هائلة ، وهي أنه يمكن أن الواقعة التي وقعت له هي الواقعة التي أفتى فيها الصحابي ويكون غلطاً ، لأن تنزيل الوقائع على الوقائع من أدق وجوه الفقه وأكثرها للغلط .

وبالجملة فالقول بأن العامي لا يتأهل لتقليد الصحابة قريب من القول بأنه لا

يتأهل للعمل بأدلة الشرع ونصوصه وظواهره.. إما لأن قول الصحابي حجة على أحد القولين فهو ملحق بقول الشارع ، وإما لأنه في علو المرتبة يكاد يكون حجة ، فامتناع تقليده لعلو قدره لا لتزوله .

وأما ابن الصلاح فجزم في «كتاب الفتاوى» بما قاله الإمام وزاد أنه لا يقلد التابعين أيضاً ولا من لم يدون مذهبه، وإنما يقلد الذين دُوت مذاهبهم وانتشرت حتى ظهر منها تقييد مطلقها وتخصيص عامها ، بخلاف غيرهم فإنه نقلت عنهم الفتاوى مجردة ، فاعل لها مكملأ أو مقيدأ أو مخصصأ ، أو أنيط كلام قائله ، فامتناع التقليد إنما هو لتعذر نقل حقيقة مذهبهم .

وعلى هذا فينحصر التقليد في الأئمة الأربعة والأوزاعي وسفيان . وإسحاق وداود على خلاف في داود حكاه ابن الصلاح وغيره ، لأن هؤلاء هم ذوو الاتباع . ولأبي ثور وابن جرير أتباع قليلة جدا .

وذهب غيرهم إلى [أن] الصحابة يُقلَّدون لأنهم قد تالوا رتبة الاجتهاد ، وهم ٣٦٤ ب / بالصحبة / يزدادون رفقة . وهذا هو الصحيح إن علم دليله . وقد قال الشيخ عز الدين في «فتاويه» إذا صح عن بعض الصحابة مذهب في حكم من الأحكام لم تجز مخالفته إلا بدليل أوضح من دليله . وقد قال : لا خلاف بين الفريقين في الحقيقة ، بل إن تحقق ثبوت مذهب عن واحد منهم جاز تقليده وفاقاً ، وإلا فلا ، [لا] لكونه لا يقلد ، بل لأن مذهبه لم يثبت حق الثبوت .

وقال ابن برهان : تقليد الصحابة ينبغي على جواز الانتقال في المذاهب : فمن منعه قال : مذاهب الصحابة لم تكثر فروعها حتى يمكن المكلف الاكتفاء بها فيؤديه ذلك إلى الانتقال ، وهو ممنوع ، ومذاهب المتأخرين ضبطت فيكفي المذهب الواحد المكلف طول عمره ، فيكمل هذا الحكم وهو منع تقليد الصحابة . وقال إلكيا ، يعد أن قرر منع الانتقال : الواحد منا لا يأخذ بمذهب الصحابة إذا كان مقلداً ، بل يأخذ بمذهب الشافعي أو غيره من أرباب المذاهب ، من حيث إن الأصول التي وضعها أبو بكر لا تنفي بمجامع المسائل . وأما الأصول التي وضعها

(١) كذا ، ولعله (استنبط) .

الشافعي وأبو حنيفة قهبي واقية بها . فلو قلنا بتقليد الصديق في حكم لزم أن يرجع إليه في حكم آخر ، وقد لا يجده .

مسألة : القائلون بالتقليد أوجبوا التقليد في هذه الأعصار ومستندهم فيه أنهم استوعبوا الأساليب الشرعية فلم يبق لمن بعدهم أسلوب متماسك على السبر . ولهذا لما أحدثت الظاهرية والجدلية بعدهم خلاف أساليبهم قطع كل محق أنها بدع وتجاوز لا حقائق .

لكن الجدلية يعترفون بأن الشريعة لا تثبت بتلك الأساليب الجدلية ، وإنما عمدتهم في استحسانها تمرين الأذهان وتفتيح الأفكار . وأما كونهم يعتقدون أنها مستندات وحجج عند الله يلقي بها فلا .

وأما الظاهرية فلما أحدثوا قواعد تخالف قواعد الأولين أفضت به إلى المناقضة لمجلس الشريعة ، ولما اجتروا على دعوى أنهم على الحق وأن غيرهم على الباطل أخرجوا من أهل الحل والعقد ، ولم يعدّهم المحقون من أحزاب الفقهاء ، وسبق في باب الإجماع الكلام على أنه هل يعتد بخلافهم ؟

وهذا كله يوضح أن الضرورة دعت المتأخرين إلى اتباع المتقدمين ، لأنهم سبقوهم بالبرهان حتى لم يبقوا لهم باقية يستبدون بها ، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء ، ولكن الفضل للمتقدم . وظهر بهذا تعذر إثبات مذهب مستقل بقواعد .

مسألة : قال الشيخ أبو محمد الجويني في كتاب «المحيط» : إذا أراد أن يتحلل نحلة الشافعي أو غيره فلا بد له من نوع اجتهاد ، وسهل ذلك على العامي ، فإنه إذا قيل له : فلان يتبع السنن وفلان يخالفها بالرأي والاستحسان . ثم قال بعد كلام له : خرج لنا من هذا أن الجهال ممنوعون من التقليد في شيئين : (أحدهما) أصل التوحيد ، (الثاني) أصل المذهب .

وقال الأستاذ أبو إسحاق في «شرح الترتيب» : اختلف الناس فيما اختلف فيه العلماء أنه ما الذي أوجب على قوم اختيار مذهب من المذاهب دون غيره ؟ فذهب أصحاب داود ومالك وأحمد وأكثر أصحاب أبي حنيفة إلى أننا إنما رجعنا إلى مذاهبهم والأخذ بأقوالهم والعمل بفتاواهم تقليداً له ، ولا يجب الفحص

والبحث عن الأدلة . ومنهم من قال بصحة قولهم دون قول غيرهم . وهذا لا يصح ، لأنه لا يمكن أن يدعى لأحد منهم العصمة في جميع ما ذهب إليه وقاله ، فإن هذه مرتبة الأنبياء .

(قال) : والصحيح الذي ذهب إليه المحققون ما ذهب إليه أصحابنا أنا إنما صرنا إلى مذهب الشافعي لا على طريق التقليد ، وإنما هو من طريق الدليل ، وذلك أنا وجدناه أهدى الناس في الاجتهاد ، وأكملهم آلة وهداية فيه ، فلما كانت طريقته أسد الطرق سلكناه في الاجتهاد والنظر في الأحكام والفتاوى ، لا أنا قلدناه : أما في اللغة ومقتضيات الألفاظ فلأنه كان أعلم الأئمة بذلك ، بل قوله حجة في اللغة . وهو أول من صنف في الأصول . قال أحمد : لم نكن نعرف الخصوص والعموم حتى ورد الشافعي . وأما في الحديث فقد فزع أصحابنا من أن يذكر فضل على غيره مخافة أن لا يقبل منهم لأجل مالك ، ومنه أخذ الشافعي ، وليس كما زعموا بل جميع ما عول عليه مالك حفظه الشافعي وزاد عليه بروايته عن غيره . فهذا يدل على أنه كان أقدم في هذه الصنعة من مالك وكذلك أحمد . وأما الآتي والسنن والآثار فكان أعلمهم بها (انتهى) .

قال ابن الصلاح : ودعوى انتفاء التقليد عنهم مطلقاً ممنوع ، إلا أن يكونوا قد أحاطوا بعلوم الاجتهاد المطلق . وذلك خلاف المعلوم من أحوالهم .
وذهب الإمام والغزالي إلى أن الشافعي هو الذي يجب على كل مخلوق عامي تقليده ، وتابعهما على ذلك طائفة .

وذهب ابن حزم إلى أنه لا يقلد إلا الصحابة والتابعون ، فإن كان لا بد من غيرهم تقليداً فيتعين محمد بن نصر المروزي من أصحاب الشافعي وأطنب في وصف محمد بن نصر ، وهذا لا يخرج من مذهب الشافعي ، فكان ابن حزم يدعي أنه إن كان لا بد من تقليد فليقلد مذهب الشافعي .

(قال) : والتقليد إنما ابتدء به بعد المائة والأربعين من الهجرة ، ولم يكن في الإسلام قبل ذلك مسلم واحد فصاعداً يقلد عالماً بعينه لا يخالفه .

قال ابن ابن المنير : وقد ذكر قوم من أتباع المذاهب في تفضيل أئمتهم . وأحق ما يقال في ذلك ما قالت أم الكلمة عن بينها : ثكلتهم إن كنت أعلم أيهم أفضل ، كالحلقة المفرغة لا يدري أين طرفاها . فما من واحد منهم إذا تجرد النظر إلى خصائصه إلا ويفنى الزمان حتى لا يبقى فيهم فضلة لتفضيل على غيره .

وهذا سبب هجوم المفضلين على التعيين لأجل غلبة العادة ، فلا يكاد يسمع ذهن أحد من أصحابه لتفضيل غير مقلده إلى ضيق الأذهان عن استيعاب خصائص المفضلين جاءت الإشارة بقوله تعالى ﴿وما نريهم من آية إلا هي أكبر من أختها﴾ [الزخرف / ٤٨] يريد والله أعلم أن كل آية إذا جرد النظر إليها قال الناظر حينئذ : هذه أكبر الآيات ، وإلا فما يتصور في آيتين أن تكون كل واحدة أكبر من الأخرى بكل اعتبار ، وإلا لتناقض الأفضلية والمفضولية . والحاصل أن هؤلاء الأربعة انخرقت بهم العادة ، على معنى الكرامة ، عناية من الله بهم ، فإذا قيسهم أحوالهم بأحوال أقرانهم كانت خارقة لعوائد أشكالهم .

مسألة : من قلد بعض الأئمة ثم ارتفع قليلاً إلى درجة الفهم والاستبصار ، فإذا رأى حديثاً محتجاً به يخالف رأي إمامه وقال به قوم ، فهل له الاجتهاد / ١٧٣٦٥ وفي ذلك أطلق إلكيا الطبري ، وابن برهان في «الوجيز» أنه يجب عليه الأخذ بالحديث ، لأنه مذهب الشافعي ، فقد قال : إذا رأيتم قولي بخلاف قول النبي عليه الصلاة والسلام ، فخذوا به ، ودعوا قولي .

وقال القرافي : قد اعتمد كثير من فقهاء الشافعية على هذا ، وهو غلط ، فإنه لا بد من انتفاء المعارض ، والعلم بعدم المعارض يتوقف على من له أهلية استقراء الشريعة ، حتى يحسن أن يقال : لا معارض لهذا الحديث ، أما استقراء غير المجتهد المطلق ، فلا عبرة به ، وهذا الذي قاله القرافي تحجير ، وما يريد به «انتفاء» المعارض إن كان في نفس الأمر فباطل ، أما على قول المصنوعة فباطل وأما على قول «أن المصيب واحد» فلأنه غير مأمور بما في نفس الأمر بل بما أدى إليه اجتهاده ، وإن كان المراد به في نظر المجتهد ، فكذلك أيضاً ، لأن مثل هذا القول إذا كان له على الحكم المؤدي إليه اجتهاده دليل ، ثم يقول : «إذا صح حديث

أقوى مما عندي ، فذلك مذهبي ، فخذوا به ، واتركوا قولي ، فكيف يصح هذا مع عدم المعارض ؟ قال ابن النضال : وقد عمل بهذا جمع من الأصحاب ، كالبيهقي والداركي ، وغيرهما من الأصحاب ، وليس هذا يائس ، فليس كل فقيه يسوغ أن يستقل بالعمل بما يراه حجة من المذهب ، وقد عمل أبو الوليد بن الجارود بحديث تركه الشافعي ، وأجاب عنه ، وهو حديث (أفطر الحاجم والمحجوم) ، وعن ابن خزيمة أنه قيل له : هل تعرف سنة للرسول في الحلال والحرام لم يودعها الشافعي كتابه ؟ قال : لا .

قال أبو عمرو : وعند هذا نقول : إن كان فيه آلات الاجتهاد مطلقاً ، أو في ذلك الباب ، أو في تلك المسألة ، كان له الاستقلال بالعمل بذلك الحديث ، وإن لم تكمل آله ، ووجد في قلبه حزازة من الحديث ، ولم يجد له معارضاً بعد البحث ، فإن كان قد عمل بذلك الحديث إمام مستقل فله التمسك به ، ويكون ذلك عذراً له في ترك قول إمامه ، وقال أبو زكريا النووي : إنما يكون هذا لمن له رتبة الاجتهاد في المذهب ، أو قريب منه ، وشرطه أن يغلب على ظنه ، أن الشافعي لم يقف على هذا الحديث ، أو لم يعلم صحته ، وهذا إنما يكون بعد مطالعة كتب الشافعي كلها ، ونحوها من كتب أصحاب الأئمة عنه ، وهذا شرط صعب ، قل من يتصف به .

وقال ابن الزملكاني : إن كانت له قوة للاستنباط ، لمعرفة بالقواعد ، وكيفية استثمار الأحكام من الأدلة الشرعية ، ثم استقل بالمنقول ، بحيث عرف ما في المسألة من إجماع أو اختلاف ، وجمع الأحاديث التي فيها ، والأدلة ، ورجح العمل ببعضها ، فهذا هو المجتهد في الجزئي ، والمتجه أنه يجب عليه العمل بما قام عنده على الدليل ، ولا يسوغ له التقليد .

وإذا تأمل الباحث عن حال الأئمة المنقول^(١) أقاويلهم ، وعدوا من أهل الاجتهاد ، ثم أنهم إنما عدوا لذلك لاستجماعهم شروط الاجتهاد الكلية المشتركة بين جميع المسائل ، وأحاطوا بأدلة جملة غالب من الأحكام ، وقد علم من حال

(١) كذا في الأصول.

جمع منهم في بعض المسائل عدم الاطلاع على ما ورد في تلك المسألة ، فإن منهم من يعلق القول على صحة حديث لم يكن قد صح عنده ، ومنهم من يقول : لم يرد هذا الحديث ، كذا ، وإن صح قلت به ، ثم يجد تلك الزيادة قد صحت ، أو الحديث المعلق عليه قد صح ، أو يعلل رد الحديث بعله ظهرت له يظهر انتفاؤها ، ومثل ذلك في قول الأئمة كثير ، ولا سيما من كثر أخذه بالرأي وترجيح الأقيسة .

فإذا كان هذا الموصوف يقلد الإمام في مسائل يسوغ له التقليد فيها ، وقع له في مسألة هذه الأهلية ، تعين عليه الرجوع إلى الدليل والعمل به ، وامتنع عليه التقليد ، وإما من لم يبلغ هذه الدرجة ، بل له أهلية النظر والترجيح ، وفيه قصور عن جميع أهلية الاجتهاد المشتركة ، ولكن جمع أدلة تلك المسائل كلها ، وعرف مذهب العلماء فيها ، لهذا لا يتعين عليه العمل بقول إمامه ، ولا بهذا الدليل ، بل يجوز له التقليد ، وينبغي له تقليد من الحديث في جانبه إذا لم يعلم اطلاع إمامه عليه وتركه لعله فيه ، أو لوجود أقوى منه .

أما إن كان قد جمع أهلية الاجتهاد المشتركة بين جميع المسائل ، ولم يجمع أدلة هذه المسائل ، بل رأى فيها حديثاً يقوم بمثله الحجة فهذا له أحوال :
أحدها : أن يعلم حجة إمامه ، كمخالفة مالك لعمل أهل المدينة على خلافه ، فإن كان ممن يعتقد رجحان مذهب إمامه بطريقه فليعمل بقوله ، وهو أولى ، وإن لم يتعين .

الثانية : أن يعلم إجمالاً ، أن لإمامه أو لمن خالف العمل بهذا الحديث أدلة ، يجوز معها المخالفة أو يقوى ، فلا يتعين عليه ، بل لا يرجح مخالفة إمامه ، وله تقليد القائل بالحديث من المجتهدين .

الثالثة : أن لا يعلم الحجة المقتضية لمخالفة الحديث إجمالاً ولا تفصيلاً ، ولكن يجوز أن يكون للمخالف حجة تسوغ معها المخالفة ، وأن لا يكون لكونه لم يجمع أدلة تلك المسألة نقلاً واستدلالاً ، فالأولى بهذا تتبع المآخذ ، فإذا لم يتبين له ما يعارض الحديث من أدلة القرآن والسنة ، فالعمل بالحديث أولى تقليداً لمن عمل

به ، وله البقاء على تقليد إمامه . ويدل لهذا ما استقرىء من أصول الصحابة ومقلديهم ، فإنهم لم ينكروا على من استفتاهم في مسألة ، وسأل غيرهم عن أخرى ، أُمِرَ بالعود إلى من قلد قبل ذلك .

مسألة : البارع في المذهب ومآخذه ، هل له أن يفتي أو يحكم بالوجوه المرجوحة إذا قوي مدركها ؟ لم أر فيه نصاً ، ويحتمل أوجهاً .

(منها) التفصيل بين أن يكون قائل ذلك الوجه أفتى به ، فيجوز ، أو قاله على سبيل التجويز ، فالاحتمال ، وتبين المآخذ فلا .

و (منها) وهو الأقرب ، التفصيل بين أن يكون ذلك من باب الاحتياط في الدين ، كجريان الربا في الفلوس إذا راجت رواج النقود ، وبطلان بيع العينة أن يكون لمن اتخذها عادة ، ونحوه فيجوز ، وبين أن يكون من باب الترخيص والتخفيف فممتنع ، وهذا كله بعد تبخر ذلك المفتي أو الحاكم في المذهب وإلا فيمتنع قطعاً .

٣٦٥/ب وحيث جاز فلا ينسب ذلك إلى الشافعي لأنه إذا لم / يثبت له القول المخرج فالوجه أولى ، وهو فيما إذا كان له نص بخلافها أولى ، ولهذا قال القفال في «فتاويه» : لو قال بعتك صاعاً من هذه الصبرة ، نص الشافعي أنه يجوز ، وعندني أنه لا يجوز . فقليل له : كيف تفتي في هذه المسألة ؟ فقال ؛ على مذهب الشافعي فإن من يسألني إنما يسألني عن مذهب الشافعي ، لا عن مذهبي (انتهى) .

وهذا كله فيما يتعلق بفتوى غيره ، أما في حق نفسه وقوي عنده مذهب غير إمامه لم يميز له تقليده ، لكن وقوع هذا نادر ، لأن نظر الأئمة ، كان نظراً متناسباً مفرعاً في كل مذهب على قواعد لا تنخزم .

مسألة : في تقليد المفضلون مذاهب : أحدها - امتناعه ، ونقل عن أحمد وابن شريح ، لأن اعتقاد المفضل كاعتقاد المجتهد الدليل المرجوح مع وجود الأرجح .

[الثاني] : وهو أصحابها واختاره ابن الحاجب وغيره ، الجواز لإجماع الصحابة

على تفاوتهم في الفهم ، ثم إجماعهم على تسوية تقليد المفضل مع وجود الأفضل .

والثالث : يجوز لمن يعتقد فاضلاً أو مساوياً ، والخلاف بالنسبة للنظر الواحد ، ولا خلاف أنه لا يجب عليه تقليد أفضل أهل الدنيا ، وإن كان نائياً عن إقليمه ، فهذه الصورة لا تحتل الخلاف ، فعلى هذا لا يجب على أحد الاشتغال بترجيح إمام على إمام ، بعد اجتماع شرائط الفتوى ومن فروع المسألة اجتهاد العامي في النظر في الأعلّم وسيأتي .

مسألة : غير المجتهد يجوز له تقليد المجتهد الحيّ باتفاق ، كذا قالوا ، لكن منعه ابن حزم الظاهري ، وروى بسنده إلى ابن مسعود رضي الله عنه النهي عن تقليد الأحياء لأنه لا يؤمن عليه الفتنة (قال) : وإن كان [لا] محالة مقلداً فليقلد الميت (انتهى) .

فإن قلد ميتاً ففيه مذاهب :

أحدها : وهو الأصح وعليه أكثر أصحابنا كما قاله الرواني ، الجواز ، وقد قال الشافعي : المذاهب لا تموت بموت أربابها ، ولا يفقد أصحابها ، وربما حكى فيه الإجماع ، وأيده الرافعي بموت الشهاد بعد ما يؤدي شهادته عند الحاكم ، فإن شهادته لا تبطل قلت : ولقوله ﷺ : (اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر) وقوله : (بأيهم اقتديتم اهتديتم) ، ولهذا يعتد بأقوالهم بعد موتهم في الإجماع والخلاف .

واحتج الأصوليون عليه بانعقاد الإجماع في زماننا ، على جواز العمل بفتاوى الموتى ، والإجماع حجة . قال الهندي : وهذا فيه نظر ، لأن الإجماع إنما يعتبر من أهل الحل والعقد ، وهم المجتهدون والمجمعون ليسوا مجتهدين فلا يعتبر إجماعهم بحال ، أو نقول بعبارة أخرى ، إنما يعتبر اتفاقهم على جواز إفتاء غير المجتهد ، فلو أثبت جواز إفتائه بهذا لزم الدور (انتهى) . والظاهر أن المراد إجماع المجتهدين قاطبة .

(ثم قال) : والأولى في ذلك التمسك بالضرورة ، فإنما لو لم نجوز ذلك ، لأدى إلى فساد أحوال الناس ، وهذا شيء سبقه إليه الرافعي وغيره ، فقالوا : لرمطنا من تقليد الماضين ، لتركنا الناس خيارى ، وقضيت أن الخلاف يجري وإن لم يكن في العصر مجتهد ، وذلك هو صريح قول «المحصول» : «إنه لا يجتهد اليوم» ، مع قوله قبله «لا يقلد الميت» . وهذا بعيد جداً ، وإنما الخلاف فيها إذا كان في القطر مجتهداً ومجتهدون : قوين قائل : موت المجتهد لا يميت قوله ، فكأنه أحد الأحياء ، فيقلد ، ولا ينعقد الإجماع بخلاف قوله ، ومن قائل : بل يبطل قوله ، ويتعين الأخذ بقول الحي ، وقد كان يمكن أن يفصل بين أن يكون الميت أرجح من الحي ، فلا يترك قوله ، لا سيما إذا أوجبنا تقليد الأعلام ، أو يفصل بين أن يطلع المجتهد الحي على مأخذ الميت ثم يخالفه ، فلا يقلد الميت حيثئذ ، أو لا يطلع فيقلد ، فيه نظر واحتمال .

والثاني : المنع المطلق ، إما لأنه ليس من أهل الاجتهاد ، كمن تجدد فسقه بعد عدالته لا يبقى حكم عدالته ، وإما لأن قوله وَصَفُهُ ، وبقاء الوصف مع زوال الأصل محال ، وإما لأنه لو كان حياً ، لوجب عليه تجديد الاجتهاد ، وعلى تقدير تجديده ، لا يتحقق بقاءه على القول الأول ، فتقليده بناء على وهم أو تردد ، والقول بذلك غير جائز .

وهذا الوجه نقله ابن حزم عن القاضي . (قال) ولانعلم أحداً قاله قبله . ونصره ابن العارض المعتزلي في كتاب «النكت» وحكى الغزالي في «المنحول» فيه إجماع الأصوليين .

وقال الرويانى في «البحر» : إنه القياس ، واختاره صاحب «المحصول» فيه فقال : اختلفوا في غير المجتهد ، هل يجوز له الفتوى بما يحكيه عن المفتين ؟ فنقول : لا يخلو أما أن يحكي عن ميت أو عن حي ، فإن حكى عن ميت ، لم يجوز له الأخذ بقوله ، لأنه لا قول للميت ، بدليل أن الإجماع لا يتقدم مع خلافه حياً ، وينعقد مع موته ، وهذا يدل على أنه لم يبق له قول بعد موته .

فإن قلت : لم صُنِّفَت كتب الفقه مع فناء أصحابها ؟ قتل : لفائدتين :

(إحداهما) : إستبانه طرق الاجتهاد من تصرفهم في الحوادث ، وكيف بني بعضها على بعض . (والثانية) معرفة المتفق عليه من المختلف ، فلا يبقى بغير المتفق عليه .

(ثم قال) : ولقائل أن يقول: إذا كان الراوي عدلاً ثقة متمكناً من فهم كلام المجتهد الذي مات، ثم روى للعامة قوله حصل للعامة ظن صدقه، ثم إذا كان المجتهد عدلاً ثقة عالماً، فذلك يوجب ظن صدقه في تلك الفتوى، فحيث يتولد من هاتين الطبقتين للعامة أن حكم الله نفس ما روى له هذا الراوي الحي عن ذلك المجتهد الميت، والعمل بالظن واجب، فوجب أن يجب على العامة العمل بذلك، وأيضاً فقد انعقد الإجماع في زماننا هذا على جواز العمل بهذا النوع من الفتوى، لأنه ليس في هذا الزمان مجتهد، والإجماع حجة.

قال النقشواني: في قوله الإمام: «ليس في الزمان مجتهد» مع قوله: «انعقد الإجماع» مناقضة، وقد سلم في «المنتخب» منها، ولم يقل فيه أنه لا يجتهد في زماننا. واختصره صاحب «التحصيل»، إلا أنه لم يقل: والإجماع حجة، ولكن قال: وانعقد الإجماع في زماننا، وكل ذلك سعي في دفع التناقض، والذي فعله في «المنتخب»، هو الذي فعله صاحب «الحاصل» تلميذ الإمام، وهو أعرف أصحابه بكلامه. فقال: وأيضاً فقد انعقد الإجماع في زماننا على جواز العمل بفتاوي الموتى، والإجماع حجة، وتبعه البيضاوي، فقال في «المنهاج»: واختلف / في ١/٣٦٦ تقليد الميت، والمختار جوازه للإجماع عليه في زماننا.

فهؤلاء الذين تصرفوا في كلامه الإمام بالزيادة والنقصان، والذين نقلوا كلامه، اعترضوا عليه بالمناقضة كالنقشواني، والذي يدفع التناقض، أن قول الإمام: لا يجتهد في الزمان لا يعارضه قوله «انعقد الإجماع في زماننا»، لأن المعنى به إجماع السابقين على حكم أهل هذا الزمان فيه، كما أنا نحكم الآن على أهل الزمان الذي تدرس فيه أعلام الشريعة، وقد عقد إمام الحرمين في «الغياثي» باباً عظيماً في ذلك، وفيه وجه آخر سيأتي.

والثالث: الجواز بشرط فقد الحي، وحزم إلكيا وابن يرهان.

والرابع : التفصيل بين أن يكون الناقل له أهلاً للمناظرة، مجتهداً في ذلك المجتهد الذي يحكي عنه، فيجوز، وإلا فلا قاله الأمدى والهندي، ويمكن أن يكون هذا مأخوذاً من وجه حكاة الرافي في مسألة ما إذا عرف العامي مسألة، أو مسائل بدلائلها، أنه إن كان الدليل نقلياً جاز، أو قياسياً فلا، وعلى هذا فينبغي للهندي أن يقيّد تفصيله بما إذا كان المنقول قياسياً، وأن لا يجوز إذا كان نقلياً، لكنه مخالف للمذهب الصحيح، فإن الصحيح أنه لا يجوز تقليده ولا فتياه مطلقاً، لأنه بهذا القدر من المعرفة لا يخرج عن كونه عامياً، والظاهر أن الهندي إنما أخذ تفصيله، من بناء الأصحاب جواز فتيا متبهر المذهب بمذهب الميت على جواز تقليد الميت، فإن فرض أن الناقل بحيث لا يوثق بنقله فهماً، وإن وثق به نقلاً تطرق عدم الوثوق بفهمه إلى عدم الوثوق بنقله، وصار عدم قبوله لعدم حجة المذهب عن المنقول إليه، لا لأن الميت لا يقلد، فليس التفصيل واقعاً، غير أن عذر الهندي أنه لم يعقد المسألة لتقليد الميت، كما فعل الإمام.

تنبيهان :

الأول :

قل الخلاف هنا مخرج من الخلاف في إعادة الاجتهاد عند حدوث الحادثة مرة أخرى.

الثاني :

قيد بعضهم الخلاف في هذه المسألة، بما إذا كان في العصر مجتهد أو مجتهدون، فإن لم يكن فلا خلاف في تقليد الميت، لثلاث تضييع الشريعة (قال) : وإطلاق من أطلق، محمول عليه.

وإنما النظر في شيئين :

أحدهما : إذا لم يتخل عن مجتهد، ففي ذن كثير من الناس أنه يقلد الميت حينئذ، والمنقول عن الغزالي، وابن عبد السلام، أنه يجب تقليد مجتهد العصر، ولا يجوز تقليد الميت، وبهذا تبين أنه لا يمكن الإجماع على تقليد الموتى إلا من غير

المجتهدين، فاجتمع قول الإمام «انعقد الإجماع» وقوله: «لا مجتهد في الزمان»، إذا تبييناً أنه لو كان في الزمان مجتهد، لم ينعقد الإجماع على تقليد، بل إما إن تختلف في ذلك إن كان في تقليد الميت عند وجود مجتهد حي خلاف، وإما أن يتفق على أن الميت لا يقلد حيثئذ للاستغناء عنه بالمجتهد الحي، وهذه طريقة الغزالي، وابن عبد السلام.

وثانيهما: إذا خلا عن مجتهد، ونقل عن المجتهدين ناقلون، هل يؤخذ بنقل كل عدل أم لا، يؤخذ إلا بنقل عارف مجتهد في مذهب من ينقل عنه؟ هذا موضع الخلاف. وقول الإمام «فتيا غير المجتهد بقول الميت لا يجوز»، إن أراد روايته، فهي مقبولة قطعاً إذا كان عدلاً، وأما العمل بالمروي، فإن كان حياً فلا شك في جوازه، وإن كان ميتاً فهي مسألة تقليد الميت.

ولا يخفى إن محل هذا إذا كان ناقلًا محضاً عن نص، أما إذا كان مخرجاً فليس مما نحن فيه، لأن العامي الصرف لا قدرة له على التخريج، فلا يمكنه، فعلى هذا فالخلاف في الناقل المحض، والذي رجحه الهندي أنه لا يؤخذ إلا بنقل مجتهد في المذهب، قادر على النظر في المناظرة، ورجح غيره أنه يؤخذ بنقل كل عدل، ولا يخفى أن ذلك عند التعارض في النقل.

فرع:

لو استفتى مجتهداً فأجابه، ولم يعمل بفتواه حتى مات المجتهد. فهل يجوز له العمل بفتواه؟ يحتمل وجهين، والجواز هنا أقرب من التي قبلها.

مسألة غريبة تعم بها البلوى:

من عاصر مفتياً أفتى بشيء، وصادف فتواه مخالفةً لمذهب الإمام الذي تقلده، فهل يتبع المفتي، لأنه لا يخالفه إلا بعد اعتقاد تأويله، أو الإمام المتقدم، لظهور كلامه. وهذه المسألة ذكرها إمام الحرمين في الغياثي وقال: فيه تردد، ثم قال: والاختيار اتباع مفتي الزمان، من حيث إنه بتأخره سبّر مذاهب من كان قبله، ونظره في التفاصيل أشد من نظر المقلد على الجملة (قال): ولا يجيء ذلك في اتباع مذاهب الأئمة المتأخرين عن الشافعي، لتفاوت مراتبهم وعسر الوقوف عليها.

قلت: وقد عمل بذلك الشيخ شهاب الدين أبو شامة، وقدم فتوى ابن عيد السلام في تزويج الصغيرة على ظاهر نص الشافعي، وصنف فيه تصنيفاً، قال الإمام: وهذا إذا كان الإمام المقلد نص في المسألة، فأما إذا لم يصح فيه مذهب، فليس إلا تقليد محقق الزمان.

مسألة :

إذا اجتهد مجتهد في حادثة، فله ثلاث حالات، :

إحداهما :

أن يغلب على ظنه شيء، فيعمل به، ثم لا يتبين له خلافه.
الثانية: أن يتبين خلافه، فإن كان مستند الثاني أيضاً ظناً، فإن كان في حكم لم ينقضه، إذ لا ينقض بالاجتهاد، وإن كان في العبادات والمعاملات أخذ بالثاني الذي رجح عنده، وإن كان مستند الثاني أيضاً يقيناً أخذ به.

الثالثة: أن لا يظهر للمجتهد فيه شيء ففيه الخلاف السابق، والأصح الامتناع، وعلى هذا فيجزي خلاف التخيير أو الوقف.

مسألة :

إذا اجتهد مجتهد في حكم واقعة، وبلغ إلى حكمها، ثم تكررت تلك الواقعة، وتجدد ما يقتضي الرجوع، ولم يكن ذاكراً للدليل الأول، وجب تجديد الاجتهاد، وكذا إن لم يتجدد، لا إن كان ذاكراً على المختار، وقيل: يلزمه تجديد النظر، لعله يظفر بخطأ أو زيادة لمقتضى. ذكر بعض هذا التفصيل الإمام الرازي وأتباعه، وفصل أبو الخطاب من الحنابلة، بين ما دل عليه دليل قاطع، فلا يحتاج إلى إعادته، وأما ابن السمعاني، فأطلق حكاية وجهين، واختار أنه لا يلزمه تكرير الاجتهاد، وأطلق الرافي أيضاً، حكاية وجهين، وقال النووي: أصحهما لزوم الاجتهاد (قال): وهذا إذا لم يكن ذاكراً للدليل الأول، ولم يتجدد ما قد يوجب رجوعه، فإن كان ذاكراً لم يلزمه قطعاً، وإن تجدد ما قد يوجب الرجوع لزمه قطعاً.
وقال القاضي شريح الروياني في كتابه «روضة الحكام»: إذا اجتهد لنازلة،

فَحَكَمَ أَوْ لَمْ يَحْكَمْ، ثُمَّ حَدَّثَتْ تِلْكَ النَّازِلَةَ ثَانِيًا، فَهَلْ يَسْتَأْنَفُ الْاجْتِهَادُ؟ وَجِهَانُ :
وَالصَّحِيحُ : إِنْ كَانَ الزَّمَانُ قَرِيبًا لَا يَخْتَلَفُ فِي مِثْلِهِ الْاجْتِهَادُ لَا يَسْتَأْنَفُ الْاجْتِهَادُ،
وَإِنْ تَطَاوَلَ الزَّمَانُ اسْتَأْنَفَ (انْتَهَى) وَهَكَذَا الْعَامِي، يَسْتَفْتِي ثُمَّ تَقَعُ لَهُ الْوَاقِعَةُ،
هَلْ يَعْبُدُ السُّؤَالَ؟ فِيهِ هَذَا الْخِلَافُ.

وَقَالَ الرُّوْيَانِي فِي «الْبَحْرِ» وَالْخَوَارِزْمِي فِي «الْكَافِي» وَالرَّافِعِي وَغَيْرُهُ : يَنْظُرُ، إِنْ
عَلِمَ أَنَّهُ أَفْتَاهُ عَنْ نَصِّ كِتَابٍ أَوْ سُنَّةٍ، أَوْ إِجْمَاعٍ أَوْ كَانَ قَدْ تَبَحَّرَ فِي مَذْهَبٍ وَاحِدٍ
مِنْ أَثَمَةِ السَّلَفِ، وَلَمْ يَبْلُغْ رَتَبَةَ الْاجْتِهَادِ، فَأَفْتَاهُ عَنْ نَصِّ صَاحِبِ الْمَذْهَبِ، فَلَهُ
أَنْ يَعْمَلَ بِالْفَتْوَى الْأُولَى، وَكَذَا لَوْ كَانَ الْمُقْلَدُ مِيتًا، وَجُوزَنَاهُ، وَإِنْ عَلِمَ أَنَّهُ أَفْتَاهُ
عَنْ اجْتِهَادٍ أَوْ شَكَّ فَلَا يَدْرِي، وَالْمُقْلَدُ حَيٌّ، فَوَجِهَانُ : (أَحَدُهُمَا) : أَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى
السُّؤَالِ ثَانِيًا لِأَنَّ الظَّاهِرَ اسْتِمْرَارُهُ عَلَى الْجَوَابِ الْأَوَّلِ.

وَأَصْحَبُهُمَا : قَالَ الرَّافِعِي : وَاخْتَارَهُ الْقِفَالُ، أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ تَجْدِيدُ السُّؤَالِ ثَانِيًا،
لأنه ربما يتغير اجتهاده، فعلى هذا يعمل بالفتوى الثانية، سواء وافقت الأولى أم
لا، قال في «البحر» : وهما كالوجهين فيمن صلى الظهر إلى جهة الاجتهاد، ثم
صلى العصر، هل يعمل على اجتهاده الأول؟ وجهان، (قال) : وهذا عندي إذا
مضت مدة الفتوى الأولى يجوز لغير الاجتهاد فيها غالباً، فإن قرب، لم يلزم
الاستفتاء ثانياً.

قال النووي : محل الخلاف فيما إذا لم يكثر وقوع هذه المسألة، فإن كثر لم يجب
على العامي تجديد السؤال قطعاً، وحكى في «المنحول» وجهين في وجوب
المراجعة، ثم اختار التفصيل، بين أن تبعد المسافة بينهما، أو تكرر الواقعة في كل
يوم، كالطهارة والصلاة، فلا يراجع قطعاً، وأطلق القاضي أبو الطيب في «تعليقه»
القول بوجوب المراجعة على المقلد عند التكرار، وكلامه يقتضي تخصيص ذلك بما
إذا كانت المسألة مجتهداً فيها، أما لو كان المفتي حين أفْتَاهُ قَالَ لَهُ ذَلِكَ عَنْ نَصِّ فَلَا
يَحْتَاجُ إِلَى الْإِعَادَةِ، وَجَعَلَ الْهِنْدِيُّ فِي «الْنَهَايَةِ» فِيْمَا إِذَا كَانَ الْعَامِي ذَاكِرًا لِلْحَكْمِ،
وَالْإِجَابَةُ عَلَيْهِ الْاسْتِفْتَاءُ ثَانِيًا قَطْعِيًّا، وَخَصَّ ابْنَ الصَّلَاحِ الْخِلَافَ بِمَا إِذَا قُلِدَ
حَيًّا، وَقَطَعَ فِيْمَا إِذَا كَانَ خَبِرًا عَنْ مَيِّتٍ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ الْعَامِي تَجْدِيدُ السُّؤَالِ.

مسألة :

إذا اجتهد في حادثة، وأفتى فيها، ثم تغير اجتهاده. لزم إعلام المستفتي بالرجوع قبل العمل، وكذا بعده، حيث يجب النقض، ذكره النووي، ونقل في «القواطع» أنه إن كان عمل به لم يلزمه، وإن لم يكن عمل به يلزمه، لأن العامي إنما يعمل به، لأنه قول المفتي، ومعلوم أنه ليس قوله من تلك الحالة التي يريد أن يعمل به، وهل يجب نقض ما عمل؟ ينظر: فإن كان الثاني في محل الاجتهاد لم ينقضه، وإن كان بدليل قاطع وجب نقضه لا محالة.

مسألة :

إذا رجع المجتهد عن قول تقدم له، ولم يقطع بخطأ نفسه، فهل يسوغ تقليده في ذلك القول المرجوع عنه؟ كلام الشافعي يقتضي المنع، فإنه قال: «ليس في حل من روى عني القديم».

الإفتاء والاستفتاء

(المفتي) هو الفقيه . وقد تقدم في حدّ الفقه ما يؤخذ منه اسم الفقيه ، لأن من قامت به صفة جاز أن يشتق لها منها اسم فاعل . قال الصيرفي : وموضوع هذا الاسم لمن قام للناس بأمر دينهم ، وعَلِمَ جُملَ عموم القرآن وخصوصه ، وناسخه ومنسوخه ، وكذلك في السنن والاستنباط ، ولم يوضع لمن علم مسألة وأدرك حقيقتها . فمن بلغ هذه المرتبة سُمّوه هذا الاسم ، ومن استحقه أفتى فيها استُفتي .

وقال ابن السمعاني : المفتي من استكمل فيه ثلاث شرائط : الاجتهاد ، والعدالة ، والكف عن الترخيص ، والتساهل . وللمتساهل حالتان : (إحداهما) أن يتساهل في طلب الأدلة وطرق الأحكام وتأخذ بمبادئ النظر وأوائل الفكر ، فهذا مقصر في حق الاجتهاد ولا يحل له أن يفتي ولا يجوز أن يستفتي . (والثانية) أن يتساهل في طلب الرخص وتأول الشُّبه ، فهذا متجاوز في دينه ، وهو آثم من الأول . فأما إذا علم المفتي جنساً من العلم بدلائله وأصوله وقصر فيها سواء ، كعلم الفرائض وعلم المناسك ، لم يجوز له أن يفتي في غيره . وهل يجوز له أن يفتي فيه ؟ قيل : نعم ، لإحاطته بأصوله ودلائله . ومنعه الأكثرون لأن لتناسب الأحكام وتجانس الأدلة امتزاجاً لا يتحقق إحكام بعضها إلا بعد الإشراف على جميعها (انتهى) .

وتجوز ابن الصباغ فجوزه في الفرائض دون غيره ، لأن الفرائض لا تبنى على غيرها ، بخلاف ما عداها من الأحكام فإنها يرتبط بعضها ببعض ، وهو حسن . وسواء القاضي وغيره . وقيل : لا يقضي^(١) القاضي في المعاملات . وقال ابن

(١) كذا في الأصول، ولعل الصواب: «لا يفتي . . .» . أو «لا يقضي القاضي في غير المعاملات»

السمعاني : ويلزم الحاكم من الاستظهار في الاجتهاد أكثر مما يلزم المفتي .
وفي فتوى المرأة وجهان حكاهما ابن القطان عن بعض أصحابنا (قال) :
وخصهما بما عدا أزواج النبي عليه الصلاة والسلام . والمشهور أن الذكورة لا
تشرط ، ولا يلزم عليه كون الحكم لا تتولاه امرأة لأنها لا تلي الإمامة فلا تلي
الحكم . قال ابن القطان : وهذا التخريج غلط ، بل الصواب : القطع بالجواز .
والمستفتي : من ليس بفقيه .

ثم إن قلنا بتجزؤ الاجتهاد فقد يكون الشخص مفتياً بالنسبة إلى أمر مستفتياً
بالنسبة إلى الآخر . وإن قلنا بالمنع فالمفتي : من كان عالماً بجميع الأحكام الشرعية
بالقوة القريبة من الفعل ، والمستفتي : من لا يعرف جميعها .

مَسْأَلَةٌ

المجتهد يجوز له الإفتاء . وأما المقلد فقال أبو الحسين البصري وغيره : ليس له
الإفتاء مطلقاً . وجوزّه قوم مطلقاً إذا عرف المسألة بدليلها . فذهب الأكثرون إلى
أنه إن تجرّى مذهب ذلك المجتهد ، واطلع على مأخذه ، وكان أهلاً للنظر والتفريع
على قواعده جاز له الفتوى ، وإلا فلا . ونقله القاضي الحسين عن القفال . قال
القاضي : وله أن يخرج على أصوله وإن لم يجد له تلك الواقعة .

قال الروباني : وأصل الخلاف أن تقليد/المستفتي هل هو لذلك المفتي ، أو
لذلك الميت ، أي : صاحب المذهب ؟ وفيه وجهان . فإن قلنا : «للميت» فله أن
يفتي ، فإن قلنا : «للمفتي» فليس له ذلك ، لأنه لم يبلغ مبلغ المجتهدين . وقال
العلامة مجد الدين بن دقيق العيد في «التلخيص» : توقيف الفتيا على حصول المجتهد
يُفضي إلى حرج عظيم ، أو استرسال الخلق في أهوائهم . فالمختار أن الراوي عن
الأئمة المتقدمين إذا كان عدلاً متمكناً من فهم كلام الإمام ثم حكى للمقلد قوله

فإنه يكتفى به ، لأن ذلك مما يغلب على ظن العامي أنه حكم الله عنده . وقد انعقد الإجماع في زماننا على هذا النوع من الفتيا . هذا مع العلم الضروري بأن نساء الصحابة كن يرجعن في أحكام الحيض وغيره إلى ما يخبر به أزواجهن عن النبي ﷺ . وكذلك فعل علي رضي الله عنه حين أرسل المقداد في قصة المذي . وفي مسألتنا أظهر ، فإن مراجعة النبي ﷺ إذ ذاك ممكنة ، ومراجعة المقلد الآن للأئمة السابقين متعذرة . وقد أطبق الناس على تنفيذ أحكام القضاة مع عدم شرائط الاجتهاد اليوم . (انتهى) .

وقال آخرون : إن عدم المجتهد جاز له الإفتاء ، وإلا فلا . وقيل : يجوز لمقلد الحي أن يفتي بما شافه به أو ينقله إليه موثوق بقوله ، أو وجده مكتوباً في كتاب معتمد عليه . ولا يجوز له تقليد الميت . وجعل القاضي في «مختصر التريب» الخلاف في العالم (قال) : وأجمعوا على أنه لا يحل لمن شدا شيئاً من العلم أن يفتي . (انتهى) قال الماوردي والرويانى : إذا علم العامي حكم الحادثة ودليها ، فهل له أن يفتي لغيره ؟ فيه أوجه ، ثالثها : إن كان الدليل نصاً من كتاب أو سنة جاز ، وإن كان نظراً واستنباطاً لم يجز . (قال) : والأصح : أنه لا يجوز مطلقاً ، لأنه قد يكون هناك دلالة تعارضها أقوى منها .

وقال الجوينى في «شرح الرسالة» : من حفظ نصوص الشافعي وأقوال الناس بأسرها غير أنه لا يعرف حقائقها ومعانيها لا يجوز له أن يجتهد ويقيس ، ولا يكون من أهل الفتوى ، ولو أفتى به لا يجوز . وكان القفال يقول إنه يجوز ذلك إذا كان يحكى مذهب صاحب المذهب ، لأنه يقلد صاحب المذهب وقوله . ولهذا كان يقول أحياناً : لو اجتهدت وأدى اجتهداى إلى مذهب أبى حنيفة فأقول : «مذهب الشافعي كذا ، ولكن أقول بمذهب أبى حنيفة» ، لأنه جاء ليعلم ويستفتي عن مذهب الشافعي فلا بد أن أعرفه بأنى أفتي بغيره . قال الشيخ أبو محمد : وهذا ليس بصحيح ، واختار الأستاذ أبو إسحاق خلافة ، ونص الشافعي يدل عليه . وذلك أنه إذا لم يكن عالماً بمعانيه فيكون حاكياً لمذهب الغير ، ومن حكى مذهب الغير - والغير ميت - لا يلزمه القبول ، لأنه لو كان حياً وأخبره عنه بفتواه أو مذهبه

في زمانٍ لا يجوز له أن يقلده ويقبله ، كما أن اجتهاد المفتي يتغير في كل زمان ولهذا قلنا : إنه لا يجوز لعامي أن يعمل بفتوى مضت لعامي مثله . فإن قلت : أليس خلافه لا يموت بموته فدل على بقاء مذهبه ؟ قلنا : كما زعمتم ، لكن هذا الرجل لم يقلده قول هذا الرجل بأن الأمر فيه كيت وكيت ، فينبغي أن يكون عالماً بمصادره وموارده . ويدل على فساد ما قاله أنه لو صح فتواه من غير معرفة حقيقة معناه لجاز للعامي الذي جمع فتاوى المفتين أن يفتي . ويلزمه مثله . ولجاز أن يقول : هو مقلد صاحب المقالة . ولكن اتفق القائلون به على الامتناع من هذا . أما إذا أفتى بمذهب غيره فإن كان متبحراً فيه جاز ، وإلا فلا .

(قال) : وكان ابن سريج يفتي أحياناً بمذهب مالك ، وكان متبحراً ، لأنه حكى أن أصحاب مالك كانوا يأتونه بمسائل يسألونه إخراجها على أصل مالك فيستخرجها على أصله فدل على أنه من كان بهذه الصفة يجوز ، وإلا فيمتنع . وهكذا كل من كان في مذهب نفسه لا يعرف إلا يسيراً ليس له أن يفتي . (قال) : والعلوم أنواع :

أحدها - الفقه : وهو فن على حدة ، فمن بلغ فيه غاية ما وصفناه فله أن يفتي ، وإن لم يكن معه من أصول التوحيد إلا ما لا بد من اعتقاده ليصح إيمانه . وثانيها - علم أصول الفقه : وما زال الأستاذ أبو إسحاق يقول : هو علم بين علمين ، لا يقوى الفقه دونه ، ولا يقوى هو دون أصول التوحيد ، فكأنه فرع لأحدهما أصل للآخر ، فيخرج من هذا أنا لا نقول : أصول الفقه من جنسه حتى لا بد من ضمه إليه ، لكن لا يقوى دليله دونه .

وثالثها - تفسير القرآن : وكل ما تتعلق به الأحكام فليس ذلك من شأن المفسر ، بل من وظيفة الفقهاء والعلماء . وما يتعلق بالوعظ والقصص والوعد والوعيد فيقبل من المفسرين .

والرابع - سنن الرسول : لا يقبل من المحدثين ما يتعلق بالأحكام ، لأنه يحتاج إلى جمع وترتيب ، وتخصيص وتعميم وهم لا يهتدون إليه .

وقد حكى عن بعض أكابر المحدثين أنه سئل عن امرأة حائض ، هل يجوز لها أن تغسل زوجها ؟ فقال لهم : انصرفوا إلي سوية أخرى ، فانصرفوا وعادوا ثانيا وثالثا حتى قال من كان يتردد إلى الفقهاء : أليس أيها الشيخ رويت لنا عن عائشة أنها غسلت رأس الرسول (ﷺ) وهي حائض ؟ فقال : الله أكبر ، ثم أفتى به (انتهى) .

وقد سبق آخر الكلام على شروط الاجتهاد كلام لابن دقيق العيد ينبغي استحضاره هنا .

مَسْأَلَةٌ

ولمّا يسأل من عرف علمه وعدالته ، بأن يراه منتصباً لذلك ، والناس متفقون على سؤاله والرجوع إليه . ولا يجوز لمن عُرف بضد ذلك ، إجماعاً . والحقُّ منع ذلك ممن جهل حاله ، خلافاً لقوم . لأنه لا يؤمن كونه جاهلاً أو فاسقاً ، كروايته ، بل أولى ، لأن الأصل في الناس العدالة ، فخير المجهول يغلب على الظن عند القائل به ، وليس الأصل في الناس العلم . ومن حكى الخلاف في استفتاء المجهول الغزالي والأمدى وابن الحاجب . ونقل في «المحصول» الاتفاق على المنع ، فحصل طريقتان . وإذا لم يعرف علمه بحث عن حاله . ثم شرط القاضي في «التقريب» إخبار من يوجب خبره العلم بكونه عالماً في الجملة ، ولا يكفي خبر الواحد والاثنين . وخالفه غيره . واكتفى في «المنحول» في (العدالة) بخبر عدلين ، وفي (العلم) بقوله : إني مفتٍ (قال) : واشترط تواتر الخبر بكونه مجتهداً . كما قاله الأستاذ -/ غير سديد، لأن التواتر يعتمد في المحسوسات ، وهذا ٣٦٧/ب ليس منه . وقال القاضي : يكفي أن يخبره عدلان بأنه مُفْتٍ (انتهى) .

وشروط القاضي وغيره من المحققين امتحانه ، بأن يلقى مسائل متفرقة ويراجعه فيها ، فإن أصاب فيها غلب على ظنه كونه مجتهداً ولّدته وإلا تركه . وذهب بعض

أئمتنا إلى أنه لا يجب ، وتكفى الاستفاضة من الناس . وهو الراجح في «الروضة»
وتقله عن الأصحاب . وقيل : ليس له اعتماد قول المفتي : أنه أهل للفتوى
والمختار في «الغياثي» اعتماده بشرط أن يظهر ورعه ، كما يحصل باستفاضة الخبر
عنه ، وسبق مثله عن الغزالي . وقال ابن برهان في «الوجيز» : قيل : يقول له :
أجتهد أنت فأقلدك ؟ فإن أجابه قلده . وهذا أصح المذاهب .

وإذا لم يعرف (العدالة) فللغزالي احتمالان . قال الرافعي : وأشيئهما
الاكتفاء ؟ فإن الغالب من حال العلماء والعدالة بخلاف البحث عن العلم ، فليس
الغالب في الناس العلم . ثم ذكر احتمالين في أنه إذا وجب البحث فيفتقر إلى عدد
التواتر ، أم يكفي إخبار عدل أو عدلين ؟ (قال) : وأقربهما : الثاني . قلت :
وجزم الشيخ أبو إسحاق بأنه يكفي خبر العدل الواحد عن فقهه وأمانته ، لأن
طريقه طريق الأخبار . قال النووي : والاحتمالان في مجهول العدالة هما في
المستور ، وهو الذي ظاهره العدالة ولم يختبر باطنه ، وهما وجهان ذكرهما غيره
وأصحهما الاكتفاء لأن العدالة الباطنة تعسر معرفتها على غير القضاة ، فيعسر على
العوام تكليفهم . وأما الاحتمالان المذكوران ثانيا فهما احتمالان لكن المنقول
خلافهما . والذي قال الأصحاب أنه يجوز استفتاء من استفاضة أهليته ، وقيل :
لا تكفي الاستفاضة ولا يعتمد قوله : أنا أهل للفتوى . ويجوز استفتاء من أخبر
ثابت الأهلية بأهليته .

قال ابن القطان في كتابه «الأصول» : من أسلم وهو قريب العهد فلقبه رجل
من المسلمين على ظاهر الإسلام ، فأخبره بشيء . فاختلفوا فيه . فقال أبو بكر في
كتابه : يجب عليه قبول ما أخبر به ولا يعتبر فيه شرائط المفتي السابقة ، وإنما تجب
تلك الشرائط فينا ، لأنه لا يشق علينا الاعتبار فيها ، فأما المسلم الآن فيشق عليه
هذا . وقال ابن أبي هريرة : ينظر : فإن كان شيئا وقته موسع فينبغي أن يتوقف
حتى يستعلم ذلك من خلق ، ولا يبادر حتى يعلم حال من أفتاه ويتابع عليه . وإن
كان شيئا وقته مضيق فعلى وجهين ؛ (أحدهما) يقلل قوله ، كقول أبي علي .
(الثاني) يتوقف في ذلك ، كما يتوقف الخاكم في العدول وغيرها .

مَسْأَلَةٌ

قال ابن السمعاني : ويجوز للعامي أن يطالب العالم بدليل الجواب ، لأجل احتياظه لنفسه . ويلزم العالم أن يذكر له الدليل إن كان مقطوعاً به ، لإشرافه على العلم بصحته . ولا يلزمه إن لم يكن مقطوعاً به ، لافتقاره إلى اجتهاد يقصر عنه فهم العامي .

مَسْأَلَةٌ

إذا لم يكن هناك إلا مفت واحد تعينت مراجعته . وإن كانوا جماعة فهل يلزمه النظر في الأعم ؟ فيه وجهان ، بناء على الخلاف السابق في تقليد المفضل ؛ (أحدهما) - وبه قال ابن سريج والقفال - أن عليه اجتهاداً آخر في طلبه ، لأنه يتوصل إليه بالسماع من الثقات ولا يشق عليه ، وصححه الأستاذ أبو إسحاق الأسفرائيني وإلكيا ، فإن الأفضل أهدى إلى أسرار الشرع . و (المختار) أنه لا يجب ، بل يتخير ويسأل من شاء منها . قال الرافعي : وهو الأصح عند عامة الأصحاب ، وقال إنه الأصح ، كما لا يلزم الاجتهاد في طلب الدليل . وقد قال الشافعي رضي الله عنه في الأعمى : كل من دله من المسلمين على القبلة وسعه اتباعه ولم نامره بالاجتهاد في الأوثق ، وفي خبر العسيف قال والد الزاني : فسألت رجلاً من أهل العلم ، وهناك رسول الله ﷺ أعلم الكل ، ولم ينكر عليه (انتهى) قال إلكيا : ويحتمل أن يقال : إنما يجب عند اختلاف الرأيين ، فإن لم يظهر فلا يجب الأفضل .

وقال الشيخ أبو إسحاق : جاء رجل إلى الصيمري الحنفي بفتوى أصحاب الشافعي أنه إذا كان الولي فاسقاً فطلّقها الزوج ثلاثاً لم ينفذ الطلاق ، وله تزويجها بعقد جديد ، فقال الصيمري : هؤلاء قد أفتوك أنك كنت على فرج حرام ، وأنها حلال لك اليوم ، وأنا أقول لك : إنها كانت مباحة لك قبل هذا وهي اليوم حرام

عليك . وقصد بذلك رد العامي إلى مذهبه ، قال أبو إسحاق : فرجعت إلى القاضي أبي الطيب وحكى له القصة فقال ؛ كنت تقول : إنه كما قلت به ، غير أن الله تعالى لم يكلفه تقليد الصيمري ، وإنما كلفه تقليد من شاء من العلماء ، وإذا قلد ثقةً شافعيًا تخلص من الإثم والتبعة إلى يوم القيامة .

مَسْأَلَةٌ

إذا قلنا : له أن يجتهد في أعيان المفتين ، هل له أن يجتهد في أعيان المسائل التي يقلد فيها ؟ بحيث إذا غلب على ظنه أن بعض المسائل على مذهب فقيه أقوى وجب عليه تقليده ؟ اختلف جواب القاضي أبي الطيب والقُدوري ، فأوجبهُ القُدوري وقال القاضي : ليس للعامي استحسان الأحكام فيما اختلف فيه الفقهاء ولا أن يقول : قول فلان أقوى من قول فلان ، ولا حكم لما يغلب على ظنه ولا اعتناء به ، ولا طريق له إلى الاستحسان كما لا طريق له إلى الصحة . ولو كان يعتقد أن أحدهم أعلم ، نقل الرافي عن الغزالي أنه لا يجوز أن يقلد غيره . وإن قلنا : لا يجب عليه البحث عن الأعلَم إذا لم يعتقد اختصاص أحدهم بزيادة علم ، قال النووي : وهذا - وإن كان ظاهراً - ففقيه نظر ، لما ذكرنا من سؤال آحاد الصحابة مع وجود أفاضلهم . (ثم قال) : «وعلى الجملة فالمختار ما ذكره الغزالي» . وفيما قاله نظر ، لما سبق من جواز تقليد المفضول مع وجود الأفضل .

وإذا قلنا: يطلب الأعلَم ، فهل عليه أن يطلب الأورع كذلك اختلفوا: فقليل عليه ، استنباطاً . وقيل : لا ، إذ لا تعلق لمسائل الاجتهاد بالورع ، والأصح ترجيح الراجح علماً على الراجح ورعاً . فإن استويا قدم الأسن ، لأنه أقرب إلى الإصابة ، لطول الممارسة .

وإذا كان هناك رجلان من أهل مذهبين : أحدهما شافعي مثلاً ، والآخر حنفي ، فهل يجب عليه أن يميز بين أصل المذهبين فيعلم أيهما أصح ؟ قيل : يجب عليه ذلك ، فإنه لا يشق عليه أن أحدهما بنى مذهبه على القياس والاستحسان

والرأي، والآخر على النص . والأصح : أنه لا يجب ، لتعذر ذلك/ عليه . ومن ١/٣٦٨
ثم لا يجب طلب الأعلّم في الأصح . وقال إلكيا : أما اتباع الشافعي أو أبي حنيفة
على التخيير من غير اجتهاد مع اختلاف مذاهبهم فاختلفوا فيه : فقليل : يجوز ،
كما يتبع مجتهد العصر في آحاد المسائل . وقيل : لا يجوز من حيث إمكان درك
التناقض .

ولو اختلف جواب مجتهدين ، فالقصر في حق العاصي بسفره ، واجب عند أبي
حنيفة رحمه الله ، والإتمام واجب عند الشافعي رضي الله عنه . فإن قلنا بقول ابن
سريج اجتهد في الأوثق والأفقه . وإن قلنا بخلافه قال الروياني : ففيه أوجه :
(أصحها) في «الرافعي» : أنه يتخير ويعمل بقول من شاء منها ، ونقله المحاملي
عن أكثر أصحابنا ، وصححه الشيخ في «اللمع» والخطيب البغدادي ، واختاره
ابن الصباغ فيما إذا تساوى في نفسه ، ونقل عن القاضي ، واختاره الأمدي مستدلاً
بإجماع الصحابة وأنهم لم ينكروا العمل بقول المفضل مع وجود الأفضل . وأغرب
الروياني فقال : إنه غلط . قال ابن المنير : لو لم أجد تخيير العامي عند اختلاف
المفتين منصوباً عليه في الحديث لما كان الهجوم على تقريره سائغاً ، وذلك أن
النبي ﷺ بعث سرية إلى بني قريظة وقال : «لا تنزلوا حتى تأتوهم» ، فحانت
صلاة العصر في أثناء الطريق فاختلفوا حينئذ ، فمنهم من صلى العصر ثم توجه ،
ومنهم من تمادى وحمل قوله : «لا تنزلوا» على ظاهره . فلما عرضت القصة على
النبي ﷺ لم يخطئ أحداً منهم . ونحن نعلم أن السرية ما خلت عمن لا نظره
ولا مفرع إلا تقليد وجوه القوم وعلمائهم ، وكان ذلك المقلد مخيراً ، وباختياره
قلد ولم يلحقه عتب ولا عيب .

و(الثاني) : يأخذ بالأغلظ ، وحكاه الأستاذ أبو منصور عن أهل الظاهر .

و(الثالث) () يأخذ بالأيسر والأخف .

و(الرابع) : يجب عليه تقليد أعلمهما عنده ، فإن استويا قلد أيهما شاء . وهو
ظاهر مذهب الشافعي رحمه الله تعالى ، لأنه قال في «الأم» في القبلة فيما إذا

اختلفوا على الأعمى ، عليه أن يقلد أو يثقهما وأدينهما عنده . ويفارق ما قبل السؤال حيث لا يلزمه الاجتهاد ، لأن في الاجتهاد في أعيانهم مشقة .

و (الخامس) : يأخذ بقول الأول لأنه لزمه حين سأل ، حكاه الرافعي عن حكاية الروياني ، وقصيته أنها لو أجاباه في مجلس واحد دفعة أنه يتخير قطعاً ، لأنه لم يسبق أحدهما فنقول : قد لزمه قول السابق .

و (السادس) حكاه الرافعي : يأخذ بقول من يبني على الأثر دون الرأي . وحكى ابن السمعاني (سابعاً) ، وقال : إنه الأولى ، أنه يجتهد في قول من يأخذ منهما .

وحكى الأستاذ أبو منصور (ثامناً) وهو : التفصيل بين ما في حق الله تعالى وبين حق عباده : فإن كان فيما بينه وبين الله تعالى أخذ بأيسرهما ، وما كان في حقوق العباد فيأثقلهما ، وبه قال الكعبي .

وحكى الخطيب البغدادي في كتاب «الفقيه والمتفقه» (تاسعاً) عن أبي عبد الله الزبيري ، أنه إن اتسع عقله للفهم فعليه أن يسأل المختلفين عن حجتهم فيأخذ بأرجح الحجتين عنده . وإن قصر عن ذلك أخذ بقول المعتمد عنده .

ويخرج من كلام الماوردي (عاشر) وهو الأخذ بقولهما إن أمكن الجمع ، فإنه قال في (باب استقبال القبلة) : ولو كانا عنده في العلم سواء فوجهان : (أحدهما) يتخير . و (الثاني) يأخذ بقولهما ويصلي إلى جهة كل واحد منهما .

وذكر الغزالي في المسألة تفصيلاً بين أن يتساويا فيراجعهما مرة أخرى ويقول : تناقض عليّ جوابكما وتساويتكما فما الذي يلزمني ؟ فإن خيَّراه بين الجوابين اختار أحدهما ، وإن اتفقا في الأخذ بالاحتياط أو الميل إلى أحدهما فعل ، وإن أصرّا على الخلاف : فإن كانا سواء في اعتقاده اختار أحدهما ، وإن كان أحدهما عنده أرجح فوجهان : اختار القاضي التخيير ، واختار الغزالي اتباع الأفضل ، لرجحان الظن بالنسبة إليه . وهذا يدل على ترجيح قول الأعمى عند الاختلاف ، مع اختياره أنه لا يجب . وكأنه إنما أوجب هنا ما عارض له من الضرورة والإصرار ، وقبل ذلك لا

ضرورة تدعو إلى اتباع الأعلّم .

والحاصل أن تعريقه إما باعتبار الضرورة وعدمها فلا يلزم من اعتبار حال الضرورة بالنسبة إلى حكم اعتبار ضدها بالنسبة إلى ذلك الحكم ، وإما لأن العمل الذي أشاروا إليه في زمن الصحابة وعدم وجوب تقليد الأعلّم لا يتناول هذه الصورة . قيل : وكأن الخلاف هنا مخرج على الخلاف في العلتين إذا تعارضتا وإحداهما تقتضي الحظر ، وقال الأستاذ أبو منصور : بل من الخلاف في أن المصيب واحد ، أو : كل مجتهد مصيب ، فمن خير بينهما بناء على أن كل مجتهد مصيب ، ومن أوجب تقليد الأعلّم قال : المصيب واحد . وهذا كله إذا لم يكن عمل بأحدهما ، فلو استفتى عالماً فعمل يفتواه ثم أفتاه آخر بخلافه لم يميز الرجوع إليه في ذلك الحكم ، قاله في «الإحكام» .

وقال إلكيا : إن تساويًا في ظنه ولا ترجيح اختلف فيه : فقليل : يحكم بخاطره ، وهو قول أصحاب (الإلهام) . وقيل : يتعين عليه التعلق بعلم الأدلة العقلية بتلك الواقعة ليكون بانياً على اجتهاد نفسه . وقيل : يتوقف في ذلك . (انتهى) . وقال في «المحصول» : يجتهد ، فإن ظن أرجحية في أحدهما عمل به ، وإن ظن استواءهما مطلقاً فيمكن أن يقال : لا يتصور وقوعه ، لتعارض أمارتي الحل والحرمة . ويمكن أن يقال بوقوعه ويسقط التكليف ويتخير بينهما ، وإن ظن الاستواء في الدين دون العلم قلد الأعلّم . وقيل : يتخير . وبالعكس : الأدين ، وإن ظن أحدهما أعلم والآخر أدين فالأقرب الأعلّم ، فإن العلم أصل والدين مكمل

مسألة

إذا استفتى المتنازعان فقيهاً مع وجود الحاكم ، قال ابن السمعاني : فإن التزما فتياه عملاً به ، وإلا فالحاكم أحق بالنظر بينهما . ولو لم يجدا حاكماً لم يلزمهما فتيا الفقيه حتى يلتزماه . وإن التزما فتيا الفقيه ثم تنازعا إلى الحاكم فحكم بينهما بغيره

لزمهما فتيا الفقيه في الباطن ، وحكم الحاكم في الظاهر . وقيل : يلزمهما حكم الحاكم في الظاهر والباطن ، ولو اختلفا فدعا أحدهما إلى فتوى الفقهاء ، ودعا ب/٣٦٨ الآخر إلى حكم الحاكم ، أجيب الداعي إلى حكم الحاكم ، لأن فتيا/الفقيه إخبار وحكم الحاكم إجبار ، وإذا دُعي الخصم إلى فتاوي الفقهاء لم نجبره ، وإن دعي إلى حكم الحاكم أجبره . وإذا كان الفقيه عدلاً والحاكم ليس بعدل فأفتاهما الفقيه بحكم وحكم الحاكم بغيره لزمهما في الباطن أن يعملوا بحكم الفقيه ، ولزمهما في الظاهر أن يعملوا بحكم الحاكم .

وحكي عن بعض الأصوليين أنه لا يجوز للمفتي أن يفتي بالحكاية عن غيره ، بل إنما يفتي باجتهاده ، لأنه إنما سئل قوله . فإن سئل عن حكاية قول غيره جازت حكايته . ولو جاز للمفتي أن يفتي بالحكاية جاز للعامي أن يفتي بما في كتب الفقهاء . (قال) : وإذا أفتاه باجتهاده ثم تغير اجتهاده : فإن كان قد عمل به لم يلزمه أن يعرفه بتغير الاجتهاد ، وإلا لزمه .

(قال) : وإذا أفتاه بقول مجمع عليه لم يخير في القبول فيه . وإن كان مختلفاً فيه خیر بين أن يقبل منه أو من غيره . وهذه الشبهة على قول من قال : كل مجتهد مصيب ، وكذا إن قلنا : المصيب واحد ، لأنه لا يجب عليه الأخذ بقول واحد من المفتين بغير حجة بأولى من الآخر . فإن كان هذا التخيير معلوماً من قصد المفتي لم يجب عليه أن يخيره لفظاً ، بل يذكر له قوله فقط . وليس كذلك الحكم ، لأن الحاكم منصوب لقطع الخصومات . قال ابن السمعاني : وعندي أنه لا يجب عليه أن يبين له تخييره ، لأننا بينا أنه لا بد للمستفتي من الاجتهاد في أعين المفتين ، وإذا وجب عليه ذلك فاختر أحد العلماء باجتهاده فكذلك العامي يلزمه الأخذ بقول هذا العالم ولا يجب تخييره .

مَسْأَلَةٌ

هل يجوز للمجتهد ، وقد سأله العامي عن يمين مثلاً وكان معتقده الحنث ، أن يُحيله على آخر يخالف معتقده أو لا ؟ الظاهر المنع ، لأنه إذا غلب على ظنه شيء فهو حكم الله في حقه وحق من قلَّده ، وكما لا يجوز له العدول عنه لا يجوز له أمر مقلَّده بذلك . والأحوط أنه لا يؤثر في حق المستفتي لا تشديداً ولا تسهلاً ولا بحيلة . وقد عرف حكم الله تعالى عليه على غيره .

ثم رأيت عن أحمد التصريح بجواز إرشاده إلى آخر معتبر وإن كان يخالف مذهبه . وفي «تعليق» القاضي أبي الطيب ، في (باب الإحصار في الحج) إن المحرم لا يتحلل بالمرض وإن كان يعتقد جوازه كالحنفي ، نص عليه الشافعي وهذا يرد قول الداركي أن الطلاق في النكاح الفاسد ، كالنكاح بلا ولي ، يقع على معتقد إباحته ، إذ لو كان كذلك لأفتى الشافعي من يرى مذهب أبي حنيفة بجواز التحلل . فلما أفتاه بمذهبه دون مذهب المخالف بطل قول هذا القائل .

مَسْأَلَةٌ

هل يجوز للعالم أن يفتي في حق نفسه فيما يجري بينه وبين غيره ؟ قال بعض شراح «اللمع» : ذكر بعض أصحابنا المتأخرين أنه لا يجوز ، كما لا يحكم نفسه فيما يجري بينه وبين غيره . (قال) : وقياس هذا أنه لا يجوز فتواه لوالده وولده فيما هذا شأنه . قلت : قد حكى الرويان في «البحر» في هذا احتمالين . فلو رضي الآخر بفتواه فيما بينه وبينه فالظاهر الجواز . ويحتمل أن يقال : إنه إذا أفتى بنص يقبل قطعاً ، وإن كان قياساً ففيه نظر .

وأما فتوى نفسه مما يعود على أمر دينه فيما بينه وبين الله فالذي يقتضيه له أن يعمل بما أدى إليه اجتهاده . وقد قال النبي عليه الصلاة والسلام : (استفت نفسك

وإن أفتاك الناس وأفتوك) . وأما فتواه فيما يعود على والده وولده فينبغي أن يجيء فيه ما سبق .

مَسْأَلَةٌ

لا يجوز عندنا للمفتي أن يفتي يقول بعض السلف: وهو لا يعرف علته، خلافاً لأصحاب الرأي . قاله الأستاذ أبو منصور

مَسْأَلَةٌ

متى يلزم العاميُّ العملُ بما يلقنه المجتهد ؟ فيه أوجه : (أحدها) : بمجرد الافتاء . و (الثاني) : إذا وقع في نفسه صدقه وحقيقته . قال ابن السمعاني : إنه أولى الأوجه . قال ابن الصلاح : ولم أجده لغيره . و (الثالث) ذكره احتمالاً : أنه إذا شرع في العمل به ، كالكفارات . وهو يقوى على قول من يقول : إن الشروع فيما يلزم ملزماً . و (الرابع) - وهو الأصح - لا يلزمه إلا بالتزامه ، كالنذر ، فيصير بالتزامه لازماً له ، لا بالفتيا . ويؤيده ما سبق من التخيير فيما إذا اختلف عليه جواب المفتين . و (الخامس) - واختاره ابن الصلاح - أنه إنما يلزمه إذا لم يجد غيره سواء التزم أو لا ، أو يرجح أن أحدهما ، أو بحكم حاكم . وإذا قلنا بالأول فكان السؤال مثلاً عن يمين فقال له المجتهد : حنث فهل يقدر الحنث واقعاً بقول المجتهد ، كحكم الحاكم ، أو إنما يقع الحنث بالالتزام بلفظه أو بنية ؟ فيه نظر .

مَسْأَلَةٌ

هل يجب على العامي التزام تقليد مذهب معين في كل واقعة ؟ فيه وجهان .

- قال إلكيا : يلزمه .

- وقال ابن برهان : لا ، ورجحه النووي في (أوائل القضاء) وهو الصحيح ، فإن الصحابة رضوان الله عليهم لم ينكروا على العامة تقليد بعضهم من غير تقليد .

وقد رام بعض الخلقاء زمن مالك حَمَلَ الناس في الآفاق على مذهب مالك فمنعه مالك واحتج بأن الله فرق العلم في البلاد بتفريق العلماء فيها ، فلم ير الحجر على الناس ، وربما نودي : « لا يفتي أحد ومالك بالمدينة » قال ابن المنير : وهو عندي محمول على أن المراد : لا يفتي أحد حتى يشهد له مالك بالأهلية .

وذكر بعض الحنابلة أن هذا مذهب أحمد ، فإنه قال لبعض أصحابه : لا تحمل على مذهبك فيخرجوا ، دعهم يترخصوا بمذاهب الناس . وسئل عن مسألة من الطلاق فقال : يقع يقع ، فقال له القائل : فإن أفتاني أحد أنه لا يقع يجوز ؟ قال : نعم ودلّه على حلقة المدنيين في الرصافة . فقال : إن أفتوني جاز ؟ قال : نعم . وقد كان السلف يقلّدون من شاؤوا قبل ظهور المذاهب الأربعة ، وقد قال النبي الصلاة والسلام عليه (إن الله يحب أن يؤخذ برخصه كما يحب أن يؤخذ بعزائمه) .

- وتوسط ابن المنير فقال : الدليل يقتضي التزام مذهب معين بعد الأئمة الأربعة ، لا قبلهم . والفرق أن الناس كانوا قبل الأئمة الأربعة لم يدوّنوا مذاهبهم ولا كثرت الوقائع عليهم ، حتى عرف مذهب كل واحد منهم في كل الوقائع وفي أكثرها ، وكان الذي يستفتي الشافعي - مثلاً - لا علم له بما يقوله المفتي ، لأنه لم يشتهر مذهبه في تلك الواقعة ، أو لأنها ما وقعت له قبل ذلك ، فلا يتصور أن

١/٣٦٩ يعضده إلا سِرُّ/خاص ، وأما بعد أن فهِمت المذاهب ودَوَّنت واشتهرت وعرف المرخَّص من المشدَّد في كل واقعة ، فلا ينتقل المستفتي - والحالة هذه - من مذهب إلى مذهب إلا ركوناً إلى الانحلال والاستسهال . وحكى الرافعي عن أبي الفتح الهروي أحد أصحاب الإمام أن مذهب عامة أصحابنا أن العامي لا مذهب له .

مَسْأَلَةٌ

فلو التزم مذهباً معيناً ، كمالك والشافعي ، واعتقد رجحانه من حيث الإجمال فهل يجوز أن يخالف إمامه في بعض المسائل ويأخذ بقول غيره من مجتهد آخر ؟ فيه مذاهب :

(أحدها) : المنع ، وبه جزم الجيلي في الإعجاز ، لأن قول كل إمام مستقل بآحاد الوقائع ، فلا ضرورة إلى الانتقال إلا التشهي ، ولما فيه من اتباع الترخُّص والتلاعب بالدين .

و (الثاني) : يجوز ، وهو الأصح في «الرافعي» ، لأن الصحابة لم يوجبوا على العوام تعيين المجتهدين ، لأن السبب - وهو أهلية المقلد للتقليد عام بالنسبة إلى أقواله ، وعدم أهلية المقلد مقتضى لعموم هذا الجواب . ووجوب الاقتصار على مفتٍ واحد بخلاف سيرة الأولين .

بل يقوى القول بالانتقال في صورتين : (إحدهما) إذا كان مذهب غير إمامه يقتضي تشديداً كالحلف بالطلاق الثلاث على فعل شيء ثم فعله ناسياً أو جاهلاً ، وكان مذهب مقلده عدم الحنث ، فخرج منه لقول من أوقع الطلاق ، فإنه يستحب له الأخذ بالاحتياط والتزام الحنث قطعاً . ولهذا قال الشافعي : إن القصر في سفر جاوز ثلاثة أيام أفضل من الإتمام .

و (الثانية) إذا رأى للقول المخالف لمذهب إمامه دليلاً صحيحاً ولم يجد في مذهب إمامه دليلاً قوياً عنه ولا معارضاً راجحاً عليه ، فلا وجه لمنعه من التقليد

حيثُذ محافظة على العمل بظاهر الدليل . وأما ما نقله بعض الأصوليين من الإجماع على منع رجوع المقلد عن قلدّه فهو - إن صح - محمول على تلك المسألة بعينها بعد أن عمل بقوله فيها .

واعلم أنا حيث قلنا بالجواز فشرطه أن يعتقد رجحان ذلك المذهب الذي قُلد في هذه المسألة . وعلى هذا فليس للعامي ذلك مطلقاً ، إذ لا طريق له إليه . ولهذا قال البغوي : لو أن عامياً شافعيّاً لمس امرأته وصلى ولم يتوضأ وقال : عند بعض الناس الطهارة بحالها ، لا تصح صلاته ، لأنه بالاجتهاد يعتقد مذهب الشافعي ، فأشبه ما إذا اجتهد في القبلة فأداه اجتهاده إلى جهة فأراد أن يصلي إلى غيرها لا يصح (قال) : ولو جوزناه لأدى ذلك إلى أن يرتكب جميع محظورات المذهب ، كشرب المثلث ، والنكاح بلا ولي ونحوه ، ويقول : هذا جائز ، ويترك أركان الصلاة ويقول : هذا جائز ، ولا سبيل إليه . (انتهى) .

و (الثالث) أنه كالعامي الذي لم يلتزم مذهبا معيّن ، فكل مسألة عمل فيها بقول إمامه ليس له تقليد غيره ، وكل مسألة لم يعمل فيها بقوله فلا مانع فيها من تقليد غيره .

و (الرابع) إن كان قبل حدوث الحوادث فلا يجب التخصيص بمذهب ، وإن حدث وقُلد إماماً في حادثة وجب عليه تقليده في الحوادث التي يتوقع وقوعها في حقه . واختاره إمام الحرمين ، لأن قبل تقرير المذاهب ممكن ، وأما بعد فلا ، للخط وعدم الضبط .

و (الخامس) إن غلب على ظنه أن بعض المسائل على مذهب غير مقلده أقوى من مقلده جاز . قاله القدوري الحنفي .

و (السادس) - واختاره ابن عبد السلام في «القواعد» - : التفصيل بين أن يكون المذهب الذي أراد الانتقال عنه بما ينقض الحكم أو لا ، فإن كان الأول فليس [له] الانتقال إلى حكم يجب نقضه ، لبطلانه ، وإن كان المأخذان متقاربان جاز التقليد والانتقال ، لأن الناس لم يزالوا [كذلك] في عصر الصحابة ، إلى أن

ظهرت المذاهب الأربعة ، من غير نكير من أحد يعتبر إنكاره ، ولو كان ذلك باطلاً
لأنكره .

وقال في «الفتاوي الموصلية» - وقد سئل عن شافعي حضر نكاح صبية لا أب لها
ولا جد والشهادة على إذنها له في التزويج - فأجاب : إن قلد المخالف في مذاهب
جاز ، وإلا فلا . ويوافق قول النووي في «الروضة» في النكاح بلا ولي ولا شهود
أنه يجب مهر المثل ، سواء اعتقد التحريم أو الإباحة ، بإجتهاد ، أو تقليد ، أو
حسبان ، أو مجرد .

و (السابع) - واختاره ابن دقيق العيد - الجواز بشروط : (أحدها) أن لا يجتمع
في صورة يقع الإجماع على بطلانها ، كما إذا اقتصد ومس الذكر وصلى . (والثاني)
ألا يكون ما قلد فيه مما ينقض فيه الحكم لو وقع به (والثالث) انشراح صدره
للتقليد المذكور وعدم اعتقاده لكونه متلاعبا بالدين متساهلاً فيه . ودليل اعتبار
هذا الشرط قوله : «والإثم ما حاك في نفسك» فهذا تصريح بأن ما حاك في نفسك
ففعله إثم . بل أقول : إن هذا شرط جميع التكاليف وهو ألا يُقَدِّم الإنسان على
ما يعتقد مخالفًا لأمر الله . ولا اشتراط أن يكون الحكم مما ينقض فيه قضاء
القاضي ، بل إذا كان مخالفًا لظاهر النصوص بحيث يكون التأويل مستكرها ،
فيكفي في ذلك عدم جواز التقليد لقائل القول المخالف لذلك الظاهر . انتهى .

ونقل القرافي عن الزناتي من أصحابهم الجواز بثلاثة شروط : (أحدها) أن لا
يجمع بينهما على صورة تخالف إجماع المسلمين ، كمن تزوج بغير صداق ولا ولي ولا
شهود و (الثاني) أن يعتقد فيمن يقلده الفضل بوصول أخباره إليه ولا يقلده . (١) في
عمله و (الثالث) أن لا يتبع رخص المذاهب . (قال) : والمذاهب كلها مسنك إلى
الجنة ، وطرق إلى الخيرات ، فمن سلك منها طريقا وصله . (انتهى) .

وحكى بعض الحنابلة هذا الخلاف في أن الأولى الأخذ بالأخف أو الأثقل .
(ثم قال) : والأولى أن من بلي بوسواس أو شك أو قنوط فالأولى أخذه بالأخف
والإباحة والرخص ، لثلاث يزداد ما به ويخرج عن الشريعة ، ومن كان قليل الدين

(١) هنا بياض بمقدار كلمة .

كثير التساهل أخذ بالأنقل والعزيمة لئلا يزداد ما به ، فيخرج إلى الإباحة . ومربي
أن عبد الله بن المبارك سئل عمن حلف بالطلاق ألا يتزوج ثم بدا له ، فهل له أن
يأخذ بقول من يجوز له ذلك ؟ فقال : إن كان يرى هذا القول حقا قبل أن يبتلى
بهذه المسألة فنعم ، وإلا فلا . وما أحسن هذا الجواب من متورع !

وقسم بعضهم الملتزم لمذهب إذا / أراد تقليد غيره إلى أحوال :
ب/ ٣٦٩
(إحداها) - أن يعتقد بحسب حاله - رجحان مذهب ذلك الغير في تلك
المسألة ، فيجوز اتباعا للرأى في ظنه .

(الثانية) أن يعتقد مذهب إمامه ، أو لا يعتقد رجحاناً أصلاً ، ولكن في كلا
الأمرين - أعني اعتقاده رجحان مذهب إمامه ، وعدم الاعتقاد - يقصد تقليده
احتياطاً لدينه ، كالحيلة إذا قصد بها الخلاص من الربا ، كبيع الجمع بالدرهم
وشرء الخنيب بها ، فليس بحرام ولا مكروه ، بخلاف الحيلة على غير هذا الوجه
حيث يحكم بكراهتها .

(الثالثة) أن يقصد بتقليده الرخصة فيما هو محتاج إليه ، لحاجة لحقته ، أو
ضرورة أرهقته ، فيجوز أيضاً ، إلا إن اعتقد رجحان مذهب إمامه ويقصد تقليد
الأعلم فيمتنع ، وهو صعب . والأولى : الجواز .

(الرابعة) ألا تدعوه إلى ذلك ضرورة ولا حاجة ، بل مجرد قصد الترخيص من
غير أن يغلب على ظنه رجحانه ، فيمتنع ، لأنه حيثئذ متبع لهواه لا للدين .
(الخامسة) أن يكثر منه ذلك ويجعل اتباع الرخص ديدنه ، فيمتنع ، لما قلنا
وزيادة فحشه .

(السادسة) أن يجتمع من ذلك حقيقة مركبة ممتنعة بالإجماع ، فيمتنع .
(السابعة) أن يعمل بتقليده الأول ، كالحنفي يدعي شفعة الجوار فيأخذها
بمذهب أبي حنيفة ، ثم تستحق عليه فيريد أن يقلد مذهب الشافعي ، فيمتنع ،
لتحقق خطئه إما في الأول وإما في الثاني ، وهو شخص واحد مكلف .

تنبيهات :

الأول - ادعى الأمدي وابن الحاجب أنه لا يجوز قبل العمل ولا بعده بالاتفاق . وليس كما قالا ، ففي كلام غيرهما ما يقتضي جريان الخلاف بعد العمل أيضاً ، وكيف يمتنع إذا اعتقد صحته ؟ ! لكن وجه ما قالا أنه بالتزامه مذهب إمام مكلف ما لم يظهر له غيره ، والعامي لا يظهر له ، بخلاف المجتهد ، حيث ينتقل من أمانة إلى أمانة . وفصل بعضهم فقال : التقليد بعد العمل إن كان من الوجوب إلى الإباحة لئترك ، كالحنفي يقلد في الوتر، ومن الحظر إلى الإباحة ليفعل ، كالشافعي يقلد في أن النكاح بغير ولي جائز، والفعل والترك لا ينافي الإباحة ، واعتقاد الوجوب أو التحريم خارج عن العمل وحاصل قبله ، فلا معنى للقول بأن العمل فيها مانع من التقليد . وإن كان بالعكس فإن كان يعتقد الإباحة فقلد في الوجوب أو التحريم فالقول بالمنع أبعد . وليس في العامي إلا هذه الأقسام . نعم ، المفتي على مذهب إمام إذا أفتى بكون الشيء واجباً أو مباحاً أو حراماً ليس له أن يقلد ويفتي بخلافه ، لأنه حينئذ محض تشي .

والثاني - ظاهر كلامهم جريان هذا الخلاف في تتبع الرخص وغيرها . وربما قيل : اتباع الرخص محبوب ، لقوله عليه السلام : (إن الله يحب أن تؤتى رخصه) . ويشبه جعله في غير المتبوع ويمنع المتبوع من الانتقال قطعاً ، خشية الانحلال . وحكى ابن المنير عن بعض مشايخ الشافعية أنه فافضه في ذلك وقال : أي مانع يمنع من تتبع الرخص ونحن نقول : كل مجتهد مصيب ، وإن المصيب واحد غير معين ، والكل دين الله ، والعلماء أجمعون دعاة إلى الله (قال) : حتى كان هذا الشيخ رحمه الله من غلبة شفقته على العامي إذا جاء يستفتيه - مثلاً - في حنث ينظر في واقعه ، فإن كان يحنث على مذهب الشافعي ولا يحنث على مذهب مالك قال لي : أفته أنت . يقصد بذلك التسهيل على المستفتي ورعاً . كان ينظر أيضاً في فساد الزمان وأن الغالب عدم التقيد ، فيرى أنه إن شدد على العامي ربما لا يقبل منه في الباطن ، فيوسع على نفسه ، فلا مستدرك ولا تقليد ، بل جرأة على الله تعالى واجترأ على المحرم . قلت : كما اتفق لمن سأل التوبة وقد قتل تسعاً

وتسعين . (قال) : فإذا علم أنه يؤول به إلى هذا الانحلال المحض فرجوعه حينئذ في الرخصة إلى مستند وتقليد الإمام أولى من رجوعه إلى الحرام المحض . قلت : فلا ينبغي حينئذ إطلاق القول بالجواز مطلقاً لكل أحد ، بل يرجع النظر إلى حال المستفتي وقصده .

قال ابن المنير : في الحكايات المسندة إلى ولد ابن القاسم حنث في يمين حلف فيها بالمشي إلى بيت الله الحرام فاستفتى أباه ، فقال له : أفتيك فيها بمذهب الليث كفارة يمين ، وإن عدت أفتيتك بمذهب مالك . يعني بالوفاء (قال) : ومحمل ذلك عندي أنه نُقل له مذهب الليث لا أنه أفتاه به ، وحمله عليه علمه بمشقة المشي على الحالف أو خشية ارتكاب مفسدة أخرى ، فخلصه من ذلك ثم هدده بما يقتضي تحرزه من العادة . قلت : وربما كان ابن القاسم يرى التخيير فله أن يفتي بكل منها إذا رآه مصلحة ، وأما بالتشهي فلا . (قال) : وكانت هذه الوقائع تنفق نواذر ، وأما الآن فقد ساءت القصود والظنون وكثر الفجور وتغير إلى فتون ، فليس إلا إجماع العوام عن الإقدام على الرخص البتة .

مَسْأَلَةٌ

فلو اختار من كل مذهب ما هو الأهون عليه ، ففي تفسيق وجهان : قال أبو إسحاق المروزي : يفسق ، وقال ابن أبي هريرة : لا ، حكاه الحناطي في «فتاويه» وأطلق الإمام أحمد : لو أن رجلاً عمل بكل رخصة : بقول أهل الكوفة في النبيذ ، وأهل المدينة في السماع ، وأهل مكة في المتعة كان فاسقاً . وخص القاضي من الحنابلة التفسيق بالمجتهد إذا لم يؤد اجتهاده إلى الرخصة واتبعها ، وبالعامي المقديم عليها من غير تقليد ، لإخلاله بغرضه وهو التقليد . فأما العامي إذا قلد في ذلك فلا يفسق ، لأنه قلد من يسوغ اجتهاده

وفي «فتاوي النووي» الجزم بأنه لا يجوز تتبع الرخص . وقال في فتاؤه أخرى وقد سئل عن مقلد مذهب : هل يجوز له أن يقلد غير مذهبه في رخصة لضرورة

ونحوها ؟ أجاب : يجوز له أن يعمل بفتوى من يصلح للإفتاء إذا سألته اتفاقاً من غير تلفظ الرخص ولا تعمد سؤال من يعلم أن مذهبه الترخيص في ذلك . وسئل أيضاً : هل يجوز أكل ما ولغ فيه الكلب أو شربه تقليداً لمالك ؟ فأجاب : ليس له أكله ولا شربه إن نقص عن قلتين إذا كان على مذهب من يعتقد نجاسته (انتهى) .

وفي «أمالي» الشيخ عزالدين : إذا كان في المسألة قولان للعلماء ، بالحل والحرم ، كشرب النبيذ/مثلاً ، فشربه شخص ولم يقلد أبا حنيفة ولا غيره هل يأثم أم لا ، لأن إضافته لمالك والشافعي ليست بأولى من إضافته لأبي حنيفة . وحاصل ما قال أنه ينظر إلى الفعل الذي فعله المكلف : فإن كان مما اشتهر تحريمه في الشرع أثم ، وإلا لم يأثم (انتهى) .

وعن «الحاوي» للماوردي أن من شرب من النبيذ مالا يسكر مع علمه باختلاف العلماء ولم يعتقد الإباحة ولا الحظر حُدَّ . وفي «فتاوى القاضي حسين» : عاقبي شافعي لمس امرأة رجل ولم يتوضأ ، فقال : عند بعض الأئمة الطهارة بحالها لا تصح صلاته ، لأنه بالاجتهاد يعتقد مذهب الشافعي فلا يجوز له أن يخالف اجتهاده ، كما إذا اجتهد في القبلة وأدى اجتهاده إلى جهة وأراد أن يصلي إلى غير تلك الجهة لا يصح ولرؤسنا له ذلك لأدّى إلى أن يرتكب محظورات المذاهب وشرب المثلث والنكاح بلا ولي ولا سبيل إليه (انتهى) .

وفي «السنن» للبيهقي عن الأوزاعي : من أخذ بنوادر العلماء خرج عن الإسلام . وعنه : يترك من قول أهل مكة المتعة والصرف ، ومن قول أهل المدينة السماع وإتيان النساء في أدبارهن ، ومن قول أهل الشام الحرب والطاعة ، ومن قول أهل الكوفة النبيذ (قال) : وأخبرنا الحاكم قال أخبرنا أبو الوليد يقول : سمعت ابن سريج يقول ؛ سمعت إسماعيل القاضي قال : دخلت على المعتضد فدفع إليّ كتاباً نظرت فيه وقد جمع فيه الرخص من زلل العلماء وما احتج به كل منهم ، فقلت : مصنف هذا زنديق ، فقال : لم تصح هذه الأحاديث ؟ قلت : الأحاديث على ما رويت ولكن من أباح المسكر لم يبيح المتعة ، ومن أباح المتعة لم

بيع المسكر، وما من عالم إلا وله زلة، ومن يجمع زلل العلباء ثم أخذ بها ذهب ديته. فأمر المعتضد بإحراق ذلك الكتاب..

ومن فروع هذه القاعدة :: أنه هل يجوز للشافعي مثلاً أن يشهد على الخط عند المالكي الذي يرى العمل به ؟ صرح ابن الصباغ بأنه لا يجوز، وهو ظاهر كلام الأصحاب في (كتاب الأفضية). قالوا : ليس له أن يشهد على خط نفسه، والظاهر الجواز إذا وثق به. وقلد المخالف. ويدل عليه تصحيح النووي قبول شهادة الشاهد على ما لا يعتقده كالشافعي يشهد بشقة الجوار، وحكى الرافعي فيه وجهين بلا ترجيح.

ومنها :: أن الخنفي إذا حكم للشافعي بشقة الجوار هل يجوز له ؟ وفيه وجهان. أحدهما :: الحل.. وهذه المسألة تشكل على قاعدتهم في (كتاب الصلاة). إن الاعتبار بعبقيدة الإمام لا المأموم..

مَسْأَلَةٌ

العامي إذا اتبع مجتهداً ثم مات وفي العصر مجتهد آخر، فقيل : عليه اتباع من عاصره، فإن نظره أولى من نظر الميت. قال إلكيا : وهذا ليس مقطوعاً به، فإنا نعلم أن محمد بن الحسن من المجتهدين، وما كلف الناس باتباع مذهبه بعد أبي حنيفة، فإذا الاختيار مفوض إلى العامي في القبول. وكان هذا تفريع على عدم جواز تقليد الميت.. والأصح :: الجواز..

مَسْأَلَةٌ

إذا فعل المكلف فعلاً مختلفاً في تحريمه غير مقلد لأحد، فهل تؤثمه، بناء على القول بالتحريم، أو لا، بناء على التحليل، مع أنه ليس إضافته لأحد المذهبيين

أولى من الآخر ، ولم يسألنا عن مذهبنا فنجيبه . قال القرافي : لم أر فيه نصا ، وكان الشيخ عز الدين بن عبد السلام رحمه الله يقول إنه آثم ، من جهة أن كل أحد يجب عليه أن لا يُقدم على فعل حتى يعلم حكم الله فيه ، وهذا أقدم غير عالم فهو آثم بترك التعلم . وأما تأثيمه بالفعل نفسه فإن كان مما علم في الشرع قبحه أئمنه ، وإلا فلا . والله تعالى أعلم .

تم الكتاب ، بعون الملك الوهاب . (وجدت في آخر المنقول منه ما صورته) : قال مؤلفه (فسح الله في مدته ، ونفع المسلمين ببركته) : نجز سابع عشر شوال من سنة سبع وسبعين وسبعمائة بالقاهرة ، جعله الله خالصاً لوجهه الكريم ، مقرونا بالزلفى والقبول إلى جنات النعيم . والحمد لله الذي هدانا لهذا ، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله ، ونسأله المزيد من فضله ، إنه الوهاب . وأنا أرغب إلى من وقف عليه أن لا ينسب فوائده إليه ، فإني أفنيت العمر في استخراجها من المخبآت ، واستنتاجها من الأمهات ، واطلعت في ذلك على ما يحسر على غيري مرامه ، وعزّ عليه اقتحامه ، وتحرّزت في النقول من الأصول بالمشافهة لا بالواسطة ، ورأيت المتأخرين قد وقع لهم الغلط الكثير بسبب التقليد ، فإذا رأيت في كتابي هذا شيئا من النقول ، فاعتمده فإنه المحرر المقبول . وإذا تأملته واسعافه^(١)، وجدته قد زاد في أصول الفقه بالنسبة إلى كتب المتأخرين أضعافه . وقد أحيت من كلام الأقدمين خصوصا الشافعي وأصحابه ، ما قد درس ، وأسفر صباحه بعد أن تلبس بالغلس . ولقد كان من أدركت من الأكابر يقول : مسائل أصول الفقه إذا استقصيت تجيء نحو الثمانمائة ، وأنت تعلم أنها إلى الثمانية آلاف وأزيد أقرب منها إلى ما ذكره ، وتتضاعف عند التوليد والنظر .

(١) كذا في الأصول، ولعل الصواب «واسعافه» .

والحمد لله أولاً وآخراً ، وهو حسبنا ونعم الوكيل وصلواته وسلامه على سيدنا محمد سيد المخلوقين ، وعلى آله وصحبه وعترته وذريته الطاهرين . والحمد لله رب العالمين .^(١)

(١) عقب هذا جاء في المخطوطة البارسية بيانات النسخ والناسخ هكذا :
وفرغ من كتابته العبد الفقير الى الله تعالى محمد بن فرج الحمصي الناسخ ، نهار الخميس سابع شهر ربيع الاول اثنتين وثمانين وثمانمائة ، وذلك بالقاهرة المحروسة ، غفر الله له ولوالديه ولشايخه ولسائر المسلمين ، وختم له بخير ، وأصلح شأنه وجعله من خير الفريقين ، وصلّى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم ، وحسبنا الله ونعم الوكيل .
أما في الأزهرية فبيانات النسخ هي :

كتبه ، والمجلدين قبله ، محمد بن محمد بن محمود الخطيب الشافعي ، غفر الله له ولوالديه ولشايخه ولجميع المسلمين في مدة آخرها ثالث عشر ربيع الآخر سنة أربع وثمانين وثمانمائة .

أما في الاستنبولية فالبيانات هي :
وكان الفراغ من كتابته في اليوم المبارك يوم الأحد الثاني من شهر ربيع الأول المبارك سنة خمس وتسعين وثمانمائة ، أحسن الله تقضيها بخير ، على يد أقل عباد الله وأخرجهم الى مغفرة ربه أبو بكر بن رجب بن رمضان الحسني الشافعي ، غفر الله ذنوبه ، وفرج كرويه ، وغفر له ولوالديه ولمن كان السبب في كتابته ، وختم له بخير ولطف بنا في قضائه وقدره بمته وكرمه ، وصلّى الله وسلم على سيدنا محمد خاتم النبيين ، وآله وصحبه أجمعين .

الفهارس

- ١ - فهرس الآيات القرآنية .
- ٢ - فهرس الاحاديث الشريفة .
- ٣ - فهرس أعلام الرجال والنساء .
- ٤ - فهرس المذاهب والفرق والطوائف .
- ٥ - فهرس أسماء الكتب الواردة في متن الكتاب .
- ٦ - فهرس المصطلحات الأصولية .

١ - فهرس الآيات القرآنية

رقم الآية	الآية	الجزء / الصفحة
سورة (١) الفاتحة		
٥	اياك نعبد واياك نستعين	٥٦ / ٤
٧	غير المغضوب عليهم ولا الضالين	٣١٠ / ٢
سورة (٢) البقرة		
٢	ذلك الكتاب لا ريب فيه	٢٢٩ / ٣ و ٣١٣
٤	والذين يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل	
	من قبلك	٨٣ / ٣
٦	إن الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم	٣٩٥ / ١
١٥	يستهزيء بهم	٢٠٢ / ٢
١٦	اشتروا الضلالة بالهدى	٢٧٠ / ٢
١٩	يجعلون أصابعهم في آذانهم	٢٠٣ / ٢ ، ٣٣٦
٢٠	إن الله على كل شيء قدير	٣٥٨ / ٣ (٢)
٢١	يا أيها الناس اعبدوا ربكم الذي	٣٨٣ / ١ و ١٠٢ / ٣ ، و
	خلقكم	١٩٦ / ٥
٢٣	فأتوا بسورة من مثله	٣٥٩ / ٢
٢٦	إن الله لا يستحي أن يضرب مثلا ما	
	بعوضة فما فوقها	٢٣ / ٥
٢٨	كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتا	٣٢٤ / ٢
٢٩	خلق لكم ما في الأرض جميعا	١٥٩ / ١ و ١٣ / ٦
٣١	وعلم آدم الأسماء كلها	٣٣ / ٢ ، ١٨٨
٣٤	وإذ قلنا للملائكة اسجدوا	٢٧٨ / ٣
٣٦	اهبطوا بعضهم لبعض عدو	١١٠ / ٣

١ - فهرس الآيات القرآنية

رقم الآية	الآية	الجزء / الصفحة
٣٨	اهبطوا منها جميعا	١٨٠ (٢)
٤٠	يا بني اسرائيل اذكروا نعمتي	١٨٢ / ٣
٤٣	وأقيموا الصلاة	١٣١ / ١ ، ٢٢٤ ، ٣٤٧ و
		١٦٨ / ٣ و ١٤٧ (٢) ٣٢٥ و
٤٣	وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة	٢ / ٢٥٩ ، ٣٩٢ ، ٣٩٤ و
		١٣٤ / ٣
٤٣	وآتوا الزكاة	١١١ / ١ و ٣٨٤ / ٣
٤٤	أفلا تعقلون	١٣٩ / ١
٤٨	لا تجزي نفس عن نفس شيئا	١١٢ / ٣
٥٨	ادخلوا الباب سجدا	٢١١ / ٢
٦١	أتستبدلون الذي هو أدنى	٢٧٠ / ٢
٦٥	ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم	٨٣ / ٦
٦٥	كونوا قردة خاسئين	٢ / ٣٥٩
٦٧	أن تذبحوا بقرة	٢ / ٢١١ و ٦ / ٤٦ (٢)
٧٤	فهي كالحجارة أو أشد قسوة	٢ / ٢٧٩
٧٤	وإن من الحجارة لما يتفجر منه الأنهار	٢ / ١٨٩
٨٠	وقالوا لن نمسنا النار إلا أياما معدودة	٢ / ٣٠٣
٨١	بلى من كسب سيئة وأحاطت به خطيئته	٢ / ٣٠٣
٨٣	وإذ أخذنا ميثاق بني اسرائيل	٤ / ٧٧
١٠٤	يا أيها الذين آمنوا لا تقولوا راعنا	٦ / ٨٢
١٠٦	ما ننسخ من آية أو ننسها	٤ / ٧٤ (٢) ، ٩٥ ، ١١١ (٢) ،
		١١٣ ، ١١٢ (٢)
١٠٦	نأت بخير منها	٤ / ١١٣ ، ١١٤
١٠٦	ألم تعلم أن الله على كل شيء قدير	٤ / ١١٣ ، ١١٤
١٠٨	ومن يتبدل الكفر بالإيمان	٢ / ٢٧٠

١ - فهرس الآيات القرآنية

رقم الآية	الآية	الجزء / الصفحة
١١١	قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين	٣٢ / ٦
١١١	لن يدخل الجنة	٣٢ / ٦
١١٦	كل له قانتون	٦٧ / ٣
١١٧	كن فيكون	٣٦٤ ، ٢٦٥ / ٢
١٢٨	واجعلنا مسلمين	١٧١ / ٤
١٣٥	وقالوا كونوا هودا أو نصارى	٢٨٤ / ٢ (٢)
١٣٨	حافظوا على الصلاة	١٤٣ / ٤
١٤٢	سيقول السفهاء من الناس ما ولاهم عن قبلتهم	١٠٨ / ٤
١٤٤	قد نرى قلب وجهك في السماء	١٢٧ ، ١٠٨ ، ٧٣ / ٤
١٤٤	فلنولينك قبلة ترضاها	١٠٨ / ٤ (٢)
١٥٠	وحيثا كنتم فولوا وجوهكم شطره	٢٣ / ٥
١٥٨	إن الصفا والمروة من شعائر الله	٢٧٧ / ١
١٦٤	إن في خلق السموات والأرض	١٤٠ / ١
١٦٤	لقوم يعقلون	١٣٩ / ١
١٦٧	إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة	٤١٥ / ٣
١٧٢	كلوا من طيبات ما رزقناكم	٣٥٨ / ٢
١٧٣	إنما حرم عليكم الميتة	٣٢٦ / ٢ (٢)
١٧٨	كتب عليكم القصاص	١٢٥ / ٥
١٧٨	والأنثى بالأنثى	١٩ / ٤
١٧٩	ولكم في القصاص حياة	٢٤٥ / ٢
١٨٠	كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت	١١٠ ، ١٠٩ / ٤
١٨١	فمن بدله بعدما سمعه فإنما إثمه على الذين يبدلونه	٢٤٣ / ٣
١٨٢	يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام	٣٨٣ / ١ و ١٢٥ / ٤

١ - فهرس الآيات القرآنية

رقم الآية	الآية	الجزء / الصفحة
١٨٣	كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم	١٩٦ / ٥
١٨٤	فعدة من أيام آخر	٣٥٧ / ٢٥٨ / ٤
١٨٤	وعلى الذين يطبقونه فدية	٩٦ / ٤
١٨٥	فمن شهد منكم الشهر فليصمه	٣٣٥ / ١ و ٤١٤ / ٢
		٩٦ / ٤ و ٤٦١ / ٣
١٨٥	ومن كان مريضا أو على سفر	١٩٧ / ٥
١٨٥	يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر	٣١ / ٦ و ٩٦ / ٤
١٨٥	ولتكمّلوا العدة ولتكبروا الله على ما هداكم	٢١٦ / ٣
١٨٦	أجيب دعوة الداع إذا دعان	١٠٢ / ٤ و ٣٣٣ / ٣
١٨٧	أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم	٢١١، ١٠٩، ٥٨ / ٣
١٨٧	علم الله أنكم كنتم تختانون أنفسكم	١٥٢ / ٤
١٨٧	فالآن باشروهن	٥٨ / ٣
١٨٧	فالآن باشروهن وابتغوا ما كتب الله لكم	٩ / ٤
١٨٧	وكلوا واشربوا حتى يتبين	٣٤٤، ١٩٦ / ٣
١٨٧	حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود	١٩٩ / ٢
١٨٧	ثم أتموا الصيام إلى الليل	٤٩٢، ٣٤٩، ٣٤٧، ٣٤٦ / ٣
		٤٤، ٢٣ / ٤ و ١٣٠، ٧٨، ٤٨، ٤٦ / ٢ (٢)
١٨٧	ولا تبashروهن وأنتم عاكفون	٤٤، ٢٣ / ٤
١٩٣	وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة	١٩٧ / ٥

١ - فهرس الآيات القرآنية

رقم الآية	الآية	الجزء / الصفحة
١٩٤	فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه	٢ / ٣٦٤
١٩٦	وأتموا الحج والعمرة لله	٢ / ١٤٥، ٤١٣ و ٦ / ١٠٠
		(٢)، ١٧٤
١٩٦	فإن أحصرتم فما استيسر من الهدى	٣ / ٢١٧
١٩٦	فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه	٣ / ١٥٦
١٩٦	فقضية من صيام أو صدقة أو نساك	٢ / ٣٥٧
١٩٦	فإذا أمتتم فمن تمتع بالعمرة إلى الحج	٣ / ٢١٨، ٣٥٤
١٩٦	فمن تمتع بالعمرة إلى الحج	٣ / ٢٢٠ و ٤ / ٤٨
١٩٦	فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج	٤ / ٤١
١٩٦	فصيام ثلاثة أيام في الحج	٣ / ٢٢٠، ٤١٧، ٤٢٧، ٤٨٠
		٦ / ١٢٤، ٢٣١
١٩٦	ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد	٣ / ٣٥٤ و ٤ / ٥٩
١٩٧	الحج أشهر معلومات	٢ / ١١٩، ٣ / ١٥٥، ١٥٩
		٤ / ٤٥
١٩٧	وتزودوا فإن خير الزاد التقوى	٢ / ٢٦٦
١٩٨	فاذكروا الله عند المشعر الحرام	٤ / ٤٥
٢٠١	ربنا آتانا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة	٣ / ١١٨
٢٠٣	واذكروا الله في أيام معدودات	٣ / ٩١
٢١٧	والفتنة أكبر من القتل	٦ / ١٦
٢١٧	ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت	٣ / ٤٣٢
٢١٩	فيهما إثم كبير ومنافع للناس	٤ / ١٢٥
٢٢١	ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن	٢ / ٢٤٦ و ٦ / ١٤٢
٢٢١	ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا	٣ / ١١٩

١ - فهرس الآيات القرآنية

رقم الآية	الآية	الجزء / الصفحة
٢٢١	ولعبد مؤمن خير من مشرك	١١٩ / ٣
٢٢٢	فاعتزلوا النساء في المحيض	١٩٨ / ٢ و ٤٢٥ و ١٥
٢٢٢	ولا تقربوهن حتى يطهرن	٣ / ٣٤٤ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، و
		٤ / ٤٦ ، ٤٧ ، و ٥ / ١٦٩ ،
		٢٠٠
٢٢٢	حتى يطهرن فإذا تطهرن فأتوهن	١٦٨ / ٦
٢٢٢	فإذا تطهرن فأتوهن	٣ / ٣٤٤ ، ٣٤٥
٢٢٢	فأتوهن من حيث أمركم الله	٢ / ٢٨٠
٢٢٦	للذين يؤلون من نسائهم	٢ / ٣٢١ و ٣ / ٢٣٤
٢٢٨	والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء	٢ / ٣٧٢ و ٣ / ٢٣٢ ، ٢٣٥ ،
		٣٣٦ ، ٣٦١ ، ٤٦٥ و ٤ / ١٠٠
٢٢٨	ويعولتهن أحق بردهن	٣ / ٢٣٥
٢٢٩	الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو	
	تسريح بإحسان	٣ / ٢٣٤
٢٢٩	ولا يحل لكم أن تأخذوا مما آتيتموهن	٣ / ٢٣٤
٢٢٩	فإن خفتن ألا يقيما حدود الله	٤ / ٢٤ ، ٥٥
٢٢٩	فأولئك هم الظالمون	١ / ١٧٨
٢٣٠	فإن طلقها فلا تحل له من بعد	١ / ٤٣٢
٢٣٠	حتى تنكح زوجا غيره	٤ / ٤٧
٢٣٣	والوالدت يرضعن أولادهن	٢ / ٢١٣ ، ٣٧٢ ، ٣٦٢
		٤ / ٩٩ ، ١٠٠ ، ٢٢٦
٢٣٣	لا تضار والدة بولدها	٣ / ٤٥٧
٢٣٤	والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا	١ / ٣٤٦ و ٣ / ٤٣٣
٢٣٥	ولا جناح عليكم فيما عرضتم به	٢ / ٢٤٩
٢٣٥	ولكن لا تواعدوهن سرا	٢ / ١٩٦ (٢)

١ - فهرس الآيات القرآنية

رقم الآية	الآية	الجزء / الصفحة
٢٣٥	ولا تعزموا عقدة النكاح	٤٢٨ / ٢
٢٣٦	لا جناح عليكم إن طلقتم النساء	٢٨٥ / ٣ و ٢٣٤ ، ٢٢١ / ٣
		٣٨٤ ، ٣٤٢ ، ٣٨٣ (٢) ، ٣٨٤
		٣٨٤ / ٤ و ٣٤ / ٣ و ٣٨٤
٢٣٦	ومتعوهن	٣٤٢ / ٣
٢٣٦	ومتعوهن على الموسع قدره	٣٨٤ / ٤ و ٣٤ / ٦ و ٢٣١
٢٣٧	وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن	٢٣٥ / ٣
٢٣٧	فنصف ما فرضتم إلا أن يعفون	٢٠١ / ٥
٢٣٧	إلا أن يعفون	٢٣٦ ، ٢٣٤ / ٣ (٢)
٢٣٧	أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح	٢٣٥ / ٣ ، ٤٥٨ ، ٢٣١ / ٦ و ٢٣١
٢٣٧	ولا تنسوا الفضل بينكم	٤٢٨ ، ٣٥٧ / ٢
٢٣٨	حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى	٢٢٥ / ٣ و ٣٩٥ / ٢
٢٣٨	والصلاة الوسطى وقوموا لله	١٠٠ / ٦
٢٣٩	فرجا لا أوركبانا	١٢٢ / ٤
٢٤١	وللمطلقات متاع بالمعروف	٢٢١ ، ٢٨٣ ، ٣٨٤ (٣) ، ٣٨٤
٢٤٩	فمن شرب منه فليس مني ومن لم يطعمه فإنه مني	٣٢٣ / ٣
٢٤٩	فشربوا منه إلا قليلاً منهم	٢٣٥ / ٣
٢٥١	ولو شاء الله ما اقتتل الذين من بعدهم	٢٨٩ / ٢
٢٥٣	منهم من كلم الله	٢٩١ / ٢
٢٥٥	لا تأخذه سنة ولا نوم	٢٩٩ / ٢
٢٥٥	له ما في السموات وما في الأرض	٢٤٨ / ٣
٢٥٥	ولا يحيطون بشيء من علمه	٢١٠ / ٢

١ - فهرس الآيات القرآنية

رقم الآية	الآية	الجزء / الصفحة
٢٥٨	فإن الله يأتي بالشمس من المشرق فأت بها من المغرب	٣٥٤ / ٥
٢٦٣	قول معروف ومغفرة خير من صدقة يتبعها أذى	١١٩ / ٣
٢٦٧	ولا تميموا الخبيث منه تنفقون	٤٢٨ / ٢
٢٧٣	لا يسألون الناس إلحافا	٣٣٩ / ٢
٢٧٤	الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار	١٩٤ / ٥
٢٧٥	وأحل الله البيع وحرم الربا	٣ / ٦١ ، ٩٤ ، ٩٨ ، ١٣٠ ، ١٠٤ ، ٢٤٩ ، ٢٧٥ ، ٣٦٤ ، ٤٦٠ (٢) ، ٤٦١ (٤) ، ٦٥ / ٨٤ ، ١٦٤ ، ٣٦٥
٢٧٧	إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات	٢٥٨ / ٢
٢٧٧	وآتوا الزكاة	٣ / ١٧٤ ، ١٧٣
٢٧٨	يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله	٣٤٦ / ١
٢٧٩	فأذنوا بحرب من الله ورسوله	٣٦٢ / ٢
٢٨٢	إذا تدايتم بدين إلى أجل مسمى	٢ / ٣٥٧
٢٨٢	فليكتب وليملل	٢ / ٤٤٥
٢٨٢	أولا يستطيع أن يمل هو	٥ / ١٩٣
٢٨٢	واستشهدوا شهادتين من رجالكم	٢ / ١٥٠ ، ٣ / ٤٢٠ ، ٤ / ٣٤٩
٢٨٢	فإن لم يكونوا رجلين فرجل وامرأتان	٤ / ٢١
٢٨٢	ان تفضل إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى	٥ / ١٩١ ، ٦ / ١٤٩
٢٨٢	وأشهدوا إذا تباعتم	٢ / ٣٥٧
٢٨٢	ولا يضار كاتب ولا شهيد	٣ / ٤٥٧

١ - فهرس الآيات القرآنية

رقم الآية	الآية	الجزء / الصفحة
٢٨٢	واتقوا الله ويعلمكم الله	١٠٤ / ٦
٢٨٢	والله بكل شيء عليم	٢٤٨ / ٣
٢٨٣	وإن كنتم على سفر ولم تجدوا كتابا	٢٦٥ / ٢
٢٨٤	وإن تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه	١٠٧، ١٠١ / ٤
٢٨٤	يحاسبكم به الله	١٠١ / ٤
٢٨٤	والله على كل شيء قدير	٢٣ / ٤ و ٣٥٨ / ٣
٢٨٥	آمن الرسول بما أنزل إليه من ربه	
	والمؤمنون	٢٢٦ / ٣
٢٨٥	كل آمن بالله	٦٧ / ٣
٢٨٥	كل آمن بالله وملائكته وكتبه	١٠٧، ١٠١ / ٣
٢٨٦	لا يكلف الله نفسا إلا وسعها	١٠١ / ٤ و ٣٨٧، ٢٢١ / ١
		٢١ / ٥ و
٢٨٦	لا تحملنا مالا طاقة لنا	٣٨٧ / ١
٢٨٦	لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت	١٠٧ / ٤ و ٢٢ / ١
	سورة (٣) آل عمران	
٧	هو الذي أنزل عليك الكتاب	٥٦ / ١
٧	منه آيات محكمات هن أم الكتاب	٣٤٢ / ٣ و ٦٢ / ٢
٧	وما يعلم تأويله إلا الله	٤٣٩، ٤٣٧ / ٣
٧	والراسخون في العلم يقولون آمنا	٤٥٨، ٤٤٠ / ٣
١٨	شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة	٢٥٧، ١٢٨ / ٢
١٨	وأولو العلم قائما	٤٦١ / ٤
١٩	قل موتوا بغيظكم	٣٦١ / ٢
٢٣	حرمت عليكم أمهاتكم	٥ / ٤
٢٨	لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء	٣٢٣ / ٣
٢٨	إلا أن تتقوا منهم تقاة	٣٢٣ / ٣

١ - فهرس الآيات القرآنية

رقم الآية	الآية	الجزء / الصفحة
٢٩	والله على كل شيء قدير	٣ / ٢٤٨
٣١	يحييكم الله	١ / ٤٤٥
٣٢	فإن الله لا يحب الكافرين	٣ / ٩٥
٣٦	وليس الذكر كالأنثى	٢ / ٢٩٤ و ٣ / ١٢٢
٣٧	أنى لك هذا	٣ / ١٠٢
٤١	إلا رمزا	٤ / ٣٦٥
٤٣	واركعي مع الراكعين	٢ / ٣٠١
٥٠	ولأحل لكم بعض الذي حرم عليكم	٤ / ٧٦
٥٤	ومكروا ومكر الله	٢ / ٢٣٩
٦٤	ولا يتخذ بعضنا بعضا أربابا من دون الله	٣ / ١١٠
٦٨	إن أولى الناس بابراهيم	٦ / ٣٩
٧٤	يختص برحمته من يشاء	٤ / ٥٩
٧٥	ومن أهل الكتاب من إن تأمنه بقنطار	٤ / ٩ ، ٢٤
٧٧	ولا ينظر إليهم يوم القيامة	٢ / ٢٥١
٨٢	فأولئك هم الفاسقون	١ / ١٧٨
٨٣	وإذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف أذاعوا به	٣ / ٣٢٣
٨٦	كيف يهدى الله قوما كفروا بعد إيمانهم	٣ / ٣٢٢
٨٩	إلا الذين تابوا	٣ / ٣٢٢
٩٢	حتى تنفقوا مما تحبون	٢ / ٢٩١
٩٣	كل الطعام كان حلا لبني اسرائيل	٣ / ٦٧ و ٦ / ٤٨
٩٣	فأتوا بالتوراة فاتلوها	٢ / ٣٦٢
٩٧	ولله على الناس حج البيت	٢ / ٢٧٢ ، ٣٠٥ و ٣ / ٣٥٠ ، ٤٦١ ، ٣٥٥

٢ - فهرس الآيات القرآنية

رقم الآية	الآية	الجزء / الصفحة
١٠٢	ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون	٢ / ٤٢٨ ، ٤٢٩
١٠٧	وأما الذين أبيضت وجوههم	٢ / ٢١١
١١٠	كنتم خير أمة أخرجت للناس	٢ / ٣٣٨ و ٤ / ٢٩٩
١١٠	منهم المؤمنون وأكثرهم الفاسقون	٢ / ٢٩٢
١٢٥	يبددكم ربكم بخمسة آلاف	١ / ٤٤٥
١٢٦	وما جعله الله إلا بشرى لكم	٥ / ١٨٩
١٢٨	ليس لك من الأمر شيء أويتوب عليهم	٢ / ٢٨٥ (٢)
١٣٠	لا تأكلوا الربا أضعافا مضاعفة	٤ / ١٩ ، ٢٢ و ٥ / ١٧٥
١٣٣	وسارعوا إلى مغفرة من ربكم	٦ / ١٧٥
١٤٤	أفإن مات أو قتل انقلبتم	٢ / ٢٧٨
١٤٧	ربنا اغفر لنا	٢ / ٣٦٠
١٥٤	يقولون هل لنا من الأمر من شيء	٣ / ٢٥٤
١٥٨	ولئن قُتلتم	٢ / ٢٧٨
١٥٩	وشاورهم في الأمر	٦ / ٢٢٣
١٦٨	فادرأوا عن أنفسكم الموت	٢ / ٣٦٠
١٦٩	ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله	٢ / ٤٢٨
١٧٣	الذين قال لهم الناس إن الناس قد جمعوا لكم	٣ / ٢٤٧ ، ٣٨٠
١٧٥	إنما ذلكم الشيطان يخوف أولياءه	٢ / ٣٢٧
١٨٥	كل نفس ذائقة الموت	٣ / ٦٤
١٩٠	لآيات لأولى الألباب	١ / ١٣٩

سورة (٤) النساء

٢	وآتوا اليتامى أموالهم	٢ / ٢٠٦
٢	ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم	٢ / ٣١٣ (٢)

١- فهرس الآيات القرآنية

رقم الآية	الآية	الجزء / الصفحة
٣	أو ما ملكت أيمانكم	١٩٨ / ١ و ٢٣٤ / ٣
٣	فانكحوا ما طاب لكم من النساء	١٩٨ / ١ و ٢ / ٢٥٩ ، ٣٠٣ ، ٣٥٣ ، ٣٥٨ و ٣ / ١٩٧ ، ٢٣٤
٤	أو ما ملكت أيمانكم	١٤٤ / ٦
٦	وابتلوا اليتامى	٢٠٥ / ٢
٧	للرجال نصيب مما ترك الوالدان والأقربون	٤٨٩ / ٣
١٠	إن الذين يأكلون أموال اليتامى	٨٣ / ٣ و ٢٣٦ ، ٢٣٨ ، ٣٦٤ ، ٣٦٨ ، ٤٨٩
١١	يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين	٢٣٦ / ٣ ، ٢٣٨ ، ٣٦٤ ، ٤٨٩ ، ٣٦٨
١٢	ولكم نصف ما ترك أزواجكم	٢٧٢ / ٢
١٢	من بعد وصية يوصون بها أو دين	٤٢٦ / ٣
١٢	من بعد وصية يوصى بها	٢٣٦ / ٣
١٥	أو يعمل الله لمن سيلا	١٥٢ ، ١٠٤ ، ٧٨ / ٤
١٥	فأمسكوهن في البيوت حتى يتوفاهن الموت	٧٨ ، ٧٣ ، ١٠٣ / ٤
١٦	توا با رحيا	٣٣٨ / ٢
١٩	ولا تعضلوهن لتذهبوا ببعض ما آتيتموهن	٧٨ / ٤
٢٠	وآتيتم إحداهن قطارا فلا تأخذوا منه شيئا	٣٧ / ٦ (٢)
٢٢	ولا تنكحوا ما نكح آبائكم من النساء	١٤٨ ، ١٣١ / ٢
٢٣	حرمت عليكم أمهاتكم	١١٩ ، ١٢١ و ٢ / ١٦٣

١ - فهرس الآيات القرآنية

رقم الآية	الآية	الجزء / الصفحة
٢٣	وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم	٣ / ٦٣ ، ١٤٥ ، ١٦٠
٢٣	وأخوانكم من الرضاعة	١٩٦ ، ١٩٧ ، ٢٤٨ ، ٤٦٢ (٢) ،
٢٣	وأمهات نسائكم وربائبكم اللاتي	٤٧١ ، ٤٨٢ و ٣٥٢ / ٤
	في حجوركم	٣٩ / ٥
٢٣	وربائبكم اللاتي في حجوركم من	٤ / ١٠٥
	نسائكم	٤ / ٤١
٢٣	اللاتي دخلتم بهن	٣ / ٣١٧ (٢) ، ٣٣٦
٢٤	وأحل لكم ما وراء ذلكم	٤ / ١٩
		٣ / ٣٣٤
٢٥	فإذا أحصن فإن أتين بفاحشة	٣ / ٣٦٥ ، ٣٦٨ و ٤٠ / ٤
٢٩	إلا أن تكون تجارة عن تراض	٤١ و ١٦٤ / ٦
٣١	إن تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه	٣ / ٣٧٥ ، ٣٧٩ و ٥ / ٣٢٤
٤٣	لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى	١ / ٢٢٩ و ٥ / ١٣٤
٤٣	حتى تعلموا ما تقولون	٤ / ٢٧٤
٤٣	ولا جنباً إلا عابري سبيل	٢ / ١٢٦ ، ١٤٠
٤٣	إلا عابري سبيل	٢ / ١٢٦
٤٣	وإن كنتم مرضى أو على سفر	٤ / ٢٨٣ (٢)
٤٣	أوجاء أحد منكم من الغائط	٢ / ١٢٦ ، ١٤٠
		٣ / ٤١٦ و ٤ / ٢٣
		٢ / ١٨٩ ، ٢٤٩ و ٣ / ٣٩٥
		٦ / ١٠٠
٤٣	أولامستم النساء	٢ / ١٣٢ ، ١٣٩ و ٣ / ٣٧٧
		(٢) و ٤ / ١٩٠ (٢)

١ - فهرس الآيات القرآنية

رقم الآية	الآية	الجزء / الصفحة
٤٣	فلم تجدوا ماء فتيمموا	٤١٦ / ٣ و ٤ / ١٤ ، ٢٣ ، ٣٤٩ ، ٤١
٤٣	فتيمموا صعيدا طيبا	١١٧ / ٣
٤٣	فامسحوا بوجوهكم	٢٦٩ / ٢ و ٣ / ٤١٧
٥٨	إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها	٢١١ / ٣
٥٩	فإن تنازعتم في شيء فردوه	٢٨١ ، ٩٤ / ٦
٥٩	ذلك خير وأحسن تأويلا	٩٤ / ٦
٦٥	ثم لا يجلدوا في أنفسهم حرجا	١٨٧ / ٤
٦٦	ما فعلوه إلا قليل منهم	٢٣٥ / ٣
٦٩	وحسن أولئك رفيقا	٢١١ / ٢
٧٤	فليقاتل في سبيل الله الذين يشرون	٢٧٠ / ٢
٧٧	وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة	٤٩٦ ، ٤٩٩ و ٤ / ١٠٥ ، ٣٦٥ ، ١٨٥ ، ١٢٦
٧٨	فيا لهؤلاء القوم لا يكادون يفقهون حديثا	٢٠ / ١
٧٩	ما أصابك من حسنة فمن الله وما أصابك من سيئة فمن نفسك	١٨٨ / ٣
٧٩	وأرسلناك للناس رسولا	١٨٨ / ٣
٨٠	من يطع الرسول فقد أطاع الله	١٦٦ ، ١٦٥ و ٤ / ٨٠ ، ١٦٦
٨٣	ولو ردوه إلى الرسول وإلى أولي الأمر منهم	٢٣ / ٥
٨٣	لعلمه الذين يستنبطونه منهم	٢٢٢ / ٥ و ٢٣ / ٦ و ٢٨١
٨٣	ولو لا فضل الله عليكم ورحمته لاتبعتم الشيطان	٣٢٣ / ٣

١٠٠ فهرس الآيات القرآنية

رقم الآية	الآية	الجزء / الصفحة
٨٥	وكان الله على كل شيء مقبلاً	١ / ١٦٥
٨٦	وإذا حييتم بتحية فحيوا بأحسن منها	١ / ٢٥٢
٩٢	وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً إلا خطأ	٣ / ٢٧٩
٩٢	ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة	٣ / ٢٣٨
٩٢	فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله	٣ / ٣١٦
	إلا أن يصدقوا	
٩٢	فتحرير رقبة	٢ / ٣٥٦، ٣٨٩ و ٣ / ١١٧
٩٢	فإن كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن	
	فتحرير رقبة مؤمنة	٣ / ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٢٢
٩٢	وإن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق	
	فدية مسلمة إلى أهله	٣ / ٢٣٨
٩٥	غير أولي الضرر	٤ / ٣٦٥
٩٦	وكان الله غفوراً رحيمًا	٢ / ٣٣٨، ٣٣٧ و (٣)
١٠١	وإذا ضربتم في الأرض	٣ / ٤١٦ و ٤ / ٤٧
١٠١	إن خفتهم أن يفتنكم الذين كفروا	٣ / ٣٣٤، ٤١٦ و ٤ / ٢١٠
		٣٧
١٠١	فليس عليكم جناح أن تقصروا من	
	الصلاة	١ / ٢٧٧
١٠٢	ولياخذوا منسلحتهم فإذا سجدوا	
	فليكونوا من وراءكم	٣ / ٩٦
١٠٢	ولثأت طائفة أخرى لم يصلوا فليصلوا	
	معك	٣ / ٩٦
١٠٣	فإذا قضيتهم الصلاة	٢ / ٢١٢
١٠٥	ولا تكن للخائنين خصيماً	٣ / ٢٤٧
١٠٦	نأت بخير منها	٤ / ١١٣

١ - فهرس الآيات القرآنية

الجزء / الصفحة	الآية	رقم الآية
٤٤٥ / ١	ومن يشاقق الرسول	١١٥
٤٨٣ / ٤	ويتبع غير سبيل المؤمنين	١١٥
١٧٧ / ٣	ومن يعمل من الصالحات من ذكر	١٢٤
١١٧ / ٣	أو أنثى	١٢٨
٣٩١ / ١	وإن امرأة خافت	١٢٩
٣٣٨ / ٢	ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء	١٣٠
٢٣٢ / ٦	واسعاً حكيماً	١٣٥
٢٤٧ / ٣	إن يريدوا إصلاً فوق الله بينها	١٤٠
٤٤٣، ١٢٢، ٦٠ / ٣	وقد نزل عليكم في الكتاب	١٤١
٣٣٨ / ٢	ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين	١٤٨
٢٧٨ / ٣ و ٤٤٥ / ١	سبيلاً	١٥٧
٣١٣ / ١	وكان الله سميعاً عليماً	١٥٨
١٩٢ / ٥	إلا اتباع الظن	١٦٠
٢٤٠، ١٢١ / ٢	إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات	١٦٤
١٢٦ / ٥ و ١٤٦، ١٣٩ / ١	إلى أهلها	١٦٥
٢٧٢ / ٢	فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم	١٦٥
٣٣٢، ٣٢٨، ٣٢٧، ٣٢٥ / ٢	وكلم الله موسى تكليماً	١٧١
(٢)	رسلاً مبشرين ومنذرين	١٧٦
١١٧ / ٣	لئلا يكون للناس على الله حجة	
	إنما الله إله واحد	
	سورة (٥) المائدة	
٤٥٩ / ٣	أحلت لكم بهيمة الأنعام إلا ما يتلى عليكم	١

١ - فهرس الآيات القرآنية

رقم الآية	الآية	الجزء / الصفحة
٢	وإذا حللتم فاصطادوا	٢ / ٣٦٦ ، ٣٧٩ (٣) ، ٣٨٠ ، ٣٨١
٣	حرمت عليكم الميتة	٣ / ١١ ، ١٥٧ (٢) ، ١٦٠ ، ١٩٧ ، ٣١٧ ، ٤٠٧ ، ٤٦٠ ، ٤٦٢ (٢) ، ٤٨٢ و ٤ / ١١٦
٣	وما أكل السبع	٣ / ٣١٧
٣	إلا ما ذكيتم	٣ / ٣١٧
٣	اليوم أكملت لكم دينكم	٢ / ٢٩٤
٣	فمن اضطر في غمضة	٣ / ٤٠٧
٥	أحل لكم الطيبات	٦ / ١٣
٥	والمحصنات من المؤمنات	٢ / ٢٤٧
٥	والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب	٦ / ١٤٢
٥	من قبلكم	٢ / ١٩٧
٥	ومن يكفر بالإيمان فقد حبط عمله	٣ / ٤٣٢
٦	وهو في الآخرة من الخاسرين	٢ / ١٤٧
٦	أو لامستم النساء	٢ / ٢٩٠
٦	يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة	١ / ٢٢٤ و ٢ / ٣٩١ ، ٣٩٢ ، ٤٠١ و ٤ / ١٣٨ ، ١٤٣
٦	إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم	٢ / ٢٦٦ و ٥ / ١٩٣ ، ١٩٧ ، ٢ / ٢٦٠ و ٤ / ١٢٦ ، ١٤٦ ، ١٤٨ و ٦ / ٣٨٦
٦	فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق	٤ / ٤٨

١ - فهرس الآيات القرآنية

رقم الآية	الآية	الجزء / الصفحة
٦	وأيدىكم إلى المرافق	٢ / ٣١٤ و ٣ / ٣٤٤ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ ، ٣٤٨
٦	وامسحوا برءوسكم	٢ / ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ (٢) و ٣ / ٤٦٣
٧	وإن كنتم جنبا فاطهروا	٥ / ١٩٧
٦	فتيمموا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه	٣ / ٤٥٨
٦	فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه	٢ / ٢٩٣ (٢)
٢٧	إنما يتقبل الله من المتقين	٢ / ٣٢٧
٣٢	من أجل ذلك كتبنا على بني إسرائيل	٥ / ١٨٨
٣٣	إنما جزاء الذين يحاربون الله	١ / ٢٠٦
٣٣	إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله	٢ / ٢٠٨ ، ٢٨٤ (٢) و ٣ / ٣٢٢ ، ٣١٨ ، ٣٠٧
٣٤	إلا الذين تابوا	٣ / ٢٣٢
٣٤	إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم	٣ / ٢٣٣ ، ٣١٨ ، ٣٢٢
٣٤	من قبل أن تقدروا عليهم	٣ / ٤٣٤
٣٨	والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما	٢ / ٣٨٨ ، ٣٨٩ ، ٣٩١ و ٣ / ٩ ، ٨٤ ، ٨٧ ، ٩٨ ، ١٨٥ ، ٢١٠ ، ٢٣٢ ، ٢٣٧ ، ٢٧١ ، ٣٨٠ ، ٣٨٨ ، ٤٦٢ ، ٤٩٩ و ٤ / ٣٦ و ٥ / ١٣٧ ، ١٨٧ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٩٨
٣٩	فمن تاب من بعد ظلمه وأصلح فإن الله يتوب عليه	٣ / ٢٣٢ ، ٢٣٧ ، ٤٣٤

١ - فهرس الآيات القرآنية

الجزء / الصفحة	الآية	رقم الآية
٣٦٣ / ٢	فاحكم بينهم أو أعرض عنهم	٤٢
٢٠٩ / ٥ و ١٩ / ٤	وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس	٤٥
٤٦٥ / ٣	والجروح قصاص	٤٥
٢ / ٣٦٤ و ٤٤ / (٢)	فمن تصدق به فهو كفارة له	٤٥
٣٥٢ / ٢	وليحكم أهل الانجيل	٤٧
٢ / ١٠٦ و ٤٢ / (٢)	لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا	٤٨
٢٨٩ / ٢	ولو شاء الله لجعلكم أمة واحدة	٤٨
	فإن تولوا فاعلم إنما يريد الله أن	٤٩
١٨١ / ٥	يصيهم	
١١٧ / ١	ومن أحسن من الله حكما لقوم	٥٠
	يؤمنون	
٤٤٥ / ١	من یرتد منك عن دينه	٥٤
٣٣٢ / ٢	إنما وليکم الله ورسوله	٥٥
٣٥٠ / ٣	یا أيها الرسول بلغ	٦٧
٥٠٣ / ٣	بلغ ما أنزل الیک من ربک	٦٧
٢٠٣ / ٤	والله یعصمک من الناس	٦٧
١٩٠ / ٣	ثم عموا وصموا کثیر منهم	٧١
٢٢٢ / ٤	لقد کفر الذين قالوا إن الله فقیر	٧٣
٨٢ / ٣	ثم انظر أني يؤفکون	٧٥
٢١٢ / ٢	کانا یاکلان الطعام	٧٥
١٨٢ / ٣	یا أهل الکتاب لا تغلوا فی دینکم	٧٧
٢٨٩ / ٢	ولو کانوا یؤمنون بالله والنبي	٨١
١١٠ / ٥	لا تحرموا طيبات ما أحل الله لکم	٨٧
٢٠٠ / ٥	لا یؤاخذکم الله باللغو فی ایمانکم	٨٩
٤٢٦ / ٣	ولکن یؤاخذکم بما عقدتم الایمان	٨٩

١ - فهرس الآيات القرآنية

الجزء / الصفحة	الآية	رقم الآية
٣ / ٣٣٧، ٣٣٥	فكفارتة إطعام عشرة مساكين	٨٩
٢ / ٢٨٣	أو كسوتهم أو تحرير رقبة	٨٩
٣ / ٣٣٥	فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام	٨٩
٣ / ٢٣٦	لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم	٩٥
٥ / ٥٣ و ١٨ / ٤	ومن قتله منكم متعمدا	٩٥
٣ / ٧٥ (٢)، ٧٦، ٢٣٧	ومن قتله منكم متعمدا فجزاء مثل ما	٩٥
٤ / ١٤	قتل من النعم	
٥ / ٢٣، ٤٤	فجزاء مثل ما قتل من النعم	٩٥
٥ / ٢٣	يحكم به ذوا عدل منكم	٩٥
٣ / ٤٢٦	أو كفارة طعام مساكين	٩٥
٥ / ٣٢٢	ومن عاد فينتقم الله منه	٩٥
٣ / ٢٣٧	أحل لكم صيد البحر	٩٦
٣ / ٢٣٧ (٢) و ١٨ / ٤	وحرم عليكم صيد البر	٩٦
٢ / ٣٣١	ما على الرسول إلا البلاغ	٩٩
٢ / ٤٢٩	لا تسألوا عن أشياء	١٠١
	وإذ قال الله يا عيسى بن مريم أأنت	١١٦
٣ / ٣٣٠	قلت للناس	
٣ / ٣٣٠	إن كنت قلته لقد علمته	١١٦
	سورة (٦) الأنعام	
٥ / ٢٠٢	لولا أنزل عليه ملك	٨
٤ / ١٧٢	قل إني أخاف إن عصيت ربي	١٥
٣ / ٢٤٦ (٢)	قل أي شيء أكبر شهادة قل الله	١٩
١ / ٣٦٨ و ٣ / ٧٢، ١٨٤	لأنذرکم به ومن بلغ	١٩
	يا أيها الذين آمنوا استجيئوا لله	٢٤
٣ / ١٨٨	وللرسول إذا دعاكم	

١ - فهرس الآيات القرآنية

رقم الآية	الآية	الجزء / الصفحة
٢٥	وإن يروا كل آية لا يؤمنوا بها	٧٠ / ٣
٢٧	ولو ترى إذ وقفوا على النار	٢١٩ / ٤
٢٨	وإنهم لكاذبون	٢١٩ / ٤
٣٥	ولو شاء الله لجمعهم	١٨٧ / ٣
٣٥	فلا تكونن من الجاهلين	١٨٧ / ٣
٣٦	إنما يستجيب الذين يسمعون	٣٢٦ / ٢
٣٨	ما فرطنا في الكتاب من شيء	١٨ / ١ و ١٦٦ / ٤ و ٢٥ / ٥
		٢٦٤ / ٦
٤١	بل إياه تدعون	٥٧ / ٤
٤١	فيكشف ما تدعون إليه إن شاء	٣٣٣ / ٣ و ١٠٢ / ٤
٤٥	قل لا أجد فيما أوحى إلى محرما	٣٦٥ ، ٢٦٩ / ٣
٦٨	وإذا رأيت الذين يخوضون في آياتنا	
	فأعرض عنهم	٢٤٧ / ٣
٨٢	الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم	٣٨ / ٣
٨٢	ولم يلبسوا إيمانهم بظلم	٥٠ / ٣
٨٤	كلا هدينا ونوحا هدينا	٥٧ / ٤
٩٠	أولئك الذين هدى الله فبهداهم	١٢٥ / ٤ و
	اقتده	
٩٠	أولئك الذين هدى الله فبهداهم	١٢٥ / ٤ و ٤٣ / ٦ (٢) ،
	اقتده	(٢) ٤٧
٩٠	فبهداهم اقتده	(٢) ٤٢ / ٦
٩١	قل من أنزل الكتاب الذي جاء	
	به موسى	١١٠ / ٣
٩٤	ولقد جئتمونا فرادى كما خلقناكم	
	أول مرة	٢٣٥ / ٣

١ - فهرس الآيات القرآنية

رقم الآية	الآية	الجزء / الصفحة
٩٤	لقد تقطع بينكم وفضل عنكم ما كنتم تزعمون	٢٣٥ / ٣
٩٩	أنظروا إلى ثمره إذا أثمر	٣٦١ / ٢
١٠٣	لا تدركه الأبصار	٩٥ / ٣
١٠٨	ولا تسبوا الذين يدعون من دون الله	٨٣ / ٦
١٠٩	إنما الآيات عند الله	٣٢٧ / ٢
١١١	ولو أننا نزلنا إليهم الملائكة	٢٨٧ / ٢
١١٩	وقد فصل لكم ما حرم عليكم	١٣ / ٦
١٢٠	ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه	٤٢٨ ، ٢٤٥ / ٢
١٣٠	ألم يأتكم رسل منكم	١٣٩ / ١
١٣١	ذلك أن لم يكن ربك مهلك القرى	١٤٦ / ١
١٣١	بظلم وأهلها غافلون	١٤٦ / ١
١٣٩	وقالوا ما في بطون هذه الأنعام	٢٢٥ / ٥
١٤١	كلوا من ثمره إذا أثمر	٩٩ / ٦
١٤١	كلوا من ثمره إذا أثمروا وآتوا حقه	٢٣٣ / ٣ و ٣٦٤ / ٢
١٤١	وآتوا حقه يوم حصاده	١٤٨ / ٢ و ٢٧١ / ٣ ، ٤٥٤ ، ٤٥٨ ، ٤٨٠ / ٦ و ٥٩ / ٦
١٤٣	الذكرين حرم أم الأنثيين	١٤٠ / ٥
١٤٥	قل لا أجد في ما أوحى إلي محرما	٢٠٥ / ٣ ، ٢٠٩ / ٤ و ١١٦ / ٤
١٤٥	إلا أن يكون ميتة	(٢) ، ١٢٠ / ٦ و ١٢ / ٣٧ ، ١٦٤ ، ١٤٦ ، (٢)
١٤٥	أو لحم خنزير فإنه رجس	١١٦ / ٤
١٤٥	أو لحم خنزير فإنه رجس	(٢) ٣٢٥ / ٣

١- فهرس الآيات القرآنية

رقم الآية	الآية	الجزء / الصفحة
١٤٦	وعلى الذين هادوا حرمنا عليهم شحورهما	٢ / ٢٨٣
١٤٦	إلا ما حلت ظهورهما	٢ / ٢٨٣
١٤٦	أو الخوايا أو ما اختلط بعظم	٢ / ٢٨٣
١٥٠	قل هلم شهادكم	٢ / ٣٦٢
١٥١	ولا تقتلوا أولادكم من إملاق	٣ / ٦٩ (٢)
١٥١	ولا تقتلوا النفس التي حرم الله	
	إلا بالحق	٣ / ٦٩
١٥٨	يوم يأتي بعض آيات ربك لا ينفع نفسا إيمانها	٢ / ٢٨٤
سورة (٧) الاعراف		
٤	فكم من قرية أهلكناها	٢ / ٢٦٢
١٢	ما منعك ألا تسجد إذ أمرتك	٢ / ٢٩٨ (٢)
٢٠	وإن تولوا فإنما عليك البلاغ	٢ / ٣٢٧
٢٦	قد أنزلنا عليكم لباسا	٢ / ١٩٩
٢٧	يتزع عنهما لباسها	٢ / ٢١١
٣١	خذوا زيتكم عند كل مسجد	٢ / ٢١١
٣٢	قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده	٦ / ١٢ ، ١٣
٣٣	إنما حرم ربي الفواحش	٢ / ٣٢٦ ، ٣٣٠
٤٤	ونادي أصحاب الجنة	٤ / ٣٨٤
٤٤	فهل وجدتي ما وعد ربكم حقا	
	قالوا نعم	٣ / ١٩٨
٤٦	لم يدخلوها وهم يطمعون	٢ / ١٥١
٤٩	ادخلوا الجنة	٢ / ٣٦٣

١- فهرس الآيات القرآنية

رقم الآية	الآية	الجزء / الصفحة
٥٠	إن الله حرمهما على الكافرين	٢٥٥ / ١
٥٩	ما لكم من إله غيره	١١١ / ٣
٦٧	يا قوم ليس بي سفاهة	٢١٢ / ٢
٨٩	زينا افتح يينا وبين قومنا بالحق	٣٦٠ / ٢
٩٦	ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا	٢٨٩ / ٢
١٣٨	قالوا يا موسى اجعل لنا إلها كما لهم آلهة	١٣٧ ، ١٣٦ / ٣
١٤٢	فتم ميقات ربه أربعين ليلة	٤٨٢ / ٣
١٥٥	واختار موسى قومه سبعين	٢٣٣ / ٤
١٥٧	واتبعوا النور الذي أنزل معه	٣٠١ / ٢
١٥٧	ويحرم عليهم الخبائث	٢١١ / ٥ و ٤٢٨ / ٢
١٥٨	واتبعوه لعلكم تهتدون	١٧٨ / ٤
١٦٣	واسألهم عن القرية التي كانت حاضرة البحر	٨٢ / ٦ و ٣٨٠ / ٣
١٦٣	إذ يعدون في السبت	٣٨٠ / ٣
١٧٢	ألست بربكم قالوا بلى	٢ / ٣٠٣ ، ٣٠٤ (٢) و ٤ / ٣٨٤
١٧٦	ولو شئنا لرفعناه بها ولكنه أخلد إلى الأرض	٢٨٩ / ٢
١٧٨	من يهد الله فهو المهتدي ومن يضلل فأولئك هم الخاسرون	٨٠ / ٣
١٧٩	ولقد ذرأنا لجهنم كثيرا من الجن والانس	٢٠ / ١
١٨٥	أو لم ينظروا في ملكوت السماوات	٣٦١ / ٢
١٨٥	وما خلق الله من شيء	١٤٠ / ١

١ - فهرس الآيات القرآنية

رقم الآية	الآية	الجزء / الصفحة
١٩٤	إن الذين تدعون من دون الله	١٨٤ / ٣
	سورة (٨) الأنفال	
٨	إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف	٢٧٨ / ٢
١١	وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم	١٨٩ / ٥
١٣	ذلك بأنهم شاقوا الله ورسوله	١٩٢ / ٥
٢٣	ولو علم الله فيهم خيرا لأسمعهم	٢٨٧ ، ٢٨٦ / ٢
٢٨	إنما أموالكم وأولادكم فتنة	٣٢٧ / ٢
٢٩	إن تتقوا الله يجعل لكم فرقانا	١٠٣ / ٦
٤٠	أغير الله تدعون	٥٧ / ٤
٤١	واعلموا أنما غنمتم من شيء فأن	
	لله خمسه	٤٩٧ / ٣
٤٢	ولو تواعدتم لاختلقتم في الميعاد	٢٨٩ / ٢
٤٣	ولو أراكم كثيرا لفشلتم ولتنازعتم	٢٨٩ / ٢
٥٨	وإما تخافن من قوم - خيانة	٤٤٨ / ١
٦٣	لو أنفقت ما في الأرض جميعا ما ألفت	٢٨٩ / ٢
٦٥	يا أيها النبي حرض المؤمنين على	
	القتال	١٩٠ / ٣
٦٥	حرض المؤمنين على القتال	١٧٨ / ٣
٦٥	إن يكن منكم عشرون صابرون	١٠١ ، ١٤٠ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ / ٤
٦٦	الآن خفف الله عنكم وعلم أن	٤٥٨ / ٣ و ٨٩ / ٤ ، ١٤٠ ، ١٥٢
	فيكم ضعفا	
٦٨	لمسكم فيما أخذتم	٢٩٧ / ٢
٧٥	وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض	١٣٥ / ٣
٧٥	إن الله بكل شيء عليم	٣٥٨ / ٣

١ - فهرس الآيات القرآنية

رقم الآية	الآية	الجزء / الصفحة
سورة (٩) التوبة		
٤	فَاتَمُوا إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ إِلَىٰ مَدِينَتِهِمْ	٣ / ٢٢٧
٥	فَإِذَا انْشَلَخَ الْأَشْهُرَ الْحَرَامَ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ	٢ / ٣٨٠
٥	فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ	٢ / ٩٩، ١٠٠ و ٣ / ٨، ٢٦ (٢)، ٣٢، ٨٤، ٩٤، ١٨٨، ١٨١، ٢٣٩، ٢٧٠، ٣٦٤، ٣٨٢، ٤٠٩
٥	فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ	٣ / ٤٨٩
٦	إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ	٣ / ٤٥١
١٢	إِنَّهُمْ لَا أَيْمَانَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنْتَهُونَ	٣ / ٤٦٦
١٣	أَلَا تَقَاتِلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ	٣ / ٤٦٦
٢٩	قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ	٣ / ١٨٥
٢٩	وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ	٦ / ١٣٤
٢٩	حَتَّىٰ يَعْطُوا الْجِزْيَةَ عَن يَدٍ	٢ / ٣١٨ و ٣ / ٩٤، ٣٤٦، ٣٦٣، ٣٧٩، ٤٨٤
٣٠	وَقَالَتِ الْيَهُودُ عِزِيرَ ابْنِ اللَّهِ	٤ / ٢٢٢
٣١	اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا	٦ / ٢٨١
٣٤	وَالَّذِينَ يَكْتِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ	٣ / ٥٨، ٥٩، ٦٠، ١٩٥ (٢)، ٤٤٣
٣٦	فَلَا تَظْلَمُوا فِيهِمْ أَنْفُسَكُمْ	٤ / ١٤
٣٦	وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً	٣ / ٦٧٣
٣٧	لِيُؤْطَاكُمْ مَا حَرَّمَ اللَّهُ	٢ / ٥٢
٤٠	لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا	٢ / ٣٦١

١ - فهرس الآيات القرآنية

رقم الآية	الآية	الجزء / الصفحة
٤١	انفروا خفافا وثقالا	٢٣٤ / ٣
٤١	وجاهدوا بأموالكم وأنفسكم في سبيل الله	٢٣٤ ، ١٧٨ / ٣
٤٢	لو كان عرضاً قريباً	٢٨٩ / ٢
٤٥	إنما يستأذنك الذين لا يؤمنون	٣٢٧ / ٢
٤٦	ولكن كره الله أنبعاثهم فنبطهم	٢٩٦ / ١
٥٨	ومنهم من يلمزك في الصدقات فإن أعطوا منها رضوا	٤٥١ / ٣ و ٥٢ / ٦
٦٠	إنما الصدقات للفقراء والمساكين	٢٦١ / ٢ ، ٣٢٦ و ٤٥١ / ٣
٦٢	والله ورسوله أحق أن يرضوه	١٦ / ٦
٦٣	من يجادل الله ورسوله	٤٤٥ / ١
٦٦	لا تعتذروا قد كفرتم	٤٢٨ / ٢
٦٧	المنافقون والمنافقات بعضهم من بعض	٢٠٣ / ٥
٧١	والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض	٢٠٣ / ٥
٧٥	ومنهم من عاهد الله لئن آتانا من فضله	٣٩٥ / ١
٧٧	فأعقبهم نفاقاً في قلوبهم	٣٩٥ / ١
٨٠	إن تستغفر لهم سبعين مرة	٤٣ / ٤
٨١	وقالوا لاتنفروا في الحر قل نار جهنم	١٦ / ٦
٨٢	فليضحكوا قليلاً وليبكوا كثيراً	٣٦١ / ٢
٨٤	ولا تصل على أحد منهم	٤٤ ، ١١٣ / ٤
٩٣	إنما السبيل على الذين يستأذنونك	٣٢٧ / ٢
١٠٣	خذ من أموالهم صدقة تطهرهم	٤١٢ / ١ و ٤١٢ / ٣ و ٩١ / ٦

١- فهرس الآيات القرآنية

رقم الآية	الآية	الجزء / الصفحة
١٠٣	وصل عليهم	٢ / ٢٥٨
١٠٨	من أول يوم أحق أن تقوم فيه	٢ / ٢٩٠
١١١	إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم	٢ / ٢٧٠
١١٣	ما كان للنبي والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين	٥ / ١٤٠
١٢٠	ما كان لأهل المدينة ومن حولهم	٢ / ٤٣٠
٢٢٠	فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة	٣ / ٦٩، ٩٧ و ٤ / ٢٥٩
		٦ / ٢٨٢
سورة (١٠) يونس		
١٥	وإذا تتلى عليهم آياتنا بينات	٤ / ١١٢
١٥	ما يكون لي أن أبدله	٤ / ١١٢ و ٦ / ٢١٥
٢١	قل الله أسرع مكرا	٢ / ٢٣٩
٢٢	حتى إذا كنتم في الفلك وجرين بهم	
	بريح طيبة	٣ / ٢٦٣
٢٤	إنما مثل الحياة الدنيا	٢ / ٣٢٧
٢٥	والله يدعوا إلى دار السلام	٣ / ١٦٢
٣٨	قل فاتوا بسورة مثله	١ / ٤٤٢، ٤٤٣ و ٢ / ٣٦٢
(٢)		
٣٩	بل كذبوا بما لم يحيطوا بعلمه	٦ / ٣٢
٤٢	ومنهم من يستمعون إليك	٣ / ٧٤، ١٧١
٤٢	أفأنت تسمع الصم	١ / ٦٦
٤٣	ومنهم من ينظر إليك	١ / ٦٦ و ٣ / ١٧٧
٤٦	ثم الله شهيد	٢ / ٣٢٤
٦٨	إن عندكم من سلطان بهذا	٢ / ٢٧٨
٧١	فاجعوا أمركم	٢ / ٣٦٢ (٢) و ٤ / ٤٣٥

١ - فهرس الآيات القرآنية

رقم الآية	الآية	الجزء / الصفحة
٨٠	ألقوا ما أنتم ملقون	٣٦١ / ٢
١٠١	وما تنغي الآيات والنذر عن قوم	
	لا يؤمنون	١١٦ / ٣
	سورة (١١) هود	
٦	وما من دابة في الأرض إلا على الله	
	رزقها	٣٥٦ ، ٢٤٨ / ٣
١٢	إنما أنت نذير	٣٢٧ / ٢
٣٣	قل إنما يأتيكم به الله	٣٢٨ / ٢
٣٤	ولا ينفعكم نصحي إن أردت أن	
	أنصح لكم	٣٣٨ / ٣
٣٨	إن تسخروا منا فإننا نسخر منكم	٣٥٩ / ٢
٤٠	وأهلك	٤٩٥ / ٣
٤٥	ونادى نوح ربه فقال	٢٦٢ / ٢
٥٥	فكيدوني جميعا ثم لا تنظرون	٣٦٣ / ٢
٦٥	تمتعوا في داركم ثلاثة أيام	٣٦٣ / ٢ و ٩٥ / ٦
٨١	فأسر بأهلك بقطع من الليل	٣٢٢ / ٣
٨١	إلا امرأتك	٣٢٢ / ٣
٩١	قالوا يا شعيب ما نفقه كثيرا مما تقول	٢٠ / ١
٩٧	وما أمر فرعون برشيد	٣٤٣ / ٢
١٠٢	وكذلك أخذ ربك إذا أخذ القرى	١٨٧ / ٢
١٠٧	خالدين فيها ما دامت السموات	٣١٩ / ٢
١٠٨	وأما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين	١٢٠ / ٢
	سورة (١٢) يوسف	
١٢	أرسله معنا غدا	٣٠١ / ٢
٣١	ما هذا بشرا	٤٥٥ / ١

١ - فهرس الآيات القرآنية

رقم الآية	الآية	الجزء / الصفحة
٣٦	ودخل معه السجن فتيان	٣٠١ / ٢
٣٦	أعصر خمرا	٢٠٦ / ٢
٦٦	لن أرسله معكم	٣٠١ / ٢
٧٢	ولمن جاء به حل بعير	٢٠٣ ، (٢) ٤٤ ، (٢) ٤٣ / ٦
٧٦	وفوق كل ذي علم عليم	٢٤١ / ٦ و ٣٦٥ / ٥
٧٨	قالوا يا أيها العزيز إن له أبا شيخا	١٤٠ / ٥
٨١	وما شهدنا إلا بما علمنا	٢٠٩ / ٢
٨٢	واسأل القرية	١٨٧ / ٢ ، ١٨٨ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢٣٥ و ٣ / ٣
١١١	لقد كان في قصصهم عبرة لأولي الألباب	١٦١ ، (٢) ١٦٢ و ٤ / ٥ ، ٦
٧	إنا أنث منذر	١٨٣ / ٣
١٥	ولله يسجد من في السموات والأرض	٣٣٢ ، ٣٣١ ، ٣٢٧ / ٢
٣٩	يمحو الله ما يشاء ويثبت	٧٧ / ٣
-	سورة (١٤) إبراهيم	٢٠٩ ، ٢٨ ، ١١٢ و ٦ / ٦
٤	وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه	١٨٨ / ٢ و ٤٤٢ / ١
١٠	أفي الله شك	٥٧ / ٤
١٨	كرماد اشتدت به الريح في يوم عاصف	٣٥٩ / ٥
٣٠	فإن مصيركم إلى النار	٣٥٨ / ٢
٣٠	قل تمتعوا	٣٥٨ / ٢
٣٣	وسخر لكم الليل والنهار	٣٥٩ / ٢

١- فهرس الآيات القرآنية

رقم الآية	الآية	الجزء / الصفحة
٣٤	وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها سورة (١٥) الحجر	١٠٨ / ٣
٣	ذرههم يأكلوا ويتمتعوا	٣٥٨ / ٢
٩	إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون	٢٥٩ / ٣ و ١٦٤ / ١
٩	وإنا له لحافظون	١٣٩ ، ١٣٨ / ٣
٣٠	فسجد الملائكة كلهم أجمعون	٢ / ١١٩ و ٣ / ٢٨ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٧٦ ، ٢٧٨ (٢) ، ٢٧٩
٣١	إلا إيليس	٣ / ٢٧٦ ، ٢٧٨ (٢) ، ٢٧٩
٤٢	إن عبادي ليس لك عليهم سلطان	٢ / ٨٩ ، ٣٦٣
٤٢	إلا من اتبعك من الغاوين	٣ / ٢٨٩ و ٤ / ٣٦٥
٥٣	إنا نبشرك بغلام عليم	٢ / ١٩٩
٥٦	ومن يقنط من رحمة ربه إلا الضالون	٣ / ٧٢
٥٨	إنا أرسلنا إلى قوم مجرمين	٣ / ٣٠٤
٥٩	إلا آل لوط إنا لمنجوهم أجمعين	٣ / ٣٠٤
٦٠	إلا امرأته	٣ / ٣٠٤
٦٥	ولا يلتفت منكم أحد	٤ / ٣٦٥
٩٤	فاصدع بما تؤمر	٢ / ١٩٥
٩٥	إنا كفيناك المستهزئين	٤ / ٢٠٣
١٤٦	ادخلوها بسلام آمين	٢ / ٣٥٩
	سورة (١٦) النحل	
١	أتى أمر الله	٢ / ٢١٩
٨	لتركبوها وزينة	٤ / ٥٩
٨	والخيل والبغال والحمير لتركبوها وزينة	٣ / ١٠٢ و ٦ / ٩٩

١- فهرس الآيات القرآنية

رقم الآية	الآية	الجزء / الصفحة
١٦	وعلامات وبالنجم هم يهتدون	٢٣٢ / ٦
٣٦	ولقد بعثنا في كل أمة	١٠٨ / ٢
٣٩	وليعلم الذين كفروا	٢٢٢ (٢) / ٤
٤٠	إنما قولنا لشيء إذا أردناه	٢ / ١٨٦ ، ٢٤٠ ، ٢٧٤ (٢)
٤٣	فاسألوا أهل الذكر	٢٨٢ / ٦
٤٤	لتبين للناس ما نزل إليهم	٣ / ٣٦١ ، ٤٤١ ، ٤٨٣ و
		١٨٩ / ٥
٦٨	وأوحى ربك إلى النحل	١٠٤ / ٦
٧٥	ضرب الله مثلا عبدا مملوكا	٣ / ١١٧ ، ٣٤٣
٧٧	وما أمر الساعة إلا كلمح البصر	٢ / ٢٧٩
٨٠	ومن أصوافها وأوبارها وأشعارها	٣ / ١٩٨ ، ٣٧٩
٨٨	الذين كفروا وصدوا عن سبيل الله	١ / ٤١٤
٨٩	ونزلنا عليك الكتاب تبينا لكل شيء	١ / ١٨ ، ٤٤١ و ٣ / ٣٦١ و
		١٨٩ / ٥
٩٠	إن الله يأمر بالعدل والاحسان	٥ / ٢٤
١٠١	وإذا بدلنا آية مكان آية	٤ / ٧٢ ، ١١٢
١٠٥	إنما يفترى الكذب الذين لا يؤمنون	٢ / ٣٣١
١٠٦	إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان	١ / ٣٥٨ (٢)
١١٦	ولا تقولوا لما تصف السستكم الكذب	١ / ٢٩٦ و ٦ / ١٣
١٢٠	إن إبراهيم كان أمة	٤ / ٥١٦
١٢٣	ثم أوحينا إليك أن اتبع ملة إبراهيم	٦ / ٤٣ (٢)
١٢٦	وإن عاقبتهم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم	٢ / ٤٠٢
	سورة (١٧) الاسراء	
١	لنريه من آياتنا	٥ / ١٣٤
٧	إن أحستهم أحستهم لأنفسكم	١ / ١٦٩

١ - فهرس الآيات القرآنية

رقم الآية	الآية	الجزء / الصفحة
٧	وإن أساءتم فلها	١٣ / ٦
١١	وكان الإنسان عجولا	٣٣٩ / ٢
١٣	وكل إنسان ألزمناه طائره في عنقه	٦٤ / ٣
٦٤	وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا	١ / ١٣٩ ، ١٤٤ ، ١٤٦ و ٢٥٧ / ٤
١٨	من كان يريد العاجلة عجلنا له فيها	٤١٧ / ٣
٢٣	فلا تقل لهما أف	٣ / ٢٥٣ (٢) ، ٣٧٢ ، ٣٨٢ و ٤ / ٨ ، ١٢ ، ١٤ ، ١٣٣ و ٥ / ٣٦ (٢) ، ٣٧ (٢)
٢٤	واخفض لهما جناح الذل من الرحمة	٢ / ١٨٨ ، ١٩٠
٢٥	إن تكونوا صالحين فإنه كان للأوابين غفورا	٣ / ٢١٤ ، ٢١٥
٣١	ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق	٤ / ١٩ ، ٢٣
٣٢	ولا تقربوا الزنا	٢ / ٤٢٨
٣٣	ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا	٣ / ٤٥٧
٣٨	كل ذلك كان سيئة عند ربك مكروها	١ / ٢٩٦
٤٢	قل لو كان معه آلهة كما يقولون	٥ / ٣٣٤
٤٢	إذا لابتغوا إلى ذي العرش سبيلا	١ / ١١٢
٤٤	ولكن لا تفقهون تسبيحهم	١ / ١٩
٤٥	حجابا مستورا	٢ / ٢١٠
٤٨	انظر كيف ضربوا لك الأمثال	٢ / ٣٦٢ (٢)
٥٠	قل كونوا حجارة أو حديدا	٢ / ٣٥٩ ، ٣٦٠ ، ٣٦٢ (٢)
٥٥	ولقد فضلنا بعض النبيين على بعض	٣ / ١١٠
٥٩	وما منعنا أن نرسل بالآيات	٥ / ٢٠٢

١ - فهرس الآيات القرآنية

رقم الآية	الآية	الجزء / الصفحة
٥٩	وما نرسل بالآيات إلا تخويفا	٧٠ / ٢
٦٠	ونخوفهم فما يزيدهم إلا طغيانا كبيرا	٧٠ / ٢
٦٤	واستغزز من استطعت منهم بصوتك	١ / ٤٤٥ و ٢ / ١٩٢ ، ٣٥٨
٦٤	وأجلب عليهم بخيلك ورجلك	٢ / ٣٦٣
٦٥	إن عبادي ليس لك عليهم سلطان	٤ / ٣٦٥
٦٧	ضل من تدعون إلا إياه	٢ / ٣٢٠
٧٨	أقم الصلاة لدلوك الشمس	١ / ٢٢٩ و ٢ / ٣٨٨ ، ٣٨٩
		و ٥ / ١٨٧ ، ١٨٩
٧٩	عسى أن يبعثك ربك	٢ / ٢١٣
٨٥	قل الروح من أمر ربي	٥ / ٣١٩
١١٠	أيا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى	٢ / ٧٧
	سورة (١٨) الكهف	
٧	ليبلوهم أيهم أحسن عملا	٣ / ١١٩
١٦	وإذا اعتزلتموهم وما يعبدون إلا الله	٥ / ١٩٦
١٨	لو اطلعت عليهم لوليت منهم فرارا	١ / ٣٧١
٢٣	ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غدا	٣ / ٢٨٥
٢٤	واذكر ربك إذا نسيت	٣ / ٢٨٥
٢٦	أسمع بهم وأبصر	٢ / ٣٦٢
٢٩	فمن شاء فليؤمن	٢ / ١٩٢ ، ٣٥٨
٢٩	إننا أعتدنا للظالمين نارا	٢ / ١٩٢ ، ٣٥٨
٥٩	وتلك القرى أهلكناهم لما ظلموا	٢ / ١٨٢
٨١	فأردنا أن يبدلها ربها خيرا	٢ / ٢٧٠
١١٠	إنما أنا بشر مثلكم يوحى إلي	٢ / ٣٢٦ ، ٣٣١ ، ٣٣٢
		٣٣٤

١ - فهرس الآيات القرآنية

رقم الآية	الآية	الجزء / الصفحة
سورة (١٩) مريم		
٤	واشتعل الرأس شيبا	٢ / ١٨٩
٥	فهب لي من لدنك وليا	٥ / ٢٠٢
١٠	آيتك ألا تكلم الناس ثلاث ليال	٤ / ٣٦٥
٢٦	فلن أكلم اليوم إنسيا	٢ / ٢٩٨
٣٥	ما كان لله أن يتخذ من ولد	٢ / ٤٣٠
٣٨	أسمع بهم وأبصر	٢ / ٢١٣ ، ٣٦٣ (٢) و
٥٥	وكان يأمر أهله بالصلاة	٤ / ٢٢٦
٦١	إنه كان وعده مأتيا	٣ / ١٧٢
٦٤	وما كان ربك نسيا	٢ / ٢١٠
٦٥	هل تعلم له سميا	١ / ١٦٨
٧٥	فليمدد له الرحمن مدا	٣ / ١١٨
٩٢	وما ينبغي للرحمن أن يتخذ ولدا	٤ / ٢٢٦
٩٣	إن كل من في السموات والأرض إلا	٦ / ١٩٩
٩٥	آتي الرحمن عبدا	٣ / ٦٨
	وكلهم آتيه يوم القيامة فردا	٣ / ٦٥
سورة (٢٠) طه		
٥	الرحمن على العرش استوى	٣ / ٤٣٦
١٧	وما تلك بيمينك يا موسى	٣ / ٧٣
٢٧	واحلل عقدة من لساني	١ / ٤٤٥
٤٤	لعله يتذكر أو يخشى	٥ / ١٩٦
٤٦	إنني معكما أسمع وأرى	٢ / ١٨٢ ، ٣٠١ و ٣ / ١٤١
٥٤	لأولي النهى	١ / ١٣٩
٥٦	ولقد أريناه آياتنا كلها	٣ / ٢٥٤

١- فهرس الآيات القرآنية

رقم الآية	الآية	الجزء / الصفحة
٦١	لا تفتروا على الله كذبا فيسحتكم	٢ / ٢٦٥
٦٧	إلا إبليس أبى	٢ / ٢١٢
٧١	ولأصلبكم في جذوع النخل	٢ / ٢٩٦ (٢)
٧٢	فاقض ما أنت قاض	٢ / ٣٦٢
٧٤	لا يموت فيها ولا يحيا	٣ / ١٢٣ و ٤ / ١١٦
٨١	ومن يحمل عليه غضبي فقد هوى	١ / ٤٤٥
٨٢	وإني لغفار لمن تاب	٢ / ٣٢٠
٨٨	فأخرج لهم عجلا جسدا	٢ / ٢٠١
٩٦	فقبضت قبضة من أثر الرسول	٢ / ٢١٠
٩٨	إنما إلهكم الله	٢ / ٣٣٢
١١٢	ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن	٢ / ٢٥٨
١١٥	ولم نجد له عزما	١ / ٣٢٥
١١٨	إن لك أن لا تجوع فيها ولا تعرى	٣ / ١٢٣ و ٤ / ٥٨
سورة (٢١) الأنبياء		
٢٢	لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا	١ / ١١٢ ، ٣٢١ و ٢ / ٢٨٦ ، ٣١٩ و ٣ / ١٣٤
		و ٥ / ٤٦ ، ٤٧
٢٦	قالوا اتخذ الرحمن ولدا	٢ / ٣٠١
٣٠	وجعلنا من الماء كل شيء حي	٢ / ٢٩٤
٣١	وجعلنا في الأرض رواسي أن تميد	٤ / ٥٨
٣٧	وهم بأمره يعملون	٤ / ٥٦
٦٣	بل فعله كبيرهم هذا	٢ / ٢٥٢
٧٨	إذ نفشت فيه غنم القوم	٤ / ٥٨
٧٨	وكنا لحكمهم شاهدين	٤ / ٥٨
٧٩	ففهمناها سليمان	٦ / ٢٦٠

١- فهرس الآيات القرآنية

رقم الآية	الآية	الجزء / الصفحة
٧٩	وكلا آتينا حكما وعلما	٢٦١ / ٦
٨١	ولسليمان الريح عاصفة	٢٧٢ / ٢
٨٩	وزكريا إذ نادى ربه	١٩٨ / ٥
٩٠	ووهبنا له يحيى وأصلحنا له زوجه	٥٨ / ٤
٩٥	وحرام على قرية	٢٥٥ / ١
٩٨	إنكم وما تعبدون من دون الله	٤٩٥ / ٣
١٠١	إن الذين سبقت لهم منا الحسنى	٣٥٩ / ٥ و ٨٣ / ٣
١٠٤	وكنا فاعلين	٣٣٨ / ٢
١٠٨	إنما يوحى إلي أنما ألهمكم إله واحد	٣٣٣ / ٢
١٠٨	أنما ألهمكم إله واحد	٣٢٧ / ٢
سورة (٢٢) الحج		
٢	وترى الناس سكارى وما هم بسكارى	١٠٩ / ٦
٦	وأنه على كل شيء قدير	٢٤٨ / ٣
٢٧	يأتوك رجالا وعلى كل ضامر	٢٥٧ / ٢
٢٨	ويذكروا اسم الله في أيام معلومات	٢٥ / ٤
٢٩	وليطوفوا بالبيت العتيق	٣٠٠ / ١
٣٠	فاجتنبوا الرجس من الأوثان	٢٩٢ / ٢
٣٦	والبدن جعلناها لكم من شعائر الله	٣٧٦ / ٣
٣٦	فاذا وجبت جنوبها	١٧٦ / ١
٣٦	فكلوا منها	٣٧٦ / ٣
٤٠	لهدمت صوامع وبيع وصلوات	١٨٤ ، ١٨٣ / ٢
٤٨	وكأين من قرية أهلكنا	٢٠٩ / ٢
٥٣	ليجعل ما يلقي الشيطان فتنة	١٨٩ / ٥
٦٣	فتصبح الأرض مخضرة	٢٦٢ / ٢

١ - فهرس الآيات القرآنية

رقم الآية	الآية	الجزء / الصفحة
٧٣	يا أيها الناس ضرب مثل فاستمعوا له	١٨٤ / ٣
٧٧	اركعوا واسجدوا	٢٥٨ / ٢
٧٧	وافعلوا الخير	٦١ / ٣
٧٨	وما جعل عليكم في الدين من حرج	٢١ / ٥ و ٣١ / ٦
سورة (٢٣) المؤمنون		
٤	والذين هم للزكاة فاعلون	١٧٥ / ٣
٥	والذين لهم لفروجهم حافظون	١٩٥ ، ٨٥ ، ٥٨ / ٣
٦	إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم	١٩٥ ، ١٩٧ ، ٣٨٣ و ١٤٤ / ٦
١٢	ولقد خلقنا الانسان من سلاله	٣٢٠ / ٢
١٤	ثم خلقنا النطفة علقه	٢٦٤ / ٢
٢٢	وعليها وعلى الفلك تحملون	٣٠٥ / ٢
٣٧	إن هي إلا حياتنا الدنيا	٢٥٤ / ٢
٤٥	ثم أرسلنا موسى	٣٢٠ / ٢
٥١	كلوا من الطيبات	٣٥٨ / ٢
٦٢	وهم لا يظلمون	٣٠١ / ٢
٩١	ما اتخذ من ولد وما كان معه من إله	٢٢٢ / ٥
١٠٨	اخشأوا فيها ولا تكلمون	٣٦١ / ٢
١١٥	أفحسبتم أنما خلقناكم عبثا	٢٠٢ / ٥
سورة (٢٣) النور		
٢	الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما	٣٨٩ / ٢ و ٨٤ ، ٨٧ ، ٩٨ ، ٣٦٢ ، ٣٧٥
		٣٧٦ و ٣٦ / ٤ ، ٧٤ و ١٩٨ ، ١٩٤ ، ١٩٣ ، ١٣٧ / ٥

١- فهرس الآيات القرآنية

رقم الآية	الآية	الجزء / الصفحة
٢	وليشهد عذابها طائفة من المؤمنين	٣ / ٩٦ ، ١٤٥
٣	الزاني لا ينكح إلا زانية أو مشركة	٢ / ٤٢٩
٤	والذين يرمون المحصنات	٣ / ٣١٧ ، ٣٢١
٤	فاجلدوهم ثمانين جلدة	٣ / ٣٥ و ٤ / ٤١
٤	ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا	٣ / ٣١٥ و ٤ / ٧٩
٤	واولئك هم الفاسقون	٣ / ٣١٥ (٢) ، ٣٢١
٨	ويدراً عنها العذاب	٤ / ١٦٦
٢٧	حتى تستأنسوا	٢ / ٣١٨
٣١	أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء	٢ / ٢٩٥
٣٢	وأنكحوا الأيامى منكم والصالحين	٢ / ٣٥٥ ، ٣٦٥ (٢)
٣٣	فكاتبوهم إن علمتم فيهم خيرا	٢ / ١٣٥ ، ٣٥٧ ، ٣٦٤
٣٣	وآتوهم من مال الله	٢ / ٣٦٤ و ٣ / ٤٤٤
٣٣	ولا تكرموا فتياتكم على البغاء	٤ / ٣٣
٣٩	كسراب بقيعة	٢ / ٢١٢
٥٦	وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة	٣ / ٤٥٤ ، ٤٦١ ، ٤٦٢
٥٦	وآتوا الزكاة	٣ / ١٠٤ ، ٤٦٠
٦١	تحية من عند الله مباركة طيبة	٦ / ١٧٥
٦٣	كدعاء بعضكم بعضا	٣ / ١١٠
٦٣	فليحذر الذين يخالفون عن أمره	٢ / ٣٤٣١
سورة (٢٥) الفرقان		
٢٠	وجعلنا بعضكم لبعض فتنة	٣ / ١١٠
٢٤	أصحاب الجنة يومئذ خير مستقرا	٢ / ٢٦٣

١- فهرس الآيات القرآنية

رقم الآية	الآية	الجزء / الصفحة
٢٧	ويوم يعرض الظالم على يديه يقول يا ليتني اتخذت مع الرسول سبيلا	٩٧ / ٣
٤٨	وأنزلنا من السماء ماء طهورا	٢٧ / ٤
٤٩	لنحيي به بلدة ميتا	٢٧٣ / ٢
٦٤	والذين يبيتون لربهم سجدا وقياما	١٩٦ / ٣
٦٧	وكان بين ذلك قواما	٢٧ / ٥
٧٠	إلا من تاب وآمن	٣٢٤ / ٣
٦٨	والذين لا يدعون مع الله إلها آخر ولا يقتلون	٣٢٤ / ٣
٧٠	يبدل الله سيئاتهم حسنات	٢٧٠ / ٢
سورة الشعراء (٢٦)		
١٥	فاذهبنا بآياتنا إنا معكم مستمعون	١٤١ / ٣
١٦	إنا رسول رب العالمين	١٠٨ / ٣
٦٢	ان معي ربي سيهدين	٣٠١ / ٢
٦٣	أن اضرب بعصاك البحر	٨ / ٤ (٢)
١٦٦	وتذرون ما خلق لكم ربكم	٣٠٢ / ٢
٧٧	فإنهم عدو لي إلا رب العالمين	٣١٩ / ٢ و ٢٧٩ / ٣
٨٢	والذي أطمع أن يغفر لي خطيئتي	١٥١ / ٢
٨٤	واجعل لي لسان صدق	٢١١ / ٢
١٠٥	كذبت قوم نوح المرسلين	١٣٨ / ٣
١٣٠	وإذا بطشتم بطشتم جبارين	٣٩٨ / ١
١٩٥	بلسان عربي مبين	٤٤٧ / ٢
٢٢٤	والشعراء يتبعهم الغاؤون	٣٢٣ / ٣
٢٢٧	إلا الذين آمنوا	٣٢٣ / ٣

١- فهرس الآيات القرآنية

رقم الآية	الآية	الجزء / الصفحة
سورة (٢٧) النمل		
١٢	وأدخل يدك في جيبك تخرج بيضاء	٣٤٠ / ٣
١٤	لتأكلوا منه لحما طريا	٢٢ / ٤
٢٣	وأوتيت من كل شيء	٣٦٠ / ٣
٣٥	فناظرة بم يرجع المرسلون	١٣٨ / ٣
٣٦	فلما جاء سليمان	١٣٨ / ٣
٣٨	أيكم يأتيني بعرشها	٧٨ ، ٧٧ / ٣
٦٠	ما كان لكم أن تنبتوا شجرها	٤٣٠ / ٢
٦٢	لا جرم أن لهم النار	١٩٧ / ٥
٦٥	قل لا يعلم من في السموات والأرض	٤٤٥ / ١
٦٩	قل سيروا في الأرض فانظروا	٣٦١ / ٢
سورة (٢٨) القصص		
٧	وأوحينا إلى أم موسى	١٠٤ / ٦
٨	فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا	٢٧٣ ، ٢٧٢ / ٢ (٢) و
١٢	وحرمنا عليه المراضع من قبل	١٨٩ / ٥
٤٧	ولولا أن تصيبهم مصيبة	١٤٦ / ١
٥٧	يحيى إليه ثمرات كل شيء	١٤٦ / ١
٥٨	وكم أهلكنا من قرية بطرت	٣٦٠ / ٣
٥٨	وكننا نحن الوارثين	٢٠٩ / ٢
٧٦	ما إن مفاتحه لتنوء بالعصبة	٣٣٨ / ٢
		٢١٢ / ٢
سورة (٢٩) العنكبوت		
٨	ووصينا الإنسان بوالديه حسنا	٢٣٦ / ٣
٨	وإن جاهداك لتشرك بي	٢٣٦ / ٣

١- فهرس الآيات القرآنية

رقم الآية	الآية	الجزء / الصفحة
١٤	فليث فيهم ألف سنة إلا خمسين عاما	٣ / ١٩٤ ، ٢٤٧ ، ٢٧٦ ، ٢٨٨ ، ٢٩٣ ، ٢٩٥ ، ٢٩٩ (٢)
		و ٩٩ / ٤
١٧	إنما تعبدون من دون الله آوثاناً	٢ / ١١٠
٢٥	ثم يوم القيامة يكفر بعضكم ببعض	٣ / ١١٠
٤٠	فكلاً أخذنا بذنبه	٥ / ١٩٢
٤١	وإن أوهن البيوت لبيت العنكبوت	٥ / ٣٥٩
٤٥	إن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر	١ / ٢٧٤
٥١	أولم يكفهم أنا أنزلنا عليك الكتاب	٥ / ٢٢
٦٢	الله خالق كل شيء	٣ / ٢٤٦ (٢)
سورة (٣٠) الروم		
٤٠	لله الأمر من قبل ومن بعد	٢ / ٢٩٠
٢٢	واختلاف ألسنتكم	٢ / ٢١١
٢٧	وهو أهن عليه	٦ / ١٦
٣٥	أم أنزلنا عليهم سلطاناً فهو يتكلم	٢ / ٢١١
٣٨	ذلك خير للذين يريدون وجه الله	١ / ٢٩٤
سورة (٣١) لقمان		
١١	هذا خلق الله	٢ / ٢١٠ و ٣ / ٣٥٨
١٣	إن الشرك لظلم عظيم	٣ / ٣٩ ، ٥٠
٢٧	ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام	٢ / ٢٨٧ و ٣ / ١١٧
سورة (٣٢) السجدة		
١٣	ولو شئنا لآتينا كل نفس هداها	٢ / ٢٨٩
١٧	فلا تعلم نفس ما أخفي لهم	٤ / ١٦٦
١٨	أفمن كان مؤمناً كمن كان فاسقاً	٦ / ٢٥

١- فهرس الآيات القرآنية

رقم الآية	الآية	الجزء / الصفحة
٢٧	ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام	٣ / ١١٧
٩٩	قال رب ارجعون	٣ / ١٣٨
سورة (٣٣) الأحزاب		
٥	وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به	١ / ٣٥٢
٦	وأزواجه أمهاتهم	٢ / ٢٠١
٢٢	قالوا هذا ما وعدنا الله ورسوله	٢ / ٢٥٧
٢٨	فتعالين أمتعن وأسرحن	٣ / ٣٨٥
٣١	ومن يقنت منكن لله ورسوله وتعمل صالحا	٣ / ١٧٨
٣٤	واذكرون ما يتلى في بيوتكن	٤ / ١٦٤
٣٥	إن المسلمين والمسلمات	٣ / ٩٠
٣٥	والحافظين فروجهم والحافظات	٢ / ١٨٠
٣٥	والذاكرين الله كثيرا والذاكرات	٣ / ٤٢٠
٤٩	إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن	٣ / ٤٣٣ و ٤ / ٣٥
٤٩	فما لكم عليهن من عدة تعتدونها	٣ / ٣٦١
٤٩	فمتعوهن وسرحوهن سراحا جميلا	٤ / ٣٥
٥٠	إنا أحللنا لك أزواجك	٤ / ١٥٦
٥٠	خالصة لك من دون المؤمنين	٥ / ٩٥ ، ٩٨ ، ١٠٢
٥١	ويرضين بما آتيتهن كلهن	٢ / ١٢١
٥٢	لا يحل لك النساء من بعد	٣ / ٩٤ ، ١٠٢ ، ٣٢٣ و
٥٣	إذا دعيتم فادخلوا	٤ / ١٥٦
٥٩	يا أيها النبي قل لأزواجك	٣ / ٢٤٧
٦٥	إن الله وملائكته يصلون على النبي	٢ / ١٢٨ ، ١٣٩ ، ١٤٥

١- فهرس الآيات القرآنية

رقم الآية	الآية	الجزء / الصفحة
٦٧	وقالوا ربنا إنا أطعنا سادتنا وكبراءنا	٢٨١ / ٦
٧٢	إنه كان ظلوما جهولا	٣٣٩ / ٢
سورة (٣٤) سبأ		
٣	لا يعزب عنه مثقال ذرة	١١٢ / ٣
١٣	وقليل من عبادي الشكور	٢٨٩ / ٣
١٦	وبدلناهم بجنتيهم جنتين	٢٧٠ / ٢
٢٤	وإنا أو اياكم لعلى هدى	٢٧٩ ، ٢١٣ / ٢
٣٣	بل مكر الليل والنهار	٢١٣ / ٢
٣٧	وهم في الفرقان آمنون	٩١ ، ٩٠ / ٣
٤٢	فاليوم لا يملك بعضكم لبعض نفعا	
	ولا ضرا	١١٠ / ٣
سورة (٣٥) فاطر		
٢	ما يفتح الله للناس من رحمة فلا	
	ممسك لها	٣٧ / ٣
٣٦	لا يقضى عليهم فيموتوا ولا يخفف	
	عنهم من عذابها	١٢٣ / ٣ و ٤١٨ / ١
سورة (٣٦) يس		
٥٠	فلا يستطيعون توصية	٢٩٩ / ٢
٧٨	قال من يحيي العظام وهي رميم	٢٣ / ٥
٨١	أو ليس الذي خلق السموات	
	والأرض	٣٩٢ / ١
٨٢	إنما أمره إذا أراد شيئا أن يقول له	
	كن فيكون	٣٥٥ / ٢

١ - فهرس الآيات القرآنية

رقم الآية	الآية	الجزء / الصفحة
سورة (٣٧) الصافات		
٢	والزاجرات زجرا	٣٢١ / ٢
١٠	إلا من خطف الخطفة	٣٢٣ / ٣
٢٩	قالوا بل لم تكونوا مؤمنين	٣٠١ / ٢
٥٠	فأقبل بعضهم على بعض يتساءلون	١١٠ / ٣
٧٢	أرسلنا فيهم منذرين	١٠٨ / ٢
٩٦	والله خلقكم وما تعملون	١١٧ / ١
١٠٢	فانظر ماذا ترى	٣٦٢ / ٢
١١٢	ويشرناه بإسحاق نبيا من الصالحين	٤٥٩ / ٣
١٤٣	قلولا أنه كان من المسبحين	٢٩٠ / ٢
١٤٧	وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون	٢٧٩ / ٢
١٧٣	وإن جندنا لهم الغالبون	٥٦ / ٤
سورة (٣٨) ص		
١٩	كل له أبواب	٦٧ / ٣
٢٢	لا تخف خصمان بغى بعضنا على بعض	١٤١ / ٣
٢٨	أم نجعل الذين آمنوا وعملوا الصالحات كالمفسدين	٢٠٣ / ٥
٤٤	وخذ بيدك ضغثاً فاضرب به ولا تحنث	٢٨٦ / ٣
٦٢	وقالوا مالنا لا نرى رجالا	١١٦ ، ٩٠ / ٣
٧٣	فسجد الملائكة كلهم أجمعون	٩٤ ، ٧١ / ٣
٧٤	إلا إبليس	٩٤ / ٣
٨٢	لأغوينهم أجمعين	٢٨٩ ، ٧١ / ٣
٨٣	إلا عبادك منهم المخلصين	٢٨٩ / ٣

١ - فهرس الآيات القرآنية

رقم الآية	الآية	الجزء / الصفحة
سورة (٣٩) الزمر		
٢	فاعبد الله مخلصا له الدين	٥٧ / ٤
٦	وأنزل لكم من الأنعام ثمانية أزواج	٢٠٠ / ٢
١٤	قل الله أعبد مخلصا له ديني	٥٧ / ٤
١٥	فاعبدوا ما شئتم من دونه	٣٥٨ / ٢
١٨	الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه	٩٤ / ٦
٢٠	علم أن سيكون منكم مرضى	٢١١ / ٣
٣٠	إنك ميت وإنهم ميتون	٢٠٥ / ٢ و ٣ / ١٨٥ ، ٤٤٦
٤٢	الله يتوفى الأنفس حين موتها	١٢٢ / ٥
٥٦	أن تقول نفس يا حسرتا	١٩١ / ٥
٦٢	الله خالق كل شيء	٣٥٦ ، ٣٥٥ ، ٢٤٥ ، ٥٨ / ٣
		(٢) ، ٣٥٧ ، ٤٠٥
٦٦	بل الله فاعبد	٥٧ / ٤
٦٥	لئن أشركت ليحبطن عملك	٢٤٧ / ٣
سورة (٤٠) غافر		
١٨	ولا شفيع يطاع	٣٣٩ / ٢
٣١	وما الله يريد ظلما للعباد	٩٥ / ٣
٤٣	وإن المسرفين هم أصحاب النار	٥٦ / ٤
٤٨	إنا كل فيها إن الله قد حكم بين العباد	٣١١ / ٢
٦٧	ثم يخرجكم طفلا	٢٩٥ / ٢
٧٨	منهم من قصصنا عليك	٢٩٢ ، ٢٩١ / ٢
سورة (٤١) فصلت		
٣	قرآنا عربيا لقوم يعلمون	١٤ / ٢

١- فهرس الآيات القرآنية

رقم الآية	الآية	الجزء / الصفحة
٩	أنتم لتكفرون بالذي خلق الأرض	٣٢٠ / ٢
١١	ثم استوى إلى السماء	٣٢٤ / ٣ و ٤٤٠
١١	فقال لها وللأرض ائتيا طوعا	١٩٠ / ١
١١	قالتا أتينا طائعين	١٨٦ / ٢ (٢)
١٧	وأما ثمود فهديناهم فاستحبوا	٧٠ / ٤ و ٥٨
٣٠	على الهدى	٣٥٨ / ٢
٣٤	وأبشروا بالجنة التي كنتم توعدون	١٦٩ / ١
٣٧	ولا تستوي الحسنة ولا السيئة	٢٦٢ / ١
٤٠	لا تسجدوا للشمس ولا للقمر	٣٥٨ / ٢
٤٤	اعملوا ما شئتم	٢٠٢ / ٥
٤٤	ولو جعلناه قرآنا أعجميا لقالوا	٧٥ ، ٧٣ / ٣
٤٦	من عمل صالحا فلنفسه	١٠٣ / ٦ و ٦٩
٥٣	سنريهم آياتنا في الآفاق	

سورة (٤٢) الشورى

٣	كذلك يوحى إليك وإلى الذين من	
	قبلك	٢٥٤ / ٢
٥	إن الله هو الغفور الرحيم	٥٦ / ٤
٩	فالله هو الولي	٥٦ / ٤
١٠	وما اختلفتم فيه من شيء فحكمه	
	إلى الله	٩٤ / ٦
١١	ليس كمثله شيء	٢٠٨ ، ٢٠٧ / ٢
١٣	شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا	٣٩ / ٦ (٢)
٢٠	من كان يريد حرث الآخرة نزد	
	له في حرثه	٤١٧ / ٣

١- فهرس الآيات القرآنية

رقم الآية	الآية	الجزء / الصفحة
٢٤	فإن يشأ الله يختم على قلبك ويمح الله الباطل	٣ / ٢٣٠ و ٦ / ١٠١
٢٧	ولو بسط الله الرزق لعباده	٥ / ٢٠٢
٣٨	وأمرهم شورى بينهم	٦ / ٢٣٢
٤٠	وجزاء سيئة سيئة مثلها	٢ / ٢٠٢
٥٢	وانك لتهدى إلى صراط مستقيم	٦ / ٢٨١
سورة (٤٣) الزخرف		
٢٣	إنا وجدنا آباءنا على أمة	٦ / ٢٨١
٢٦	إنني براء مما تعبدون	٣ / ٢٩٩
٢٧	إلا الذي فطرني	٣ / ٢٩٩
٣٣	ولولا أن يكون الناس أمة واحدة	٥ / ٢٠٢
٣٩	ولن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم	٥ / ١٩٦
٤٨	وما نريهم من آية إلا هي أكبر من أختها	٦ / ٢٩٣
٧٦	ولكن كانوا هم الظالمين	٤ / ٥٦
٧٧	ونادوا يا مالک ليقض علينا ريك	٢ / ٣٤٦
٨١	قل إن كان للرحمن ولد	٢ / ٢٧٨
سورة (٤٤) الدخان		
٣٨	وما خلقنا السموات والأرض وما بينهما لاعين	٥ / ٢٠٢
٤٩	فقل إنك أنت العزيز الكريم	٢ / ٢٦٣ ، ٣٦٣
٥٨	فإنما يسرناه بلسانك لعلهم يتذكرون	٥ / ١٨٩
سورة (٤٥) الجاثية		
٧	ويل لكل أفاك أثيم. يسمع آيات الله تتلى عليه.	٣ / ٦٥

١ - فهرس الآيات القرآنية

رقم الآية	الآية	الجزء / الصفحة
١٢	الله الذي سخر لكم البحر	١٣ / ٦
١٣	وسخر لكم ما في السموات وما في الأرض	١٣ / ٦
٢١	أم حسب الذين اجترحوا السيئات	٢٠٣ / ٥
٢٩	إنا كنا نستنسخ ما كنتم تعملون	٦٣ / ٤
٣٥	فاليوم لا يخرجون منها	٤٤٦ / ٣
	سورة (٤٦) الاحقاف	
١١	وإذ لم يهتدوا به فيقولون هذا إفك	١٩٦ / ٥
١٤	جزاء بما كانوا يعملون	١٩٢ / ٥
٢٥	تدمر كل شيء	٣٦٠ / ٣
٢٦	فما أغنى عنهم سمعهم ولا أبصارهم	٤٠ / ١
٢٩	وإذ صرفنا إليك نفراً من الجن يستمعون القرآن	٤٢ / ٣
٣٠	إنا سمعنا كتاباً أنزل من بعد موسى	٤٤١ / ١
	سورة (٤٧) محمد	
٤	فَضْرَبَ الرِّقَابَ	٣٥٦ / ٢
٤	فإما منا بعد وإما فداء	٢٨٤ / ٣ و ٤٠٩
١٦	حتى إذا خرجوا من عندك قالوا	٨ / ٤
١٩	فاعلم أنه لا إله إلا الله	٤٨ / ١
٣٠	ولتعرفنهم في لحن القول	٨ ، ٧ / ٤
٣١	ولنبلونكم حتى نعلم المجاهدين منكم	١٩٧ / ٥
٣٣	ولا تبطلوا أعمالكم	٢٨٩ / ١
٣٦	إنما الحياة الدنيا لعب ولهو	٣٣١ / ٢ و (٢) ، ٣٣٢
٣٦	وإن تؤمنوا وتتقوا يؤتكم أجوركم	٣٣٨ / ٣
	ولا يسألكم أموالكم	٣٦٠ / ٢ و ٣٣٨ / ٣

١ - فهرس الآيات القرآنية

رقم الآية	الآية	الجزء / الصفحة
٣٧	إن يسألكموها فيحلفكم تبخلوا	٣ / ٣٩٩
٣٨	وإن تتولوا يستبدل قوما	٢ / ٢٧٠
سورة (٤٨) الفتح		
١	إنا فتحنا لك فتحا مبينا	٥ / ١٩٠
١٠	يد الله فوق أيديهم	٢ / ١٩٨
٢٩	محمد رسول الله والذين معه	٦ / ١٠٠
سورة (٤٩) الحجرات		
٦	إن جاءكم فاسق بنبأ	٤ / ١٤ ، ٣٠ ، ٢٥٩
٧	وكره إليكم الكفر والفسوق والعصيان	١ / ٢٩٦ و ٤ / ٢٧٥
١٠	فأصلحوا بين أخويكم	٣ / ١٠٩
١١	لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيرا منهم	٣ / ٩٧ ، ١٧٦
١٤	قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا	٢ / ١٦١
١٧	يؤمنون عليك أن أسلموا	٢ / ٢٧٦
سورة (٥٠) ق		
٣٠	هل من مزيد	٢ / ١٨٦
٤٠	فسبحه وأدبار السجود	٢ / ٣٥٧
سورة (٥١) الذاريات		
١٥	إن المتقين في جنات وعيون	٥ / ١٩٨
٥٦	وما خلقت الجن والانس إلا ليعبدون	٥ / ١٨٩
سورة (٥٢) الطور		
١٦	فاصبروا أو لا تصبروا	١ / ١٩٠ و ٢ / ٣٦٠ (٢)
١٦	سواء عليكم	٢ / ٣٦٠

١ - فهرس الآيات القرآنية

رقم الآية	الآية	الجزء / الصفحة
٢١	كل امرئ بما كسب رهين	٣ / ٦٤
٣٣	أم يقولون تقوله بل لا يؤمنون	٢ / ٣٠١
٣٤	فليأتوا بحديث مثله	١ / ٤٤٢ و ٢ / ٣٥٩
٣٥	أم خلقوا من غير شيء أم هم الخالقون	٥ / ٢٢٢
سورة (٥٣) النجم		
٣	وما ينطق عن الهوى	١ / ٤٤٢
٤	إن هو إلا وحي يوحى	٦ / ٢١٤ ، ٢١٥
٨	ثم دنا فتدلى	٢ / ٢٦٢
٩	فكان قاب قوسين أو أدنى	٢ / ٢٧٩
٣٨	ولا تزر وازرة وزر أخرى	٦ / ١٧٥
٣٩	وأن ليس للإنسان إلا ما سعى	٣ / ٢١٥
سورة (٥٤) القمر		
١	أفتربت الساعة وانشق القمر	٤ / ٢٥٣
٥	حكمة بالغة	٥ / ١٨٧
١٦	فكيف كان عذابي ونذر	٢ / ٢٥٧
١٧	ولقد يسرنا القرآن للذكر فهل من مدكر	٥ / ١٨٩
٢٨	ونبئهم أن الماء قسمة بينهم	٦ / ٤٤ (٢)
٥٢	وكل شيء فعلوه في الزبر	٣ / ٦٤
٥٤	إن المتقين في جنات ونهر	٥ / ١٩٨
سورة (٥٥) الرحمن		
١٣	فبأي آلاء ربكما تكذبان	٢ / ١٢٠
٢٦	كل من عليها فان	٣ / ٢٤٨

٢ - فهرس الآيات القرآنية

رقم الآية	الآية	الجزء / الصفحة
٣٣	يا معشر الجن والانس	٣٧٣ / ٣
٣٣	لا تنفدون إلا بسلطان	٤٢٩ / ٢
٤٦	ولمن خاف مقام ربه جنتان	٢٧٢ / ٢
سورة (٥٦) الواقعة		
٢٥	لا يسمعون فيها لغوا ولا تأثيا	٣ / ٢٧٨ ، ٤٦٦
٢٦	إلا قليلا سلا ما سلا ما	٣ / ٢٧٨
٣٠	وظل ممدود	٤ / ١٦٦
٦٦	إنا لمغرمون	٢ / ٣٠١
٦٧	بل نحن محرومون	٢ / ٣٠١
٧٩	لا يمسه إلا المطهرون	٢ / ٣٧١ و ٤ / ١٠٠ ، ٢٢٦
(٢)		
سورة (٥٧) الحديد		
٢٠	أعجب الكفار نباته	٢ / ٢٠١
٢٣	لكي لا تأسوا على ما فاتكم	٥ / ١٨٨
٢٥	لقد أرسلنا رسلنا بالبينات	٥ / ١٢٦
٢٥	وأنزلنا معهم الكتاب والميزان	٣ / ٤٣٧
٢٥	وليعلم الله من ينصره ورسله بالغيب	٥ / ١٢٦
٢٩	لئلا يعلم أهل الكتاب	٢ / ٢٩٨
٢٩	لئلا يعلم أهل الكتاب ألا يقدرون	٢ / ٢٩٩
سورة (٥٨) المجادلة		
١	قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها	٣ / ٨٣
٢	الذين يظاهرون منكم من نسائهم	٣ / ٢١٩
٢	ما هن أمهاتهم	٤ / ٢٢٩

١ - فهرس الآيات القرآنية

رقم الآية	الآية	الجزء / الصفحة
٢	وإنهم ليقولون منكرا	٢٩٩ / ٤
٢	وإن الله لعفو غفور	٢٣٤ / ٣
٣	والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا	٢٣٤ / ٣ و ٣٢٣ / ٢
٣	فتحرير رقبة من قبل أن يتماسا	٢١١ / ٢
٣	من قبل أن يتماسا	٤٠٢ / ٢
٤	فصيام شهرين متتابعين	٤٢٧ / ٣
٤	فمن لم يستطع فإطعام ستين مسكينا	٤٤٧ / ٣ و ٤١ / ٤
٨	ويقولون في أنفسهم لولا يعذبنا	٤٤٣ / ١
١١	يرفع الله الذين آمنوا منكم	٢٤١ / ٦
١٣	أأشفقتم أن تقدموا بين يدي نجواكم	١٥٢ / ٤
سورة (٥٩) الحشر		
٢	يخربون بيوتهم بأيديهم وأيدي المؤمنين	٢٦٦ / ٥
٢	فاعتبروا يا أولى الأبصار	١٤ / ٥ ، ٢٢ (٢)
٤	ومن يشاق الله ورسوله	٤٤٥ / ١
٧	ولذي القربى واليتامى	٤٢٤ / ٣ ، ٤٤٩ ، ٤٩٧ و ١٤٧ / ٤
٧	كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم	١٨٨ ، ١٩٠
٧	وما آتاكم الرسول فخذوه	١٩ / ١ و ٣ / ٤٨٠ و ٤ / ١
٧	وما نهاكم عنه فانتهوا	١٦٦ ، ١٨٦ و ٦ / ٦١
٨	للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا	٢٩٨ / ١ و ٢ / ٤٢٦
٢٠	لئن أخرجتم لنخرجنَّ معكم	٧ / ٤
٢٠	لا يستوي أصحاب النار وأصحاب الجنة	٢١٩ / ٤
		١٢١ ، ٦١ / ٣

١ - فهرس الآيات القرآنية

رقم الآية	الآية	الجزء / الصفحة
٢٠	أصحاب الجنة هم الفائزون	١٢٢ / ٣
٢٤	هو الله الخالق	١٠٧ / ٢ و ٥٢ / ٤
سورة (٦٠) الممتحنة		
١٠	فلا ترجعوهن إلى الكفار	١٢٤ / ٤
١٠	لا من حل لهم ولا هم يحلون لهن	٤١٤ / ١
١١	وإن فاتكم شيء من أزواجكم	١١٥ / ٤
١٢	يبايعنك على أن لا يشركن بالله	٣٠٦ / ٢
سورة (٦١) الصف		
١٠	هل أدلكم على تجارة تنجيكم	٢٢٦ / ٤ (٢)
١٢	يغفر لكم ذنوبكم	٢٢٦ / ٤
سورة (٦٢) الجمعة		
٢	هو الذي بعث في الأميين رسولا	١٨٤ / ٣
٣	وآخرين منهم لما يلحقوا بهم	١٨٤ / ٣
٩	إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة	٢٩١ / ٢ و ٣٦٣ / ٣ ، ٤٨٤
٩	فاسعوا إلى ذكر الله	٤٥ / ٤
٩	وذروا البيع	١٦٣ / ٦
١٠	فإذا قضيت الصلاة فانتشروا	٢٠١ / ٥
١٠	فانتشروا في الأرض	٣٨١ ، ٣٧٩ / ٢
١٢	وإذا رأوا تجارة أو لهواً انفضوا	٣٥٧ / ٢
١٢	وإذا رأوا تجارة أو لهواً انفضوا	٣٠٦ / ٢
سورة (٦٣) المنافقين		
١	إنك لرسول الله	٢٢١ / ٤
١	والله يشهد إن المنافقين لكاذبون	٢٢١ / ٤

١ - فهرس الآيات القرآنية

رقم الآية	الآية	الجزء / الصفحة
٦	إن الله لا يهدي القوم الفاسقين	٣ / ٩٥
٨	ليخرجن الأعز منها الأذل	٣ / ٩٨ و ٥ / ٢٩٩
	سورة (٦٤) التغابن	
١٦	فاتقوا الله ما استطعتم	٦ / ٢٨٠
	سورة (٦٥) الطلاق	
١	يا أيها النبي إذا طلقتم النساء	٣ / ١٨٨ (٢)
١	إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن	٣ / ٢٣٥ (٢)، ٢٣٩
١	فطلقوهن لعدتهن	٢ / ٣٦٤ و ٣ / ٤٤، ٢٣٧
١	لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا	٣ / ٢٣٧
٢	فأمسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف	٣ / ٣٧١
٢	وأشهدوا ذوي عدل منكم	٢ / ٣٥٧ و ٣ / ٤٢٠، ٤٢١
		٤ / ١٤
٢	ومن يتق الله يجعل له مخرجا	٥ / ٢٠١ و ٦ / ١٠٣
٣	ومن يتوكل على الله فهو حسبه	٥ / ٢٠١
٤	واللاتي يشن من المحيض من نسائكم إن ارتبتم	٣ / ٢٣٧، ٣٣٤
٤	وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن	٣ / ٢٣٢، ٢٣٧، ٣٦١، ٣٧٦
٦	اسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم	٣ / ٢٠١
٦	وإن كن أولات حمل فأتفقوا عليهن	٣ / ٢٣٩، ٣٨٠ و ٤ / ١٤، ٣٧، ٤٠ و ٥ / ٣٢٠

١ - فهرس الآيات القرآنية

رقم الآية	الآية	الجزء / الصفحة
٦	حتى يضعن حملهن	٣ / ٢٠١
٧	لينفق ذو سعة من سعته	٣ / ٤٥٦ و ٦ / ٢٣١
١٠	قد أنزل الله إليكم ذكرا	٣ / ١٨٩
١١	رسولا يتلو عليكم	٣ / ١٨٩
سورة (٦٦) التحريم		
١	يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك	
	تبتغي مرضاة أزواجك	٣ / ١٨٨
٢	قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم	٣ / ١٨٨
٤	فقد صغت قلبكما	٣ / ١٣٦، ١٤٣
٨	يوم لا يخزي الله النبي والذين	
	آمنوا معه	٢ / ٣٠١
١٠	وقيل ادخلا النار مع الداخلين	٢ / ٣٠١
١١	امرأة فرعون	٤ / ٦ و ١٩٩
سورة (٦٨) الملك		
٢	أيكم أحسن عملا	٣ / ٧٨
٨	ألم يأتكم نذير	١ / ١٣٩
١٠	وقالوا لو كنا نسمع أو نعقل	١ / ١٣٩
١٣	وأسرأ قولكم أو اجهروا به	١ / ٤٤٣
١٥	فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه	٣ / ٣٦
٢٠	إن الكافرون إلا في غرور	٢ / ٢٧٨
٢٦	إنما العلم عند الله	٢ / ٣٢٧
سورة (٦٨) القلم		
٣٢	عسى ربنا أن يبدلنا خيرا منها	٢ / ٢٧٠
٣٥	أفنجعل المسلمين كالمجرمين	٥ / ٢٠٣

١ - فهرس الآيات القرآنية

رقم الآية	الآية	الجزء / الصفحة
سورة (٦٩) الحاقة		
٨	فهل ترى لهم من باقية	١١٨ / ٣
١٠	فعصوا رسول ربهم	١٠٨ / ٣
١١	لما طغى الماء حملناهم	١٨٢ / ٢
١٧	والملك على أرجائها	١٠٢ / ٣
٢٠	إني ظننت اني ملاق حسابه	٢١٩ / ٢
سورة (٧٠) المعارج		
١٧	تدعو من أدبر وتولى	١٨٦ / ٢
١٩	إن الانسان خلق هلوعا	١٠٢ / ٣ و ٣٣٩ / ٢
٢٠	إذا مسه الشر جزوعا	٣٣٩ / ٢
٢١	وإذا مسه الخير منوعا	٣٣٩ / ٢
٢٢	إلا المصلين	١٠٢ / ٣
٢٣	الذين هم على صلاتهم دائمون	١٠٢ / ٣
سورة (٧٢) الجن		
١	إنا سمعنا قرآنا عجبا	٤٤١ / ١
٢٣	ومن يعص الله ورسوله فإن له نار	
	جهنم خالدين	٢٤ / ٣
سورة (٧٣) المزمل		
٢	قم الليل إلا قليلا نصفه	٢٩٠ / ٣
١٥	كما أرسلنا إلى فرعون رسولا	٢٩٤ / ٢
١٦	فعصى فرعون الرسول	٩٧ / ٣
سورة (٧٤) المدثر		
٤	وثيابك فطهر	٣١ / ٣

١ - فهرس الآيات القرآنية

رقم الآية	الآية	الجزء / الصفحة
٣٠	عليها تسعة عشر	٩٢ / ٣
٤٢	ما سلككم في سقر	٣٩٨ / ١
سورة (٧٥) القيامة		
٤	بلى قادرين على نسوي بنانه	٣٩٢ / ١
١٨	فإذا قرأنه فاتبع قرآنه	٤٩٥ / ٣
١٩	ثم إن علينا بيانه	٤٩٥ ، ٤٤١ / ٣
٢٢	وجوه يومئذ ناضرة . الى ربها ناظرة	٢٠٣ ، ١٩٨ / ٢
٣٦	أيجsb الانسان أن يترك سدى	٢٠٢ / ٥
سورة (٧٦) الانسان		
٢٤	ولا تطع منهم آثما أو كفورا	٢٧١ / ١ و ٢ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٤٥٦ و ١١ / ٢٧٣
سورة (٧٧) المرسلات		
٥	فالملقىات ذكرا	١٨٩ / ١٥
١٥	ويل يومئذ للمكذبين	١٢٠ / ٢
٢٣	فقدرونا نعم القادرون	٢٦٣ ، ١٣٨ / ٣
سورة (٧٨) النبأ		
٣٠	فلن نزيدكم إلا عذابا	٣٠٢ / ٣
سورة (٧٩) النازعات		
٣٠	والأرض بعد ذلك دحاها	٣٢٠ / ٢
٤٠	ونهى النفس عن الهوى	١٤ / ٦
سورة (٨٠) عبس		
٣١	وفاكهة وأبا	١٥٩ / ٢

١- فهرس الآيات القرآنية

رقم الآية	الآية	الجزء / الصفحة
سورة (٨١) التكويد		
١	إذا الشمس كورت	٣٠٧ / ٢
١٤	علمت نفس ما أحضرت	١١٧ / ٣ و ٢ / ٢
١٧	والليل إذا عسعس	١٢٣ / ٢
٢٤	وما هو على الغيب بضنين	٢٦٩ / ٦ (٢)
سورة (٨٢) الانفطار		
٥	علمت نفس ما قدمت وأخرت	٢١١ / ٢
٧	خلقك فسواك	٢٦٢ / ٢
١٣	إن الأبرار لفي نعيم	٩٣، ٩٢ / ٣
١٣	إن الأبرار لفي نعيم وإن الفجار	
	لفي جحيم	١٩٥ / ٣
١٤	وإن الفجار لفي جحيم	٨٧، ٢٤ / ٣ (٢)
١٧	وما أدراك ما يوم الدين	٣٢٣ / ٢
سورة (٨٣) المطففين		
١٥	كلا إنهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون	٣٠، ١٥، ١٢ / ٤
سورة (٨٤) الانشقاق		
١	إذا الساء انشقت	٤٨٩ / ٤
سورة (٨٥) البروج		
٨	وما نقموا منهم إلا أن يؤمنوا	٢٧٥ / ٢
سورة (٨٦) الطارق		
٤	إن كل نفس لما عليها حافظ	٦٥ / ٣ و ٣٧٨ / ٢
١٧	فمهل الكافرين أمهلهم رويدا	١٢٠ / ٢ و ٣٦١ / ٢

١ - فهرس الآيات القرآنية

رقم الآية	الآية	الجزء / الصفحة
	سورة (٨٧) الأعلى	
٤	والذي أخرج المرعى	٢ / ٢٦٤
١٣	ثم لا يموت فيها ولا يحيى	٢ / ٢٣٦
	سورة (٨٨) الغاشية	
	فيها عين جارية	٣ / ١١٨
	سورة (٨٩) الفجر	
٢١	كلا إذا دكت الأرض دكا دكا	٢ / ١١٨
٢٢	وجاء ربك والملك صفا صفا	٢ / ٤٤٢
	سورة (٩٠) البلد	
١٣	فك رقبة	٢ / ٣٢٠
١٤	أو إطعام في يوم ذي مسغبة	٣ / ١٢٤
١٥	يتيها ذا مقربة أو مسكينا	٣ / ١٢٤
١٧	ثم كان من الذين آمنوا	٢ / ٣٢٠ و ٢ / ٣٠٢ ، ٣٠٣
		٣ / ٦٢ و
	سورة (٩١) الشمس	
٦	والأرض وما طحاها	٢ / ٣٠٣
٧	ونفس وما سواها	٦ / ١٠٤
٨	فألهمها فجورها وتقواها	٦ / ١٠٤
	سورة (٩٢) الليل	
١	والليل إذا يغشى	٢ / ٣٠٧
٣	وما خلق الذكر والأنثى	٢ / ٣٠٢
٥	فأما من أعطى واتقى	٤ / ١٦٦
٨	وأما من بخل واستغنى	٤ / ١٦٦

١ - فهرس الآيات القرآنية

رقم الآية	الآية	الجزء / الصفحة
٥	سورة (٩٤) الشرح فإن مع العسر يسرا	٣٩٤ / ٢
٤	سورة (٩٥) التين لقد خلقنا الانسان في أحسن تقويم	١٠٢ / ٣
٦	إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات	١٠٢ / ٣
١٧	سورة (٩٦) العلق فليدع ناديه	٢١١ / ٢
٥	سورة (٩٧) القدر حتى مطلع الفجر	٣٤٦ / ٣ و ٢ / ٢
١	سورة (٩٩) الزلزلة إذا زلزلت الأرض زلزالها	٢٥٧ / ٢
٢	وأخرجت الأرض أثقالها	٢٥٧ ، ٢٣٥ / ٢
٧	فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره	٣٧ / ٥ و ٣٦٥ / ٤ و ٧٥ / ٣
٨	ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره	(٢) ٣٧ / ٥ و ١٢ / ٤ (٢)
٣	سورة (١٠٢) التكاثر كلا سوف تعلمون	٣٢٣ / ٢
٤	ثم كلا سوف تعلمون	٣٢٣ / ٢
٢	سورة (١٠٣) العصر إن الانسان لفي خسر	٢٩٥ / ٢ و ٩٤ / ٣ و ٩٩ ، ١٣٤ ، ١٠٢
٣	إلا الذين آمنوا	٢٩٥ / ٢ و ٩٤ / ٣ و ١٣٤

١ - فهرس الآيات القرآنية

رقم الآية	الآية	الجزء / الصفحة
	سورة (١٠٤) الهمزة	
١	ويل لكل همزة	٢١٤ / ٣
	سورة (١٠٨) الكوثر	
٣	إن شانتك هو الأبر	٥٦ / ٤
	سورة (١٠٩) الكافرون	
٢	لا أعبد ما تعبدون	٣٠٣ / ٢
٣	ولا أنتم عابدون ما أعبد	٦٢ / ٣
	سورة (١١١) المسد	
١	تبت يدا أبي لهب وتب	٣٩٥ / ١
٣	سيصلى نارا ذات لهب	٣٨٨ / ١
٤	وامراته حمالة الحطب	٢٢٦ / ٤

٢ - فهرس الأحاديث الشريفة

آية المنافق ثلاث إذا حدث كذب	٢٢٠ / ٤
ادعهم الى شهادة أن لا اله إلا الله	٤٥٥ / ٣
اتخذ الناس رؤساء جهالاً فافتوا بغير علم	٢٦ / ٥
أدوا زكاة الفطر عمن تمونون ٣ / ٤١٨	
أفضلوا وأضلوا ٥ / ٢٦	
إذا أتى أحدكم الغائط فليستنج بثلاثة	
أحجار ٣ / ٣٧٨	
اتخذ خاتماً من ذهب ثم ألقاه ٤٥ / ١٧٨	
إذا اجتهد الحاكم فأخطأ فله أجر	
اتقوا النار ولو بشق تمرة ٤ / ٥٤	
٦ / ٢٦٢	
اثبت مكانك (قاله لأبي بكر) ٦ / ٣٢٢	
إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله اجران	
الاثم ما حاك في نفسك ٦ / ٣٢٢	
٦ / ٢٢٣ (عليه السلام)	
اجتهاد علي رضي الله عنه بحضرة النبي	
اجتهاد معاذ وعمرو بحضرته (عليه السلام)	
٦ / ٢٢٥	
إذا اختلف المتبايعان والسلعة قائمة تحالفا	
إحرامه (عليه السلام) من الميقات دون بلده	
٣ / ٤٢٩	
إذا اختلف المتبايعان والسلعة قائمة	
فالقول قول البائع والمبتاع بالخيار	
٣ / ٣٨٦	
أحرموا كلهم إلا أبا قتادة ٢ / ١١٩	
إذا اختلف المتبايعان والمبيع مستهلك	
٣ / ٢٥٤	
فالقول قول البائع ٣ / ٤٢٩	
أحلت لنا ميتتان ودمان ٤ / ٤٢ ، ٤٣	
إذا استأذنت أحدكم امرأته للمسجد	
٤ / ٢٨ فلا يمنعها	
أحلت لي ساعة من نهار ٥ / ٩٥ ، ٩٨	
أحلت لي ساعة من نهار ولا تحل لاحد	
قبلي ولا لاحد بعدي ٥ / ١٠٢	
إذا أسلم الكافر فحسن إسلامه كتب	
أخروهن من حيث اخرهن الله	
الله تعالى له لكل حسنة كان زها	
١ / ٤٣٦	
٢ / ٤٤٩	

٢ - فهرس الأحاديث الشريفة

إذا أفضى بيده إلى فرجه فليتوضأ	٤٦٥ / ٣
إذا أفضى بيده إلى فرجه فليتوضأ	٤٦٥ / ٣
إذا التقى الختانان ٤ / ١٣٩ ، ١٥٥	١٣٠ / ٤
إذا التقى المسلمان بسيفيهما ١ / ٢١٢	١٢٧ / ٤
إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم	٣٦٦ / ٢ ، ٣٦٦
إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم	٣٦٦ / ٢ ، ٣٦٦
إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم	٣٩٦ / ١
إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث	٣٣٨ ، ٣٤٤ / ٤
إذا بلغ الماء قلتين لا ينجسه شيء	٢٢٣ / ٣
إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل خبثا	٢٢٣ / ٣
إذا بلغ الماء قلتين لم ينجس ٣ / ١٦٥	٤٠١ / ٢ (٣)
إذا بلغت مائة وعشرين استقرت الفريضة	١٦٥ / ٣
إذا بلغت مائتين ففيها أربع حقاف	١٦٠ / ٦
إذا تطهر فلبس خفيه ٣ / ٤١٨	٨٨ / ١ (٢)
إذا خطب اليكم من ترضون دينه وخلقه	٤١٨ / ٣
فزوجوه، لا تفعلوا تكن فتنة في	٢١٧ ، ٢١٦ / ٦ ، ٢٨٧ / ٣
الأرض وفساد عريض ٤ / ٣٦٥	٤٩٤ / ٤
إذا رأيتموه فصوموا وإذا رأيتموه فافطروا	٤٨٢ ، ٢٠٠ / ٣
إذا رأيت لو تمضمضت ٣ / ٢٠٠ ، ٤٨٢	٢٠٠ / ٣

٢ - فهرس الأحاديث الشريفة

٤٨٤ و ٦ / ٢١٦ (٢)	اسمعوا من قريش ودعوا فعلهم
أرأيت لو تخلصت بماء ٥ / ١٩٩	٦ / ٤٤ (٤)
أرأيت لو تخلصت ومجته ٥ / ٢٤	أشار النبي (ﷺ) إلى الحرير بيده وقال
أرأيت لو كان على إبيك دين ٥ / ٢٤	هذا حرام على ذكور امتي ٣ / ٤٨٢
أرأيت لو كان على أبيك دين أينفعه ذلك	أشار النبي (ﷺ) بيده أن يضع النصف
قالت نعم قال فدين الله أحق أن	٣ / ٤٨٢
يقضى ٣ / ٢٠١	أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم
أرأيت لو وضعها في حرام ٥ / ٤٦	٤ / ٤٩١ و ٦ / ٢١٣ ، ٢٩٧
أربع لا تجزىء في الضحايا ١ / ٣١٩	اصنع في عمرتك ما تصنع في حجتك
أرخص في العرايا ٥ / ٥٩	٦ / ٢١٦
استبشاره (ﷺ) بالحق القائد نسب	اصنعوا كما صنع معاذ ٦ / ٢٢٥
اسامة بن زيد ٤ / ٢٠٦	أطعموهم مما تأكلون وألبسوهم مما
استفت قلبك وإن افتاك الناس	تلبسون ٣ / ٣٩٧
١٠٥ / ٦ (٢)	افعل ولا حرج ١ / ٢٧٧
استفت نفسك وإن افتاك الناس	أفلح وأبيه إن صدق ٤ / ٢١٩
٣١٧ / ٦	أقاد مسلما بكافر ٤ / ٢٠٩
الإسراء بالرسول (ﷺ) ٤ / ٨٥	أقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر
اسقاط الزكاة في أشياء سكت الرسول	٦ / ٦١ ، ٦٥ ، ١٩٣ ، ٢٩٧
(ﷺ) عنها كالزيتون والرمان ونحوهما	أقتلوا الأسودين في الصلاة ٤ / ٣٥٩
٢٠٧ / ٢ (٢)	أقتلوا منها كل أسود بهيم ٥ / ١٦٣
الاسلام يجب ما قبله ١ / ٤١٦	أقرأوا على موتاكم يس ٢ / ١٩٩
أسلم ثم قاتل ٢ / ٢٥٧ (٤)	أقصرت الصلاة أم نسيت وقول ذي
أسلمت على ما أسلفت من خير	اليدين له قد كان بعض ذلك ٣ / ٦٨
٤١٥ / ١ (٢)	أقضاكم علي وأعلمكم بالحلال والحرام
	معاذ ٦ / ٦٤

٢ - فهرس الأحاديث الشريفة

أقيموا الحدود على ما ملكت أيمانكم	ألهم اسماعيل هذا اللسان الهاما
١٨١ / ٣	١٤ / ٢
ألا أخبركم عن خير الشهود ١٣٢ / ٦	أما إنها ستكون لكم الانمط ٣٥٤ / ٤
ألا وإني أوتيت القرآن ومثله معه	أما أهل النار الذي هم أهلها . . .
٢١٦ / ٦ و ١٦٤ / ٤	٣٨٣ / ١
ألا وقول الزور، ألا وشهادة الزور	أمر بغسل النبي (ﷺ) في قميصه
١٢٠ / ٢	١٠٦ / ٦
ألحقوا الفرائض بأهلها فما بقي فلاولى	أمر بلال أن يشفع، الاذان ويوتر الاقامة
رجل ذكر ٤٨٢ / ٣	٤٥٠ / ٣
الذي يأكل أو يشرب في آنية الذهب	أمرت أن أقاتل الناس ٤٨٩ / ٣
والفضة فإنما يجرجر في جوقه نار جهنم	أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله
٢٢٤ / ٣	إلا الله ٣٠٢ / ٣ ، ٣٧٩ و
اللهم العن ابا سفيان اللهم العن الحارث	١٣٣ / ٦
بن هشام اللهم العن صفوان بن امية	أمره (ﷺ) للمسلمين أن يقولوا سمعنا
١٠٢ / ٤	وأطعنا ١٠١ / ٤
اللهم انا نسألك موجبات رحمتك	أمره رسول الله (ﷺ) أن يراجعها
١٧٦ / ١	٤١١ / ٢
اللهم اهد قلبه وثبت لسانه ٢٢٤ / ٦	أمسك أربعاً وفارق سائرهن ٤٤٤ / ٣
اللهم أيما مؤمن سببته أو شتمته فاجعل	إن أصبت كان لك عشر حسنات وإن
ذلك قربي اليك ١٠٢ / ٤	أخطأت كان لك حسنة واحدة
اللهم صل على محمد وآل محمد	٢٢٤ / ٦
٢٩٣ / ١	إن أعظم المسلمين في المسلمين جرما
الم يقل الله (يا أيها الذين آمنوا استجبوا	من سأل عن شيء لم يحرم فحرم من
لله وللرسول) ٣٢ / ٣	أجل مسألته (؟) ١٤ / ٦
	إن أكل فلا تأكل ٣٣٢ / ٤

٢ - فهرس الأحاديث الشريفة

إن الله اعطى كل ذى حق حقه فلا	ان طلب منك اهل حصن النزول على
وصية لوارث ٣ / ٢٣٨ و ٤ / ١٢٤	حكم الله فلا تنزلهم على حكم الله
إن الله تجاوز عن أمي ما حدثت به	٢٥٧ / ٦
انفسها . . . ٢ / ٦٥	ان غم الهلال فاقدروا له ٣ / ٤٥٢ (٢)
ان الله تعالى يجازي كل انسان على قدر	ان غم الهلال فاكملوا العدة ثلاثين
عقله ١ / ٣٥٠	٤٥٢ / ٣
إن الله حرم الكلب وحرم ثمنه	ان في الجنة لشجرة يسير الراكب في ظلها
٣٨٦ / ٣	مائة عام لا يقطعها ٤ / ١٦٦
إن الله لا يقبض العلم انتزاعا وإنما	ان في دار فلان كلبا ٥ / ٢٧٨
يقبض العلم بقبض العلماء ٦ / ٢٨١	ان كنت عبد الله فارفع إزارك ٢ / ٤٩
ان الله يأمركم بصوم يوم . . . ٢ / ٤١٤	ان لك ما تمنيت وعشرة أمثاله ٤ / ٣٣٨
ان الله يجب أن تؤق رخصه ٦ / ٣٢٤	ان معاذا قد سن لكم فافعلوا ذلك
ان الله يجب أن تؤق رخصه كما يجب أن	٤ / ١٦٨
تؤق عزائمهم ١ / ٣٢٩	ان من البيان لسحرا ٣ / ٥٤٢ ، ٤٧٩
ان الله يجب ان يؤخذ برخصه ٦ / ٣١٩	ان من امي لمحدثين . . ٦ / ١٠٤
ان النبي (ﷺ) ما كان يحجزه شيء عن	ان وجدناه لبحرا ٢ / ١٨٥
القرآن أمر سوى الجنابة ٦ / ١٥٣	ان يكنه فلن تسلط عليه وان لم يكن
ان جاء وطلب ثمنه فاملاً كفه ترابا	هو فلا خير لك في قتله ٥ / ٢٢٢
٢ / ٤٥٣	انا بشر أخطيء وأصيب فانظروا في رأيي
إن دم الحيض دم أسود يعرف فإن كان	٦ / ٢٨٠
كذلك فامسكي عن الصلاة	إننا معشر الانبياء لا نورث ٣ / ٣٦٤ ،
٣ / ١٥٠	٣٦٨
ان دماءكم واموالكم . . . ٦ / ١٤	انت ومالك لأبيك ٢ / ١٨٥ و
ان زادت على العشرين ومائة . . .	٤ / ٤٢٢
٣ / ٤٢٩	

٢ - فهرس الأحاديث الشريفة

- انتم في زمان من ترك ما أمر به هلك
١٦٦ / ١
إنما أنا بشر مثلكم وإنكم تختصمون إلي
٣٣٢ / ٢
انزع الجبة واغسل الصفرة ١٩٩ / ٣
انزع الجبة واغسل الصفرة واصنع في
حجتك ما تصنع في عمرتك
٢٠٨ / ٤
انزع عنك الجبة واغسل عنك الصفرة
١٦٨ / ١
إنما الاعمال بالنيات ٣٣٢ ، ٣٢٧ / ٢
و ٣ / ١١ ، ١٣٢ ، ١٥٦ ، ٢١٠ ،
٤٦٣ (٣) و ٤ / ٥٩ ، ٢٤٨ ، ٢٥١
إنما البيع عن تراض ١٣٤ / ٥
إنما التسبيح للرجال ٢١٨ / ٣
إنما الربا في النسيئة ٣٣٠ / ٢
و ٣ / ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ،
٢١٩ و ٤ / ٢٣ ، ٣٧٣ و ٦ / ١٤٩
إنما الشفعة فيما لم يقسم ١٦٦ / ٦
إنما الشهر تسع وعشرون فلا تصوموا
حتى تروه ١٧١ / ٦
إنما الماء من الماء ٣٣٢ ، ٣٣١ / ٢
و ٤ / ١٣٨ ، ١٤٤ (٢) ١٥٥
إنما الولاء لمن اعتق ٣٢٧ / ٢ و
٣ / ٤٦٣ و ٤ / ٥١
إنما أنا بشر أنسى كما تنسون فإذا نسيت
فذكروني ١٧٤ / ٤
إنما أنا بشر مثلكم ٣٣٢ / ٢
إنما أنا بشر مثلكم وإنكم تختصمون إلي
٣٣٢ / ٢ (٩)
إنما جعل الاستئذان من أجل البصر
١٨٨ / ٥
إنما حرم من الميتة أكلها ١٦٠ / ٣
إنما ذلك دم عرق فتوضئي لكل صلاة
٣١ / ٥
إنما نهيتكم من أجل الدافة ٢١١ / ٣
إنما يغسل الثوب من المني والبول والدم
٢٢١ / ٣
إنها ليست بنجس إنها من الطوافين . . .
٣ / ٤٨٥ و ٥ / ١٩٢ (٢)
إنها لا يطهران ٤٥٣ / ٢
إني اذن صائم ٢ / ٣١٨ (٢) و ٣ / ٤٧٤
إني اعافه (قاله في شأن أكل الضب)
٤ / ٢١٤
إني لأجد ريح نفس الرحمن من قبل
اليمن ٣ / ٤٤٢
إني لا أقول إلا حقا ٤ / ١٧٤
إني لأتوب في اليوم استغفر سبعين مرة
٤ / ١٧١
إني لست كأحدكم . . . ٣ / ٣٨٨
أول ما خلق الله العقل . . . ١ / ٨٧

٢ - فهرس الأحاديث الشريفة

- الأيمن أحق بنفسها من وليها ٦ / ١٣٥ ،
١٦٦ ، ١٦٧
- أيا امرأة أنكحت نفسها ٣ / ٧٧
- أيا امرأة أنكحت نفسها بغير إذن وليها
فنكاحها باطل ٣ / ٤٤٦ (٢) و
١٦٦ / ٦
- أيا امرأة أنكحت نفسها فنكاحها باطل
١٦٧ / ٦
- أيا امرأة أنكحت نفسها فنكاحها باطل
باطل باطل ٣ / ٤٨٢
- أيا امرأة نكحت بغير إذن وليها ...
٣ / ٣٧١ ، ٣٨٥ ، ٤٧٥ و
٣٢٤ / ٤
- أيا إهاب دبغ فقد طهر ٣ / ٨١ ،
٢٠٦ ، ٢١٠ ، ٢٢٠ ، ٢٢٣ ،
٣٧٧
- أيا رجل مات أو افلس فصاحب المتاع
أحق ٤ / ٣٥١
- بئس الخطيب أنت ٢ / ٢٥٧
- البحر هو الطهور ماؤه الحل ميتته
٤ / ٣٦٣ ، ٣٥٥
- بدا لله أن يتليهم ٤ / ٧١
- البر بالبر ٣ / ٢٢١
- برك ابن عمر ناقته حيث بركت ناقه
الرسول (ﷺ) ٤ / ١٧٧
- البصاق في المسجد خطيئة ٤ / ٤٦
بعثت إلى الناس كافة ٣ / ١٢٤
- بعثت بالحنيفة السمحة ٦ / ٣
- بعثت لأتمم مكارم الأخلاق ٥ / ١٢٣
- البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام
٣ / ٣٧٩ و ٤ / ١٠٣
- بلغوا عني ولو آية ٤ / ١٦٥ و ٦ / ٢١٧
- بيانه (ﷺ) التيمم في حق الجنب
٤ / ١٩٠
- بيانه (ﷺ) للذين يدخلون الجنة
ووجوههم كالقمر ليلة البدر ٦ / ٢٢١
- بيع أمهات الأولاد على عهد الرسول
(ﷺ) ٤ / ٢٠٧
- البيعان بالخيار ٣ / ٤٨٢
- البيعان بالخيار ما لم يتفرقا ٢ / ٢٣٢ (٢) ،
٣٦٣ ، ٢٤٨
- بيعوا تمر الجمع بالدرهم ٦ / ٨٤
- البينة على المدعي ٤ / ٣٥٧
- تجزيك ولا تجزي عن أحد بعدك
٣ / ٢٠٤
- تحذيره (ﷺ) من زلة العالم ٦ / ٢٨٢
- تحريمها التكبير وتحليلها التسليم ٤ / ٥٩ ،
٣٥٨

٢ - فهرس الأحاديث الشريفة

جعلت في الأرض مسجدا وترابها طهورا ٢٧ / ٤ و ٢٢١ / ٣	تحجير النبي (ﷺ) بريرة لما اعتقت ١٦١ / ٦ و ١٨٢ / ٥
جعلت في الأرض مسجدا وتربتها طهورا ٢٥ / ٤ و ٢٠١ / ٣	تركه (ﷺ) القيام للجنائز لما علم أن اليهود تفعله ٢٩١ / ١
جعلت في الأرض مسجدا وطهورا ٢٢١ / ٣	التسبيح للرجال والتصفيق للنساء ٢١٨ / ٣
جلوسه (ﷺ) بين الخطبتين يوم الجمعة ١٨٢ / ٤	تضحيته (ﷺ) بكبشين ٢٩٣ / ١
جمع بين الصلاتين في السفر ٩ / ٣	تعبدته (ﷺ) قبل البعثة ٣٩ / ٦
جمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء من غير مرض ولا سفر ١٥٤ / ٣	تعرف إلى الله في الرخاء يعرفك في الشدة ٥٤ / ١
جهره (ﷺ) بالبسملة ٣٤٨ / ٤	تفكروا في آلاء الله ولا تفكروا في الله ٤٣ / ١
حبب إليه الغنم والإبل ٣٧٩ / ٣	تكف شرك عن الناس فإنها صدقة منك على نفسك ٣٨٥ / ١
حتى يقولوا لا إله إلا الله أو يعطوا ١٣٤ / ٦	توضأ وضوءه للصلاة ٤١٠ / ٣
حتىه ثم أقرصيه بالماء ٢٧ / ٤	الثيب أحق بنفسها ٣٤ / ٤ و ٢٢٣ / ٥
و ١٠١ / ٦	الثيب بالثيب جلد مائة والرجم ٣٦٤ / ٤
حتىه ثم أقرصيه ثم اغسله بالماء ٢٢١ / ٣	الثيب بالثيب جلد مائة ورجم بالحجارة ١٥٣ / ٤
الحج عرفة ٢٣ / ٤	الثيب تشاور ٤٦٥ / ٣
الحج فريضة والعمرة تطوع ١٧٤ / ٦	الجار أحق بشفعته ١٦٦ / ٦
الحج والعمرة فريضتان ١٧٤ / ٥	جعلت لي الأرض كلها مسجدا ٤٦٨ / ٣
الحجة التي حجها الرسول (ﷺ) وهو ابن خمس سنين ٢٦٨ / ٤	

٢ - فهرس الأحاديث الشريفة

- الحجر الأسود يمين الله في الأرض
٤٤٢ / ٣
- الحلال ما أحل الله في كتابه والحرام ما
حرم الله في كتابه ١٤ / ٦ (٢)
- الحديث أبي مخذورة أن النبي (ﷺ) علمه
الأذان والاقامة ١٥١ / ٦
- الحديث أبي سعيد حيث دعاه النبي (ﷺ)
في الصلاة ولم يجبه ٣٢ / ٣
- الحديث ابن عمر كنت آنحداً بزمام ناقة
النبي (ﷺ) ١٥٤ / ٦
- الحديث الجبة التي أعطاها الرسول (ﷺ)
لعمر ١ / ٤١٥
- الحديث حرم لبس الحرير والذهب على ذكور أمتي
٢٢٤ / ٣
- الحديث حرم لحوم الحمريوم خير ٤ / ١٦٤ (٢)
- حقت الجنة بالمكاره وحقت النار
بالشهوات ٨٧ / ٦
- حكومي على الواحد حكومي على الجماعة
٩ / ٣ ، ١٤٧ ، ١٧٠ ، ١٩٩ ، ٢١١ ، ٣٨٩ و ٥ / ٢٠٦ ، ٢٥٦
- حكومي في الواحد كحكومي في الكل
٢٠٢ / ٤
- الحل ميتته ٣ / ١١٠ (٢)
- الحلال بين والحرام بين وبينهما
أمور مشتبها ٦ / ١٣ (٢) ، ٨٢ (٢)
- الحلقة بالحنطة ... ٣ / ١٠٢
- حوض النبي (ﷺ) ٦ / ١٣٥
- الحال وارث من لا وارث له ٥ / ٢٨٩ (٢)
- خذ صدقة من أغنيائهم ورد على فقرائهم
٣ / ٤٥١ (٢)
- خذ من كل حالم دينارا ٦ / ١٣٣ (٢)
- خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا
٤ / ١٥٣ (٢)
- خذوا عني مناسككم ٣ / ٣٨٨ (٢) ،
٤٨١ (٢) ٤٨٦ (٢) و ٤ / ١٨٠
- خذوها يا بني طلحة خالدة مخلدة فيكم
أبدا لا ينزعها منكم إلا ظالم
٣ / ٢١١ (٢)
- خذي من ماله ما يكفيك وولدك
بالمعروف ٥ / ٢٥٢
- الخراج بالضمان ٣ / ٢٠٢ (٢) ، ٢٠٨ (٩)
و ٤ / ٥٥ (٢) ، ٣٥٧ (٢) ، ٣٦٠ (٢)
- خمس رضعات ٤ / ٤١ (٢)
- خمس فواسق ... ٤ / ٤٢ (٢)

٢ - فهرس الأحاديث الشريفة

- خمس يقتلن في الحل والحرم ...
٣٥٨ / ٤ (٢)
- رجم النبي (ﷺ) اليهوديين الزانين
٤١١ / ١ (٢) و ٤٢ / ٦ (٢)
- خمس فواسق يقتلن في الحل
والحرم ...
٤١ / ٤ (٢)
- رجمه (ﷺ) اليهود تعبدوا بالتوراة ٤٢ / ٦
رجمه (ﷺ) ماعزا ولم يجلده ٣٦ / ٦
- رحم الله المحلقين والمقصزين ٣٢١ / ٢
و ٢٥٦ / ٥
- خير القرون قرني ٢٩٩ / ٤ (٢)
- رحم الله امرأ سمع مقالتي ...
٣٦٠ ، ٢٦١ / ٤
- خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ...
٥٠٢ / ٤ (٢)
- دخول الصبيان على الرسول (ﷺ)
ومعرفتهم لأحواله ٢٦٧ / ٤ (٢)
- ردّه (ﷺ) للرجال دون النساء في الصلح
٨٩ / ٤
- دع ما يريك إلى ما يريك ٨٢ / ٦ (٢)
- رضخ للعيد والنساء والصبيان
١٨٠ / ٤
- دعي الصلاة قدر الأيام التي كنت تحيضين
فيها ثم اغتسلي وصلي ١٤٧ / ٣ (٢)،
١٥٤ (٢)
- دين الله أحق أن يقضى ١٦ / ٦
- رضخ رسول الله (ﷺ) رأسه بين
حجرين ٣٣٦ / ٤
- زكاة الجنين زكاة أمه ٣٥٥ / ٤
و ١٥٣ / ٥
- رفع القلم عن الصبي ... ٣٤٨ / ١ و
٤٧١ / ٣
- الذهب بالذهب ربا إلا هاء وهاء
٣٦٧ / ٤ (٢)
- رفع القلم عن ثلاث ... ٣٥٦ / ١ و
٣٤٦ / ٣
- الذهب بالذهب مثلاً بمثل ٤٢ / ٤ (٢)
- رفع عن أمتي الخطأ ... ٦ / ٤
- الرؤيا الصالحة جزء من ستة وأربعين
جزءاً من النبوة ٦٢ / ١
- رفع عن أمتي الخطأ والنسيان ...
٣٥١ / ١ ، ٣٥٢ ، ٣٥٨ ، ٣٦٣ ،
٤٧١ و ٢٤١ / ٢ (٢) و ١٢٧ / ٣ ،
- رؤيا النبي (ﷺ) حق ١٠٧ / ٦ (٢)
- رب حامل فقه غير فقيه ٢٢ / ١ (٢)

٢ - فهرس الأحاديث الشريفة

- ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٦٠ ، ١٦١ (٢) صبوا عليه ذنوبا من ماء ٢ / ١٤٤ (٢)
٤٦٠ ، ٤٧١
السائمة فيها الزكاة ٤ / ٣٤
سافروا تغنموا وصوموا تصحوا
٢ / ٣٦٦ (٢)
سبق المفردون هم الذاكرون الله كثيرا
والذاكرات ٣ / ١٧٩
السلطان راع والرجل راع والمرأة راعية
٣ / ٦٦
سن لكم معاذ سنة فاتبعوه ٤ / ١٢٨
سنة سنة ٢ / ١٧٤
سنوا بهم سنة أهل الكتاب (قاله في
المجوس) ٣ / ٣٦٤
السنور سبع ٥ / ٢٧٨ (٢)
سها فسجد ٣ / ١٠
سيأتي عليكم زمان من عمل بعشر ما أمر
به نجا ١ / ١٦٦ .
سيكذب علي ٤ / ٢٥٥
شربه (ﷺ) قائما ٤ / ١٧٧
الشهر هكذا وهكذا ثم أشار مثل ذلك
وقبض في الثالثة الإبهام ٤ / ٢١٢
الشهر هكذا وهكذا وهكذا ٣ / ٤٨٢
الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة
نكالا من الله ٤ / ١٠٣
- ٢٢٢ / ٦ صدق أبو بكر
٢٢٣ / ٦ صدق أبو بكر رد عليه سلبه
صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا
صدقته ٤ / ٣٧
صفة حجه (ﷺ) ٦ / ١٧٣
الصلاة إلى الصلاة كفارة ما بينهما ما
اجتنب الكبائر ٤ / ٢٧٨
صلاة الإمام قاعدا ... ٤ / ١٢٧
صلاة النبي (ﷺ) ركعتي الطواف
٤ / ١٨٣
صلاة النبي (ﷺ) يوم الخندق ٤ / ١٢٢
(٢)
صلاة في مسجدي هذا ... ٣ / ١١٧
صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف
صلاة فيها سواه إلا المسجد الحرام
٣ / ٤٥٨
صلاته (ﷺ) الركعتين بعد صلاة العصر
قضاء لسنة الظهر ٤ / ١٩٧
صلوا كما رأيتموني أصلي ٣ / ١٦٧ ،
٣٨٨ ، ٤٨١ ، ٤٨٦ و ٤ / ١٨٠ ،
١٩٣ ، ١٩٤
صلى العشاء بعد مغيب الشفق الأحمر
٣ / ١٠

٢ - فهرس الأحاديث الشريفة

- صلى بعد غيبوبة الشفق ١٦٧ / ٣
صلى على سهيل بن بيضاء في المسجد
٤٦ / ٤
صلى في الكعبة ١٦٧ / ٣
الصيام جنة ٥٤ / ٤
الضحك ينقض الوضوء ١٧٨ / ٦
ضرب العقل على العاقلة في ثلاث سنين
١٦٨ / ٣
الطعام بالطعام مثلا بمثل ٢٢١ / ٣
العائد في هبته كالكلب يعود في قيئه
٥٢ / ٦
العارية مضمونة ٣٤٣ / ٣
العجماء جبار ٣٦٠ ، ٣٥٧ / ٤
عذر عمر في الكتاب الذي أراد أن يكتبه
النبي (ﷺ) ٢١٨ / ٦
عقود الكفار كانت في زمن النبي (ﷺ)
٤٨٨ / ٣
علام تحرقن حلوق أولادكن خذي قسطا
هنديا وورسا فأسعطيه إياه (؟)
١٩١ / ٣
العلماء ورثة الأنبياء ٤٦١ / ٤
علمه (ﷺ) أن أهل الكتاب يتعاملون
الربا ويشربون الخمر ٢٠٦ / ٤
على اليد ما أخذت حتى تؤديه ٢٠٤ / ٢
- (٢) ٢٦ / ٤ و ٧٤ / ٣
على كل صغير وكبير وأنثى حر وعبد من
المسلمين ... ٤١٨ / ٣
عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين
٦٦ / ٦ و ٤٩١ / ٤
عمل قليلا وأجر كثيرا ٢٥٧ / ٢ (٢)
غسل يوم الجمعة على كل محتلم والسواك
١٠٠ / ٦
الغلة بالضمان ٢٥٢ / ٥ (٢)
فارق واحدة وأمسك أربعة ١٤٩ / ٣
فاطمة طلبت الميراث ٣٦٤ / ٣
فرض الصدقة عند مناجاة الرسول (ﷺ)
٨١ / ٤
فرض خمسين صلاة على الرسول (ﷺ)
٨٨ / ٤
فرض زكاة الفطر صاعا من تمر أو صاعا
من شعير ٢٠٦ / ١
فرض زكاة الفطر مدين مدين على كل
إنسان مكان صاع من شعير ٤٢٥ / ٤
فنكاحها باطل ثلاثا ٤٤٦ / ٣
في أربعين شاة شاة
٣ / ٢٢٣ (٤) ، ٣٧٨ ، ٣٨٢ (٣) ،
٤١٨ ، ٤٤٨ و ١٥٢ / ٥ ، ٢٩٨
١٦٧ / ٦

٢ - فهرس الأحاديث الشريفة

- في الرقة ربع العشر وفي مائتي درهم
خمسة دراهم ٢٤٩ / ٤
- في الغنم السائمة الزكاة ٤١٨ / ٣
- في النفس المؤمنة مائة من الابل
٢٩٧ / ٢
- في بضع أحدكم صدقة ٥ / ٤٦
- في خمس أواق وخمسة ذود وعشرين
دينارا وأربعين من الغنم الزكاة
٢٤٤ / ٤
- في خمس شاة ٣ / ٣٩٣
- في سائمة الغنم ... ٤ / ٣٢
- في سائمة الغنم الزكاة ٣ / ٢٢٣ (٢)،
٣٤٣، ٣٨٢ و ١٦٧ / ٦
- في كل أربعين شاة شاة ١ / ٣٤٦
- فيما سقت الساء العشر ٣ / ٦٠، ٦١،
١٣١، ١٥٣، ١٩٧، ١٩٨، ٣٨٩،
٤١١، ٤٩٠، ٥٠٤
- فيما سقت الساء العشر من التمر
١٦٧ / ٦
- فيما سقت الساء العشر وفيما سقى
بالنضح نصفه ٣ / ٤٧٣
- فيما سقت الساء العشر وفيما سقى بنضح
أو دالية نصفه ٤ / ١٦٦
- قاتل الله اليهود حرمت عليهم الشحوم
فباعوها وأكلوا أثمانها ٥ / ١١٠
- القاتل لا يرث ٣ / ٣٧٧ و ٥ / ٢٠٥
- قال الله تعالى أنا جليس من ذكرني
٣ / ٤٤٢
- قال الله تعالى إني حرمت الظلم على
نفسي وجعلته بينكم محرما ١ / ٤١٨
- قال الله تعالى يا عبادي كلكم جائع إلا
من أطعمته ٣ / ٦٥
- قبل (ﷺ) خبر الأعرابي عن رؤية الهلال
٤ / ٣٣١
- قبل بعض نسائه وهو صائم ٤ / ١٧٧
- قتلوه قتلهم الله إنما كان شفاء
السؤال ... ٣ / ٢٨٤
- قد جعل الله لمن سبيلا ... ٤ / ٧٤
- قد سن لكم فاقثدوا به ٦ / ٢٢٥
- قد سن لكم معاذ ٦ / ٢٢٣
- قد عفوت لكم عن صدقة الخيل والريق
٣ / ٣٩٨
- قد كان في الأمم محدثون فإن يكن في
أمتي أحد فعمر ٦ / ١٠٥
- قرأ (ﷺ) في صلاة المغرب بالطور
٤ / ٢٧٣
- قرن بين الحج والعمرة ٣ / ٤٨٨
- القضاة ثلاثة ... ٦ / ٢٥٧
- قضى بالشفعة للجار ٣ / ١٦٧، ١٦٨،
١٦٩ (٢)

٢ - فهرس الأحاديث الشريفة

لقول امرأة ٣ / ٣٦٥	قطعه (ﷺ) للمرأة التي كانت تستعير المتاع وتجمده ٦ / ١٥٩
قول عمر للمحدود في القذف : تب	قلب المؤمن بين أصبعين من أصابع الرحمن ٣ / ٤٤٢
أقبل شهادتك ٣ / ٣٢١	قم فبارز ٣ / ١٩٠
قول عبدالله بن أبي أوفى: غزونا مع رسول الله سبع غزوات نأكل الجراد	قول أبي سعيد كنا نخرج على عهد النبي عليه السلام صاعا من تمر أو صاعا من شعير أو صاعا من بر ٤ / ٢٠٣
٢ / ٢٩٤	قول الصحابة كنا نخرج على عهده (ﷺ) صاعا من أقط ٤ / ٢٠٣
قول ميمونة: تزوجني رسول الله (ﷺ) ونحن حلالان ٦ / ١٥٣	قول ثعلبة ما هذه والجزية إلا سواء ١ / ٣٩٥
قول عائشة : لما مات عليه السلام ارتدت العرب قاطبة ٣ / ٧٣	قول زيد كانت عمومي يفعلونه ولا يقتسلون ٣ / ١٧٢
قوله (ﷺ) لعمر بن العاص في متخاصمين: اقض بينهما ٦ / ٢٢٤	قول عائشة: فعلت أنا ورسول الله (ﷺ) فاغتسلنا ٤ / ١٨٣
قوله (ﷺ) لمعاذ: بم تحكم قال: بكتاب الله ... ٦ / ٢٨١	قول عائشة : كانت الأيدي لا تقطع في زمن النبي (ﷺ) في الشيء التافه ٣ / ١٧٢
كان (ﷺ) لا يرفع يديه في الصلاة إلا في تكبيرة الإحرام ٦ / ١٥٥	قول عائشة : لم يجلس عندي من يوم قيل لي ما قيل إلا ... ٢ / ٢٩١
كان (ﷺ) يجمع بين الصلاتين ٣ / ١٧١	قول عائشة : أبطل زيد بن أرقم جهاده مع النبي (ﷺ) حتى يرد هذا البيع ٦ / ٨٣
كان (ﷺ) يرفع يديه عند تكبيرة الإحرام ثم لا يعود ٦ / ١٤٩	قول عمر: لا ندع كتاب الله وستة نبينا
كان (ﷺ) يستحب أحسن الأساء ويكره قبيحها ٢ / ٩٠	
كان (ﷺ) يصيح جنبا من غير احتلام ويصوم ٦ / ١٥٢	
كان أجود الناس بالخير ٣ / ١٧٢	

٢ - فهرس الأحاديث الشريفة

- كان الله ولم يكن معه شيء وكان عرشه
على الماء ٤ / ٣٣٧
- كان فيها أنزل عشر رضعات معلومات
يحرمن ثم نسخن بخمس رضعات
٤ / ١٠٤
- كتابته (ﷺ) إلى قيصر الروم بآية واحدة
محكمة ١ / ٤٤٨
- كراهته (ﷺ) لصهيب أكل التمر وهو
أرمد ١ / ٢٩٨
- كل الطلاق واقع إلا طلاق المعتوه
٣ / ٦٧
- كل الناس يغدو فبائع نفسه ٣ / ٦٧
- كل ذلك لم يكن ٣ / ٦٨
- كل شيء بقضاء وقدر حتى العجز
والكيس ٢ / ٣١٧
- كل صلاة لا يقرأ فيها بأم القرآن في
خداج ٦ / ١٥٨
- كل مما يليك ٤ / ١٩٨
- كلامي لا ينسخ كلام الله وكلام الله
ينسخ بعضه بعضا ٤ / ١١٧
- كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته
٣ / ٦٦، ٦٥
- كن عبدالله المقتول ولا تكن عبدالله
القاتل ٢ / ٣٦٣
- كنا نخرج صدقة القطر على عهد رسول
الله (ﷺ) صاعا من تمر أو صاعا من
شعير ٤ / ٣٧٩
- كنت أنا تلك اللبنة ٥ / ١٢٣
- كنت نهيتكم عن ادخار لحوم
الأصاحي ... ٢ / ٣٧٩
- كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها
٢ / ٣٨١ و ٤ / ١٢٤
- كنت نهيتكم عن زيارة المقابر فزوروها
٤ / ١٥٣
- لأزيدن على السبعين ٤ / ٤٣، ٤٤
- لأقضين بينكما بكتاب الله ٤ / ١٦٦
- لأن يجلس أحدكم على جمرة فتحرق ثيابه
إلى جسده خير له من أن يجلس على قبر
٣ / ٤٥٢
- لا أحل المسجد لجنب ولا حائض
٣ / ٤٦٣
- لا إلا أن تطوع ١ / ١٨١
- لا تأكلوا في آنية الذهب ... فإنها لهم في
الدنيا ١ / ٤١٥
- لا تبع ما ليس عندك ٤ / ٢٣
- لا تبيعوا البر بالبر إلا ... ٣ / ١٣١
- لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا ...
٣ / ٢١٩ و ٤ / ٣٥٩

٢ - فهرس الأحاديث الشريفة

- لا تبيعوا الصاع بالصاعين ٢ / ١٨٥
لا تبيعوا الطعام بالطعام إلا ...
٤ / ٣٤، ٦٩ و ٥ / ٨٦، ٢٠١
لا تبيعوا الطعام بالطعام إلا سواء بسواء
٥ / ١٥٤، ٣٣٨
لا تجتمع أمي على الخطأ ٤ / ٤٩٢،
٥٢٣
لا تجتمع أمي على ضلالة ٤ / ٥٢٩
لا تحرم الرضعة ولا الرضعتان ٤ / ٥٠
لا تحمروا رأسه فإنه يبعث يوم القيامة
ملياً ٥ / ١٩٣
لا تحمروا رأسه ولا تقربوه طيباً فإنه
يبعث يوم القيامة ملياً ٣ / ١٤٦
لا تزوج المرأة المرأة ولا تزوج المرأة نفسها
٢ / ٤٥٢
لا تستقبلوا القبلة ببول ولا غائط
٣ / ٣١
لا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها
٣ / ٣١
لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد
٢ / ٣٧١ (٢)
لا تصروا الأبل والغنم فمن ابتاعها فهو
بخير النظرين ٢ / ٤٥٣
لا تعمرُوا ولا ترقبُوا ٢ / ٤٢٩
لا تقبل شهادة خصم أو ظنين ٦ / ٨٣
لا تقولوا ما شاء الله وشاء فلان
٢ / ٢٥٤
لا تقولوا ما شاء الله وشاء فلان ٢ / ٢٥٤
لا تقوم الساعة إلا على شرار الناس
٦ / ٢٠٨
لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر
الرجل فيقول يا ليتني كنت مكانه
٤ / ٣٥٤
لا تكروا المزارع ٤ / ٣٣٨
لا تكلنا إلى أنفسنا ٢ / ٤٢٩
لا تنتفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب
٦ / ١٥٧
لا تنزلوا حتى تأتوهم ٦ / ٢٥٧، ٣١٣
لا تنكح المرأة المرأة ٢ / ٣٧١ (٢)
لا تنكح المرأة على عمتها ٤ / ٢٥١
لا تنكح المرأة على عمتها أو خالتها
٤ / ٢٤٣، ٣٦٥
لا ربا إلا في النسيئة ٢ / ٣٣١
لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول
٤ / ٤٦ و ٥ / ٨٦
لا سبق إلا في خف أو حافر ٣ / ٥٥
لا شهادة لمجلود في قذف ٣ / ٤٧٠
لا صلاة إلا بطهور ٣ / ٣٠٢، ٣٠٣

٢ - فهرس الأحاديث الشريفة

لا وصية لوارث ٤ / ١١٥ ، ٢٤٣	٤٦٨ ، ٤٦٩ و ٤ / ٥٠ ، ٥١
لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه	لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب ٢ / ٦٢
٣ / ٤٦٨	٣ / ١٥٩ ، ٤٦٦ و ٦ / ١٥٨
لا يؤمن الرجل الرجل في سلطانه إلا	لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد
بإذنه ٣ / ٣١٨	٣ / ١٥٥ ، ٣٦٦ ، ٤٦٨ ، ٤٧٠
لا يؤمن الرجل الرجل في سلطانه ولا	لا صيام لمن لم يبيت الصيام ٣ / ١٥٩ ،
يجلس على تكرمته إلا بإذنه ٣ / ٣٠٨	٤٤٩ ، ٤٦٦ و ٤ / ٤٩
لا يبلغ عبد حقيقة الايمان ...	لا ضرر ولا ضرار ٤ / ٣٥٧ و
٢ / ١٥٢	٥ / ٢٩١ و ٦ / ١٤
(٢)	لا طلاق في إغلاق ٤ / ٣٥٩ (٢)
لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ...	لا قطع في ثمرة ولا كسرة ٣ / ٤٨١
٣ / ١٦٤	لا قطع في تمر ولا كثر ٣ / ٢٠٨
لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ولا	لا ميراث لقاتل ولا وصية لوارث
يغتسل ... ٦ / ٩٩	٣ / ٣٦٨
لا يحتكر إلا خاطيء ٣ / ٤٠٤	لا نكاح إلا بولي ٣ / ٥٦ ، ١٥٥ ،
لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى	٣٠٢ ، ٤١٨ ، ٤٥٥ ، ٤٦٦ ، ٤٦٨ و
ثلاث ... ٣ / ٤٠٩ و ٥ / ١٧٤	٤ / ٤٩ ، ٣٣٩ و ٦ / ١٣٥ ، ١٣٦
لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن	لا نكاح إلا بولي مرشد ٣ / ٤١٨
تحد ... ٣ / ٣٠٣ و ٤ / ٢٣	لا نكاح إلا بولي مرشد وشاهدي عدل
لا يرث القاتل ٣ / ٣٦٨	٣ / ٤٣٠ (٣)
لا يرث المسلم الكافر ٣ / ٣٦٤	لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل
لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم	٣ / ٣٧١
٣ / ٣٦٢	لا نكاح إلا بولي وشاهدين ٣ / ٤٣٠
لا يزال طائفة من أمتي ظاهرين على	(٣)
الحق ... ٤ / ٤٨٣	لا هجرة بعد الفتح ٣ / ١٥٩

٢ - فهرس الأحاديث الشريفة

- لا يزني الزاني وهو مؤمن ٢ / ١٦٨ (٢)
لا يصلي أحد الظهر إلا في بني قريظة
٢٢٤ / ٦
- لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث
حتى يتوضأ ٣ / ٣٤٥
- لا يقبل الله صلاة بغير طهور ٤ / ٥٠
لا يقتل مؤمن بكافر ٣ / ٦٠، ٢٢٦ و
١٠١ / ٦
- لا يقتل مسلم كافر ٣ / ٢٢٦، ٢٢٧،
٢٣٣، ٢٣٨
- لا يقتل مسلم ولا ذو عهد في عهده بكافر
٣ / ٢٣١
- لا يقضي القاضي وهو غضبان
٣ / ٣٧٣، ٣٧٨ و ٥ / ٣٦،
٢٠١، ٢٠٣، ٢٠٤ (٢) ٢٥٦ و
١٨٩ / ٦
- لا يمسن أحدكم ذكره بيمينه وهو يبول
٣ / ٤٣١
- لا يمسن أحدكم ذكره بيمينه ٣ / ٤٣١
- لا يمنع جار جاره أن يغرز خشبه في
جداره ٣ / ٤٥٩
- لا ينصرف حتى يسمع صوتا ١ / ١٦٨
- لا ينكح المحرم ولا ينكح ٦ / ١٠٠
- لباسه (ﷺ) للنعال السبتية ٤ / ١٧٧
لترين الطعينة ترحل من الحيرة حتى
تطوف بالكعبة لا تخاف إلا الله
٤ / ٣٥٤
- اللعان بين ابن عجلان وبين امرأته
٦ / ٢٢٢
- لعن الله السارق يسرق البيضة
٣ / ٤٤٣
- لعن الله المحلل والمحلل له ٣ / ١٦٨
لعن الله الواصلة والمستوصلة ٣ / ١٧١
لعن الله اليهود حرمت عليهم الشحوم
٦ / ٨٣ ...
- لعن الله اليهود حرمت عليهم الشحوم
فجملوها وباعوها ٣ / ١٥٨، ٤٦٢ و
٦ / ٨٢
- لعن الواصلة والمستوصلة ١ / ١٨
لقد هممت أن لا أقبل هدية إلا من قرشي
أو ثقيفي ٢ / ٢٨٣
- لك ما تمنيت ومثله معه ٤ / ٣٣٨
لم ترفع ولكن نسيته ٤ / ١٧٣
لم قتلت وهي لا تقاتل ؟ ٣ / ٢٠٦
لن تجزيء عن أحد بعدك ٥ / ٩٨
١٠٢
- لن يجزي ولد والده إلا أن يجده مملوكا

٢ - فهرس الأحاديث الشريفة

فیشتریه فیعتقه ٢ / ٢٦٤ و	لیس الوضوء علی من نام قائماً أو قاعداً
٤٥٣ / ٣	٣٢٧ / ٤
لن یجزىء عن أحد بعدك ٥ / ٩٥	لیس علی المسلم فی عبده ولا فرسه
لن یغلب عسر یسرین ٢ / ٣٩٤	صدقة ٣ / ٣٩٨ ، ٤٠١
لن ینجو أحد بعمله ٢ / ٤١٤ (٢)	لیس علی المسلم فی عبده ولا فرسه
لو أن لابن آدم وادین من ذهب لا بتغى	صدقة إلا صدقة الفطر فی الرقیق
لها ثالثاً ٤ / ٩٨	٣ / ٣٢٣
لو تعلمون ما أعلم لبکیتم کثیراً ١ / ٥٧	لیس فیما دون خمس أواق صدقة
لو تكونون کما تكونون عندي لصافحتکم	٣ / ٣٨٤
الملائكة ١ / ٥٧	لیس فیما دون خمسة أوساق من التمر
لو علمت أنى إن زدت علی السبعین یغفر	صدقة ٦ / ١٦٧
له لزدت علیها ٤ / ٤٣	لیس فیما دون خمسة أواق من الورق
لو کان لابن آدم واد من ذهب ...	صدقة ٦ / ١٦٧
٤ / ١٠٦	لیس فیما دون خمسة أوسق صدقة
لو كنت متخذاً خلیلاً لاتخذت أبا بکر	٣ / ٦٠ ، ٤١١ ، ٥٠٤ و ٦ / ١٤٦
خلیلاً ٢ / ٢٨٩	لیس للقاتل من المیراث شيء ٣ / ٣٧٧
لو یعطى الناس بدعواهم ...	لیس لنا مثل السوء العائد فی هبته
٢ / ٢٨٩	... ٦ / ٥٢
لولا أن أشق علی أمتی لأمرتهم بالسواک	لیس من البر الصیام فی السفر ٣ / ٢٠٦
١ / ٢٨٩	(٢) ، ٢٠٧
لیزادن أقوام عن حوضی فأقول ...	لیلني منکم ذوو الأحلام والنهی
٤ / ٣٠٤	٦ / ١٥٤
لیس الخبر کالمعاینة إن موسى لم یلتی	ما أبین من حی فهو میت ٣ / ٣٧٩
الألواح ... ١ / ٥٦	ما أعلم فیها إلا ما قال علی ٦ / ٢٢٥
	ما أمرتکم به فاتوا منه ما استطعتم

٢ - فهرس الأحاديث الشريفة

المتشبع بما لم يعط كلابس ثوبي زور	٣٦٨ / ٢ و ٣٨٨ / ١
٣١١ / ٤	ما بالناس نستعمل أقواما فيجيء أحدهم
مثل الأنبياء كمثل رجل بنى دارا ...	فيقول هذا لكم وهذا لي ٢٤٣ / ٥
١٢٣ / ٥	ما بين ناحيته كما بين جرباء وأذرحاء
محرم الحلال كمحلل الحرام ٢٤ / ٥	١٣٥ / ٦
المحرم لا ينكح ولا ينكح ٤٧٣ / ٣	ما بين هذين وقت المغرب ١٩٧ / ٣
محرم ما أحل الله كالمستحل ما حرم الله	ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله
١٧٠ / ٦	حسن ٤ / ٤٥٠ و ٩٩ / ٦
مره فليراجعها ٢ / ٤١١ (٢)، ٤١٢	ما رأيت من ناقصات عقل ودين ...
مره فليراجعها حتى تطهر ثم تحيض	٨٨ / ١
٣٢٦ / ٣	ما مثلكم مع من كان قبلكم ...
مروا أبا بكر فليصل بالناس ٣ / ١٩٠	٣٣٧ / ٤
مروهم بالصلاة لسبع ٢ / ٤١١، ٤١٢	ما منكم من أحد يتوضأ ثم يقول أشهد
مسحه للخفين ٥ / ٥٧	أن لا إلا الله ... ٣٣٧ / ٤
المسلمون تتكافأ دماؤهم ٢ / ٢٩٥ (٢)	ما منكم من أحد يقرب وضوءه ...
مطل الغنى ظلم ٣ / ٦٣	٤٣٥ / ٣
مفتاح الصلاة الطهور ٣ / ١٩٨	الماء طهور لا ينجسه شيء ٣ / ٢٠٢،
الملائكة يطوفون بالمحشر سبعة أدوار	٢٢٤ و ٣٧٨ / ٤
٢٨٩ / ٣	الماء طهور لا ينجسه شيء إلا ما غيره
من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه ومن	٢٢٣ / ٣
كره لقاءه كره لقاءه ٣ / ٥٠	الماء لا ينجسه شيء ٣ / ٢٠٦ (٢)،
من أحسن في الإسلام لا يؤاخذ بما عمل	٢٠٧، ٢٠٨، ٢٢٣، ٣٨٤
في الجاهلية ١ / ٤١٦	الماء من الماء ٤ / ١٥٤
من أحسن في الإسلام لم يؤاخذ بما في	المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا
	٤٠٢ / ٣

٢ - فهرس الأحاديث الشريفة

من اطلع على قوم بغير إذنه	الجاهلية ١ / ٣٩٩
١٧٨ / ٣	من أحيا أرضا ميتة فهي له ٥ / ١٩٤ ،
من القائل كذا وكذا قالوا معاذ	١٩٨ ، ٢٠١
٢٢٥ / ٦	من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك
من باع الخمر فليشقص الخنازير	الصلاة ٤ / ٥
٣٥٨ / ٢	من أصبح جنبا فلا صوم له ٤ / ٣٧٣
من باع ثمرة غير مؤبرة فثمرتها	١٥٢ / ٦
للبيع ... ٣٤ / ٤	من أصبح صائما فليتم صومه (قاله يوم
من باع عبدا له مال فماله للبيع	عاشوراء) ٤ / ١٣٧
٢٧٢ / ٢	من أعتق شركا له في عبد ... ٤ / ٤٥٣
من باع عبدا وله مال فماله للبيع وإلا	من أعتق شركا له في عبد ... وإلا فقد
أن يشترط ... ٢ / ٢٧٢ و	عتق منه ما عتق ٤ / ٣٣٥
٤٣٢ / ٣	من أعتق شركا له في عبد ... وإن كان
من بدل دينه فاقتلوه ٢ / ٢٦٥ ، ٢٦٧	معسرا استسعي العبد في قيمته
و ٣ / ١٧٧ ، ١٧٨ ، ٢٠٧ ، ٢١٠ ،	٤ / ٣٣٥
٣٩٩ و ٥ / ٣٣٩ ٦ / ١٦٦	من أعتق شركا له في عبد قوم عليه
من ترك صلاة العصر فقد حبط علمه	٥ / ٥٠
٨٤ / ٦	من أفطر في رمضان فعليه ما على المظاهر
من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا	٣ / ٢٢٠
٢٣٣ / ١	من ابتاع طعاما فلا يبيعه حتى يستوفيه
من دعي فليجب ... وإن كان صائما	٣ / ٣٨٦
فليصل ٣ / ٤٧٥	من اتبع جنازة فله من الأجر قيراط
من سره أن تطول حياته ويزداد في رزقه	٥ / ٢٠١
فليصل رحمه ٦ / ٤٥ (٢)	من استجمر فليوتر ٣ / ٤٤٣ ، ٤٥٢

٢ - فهرس الأحاديث الشريفة

- من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم ١٧١ ، ١٦٧ / ٦
من هم بحسنة ولم يعملها كتبت له حسنة ٢٦٣ / ٦
- من غل صدقته فإننا آخذوها وشطر ماله ١٥٣ / ٤
من يرتع حول الحمى يوشك أن يقع فيه ١٥٩ / ٦
- من قال لأخيه يا كافر فقد باء بها أحدهما ٥٢٧ / ٤
مناجاة رسول الله (ﷺ) دون صدقة ٩٣ / ٤
- من قتل عبده قتلناه ١٤٢ / ٤
من قتل قتيلا فله سلبه ٩٣ / ٢
و ٢٢٣ / ٦ و ٥٠٢ ، ١٧٨ / ٣
- من قتل قتيلا له عليه بينة فله سلبه ٢٢٣ / ٦
من قرن حجاً إلى عمرة فليطف لهما طوافا واحداً ١٩٨ / ٤
- من كذب علي متعمداً ٢١٨ / ٤ ، ٢٢٢ ، ٢٢١
من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار ٢٤٨ / ٤
- من لقي الله لا يشرك به شيئاً دخل الجنة ٤٠٩ / ٤
من مات يشرك بالله دخل النار ٣١ / ٤
- من ملك ذا رحم محرم عتق عليه ٤٥٣ / ٣ و ١٩٨ / ٥
من نام عن صلاة أو نسيها ... ٣٤٣ / ٥ و ١٤٣ / ٦
- نحن الآخرون السابقون يوم القيامة بيد أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا ٤٤٩ / ٤
نحن معاشر الأنبياء لا نورث ٧٣ / ٣
- نزل جبريل على الرسول (ﷺ) فقال مر أصحابك ليرفعوا أصواتهم بالتلبية ٤١٥ / ٢
نكح وهو محرم ١٥٣ / ٦
- نهى عن الأوقات المكروهة ٣٨ / ٣
نهى عن الاستقبال بالبول والغائط ٣٨ / ٣
- نهى عن الجلوس على القبر ٤٤٣ / ٣
نهى عن الذهب بالذهب والبر

٢ - فهرس الأحاديث الشريفة

هلا أخذتم إهابها فديغتموه ٢٣٣ / ٦	بالبر ... إلخ ٢٥٢ / ٥
هلا دبتغتموه ٢٢٢ / ٣	نهى عن الصلاة بعد العصر
هو الذي لا تنقضي عجائبه ٣٧ / ٦	١٩٧ / ٤
(٢)	نهى عن المزائبة ٤٩٧ / ٣
هو الطهور ماؤه (قاله في ماء البحر)	نهى عن بيع الغرر ٤٥٤ / ٢
١٩٩ / ٣ ، ١٥١ / ٣	١٧١ ، ١٦٨ / ٣
هو الطهور ماؤه الحل ميتته ٣ / ٣٩ ،	نهى عن بيع اللحم بالحيوان
٢٠١ ، ١٥١	١٧١ / ٣
هولك يا عبد بن زمعة الولد للفراش	نهى عن بيع درهم بدرهمين ٣٥٧ / ٥
وللعاهر الحجر ٢١٧ / ٣	نهى عن جلود السباع ٢٢٢ / ٣
وآمنت برسولك الذي أرسلت	نهى عن الوصال ١٧٩ / ٤
٣٦١ / ٤	نهيتكم عن ادخار لحوم الأضاحي
وأنا من المسلمين ٤ / ٣٦٥	لأجل الدافاة ١٨٨ / ٥
والله لو سرت فلانه لقطعتها	نهيتكم عن زيارة المقابر فزوروها
٣٥٩ / ٦	١٦٧ / ٦
وجدته بحرا ٢ / ١٨٥	نية المؤمن خير من عمله ٢٦١ / ٦
الوضوء مما خرج ٥ / ٢٦٦	هذا يومهم الذي فرض عليهم
وضوؤه (ﷺ) بالشئ ... ٤ / ١٣٧	فاختلفوا فيه ٤ / ٤٤٩
الولاء لمن أعتق ٣ / ٤٨٢	هذان حرام على ذكور أمتي حل
الولد للفراش ٣ / ٢٠٩ ، ٢١٦	لإنائهم ٢٢٣ / ٣
الولد للفراش وللعاهر الحجر	هل تجد رقبة ... ٣ / ١٠
٢٠٥ / ٣	هل تجد رقبة تعتقها ٣ / ١٩٠
وما سكت عنه فهو عفو ١ / ١٦٨	هل لكم من أغماط ٤ / ٣٥٤

٢ - فهرس الأحاديث الشريفة

وما سكت عنه فهو ما عفى عنه ١٣ / ٦	يسعى بذمتهم أدناهم ٩ / ٤
ويل للأعقاب من النار ٣١٣ / ٢	يفسل الاناء من ولوغ الكلب وغيره ... ٤ / ٣٠٠ (٢)
(٢)	يفشو الكذب حتى يشهد الرجل ... ١٣٢ / ٦
يأتي عليكم زمان يختلف رجلا في فريضة ... ١ / ١٦٤	يكثر الهرج ... ٢ / ١٧٤
يبطل الصلاة ولا يبطل الوضوء ١٧٨ / ٦	يكفيك آية الصيف ... ٣ / ٤٨٣، ٤٨٤ (٢) و ٤ / ٣٦٢
يتكلم الملك على لسانه ١٠٥ / ٦	يمسح المسافر ثلاثة أيام ٣ / ٤١٨
يجزئك ولن يجزى عن أحد بعدك ٣١٩ / ١	يمسح المقيم يوما وليلة والمسافر ثلاثة أيام بليلتين ٣ / ٤٣٤
يحشر المؤمن في ثوبه ٤ / ٣٦٨	ينزل عيسى بن مريم حكما عدلا ١ / ١٦٥
يحشر الناس عراة فأول من يلبس إبراهيم ٤ / ٣٦٨	
يحمل هذا العلم من كان خلف عدوله ٤ / ٢٨٨	

٣ - فهرس اعلام الرجال والنساء *

٤٠٢ ، ٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤١١ ،	أ
٤١٨ ، ٤٣٩ ، ٤٤٣ ، ٤٤٥	
٤٤٩ ، (٢)	آدم (عليه السلام)
٣ / ١٣ ، ٣١ ، ٤٧ ، (٢) ، ٧٧ ، ٧٣ ،	٣٩ / ٦
٩٨ ، ١٢٢ ، (٢) ، ١٣٨ ، (٢) ،	الأمدي
١٥٧ ، (٤) ، ١٥٨ ، ١٦٨ ،	١ / ٨ ، ١٥ ، ٢٠ ، ٢٥ ، ٣٦ ، ٣٥ ،
١٦٩ ، ١٧٣ ، ٢١٠ ، ٢٥٥ ،	٤٤ ، ٤٧ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٧٢ ،
(٢) ، ٢٥٦ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ،	٧٧ ، ٨٧ ، ١٠٣ ، ١٢٩ ،
٢٦٨ ، ٢٨٠ ، ٢٩١ ، ٣١٣ ،	١٣٠ ، ١٤٢ ، ١٧١ ، ١٧٢ ،
(٢) ، ٣١٤ ، ٣٢٤ ، ٣٦٣ ،	١٧٣ ، ١٩٢ ، (٢) ، ٢١٠ ،
٣٨٢ ، ٣٩٢ ، (٢) ، ٣٩٥ ،	٢١٩ ، ٢٤٣ ، ٢٧٩ ،
٤٠٠ ، ٤٠٤ ، ٤١٤ ، ٤٧٣ ،	٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٧ ، ٣١١ ،
٤٧٤ ، ٤٧٨ ، ٤٩٠ ،	٣١٦ ، ٣٣٩ ، ٣٧٤ ، ٣٨٨ ،
٤ / ٦ ، ١٠ ، ٢٩ ، (٣) ، ٣١ ، ٣٧ ،	(٢) ، ٣٨٩ ، ٣٩١ ، ٤٣١ ،
٤٢ ، ٤٧ ، ٥٢ ، ٦٥ ، ٧٢ ،	٤٤٢ (٢)
٨٠ ، ٨٧ ، ٩٠ ، ٩٨ ، ١٠٦ ،	٢ / ١٥ ، (٢) ، ٢٥ ، ٤٣ ، ٤٥ ، ٩٦ ،
١٣٤ ، ١٣٦ ، ١٤٠ ، ١٤٢ ،	١١٥ ، ١١٦ ، ١٢١ ، ١٢٩ ،
١٤٥ ، (٢) ، ١٤٩ ، (٣) ، ١٥٠ ،	١٣٢ ، ١٤٦ ، ١٥٩ ، ١٦٥ ،
(٢) ، ١٥٨ ، ١٨١ ، ١٨٤ ،	٢٢٣ ، ٢٢٩ ، ٢٤٤ ، ٣٤٤ ،
١٩٧ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، (٢) ،	٣٤٧ ، ٣٥٦ ، ٣٥٩ ، ٣٦٠ ،
٢٠٢ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، (٢) ،	٣٦٩ ، ٣٩٥ ، ٣٨٦ ، ٣٨٩ ،
٢٤٧ ، ٢٤٩ ، (٢) ، ٢٦١ ،	(٢) ، ٣٩٠ ، ٣٩١ ، ٣٩٩ ،

* تنبيه (١) : اتبع في اعداد هذا الفهرس أن يؤخذ الاسم بالصورة التي يذكرها المصنف، وحيث أنه يعبر عن الشخص الواحد بعبارة مختلفة، لذا يرجى من الباحث أن يراجع جميع المواضيع المحتملة: نحو : القاضي، محمد بن الطيب، ابو بكر، الأشعري.

تنبيه (٢) : الرقم الذي بين قوسين يعبر عن عدد مرات ورود الاسم في تلك الصفحة.

٣- فهرس اعلام الرجال والنساء

٢٨٥ ، ٣٠٠ ، ٣٠٩ ، ٣١٣ ،	٢٦٩ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ ،
٣٢٤	٢٨٩ ، ٢٩٤ ، ٢٩٧ ، ٣٠٣ ،
ابراهيم (عليه السلام)	٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، (٢)
٢ / ٢٥٧ ، ٦ / ١٤٩ ، ١٥٢	٢٣٣ ، ٣٤٣ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩ ،
٢ / ١٥١ ، ٢٥٢ ، ٣٥٠ و	٣٧٣ ، ٣٧٨ ، ٣٧٩ ، ٣٩٣ ،
٤ / ٨٨ ، ٢٣٢ ، ٣٦٨ و	٤٠٤ ، (٢) ، ٤٤٣ ، ٤٤٥ ،
٥ / ١٤٠ ، ٣٥٤ و ٦ / ٣٩ ،	٤٥٠ ، ٤٥٨ ، ٤٦١ ، ٤٦٩ ،
٤٣ ، (٤) ، ٤٤ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨	٤٧٧ ، ٤٨١ ، ٤٩٤ ، ٤٩٨ ،
ابراهيم	(٢) ، ٤٩٩ ، ٥٠٦ ، ٥١٢ ،
٢ / ٢٥٧	٥١٧ ، ٥٢٧ ، ٥٣٠ ، ٥٣٢ ،
ابراهيم بن ابي يحيى	٥ / ٩ ، (٢) ، ١٤ ، ١٧ ، ١٩ ، ٣١ ،
٣ / ٢٦٢ و ٤ / ٢٧٠ ، ٢٩٢ و	٦٦ ، ٧٦ ، ٨٤ ، ٨٨ ، ٩٢ ،
٦ / ١٥٣	٩٣ ، ١٠٥ ، ١٠٨ ، (٢) ، ١١٣ ،
ابراهيم بن اسماعيل	١١٥ ، (٢) ، ١٣٣ ، ١٣٤ ،
٤ / ٢٩٢	١٤٤ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥٥ ،
ابراهيم بن جابر	١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٦٥ ، ١٦٩ ،
٦ / ٩٣	١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٧٧ ، ١٧٩ ،
ابراهيم بن سعد	١٨٧ ، ١٩٢ ، ١٩٧ ، ٢٢٥ ،
٦ / ١٠٥	٢٣٢ ، ٢٤٤ ، ٢٦٣ ، (٣) ،
ابراهيم بن عبد الرحمن العذري	٢٧٢ ، ٢٧٩ ، ٢٨٧ ، (٢) ،
٤ / ٢٨٨ (٢)	٢٨٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٣٢٧ ،
ابراهيم الحربي	(٢) ، ٣٣٢ ، ٣٣٦ ، ٣٤٢ ،
٤ / ٣٩٦	٣٤٦ (٢)
ابراهيم النخعي	٦ / ٢٢ ، ٤٠ ، ٤٢ ، ٤٩ ، ٥٣ ،
(٢) ٤٠٨ / ٤	٧١ ، ١١٢ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ، (٢) ،
ابن ابي البقاء	١٦٩ ، ١٧١ ، ١٨٨ ، (٣) ،
٥ / ٦	٢٠٤ ، ٢١٦ ، ٢٢١ ، ٢٢٣ ،
	٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، (٣) ،

٣- فهرس اعلام الرجال والنساء

٣٩٨ ، ٢٦ ، ٧ / ٢	ابن ابي حاتم الرازي
٣٣٧ ، ٢٩٠ ، ٢٧١ ، ٢٤٩ / ٣	٤١٤ / ٤ و ٤٢١ / ٣
٤٩٧ ، ٤٩٤ (٢)	ابن ابي الحديد
١٨٢ ، ١٨١ ، ١٤٠ ، ٩١ / ٤	٥٨ / ٤
٤٧٢ ، ٤٤٩ ، ٤٢٠ ، ٣١٥	ابن ابي الحمساء
٥٠٠ ، ٤٩٩ ، (٣) (٣)	٣٠٤ / ٤
٥٣٣ ، ٥١٦	ابن ابي الدم
١١٣ ، ٥٢ ، ٤٧ ، ١١ / ٥	٣٢٠ / ٢
٢٤٤ ، ١٤٣ ، ١٣٨	ابن ابي الدنيا
٢١٧ ، ١٠٢ ، ٩٩ ، ٥٧ / ٦	١٠٦ / ٦
٢٥٣ ، ٢٤٤ ، ٢١٩ (٢)	ابن ابي ذئب
٣٢٥ ، ٣١٠ ، ٢٦٠	٣٥١ ، ٢٩٢ / ٤
ابن الابياري	ابن ابي الربيع
٤١٩ ، ٣٣٣ ، ٢٥٦ ، ١٩ / ٢	٢٦٤ ، ٢٦١ / ٢
٤٤٧ ، ٣٧٣ / ٣ و ٤٣٤	ابن ابي طاهر الزيادي
٦٥ / ٤ و ٤٦٦	٥٣٩ / ٤
ابن الاثير	ابن ابي فديك
٣١٨ / ٤ و ٨١ / ١	٢٩٢ / ٤ (٢)
ابن الاثير الجزري	ابن ابي ليلي
٣٧٥ / ٤	٥١٨ ، ٥٥٦ / ٦ و ٧٠
ابن اخشاد	٢٢٥
٤٧٨ / ٤	ابن ابي هريرة. ابو علي
ابن ادريس	٧ / ١ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، (٤) ، ١٥٥
٤٨٨ / ٤	(٢) ، ٢٢٢ ، ٢٩١ ، ٤٠٢
ابن الاعرابي	١٤٢ / ٣ و ١١٦ / ٢

٣- فهرس اعلام الرجال والنساء

٣٥٤ ، ٣٥٣ ، ٣٥١ ، ٣٤٦	ابن ام مكتوم
٣٦٧ ، ٣٦٦ ، ٣٦٠ ، ٣٥٩	٣٠٣ / ٤ ، ٣١٤ و ٢١٨ / ٦
٣٨٩ ، ٣٨٨ ، ٣٨٠ ، ٣٦٨	ابن الانباري
٤٢٣ ، ٤٢١ ، ٣٩٧ ، ٣٩١	١٣٢ / ٢ و ٢١٥ / ٤
٤٤٤ ، ٤٣١	١٩٢ / ٥ ، ١٩٤
١٤٠ ، ٦٦ ، ٢٦ ، ١٥ / ٢ (٢)	ابن اياز
١٦٢ ، ١٦٠ ، ١٥٩ ، ١٥٨	٥٦ / ٢ ، ٣١٧ و ٧١ / ٣
١٨٢ ، ١٧٠ ، ١٦٧ ، ١٦٥	ابن بابشاذ
٢٣٧ ، ٢٣٦ ، ٢٢٣ ، (٢)	٥٦ / ٢ ، ٦٥ ، ٣٢٨ ، ٣٣٠ و
٢٥٦ ، ٢٥٤ ، ٢٤٠ ، ٢٣٨	٧١ / ٣
٣٠٠ ، ٢٩٣ ، ٢٩١ ، ٢٧٣	ابن الباقلاني ر : الباقلاني
٣٥٤ ، ٣٤٩ ، ٣٤٧ ، ٣٢٩	ابن برجان
٣٧٥ ، ٣٧٠ ، ٣٦٩ ، ٣٦٠	٢٩٠ / ٢
٣٩٧ ، (٣) ، ٣٧٨ ، ٣٧٧	ابن برجان ، ابو الحكم
٤١٦ ، ٤٠٣ ، (٢) ، ٣٩٨	١٦٦ / ٤
٤٤٣ ، ٤٣٠ ، ٤٢٢ ، ٤١٧	ابن برهان
٤٤٥ (٢)	٧ / ١ ، ٢٤ ، ٣٦ ، ١٢٣ ، ١٣٤
٩٨ ، ٨٦ ، ٢٨ ، ١٣ ، ١١ / ٣	١٤٢ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٤
١٩٥ ، ١٨١ ، ١٧٣ ، ١٣٢	١٥٩ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٨٣
١٩٩ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ ، (٢)	١٩١ ، ١٩٥ ، (٢) ، ٢٠٩
٢٥٣ ، ٢٥٥ ، ٢٦٠ ، (٢)	٢١٤ ، ٢٢٤ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧
٣١١ ، ٣١٠ ، ٢٧٩ ، ٢٧٣	٢٣٣ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٤٠
٣٨٧ ، ٣٦٥ ، ٣٦٢ ، (٢)	٢٥٧ ، ٢٥٩ ، ٢٦٣ ، ٢٦٥
٤٣٦ ، ٤٢٢ ، ٤٢١ ، ٤١٧	٢٦٧ ، ٢٧٠ ، ٢٧٢ ، (٢)
٤٦٦ ، ٤٦٢ ، ٤٣٩ ، (٢)	٢٧٩ ، ٢٨١ ، ٢٨٦ ، ٣٠٠
٤٩٩ ، ٤٩٨ ، ٤٩٤ ، ٤٦٧	
٥٠٠ ، (٢)	

٣- فهرس اعلام الرجال والنساء

٤٢٠ ، ٣٦ ، ٣٣ ، ٢٤ ، ١٤ / ٦	٤٧٣ ، ٦٤ ، ٦٣ ، ٤٧ ، ٢٥ / ٤
(٢) ٧٦ ، ٥٩ ، ٤٥ ، ٤٤	٨٦ ، ٨٥ ، ٨٤ ، ٨٣ ، ٨٢
١١٣ ، (٣) ٧٨ ، ٧٧ ،	١٠٨ ، ٩٩ ، ٩٨ ، ٩٦ ، ٨٧
(٢) ١٥٧ ، ١٥٣ ، ١٥٢	١١٧ ، ١١٤ ، (٢) ١٠٩ ، (٢)
١٧٧ ، ١٧٦ ، ١٦٩ ، ١٦٠	١٣٤ ، ١٣١ ، ١٢٩ ، (٢)
١٨٤ ، ١٨٣ ، ١٨١ ، ١٧٨	١٤١ ، (٢) ١٣٧ ، ١٣٦
٢١٨ ، ٢١٢ ، ٢١١ ، ١٩٠	١٤٨ ، (٢) ١٤٥ ، ١٤٤
٢٩٠ ، ٢٨٤ ، ٢٤٩ ، ٢٣٨	١٩٨ ، ١٥٨ ، ١٥٥ ، ١٥٠
٣١٩ ، ٣١٠ ، ٢٩٩ ، ٢٩٣	٢٦٩ ، ٢٥١ ، ٢٤٩ ، ٢٣٥
ابن برهان الفارسي	٢٩٤ ، ٢٩٢ ، ٢٧٣ ، ٢٧٠
٣٠٨ / ٣	٣٢٧ ، ٣٢٠ ، ٣١٩ ، ٣٠٨
ابن برهان النحوي	٤٠٤ ، ٣٥٧ ، ٣٣١ ، ٣٢٩
٣٢٥ ، ٢٥٧ / ٢	٤٤٠ ، ٤٣٦ ، ٤١٥ ، ٤١٠
ابن برهان، ابو الفتح	٤٥٧ ، ٤٥٦ ، ٤٤٨ ، ٤٤٣
٣١٠ / ٤ و ١٥٧ / ١	٤٧١ ، ٤٧٠ ، ٤٦١ ، ٤٥٩
ابن بري	٤٧٥ ، (٣) ٤٩٢ ، ٤٨٠ ، (٢)
٧٢ / ٣ و ٣٢٢ / ٢	٤٩٩ ، (٢) ٤٩٨ ، ٤٩٥
ابن بزيعة	٥١٣ ، ٥١١ ، ٥١٠ ، ٥٠٦
١٧٤ / ١	٥٣٠ ، ٥٢٥ ، ٥١٥ ، ٥١٤
ابن بطال	٥٤١ ، ٥٤٠ ، ٥٣٩ ، ٥٣٣
٤١٠ / ٤	٦٣ ، ٣٥ ، (٢) ٣٠ ، ٢٥ / ٥
ابن بكير	٨٩ ، ٨٤ ، (٢) ٨٣ ، ٧٦
٤٨٨ / ٤	١٣٧ ، ١٢١ ، ١٠٩ ، ٩٣
ابن بيان القصار	١٥٧ ، (٢) ١٣٩ ، ١٣٨ ، (٢)
٣٧٤ / ٤	١٧٥ ، (٢) ١٦٢ ، (٢)
	١٧٧ ، ٢٢٤ ، ٢٢٣ ، (٣)
	٢٤٦ ، (٢) ٢٧٥ ، (٢) ٢٨٠
	٣٢٨ ، (٢) ٣٢٧ ، ٣٢٠

٣- فهرس اعلام الرجال والنساء

ابن التلمساني	٨٥ ، (٣)
١ / ٥٥ ، ٩٧ ، ١٢٣ ، ١٩٢	ابن جماعة المقدسي
١٩٥ ، ٢١٣ ، ٢٥١ ، ٣١١	١ / ٢٣٩ و ٥ / ٣٠٨ ، ٣١٠
٣١٢ ، ٣١٦ و ٢ / ١٣٤	ابن جبيلة
٢٢٤ ، ٢٣٠ ، ٢٣٨ و	٤ / ٣٠٦
٣ / ١٠٣ ، ٣٧٣ و ٤ / ١١	ابن جنسي
٣١ ، ٣٧ ، ٥٠٥	
ابن تيمية	
٢ / ١٣٥ ، ٣٧١ ، (٢) ٣٧٧	٢ / ١٤ ، (٢) ١٥ ، ١٦ ، (٢) ١٨ ،
٣ / ٣٥١ ، ٣٤١ ، ٣١٨ و	٢٠ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ،
٤ / ١٢ ، ٤٣٩ ، ٤٨٤ و	٢٦ ، ٣١ ، (٢) ٧٣ ، ٧٥ ،
٥ / ٢٤	٨٨ ، ١٤٩ ، ١٥٣ ، ١٨٠ ،
ابن الجارود، ابو الوليد	١٨١ ، (٣) ٢٠٣ ، ٢٥٥ ،
٢٩٤ / ٦	٢٥٦ ، ٢٦١ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ،
ابن الجبائي ر: الجبائي	٣١٠ ، ٣١٩ ، ٣٤٢ و
ابن جبير	٣ / ٨١ ، ١٢٨ ، ٢٢٥ ،
٤ / ٤٨٠	٢٨١ ، ٢٨٩ و ٤ / ٣١ ، ٤٦٥
ابن جريج	٥ / ١٩٢ و
١ / ٢٠٦ ، (٢) ٢٩٢ و ٤ / ٢٩٢	ابن الجوزي
ابن جرير	٤ / ٣١٨
٤ / ٤٥٢ ، (٢) ٤٥٤ ، ٤٧٧ ، (٢) ٤٧٧	ابن الجوزي، ابو الفرج
٤٧٨ ، ٥١٧ و ٦ / ٢٩٠	٦ / ٤٨
ابن جعفر	ابن الجويني ر: امام الحرمين
١ / ٨١ ، (٢) ٨٢ و ٢ / ٧٧ ، ٧٦	ابن حاتم
(٣) ٧٨ ، ٧٩ ، (٢) ٨٠	٢ / ٢٥ و ٤ / ٨٢
	ابن حاتم الازدي
	٢ / ١٤٣ و ٤ / ٨٢ ، ١٠٢

٣- فهرس اعلام الرجال والنساء

١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٧ ، ١٥٧

(٣) ، ١٥٩ ، ١٦٣ ، ١٦٨

(٢) ، ١٦٩ ، ١٧٢ ، ١٧٣

١٧٧ ، ١٨٠ ، ١٨٧ ، ٢٢٩

٢٣٠ ، ٢٣٣ ، ٢٤١ (٢)

٢٥١ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٦٨

٢٧٣ ، ٢٧٥ ، ٢٩٤ (٢)

٢٩٦ ، ٢٩٧ (٢) ، ٣١٣

٣١٨ (٢) ، ٣٢٩ ، ٣٤٢

٣٥٠ ، ٣٩٢ (٢) ، ٤٠٤

٤١٤ (٥) ، ٤٣٠ ، ٤٦٠

٤٦٣ ، ٤٦٤ (٢) ، ٤٧٢

٤٨٩ ، ٤٩٠ ، ٤٩٤

٤ / ٦ ، ٧ (٣) ، ٩ ، ١٠ ، ٣٢

٣٦ ، ٥١ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٦

٥٧ (٢) ، ٥٨ ، ٦٥ ، ٦٧

٧٢ ، ٨٠ (٢) ، ٨٣ ، ٩٠ ، ٩٢

(٢) ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠٦

١٠٩ ، ١٤٥ ، ١٤٩ (٢)

١٥٠ ، ١٥٩ ، ١٩٩ (٢)

٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢١٦ ، ٢٢٣

٢٢٩ ، ٢٣٢ ، ٢٣٧ ، ٢٣٩

٢٤١ (٢) ، ٢٤٢ (٢) ، ١٤٧

(٢) ، ٢٤٩ ، ٢٧٩ ، ٢٩٧

٣٠٣ ، ٣٠٦ ، ٣٢٩ ، ٣٣١

٣٣٢ (٢) ، ٣٧٣ ، ٣٧٩

٤٠٥ ، ٤٤٠ ، ٤٥٨ ، ٤٧٧

ابن الحاج الاشيلي

١ / ٢ و ٨ / ١٥٠ ، ٢٠٨ ، ٣٢٥

٤١١ و ٤ / ٢٩ ، ٤٧ (٢)

١٥١ و ٥ / ١٦٠

ابن الحاجب

١ / ٨ ، ٢٢ ، ٢٥ (٢) ، ٥٣ ، ٩٦

٩٩ ، ١٠٢ ، ١٠٣ (٣)

١٨٨ ، ١٨٩ ، ٢١٨ ، ٢٢٥

٢٢٦ ، ٢٤٣ ، ٢٦٨ ، ٢٨١

(٢) ، ٢٨٢ ، ٢٨٧ ، ٣٠٦

٣١٠ ، ٣١٢ ، ٣١٥ ، ٣٣٧

٣٧٥ ، ٣٧٨ ، ٣٩١ ، ٤٢١

٤٢٢ ، ٤٢٦

٢ / ١٠ ، ١٥ ، ٢٥ ، ٢٨ ، ٤١

٤٣ ، ٥٧ ، ٩٢ ، ١٠٩ ، ١١٠

١١١ ، ١٢٢ ، ١٣١ ، ١٣٢

١٤٣ ، ١٦٧ ، ١٧٠ ، ١٧٢

١٩٣ ، ٢٠٥ ، ٢١٤ ، ٢١٥

(٢) ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢٢٣

٢٢٣ ، ٢٤٢ ، ٢٦١ ، ٢٨٦

٣٤٤ ، ٣٤٧ ، ٣٥٩ ، ٣٨٩

٣٩٠ ، ٣٩٧ ، ٤٠٨ (٢)

٤١١ ، ٤٢٦ ، ٤٣١ ، ٤٣٩

٤٤٠ ، ٤٤٩

٣ / ٥ ، ٦ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ٢٤

٤٧ ، ٥٤ ، ٧٤ ، ٨٠ ، ٨١

٩٣ ، ٩٨ ، ١٢٢ ، ١٣٨

٣- فهرس اعلام الرجال والنساء

ابن الحداد	٤٨٤ ، ٤٩٢ ، ٤٩٦ ، ٤٩٨
٨٦ / ٦	(٢) ، ٤٩٩ ، ٥٠٢ ، ٥٠٦
ابن حرب	٥١٢ ، ٥٢٧ ، ٥٣٥
٢٨٤ / ٦	٩ / ٥ ، ٦٦ ، ٨٨ ، ١٠٩ ، ١١٣
ابن حزم الظاهري	١٢٢ ، ١٢٤ ، ١٤٤ ، ١٥٠
٩ / ١ ، ٢٢١ ، ٢٢٠ ، (٢)	١٦٥ ، ١٧٦ ، (٢) ، ١٩٨
١٨٨ ، ١٨٥ ، ١٨٤ / ٢	٢٠٣ ، ٢٠٧ ، ٢١٧ ، ٢١٨
٤٨٩ ، ٣٢٥ ، ١٣٧ ، ١٨ / ٣	٢٢٠ ، ٢٣٢ ، (٢) ، ٢٤٤
١٢٩ ، ١٠٩ ، ٧٥ ، ٧٤ ، ١٢ / ٤	٢٦٣ ، (٢) ، ٢٦٨ ، ٢٧٢
٣٦٦ ، ٣٦١ ، ١٩٨ ، ١٣٠	٢٧٦ ، ٢٧٩ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧
٤٣٩ ، ٤١١ ، ٣٩٦ ، ٣٧٤	٣١٨ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ٣٣٦
٥٢٩ ، ٥١٨ ، ٥١٧ ، ٤٨٩	٦٣ / ٦ ، ٢٢ ، ٣٠ ، ٤٢ ، ٥٣ ، ٦٣
٥٤٦ ، ٥٤١ ، (٢) ، ٥٣٩	٧١ ، ١٠١م ، ١٥٦ ، ١٨٨ ، (٢)
٣٤ ، ٢٢ ، (٣) ، ٢١ ، ١٨ ، ١٣ / ٥	٢١٦ ، ٢١٨ ، ٢٢١ ، ٢٨٠
٤٢ ، ٣١ / ٦ ، ١١٩ ، (٢)	٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٨٤
٢١٢ ، ١١٤ ، (٣) ، ٨٨ ، (٢)	٢٨٥ ، (٢) ، ٢٨٦ ، ٢٩٦
٢٨٠ ، ٢٢١ ، ٢١٨ ، ٢١٤	٣٠٩ ، ٣٢٤
٢٩٨ ، ٢٩٧ ، (٢) ، ٢٩٢	ابن حامد
ابن حسن	٤٦٦ / ٤
٣٥٤ / ٢	ابن حباب
ابن الحكم	٢٢٤ / ٦
٢٥٣ / ٦	ابن حبان
ابن حكيم	١٦٥ / ٤
١٥٧ / ٦	ابن حبان البستي (الحافظ ابو حاتم)
ابن حمدان	٣٣٦ / ٣ و ٤ / ٢٤٨ ، ٤٨٢
٢٥ / ٤	

٣- فهرس اعلام الرجال والنساء

ابن الحوي	٣٠٢ ، ٣٢٣ و ٣ / ٧١ ،
٢ / ٣٤ ، ٧٤ ، ١٢٥	٢٩٢ ، ٤١٤
ابن حيان	ابن الخطيب
٢٨٣ ، ٢٨١ / ٤	١ / ٢٦٦ و ٤ / ١٩٧
ابن خالويه	ابن الخلال ، ابو علي
٢ / ١١٤ ، ٢٧٣ و ٥ / ١٩٠	٤ / ١٨٠
ابن الخباز	ابن خويز
١ / ٨٠ ، ٨١ و ٢ / ٥٠ ، ٧٩	٢ / ٣٢٥ و ٣ / ٤٩٥
٢٨١ / ٣	ابن خويز متداد
ابن الخباز الموصلي	١ / ٨ ، ١٨٧ ، ٢٣٢ ، ٣٠١
٧٦ / ٢	٣٩٩ ، ٤١٣ و ٢ / ٢٥ ، ١٨٢
ابن الخباز النحوي	(٢) ، ١٨٨ ، ٣١٨ ، ٣٧٧
٢٣٣ / ٢	٤٠٢ ، ٣٨٦ ، ٣٧٩
ابن خروف النحوي	٣ / ١٣٦ ، ١٧٩ ، ١٨٢ ، ٢٠٣
٢ / ٣١ ، ٦١ ، ٦٣ ، ١٧٢ ، ١٧٤	٤٩٥ ، ٢٧٩
٣٠٤ ، ٣٠٦ و ٣ / ١١٣	٤ / ٢٥ ، ١٨٢ ، ٢٦٢ (٣)
٣٤٨ ، ١٤١	٢٦٣ ، ٣٤٧ ، ٣٩٩ ، ٤٠٧
ابن خزيمة	٤٨٠ و ٦ / ٨٨
٤ / ٣٣٤ ، ٣٩٤ و ٦ / ٢٩٤	ابن الخياط ، ابو حسين
ابن الخشاب ، ابو محمد	٤ / ٤٤٠ ، ٤٧٦
٢ / ٧٢ (٢) ، ٧٣ ، ١٤٩ ، ٢٥٤	ابن خيران ، ابو علي
٢٥٥ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٢٧١	١ / ٢٦٩ و ٢ / ٣٦٥ ، ٣٩٨ و
٢٧٢ ، ٢٨١ ، ٢٨٣ ، ٣٠٠	٣ / ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٥٢ ، ٤٩٤
	(٢) ، ٤٩٧ (٢) و ٤ / ٣٠
	١٨٢ ، ٥٣٤ و ٦ / ٢٢ ، ٧٢

٣- فهرس اعلام الرجال والنساء

- ابن داود
٢٤٦ ، ٢٩٣ ، ٣٢٢ ، ٣٢٤
٣٢٨ ، ٣٣٠ ، ٣٣١ ، ٣٧١
٣٨١ ، ٤١٥ ، ٤١٧
٥٩ / ٣ ، ٨٨ ، ١٠٠ ، ١٢٢
١٥١ ، ١٥٩ ، ١٧٢ ، ١٨٤
٢١٥ ، ٢٢٢ ، ٤٠٠ ، ٤١٢
٤٣١ ، ٤٣٤ ، ٤٤١
٤ / ٢٨ ، ٧٢ ، ٨٤ ، ٩٩ ، ١٨٥
٢٥٩ ، ٢٦٤ ، ٢٦٨ ، ٢٧٠
٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٧ ، ٢٨٧
٢٩٠ ، ٢٩٦ ، ٢٩٧ ، ٣٣٠
٣٣٦ ، ٣٧٦ ، ٣٨٣ ، ٣٨٨
٣٨٩ ، ٣٩٠ ، ٣٩٢ ، ٣٩٦
٣٩٩ ، ٤٤٠ ، ٤٦١ ، ٤٨٥
٥٢٧
٥ / ٧٢ ، ٩٣ ، ١٠٩ ، ٢٥٥ ، ٢٦٨
٦ / ٢٦ ، ٤٩ ، ٧٧ ، ٨٠
٩٧ ، ١١٣ ، ١٢٣ ، ١٤٤
١٥٠ ، ١٥٠ ، ١٨٢ ، ١٩٩
٢٠١ ، (٢) ، ٢٠٢ ، ٢٠٣
٢٠٥ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، (٢)
٢٣٨ ، ٢٦٠ ، ٢٧٠ ، ٢٧٧
٢٨٥ ، ٢٨٧ ، ٣٠٩ ، ٣٢٢
ابن دقيق العيد، تقي الدين
١ / ٨ ، ٢٩٢ ، ٣٨٨ ، ٤٠٧ / ٢
ابن دقيق العيد، مجد الدين
٦ / ٣٠٦ ، ٤ / ٣٦٦
- ١ / ١٦١ و ٢ / ١٨٤ ، ٢٤٦ و
٣ / ٢٤٦ (٢) و ٤ / ٩٦ ،
٤٤٧
ابن داود الظاهري، ابو بكر
١ / ٢٢٠ و ٢ / ١٨٢ ، ١٨٣ و
٣ / ٩٦ ، ٤٩٥
ابن درستويه
٢ / ٢٦ (٤) ، ٢٥٥ ، ٢٥٦
٢٩٠ ، ٣٢٢ و ٣ / ٢٩٠ (٢)
ابن دريد
٤ / ٧١
ابن الدقاق
٤ / ٥٠
ابن الدقاق، ابو اسحاق
٢ / ١٠٧
ابن دقيق
١ / ٩٥ ، ٢٤٧ و ٢ / ٢٣٢ ، ٣٢١
٤ / ٣٩٠ و ٥ / ٢٥ ، ٢١٢
٦ / ١٤
ابن دقيق العيد
٨ / ١٩ ، ٢١ ، ٢٤ ، ١٢٤
١٧٦ ، ١٨٢ ، ٢٣٣ (٢)
٢٩٠ ، ٢٩٢ ، ٣١٢ ، ٣١٤
٢ / ١٥ ، ٢٨ ، ٦٣ ، ١٤٤ ، ٢٠٣

٣- فهرس اعلام الرجال والنساء

٢ / ٢٤٦، ١٨٣، ٢٩، ٢٧، ٢٦ / ٢	ابن الدهان
٢٥٦، ٣٢٥، ٣٥٣ (٢)، ٣٦٩	٢ / ٣٢٠ و ٣ / ١٣
٣ / ٤٩، (٢) ٤٨، (٣) ٣٧، ٣٦ / ٣	ابن الدهان نحوي
٥١ (٢)، ٥٢ (٢)، ٥٣، ٥٤	٢ / ١١٦ و ٣ / ٤٧٠
٣٦٩، ٣٥٦، ١٩٠، (٢)	ابن الراوندي
(٢) ٤٩٤، ٥٤٢، ٤٢١، (٢)	٤ / ٢٣٦
٤ / ١٤ (٣)، ٣١، ٣٧، ٥١	ابن رحال
١١٠، ١١١ (٣)، ١٣١	٥ / ١٢٤، ١٦٠، ٢٥٦، ٢٦٣
١٨٨، ١٨٢، ١٨١، ١٣٢	(٢)
٢٤٧، ٢٦٠، ٢٥٩، ٢٠١	ابن رحال السكندري
٥١٦، ٤٤٧	٥ / ١٧٧
٥ / ٢٢ (٢)، ٢٣، ٣٦، ٣٧ (٣)	ابن رزين، تقي الدين
٦٣، ٦٥ (٣)، ١١٨، ١٣٠	٣ / ١٢٦
١٣٧، ١٨١، ٢٣٨، ٢٥٣	ابن رشد
(٢) ٣٠٣، ٣٠٧ (٢)، ٣٦٥	١ / ٨ و ٤ / ٥، ١٢، ٥٢٨
٦ / ٢٢، ٨٦، ٢١٢، ٢٣٠	٤ / ١٩٢
٢٤٤، ٢٥٤ (٢)، ٢٥٥	
٢٨٦ (٢)، ٢٨٧ (٥)، ٢٨٨	ابن رشد، ابو الوليد
٣٠٨، ٣١١، ٣١٣، ٣٢٦	٣ / ٢٨٠ و ٤ / ٢٣٩، ٣٦٤
ابن سريج، ابو العباس	ابن الرفعة
١ / ٣٤٦ و ٤ / ١٤، ٨٨، ١١٣	١ / ٧٣، ٢٠٠، ٢٠١، ٢١٣
١٢٢، ١٢٣، ٣١٧ و	٢٣٦ (٢)، ٢٥٠، ٢٦٦ (٢)
٥ / ٤١، ١٣٠ و ٦ / ٤٤	٣١٦ (٢)، ٣٥١، ٣٩٩
ابن سعيد	٤٠٧، ٤٠٩
٢ / ٥٦	

٣- فهرس اعلام الرجال والنساء

٤٤٣، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٨،	ابن السكيت
٤٥٤، ٤٤٩	٧٢ / ٣
٨٣، ٨٢، ٧٣، ٥١، ١٥ / ٣	ابن السمعي
١٤٦، ١٣٠، (٢) ٩٨	١ / ١٦، ١٨، ١٩، ٢١، ٢٢،
١٧٩، ١٥٩، ١٥٧، ١٤٩	٣٦، ٤٥، ٥٠، ٥٤، ٧١،
١٩٥، ١٩١، ١٩٠، ١٨٧	٧٢، ٨٤، ٨٥، ١٢٣، ١٣٠،
٢٢٩، ٢١٥، (٢) ٢٠٢	١٣٨، ١٥٤، (٢) ١٥٦،
٣٢٢، ٣١٣، ٢٤١، ٢٣٢	١٥٧، (٢) ١٦٧، ١٦٩،
٣٦٧، ٣٤٦، ٣٤٥، ٣٣٤	١٧٠، ١٧٣، ١٨٧، ١٩١،
٣٩١، ٣٨٩، ٣٧٦، ٣٦٨	١٩٥، (٢) ١٩٦، ٢١٤،
٤٦٠، ٤٥٩، ٤٥٥، ٤٢١	٢١٩، ٢٢١، ٢٢٤، ٢٢٦،
٤٨١، (٢) ٤٧٨، ٤٦٧	٢٣٣، ٢٣٦، ٢٣٩، ٢٤٥،
٤٩٥، (٣) ٤٩٤، ٤٨٧	٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٤، ٢٧٢،
٥٠١، (٢) ٥٠٠	٢٨٥، ٢٨٦، ٣٠٠، (٢)،
٣٣، ٣٢، ٢٩، ١٦، ١٥ / ٤	٣٥٤، ٣٥٨، ٤٤١، ٤٤٤،
٤٤، ٤١، ٤٠، ٣٥، (٣)	٤٤٦
٨٦، ٨٤، ٨٢، ٨١، ٧٢	٢ / ١٥، ٢٦، ٢٧، ٧١، ١٤٠،
١٠٠، ٩٩، ٩٦، (٢)	١٤٣، (٢) ١٤٤، ١٤٦،
(٢) ١٠٧، ١٠٣، ١٠١،	١٦٢، (٢) ١٦٤، ١٧٠،
١١٥، (٣) ١١٠، (٢) ١٠٩	١٩٤، ١٩٥، (٢) ٢٠١،
١٢٩، ١٢٨، (٢) ١١٨	٢٢١، ٢٢٣، ٢٣٤، ٢٥٦،
١٤١، ١٣٦، ١٣٤، ١٣١	٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٨، ٢٧٢،
(٢) ١٥١، ١٥٠، (٢) ١٤٤	٢٩٣، ٣٠٠، ٣٢٣، ٣٤٧،
(٣) ١٥٥، ١٥٤، (٢) ١٥٣	٣٥٠، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٦٨،
١٨١، (٢) ١٨٠، ١٥٧	٣٧٣، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٨٥،
١٩٨، ١٩١، ١٨٣، ١٨٢	(٢) ٣٩٨، ٣٩٠، (٢)،
٢٠٧، ٢٠٦، ٢٠٤، ٢٠٣	٤١٨، ٤٢١، ٤٢٦، ٤٤٢،

٣- فهرس اعلام الرجال والنساء

٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٣٠٥ (٣)	٢٤٢ ، ٢٣٤ ، ٢٣٢ ، ٢١٤
٣٠٧ ، ٣٢٠ ، ٣٢٢ (٢)	(٢) ، ٢٤٤ ، ٢٤٧ ، ٢٥٦
٣٢٤ ، ٣٣٤ ، ٣٣٩ ، ٣٤٢	٢٦٨ ، ٢٧٤ ، ٣٠١ ، ٣٠٦
٣٤٨	٣٠٧ (٢) ، ٣٠٩ ، ٣١٠ (٢)
٦ / ٢١ ، ٢٢ (٢) ، ٢٣ ، ٢٤	٣١١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٩ ، ٣٣١
٢٧ ، ٢٩ (٢) ، ٣٢ (٢) ، ٤١	٣٣٢ (٣) ، ٣٣٥ ، ٣٤٠
(٢) ، ٤٢ (٢) ، ٤٤ ، ٤٩	٣٤٣ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٥٨
(٢) ، ٥٧ ، ٦٠ ، ٧١ ، ٧٦	(٢) ، ٣٧٥ ، ٣٧٦ ، ٣٧٨
٨٩ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٧	٣٨٠ ، ٣٨٧ ، ٣٨٩ ، ٣٩٧
١١٢م (٢) ، ١٢٦	٤١٣ ، ٤١٥ ، ٤٢٨ ، ٤٣٦
١٢٧ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٥	٤٤٠ ، ٤٤١ ، ٤٤٢ (٢)
١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٢ (٢)	٤٥٤ ، ٤٦١ ، ٤٦٤ ، ٤٧٠
١٩٧ ، ٢٠٤ (٢) ، ٢٢٠	٤٧١ (٣) ، ٤٧٩ ، ٤٨٤
٢٣٧ ، ٢٤١ ، ٢٥٠ ، ٢٦٧	٤٨٥ ، ٤٩٣ ، ٤٩٥ ، ٤٩٩
٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٤ ، ٢٧٦	٥٠٠ (٢) ، ٥٠٣ ، ٥٠٦ (٢)
٢٧٧ ، ٢٧٩ ، ٣٠٢ ، ٣٠٥	٥٠٨ ، ٥١٠ ، ٥١٣ ، ٥٢٣
٣٠٦ ، ٣١١ ، ٣١٤ ، ٣١٥	٥٢٥ ، ٥٣٣ ، ٥٣٨ ، ٥٤١
٣١٦ ، ٣١٨	٥ / ٦ ، ١١ ، ١٤ ، ٢٠ ، ٣٠ ، ٣٦
ابن السمعاني، ابو المظفر	(٢) ، ٥١ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٧
١ / ٨ و ٤ / ٢٨٣ ، ٣٢٣ ، ٣٩١	٦٣ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٨٠ ، ٨٣
ابن السيد	(٢) ، ٩٠ ، ٩٥ ، ٩٩ (٢)
٢ / ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٣٤	١٠٤ ، ١١١ (٢) ، ١١٣
ابن السيد البليوسي	١١٧ ، ١٢٩ (٢) ، ١٣٧
٢ / ١٩٧	١٣٩ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٨٥
ابن سيده	١٨٧ ، ٢٣٢ (٢) ، ٢٣٤
١ / ١٩ (٢) ، ٢٧ و ٢ / ٢٥	٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٤٣
١٥٠ ، ١٥٣ ، ١٧٨ و ٣ / ٧١	٢٤٤ (٣) ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ (٢)
	٢٧٠ ، ٢٨٤ ، ٢٩٥ ، ٣٠٠

٣- فهرس اعلام الرجال والنساء

ابن شعبان	ابن السيرافي
٢٩٧ / ٤	٣٢٦ / ٢
ابن سمر	ابن سيرين
٢٦٣ / ١	٢٦١ / ٢ ، ٢٨٠ (٢) ، ٢٨١
ابن شهاب ر: الزهري	٢٨٢ (٢) و ٣٥٨ / ٤
ابن الصائغ	٤٠٥ ، ٤٠٧ و ٢١١ / ٦
١١١ / ٣ و ١٤٨ / ٢ و ١٦١ / ١	٢١٢ (٢)
١٤١	ابن سينا
ابن الصائغ، ابو الحسن	٩٤ / ١ ، ٩٧ و ٣٦ / ٢ ، ٤٨
١٣٠ / ٢	٥٢ ، ٩١ ، ٩٤ (٢) ، ٩٥ (٢)
ابن الصباغ	ابن شاس
٨٩ ، ٨٦ ، ٧٥ ، ٣٥ (٢) / ١	٨ / ١
٢٦٦ ، ٢٦٣ ، ١٣٠ ، ١٢٨	ابن شاهين
٢٨٧ ، ٢٨٦ ، ٢٧٩ ، ٢٧٥	٨٩ / ١
٤٤٢ ، ٢٩٣	ابن شجاع البلخي، محمد
١٤٠ ، ١٣٠ ، ٢٩ ، ١٨ / ٢	٢٧٠ ، ١٧ / ٣ و ٢١٤ / ١
٣٠٦ ، ٢٥٦ ، ١٦٤ ، ١٤٦	(٢) و ٤٢ / ٤ و ٩٤ / ٥
٣٩٣ ، ٣٩٢ ، ٣٨٧ ، ٣٨٦	٩٩
٤٠٠ ، ٣٩٩ ، ٣٩٨ ، ٣٩٤	ابن شريح
٤١٨ ، ٤١٣ ، ٤٠٥ ، ٤٠٢	٢٩٦ / ٦
٤٥٢ ، ٤٤٤	ابن الشريشي
٩٣ ، ٨٧ ، ٧٧ ، ٧٣ ، ٤٩ / ٣	٧٨ ، ٧٧ / ٢
٤٩٩ ، ٣١٦ ، ٢٠٨ ، ٢٠٢	ابن الشريشي، جمال الدين
٨٣ ، ٦٤ ، ٤٢ ، ٤١ ، ٣٧ / ٤	٨٤ ، ٨٢ ، ٧٧ / ٢
١٣١ ، ١٢٨ ، ١١١ ، ٨٧	
٢٣٦ ، ٢٣٥ ، ١٨٣ ، ١٨٢	

٣- فهرس اعلام الرجال والنساء

٣٠٣ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣١٠ ،	٢٣٩ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٥٠ ،
٣٣٥ ، ٣٣٩ ، (٢) ، ٣٤٠ ،	٢٧٩ ، ٢٩١ ، (٢) ، ٢٩٢ ،
٣٤١ ، ٣٦٦ ، ٣٧٨ ، ٣٩٥ ،	٣٢٢ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٨٩ ،
٤٠٠ ، (٢) ، ٤٣٢ ، ٤٧٢ ، ٤٧٣ ،	٣٩٥ ، ٤١٠ ، ٤١٤ ، ٤٥٣ ،
٥ / ٥١ ، ١٢٦ ،	٤٦١ ، ٤٧٩ ، ٥٠٣ ، ٥٠٦ ،
٦ / ٦٠ ، ١٠٣ ، ١٢٠ ، ١٢٤ ،	٥٣٤ ، ٥٣٣ ،
٢٠٦ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٩٠ ،	٥ / ٤٦ ، ١٠٩ ، ١٣٣ ، ١٣٦ ،
(٢) ، ٢٩٢ ، ٢٩٤ ، ٣٠٣ ،	١٦٢ ، (٢) ، ٢٣٨ ، ٢٤٤ ،
٣١٨ (٢)	٢٤٩ ، ٢٨٤ ، ٢٩٧ ،
ابن صياد	٦ / ٢٢ ، ٣٢ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٦ ، ٥٩ ،
٥ / ٢٢٢	(٢) ، ٦٣ ، ٧٢ ، ٧٤ ، ٩٧ ،
ابن صياد الدجال	١١٣ ، ٢٢١ ، ٢٤٥ ، ٢٥١ ،
٤ / ٢٠٦	٢٥٢ ، ٢٨٥ ، ٢٨٨ ، ٣٠٥ ،
ابن ظاهر	٣١٣ ، ٣٢٧ ،
٢ / ٢٧٧	ابن الصباغ ، ابو عمر
ابن الطراوة	١ / ٢٦٦ و ٢ / ٣٤٧ و ٤ / ٢٤٧
٢ / ٣٠٣	ابن الصلاح
ابن طلحة	٥ / ٣٦٥
٢ / ٥٥ ، ٨٦	ابن الصلاح ، ابو عمرو
ابن العارض المعتزلي	١ / ١٦٢ ، ٣٥١ ، ٣٦٥ و
١ / ٩ ، ٢٥٥ ، ٢٦٣ و ٢ / ١٢٢ ،	٢ / ١٨٠ ، ٢٥٩ ، ٤٥١ (٢) و
٣٢٥ ، ٤٣٧ و ٣ / ٧١ ، ٤٠٩ و	٣ / ٤٤٠
٤ / ٧١ ، ٤٣٦ و ٦ / ٢٩٨	٤ / ١١٠ ، ١٥٦ ، ٢٤٦ ، ٢٤٨ ،
ابن عاصم العبادي	٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٨٠ ،
٢ / ٣٢٠ ، ٤٣٧ و ٤ / ٧١	٢٨١ ، ٢٨٣ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ،
	٢٨٨ ، (٢) ، ٢٩٢ ، ٢٩٧ ،

٣- فهرس اعلام الرجال والنساء

ابن عامر	٣٠٥ ، ٣٧٩ ، ٣٩٨ ، ٤٠٤ ،
٤٤٥ / ١	٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ٤٠٨ (٢) ،
ابن عباس، عبدالله	٤٠٩ ، ٤١١ ، ٤٨٨ و ١٧ / ٥
١٦ / ٢ و ٢٥٥ ، ٥٦ ، ١٠ / ١	(٢) ، ١٩ ، ٦ / ٤٤ ، ٦٨ (٢) ،
(٢) ، ١٧٠ ، ١٧١ ، ٢٥٥ ،	٢٨٣
٢٥٧ (٢) ، ٢٩٩ ، ٣٣٠ (٢) ،	ابن عبد الحكم
٣٣٢ ، ٣٩٤ و ١٠٩ / ٣ ،	٣٢٤ / ٤
١٣٧ ، ١٤١ ، ٢٣٣ ، ٣٧٧	ابن عبد ربه
٤٩ / ٤ ، ١٥٥ ، ١٥٧ (٢) ، ٢٢٢ ،	١٤٦ / ٢
٢٦٨ (٢) ، ٢٧٦ ، ٣٠٣ ،	ابن عبد السلام
٣٢٨ ، ٣٤٧ ، ٣٦٧ ، ٣٧٣ ،	١ / ٢٣ ، ٣٩٥ و ١٤٣ / ٢ و
(٣) ، ٣٧٦ (٢) ، ٤٠٧ ، ٤٣٠ ،	٤ / ٣٦٦ و ٥ / ٢٢ و
(٢) ، ٤٧٦ ، ٤٧٨ (٢) ، ٤٨٠ ،	٦ / ٦٩ ، ٢٣٩ ، ٣٠٠ ،
٥١٠ ، ٥١١ ، ٥١٨ ، ٥١٩ ،	٣٢١ ، ٣٠٢ ، ٣٠١
٣٧ و ٥ / ٢٥٣	ابن عبد السيد
٦ / ٤٣ ، ٤٥ ، ٦٣ ، ٧٠ ، ٧٢ ،	٤ / ٤٠١
٩٢ ، ٩٥ ، ١٠٠ ، ١٣٨ ،	ابن عبد المؤمن
١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٥٩ ، ٢١١ ،	٤ / ٤٠١
٢٥٥ ، ٢٥٩ ، ٢٨٩	ابن عبدان
ابن عباس الضحاكي	١ / ٣٥٤ و ٤ / ٢٣٥ ، ٢٣٩ و
٤ / ٣١١	٥ / ١١٢ ، ١٣٥
ابن عبد البر ، ابو عمر	ابن عبدان ، ابو الفضل
١ / ٢٨٩ ، ٣٩٥ و ٢ / ٢٥١ و	١ / ٣٥٧ ، ٤٠٥ و ٢ / ٢٢٢ ، ٣٤٧
٣ / ٣٧ ، ٤٠٤ و ٤ / ١٠٦ ،	ابن عبيد
١٠٧ ، ١٦٤ ، ٢٦٢ ، ٢٨١ ،	٢ / ١٦٧
٢٨٢ ، ٢٨٧ ، ٢٩١ ، ٢٩٦ ،	

٣ - فهرس اعلام الرجال والنساء

ابن عطية	ابن عتاب
١ / ٣٩٣ ، ٤١٥ و ٢ / ١٨ ، ٢٧٧ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٣٣١ ، ٤٣٠ و ٣ / ١٨٧ ، ٢٧٨ ، ٢٨٤ و ٤ / ٢٧٨ ، ٧٥	١٥٦ ابن عدي ٤ / ١١٧ ابن العربي
ابن عقيل	١ / ٨ ، ٢٨٥ (٢) ، ٣٥٧ ، ٢٨٦ ، ٣٩٦ و ٤ / ١٩٢ ، ٣٥٤ (٢) و ٥ / ٣٤ و ٦ / ٣٤ ، ٤٣ ، ١٩٩ ، ٢٠٠
١ / ٨ ، ٣٥ (٢) ، ٥٤ (٢) ، ١٥٤ ، ٢٧٠ ، ٣٩٦ ، ٤٢١ و ٢ / ٣٤٧ ، ٣٧٣ ، ٣٨٣ ، ٤٣١ و ٣ / ٣٧ ، ١٤٧ و ٤ / ٨٤ ، ١٢٧ ، ٣٧٦ ، ٤٨٧ ، ٥ / ٢٥ ، ٣٤ ، ١٦٦ ، ٣٣٤ و ٦ / ٣٤ ، ٢٢٧	ابن العربي ، القاضي ٤ / ٧٥ و ٥ / ٣٤ ، ٢٢٥ (٢) ابن عساكر ١ / ١٤٠ ابن عصفور
ابن عقيل الحنبلي	٢ / ٤٣٣
ابن العلاق	٢٧٥ ، ٢٨٧ ، ٢٩١ ، ٢٩٦ ، ٣٠٨ ، ٣٣٧ و ٣ / ٨٤ ، ٢٣٠ ، ٢٩٠ ، ٢٩٣ و . ٦ / ١٠١
ابن علي	ابن عصفور ، ابو الحسن ٢ / ٣٢٢
ابن علي	ابن عطاء الله ١ / ٣٧٢ و ٢ / ١٠٨ و ٥ / ٢٦٤
٤ / ٤٣٩ و ٦ / ٢٤٥ (٢) ، ٢٤٧ ، ٢٥٠ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ ، ٢٥٦	ابن عطاء الله السكندري ١ / ٨
ابن علي ، اسماعيل	
٤ / ٢٩٣ ، ٤٨٠	

٣- فهرس اعلام الرجال والنساء

ابن عمر	ابن فارس
٢ / ٤٩ (٢)، ٤١١ و ٤ / ١٠٢،	١ / ١٩ (٢) و ٢ / ١٧، ٢٠، ٢٤
١٥٥، ١٩٤ (٢)، ١٩٥،	(٢)، ٢٦، ٦٣، ١١٤، ١٥٢،
٣٣٦، ٣٦٧ (٢)، ٣٧٦،	١٧٠، ٢٥٣، ٣٢٧، ٣٢٨،
٤٠٣، ٤٠٦، ٤٢٤، ٤٨٠،	٣٤٧، ٣٥٢، ٣٥٧، ٣٥٩،
٤٨٩، ٤٨٥	٣٦١ (٢)، ٣٦٢ (٢) و
٦ / ٥٧، ٦٣، ٦٦، ٩٥، ١٥٢،	٣ / ٢٧٥ و ٤ / ٣١، ١٦٣،
١٥٤، ١٥٦، ١٧١، ١٧٢،	٤٣٦
(٣)، ٢١١، ٢١٢، ٢٢٤،	ابن فارسي، ابو الحسين
٢٦٠	١ / ٤٤٧ و ٢ / ٧٥ و ٢ / ٥،
ابن عمر، عبدالله	١١٤، ١٠٥
٤ / ٣٥٨	ابن الفارض
ابن عمروس	١ / ٥٥
٤ / ٤٠١	ابن القراء
ابن عمروس المالكي، ابو الفضل	٣ / ٣٧ و ٤ / ٤٠٠، ٤٠١
٤ / ٤٠٠	ابن فورك
ابن عمروس، جمال الدين	١ / ١١، ٤٩، ٥٠، ٨٥، ٨٧،
٣ / ٨٠	١٦١، ١٩١، ٢١١
ابن عمرون	٢ / ١٤، ٢٦، ٢٧، ١٦٠، ١٨٣،
٢ / ٣٧٥ و ٣٠٨، ٦٩، ٣ / ٣٧٥	٢٢٠ (٢)، ٢٢٣، ٢٧٣،
ابن العنبري	٢٨٦، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٧،
٦ / ٢٣٧	(٢)، ٤٢٧، ٤٣٢، ٤٣٣،
ابن عينة	٤٤٢ (٢)، ٤٥٦،
٤ / ٤٢٢	٣ / ٦، ٤٠، ٥٢، ٦٦، ١٩٩،
	٢١١، ٣١٥، ٣٩٠ (٣)،
	٤٠٢، ٤١٧، ٤٢٢، ٤٥٤،

٣- فهرس اعلام الرجال والنساء

ابن قاسم	٤٧٩ ، ٤٨٧ ، ٤٩٤ ، ٤٩٥
٣٢٥ ، ٨٩ ، (٢) ٨٨ / ٦	٤٩٩
ابن القاص	٤ / ١٣ ، ٢٥ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤
١ / ٨٠ ، ١٤٩ ، ١٧٩ ، ٣ / ٣٣٣ و	١٠٩ ، ١٢٧ ، ٤٣ ، ٤٤
٤ / ٤٢٧ و ٦ / ٩٥ ، (٢) ١٢٣ ، ٢٨٦	١٠٩ ، ١٢٧ ، ١٤٣ ، ١٤٤
ابن القاص ، ابو العباس	١٤٥ ، ١٨٤ ، ٢٣٩ ، ٢٤٩
١ / ٧ ، ١٨ ، ١٤٩ و ٢ / ١٨٢	٢٥١ ، ٢٧٦ ، ٢٧٨ ، ٢٩٦
ابن قتيبة	٣٠١ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ٣١٩
١ / ٦٦ و ٣ / ٩٦ ، ٢٩٢	٣٢٠ ، ٣٢٦ ، ٣٤٢ ، (٢)
ابن قدامة (الموفق)	٣٤٤ ، ٣٥٧ ، ٣٦٢ ، ٣٦٧
٥ / ١٧ و ٦ / ٦٧	٣٦٩ ، ٣٧٦ ، ٣٩١ ، ٤٠٣
ابن القشيري أيضاً: القشيري	٤٢٠ ، ٤٣١ ، ٤٤٥ ، ٤٥٤
٢ / ٣٩٥ و ٣ / ٣١٠	(٢) ، ٤٩٨ ، ٥١١
ابن القشيري ، ابو نصر	٥ / ٢٠ ، ١١١ ، ١١٤ ، ١٣٠
١ / ٧ ، ١٩ ، ١٣٣ ، ١٣٧ ، ١٥٧	١٣١ ، ١٣٥ ، (٢) ، ١٣٨
٢ / ١٥ ، ١٦٠ ، ٤٢٢ و	١٨٦ ، ١٩٠ ، ٢٦٨ ، ٣٥٧
٤ / ٢٤٥ ، ٢٧٠ ، ٢٩٤	٦ / ٣٢ ، ٣٣ ، ٦٦ ، ١١٣ ، ١١٨
٣٨٤ ، ٣٦٨ ، ٣٥٧ ، ٣٠٢	١٤٩ ، ١٧٢ ، ٢١٨ ، ٢٢٠
ابن القصار	٤ / ٢٢١ ، ٢٣٨ ، ٢٤٤ ، ٢٤٦
٢ / ٣٨٦ و ٤ / ٢٥	(٣) ، ٢٥١ ، ٢٥٣ ، ٢٥٦
ابن القطان	٢٦٩ ، ٢٧٦
١ / ٣٧ ، ١٥٠ ، ١٨٧ ، ٢٢١ و	ابن فورك ، ابو بكر
٢ / ٣٨٩ ، ٣٦٣ ، ٣٥٧ ، ٧ / ٢	١ / ٧ ، ٢١٠ و ٣ / ٢٠١ و
٣٩٠	٤ / ٢٥ ، ٢٨١ ، ٤٠٣ و ٥ / ١٧٦
	ابن فورك ، القاضي
	٣ / ٢٠٠

٣- فهرس اعلام الرجال والنساء

ابن القطان، ابو الحسين	٣ / ٢١، ١١٩، ١٧٨، ١٨٤
١ / ٧، ٣٨، ٤٠، ١٥٣، ١٥٥	١٩٠، ١٩٥، ١٩٧، ٢٠٣
١٥٨، ١٨٦، ٢٢٠ و	٢١٩، ٢١٥، ٢١١، ٢٠٩
٢ / ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨	٢٢١، ٢٣٦، ٣٦٥، ٣٨٩
٣٥٣، ٣٥٥، ٣٦٤، ٣٧٩	٣٩٠، (٢)، ٤٦٧، ٤٦٩
٣٨٢، ٣٨٦، (٢)، ٣٩٠	٤٩٢، ٤٩٤، (٢)، ٤٩٧
٣٩٧، ٤٠١ (٣)	٤ / ٦٨، ٩٤، ١٠١، ١٨٣
٣ / ١٤٧، ٢٠٧، ٢٥٧، ٢٦٧	١٨٤، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٧٢
٢٦٨، ٢٧١، ٢٧٨، ٣٧٢	٢٨٨، ٢٩٦، ٣٠٦، ٣٢٣
٣٨٢، ٣٨٦، ٣٨٨، ٣٩٩	٣٢٨، (٢)، ٣٤٠، ٣٦٦
٤٦٣، ٤٩٩	٣٧٣، ٤٠٤، ٤٢٥، ٤٢٨
٤ / ٣٠، ٤٩، ٧٤، ٩٩، ١٣٢	٤٤٨، ٤٥٢، (٢)، ٤٦٨
١٨٢، ٢٣٥، ٢٨٠، ٢٨٤	٤٧٦، ٤٩٦، ٤٩٩، ٥٠٠
٢٩٠، (٢)، ٢٩٧، ٢٩٩	٥٠١، ٥٠٦، ٥١٦، ٥١٧
٣٠٣، ٣٠٦، ٣١١، ٣١٩	٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٨، ٥٤١
٣٢٠، ٣٢٢، ٣٢٧، ٣٣١	٥٤٦
٣٤٠، ٣٤٤، ٣٥٨، ٣٦٢	٥ / ١٨، ٢٦، ٤١، ١٠١، ١١٣
٣٦٦، ٣٧٥، ٣٧٧، ٣٩١	١٦٤، ١٧٣، ٢٢٩، (٢)
٣٩٥	٢٤٥، ٢٦٧، ٣٣٥
٥ / ١٢٦ و ٢٢ / (٢)، ٢٧٧	٢٥ / ٢٧، ٢٨، ٣٢، ٤٤، ٥٦
ابن كج	٥٧، ٦٦، ٦٧، ٧١، ٨٨، ٩٢
١ / ٣٤٦، ٤٠١ و ٢ / ٦٤ و	١٣٥، ١٤٩، ١٥١، ١٦٨
٣ / ٤٠، ٣٠٧، ٣١٦	٢٥٤، (٢)، ٢٧٠، ٣٠٦، (٢)
٣٦٢، ٣٦٩ و ٤ / ١٨٤	٣١٠
٢٥٠، ٢٦٣، ٤٧٨، ٥٣٠	ابن القطان، ابو الحسن
٥٣٢ و ٥ / ٧، ١٣، ١٩	١ / ١٤٩، (٢) و ٣٨٣، ٣٨١
١٣٧ و ٦ / ٢٠، ٥٩، ١٠٨	٤ / ٢٦٦، ٢٨٣

٣- فهرس اعلام الرجال والنساء

ابن مالك	١١٤ ، ١١٨ ، ١٢٠ ، ١٢٣ ،
٢ / ٩ ، ١١ (٢) ، ٤٩ ، ٦٤ ، ٧٧ ،	١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٣٨ ، ١٣٩ ،
٧٨ ، ٧٩ (٢) ، ٩٣ ، ١١٩ ،	١٤٩ ، ٢٤٤ ، ٢٥٣ ، ٢٨٧ ،
١٣٢ (٢) ، ٢٥٤ ، ٢٥٧ ،	ابن كج ، ابو القاسم
٢٦٠ ، ٢٨٧ ، ٢٩٠ ، ٢٩٥ ،	١ / ٧ ، ٤٠٦ و ٣ / ٢٧٨ و
٢٩٦ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩ ،	٤ / ١٨٣ و ٥ / ٢٩٥ و
٣٠٠ ، ٣٢ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ ،	٦ / ١١٩
٣١٦ ، ٣١٧ ،	ابن كج ، القاضي
٣ / ٧١ ، ٨٤ ، ٨٥ (٢) ، ٩٠ ،	٢ / ١٨٥ و ٣ / ٢٠٣ ، ٣٣٥ و
٢١٤ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٣١٥ ،	٤ / ١٠٦ ، ٣٢٤ و ٦ / ٤٣
٣١٧ (٢) ، ٣٢١ ، ٣٣٨ و	ابن كلاب
٤ / ٢٢٩ و ٥ / ١٩٢ ، ١٩٦ ،	٢ / ٣٥٤
ابن مالك ، بدرالدين	ابن اللبان
٣ / ٨٤	٥ / ١٣٩ ، ١٤٣ ، ١٥٥
ابن مالك ، جمال الدين	ابن اللبان ، ابو الحسين
١ / ٤٤٥ و ٢ / ٧٦	١ / ٥٣
ابن المبارك	ابن اللتيبة
٢ / ١٧٤ و ٤ / ٣٨٩ ، ٤٠٥	٥ / ٢٤٣
ابن مبشر	ابن لقمان الكردي
٥ / ٣١	٢ / ٢٢١
ابن مجاهد	ابن الماجشون
٣ / ٣٧٠ و ٤ / ١٦	٣ / ١٣٦
ابن مجاهد الطائي	ابن ماجه
١ / ٥٣	٤ / ٣٣٨ ، ٤٠٦ و ٦ / ١٤ ، ٢٢٤
ابن مخلد	٢ / ٢٦٨

٣- فهرس اعلام الرجال والنساء

ابن المرأة	ابن مقلة
١٠٧ / ٢	٦ / ٥ و ٩٩ / ٤
ابن المريبي	ابن ملجم
٢٨٧ / ٤	٥٠٠ / ٤ (٢)
ابن مسعود	ابن المتاب
١٨ / ٤ و ١٥٥ ، ١٣٨ ، ٣١ / ٤	١٧ / ٣
١٥٧ (٢) ، ١٩٢ ، ٣٤٤ (٢) ،	ابن منده
٣٦٢ ، ٣٦٣ ، ٣٦٤ ، ٣٧٦ ،	٣٠١ / ٤
٣٧٨ ، ٤٩١ و ٦٠ / ٦ ، ٦٦ ،	ابن المنذر
٧٠ (٢) ، ١٤٩ ، ١٥٢ ،	٣٥١ ، ١٩ / ٤ و ٤١٠ / ١
١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٥٧ ، ٢١١ ،	ابن المنير
٢٩٧	
ابن مصعب	١ / ٨ (٢) ، ٧٦ ، ٢٧٠ ، ٢٨٩ ،
٤٨٨ / ٤	٣٩٥ و ٢ / ٣٣٦ و ٣ / ٩٤ ،
ابن المطيني	١٠٧ ، ٤٤٧ و ٤ / ٦٣ ، ٦٧ ،
٤٩٥ / ٣	١٢٦
ابن معط	٨ / ٥ ، ٢٢ ، ٥٠ ، ٥٦ ، ٩٠ ،
٢ / ٣٣٨ (٢)	٩٦ ، ١٢٣ ، ١٥٠ ، ١٦١ ،
ابن معين	١٦٥ ، ١٧٦ ، ١٨١ ، ١٨٩ ،
٢٨٧ / ٤	٢٠٣ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٣٣ ،
ابن مفوز ، ابو الحسن	٢٩٠ ، ٢٩٨ ، ٣٢١ (٢) ،
٢٩٦ / ٤	٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٣٣١ ، ٣٣٥ ،
ابن مقسم المقرئ ، ابو بكر	٣٤١ ، ٣٤٥ ، ٣٥٧ ،
٧٢ / ٢	٦ / ٦٠ ، ٧٨ ، ٨٠ ، ١٣٠ (٢) ،
	١٣٣ ، ١٤١ ، ١٧٢ ، ١٨٤ ،

٣- فهرس اعلام الرجال والنساء

ابن هشام الخضر اوي	١٩١ ، ٢٨٥ ، ٢٨٩ ، ٢٩٣
٢٨٧ / ٢	٣١٣ ، ٣١٩ (٢) ، ٣٢٤
ابن هشام، ابو محمد	٣٢٥ ص
٣٣٨ / ٢	ابن المنير، ابو العباس
ابن هشام، جمال الدين	٣٢٨ / ٣
٢٧٢ / ٢	ابن المنير، القاضي
ابن الحمداني	٤ / ٤٤ و ٥ / ١٧٩
٢٤ / ١	ابن مهدي
ابن واصل	٢٨٢ / ٤
١٠١ / ١ (٢) و ٤٣ / ٢ (٢) ٥١	ابن المواق
ابن الوراق	٣٢٨ / ٤
٣١٥ / ٢	ابن موسى
ابن الوكيل	٢٥٩ / ٢
٢٢٥ / ٦	ابن النحاس
ابن الوكيل، ابو حفص	٢٢٨ / ٤
١٧١ / ٥	ابن النحاس، بهاء الدين
ابن الوكيل، صدر الدين	٢ / ٦٩ (٢) ، ٣٣٣
٢٦١ / ١ و ٤ / ٢٠٢	ابن نصر
ابن ولاد	٩٩ / ٦
٧٢ / ٣	ابن نصر المروزي
ابن وهب	٣٦٢ / ٢
٤ / ٣٩٣ (٣) ، ٣٩٧ ، ٤٨٨ (٢)	ابن النفيس
ابن وهيب	٤ / ١٨٥ و ٥ / ١٠٥ و ٦ / ١٣١
١٠٥ / ٦	

٣- فهرس اعلام الرجال والنساء

٢٧٢ ، ٢٧٨ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ،	ابن يحيى
٢٩٣ ، ٣٠٠ ، ٣٥١ ، ٣٥٣ ،	٢ / ٢٠٥
٣٥٨ ، ٣٨٩ ، ٣٩٨ ، ٤٠١ ،	ابن يحيى الوراق
٤١٠ ، ٤٠٥	٤ / ٤٩٢
١٠٧ ، ٦٣ ، ٣٠ ، ٢٦ ، ١٣ / ٢	ابن يعيش
١٦٧ ، ١٨٠ ، (٢) ، ١٨٢ ،	٢ / ٥٦ ، ٥٧ ، ٢٧١ ، ٣٢٢ و
١٨٣ ، ٢٠٧ ، ٢٢٣ ، ٢٥٥ ،	٣ / ٧٩
٢٥٦ ، ٣٢٥ ، ٣٤٤ ، ٣٥١ ،	ابن يوسف ، ابو محمد
٣٥٩ ، ٣٦٦ ، (٢) ، ٣٦٧ ، (٣) ،	٥ / ١٩٢
٣٧٣ ، ٣٧٨ ، ٣٧٩ ، ٣٨٥ ،	الابهرى
٣٨٦ ، ٣٨٧ ، (٢) ، ٣٩٠ ،	١٥٦ / ١ و ٣٦٩ / ٢ و
٣٩٢ ، (٢) ، ٣٩٣ ، (٢) ، ٣٩٦ ،	٣ / ٤٢٣ ، ٤٩٥ و ٤٨٥ / ٤
٣٩٩ ، ٤٠٢ ، ٤٠٤ ، ٤١٧ ،	الابهرى ، ابو بكر
٤١٨ ، ٤٣٠ ، ٤٣٢ ، ٤٤٢ ،	١٥٦ / ١ و ٣٣٢ / (٢) ، ٣٤٣ ،
٤٤٣ ، ٤٤٤ ، ٤٤٥	٤٠٧ و ٣٤ / ٥
٩ / ٣ ، ١٢ ، ٤٧ ، ٥٦ ، ٧٧ ،	الابهرى ، اثير الدين
٧٨ ، ١٤٤ ، ١٥٥ ، ١٥٧ ،	٢ / ٤٣
(٢) ، ١٦٣ ، ٢٣٣ ، ٢٤٧ ،	أبو إبراهيم
٢٥٣ ، ٢٥٤ ، ٢٥٨ ، ٢٦٩ ،	٦ / ١٧٠ و ٢٩٣ / ٤
٢٨١ ، ٢٨٦ ، ٢٨٩ ، ٢٩١ ،	ابو اسحاق
٣٠٨ ، ٣١٢ ، ٣١٤ ، ٣١٩ ،	٧ / ١ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٣ ، ٢٥ ،
٣٧١ ، ٣٧٢ ، ٣٩٨ ، ٤٢١ ،	٣٥ ، ٥٤ ، ٥٩ ، ٦٢ ، ٦٣ ،
٤٦٢ ، ٤٦٩ ، ٤٨٥ ، ٤٩٣ ،	٨٥ ، ١٤٠ ، ١٧٠ ، ١٧٧ ،
٤٩٤ ، ٤٩٥ ، ٥٠٠ ، (٢) ،	١٩١ ، ٢٣٣ ، (٢) ، ٢٣٦ ،
٥٠١ (٢)	٢٣٩ ، ٢٤٠ ، (٢) ، ٢٤٣ ،
٤ / ٩ ، ١٠ ، ١٦ ، ٢٤ ، ٤٢ ، (٢) ،	
٥٠ ، ٥٢ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٧٢ ،	

٣- فهرس اعلام الرجال والنساء

٨٣ ، ٨٥ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩١	٦ / ٢٢ (٢) ، ٤١ ، ٤٢ ، ٦٥ (٢)
٩٤ ، ٩٦ ، ١٠٠ ، ١٠٣	١٢٠ ، ١٢٢ ، ١٢٤ ، ١٢٦
١٠٩ ، ١١١ ، ١١٤ (٢)	(٢) ، ١٥٧ (٤) ، ١٦٨
١١٨ ، ١٢١ ، ١٢٨ ، ١٦٠	١٦٩ ، ١٧٨ ، ١٨١ ، ١٩١
١٨١ ، ٢٠٣ ، ٢٤١ ، ٢٤٢	١٩٢ ، ٢٠٠ ، ٢٠٢ ، ٢٠٤
٢٤٤ ، ٢٤٧ ، ٢٤٩ (٢)	٢٠٥ (٣) ، ٢٠٧ ، ٢١٨
٢٥٠ ، ٢٥٨ ، ٢٧٠ ، ٢٧٥	٢٤٢ (٦) ، ٢٤٤ ، ٢٤٦
٢٩١ ، ٢٩٩ ، ٣٠٥ ، ٣٠٨	٢٦١ (٢) ، ٢٦٢ ، ٢٧٣
٣٢٠ ، ٣٢٥ ، ٣٣١ ، ٣٦٢	٢٧٧ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٢٨٦
٣٦٧ (٢) ، ٣٦٩ ، ٣٧٣	٢٨٧ ، ٢٩١ ، ٣٠٧ ، ٣١٠
٣٨٠ ، ٣٨٧ ، ٣٨٩ ، ٣٩٠	٣١١ (٢)
٤٠٤ ، ٤١٠ ، ٤٣٢ ، ٤٤٠	ابو اسحاق الاسفرايني ر:
٤٤٨ ، ٤٧٩ ، ٤٩٠ (٢)	الاسفرايني، أبو اسحاق
٤٩٢ ، ٤٩٥ ، ٤٩٧ (٢)	ابو اسحاق السبيعي
٤٩٩ ، ٥٠٧ (٢) ، ٥٢٥	٣٣٩ / ٤
٥٣١ ، ٥٣٣	ابو اسحاق الشيرازي
٥ / ٣٦ ، ٤٠ ، ٤٦ ، ٧٨ ، ٨٣	١ / ٣٤ ، ١٢٣ ، ٢٤٩ ، ٢٨٥ و
١١٤ ، ١٢١ (٢) ، ١٣٣	٢ / ١٧٠ ، ٣٤٧ و
١٤٤ ، ١٤٩ (٢) ، ١٥٣	٣ / ٢٥٣ ، ٣٩١ ، ٤٩٥ و
١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٦٠ ، ١٦٢	٤ / ٥٩ ، ٤٧٠ ، ٤٧١ ، ٥٠٦
١٦٦ (٢) ، ١٧٣ ، ١٨٨	٥ / ١٦٢ ، ٢٧٥ ، ٢٩١ و
٢٣٦ ، ٢٤٤ (٤) ، ٢٧٠	٣٥٨ و ٢٨٦ / ٦
٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠	ابو الحسن العنبري
٢٨٣ ، ٢٨٦ ، ٢٨٨ ، ٢٩١	٥ / ٢٦٠
٢٩٢ ، ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦	ابو الأسود
٢٩٧ ، ٣٠٤ ، ٣٢٠ ، ٣٢٨	٢ / ٢٥٣
(٢) ، ٣٣٥ ، ٣٤٦	

٣- فهرس اعلام الرجال والنساء

ابو بكرة الأشعري	ابو امامة
٢٦٨ / ٥	٤ / ٤٠٦ (٤)
ابو بكرة الأشعري القاضي	ابو امامة، سهل بن حنيف
٣٧٠ / ٣	٤ / ٤٠٦، ٤٠٥
ابو بكرة البصري القاضي	ابو أيوب
٣٩٨ / ٢	٣ / ٣١٦ و ٧٠
ابو بكرة بن الطيب أو الباقلاني	ابو برة
ابو بكرة بن محمد	٤ / ٣٣٩ و ٥ / ١٠٢، ٩٥
٩٢ / ٦	ابو البركات البغدادي
ابو بكرة الصديق	٩٤ / ١
٣٥٩ / ٢	ابو البقاء
٣١٧، ٣١١، ٣٠٤، ١٦٣ / ٤	٢ / ٣٩٩، ٣١٩، ٢٩٢
٤٥١، ٤٢٥، ٣٤٤، (٢)	ابو بكرة
٤٥٣، (٢) ٤٧٦، (٣) ٤٨٦،	٢ / ٣٩٠
٤٨٧، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢،	٢ / ٤١٠، ٤٢، ٤٤، ٤١١ (٢)،
٥٣٤، ٥٣٣	٤١٧، ٤٦٦، ٤٩٦، (٢) ٤٩٧،
٤ / ٥٣، ٥٤، ٥٦، ٥٧، ٦٦ (٤)،	(٢)
٢٢٣، ١١٦، ٦٧	٤ / ٦٣، ١١٠، ١٢٥، ٣٣١،
ابو بكرة عبد الوهاب	٣٣٩، ٤١٣، ٤٧٧، ٤٨٥،
٤٣ / ٦	٥١٦، ٤٩٦، ٤٩٥
ابو بكرة	٥ / ٣٦٤، ٢٣٦
٤ / ٢٩٩ (٢) و ٦ / ١١٧	٦ / ١٥٠، ١٦٠، (٢) ٢٢٢،
ابو غمام	٢٢٣، ٢٥٨، (٢) ٢٩٠،
١ / ٢٨٥ و ٣ / ٢٦٣	٢٩١، ٣٦٠

٣- فهرس اعلام الرجال والنساء

٩٨، ٣٩، ٣٧، (٢) ٣٦، ١٩ / ٣	ابو ثور
١٣٣، ١٩٠، ١٩٦، (٢)	١ / ٣٠٥، ١٣٦، ٢٠٢، ١٩
١٩٧، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٤٧	٢٢٠، (٢)، ٢٢١، (٣)، ٢٢٢
٢٤٩، ٢٥٨، ٢٥٩، (٢) ٢٦٠	(٤)، ٢٢٣، ٢٦٩، ٤٠٦، (٢) و
(٢)، ٢٦٣، ٢٦٥، ٢٧١	٤ / ٣٠ و ٦ / ٢٨، ٢٩٠
٢٧٢، ٢٨٩، ٣٦١، ٣٦٦	ابو جعفر
٣٦٩، ٣٧٠، (٣) ٣٧٢	٦ / ١٧١
٣٧٣، ٣٨٥، ٣٨٧، ٣٩٢	ابو جعفر، القاضي
٣٩٩، ٤٠٢، ٤٢٦، ٤٦٨	١ / ٣٨٩ و ٦ / ١٦٩
٤ / ١٦، ٣٣، ٣٤، ٤١، (٢) ٥١،	ابو جهل
٣٥١، (٢) ٤٩١، ٤٩٥	٣٩٤
٥ / ٤٧، ٤٨، (٣) ٦١	ابو حاتم
٦ / ١٢٠، ١٢٤، ٢٤٢، ٢٤٤	٤ / ٢٩٢، ٣٣٦
٢٨٢، ٢٨٦، (٢) ٢٨٧	ابو حاتم القزويني
ابو حامد القاضي	٢ / ٣٨٥ و ٤ / ٢٥٠
١ / ١٣٨، ١٥٤ و ٣ / ٣١٩ و	ابو حازم
٥ / ٢٣٨، ٢٣٩، (٢) و	٤ / ٣٣٠، (٢) ٤٠٥
٦ / ٢٥٢، ٢٥٤	ابو حامد
ابو حدر	١ / ٣٥، ١٧٥، ١٨٢، ٢١٦
٣ / ٤٨٢	٢٥٧، ٢٨٦، ٢٩٠، ٢٩٩
ابو الحسن	٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٧، ٤٣٥
١ / ٤٩، ٦٢، ٦٦، ١٠٥، ١٥٠	٢ / ١٨٣، ٢٢٥، ٣٢٥، ٣٥٥
(٤)، ٣٦٢، ٣٧٧، ٣٨٧، (٢)	٣٦٧، ٣٩٦، (٣) ٣٩٧
٤٢٢، ٤٢٨، (٢) و ٢ / ٨٩	٤٠٠، ٤٠٢، (٢) ٤١٦
٣٥٤، ٣٦٦ و ٣ / ٢٠، ٢١	٤٢٧، ٤٣٣

٣- فهرس اعلام الرجال والنساء

٣٣٠، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٤٦،	٥٣، ٣٧٠ و ٤ / ٣٠ و
٤٠٤، ٤٠٩، ٤٥٤، ٤٦٣،	٥ / ٢٢٥ (٢) و ٦ / ٢٤١،
٤٨٥، ٤٩٧، ٥٠٣، ٥٠٦،	٢٧٣
٥٠٧	ابو الحسن الأياري
١٤ / ٥، ١٧، ٣١، ٣٤، ٦٤،	٢ / ٣٤٢ و ٤ / ٣٣٤، ٤٨٧
١٣٧، ١٣٠	ابو الحسن البستي
١٤٥، ١٤٤، ١٣١، ٤٩، ٤٨ / ٦	٨ / ١
١٨٥، ٢١٥، ٢١٧، ٢٤٠،	ابو الحسن السبكي: ر: السبكي
٢٤٤، ٢٤٦، ٢٤٨	ابو الحسن المقرئ
ابو الحسين البصري	٨ / ٤
٢١٠، ١٩١، ٥٢ / ١	ابو الحسين
٣٧٠، ٣٤٤، ٢٢٣، ١٣١ / ٢	١ / ٩، ١٥، ١٩، ١٧١، ١٩٦،
٤٤٤، ٣٩٣، ٣٨٧	٢١٢، ٢١٣، ٢١٥، ٢٥٩،
٣١١، ٢٦١، ٢٥٥، ١٣٤، ٢١ / ٣	٤٠٥، ٣٩٢، ٣٧١
٤٨٩، ٣٦٩، ٣١٨، (٢)،	٢ / ٢٧، ١٣٠، ١٥٨، ١٦٢،
٥٠٠، ٤٩٩	٢٣٧، ٢٣٩، ٣٤٧، ٣٤٨،
٩٩، ٩٠، (٢) ٧٣، ٦٣، ٣٧ / ٤	٣٧٨، ٣٨٩، ٤٠٢، ٤٠٤،
٢٣٩، ١٥٤، ١٤٥، ١٢٨،	٤٢٣، ٤١٩
٣١٨، ٢٧٩، ٢٦٩، ٢٨٩،	٣ / ٨٧، ٩١، ٢١١، ٣١١، ٣٢١،
٥٣٩، ٣٦٩	٤٦٢، ٤٦٤، ٤٧٨، ٤٧٩،
٢٦٢، ١٦، ١١ / ٥	٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٤، ٤٩٥،
٣٠٦، ١٧ / ٦	٤٩٨، ٥٠٠، (٢) ٥٠١،
ابو حفص	٤ / ٤٢، ٤٧، ٤٩، ٦٤، ٧٩، ٩٢،
٤٠١ / ٢	(٢)، ٩٣، ١٠١، ١١٥،
	١٢٨، ١٤٨، ٣٠٢، ٣١٢،

٣- فهرس اعلام الرجال والنساء

ابوحنيفة

٣٩٩ ، ٣٩٤ ، ٣٩٢ ، (٢)	٨٩ ، ٧١ ، ٢٣ ، ٢٢ ، ١١ ، ١ / ١
٤١٠ ، ٤٠٩ ، ٤٠٣ ، ٤٠٢	١٤٦ ، ١٤٢ ، ١٢٣ ، ٩٠
٤١٨ ، ٤١٧ ، (٢) ٤١١ ، (٢)	١٨٧ ، ١٦٧ ، ١٥٤ ، ١٤٨
٤٤٩ ، ٤٤٥ ، ٤٣٢ ، ٤٢٩	٢١٧ ، ٢١٦ ، ٢١٤ ، ٢٠٥
٥٠٤ ، ٤٦٥ ، ٤٥٨	٢٨٩ ، (٢) ٢٥٨ ، ٢٣٩
(٢) ٣٥ ، (٢) ٣١ ، ١٤ ، ١٢ / ٤	(٢) ٤٠٦ ، ٤٠١ ، ٢٩٧
١١٧ ، ١١٠ ، ٨٣ ، ٧٤ ، ٣٧	(٢) ٤٣٧ ، (٢) ٤٣٦ ، ٤٠٧
٢٨٠ ، ١٤٨ ، ١٤٧ ، ١٤٥	(٢) ٤٤٨
٣١٣ ، ٢٩٧ ، ٢٩١ ، (٢)	١٣٠ ، (٢) ١٢٩ ، ٤٥ ، ٤ / ٢
٣٢٣ ، ٣١٦ ، (٢) ٣١٥	٢٢٦ ، ٢٢٥ ، ٢٢٢ ، ١٤٤
٤٨٦ ، ٣٨٣ ، ٣٨٢ ، ٣٧٠	٢٨٥ ، ٢٥٨ ، (٢) ٢٢٨ ، (٢)
٤٠٥ ، ٤٠٤ ، (٣) ٤٠٢	٣٢٢ ، (٢) ٣٠٧ ، ٣٠٦
٤٧٤ ، ٤٣١ ، ٤٢٧ ، ٤٠٨	٣٨٦ ، ٣٦٥ ، ٣٥٢ ، ٣٢٣
٤٨٧ ، ٤٨٢ ، ٤٨١ ، ٤٨٠	٤٠٩ ، ٣٩٧ ، ٣٩٠ ، ٣٨٧
٥٤١ ، ٥١٨ ، ٥١١ ، (٢)	٤٤٩ ، ٤٤٧ ، (٢) ٤٤٦ ، ٤٤٢
(٢) ٥٦ ، ٥٤ ، ٥٣ ، ٤٣ ، ٣٤ / ٥	٧٩ ، ٧٥ ، ٥٦ ، ٢٩ ، ٢٧ ، ٢٢ / ٣
١١٨ ، ١٠٥ ، (٢) ٩٤ ، (٢) ٨٨	١٢٦ ، (٢) ١٢٤ ، ١٢٣ ، ٩٤
١٣٣ ، ١٣١ ، (٢) ١١٩ ، (٢)	١٥٣ ، ١٤٩ ، ١٤٦ ، ١٣٧
١٦٠ ، (٤) ١٣٨ ، (٤) ١٣٧	١٨٦ ، ١٧٩ ، ١٥٧ ، ١٥٤
٢٠٤ ، ١٨٤ ، ١٦٤ ، ١٦١	٢٠٥ ، ٢٠٣ ، ٢٠٢ ، ١٩٦
٢٥١ ، (٢) ٢٣٥ ، ٢٣٣ ، ٢٠٥	(٤) ٢١٧ ، (٢) ٢١٦ ، ٢٠٨
٢٩١ ، ٢٦٨ ، ٢٥٤ ، (٣)	٢٧٩ ، ٢٦٨ ، (٢) ٢٣٣
٣٣٠	٣١٢ ، ٣٠٩ ، ٣٠٢ ، ٢٨٠
٥٩ ، ٥٦ ، ٥٤ ، ٣٩ ، ٢٨ ، ١٦ / ٦	٣٢٢ ، ٣٢١ ، ٣١٩ ، ٣١٧
٨٨ ، ٨٧ ، ٨٢ ، ٧٦ ، ٦٨ ، ٨٠	٣٣٥ ، (٢) ٣٢٦ ، ٣٢٤
(٣) ٩٤ ، ٩٣ ، ٩٢ ، ٩١ ، (٣)	٣٨٦ ، ٣٦٦ ، ٣٥١ ، ٣٤٣
١٢٤ ، ١٢٢ ، ١١٧ ، ١١٣ ، ٩٦	

٣- فهرس اعلام الرجال والنساء

٣٠٢، ٢٥٣، ١١٢، ٥٤ / ٦ و	١٤٤، ١٢٨، (٤) ١٢٧، (٢)
ابوداود	١٧٦، ١٨١، (٢) ١٨٢، (٢)
٢٥٤ / ٢ و ٤ / ١٦٤، ٢٦١،	١٨٣، ٢١٢، ٢٣٥، ٢٤١،
٣٠٤، ٣٦٣، ٤٠٦، ٤٨٢ و	٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٦، ٢٤٧،
٤٤ / ٦، ٢٠٠، ٢٠١، (٢)	(٢) ٢٤٩، (٢) ٢٥٠،
٢٢٤، ٢٠٣	(٣) ٢٥٢، ٢٥٥، ٢٦٥،
ابوالدرداء	٢٨٠، (٢) ٢٨٦، ٢٩١،
٢٣ / ١	٣٠٧، ٣١٣، (٢) ٣١٧، ٣٢٦،
ابوذؤيب خويلد بن خالد	(٢) ٣٢٧، (٢)
٣٠٥ / ٤	ابوحيان
ابورافع	٢ / ٥٥، ٧٥، ٢٥٧، ٣٠٣، ٣١١،
١٥٣ / ٦	٣٢٥، ٣٢٦، ٣٣٣ و
ابوزرعة	٣ / ١١١، ١١٣ و ٤ / ٥٦ و
٣٩٦، ٣٣٦ / ٤	٤٤ / ٦
ابوالزناد	ابوحيان التوحيدي
١٦٦ / ١	٢ / ١٧٨ و ٤ / ٤٨٩
ابوزيد	ابوخازم القاضي
٨ / ٢٠٩ و ٢ / ١٥٠، ٤٢٩،	٤ / ٤٩٠، ٤٩١ (٣)
٥٠١، ١٦٢ / ٣ و ٤٣٠، ٤٥٠،	ابوخالد الداني
٥٣٥ و ٤ / ٧٢، ٣٥١،	٤ / ٣٢٧ (٢)
١٣٧، (٢) ٥١ / ٥	ابوالخطاب الحنبلي
٢١٦، ٢٥١، ٢٦١ و ٦ / ٢١،	١ / ١٤٦، ١٨٧، ٣٨٠ و ٢ / ٩٢،
(٣) ٣٣، ٤٤، ٤٥، ٩٧،	٣٨٦، ٣٩٧ و ٣ / ١٣٧،
٢٥٠، ١٩٣	١٤٧، ١٤٨، ٣٥٧، ٣٦٥،
ابوزيد الانصاري	٤٠٤، ٤٢٠ و ٢٥ / ٤١،
٢٣١ / ٣	١٨٤، ٣٧٣، ٤٨٧ و ٥ / ١٥٧،

٣- فهرس اعلام الرجال والنساء

ابوزيد البلخي	ابوشجاع
١٢٢ / ٢	٢٠٩ / ١
ابوزيد القاضي	ابو الشعثاء
٤٤٦ / ٣	٣٢٨ / ٤
ابوسعيد	ابوشمر الحنفي
٣٦٥ / ٢ و ٣٣٨ / ٣ (٢) و	٢٦٣ / ١
١٢٢ / ٤ (٢)، ٣٣٨ (٢)،	ابو الشيخ الأصفهاني
٣٦٨، ٣٧٩، ٣٨٠ (٢) و	٣٩٦ / ٤
١٤٩، ١٠٠ / ٦	ابوطالب
ابوسعيد الخدري	٤٤٤، ٢٦٩ (٢) / ٤
١١٩ / ٤ و ٤١٦ / ١	ابوطاهر البغدادي
ابوسفیان	٤٩٩ / ٤
١٢٩ / ٢، ٣٤٨ و ١٠٢ / ٤	ابو الطفيل
٢٥٢، ٥١٠ و ٣١ / ٥ (٢)،	٤٠٦ / ٤ (٣)
٢٥٢	ابو طلحة
ابوسلمة بن عبد الرحمن	١٨٥ / ٢
٤٢٤، ٤٢٢، ٤٠٥، ٣٣٩ / ٤	ابو طلحة الانصاري
ابوسليمان	٤٦١ / ٤
٥٤١ / ٤ (٢)	ابو الطيب
ابو السنال	٢٨٨، ٢٧٤ / ٥ و ٤٠١ / ٤
٢٢١ / ٦	ابو الطيب بن الخلال
ابوسهل الصعلوكي : ر : الصعلوكي	١٥٤ / ١
ابوشامة	ابو الطيب بن سلمة
٣٠٢ / ٦ و ٣٤ / ٥ و ١٨٣ / ٤	١٢٦ / ٥ و ٤٢٧ / ٤

٣- فهرس اعلام الرجال والنساء

٣٢٧ ، ٣٣٩ ، ٣٧٤ (٢) ،	ابو الطيب الطبري : ر: الطبري ، ابو
٣٧٦ ، ٣٧٧ ، ٣٧٨ ، ٣٨٨ ،	الطيب
٣٩٠ ، ٤٠٠ ، ٤٠٢ ، ٤٣٠ ،	ابو الطيب ، القاضي
٤٤٠ ، ٤٧٩ ، ٤٩٥ ، ٤٩٨ ،	١ / ٣٥ (٣) ، ٣٦ ، ٥٩ ، ١٥٤ ،
٥١٢ ، ٥٣٣ ، ٥٣٤ ، ٥٤٠ ،	١٥٥ ، ١٦١ ، ١٩٥ (٢) ،
٥٤٤ ، ٥٤١	٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٧ ، ٢٣٣ ،
٥ / ١٧ ، ٥١ ، ٧٨ ، ١٣٣ (٢) ،	(٢) ، ٢٧٢ ، ٢٨٤ ، ٢٨٦ ،
١٦٧ ، ٢٣٦ (٢) ، ٢٤٤ ، ٢٤٩ ،	٣٢٠
(٣) ، ٢٧٢ ، ٢٧٤ ، ٢٩٥ ،	٢ / ٢٦ ، ٣٠ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٢٣٨ ،
٣٦٢	٢٤٣ ، ٢٥٤ ، ٣١٤ ، ٣٢٣ ،
٦ / ٢٢ ، ٩١ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٢ ،	٣٥١ ، ٣٧٨ ، ٣٨٧ ، ٣٩٦ ،
١٢٣ ، ٢٢٠ ، ٢٣٤ (٣) ،	٣٩٨ ، ٤١٨ ، ٤٤٢
٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣ ،	٣ / ٥١ ، ١١٨ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ،
٢٦٢ ، ٢٦٥ (٢) ، ٢٨٥ (٢) ،	١٧٩ ، ١٨١ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ،
٣٠٣ ، ٣١٢ (٢) ، ٣١٧	٢٠١ ، ٢٠٢ (٢) ، ٢٥٨ ،
ابو العالية الرياحي	٢٦٣ ، ٢٨١ ، ٢٩١ ، ٣٠٤ ،
٤ / ٤٠٨ ، ٤٢٤	٣٠٥ ، ٣٠٧ ، ٣١٦ ، ٣٣٧ ،
ابو العباس	٣٨٦ ، ٤٢١ ، ٤٦٣ ، ٤٦٨ ،
١ / ٩٥ ، ١٥١ و ٢ / ٣٦٥ و	٤٧٩ (٢) ، ٤٩٤ ، ٤٩٩
٣ / ٥٢ ، ٤٩٤ و ٤ / ١٤ ،	٤ / ٢٩ ، ٦٦ ، ٦٨ ، ٨٣ (٢) ، ٨٥ ،
١١٤ ، ٣١٤ و ٥ / ٤٢ و	٨٦ ، ١٠٩ ، ١١٨ ، ١٣٧ ،
٦ / ١٥٦ ، ٢٨٧	١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٥٦ ، ١٨١ ،
ابو العباس محمد بن يعقوب	١٨٤ (٢) ، ١٩٨ ، ٢٠٣ ،
٤ / ٤١٦	٢٣٢ ، ٢٣٩ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ،
ابو العباس القاضي	٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٨٦ ، ٢٨٨ ،
١ / ٢٨٥	٢٩١ ، ٢٩٩ ، ٣١٢ ، ٣١٧ ،

٣- فهرس اعلام الرجال والنساء

ابو عبيد	ابو عبدالله
٢ / ١٨٣، ٧٢ / ٢٥٥ و ٢٨٩ / ٣	١ / ٢٥٥ و ٢٧١ / ٣
٤ / ٤٣، ٣٠٥ و ٢١٣ / ٦	ابو عبدالله البصري
ابو عبيد القاسم بن سلام	١ / ٢١٥، ١٥٥
٢ / ١٧١	٢ / ١٣٠، ١٤٠، ٣٨٨، ٣٩٠،
ابو عبيدة	٤٤٣، ٤٣٢، ٤٠٢
٢ / ١٥٠	٣ / ١٣٤، ٢١٢، ٣٠٨، ٤١١،
ابو العز	٤٦٤، ٤٢٢
٦ / ١٣٧، ٧٦	٤ / ٢٦، ٣١، (٢)، ٦٣، ٦٤، ٩٩،
ابو علي	١٤٥، ١٥٥، (٢)، ٢٤٤،
١ / ١٥٠، ١٥٥، ٢٠٩، ٢١٠،	٢٥٩، ٣٣٣، (٢)، ٣٤٧،
٢ / ٢٦٣، ٢١٢ و ٢٤ / ١٨١،	٣٤٨، ٣٧٥، ٤٥٧، ٥٢٩،
٣٢٦، ٣٣٠، ٣٣٦، ٣٩٧ و	(٢)، ٥٣٤،
٣ / ٤٦٢ و ٤ / ٢٥٩، ٣١٨ و	٥ / ٣١، ٨٤، ١٥٧، ١٥٨،
٦ / ١١٢، ٢٠٩، ٢١٥،	٦ / ١١٨، ٢٠٩،
٢٥٥، ٢٧٥، ٢٨٥، ٣١٠	ابو عبدالله الجرجاني
ابو علي الجبائي : ر : الجبائي، أبو علي	٢ / ٤٢٢ و ٤٧٨ / ٤
ابو علي القاضي	ابو عبدالله الحافظ
٥ / ١٣٦	٤ / ٣١٠، ٤١٦،
ابو عمر	ابو عبدالله الزبيري البصري
٢ / ٢٥٦ (٢)	٣ / ٤٥٤
ابو عمر بن عبد البر : ر : ابن عبد البر	ابو عبد الرحمن الشافعي
ابو عمرو	٤ / ٤٩٢، ٤٤١،
٢ / ٢٥٥ و ٤ / ٤٠٦ و ٦ / ٢٩٤	

٣- فهرس اعلام الرجال والنساء

ابو عمرو بن الصلاح : ر : ابن الصلاح	ابو القاسم السبتي ٣٤٤ / ٢
ابو عمرو ومحمد بن عبد الواحد ١١٦ / ٢	ابو القاسم، عبد الله، الشافعي ١٧ / ٥
ابو عيسى الوراق ٤٤١ / ٤	ابو قتادة (٢) ٢٢٣ / ٦
ابو الفتح ٣٢٠ / ٦	ابو قلابة ١٥١ / ٤ و ٤٠٨ / ٦
ابو الفرج ١ / ٢٧٩، ٤١٦ و ٢٠٢، ٤٩٥ و ٤ / ٣١، ١١٠، ٣٣١، ٣٤٣، ٤٨٥، ٣٧٩، ٤١٣	ابو لهب ١ / ٣٧٥، ٣٨٨ (٢)، ٣٩١، ٣٩٤ (٣)
ابو الفرج عمر المالكي ٤٠٧ / ٥	ابو مخذرة ١٥٨، ١٥١ / ٦
ابو الفرج القاضي ٣٤ / ٥	ابو محمد ١ / ٤٠٥، ٤٠٩ و ١٨٩ / ٢ و ٥ / ٨٥ و ٣٠٧ / ٦
ابو الفرج المالكي ١٥٥ / ١	ابو محمد البغدادي ٢٨٧ / ١
ابو الفضل ٥٠٩ / ٤	ابو محمد بن عبد السلام ١٣٥ / ٦
ابو القاسم الأنصاري ٦٨ / ١	ابو محمد القاسم ٤٣٧ / ٤
ابو القاسم الزجاجي : ر : الزجاجي	ابو محمد القاضي ٤ / ٣٧٩، ٣٨٠ (٢)

٣- فهرس اعلام الرجال والنساء

٥٤٥، (٢) ٥٤٠، ٥٣٤، ٥٣٣	ابو محيريز
١٧٢، ١٧٠، ١٦٤، ٢١، ١٩ / ٥	١٥١ / ٦
٣٥٢، ٢٣٧	ابو مسعود
١٥٩، (٢) ١٥٧، ١٠١ / ٦	٢١١ / ٦
١٨٢، ١٨١، ١٧١، ١٦٨	ابو مطرف بن عميرة
٢٠٠، ١٩٢، ١٩١، ١٩٠	٢١٧ / ٢
٢٧٧، ٢٧٠، ٢١٨، ٢٠٥	ابو المعالي القاضي
٢٨٧، ٢٨٦، ٢٨٦، ٢٧٨	٢٨٢ / ٦ و ٣٨٣ / ١
٣١٣	ابو منصور
ابو منصور البروي	٢٧٢ / ٥
٢٧٢ / ٥	١٠٥، ١٠٤، ١٩، ٢٦ / ١
ابو منصور البغدادي	٢٠٩، ١٦١، ١٥٤، ١٠٨
٤٥، ٤٣، ٣٦، ١٩، ١٦، ٧ / ١	٤٤٣، ٢١٤
١٥١، ١٣٥، ١٠٨، ١٠٤، ٦١	١٦٠، ١٣٢، ١٢٨، ٢٠ / ٢
٢٥٦، ٢٦، ٢٥، ١٦، ١٥ / ٢	٤٤٢، ٣٧٨
٣٨٧، ٣٦٨، ٣٦٤، ٢٩٦	٣١٩، ٣٠٥، ٣٠٤ / ٣
٤٠٦، ٣٩٧، ٣٩٣، ٣٩٢	٤٧٤، ٤٦٠، ٤١٧، ٣٧٢
٩٨، ٨٢، ٧٩، ٧٧، ٢٧ / ٣	١٣٢، ١٣١، ١١١، ٣١ / ٤
١٣٧، (٢) ١٣٦، ١٠٧	١٩٨، ١٩٧، ١٨٨، ١٨٢
١٦٣، ١٥٠، ١٤٤، ١٤٣	٢٣٨، ٢٣٥، ٢٣٢، ١٩٩
١٧٩، ١٧٦، ١٦٩، ١٦٧	٢٤٤، ٢٤٣، ٢٤٢، ٢٤١
١٩٢، ١٩٠، ١٨٢، ١٨١	٣١٢، ٢٥١، (٢) ٢٤٩
٢٠٣، ٢٠٢، ٢٠٠، ١٩٥	٤٤٨، ٣٦٧، ٣٤٢، ٣١٨
٢٣٢، ٢١٦، ٢١١، ٢١٠	٤٧٢، ٤٧٠، ٤٦٨، ٤٥٢
٣٥٧، ٣٥٦، ٢٧٩، ٢٧٠	٤٨٤، ٤٧٥، ٤٧٣، (٢)
٣٦٧، ٣٦٣، (٢) ٣٦٢	(٢) ٥٢٢، ٥١٢، ٤٩٢

٣- فهرس اعلام الرجال والنساء

ابوهاشم : ر: الجبائي، ابوهاشم	٣٦٨، ٣٧٢، ٣٩٨، ٤٠٠
ابو الهذيل	٤١٢، ٤٢١، ٤٢٧، ٤٦٢
٣ / ٣٥ (٢)، ٥٠٣ و ٤ / ٢٣٣	٤٦٦، ٤٦٨، ٤٨٢
٢٣٤ و ٥ / ١٤، ١٧ و	٤ / ٧٨، ٨١، ١٠٠، ١١٣، ١١٥
٢٥٥ / ٦	١٢٩، ١٤٧ (٢)، ١٥٦، ١٥٨
ابوهريرة	(٢)، ١٨٤، ٢١٣، ٢٧٠
١ / ١٦٦، ٢٦٠ و ٢ / ٣٦٨ و	٣١٠، ٤٤١، ٤٩٨، ٥١٠
٤ / ١٥٧، ٢٠٤، ٢٤٥	٥١١، ٥١٢، ٥٣١، ٥٣٢
٣١٦، ٣١٥، ٣١٢، ٣٠٠	٥ / ١٦، ١٧، ٢٠، ٥١، ٦٣، ٧١
(٢)، ٣٣٦، ٣٣٨، ٣٣٩ (٤)	٧٩، ١٠١، ١١٣، ١٣٢، ١٣٥
٣٤٤، ٣٤٦، ٣٥٢، ٣٦٧	(٢)، ١٣٦، ١٤٩، ١٥٣
٣٧٠، ٣٧٣ (٣)، ٣٧٦ و	١٦٢، ١٦٦، ١٧٤، ١٧٩
٥ / ٥٢، ٩٥ (٢) و	٢٣٦، ٢٤٤ (٢)، ٢٦٤
٦ / ٩١، ١٤٩، ١٥٢	٢٩٥، ٣٤٤، ٣٥٥
(٢)، ١٥٥ (٢)، ١٥٧ (٥)	٦ / ٢٠، ٢٢ (٢)، ٢٥، ٣٢، ٣٩
١٦٠ (٢)، ٢١١، ٢١٢ (٤)	٤٢، ٤٦، ٧٠، ١١٣، ١١٤
ابووائل	٢١٤، ٢٤٦، ٣١٤، ٣١٥
٦ / ١٥٢	٣١٨
ابو الوليد	ابومنصور القاضي
٤ / ٢٣٩ و ٦ / ٣٢٦	١ / ٢٦٦ (٢) و ٢ / ١٣٣
ابويحيى البلخي	ابوموسى الأشعري
١ / ٢١٦، ٢١٩	٢ / ١٧٤ و ٣ / ١٩٧ و ٤ / ٣١٨
ابواليسر البزودي	٥ / ٢٤، ٤٠
٤ / ٣٩٨، ٣١٥	ابونعيم
ابوعقوب الرازي	٤ / ٣٧٨ و ٦ / ٢٨٩
٤ / ٤٨٥	

٣- فهرس اعلام الرجال والنساء

٤٠٠، ٢٢٣	ابويعلي
٩٢، ٩١، ٧٣، ٤٩، ٢٧، ٣ / ٣	٣٥٠، ٥٠، ٤٥، ٤٤، ٤٣، ٣٥ / ١
١٦٨، ١٥٠، ١٤٣، ٩٩	و ١٤٧ / ٣ و ١٨٣ / ٢ و
٤٢٥، ٣٢٨، ١٧٩	٢٧٤، ٢١٤، ١٥٦، ٢٥ / ٤
٣٠٠، ٢٨٦، ٢٥١، ٣٤، ١٥ / ٤	و ٤٩٠، ٤٨٧، ٤٦٨، ٤٠٠
٣٤٥، ٣٣٤، ٣٣٠، ٣٢٩	٢٨١ / ٦ و ٢٧٤، ١٧ / ٥
٤٤٥، ٣٦١، ٣٥٧، ٣٥٦	ابويوسف
٤٨٨، ٤٧٣، ٤٤٩، ٤٤٨	٢٠١، ١٢٩ / ٢ و ١٨٧ / ١
١٠٥، ٩٣، ٨٦، (٢)، ١٠ / ٥	و ٣٦٧، ٢٥٨، ٢٢٧، ٢٢٢
٢١٧، ١٧٧، ١٢٣، ١٠٦	٣ / ١٣٦ (٢) و ١١٠ / ٤
٢٣٢، ٢٣٠، ٢٢٧، ٢٢٦	٤٠٢، ٣٨٦، ٣٤٨، ٢٩٧ (٣)،
٣٤٤، ٢٤٢	و ٥٣٤، ٤٨٦، ٤٠٤ (٢)،
١٣٤، ١٣٠، ١٢٩، ٨٩، ٦٠ / ٦	٢١٢، ٩٩ / ٦ و ٥٣ / ٥
٢٣٠، ٢١٠، ١٩٣، ١٨٩	٢٤٣، ٢٤١، ٢٣٥، ٢١٥
٢٦٧، ٢٦٥	٢٨٦، ٢٥٥
اثير الدين	ابويوسف عبدالسلام
٢٧٠، ٥٦ / ٢	٩ / ١
احمد بن حنبل	ابويوسف القاضي
٨٩، ٨٥، ٧١، ٥٦، ٣٤، ١٠ / ١	٢٧٠ / ٤
٢٦٣، ١٥٤، ١٣٦، (٢)	ابي بن كعب
٣٥٠، ٢٦٥، (٢)، ٢٦٤	١٥٤، ١٠٦ / ٤
٣٩٩، ٣٩٦	الاباري
٤٤٥، ٤٣٩، ٣٤٤، ١٨٢، ٤٩ / ٢	٢٢٥، ١٠٧، ١٠٤، ٥٥، ٨ / ١
٢٩٠، ٢٣٣، ١٨٦، ١٠٩، ٥ / ٣	٢٨٧، ٢٨٠، ٢٧٠، ٢٦٤
٤٤٣، ٤٤٢، ٣٦٩، ٣٣٨	٣٩٩، ٣٩٢، ٣٥٤، ٢٩٧
	١٧٢، ١٦٩، ١٤٥، ٥ / ٢

٣- فهرس اعلام الرجال والنساء

الاخضري	٤ / ٢٥ ، ٣٠ ، ٤١ ، ١٠٦ ، ١٠٩
٣٧٠ / ٢	١١١ ، ١١٦ ، ١٥٦ ، ١٨٤
الاخفش	١٩١ ، ٢٥٩ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣
٣١ / ٤ و ٢٩٠ / ٢	٢٦٤ ، (٣) ، ٢٦٩ ، ٢٧١
الاخفش ابو الحسن	٢٧٦ ، ٢٨٣ ، ٢٨٧ ، (٢)
٢٠ ، (٢) ١٧ / ٢	٢٨٨ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٣٠٣
الأرموى	٣٢٥ ، ٣٢٧ ، ٣٣١ ، ٣٣٦
١ / ٥٥ و ٢ / ٧٩ و ٦ / ١٣١	٣٣٨ ، ٣٦٣ ، ٣٨٩ ، ٣٩٤
١٣٩	(٢) ، ٤٠٤ ، ٤١١ ، ٤١٩
الازدي	٤٣٨ ، ٤٣٩ ، ٤٦٨ ، ٤٨١
٤٧ / ٤ و ١٩ / ٢	(٢) ، ٤٨٢ ، ٤٨٤ ، ٤٨٧
الأزهري	٤٨٧ ، ٤٨٧ ، ٤٩٠ ، ٤٩١
٣٤٢ ، ٣٢٦ ، ٣١٤ / ٢ و ١٩ / ١	(٢) ، ٤٩٨ ، ٥١١ ، ٥١٧
٧٢ / ٣	٥ / ١٣ ، (٢) ، ١٦ ، ١٧ ، (٢) ، ٣٣
اسامة	(٢) ، ٣٤ ، (٣) ، ٦٣ ، ١٤٣
(٢) ٢٠٩ / ٤	١٥٧
اسامة بن زيد	٦ / ٤٣ ، ٥٢ ، (٢) ، ٥٤ ، ٧٥ ، ٧٧
٣٧٣ و ٢٠٦ / ٤ ، (٢) ، ٢١٠	١٠٩ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١٢٧
١٧١ / ٦	١٥٥ ، ٢٠٠ ، (٢) ، ٢٠٣
الاستاذ	٢١٥ ، ٢٢٥ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣
١١٠ ، ١٠٦ ، ١٠٥ ، ٦٠ / ١	٢٨٦ ، (٢) ، ٢٩١ ، ٢٩٢ ، (٢)
٢٧٥ ، ١٥٧ ، ١٥٥ ، ١٥١	٢٩٦ ، ٣١٧ ، ٣١٩ ، ٣٢٥
٤١٢ ، ٤٠١ ، ٣٩٥ ، ٣٨٩	احمد بن صالح
٣٩٧ ، ٣٨٣ ، ١٨٢ ، ١٥ / ٢	٤ / ٣٩٧
٤٩٧ ، ٤٨٢ ، ٢٣٢ / ٣	احمد بن يحيى ، ابو العباس
	٥ / ٢٢

٣- فهرس اعلام الرجال والنساء

اسعد بن سهل بن حنيف	٢٥١، ٢٤١، ٢٠٠، ٢٦ / ٤
(٢) ٤٠٦ / ٤	٣٨٢، ٣٠٣، ٢٨٤، (٢)
الاسفرايني	٤٧٢، ٥٠٧، ٥١٢، ٥١٦ و
٣٧، ١٩ / ٣ و ٢٤٣، ١٧١ / ٢	١١٩، ١٠٤، ١٠١ / ٥
١٣٧، ١٣٢، ١١٤، ٩١، ٣٨	٢٦٩، ٣٠٩ و ١٣١ / ٦
١٣٩، ١٤٥، ١٧٨، ١٨١	١٥٨، ٢٠٧، ٢٧٧، ٢٨٤
٣٥٣، ٣٥٥، ٤٠٧، ٤٠٨ و	٣٠٩
٢٧٢ / ٦	الأستاذ ابن داود
الاسفرايني، ابو إسحاق	٢٧٩ / ٣
٢٦ / ٢ و ٢٥١، ١٥٥، ٧، ٠ / ١	الأستاذ أبو بكر
(٢) ٤٢٤، ٢٦٥ و ٣ / ٢٥٦	٢٨٧ / ٥
٣٨٢، ٤٦٩، ٤٧٩ و ٤ / ١٤	الأستاذ أبو بكر بن طاهر
٢٦، ٩١، ١١١، ١١٣، ١١١	١٣٧ / ٣
٢٠٣، ٢٠٧، ٢٥١، ٣١٧	الأستاذ ابو منصور البغدادي
٣٥٨، ٤٣٩، ٤٧١، ٤٩٥	٨٣ / ٤
٥٠١، ٥١٢ و ٥ / ٧، ١٣٦	الاسترابادي
١٦٦، ٢٥٨ و ٦ / ٢٥٢	١٤٤ / ٤
٣١١، ٢٥٤	إسحاق
الإسفرايني، ابو إسحاق، الاستاذ	١ / ١٣٦ و ٤ / ٢٨٧، ٣٩٤ (٢) و
١ / ٣٧، ٤٠، ٦١، ١٤٩، ١٥٣	٦ / ٢٨٦، ٢٩٠
١٥٧، ١٦٤، ٢٧٦، ٣٢٠	إسحاق بن راهويه
٣٤١، ٤٠١، ٤٠٧، ٤١١	٢٨٧ / ٤
٤٤٢	إسحاق الحنظلي
٢ / ١٥، ٢٨، ٢١٤، ٢٥٥، ٣٠٢	٣٥٣ / ٥
٤٣٢، ٣٦٨	

٣- فهرس اعلام الرجال والنساء

٢٥٩، ٢٣٢، ٨٧، ٥٤، ٣٦ / ٣	٩٩، ٩٨، ٨٨، ٥٣، ٤٦، ٣٩ / ٣
٣٦٢، ٢٦٥، ٢٦٣، ٢٦٠	٢٠٠، ١٩٩، ١٩٦، ١٧٦
٤٦٢، ٣٩٨، ٣٧٢	٢٣٩، ٢٠٣، ٢٠٢، ٢٠١
٢٥٠، ١١١، ٣٤، ١٦، ١٠ / ٤	٣٠٤، ٢٩٣، ٢٧٩، ٢٤٧
٥٠٦، ٤٩٨، ٤٩٧، ٣٤٧	٣٥٨، ٣٣٥، ٣١٩، ٣٠٥
٢٧٢، ١٢٠ / ٥	٤٥٦، ٤٣٠، ٤٢١، ٣٧٢
٢٧٧	٤٩٩، (٢) ٤٩٥، ٤٦٦
الاسكاف، ابو القاسم	٤٤٨، ٣٧٣، (٢) ٧٣، ١١ / ٤
٦٢ / ١	٥٠٠، ٤٩٨، ٤٦٤، ٤٥٤
الاسكافي، محمد بن عبدالله	٥١٥، ٥١٢، ٥٠٣، ٥٠٢
١٧ / ٥	٥٢٥، ٥١٦
اسماعيل (عليه السلام)	٥٢، (٢) ٣٣، ٣١، ١١ / ٥
٤١ / ٦	١٤٢، ١٣٧، ١٣٦، ١٠٤
اسماعيل	١٨٣، ١٦٧، ١٦٣، (٢)
١٦ / ٢ (٣)	٣٢٧، ٣٠٣، ٢٦٩
اسماعيل البغدادي	(٢) ٣٩، (٢) ٢٣، ٢٢، ١١ / ٦
١٩٢ / ٥	٢٩١، ٢٤٨، ١٠٧
اسماعيل بن اسحاق القاضي	الاسفرايني، ابو حامد
٤٢ / ٦	٢١٥، ١٨٦، ١٨٣، ١٣٦، ٧ / ١
اسماعيل بن عباد	٣٨٨، (٢) ٢٨٥، ٢٣٩
١١٨ / ٦	٤٠٥، ٤٠٢، ٤٠١، ٣٩٩
اسماعيل بن عياش	٣٧٠، ٣٦٧، ٣٦٥، ٣٥٤ / ٢
٣٠٧ / ٤	٣٨٦، ٣٧٩، ٣٧٨، ٣٧٤
اسماعيل بن مروان	٤٠٦، ٣٩٨، ٣٩٠، ٣٨٩
٣٧٢ / ٣	(٢) ٤١٨، ٤١٧، ٤١٣
	٤٤٢، ٤٣٠

٣- فهرس اعلام الرجال والنساء

٢٧٨، ٢٥٤ (٢)	اسماعيل القاضي
الاشعري، أبو الحسن	١ / ١٥٦ و ٣ / ٢٠٣ و
١٠٥، ٨٥، ٦٧، ٣٦، ١٠ / ١	٤ / ٤١٣ و ٥ / ٢٢،
٢٨٦، ١٥٦، ١٣٦، ١١٩	٦٩٨ / ٣٢٦
٤٤٦، ٤٢١، ٣٨٦	الاسماعيلي
١٦٠، ١٢٨، ١٢٧، ١٤ / ٢	٣٧٥ / ٤
٤١٧، ٣٥٢، ٢٤٩ و	الاسماعيلي، ابوبكر
٤٩٥، ٤٩٤، ٢٠٢ / ٣ و	٤ / ١٠١، ٣٧٨
٥٣٣، ٥١١، ١٠٩ / ٤ و	الاشعث بن قيس
٢٤٣، ٢٤١ / ٦ و ١٦٦ / ٥	٣٠٤ / ٤
٢٧٣، ٢٥٥، ٢٥٠، ٢٤٩	الاشعري
أشهب	١ / ١١، ٤٧، ٦١، ٦٩، ٨٩
٤٦٨ / ٤	١٢٦، ١٤٠، ١٤٢، ١٥١
أشهب بن سعد	١٥٢، ٣٧٨ (٢)، ٣٨١
٤٠٦ / ٤	٣٩١، ٤٠٢، ٤٢٢، ٤٢٣
اشيم الضيائي	(٢)، ٤٤٤ (٢)
٤٥١ / ٤	٢ / ١٧، ٦٤، ١٦٠ (٢)، ١٨٦
اصبغ بن الفرغ	٢٧٣، ٣٥٤ (٢)، ٣٥٥ (٢)،
(٢) ٨٨ / ٦	٣٦٩، ٤١٧ (٣)، ٤٢٦، ٤٤٣
الإصطخري، أبو سعيد	٣ / ١٩، ٢٠ (٢)، ٢٤، ٥٣ (٢)،
٣٥٢، ٣٧، ٣٦ / ٣ و ٢١٣ / ١	١٣٦ (٢)، ٢٥٤، ٢٥٩
٣٠ / ٤ و ٤٩٤، ٤٢٩، ٣٧٢	٢٦٣، ٢٩٠، ٣٦٩ (٢)، ٣٧٣ و
٦٨ / ٦ و ٥٣٤، ٢٣٢، ١٨٢	٤ / ١٢، ١٤، ١٨٤، ٣٧٣
٩٦، ٩٥	(٢) و ٥ / ١٦٦، ١٩٠ و
الاصفهاني	٦ / ٢٣٩ (٢)، ٢٥١ (٢)،
١٩١، ١٨٨، ١٢٤، ١٥، ٨ / ١	

٣- فهرس اعلام الرجال والنساء

الاصفهانى-أبومسلم	٢٥٩ ، ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣١٩
١٠٢،٧٢ / ٤ و ١٨٢ / ٢	٤٢١ ، ٤٣٠ (٢)
الاصم	٢ / ١٢ ، ١٣ ، ٢١ ، ٣٢ ، ٤٩ ، ٥٣
٢٤٥ ، ٢٤٠ ، ٥٥ / ٦	٥٥ ، ٩٢ ، ٩٥ ، ١٠٧ ، ١١٠
٢٥٠ ، ٢٤٩ ، (٢)	١٢٤ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٤٦
٢٥٣ ، ٢٥٤ (٢)	١٤٨ ، ١٥٧ ، ١٥٩ ، ١٧٦
(٢) ٢٥٦	١٧٩ ، ١٨٤ ، ١٩٣ ، ١٩٩
الاصمعي	٢٠٩ ، ٢١٢ ، ٢١٩ ، ٢٢٨
٧٢ / ٢	٢٢٩ ، ٢٣٩ ، ٢٤٢ ، ٢٩٦
الاصوليون	٣٤٣ ، ٣٧٠ ، ٣٨٦ ، ٣٩٩
١١٣ ، ١١٠ ، ١٠٨ ، ١٠٧ / ٣	٤٠٣ ، ٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤٣٣
(٢) ٢١٣ ، ١٨٦ ، ١٢٦ ، (٣)	٤٣٦ ، ٤٥٠
٢٤٧ ، ٢٣٣ ، ٢٢٧ ، ٢١٤	٣ / ٢٣ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٤٥ ، ٧٤ ، ٩٣
٣٤٥ ، ٣١٣ ، ٢٨٩ ، ٢٤٩	١١١ ، ١٢٣ ، ١٤٢ ، ٢٢٨
٣٩٧ ، ٣٨٠ ، ٣٧٥ ، ٣٤٦	٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٧٣ ، ٣٤٨
٤٣٩ ، ٤٢٨ ، ٤١٦ ، ٤١٤	٣٥٧ ، ٤٢٢ ، ٤٣٠ ، ٤٦٤
٤٧٦ ، ٤٦٧ ، ٤٦٥ ، ٤٤٦	٤٧١
٧ / ٤ و ٤٩٢ ، ٤٧٧ ، (٥)	٤ / ٧ ، ٩٠ ، ٩٩ ، ١٤٥ ، ١٥٠
٤٤ ، ٤١ ، ٣٠ ، ٢٥ ، ١٢ ، ٩	٢٨١ ، ٤٢٦ ، ٤٣٩ ، ٤٤٣
٤٧ ، ٦٧ ، ٨٣ ، (٢) و	٤٥٨ ، ٤٧٢
٢٠٠ / ٦	٥ / ٩ ، (٢) ، ٢١ ، ٤٦ ، ٦٤ ، ٦٦
الاعرج	١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٧٩ ، ١٩٣
١٦٦ / ١	٢١٠ ، ٢١٦ ، ٢١٩ ، ٢٢١
الاعمش	٢٢٣ ، ٢٧٢ ، ٣٢١ ، ٣٥٤ و
١٥٢ / ٦ و ٤١٠ / ٤	٦ / ١٠٩
	الاصفهانى، ابوبكر
	٥ / ١٦

٣- فهرس اعلام الرجال والنساء

٦٥ ، ٥٨ ، ٥٤ ، ٢٧ ، ١١ ، ٩ / ٥	افلاطون
١٠١ ، ٩٥ ، ٨٩ ، ٧١ ، (٢)	٥١ / ٢٠٩٣ ، ٧٩ / ١
١٢٩ ، ١١٦ ، ١١١ ، ١٠٣	الاقرع بن حابس
١٤٩ ، ١٤٢ ، ١٣٧ ، ١٣٦	٣٩٢ / ٢
١٧٧ ، ١٧٣ ، ١٦٧ ، ١٥٥	الاقليشي
٢٤٣ ، ٢٣٩ ، ٢٠٣ ، ١٨٣	٨٦ / ١
٢٦٥ ، ٢٤٩ ، (٢) ٢٤٦ ، ٢٤٤	إلكيا
(٣) ، ٣٠٠ ، ٣٠٦ ، ٣٢٠	٣٢٣ ، ٣٧٧ ، ٣٦٩ ، ٢٦٤ ، ٤٧ / ١
٣٢٧ ، ٣٢٣	٢ / ٢ ، ٣٢٥ ، ٢٣٨ ، ٤٧ و
٣٧ ، ٢٣ ، (٢) ٢١ ، ١٩ ، ١٦ / ٦	٣ / ٦٠ ، (٢) ١١٦ ، ٨٧ ، (٢) ١١٢ ، ٧٣ ، (٢) ٦٢ ، ٤٨ ، ٤٠
١١٢ ، ٧٣ ، (٢) ٦٢ ، ٤٨ ، ٤٠	١٣٧ ، ١٤٢ ، (٢) ١٧٧ ، ٤٠٢ ، ٣٩٥ ، ٣٩٠ ، ٢٦٩
١٥٠ ، ١٢٣ ، (٢) ١١٤ ، (٢)	٥٠١ ، (٢) ٤٢٧ ، ٤١٧ ، ٤٠٩
١٥٩ ، (٢) ١٥٧ ، ١٥١	٤ / ٧٠ ، ٦٧ ، ٥٥ ، ٥١ ، ٥٠ ، ٤٤
(٢) ١٧٠ ، ١٦٧ ، ١٦٠	٧٨ ، ٧٩ ، (٢) ٨١ ، ١٠٨
١٩٠ ، ١٧٧ ، ١٧٥ ، ١٧٢	١١٢ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٤
٢٢١ ، ٢٢٠ ، ٢١٢ ، ٢١١	١٣٨ ، (٢) ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٥١
٢٥٢ ، ٢٤٩ ، ٢٤٨ ، ٢٣٧	(٢) ١٦٣ ، ١٥٧ ، ١٥٥ ، (٢) ١٩٨ ، (٢) ١٩٤ ، (٢) ١٩٣
(٢) ٣١١ ، ٢٩٩ ، ٢٨٦	١٩٩ ، ٢٠٢ ، ٢٠٤ ، ٢٠٨
٣٢٧ ، ٣١٩ ، ٣١٥ ، ٣١٣	٢١٠ ، ٢٤٠ ، ٢٨٠ ، ٢٩٤
إلكيا الطبري	٣٢٥ ، ٣٤٤ ، ٣٥٧ ، ٤٤٨
٢٠٩ ، ١٣٤ ، ١٢١ ، ٥٥ / ١	٤٥٦ ، ٤٦٦ ، ٤٧٠ ، ٤٧٥
٢٩٩ ، ٢٨٠ ، ٢٤٠ ، ٢٣٣	٥٠٥ ، ٥٠٦ ، ٥٠٨ ، ٥١٣
٤٠٤ ، ٣٩٧ ، ٣٦٥ ، ٣٥٩	٥١٦ ، ٥٢٢ ، ٥٢٣ ، ٥٢٥
٤٣٦ ، ٤٢١	٥٣٣ ، ٥٣٥ ، ٥٣٦ ، (٢) ٥٤٠
٣٨٥ ، ٢٥٩ ، ١٨٠ ، ٢٥ ، ١٤ / ٢	
٤١٦ ، ٤٠٩ ، ٣٩٩ ، ٣٩٠	
٨٣ ، ٥٩ / ٣ ، ٤٤٣ ، (٢)	

٣- فهرس اعلام الرجال والنساء

٤٣٢ ، ٣٩٤ ، ٣٩٣ ، ٣٩١	٩٨ ، ١١٤ ، ١٢٢ ، ١٣١
١٤٩ ، ١٣٥ ، ٥٦ ، ٤٦ ، ٦ / ٣	١٣٨ ، ١٤٣ ، ١٤٠ ، ١٨١
٢٠٩ ، ١٩٣ ، ١٧٩ ، ١٥٥	٢٠٣ ، ٢١٤ ، ٢٣٣ ، ٢٤١
٢٩٢ و ٤ / ٥٢ ، ١١٢	٢٥٧ ، ٢٥٩ ، ٢٦٥ ، ٢٦٨
٣٣٤ ، ٣١٩ ، ١٣٧ ، ١١٨	٢٧٩ (٢) ، ٢٩١ ، ٣٠٨ ، ٣١٠
٣٤٢ ، ٣٤٠	(٢) ، ٣١٧ ، ٣٢١ ، ٣٣٢
أم خالد	٣٣٤ ، ٣٣٧ ، ٣٥٧ ، ٣٦٨
١٧٤ / ٢	٣٧٣ ، ٣٨٥ ، ٣٨٨ ، ٤١٠
أم سلمة	٤١٢ ، ٤١٧ ، ٤٢٢
١٧٣ ، ١٧٢ / ٦ و ٣١٥ / ٤	٤ / ٢٥ ، ٧٩ ، ٨٦ ، ١٠٥ ، ١١٩
أم معبد	١٨٢ ، ٢٤٤ (٢) ، ٢٤٥
١٧٠ / ٦	٢٦٧ ، ٢٧١ ، ٢٨٨ ، ٢٩٠
إمام الحرمين ، الجويني	٢٩٥ ، ٢٩٩ ، ٣٠٢ ، ٣٠٧
٢٥ ، ١٩ ، ١٢ ، ١٠ ، ٨ ، ٧ / ١	٣١١ ، ٣١٥ ، ٣١٧ (٣) ، ٣٣٥
٤٧ ، ٤٢ ، ٣٥ ، ٢٨ ، ٢٦	٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ٣٢٩ ، ٣٣٥
(٣) ، ٥٣ ، ٥٩ ، ٦١ (٢) ، ٨٦	٣٤٣ ، ٣٤٧ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨
٧٧ ، ٦٨ ، ٧٨ ، ٨٦	٣٦٠ ، ٣٦٧ ، ٣٦٩ ، ٣٨٧
١١٠ ، ١٠٨ ، ٩٥ ، ٨٩	٣٨٩ ، ٣٩١ ، ٣٩٨ ، ٣٩٩
١١١ ، ١٣٦ ، ١٤٤ ، ١٦١	٤١٢ ، ٤١٥ ، ٤٤٠ ، ٥٠٥
١٦٩ ، ١٧٧ ، ١٧٣ ، ١٩١	٥ / ١١٠ ، ١٤١ ، ١٧٨ ، ٣٣٠
٢١١ ، ٢١٤ ، ٢١٩ ، ٢٢٦	٣٣٣ ، ٣٣٥ ، ٣٤٢ و
(٢) ، ٢٢٧ ، ٢٣٧ ، ٢٤٣	٦ / ١١٥ ، ١٥٨ ، ٢٠٤ ، ٣٩٣
٢٥٥ ، ٢٥٢ ، ٢٥١ ، ٢٤٦	إلكيا الهراسي
٢٥٩ ، ٢٦٤ ، ٢٦٧ ، ٢٦٩	١ / ١٩ ، ١٦٠ ، ٢١١ ، ٢٧٣
(٢) ، ٢٧٨ ، ٢٨٠ ، ٢٨٧	٢٧٩ ، ٢٨٦ ، ٤١٤
(٢) ٣٠٠ ، (٢) ٢٩٩ ، ٢٨٩	٢ / ٢٠٥ ، ٢٣٧ ، ٢٥٨
	٢٩٣ ، ٣١٣ ، ٣٧٩ ، ٣٨٠

٣- فهرس اعلام الرجال والنساء

٥٦ ، ٥٩ ، ٦١ ، ٧٣ ، ٧٧ ،
 ٨٨ (٢) ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٩ ،
 ١٠٧ ، ١١١ (٢) ، ١١٣ (٢) ،
 ١١٦ ، ١١٧ ، ١٢٢ ، ١٢٨ ،
 ١٣٠ ، ١٣٢ (٢) ، ١٣٥ (٢) ،
 ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٤٠ ، ١٤٢ ،
 ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٩ ، ١٥٩ ،
 ١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٧٧ (٢) ،
 ١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨٧ ، ١٩٠ ،
 ١٩١ ، ١٩٣ ، ٢٠٥ ، ٢٠٧ ،
 ٢١٠ ، ٢٥٥ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ،
 ٢٧٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٥ (٢) ،
 ٢٩٥ ، ٢٩٧ ، ٣١٠ (٢) ،
 ٣١٣ ، ٣١٧ ، ٣١٨ ،
 ٣٥٧ ، ٣٦٤ ، ٣٧٣ ، ٤٠١ ،
 (٢) ، ٤١٧ ، ٤٢٠ ، ٤٢١ ،
 ٤٢٤ ، ٤٣٦ ، ٤٤٧ ، ٤٤٩ ،
 (٢) ، ٤٥٥ ، ٤٦٠ ، ٤٦٨ ،
 ٤٦٩ (٢) ، ٤٧٨ ، ٤٨١ ،
 ٤٩٣ ، ٤٩٥

٩ / ٤ ، ٩ ، ١١ ، ١٤ ، ١٦ ، ٢١ ، ٢٥ ،
 (٢) ، ٢٦ ، ٣٢ (٣) ، ٣٧ ،
 (٢) ، ٤١ ، ٥٢ ، ٥٥ ، ٥٨ ،
 ٦٦ ، ٦٨ ، ٨٠ ، ٨٤ ، ٨٧ ،
 ٩٤ ، ١١٠ ، ١٣٧ (٣) ،
 ١٤٥ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٩٤ ،
 (٢) ، ١٩٥ (٢) ، ٢٠١ ،

٣٠٢ (٢) ، ٣١٤ ، ٣١٦ ،
 ٣٤١ (٢) ، ٣٥٣ ، ٣٥٨ ،
 ٣٥٩ ، ٣٦٧ ، ٣٧٢ ،
 ٣٧٦ ، ٣٧٩ ، ٣٨٠ ، ٣٨١ ،
 ٣٨٧ (٢) ، ٣٨٨ ، ٣٨٩ ،
 ٣٩٣ ، ٣٩٤ ، ٣٩٥ ، ٤٠٢ ،
 ٤٠٣ (٢) ، ٤٠٥ ، ٤١١ ،
 ٤١٣ ، ٤١٩ ، ٤٢٢ ، ٤٢٥ ،
 (٣) ، ٤٢٨ ، ٤٢٩ ، ٤٤٦ ،
 ٢ / ١٥ ، ١٧ ، ٢٥ ، ٢٨ ، ٣٥ ،
 ٦٣ ، ٦٩ ، ١٠٢ ، ١٠٧ ،
 ١١٢ ، ١١٩ ، ١٢٩ ، ١٣١ ،
 (٢) ، ١٣٦ ، ١٤٠ ، ١٤١ ،
 ١٤٢ ، ١٥٤ ، ١٦٣ ، ١٦٦ ،
 ١٧٧ ، ١٨٠ ، ٢٠٧ ، ٢٣٦ ،
 ٢٣٨ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٥٩ ،
 ٢٧٤ (٢) ، ٢٩٨ ، ٣٠٤ ،
 ٣٢٥ ، ٣٥٣ ، ٣٥١ ، ٣٥٥ ،
 ٣٥٦ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ، ٣٦٥ ،
 ٣٦٦ ، ٣٦٧ (٢) ، ٣٧٧ ،
 ٣٧٨ ، ٣٨٠ ، ٣٨٤ ، ٣٨٦ ،
 ٣٨٧ (٢) ، ٣٩١ ، ٣٩٧ (٢) ،
 ٣٩٩ ، ٤٠٣ ، ٤٠٧ ، ٤١٧ ،
 (٢) ، ٤١٨ ، ٤١٩ ، ٤٢٠ ،
 (٢) ، ٤٢١ ، ٤٢٢ ، ٤٣٢ ،
 ٩ / ٣ ، ٩ ، ٢٤ ، ٢٧ ، ٢٨ (٢) ، ٣٧ ،
 ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ (٣) ، ٤٩ (٢) ،

٣- فهرس اعلام الرجال والنساء

٥٠ (٢) ، ٦٠ ، ٦٢ ، ٦٤	٢٠٤ ، ٢١٧ (٢) ، ٢٣٣ (٢)
٧٢ ، ٨٨ ، ١١٥ ، ١٤٢	٢٣٧ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠ (٢)
١٤٣ ، ١٤٤ (٣) ، ١٥٧	٢٤١ (٢) ، ٢٤٤ ، ٢٤٥
١٥٩ ، ١٦١ ، ١٧٥ ، ١٧٦	٢٤٧ ، ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، ٢٥١
١٧٧ (٢) ، ١٨٠ ، ١٨٥	٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٢٧٥ (٢)
١٨٩ ، ١٩٩ ، ٢٠٣ ، ٢٠٧	٢٧٦ ، ٢٧٨ ، ٢٨١ ، ٢٨٢
٢١٠ ، ٢١٧ ، ٢١٨ (٢)	(٢) ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ (٢)
٢٢٣ ، ٢٢٤ (٢) ، ٢٢٥	٢٩٢ ، ٢٩٤ (٢) ، ٢٩٥ (٣)
٢٢٧ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢	٢٩٩ ، ٣٠٨ ، ٣١٩ ، ٣٢١
٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٤٩	٣٢٢ ، ٣٢٥ ، ٣٣١ (٢)
٢٥١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٤ ، ٢٦٨	٣٣٤ ، ٣٤٢ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦
٢٦٩ ، ٢٧٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥	٣٥٤ ، ٣٥٨ ، ٣٦٤ ، ٣٦٨
٢٨٦ ، ٢٨٧ (٢) ، ٢٨٨	٣٧٠ (٢) ، ٣٧١ ، ٣٧٢
٢٩٠ ، ٢٩٣ ، ٢٩٦ ، ٣٠٠	٣٧٥ (٣) ، ٣٧٨ ، ٣٨٤
٣٠٣ (٢) ، ٣٠٥ ، ٣٠٦	٣٨٦ ، ٣٩٢ ، ٣٩٤ ، ٣٩٩
٣٠٨ ، ٣١٣ ، ٣١٥ ، ٣١٧	(٢) ، ٤٠٣ ، ٤١٣ (٢) ، ٤٢٥
٣٢٣ ، ٣٢٧ ، ٣٣١ ، ٣٣٥	(٣) ، ٤٢٨ ، ٤٣٨ ، ٤٢٠
٣٤١ ، ٣٥٧	٤٤٢ (٢) ، ٤٤٥ (٢) ، ٤٤٨
٤ / ٦ ، ٢١ (٢) ، ٢٤ ، ٤٠ (٢) ، ٤١	٤٥٠ ، ٤٦٢ ، ٤٦٥ ، ٤٦٦
٤٣ ، ٥٠ ، ٥٣ ، ٥٦ ، ٥٨	٤٧٠ (٣) ، ٤٧٢ (٢) ، ٤٨٧
٦٠ ، ٦٣ ، ٧٦ ، ٧٧ (٢) ، ٧٨	٤٩٤ ، ٥٠٢ ، ٥٠٥ (٢)
(٢) ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٨٧ ، ٩١	٥٠٦ ، ٥٠٨ (٢) ، ٥١٢ (٢)
١٠٨ (٢) ، ١١١ ، ١١٢	٥١٥ ، ٥١٦ ، ٥١٧ ، ٥٢٢
١١٣ ، ١١٥ ، ١١٩ ، ١٢٠	٥٢٦ ، ٥٣٠ ، ٥٣٣ ، ٥٣٥
١٢٢ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٣	(٢)
١٣٧ (٢) ، ١٥٠ ، ١٥٥	٥ / ٥ ، ٧ ، ٩ ، ١٠ (٢) ، ١٤
١٧١ ، ١٧٢ (٢) ، ١٧٥	٢٠ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٣٧ ، ٤٥

٣- فهرس اعلام الرجال والنساء

الأغاطي، ابو القاسم	١٧٧ ، ١٧٩ ، ١٨١ (٣) ،
٣٧٢ / ٣ و ١٣٢ / ٤ و ٢٣ / ٤ ،	١٨٢ ، ١٨٤ ، ١٨٨ ، ١٩٣ ،
٣٠	(٢) ، ٢٠٨ ، ٢١٥ ، ٢٢١ ،
الاوزاعي	٢٣٦ ، ٢٣٩ ، ٢٥٢ ، ٢٦٢ ،
١٣٦ / ١ و ١٦٧ / ٤ ، ٤٠٧ ،	٢٦٥ ، ٢٦٧ ، ٢٧١ (٢) ،
٤٦٨ و ٢١٢ / ٦ ، ٢٩٠ ،	٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٧٨ ،
٣٢٦	٢٨٦ ، ٢٨٨ ، ٣٠١ ، ٣٠٧ ،
اياس بن معاوية	امرؤ القيس
٨٨ / ٦ (٣)	٢ / ٣٦١ و ٦
ايوب (عليه السلام)	أمية
٤٣ / ٦	٤ / ٣٠٤
ب	الأنباري، ابو بكر
الباجي	٢ / ١٤٩ ، ٣٤٧
٢١ / ١ ، ٨٩ ، ١٥٥ ، ١٥٦ (٢) ،	انس بن مالك
١٨٧ (٢) ، ١٩٧ ، ٢٣٢ ،	٤ / ١٠٦ (٣) ، ٣١٦ (٢) ، ٣٣٦ ،
٢٧٩	٣٧٦ ، ٤٠٦ (٣) ، ٤٠٩ ،
٢ / ٢٦٥ ، ٣١٨ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤ ،	٤٨٠ ، ٤٨٢ ، ٥٢٠ ، ٥٢٩ ،
٣٧٧ ، ٣٧٩ ، ٣٨٥ ، ٣٨٦ ،	٦ / ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٦ ، ١٦٠ ،
٣٩٣ (٢) ، ٣٩٤ (٣) ، ٤٠٢ ،	١٧٢ ، ١٧٣ ، ١٧٧ (٢) ،
٤١٨	٢١٢
٣ / ٣٢ ، ٩٨ ، ١٣٦ (٢) ، ١٧٩ ،	الأنصار
١٨٢ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ،	١ / ٩٥ و ٣ / ٤٩٧
٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٧٩ ، ٢٩١ ،	الأغاطي
٢٩٥ ، ٤١٠ ، ٤١٧ (٢) ،	٤ / ١٣٢ و ٥ / ٢٨١
٤١٨ ، ٤٨٩ ، ٤٩٥ (٢) ،	
٤ / ٢٥ ، ١١٠ ، ٢٦٢ ، ٢٨٩ ،	

٣- فهرس اعلام الرجال والنساء

١٤٠ ، ١٢٦ ، ٨٧ ، ٨٦	٢٩٧ ، (٣) ، ٣٤٣ ، ٣٤٤
١٩٦ ، ١٩٥ ، ١٨٦ ، ١٧٧	٣٩٦ ، ٣٨٦ ، ٣٥٨ ، ٣٤٧
٢٧٦ ، ٢٦٣ ، ٢١٣ ، ٢١٠	٥١٠ ، ٤٩٥ ، ٤٨٤ ، ٤٨٠
٣٥٨ ، ٣٥٤ ، ٣٤٤ ، ٣٣٩	٥ / ١٦٢ ، ١٨٠ ، ٢٧٥ ، (٢)
٣٩٤ ، ٣٨٦ ، ٣٧٩ ، ٣٦٢	٣٠٩ ، ٢٩٧ ، ٢٩٦ ، ٢٩٢
٤٢١ ، ٤٢٠	٣١٠ و ٣٢ / ٨٢ ، ٨٨
٨٩ ، ٦٤ ، ٦٣ ، ٢٨ ، ٢٥ / ٢	٢٨٥ ، ١٧١ ، ١٦٩ ، ٩٩
٢٢١ ، ١٧٠ ، ١٦٠ ، ١٥٤	الباجي ، ابو الوليد
٢٣٦ ، ٢٢٣ ، (٢) ، ٢٣٦	٨ / ١ ، ٣٥ ، ٣٠٠ ، ٣٩٩ و
٢٧٤ ، ٢٦٥ ، (٢) ، ٢٣٧	٢ / ١٧٠ ، ١٨٢ ، ٢٦٥
٤٠٢ ، ٣٩٩ ، ٣٨٨ ، ٣٨٥	٢٧٤ و ٣ / ٣٦٣ و ٤ / ٥٩
٤٣٣ ، ٤٣١ ، ٤١٧ ، ٤٠٤	(٢) ، ٢٧٢ ، ١٠٩ ، ٢٨٣
٤٤٣	٢٩٧ ، ٤١١ و ٥ / ١٤٩
١٣٦ ، ١١٧ ، ٧٧ ، ٣٧ ، ٨ / ٣	٣٢٨ ، ٢٩١
١٦٦ ، ١٦٣ ، ١٤٦ ، ١٣٩	الباجي ، علاء الدين .
٢١٠ ، ٢٠٤ ، ٢٠٣ ، ١٧٢	١ / ٢٧٣ و ٢ / ٧٠ و ٣ / ٤٧٦
٢٦٣ ، ٢٥٩ ، (٢) ، ٢٥٣	البارزي
٢٩٥ ، ٢٨٥ ، ٢٨١ ، ٢٦٧	١ / ٢٥٠
٤٢١ ، ٤١٧ ، ٤١٠ ، ٣٥٦	الباقلاني
٤٩٥ ، ٤٩٤ ، ٤٦٦ ، ٤٢٤	١ / ٦ و ٤ / ٥٢٢ و ٥ / ٣٠٥
٤١٧ ، ٤١٠ ، ٣٥٦ ، (٣)	٢٣٦ و ٦ / ٢٢١ ، ٢٣٨
٤٩٤ ، ٤٦٦ ، ٤٢٤ ، ٤٢١	الباقلاني ، ابو بكر (انظر أيضا :
٤٩٥ (٢)	القاضي)
٥٢ ، ٤٧ ، (٢) ، ٤٣ ، ١٢ / ٤	٢ / ٤٣١ و ٤ / ١٤٢ ، ٤١٤
١٤٤ ، ١٣١ ، ٩٩ ، ٨٢ ، ٦٥	الباقلاني ، محمد بن الطيب ، ابو بكر
١٨٣ ، ١٨٢ ، (٢) ، ١٤٥	١ / ٢٥ ، ٤٢ ، ٤٧ ، ٦٩ ، ٧٧
٢١٥ ، ١٩٨ ، ١٩٤ ، ١٩٢	

٣- فهرس اعلام الرجال والنساء

٣١٩ ، ٣٢١ (٢) ، ٣٣٦ ،	٢١٧ ، ٢٢٢ ، ٢٢٦ ، ٢٤٠ ،
٣٣٩ (٢) ، ٣٥٢ ، ٣٥٤ ،	٢٤٤ ، ٢٤٥ (٢) ، ٢٥٢ ،
٣٦٣ ، ٣٦٥ ، ٣٩٠ ، ٤٠٦ ،	٢٥٣ ، ٢٥٤ ، ٢٦٩ ، ٢٧٩ ،
٤١٠ و ٥ / ٢٤ ، ٩٥ و	٢٨٦ (٢) ، ٢٨٧ ، ٢٩٤ ،
٤٢ / ٦ ، ١٥٥ (٤) ، ٢٠١ ،	٢٩٧ ، ٣٢٢ (٢) ، ٣٠٥ ،
٢٠٣ ، ٢٢٥ (٢)	٣٣٣ ، ٣٣٩ (٢) ، ٣٤٣ ،
البراء	٣٦٨ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، ٣٧٥ ،
٢٥٧ / ٢	٣٨٠ ، ٣٨٧ ، ٣٨٨ ، ٣٩٦ ،
البرجاني، أبو سعيد	(٢) ، ٤١٠ (٣) ، ٤١١ (٢) ،
٣٩٦ / ١	٧١٣ ، ٤١٧ ، ٤١٨ ، ٤٢٢ ،
البردعي، ابو سعيد	٤٤١ ، ٤٦١ ، ٤٦٤ ، ٤٧١ ،
٤٩٠ / ٤	٤٧٥ (٢) ، ٤٧٧ ، ٤٨٥ ،
٥٤ / ٦	٤٩٢ ، ٥٢١ ، ٥٣٠ ،
بروع بنت واثق	٥ / ٢٢ ، ١١١ ، ١٣٥ ، ١٥٧ ،
٢٤٥ / ٤	٢٣١ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٥٨ ،
البروي	٢٦٢ ، ٢٩١ ، ٣٣٠ و
١٢٢ / ٥ و ٣٢٧ / ٥	٦ / ١١٢ ، ٢٤٤ ،
البزار	الباهي، ابو الحسن
٢٨٩ / ١ و ٤ / ٢٤٨ ، ٢٩١	١ / ٦٧
البزدوي	البخاري
٣٦٠ / ١ ، ٤٤٨ و ٢ / ٣٠٧ ،	١ / ١٦٦ ، ٢١٢ ، ٤١٦ و
٣٩٨ و ٣ / ٧٣ ، ١٣٣ (٢) ،	٢ / ١٧٤ ، ١٨٥ ، ٢٥٧ و
١٦٢ ، ١٧٧ ، ٢٥٩ و	٤ / ٣١ ، ٤٣ ، ٧١ ، ١٠٦ ،
٤ / ٨٠ ، ٨٦ ، ٢٥٧ ، ٤٤٣ و	٢٣٣ ، ٢٤٦ ، ٢٧٠ ، ٢٨٩ ،
٥ / ١٧٧ ، ٢٥٧ و ٦٣ / ٦	٢٩٤ ، ٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ،
	٣٠٦ ، ٣١٧ ، ٣١٨ (٢) ،

٣- فهرس اعلام الرجال والنساء

البزدويان	بسال
٨٠ / ٤	١٥٨ ، ٩٦ / ٦ و ٣٤٤ / ٤
البسطامي، ابو عمرو	البلخي
١٥١ / ١	٢٣٩ / ٤ و ٣٥٢ / ٢
بشر المريسي	البلعمي
٥٧٧ / ٦ و ٢٥٦ ، ٢٤٥ ، ٢٤٠	٣٥٩ ، ٣٥٢ ، ٢٢ / ٥
البصري	البلعمي، محمد بن أحمد، ابو بكر
١ / ٢١٠ ، ٢٥٥ و ١٤٧ / ٢ و	١٢٧ / ٦ و ٣٣٤ / ٥
٣ / ٤٢٢ و ٤ / ١٤٤ ،	البنديجي
٥٤٢ ، ٥٢٩	٤٠١ / ١ و ٤٩٨ / ٤ ، ٤٩٩ ،
البغدادي	٥١٢
٧٧ / ٦	البهراي، محمد بن عبدالله
البنغوي	٢٢٤ / ٦
١ / ٢٢ ، ٢٨٤ ، ٣٥٧ و ٣١٠ / ٢ و	البويطي
٣ / ٢١٣ ، ٤٤٤ و	٤٤٥ / ٢ و ١٩ / ٣ ، ٢٩٣ و
٤ / ٢٢١ ، ٢٨٢ ، ٥٢٥ (٢) و	٢٣٨ / ٤ ، ٣٩٤ (٢) و
٥ / ٢٣٨ ، ٢٤٨ ، ٢٤٨	٢٩٤ / ٦
٦ / ٢٨٨ ، ٣٢٠ و	البيضاوي
البكار، القاضي	١ / ٢٥ ، ٨١ (٣) ، ٨٢ ، ١٧٠ ،
١٧٠ / ٦	١٩٠ ، ٢١٣ ، ٢٧٣ ، ٤٢٥
بكر بن العلاء	٢ / ٩ ، ١٢ ، ٢٢ ، ٧٧ ، ٧٨ ،
٢٢ / ٥	٧٩ ، ٨٠ (٢) ، ٩٠ ، ٩١ ،
بكير بن عبد الله الاشج	١٠٩ ، ١١٠ ، ١٣٢ ، ١٧٤ ،
٢٩٢ / ٤	١٧٥ ، ٢٢٣ ، ٢٢٨ ، ٣٤٤ ،

٣- فهرس اعلام الرجال والنساء

ت	٣٩١ ، ٤٤٠ ، ٤٤٥ ، ٤٤٩
التبريزي	٣ / ٢٢٧ ، ٢٥٣ ، ٢٥٦ ، ٢٥٩
٢ / ٢٢٢ ، ٤٢٠ ، ٤٣٥ و ٤ /	٣٥١ ، (٢) ، ٣٥٢ ، ٣٦٩
٢٩ ، ٧١ ، ٥٤٥ و ٥ / ٧٥	٤٦٤
التبريزي ، أبو زكريا	٤ / ٦ ، ٣٤ ، ٤١ ، ٩٩ ، ١٤٥
٢ / ٢٧٠ و ٣ / ١١٦	٢٣٧ ، ٢٤٧ ، ٣٧٩ ، ٥٠٤
الترمذي	٥٠٦
٤ / ٣٠٨ ، ٣٣٦ ، ٤٩٠ و	٥ / ٦٦ ، ١٠٠ ، ١٤٤ ، ٢١٧
٦ / ١٤ ، ١٧١ ، ٢٢٤	٢٢٠ ، ٢٣٦ ، ٢٤٩ ، ٢٦٣
الترمذي	٢٦٨ ، ٢٨٦
٤ / ٣٦٣ ، ٣٦٥	٦ / ٣٦ ، ٧٨ ، ١١٤ ، ١٥٧ (٢)
تقي الدين	١٦٨ ، ١٧١ ، ١٨٨
١ / ٨ ، ٥١ ، ٦٣ و ٢ / ١٣٨	البيضاوي ، ناصر الدين
٣٠٠ ، ٤٣٨ و ٣ / ١٥٢	٢ / ٧٦
١٦٩ و ٤ / ٢٠ و ٦ / ٢٠٨	اليهقي
التلمساني	١ / ٢٩٤ ، ٣٤٧ ، ٣٤٨ (٢)
٢ / ١٥ و ٤ / ٤٩٦	٣٥٦ ، ٤٣٥ و ٢ / ٣٦٨
التميمي ، ابو علي	٤ / ١٠١ ، ١٠٤ ، ١٥٣ ، ٢٣٣
٦ / ١٠٣	٢٩١ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٣٠١
التميمي ، أبو الفضل	٣١٠ ، ٣٢٤ ، ٣٩١ ، ٣٩٢
٢ / ١٨٣	٣٩٣ ، ٣٩٤ (٢) ، ٣٩٧ (٢)
التميمي ، ابو منصور	٤١٦ ، ٤١٩ ، ٤٢٢
٤ / ٢٥١	٥ / ١٤١ ، ٢١١ ، ٢٧٨ و ٦ / ٥٥
	٢٠٠ ، ١٠٥ ، ١٠٠ (٢)
	٢٢٤ ، ٣٢٦

٣- فهرس اعلام الرجال والنساء

التنوخى

٣٣٣ / ٢

جابر الجعفي

٤٠٥ / ٤

ث

الجارمي

١٧٤ / ٣ و ٢٥٠ / ٢ و ٩٨ / ١

الثعالبي

١٧٣ / ٢

الجاحظ، ابو عثمان

٤٤٦ / ١ و ٢٢٢ / ٤ و ٣٠٢

٤٤١ و ٢٣٦ / ٦ (٢)

٢٣٨ ، ٢٣٧

ثعلب، أحمد بن يحيى

١٠٥ / ٢ ، ١٤٩ (٢)

ثعلبة بن حاطب

٣٩٦ ، ٣٩٥ / ١

الجاربردي

٢٢٠ / ٢

الثعلبي

الجبائي

١٠٥ / ٢ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ و

١٣٥ / ١ ، ١٦٩ (٢) ، ١٨٧

١٣٦ / ٣ و ٣٥٨ / ٤ و

٢١٢ ، ٢٦٣ و ١٣٠ / ٢

٢٢ / ٥

١٣٣ و ١٩ / ٣ ، ٣٥ (٣)

الثوري

٨٧ (٢) ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٣٣

١٣٦ / ١ و ٢٧٠ / ٤ ، ٣٣٩

٢٧٠ ، ٥٠٣ و ٤ / ٤ (٣)

٩٩ ، ١٤٣ ، ٢٣٢ ، ٢٣٩

٢٧٩ ، ٢١٧ ، ٣١٧ ، ٣١٨

٤٧٦ ، ٥١١ ، ٥٣٤ و

٣٣٣ / ٥ و ١١٤ / ٦

١٧٧ ، ٢٢٠ ، ٢٨٤ (٢)

ج

جابر

١٤ / ٢ ، ٢٥٦ و ١١٧ / ٤

١٥٤ ، ٢٣٣ ، ٣٥٢ ، ٣٥٤

٣٦٣ و ٦٠ / ٥ و ١٥٨ / ٦

١٦٠ ، ١٧٢ ، ١٧٣ ، ٢١٢

الجبائي، ابو علي

٣٢٥ / ٢ ، ٣٤٨ ، ٤٤٣ و

جابر بن عبدالله

٣٧٠ / ٣ ، ٥٠٠ و

٢٣٣ / ١

٣- فهرس اعلام الرجال والنساء

جبريل	٤ / ٣١٨ ، ٤٩٨ و ١٤ / ٥
١٩٨ / ١ و ٢ / ٣٩٤ ، ٤١٥ و	٦ / ٣٩ ، ٤٨ ، ٢٠٩ ، ٢٥٠ ،
٤ / ٨١ ، ٨٣ ، ٢٠٥ ، ٢٠٨ و	٢٨٤
٥ / ٣١٨ و ٦ / ١٠٥ (٣) ،	الجبائي، ابو هاشم
١٠٦ ، ١٧٦	١ / ٤٩ ، ٦٩ ، ٧٧ ، ١٣٥ ،
الجرجاني	١٣٦ ، ١٥٥ (٢) ، ١٩١ ،
٢ / ٢٧١ ، ٢٨١ ، ٢٩٢ ، ٣١٥ ،	١٩٤ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١٢ ،
٣١٧ ، ٤١٣ ، ٤١٥ و	٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٧ (٢) ،
٣ / ٣٩ ، ٦٨ ، ٧٥ ، ٩٨ ،	٢٧١ ، ٣٦٢ ، ٣٦٥ ، ٣٦٦ ،
٢٦٨ / ٥ و ٤ / ٤٨٤ و ٦ / ١١٣ ، ١٥٣	(٤) ، ٣٦٧ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩ ،
	(٢) ، ٤١٣
الجرمي	٢ / ١٤ ، ٩١ ، ٩٥ ، ٣٠ (٣) ،
٢ / ٢٦٣	٣٢٥ ، ٣٤٨ ، ٣٩٧ ، ٤٢٣ ،
جرير	٤٣٤ (٢) ، ٤٣٥ (٤) ، ٤٣٦ ،
٥ / ٢٠٦	(٤) ، ٤٤٣
جرير بن عبدالله	٣ / ٨٧ (٢) ، ٩١ ، ٩٩ ، ١١٦ ،
٤ / ٣٠٢	١٣٣ (٢) ، ٢٧١ ، ٣٥٩ ،
الجزار	٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ٤٦٢ ، ٤٧٨ ،
٤ / ٢٨٥	٤٩٤
الجزري	٤ / ٦٤ ، ٩٩ ، ١٤٣ ، ٢٣٩ ،
٢ / ١٠٢ و ٤ / ٣١٣	٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢٥٦ ، ٢٧٩ ،
الجزري، شمس الدين	٥ / ٧ ، ٣١ ، ٧١ (٢) ، ١١٠ ،
٢ / ٣٤٦	٣٣٣
الجزولي	٦ / ١١٢ ، ١١٤ ، ١٧٠ (٢) ،
٢ / ٣٣٣	٢١٥ ، ٢٢٠ ، ٢٥٥ ، ٢٧٩ ،

٣- فهرس اعلام الرجال والنساء

- الجصاص
١ / ٣٩٩ و ٢ / ٤٠٢ و ٣ / ١١
(٢)، ٤٩٩ و ٤ / ٨٠، ٣٤٨
الجصاص : زالرازي، ابو بكر
جعفر بن بشر
٤ / ٤٥٢ و ٥ / ١٧ و ٦ / ٢٨٤
جعفر بن حرب
٥ / ١٧، ٣١
جعفر بن سليمان الضبي
٤ / ٢٧٢
جمال الدين
٢ / ٣٠٩، ٣٢٩
الجوزجاني، ابو سليمان
٤ / ٤٦٨
الجوهري
١ / ١٩ (٢) و ٢ / ٣٨، ١٢٤
٣٠٣، ٣٠٤، ٣٤٢ (٢) و
٣ / ٧١، ٧٢ (٢)، ٩٦ و
٤ / ٦٤، ٧١ و ٦ / ٧٢
الجويني
١ / ٤٠١
الجويني : ر: امام حرمين
الجويني، ابو محمد
١ / ٢٥١، ٢٦٨، ٣٥٧، ٣٨٧ و
٤ / ١٠٦، ٢٩٣، ٣٧٨، ٣٩٧
- ٤ / ٥٢٦ و ٥ / ٣١٣، ٣١٤
و ٦ / ٨١، ٢٧١، ٢٧٨
٢٩١
الجلي
١ / ١٨، ٨٧، ١٢٧، ١٢٨ و
٢ / ٢٢ و ٦ / ٣٢٠ (٢)
- ح
الحارث
٤ / ٢٦٢
الحارث الاعور
٤ / ٤٠٥
حارث بن اسد محاسبي
١ / ٨٥، ٣٤٩ و ٤ / ١١١
٢٠١، ٢١٣، ٢٤٤، ٢٦٢
٤٨٣، ٥٣٤
الحارث بن هشام
٤ / ١٠٢
الحافظ
٤ / ١٦٥
الحافظ ابو عبدالله
٤ / ٤٠٧
الحاكم
٤ / ١٠٦، ٢٩٣، ٣٧٨، ٣٩٧

٣- فهرس اعلام الرجال والنساء

الحسين بن محمد	(٢)، ٤٢٥ و ٤٥ / ٦، ٢٢٤
٣٣٧ / ١	(٢)
الحصري	الحجاج
٩٩ / ٦	٤٨٨ / ٤ و ٣٣٤ / ٥
حكيم بن حزام	حذيفة
١٣٥ / ٢ و ٤١٥ / ١	٢٥٤ / ٢ و ١٣٠ / ٤
الحلواني	الحريري
٢٩ / ٥	١١١ / ٣ و ٣٧٤ / ٤
الحليمي	الحريري، ابو حسن
٢٣ / ١، ٢٧، ١٣٨، ٢٨٤	٣٧٥ / ٢ و ٣٧٤ / ٤
٣٤٨، ٣٩٨ و ١٨٩ / ٣ و	الحسن
١٥٧ / ٥ و ٢٧٦، ٢٥٣ / ٤	٢٣ / ١ و ٢٦١ / ٢، ٢٨٠
٢١٨ / ٦ و	٤٠٨، ٤٠٥، ٣٧٣ / ٤
حمزة	٤٢٠، ٤٨٠
٢٩٩ / ٤	الحسن البصري
الحمصي	٤ / ١٨، ٤٠٨، ٤١٤ و
١٥٠، ١٤٩ / ٢	٢٦١، ٧٥، ٣١ / ٦
حميد	الحسن بن برهان
١٦ / ٢	٧١ / ٢
الحميدي، ابو بكر	الحسن بن علي
٢٨٣ / ٤	٢ / ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢ (٢) و
حناطي	٤٩٠ / ٤ و ٢١٢، ٢١١ / ٦
٣٢٥ / ٦ و ٣٠٥، ٢٢٥ / ٣	(٢)
الحنفي	الحسين بن علي
١٨ / ٤ و ٣٣٩، (٢) ٣٠١ / ٥	٤٩٠ / ٤، ٥٠٠ (٢)
١٦٣، ١٠١	

٣- فهرس إعلام الرجال والنساء

<p>الخوارزمي ٦٥ / ٢ و ٤٩٧ / ٤ ، ٤٩٩ ، ٥٠٥ ، ٥٠٦ ، ٥٣٢ و ٢٣١ / ٥ ، ٢٣٥ ، ٣٠١ ٣١٨ ، ٣٤٩ و ٦ / ١٧ ، ٣٢ ٤٢ ، ٧٦ ، ٧٨ (٢) ، ٩٣</p>	<p>خ الخطيب ٢٤٨ / ٤ ، ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٨٣ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ (٢) ، ٢٩٠ ، ٢٩١ (٢) ، ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، ٢٩٧ (٢) ، ٣٢٢ ، ٣٢٣ (٢) ، ٣٢٤ ، ٣٣٥ ، ٣٣٦ ، ٣٣٩ ، ٣٩٤ ، ٣٩٥ ، ٣٩٧ (٢) ، ٤٠٠ ، ٤٠١ (٥) ، ٤٠٩ ، ٤١٩ (٢)</p>
<p>الخوارزمي، ابو فضل ٨ / ١ الخونجي ٥٥ / ١</p>	<p>الخطيب البغدادي ٢٧٠ / ٤ ، ٢٩١ ، ٢٩٤ ، ٢٩٧ ، ٣٠٧ ، ٣٢٢ ، ٣٢٥ ، ٣٣٩ ، ٤٢٢ و ٦ / ٦٩ ، ٢٩٧ ، ٣١٤ ، ٣١٣ الخطيب، ابو بكر ٤٠٨ ، ٣٣٤ / ٤</p>
<p>د الدارقطني ١١٧ / ٤ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ (٢) و ٢٠٣ / ٦</p>	<p>الخفاف ٢٧٦ / ٣ ، ٢٩٤ ، ٤٩٤ و / ٩١ ، ١١٠ ، ١٨٨ ، ٤٢٠ و ٦ / ٤٢ ، ٩٥ الخلال ٣٧ / ٣ خليل ١٤٩ ، ٧٢ / ٢ و ١٣٦ / ٣ (٢)</p>
<p>الدارقطني، ابو الحسين ٣٩٢ / ٤ الداركي ٢٩٤ ، ٢٥٤ / ٦ الداركي، ابو القاسم ٣٤٤ / ٥ الدارمي ٥٢ / ١ ، ٢١٦ ، ٢٢٥ ، ٢٩١ ٤١٠ ، ٤٠٧ ، (٢)</p>	<p>٤٧٣</p>

٣- فهرس اعلام الرجال والنساء

الدارمي، الحافظ	الداودي، ابو عبدالله محمد
١٦٤ / ٤	١٨٧ / ٢
داود عليه السلام	الداودي، محمد بن سعيد
٢١٦ / ٦	٩ / ١
داود	داود بن علي الاصفهاني
٢ / ٧٢، ٣٧٥ و ٣ / ١، ١٩،	٢٣٨ / ٦
٢١، ٤٩٥ و ٤ / ١٨ (٢)،	داود النهرواني
٢٣، ٢٥، ٣٠، ٤١، ٢٦٢،	١٧ / ٥
٣٧٤ (٤)، ٤٨٢، ٤٩٤،	الدباس، ابو طاهر
٥٣٧، ٥٤١ (٢)، ٥٤٦ (٣) و	٣٩٦ / ٤
١٨ / ٥، ٢٠، ٢١ (٣)،	الدباغ
٢٢، ٢٦، ٤٧٣ و ٦ / ٢٢،	٢٨٥ / ٤
٣٢، ٢٦٣، ٢٩٠ (٢)، ٢٩١	
داود الاصفهاني	الدبوسي
١٨ / ٥	١ / ١٤١، ١٥٤، ١٨٢، ٢١٤،
داود بن عبد الرحمن العطار	٣٩٩، ٤٠٠ و ٢ / ٢٤،
٤٧٤ / ٤	١٣٣، ١٩٤، ٢٣٤، ٣٦٦،
داود بن المعيني	٣٨٥، ٤١٨، ٤٣٩، ٤٤٣،
٢٧١ / ٤	(٢) و ٣ / ١٦، ٢٥٩، ٢٦٨ و
داود الظاهري	٤ / ٤٠، ٨٠، ١١٠، ١٢٦،
٢ / ١٨٢ و ٣ / ٤٥٥ و ٤ / ٣٧٤	١٥٥، ١٦٣، ١٨٣، ١٨٣،
(٢)، ٤٨٢ و ٥ / ١٧ و	٢٨١، ٣٠١، ٣١٥ (٢)،
٢٢ / ٦	٣٢٣، ٣٢٤، ٣٦٠، ٣٩٨،
داود، ابو بكر	٤٤٣، ٤٤٨، ٤٩٥، ٥٠٥،
٤٧٩ / ٣	٥١٠
	٥ / ٢١ (٢)، ٦٦، ٦٧، ٩٨،

٣- فهرس اعلام الرجال والنساء

١٨٥ ، ١٩١ ، ٢١٤ ، ٢٣٩ ،	١٠٨ ، ١٢٩ ، ١٣٨ ، ١٦١ و
٢٨٦ ، ٣٤٥ ، ٣٥٩ ، ٤٢١ ،	٦ / ٣٥
٤٢٥	الدبوسي، ابو زيد
١٠٩ ، ٩١ ، ٢٦ ، (٢) ١٣ / ٢	١ / ٣٥ و ٤ / ٨٦
١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٣٢ ، ١٤٧ ،	الدقاق
١٥٧ ، ١٦٤ ، ١٧٤ ، ١٧٦ ،	٢ / ٣٩٦ و ٣ / ٢٠٢ ، ٤١٠ ،
١٨٤ ، ٢١٥ ، ٢١٧ ، ٢٢٤ ،	٥٠١ (٢) و ٤ / ٢٥ (٣) ، ٢٦ ،
٣٤٦ ، ٤٠٢ ، ٤٣٣ ، ٤٤٤ ،	(٢) ، ٢٧ ، ٢٩ ، ١٨١ ،
١٢ / ٣ ، ٢٢ ، ٣٧ ، ٤٠ ، ٦٣ ،	٢٣٩ ، ١٨٤ ، ٤٨٣
٧٧ ، ١١٤ ، ١٢٣ ، ١٧٣ ،	الدقاق، ابو بكر
١٨٢ ، ١٩٥ ، ٢٣٣ ، ٢٥٥ ،	١ / ٢٧٩ ، ٢٨٦ و ٣ / ٤٧٩ ،
٢٥٦ ، ٢٥٩ ، ٢٦٨ ، ٣١٣ ،	٤٩٥ و ٤ / ٢٤ ، ٨٦ ، ١٨٠
٣٧٣ ، ٣٨٥ ، ٤٠٠ ، ٤٣٨ ،	الدمياطي، الحافظ
٤٤٢ ، ٤٧١ ، ٤٧٨ ، ٤٩٤ ،	٤ / ٢٣٣ (٢)
٤ / ١٥ ، ١٦ ، ٣٢ ، ٤١ ، ٤٢ ،	ذ
٤٣ ، ٥٢ ، (٢) ٦٣ ، ٩٩ ،	الذهبي
١٠٢ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٤٥ ،	٢ / ١٤ و ٦ / ١١٧
١٥٠ ، (٢) ١٨٠ ، ٢٠٢ ،	الذهبي، الحافظ
٢١٦ ، ٢٣٩ ، ٢٤٢ ، ٢٤٧ ،	٤ / ٢٧٧
٢٥٤ ، ٢٧٩ ، ٢٩٤ ، ٢٩٥ ،	ر
٢٩٧ ، ٣٢٤ ، ٣٣٣ ، ٣٤٠ ،	الرازي
٣٥٣ ، ٣٧٥ ، (٢) ٣٧٨ ،	١ / ٢٥ ، ٤٩ ، ٥٣ ، ٦٩ ، ٧٢ ،
٤٤٠ ، ٤٤٣ ، ٤٥٨ ، ٤٧٠ ،	١٠٠ ، ١١٨ ، (٢) ١٢٤ ،
٤٩٤ ، ٤٩٦ ، ٤٩٩ ، ٥٠٤ ،	
٥٠٦ ، ٥٢٩ ، ٥٣٠ ، ٥٣٢ ،	
٥٣٤ ، ٥٤٥ ،	
٥ / ١٦ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٦٣ ، ٧٦ ،	

٣- فهرس اعلام الرجال والنساء

٤٨٩ ، ٤٨٨ ، ٤٧٧ ، ٤٦٩	٨٤ ، ٩٣ ، ١٠٩ ، ١٢٦
٤٩٩ (٢)	١٣٣ ، ١٤٥ ، ١٤٩ ، ١٦١
٣٥٨ ، ٣٤٨ ، ١٨٣ ، ١٢٥ / ٤	(٢) ، ١٦٦ ، ١٦٩ ، ١٧٦
٤٦٨ ، ٤١٢ (٢) ، ٣٩٨	١٩٠ ، ١٩٣ ، ٢١٦ ، ٢٢٠
٤٩٠ ، ٤٧٨ ، ٤٧٦ ، ٤٧٢	٢٣٢ (٢) ، ٢٣٦ ، ٢٣٨
٥٣٢ ، ٥١١ ، ٥٠١ ، ٤٩١	٢٤٩ ، ٢٦٢ ، ٢٨٩ ، ٢٩٧
٥٣٤ ، ٥٤٤ و ٥ / ٣١ ، ٢٦	٣٠٠
١٩٨ ، ١٩٧ ، ٩٢ ، ٤٨ / ٦	١١٣ ، ٧١ ، ٤٩ ، ٤٢ ، ١٤ / ٦
٢٨٦ ، ٢٠٠ (٣)	١١٤ ، ١٦٨ ، ١٨٨ ، ١٩٨
الرازي، ابوزيد	٢٠٤ (٣) ، ٢٠٧ ، ٢١٥
٣٩٦ / ٢	٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٨٥ ، ٣٠٢
الرازي، فخر الدين	الرازي، ابواسحاق
٩٦ ، ٦٨ ، ٥١ ، ٤٤ ، ٣٩ / ١ (٢)	٤١٥ / ٢
٤٢٢ ، ٤٢١ ، ٤٠٤ ، ٤٢٢ و	٢٥٢ / ٦
٤١ ، ٣٨ ، ١٢ ، ٩ ، ٥ / ٢	الرازي، ابواسحاق
١٣٣ ، ١٣٠ ، ٧٦ ، ٦٦ ، ٥١	٢٥٢ / ٦ و ٤١٥ / ٢
٢٨٧ ، ٢٥١ ، ٢٣٩ ، ٢٢٣	الرازي، ابوبكر
٣٨٩ ، ٣٨٧ ، ٣٨٥ ، ٣٢٨	٢٨٦ ، ٢١٥ ، ٢١٤ ، ٨ / ١ (٢)
٤٤٥ ، ٤١٨ ، ٤٠٩ ، ٤٠٧	٣٠١ و ٢ / ١٣٠ ، ٢٣٦
١١١ ، ١٠٩ ، ٩٩ ، ٩٨ ، ٧٣ / ٣	٢٥٦ ، ٢٨٣ ، ٣٤٧ ، ٣٦٦
١٥٨ ، ١٥٧ ، ١٣٠ ، ١٢٤	٣٧٧
٢٠٥ ، ١٦٧ ، ١٦١ ، ١٦٠	٢٦٢ ، ٢٥٤ ، ١٧٤ ، ٧٣ / ٣
٣٠٥ ، ٢٧٣ ، ٢٦١ ، ٢٢٧	٢٧٠ ، ٣٦٦ ، ٣٦٩ ، ٣٧١
(٢) ٥٠٠ ، ٤٨٩ ، ٣٤١ ، ٣٢٤	٤٠٧ (٢) ، ٤٠٩ ، ٤١١
٧٧ ، ٧٢ ، ٦٦ ، ٦٥ ، ٥٩ ، ٩ / ٤	
١٨٤ ، ١٤٥ ، ١٤٠ ، ١٢٨	

٣- فهرس اعلام الرجال والنساء

٣١٨ ، ٣٢٥ ، ٣٤٧ ، ٣٥٥

(٢) ٤٧٦

١٠ / ٤ ، ٢٩ (٢) ، ٤٥ ، ٩٧

١٠٦ ، ١١٨ ، ٢١١ ، ٢٢٠

٢٥٠ (٢) ، ٢٧٧ ، ٢٨٢

٣١٤ ، ٣٢٤ ، ٣٧٧ ، ٣٧٨

٤٢٨ ، ٤٣٠ ، ٤٩٧ (٣)

٤٩٩ ، ٥٠٢ ، ٥٠٤ ، ٥٠٥

٥١٠ ، ٥٢٥ ، ٥٢٦ (٢) و

٥ / ٢٩ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٨٦

١١٩ ، ١٢٢ (٣)

٦ / ١٥ ، ٣٩ ، ٤٦ ، ٦٤ (٢) ، ٦٥

(٢) ، ٦٦ ، ٧٤ ، ٩٢ ، ٩٧

١٢٢ (٢) ، ١٢٤ ، ١٧٢

٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢٠٧ ، ٢٠٩

٢١٨ ، ٢٣٦ ، ٢٥١ ، ٢٥٢

٢٥٤ (٢) ، ٢٦٢ ، ٢٦٧

٢٧٥ (٢) ، ٢٨٨ ، ٢٩٧

٣٠٢ (٢) ، ٣٠٣ ، ٣١٠

٣١٢ ، ٣١٣ ، ٣١٤ (٢) ، ٣٢٠

(٢)

الراوندي

٤٤٠ / ٤

الربيعي

٢ / ٢٥٦ (٢)

٢٢٣ ، ٢٤٠ ، ٢٥٨ ، ٣٧٠

٣٧٩ ، ٣٩٠ ، ٣٩٢ ، ٣٩٣

٣٩٥ ، ٤٩٢ ، ٤٩٦ و

٥ / ٧٥ ، ٩٣ ، ٩٩ ، ١١٣

١٤٣ ، ١٩٣ ، ٢٥٨ و

٢٨٣ / ٦

الراغب

٢ / ٣٢١

رافع بن خديج

٤ / ٣٧٩

٦ / ٢٦٠

الرافعي

١ / ١٧ ، ٢١ ، ٥٢ ، ٧٠ ، ١٢٨

١٣٠ ، ١٤٨ ، ١٦٢ ، ١٧٩

١٨٤ ، ٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٢٥٢

٢٦١ ، ٢٦٩ ، ٢٧١ ، ٢٩٩

٣٠٢ (٢) ، ٣٨٥

٣٨٨ ، ٣٩٩ ، ٤٠١ ، ٤٠٢

٤٠٧ ، ٤٠٨ ، ٤١٠ ، ٤٣٥

٢ / ١١٨ ، ١٣٣ ، ١٣٩ ، ١٤١

١٧٥ ، ٢٢٥ ، ٢٢٨ ، ٢٧٢

٣١٩ ، ٣١٥

٣ / ٣٠ ، ٥٤ (٢) ، ٩٣

٢٠٤ ، ٢٣٠ ، ٢٣٣ ، ٣٠٥

٣١٣ ، ٣١٤ (٢) ، ٣١٦

٣- فهرس اعلام الرجال والنساء

الربيع	٣ / ٥٠، ٨٨، ٢٢٥ (٢)،
٣ / ٩٨ و ٤ / ٢٩٢، ٢٩٣ و	٢٥٤، ٢٥٥، ٣٠٧،
٥ / ١٣ و ٦ / ٥٥	٣٣٤، ٣٣٨، ٣٤٤،
الربيع بن سليمان	٣٧٢، ٤١٦، ٤٢١،
٤ / ٤١٦ و ٦ / ٦٣	٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٩،
ربيعة	٤٥٥ (٢)، ٤٦٩،
٤ / ٣٢٥، ٤٠٦، ٤٨٨ (٢)	٤٨٣، ٤٨٤، ٥٠٠،
ربيعة بن عباد	٤ / ٧، ١٥، ٢٣، ٣٢، ٧٩، ٨٣،
٤ / ٤٠٦	٨٥، ١٠٠، ١٢٨، ١٣٣،
رشيد	١٤١، ١٨٣، ٢٠٢، ٢٢٥،
٢ / ٢٧٦	٢٣٦، ٢٤٩ (٢)، ٢٦٨،
رشيد الحواري	٢٧١، ٢٧٣، ٢٨٠، ٢٨٤،
١ / ٩٨	(٣)، ٢٨٦، ٢٩٠، ٢٩١،
رضي الدين بن جعفر	٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٧، ٣١٠،
٢ / ٨٣، ٧٦	(٣)، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٨،
الرماني	٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٣، ٣٢٥،
٢ / ٧٢، ٧٣، ١٢٠، ٣٠٩	٣٥٥، ٣٥٩، ٣٦٣، ٣٦٥،
الرماني، علي بن عيسى	٣٨٢، ٣٨٤، ٣٩٠ (٢)،
٢ / ١٩٥، ٢٠١	٣٩٢، ٣٩٦، ٣٩٧، ٤١٩،
الرويانسي	٤٢٢، ٤٢٧، ٤٢٨ (٢)،
١ / ٤٣، ٤٣، ١٦٢، ١٦٦، ٢١٦	٤٤٣، ٤٤٩، ٤٥١، ٤٥٢،
(٣)، ٢٤٨، ٢٥١، ٣١٨	٤٦١، ٤٧٨، ٤٨٠ (٢)،
٣٥٧، ٣٩٩، ٤٤٧ و ٢ / ٨	٤٨٣، ٤٩٣، ٤٩٧، ٤٩٩،
(٢)، ٢٥	(٣)، ٥٠١، ٥٠٤، ٥٠٥،
	٥٣٦، ٥٤٠،
	٥ / ١٤، ١٥، ٣٦، ٣٩، ٤٢،
	٥٢، ٥٨، ٦٠، ١٣٥ (٢)،

٣- فهرس اعلام الرجال والنساء

- الزبيري، ابو عبدالله
٢٥٥، ١٥٥، ١٥٤، ١٤٩، ٧ / ١
٣١٤ / ٦
الزجاج، ابو اسحاق
٧١ / ٣ و ٣٢٦، ١٤٩، ٧٢ / ٢
٢٨٨
الزجاجي
٣١٧ / ٣ و ٥٠ / ٢
زر بن حبش
١٠٦ / ٤
الزركشي، بدر الدين، ابو عبدالله
(المؤلف)
٥ / ١
الزغفراني، الحسن بن محمد الصباح
٣٦٦ / ٤
الزخشري
٤٤٥ / ١ و ٢ / ٢٢، ٤٨ (٢)
٥٨، ١٢٠، ٢١٤، ٢٣٤
٢٨٥، ٢٨٣، ٢٧٢، ٢٤٩
٢٩٨، ٢٩٦، (٢)، ٣١٣
٣٣٣، ٣٢٦ (٣)
١٠٥، ١٠٢، ١٠١، ٩٦ / ٣ (٣)
١١١، ١٠٧، (٣)، ١١٣، ١٤٢
٢٥٨، ٢١٤، (٢) و ٢٢٨ / ٤
١٩٠ / ٥
- ٢٣٤ (٢)، ٢٤١ و ٦ / ١٩،
٢٢، ٣٥، ٦٥، ٦٦، ٨٧،
٩١، ٩٥، ٩٧، ١٠٣، ١١٣،
١١٥، ١٢٣، ٢٠٤، ٢١٩،
٢٢١، ٢٣٤، ٢٤١، ٢٦٢،
(٢)، ٢٧٦، ٢٧١، ٢٦٦، (٢)،
٢٨٥، (٢)، ٢٨٦، (٢)، ٢٨٧،
(٢)، ٢٩٧، ٢٩٨، ٣٠٣،
٣٠٦، ٣٠٧، ٣١٣ (٢)،
٣١٧، ٣١٤
الرويانى، شريح القاضي
٣٠٢، ٢٥ / ٦
الرويانى، القاضي
٣٤٦ / ١
- ز
- الزاغوني
٣٥ / ١
الزاهد
٢٥٦، ٢٥٥ / ٢
الزير بن العوام
٥٠٠ / ٤
الزبيري
٢٠٨، ٢٠٧، ٢٣ / ٦

٣- فهرس اعلام الرجال والنساء

٢٨٦، ٢١١، ٦٤ / ٦	الزملكاني، كمال الدين
زيد بن حارثة	٢٥٢ / ١
٢٩٣، ٧٠ / ٦ (٢)	الزناتسي
زيد بن خالد	٣٢٢ / ٦
٣١٠ / ٤	الزنجاني
س	٤٠٩، ٤٨ / ٢
الساكب بن زيد	الزنجاني، اسعد بن علي
٤٠٦ / ٤ (٣)	١٤٦ / ١
سالم بن عبدالله	الازهري
٤٢٤، ٤٠٥ / ٤	٤٩٢، ٢٩٠، ١٩٤، ١٩٣ / ٤
السبكي	٣٠٦، ٣٢٤، ٣٢٥ (٣)،
٢١٣ / ١، ٤٠١، ٤١٧ و	٣٣٥، ٣٩٠، ٤٠٥، ٤٠٧،
٢٠٢ / ٤ و ١٢٠ / ٢	٤٢٣ (٣)، ٤٨٩
السبكي، ابو الحسن	الزهري، ابن شهاب
٢١٢ / ٦ و ٩٧ / ٢	٤٨٤، ٤٢٤، ٤٠٦ / ٤
السبكي، ابو حسين	زيد
٣٤٧ / ١	٤٩٠، ٢٠٩ (٢)، ٤٩٠
السبكي، تقي الدين	١٩٣ / ٦
٧٠ / ٢	زيد بن ارقم
السراج الارموي	٢٢٤ / ٦
٨٠، ٧٧ / ٢ و ٨١ / ١	زيد بن اسلم
السرخسي	٤٩ / ٢
٣٠٧ / ٢ و ٤٣٦، ٤٠٠ / ١	زيد بن ثابت
	١٧٢ / ٣ و ٣٧٦ / ٤ و ٩٥ / ٥

٣- فهرس اعلام الرجال والنساء

سعيد بن سالم القداح	٣٩٠ (٢)، ٤١٨، ٣٩٨
٢٩٢ / ٤	١١ / ٣، ١٦٣، ١٣٧، ١٥٥
سعيد بن المسيب	١٥٦، ١٦٢، ١٧٩، ٢٥٩
٣ / ٤٠٤ (٢) و ٤ / ٢٣٣، ٣٠١	٢٦٨، ٢٦٩، ٤٧٨، ٤٨٦
٣٧٨، ٣٤٧، ٣٣٩، ٣٠٢	٤٩٣، ٤٩٩
٤٠٥، (٣) ٤٠٣، ٣٧٩، (٢)	٤ / ١٥، ٨٦، ١٠٤، ١٤٤
(٢) ٤١٠، (٢) ٤٠٨، ٤٠٧	١٩٠، ٤٠٢، ٤٠٤، ٤١٢
٤١٣ (٢)، ٤١٤ (٣)، ٤١٥	(٢) ٤٤٣، ٤٧٨، ٤٨٠
(٢) ٤١٩، (٧) ٤٢٠، (٦)	٥٠١ و ٢٥٤ / ٦
٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤	السروجي
(٣) ٤٢٥، (٢) ٤٨٤ و	٢ / ٢٧٦، ٣٣٧
٢١٢ / ٦ و ٢٥٣ / ٥	السروجي، شمس الدين
سعيد بن منصور	٢ / ١٧٦
٤٣ / ٣	السريجي
السفاسي	٤ / ١٨٤
٣٢١، ٣٠٢ / ٤	سعد بن معاذ
سفيان	٦ / ٢٢٢، ٢٢٣
٢٩٠ / ٦ و ٣٣٩، ٢٩٣ / ٤	سعد القرظ
سفيان بن عيينة	٦ / ١٥٨
١ / ١٦٦ و ٤ / ٢٩٥، ٣١٠ (٢)،	سعيد
٣٩٠، ٣١١	٤ / ٤١١ (٢)، ٤١٩ (٣)
سفيان الثوري	سعيد بن ابي عروبة
٢ / ٣٤٨ و ٤ / ٥٤٥ و ٦ / ١٥٥،	٤ / ٣٣٥ (٤)
٢٨٦	سعيد بن جبير
السقطي، ابو علي	٢ / ٢٩٩ و ٤ / ٤٠٥
١٥٠ / ١	

٣- فهرس اعلام الرجال والنساء

٣٠، ٢٩، ٢٤، (٢) ١٦، ١٠ / ٤	السكاكي
٥٠، ٤٧، ٤٤، ٤١، ٣٤	١ / ٨٠ و ٢ / ٣٣، ٤١
٨٣، ٧٩، ٧٢، ٧٠، ٦٦ (٣)	٨٨، ١٥٣، ٢١٣
١٠٠، ٩٩، ٩٧، ٨٧، ٨٥	٢٤١، ٢١٥ (٣)
١١٠، ١٠٩، (٢) ١٠٨	٢٥٠، ٢٩٦، ٢٩١
١٣١، ١٢٨، ١١٨، ١١٥	٣٣١، ٣٣٠ و
١٤٠، (٢) ١٣٧، ١٣٤ (٢)	٢١٦ / ٤ و ٨٦ / ٣
١٤١، (٢) ١٤٤، ١٥٣	سلمان الفارسي
١٨٣، ١٨٢، ١٥٨، ١٥٥	١٤ / ٦
٢٤٢، ٢٤١، ٢٣٩، ٢٣٥	سليم الرازي
٣١٣، ٢٨١، ٢٧١، ٢٤٤	١ / ٧، ٣٥، ٨٦، ٨٨، ١٥٣
٣٣٥، ٣٣٤، ٣٢٣، ٣٢٠	١٥٤، ١٥٥، ١٥٧، ١٦٠
٣٦٧، ٣٦٢، ٣٦١، ٣٥٠	١٩١، ٢٢٤، ٢٣١، ٢٣٧
٤٤٢، ٣٨٩، ٣٧٧، ٣٧٣	٢٣٩، ٢٨٦، ٣٠٠، ٣٩٨
٥١١، ٤٨٠، ٤٦٤، ٤٥٤	٤٠٢
٥١٢، (٢) ٥٢٢، (٢) ٥١٤	٢ / ٢٣، ٢٥، ٢٦، ١٥٤، ٣٢٥
٥٤٠، (٢) ٥٣٩، (٢) ٥٣٨	٣٤٧، ٣٧٧، ٣٧٩، ٣٨٧
٥٤٥	٣٩٠، ٣٩٢، ٣٩٦، ٣٩٧
١١٢، ٧١، ٥١، ٣٢، ٣١ / ٥	٤٠٢، ٤٠٦، (٢) ٤١١، ٤١٦
١٧٣، (٢) ١٦٢، (٣) ١٢١	(٢) ٤١٨، ٤٢١، ٤٣١
١١٤، ١١٣، ٤٢، ٢٢ / ٦	٣ / ٧٧، ٩٩، ١٣٣، ١٣٥
١٤٤، ١٣٣، ١٢٢، ١١٨	١٣٦، ١٧٩، ١٩٥، ١٩٧
١٦٩، ١٥٨، ١٥٠، (٢)	٢٠٢، ٢٣٣، ٢٥٣، ٢٥٩
٢٤٥، ٢١٥	٢٦٠، ٣٦٩، (٢) ٣٧٠، ٣٨٥
سليمان (عليه السلام)	(٢) ٣٩٣، ٣٩٨، ٤٠٠
٢١٦ / ٦	٤٠٨، ٤٢٠، ٤٦٤، ٤٧٩
سليمان بن ارقم	٤٩٥ (٢)
٤٢٣ / ٤	

٣- فهرس اعلام الرجال والنساء

السمرقندي	سليمان بن موسى
١ / ٨ و ٢ / ٢٠١ و ٣ / ٤٩٨ و	٣٢٥ / ٤
٤٥٣ / ٤	السمتي
السمعاني	٢٤٧ / ٦
٧٥ / ٦ و ٤٦٨ / ٤ و ٧٢ / ١	السمرقندي
السمناني	١ / ٨ و ٢ / ٢٠١ و ٣ / ٤٩٨ و
٢ / ٢١ و ٤ / ١٤٦	٤٥٣ / ٤
السمناني، ابو جعفر	السمعاني
٢ / ٤٤٣	١ / ٧٢ و ٤ / ٤٦٨ و ٦ / ٧٥
السنجسي	السمناني
٤ / ٤٩١ و ٦ / ٦١، ٦٨، ٨٧،	٢ / ٢١ و ٤ / ١٤٦
٩٥	السمناني، ابو جعفر
السنجسي، ابو علي	٢ / ٤٤٣
٤ / ٤٢٠، ٥٣٣ و ٥ / ١٦٧ و	السنجسي
٦ / ١٨٣، ٢٨٨	٤ / ٤٩١ و ٦ / ٦١، ٦٨، ٨٧،
سنين أبو جيلة	٩٥
٤ / ٤٠٦	سليمان (عليه السلام)
السهروردي	٦ / ٢١٦
١ / ١٧٨، ٢٣٧، ٢٦٣ و	سليمان بن ارقم
٢ / ١٣١، ١٦٩ و ٣ / ٢٥،	٤ / ٤٢٣
٢٨٣ و ٥ / ٢١٧	سليمان بن موسى
السهروردي، شهاب الدين	٣٢٥ / ٤
٦ / ١٠٤	السمتي
سهل بن سعد	٦ / ٢٤٧
٤ / ٣٣٠	

٣- فهرس اعلام الرجال والنساء

١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٤١ (٢) ، ٢١٤ ، ٢٧٤ ، ٢٩٧ ، ٣٠٢ ، ٣٠٤ ، ٣٠٦ ، ٣٤٨ (٣) ، ٣٥٨ ، ٤٤٨ (٣) و ٥٧ / ٤ ، ٧١ ، ١١٦ و ١٩٦ / ٥	سهيل بن ابي صالح ٤ / ٤ السهيلي ١ / ٣٦١ و ٢ / ٢٧٦ ، ٣٧٢ و ٣ / ٧١ (٣) ، ١٩٧ و ٤ / ٢٥ ، ٣٤ ، ٤٦ ، ٧١ ، ٢٢٦ ، ٣٢٥ و ٥ / ٧٤ ، ١٠٧ ، ١٣٧ ، ١٦٢ ، ١٦٤ ، ٢٩٣ و ٦ / ٦١ ، ١٥٨
السيرافي ٢ / ٢٥٤ ، ٢٨١ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣٣٧ و ٣ / ١٤١ ، ٢٨٩ ، ٣٠٦	السهيلي النحوي ٣ / ٢٣٨
ش الشاذكوني، سليمان ٤ / ٣١٢	السهيلي، ابو الحسين ١ / ٧ و ٢ / ٤٣١ و ٣ / ٣٣٧ و ٤ / ١٦ ، ٣٣ ، ٣٧ ، ١١٧ ، ٢٦٣ ، ٤٨٠ ، ٤٨٣ ، ٥٢٦ ، ٥٣٢ ، ٥٣٣ و ٥ / ٢٠ ، ٨٠ ، ١٦٢ ، ٣٤٧
الشاشي ١ / ٢٩٢ و ٢ / ١١٣ و ٣ / ٧٩ ، ٤٨٣ ، ٤٩٧	سيويه ١ / ١٧٢ و ٢ / ١٨ ، ٥٠ ، ٧٢ ، ١١١ ، ١٢٣ ، ١٤٩ ، ١٨١ ، ٢٢٠ ، ٢٢٢ (٢) ، ٣٠٤ ، ٣٠٥ (٢) ، ٣٠٧ ، ٣١٠ ، ٣٢٨ ، ٣٣٣ ، ٣٤٦
الشاشي، ابو بكر ١ / ١٣٨ ، ٢٨٦ و ٢ / ٢٥٩ و ٥ / ١٠٤	٣ / ٨٢ ، ٨٥ ، ٨٧ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٨ ، ١٠١ ، ١١١ (٢) ، ١١٣ (٤) ، ١١٦ ، ١٢٩ (٢) ،
الشاشي، ابو بكر القفال ١ / ١٣ ، ١٤٩ و ٤ / ٢٩١	
الشاشي، القفال ١ / ٧ (٢) ، ١٦ ، ١٨ ، ٥٤ ، ٥٦ ، ٦١ ، ١٣٩ ، ٣٥٧ و ٢ / ٥٥ ، ٢٤٤ ، ٣٥٧ (٢) ، ٣٥٩	

٣- فهرس اعلام الرجال والنساء

٢٤٣ ، (٣) ٢٤٠ ، ٢٣٦	٣٨٧ ، ٣٨٠ ، ٣٧١ ، ٣٦٠
٢٥٣ ، ٢٥٢ ، ٢٥١ ، ٢٥٠	٤٤٣
٢٦٨ ، ٢٦٦ ، ٢٥٨ ، (٢) ٢٥٥	٥ / ٣ ، ١٣٨ ، ١٣٧ ، ١٣٥
٢٩٢ ، (٤) ٢٨٦ ، ٢٧٧ ، (٢)	٢٠٣ ، ١٩٥ ، ١٧٨ ، ١٦٧
٢٩٨ ، ٢٩٧ ، (٢) ٢٩٦	٢٣٣ ، ٢٢٤ ، ٢٢٣ ، ٢٠٩
٣٤٧ ، ٣٤٦ ، ٣٤٠ ، ٣١٨	٢٦٩ ، ٢٥٦ ، ٢٥٥ ، ٢٤١
(٥) ٣٥٦ ، ٣٥٤ ، (٣) ٣٥٣	٣٨٩ ، ٣٧٥ ، ٣١٥ ، ٣٠٧
٤٠٠ ، ٣٩٩ ، ٣٨٨ ، (٢) ٣٥٨	٤٢٦ ، ٤٢١ ، ٣٩٩ ، ٣٩٨
٤٠٣ ، ٤٠٢ ، ٤٠١ ، (٢)	٤٦٦ ، (٢) ٤٥٤ ، ٤٢٧
٤١٣ ، ٤١١ ، (٢) ٤١٠	٥٠١
٤٣٦ ، ٤٣٥ ، ٤٣١ ، ٤١٧	٤ / ١٠ ، ١٤ ، ١٧ ، ٢٠ ، ٦٣
٤٤٢ ، (٢) ٤٤١ ، ٤٣٧ ، (٤)	٢٣٥ ، ٢٢٧ ، ١٧٨ ، ١٤٥
٢٦ ، ٢٤ ، ٢١ ، ٢٠ ، ١٨ ، ١١ / ٢	٣٥٢ ، ٣١٢ ، ٢٥٦ ، ٢٤٩
١٣٢ ، (٢) ١٢٩ ، ١٢٨ ، (٢)	٤٥١ ، ٤٢٥ ، (٢) ٤٢١
١٣٩ ، ١٣٥ ، (٢) ١٣٤ ، (٢)	٣٧ / ٥ ، ٥٤٠ ، ٥٣٤ ، ٤٨١
١٤٦ ، ١٤٤ ، ١٤١ ، ١٤٠	١٣٦ ، ١١٧ ، ٣٨ ، (٢)
١٦٨ ، ١٦٤ ، ١٦٠ ، ١٤٧	٢٨٧ ، ٥٦ ، ٢٧ / ٦ ، ٢٠٩
٢٠٢ ، (٣) ١٧١ ، ١٧٠	الشافعي
(٢) ٢٤٦ ، ٢٢٨ ، ٢٠٩	١ / ٦ ، ٧ ، (٢) ١٠ ، (٦) ١١
(٣) ٢٥٥ ، (٢) ٢٥٤ ، ٢٤٧	٦٥ ، (٢) ٦٣ ، ٢٤ ، ١٩ ، ١٨
٢٥٨ ، ٢٥٧ ، (٣) ٢٥٦	٨٩ ، ٨٥ ، (٢) ٨٤ ، ٧٣ ، ٧١
٢٨٥ ، ٢٨٣ ، ٢٦٧ ، ٢٦١	(٢) ١٣٦ ، ١٢٣ ، ٩٠ ، (٢)
٣٤٤ ، ٣١٣ ، (٢) ٣٠٠	(٢) ١٥٥ ، ١٤٨ ، ١٣٨
٣٥٥ ، (٤) ٣٥٣ ، ٣٥٢	(٢) ١٦٨ ، (٢) ١٦٦ ، ١٦١
٣٦٦ ، (٧) ٣٦٥ ، ٣٥٧	١٩٦ ، (٢) ١٨٨ ، ١٧٩
٣٧٣ ، (٤) ٣٦٨ ، ٣٦٧	٢١٣ ، ٢١١ ، (٣) ٢٠٦ ، ٢٠٥
٣٨٢ ، (١٠) ٣٧٩ ، ٣٨٧	٢٣٣ ، (٢) ٢٢١ ، ٢١٤ ، (٣)

٣- فهرس اعلام الرجال والنساء

٢٦٠ ، (٢) ٢٥٨ ، ٢٥٢ ، ٢٤٩	٣٩٠ ، (٢) ٣٨٧ ، (٢) ٣٨٦
، (٢) ٢٧٨ ، ٢٦٩ ، ٢٦٨ ، (٣)	٣٩٧ ، (٢) ٣٩٣ ، ٣٩١ ، (٢)
، (٢) ٢٨٢ ، ٢٨٠ ، ٢٧٩	، (٢) ٤٠٣ ، (٣) ٣٩٨ ، (٥)
، ٢٩٩ ، ٢٩٣ ، ٢٩٠ ، ٢٨٣	، ٤٢٢ ، ٤١٨ ، ٤١٤ ، ٤٠٩
٣٠٩ ، (٢) ٣٠٨ ، (٥) ٣٠٧	٤٤٠ ، ٤٣٩ ، (٢) ٤٢٧ ، ٤٢٦
٣١٦ ، ٣١٢ ، (٣) ٣١٠ ، (٢)	، (٢) ٤٤٢ ، (٢) ٤٤١ ، (٣)
، ٣٢٤ ، ٣١٨ ، (٢) ٣١٧ ، (٤)	، ٤٤٦ ، (٣) ٤٤٥ ، (٣) ٤٤٣
، ٣٦٣ ، ٣٥٦ ، ٣٣٧ ، ٣٣٦	٤٥٤ ، ٤٥٣ ، (٢) ٤٤٧
، (٣) ٣٧١ ، ٣٧٠ ، ٣٦٩	٢١ ، (٢) ١٩ ، ١٨ ، ١٦ ، ٥ / ٣
٣٨١ ، ٣٨٠ ، (٣) ٣٧٧ ، ٣٧٢	، (٢) ٢٨ ، (٦) ٢٧ ، ٢٥ ، (٢)
، ٣٨٦ ، ٣٨٤ ، (٢) ٣٨٣ ، (٢)	، (٢) ٣٨ ، ٣٧ ، ٣٦ ، ٣٠ ، ٢٩
، ٣٩٧ ، ٣٩٤ ، ٣٩٠ ، ٣٨٨	، ٩٧ ، (٢) ٩٦ ، ٩٥ ، ٥٩ ، ٤٢
، ٤٠٤ ، ٤٠١ ، (٢) ٣٩٩	١٣٧ ، ١٢٥ ، (٢) ١٠٤ ، ٩٨
، ٤١٥ ، (٣) ٤١٠ ، ٤٠٩	١٤٩ ، (٢) ١٤٨ ، ١٤٧ ، (٤)
، (٢) ٤٢١ ، (٢) ٤٢٠ ، ٤١٧	، ١٥٣ ، (٤) ١٥٢ ، ١٥١ ، (٢)
، ٤٣٥ ، ٤٢٧ ، (٢) ٤٢٤	١٥٦ ، (٢) ١٥٥ ، (٢) ١٥٤
، ٤٥٠ ، ٤٤٦ ، ٤٤٣ ، ٤٣٦	، ١٦٢ ، ١٦٠ ، (٢) ١٥٩ ، (٣)
، ٤٦٠ ، (٢) ٤٥٨ ، (٢) ٤٥١	، (٢) ١٦٨ ، (٢) ١٦٦ ، ١٦٥
، (٢) ٤٦٤ ، ٤٦٢ ، (٢) ٤٦١	١٧٨ ، ١٧٤ ، ١٧١ ، ١٧٠
٤٧٩ ، ٤٧٧ ، ٤٧٣ ، (٢) ٤٦٥	، ١٩٥ ، ١٩٠ ، (٣) ١٨١ ، (٢)
، ٤٩٣ ، (٢) ٤٨١ ، ٤٨٠ ، (٣)	، (٣) ٢٠٢ ، ١٩٧ ، (٣) ١٩٦
٤٩٧ ، (٢) ٤٩٦ ، ٤٩٥ ، ٤٩٤	٢ : ، (٤) ٢٠٤ ، (٤) ٢٠٣
٥٠٤ ، (٣) ٥٠١ ، ٤٩٩ ، (٤)	، (٢) ٢٠٧ ، (٣) ٢٠٦ ، (٤)
١٤ ، (٢) ١١ ، (٤) ١٠ ، (٢) ٩ / ٤	، ٢١٠ ، (٤) ٢٠٩ ، (٥) ٢٠٨
٢٠ ، ١٩ ، ١٨ ، (٢) ١٧ ، (٦)	، ٢١٨ ، ٢١٧ ، ٢١٦ ، ٢١٢
٣٠ ، ٢٩ ، (٢) ٢٤ ، ٢١ ، (٦)	، ٢٢٥ ، (٢) ٢٢١ ، ٢٢٠
، ٣٥ ، (٢) ٣٢ ، (٣) ٣١ ، (٣)	، (٢) ٢٤٦ ، ٢٣٦ ، ٢٣٤

٣- فهرس اعلام الرجال والنساء

٣١٢ ، ٣١٣ ، ٣٢١ ، ٣٢٣	٣٩ (٢) ، ٤٠ (٣) ، ٤١ ، ٤٥
٣٢٤ (٦) ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٣١	(٣) ، ٥٠ ، ٥١ (٢) ، ٦٨
(٢) ، ٣٣٢ ، ٣٣٤ ، ٣٣٥	٧٨ (٢) ، ٨٢ (٢) ، ٨٨ (٢)
٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٤٣ (٢)	٨٩ (٣) ، ٩٣ (٣) ، ٩٤ (٤)
٣٤٥ ، ٣٥٢ ، ٣٥٣ ، ٣٥٦	٩٦ (٦) ، ٩٩ ، ١٠٩ ، ١١٠
(٣) ، ٣٥٨ ، ٣٦٠ ، ٣٦٤ (٤)	(٧) ، ١١١ ، ١١٢ (٤) ، ١١٣
٣٦٦ (٢) ، ٣٦٧ (٢) ، ٣٦٨	(٥) ، ١١٤ (٧) ، ١١٥ (٢)
(٣) ، ٣٦٩ (٣) ، ٣٧٠ ، ٣٧٢	١١٦ ، ١١٨ (٣) ، ١١٩ (٥)
٣٧٥ (٢) ، ٣٧٦ (٢) ، ٣٧٧	١٢٠ (٥) ، ١٢١ (٦) ، ١٢٢
(٥) ، ٣٧٨ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤	(٥) ، ١٢٣ (٤) ، ١٢٤ ، ١٢٥
٣٨٦ (٤) ، ٣٨٧ (٢) ، ٣٨٩	١٢٧ (٢) ، ١٣١ (٢) ، ١٣٨
(٢) ، ٣٩٠ ، ٣٩٢ ، ٣٩٤	(٢) ، ١٤٠ ، ١٤٣ ، ١٤٤
(٥) ، ٣٩٧ (٧) ، ٤٠٢ ، ٤٠٣	١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٥٠ ، ١٥٣
٤٠٤ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨ ، ٤٠٩	١٥٤ ، ١٥٦ ، ١٦٠ ، ١٦٣
٤١٠ (٤) ، ٤١١ ، ٤١٢ (٤)	١٦٤ (٣) ، ١٦٥ (٢) ، ١٨١
٤١٣ (٥) ، ٤١٤ (٦) ، ٤١٥	١٨٢ (٤) ، ١٨٣ (٣) ، ١٩٢
(٥) ، ٤١٦ (٣) ، ٤١٧ (٣)	١٩٣ ، ١٩٤ (٣) ، ١٩٥ (٢)
٤١٨ ، ٤١٩ (٣) ، ٤٢٠ (٤)	١٩٨ (٣) ، ٢٠٢ ، ٢٠٣
٤٢١ (٢) ، ٤٢٢ (٥) ، ٤٢٣	٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١١
(٤) ، ٤٢٤ (٣) ، ٤٢٥ ، ٤٢٧	(٣) ، ٢٢٦ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣
(٤) ، ٤٢٨ (٢) ، ٤٢٩ (٣)	٢٣٥ ، ٢٣٨ (٢) ، ٢٥٠
٤٣١ ، ٤٣٧ ، ٤٤١ ، ٤٥٠	٢٥٩ ، ٢٦١ (٣) ، ٢٦٣
٤٥١ (٢) ، ٤٥٢ ، ٤٥٥	٢٦٧ ، ٢٧٠ (٤) ، ٢٧٤ ، ٢٧٥
٤٥٦ ، ٤٥٧ ، ٤٥٩ ، ٤٦٨	(٢) ، ٢٧٧ ، ٢٧٩ (٥) ، ٢٨٠
٤٧١ ، ٤٧٢ (٢) ، ٤٧٣ (٥)	٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٧
٤٧٤ (٥) ، ٤٨١ ، ٤٨٣ ، ٤٨٤	٢٩٢ (٦) ، ٢٩٣ (٤) ، ٢٩٤
(٣) ، ٤٨٥ ، ٤٨٧ ، ٤٩١ (٣)	٢٩٥ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣١١

٣- فهرس اعلام الرجال والنساء

٢٤٠ ، (٢) ٢٣٧ ، (٢) ٢٣٦	٤٩٧ ، (٦) ٤٩٥ ، (٢) ٤٩٤
٢٥٣ ، (٢) ٢٥٢ ، (٤) ٢٥١	٥٠٣ ، ٥٠١ ، ٤٩٨ ، (٢)
٢٦٢ ، (٢) ٢٥٤ ، (٣)	٥١٢ ، ٥١٠ ، (٢) ٥٠٥
٢٨٤ ، (٢) ٢٦٨ ، (٤) ٢٦٧	٥٢٩ ، ٥١٨ ، (٢)
٢٩٢ ، ٢٨٨ ، (٣) ٢٨٥	٥٣٥ ، (٧) ٥٣٣ ، ٥٣٠
٣١١ ، ٣٠٩ ، (٢) ٢٩٦	٥٤٢ ، ٥٤١ ، ٥٣٧ ، (٣)
٣٣٨ ، (٢) ٣٣٠ ، ٣١٣ ، (٣)	٥٤٩ ، ٥٤٧
٣٥٧ ، ٣٥٣ ، (٢) ٣٣٩	١١ / ٥ ، ١٣ ، (٣) ١٤ ، ٢٣ ، (٢)
٣٦٢	٤١ ، ٣٩ ، ٣٨ ، ٣٤ ، ٣٣ ، ٣٢
٢٧ ، ٢٣ ، ٢٢ ، ١٩ ، ١٦ ، ١٤ / ٦	٤٧ ، (٢) ٤٦ ، (٢) ٤٥ ، (٦)
٣٠ ، (٣) ٢٩ ، ٢٨ ، (٥)	٥١ ، ٥٠ ، (٤) ٤٨ ، (٤)
٣٩ ، (٢) ٣٦ ، (٤) ٣٥ ، ٣٢	٥٧ ، ٥٦ ، (٢) ٥٤ ، (٢) ٥٣
٤٩ ، (٢) ٤٣ ، (٢) ٤٢	٦٦ ، (٢) ٦١ ، ٦٠ ، (٢) ، (٣)
٥٤ ، ٥٣ ، ٥٢ ، ٥٠ ، (٧)	٨٨ ، ٨٤ ، ٨٠ ، (٢) ٦٧ ، (٤)
٥٧ ، (٥) ٥٦ ، (٢) ٥٥ ، (٤)	٩٦ ، (٣) ٩٥ ، (٥) ٩٢ ، ٩١
٦٠ ، (٤) ٥٩ ، (٤) ٥٨ ، (٣)	١٠٤ ، ١٠٣ ، (٢) ١٠١ ، ٩٧
٦٣ ، (٣) ٦٢ ، (٥) ٦١ ، (٣)	١٣١ ، ١٢٩ ، (٣) ١١٨ ، ١٠٨
٦٧ ، (٢) ٦٦ ، ٦٥ ، (٣) ٩٤	١٣٦ ، (٣) ١٣٥ ، ١٣٣ ، (٢)
٧٢ ، (٣) ٧١ ، ٧٠ ، ٦٩ ، ٦٨	١٣٨ ، (٢) ١٣٧ ، (٣) ، (٢)
٧٦ ، ٧٥ ، ٧٤ ، ٧٣ ، (٦)	١٤٨ ، (٢) ١٤١ ، (٦) ١٣٩
٧٩ ، (٣) ٧٨ ، (٣) ٧٧ ، (٣)	١٥٧ ، ١٥٦ ، ١٥٤ ، ١٤٩
٨٧ ، ٨٦ ، (٢) ٨٥ ، ٨٢ ، ٨١	١٦٢ ، (٢) ١٦١ ، ١٦٠ ، (٣)
٩٤ ، (٣) ٩٣ ، (٣) ٨٨ ، (٦)	١٦٧ ، ١٦٦ ، (٣) ١٦٤
٩٧ ، (٧) ٩٦ ، (٣) ٩٥ ، (٢)	١٧٥ ، ١٧٤ ، ١٧١ ، (٢)
١١٢ ، (٣) ١٠٠ ، ٩٨ ، (٣)	٢١٢ ، ٢١١ ، ١٨٦ ، (٣)
١١٩ ، (٣) ١١٨ ، ١١٧ ، (٢)	٢٣٣ ، ٢٢٠ ، ٢١٨ ، ٢١٥
١٢١ ، (٣) ١٢٠ ، (٣) ، (٢)	٢٣٥ ، (٤) ٢٣٤ ، (٣) ، (٦)

٣- فهرس اعلام الرجال والنساء

٣١٧، (٣) ٣١٣، ٣١٢، (٢)	١٢٢، (٤) ١٢٣، ١٢٥
٣٢٢، ٣٢١، ٣٢٠، ٣١٩	١٢٦، ١٢٧، (٣) ١٣٧، (٢)
٣٢٣، ٣٢٤، (٢) ٣٢٦، (٢)	١٣٨، (٢) ١٣٩، ١٤٠
٣٢٧، (٢) ٣٢٨	١٤٥، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩
شداد	(٢) ١٥٠، ١٥٢، (٢) ١٥٥
١٥٨ / ٤	١٥٦، ١٥٩، ١٦٠، (٢)
شرف الدين المرسى	١٦٧، ١٦٨، ١٧٢، ١٧٥
٦٦ / ٢	(٧) ١٧٦، (٣) ١٧٧، (٣)
الشرىف	١٨١، (٤) ١٨٢، (٢) ١٨٣
٢٥٧ / ٥	(٢) ١٩٣، (٢) ١٩٧، ٢٠١
الشرىف الرضى	٢٠٩، (٣) ٢١١، ٢١٢، ٢١٥
٩ / ١	(٣) ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨
الشرىف عماد الدين	٢٢٦، ٢٢٩، (٣) ٢٣٠
١٣٤ / ٢	٢٣٢، ٢٣٤، (٤) ٢٣٥
الشرىف المرتضى	٢٣٦، ٢٣٩، ٢٤١، (٣) ٢٤٢
١٥٥ / ١، ٢١٠، ٤٠٥ و	(٣) ٢٤٣، (٢) ٢٤٤، (٢)
٣٦٥، ٣٤٤، ١٨٥ / ٢	٢٤٥، (٣) ٢٤٦، (٢) ٢٤٧
٤٤٩، ٣٩٩، ٣٨٨، ٣٦٧ و	(٢) ٢٤٩، ٢٤٨، (٢) ٢٥٠
٣٣٣، ٣١١، ٣١٠ / ٣	(٢) ٢٥١، (٥) ٢٥٢، (٤)
٤٦٤ و ٤ / ١٤، ٢٧، ١١١	٢٥٣، ٢٥٤، (٢) ٢٥٥
١٢٩، (٢) ١٥٧، ٢٣٧، (٢)	٢٥٦، ٢٦١، (٣) ٢٦٢، (٢)
٢٤١، ٣٨٣، ٤٩٤، ٥٤٠ و	٢٦٣، ٢٦٥، (٥) ٢٦٨، ٢٧١
٨ / ٥، ٧٧ و ٦ / ٤٠	(٥) ٢٧٢، (٦) ٢٧٣، (٢)
٤٧، ٤٨، ١٥٨	٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٨٠
شريك	(٥) ٢٨٥، (٢) ٢٨٦، (٣)
٣١٠ / ٤	٢٨٧، ٢٩٠، ٢٩١، (٢) ٢٩٢
	(٥) ٢٩٤، (٤) ٢٩٦، (٤)
	٢٩٧، ٣٠١، ٣٠٧، (٣) ٣١١

٣- فهرس اعلام الرجال والنساء

صاحب الكبريت الاحمر	شعبة
٨٧ / ٤ ، ٨٦ ، ٨٠ / ٤ و ٤٨٨ / ٣	٣٣٩ / ٤ (٢)
صاحب الكشف	الشعبي
١١ / ٤	٣٢٤ / ٤ ، ٤٠٥ و ٦ / ٤ ، ٧٠ ، ٢١٢
صاحب اللباب	السلويين
٨٦ / ٤	٢ / ٢ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، ٣٠٤ ، ٣٠٩
صاحب المحصول	٣٣٣
٣١ / ٤	شمس الائمة
صاحب المحكم	٢ / ٢ ، ٤٠٢ ، ٤٢٤ ، ٤٥٠ و
٧٣ / ٣	٢٨٠ / ٤ و ٢٩٨ / ٣
صاحب المصادر	شمس الائمة السرخسي
١٣٢ ، ٨٦ / ٤	٨ / ١ ، ٢١٤ ، ٢٣٣ ، ٢٣٥
صاحب المعتمد	٣٠١ و ٢ / ٢ ، ٣٠٧ ، ٣٧٦
١٤٥ / ٤ ، ٤٧ ، (٢) ١٤٤ ، (٢)	٤٤٣ ، ٣٨٦
١٤٥	شمس الدين الالفهاني
صاحب الهداية	٧ / ٤ و ٤٢٦ / ١
٤١ / ٤	الشهرستاني
صالح (عليه السلام)	١٩٨ / ٦
٤٨ ، ٤٢ / ٦	الشيرازي
صالح	٢ / ٢ و ١٩٣ / ٣ ، ٧٣ ، ٩٨ ، ٢٨٥
٢٩٢ / ٤	٥٠١ و ٥ / ٥ و ٢٣٦ / ٦ و ٢٢ / ٦
الصبي بن معبد	٩٣
٣٧٧ / ٤	ص
الصعلوكي، أبو سهل	الصابوني، أبو عبدالله احمد
٢٣٩ ، ١٨٥ / ٦ و ١٥٠ / ١	١٤٢ / ١

٣- فهرس اعلام الرجال والنساء

١٢٣ (٢)، ١٣٣، ١٤٩	الصفار
١٦١، ١٧٧، ١٨٠، ١٨٢	٢ / ١٠٣، ٢٧٥، ٧٧٥
١٨٨، ١٩١، ١٩٣، ٢٢٧	صفوان بن أمية
٢٥٣، ٢٥٥، ٢٥٩، ٢٦١	٤ / ١٠٢
٢٦٢، ٢٧١، ٢٩٦، ٣٠٠	صفي بن جبريل
٣٠١، ٣١٣، ٣٣٤، ٣٣٦	٦ / ١٧٦
٣٤١، ٣٥٠، ٣٧٥، ٣٩١	صفي الدين الهندي
٣٩٢، ٤٠٨، ٤١٥، ٤٣١	٣ / ٣٨١
٤٤٦، ٤٥٩، ٤٧٢ (٢)	الصفوي الهندي
٤٧٣، ٤٨٥، ٤٩٠ (٢)	
٤٩١، ٥٠١	١ / ٨، ١٨٥ (٢)، ١٩٢، ٢١٥
٤ / ٩ (٢)، ١٠، ٦٣، ٧٢، ٨٨	٢٣٣، ٢٦٣، ٢٧٢، ٢٨٧
١٠٠، ١٠٥، ١٠٨ (٢)	٣٠٧، ٣٣٧، ٣٦٨، ٣٦٩
١٣٤، ١٣٧ (٢)، ١٤١	٣٧٢، ٣٧٤، ٣٧٦، ٣٩٠
١٤٥، ١٤٩، ١٥١ (٢)	٤١٣، ٤٢١، ٤٣١، ٤٣٢
١٥٤، ١٥٧، ١٨٤، ٢٢٣	٢ / ١٠، ٣٨، ٣٩، ٤٣ (٢)
٢٣٤، ٢٣٨، ٢٤٢، ٢٤٦	٤٤، ١١٠، ١٤٦، ١٥٩
٢٤٧، ٢٦٤، ٢٧١، ٢٧٩	١٧٤، ١٧٥، ٢٠١، ٢٠٤
٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٩، ٢٩٤	٢٢٠، ٢٢٨، ٢٣٥، ٢٣٦
٢٩٥، ٢٩٧، ٣٢٢، ٣٢٩	٢٤٥، ٢٦٠، ٣٥٤، ٣٦٢
٣٣٠، ٣٣٢ (٢)، ٣٣٣	٣٧٠، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩
٣٦١، ٣٧٩ (٢)، ٣٨٩	٣٨٩، ٣٩٣، ٣٩٨، ٤٠٧
٣٩٠ (٢)، ٣٩٣، ٣٩٥ (٣)	٤٠٩، ٤١٤ (٢)، ٤١٧
٤٤٠، ٤٤٦، ٤٥٨، ٤٦١	٤١٩، ٤٢٠، ٤٢٨، ٤٤٣
٤٦٧، ٤٦٨، ٤٧٠، ٤٧٧	٤٤٤، ٤٤٦، ٤٥٠، ٤٥٢
٥٠١، ٥٠٤، ٥٠٦، ٥١٥	٣ / ٦، ١٢، ٤٦، ٤٨، ٧٣
٥١٦، ٥٢٧، ٥٢٩، ٥٣٠	٧٤، ٧٧، ١١٥، ١٢٢ (٢)

٣- فهرس اعلام الرجال والنساء

٣٥٩ ، ٣٥٧ ، ٢٩ ، ٢٥ ، ٨ / ٢	٥٤٤ ، ٥٣٢
٣٦٠ ، ٣٦١ ، ٣٦٣ (٢) ،	١٠ / ٥ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٣٢ ، ٨٨ ،
٣٧٤ ، ٣٨٩ ، ٣٩٢ ، ٤٢٨ ،	٩٢ ، ٩٧ ، ١٠٦ ، ١٠٩ ،
٤٢٩ ، ٤٣٠	١١٢ (٢) ، ١٣٣ ، ١٤٨ (٢) ،
٣ / ١٩ (٢) ، ٢١ (٢) ، ٢٥ ، ٣٦	١٥٠ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٥٧ ،
٣٧ (٣) ، ٣٨ (٢) ، ٤٠ ،	١٦١ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٦٨ ،
٤٢ ، ٤٤ (٣) ، ٤٥ (٣) ، ٤٦ ،	١٦٩ ، ١٧٤ ، ١٧٧ ، ١٩٢ ،
٤٧ (٧) ، ٤٨ (٥) ، ٥٢ ،	١٩٣ ، ١٩٧ ، ٢٠٣ ، ٢٠٧ ،
٥٣ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٨٩ ،	٢٠٨ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ (٢) ،
٢٠٣ ، ٢٣٥ ، ٢٣٨ ، ٢٧٠ ،	٢٤٨ ، ٢٥٥ ، ٢٦٣ ، ٢٧٦ ،
٢٧٧ ، ٣٣٥ (٢) ، ٣٣٦ ،	٢٧٩ ، ٢٨٩ ، ٢٩٣ ، ٣١٠ ،
٣٥٦ ، ٣٦٣ ، ٤٥٥ ، ٤٧٧ ،	٣١١ ، ٣١٨ ، ٣٣٤ ، ٣٤٠ ،
٤٧٨ (٢) ، ٤٧٩ ، ٤٩٥ ،	٣٤٤
٤٩٧ (٢) ، ٤٩٩	٦ / ١٧ ، ٣٤ ، ١١٤ ، ١١٦ ،
٤ / ١٠ ، ٨٦ (٣) ، ٩٣ ، ٩٧ ،	١٣٢ ، ١٣٩ ، ١٤٣ ، ١٥٣ ،
١٠١ ، ١٠٢ ، ١١٠ ، ١١٨ ،	١٨٦ ، ١٨٧ (٢) ، ٢٠٩ ،
١٢٤ ، ١٢٩ ، ١٣١ ، ١٣٢ ،	٢١٨ ، ٢٢٠ ، ٢٢٥ ، ٢٥٥ ،
١٥٣ ، ١٥٨ ، ١٨١ ، ١٨٣ ،	٢٩٧ ، ٣٠٠ ، ٣٠٣ ،
١٨٨ ، ١٨٧ ، ١٨٤ (٣) ،	
٢٣٣ ، ٢٥٩ ، ٢٧٤ ، ٢٩١ ،	
٢٩٤ ، ٢٩٦ ، ٢٩٩ ، ٣٠٧ ،	
٣٢٤ ، ٣٣٤ (٢) ، ٣٣٩ ،	
٣٤٦ ، ٣٧٨ ، ٣٨٣ ، ٣٩٠ ،	
٣٩١ ، ٣٩٣ ، ٤٢٨ ، ٤٤٣ ،	
٤٤٨ ، ٤٥١ ، ٤٦٧ ، ٤٧٦ ،	
٤٨٠ ، ٤٨٣ ، ٤٨٨ ، ٤٩٨ ،	
(٢) ، ٥٠٠ ، ٥٠٣ ، ٥٠٦ ،	

الصيدلاني

١ / ٢٠١ ، ٢٥١ ، ٢٩٦ ، ٣١٨ و
٢ / ٢٥٥ و ٣٧٧ ، ٣٧٨
و ٥ / ٢٢٠

الصيرفي

١ / ٧ (٢) ، ٨٤ ، ١٣٩ ،
(٣) ، ١٤٩ ، ١٥١ ، ١٥٦ ،
١٦١ ، ٢٠٢ ، ٣٥٠ ، ٣٥٢

٣- فهرس اعلام الرجال والنساء

الصيميري	٥١٧ (٢)، ٥٣٠، ٥٣١
٣١٨ / ١ و ١٤٤ / ٤ و	٥٣٣ (٢)، ٥٣٤، ٥٣٥ (٢)،
٣١٢ (٢)، ٣١١، ٢٦٧ / ٦	٥٣٨ (٢)، ٥٤٠، ٥٤١
الصيمري أبو الحسين	٥٤٣
٣٤٣ / ٤	٥ / ٦، ١٤، ١٩، ٢٨، ٦٣ (٢)،
الصيمري، أبو عبدالله	١١٢، ١٣٨، ١٧٥، ٢٤٤،
٣٠٦ (٢)، ٣٠٢ / ٤ و ١٨٢ / ٢	٣٤٤، ٣٥٢، ٣٦٢ (٢)،
٥٣ / ٥ و ٤٧ / ٦	٣٦٤
	٦ / ٢٢، ٣٢، ٤٢، ٥٠، ٥٨،
	٥٩، ٦٤، ٩٥، ٩٩، ١٠٠،
	١١٢، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٩،
	٢٠٣، ٢١٥ (٢)، ٣٠٥
الضحاك	
٣٧٧ / ٤	الصيرفي، أبو بكر
الضرير، أبو علي	١ / ١٥، ٤٠، ١٣٨، ١٤٩،
٢٠٠ / ٦	١٥٠ (٣)، ١٥١ (٢)، ١٥٦،
ضمام بن ثعلبة	١٥٨، ٢٤٣، ٣٨٨
٣٨٤ / ٤	٢ / ٣٩٠ (٢)، ٣٩٦، ٤٠٢
ضياء الدين	٣ / ٣٩٢، ٣٩٣، ٤٩٥ (٢)،
٦٨ / ١	٤٩٩ (٢)
ط	٤ / ٢٥، ٣٠، ٩٩، ١١٤،
الطاوسي، ركن الدين	١٢٢، ٢٤٩، ٢٦٣، ٢٧٤،
١٧٣ / ٥	٢٨٣، ٢٩٤، ٣٠٦، ٣٠٨،
الطبراني، أبو القاسم	٣١١، ٣٢٨، ٣٦٠، ٣٦٨،
١٦٥ / ١ و ٢٧٧ / ٤ و ٦٠ / ٥	٣٧٥، ٣٧٧، ٤٢٨، ٤٦٨،
٢٥٥، ١٧٠ / ٦	٤٨٨
	٥ / ٢٣٦، ٢٣٨، ٢٤٤، ٢٤٥

٣- فهرس اعلام الرجال والنساء

و ٤٦١ ، ٣٧٢ / ٣	الطبري	١٠ / ١ ، ٢١٠ ، ٣٩٨ و ٣ / ٥
و ٥٣٣ ، ٥١١ / ٤		٦٠ ، ٣٩٠ ، ٤٩٤ (٢) و
٢٩١ ، ٢٧٥ ، ١٢١ / ٥		٤٧٦ ، ٤٠٧ ، ١٨٢ / ٤
٣٥٨ و ٢٤٢ / ٦ ، ٢٤٣ ، ٢٤٥		٥٠٤ ، ٥١٤ و ٥ / ١٤١
٢٥٢ ، ٢٤٥		٣٢٧ و ٦ / ٩٨
الطبري، القاضي		
٢٢٣ ، ٣٧٣ / ٢ و ٤٤ / ٣	الطبري، ابو بكر	
الطبري، محمد بن جرير	١٤٩ / ٥	
٤٧٦ ، ٤٥٢ / ٤	الطبري، ابو خلف	
الطحاوي	٣٥٦ / ١	
٨٨ / ٦ و ٢٩٧ / ٤ و ٤٤٩ / ٣	الطبري، ابو الطيب	
٩٦ ، (٢)	١ / ١ ، ٨٦ ، ١٥٦ ، ١٦١ ، ١٩١	
الطرسوسي	و ٢ / ٢٠ ، ٢٦ ، ١١٤	
٢٠٩ / ٤ و ٤١٨ / ٣	١١٥ ، ٢١٩ ، ٣٤٧ ، ٣٧٥ و	
الطرطوشي	٣ / ٣ ، ٥٣ ، ٢٦٠ ، (٢) ، ٣١٢	
٢٣٢ ، ١٥٢ ، ١٥٠ ، ٢٧ / ١	٤٧٧ ، ٤٩٥ ، ٤٩٩	
٣٧٨ ، ٣٤٦ ، ٢٣٣ ، (٢)	٤ / ٤١ ، ٩١ ، ١٠٩ ، ١١٣	
١٨٦ ، ١١٦ / ٢ و ٤٠٢	١٤٨ ، ٢٣٩ ، (٢) ، ٢٩٥	
طفيل الغنوي	٣٩٨ ، ٤٠٠ ، ٥٠٢ و	
٢٣٨ / ٤	٥ / ٤٣ ، ٧٥ ، ١٨٤ ، ٢٤٤	
الطوسي، ابو جعفر	٢٦٨ ، ٢٩١ ، (٢) ، ٢٩٧ و	
٤٠٧ ، ٢٥٩ / ٤ و ٢٩٨ / ٢	٦ / ٩٣ ، ٢٤٢ ، (٢) ، ٢٤٣	
الطيالسي	الطبري، ابو عبدالله	
٤٨٥ / ٤	٦ / ٢٦٢	
الطاهري	الطبري، ابو علي	
(٢) ٢١ / و ١٩٨ / ٤	١ / ١٥٥ ، ١٥٦ و ٢ / ٣٩٨	

٣- فهرس اعلام الرجال والنساء

ع

عامر بن شهر

٤٤ / ٦

عباد بن سليمان

٣٢ / ٢

العبادي

١ / ١٦٧ ، ١٨٤ ، ٢٣٦ ، ٤٠١ و

٢ / ١٨٢ ، ٢٤٤ ، ٣٢٠

٣٦١ ، ٣٦٢ (٢) و ٣ / ٢٣٠

٤ / ٧٥ ، ٨٦ ، ٣٢١ ، ٤٣٠ و

٥ / ١٠٤ و ٦ / ١٠٢

٢٧٣

العباس

٦ / ١٠٦ ، ٢١٦

عباس بن عبد المطلب

٥ / ٦١

العباس بن مرداس

٣ / ٨٠

العباس بن مصعب

١ / ١٦٦

عباس بن الوليد

٤ / ٤٦٨

عبد الله

٦ / ١٣٥

عبدالله بن ابي اوفى

٤ / ٥٢٠

عائشة (ام المؤمنين رضي الله عنها)

١ / ١٦٦ ، ٢٠٣ و ٢ / ٢٩١ و

٤ / ١٠٤ (٢) ، ١٠٥ (٢) ،

١٥٦ (٣) ، ١٨٣ (٣) ، ١٨٥ ،

٢٢١ ، ٢٨٧ ، ٣١٤ ، ٣١٥ ،

٤٠٦ ، ٤٧٥ و ٥ / ٣١٣

٦ / ٥٤ ، ١٣٤ ، ١٥٢

(٣) ، ١٥٣ ، ١٧٢

(٢) ، ١٧٣ (٢) ،

١٧٥ ، ٢١١ ، ٢٥٩ ،

٣٠٩

العازضي المعتزلي

٦ / ٨٨

عاصم

٦ / ١٥٥

عاصم بن كليب

٦ / ١٥٥

عاصم الجحدري

٢ / ٢٩٩

عامر

٦ / ١٥١

عامر الاحول

٦ / ١٥١

٣- فهرس اعلام الرجال والنساء

عبدالله بن سعيد	عبدالله بن ابي
١٣٣ / ١	٢٤ / ٥
عبدالله بن سلام	عبدالله بن ابي بكر
٤٤ / ٦	٢٩٥ / ٤
عبدالله بن شقيف	عبدالله بن احمد
٣٠٤ / ٤	٢٨٠ / ٦ و ٤٣٨ / ٤
عبدالله بن عامر	عبدالله بن احمد بن حنبل
٤٠٦ / ٤ (٥)	٣٤ / ٥ و ٣٥٤ / ١
عبدالله بن عامر بن ربيعة	عبدالله بن ادريس
٤٠٦ ، ٤٠٥ / ٤	١٥٥ / ٦
عبدالله بن عباس : ر: ابن عباس	عبدالله بن ثعلبة
عبدالله بن عمر بن عبد العزيز	٤٠٦ ، ٣٠٢ / ٤
١٥٥ / ٦	عبدالله بن ثعلبة بن صغير
عبدالله بن عمرو	٣٠٢ / ٤
١٥٥ / ٦	عبدالله بن جحش
عبدالله بن عمرو بن العاص	٣٩٤ / ٤ (٢)
٢٢٤ ، ١٥٥ / ٦ (٣)	عبدالله بن الحسن
عبدالله بن المبارك	٥٠ / ٦
٤٠٧ / ٤ و	عبدالله بن حماد
٣٢٣ ، ٤٤ / ٦	٣٠٣ / ٤
عبدالله بن متويه	عبدالله بن سرجس
١٨١ / ٢	٤٠٦ / ٤
عبدالله بن مسعود	عبدالله بن سعد
١٥٢ / ٦ و ١٨ / ١	١١١ / ٤

٣- فهرس اعلام الرجال والنساء

٤٤٣ ، ٤٠٧ ، ٣٤٨	عبدالله بن وهب
٤٠١ ، ٣٣٤ ، ٣٠٨ ، ١٣٤ / ٣	٢٩٢ / ٤
٤٦٢ ، (٢) ، ٤١٠ ، ٤٠٩	عبد بن زمعة
٤٩١	٢١٧ ، ٢١٦ / ٣
١٤٣ ، ١٤١ ، ١٣٤ ، ٤٧ / ٤	عبد الجبار
٢٦٩ ، ١٥٩ ، ١٥٤ ، ١٥١	٢٩٢ ، ٢١٠ ، ١٨٦ ، ١٥٥ / ١
٣٥٠ ، ٣٣٣ ، ٣١٨ ، ٣٠٨	١٢٢ / ٢ و ٢٩٩ ، ٢٩٧
٤٠٩ ، ٣٦٩	٣٦٧ ، (٢) ، ٣٩٣ ، ٣٩٧
١٧١ ، ١٦٩ / ٦ و ٣٤ ، ١٤ / ٥	٤٠٢ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨ ، ٤١٩
٢١٥	٤٤٣ ، ٤٢٣
عبد الجليل	٣١١ ، ٢٧١ ، (٢) ، ٢٦١ ، ٩٨ / ٣
١٩٦ ، ١٣٧ / ١	(٢) ، ٤٢٢ ، ٤٦٤ ، ٤٦٦
عبد الجليل الربيعي	٥٠٣٥٠٠ ، ٤٩٩
(٢) ٨٢ / ٤ و ٣٨٢ / ٢	١٤٥ ، ١٤٤ ، ١٣٦ ، ٩٩ / ٤
عبد الرحمن	١٥١ ، (٢) ، ١٩٨ ، ٣٤٦
٤٥ / ٦	٤١٠ ، ٣٧٩ ، ٣٧٥ ، ٣٤٨
عبد الرحمن بن أزهر	٥٢٣ ، ٤٥٤ ، ٤٥٠ ، ٤٤٤ و
٤٠٦ / ٤	١٣٠ / ٦ و ١٣٩ ، ٨ / ٥
عبد الرحمن بن الاسود	عبد الجبار البغدادي
١٥٥ / ٦	٤٩٤ / ٣
عبد الرحمن بن عوف	عبد الجبار بن احمد
٥٠٠ ، (٢) ، ٤٥٣ ، ٤٠٦ / ٤ و	١١٩ ، ١١٢ / ٤
(٢) ٣٠٤ / ٥	عبد الجبار ، القاضي
عبد الرحمن بن مهدي	٦ / ١
٣٣٦ ، ٢٩١ ، ١٦٤ / ٤	٢٢٣ ، ١٥٨ ، ١٤٧ ، ١٣٢ / ٢

٣- فهرس اعلام الرجال والنساء

عبد الرحمن بن يزيد	عبد الطيف البغدادي
٤٥ / ٦	٢٠١ ، ٢٣ / ٢
عبد الرزاق	عبد الملك
٤٩ / ٢ و ٤٨٥ ، ٣٩٠ ، ٣٢٤ / ٤	١ / ١٥٥ ، ١٥٦ و ٢ / ٤١٨ و
عبد السلام	٣ / ١٣٦ ، ١٣٧ ، ٢٦٠
٢٠٩ / ٦	(٢) ، ٤١٧ ، ٤٩٩
عبد السيد بن الزيات	٤ / ٣١ ، ٦٣ ، ٩٦ ، ٩٩ ، ١٠٠
٤٠١ / ٤	١١٠ ، ١٥٦ ، ١٨٢ (٢) ،
عبد العزيز	٢٦٤ ، ٢٨٣ ، ٣٦٩ ، ٣٧٩
٤٤٨ / ١ و ٢ / ١٣٦ ، ٤٠٢ ،	٣٨٠ ، ٣٨٦ ، ٤١٣ ، ٤٤٦ ،
٤٠٤ ، ٤١٦ و ٤ / ١١ ، ٢٥	٤٥٤ ، ٤٨٢ ، ٤٩٢ ، ٤٩٥ ،
٩٩ / ٥ و	٥٠٥ ، ٥١٠ ، ٥١١ ، ٥٣٥ ،
عبد العزيز بن محمد	٥٣٦ و ٦ / ٥٤ ، ٩١ ، ٢٢١
٢٩٣ / ٤	عبد الوهاب ، القاضي
عبد العزيز الحنفي	١ / ٨ ، ٨٦ ، ٩٩ ، ١٠٥ ، ١٠٧ ،
٢ / ٤٠٢ و ٦ / ٢١٢	١٠٨ (٢) ، ١٤١ ، ١٥٣ ،
عبد القاهر	١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٨٩ ، ٢١٢ ،
٢ / ٢١٤ (٢) ، ٢١٦ ، ٢٦٦ ،	٢٣٨ ، ٢٧٩ ، ٣٤٦ ، ٣٦٩ ،
٣١٩ ، ٢٩٢	٣٩٩ ، ٤٠٢ ، ٤٠٥ ، ٤١٩ ،
عبد القاهر البغدادي	٤٢١ (٣)
٤٢٤ / ٢	٢ / ٢٨ ، ٣٠ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ،
عبد القاهر الجرجاني	١٤٢ ، ١٥٢ ، ١٥٦ ، ١٨٤ ،
٢٦٣ / ٢	٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢٢١ ، ٢٢٣ ،
عبد الكريم بن ابي المخارق	٢٢٧ ، ٢٣١ ، ٢٤٠ ، ٢٥٦ ،
٢٩١ / ٤	٣٤٣ ، ٣٤٤ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ ،
	٣٦٦ ، ٣٦٧ ، ٣٦٩ (٢) ،

٣- فهرس اعلام الرجال والنساء

٢٧١ ، ٢٦٢ ، ١٨٤	٣٧٩ ، ٣٧٨ ، ٣٧٣ (٢)
٦ / ١٢ ، ٢٧ ، ٣١ ، ٣٣ ، ٤٣ ،	٣٨٢ ، ٣٨٧ ، ٣٩٣ ، ٣٩٤
٢٨٤ ، ٢١٥ ، ١٦٩	٣٩٦ ، ٤٠٠ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧
عبدان	٤١٧ (٢) ، ٤٢١ ، ٤٢٣
٥٠٩ / ٤	٤٣١ ، ٤٣٢ ، ٤٤٢
العبدري	٣ / ١٨ ، ٣٢ ، ٦٤ ، ٧٣ ، ٧٧
١ / ٢٣ ، ٨٣ ، ٨٩ ، ٩٢ ، ٩٣ ،	٩٨ ، ١٣٢ ، ١٥٦ ، ١٦٩
١٧٦ ، ١٨٥ ، ١٩٠ ، ٢٠٦ ،	١٨٠ ، ١٨١ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣
٢٣٢ ، ٣٧٣ ، ٤١٩	٢٤١ ، ٢٤٧ (٢) ، ٢٥٧
٢ / ٦٦ ، ٢٠٨ ، ٢٦٨ ، ٣٢٥ ،	٣٠٠ ، ٣٦١ ، ٣٩٤ ، ٤٠٧
٣٤٦ ، ٤١١ و ٣ / ١٧١ ،	٤١٠ ، ٤١١ ، ٤٢٠ ، ٤٢١
٤٤٦ ، ٤٧٠ ، ٤٧٨	٤٢٢ (٢) ، ٤٢٧ ، ٤٧٢
٤ / ٥ ، ٤٧ ، ٥٣ ، ٨٧ ، ٢٧٩ ،	٤٩٥ ، ٥٠٠ ، ٥٠١
٢٨٧ ، ٣٥٨ ، ٣٦٤ ، ٣٩٦ ،	٤ / ٣٢ ، ٥٢ ، ٨٦ ، ٢٤٦
٤٣٧ و ٥ / ٥٦ ، ٧٥ ، ١٠٩ ،	٢٦٩ ، ٢٧١ ، ٣٠٩ ، ٣١٣
٢٥٦	٣١٦ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ (٢) ،
العبدري، ابو عبدالله	٣٣٣ ، ٣٥٨ ، ٣٦١ ، ٣٦٩
٨ / ١	٤١٠ ، ٤٣٩ ، ٤٤٦ ، ٤٥٦
العبدري، ابو محمد	٤٦٤ ، ٤٧٢ ، ٤٧٦ ، ٤٨٠
٧١ / ٤	(٢) ، ٤٨٥ ، ٤٨٧ ، ٥٠٤
عبدالله بن عدي بن الحيار	٥٠٥ ، ٥٠٦ ، ٥٠٩ ، ٥١٤
٤٠٥ / ٤	٥٢٢ ، ٥٢٣ (٢) ، ٥٣٠
عبيد الله بن عمر	٥٣١ ، ٥٣٩ ، ٥٤٠ ، ٥٤٥
١٥٥ / ٦	٥٤٩
	٥ / ١٨ ، ٣٢ ، ٥٨ ، ٩٨ ، ٩٩
	١٢١ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٥٧
	(٢) ، ١٦٢ ، ١٧٥ ، ١٨٠

٣- فهرس اعلام الرجال والنساء

عروة بن الزبير	عبيد الله بن عمر بن عبد العزيز
٤٠٨، ٣٣٨ / ٤	١٥٥ / ٦
عروة بن عمرو الثقفي	عبدة السلماني
٢٦٩ / ٤	٧٠ / ٦
العرفيني، الحافظ	عتبان بن مالك
٢٦٩ / ٤	٣١٤ / ٤
عز الدين	عثمان
١٦٧، ١٦٢، ٥٥، ٢٥ / ١	٢٨٦، ١٧٦، ٧٢ / ٦ و ١٣٧ / ٣
٢٠٧، ٢٠٨، ٢٤٨ (٢)،	(٢)
٢٩٤، ٣١٨، ٣٩٢ و	عثمان بن ابي العاصي
٢ / ١٨٥، ١٩٩، ٢١٦	٣٠٠ / ٤
٢٧٣، ٢٩١، ٢٩٧، ٤٤٨	عثمان بن عفان
٣ / ١٠٥، ٢١٨، ٣٤٩ (٣)،	٤ / ٤٨٧، ٤٨٩، ٥٠٠ (٢)،
٤٤٠، ٤٧٥ و ١٩٠ / ٥ و	٥١٨ و ٥ / ٧٦ و ٥٣ / ٦،
٦ / ٥٢، ٢٦٣ (٢)، ٢٩٠،	٥٤، ٥٦ (٢)، ٥٨ (٢)، ٦٣،
٣٢٦ (٣)	(٢)، ٦٦ (٣)، ٦٧، ٧٢
عز الدين بن عبد السلام	(٢)، ٧٣، ٧٥، ١١٩، ١٤٩
١ / ٤٨، ١٦٦ و ٢ / ١٢٠،	العجلاني
١٨٢، ٢٦٣ و ٣ / ٢١٤،	٢٢٤ / ٦
٣٩٥ و ٥ / ٣٥٧ و ٦ / ١٩٩،	علي
٣٢٨	٢ / ٤٢٨
العسكري	علي بن حاتم
١ / ١٨٣، ٧٧ و ٢ / ٣٥٢، ٣٦١	٤ / ٣٣٢ (٢)
العسكري، ابو هلال	العراقي
٢ / ١٠٦	٢ / ٢٩٧ و ٥ / ٢٦٧ و ٦ / ٤٠

٣- فهرس اعلام الرجال والنساء

علي بن ابراهيم القطان	العضد
٣٢٧ / ٢	٣٣٠ / ٢
علي بن ابي طالب	عضد الدين، القاضي
١ / ٦٣ و ٤ / ٨١ ، ٩٩ ، ١٩٨ ، ٢٣٧ ، ٤٣٧ ، ٢٥٢ ، ٣١٧ ، ٤٢٨ ، ٤٩٠ ، ٥٣٤ و ٥ / ٣٠٤ و ٦ / ٥٤ ، ٦٤ ، ٦٦ (٢) ، ٦٧ (٢) ، ٦٩ (٣) ، ٧٠ ، ١٥٣ ، ٢٢١ ، ٢٢٣ ، ٢٨٩ ، ٢٢٤	٢ / ٤١٠ و ٣ / ١٢
علي بن حسان	عطاء
٢٩٢ / ٤	٤ / ٤٠٨ ، ٤٢٠
علي بن الحسين	عقبة بن عامر
١٤٩ / ٤	٤ / ٣٣٧ و ٦ / ١٧٣
علي بن حمزة الطبري	عقيل بن خالد
١٩١ / ٦ و ٨٥ / ١	٤ / ٤٢٤
علي بن عبدالله الصوري	العقيلي
٤٠١ / ٤	٤ / ٢٨٨
علي بن عيسى الربيعي	عكرمة
٢٥٦ / ٢	٢ / ١٧٠ ، ١٧١ و ٤ / ٤٧٥ و ٦ / ٤٥
علي بن المديني	علاء الدين القونوي
٤٠٦ ، ٣٣٦ / ٤	٤ / ٧
علي بن مهدي الطبري	علقمة
١١١ / ٤	٤ / ٤٠٥ و ٦ / ١٤٩ ، ١٥٢
علي بن يحيى	علقمة بن مسعود
٣٣٠ / ٢	٦ / ١٥٥
	علم الدين العراقي
	٣ / ٢٤٨
	علي بن ابان الطبري
	١ / ١٥٥

٣- فهرس اعلام الرجال والنساء

عمار بن ياسر	عمر النحوي
١٧١ / ٦	٧٦ / ٢
عمر	عمران بن الحصين
٤٨٣ / ٣ و ٢١١ / ٦ ، ٢١٦ ، ٢٦٠ ، ٢٥٨ ، ٢٢٥ ، ٢١٨	٤ / ٣٣٧ (٢)
عمر بن بكر	عمران بن حطان
٣١٠ / ٤	٢٧١ / ٤
عمر بن الخطاب	عمرو
٤١٢ ، ٢٧ / ٢	٥٠١ / ٣
٣٧ / ٤ (٢) ، ١٠٣ (٢) ، ١٠٤ ، ١٨٦ ، ١٦٣ ، ١٠٥	عمر وبن ابي سلمة
٢٠٦ ، ٢٩٤ ، ٣١١ ، ٣١٧ (٢) ، ٣١٨ ، ٣٣١ ، ٣٣٧ ، ٣٦٢ ، ٣٦٧ ، ٤٠٦ ، ٤٢٥ ، ٤٥٣ ، ٤٨٦ ، ٤٨٧ ، ٤٩٥ ، ٤٩٦ ، ٥٣٢ ، ٨١٩ ، ٤٩٩ (٢)	٤ / ٢٩٢
٢٤ / ٥ (٢) ، ٤٠ ، ٦١ ، ٨٤ ، ١٨٥ ، ٢١٧ ، ٢٢٢ ، ٣٠٤ (٢)	عمر وبن حزم
٣٧ / ٦ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٦ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٣ (٢) ، ٦٦ (٣) ، ٦٧ ، ٦٩ (٤) ، ٧٢ ، ١١٦ ، ١٢٣ ، ١٤٩ ، ٢٠٠	٤ / ٣١٢
عمر بن عبد العزيز	عمر وبن دينار
١٦٦ / ١ و ٢٩٩ / ٤ و ٦٨ / ٦	١ / ٢٠٦
٢٨٦ ، (٢)	عمر وبن شعيب
	٣٤٧ ، ٢٩٢ / ٤
	عمر وبن العاص
	١ / ٣٥٠
	العنبري
	٦ / ١١٢ ، ١١٦ ، ٢٣٦ (٢) ، ٢٣٧
	(٣) ، ٢٣٨ ، (٣) ، ٢٣٩ ، ٢٦٣
	العنبري ، عبيد الله بن الحسن
	٦ / ٢٣٦
	عترة بن شداد
	٢ / ٣٣١

٣- فهرس اعلام الرجال والنساء

غ

عياض، القاضي

٤ / ٢٧١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٦١،

٣٦٦، ٣٨٦، ٣٩٢، ٣٩٣،

٤٢٥، ٥٤١

٦ / ٢١٩، ٢٣٨، (٢) ٢٧٨،

عيسى (عليه السلام)

١ / ٤٤٢، ٤٤٦ و ٤ / ٧٦،

٢٣٢، ٢٣٥، ٢٣٧ و

٥ / ٣١٨ و ٦ / ٣٩، ٤١

(٢) ٤٣، (٢) ٤٤، ٤٥، ٤٨

عيسى

٢ / ٣٦٦، ٣٦٧، ٤٩٥ و

٤ / ٤٤٩

عيسى بن ابان

٢ / ٣٨٨ و ٣ / ١٣١، ٢٣٣،

٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٣٦٥،

٣٦٦، ٣٧١، ٤٠١،

(٢) ٤١١، ٤٦٩

٤٠٩، ٢٤٦، (٢) ١٢٩ / ٤٠

٣١٥، ٣٤٣، ٣٧٠، (٢) ٤٠٤

(٢) ٤١٢ و ٦ / ١٤٢، ١٧٠

عيسى بن حسان

٤ / ٢٩٢، (٢) ٢٩٣

عيسى بن عيسى

٢ / ٢٥٥

الغزالي

١ / ٨، ١٢، ٢١، ٢٣، ٢٤، (٢)

٢٥، ٢٦، ٢٧، ٤٣، ٤٧،

٥٣، ٦١، ٧٩، ٨٧، ٩٩،

١٠٢، ١٠٣، (٢) ١٠٨،

١١٨، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢،

(٢) ١٢٦، ١٣٠، ١٦٥،

٢٦٨، ١٨٥، (٣) ١٩١،

١٩٨، ٢١١، ٢١٨، ٢٣٠،

٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٥، ٢٣٦،

٢٣٧، ٢٤٠، ٢٤٢، ٢٤٣،

٢٤٨، ٢٥٠، ٢٥٢، ٢٥٩،

٢٦٤، ٢٦٨، ٢٦٩، (٢)

٢٧٠، ٢٧٥، ٢٧٩، ٢٨٦،

٢٩١، ٢٩٧، (٢) ٣١٥،

٣٤٩، ٣٥٣، ٣٥٦، (٢)

٣٦١، ٣٧٠، ٣٧٢، ٣٨٠،

٣٨٨، ٣٩١، ٤١٤، ٤٢٥،

٤٢٦، (٢) ٤٣٤، ٤٤٤

٢ / ٢٥، (٢) ٢٩، ٣٥، ٤٣، ٦٤،

١٣١، ١٤٠، ١٦٣، ١٦٦،

١٨٠، ١٨٤، ١٨٩، ٢٢١،

٢٢٩، ٢٣٦، ٢٣٨، ٢٣٩،

٢٦٨، ٣٢٥، (٢) ٣٥٤،

٣٥٩، ٣٦٨، ٣٦٩، (٢) ٣٨٠

٣- فهرس اعلام الرجال والنساء

٤ / ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٩ ، ٢٦ ،	(٢) ، ٣٨٩ ، ٣٨٧ ، ٣٨٦ ،
٢٩ ، ٣١ ، ٣٦ ، (٢) ٣٧ ، ٤٠ ،	٣٩٨ ، ٤٠٠ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧ ،
٤١ ، ٤٣ ، ٤٥ ، (٢) ٤٧ ، ٤٩ ،	٤١١ ، ٤١٢ ، ٤١٦ ، ٤١٨ ،
٥٢ ، (٤) ٥٣ ، ٥٥ ، ٦٣ ، ٦٥ ،	٤٢٠ ، ٤٢٩ ، (٢) ٤٣٢ ،
٩٢ ، (٤) ٩٣ ، ١٠٩ ، ١٢٣ ، ١٤٥ ،	٤٣٥ ، ٤٤٣ ، (٢) ٤٤٧ ،
١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٥ ، ١٥٨ ،	٤٤٨ ، ٤٥٠ ، ٤٥١ ،
١٨٤ ، (٢) ١٩٢ ، ١٩٣ ،	٣ / ٦ ، ١٠ ، ١٣ ، ٣٠ ، ٤٦ ، ٤٧ ،
١٩٤ ، ١٩٩ ، ٢٠٤ ، ٢٢٩ ،	٤٨ ، (٢) ٤٩ ، ٥٤ ، (٢) ٥٥ ،
٢٣٤ ، ٢٤٠ ، (٢) ٢٤١ ، ٢٤٤ ،	٥٧ ، ٦١ ، ٧٨ ، ٨٥ ، ٩٠ ،
(٢) ٢٤٧ ، ٢٥٠ ، ٢٥٣ ،	٩٩ ، ١٠٧ ، ١٠٩ ، ١١٦ ، (٢) ،
٢٥٧ ، ٢٦٧ ، ٢٦٩ ، ٢٧٩ ،	١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٢٧ ،
٢٨٨ ، (٢) ٢٨٩ ، ٢٩٤ ، (٢) ،	(٢) ١٢٨ ، ١٣٦ ، (٢) ١٣٨ ،
٢٩٥ ، ٣٠٢ ، ٣٠٨ ، ٣١٤ ،	١٥١ ، ١٥٧ ، (٢) ١٦٣ ، (٤) ،
٣٣١ ، ٣٣٤ ، ٣٤٢ ، ٣٤٦ ،	١٦٤ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٧٠ ،
٣٥٧ ، ٣٦١ ، ٣٧٦ ، ٣٨٠ ،	١٩٩ ، ٢٠٣ ، ٢١٧ ، ٢١٩ ،
٣٩٢ ، ٣٩٣ ، (٢) ٣٩٤ ،	٢٤٢ ، ٢٥٥ ، ٢٦٢ ، ٢٦٩ ،
٣٩٦ ، ٣٩٩ ، ٤١٤ ، (٢) ،	٢٧١ ، ٢٨١ ، ٢٨٥ ، (٢) ،
٤٢٣ ، ٤٤٠ ، ٤٤٢ ، (٢) ،	٣١٠ ، ٣٢٧ ، ٣٢٩ ، ٣٣٥ ،
٤٤٤ ، ٤٤٥ ، ٤٦٠ ، ٤٧٠ ،	٣٥٧ ، ٣٧٠ ، ٣٧٣ ، (٢) ،
٤٧٢ ، ٤٧٦ ، ٤٨٣ ، ٤٩٤ ،	٣٧٥ ، ٣٧٦ ، ٤١٤ ، ٤٢١ ،
٥٠٢ ، (٢) ٥٠٦ ، ٥١١ ،	٤٢٩ ، ٤٣٦ ، ٤٣٨ ، ٤٤٠ ،
٥٢٣ ، ٥٢٨ ، ٥٣٠ ، ٥٣١ ،	٤٤٢ ، ٤٤٣ ، ٤٤٨ ، ٤٥٠ ،
(٢) ٥٣٥ ، ٥٣٤ ، (٢) ،	٤٦٠ ، ٤٦٨ ، (٢) ٤٦٩ ، ٤٧١ ،
٥ / ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٩ ، ٢١ ، (٢) ،	(٢) ٤٧٢ ، ٤٧٤ ، (٣) ٤٧٦ ،
٢٢ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٣٠ ، (٢) ٣١ ،	٤٧٧ ، ٤٧٨ ، (٢) ٤٨١ ، ٤٨٥ ،
٣٢ ، ٣٩ ، ٥٠ ، ٥٦ ، ٦٣ ،	(٢) ٤٨٦ ، ٤٨٩ ، ٤٩٨ ، (٣) ،
٦٨ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٨٤ ، ٩٥ ،	٥٠٠

٣- فهرس اعلام الرجال والنساء

٣١٤ (٢)، ٣١٢ (٢)، ٣١٠	٩٧، ١٠١، ١٠٨، ١١٢،
الفزالي، ابو حامد	١١٦، ١٣٣ (٢)، ١٣٦، ١٤٤،
٣٨٨ / ١	(٢)، ١٦٨، ١٧٦، ١٧٩،
الفساني، ابو علي	١٨٨، ١٩٠، ١٩٤، ١٩٥،
٢٧٢ / ٤	٢٠١، ٢٠٣، ٢٠٥، ٢٠٦،
غلام ثعلب	٢٠٩، ٢١٤، ٢١٧، ٢٢٠،
٢٥٦، ٢٥٥ / ٢	٢٢٣، ٢٢٦، ٢٣١، ٢٣٢،
	(٢)، ٢٣٥، ٢٤٤، ٢٤٦،
	٢٥١، ٢٥٣، ٢٥٦ (٢)،
	٢٥٧، ٢٦٥، ٢٦٨، ٢٧٦،
	٣٠٩ (٢)، ٣٢٦، ٣٤٠ (٢)
	٦ / ٢٢، ٣٠ (٢)، ٣٢، ٤١، ٦٣،
الفارسي	٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٦،
١٥٦ / ١	٧٧، ٧٨، ٧٩ (٣)، ٨٠، ٩٢،
٢٥٤، ١٥٠، ٨٦، ٢٢ / ٢	٩٣، ٩٦، ١٠٥، ١١٣،
٢٦٨، ٢٦٤، ٢٦٣، ٢٦١	١١٤، ١٢١، ١٢٣، ١٥٠،
٢٩١، ٣٢٩ (٢) و ٧٢ / ٣	١٦٩، ١٧٣، ١٧٨، ١٩٠،
٤٣٦ / ٤ و ٩٠	١٩١، ١٩٢، ١٩٩، ٢٠٠،
الفارسي النحوي	٢٠١، ٢٠٣، ٢٠٤ (٢)، ٢٠٧،
٩٩ / ٣	(٢)، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١،
الفارسي، ابو بكر	٢٢٠، ٢٢١ (٢)، ٢٢٩ (٢)،
١ / ١٣٨، ٤٠٨ و ٢٩٣ / ٣ و	٢٣٤، ٢٣٧، ٢٣٨ (٢)،
٢٥٣ / ٥ و ٤٥٣، ١٤ / ٤	٢٤٠، ٢٥٢، ٢٥٤، ٢٥٥،
الفارسي، ابو علي	٢٥٧، ٢٦٠، ٢٦٧ (٢)،
١٣٠ / ٣ و ٧٥، ٢٦، ١٨ / ٢	٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤،
٣٢١، ٣٠٨، ٢٢٥	٢٧٥ (٣)، ٢٧٨، ٢٩٢،
	٢٩٨، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٩،

٣- فهرس اعلام الرجال والنساء

ق

- فاطمة بنت محمد ﷺ
٤ / ٤٩٠
- فخر الاسلام
٤ / ٣٩
- الفراء
٢ / ٢٥٥ (٢)، ٣١٥، ٣١٩، ٣٢٧
(٣) و ٣ / ١٠٠، ٣٠٦
- فرج
٦ / ٢٢٤
- فرج بن فضالة
٦ / ٢٢٤
- الفرزدق
٢ / ٣٢٦
- فرقد السبخي
١ / ٢٣
- الفزاري، أبو الفضل
٤ / ٥٢٦
- الفضل بن عباس
٤ / ٣٧٣ و ٦ / ١٥٢
- الفوراني
١ / ٤٤٢ و ٤ / ٢٢٠ (٢)،
٣٠٨، ٢٦٧
- القاسم بن سلام: ر : ابو عبيد
القاسم بن محمد
٤ / ٤٠٥، ٤٠٨، ٤٢٤ و ٦ / ٦٨
- القاسم بن محمد الزجاج
٥ / ١٢٦
- القاشاني
٣ / ١٩٥ و ٤ / ٨٥، ٨٩ و
٥ / ١٧، ١٨ (٢)، ١٩ (٤)،
٢١ (٣)، ٢٢ (٢)
- القاضي
١ / ٢٧، ٣٤، ٤٩، ٥٥، ٦١
٦٦، ٦٧ (٢)، ٧٦، ٨٥، ٨٧،
٩١ (٢)، ١١٩، ١٢٠، ١٢٣،
١٣٣ (٢)، ١٣٦، ١٧٠،
١٧٣، ١٧٧ (٢)، ١٨٣ (٢)،
١٨٤، ١٨٥، ١٨٧، ١٩١،
١٩٤ (٢)، ١٩٥ (٢)، ١٩٦،
١٩٩ (٢)، ٢٠٢، ٢١٠، ٢١١،
٢١٢ (٣)، ٢١٤ (٢)،
٢٤٣ (٢)، ٢٦٣ (٣)، ٢٦٤،
(٥)، ٢٦٥، ٢٦٧ (٢)، ٢٧١،
٢٧٦، ٢٧٩ (٢)، ٢٨٧،
٢٨٩، ٢٩٨، ٣٠٠، ٣١٣،
٣٣٨ (٦)، ٣٣٩، ٣٤١ (٣)،

٣- فهرس اعلام الرجال والنساء

١٣٢ ، ١١٦ ، ٧٧ ، (٢)	٣٦١ ، ٣٥٣ ، ٣٤٥ ، ٣٤٣
١٤٣ ، ١٦٦ ، ١٧٠ ، ١٧١ ،	٣٦٦ ، ٣٦٣ ، ٣٦٢ ، (٢)
١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٩٠ ، (٢)	٣٧٢ ، ٣٧١ ، ٣٧٠ ، (٢) ٣٦٧
١٩٩ ، ٢٠٨ ، ٢١٢ ، (٢)	٣٩٧ ، ٣٨٤ ، ٣٨٠ ، (٢)
٢١٥ ، ٢٣٣ ، ٢٤٢ ، (٢)	٣٩٩ ، (٢) ٤٠٦ ، (٢) ٤١٤
٢٥٦ ، ٢٥٨ ، ٢٦٠ ، (٢)	٤١٩ ، (٢) ٤٢٥ ، (٣) ٤٢٨
٢٦١ ، ٢٦٢ ، (٥) ٢٦٧	٤٤٢ ، ٤٢٩
٢٧١ ، ٢٧٥ ، ٢٨٢ ، (٢) ٢٩١	١٢٩ ، ١٢٨ ، ٢٥ ، ٢١ ، ١٥ / ٢
٢٩٦ ، ٢٩٧ ، ٣٠٠ ، (٣)	١٣٢ ، ١٣٠ ، (٢) ١٣٣ ، (٣)
٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣٧٦ ،	١٣٤ ، ١٣٥ ، (٣) ١٣٦ ، ١٤١
٣٨٦ ، ٤٠١ ، (٢) ٤١٩ ،	١٤٢ ، (٥) ١٤٣ ، ١٤٤
٤٢٢ ، ٤٣٦ ، ٤٦٨ ، ٤٧٤ ،	١٥٧ ، ١٦٠ ، (٢) ١٦٤
٤٧٧ ، ٤٧٨ ، (٢) ٤٩٤ ، ٤٩٥	١٦٤ ، ١٦٦ ، (٢) ١٦٩ ، (٤)
٤٩٨ ، (٣) ٥٠٢ ، ٥٠٠ ، (٢)	١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٨٣
٤ / ٤ ، ١٤ ، ١٨ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٦ ،	٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢٢٠ ، ٢٣١
٣٧ ، ٤١ ، ٤٧ ، (٤) ٤٩ ، ٥٢ ،	٢٣٨ ، ٢٤٤ ، ٢٦٦ ، ٢٧٥
٦٧٦ ، ٨٢ ، ٨٣ ، (٢) ٨٣ ،	٣٢٥ ، ٣٢٦ ، (٣) ٣٢٥ ، (٤)
٨٤ ، ٨٦ ، (٢) ٨٧ ، (٢) ٩١ ،	٣٦٥ ، ٣٦٩ ، (٤) ٣٧٨ ، ٣٧٠
٩٢ ، ٩٣ ، ٩٦ ، ١٠٠ ، (٢)	٣٧٩ ، ٣٨٢ ، ٣٨٥ ، (٤)
١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٤ ، (٣)	٣٨٧ ، ٣٨٨ ، ٣٩١ ، (٢)
١٢٣ ، ١٢٧ ، ١٢٩ ، ١٣٢ ،	٣٩٥ ، ٣٩٣ ، (٣) ٣٩٧ ، (٢)
١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، (٢)	٣٩٨ ، ٤٠٠ ، ٤١١ ، ٤١٣
١٥٥ ، ١٥٦ ، (٢) ١٥٧ ،	٤١٧ ، ٤١٨ ، (٢) ٤٢٠
١٥٨ ، (٢) ١٥٨ ، (٢) ١٨٢ ، ١٨٣ ،	٤٢١ ، ٤٢٢ ، (٢) ٤٢٣ ، ٤٢٤
١٩٢ ، ١٩٣ ، (٢) ١٩٥ ، (٢)	٤٣١ ، (٣) ٤٣٤ ، (٢)
٢٠٢ ، ٢٢٩ ، ٢٣٣ ، (٢)	٤٤٣ ، ٤٤٢
٢٣٩ ، ٢٤٠ ، ٢٤٢ ، ٢٤٨	٩ / ٣ ، ٢٢ ، ٣٥ ، (٢) ٤٩

٣- فهرس اعلام الرجال والنساء

١٢١، ١٣٢، ١٣٦، ١٣٧،	٢٥٤، ٢٦٧، ٢٦٩، (٢)
١٣٨، (٢)، ١٣٩، ١٤٣،	٢٧٣، (٢)، ٢٧٤، (٢)، ٢٨٢،
١٥٧، ١٥٨، (٣)، ١٥٩، ١٧٤،	٢٨٧، (٢)، ٢٨٦، ٢٨٥، (٣)
(٢)، ١٧٥، ١٧٦، (٢)، ١٨٥،	(٣)، ٢٨٨، (٢)، ٢٨٩، ٢٩٠،
(٢)، ١٨٧، ٢٠٥، (٢)، ٢٢٥،	٢٩٤، (٣)، ٢٩٥، (٢)، ٢٩٧،
٢٢٧، ٢٣٢، (٣)، ٢٣٣، ٢٣٤،	(٣)، ٢٩٩، ٣١٣، ٣٢١،
٢٣٦، (٣)، ٢٣٨، ٢٤١،	٣٢٢، (٣)، ٣٢٣، (٣)، ٣٢٤،
٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٨، ٢٤٩،	٣٢٦، ٣٢٧، ٣٣٢، ٣٣٨،
٢٦٣، (٢)، ٢٧٤، ٢٧٦،	٣٤٤، ٣٥٦، (٢)،
٢٧٧، ٢٨١، ٢٨٨، ٢٩٥،	٣٥٧، ٣٦١، ٣٦٢،
٣٠٤، ٣٠٩، ٣١٩، ٣٢٠،	(٢)، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٧٢،
٣٣١، ٣٦٠،	٣٧٥، (٤)، ٣٧٦، ٣٨٠، ٣٨٤،
٦ / ١٤، ١٨، ٢٢، ٢٧، ٣٠، (٢)،	(٢)، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٩٠،
٣٢، (٢)، ٤٠، (٣)، ٤٦، (٢)،	٣٩١، ٤١٤، (٢)، ٤١٥،
٤٨، (٢)، ٤٩، ٥٣، (٢)، ٥٧،	٤١٨، ٤٢٣، ٤٣١، ٤٣٦،
٦٢، (٢)، ٧٥، ٧٦، ٩٣،	٤٣٨، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٤،
١١٢، ١١٣، (٢)، ١١٤، (٣)،	٤٤٥، ٤٤٨، ٤٥٢، ٤٦٣،
١١٦، (٤)، ١٢٠، ١٢١، ١٢٤،	(٢)، ٤٦٤، ٤٦٦، (٢)، ٤٦٨،
(٢)، ١٢٦، ١٢٩، (٢)، ١٣٠،	٤٧٥، ٤٨٠، ٤٨٤، (٢)،
(٢)، ١٣١، (٢)، ١٣٧، ١٥٠،	٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٤، ٤٩٩،
(٢)، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١،	٥٠٠، ٥٠٧، ٥٠٨، (٢)،
١٧٥، (٤)، ١٧٦، ١٧٨، ١٧٩،	٥١٠، ٥١١، ٥١٣، ٥١٤،
(٤)، ١٨١، (٤)، ١٨٣، ١٨٩،	٥١٥، ٥٢٢، ٥٣٢، ٥٣٣،
١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣،	٥٣٨، (٢)، ٥٤٤،
٢١٢، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦،	٥ / ٨، (٢)، ٩، ١٠، (٢)، ١٩، (٢)،
٢٢١، ٢٣٠، (٢)، ٢٣٧،	٢١، ٢٢، ٤١، ٤٢، ٥١،
٢٣٩، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٦،	٥٢، ٦٢، ٧٥، ٩٣، ٩٩،

٣- فهرس اعلام الرجال والنساء

٢٤٩ ، ٦٠ ، ٥٨ ، ٧ / ٥	٢٥٢ ، ٢٤٩ ، (٢) ٢٤٨ ، (٢)
٢٥١ ، ٢٠٩ ، ٩١ ، ٥٦ / ٦	٢٥٦ ، ٢٥٥ ، ٢٥٤ ، ٢٥٣
٢٧٠ ، ٢٦٣ ، (٢) ٢٥٢	٢٧٢ ، (٣) ٢٧١ ، ٢٦٦ ، (٣)
٣٠٦ ، ٢٧٥	٢٧٥ ، (٦) ٢٧٤ ، (٤) ٢٧٣
قاضي القضاة	٣٠٥ ، ٢٩٨ ، ٢٨٦ ، (٢)
٤٢٢ / ٣	٣٠٩ ، ٣٠٧ ، (٣)
القاضي محمد	٣٢٥ ، ٣١٤ ، ٣١٣
٤١٧ / ٣	القاضي أبو الحسين
القاضي نصر الدين	٣٠٨ / ٤
٣٢٩ / ٢	القاضي ابو الحسين السبكي
قتادة	٣١٦ / ٤
٣٣٥ ، ٣٢٧ ، ٣١٠ ، ٢٣٣ / ٤	القاضي ابو بكر
٤٠٦ ، ٤٠٥ ، ٣٩٣ ، (٢)	٨ / ١
٤٠٨	القاضي حسين
قحطان	٢٢٢ ، ٢٠١ ، ١٧٧ ، ٢٢ / ١
١٦ / ٢	٢٦٣ ، ٢٥٠ ، ٢٤٨ ، ٢٣٨
القدوري	٢٩٨ ، ٢٩٤ ، ٢٨٤ ، (٢)
٣١٢ / ٦	٣٥٧ ، ٣٥٠ ، ٣٤٨ ، ٣٤٠
القرافي	٤٠٦ ، ٤٠٢ ، ٣٩٩ ، (٣)
٥٥ ، ٢٠ ، ١٧ ، ١٥ ، (٢) ٨ / ١	٤٤٨ ، ٤٣٥
١٢٧ ، ١٠٣ ، ٦٢ ، (٢)	٣٩٦ ، ٣٨٠ ، ٣٥٧ ، ١٦٥ / ٢
١٨٥ ، ١٨٠ ، ١٥٣ ، ١٤٣	٤٥٣
٢٧٣ ، ٢٧٢ ، ٢٢٩ ، ٢١١	٣٠٣ ، ٢٥٨ ، ٢٠٨ ، ٧٩ ، ٥٥ / ٣
٣٩٤ ، ٣١٥ ، ٣١١ ، ٣١٠	٣٥٥ ، ١٣١ ، ٤٥ ، ٣٧ / ٤
٤٢٦ ، ٤٢٥ ، ٤٢٤ ، ٤٠٢	٤٧٤ ، (٢) ٤٧٣ ، ٤٣١ ، ٣٩٦
٤٤٤ ، ٤٢٨	٥١٢ ، ٥٠٤ ، ٥٠٢ ، (٣)

٣- فهرس اعلام الرجال والنساء

- ٢٨٠ ، ٢٤٠ ، ٢٣٥ ، ٢١٧
 ٢٩٣ ، ٣٢٢ ، (٢) ٣٢٨ و
 ٣٦١ ، ٣٣٨ ، ٣٩ / ١
 ٢ / ١٢ ، ١٣٢ ، ٢٣٩ ، ٢٦٥
 ٢٦٦ ، ٣١٦ ، ٣٧٢
 ٣ / ٣٧ ، ٧٣ ، ٩٨ ، ١٢٣ ، (٢)
 ١٢٤ ، ١٧٠ ، ٣٧٣ ، ٣٩٥
 ٤ / ١٠٢ ، ١٠٩ ، ١٥١ ، ١٨٣
 ١٩٢ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٣٨
 ٢٨٦ ، ٢٩٤ ، (٢) ٣٤٤
 ٣٥٩ ، ٣٧٩ ، ٤٠٢ ، ٤١٢
 ٤٨٨ ، ٤٩١ ، ٥٠٦ ، ٥٢٢
 ٥ / ٥٨ ، ١٠٩ ، ٢٣٣
 ٦ / ٤٣ ، ٤٤ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٨٠
 ٨٢ ، ٨٧ ، ٢٨٦
 القرطبي ابو العباس
 ١ / ٨ و ٤ / ٤٨٥ ، ٥٢٧ و
 ٥ / ٢٢٥
 قرظة بن كعب
 ٦ / ١٧٠
 قریش
 ٢ / ١٦ و ٤ / ٨٨
 القرشي
 ٥ / ٢٩٨
 القشيري (وانظر أيضا: ابن القشيري)
 ١ / ٢٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٤٧ ، ٥٣
- ٢ / ١١ ، ٣٩ ، (٢) ٤٥ ، ٥٦ ، ٥٥
 ٩٦ ، ٩٧ ، ١٠٢ ، ١٠٩
 ١١٤ ، ١٥٤ ، ١٩٣ ، ١٩٩
 ٢٠٠ ، ٢١٥ ، ٢٢٨ ، ٢٧٢
 ٢٧٨ ، ٣١٦ ، ٣٦٢ ، ٤٠٨
 (٢) ٤٠٩ ، ٤٢٠ ، ٤٣٦
 ٣ / ١٤ ، ١٥ ، ٢٥ ، ٣٠ ، ٣٢ ، (٢)
 ٦٣ ، ٦٩ ، ٧٤ ، (٢) ٨٢
 ٨٣ ، ٨٦ ، ٩٣ ، ١٠٥ ، (٢)
 ١٠٨ ، (٢) ١٠٩ ، ١١١
 ١١٣ ، ١١٥ ، ١٢٢ ، ١٢٨
 ١٤١ ، (٢) ١٤٢ ، (٢) ١٥٢
 (٢) ١٥٩ ، ١٦٣ ، ١٦٩
 ١٧٤ ، ٢١٥ ، ٢٥٢ ، ٢٧٣
 (٢) ٢٨٥ ، ٢٨٧ ، ٣٠٠
 ٣٠١ ، ٣٠٣ ، ٣١٣ ، ٣٢٧
 ٣٢٩ ، ٣٤٥ ، ٣٤٧ ، ٣٤٨
 (٢) ٣٤٩ ، ٣٥٥ ، ٣٦٣
 ٣٧٣ ، ٣٩٥ ، ٤٠٣ ، ٤٢٨
 (٢) ٤٣٠
 ٤ / ١٣ ، ٢١ ، ٢٩ ، ٥٠ ، ٦٦
 ٨٨ ، ٩٠ ، ١٢٨ ، ١٨٢ ، (٢)
 ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢٢٤ ، (٢)
 ٢٢٩ ، ٢٣٣ ، ٢٧٩ ، ٣٣١
 ٤٢٦ ، ٤٢٨ ، ٤٧٨ ، ٤٨٥
 (٢) ٤٩٢ ، ٥٠٦ ، ٥٠٨
 ٥ / ٩ ، ٢١٧ و ٦ / ٧٧ ، ١٥٦

٣- فهرس اعلام الرجال والنساء

٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٧٠ ، ٢٧١ ،	٦٠ ، ٦١ ، ٦٦ ، ٨٨ ، ٩١ ،
٢٧٩ (٢) ، ٢٨١ ، ٣٠٠ ،	١٢٦ ، ١٥٣ ، ١٦٩ ، ١٨٣ ،
٣٠٨ ، ٣١٣ ، ٣١٤ ، ٣١٥ ،	١٨٤ ، ١٨٦ ، ١٩١ ، ١٩٩ ،
٣١٨ ، ٣٣١ (٢) ، ٣٣٦ ،	٢٠٠ ، ٢١٤ (٢) ، ٢٢٠ ،
٣٥٧ ، ٣٦٣ ، ٣٧٩ ، ٣٩٢ ،	٢٢٦ ، ٢٣٢ (٣) ، ٢٣٣ ،
٤٠١ ، ٤٢١ ، ٤٥٥ ، ٤٦١ ،	٢٤٠ ، ٢٧٢ ، ٢٧٩ ، ٢٨٦ ،
٤٦٦ ، ٤٦٨ ، ٤٦٩ ، ٤٨١ ،	٢٨٧ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣١٠ ،
٤٨٣ ، ٤٩٢ ، ٤٩٥ ، ٥٠٠ ،	٣٥٠ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤ ، ٣٥٨ ،
٤ / ١٠ ، ٢١ ، ٣٧ ، ٤٧ ، ٥٢ ،	(٢) ، ٣٦١ ، ٣٦٧ ، ٣٧٢ ،
٥٤ ، ١٨٣ ، ١٨٤ ، ١٨٣ (٢) ،	٣٧٧ ، ٣٨٨ ، ٣٨٩ ، ٤٠٠ ،
١٩٤ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٢ ،	٤٢٩
٢٠٤ ، ٢٣٧ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ،	٢ / ١٥ ، ١٧ ، ٢٥ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ،
٢٤٢ (٢) ، ٢٥٣ ، ٢٦١ ، ٢٦٧ ،	(٢) ، ١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٣٥ ،
(٢) ، ٢٦٨ ، ٢٧٤ ، ٢٨٨ ،	١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٦٦ ،
٢٨٩ ، ٢٩٥ ، ٢٩٧ ، ٣١٩ ،	١٧٠ (٢) ، ١٧٤ ، ١٨٢ ،
٣٢٢ (٢) ، ٣٢٤ ، ٣٣١ ،	٢٠٨ ، ٣٤٦ ، ٣٥٢ ، ٣٦٥ ،
٣٣٢ ، ٣٣٣ (٢) ، ٣٣٤ ،	٣٧٧ ، ٣٨٠ ، ٣٨٤ ، ٣٩٣ ،
٣٤٣ ، ٣٥٨ ، ٣٦١ ، ٣٦٢ ،	(٣) ، ٣٩٥ ، ٣٩٧ ، ٣٩٩ ،
٣٧٠ (٣) ، ٣٧١ ، ٣٧٢ ،	٤٠٢ ، ٤١٣ ، ٤١٨ (٣) ،
٣٧٥ ، ٣٧٨ ، ٣٨٢ ، ٣٨٧ ،	٤٢٠ ، ٤٢١ ، ٤٢٢ ، ٤٢٤ ،
٣٨٨ ، ٣٩٤ ، ٣٩٩ ، ٤٠٣ ،	٤٤٩
٤١٠ ، ٤٢٨ ، ٤٢٩ و	٣ / ٩ (٢) ، ٢٤ ، ٢٧ ، ٣٧ ، ٧٨ ،
٥ / ٢٩ ، ٢٠٩ و ٦ / ٣٩ ،	٨٨ (٢) ، ٩١ ، ٩٢ ، ١٠٠ ،
(٢) ، ٤٠ (٤) ، ٤٢ ، ٤٤ ،	١١٧ ، ١٣٠ ، ١٤٩ ، ١٦٧ ،
٢٣٩ (٢)	(٢) ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ،
القشيري، ابو الفتاح	١٨٧ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠٣ ،
١ / ٤١٨	٢٠٥ ، ٢١٦ ، ٢٣٣ ، ٢٦٠ ،

٣- فهرس اعلام الرجال والنساء

٥٠١، (٢) ٤٩٤، (٢)	القشيري، ابو القاسم
١٨١، ٣١، ٢٠، (٢) ١٤، ٨ / ٤	٢٧٨ / ٦
٢٥٦، ٢٢١، ١٨٨، ١٨٣	القضاعي، ابو طالب
٤٧٦، ٤٤٨، ٤٢٨، ٢٥٩	٢٧٧ / ٤
٥٣٧	القطب الشيرازي
٢٩ / ٦ و ١٤٠، ٢٨، ١٦ / ٥	٢٧٢ / ٥
٣٢، ٥٩، (٢) ٦٤، ٩٥، (٣)	قطرب
١٠٣، ١٢٤، ٢٠٨، ٢٦١	٣١١، ٢٥٧، ٢٥٥، ٧٢ / ٢
٢٦٢، ٢٧٠، (٢) ٢٧٥	القطني
٢٨٧، ٢٩٦، ٣٠٣، ٣٠٦	٢٧٥ / ٢
القفال الكبير	القطني، ابو علي
١٨٣ / ٤	٢٢ / ٦
القفال المروزي	القعنبي
٢٩٤ / ١	٤٨٨ / ٤
القفال، ابوبكر	القفال
١٥١ / ٢ و ١٧٠، (٢) ١٥٠ / ١	١٤٠ / ١، (٢) ١٤٩، (٢) ٢٤٠
٣٩٨ و ١٣٥ / ٣، ٤٧٩ و	(٢) ٣٣٨، ٣١٨، ٢٥٠، (٢)
١٢١ / ٥ و ٢٦٣، ١٤ / ٤	٣٤٨، (٢) ٣٥١، ٣٥٧، ٤٠٦
٢٣٨، ١٥٧	٤٤٨، (٢) ٤٤٧، (٣)
القلاسي	٣٩٦، ٣٦٣، ٣٦٠، ٣٥٩ / ٢
١١٩ / ١، ١٣٣، ١٥٢، ٣٧٨	٣٦، ٦ / ٣، (٢) ٣٧، ٥٨، ١٦٧
٣٨١، ٤٣٠ و ١٨٦ / ٢ و	١٧٠، ١٧٨، ٢٠٢، ٢٠٨
١١١ / ٤، ١١١، ٥١٠	٢٢٠، ٢٣٥، ٢٣٧، ٢٥٧
القلاسي، ابو العباس	(٢) ٢٥٨، (٢) ٢٥٩، ٢٦٨
١١١ / ٤ و ٣٧٨، ١٥١ / ١	٢١٥، ٣١٦، ٣٣٥، ٣٣٦
القيراوني	
٣٦٧ / ٢	

٣- فهرس اعلام الرجال والنساء

٤٨٥ ، (٢) ٤١١ ، (٢) ٤٠٢ ،	قيس
(٢) ٥٠٠ ، ٤٩٩ ، (٢) ٤٩٠	١٥٧ / ٦
١٥٠ ، ١٤٥ ، ٨٨ ، ٣٧ ، ٥ / ٤	قيس بن طلق
٣١٥ ، ٢٤٤ ، ١٨٢ ، (٣) ١٥٥	١٥٧ / ٤
٣٧٥ ، ٣٤٨ ، ٣٤٧ ، ٣٢٤	قيصر الروم
٤٩٥ ، ٤٧٦ ، ٤١٢ ، ٣٧٨	٤٤٨ / ١
٥٣٤ ، ٥١١	
٢٤٩ ، ٩٩ ، ٩٤ ، ٨٤ ، ٥٣ / ٥	
٢٥٠	ك
(٢) ١١٢ ، (٢) ٩٢ ، ٩١ ، ٦٣ / ٦	الكرابيبي
١٧٧ ، ١٧٠ ، ١٤٢ ، ١١٣	٣٩٧ ، ٢٦٢ / ٤ و ١٩ / ٣
٢٨٦ ، ٢٤٦	الكرابيبي ، الحسين بن علي
الكرخي ، ابو هاشم	٢٦٢ / ٤
٣٤٠ / ٢	الكرخي
الكسائي	٢٦٠ / ٣
٨٥ / ٣ و ٣٣٣ ، ٣١٦ ، ٢٧٦ / ٢	الكرخي ، ابو الحسن
كعب الأخبار	٢٣٦ ، ٢١٥ ، (٢) ٢١٤ / ١
٤٤ / ٦	٣٩٩ ، ٢٨٦ ، ٢٣٩ ، ٢٣٧
الكعبي	٣٦٦ ، ٢٣٦ ، ١٤٧ ، (٢) ١٣٠ / ٢
٢٧٩ ، ٢٤١ ، ١٧٠ ، (٢) ١٥٥ / ١	٤١٦ ، ٤٠٢ ، ٣٩٦ ، ٣٨٧
(٤) ٢٨١ ، (٦) ٢٨٠ ، (٢) ٢٨٣	٤٤٣
٣٤٨ / ٢ و ٢٨٩ ، ٢٨٣	(٣) ١٧٣ ، ١٥٩ ، ١٥٧ ، ٢٢ / ٣
٤٢٢ ، ٤١٧ ، (٢) ٣٤٩ و	٢٦٨ ، ٢٤٧ ، ١٩٥ ، ١٧٤
٢٤٠ ، ٢٣٩ / ٤ و ٤٨٢ / ٣	٣٦٦ ، ٣٠٨ ، ٢٧١ ، (٣) ٢٧٠
٣١٤ / ٦ و ٣٣٣ / ٥ و (٦)	(٢) ٣٨٧ ، ٣٧١ ، (٢) ٣٦٧

٣- فهرس اعلام الرجال والنساء

٢ / ١٩ ، ٢٥ ، ٢٨ ، ٣٠ ، ٨٦ ،

١٤١ ، ١٦٠ ، ١٦٣ ، ٢٩٩ ،

٣٥٥ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ ، ٣٦٩ ،

٣٧٧ ، ٣٧٨ (٢) ، ٣٨٢ ،

٣٨٧ ، ٤١٨ ، ٤٣١ (٢) ،

٤٤٣ ، ٤٤٦ ، ٤٦٧ ،

٣ / ٨ ، ٦ (٢) ، ٩ ، ٢١ ، ٢٣ (٢) ،

٢٨ ، ٤٤ ، ٤٦ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٩ ،

١١٧ ، ١٢٩ ، ١٣٩ (٢) ،

١٨٢ ، ٢٠٠ ، ٢١٣ (٢) ،

٢٥٤ ، ٢٦٣ ، ٢٨٢ (٢) ،

٢٩٠ ، ٢٩١ (٣) ، ٢٩٢ (٢) ،

٢٩٦ ، ٣٠٨ ، ٣١٠ ، ٣٤١ ،

٣٩٤ ، ٣٩٥ ، ٤٤٧ (٢) ،

٤٥٢ ، ٤٥٦ ، ٤٦٦ ، ٤٨١ ،

٤٨٥ ، ٤٩٥ (٢) ، ٥٠٢ ، ٥٠٠ ،

٤ / ٩ ، ١٠ ، ١٢ (٢) ، ١٤ ، ١٥ ،

٢٥ ، ٣٢ ، ٤٧ ، ١٤٨ ، ١٩٥ ،

١٩٦ ، ٢٠٤ ، ٢٦٣ (٢) ،

٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٢٩٧ ، ٣٠٠ ،

٣٠٩ ، ٣١٣ ، ٣٧٧ ، ٣٨٦ ،

٣٨٦ (٢) ، ٣٨٧ ، ٣٨٨ ،

٣٩٣ ، ٣٩٩ (٢) ، ٤٠٣ (٢) ،

٤٢٥ ، ٤٢٦ ، ٤٦٦ ،

المازني

٢ / ٢٦

الكعبي ، الاستاذ

٤ / ٤٧٦

ل

اللخمي

٣ / ٢٨٧

اللخمي ، ابو الحسن

١ / ٢١١ و ٢ / ٤٤٦

الليث

٦ / ٢٤٣ ، ٢٤٧

الليث بن سعد

٤ / ٢٩٢ ، ٣٩٢ ، ٤٢٤

م

الماتريدي ، ابو منصور

١ / ٢٠٥ و ٢ / ٣٦٨ ، ٣٧٤ ، ٤١٨ ،

٣ / ٤١٧ و ٤ / ٨٠ و

٥ / ١٣٦ و ٦ / ١٨

المازري

١ / ٨ ، ٢٨ ، ٦٨ ، ١٥٨ ، ١٧١ ،

١٩٦ ، ٢١١ ، ٢٦٣ ، ٢٧٢ ،

٢٧٨ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٣٠١ ،

٣٨٢ ، ٣٩٠ ، ٣٩٢ ، ٣٩٤ ،

٣٩٧ ، ٤٠١ ، ٤١٣ ، ٤٢٣ ،

٤٢٤

٣- فهرس اعلام الرجال والنساء

مالك بن انس	
٤٨٣ (٢)، ٤٨٤، ٤٨٥،	١ / ١١، ٧١، ٧٥، ٨٩، ٩٠،
٤٨٦، ٤٨٧ (٢)، ٤٨٨ (٤)،	١٣٦، ٢١٤، ٢٦٣، ٢٨٥،
٤٨٩ (٣)، ٥١٨، ٥٠٤،	٢٨٩، ٢٩٦، ٣٩٩ (٢)، ٤١٣،
٥ / ٣٤، ٥١، ١٠٥، ١٣٧ (٢)،	٢ / ٢٦١، ٣٥٢، ٣٦٥، ٣٧٧،
١٣٨، ١٦٤ (٣)، ٢١٧،	٣٧٩، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٩٣،
٢٣٣، ٢٣٥، ٢٥١، ٣٥٧،	٤٣٩، ٤٤٢ (٢)، ٤٤٦،
٣٥٨	٣ / ٢٧، ٧٦، ٨٨، ٩٨، ١٣٦،
٤٣ / ٤٣ (٢)، ٥١، ٥٤ (٣)، ٥٥،	١٣٧ (٢)، ٢٠٢، ٢٠٤،
٧٠، ٧٦ (٢)، ٧٧ (٧)، ٨٢،	٢٠٥، ٢٠٧، ٢١٢، ٢١٧،
٨٧ (٦)، ٨٨ (٢)، ٨٩ (٢)،	٢١٨ (٢)، ٢٣٠، ٢٦٠،
١١٧، ١٢٢، ١٤١، ١٧٧،	٢٨٠، ٤٥٨، ٤٩٥،
٢٤١، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥،	٤ / ٢٥ (٢)، ٣٠، ٣١ (٢)، ٣٧،
٢٤٦، ٢٤٧، ٢٨٠ (٢)،	٤١، ١١٠ (٢)، ١٤٧، ١٨٢،
٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٥، ٣٠٨،	١٨٣، ١٩٢، ٢٢٥، ٢٦٢،
٣١٩ (٤)، ٣٢٠، ٣٢٤،	٢٦٣ (٢)، ٢٧٠، ٢٧١،
٣٢٥، ٣٢٦ (٢)	٢٧٩، ٢٨٣، ٢٨٦، ٢٨٧،
مالك بن الحويرث	٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١ (٣)، ٢٩٢،
٤ / ٣٠٠	٣ (٣)، ٢٩٤، ٢٩٥ (٢)، ٣٢٣،
الموردي	٣٣١، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٤٣،
١ / ١٦، ١٩، ٨٩، ١٦٢ (٤)،	٢ (٢)، ٣٤٤، ٣٤٥ (٣)، ٣٥٨،
١٩٣، ٢٠١، ٢١٠، ٢٧٧،	٣ (٣)، ٣٦٣، ٣٧٠، ٣٨٦،
٣١٦، ٣١٨، ٣٤١، ٣٤٤،	٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٣،
٣٥٤، ٣٩٨، ٤٠٦، ٤٠٧،	٥ (٥)، ٣٩٤ (٢)، ٣٩٧ (٢)،
٢ / ١٩، ٢٥، ١٣١، ١٦٣، ١٦٩،	٤٠٣ (٢)، ٤٠٤ (٣)، ٤٠٦،
٢٠٧، ٢٤٤ (٢)، ٢٥٥،	٤٠٧، ٤٠٨، ٤١٣، ٤١٤،
٢٥٩، ٢٦٨، ٢٩٥، ٣٢٥،	٤٢٤، ٤٣١، ٤٣٤، ٤٦٨،
٤١٧	

٣- فهرس اعلام الرجال والنساء

٣٦٠ ، ٣٥٩ ، ٣٥٨ ، ٣٥٥	٧٦ ، ٧٥ ، ٤٩ ، ٤٠ ، ٣٧ ، ٢١ / ٣
٣٨٤ ، ٣٨٢ ، ٣٦٥ ، ٣٦٣	٢٠٢ ، ١٨٠ ، ١٦٨ ، ١٤٤ ، ١٨٨
٣٩٦ ، ٣٩٢ ، (٢) ٣٩٠	٢٠٧ ، ٢٠٤ ، ٢٠٣ ، (٢)
٤٢٢ ، (٣) ٤١٩ ، ٤١٣ ، ٣٩٧	٢٧٩ ، ٢٦٣ ، ٢٥٥ ، ٢٥٤
(٣) ٤٢٨ ، ٤٢٥ ، ٤٢٤ ، (٢)	٣٠٧ ، ٢٩٥ ، ٢٩٣ ، ٢٨٠
٤٥١ ، ٤٤٥ ، (٢) ٤٣٠	(٢) ٣١٩ ، ٣١٦ ، ٣١٤
(٢) ٥٠١ ، ٤٩٩ ، ٤٦٦	٣٣٥ ، ٣٣٤ ، ٣٢٥ ، ٣٢٠
٥١٨ ، ٥١٧ ، ٥١٤ ، ٥٠٦	٣٧٢ ، ٣٤٤ ، ٣٣٨ ، (٣)
٥٣١	(٢) ٤٢١ ، ٤٢٠ ، ٤١٦
٥٢ ، ٤٢ ، ٣٩ ، ٣٦ ، ٢٣ ، ٦ / ٥	٤٢٧ ، (٣) ٤٢٦ ، ٤٢٣
١١٩ ، ١١٣ ، ٩٥ ، ٨٤ ، ٥٦	٤٥٦ ، (٢) ٤٥٥ ، ٤٢٩
١٥٨ ، (٢) ١٤٣ ، (٢) ١٣٥	٤٨٣ ، ٤٧٨ ، ٤٦٩ ، ٤٦٨
٢٣٤	٥٠٤ ، (٣) ٥٠٠ ، ٤٨٤
٤٥ ، ٤٤ ، ٤٣ ، (٢) ٣٢ ، ٢٢ / ٦	٥١ ، ٥٠ ، ٤١ ، ٣١ ، ٢٣ ، ٧ / ٤
٦٥ ، ٦١ ، (٢) ٦٠ ، (٢) ٥٩	٨٢ ، (٢) ٨١ ، (٢) ٧٩ ، ٧٣
(٢) ٧٥ ، ٧٤ ، (٢) ٧٢ ، ٦٦	١٠٧ ، ١٠٦ ، ١٠٣ ، ٨٨ ، ٨٥
(٢) ١٠٣ ، ٩٥ ، ٩١ ، ٨٧	١٢٧ ، ١٢٤ ، ١١٨ ، ١١١
١٢٢ ، ١١٨ ، ١١٥ ، ١١٣	١٤١ ، (٢) ١٤٠ ، ١٣٣
٢٠٠ ، ١٩٩ ، ١٢٤ ، ١٢٣	١٥٨ ، ١٥٣ ، ١٥٢ ، ١٤٣
٢١٧ ، (٢) ٢١٦ ، ٢١٥ ، ٢٠٤	٢٢٥ ، ٢٢٠ ، ٢٠٢ ، ١٨٣
٢٣١ ، ٢٢١ ، (٢) ٢١٩ ، (٢)	(٢) ٢٥٦ ، ٢٤٩ ، ٢٣٦
٢٦١ ، (٢) ٢٤١ ، ٢٣٥	٢٨٠ ، ٢٧٣ ، ٢٧١ ، ٢٦٨
٣١٤ ، ٣٠٧ ، ٢٨٨ ، ٢٧١	٢٨٦ ، (٣) ٢٨٤ ، ٢٨١ ، (٢)
(٢) ٣٢٦	٢٩٢ ، ٢٩١ ، ٢٩٠ ، ٢٨٩
مبارك بن ابان	(٢) ٢٩٧ ، (٢) ٢٩٤ ، ٢٩٣
٣٧٢ / ٣	٣١٩ ، ٣١٤ ، (٣) ٣١٠
	٣٤١ ، ٣٢٥ ، ٣٢٣ ، ٣٢١

٣- فهرس اعلام الرجال والنساء

محمد بن الحسن	المبرد، محمد بن يزيد
١ / ١٦٦ ، ٢٩٧ ، ٤٠٠ و	٢ / ١٤٩ ، ٢٩٠ ، ٢٩٢ ، ٣١٥ و
٢ / ٢٥٨ ، ٤٤٩ و ٣ / ٧٩	٣ / ٦٦ ، (٢) ، ٧١ ، ٩٨
(٢) ، ١٤٨ ، ٢٨٠ ، ٣٧٢ و	٣٤٧ ، ٣٣٠ ، ٣١٧ ، ١١٣
٤ / ٢٧٠ ، ٢٨٠ ، ٣٢٣	المتولي
٣٨٦ ، ٤١٢ ، ٤٦٨ ، ٥٣٤	١ / ٣٩٩ ، ٤٤٧ و ٢ / ٣١٥ و
(٢) ، ٥٤١ ، ٥٠٥ / ٤٧ (٥) ، ٤٨	٤ / ٩٧
(٣) ، ١٣١ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ و	المجاهد
٦ / ٤٢ ، ٥٤ ، ٦٢ ، ١٥٨	٢ / ١٧٠ ، ١٧١ و ٤ / ١٩٣
٢١٢ ، ٢٢٠ ، ٢٥٠ ، ٢٥٥	المجد
٢٨٦ ، ٣٢٧	٦ / ٢٨٩
محمد بن خالد الدمشقي	مجد الدين
٤ / ٤٠٠	٦ / ٢٠٨
محمد بن داود	المحاملي
٣ / ١٣٦	٢ / ٣٢ و ٣ / ٧٥ (٢) و
محمد بن السري	٦ / ٨٦ ، ٣١٣
٢ / ١٠٥	محمد (صلى الله عليه وسلم)
محمد بن سيرين	٤ / ٨ ، ٢٣٢ ، ٢٥٥ ، ٢٧٧ ، ٣٠١
٤ / ٣٦٦ ، ٤٠٨ ، ٥٤٥ و ٦ / ٢٨٩	٤٣٦ ، (٢) ، ٤٤٦ ، ٥٢٧
محمد بن عبد الأعلى	محمد
٦ / ٢٢٤	١ / ٤٣٦ و ٢ / ١٢٩ و ٤ / ١٢١
محمد بن عبد الحكم	(٢) ، ٤٠٢ (٣) و ٦ / ٢٢٤ ،
٣ / ٢٨٠	٢٨٦ ، ٢٥٠
محمد بن المنكدر	محمد بن بري
٤ / ٣٠٨ ، ٤٢٢ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤	٢ / ٣٢١

٣- فهرس اعلام الرجال والنساء

المرتضى	محمد بن يحيى
٣١١ / ٣	١٢٢ / ١ (٢)، ٢٣٥ و ٢ / ٢٠٢،
المرعشي	٣٤٦ و ٣ / ١٢٥ و ٤ / ٢٨٣ و
٤٢٨ / ٣	٥ / ٣٦، ١٣٣، ١٦٨، ٢٧٢ و
المروزي	١٤٥ / ٦
٢٣٨ / ٥ و ٤ / ٥١	محمد بن يحيى، ابو الحسين
المروزي، ابو حامد	٧ / ١
٣٢٥، ١٦٠ / ٢ و ٢٩٠، ١٥٤ / ١	محمد بن يحيى، ابو سعيد
٤٤٩ / ٤ و ٤٨٩، ٣٢٤ / ٣ و	١٤٥ / ٦
(٢)	محمد بن عبد الله الحضرمي
المروزي	١٧٠ / ٦
٥٠١، ٢٢٧، ٣٦ / ٣ و ٢٩٠ / ١	محمود بن الربيع
١٦٨ / ٥	٤ / ٢٦٨، ٣٠٢، ٤٠٦ (٢)
المروزي، ابو اسحاق	محمود بن علي الحمصي
٢٠٥، ١٨٨، ١٥٥، ١٥٤، ٧ / ١	٩ / ١
٣٦٦، ٢٤٦ / ٢ و ٢٩١، ٢٣٦	محيي الدين القريشي
٤٨٥، ٣٤٧، ٣٠٨ / ٣ و	٢٩٨ / ٥
٣٠ / ٤ و ٥٠١، ٤٩٥	غزوة بن بكير
٩٦، ٩٣، ٩٠، ٨٨، ٨٥، ٨٤	٢٩٢ / ٤
٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٣ (٢)،	المراغي
١٠٧ (٢)، ١١١، ١١٣،	٢٥٩ / ٢
١١٨، ١٢١، ١٢٣، ١٣١،	المراغي، ابو الفتح
١٥٣ (٢)، ١٦٠، ٤٩٦، ٥٠٠،	١٨٣ / ٢
٢٧٥، ٢٣٦، ٢٣٥ / ٥ (٣)،	المراغي، ابو المحاسن
٢٨١ و ٦ / ٧٢، ١١٩، ٢٤٢،	٣٤٩ / ٢
٣٢٥، ٢٦٢، ٢٥٢، ٢٤٥	

٣- فهرس اعلام الرجال والنساء

المروزي ، ابو حامد	المزي ، الحافظ جمال الدين
٢ / ٣٩٦ و ٣ / ٤٩٥ و ٤ / ١٤ ،	٤ / ٣٠٠
٢٥ (٢) ، ١٨١ ، ٥٣٣ و	مسروق بن الاجدع
٥ / ١٤٩ و ٦ / ١٢٠	٤ / ٤٠٥
المروزي ، محمد بن نصر	المسعودي
٢ / ١٦٧ ، ١٦٨ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨ ،	٤ / ٣٠٨
٣٦١ ، ٣٦٢ و ٤ / ٢٩٦ ، ٥١٨ ،	مسلم
٦ / ٢٩٢	١ / ٤١٣ و ٣ / ٣٣٧ و ٤ / ١٠٦ ،
المريسي	١٨٩ ، ٢٤٦ ، ٢٧٨ ، ٢٨٩ ،
٣ / ١٠٠ و ٦ / ٨٧ ، ٢٤٥ ، ٢٤٧ ،	٢٩٤ ، ٣٠١ ، ٣١٩ ، ٣٢٨ ،
٢٤٩ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ ،	(٢) ، ٣٣٦ ، ٣٥٤ ،
المزي	٣٦٣ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧ و ٥ / ٦١ ،
١ / ٤١٠ ، ٤٠٧ ، ٤٠١ ، ٦ / ٤١٠ ،	٩٥ و ٦ / ٢٠٣ ، ٢٠١ ،
٢ / ٣٨٦	مسلم بن الحجاج
٣ / ١٩ ، ١٩٠ ، ٢٠٢ ، ٤٠٦ ،	٣٩٠ ، ٣١٧
٤٩٥ ، ٤٩٦ ، ٤٩٧ (٢) ،	مسلم بن خالد الزنجي
٤ / ٣٠ ، ٣٣٣ ، ٣٩٤ (٢) ، ٤٠١ ،	٤ / ٢٩٢ (٢)
٥٤٩ ، ٥٤٩	المطرزي
٥ / ٢٤ ، ٢٥ ، ٥٣	٢ / ٢٠٨ و ٥ / ٩٢ و ٦ / ٣٣
٦ / ٢٢ ، ٦٣ ، ٩٦ ، ٩٩ ، ١٢٣ ،	المظفر بن عبدالله الشافعي
١٢٤ (٢) ، ١٧٠ (٤) ، ٢١٢ ،	١ / ٣١٢
٢٣٢ ، ٢٣٥ ، ٢٤٣ ، ٢٤٦ ،	معاذ
٢٤٧ (٥) ، ٢٥٤ ، ٢٦٢ ، ٢٧٣ ،	٦ / ٢٢٥
٢٨٠ ، ٢٨١	معاذ بن بشير
المزي ابو الحجاج	٤ / ٢٦٨
٤ / ٤٠١	

٣- فهرس اعلام الرجال والنساء

المقدسي	معاذ بن جبل
٣٧ / ٣ و ٨ / ١	٤ / ١٢٨ (٢)، ٣٧٦ و ١١ / ٥
مكحول	٢٤، ٢٦، ٥١ و ٦ / ٤٢، ٦٧
١٥١ / ٦ و ٣٦٢ / ٤	(٢)، ٨٨، ١٩٣ (٢)، ٢٢١
ميمونة (ام المؤمنين رضي الله عنها)	٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥
٤ / ١١٦ (٢)، ٣٢٨ (٢) و	٢٨١
٦ / ١٣٤، ١٤٦، ١٥٣	المعافى بن رفاعة السلامي
٢٣٣، ١٥٩	٤ / ٢٨٨
ن	معاوية بن حكم السلمي
	٤ / ٣٠٢
	معم
الناصح الحنبلي	٢ / ٤٩
٥ / ٢٤	معمربن عبدالله
نافع	٣ / ٤٠٤
١ / ٤٤٥	المغربي
نافع (مولى ابن عمر)	٥ / ١٧، ١٩، ٢١
٤ / ٤٧٥	مقاتل بن سليمان
النجاشي	٦ / ١٩٩
٦ / ٤٤ (٢)، ٤٥	المقترح
نجم الدين البالسي	١ / ٣١٢ و ٣ / ١٤، ٤٦، ١٥٢
١ / ١٦٦	٢١٧، ٢٦٠، ٢٧٠، ٢٨٠
نجم الدين المقدسي	٣٢٥، ٣١٢
٥ / ٣١٦ و ٦ / ٣٧	المقترح، ابوالعز
نجم الدين المقدسي، القاضي	٣ / ٤٥٨ و ٤ / ٢٤٧
٥ / ١٩٢	المقداد بن الاسود
	٤ / ٣٢١ و ٦ / ٣٠٧

٣- فهرس اعلام الرجال والنساء

النخعي	٤٣٣ و ٣ / ٢٢٧ ، ٣٥٧ و
٤ / ٤٢٠ و ٦ / ٢١٢	٤ / ١١٧ (٢) و ٦ / ١٣٩ ،
النسائي	١٦٧ ، ٢٩٩
٢ / ٢٥٤ و ٤ / ٢٨٣ ، ٣٣٦	النهرواني
(٢) ، ٣٩٠ ، ٤٠٦ و	٥ / ١٩ (٣) ، ٢١
٦ / ١١٧ ، ٢٢٤	النهرواني، ابو سعيد
نصر المقدسي	٥ / ١٩ ، ٢١
٤ / ٤٠٠ -	نوح (عليه السلام)
النضر بن شميل	٤ / ٢٣٢ و ٦ / ٣٩ ، ٤٨
٣ / ٤٣٧	نوف
النعمان بن بشير	٤ / ٢٢٢
٤ / ٣٠٣	النوي
نعيم بن حماد	١ / ٥٢ ، ٧٠ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ،
١ / ١٦٦ (٢)	٢١٠ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٤٠ ،
نعيم بن حماد المروزي	٢٤٨ (٢) ، ٢٥٠ ، ٢٥١ ،
١ / ١٦٦	٢٥٣ ، ٢٦٤ ، ٢٦٦ ، ٢٩٠ ،
نفظويه	٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٣٠٠ ، ٣١٤ ،
٢ / ٧٢ و ٣ / ١٣٦	٣٥٣ ، ٤٠١ ، ٤٠٤ ، ٤٠٧ ،
النقاش، ابوبكر	٤١٥
١ / ٥٢	٢ / ١٣٩ ، ٣٠٦ ، ٤٥١
النقاش، ابو سعيد	٤ / ٤١ ، ١٨٩ ، ٢٢١ ، ٢٤٦ ،
٦ / ٢٢٤	٢٨١ ، ٢٨٤ ، ٢٩٦ ، ٣٠٦ ،
النقشواني	٣٠٧ ، ٣٣٦ ، ٣٧٨ (٢) ،
٢ / ١١٠ ، ١٣٧ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ،	٣٩٥ ، ٤٠٠ ، ٤٢٨ ، ٤٧٢ ،
	٤٩٥ ، ٥٠٤ ، ٥٠٦ ، ٥٢٥ ،
	٥٢٦

٣- فهرس اعلام الرجال والنساء

هشيم	٢١٠ ، ٦٢ ، ٦١ / ٥
٣٩٠ ، ٣١٠ / ٤	١٧٢ ، ١٢٤ ، ٤٢ ، ٤٠ ، ٣٩ / ٦
الهمداني	٢٦٧ ، ٢٣٩ ، ٢٣٦ ، ٢٠١
١٥٨ ، ١٣٧ / ٥	٣٠٣ ، ٣٠٢ ، ٢٩٤ ، ٢٦٨
	٣١٩ ، ٣١٢ ، ٣١٠ ، ٣٠٤
و	٣٢٢
وائل	النيسابوري، ابو الوليد
١٦٠ / ٦ و ١٩٢ / ٤	٧ / ١
وائل بن حجر	هـ
٣٠٢ ، ٣٠٠ / ٤	
وابصة بن معبد	الهروي
١٦٠ / ٦	٢٦٢ / ٢ و ٢٢٥ / ٤ ، ٥٤٢ و
الواحدى	١٢٣ / ٥
٣٩ / ٦ و ٣٠٢ ، ٢٧٦ / ٤ (٢)	الهروي ، ابو علي
ولد ابن قاسم	٢٣ / ٦
٣٢٥ / ٦	الهروي، ابو الفتح
الوليد	٢٧٥ / ٦
٣٠٣ ، ٢٩٩ / ٤	هشام
الوليد بن كثير	٦٨ / ١ و ٢٥٥ / ٢ و ٣١٢ / ٤ ،
٢٩٢ / ٤	٥٤١
ي	هشام بن عروة
	٤٢٤ / ٤
يحيى	هشام بن يوسف الصنعاني
٢٩١ / ٤	٢٩٣ / ٤

٣- فهرس اعلام الرجال والنساء

يحيى الحمّامي	يحيى بن آدم
١٧٠ / ٦	١٥٥ / ٦
يعلى بن امية	يحيى بن ابي كثير
٣٧ / ٤	٣٦٢ / ٣
يوسف (عليه السلام)	يحيى بن اكنم
٢٠٩ / ٢	٢٤٦ / ٣
يوسف بن خالد السمّتي	يحيى بن الحارث التميمي
٢٥٠ / ٦	١٧٠ / ٦
يوسف (?) بن عبد الاعلى	يحيى بن سعيد
٤٨٦ / ٤	٣٩٣ ، ٣٩٠ ، ٢٩١ ، ٢٨٢ / ٤
يونس (عليه السلام)	(٢) ، ٤٠٥ ، ٤٠٦
٩٩ / ٤	يحيى بن سعيد القطان
يونس بن عبد الاعلى	٣٣٦ ، ٢٨٩ / ٤
١٠٣ / ٥ و ٤٨٤ / ٤ و ٤٢١ / ٣	يحيى بن عثمان
يونس بن عبيد	١٦٥ / ١
٣١ / ٦	يحيى بن معين
يونس بن عمران	٤١٩ ، ٣٣٦ ، ٣٢٩ ، ١٦٤ / ٤
٤٨ / ٦	يحيى بن يحيى
	٣٨٩ / ٤

٤ - فهرس المذاهب والفرق والطوائف

الأصحاب	الأئمة الاربعة
٣٢٢ / ٤	٣٥٦ / ٤
أصحاب ابي حنيفة	ائمة التابعين
٣١ / ٤	٣٤٥ / ٤
أصحاب الحديث	الاسلاميون
٤٠٧ / ٤ و ١٣٦ / ١	٨٥، ٤٠ / ١
أصحاب الشافعي	الأشاعرة
٣ / ٤٧٧، ٤٧٩، ٥٠٠ (٢)	١٥٦ / ١، ١٧١، ٣٧٩ و
أصحاب مالك	١٠١ / ٢
٣٠ / ٤	الأشعرية
الاصوليون	١٤٥، ١٤٢، ١٣٤، ٩٥ / ١
٣٥، ٢٧، ٢٥، ٢٤، ٢١، ١٤ / ١	٣٦٢، ٣٦١، ٣٤٢، ٣٠٨
١٤٥، ١٠٨، ١٠٤، ٨٧، ٥٣	٤٠٢، ٣٨٩، ٣٧٣
٢٤٣، ٢٣٢، ٢٢٤، ١٤٦	٤٤٣، ٤٢٤، ٤٢١، (٢) ٤١٩ و
٢٦١، (٢) ٢٥٦، ٢٥٣	٤٣١، ٣٩٧، ١٦٨ / ٢ و
٣٢٩، ٣٢٨، ٣٠٢، ٢٦٧	٨٣، (٢) ٢٠، (٢) ٨ / ٣
٣٤٧، (٢) ٣٣٩، ٣٣٣، (٢)	٣٦٩، ٣٣٥، ٣١٠، ١٣٦ و
(٢) ٣٥٣، (٢) ٣٥١، (٢)	١٠٨، ٨٧، ٨٥، ٤٧، ١٠ /
٣٨٤، ٣٧٦، ٣٦٦، ٣٥٤	١٨٣، ١٧٢، ١٤٠، ١١٠
٤٠٤، ٣٩٥، ٣٩٤، ٣٨٦	٥٥٣، ٤٤٥، ٣٧٣، ٢٠٤ و
٤٤١، ٤٢٢، ٤٢١، ٤٠٦	٢٢ / ٦ و ١٤٣، ١١٣ / ٥
٤٤٢	٢٥٢، (٢) ٢٤٦، ٢٤١

٤- فهرس المذاهب والفرق والطوائف

٥٤ ، ٤٩ ، ٢٧ ، ٢٢ ، ٢١ / ٦	٢ / ٢١ ، ٢٥ ، ٤١ ، ٤٨ ، (٢) ،
١٨٣ ، (٢) ، ١٣٣ ، ١٣٢	٦٥ ، ١١٢ ، ١٤٩ ، ١٥٣ ،
٢٩٧ ، ٢٧٤ ، ٢٤٨ ، ١٨٤	١٦٠ ، ٢١٣ ، ٢٢٤ ، ٢٣٣ ،
٣٢١ ، ٣١٦ ، ٢٩٨	٢٤٢ ، ٢٤٩ ، (٢) ، ٢٩٦ ،
الأطباء	٣٣٧ ، ٣٥٧ ، ٣٦٦ ،
(٢) ٨٤ / ١	٣٧١ ، ٣٧٣ ، ٣٧٦ ، ٣٩٠ ،
الإمامية	٣٩٥ ، ٤٠٠ ، ٤٤٣ ،
(٢) ٤٤٠ ، ٢٥٩ / ٤	٤ / ٩٣ ، ٩٨ ، ١٠٣ ، ١٠٦ ، ١٢٨ ،
الأمة	١٣١ ، ١٥٣ ، ١٥٥ ، ١٦٣ ،
٤٦٢ / ٤	١٦٤ ، ١٧٧ ، ١٩٢ ، ١٩٧ ،
الأنبياء	٢٠٢ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، (٢) ،
(٢) ١٧٥ ، (٤) ١٧٤ ، ١٧٢ / ٤	٢٣٥ ، ٢٤٤ ، ٢٤٨ ، ٢٦٤ ،
٢٣١ ، ١٨٤	٢٦٥ ، ٢٦٨ ، ٢٧٥ ، (٢) ،
الأنصار	٢٨٢ ، ٣٠٣ ، ٣٣٤ ، ٣٥٨ ،
٥٠٨ ، ٤٨٩ / ٤	٣٩٣ ، ٣٩٥ ، ٣٩٦ ، ٤٠٣ ،
أهل الأصول	٤٣٧ ، ٤٤٣ ، ٤٥٥ ، ٤٥٦ ،
١٩٩ / ٤	٤٥٩ ، ٤٦٥ ، ٤٦٦ ، ٤٧٠ ،
أهل البيت	(٢) ، ٤٧٢ ، ٤٧٥ ، ٤٧٩ ،
٤٩٠ / ٤	٤٩٠ ، ٥٣٠ ، ٥٤٠ ،
أهل الثقة	٥ / ١٠ ، ١٢ ، ١٣ ، ٣١ ، ٩٨ ،
٢٥١ / ٤	١٣٤ ، ١٦٤ ، ١٧٣ ، ١٨٥ ،
أهل الحديث	٢٠٠ ، ٢٠٣ ، ٢٠٥ ، ٢٠٩ ،
٤٠٧ / ٤	٢٢٤ ، ٢٣٠ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ،
	٢٤٩ ، ٢٦٠ ، ٢٦٢ ، ٢٧٨ ،
	٣٠٠ ، ٣٠٤ ، ٣٠٦ ، ٣٢٠ ،
	٣٤٧

٤- فهرس المذاهب والفرق والطوائف

أهل الحرمين	٣٣٤ ، ٣٣٣ ، ٣٢٥ ، ٣٠٨
٤ / ٤٩٠ (٣)	٣٣٢ ، ٢٩١ / ٣ و ٣٣٥ ، (٢)
أهل السنة	٥ / ١٩٠ ، ٥٩ (٢) ، ١٩١ (٢)
٤ / ٤٦٨ ، ١٧٥	البغداديون
أهل الظاهر	٢ / ٣٣٠ و ٥٩ / ٥٩
٣ / ١٣٦ ، ١٩ ، ١٨ و ١٠٩ / ٤	البيانيون
٤٧٣ ، ٥٣٧ و ١٧ / ٥ و	١ / ٤٤١ و ٢ / ٢٥٠ ، ٢٤٩ ، ٤١
٦ / ١١٤	تابعو التابعين
أهل العلم	٤ / ٤٨٤ ، ٤٠٤
٢ / ٤٦٨ ، ٤٢٢ ، ٤٠٨ و ٣٦٦ / ٤	التابعون
(٢)	٤ / ٣٥٩ ، ٣٥٨ ، ٣٤٥ ، ٢٥٩
أهل الفقه	٣٧٩ ، ٤٠٤ (٢) ، ٤٠٥
٤ / ٤٦٨ ، ٤٠٧	٤٠٦ ، ٤٠٧ (٣) ، ٤٠٩ (٢)
أهل الكتاب	٤١٠ ، ٤١٧ ، ٤٢٢ ، ٤٤١
٦ / ٤٨	٤٨٢ (٣) ، ٤٨٤ ، ٤٩٠ ، ٥٠١
أهل المدينة	(٢) ، ٥١٦ ، ٥١٨ ، ٥٢٠ (٢)
٤ / ٤٨٤ ، ٤٨٥ ، ٤٨٧ (٢) ، ٤٨٩	٥٢٩ (٢) ، ٥٣٢ ، ٥٣٧ ، ٥٤٤
(٢)	٥٠ / ٦
أهل النقل	التعريفون
٤ / ٤٢١	١ / ٤٤١
الأولون	التميميون
٤ / ١٩٥	١ / ٤٤٥
البصريون	الثقات
١ / ١٥٥ و ٢ / ١٠٤ ، ٨٥ ، ٢٦	٤ / ٤٢١
٢٥٥ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٢٧٦	

٤ - فهرس المذاهب والفرق والطوائف

الجدلية	٤٢٦ ، ٤٣٦ ، ٤٣٩ ، ٤٤٠ ، ٤٤٢
٦ / ٢٩١ (٣)	
الجدليون	٣ / ٤٩٠ (٢) ، ٥٠١
٤ / ٢٥٧ و ٥ / ٨٨ (٢) ، ٢٦٨ ، ٢٦٧ ، ٢٦٠ ، ٢٥٧ ، ٢٨٧ ، ٢٧٦ ، ٢٧٣ ، ٢٧٢ ، ٢٨٠ ، ٢٩٣ ، ٢٨٧ ، ٢٨٠ ، ٣٠٠ ، ٣٢٤ ، ٣١٨ ، (٢) ٣٠٢ ، ٣٣٧ ، ٣٣٥ ، ٣٣٤ ، ٣٢٩ ، ٣٤٧ ، ٣٤٦ ، ٣٤٢ ، ٣٤٠ ، ٣٣٣ ، ٣٥٧ ، ٣٦٢ ، ٦ / ٢٥ ، ٣٣ ، ١٨٣	٤ / ٩ ، ١٠ ، ٢٩ ، ٣١ ، ٨٠ ، ٨٣ ، (٣) ٨٥ ، ٩١ ، ٩٣ ، ٩٨ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١٢٩ ، ١٥٥ ، (٢) ١٧٤ ، ١٨٣ ، ١٩٧ ، (٢) ١٩٨ ، ٢٠١ ، ٢٢٠ ، ٢٣٨ ، ٢٦٨ ، ٢٧١ ، ٢٧٦ ، ٢٧٨ ، (٢) ٣٠٣ ، ٣١٣ ، ٣٢٣ ، ٣٣٠ ، ٣٣٤ ، ٣٦٩ ، ٣٥٦ ، ٣٤٨ ، ٣٤٦ ، ٣٧٤ ، (٢) ٣٩٢ ، ٣٩٦ ، ٤٠٤ ، (٢) ٤٠٦ ، ٤٢٥ ، ٤٤٢ ، ٤٤٤ ، (٢) ٤٤٥ ، ٤٥٢ ، ٤٥٤ ، ٤٥٩ ، ٤٦٦ ، ٤٧٣ ، ٤٧٦ ، ٤٨٧ ، ٥٠٤ ، ٥١٠ ، ٥٤٠
الجماعة	
٤ / ٥٤٩	
الجماهير	
٣ / ٩٣ ، ٢٨٠	
الجمهور	
١ / ٦٠ ، ١٠٢ ، ١٣٠ ، ٢٠٩ ، ٢٢٥ ، ٢٦٢ ، (٢) ٢٦٧ ، ٣١٦ ، ٣٣٥ ، ٣٣٧ ، ٣٦١ ، ٣٧٠ ، ٣٧٦ ، ٣٨٦ ، ٣٨٩	٥ / ٩٨ ، ١١٩ ، ١٢١ ، ١٣٦ ، ٢٤٣ ، ٢٨١ ، ٢٩٠ ، ٢٩١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٩
٢ / ٢٠٨ ، ١٣٩ ، ٦٤ ، ٢٩ ، ١١ ، ٣١٦ ، ٢٢٩ ، ٢١٧ ، ٢١٥ ، ٣٣٧ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ ، ٣٨٦ ، ٤٠٤ ، ٤٠٦ ، ٤٠٨ ، ٤١٢	جمهور الأصحاب ٤ / ٣١ ، ٣٦٧ جمهور اصحاب الشافعي ٤ / ٢٩

٤ - فهرس المذاهب والفرق والطوائف

١٧٩ ، ١٤٨ ، ١٤٧ ، ١٣٧ / ٣	جمهور الأمة
٢٣٣ ، ٢٢٩ ، ١٩٠ ، ١٨٤	٢٥٩ / ٤
٢٩٤ ، ٢٩٢ ، ٢٩١ ، ٢٥٠	جمهور السلف
٤٠٠ ، ٣٦٩ ، ٣٠٨ ، ٣٠٢	٤ / ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٩٧ (٢)
٤٥٢ ، ٤١٨ ، ٤١٠ ، (٢)	جمهور الصحابة
٨٧ ، ٨٦ ، ٨٤ ، ٢٥ ، ١٣ / ٤	٤٤١ / ٤
١٨٣ ، ١٥٦ ، ١٢٩ ، ١٢٧ ، ١٠٣	جمهور العلماء
٣٧٣ ، ٢٦٦	٢٩٧ / ٤
٢٧٤ ، ١١٨ ، ٨٤ ، ٣٤ / ٥	جمهور الفقهاء
٢٥٣ ، (٢) ٢٠٧ ، ١١٣ ، ٧٥ / ٦	٣ / ٢١٠ و ٣ / ٨ و ٢ / ١٦٢
٣١٩ ، ٢٨٦ ، ٢٨٥ ، ٢٧٨	٤٣٤٨ / ٤ و ١٨٠ ، ١٨٦
٣٢٥ ، ٣٢٢	جمهور المتكلمين
الخنفية	١٧١ / ٤
١٤٢ ، (٢) ١٣٨ ، ٨٩ / ١	جمهور المحدثين
١٨٣ ، ١٨١ ، ١٨٠ ، ١٤٦	٤٠٣ / ٤
٢٦٥ ، ٢١٥ ، ٢٠٨ ، (٢)	جمهور علماء المشرق
٣٠٧ ، ٣٠٦ ، ٣٠١ ، ٢٩٣	٣٩٠ / ٤
٣٣٤ ، ٣٣٣ ، ٣٢٣ ، ٣٢٠	جمهور العلماء
(٢) ٣٩٩ ، ٣٩٧ ، ٣٧٦	١٧١ / ٤
٤٤٧ ، ٤٣٧ ، ٤٠٢ ، ٤٠٠	الخنابلة
١٧٩ ، ١٧٦ ، ١٤٠ ، ٢٥ / ٢	١ / ٣٥ ، ٨٧ ، ١٤٦ ، ١٥٤ ، ٢١٦
٢٤٨ ، ٢٢٩ ، ٢٠٣ ، ١٨٢	٢٨٧
٣٠٧ ، ٢٨٣ ، ٢٥٨ ، ٢٥٤	٢ / ٢١ ، ١٨٣ ، ٣٤٧ ، ٣٩٦ ، ٤٠٢
٣٧٤ ، ٣٦٦ ، ٣٢٣ ، ٣١٠	(٢) ٤٠٣ ، ٤١٥ ، (٢) ٤٣٩
٤٠٢ ، ٣٩٦ ، ٣٨٥ ، (٢) ٣٧٧	
٤٢٣ ، ٤٢٢ ، (٤) ٤١٥ ، (٢)	

٤ - فهرس المذاهب والفرق والطوائف

١٧٧ ، ١٧٦ ، ١٥٣ ، ١٤٩	٤٥٠ ، ٤٤٢ ، ٤٤٠
(٢) ٢٤٩ ، ٢٤٦ ، ٢٤٥ ، ٢١٢	٧٤ ، ٧١ ، ٥٩ ، ٢٨ ، ١٩ ، ١٥ / ٣
الخراسانيون	١٠٨ ، ٩٤ ، ٩٣ ، ٨٨ ، ٨١
٢٨٠ / ٥ و ٤١٣ / ٤	١١٤ ، (٢) ، ١١٩ ، ١٢١
الخطابية	١٢٤ ، ١٢٨ ، (٢) ، ١٣٣ ، (٥)
٤٦٨ ، ٢٧٩ ، ٢٧٠ / ٤	١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٦٠ ، ١٧٣
الخلافيون	١٧٧ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٨٤
٢٠٧ / ٥	١٨٧ ، ١٩٧ ، ٢٠٣ ، (٢)
الخلف	٢١٧ ، ٢٢٦ ، (٢) ، ٢٢٩ ، (٣)
٣٠٠ / ٤	٢٣٠ ، (٢) ، ٢٣١ ، ٢٣٣ ، (٢)
الخلفاء	٢٥٩ ، (٢) ، ٢٦٠ ، (٣) ، ٢٦٤
٣٧٦ / ٤	٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٧٠ ، ٢٧٢
الخلفاء الراشدون	٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨٣ ، ٢٨٧
(٦) ٤٩١ ، (٣) ٤٩٠ ، ٤٨٧ / ٤	٢٩٩ ، (٢) ، ٣٠١ ، ٣٠٢ ، (٢)
الخوارج	٣٠٣ ، ٣٢٠ ، ٣٢٢ ، ٣٢٤
(٢) ٢٧١ ، (٢) ٢٧٠ ، ٢٤٨ / ٤	(٢) ، ٣٤٩ ، ٣٥١ ، ٣٧٤
(٣) ٤٦٨ ، ٤٤٦ ، ٤٢٨	٣٧٨ ، ٣٩١ ، ٣٩٥ ، ٤٠٠
الرافضة	(٢) ، ٤٠١ ، ٤٠٤ ، (٤) ، ٤١٠
٤٦٩ ، (٢) ٤٦٨ ، ٧٠ / ٤	٤١١ ، ٤١٢ ، ٤١٥ ، ٤١٨
الرجال	٤١٩ ، ٤٢٣ ، (٢) ، ٤٢٤
٣١٦ / ٤	٤٢٨ ، ٤٤٣ ، ٤٤٨ ، ٤٦٢
الرسال	٤٦٥ ، ٤٧٨ ، ٤٨٩ ، ٤٩٥
١٧٥ / ٤	(٢) ٤٩٨ ، (٢)
الرواة	٤٠ ، (٢) ٣٧ ، ١٥ ، ١٠ ، ٧ / ٤
٣١٦ / ٤	٤١ ، (٢) ٤٢ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٥٤
	٧٥ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٥ ، (٢) ٨٦
	٩٩ ، ١٠١ ، ١١٣ ، ١٣٧

٤- فهرس المذاهب والفرق والطوائف

الروافض	٢٦٠ ، ٣٦٦ ، ٣٧٣ ، ٣٨٦ ، ٣٩٠
١ / ١٦٩ و ٤ / ٢٤٧ ، ٢٥٢ ، ٤٤٠ ، ٢٧١	٣ / ٩ ، ١٦ ، ١٢٢ ، ١٥٢ ، ١٥٦ ، ٢٢٢ ، ٢٢٠ ، ٢٠٣ ، ١٦٢
الرومية	٤ / ١١ ، ١٣ ، ٢٥ ، ١٣٣ ، ٨٦ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، (٢) ، ١١١ ، (٣) ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٩ ، ١٧٧ ، ١٩٠ ، ٢٤٧ ، ٣٣١ ، ٣٦٩ ، ٣٨٩ ، ٤٣١ ، ٥١٠
الزنادقة	١ / ٤٤٨
٤ / ٢٥٥	٥ / ٣١ ، ٦٥ ، ١٠٥ ، ١٣٠ ، ١٩٢ ، ٦ / ١٧ ، ٨٣ ، ٢٩٣ ، ٣٢٤
الزيدية	الشافعيون
١ / ٢٦٣	٣ / ٤٩٦
السريانية	الشيعة
١ / ٤٤٨	١ / ١٥٣ (٢) و ٢ / ٤٥٢ و ٤ / ٢٣٦ ، ٤٩٠ ، ٦ / ١٠٣
السلف	الصحابية
١ / ٢٦٤ و ٢ / ٤٠٦ و ٤ / ١٧١ ، ٢٨١ ، ٢٩٩ ، ٣٠١ ، ٣١٦ ، ٣٤٧ ، ٤٠٧ ، ٤٣٩ ، ٤٤٨ ، ٤٦٢ ، ٤٧٧ و ٥ / ٣٠٤	٤ / ٨٩ ، ١٥٣ (٣) ، ١٥٧ ، ١٧٤ ، ١٧٧ ، ١٧٩ ، ١٩٥ ، ٢٤٨ ، (٢) ، ٢٥٣ ، ٢٥٩ ، (٢) ، ٩٩ ، (٢) ، ٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٣٠٤ ، (٢) ، ٣٠٥ ، ٣١٦ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ ، (٣) ، ٣٥٠ ، ٣٥٩ ، ٣٧٤ ، ٣٧٦ ، ٣٨١ ، (٢) ، ٤٠٤ ، (٢) ، ٤٠٥ ، ٤٠٦
السمنية	السوفسطائيون
١ / ٤٤ و ٤ / ٢٣٨ ، ٢٣٩	١ / ٢٣٩ ، ٤٤
الشافعية	١ / ١٣٦ ، ١٣٨ ، ٢٣٢ ، ٢٩٠ ، ٣٨٢
٢ / ١٣٩ ، ٢٣٢ ، (٢) ، ٢٤٨ ، (٢) ، ٢	

٤- فهرس المذاهب والفرق والطوائف

المراقبون	٤٠٩، (٢)، ٤١٠، ٤١٢،
٣٤٨، ٢٤٤، ٨٤ / ٥ و ٢ / ٢	٤١٥، (٢)، ٤١٦، (٢)،
العرب	٤٢١، ٤٢٨، ٤٣٩، (٤)،
٣١، (٢)، ٣٠، ٢٨، ٢٦ / ٢	٤٤٣، (٢)، ٤٥٢،
١٧٢، (٢)، ١٧١، ١٧٠، ١٢٠	٤٥٥، ٤٦١، ٤٦٧، ٤٧٥،
١٧٩، ١٧٣، (٤)	٤٧٧، ٤٨٠، ٤٨١، (٣)، ٤٨٢،
العروضيون	٤٨٣، (٢)، ٤٨٤، ٤٨٩،
٢٦ / ٢	٤٩٠، (٥)، ٤٩١، (٢)، ٤٩٦،
العلماء	٥٠١، (٢)، ٥٠٠، ٤٩٩،
٢٧٤، ١٦٠، ١٠١، ٧٦ / ١	٥٠٤، (٣)، ٥٠٦، (٢)، ٥٠٧،
٣٥٦، ٣٥٣، ٣١٢	٥١٢، (٢)، ٥١٦، ٥٢٠، (٢)،
١٥٩، ١٠٦، (٢)، ٣٢، ٣١ / ٢	٥٢١، ٥٢٩، (٢)، ٥٣٠، ٥٣٢،
٤٢٢، ٤١٧، ٢٣٨	٥٣٤، (٢)، ٥٣٥، (٣)،
١٩٤، ١١٢، ١٠٩ / ٤	٥٣٧، (٢)، ٥٣٨، ٥٤٣، (٢)،
٣٤٨، ٣٢٤، ٣٢٣، ٣١٥	٥٤٤ و ١٢٦ / ٥
(٢)، ٤٦٣، ٤٦٢، (٢)، ٤٣٩	الصوفية
٤٧٥، ٤٧٣، ٤٦٧، ٤٦٤	١٠٣ / ٦
٥١٥، ٤٩٠، ٤٨٥، ٤٨٢	الظاهرية
٥٣٧	٢ / ٣٤ و ٢ / ١٨٣، ٣٩٦، ٤٥٢ و
٢٦٩، ٢٥ / ٥	٣ / ٢١، ١٧٩، ٣٠٨ و
علماء الأمة	٤ / (١٢)، ٩٦، ٩٣، ١١١،
٤٦٣ / ٤	٢٦٤، ٤٤٧، ٤٧٢، ٤٩٢،
علماء الصحابة	٥٤١ و ٥ / ١٧، ١٨، (٢)،
٣٧٦ / ٤	٢١، ٣١، (٢) و ٦ / ١٧، ٢٢،
علماء أهل المدينة	(٢٢)، ٢٩١، (٢)، ٣١٣،
٤٨٧ / ٤	الظاهرية التعليمية
	١١ / ٥

٤- فهرس المذاهب والفرق والطوائف

١٦٠ ، ١١٨ ، ١١٢ ، ١٥ / ٢	العوام
١٦٩ ، ١٦٦ ، ١٦٢ ، ١٦١	٤٧٢ / ٤
٣٦٧ ، ٣١٩ ، ٢٩٣ ، ٢٦٠	العيسوية
٣٧٥ ، ٣٧٤ ، ٣٧١ ، ٣٦٨	٧٢ / ٤
٣٨٣ ، ٣٧٩ ، ٣٧٨ ، ٣٧٦	الفارسية
٤٠٧ ، ٣٩٥ ، ٣٩٠ ، ٣٨٧	٤٤٧ / ١
٤١٢ (٢) ، ٤١٨ (٢)	الفرس
٤٧٩ ، (٤) ٤٧٦ ، ٣٧٦ / ٣	١٧٣ / ٢
٩١ ، ٩٠ ، ٨٦ ، (٢) ٨٢ ، ٣٠ / ٤	الفرضيون
١٣١ ، ١٧١ ، ١٧٥ (٢) ،	١٧ / ١
١٧٨ ، ١٩٥ ، ١٩٩ ، ٢٠٣	الفقهاء
٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٣٣ ، ٢٤٣	٨٤ ، ٨٢ ، ٧٦ ، ٥٢ ، ٣٦ ، ٢٥ / ١
٢٤٤ ، ٢٤٨ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥	١٥١ ، (٢) ١٥٠ ، ٩٩ ، (٢)
٢٧٥ ، ٢٨٦ ، ٣٠٥ ، ٣١٩	١٧٩ ، ١٧٨ ، ١٥٩ ، ١٥٥
٣٢٣ ، ٣٣٠ ، ٣٣١ ، ٣٤٥	٢٠٥ ، ٢٠٠ ، ١٩٠ ، ١٨٧
٣٥٦ ، ٣٨٦ ، ٣٩٥ ، ٤١٤	٢١٤ ، ٢٣٢ ، ٢٥٣ ، ٢٥٦
٤٤٤ ، (٢) ٤٤٥ ، (٣) ٤٦٥ ،	٢٦٠ ، (٢) ٢٧٦ ، ٢٩٠
٤٧٠ ، ٤٧٢ ، ٤٨٤ ، ٥٢٧	٢٩٧ ، ٣٠٢ ، ٣٠٧ ، ٣١٣
٥٥٣ ، ٥٤١ (٢) .	٣١٤ ، (٣) ٣١٥ ، (٢) ٣١٦ ،
٤٩ ، ٣١ ، ١٩ ، ١٦ ، ١٢ ، ١٠ / ٥	٣١٧ ، (٢) ٣١٩ ، ٣٢٠ ،
(٢) ٥٧ ، ٦٥ ، ٧٤ ، ٧٥	٣٢٩ ، ٣٣١ ، ٣٣٣ ، ٣٣٩
٧٦ ، ١٠٧ ، ١١١ ، ١١٣	٣٤٦ ، ٣٥١ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥
١١٥ ، ١١٦ ، ١٢٢ ، (٢) ١٢٣ ،	٣٥٨ ، (٢) ٣٦٢ ، (٢) ٣٦٦ ،
(٢) ١٢٤ ، (٢) ١٢٦ ، ١٣٦ ،	٣٧٩ ، (٢) ٣٨٩ ، ٣٩٤
٢٠٧ ، ٢٣٠ ، ٢٤٤ ، ٢٤٩	٤٤١ ، ٤٢٨ ، ٤٠٦
٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٢٨٤ ، ٣٠٤	
٣١٨ ، ٣٢٤ ، ٣٢٧	

٤ - فهرس المذاهب والفرق والطوائف

الكلاميون	٧٦،٥٠،٤٩ / ٦
١٤٦ / ١	الفقهاء السبعة
الكوفيون	٤٨٨ / ٤
٢ / ٧٨، ٨٥ (٢)، ١٠٤، ٢٥٥	فقهاء العراق
٢٥٧، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٩٠	٢٢٥ / ١
٣٠٨، ٣٢٦ (٣)، ٣٣٤ و	لفقهاء المدينة الاربعة
١٩٦، ١٩١، ١٩٠ / ٥	٤٢٤ / ٤
اللغويون	فقهاء الصحابة
٤٤١، ٨٠ / ١	٣١٦ / ٤
المؤمنون	الفلاسفة
٤٧٠، ٤٤٩ / ٤	٨٤ / ١ (٣)، ٨٥، ٨٩، ٩١
المالكية	١٠٥، ١٤٣ و ٥٢٨ (٢) و
١ / ٣٥، ١٣٦، ٢٣٢، ٢٧٩	٢٦٨، ١٥٦ / ٥
٢٨٥، ٢٩٠، ٣٢١، ٣٨٢	القدرية
٢ / ٢٥، ٢٨٤، ٣٨٥، ٣٩٠	١ / ١٥٥، ٣٦٦، ٤٢١ و ٢٦٩ / ٣
٤٤٥، ٣٩٦	و ٤٦٨، ٤٥٢، ٢٣٨ / ٤
٣ / ١٠، ١٨، ١٩، ١٢٢، ١٢٣	القدماء
٢ (٢)، ١٥٦، ٢٠٣ (٢)، ٢٦٠	٣٤٧ / ٥
٢٦٢، ٢٧٠، ٢٨٠، ٢٨٧	كبار التابعين
٢ (٢)، ٢٩٠، ٣٤٦، ٣٦٩	٤ / ٤٠٥، ٤٢١ (٢)
٣٧٥، ٣٩٥، ٤١٧، ٤١٨	الكرامية
٤٢١، ٤٢٤، ٤٣١، ٤٦٤	١٦٩ / ١
٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٥	الكروبيون
١٨٢، ٣١ / ٤	١٧٥ / ٤
٥٨ / ١١٨، ١٥٣، ٣١٩	

٤ - فهرس المذاهب والفرق والطوائف

٣٣١ ، ٣٥١ ، ٣٥٦ ، ٣٧٤ ،	٦ / ٤٢ ، ٥١ ، ٨٥ ، ٨٩ ، ٢١٥
٤٤٩ ، ٤٤٥ ، (٢) ، ٤٦١ ،	المبتدعة
٤٧٠ ، ٤٨١ ، (٣) ، ٥٣٣ ، ٥٤٠	٤ / ٢٧١ ، ٢٧٨ ، ٤٦٨
٥ / ١٦ ، (٢) ، ١٩ ، ٢٩ ، ٣١ ، ٦٤ ،	المتأخرون
٧٥ ، ١١١ ، ١٢٤ ، (٢) ، ١٢٥ ،	١ / ٤٨ ، ١٠٦ ، ٢ / ٣٢٢ ، ٧٠ و
١٥٦ ، ٢٤٤ ، ٢٦٢ ، ٢٦٨ ،	٤ / ١٤١ ، ٣٦١ ، ٥٠٢ و
٦ / ١٧ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦	٥ / ٨٠ ، ١٥١ ، ٢٦٤ ، ٢٦١ ،
(٢) ، ٢٦٠ ، ٢٧٧	المتشعبة
المجازيون	٣ / ٤٩٥
١ / ٤٤٥ (٣)	المتقدمون
المجتهدون	٤ / ٣٩١ و ٥ / ١٤٩ ، ٢٦١ ،
٤ / ٣٦٠ ، ٣٨٦ ، ٤٣٧ ، ٤٦١ ،	٢٧٦ ، ٣٢٠
٤٦٢ ، ٤٧٥ ، (٢) و ٥ / ٨٥	المتكلمون
المجوس	١ / ٣٥ ، (٢) ، ٣٦ ، (٣) ، ٥٤ ، ٨٤
٤ / ٢٤٤	(٣) ، ٨٥ ، ٩٥ ، ١٠٥ ، (٢) ،
المحدثون	١٥٠ ، ١٥٦ ، ١٧٧ ، ٢١٠ ،
٤ / ١٧١ ، ٢٤٨ ، ٢٩٩ ، ٣٠٤ ،	٢٣٥ ، ٢٦٤ ، ٣١٥ ، (٢) ،
٣٣٠ ، ٣٣١ ، ٣٣٧ ، ٣٨٣ ،	٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٤٣ ، ٣٥١ ،
(٢) ، ٣٨٨ ، (٢) ، ٤٠٥ ، ٤٢٨ ،	٣٥٤ ، ٣٨٦ ، ٣٨٩ ، ٤٢٥ ،
المحصلون	٤٤١
٤ / ١٧١	٢ / ٢٥ ، ٥٥ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ١٠١ ،
المحققون	١٢١ ، ١٦٢ ، ١٦٦ ، ١٦٩ ،
٢ / ١٠٦ و ٤ / ٤٧٢ (٢)	٢٢٧ ، ٣٤٩ ، ٣٥٥ ، ٣٦٧ ،
المرجئة	٣٧٤ ، ٣٧٦ ، ٣٧٨ ، ٤٠٧ ،
٣ / ٢٢ ، ٢٠	(٢) ، ٤١٧ ، ٤٤٢ ، ٤٤٣ ،
	٤ / ١٠ ، ٨٢ ، ١١٠ ، ١٤٠ ، ٢٦٢ ،

٤ - فهرس المذاهب والفرق والطوائف

المسلمون

١٠١ / ٢ ، (٢) ، ١٠٢ ، ١٢١ ،

١٤٧ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ،

١٦٦ ، (٢) ، ١٦٧ ، (٢) ، ١٦٨ ،

١٧٧ ، ٢٧٤ ، ٣٤٤ ، ٣٤٧ ،

(٢) ، ٣٤٨ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، (٢) ،

٣٦٧ ، (٢) ، ٣٦٨ ، ٣٨٦ ،

٣٨٧ ، ٣٩٧ ، ٤٠٢ ، ٤١٧ ،

٤١٩ ، ٤٢٠ ، ٤٢٣ ، ٤٢٦ ،

٤٣٠ ، ٤٣٣ ، ٤٣٤ ،

٤٢١ / ٣ ، ٤٢٧ ، ٣٦ ، ١٠٥ ، ١٢١ ،

١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٣٧ ، ١٦٢ ،

٢٥٥ ، ٢٥٩ ، (٣) ، ٢٦٠ ،

٢٦٤ ، ٢٧٢ ، ٣٥٨ ، (٢) ،

٤٠٨ ، ٤٠٩ ، ٤٥٨ ، ٤٦٢ ،

٤٧٨ ، ٤٩٥ ، ٤٩٨ ، (٢) ،

٥٠٠ ، ٥٠١ ، (٢) ،

١٠ / ٤ ، ١٠ ، ٧٤ ، ٨٢ ، (٢) ، ٨٥ ، ٨٦ ،

(٥) ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢ ،

(٢) ، ٩٣ ، ٩٧ ، (٢) ، ٩٨ ،

١٠١ ، ١٠٨ ، ١١٠ ، ١٤٢ ،

١٧٠ ، ١٧٥ ، ١٨١ ، ١٨٣ ،

١٨٦ ، ٢٠٤ ، ٢٣٣ ، ٢٥٩ ،

(٢) ، ٢٧٦ ، ٣٦٩ ، ٤٣٦ ،

٥١٠ ، ٥١١ ، ٥٤٠ ،

١٦ / ٥ ، ١٧ ، ٣١ ، (٢) ، ٦٣ ، ٧٥ ،

٨٤ ، ١٠٥ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ،

١ / ١٥٥ و ٤ / ١٧٣ ، ١٧٤ ،

٤٠٠ ، (٢) ، ٤٢٦ ، ٤٣٠ ،

٤٦٢ ، ٤٨٣ ، ٤٩٢ ،

المعتزلة

١ / ٤٦ ، ٤٧ ، ٨١ ، ٨٥ ، ٩٥ ، ١١٩ ،

(٢) ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، (٢) ، ١٣٧ ،

(٣) ، ١٣٨ ، (٢) ، ١٤١ ، ١٤٣ ،

١٤٤ ، (٢) ، ١٤٥ ، ١٤٧ ،

١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٣ ، (٣) ،

١٥٤ ، ١٥٥ ، (٢) ، ١٥٦ ، (٢) ،

١٥٩ ، (٢) ، ١٦٠ ، ١٦٩ ، (٢) ،

١٧٠ ، ١٧١ ، ١٧٣ ، ١٨٠ ،

١٨٤ ، ١٨٦ ، (٢) ، ١٨٧ ،

١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٢ ،

(٢) ، ١٩٥ ، ٢١٤ ، ٢٢٥ ، (٢) ،

٢٤٢ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٢٧٦ ،

٢٧٧ ، ٢٨٦ ، ٢٩٣ ، ٣٠٦ ،

٣٠٨ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣ ، ٣٥٤ ،

٣٥٥ ، ٣٥٩ ، ٣٦٠ ، (٢) ، ٣٦١ ،

(٣) ، ٣٦٢ ، (٢) ، ٣٦٧ ، (٢) ،

٣٧٠ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، (٢) ،

٣٧٦ ، ٣٨٠ ، ٣٨٧ ، ٣٨٨ ،

٣٨٩ ، ٤١٩ ، (٣) ، ٤٢١ ، (٣) ،

٤٢٢ ، (٢) ، ٤٢٣ ، (٢) ، ٤٢٥ ،

(٣) ، ٤٢٩ ، ٤٤٦ ،

٤- فهرس المذاهب والفرق والطوائف

نحاة البصرة	٢٤٤٤، (٢) ٢٠٧، ١٢٦، (٢) ٢٤٤
٣٢٥ / ٢	٢٦٣
نحاة الكوفة	١٤٣، ١٣٧، ٥٤، ٤٨، ٢١ / ٦
٢٦، ٢٥ / ٢ و ٢٠٦، ١١٢ / ١	٢٤٤، ٢٤٣، ٢٤١، ٢٣٩
٥٦، ٥٥، ٥٣، (٢) ٤٨، ٤٥	٢٥٠، ٢٤٩، (٢) ٢٤٦
٢١٣، ١١٩، ١٠٦، (٢)	٢٧٩، ٢٧٨، ٢٥٢، ٢٥١
٣٠٣، (٢) ٢٨٦، ٢٦٥	٢٨٠
٣١١، ٣٠٨، ٣٠٦، ٣٠٥	معتزلة بغداد
٣٥٢، ٣٤٦، ٣٢٦، ٣٢٠ و	٢٨٤ / ٦
٤٦٥، ٣٥٨ / ٤	المغاربة
النصارى	٣١ / ٢
٢٣٧ / ٤ و ١٨٦، ١٨٣ / ٢	الملائكة
٤٤٩، ٢٦٨، ٢٤٤	٤ / ١٧٢، ١٧٤، (٢) ١٧٥، (٣)
النصرانية	المنطقيون
١٠٦ / ٤	١٠٥، ١١٢ و ٤١ / ٢، ٤٧
الواقفية	٤٨، ٥٠، ٩٥، ٢٨١ و
٢٣، ٢٢، ٢١، (٢) ٢٠ / ٣	٥ / ٤٩، (٢)
٢٦٩، ٥٣، (٢) ٥٢، ٣٨، ٢٤	المهاجرون
الوعيدية	٥٠٨، ٤٨٩ / ٤
٢٧١ / ٤	المولدون
اليهود	٢٢ / ٢
١٨٦ / ٢ و ٤١٢، ٣٤٥ / ١ و	النحاة
٢٣٦، ٧٣، ٧٢، ٧٠ / ٤	٤٤٩، ٢٦٨، ٢٤٤
٤٤٩، ٢٦٨، ٢٤٤	١٣٢، ٦٩، ٦١ / ٢ و ٤٤١ / ١
اليهودية	٢٩٠، ٢٥٥، ٢١٩، ٢١٢
١٠٦ / ٤	٣٣٣

٥ - فهرس اسماء الكتب الواردة في متن الكتاب

و ١٩٨ / ٤ و ٤٦ / ٥ ،	أ
١٢٦ و ٢٦٧ / ٦ ، ٣١٥	
إحكام الأحكام لابن الحاجب	الامانة للفوراني
٤١٤ / ٣	٤ / ٢٦٧ (٢)
إحكام الأحكام للآمدي	ابطال الاستحسان
١٥٩ / ٢ ٣٨٩ ، ٣٢٦ ، ٨ / ١	١٠ / ١
و ٢٢٧ / ٣ و ٢٦١ / ٤ و	ابطال القول بالاستحسان
١٦٥ / ٥	٢٤٥ / ٢
أحكام القرآن	الابكار للآمدي
٢٥٥ / ٢	١ / ٣٦ ، ٣٧ ، ١٧١ ، ١٧٣ ،
أحكام القرآن للبلوطي	٤٤٢
١٨٢ / ٢	الاتباع والالباع لابن خالويه
أحكام القرآن للشافعي	١١٤ / ٢
١٠ ، ٧ / ١ و ٣٥٣ / ٢ ، ٣٦٥ ،	اثبات القياس لابن سريج
٣٦٨ ، ٣٧٩ ، ٤٢٧ و	٥ / ٢٥ (٢)
٣٧٠ ، ٥٣ ، ٣٧ ، ١٩ / ٣	اجوبة التحصيل للجزري
٤٦٤ و ٣١ / ٤	٣٤٦ / ٢
أحكام القرآن للقاضي عبدالوهاب	الاجوبة الفاخرة للقاضي عبدالوهاب
٣٦٧ / ٢	١ / ٨ (٢)
أحكام القرآن للهراسي	الأحكام
٣٢٨ / ١	١ / ١٦٩ ، ٤١٨ ، ٤٢٢ و ٣٢ / ٢

٥ - فهرس أسماء الكتب الواردة في متن الكتاب

أحكام الملك للقاضي أبي بكر	اختلاف علي وابن مسعود
١١١ / ٥	٦٧ / ٦
الأحكام لابن حزم	أدب الجدل
٩ / ١ ، ٢٢٠ و ١٨٨ / ٢ و	١٦ / ٤
٣ / ١١٦ ، ١٣٢ ، ٣٢٦ و	أدب الجدل لابن القاص
٤ / ٧٥ ، ٢٦٢ ، ٣٦١ ،	١ / ١٤٩ ، ٣٢٤
٣٩٦ ، ٤١١ ، ٤٦٩ و	أدب الجدل لابن إسحاق
٥ / ١٨ و ٦ / ٣١ ، ٣٢ ، ٨٨ ، ٢١٨	٦٣ / ١
الأحكام لأبي الوليد	أدب الجدل لأبي الحسن
٢٩٧ / ٤	٤ / ٢٦٣ ، ٥٢٦
الأحكام للباجي	أدب الجدل للسهيلي
٣٧٧ / ٢	٢ / ٤٣١ و ٣ / ٣٣٧ و
الإحياء للغزالي	٤ / ١١٧ ، ٢٨٠ ، ٤٧٩ ، ٤٨٣ ،
١ / ٢٥٢ ، ٢٧٥	٥٢٩ ، ٥٣٢ ، ٥٣٣ و ٥ / ٢٠ ،
اختصار المحصول للتبريزي	٧٤ ، ٨٠ ، ١٠٧ ، ١٣٧ ، ١٦٢ و
٣ / ٣٤٥	٦ / ٦١ ، ١٥٨ ، ١٦١
اختلاف الحديث	أدب الدين والدنيا للماوردي
١٠ / ١	١ / ٨٩ ، ٣٤١
اختلاف الحديث للشافعي	أدب القاضي للشافعي
١ / ٧ و ٣ / ١٩ ، ٢١٥ و	٦ / ٢٤٤
٤ / ٢٨٢ ، ٤٨٣	أدب القضاء لابن القاص
اختلاف العراقيين للربيع	١ / ١٧٩
٦ / ٧٢	أدب القضاء للاصطخري
	٦ / ٦٨

٥- فهرس أسماء الكتب الواردة في متن الكتاب

أدب القضاء للشافعي	٢٥٥ / ٢ و ٤٤٦
٢٧٢ / ٦	الاستحسان
الأذكار	٢٥٢ / ٦
٢٩٥ / ١	الاستذكار للدارمي
الاربعين للإمام	٢٩١ ، ٢٩٠ ، ٢٢٥ ، ٢١٦ / ١
٣٥٥ / ٥	٤١٠
الارتشاف	الأسرار
٢١٢ / ٢	١١٩ / ١ و ٣٩٦ / ٢
الارتشاف للمبرد	الاسرار لابي زيد
١١١ / ٣	٤١٧ / ٣
الارشاد	الأسرار للقاضي الحسين
٣٨٤ ، ٣٨٧ و ٢٩ / ٢ و	٢٩٤ ، ٣٤٨ ، ٤٠٦ ، ٤٤٨ / ١
٤٧١ / ٣ و ١٧٠ ، ٢٩١ / ٤	الأسرار للفقهاء
٣٥٤ / ٥ و	٣٥١ / ١
الارشاد لأبي اسحاق	الأشباه والنظائر
٢٠٧ / ١ و ٦٣ / ٢	١٩ / ٢
الارشاد لإمام الحرمين	الاشباه والنظائر لابن المرحل
٣٧ ، ٤٩ و ٢٧٥ / ٤	٤٠٢ / ١
أساس القياس للغزالي	الإشراف
٢١٥ / ٥	٢٢٥ / ٤
الأساليب	الإشراف لابن المنذر
٣٢ / ٤	٤١٠ / ١
الاساليب لامام الحرمين	الاشراف للهروي
٣٤٧ ، ٣٥٣ ، ٤١١ (٢) ،	٥٤٢ / ٤

٥- فهرس أسماء الكتب الواردة في متن الكتاب

الأصول لأبي بكر الرازي	الاصطلاح لابن السمعاني
٤٨ / ٦	٢٢١ / ١ و ٤٥٣ / ٢ و
الأصول لأبي بكر الصيرفي	٣ / ١٨٣ ، ٤٢٣ ، ٤٥٠ و
١٩ / ٥ و ٢٠٩ / ٣	١٥٧ / ٥
الأصول لأبي حامد	الأصول
٤٠١ / ١	٤٣ / ٦ و ١٧٧ / ٤
الأصول لأبي زيد	الأصول الخمسة عشر لأبي منصور
٢٥٠ / ٦	٧٠ / ٦ و ٢٥١ / ٤
الأصول لأبي علي الطبري	أصول الفتوى للداودي
٢٤٣ / ٦	١٨٧ / ٢ و ٩ / ١
الأصول للأستاذ أبي اسحاق	أصول الفقه لابن سراقه
٤٠ / ٣	٣٤١ / ١
الأصول للإسفرائيني	أصول الفقه لأبي اسحاق
٢٥٩ / ٣ و ٢٦٥ / ٢	١٥ / ٢
الأصول للتميمي	الأصول لابن السراج
١٨٣ / ٢	٢٦٣ / ٢
الأصول للرازي	الأصول لابن القشيري
٢٨٦ / ٦ و ٢٨٣ / ٢ ، (٢) ٢٣٦ / ٢	١٢٩ / ٢ و ٢٧٢ ، ٢٣٢ / ١
الأصول للسرخسي	٢٠٨ ، ١٣٣
٤٤٣ ، ٣٠٧ / ٢ و ٢١٤ / ١	الأصول لابن فورك
الأصول للطبري	٢٦٩ / ٦ و ٢٨٣ / ٣
٢٤٢ / ٦	الأصول لابن كج
الأصول للقرطبي	٤٣ / ٦ و ٣٧ / ٣
٢٩٤ / ٤ و ١١٣ / ٣ و ٣١٦ / ٢	الأصول لأبي الحسين بن القطان
٢٣٣ / ٥ و	٣١٠ / ٦ و ٢٠٩ / ٣ و ٣٩٨ / ٤

٥ - فهرس أسماء الكتب الواردة في متن الكتاب

الأصول للقشيري	و ٥ / ١١٢ ، ١٣٨
١٩٣ / ٣	الإفادة
الأصول للقفال الشاشي	٣٤٤ / ٢
١٣ / ١ و ٣ / ٣٨ ، ٩٧ ، ٢٠٨	الإفادة للقاضي عبدالوهاب
الأصول للقرطبي	٨ / ١ ، ٩٩ ، ١٠٥ ، ١٠٧ ، ١٨٩ ، ٢٣٨ و ٢ / ٣٧٨ ، ٣٤٤ ، ٣٧٩ و ٣ / ١١ ، ٧٢ ، ٨٣ ، ١١٢ ، ٢٥٨ ، ٢٩٠ ، ٤٠٢ ، ٤٠٥ و ٤ / ٣٦٩
الإعجاز	افساد الأضداد للزجاج
٤٤٢ ، ١٢٧ ، ٨٧ / ١	١٤٩ / ٢
الإعجاز للنجلي	الافصح للطبري
١٨ / ١ و ٢ / ٢٢	٣٩٨ / ٢
اعجاز القرآن للرماني	الاقتصاد
٢٠١ / ٢	١٢٦ / ١
الاعذار الراد على كتاب الإنذار	الاقتصاد للغزالي
٣٧٤ / ٤	٤٣ / ١
الاعذار والإنذار لابن سريج	اقتناص السوانح لابن دقيق
٧ / ١	٩٧ / ٦ و ٧٢ / ٥
الاعراب	الأقضية
٤٢ / ٦	٢١ / ٣
الاعراب لابن حزم	الأقضية للماوردي
١١٤ / ٦ و ٥١٧ / ٤	٤٠ ، ٣٧ / ٣
الاعراب لأبي إسحاق القاضي	اكفار المتأولين
٤٢ / ٦	٢٣٩ / ٦
الأعلام للصيرفي	
٧ / ١ و ٤ / ٢٩٣ ، ٤٨٣ ، ٤٨٨	

٥- فهرس أسماء الكتب الواردة في متن الكتاب

٣٣٤ ، ٣٧٧ ، ٤١٩ (٢) ، ٤٢٩ ، ٤٣٠ ، ٤٩٥ ١٧٥ ، ١٣٩ / ٥	إلجام العوام عن علم الكلام ٤٤٠ / ٣ الألفاظ ١٠٥ / ٢
٢١٨ ، ٨٦ ، ٦٤ ، ٤٢ (٢) ، ٢٢٥ ، ٢٣٤ ، ٢٦٨ ، ٣١٣ الأمالى لابن الحاجب ١٩٣ ، ٢١٦ ، ٢٦١ و ٤ / ٥١	الإلماع للقاضي عياض ٣٩٣ ، ٣٨٦ ، ٣٣٦ / ٢ الإلمام ٢٠٨ / ٦ الأم ١٤٠ / ٢ و ٣٣٢ / ٥ و ٥٢ ، ١٥٧ ، ٥٩ ، ٦١ ، ٨٤ ، ١٥٥ ، ١٦٢ ، ١٧٥ ، ٢٣٤
٣٢٦ / ٦ و ٣٣٦ ، ٢٩٤ / ١ الإمام ١٦٢ / ٦ ، ١٦٥ (وانظر أيضا : شرح الإلمام) الأمثال ٣٢٥ / ٤	الأم لابن اللبان ١٦٤ / ٢ الأم للشافعي ٧ / ١ ، ٧٣ ، ١٣٠ ، ٢١٣ ، ٢٤٣ ، ٢٥٢ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٩٧ ، ٣٢٩ ، ٣٣١ ، ٣٤٦ ، ٣٥٣ ، ٣٥٦ ، ٣٨٨ (٢) ، ٣٩٨ ، ٤١٠ (٢) ، ٤٣١
٢٥٤ / ٤ الإنصاف ٣٢٨ / ٤ الأوسط ١٤٥ ، ١٣٧ / ٤ (٢) ، ١٤٨ ،	١٣٥ / ٢ (٢) ، ١٦٤ ، ٣٠٠ ، ٣١٩ ، ٤٢٦ ٣٨ / ٣ ، ١٥٢ ، ١٥٦ ، ٢٠٤ ، ٢٣٣ ، ٣٠٧ ، ٣٧٠ (٢) ٢٠ / ٤ ، ٤٦ ، ٦٨ ، ٢٩٥ ،

٥ - فهرس أسماء الكتب الواردة في متن الكتاب

الإيجاز لفخر الدين	١٥٥ ، ١٧١ ، ٢٤٩ ، ٤٥٩
٢ / ٢٥٠	الأوسط لابن برهان
الإيجاز للشيخ	١ / ٧ ، ٢٤ ، ١٥٩ ، ١٩١
١ / ٣٩١	١٩٥ ، ٢٠٩ ، ٢٣٦ ، ٢٦٣
الإيضاح	٢٧٩ ، ٢٨١ ، ٢٨٦ ، ٣٣٦
٢ / ٥٠ و ٤ / ١٨٥	٣٥١ ، ٣٥٤ ، ٣٥٩ ، ٣٦٦
الإيضاح في خلق الانسان	٣٨٠ ، ٣٩٧
٥ / ٣١٩	٢ / ١٥ ، ٢٢٣ ، ٢٩٣ ، ٣٠٠
الإيضاح لابن النفيس	٣٤٧ ، ٣٧٥ ، ٣٧٨ ، ٣٨٧
٥ / ١٠٥ و ٦ / ١٣١	٣٩٨ ، ٤١٧ ، ٤٢٢
الإيضاح لأبي علي	٣ / ٣٧ ، ٤٤ ، ٥٦ ، ١٩٢
٢ / ٢٩٤	١٩٦ ، ٢٠٣ ، ٢٣٣ ، ٢٥٦
الإيضاح للزجاجي	(٢) ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٦١
٣ / ١٢٩	٣١١
الإيضاح للطبري	٤ / ٨٧ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠٨
٣ / ٣٩٩ و ٦ / ٢٤٢	١١٧ ، ١٣١ ، ١٣٤ ، ٢٤٩
الإيضاح للفارسي	٢٦٩ ، ٢٩٤ ، ٣٠٨ ، ٣١٩
٢ / ٢٢ ، ٢٦١ ، ٢٦٣	٣٢٠ ، ٤٤٨ ، ٤٥٧ ، ٤٧١
الإيمان للرافعي	٤٨٠ ، ٤٩٢ ، ٤٩٩
٣ / ١٢٤ ، ٣١٨	٥ / ١٣٧ ، ١٣٩ ، ٢٢٣ ، ٣٤٠
الإيمان للقرافي	٦ / ٣٣ ، ٣٦ ، ٤٤ ، ٧٦ ، ٧٨
٣ / ٣١٣	٢٤٩
الإيمان للمحاملي	الأوسط للشافعي
٣ / ٨٩	٥ / ٦١
	الأوسط للمحاملي
	٢ / ٣٢

٥ - فهرس أسماء الكتب الواردة في متن الكتاب

البرهان	ب
١ / ٢٦ ، ٤٢ ، ٥٥ (٢) ، ٦٨ ، ٢٢٠ ، ٢٦٨ ، ٣٧٢ و ٣١ / ٣١٠ ، ٢٥٥ ، ٣٢٦ ، ٣٩٨	البحر ٤ / ٢٢٥ ، ٢٣٩ و ٥ / ٦١ ، ٢٣٤ ، ٢٤١ و ٦ / ٣٠٣ البحر المحيط (هذا الكتاب) ٩ / ١
٣ / ٢٠ ، ٣٥ ، ٩٢ ، ٢٥٤ ، ٣٢٧ و ٤ / ١٢ ، ١٦ ، ١٤٥ ، ١٨٣ ، ٢٣٣ و ٥ / ٢٨ ، ٦٢ ، ١٨١ ، ١٨٨ ، ٢٠٣ ، ٢١٢ ، ٢٢٤ ، ٢٣٧ ، ٢٦٩ ، ٤٠٣ و ٦ / ١١٥ ، ١٥١	البحر للروائي ١ / ٣٥ ، ٤٣ ، ٢١٦ (٢) ، ٢٣٦ ، ٢٥١ ، ٣١٨ ، ٣٤٦ ، ٤١٣ ، ٤٤٧ ٢ / ٢٥ ، ٣٨٤ و ٣ / ٣٧ ، ١٠٩ ، ١٣٧ ، ٢٤٥ ، ٣١٩ ، ٣٢٢ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ٤ / ٣٢ ، ٨٥ ، ٢٤٩ (٢) ، ٣١٨ ، ٣٥٩ ، ٤٢٧ ، ٤٤٩ ، ٤٦٤ ، ٤٧٨ ، ٤٨٠ (٢) ، ٤٨٣ ، ٤٩٧ ، ٤٩٩ (٢) ، ٥٠١ ، ٥٠٤ ، ٥١٩ ٦ / ١٩ ، ٣٥ ، ٥٨ ، ٦٦ ، ٢٣٤ ، ٢٦٦ ، ٢٧١ ، ٢٩٨ ، ٣٠٣ ، ٣١٧
البرهان (التعليق عليه للمقترح) ٣ / ٤٤ ، ٢٦١	البديع ٢ / ١٧٦ و ٣ / ١٠ ، ١٨٦
البرهان في علوم القرآن للزركشي ٤ / ٢٢٥	البديع لابن الساعاتي ١ / ٨ و ٣ / ١٦٨
البرهان لابن الزمלקاني ٢ / ١٢ و ٣ / ١١٨	
البرهان لابن مقلة ٥ / ٦	
البرهان لامام الحرمين ١ / ٨ ، ٢٥ ، ٦٥ ، ٨٦ ، ١٩٢ ، ٢١٤ ، ٢٢٤ ، ٢٦٣ ، ٢٧٩ ، ٣٥٤ ، ٣٧٦ (٢) ، ٤٢١	
٢ / ١١٩ (٢) ، ١٣١ ، ١٤١ ، ٢٦١ ، ٢٣٥ ، ٣٨٥ ، ٣٨٨	

٥ - فهرس أسماء الكتب الواردة في متن الكتاب

البصائر لأبي حيان التوحيدي	٤٢١ ، ٤١٧ ، ٣٩٩
١٧٨ / ٢ و ٤٨٩ / ٤	٣ / ٢١ ، ٣٧ ، ٨١ ، ٨٢ ، ١٤٤
البغداديات	٢٠٢ ، ٣١٨ ، ٣٢٠ ، ٣٦٩
١٣٠ / ٢	٤٠٣ ، ٤٦٩
البغداديات لأبي هاشم	٤ / ٥ ، ٩ ، ١١ ، ٢٥ ، ٨٧
٣٣٩ / ٣	٢٩٤ ، ٣٣١ ، ٣٧٨ ، ٤٢٨
البهائية لأبي إسحاق	٤٥٩ ، ٥٠٦ ، ٥١٢ ، ٥٢٦
١٦٦ / ٥	٥ / ٧٢ ، ٨٨ ، ١٤٢ ، ١٥٩
البهائية للرازي	١٧٧ ، ١٨٥ ، ٢٦٨ ، ٢٧٣
١٩٤ / ٥	٣٠٠ ، ٣٣٥
البويطي	٦ / ٢١ ، ٧٦ ، ١٤٠ (٢) ، ١٦٥
١٨ / ٤ و ٤٢٨ ، ٣٠٨ ، ١٧٣ / ٣	١٨٨
٨٦ / ٦ و	البرهان للزملكاني
البيان	٣ / ٣٤٢ ، ٤١٣
١ / ٣٤٦ ، ٤٣٥ و ٤٧٦ / ٤ و	البسيط
١٠٢ / ٥ و ٣٩ / ٦ (٢)	١ / ٢٠٦ ، ٣٢٩ و ٥٦ / ٢
بيان البرهان لابن عبد الملك	٢٦٧ ، ٢٧٦ ، ٢٩٥ ، ٣٠٢
٤٠١ ، ٣٨٣ / ١	٣١٦ ، ٣٢٠ و ٣ / ٩١ ، ٩٢
البيان عن أصول الفقه لأبي محمد	٤٥٩
القاسم	البسيط للإمام
٤٣٧ / ٤	٢ / ١٩
البيان في أصول الفقه لأبي بكر	البسيط للغزالي
الصيرفي	٣ / ٣٤٩ و ٦ / ٩٦ (٢)
٤٥ / ٣	البسيط للواحيدي
	٢ / ٣٣ و ٤٤ / ٢٧٦

٥- فهرس أسماء الكتب الواردة في متن الكتاب

تحرير المقال في موازنة الأعمال
للقضاعي
٢٧٧ / ٤

التحرير لابن شاس
٦٧ / ٦

التحصيل

١٧٥، ١٣٦، ٢٦ / ٢ و ٣٣٣ / ١
و ٣٥٦ / ٣ و ١٣٥ / ٤،
٢٢٤ و ١٨٠ / ٦

التحصيل لابي منصور
١٩٦ / ٣ و ٢٠ / ٢ و ٧ / ١
١٩٧ و ٥١٢ / ٤

التحصيل للأرموي
٥٥ / ١

التحصيل للبغدادى
١٣١ / ٤ و ١٥١ / ١

التحصيل للجزري
١٣٢ / ٤

التحصيل للرازي
٤٩ / ١

التحقيق

٣١٥ / ٤

التحقيق للنووي

٤٠٧، ٤٠١ / ١

اليوم القديم للشافعي
٢٥٣ / ٥

ت

التاريخ لأبن عساكر
١٤٠ / ١

تاريخ بغداد لابن النجار
٢٨٥ / ٣

تأسيس التقديس
٤٤٢ / ٣

التبصرة

٢٤٤ / ٥ و ٢٣٦، ١١١ / ٤

التبصرة لأبي اسحاق الشيرازي

٣٢٠ / ٤ و ٢٥٦ / ٢ و ٧ / ١

٣٧٣ و ٨٤ / ٥، ١٤٩،

١٦٢، ١٧٠ و ٤٢ / ٦ (٢)،

١٢٦

التبصرة للشيخ ابي اسحاق

٢٥٥ / ٢، ٣٢٥، ٤١٨ و

١٧٩ / ٣ و ٨٣ / ٤، ٨٥

التمة

٤٤٧ / ١ و ٣٩٦ / ٢ و ٣٠٠ / ٣

التجريد لابن كج

٤٠٦ / ١ و ٤٣ / ٦ (٢)

٥ - فهرس أسماء الكتب الواردة في متن الكتاب

التعاقب لأبن جني	التخليص لإمام الحرمين
٣٤٢ / ٢	٨ / ١
تعظيم قدر الصلاة للمروزي	التدبير للغزالي
١٦٨ / ٢	٢٤٠ / ١
التعليق	تذكرة الخلاف للشيرازي
٢٢٠ / ١	٢٤٩ / ١
التعليق لأبن أبي هريرة	التذكرة في أصول الدين للتميمي
٢١٧ / ٦ و ١٦٨ / ٣	١٠٣ / ٦
التعليق الاسفرايني	التذكرة للفارسي
٢٧١ / ٣ و ٣٧٩ / ٢	٢٦٨ / ٢
التعليق للبندينجي	ترتيب الأم لابن اللبان
٤٠١ / ١	١٣٩ / ٥
تعليق الخلاف للهراسي	الترتيب للاستاذ أبي إسحاق
٢٠٥ / ٢	الإسفرايني
تعليق الشيخ أبي حامد	١٣٥ / ٣
٤٩٥ / ٤	ترجيح الأقيسة لإمام الحرمين
تعليق القاضي أبي الطيب	٢١٨ / ٥
٣١٧ / ٦ و ٣٠٣ / ٢	الترجيح للطبري
تعليق إلكيا	٥٥ / ١
٢١ / ٦ و ٤١٧ / ٢	التركيب في العلم للمزني
تعليق إلكيا الطبري	٢٤٣ / ٦
٢٥٩ / ٢	التسهيل
التعليق على البرهان	١١٩ / ٢ (٢)
٣٨٢ / ١ و ١٤٤ / ١	

٥- فهرس أسماء الكتب الواردة في متن الكتاب

التعليق على المستصفى لابن الحاج	التعليق للمازري
٣٢٥ / ٢	٢٨٠ / ٣
التعليق على المنتخب لابن الحاجب	التعليق لمحمد بن يحيى
٣١٢ / ١	٢٠٢ / ٢
التعليق في الفقه لأبي حامد	التفرقة
٤٩٧ / ٤	٢٣٨ / ٦
التعليق لابن أبي هريرة	التفرقة بين الإسلام والزندقة للغزالي
١٢٨ / ٢	٢٣٨ / ٦ و ٤٤٢ / ٣
التعليق لابن يحيى	تفسير ابن عطية
٢٠٥ / ٢	٢٦٠ / ٢
التعليق لأبي إسحاق	تفسير الإمام
١٤٠ / ١	١٠٣ / ٦ و ٣٤٤ / ١
التعليق لأبي حامد	تفسير القشيري
٤٠٦ / ٥ و ٤٧ / ٥ و ٤٨ و	٢٠٩ / ٥ و ١٣٣ / ٢
٢٧٠ / ٦	التفسير الكبير لابن المنير
التعليق للبغوي	٣٣٦ / ٢
٢٢ / ١ و ٢٤٩ / ٥	تفسير الماتريدي
التعليق للقاضي حسين	٢٠٥ / ١
١١٧ / ١، ٢٢٢، ٢٦٣، ٢٩٨،	تفسير الماوردي
٣٣٨، ٣٥٠، ٤٠٦، ٤٠٢،	٣٤٤ / ١ و ١٩ / ٢ (٢)
٤٣٥ و ١٦٥ / ٢، ٣٩٦،	التقريب
٤٥٣ و ١٩٦ / ٣ و	١٦٦ / ١، ١٧٩، ٣٦٢ و
٥٠٤ / ٤، ٥١٢ و	٢٣ / ٢، ١٤٢ (٢) و
٢٧٠، ٢٥١ / ٦	١٤٧ / ٣ و ٨٣ / ٤، ٨٦،

٥- فهرس أسماء الكتب الواردة في متن الكتاب

١٠٠ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ٢٧١ ،	٩٠ ، ٩٢ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ،
٢٨١ ، ٣٦١ ، ٣٦٧ ، ٣٧٧ ،	١٢٣ ، ١٣٧ ، ١٣٩ (٢) ،
٤٨٠ ، ٥٢٢ ، ٥٤٠ ،	١٤٢ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٥٣ ،
٥ / ٢٨ ، ٣٢ ، ١١٢ ، ١٦٢ ،	١٥٤ ، ١٥٥ ، ٢١٧ ، ٢٢٢ ،
٦ / ٢٢ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١٣٣ ،	٢٣٣ ، ٢٣٥ ، ٢٤١ ،
١٤٤ ، ١٦٥ ،	٢٤٢ ، ٢٤٥ ، ٣٧٣ و
التقريب للرازي	٥ / ٥٢ ، ١٧٦ و ١١٤ / ٦ ،
٢ / ٣٨٨ و ٤ / ٣٢٠ ، ٣٦٧ ،	١٤٢ ، ٢٢٠ ، ٢٦٧ ،
٣٧٣	التقريب لابن حزم
التقريب للشيخ أبي حامد	٦ / ٢٠٢ ،
٣ / ٩٨ ،	التقريب لأبي بكر
التقريب للقاضي	٣ / ٣١٢ ،
٤ / ٤١٥ ،	التقريب لأبي منصور
التقريب للقاضي أبي بكر الباقلاني	٤ / ٥٤٠ ،
١ / ٢٧ ، ١١٩ ، ١٤٠ ، ١٦٩ ،	التقريب في الأصول لسليم الرازي
١٨٣ ، ٢١٤ ، ٢٧١ ،	١ / ٧ ، ٨٨ ، ١٩١ ، ٢٢٤ ،
٣٣٣ ، ٣٤١ ، ٣٥٤ ،	٢٣١ ، ٢٣٧ ، ٢٨٦ ، ٣٠١ ،
٣٦٣ ، ٤٢٠ ،	٣٣٤ ، ٣٩٨ ، ٤٠٢ ،
٢ / ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣٢ ،	٢ / ٧ ، ٣٧ ، ٣٩ ، ٤٤ ، ٥٣ ،
١٣٥ ، ١٤٠ ، ١٥٦ ، ١٦٦ ،	٥٤ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٨٧ ، ٩٨ ،
١٦٩ ، ٣٢٥ ، ٣٩٧ ، ٣٩٨ ،	١٣٢ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٦٧ ،
٣٩٩ ، ٤١٨ ،	١٧٩ ، ١٩٢ ، ١٩٦ ، ٢٣٣ ،
٣ / ١٧ ، ٢٤ ، ٣٤ ، ٣٧ ، ٧٤ ،	٢٤٧ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ ، ٢٥٨ ،
١٩٩ ، ٢٠٣ ، ٢١١ ، ٢٨٢ ،	٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٢٧٦ ، ٢٨١ ،
٢٩١ ، ٣١٤ ، ٣٦٦ ، ٣٦٩ ،	٣٠٥ ، ٣٧٢ ، ٣٨٥ ، ٣٩٢ ،
٣٧٠ ، ٣٧١ ، ٣٧٣ ، ٤١٨ ،	٤٧٩ ،
٤٦٦ ،	٤ / ١٠ ، ٢٩ ، ٤٤ ، ٥٠ ، ٧٠ ،

٥- فهرس أسماء الكتب الواردة في متن الكتاب

التقويم	٤ / ٤٧ ، ١٣١ ، ٢٥٤ ، ٢٧٣ ،
٢ / ٤٠٣ ، ٤٤٧ و ٤ / ١٥٥ ،	٢٨٨ ، ٢٨٥ ، (٢) ،
١٨٣ ، ٤٤٣ و ٥ / ١١٢ ،	(٢) ، ٢٩٠ ، ٢٩٤ ، ٢٩٥ ،
تقويم الأدلة لأبي زيد الدبوسي	٢٩٧ ، ٣١٣ ، ٣٢٢ ، (٤) ،
١ / ٨ ، ٣٥ ، ١٥٤ ، ٢١٤ و	٣٢٦ ، (٢) ، ٣٣٢ ، ٣٣٩ ،
٢ / ١٣٣ ، ٤١٨ ، ٤٢٩ ، ٤٣٠ ،	٣٥٧ ، ٣٦١ ، ٣٦٢ ، (٢) ،
٤٣٩ ، ٤٤٣ ، (٢) و ٣ / ١١ ، ٢٦ ،	٣٧٤ ، ٣٧٥ ، ٣٧٦ ، ٣٨٠ ،
١١٤ ، ١٥٥ ، ٢٦٩ ، ٣٧٢ و	(٢) ، ٣٩٠ ، ٤٢٢ ، ٤٣١ ،
٤ / ١١٠ ، ٢٨١ ، ٥١٠ ، ٥٣٥ و	٤٤٤ ، ٤٥٢ ، ٤٨٠ ، ٤٨٤ ،
١٠٨ / ٥ و ٦ / ٣٣ ،	(٢) ، ٤٩١ ، ٤٩٩ ، ٥٠٨ ،
التقويم لابن السمعاني	٥١٠ ، ٥١١ ، ٥٣٢ ، ٥٣٣ ،
٤٩٥ / ٤	٥٣٨ ، ٥٤٤ ،
التلخيص	٥ / ٤١ ، ٥١ ، ١٣٢ ، ١٣٧ ،
١ / ٢٦ ، ٣٥ ، (٢) ، ٥٤ ، ٢٨٤ و	١٣٨ ، (٢) ، ١٧٥ ،
٢ / ١٢٩ ، ٣٨٦ و ٤ / ٨٤ ، ٤٩١	٦ / ١٨ ، ٣٢ ، (٢) ، ٤٨ ، ٥٧ ،
و ٦ / ٢٨٧ ،	٧٥ ، ١١٦ ، ١٢٠ ، ١٣١ ،
تلخيص المحصول للنقشواني	١٨٣ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ٢١٤ ،
٣ / ١٨٥ ،	٢١٥ ، ٢٣٠ ، ٢٥٢ ، ٢٥٤ ،
تلخيص التقريب لإمام الحرمين	٢٧١ ، ٢٧٣ ، ٢٧٥ ، ٢٨٦ ،
٢ / ١٣٦ ،	٣٠٩ ،
تلخيص كتاب القاضي لإمام الحرمين	التقريب للقشيري
١ / ١٣٦ ،	٤ / ٣٣٢ ،
التلخيص لابن السمعاني	التقريب والإرشاد للقاضي أبي بكر
٥٤ / ١	البلاقلاني
	١ / ٨ و ٣ / ١٦٩ ، ٢٩١ ،
	التقضي لابن عبد البر
	٤ / ٣٧٩ ،

٥- فهرس أسماء الكتب الواردة في متن الكتاب

التلخيص من التقريب لإمام الحرمين ٣ / ٣٦٥	التلخيص لابن القاص ١ / ٨٠ و ٦ / ٦٨
التلخيص من التقريب للقاضي الباقلاني ٣ / ٢٠	التلخيص لأبي إسحاق ٥ / ٢٨٠
تلقيح الأفهام لمجد الدين ٦ / ٢٠٨	التلخيص لإمام الحرمين ١ / ١٩ ، ٤٧ ، ١٧٠ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٤٣ ، ٢٤٦ ، ٢٥٩ ، ٣٥٣ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ، ٣٧٢ ، ٣٧٩ ، ٣٩٤ ، ٤٠٣
التلقيح لمجد الدين ابن دقيق ٦ / ٣٠٦	٢ / ١٢٩ ، ١٦٦ ، ١٨٠ ، ١٩٣ ، ٢٠٧ ، ٢٣٦ ، ٢٣٨ ، ٣٦٥ ، ٣٨٧ ، ٤١٧
التلويح ٤ / ١٥٥	٣ / ٢٥٨ ، ٢٦٠ ، ٣٧٠ ، ٤٦٩
التلويح لأبي الحسن الطبري ٣ / ٢٧	٤ / ٨٨ ، ٩١ ، ١٧٠ ، (٢) ، ٢٢٥ ، ٢٧٥ ، ٣١٣ ، ٣٢١
التلويح لإلكيا ٤ / ١١٢ ، ١٣١ ، ٢٩٤ و ٥ / ٣٤٠	٢ / ١٤٢ ، (٢) ، ٢٠٨ ، (٢) ، ٣٧٦ ، ٣٨٣
التلويح لإلكيا الطبري ٣ / ١١٦ ، ١٣٠ ، ١٣٥ و ٢٥ / ٢٥	٣ / ٣٧ ، ١٤٤
التلويح لإلكيا المراسي ٣ / ١٧٧	التلخيص للقاضي ١ / ٢٠٢
التلويحات ١ / ٥٨	التلخيص للقاضي عبدالوهاب ٣ / ٧٨
التمهيد ٤ / ١٠٧	التلخيص للنقشواني ٢ / ١٣٧ و ٣ / ٢٤ ، ٣٥ ، ٧٤

٥- فهرس أسماء الكتب الواردة في متن الكتاب

التهذيب للجرجاني ٢٦٨ / ٥	التمهيد لابن عبد البر ٢٥٧ / ٢ و ٢٩٦ / ٤
التهذيب للنووي ٣٠٧ / ٤	التمهيد لابي الخطاب الحنبلي ٨ / ١ و ٢ / ٢ ، ٣٩٣ ، ٣٩٧ و ٢٥ / ٤
التوضيح لليضاوي ٤٤٠ / ٢	التمييز للقاضي البارزي ٢٥٠ / ١
ث	التنبيه على المستصفى لابن الحاج ٢٠٨ / ٢
الثقات لابن حبان ٢٨٣ ، ٢٨١ / ٤	التنبيه لابن الخطيب ٤١٣ / ١ و ٥ / ١٤٨ ، ١٥٠ ، ١٦٦ ، ١٩٢ ، ١٩٧ ، ٢٦٣
الثقات لابي حاتم ٢٧٢ / ٤	التنقيح للتبريزي ٤١٠ / ٢ و ٥٤٥ / ٤
ج	التنقيح للنووي ١٣٠ / ١
الجامع ٣٩٨ / ٢	التنقيحات ٣٧٩ / ١
جامع الأصول لابن الاثير ٣١٨ / ٤	التنقيحات للسهروردي ١٣١ / ٢ و ٣ / ١١٥ و ٥ / ٢١٧
جامع بيان العلم لابن عبد البر ٢٠ ، ١٧ / ٥ و ١٦٤ / ٤	التهذيب ٣٠٠ / ١
الجامع الكبير لمحمد بن الحسن ٢٨٣ ، ١١٩ / ٣	التهذيب للبغوي ٥٢٥ / ٤
الجامع لابن خوير ٣٩٩ / ١	

٥ - فهرس أسماء الكتب الواردة في متن الكتاب

الجامع لابن خويزمنداد المالكي	جنة الناظر (؟)
٨ / ١	٢٠٠ / ٥
الجامع لأبي اسحاق	الجهنم بالبسملة لشهاب الدين
٥٩ / ١	٣٤ / ٥
الجدل للأمدى	الجواهر لابن شاس
١٣٤ ، ٩٢ / ٥ ، ١١٥	٨ / ١
الجدل للشريف	
٢٥٧ ، ٢٢٠ / ٥	
الجدل للطبري	الحاصل
٢٧٥ / ٥	١٩٣ / ٣ ، ٢٥٣ ، ٤١٣ و
الجدل للقاضي ابي علي	٢٢٤ / ٤ و ١٠ / ٦ ، ١٦٩ ،
١٣٦ / ٥	٢٩٩ ، ١٨٩
الجدل للقرطبي	الحاصل للماوردي
٢٢٥ / ٥	١٥٦ / ٣
الجدل للكمبي	الحاوي
٣٣٣ / ٥	١١٣ / ٢ و ٧٥ / ٤ و ١٤٠ ،
الجراح لابن داود	١٥٣ ، ١٥٨ ، ٢٢٠ ، ٢٢٥ ،
٤٤ / ٦	٣١٥ ، ٤٣١ ، ٤٩٥ و ٥٩ / ٥ ،
الجمع والفرق للجويثي	١٥٧ و ٤٢ / ٦ ، (٢) ، ٢٢٢ (٢)
٣١٤ / ٥	الحاوي للماوردي
الجمال لأبي القاسم الزجاجي	١٦ / ١ و ٢٥ / ٢ ، ١٦٣ ، ١٦٩ ،
٢٠٢ / ٦	٢٥٥ ، ٣٢٥ و ٧٦ ، ٢٥٥ ، ٩٣ ،
جنة المناظر للبغدادى	١٣٧ ، ١٥٦ ، ١٧٨ ، ٢٠٦ ،
٧٧ / ٦ و ١٩٢ / ٥	٢٠٧ ، ٢٤٩ ، ٢٨٣ و ٤ / ١٠٦ ،
	١١١ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ٢٤٩ ،

٥- فهرس أسماء الكتب الواردة في متن الكتاب

الخصال للخصاف	٢٨٤ ، ٣٤١ ، ٣٥٩ ، ٤٢٨ ، ٥٠١
٢ / ٣٧٨ و ٣ / ٤٩٤ و ٤ / ٩١ ،	(٢) ، ٥٠٦ ، ٥١٤ و ٥ / ١٥٨ و
٤٢٠ و ٥ / ١٣٦ و ٦ / ٩٥	٦ / ٤٣ (٢) ، ٤٦ (٢) ، ٥٩ (٢)
خلاصة المآخذ	الحدود لأبي اسحاق الشيرازي
٣ / ٤١٥ و ٥ / ٢٦٠	١ / ٧ ، ٢٣ ، ٣٤ ، ١٣٤
الخلاف والاجماع لابن هبيرة	٥ / ٢٢٤ ، ٢٢٨
١ / ٢٦٠	الحلية لأبي نعيم
الخوارزمي	٦ / ٢٨٩
٦ / ٣٠٣	الحلية للرويان
د	١ / ١٦٦
الدقاق	الحلية للشاشي
٢ / ٤٣	٣ / ٣٥٢
الدلائل	الحواشي على البرهان لأبي العز
٤ / ١٨٣	المقترح
دلائل اعلام النبوة	٦ / ٧٦
١ / ٣٤٢	خ
دلائل الإعجاز للشيخ	الخصائص
٢ / ٢١٥	٢ / ١٨٠
الدلائل والأعلام لأبي بكر الصيرفي	الخصائص لابن جني
١ / ٧ ، ١٥ ، ١٣٩ ، ٣٨٨ (٢) و	٢ / ١٤ ، ١٦ ، ٢٠ ، ٢٦ ، ٣١ ،
٢ / ٣٩٢ و ٣ / ١٨ ، ٤١ ، ١٤٨ ،	٢٥٥ و ٣ / ٢٤٨ و ٤ / ٤٦٥
٢٣٣ ، ٣٣٥ ، ٣٨٤ ، ٤٩٦ و	الخصال
٤ / ٢٧٤ ، ٣٠٦ ، ٣١١ ، ٣٨٣ ،	٤ / ١١٠
٤٦٧ و ٥ / ٣٤٤ و ٦ / ٤٢ (٢) ،	
٥٨ ، ١٤٤	

٥ - فهرس أسماء الكتب الواردة في متن الكتاب

الرسائل البهائية للرازي	ذ
١٩٠ / ٥	الذخائر
الرسالة	١ / ٢٩٠ ، ٣٥٣ ، ٤١٠ و
٤ / ٩٣ ، ١١٩ ، ١٢١ ، ١٩٤ ،	٣ / ٣٠ ، ٣٠٥ و ٤ / ٥٥ و
٤٢٣ و ٥ / ٥٧ ، ٢٣٥ و	٥٢ / ٥
٢٥٢ / ٦	الذخائر للقاضي مجلي
رسالة اصول الفقه للشافعي	٤٠٦ / ١
٢ / ٣٧٩	الذريعة للشريف الرضي (?)
رسالة البهائية	٩ / ١
٥ / ١٥٠ ، ٢٠٧ ، ٢٣٢	الذريعة للشريف المرتضى
رسالة الجاجرمي	٣ / ٢٥ ، ٣٦١ و ٤ / ١٤ ، ٢٧ ،
١ / ٩٨	٣٨٣ و ٦ / ٤٠ ، ٤٧ (٢) ، ٤٨
الرسالة الجديدة للشافعي	ذم التقليد للمزني
٤ / ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢١ ، ٤٢١ و	٤ / ٥٤٩ و ٦ / ٢٦٢
٥ / ٣٨ و ٦ / ٧٥	ر
الرسالة السيفية للصفي الهندي	الرحلة لابن الصلاح
١ / ٨ و ٣ / ١٣ ، ٢٩٦	٥ / ٣٦٥
الرسالة القديمة للشافعي	الرد على داود في إنكاره القياس لابن
٤ / ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢١	سريع
رسالة المصريين	٧ / ١
٦ / ٢٥٢	الرد على الجرجاني لابي منصور
الرسالة النظامية لإمام الحرمين	٤ / ٤٨٤
١ / ٣٤٥ ، ٣٩٣ و ٢ / ١٠٢	
الرسالة للحاجوي (?)	
٢ / ٢٠١	

٥- فهرس أسماء الكتب الواردة في متن الكتاب

الروضة	الرسالة للشافعي
١ / ٤١٠ و ٢ / ١٣٩ و	١ / ٧ ، ١٠ ، ٢٤ ، ٨٤ ، ٨٥ ،
٤ / ١٧٩ ، ٢٢١ ، ٢٤٦ و	١٤٠ ، ٢٥٣ ، ٣٤٧ ، ٤٠٣ ،
٦ / ٣١٠	٤٤١ ، ٤٤٢
روضة الحكام	
٦ / ٢٥	٢ / ٢٤ ، ١٧١ ، (٣) ، ٢٠٩ ،
روضة الحكام للقاضي شريح	٣٦٥ ، ٣٨٦ ، ٤٢٦ ، ٤٤٢ ،
٦ / ٣٠٢	٤٤٥
روضة الناظر وجنة المناظر	
١ / ١٥٤	٣ / ١٨ ، ١٩ ، ٣٨ ، ١٣٧ ،
الروضة لابن قدامة المقدسي الحنبلي	١٧٣ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٣٥٦ ،
(الموفق)	٣٦٢ ، ٤٧٧ ، ٤٧٩ ، ٤٨٠ ،
١ / ٩ و ٣ / ٩٣ و ٤ / ٤٩٠ ،	٤ / ٩ ، ١٠ ، ١٤ ، ٢١ ، ٦٨ ،
٥٦ و ٥ / ١٧ و ٦ / ٦٧	٧٨ ، ١١٨ ، (٢) ، ١١٩ ،
الروضة للنووي	١٢٣ ، ٢٧٥ ، ٣٥٢ ، ٣٥٦ ،
١ / ٢٤٠ ، ٢٩٠ و ٢ / ٤١٩ و	٣٨٦ ، ٣٨٧ ، ٤١٦ ، (٢) ،
٣ / ١٥٦ ، ١٩٢ و ٤ / ٤٠٠ و	٤٢٤ ، ٤٢٩ ، ٤٣١ ، ٤٣٧ ،
٦ / ٣٩ ، ٤٠ ، (٢) ، ٣٢٢	٤٤١ ، ٤٥٢ ، ٤٥٥ ، ٤٩٥ ،
الروتنق	٤٩٦ ، ٥١٧ ، ٥٤١ ، ٥٤٢ ،
٤ / ٤٩٢	٦ / ١٤ ، ٤٩ ، ٥٦ ، ٥٩ ، (٢) ،
الروتنق لأبي حامد	٦٠٠ ، ٦٨ ، ٨٧ ، (٢) ، ٨٨ ،
٤ / ٤٩١	١١٢ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ،
رياض المتعلمين	١٤٩ ، ٢٠١ ، ٢١٥ ، ٢٤٤ ،
١ / ٧	٢٥٢ ، ٢٦٣
	الروض للسهيلي
	١ / ٣٦١ و ٤ / ٧١

٥ - فهرس أسماء الكتب الواردة في متن الكتاب

السنن للشافعي	ز
٩٦ / ٦	الزاهر للازهري
السنن للنسائي	٣٢٦ / ٢
١١٧ / ٦	الزاهي لابن شعبان
السير الكبير لمحمد	٢٩٨ / ٤
١٣٧ / ٣	زوائد الروضة
سير الواقدي	١٧١ / ٤
٢٣٤ / ٦	الزوائد للنووي
السير للرافعي	٧٧ / ٣ و ٤٢ / ٦ (٢)
(٢) ٣٩ / ٦	الزيادات
ش	٦٨ / ٤ و ١٨٤ / ١
الشامل	الزيادات للعبادي
٣٤٠ / ١ ، ٣٨٩ ، ٤١٣ ، ٤٤٢ و	٢٤٢ / ٣ و ٢٧٣ / ٦
٤٩٥ ، ٢٣٥ ، ١٧٨ / ٤	س
٥٠٦	السلسلة
الشامل لابن الصباغ	٢٧١ / ٦
٩٧ / ٦	السلسلة لابي محمد الجويني
الشامل لامام الحرمين	٨٥ / ٥ و ٨١ / ٦
٤٢ / ١ ، ١٠٨ ، ٣٨٠ ، ٣٨٧ (٢)	سنن ابي داود
٢٧٨ / ٦ و	٤٤ / ٦ (٣) ، ٢٠١ (٢)
الشامل للامام	السنن للبيهقي
٣٨٩ / ١ (٣)	٣٥٨ / ١ و ١٤١ / ٥ و ٣٢٦ / ٦
الشبهات لابن عميرة	
٢١٧ / ٢	

٥ - فهرس أسماء الكتب الواردة في متن الكتاب

شرح الإرشاد لابن برهان ١٨٢ / ٢	شرائط الأحكام ٤٠٥ ، ٣٥٤ / ٣
شرح الإرشاد للأنصاري ٩٥ / ١	شرائط الأحكام لابن عبدان ١١٢ / ٥
شرح الأسماء لابي منصور ١٦ / ٢	شرائط الأحكام لأبي الفضل ٢٢ / ٢
شرح الأصفهاني ٢٢٧ / ٢	شرح ابن الحاجب ١٩٣ / ٢
شرح الإمام لابن دقيق العيد ٢٩٢ ، ٢٤٧ ، ٢٩٠ ، (٢)٨ / ١ و ٢٣٢ / ٢ ، ٣٠٠ ، ٣٣١ ، ٤٣٨ ، ٤١٥	شرح ابن المنير ٢٢٦ / ٥
١٣١ ، ١٠٨ ، ٥١ ، ٣٣ / ٣ ، ١٥٨ ، ١٥٧ ، ١٥٣ ، ١٤٩ ، ٢٤٢ ، ٢٢٣ ، ٢١٣ ، ١٦٤ ، ٣٨١ ، ٣٨٠ ، ٣٠٣ ، ٢٤٩ ، ٤٣٨ ، ٤٣٥ ، ٤٢٩ ، ٤٢٨ و ٣٧٦ ، ٢٠٥ ، ٦٠ / ٤ و ١٣٥ / ٦	شرح ادب الكاتب لابي منصور الجواليقي ٧٢ / ٣
شرح الإيضاح ١١٢ / ٣	شرح الأبهري ٣٧٠ / ٢
شرح الإيضاح لابن أبي الربيع ٢٨١ / ٣	شرح الأبياري ١٧٧ / ٥ و ٦٠ / ٦
شرح الإيضاح لابن الخباز ١١٢ / ٣	شرح الأحكام لابن بزيذة ٢٧٤ / ١
	شرح الأحكام لابن عبدان ٣٤٧ / ٢
	شرح الإرشاد ١٤٣ ، ٥٥ / ١ و ٢١ / ٢
	شرح الإرشاد لأبي إسحاق ١٠٧ / ٢

٥- فهرس أسماء الكتب الواردة في متن الكتاب

- شرح الإيضاح لابن عصفور
٢٦٠ / ٢
- شرح البرهان
٢٦٨ / ٢
- شرح الإيضاح للمعبري
٣٥٢ / ٢
- شرح البخاري لابن بطلال
٤١٠ / ٤
- شرح البرهان
٢٢٣ / ٢ و ١٢٦ ، ٦٣ / ٢ و ٢٤٢ ، ٢٢٦ / ٥
- شرح البرهان لابن أبي هريرة
٢٩٠ / ٣
- شرح البرهان لابن الأبياري
٢٨١ / ٣ و ٤٣٤ / ٢
- شرح البرهان لابن المنير
١٧٦ ، ١٦١ / ٥ و ٢٧٠ / ١
- شرح البرهان لامام الحرمين
٣٨٥ / ٤
- شرح البرهان للابيارى
٣٤٢ / ٢ و ٢٩٧ ، ١٠٤ / ١
- ٤٠٠ و ٢٧ / ٣ ، ١١٣ ، ١١٨ ، ١٤٠ ، ١٦٤ ، ١٦٨ و ١٥ / ٤ ، ٣٥٧ ، ٣٣٤ ، ٢١٧ و ٦٨ / ٥ ، ١٠٦ ، ٢١٧
- ٢٣٢ ، ٣٤٤ و ٦ / ١٨٩ ، ٢٦٧
- شرح البرهان للمازري
٢٧٢ / ١ و ٨٦ / ٢ ، ١٦٠ ، ٣٦٧ ، ٣٦٩ ، ٤٤٦ و ٢٨٨ / ٣ و ٤ / ٣٧٧ ، ٤٢٦
- شرح البرهان للماوردى (?)
٢٩٤ / ٤
- شرح البزدوي
١٦٢ / ٣
- شرح البزدوي لعبدالعزیز (انظر : كشف الأسرار)
١٥١ / ٥
- شرح التحصيل
١٧٧ / ٤
- شرح الترتيب لأبي إسحاق
١٤٠ ، ١٤٩ ، ٢٧٦ /
- شرح الترتيب لأبي اسحاق الإسفراينى
٦٢ / ١ ، ٨٥ ، ٣٢٠ و ٢ / ٢٦٨ و ٤ / ١٤ ، ٢٦ ، ٤٠٤ ، ٤٣٩ و ٥ / ٣٣٥ و ٦ / ٢٣ ، ٢٢ ، ١٢٠ ، ٢٧٧
- شرح الترتيب للإسفرائينى
٢٥١ ، ٥٥ / ١

٥- فهرس أسماء الكتب الواردة في متن الكتاب

شرح ترتيب المذهب لأبي إسحاق	شرح الجزولية للآمدي
٥٤ / ١	٢٩١ / ٣
شرح التسهيل	شرح الجمل
٣٣٥ / ٣	٢٦٠ / ٢
شرح التسهيل لابن مالك	شرح الجمل لابن السعيد
٣٠٩ ، ٤٩ / ٢	١١٣ / ٣
شرح التسهيل لابن حيان	شرح الجمل لابن الصائغ
١١٥ / ٣	١٤٨ / ٢ و ٩١ / ٣ ، ١٤١
شرح التسهيل لأثير الدين	شرح الجمل لابن عصفور
٢٧٠ / ٢	٣٣٧ / ٢
شرح التلخيص للسنجي	شرح الجمل لابن مخلد
٤٢٠ / ٤ ، ٥٣٣ و ١٦٧ / ٥ و	٢٦٨ / ٢
١٨٣ ، ٨٧ ، ٦١ / ٦	شرح الجمل لأبي الحسن الصائغ
شرح التلخيص للقفال	١٣٠ / ٢
٢٧٠ / ٦ و ٤٢٢ / ٤	شرح الجمل للنهاوي (؟)
شرح التلقين للمازري	٢١٣ / ٢
٢٨٨ / ٣ و ١٤١ / ٢	شرح الحماسة للتبريزي
شرح التنقيح	١٩١ / ٢
٢٢٨ / ٢	شرح الخصال للخفاف
شرح التنقيح للقراقي	٤٢ / ٦ (٢)
٣٩٢ / ٣ و ١٢٨ / ٤ و ٤٠ / ٦	شرح الخطب النباتية للبغدادى
(٢)	٢٣ / ٢
شرح الجدل لابي الطيب	شرح الخلاصة لبدر الدين بن مالك
٣٢٠ / ١	٨٤ / ٣

٥- فهرس أسماء الكتب الواردة في متن الكتاب

شرح الرسالة	شرح العنوان لابن دقيق العيد
٤٩٨ / ٤	١ / ٥١، ١٨٢، ٣٨٨ و ٢ / ٤٠٧
شرح الرسالة للجويني	و ٣ / ٤٧، ١١٣، ١٦٩، ٣٩٥ و ٤ / ٢٠، ٢٩٦، ٣٨٩، ٣٩٢، ٣٩٩، ٤٤٠ و ٥ / ٩٣ و ٦ / ٢٠١، ٢٦٠
٣٠٧ / ٦	
شرح الرسالة للصيرفي	شرح العنوان للشيخ أبي إسحاق
١ / ٧ و ٣ / ٢٤٦ و ٤ / ٩٣ و ٦ / ١٠٠ و ٧ / ٩٥	٣ / ٣٧٣
شرح السنجي	شرح الكافية لابن مالك
٤٩١ / ٤	٢ / ٢٥٧
شرح العبدري	شرح الكافية للسبكي
٣٢٥ / ٢	٢ / ١٢٠
شرح العمدة لأبي الحسن	شرح الكتاب لابن خروف
٢٤٠ / ٦	٣ / ١٣٧
شرح العمدة لأبي الحسين	شرح الكافية
١٥٩ / ٢	٤ / ١٠٩، ١٤٦، ١٨٤، ٢٤٣
شرح العمدة	شرح الكافية لابي الطيب
٨ / ١	١ / ٥٩، ٢٨٦ و ٥ / ٢٤٩
شرح العمدة لابن دقيق العيد	شرح الكافية للصيمري
٣ / ٣١، ٣٢، ٤٢١	١ / ٣١٨
شرح العمدة لابن مالك	شرح الكتاب للطبري
٢ / ٣١٦، ٣١٧	٢ / ٣٧٨
شرح العنوان	
٣ / ١٨٥، ٤٣٨ و ٤ / ٢٢٧	

٥- فهرس أسماء الكتب الواردة في متن الكتاب

شرح اللمع للمهاباذي ٣٢٠ ، ٣٠٨ / ٣	شرح الكفاية للقاضي أبي الطيب ٢٥٤ / ٢ و ٣٧ / ٣ ، ٥١ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٥٦ ، ٣١٥ ، ٣٩٨ ، ٤٦١ و ٣٧٨ / ٤
شرح المحصول ٤١٤ / ٣	شرح الكفاية والجدل لأبي الطيب الطبري ٧ / ١
شرح المحصول للأصفهاني ٣١٩ ، ٣١٥ ، ١٢٤ ، ٣٨ / ١ ، ١٢٤ ، ٩٥ / ٢ و ٤٣٠ ، ١٣٦ ، ١٧٦ ، ١٤٦ ، ١٧٩ ، ٢٢٨ ، ٣٤٣ ، ٤٠٣ ، ٤٠٩	شرح اللامع لعبد الجليل الربيعي ٣٨٢ / ٢ و ٤٦ / ١
١١٣ ، ٧٢ ، ٤٨ ، ١٣ / ٣ ، ١٥٧ ، ١٥٦ ، ١٥٣ ، ١٣٨ ، ٣١٤ ، ٢٦٧ ، ٢٥٨ ، ٢٢٨ ، ٣٥٠ ، ٣٧٣ ، ٤٧١ و ٢٥٧ / ٥ و ٢٥٧ / ٤ ، ٣٢١	شرح اللمع ٣٨٢ ، ٣٧٤ ، ٣٣٧ ، ٣٣٣ / ٣ ، ٤٧١ ، ٤٦٧ ، ٤٤٤ ، ٤٠٠ ، ٤٨٢ ، ٥٠١ و ١٤ / ٤ ، ١٦ ، ٢٦٨
شرح المحصول للقراقي ١٩٣ / ٢	شرح اللمع لابن برهان ٣٢٩ ، ٣٢٥ / ٢
شرح المختصر لابن داود ٣٦٩ / ٣	شرح اللمع لأبي إسحاق الشيرازي ٣٥٨ / ١ ، ٤٠٥ و ١٣ / ٢ ، ٣٧٣ ، ٣٦٦ ، ٣٤٤ ، ١٦٤ ، ٤٤٤ و ٣٧ / ٣ ، ٤٨ ، ١٦٩ ، ١٩٦ و ١٠ / ٤ ، ٤٩٧ و ١٢٠ / ٦
شرح المستصفى ٤١٩ / ١	شرح اللمع للشيخ ٥٠٦ / ٤ و ٤٠١ / ٣
شرح المستصفى للعبدي ٢٠٦ ، ١٠٣ ، ٩٥ ، ٨٩ / ١	

٥- فهرس أسماء الكتب الواردة في متن الكتاب

شرح المذهب	٣٧٣ و ٣ / ٣٥٩ ، ٤٥٧
١٧٥ / ١ و ٦١ / ٥	٤٧٠ و ٤ / ٨٧ ، ٢٧٩ ، ٣٥٨
شرح المذهب للنووي	شرح المعالم لابن التلمساني
١٢٩ / ١ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٤٩	١ / ١٩٥ و ٤ / ٥٠٥
٢٥٣ ، ٢٦٤ ، ٤٠٧ و	شرح المفتاح لابي خلف الطبري
٣٧٨ ، ٢٨١ / ٤	٣٥٧ / ١
شرح الهداية	شرح المفصل
٢١٤ / ١	١٣٢ / ٢
شرح الوجيز للرافعي	شرح المفصل لابن الحاجب
١٤٨ / ١	٢ / ١٢٢ ، ٣١٢ و ٤ / ٥٦
شرح الوسيط للنووي	شرح المفصل لابن عمرو
٤٩٥ / ٤ ، ٥٠٦	٢ / ٣٠٨ و ٣ / ٣٢٠
شرح الوسيط لنجم الدين	شرح المفصل للإمام فخر الدين
٢٢٩ / ٢	٥ / ٢
شرح ترتيب المذهب لأبي إسحاق	شرح المفصل للزوزني
٥٤ / ١	٧١ / ٣
شرح جمل الخونجي لابن واصل	شرح مقالات الأشعري
٤٣ / ٢	١٠٩ / ٤
شرح رسالة الشافعي للصيرفي	شرح المقترح لابن رحال
٢٨٣ / ٤	٥ / ١٢٤ ، ٢٦٣
شرح سيويه لابن السراج	شرح المقدمة لابن الحاجب
٢٩٢ / ٢	٣ / ٢٩٥
شرح سيويه للسيرافي	شرح المنتخب للقرافي
٢٨٣ ، ٢٥٤ / ٢ و ٧٢ / ٣	٤ / ٤٨٥

٥- فهرس أسماء الكتب الواردة في متن الكتاب

شرح مسند الشافعي لابن الاثير	شرح سيويه للمصنف
٣٢٣ / ٤	١٢٣ ، ١٠٣ / ٢
شرح والروضة	شرح كتاب الجرمي للربيعي
٢٢٣ / ٤	٢٥٧ / ٢
شعب الإيمان للبيهقي	شرح كتاب المقالات للاشعري
١٠٥ / ٦	١١ / ١
شعب الإيمان للحليمي	الشرح لابن المنير
٢١٨ / ٦	٢٢ / ٥
شفاء الغليل	الشرح لعبدالجبار
٢٤٦ ، ٢٣٥ / ٥	١٣٩ / ٥
شفاء الغليل للغزالي	الشرح للرافعي
٢٠٩ ، ١٩٠ ، ١٣٨ ، ٧٧ / ٥	٤٩٧ / ٤
٢١٤ ، ٢١٧ ، ٢٥١ ، ٢٧٦ و	٢٦٢ / ٦
٧٧ / ٦	الشرح للمروزي
الشفاء للغزالي	٢٤٢ / ٦
٢٣٢ ، ٢٠٥ / ٥	شرح مختصر المزني لابن داود
الشفاء للقاضي عياض	٣٤٢ / ٣
٢٧٨ / ٦	شرح مختصر المزني للصيدلاني
الشيرازيات لابي علي	٢٥٥ / ٢ و ٣٧٧ / ٤
٣٢٩ ، ٣٢٦ / ٢ (٢)	شرح مسلم
	١٨٩ / ٤
ص	شرح مسلم للنووي
الصحيح لابن أبي البقاء	١٧٢ / ٣ و ٢٩٦ ، ٤٧٢ و
٦ / ٥	٢١٠ / ٥

٥- فهرس أسماء الكتب الواردة في متن الكتاب

٤٥٢ ، ٤٤٤ ، ٤١٨ ، ٤١٣	الصحيح للجوهري
٢٢٩ ، ٢٠٠ ، ٥٤ ، ٣٧ / ٣	١٢٤ / ٢ ، ٣٤٢ و ٧١ / ٤
٢٦٠ ، ٢٥٨ ، ٢٥٦ ، ٢٣٣	الصحيح لابن حبان
٤٩٩ ، ٤٠٨ ، ٢٨١ ، ٢٦٨	٢٨٣ / ٤ و ٤٤ / ٦
١١١ ، ٨٧ ، ٨٣ ، ٤٢ ، ٤١ / ٤	الصحيح للبخاري
٣٣١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٢ (٢) ، ٢٧٩	١٧٤ / ٢
٥٠٣ ، ٤١٤ ، ٣٧٩ ، ٣٣٢	الصغير لابن الحاجب
٥٠٦	٢١٦ / ٢ و ٤٩٨ / ٤
٢٤٩ ، ١٦٢ ، ١٠٩ / ٥ ، (٢)	ض
٢٤٥ ، ٢٢١ ، ٤٩ / ٦ و ٢٩٧	ضمائن الجمهرة لابن عمرو محمد
العدة لابي عبدالله الطبري	١١٦ / ٢
٢٦٢ / ٦	ط
العدة للطبري	الطبقات لأبي اسحاق
٩٨ / ٦	٢١٣ / ٦
العدة للطبري	الطريق السالم
٢٨٣ / ٣	٢٤٧ / ٤
العدة للقاضي	ع
٨٧ / ١	العدة لابن الصباغ
العرض والآله ابن عيسى النحوي	١٣٠ ، ٢٩ / ٢ و ٢٩٣ ، ٧٥ / ١
٢٥١ / ٣	٣٠٦ ، ٢٥٦ ، ١٤٦ ، ١٤٠
عقد المنظوم للقرافي	٣٨٧ ، ٣٩٩ ، ٤٠٥
٣٠٢ ، ١٣ / ٣	
علل الترمذي	
٣٠٨ / ٤	

٥- فهرس أسماء الكتب الواردة في متن الكتاب

العيون لأبي سفيان	العمل للخلال
١٢٩ / ٢	٢٨٨ / ٤
غ	العلم لابن عبد البر
	١٧ / ٥
	العمد
الغاية	٧٥ / ١
٧٥ / ٦ و ١٧٦ / ٢	العمد للطروطشي
غاية الأمل للأمدى	١ / ١٥٠ ، ٤٠٢ ، ٤٠٣ و
٣٢٧ / ٥ و ١٣ / ٣	١١٦ / ٢
الغرة لابن الدهان النحوي	العمد للقاضي عبد الجبار
١٣٦ / ٣	١ / ١٩١ و ٢ / ١٤٧ و ٦ / ١٣٠
الغرة لابن برهان	العنوان
٢٧٣ ، ٦٦ / ٢	٥ / ٢٣٢ ، ٢٣٤ و ٦ / ٢٧٧
الغرة لابن الدهان (؟)	العنوان لابن دقيق العيد
١١٦ / ٢	١ / ٨ و ٣ / ٢١٣
الغرر في الأصول للبلعمي	العنوان للمطرزي
٩٢ / ٦ و ٣٣٤ / ٥	٥ / ٩٢ و ٦ / ٣٣
الغرر للبلعمي	العوامل للجرجاني
١٢٧ / ٦ و ٣٥٩ / ٥	٢ / ٢٨١
غريب الحديث لأبي عبيد القاسم	العوني لابن الخشاب
بن سلام	٢ / ٢٦٤ ، ٢٩٨
٢٢٦ / ٣	عيون المسائل للسرخسي
الغريب لأبي عبيد القاسم بن سلام	٤ / ٤٠٤
١٧١ / ٢	

٥ - فهرس أسماء الكتب الواردة في متن الكتاب

الفتاوي للغزالي	غنية المسترشد للمراغي
٣ / ٣٠ ، ٥٩ ، ٧٩	٢ / ٣٤٦
الفتاوي للقاضي الحسين	الغياثي لامام الحرمين
١ / ٣٢٩ ، ٣٥٧ و ٣ / ٧٩ و	١ / ٢٥١ و ٦ / ٧٧ ، ٢٧٥ ،
٤ / ٤٣١ و ٦ / ٣٢٦	٣١٠ ، ٣٠١
الفتاوي للقفال	ف
٣ / ٣١٨ و ٤ / ٨ ، ٢٢٠ و	
٦ / ٢٩٦	
الفتاوي للنووي	الفائق
١ / ٢٦٦ و ٦ / ٣٢٥	٦ / ١٨٠
فتح العزيز للرافعي	الفايق للصفى الهندي
٣ / ٣١٦	١ / ٨
الفتوحات المكية لابن عربي	فتاوي الحناطي
٣ / ١٤١	٦ / ٣٢٥
الفتيا لابن الصلاح	فتاوي السبكي
٦ / ٢٩٠	١ / ٧٩
الفتيا للجاحظ	الفتاوي الموصلية
٤ / ٤٤١	٦ / ٣٢٢
الفرق والجمع للمقدسي	الفتاوي الموصلية لابن عبدالسلام
٥ / ٣١٦	٦ / ٦٩
الفروع لابن الحاجب	الفتاوي للشيخ عز الدين
٣ / ٤٣٤	٦ / ٢٩٠
الفروق لابي الخير بن جماعة	الفتاوي للعبادي
٥ / ٣٠٨	١ / ١٦٧

٥ - فهرس أسماء الكتب الواردة في متن الكتاب

الفصول لأبي الوليد الباجي	الفروق لأبي محمد
٨ / ١	٤٠٩ / ١ ، ٤٠٥
الفصول للمقدسي	الفروق لأبي هلال العسكري
١٩٢ / ٥	١٠٦ / ٢
الفصول لنجم الدين القدسي	الفروق للجويني
٣٧ / ٦	٢٦٨ / ١
الفقه الأكبر لأبي حنيفة	الفروق للعسكري
٢٣ / ١	٣٦٠ / ٢ و ٢٥٥ / ١
فقه العربية لأبن فارس	الفروق للمقدسي
٤٤٧ / ١ و ٢ / ٢٤ ، ٢٦ ، ٢٥٣ ،	٢٣٩ / ١
٣٤٧ و ٣ / ٢٩٢ ، ٣١٠ ،	فساد التأويل
٣٢٠ و ٤ / ٣١	٢٨١ / ٦
فقه اللغة لابن فارس	فساد التعليق
١٧٠ ، ١٠٥ / ٢	٢٤٧ / ٦
فقه اللغة للثعالبي	فساد التقليد للمزني
١٧٣ / ٢	٢٣٢ / ٦
الفقيه والمتفقه للبغدادي	فصل المقال لابن رشد
٣١٤ ، ٦٩ / ٦ و ١٣٠ / ٤	٥٢٨ / ٤
الفلك الدائر	الفصول
٥٧ / ٤	٣٧ / ٦
الفلك الدائر لابن أبي الحديد	الفصول لابن الوراق
٥٨ / ٤	٣١٥ / ٢
الفنون لابن عقيل	الفصول لابن لقمان
١٤٨ / ٣	٢٢١ / ٢

٥- فهرس أسماء الكتب الواردة في متن الكتاب

١٦٩ ، ١٩١ ، ١٩٥ ، ٢١٩ ،	فهم السنن
٢٢٦ ، ٢٣٦ ، ٢٣٩ ، ٢٥٨ ،	٤ / ١٦٨ ، ٢٤٤
٢٥٩ ، ٢٧٢ ، ٢٨٥ ، ٣٥٤ ،	فهم السنن للحارث المحاسبي
٣٥٨	١ / ٣٤٩ و ٤ / ٤٨٣
٢٧ / ٢ ، ١٢٩ ، ١٤٦ ، ١٩٤ ،	فوائد رحلة ابن الصلاح
٢٢١ ، ٢٢٣ ، ٢٣٤ ، ٢٥٦ ،	٤ / ٧١ و ٥ / ١٢٦
٢٩٧ ، ٣٠٠ ، ٣١٢ ، ٣١٩ ،	الفصل علي الفصل لابن مالك
(٢) ، ٣٧٣ ، ٣٧٨ ،	٢ / ٩
٣٧٩ ، ٤٢١ ، ٤٢٤ ، ٤٢٦ ،	
٢٨ / ٣ ، ٤٤ ، ٥٨ ، ٧٨ ، ٩٨ ،	ق
١٥٥ ، ١٦٧ ، ١٧٩ ، ١٩٢ ،	
١٩٦ ، ١٩٧ ، ٢٠٣ ، ٢٢٩ ،	القبس لابن العربي
٢٣٣ ، ٢٤٧ ، ٢٥٦ ، ٢٥٨ ،	٣ / ٥٦ و ٦ / ٤٣ (٢)
٢٦٧ ، ٢٨٢ ، ٣١١ ، ٣٨٣ ،	القضاء للرافعي
٣٩١ ، ٤٣٦ ، ٤٩٤ ،	٥ / ٢٩
٣٥ / ٤ ، ١٠٠ ، ١٢٩ ، ١٣١ ،	القضاء للرويانى
١٤٤ ، ١٩٨ ، ٢٤٧ ، ٢٧٤ ،	٦ / ٢٢
٣٠٧ ، ٣١١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣ ،	القضاة لأبي سعيد النقاش
٣٢٣ ، ٣٨٠ ، ٣٨٩ ، ٤١٥ ،	٦ / ٢٢٤
٤٢٨ ، ٤٨١ ، ٥٠٢ ، ٥٠٣ ،	
٥١٣ ، ٥٢١ ،	القواطع لابن السمعاني
٦ / ٥ ، ١٦ ، ٦٢ ، ٩٤ ، ٩٩ ،	١ / ١٦ ، ٢٢ ، ٥٠ ، ٧٢ ، ٨٤ ،
١٣٦ ، ١٥٧ ، ١٦٠ ، ١٦٣ ،	١٢٣ ، ١٣٠ ، ١٣٨ ، ١٥٤ ،
٢٣٤ ، ٢٣٩ ،	١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٦١ ، ١٦٧ ،

٥- فهرس أسماء الكتب الواردة في متن الكتاب

ك	٢٠٠ ، ٢٢ ، ٢١ / ٦ ، ٣٠٤ ، ٢٥٠ ، ٢٠٢
الكافي	القواطع للإمام أبي المظفر
٢٧٥ / ٦	٣ / ٢٩ ، ٢٦٧ و ٤ / ٥٣٧
الكافي لابن النحاس	القواعد
٣١٥ / ٢	٣٥٠ / ١
الكافي للخوارزمي	القواعد للاصفهاني
٢ / ٦٥ و ٣ / ٤٥٤ و ٤ / ٤٩٧ ، ٤٩٩ ، ٥٠٥ ، ٥٠٦ ، ٥٣٢ و	٢ / ١٤٨ ، ٣٩٩
٥ / ٢٣١ و ٦ / ١٧ ، ٣٢ ، ٤٢ ، ٧٦ ، ٧٨ ، ٣٠٣	القواعد للشيخ عز الدين بن
الكامل لابن عدي	عبد السلام
٤ / ١١٧	١ / ١٦٢ ، ٢٠٧ و ٢ / ٤٤٨ و
الكبريت الاحمر	٥ / ٢٢ و ٦ / ٢٦٣
١ / ١٤١ ، ٢١٤ ، ٢٣٦ و ٢ / ١٤ ، ٢٩ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٢٥ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٣٠ ، ١٨٣ ، ٣٨٩ ، ٣٩٤ و ٣ / ١٣٤ ، ٣٨٧ ، ٤٨٦ ، ٤٨٨ و ٤ / ١٨ ، ٨٠ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٩٨ ، ١٧٦ ، ٢٤١ ، ٣٠ ، ٣٠٨ ، ٣١٨ ، ٣٢٠ ، ٣٤٧ ، ٣٨٨ ، ٤٥٣ ، ٤٧٤ ، ٥١١ ، ٥٣٩ ، ٥٤١ و	القواعد للقراقي
٥ / ١١ ، ٦٧ ، ٩٩ و ٦ / ٢٥٢	١ / ٨ ، ٢١١ و ٤ / ٥٠ و
	٦ / ٨٣ ، ٢٣٥
	القوافي لابن جني
	٢ / ٢٥
	القياس للرازي
	١ / ١١٨
	القياس للمزني
	١ / ٧

٥ - فهرس أسماء الكتب الواردة في متن الكتاب

الكشاف للزخشي	الكبريت الاحمر للخوارزمي
٢٩٨ / ٢	٨ / ١
الكشف	الكبير لابن الحاجب
٨٠ ، ١١ / ٤	٤٩٨ / ٤
كشف الأسرار لعبد العزيز البخاري	كتاب ابي الحسين بن القطان
٤١٦ ، ٤٠٢ ، ١٣٦ / ٢ و ٤٤٨ / ١	٢٩٧ / ٤
١١ / ٤ و ٢١٠ ، ١٦١ / ٣ و	كتاب الاسفرايني
٩٩ / ٥	٣٧٨ / ٢
كشف الحقائق للأبهري	كتاب السرخسي
٤٣ / ٢	٣٧٧ / ٢
الكفاية	كتاب السير للرافعي
٧٧ / ٣ و ١٤٦ ، ٤٣٠ / ٤ و	٤٠٢ / ١
٦١ / ٥	كتاب القاضي ابن كج
الكفاية لابن الرفعة	١٨٥ / ٢
١٣٤ / ٢	كتاب القفال الشاشي
الكفاية لابن السمعي	٣٧٨ / ٢
٤٣٣ / ٣	كتاب سيويه
الكفاية للتلمساني	٣٣٣ / ٢
١٥ / ٢	الكتاب لابن فورك
الكفاية للخطيب البغدادي	٢٢٠ / ٢
٤ / ٢٩٤ ، ٢٩٧ ، ٣٢٢ (٢) ،	الكشاف
٤٢٢ ، ٤١٩ ، ٣٢٤	٢٥١ ، ٢١٤ / ٢
الكفاية للسمعاني	
٧٢ / ١	

٥ - فهرس أسماء الكتب الواردة في متن الكتاب

اللباب من كتب الحنفية	الكفاية للقاضي
٣ / ١٦ ، ٢٦٨ (٢)	٢ / ١٣٣
اللمع لابن جني	الكفاية للقاضي أبي الطيب
٢ / ٢٦١	٣ / ١٧٩
اللمع لأبي إسحاق الشيرازي	
١ / ٧ ، ٢٤ ، ٥٣ ، ٢٠٥ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢٨٥ ، ٣٣٩	ل
٢ / ٢٥ ، ٢٩ ، ٦٣ ، ١٣٤ ، ١٤٦ ، ٢٢٣ ، ٣٦٧	اللامع لأبي حاتم الأزدي
٣ / ٩٩ ، ١٣٢ ، ١٤٣ ، ١٦٧ ، ٢٥٤ ، ٢٦٠ (٢) ، ٣٢٧ ، ٣٥٦ ، ٣٧٠ ، ٣٧١ ، ٣٨١ ، ٣٨٧ ، ٤٦١	٤ / ٨٢
٤ / ١٠٠ ، ١٠٩ ، ١١٤ ، ١٢٧ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٥٠ (٣) ، ١٥١ ، ١٥٣ ، ١٥٥ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٤٦ ، ٢٧٠ ، ٢٩١ ، ٣١٤ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ٣٣١ ، ٣٤٢ ، ٣٦١ ، ٣٦٢ (٢) ، ٣٦٧ (٢) ، ٣٧٩ ، ٤٤٨ ، ٤٩٠ ، ٤٩٩ ، ٥١١ ، ٥٢٣ ، ٥٣٠ (٢) ، ٥٤٤ ، ٥ / ١٧ ، ١٨ ، ٤٠ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٦ ، ٨٠ ، ٨٤ ، ١١٤ ، ١٣٣ ، ٢٣٥ ، ٦ / ٤٢ ، ٤٣ (٢) ، ٥٩ ، ٧٤ ،	اللامع للزدي ٤ / ١٠٢ اللامع للقاضي أبي بكر ٢ / ٢٥ اللباب ١ / ٤٠١ و ٢ / ١٩٤ ، ٣٨٥ ، ٣٩٨ ، ٤١٧ ، ٤٢٢ و ٣ / ١٥٥ ، ١٧٩ و ٤ / ٨٦ ، ٤٨٠ و ٥ / ١٧٢ و ٦ / ١٠٣ ، ٢٢١ اللباب لأبي إسحاق ١ / ٢٠ اللباب للسبتي الجرجاني ١ / ٨

٥ - فهرس أسماء الكتب الواردة في متن الكتاب

المجموع للمحامي	١١٣ ، ١٣٣ ، ١٤٤ ، ١٥٩
٤٩٥ / ٤	(٢) ، ١٦٥ ، ٢١٨ ، ٣١٣
محاسن الشريعة	٣١٧
١٨٨ / ٤	اللمع لأبي الفرج
محاسن الشريعة للقفال	٣١ ، ٤ / ١
٣٥٧ ، ١٤٢ / ١	
المحصل	م
١٧٢ / ٤	المباحث المشرقية للإمام الرازي
المحصل للإمام	١٥ / ١
٦٠ ، ٥٨ / ١	المبتدأ لابن خالويه
المحصول	١٩٠ / ٥
٢٠٣ ، ١٨٧ ، ١٧٨ ، ١١٨ ، ٥٣ / ١	المبتدأ للرواني
(٣) ، ٢٨٨ ، ٢٨٤ ، ٣٣٥	٢١٢ / ٣
٤٢٢ ، ٤١٨ ، (٢) ٣٨٧ ، ٣٦٠	المبسوط
٣٢ ، ٢٥ ، ٢٣ ، ٢٢ ، ٢١ ، ١٥ / ٢	٤٣٦ / ١
١٠٩ ، ١٠٨ ، ٩٠ ، ٦٩ ، ٤٣	المثل السائر
(٢) ، ١١٧ ، ١١٢ ، ١١٠	٢٠٣ / ٢
١٤٨ ، ١٣٤ ، ١٣١ ، ١٢٣	المجاز لأبي عبيد
١٦٧ ، ١٦٦ ، ١٥٨ ، ١٥٧	٢١٣ / ٦
٢٢٧ ، ٢٢٢ ، ٢٢١ ، ١٩٨	المجاز لعز الدين بن عبد السلام
٢٦٧ ، (٢) ٢٤٥ ، ٢٣٣	٤٧٥ / ٣ و ١٤٣ ، ٢١٩ / ٢
(٢) ٣٤٤ ، ٣٢٩ ، ٢٩٢	المجمل لابن فارس
٤٤٣ ، ٤٣٧ ، ٤٣١ ، ٣٩١	١٩ / ١
١٣٠ ، ١٢٨ ، ١٢١ ، ١١٨ / ٣	
١٧٧ ، ١٧٢ ، ١٧٠ ، ١٦٣	

٥- فهرس أسماء الكتب الواردة في متن الكتاب

المحصل لأبي الحسين	١٩٢ ، ١٩٣ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ ،
١٩ / ١	٢٧٣ ، ٢٨٢ ، ٣٠١ ، ٣١١ ،
المحصل لإمام الحرمين	٣٣٢ ، ٣٣٥ ، ٣٤٥ ، ٣٥١ ،
١٥٢ / ٣	(٢) ، ٣٦٦ ، ٣٧٠ ، ٣٨١ ،
المحصل لسليم الرازي	٤٩١ ، ٣٩١
٢٦ / ٢	٤ / ١٥ ، ٣١ ، ٣٧ ، ٦٥ ، ١٤٢ ،
المحصل للأصفهاني	١٤٤ ، ١٤٩ ، ١٩٢ ، ١٩٨ ،
١٨٨ / ٣ و ٣٣٩ / ٤ و ٤٧٢ و	٢٦٩ ، ٢٧٩ ، (٢) ، ٢٩٧ ،
١٠٩ / ٦ و ٦٦ / ٥	٥٠٨ ، ٤٥٧ ، ٤٢٥
المحصل للرازي	٥ / ٨٣ ، ١٠٠ ، ١٠٨ ، ١١٢ ،
٢١٩ ، ١٩١ ، ١٧٠ ، ٤٧ / ١	١٥٠ ، ١٦٦ ، ١٨٨ ، ٢٦٩ ،
٢٨٦ ، ٢٦٠ ، ٢٤٦ ، ٢٣٦	٢٧٣ ، (٢) ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ،
٢٩ / ٢ و ٤٢٥ ، ٤٠٥ ، ٣٣٣	٣٢٩ ، ٢٩٣ ، ٢٩٢ ، ٢٧٩
٤٠٣ ، ٣٧٠ ، ٢٩١	٦ / ١١٦ ، (٢) ، ١٢٠ ، (٢) ، ١٣٢ ،
٤٥٨ ، ٣٣١ ، ١٣٥ / ٤	(٢) ، ١٤٢ ، (٢) ، ١٥٤ ، ١٥٦ ،
١٩٠ ، ١٣٣ / ٥ و ٥٤٤ ، ٤٩٩	١٦١ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٨٤ ،
المحصل للقرافي	٢٠٠ ، ٢٠٧ ، ٢٣٠ ، ٢٦٦ ،
٨ / ١	٢٦٧ ، (٤) ، ٣٠٩ ، ٣١٥ وانظر
المحقق في الافعال لأبي شامة	ايضا المحصول للرازي .
١٧٩ / ٤	المحصل لابن العربي
المحكم	١ / ٨ ، ٣٥٧ ، ٣٩٦ و ٣ / ٤٠٥ ،
٧١ / ٤	٤٠٧ ، ٤١٣ ، (٢) ، ٤١٥ ،
المحكم لابن سيده	٤١٨ ، ٤٢٠ ، ٤٢٧ ، ٤٢٨ ،
٣٤٢ ، ١٥٣ / ٢ و ١٩ / ١	٤٣٠ ، (٢) ،
	المحصل لابن جني
	١٥٣ / ٢

٥- فهرس أسماء الكتب الواردة في متن الكتاب

المختصر الكبير لابن الحاجب	المحيط بمذهب الشافعي للجويني
٢ / ٢١٦ و ٣ / ١٠٨	١ / ٢٥١
مختصر المحصول للقرافي	المحيط للجويني
٣ / ١١٣	٤ / ٤٧٧، ٥٢٦ و ٦ / ٢٧٦
مختصر المزني	المحيط لمحمد بن يحيى
٤ / ٣٥٦ و ٦ / ٢٨٠، ٧٢	١ / ٢٣٥
مختصر المستصفى لابن رشد	المختصر
٤ / ٢٣٩	٢ / ١٩٣ و ٤ / ٢٣٥، ٤١٤، ٤١٩
مختصر النكت لابن المنير	مختصر ابن رشد
١ / ٨	٤ / ٥
مختصر إمام الحرمين	مختصر التقريب
٢ / ٣٩٧	٤ / ٨٣، ٩٣، ٢٦٨، ٤٦١، ٤٦٣ و ٥ / ١٤٤
المختصر لابن الحاجب	مختصر التقريب لإمام الحرمين
١ / ٨، ٢١٨، ٣١٢، ٣١٥ و ٢ / ١١٠ و ٣ / ٣٥٠، ٤٠٠ و ٤ / ٢٤١ و ٦ / ١٠١	٢ / ٣٦٦ و ٣ / ٣٦٩ و ٥ / ١٤٣
مختصر ابن الحاجب الكبير	مختصر التقريب للقاضي أبي بكر الباقلاني
٢ / ٤٠٨	٢ / ١٨٣، ٣٤٥، ٤٢٣ و ٣ / ٢٠، ٢٢، ٧٢، ٤٠٠، ٤٧٧، ٤٩٤، ٥٠٠ و ٤ / ١١٤، ٥١٣، ٥١٤
المختصر للذهبي	٥ / ١٨٥ و ٦ / ٤٠ (٢)، ٢٣٧، ٢٥٦ (٢)، ٢٦٦، ٣٠٧، ٢٧٣
٢ / ١٤	مختصر التقريب للكمبي
المختصر للشافعي	١ / ٢٧٩
١ / ١٨٨ و ٣ / ٩٦ و ٥ / ٤٧	

٥ - فهرس أسماء الكتب الواردة في متن الكتاب

المخصص لابن سنده	مسائل الخلاف في اصول الفقه
١٥٠، ١٠٥ / ٢	للمصمري الحنفي
المدارك لإلكيا	٤٧ / ٦٩٩ / ٣
٣٧٨، ٥٢ / ٣	المسائل لابن قتيبة
المدارك لإلكيا الهراسي	٢٨٩ / ٣
٣٧ / ٣	المستخرجة
المدارك لإمام الحرمين	٨٨ / ٦
٤٠٣، ١٢ / ١	مستدرك للحاكم
المدخل للبيهقي	٢ / ١٤ و ٢٢٤، ٤٥ (٢)
٤١٦، ٣٩١، ٣٢٤ / ٤	المستصفى
المدخل للرعيي	٢٦٥، ٢٦٣، ٢١٨، ١٧٦، ٨ / ١
٤٢٢ / ٤	٣١٥
المدونة للإمام مالك	٤٤٤، (٢) ٤٣٥، ٤١١، ٢٣٤ / ٢
٢٥ / ٤	٤٤٦، (٢)
المرشد	٢٤٩، ٢٤٠، ١٩٩، ٢٩ / ٤
٣٨٨ / ١	٢٣١، ٢٢٦، ٢١٦، ٢٠٤ / ٥
المرشد لابن القشيري	٢٧٦، ٢٣٩، ٢٣٥
١٣٧ / ١ و ٢٦١ / ٤ و	١٨١، ١٧١، ١١٥، ٧١، ١١ / ٦
٢٩ / ٥ و ٣٩ / ٦ (٢) ٤٠	٢٣٠، (٢) ٢٢٠، ٢١٦
(٢)	٢٧٤، ٢٦٧، ٢٤٨
المرصاد للبيضاوي	المستصفى (شرحه للعبدي)
٢٢٣ / ٢	٢٨٧ / ٤ و ٢٣ / ١
	المستصفى للغزالي
	١٩٨، ١٦٨، ١٠٨، ٢٤، ١٢ / ١

٥- فهرس أسماء الكتب الواردة في متن الكتاب

المسند للبزار	٢٣٢ ، ٢٦٠ ، ٢٧٩ ، ٢٩٧
٢٩١ / ٤	٣٣٣ ، ٣٢٩ ، ٣١٥
المسودة	٢٤٩ ، ٢٢١ ، ١٤٤ ، ٦٤ / ٢
٧٥ / ٦ و ١٨٠ / ٥ و ١٥١ / ٤	٤٤٨ ، ٤٠٧ ، ٤٠٦ ، ٤٠٠
المسودة الأصولية	٤٥٠
٩١ / ٢	٨٦ ، ٩١ ، ٧٤ ، ٤٧ ، ٣٥ ، ٦ / ٣
مشكل الحديث لابن فورك	١٤٧ ، (٢) ١٣١ ، (٢) ١٠٠
٢٤٩ / ٤	٣٧٣ ، ٢٨٢ ، ١٧١ ، ١٤٨
مشكل القرآن لابن فورك	٤٩٨ ، ٤١٩ ، ٤١٣
٢٧٦ / ٤	٤٨٣ ، ٤١٤ ، ٣٣١ ، ٢٩٤ ، ٦ / ٤
المصادر	٥٠٢
١٥٦ ، (٢) ١٥٥ ، (٢) ١٥٣ / ١	(٢) ١٧٦ / ٥
٢١٠ ، ١٩٦ ، ١٩١ ، ١٨٧	٧٢ / ٦
٤٠٥ ، ٢٢٦ ، ٢٢٥	المستصفى (التعليق عليه لابن الحاج)
٢٣١ ، ٢٢٩ ، ٢٢٧ ، ١٨٦ / ٢	٤٧ / ٤ و ٢٨٠ / ٣
٣٦٥ ، ٣٤٤ ، ٢٩٣ ، ٢٦٧	المستوعب للقيرواني
٣٨٣ ، ٣٨١ ، ٣٧٨ ، ٣٦٧	٣٦٧ / ٢
٣٩٧ ، ٣٩٦ ، ٣٩٠ ، ٣٨٨	المستوفى في شرح المستصفى للعبدي
٤٤٩ ، ٤٠٦ ، ٣٩٩	١ / ١ ، ٨ ، ٩٣ ، ١٨٥ ، ١٩٠ (وانظر
٢٥٨ ، ٢٥٧ ، ٢١٥ ، ١٣٦ / ٣	ايضا شرح المستصفى) و
(٢) ٣٣٣ ، ٣١٢ ، ٣١١	٤٧ / ٤ و ٣٤٦ ، ٣٠٨ / ٢
(٢) ٤٦٤ ، ٣٣٥	مسند الفردوس
١٥٧ ، ١٢٩ ، ١١١ ، ١٠٥ ، ٨٦ / ٤	١٠٣ / ٤
٢٦٣ ، ٢٤١ ، ١٩٨ ، (٢)	المسند للإمام أحمد
٤٩٤ ، ٤٤١ ، ٣٨٣	٢٦٩ / ٤

٥ - فهرس أسماء الكتب الواردة في متن الكتاب

المعالم للخطابي	١٦١، ١٥٨، ٤٩، ٣٩، ٣٢ / ٦
٣٨٥ / ٢	المصادر لابن فورك
المعالم للرازي	٣٩٧ / ٢
١٦٨ / ٢ و ٢٦٣، ٢١٣ / ١	المصادر للحمصي
٣٠٨ / ٣ و ٤٤٥، ٣٣٠، ٢٢٨	٩ / ١
٥٠٥ و ٤٩٦، ١٥ / ٤ و ١٥٠ / ٥	المطالب العالية لفخر الدين
معاني القرآن للفرء	٧٧ / ٤
٣١٥ / ٢	مطالع الأحكام للهراشي
معاني الأدوات لابي علي البخاري	٤١٤ / ١
٣٢٤ / ٣	المطلب
معاني القرآن للنحاس	١٣٤ / ٢
٣١٦ / ٣	المطلب لابن الرفعة
المعتبر في تخريج احاديث المنهاج	٤٠٩، ٣١٦، ٢٦٦، (٢) ٢٣٦ / ١ و
والمختصر للزركشي	٤٣٢، ٢٢٤ / ٣ و ٤٠٣ / ٢ و
٢٨٥ / ٣	٤٩٧، ٤٧٩، ٧٦، ٤١ / ٤ و
المعتمد	٥٦، (٢) ٤٢ / ٦ و ١٧٥ / ٥
٢٢٦، ٢٠٩، ١٩١، ٢٥ / ١	المطلب للأمام
١٤٠، ١٣١، ١٣٠، ١٢٩ / ٢	٢٦٢ / ٤ و ١٩ / ٢
٢٢٠، ١٥٩، ١٥٨، ١٥٧	المطلب للرافعي
٣٨٥، ٣٤٣، ٢٣٧، ٢٣٣	١٧ / ١
٤١٧، ٣٩٨، ٣٩٠	المعالم
٢٠٠، ١٣٣، ١٣٢، ١٢١ / ٣	٢٤٥، (٢) ٢٣٠، ٢٢٩، ١٩٦ / ٢ و
٣١١، ٣٠٨، ٢٧٠، ٢٠١	٣١ / ٤ و ٣٧٠، ٣٠١ / ٣
	١٨٢، ٦٦، ٣٣

٥- فهرس أسماء الكتب الواردة في متن الكتاب

المعتمد للشاشي	٤٩٩ ، ٤٢٧ ، ٤٢٣ ، ٣٣٥
٢٩٢ / ١	٥٠٠ ، (٣)
المعتمد للطروطوشي	٤ / ٤٧ ، ٣١ ، ١٣٥ ، (٢) ، ١٤١ ،
٢٣٢ / ١	١٤٤ ، ١٤٥ ، (٢) ، ١٥٠ ،
المعتمد للقاضي عبد الجبار	١٥٥ ، ٢٣٩ ، ٣٦٤ ، ٤١٦ ،
٣٠٧ / ٢	١١١ و ٥ / ٤٦ ، ١٣٩ ، ١٤٣ و
معجم الطبراني	٢٨٧ / ٦
٢٢٥ / ٦	المعتمد لابي الحسين البصري
المعجم الكبير للطبراني	١ / ١٩ ، ١٧١ ، ١٩١ ، ١٩٦ ،
١٧٠ / ٦	٢١٢ ، ٢٥٩ ، ٣٩٢ ، ٤٠٥
المعرفة للبيهقي	٢ / ١٦٢ ، ٢٢٣ ، ٢٣٧ ، ٢٣٩ ،
٤٢٢ ، ٢٩٢ / ٤ و ٣٤٧ / ١	٤٢٠ ، ٤٠٤
المعونة لأبي إسحاق	٣ / ١٧ ، ٣٥ ، (٢) ، ٨٧ ، ٩٥ ،
٧ / ١	١١٤ ، ١٧٢ ، ١٧٧ ، ١٩٩ ،
معيار العلم	٢٣٣ ، ٢٤٢ ، ٢٥٥ ، ٢٦١ ،
١٠٠ / ٣	٢٧٣ ، ٣٩٤ ، ٤٧٩ ، ٤٩٤ ،
معيار النظر	٥٠٠ ، ٤٩٨
٢٤٩ / ٤	٤ / ٤٢ ، ٦٤ ، ٧٩ ، ١١٥ ، ١١٨ ،
معيار النظر لابي منصور	٣٠٢ ، ٣٣٠ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ ،
٢٤٩ / ٤	٤٠٤ ، ٤٠٩ ، ٤٥٤ ، ٤٦٣ ،
المعتمد الكبير لأبي يعلى	٥٠٧ ، ٥٠٦ ، ٥٠٣ ، ٤٩٧
٤٩ / ٥	٥ / ١١ ، ٦٢ ، ١٣٠ ، ٢٧٧ و
	٦ / ٤٩ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ٢١٧

٥- فهرس أسماء الكتب الواردة في متن الكتاب

المقتضب للمبرد	المغازي لابن عبد البر
٣١٥ / ٢	٣٩٥ / ١
المقنع لابي منصور	المغني لابن هشام
٤٤٣ / ١	٢٧٢ / ٢
الملخص	المغني للشيخ جمال الدين
٩٤ / ١ و ٩٦ و ٣٩٠ / ٢ و	٣٠٩ / ٢
١٣٩ / ٤ ، ١٥٦ ، ٢٤٦ و	المفتاح
٣٢٨ / ٥ و ٣٩ (٢)	٣٠٥ / ٢
الملخص في الجدل لأبي إسحاق	المفتاح للسكاكي
٢٧٤ / ٥	٢١٥ ، ٤١ / ٢
الملخص لعبد الوهاب	المفرد لابن الأنباري (٩)
١٥٦ / ١ و ٢٢٠ / ٣ ، ٢٦٩ و	٢٥٦ / ٢
٤٣٦ ، ٤١٣ ، ٢٦٤ ، ٣١ / ٤	المفرد للأصفهاني
١٦٢ ، ٣٢ / ٥ و ٥٣٥ ، ٥٢٢	٤٢١ / ١ (٢)
الملخص للشيخ أبي إسحاق	المفصل
٢٩٣ ، ٧ / ١ و ٣٢٥ ، ٥٠ / ٤	٣١٥ ، ٢٩٢ / ٢
٢٨٦ ، ٤٦ / ٥ و ٣٠٤	المفهم
الملخص للطبري	٤٧٢ / ٤
٣٤٧ / ٢	المقترح للبروي
الملخص للقاضي	١٢٢ / ١ (٢)
٩٩ ، ٧٥ / ٥	المقتصد للجرجاني
	٣١٥ / ٢

٥ - فهرس أسماء الكتب الواردة في متن الكتاب

المنتهى لابن الحاجب	الملخص للقاضي عبد الوهاب
١٦٧ ، ١١١ ، ١١٠ ، ١٠٩ / ٢	١ / ٨ ، ١٥٨ ، ٢١٢ ، ٤٠٢ ، ٤٠٥ ، ٤١٩
٤١١	٢ / ٢٨ ، ١٤٢ (٢) ، ٢٠٨ ، ٢٢١ ، ٢٢٣ ، ٢٢٧
المنحول	٣٦٩ ، ٣٨٢ ، ٣٩٣ ، ٣٩٤ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧ ، ٤٢١ ، ٤٢٣
١ / ٤٧ ، ٣١٧ ، ٣٤١ ، ٢ / ٣٨٣	٣ / ٥٨ ، ٧٤ ، ٢٢٤ ، ٢٦٠ ، ٢٧٣
٣٨٦ / ٣ و ١٠٠ / ٤ و ١٣	٣٨٧ ، ٤٧٢ و ٤ / ٢٦٩
١٦ ، ١٤٣ ، ١٧٧ ، ١٩٢	٢٧١ ، ٣٣١ ، ٣٦٩ ، ٤١٠
١٩٤ ، ٢٠٤ ، ٢٠٩ ، ٢٤٤	٤٥٨ ، ٤٧٤ ، ٤٨٧ ، ٥٠٥
٢٨٠ ، ٥٠٧ و ٥ / ٢٢٤	٥٣٠
٢٧٥ ، ٢٩٢ ، ٣٠٠ ، ٣٠٤	٥ / ١٣٦ ، ١٤٧ ، ١٨٤ و ٦ / ٣٣
٣٠٩ و ٦ / ٤٠ ، ٩٢	١٦٩
١٣١ ، ١٤٥ ، ١٧٥ ، ١٧٧	الملل والنحل
١٧٨ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٩٠	٤ / ١٧١
٢١٦ ، ٢٢١ ، ٢٤٨ ، ٣٠٣	الملل والنحل للشهرستاني
٣٠٩	٦ / ١٩٨
المنحول للغزالي	الممدود والمقصود لابن دريد
١ / ٢٦٩ ، ٣٩١ ، ٤١٤	٤ / ٧١ و ٢ / ١٣٢
٢ / ٢٩ ، ١٨٠ ، ١٨٢ ، ١٨٩	المنتخب للرازي
٣٨٠ ، ٣٨٦ ، ٤٢٩ ، ٤٣٢	١ / ١٨٥ ، ٣٩٩ و ٢ / ٢٢٤ ، ٢٣٨
٤٣٥	٣ / ٣١٠ ، ٣٨١ و ٦ / ٢٩٩
٣ / ٢٧ ، ٢٨ ، ١٠٠ ، ١١٦ ، ١١٧	(٢)
١٩٣ ، ٢٠٢ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠	المنتهى
٢٦٦ ، ٢٧١ ، ٣٦٥ ، ٣٧٣	١ / ٢٢٥ و ٥ / ٨٧
٤٢٣ ، ٤٦٩	
٤ / ١١ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٦ ، ١٢٣	

٥ - فهرس أسماء الكتب الواردة في متن الكتاب

المهذب	٢٦٧ ، ٢٨٨ ، ٢٩٤ ، ٣٣٤
١٣٠ / ١	٣٤٦ ، ٣٩٦ ، ٤١٤ ، ٤٢٣
المهذب لابن الخطيب	٤٧٠ ، ٤٩٤ ، ٥٠٢ ، ٥٠٦
٢٦٦ / ١	٥١١
المهذب للشيخ أبي إسحاق	٥ / ١٠١ ، ١٣٦ ، ٢٦٩ ، ٣٤٠
٢ / ٣٠٨ ، ٣١٥ و ٣ / ٣١٦ و	٦ / ٢٢٩ ، ٢٣٧ ، ٢٩٨
٢٨١ / ٥	المنهاج
الموطأ	١ / ٣٣٣ ، ٣٩٨ و ٢ / ٢٤٥ ، ٢٦٧
٤ / ٤٨٤ ، ٥١٨ و ٦ / ١٥٨	و ٣ / ٣٠٥ و ٥ / ١١٢ ،
الموطأ للإمام مالك	٢٧٩ ، ٢٨٧ و ٦ / ١٠ ، ٧٣ ،
٣ / ١٨ ، ٤٥٢ و ٦ / ٤٣ (٢)	١١٦ ، ١٨٠ ، ١٨٩ ، ٢٦٧
الميزان	منهاج البلغاء لحازم
١ / ٣٤ ، ١١٩ و ٢ / ١٧٩ ، ٢٠١ ،	٢ / ١٧٢
٢٠٢ ، ٣٧٤ و ٣ / ٨٨ ، ٩٩ ،	منهاج الوصول لابن الجوزي
١٣٣ ، ٤٩٩ و ٦ / ١٨	٣ / ٤٤٢
الميزان للمسرقندي	المنهاج لابي الطيب
١ / ٨ و ٣ / ٤٩٨ و ٤ / ٤٥٣ و	١ / ٢٨٤
٧٠ / ٥	المنهاج للبيضاوي
ن	١ / ٢١٣ ، ٤٢٥ و ٢ / ١٦٧ ،
الناسخ	٢٢٨ ، ٣٩١ و ٣ / ٥٥ و
٤ / ١٥٣	٤ / ٩٩ ، ١٣٥ و ٥ / ٢١٧ ،
الناسخ للمروزي	٢٨٦ و ٦ / ٢٩٩
٤ / ١١٣ ، ١٢١	المنهاج للحليمي
	١ / ٢٣

٥ - فهرس أسماء الكتب الواردة في متن الكتاب

النسخ والمنسوخ	النكت لابن عطاء الله
١١١ / ٤	٨ / ١
الناسخ والمنسوخ للإمام أبي إسحاق	النكت للأصفهاني
٨٥ / ٤	٢١٩، ٢١٠، ١٩٣، ١٨٧ / ٥
الناسخ والمنسوخ للمروزي	النهاية
٩٩ / ٤	١٦٦ / ١، ٣٤٥، ٤٠٤ و
نتائج الفكر للسهيلي	١٧٩ / ٤، ١٨٨ و ٥ / ٦٠،
١١٢ / ١ و ٤ / ٢٥	٢١٢ و ٦ / ٤٣
النسخ للإمام الحرمين	نهاية الإعجاز
٢٤٣ / ٣	٥٩ / ٤
النكت	النهاية لابن أبي البقاء
٣٣٩ / ٣	٦ / ٥
نكت الكرخي	النهاية لابن الأثير
٥ / ٤	٨١ / ١
نكت المستصفى	النهاية للإمام الحرمين
١٥١، ٤ / ١	٤٠٢، ٣٢٨، ٣٠٢، ٨٩، ٧٨ / ١
النكت لابن الحاج	٤٠٥ و ٢ / ١٤٤، ١٢، ٦٩
١٦٠ / ٥	٤٠٣ و ٣ / ٢٧٦، ٣٣٩
النكت لابن العارض	٣٩٣، ٣٧٤، ٣٤٠ و
١ / ١، ٩، ٢٥٥، ٢٦٣ و ٢ / ١٢٢،	٤٥٠، ٤٢٥، ٣٩٢، ٢٨٢ / ٤
٢٣٤، ٣٢٥، ٧٠ / ٣ و ٢٩١،	٥ / ٣١٥، ٣١٣ و ٦ / ٤٣،
٣٣٥، ٧١ / ٤ و	١١١، ٢٣٦، ٢٦٥، ٢٦٧
٢٩٨، ٨٨ / ٦	النهاية للإمام
	٢٧٠، ٢٦٠، ٢٤٦، ٢٣٨ / ١

٥- فهرس أسماء الكتب الواردة في متن الكتاب

٢٣٩ / ٤ و ٤٨٧، ٣٩٦، ٣٥ / ٣	٣١٤ / ٣ و ٣٥٧، ٣٢٩، ٢٩٧
٣٤٧، ٣٠٢، ٢٦٧ (٢)،	٤٧٤، ٤٢٩، ٣٥٦ / ٤ و
٤٠٤ و ٧٥ / ٥	٥١٠ (٢) و ٦٠٦٢ / ٥ و ٩٦ و
الواضح لابن عقيل	النهاية للجواري
٤٥٤، ٤٣١ / ٢ و ٨ / ١	٣٧ / ٢ (٢)
الواضح لابي يوسف	النهاية للخوارزمي
٢٢٧، ١٨٧ / ١	٣٤٩، ٣١٨، ٣٠١ / ٥
الوافي	النهاية للصفى الهندي
١٠٠ / ٦ و ٥٠٢ / ٤ و ٤١١ / ١	٢٥٤١ و ٤٥٠، ٩١ / ٢ و ٨ / ١
الوافي في شرح المهذب	٥٠١، ٢٩٨، ٢٧٠، ١٠ / ٤
٣١٦ / ٣	٥٢٧ و ٩٢ / ٥ و ١٦١ و
الوجيز	٣٠٣ / ٦
١٧١ / ٤ و ٤٤٠ / ٣	هـ
الوجيز لابن برهان	الهادي للزنجاني
٣٨٩، ٣٥٣، ٢٧٩، ٨ / ١ و	٤٨ / ٢
٣٧٨، ٣٦٦، ١٤٠ / ٢	الهداية لابي الخطاب الحنبلي
٣٩٧، ٤٤٥ و ١٧٩ / ٣	٣٨٠ / ١
٢٥٣، ٢٦٠، ٢٧٣، ٤٩٨،	و
٤٩٩، ٥٠٠ / ٤ و ٢٥، ٨٢،	لواضح
٤١٥، ٤٤٨، ٤٥٦، ٤٨٠،	٢٧٣، ٢١٠، ١٩١، ١٥٥ / ١
٥١٣، ٥٣٠ و ١٣٧ / ٥	٣٧٨ / ٢ (٢)، ٣٨٣، ٣٩٣،
١٥٧، ١٦٣، ١٧٧ و	٣٩١، ٤٠٤، ٤١٤، ٤١٧، ٤١٨، ٤٣٢
١١٥، ١١٤، ٥٩ (٢) / ٦	
٣١٠، ٢٩٣	

٥ - فهرس أسماء الكتب الواردة في متن الكتاب

الوسيط للغزالي	الوجيز لابي الحسن
٣٢٣، ٢٥٠، ١١٨ / ١	٣٨٧ / ١ (٢)
الوصف والصفة لأبي اسحاق	الوجيز للغزالي
٦٢ / ١	٢٥٠ / ١
الوصول للقرطبي	الوجيز للقاضي
١٢ / ٢	٣٧٨ / ٢
الوهم والايهام لابن القطان	الودائع
(٢) ٣٢٨، ٢٨٣، ٢٧٢ / ٤	٢٠١ / ٤
ي	الودائع بمنصوص الشرائع لابن سريج
	٢٠٤ / ١ و ٢ / ٢٥٦، ٣١٢ و
الينابيع للجويني (?)	٥١٦، ١١٠ / ٤
١٠٧ / ٢	الوسائل لابي الخير بن جماعة
الينابيع للحوبي	٣١٠ / ٥
١٢٣ / ٢	الوسيط
الينبوع لابن ظفر	١ / ٢٤٢ و ٢ / ٤٤٤ و ٣ / ٤٣٤ و
٢٨٦ / ٣	٤ / ٣٦٥ و ٥ / ١٧٦ و
	٩٧، ٩٦ / ٦

٦- فهرس المصطلحات الأصولية

الجزء / الصفحة	الجزء / الصفحة
(انظر أيضاً : إجماع أهل المدينة)	الآية
الإثبات	ترجيح ما فيه آيات على ما فيه آية واحدة ١٥١ / ٦
إثبات القياس ٢٥ / ٥	الإباحة
اثبات علة الأصل المقيس عليه بطريقة من مسالك	النهي الوارد بعد الإباحة ٣٨٣ / ٢
٣٦١ / ٥ العلة	الإباحة ليست تكليفا ٢٧٨ / ١
الإثبات بعد النفي في الاستثناء المفرغ مفيد ٥١ / ٤	الإباحة بالشرع ٢٠٢ / ٤
حكم ما عدا الإثبات	الإباحة بالأصل المتقدم ٢٠٢ / ٤
موقوف على الدليل ٥١ / ٤	دلالة الدليل على انتفاء الوجوب وحمله على
مدلول المساواة في الإثبات ١٢١ / ٣	الإباحة ٣٧٣ / ٢
الإثبات	كونها حكما شرعيا ٢٧٧ / ١
رفعه عن المخطيء ٢٤٤ / ٦	معرفتها ١٨٨ / ٤
الإجازة	الاتباع
إجازة الفاسق والمبتدع	اتباع قول الصحابة ٥٣ / ٦
للرواية ٤٠١ / ٤	تعريف الاتباع ١١٤ / ٢
التجرد عنها عند مناولة	اتفاق أهل المدينة
الكتاب ٣٩٥ / ٤	النقل المتأخر بالمدينة ٤٨٧ / ٤
العمل بأحاديثها ٣٩٦ / ٤	تعارضه في دليلين ٤٨٧ / ٤
حكمها ٣٩٦ / ٤	عملهم القديم قبل مقتل عثمان ٤٨٦ / ٤
كونها كالسماع الصحيح ٣٩٤ / ٤	يجرى مجرى النقل عن النبي ﷺ ٤٨٦ / ٤

الاجتهاد	٦ - فهرس المصطلحات الأصولية	الاجتهاد
الجزء / الصفحة		الجزء / الصفحة
٢٤١ / ٦	المجتهدين	الاجتهاد
٢١٩ / ٦	خطأ الأنبياء في الاجتهاد	اتباع العامي مجتهد عصره ٣٢٧ / ٦
٢٠٤ / ٦	ما يشترط في المجتهد	اتفاق أقوال المجتهدين ٢٣٦ / ٦
	اشتراط القواعد العامة	اجتهاد الحاكم فأخطأ ٢٤٤ / ٦
٢٠٦ / ٦	للمجتهد	اجتهاد الحاكم فأخطأ
٢٠٣ / ٦	اشتراط زمان الاجتهاد	أو أصاب ٢٤٩ / ٦
	اشتراط معرفة الناسخ	اجتهاد الحاكم فأخطأ أو
٢٠٣ / ٦	والمسوخ للمجتهد	أصاب وأجره ٢٥٧ / ٦
	اشتراط معرفة الدليل	اجتهاد الخلفاء الأربعة ٢١١ / ٦
٢٠٤ / ٦	العقلي للمجتهد	اجتهاد الرسول وكونه
	اشتراط معرفة حال	واجب الاتباع ١١٣ / ٤
٢٠٣ / ٦	الرواة فيه	اجتهاد الصحابة في عصر
	اعتبار من يكون من	الرسول وبعده ٢٢٠ / ٦
٢١٢ / ٦	المجتهدين	اجتهاد الفقهاء السبعة ٢١٢ / ٦
	إفتاء من اجتهد في حادثة	اجتهاد المجتهد في واقعة
٣٠٤ / ٦	ثم تغير اجتهاده	عليها نص ٢٥٥ / ٦
٢٣١ / ٦	أقسام الاجتهاد	اجتهاد المستفتي في أعيان
٢٠٧ / ٦	خلو العصر من المجتهدين	المفتين ٣١٦ / ٦
٢١٥ / ٦	اجتهاد الأنبياء	اجتهاد الأعمى بخبر
	اجتهاد الصحابة في عصر	الأوثق ٣١١ / ٦
٢٢٠ / ٦	الرسول ﷺ	اجتهاد الأنبياء ٢١٤ / ٦
	إلزام الحاكم الاستظهار	اجتهاد الفقيه ذي الملكة ٢٣٣ / ٦
٣٠٦ / ٦	في الاجتهاد	اجتهاد من حفظ النصوص
	الشروط المسوغة للاجتهاد	ولم يعرف حقائقها ٣٠٧ / ٦
٢٩٤ / ٦	المجزي	اختصاصه بما خفي من
	الفرق بين القياس	المسائل ٢٠٦ / ٦
١١ / ٥	والاجتهاد	اختلاف العلماء في أقوال

الإجتهاد	٦- فهرس المصطلحات الأصولية	الإجتهاد
الجزء / الصفحة	الجزء / الصفحة	الإجتهاد (تابع)
الاجتهاد باستخراج علة	٢٠٥ / ٦	المجتهد المطلق والمقيد
٢٣١ / ٦ من معنى النص	٢٣٩ / ٦	المخطيء في الأصول
الاعتداد بخلاف النساء		المسائل التي يسوغ فيها
٤٧٥ / ٤ ممن بلغن مبلغ الاجتهاد	٢٤٠ / ٦	الاجتهاد
الاعتداد بخلاف العبد ممن		انعقاد الاجماع دون من
٤٧٥ / ٤ بلغوا مبلغ الاجتهاد	٤٧٥ / ٤	أشرف على رتبته
٢٨٥ / ٦ بلوغ المكلف رتبة الاجتهاد	١٩٧ / ٦	أنواعه
٢٣٤ / ٦ بيان المجتهد الدليل		الاجتهاد باستخراج من
تجديد الاجتهاد في واقعة	٢٣١ / ٦	شبه النفي
٣٠٢ / ٦ اجتهد في حكمها	٢٣٨ / ٦	الاجتهاد في القدر والجبر
٦ و ٤٧٣ / ٤ تجزؤ الاجتهاد		الاجتهاد في الأحكام
٢٠٥، ٣٠٩، ٣٠٦ /	٢٤٠ / ٦	الشرعية
ترجيح اجتهاد أهل المدينة	٢٣٧ / ٦	الاجتهاد في حدوث العالم
٤٧٨ / ٤ على اجتهاد غيرهم		الاجتهاد بعد النبي وأقسام
٤٧٨ / ٤ نسويغة في مذهب المخالف	٢٣١ / ٦	طرقه
١٩٧ / ٦ تعريف الاجتهاد		الاجتهاد في الحادثة ثم
٢٦٧ / ٦ تغير اجتهاد المجتهد	٢٠٤ / ٦	تغيره والاعلام بالرجوع
٩٧١ / ٢ تقليد المجتهدين للصحابة	٢٦٠ / ٦	الاجتهاد بالفروع
ثبوت الاسم الشرعي	٢٦٠، ٢٣٨ / ٦	الاجتهاد في الأصول
٣٢٠ / ٦ بالاجتهاد	٢٢٠ / ٦	الاجتهاد في زمن الأنبياء
حالات اجتهاد المجتهد	٢٤٣ / ٦	الاجتهاد في طلب الحق
٣٠٢ / ٦ في حادثة		كون الاجتهاد من دلائل
٢٣٦، ٢٠٦، ١٩٧ / ٦ حكمه	٢٣١ / ٦	النص
٢٠٦، ٤٨ / ٦ حكم الاجتهاد		الاجتهاد من غير الأنبياء
خلو العصر من المجتهد	٢٢٠ / ٦	في زمانهم
٢٠٩ / ٦ المطلق	٢٣٢ / ٦	الاجتهاد من غير النص
خلو العصر من مجتهد		الاجتهاد المخالف لإمام
٢١٤ / ٦ زمانه	٢٩٤ / ٦	للمذهب

الاجتهاد	- فهرس المصطلحات الأصولية	الاجماع
الإجتهد (تابع)	الجزء / الصفحة	الجزء / الصفحة
شروط المجتهد	٢٠٤ / ٦	عرض الواقعة ٢٢٩ / ٦
ضابط المجتهد	٢١٢ / ٦	ما يقع فيه الاجتهاد ٢٠٦ / ٦
طرق الاجتهاد بغلبة الظن	٢٣٢ / ٦	تصويب اجتهاد المجتهدين
طلب الحق بالاجتهاد	٢٣٥ / ٦	وان تخالفوا ٢٦٣ / ٦
عدم الاعتداد بخلاف من		
أشرف على رتبته	٤٧٥ / ٤	الإجزاء
عدم تجزؤ الاجتهاد	٤٧٣ / ٤	احتياج الإجزاء إلى دليل ٤٠٦ / ٢
عدول المجتهد عن الحكم	٩١ / ٦	اطلاقه باعتبارين ٤٠٦ / ٢
كون المخطئ في الحكم		تعريفه ٣١٩ / ١
مخطئاً في الاجتهاد	٢٤٥ / ٦	الإجماع
كيفية	٢٢٩ / ٦	الاجماع على اتباع ما جاء
كيفية ترتيب الحجج		عن النبي والصحابة ٤٨٢ / ٤
فيه والادلة	٢٢٩ / ٦	اتفاق المجتهدين عليه ٢٣٦ / ٦
مباحث الاجتهاد وأركانه	١٩٥ / ٦	ما يجعله حجة ٤٧٧ / ٤
مجاله	٦٢ / ٦	كون اتفاق الأكثرين
مخالفة المجتهد	٣٢٦ / ٦	ومخالفة واحد إجماعاً ٤٧٧ / ٤
معرفة الأدلة العقلية فيه	٢٠٤ / ٦	اجتماع الخاصة والعامة
معصومية الأنبياء في		عليه ٤٦٤ / ٤
الاجتهاد	٢١٨ / ٦	الإجماع السكوتي ٧٢ / ٦ ، ٢٤٠
ملكة الاحتجاج في		اجماع الصحابة ٥٤ / ٦
الاجتهاد	٢٢٨ / ٦	الاجماع القطعي ٥٠٢ / ٤
نظر العلماء في قصد المجتهد	٢٣٥ / ٦	الاجماع مع قرينة العلم
تعريفه	١٩٧ / ٦	بالرضا ٥٠٢ / ٤
نفذ الاجتهاد بالاجتهاد	٢٦٦ / ٦	اختصاص هذه الأمة
هل لزمان الاجتهاد والنظر		بصوابه ٤٤٩ / ٤
وقت مقدر	٥٠ / ٣	ادلته ٥٢٧ / ٤
تأثير المجتهد على الاجتهاد	٢٦١ / ٦	استحالة الخطأ فيه ٤٣٥ / ٤
وظيفة المجتهد حين		استصحابه بعد ثبوته ٤٣٥ / ٤

الإجماع	٦- فهرس المصطلحات الأصولية	الإجماع
الجزء / الصفحة	الجزء / الصفحة	الإجماع (تابع)
امتناع الخطأ فيه عقلا	٥٢٠، ٥١٩ / ٤	استقراره
٤٤٥ / ٤	٥١٢ / ٤	استناده إلى قاطع
٤٣٨ / ٤	٥١١ / ٤	ما يشترط لانعقاده
٥٢٢ / ٥	٤٧٧ / ٤	اشتراط عدد التواتر لانعقاده
انعقاد الأكثر مع مخالفة	٤٩٧ / ٤	اطلاقه على القطعي والظني
٤٧٦ / ٤	٥١٤ / ٤	اعتبار انقراض العصر في غير المستقر
٤٧٨ / ٤	٤٦٢ / ٤	اعتبار دخول العامة والخاصة فيه
انعقاده بعد الاجماع على شيء سبق خلافه	٤٦١ / ٤	اعتبار قول العامة فيه
٥٢٨ / ٤	٤٦٦ / ٤	اعتبار قول الفقيه والأصولي فيه
انعقاده على الحكم الثابت بالدليل	٤٩٣ / ٤	اقتران ظهوره بالقول والفعل والعمل
٤٥٥ / ٤	٤٨٢ / ٤	التخير بين الاتباع وغيره من التابعين
انعقاده على الدلائل الموجبة للحكم	٥١٧ / ٤	التسوية بين الصحابة ومن عداهم فيه
٤٥٥ / ٤	٥٢٢ / ٤	التفصيل بين الكليات والجزئيات فيه
انعقاده على الدليل القطعي والظني	٥٢٥ / ٤	اجماع الخاصة فقط
٤٥٧ / ٤	٤٤٣ / ٤	القطع على صحته
٤٥٤ / ٤	٥٢٤ / ٤	القول فيمن بلغه وقوعه وأنكره
٤٩٢ / ٤	١٨٩ / ٦	كون القياس الثابت حكم أصله بالاجماع
انعقاده قبل الانقراض فيما لا مهلة فيه		
٥١٣ / ٤		
انعقاده من الصحابي دون التابعي المجتهد بعده		
٤٨١ / ٤		
١٠٣ / ٦		
٤٤٠ / ٤		
١١١ / ٦		
الاتفاق على قول مع قرب عهد الاختلاف		
٥٣١ / ٤		
٢٤٤ / ٦		

الإجماع	٦- فهرس المصطلحات الأصولية	الإجماع
الجزء / الصفحة	الجزء / الصفحة	الإجماع (تابع)
٤٣٥ / ٤	العلم به	الاختلاف فيه في الأمور
١٢٩ / ٤	النسخ بمستنده	الدينوية
	جواز أن يعلم به كل من	الاستدلال به على سقوط
٥٢٢ / ٤	يصح أن يعلم بالنصوص	الخبر لا نسخه
٥٢٢ / ٤	جريانه في العقلیات	الاستقرار بانقراض العصر
	خطأ كل فريق في مسألة	بطلان ما أجمعوا عليه
٤٤٦ / ٤	غير الأخرى	من جهة الرأي
	جواز ما أجمعوا عليه من	قول البعض إنه مباح
٤٣٨ / ٤	جهة الحكاية عن النبي	وإقدام الباقي على فعله
٤٣٥ / ٤	جواز نقله	قول العالم لا اعلم خلافا
٤٩٣ / ٤	جوازه في العصور المتأخرة	بماذا تثبت حجيته
٢٤٠ / ٦	حجيته	تجويزه عن اجتهاد وقياس
٤٩٢ / ٤	حجيته بعد موت النبي ﷺ	تخصيص الإجماع بخبر
٤٩٠ / ٤	حجيته من الخلفاء الأربعة	الواحد
	كونه حجة ان لم يكن في	تخصيصه تحكم
٥٠١ / ٤	شيء يفوت استدراكه	ترتيبه
٤٤٠ / ٤	كونه حجة شرعية	تردده بين النسخ والغلط
٥٠٢ / ٤	كونه حجة ظنية	ترك القياس به
٤٤٨ / ٤	كونه حجة في الامم السابقة	ترك دليله
	كونه حجة في جميع	تعارضه مع السنة
٥٢١ / ٤	الأحكام الشرعية	تعريفه
٤٤٣ / ٤	كونه حجة قطعية	ثبوته باخبار الاحاد
	كونه حجة مقطوع به من	والظواهر في حق العمل
٥٣١ / ٤	الأصحاب	جريانه في العقلیات
	كونه حجة يقتضي امتناع	الخطأ فيه عقلا
٥٢٩ / ٤	حصول اجماع آخر بخلاف	الرجوع في اجماع سبق
	حدوثه بعد سبق الخلاف	خلافه
٥٢٩ / ٤	واختلاف أهل العصر	

الإجماع - فهرس المصطلحات الأصولية - ٦ الإجماع

الجزء / الصفحة	الجزء / الصفحة	الإجماع (تابع)
عدم القول بأنه إجماع	٥٠٩ / ٤	حكم فعل أهل الاجماع
لا حجة	٥٥٤ / ٤	حكم منكره
عدم إمكانه مطلقا		دلالتة على الصواب من
عدم إمكان الاطلاع عليه	٥٣٥ / ٤	التابعين
عدم انعقاده بالقول	٤٤١ / ٤	دلالة العقل عليه
حتى يقترن بالفعل	٤٤٢ / ٤	دلالة السمع عليه
انعقاده في العصور المتأخرة		صحته عند الانقراض على
انعقاده من الصحابة دون	٥٣٣ / ٤	الخلاف
التابعين في الحالين		صحته في رجوع من بقي
انعقاده من الصحابة دون	٥٣٢ / ٤	بعد الموت إلى أحد القولين
التابعي المجتهد		صحته مع التابعين على
الاشتراط في انعقاده	٥٣٢ / ٤	أحد قولي الصحابة
انقراض عصر المجمعين	٥٣٦ / ٤	صدوره عن اجتهاد
الاشتراط في انعقاده موت		ظهوره في عصر لحين علم
المجمعين	٤٩٣ / ٤	أهل الثاني
الاعتبار به أن بلغ عدد	٥١٧ / ٤	اشتراط التواتر في نقله
الاقل عدد التواتر		اشتراط بلوغ حد التواتر
الاعتداد بخلاف الواحد في	٥١٥ / ٤	في المجمعين
النص		اعتبار إجماع السواحد
بلوغه مبلغ القطعي من	٤٧٨ / ٤	والاثنتين في أصول الدين
التابعين	٤٦١ / ٤	اعتبار قول العامة فيه
ثبوته من الصحابة في		اعتبار مخالفة التابعي أصلا
الاشعار	٤٨١ / ٤	فيه
اثباته بخبر الواحد		اعتباره إجماعا إذا لم يتعلق
عدم جواز الخطأ فيه	٥٢٣ / ٤	بالدين
الرجوع في اجماع سبق	٥٠٩ / ٤	اعتباره مع وجود النص
خلافه		

الإجماع	٦ - فهرس المصطلحات الأصولية	الإجماع
الجزء / الصفحة	الجزء / الصفحة	الإجماع (تابع)
٤٣٥ / ٤	العلم به	الاختلاف فيه في الأمور
١٢٩ / ٤	النسخ بمستنده	الدينيوية
	جواز أن يعلم به كل من	الاستدلال به على سقوط
٥٢٢ / ٤	يصح أن يعلم بالنصوص	الخبر لا نسخه
٥٢٢ / ٤	جريانه في العقلیات	الاستقرار بانقراض العصر
	خطأ كل فريق في مسألة	بطلان ما أجمعوا عليه
٤٤٦ / ٤	غير الأخرى	من جهة الرأي
	جواز ما أجمعوا عليه من	قول البعض إنه مباح
٤٣٨ / ٤	جهة الحكاية عن النبي	وإقدام الباقي على فعله
٤٣٥ / ٤	جسواز نقله	قول العالم لا اعلم خلافا
٤٩٣ / ٤	جوازه في العصور المتأخرة	بماذا تثبت حجتيه
٢٤٠ / ٦	حجتيه	تجويزه عن اجتهاد وقياس
٤٩٢ / ٤	حجتيه بعد موت النبي ﷺ	تخصيص الإجماع بخبر
٤٩٠ / ٤	حجتيه من الخلفاء الأربعة	الواحد
	كونه حجة ان لم يكن في	٣٧٩ / ٣
٥٠١ / ٤	شيء يفوت استدراكه	٤٨٢ / ٤
٤٤٠ / ٤	كونه حجة شرعيته	٢٢٩ / ٦
٥٠٢ / ٤	كونه حجة ظنية	١٥٣ / ٤
٤٤٨ / ٤	كونه حجة في الامم السابقة	٤٩٩ / ٤
	كونه حجة في جميع	٤٥٥ / ٤
٥٢١ / ٤	الأحكام الشرعية	١١٠ / ٦
٤٤٣ / ٤	كونه حجة قطعية	٤٣٦ / ٤
	كونه حجة مقطوع به من	ثبوتها باخبار الاحاد
٥٣١ / ٤	الأصحاب	٤٤٤ / ٤
	كونه حجة يقتضي امتناع	٥٢١ / ٤
٥٢٩ / ٤	حصول اجماع آخر مخالف	٤٤٥ / ٤
	حدوثه بعد سبق الخلاف	الرجوع في اجماع سبق
٥٢٩ / ٤	واختلاف أهل العصر	٥٢٨ / ٤
		خلافه

الإجماع	٦- فهرس المصطلحات الأصولية	الإجماع
الجزء / الصفحة	الجزء / الصفحة	الإجماع (تابع)
عدم القول بأنه إجماع	٥٠٩ / ٤	حكم فعل أهل الاجماع
٤٩٨ / ٤ لا حجة	٥٥٤ / ٤	حكم منكره
٤٣٧ / ٤ عدم إمكانه مطلقا		دلالتة على الصواب من
٤٣٨ / ٤ عدم إمكان الاطلاع عليه	٥٣٥ / ٤	التابعين
عدم انعقاده بالقول	٤٤١ / ٤	دلالة العقل عليه
٤٩٣ / ٤ حتى يقترن بالفعل	٤٤٢ / ٤	دلالة السمع عليه
٤٩٣ / ٤ انعقاده في العصور المتأخرة		صحته عند الانقراض على
انعقاده من الصحابة دون	٥٣٣ / ٤	الخلاف
٤٨١ / ٤ التابعين في الحالين		صحته في رجوع من بقي
انعقاده من الصحابة دون	٥٣٢ / ٤	بعد الموت إلى احد القولين
٤٨١ / ٤ التابعي المجتهد		صحته مع التابعين على
الاشتراط في انعقاده	٥٣٢ / ٤	أحد قولي الصحابة
٥١٠ / ٤ انقراض عصر المجمعين	٥٣٦ / ٤	صدوره عن اجتهاد
الاشتراط في انعقاده موت		ظهوره في عصر لحين علم
٥١٠ / ٤ المجمعين	٤٩٣ / ٤	أهل الثاني
الاعتبار به أن بلغ عدد	٥١٧ / ٤	اشتراط التواتر في نقله
٤٧٧ / ٤ الأقل عدد التواتر		اشتراط بلوغ حد التواتر
الاعتداد بخلاف الواحد في	٥١٥ / ٤	في المجتمعين
٤٧٨ / ٤ النص		اعتبار إجماع الواحد
بلوغه مبلغ القطعي من	٤٧٨ / ٤	والاثنين في أصول الدين
٥٣٥ / ٤ التابعين	٤٦١ / ٤	اعتبار قول العامة فيه
ثبوته من الصحابة في		اعتبار بخالفة التابعي أصلا
٤٨٠ / ٤ الاشعار	٤٨١ / ٤	فيه
٤٤١ / ٤ اثباته بخبر الواحد		اعتباره إجماعا إذا لم يتعلق
٤٤٥ / ٤ عدم جواز الخطأ فيه	٥٢٣ / ٤	بالدين
الرجوع في اجماع سبق	٥٠٩ / ٤	اعتباره مع وجود النص
٥٢٨ / ٤ خلافه		

الإجماع	٦- فهرس المصطلحات الأصولية	الإجماع
الجزء / الصفحة	الجزء / الصفحة	الإجماع (تابع)
الاجماع على شيء يفوت	حدوثه بعد اجماع سابق	
استدراكه	يخالفه	
اختصاص لزومه بعصر	مخالفته إذا انعقد	
الصحابة	على شيء	
أثر الإجماع عند كثرة	وقوعه مخالفا لإجماع	
الساكتين عليه	الصحابة	
أثر الاجماع بعد الصحابة	عدم جوازه على جهل	
ما اشترك الخاصة والعامة	ما يلزمهم علمه	
فيه	عدم جوازه عن دلالة	
ما ينعقد به	عدم جوازه في القياس	
مخالفة اجماع الصحابة من	إلا عن أمارة	
بلغ مبلغ الاستدلال	عدم جوازه من التابعين	
حكمه	على أحد قولي الصحابة	
مستنده	عدم لزوم نفي الاجماع	
معرفة دليله	بنفي الصحة	
اثره على الاجتهاد	كونه غير موجب العلم	
ثبوته من جهة العقل	والعمل	
جريانه في العقليات	الاجماع في عصر الصحابة	
كون اجماع الصحابة حجة	أو في غيره	
كونه من خصائص هذه	كونه اجماعا إن كان فتيا	
الأمة	لا حكما والعكس	
حكمه	اشتراط انقراض العصر	
نسخه	لثبوته	
نفيه	كونه حجة	
هل يعتبر بخلاف الظاهرية	كونه عن قياس أو دليل	
فيه	كونه مبينا لا ناسخا	
تحقيقه	كونه من خصائص	
المراد به	هذه الأمة	

الإجماع	٦- فهرس المصطلحات الأصولية	الإجماع السكوتي
الإجماع (تابع)	الجزء / الصفحة	الجزء / الصفحة
تعريفه	٤ / ٤٣٥	إجماع العوام
العمل به	٤ / ٤٣٥	حكمه
صفة وقوعه	٤ / ٤٥٦	إجماع أهل البيت
قبول الظواهر فيه	٤ / ٤٤٤	الاحتجاج به
لا حظ له في نسخ الشرع	٤ / ١٢٩	إجماع أهل الحرمين
مدخل أهل الأهواء فيه	٤ / ٤٦٨	كونه حجة
اثره على الظن	٤ / ٤٤٣	إجماع أهل المدينة
قبول اخبار الاحاد فيه	٤ / ٤٤٤	كونه حجة
تحققه	٤ / ٥١٦	تنزيله منزلة إجماع الأمة
نسخه أو النسخ به	٤ / ١٢٨	جواز مخالفته
الاحتجاج به عند اشتراط انقراض العصر	٤ / ٥١٤	حكمه حال انفراده
انعقاده عند ظهوره بالقول	٤ / ٤٩٣	ترجيحه حال كونه عن طريق الاستدلال
كون إجماع التابعين حجة	٤ / ٥٣٦	الاعتداد بخلاف غيرهم
اشتراط انقراض التابعين لتحققه	٤ / ٥١٤	انعقاد الإجماع بهم متى كان في مسألة
الاحتجاج بإجماع التابعين	٤ / ٥٣٦	إجماع أهل المصرين
إجماع الخاصة		كونه حجة أو ليس بحجة
ارتداد من انكره من العلماء	٤ / ٥٢٦	حكمه
إجماع الصحابة		إجماع السكوتي
كونه حجة	٤ / ٤٣٩	حكمه
إجماع العلماء		صفته
اعتباره في العام دون الخاص	٤ / ٤٦٤	تخصيصه ببعض الصحابة
ليس لغيرهم مدخل فيه	٤ / ٤٦٧	ترجيح كونه إجماعاً
		حجتيه

الإجماع	٦- فهرس المصطلحات الأصولية	الإجماع
الجزء / الصفحة	الجزء / الصفحة	الإجماع (تابع)
الاجماع على شيء يفوت	حدوثه بعد اجماع سابق	
استدراكه ٥٠١ / ٤	يخالفه ٥٤٢ / ٤	
اختصاص لزومه بعصر	مخالفته إذا انعقد	
الصحابة ٤٨٢ / ٤	على شيء ٥٣٨ / ٤	
أثر الإجماع عند كثرة	وقوعه مخالفا لإجماع	
الساكين عليه ٥٠١ / ٤	الصحابة ٥٢٩ / ٤	
أثر الاجماع بعد الصحابة ٤٨٢ / ٤	عدم جوازه على جهل	
ما اشترك الخاصة والعامة	ما يلزمهم علمه ٤٤٦ / ٤	
فيه ٥٢٥ / ٤	عدم جوازه عن دلالة ٤٥٣ / ٤	
ما ينعقد به ٤٦١ / ٤	عدم جوازه في القياس	
مخالفة اجماع الصحابة ممن	إلا عن أمارة ٤٥٣ / ٤	
بلغ مبلغ الاستدلال ٤٨١ / ٤	عدم جوازه من التابعين	
حكمه ٥٥ / ٦	على أحد قولي الصحابة ٥٣٥ / ٤	
مستنده ٤٧٧ / ٤	عدم لزوم نفي الاجماع	
معرفة دليله ٤٥٤ / ٤	بنفي الصحة ٥٤٧ / ٤	
اثره على الاجتهاد ٥٠١ / ٤	كونه غير موجب العلم	
ثبوت من جهة العقل ٤٤١ / ٤	والعمل ٤٤٣ / ٤	
جريانه في العقلیات ٥٢٢ / ٤	الاجماع في عصر الصحابة	
كون اجماع الصحابة حجة ٤٨٢ / ٤	أو في غيره ٥٠١ / ٤	
كونه من خصائص هذه	كونه اجماعا إن كان فتيا	
الأمة ٤٤٩ / ٤	لا حكما والعكس ٤٩٩ / ٤	
حكمه ٤٤٣ / ٤	اشتراط انقراض العصر	
نسخه ١٣١ / ٤	لثبوت ٤٩٨ / ٤	
نفيه ٥٤٨ / ٤	كونه حجة ٤٣٥ / ٤	
هل يعتبر بخلاف الظاهرية	كونه عن قياس أو دليل ٤٥٥ / ٤	
فيه ٤٧١ / ٤	كونه مبينا لا ناسخا ١٥٣ / ٤	
تحقيقه ٤٨٣ / ٤	كونه من خصائص	
المراد به ٤٤١ / ٤	هذه الأمة ٤٤٩ ، ٤٣٥ / ٤	

الإجماع	٦ - فهرس المصطلحات الأصولية	الاجماع السكوتي
الإجماع (تابع)	الجزء / الصفحة	الجزء / الصفحة
تعريفه	٤ / ٤٣٥	اجماع العوام
العمل به	٤ / ٤٣٥	حكمه
صفة وقوعه	٤ / ٤٥٦	اجماع اهل البيت
قبول الظواهر فيه	٤ / ٤٤٤	الاحتجاج به
لا حظ له في نسخ الشرع	٤ / ١٢٩	اجماع اهل الحرمين
مدخل أهل الاهواء فيه	٤ / ٤٦٨	كونه حجة
اثره على الظن	٤ / ٤٤٣	اجماع أهل المدينة
قبول اخبار الاحاد فيه	٤ / ٤٤٤	كونه حجة
تحققه	٤ / ٥١٦	تنزيله منزلة اجماع الامة
نسخه أو النسخ به	٤ / ١٢٨	جواز مخالفته
الاحتجاج به عند اشتراط انقراض العصر	٤ / ٥١٤	حكمه حال انفراده
انعقاده عند ظهوره بالقول	٤ / ٤٩٣	ترجيحه حال كونه عن طريق الاستدلال
كون اجماع التابعين حجة	٤ / ٥٣٦	الاعتداد بخلاف غيرهم
اشتراط انقراض التابعين لتحقيقه	٤ / ٥١٤	انعقاد الاجماع بهم متى كان في مسألة
الاحتجاج باجماع التابعين	٤ / ٥٣٦	اجماع أهل المصرين
اجماع الخاصة		كونه حجة أو ليس بحجة
ارتداد من انكره من العلماء	٤ / ٥٢٦	اجماع الأمة
اجماع الصحابة		حكمه
كونه حجة	٤ / ٤٣٩	الاجماع السكوتي
اجماع العلماء		صفته
اعتباره في العام دون الخاص	٤ / ٤٦٤	تخصيصه ببعض الصحابة
ليس لغيرهم مدخل فيه	٤ / ٤٦٧	ترجيح كونه اجماعا
		حجته

الاجماع السكوتي	٦- فهرس المصطلحات الأصولية	الأحكام الشرعية
الاجماع السكوتي (تابع) الجزء / الصفحة	الجزء / الصفحة	
انكاره	٥٢٤ / ٤	الأحاديث
تكراره مع طول الزمن	٥٠٥ / ٤	الأخذ ببعضها عند
مخالفة القياس له أو موافقته له	٥٠٤ / ٤	اختلافها
مضي الزمن قدر مهلة النظر	٥٠٥ / ٤	الاحاطة
الاجماع الفعلي		تعذرها
سبقه بخلاف	٥٠٩ / ٤	الاحتجاج
انعقاد الاجماع به إذا		الاحتجاج بالمختلف فيه
خرج مخرج الحكم والبيان	٥٠٨ / ٤	بين الخصمين
الاجماع اللغوي		الاحتمال
اعتباره اجماعا فيا		احتمال الخبر لمرين
تعلق بالدين	٥٢٣ / ٤	متنافين
		الاحتمال الذي يسقط به
		الاستدلال
		الأحكام
الاجمال		ثبوتها بالادلة
الاجمال في القياس	١ / ٣	حصولها بالبخت والمصادفة
إذا خص العموم هل يكون مجملا؟	١٧ / ٤	انعقادها بغير مستند
انواع اللفظ المجمع		أخذها من أحاديث ضرب
في تركيبه	٤٥٨ / ٣	الأمثال
الاجمال في القرآن والسنة	١٥٨ / ٣	حصول اتفاق الخاص
كفايته في الجرح	٢٩٦ / ٤	والعام فيه
كون الاجمال في حال		ما يطلب فيه اليقين
الافراد أو التركيب	٤٥٧ / ٣	معرفتها بالفعل
		لا بد لها من علة
اجمع		و
تشنية «أجمع» وجمعه	٧١ / ٣	الأحكام الشرعية
		أقسامها

الأحكام الضمنية	٦- فهرس المصطلحات الأصولية	الاختيار
الجزء / الصفحة	الجزء / الصفحة	الجزء / الصفحة
الأحكام الضمنية	الاخبارات	
هل تعلل	تتبع مدلولاتها	٢٢٧ / ٤
الاحكام العقلية	الاختصار	
مالا يجب تقديم العمل	الاختصار في الحديث	
به على السمع منها	بشرط الاستقلال	٣٦٣ / ٤
الإخالة	الاختصاص	
المطالبة باعتبار كون	اعطاء الحكم لشيء	
الوصف علة وما تتضمنه	والاعراض عما سواه	٥٧ / ٤
بيان الإخالة قبل أن	الاختصاص ومعانيه	٥٧ / ٤
يسألها	الاختلاف	
ضم لفظ إلى التعليل	اختلاف أهل العصر	٥٣٠ / ٤
يشعر بالإخالة	الأخذ بقول الأكثر من	
الاخبار	الصحابة فيه	٥٣٥ / ٤
امكان الجمع بينها عند	شرط انقراض العصر فيه	٥٣٧ / ٤
تعارضها	احداث قول ثالث فيه	٥٤٠ / ٤
بناؤه على حسن الظن	عدم وجوده في القرآن	
بالراوي	والسنة	١١٥ / ٤
حكم ما صحح منها	الاختلاف في مسألتي	٥٤٦ / ٤
روايتها من أهل المدينة	وجود اجماع بعده يلغيه	٥٣٦ / ٤
ثم مخالفتها منهم	اختلاف الصحابة	
مدارها على غلبة الظن	تأييده من الخلفاء الأربعة	٤٩١ / ٤
اخبار النبي ﷺ	حاصل الخلاف فيه	٦٨ / ٦
اطراد الشرائط فيه	اختلاف الضابط	
أخبار الاحاد	تعريفه	٣٣٢ / ٥
إثبات اسماء الله بها	الاختيار	
ردها فيما تعم به البلوى	اشتراطه في التكليف	٣٥٥ / ١

الأخص	٦ - فهرس المصطلحات الأصولية	الإستثناء
الأخص	الجزء / الصفحة	الجزء / الصفحة
الأخص		الاستثناء
الأخص واندراجہ تحت		اخراجہ الاعیان ٣ / ٣٣٤
الأعم	٣ / ١٥	استثناء الكل من الكل ٣ / ٢٨٨
الأخف		استثناء الأقل من الأكثر ٣ / ٢٥٧
الأخذ به	٣١ / ٦	استثناء الأكثر من الاعداد و ٢٨٩
الأداء		وغيرها ٣ / ٢٩١
الفرق بين تسمية القضاء		استثناء بعض الصور ١ / ٤٠٨
أداء والعكس	١ / ٣٣٦	اشتراط كون الاستثناء
وجوب الأداء على الفور		من الجنس ٣ / ٢٨٣
بمطلق الأمر	٢ / ٣٩٨	التخصيص والبيان في
الادراك		الاستثناء من غير الجنس ٣ / ٢٨٤
ضابط الادراك	١ / ٥١	الخلاف في الاستثناء من
الأدلة		غير الجنس ٣ / ٢٨٢
المراد بها	١ / ٢٦	الفرق بين التخصيص
الأدلة الظنية		والاستثناء ٣ / ٢٩٧
تكفير منكرها	٤ / ٥٢٧	الفرق بين الشرط
الأدلة القطعية		والاستثناء ٣ / ٣٣٨
الاختلاف في تكفير منكرها	٤ / ٥٢٧	القليل الذي يجوز استثناءه ٣ / ٢٩٢
الأدلة المخصصة		أنواعه ٣ / ٢٧٥
المبادرة للحكم بالعموم قبل		الاستثناء المتوسط وتحلله
البحث عن الأدلة	٣ / ٤٧	بين جملتين ٣ / ٣١٩
أدوات الشرط		الاستثناء الوارد بعد جمل
عمومها	٣ / ٨٢	متعاطفة ٣ / ٣٠٧
الارسال		الاستثناء بالمشيئة ٣ / ٣٢٤
الاحتجاج به ممن عرف		الاستثناء في القرآن ٣ / ٣٢٢
بالأخذ من الضعفاء	٤ / ٤٠٨	الاستثناء لغة ٣ / ٢٩٥
		الاستثناء من التحريم ٣ / ٣٠٣

الاستثناء	٦- فهرس المصطلحات الأصولية	الاستحسان	
الاستثناء (تابع)	الجزء / الصفحة	الجزء / الصفحة	
الاستثناء من الجنس وغيره	٢٧٧ / ٣	شروط صحته	٢٨٤ / ٣
الاستثناء من المفرد	٢٩٧ / ٣	الاستثناء من جنس الأصل	٢٩٣ / ٣
الاستثناء من النفي ومن		هل الاستثناء تخصيص؟	٢٩٦ / ٣
الاثبات	٣٠١ / ٣	هل فيه اخراج	٣٠٠ / ٣
الاستثناء من الاثبات	٢٩٨ / ٣	هل يعمل الاستثناء بطريق	
الاستثناء من الاستثناء	٣٠٤ / ٣	المعارضة أو البيان	٢٩٨ / ٣
الاستثناء من غير الجنس	٢٧٨ / ٣	تسميته نسخا	١٥ / ٤
	٢٧٩	الاستثناء المستغرق	
الاستثناء واثره على اليمين		حكمه	٢٨٧ / ٣
بعد انعقادها	٢٨٦ / ٣	الاستثناء المنفصل	
الاستثناء والخلاف في		حكمه	٢٨٥ / ٣
تسميته	٢٨١ / ٣	الاستثناء المنقطع	
الاستثناء وشروط عوده		حكمه	٢٨٠ / ٣
لجميع في الجمل		الاستحسان	
المتعاطفة	٣١٢ / ٣	استحسان العامي الاحكام	
الاستثناء وما يصح منه	٢٧٦ / ٣	فيما اختلف فيه الفقهاء	٣١٢ / ٦
الاستثناء وهل يثبت المجاز		استحسان المجتهد بدون	
ويحققه	٢٧٦ / ٣	الدليل	٣ / ٦
تعريفه	٢٧٥ / ٣	استحسان المذموم	٦ / ٦
تقدم الاستثناء واختصاصه	٣٠٩ / ٣	استحسان ما في العادات	
تقدير الدلالة في الاستثناء	٢٩٤ / ٣	على خلاف الدليل	٧ / ٦
جعل الاستثناء من		اقسامه	٢ / ٦
المخصصات المتصلة	٣٠٠ / ٣	اقوال العلماء فيه	٧ / ٦
الاستثناء حال كون المستثنى		المراد منه	٥ / ٦
مجهولا	٢٩٨ / ٣	انواعه ومباحثه	٧ / ٦
الاستثناء من العدد	٢٩٦ / ٣	الاستدلال به	٧ / ٦
رجوع الاستثناء إذا تعقب		تعريفه	٧ / ٦
حكما أو تعليلا	٣١٢ / ٣		

الاستحسان ٦- فهرس المصطلحات الأصولية الاستغراق

الاستحسان (تابع)	الجزء / الصفحة	الجزء / الصفحة
تقديمه على القياس	٨٩ / ٦	الاصل في المنافع الاذن
تقديم القياس عليه	٩٤ / ٦	وفي المضار المنع
تقسيمه عند الأحناف	٩٠ / ٦	بناء مسألة على أخرى قبل
حجته	٨٧ / ٦	الشروع في الاستدلال
علاقته مع القياس	٩٣ / ٦	تقرير العلة بالاستدلال
ما استحسسه الشافعي	٣٢٤ / ٥	على نقيض ما ادعاه
والمراد منه	٩٥ / ٦	الاستدلال المرسل
مخالفته الدليل الشرعي	٩٠ / ٦	حكمه
موارد الاستحسان	٨٩ / ٦	الاستصحاب
مواضعه	٩٥ / ٦	استصحاب الحاضر في
موافقته مع الدليل الشرعي	٩٠ / ٦	الماضي
الاستدلال	١٧ / ٦	استصحاب الحال
المراد بسقوط الاستدلال	٣٥ / ٦	مسألة ما تعلق
في وقائع الاعيان	١٥٤ / ٣	بالاستصحاب
الاحتمال الذي يسقط به	١٥٣ / ٣	الاستعمال
الاستدلال	١٥٣ / ٣	استعمال ما علمه الناس
الاستدلال على عدم الحكم	٩ / ٦	حتى يعلموا خلافه
بعدم الدليل	٩ / ٦	الاستغراق
الاستدلال على علة الحكم	٧ / ٣	اشتراط العموم فيه
بفعل النبي ﷺ	٢٠٥ / ٥	اعتقاد العموم وهل يؤدي
الاستدلال على فساد	٥٢ / ٣	إلى القول بالاستغراق
الشيء	٧ / ٥	الأخذ في حد العام
بعدم الدليل على صحته	٧ / ٣	بالاستغراق
الاستدلال على فساد	٣٨٧ / ٣	حكمه في الاستثناء
الشيء بفساد نظيره	٨ / ٦	كونه عاما
الاستدلال على محل النزاع	٢٩٧ / ٥	هل الشرع يقتضي
والقول بموجبه	٢٥ / ٣	الاستغراق

الاستغراق	٦- فهرس المصطلحات الأصولية	الاستيعاب
الاستغراق (تابع) الجزء / الصفحة	الجزء / الصفحة	الجزء / الصفحة
تقدم النفي على كل	٣ / ٦٧	رجوعه الى المنع ٥ / ٣٥٠
حسب العموم		الاستفصال
تقديم العهد الذهني	٣ / ٨٩	ترك الاستفصال في وقائع
على الاستغراق		الاحوال مع قيام
الاستفادة		الاحتمال ٣ / ١٤٨
هل المفهوم مستفاد من		الاستفهام عن الدلالة ٥ / ٣٦٤
دلالة العقل أم اللفظ	٤ / ٥	الاستقراء
الاستفاضة		اقسامه ٦ / ١٠
الفرق بين الاستفاضة		دلالة المشتقات بالاستقراء ٢ / ١٠٣
والاحاد	٤ / ٢٤٩	الاستماع
الاستغناء بها عن تعديل		هل لمدة الاستماع وقت
أهل العلم العدول	٤ / ٢٨٧	محدد ٣ / ٥٠
كونها أعلى رتبة من المتواتر	٤ / ٢٤٩	الاستنباط
كونها من جملة خبر الواحد	٤ / ٢٥٦	استنباط العلة من المعنى
كونها والمتواتر بمعنى واحد	٤ / ٢٤٩	والعكس ٥ / ١٢٠
ما تتلقاها الامة بالقبول	٤ / ٢٤٩	استنباط معنى من النص
مراعاة عدالة المخبر فيها	٤ / ٢٥٠	يعممه ٣ / ٣٧٧
الاستفتاء		استنباط معنى من المقيّد
استفتاء المتنازعين فقهاء		يعود عليه بالاطلاق ٣ / ٣٧٨
مع وجود الحاكم	٦ / ٣١٥	استنباط معنى يقاس عليه
استفتاء من استفاضة		غيره من العموم ٥ / ٧٠
اهليته	٦ / ٣١٠	الاستثذان
من يجوز استفتاءه	٦ / ٣١٠	الامر عقيب الاستثذان ٢ / ٣٨٤
الاستفسار		الاستيعاب
الفرق بين الاعتراض		اشتراط قرينة على
والاستفسار	٥ / ٣١٨	خصوص حكم الاستيعاب ٣ / ٥٢
معناه	٥ / ٣١٧	

الإصرار	٦- فهرس المصطلحات الأصولية	الاستيعاب
الجزء / الصفحة	الجزء / الصفحة	الاستيعاب (تابع)
٢٥ / ٤	مدلولها	القول بالعموم لا بالاستيعاب
٤٠٣ / ٤	الإسناد شرطه صحته	تداخل التعدد والاستيعاب
٤٨٧ / ٣	الإشارة وقوع البيان بالكتابة والإشارة	الإسلام اسلام الكافر وسقوط حق الله عنه
٧٦ / ٢	الاشتقاق أركانه	الاسم انقسامه
١٠٣ / ٢	اشتقاق اسم الفاعل لشيء والفعل قائم بغيره	الاسماء التي علمها الله ادم الاسم هل هو المسمى أو غيره
٨٥ / ٢	اشتقاق الافعال من المصادر	نسبة الاسماء إلى المسميات
٧٦ / ٢	اقسامه	هل اسماء الله توقيفيه
١٠١ / ٢	الاشتقاق من المعنى القائم بالشيء	اسم الجمع اسم الجمع اذا دخلته الألف واللام
٩١ / ٢	بقاء معنى المشتق هل هو شرط	اسم الجنس اسم الجنس اذا دخلت عليه الألف واللام
٧٥ / ٢	تقسيمه	تعريف اسماء الاجناس
٧٢ / ٢	ثبوته	الاسم الشرعي ثبوته بالاجتهاد
١٠٣ / ٢	دلالة الاسماء المشتقة شرط صدق المشتق صدق المشتق منه	اسم العلم كونه من باب مفهوم اللقب
٨٩ / ٢	المشتق منه	اسماء الأنواع دلالة على نفيه عما عداه
٧٤ / ٢	فائدته	
٧١ / ٢	مباحثه	
٢٧٧ / ٤	الإصرار حكمه	

الأصل	٦ - فهرس المصطلحات الأصولية	الإضافة
الجزء / الصفحة	الجزء / الصفحة	الجزء / الصفحة
الأصل	الاتفاق على إثبات الحكم	٨٧/٥
اختلاف حكمي الأصل	فيه	٨٠/٥
والفرع	الأصل وحكمه	٧٨/٥
اشتراط رد معنى الفرع	تأثير الأصل في كل	٣٠٥/٥
الى الأصل	موضع	٣٠٩ / ٥
اعتبار المعاني التي	تعليل الأصل بعلتين	٣٦١ / ٥
لها أصول	شروط حكم الأصل	٢٦٥ / ٤
التمسك به وما يفيد	كون الأصل فرعاً لأصل	٨٤/٥
تفريق المعارض بين أصل	آخر	٣١٠ / ٥
واحد وبين الفرع	ما يستثنى من الأصل إن	١١١ / ٦
تقابل الأصلين	كان حكمه مقيساً	٨٨ / ٥
قياس الفرع بالأصل	منع الحكم في الأصل إن	٨٧/٥
اشتراط انعقاد الإجماع على	لم يكن مجعماً عليه	٣٢٣/٥
أن حكم الأصل مغل	منع كون الأصل معللاً	٧٧/٥
اشتراط الاتفاق على وجود	أصول الدين	٧٨/٥
العلة في الأصل	أقوال العلماء في	٧٨/٥
اشتراط حصر الأصل	الاجتهاد فيها	٢٣٨ / ٦
بالعدد	معرفة المجتهد بها	٢٠٤ / ٦
اشتراط رد معنى الفرع	أصول الفقه	٣١٠/٥
في الفرق الى الأصل	بيان شرف علم الأصول	٧٩/٥
اشتراط كون الأصل	تعريفه	٧٤/٥
صحيحاً	الأصولي	٨٦/٥
القياس بغير أصل	اعتبار خلافه في الفقه	٧٦/٥
القياس على الأصل	الإضافة	٦٦ / ٣
المنوع الحكم مطلقاً	كونها من مقتضيات	
المراد بالأصل	العموم	

الإضمـار	٦- فهرس المصطلحات الأصولية	الإفتاء
الجزء / الصفحة	الجزء / الصفحة	الجزء / الصفحة
الإضمـار	خلافه	٤٣ / ٣
الاضمار في اللغة والقرآن	الإعجاز	١٥٨ / ٣
وقوع التعارض بين	اعجاز القرآن في النظم	
الاضمار والمجاز	والاعراب	٢٤٥ / ٢
الأطباق	الاعجاز في قراءة كلام الله	٤٤٦ / ١
أطباق الناس من غير نكير	الأعمال	٤٤٢ / ١
الإطلاق	الخلاف في اعتماد المنقولة	
الفاظه الجائزة وغيرها	منها عن أهل المدينة	٤٨٨ / ٤
حمل ماله مسمى عرفي	الأعم	
وشرعي عند الإطلاق	الفرق بينه وبين العام	٧ / ٣
الاعتبار	الأعم واندراج الاخص	
اعتبار اجماع اهل كل عصر	تحت	١٥ / ٣
الاعتراض	تفاوت صيغه	٧ / ٣
الفرق بين الاعتراض	الأعيان	
والاستفسار	المراد بسقوط الاستدلال	
تسمية القول بالموجب	في وقائع الاعيان	١٥٤ / ٣
اعتراضا	الأغلظ	
ما يسمى اعتراضا	الاخذ به عند تعارض	
الاعتراف	الادلة	١١٤ / ٦
الوقوف على كلمة سبقت	الإفتاء	
ليست بصواب والاعتراف	افتاء البارع في المذهب	
بها	ومأخذه	٢٩٦ / ٦
الاعتقاد	افتاء العالم نفسه	٣١٧ / ٦
اعتقاد المقلد للشي على	افتاء العامي بما في	
ما هو عليه	كتب الفقهاء	٣١٦ / ٦
اعتقاد ما نسمع حتى نعلم	افتاء المجتهد أو المقلد	٣٠٦ / ٦

الإفتاء	٦- فهرس المصطلحات الأصولية	الإلهام
الإفتاء (تابع)	الجزء / الصفحة	الجزء / الصفحة
افتاء المفتي بقول بعض السلف ولا يعرف علته	٣١٨ / ٦	الاقتضاء
افتاء المقلد ان عدم المجتهد	٣٠٧ / ٦	الفرق بين دلالة الاقتضاء ودلالة الاضمار
افتاء غير المجتهد	٢٩٧ / ٦	ما يتوقف عليه
افتاء غير المجتهد بما يحكيه عن المفتين	٢٩٨ / ٦	الأقوال
افتاء من اجتهد في حادثة ثم تغير اجتهاده	٣٠٤ / ٦	امتناع السهو والنسيان فيها
العمل بفتاوى الموتى	٢٩ / ٦	عدم ضبطها لاتساع الاقطار وكثرة العدد
الافتاء بالتقليد بعد الاجتهاد	٢٨٧ / ٦	الإكراه
الافتاء في حادثة بحكم تقربا الى الله	٢٦٣ / ٦	التكليف حالة الإكراه وأقسامه
الافتاء والاستفتاء من له حق الافتاء	٣٠٥ / ٦	الإلحاق
الافتراق	٣٠٨ / ٦	الحاق فعل النبي بقوله الحاق المسكوت عنه بالعلة المنصوصة
اركانه	٣٠٣ / ٥	الحاق فرع بأصله بعلة لم يتعلق بها الحكم
الأفعال		
السهو والنسيان فيها	١٧٣ / ٤	الإلغاء
الأقارير		الغاء الوصف الذي وقعت به المعارضة وأضر به
ثبوتها بالمفهوم	٤٥ / ٤	الألفاظ
الاقتران		فعلها في عهده ﷺ
اقتران اللازم عن المركب بحكم	٦ / ٤	الإلهام
اقتران القرآن في الحكم والنظم	٩٩ / ٦	أسباب حصوله أنواعه

الإلهام	٦ - فهرس المصطلحات الأصولية	الأمر
الإلهام (تابع)	الجزء / الصفحة	الجزء / الصفحة
علاماته	١٠٣/٦	الأمر عقيب الاستئذان ٣٨٤/٢
معرفة القبلة به	١٠٣/٦	الأمر هل يقتضي الصحة
الإمارة		شرعا أو لغة ٣٧٦/٢
التفصيل فيها	٤٥٣/٤	تصريح الأمر بالأمر بالفعل
الامثال		في أي وقت شاء ٣٩٦/٢
فوات الامثال بالأمر	٤٠٥/٢	تعريفه ٣٤٢/٢
هل يوجب الإجزاء	٤٠٧/٢	تعليقه بمعين ٤٠٩/٢
الأمر		تقديم الأمر على وقت
حكم الأمر بالكفر	٣٩٣/١	الفعل ٣٧٥/٢
إطلاق الأمر وهو يشمل		تقديم صيغة الأمر ٤٣٢/٢
الواجب والمندوب	٤٢٣/٢	تكرر لفظ الأمر ٣٩٢/٢
اقتضاء الأمر حسن		حد الأمر ٣٤٨/٢
المأمور به	١٧٣/١	دخول الأمر تحت الأمر ٤١٣/٢
الأمر المعلق بالفاء وحكم		صيغة الأمر ٣٥٢/٢
وجوبه	٤٠١/٢	فوات الامثال بالأمر ٤٠٥/٢
الأمر المعلق بشرط أو		ما يمتاز به الأمر عن النهي ٤٥٦/٢
صفة أو وقت	٣٨٨/٢	مدلول الأمر ٣٤٥/٢
الأمر بالشيء قد يكون		مطلق الأمر هل يقتضي
أمرا بخلافه	١١٣/٤	التكرار ٣٣/٢
الأمر بالشيء هل يقتضي		مطلق الأمر هل يتناول
الجواز	٣٧٦/٢	المكروه ٣٧٧/٣
الأمر بالشيء هل هو نهى		مفارقة الأمر للنهي في
عن ضده	٤١٦/٢	الدوام والتكرار ٤٣٠/٢
الأمر بالصفة	٤١٥/٢	هل للأمر صيغة ٣٥٦/٢
الأمر بالانتماء	٤١٣/٢	وجوب الأداء على الفور
الأمر بالأمر بالشيء	٤١٠/٢	بمطلق الأمر ٣٩٨/٢
		ورود الأمر بإيجاد فعل ٤١٦/٢

الأمـر	٦- فهرس المصطلحات الأصولية	الإنكار
الأمـر (تابع)	الجزء / الصفحة	الجزء / الصفحة
ورود الأمر مقيدا بمرة أو بتكرار	٣٨٥/٢	سبب لدلوله ٢٢٧/٤
ورود صيغة الأمر بعد الحظر هل تفيد الوجوب	٣٧٨/٢	احتماله الصدق والكذب ٢٢٧/٤
كون الأمر يفارق الإرادة	٦٥/٤	وقوعه منقولا عن أصل ٢٢٧/٤
التفريق بين الحتم وغيره في الأمر والنهي	٣٦/٣	الصيغ ٢٢٧/٤
الأنياء		الانفراد ٢٢٧/٤
اجتهادهم بدلائل الكتاب	٢١٧/٦	انفراد الثقة بالزيادة في الحديث ٣٢٩/٤
اجتهادهم برأيهم	٢١٧/٦	الانقراض ٣٢٩/٤
اجتهادهم فيما فيه نص	٢١٤/٦	عدم اشتراطه لجميع أهل العصر ٥٢٠/٤
اجتهادهم في أمر الشرع	٢١٤/٦	انقراض المجمعين ٥١٤/٤
اجتهادهم في مصالح الدنيا	٢١٤/٦	المجتهدين ٥١٤/٤
اختلاف العلماء في وقوع الاجتهاد منهم	٢١٦/٦	الانقطاع ٥١٤/٤
عصمتهم في الاجتهاد	٢١٨/٦	الانقطاع من المجيب أو السائل ٣٥٢/٥
وقوع الاجتهاد منهم	٢١٦/٦	تعريفه ٣٥٢/٥
الانتقال		حكمه ٣٥٢/٥
التنقل في المذاهب	٢٩٠/٦	الإنكار ٣٥٢/٥
انتقال السائل من السؤال قبل تمامه	٣٥٤/٥	النكره الواقعة في حيز الإنكار الاستفهامي ١١٨/٣
الإنشاء		إنكار القياس ١٩/٥
أقسامه	٢٢٨/٤	إنكار لفظ الحديث ٣٢٦/٤
تخصيص جواز النسخ به	٨٠/٤	بالجملة ٣٢٦/٤
تعليقه	٢٢٧/٤	إنكار ما حدث به الراوي ٣٢١/٤
		إنكار وجود قول في النفس وما يتضمنه ٨/٣

الإيجاب ٦ - فهرس المصطلحات الأصولية البيان

الجزء / الصفحة	البيان	الجزء / الصفحة	الإيجاب
٤٧٧/٣	إطلاقه		إيجاب الله على رسوله
	البيان الواجب على	٤١٣/٢	شيئا
٤٨٣/٣	الرسول ﷺ	٣٤٩/١	مخاطبة الصبي بالإيجاب
	البيان بالقول ووقوعه		الايماء
٤٨٥/٣	بالفعل		الايماء والتنبيه ودلالته
٤٧٧/٣	البيان والمبين	١٩٧/٥	على العلية
	التخصيص والبيان في	١٩٨/٥	تفسير الإيحاء
	الاستثناء من غير		البارع
٤٨٤/٣	الجنس	٢٩٥/٦	إفتاء البارع في المذهب
٤٨٩/٣	بيان القرآن بالقرآن		الباطل
	تأخير أصل البيان عن	٣٢٤/١	أقسامه
٥٠٢/٣	اللفظ		الفرق بين الفاسد
	تأخير البيان عن	٣٢١/١	والباطل
٢٧/٣	الخطاب	٣٤٥/٤	الإجماع عليه
	تأخير البيان عن وقت		البحث
٩٣، ٤٦/٣	الحاجة	٥٠/٣	تحديد مدة البحث
	تأخير البيان عن وقت		ترك الهجوم على إمضاء
٤٩٣/٣	ورود الخطاب	٥٢/٣	الكلام على العموم
٤١/٣	تأخير البيان منه عليه		البدل
	السلام ووقت التقيد.		الأبدال تقوم مقام
٤٩٨/٣	تأخير بيان العموم	٢٠٧ / ١	المبدلات
٥٠٠/٣	تأخير بيان النسخ		البلوغ
٥٠٠/٣	تأخير بيان الأخبار	٣٤٥/١	اشتراطه في المكلف
	تأخير بيان الأوامر		رفع القلم عن الكافر
٥٠٠/٤	والنواهي	٤١٧/١	إذا جن قبل البلوغ
٤٧٧/٣	تعريفه		

اليان	٦ - فهرس المصطلحات الأصولية	التأكيد
اليان (تابع)	الجزء / الصفحة	الجزء / الصفحة
بيان السنة عن المراد	١١٦/٣	التابعي
اليان من الرسول		الاعتداد بخلافه متى
بالفعل	٤٩٢/٣	كان مجتهدا
كون اليان كالمين في		ترك التابعي ذكر الواسطة
الحكم	٤٩١/٣	بينه وبين الرسول
كون اليان منفصلا	٤٩٢/٣	تعريفه
مخالفته للنسخ	١٢٣/٣	حجية قوله
مراتب اليان للأحكام	٤٨٠/٤	دخوله مع الصحابة
هل يجب أن يكون		وقف قوله أو كونه مرفوعا
اليان كالمين في القوة	٤٩٠/٣	مرسلا
وجوب اليان والإسماع		التأثير
لمن أريد إفهامه قطعاً	٥٠٣/٣	الفرق بين التأثير والعكس
وقوع اليان بالترك	٤٨٧/٣	التأخر
وقوع اليان بالكتابة		نسخ الحكم المتأخر
والإشارة	٤٨٧/٣	للمتقدم
وقوع اليان بالتقرير	٤٨٨/٣	التأكيد
بيان المجمل		أقسام التأكيد
أوجه وقوعه	٤٨١/٣	التأكيد على خلاف
حكمه إن لم يكن تبديلاً		الأصل
ولا تغييراً	٥٠١/٣	هل هو حقيقة أم مجاز
البينة		وقوعه في اللغة
تعارض البينات	١١١/٦	التأكيد هل يرفع
التابع		احتمال التخصيص
عودته متبوعاً في شيء	٣٢٥/٤	الجمع في التأكيد بين
واحد		كل وأجمع
كون رفعه لا يلزم رفع	١٤٢/٤	
المتبوع		

التأويل	٦ - فهرس المصطلحات الأصولية	التخصيص
الجزء / الصفحة	الجزء / الصفحة	الجزء / الصفحة
التأويل	٣ / ٤٣٧	١ / ٣٤٩
تعريفه	٣ / ٤٣٧	مخاطبة الصبي بالتحريم
الاختلاف فيه وأثره	٤ / ٥٤٠	التحسين
شروطه	٣ / ٤٤٣	شكر المنعم على
قبوله في الخبر من	٣ / ٤٤٣	التحسين والتقيح
الصحابي الذي أجمله	٤ / ٣٦٨	التحقيق
ما يدخله التأويل	٣ / ٤٣٩	المراد بالتحقيق
أقسامه	٣ / ٤٤٤	تحقيق المناط
التبديل	٣ / ٤٤٤	تعريفه
تبديل اللفظ بما يرادفه	٤ / ٣٥٦	التحكم
منع إطلاقه على النسخ	٤ / ٧٠	نقله بالمعنى
التبليغ	٤ / ١٧٤	التخريج
الإجماع على العصمة فيه	٤ / ١٧٤	تخريج المسائل على
التثنية	٣ / ٦	مذهب المجتهد
التثنية عند أئمة الأصول	٣ / ٦	واضافتها له
تثنية أجمع	٣ / ٧١	تخريج المناط
تسميتها عموما	٣ / ٦	تعريفه
التحديث	٤ / ٤٣٢	التخصيص
جواز الأجرة عليه	٤ / ٤٣٢	اتصال التخصيص
التحديد	١ / ١٠٦	بالاستثناء أو البذل أو
التحديد بما يجري مجرى	١ / ١٠٦	بالصفة
التقسيم	١ / ١٠٦	استعمال التخصيص
التحريم	٣ / ٤٠	على عمومه بلا اجتهد
اختلاف الأمة بالتحريم	٦ / ٢٦٥	ولا نظر
والإباحة	١ / ٢٦١	اشتراط مقارنة اللفظ
إذا نسخ التحريم هل	١ / ٢٦١	العام في التخصيص
تبقى الكراهية	١ / ٢٦١	أضرب التخصيص

التخصيص ٦- فهرس المصطلحات الأصولية التخصيص

الجزء / الصفحة	التخصيص (تابع)	الجزء / الصفحة
التخصيص بدليل	التأكيد هل يرفع	
منفضل أو بمقتضى ٢٩٥/٣	احتمال التخصيص ٢٥٥/٣	
٣٦٧، ٣٦٦	التخصيص بالتأخر ٣٦٦/٣	
التخصيص بدليل قطعي	التخصيص بالبدل ٣٥٠/٣	
أو بمقتضى ٣٧١/٣	التخصيص بالحال ٣٥١/٣	
التخصيص بفعل الرسول	التخصيص بالسياق ٣٨٠/٣	
٣٨٧/٣	التخصيص بالصفة ٣٤١/٣	
التخصيص بقول	التخصيص بالطرفين	
الصحابي ٣٩٨/٣	والجار والمجرور ٣٥١/٣	
التخصيص بما يجوز	التخصيص بالعادة ٣٩١/٣، ٣٩٧، ٣٩٥	
النسخ به ٢٦٩/٣	التخصيص بالغاية ٣٤٤/٣	
التخصيص في التميز ٣٥٢/٣	التخصيص بالفعل	
التخصيص في المفعول	الموافق للظاهر ٣٨٨/٣	
معه وله ٢٥٣/٣	التخصيص بالقرائن	
التخصيص بمفهوم	والتخصيص بالسبب ٣٨٠/٣	
الموافقة ٢٥٣/٣	التخصيص بالقياس	
التخصيص وأدلته ٢٦٤/٣	الجلي أو بالخفي ٣٧٢/٣	
التخصيص والبيان في	التخصيص بالقياس ٣٧٥/٣	
الاستثناء من غير الجنس ٢٨٤/٣	التخصيص باللقب يتضمن	
حكم الجمع الباقي بعده ٢٦٢/٣	غرضاً مهماً ٢٦/٤	
دخوله على الأسماء	التخصيص بالتأخر ٣٦٧/٣	
المضمرة ٢٣٥/٣	التخصيص بالتواتر ٣٦٨/٣	
التخصيص لأقل المراتب	التخصيص بالأدلة	
إن كان العام ظاهراً	المنفصلة ٣٥٥/٣	
مفرداً ٢٥٦/٣	التخصيص بدليل العقل ٣٥٥/٣	
التعليق بالعام بعد		
التخصيص بمعين ٢٦٨/٣		

التخصيص ٦ - فهرس المصطلحات الأصولية التخصيص

الجزء / الصفحة	التخصيص (تابع) الجزء / الصفحة
تخصيص الدليل العقلي	ما دخله التخصيص وما لم
والدليل السمعي ٣/٣٥٩، ٥/٢٦٨	يدخله ٣/٣٦٥
تخصيص السبب ٣/٢٨	كون الحصر بالمفهوم
تخصيص السنة المتواترة	تخصيصا ٤/٥٩
بمثلا ٣/٣٦١	العادة التي تخصص ٣/٣٩٣
تخصيص السنة للقرآن ٣/٣٦٢	العمل بالخطاب اذا علم
تخصيص العام ٣/٢٩، ٣٤٢،	خصوصه ولم يدر ما
٣٧٢	خصه ٣/٣٩٠
تخصيص العام الذي لم	تخصيص العموم المؤكد
يخص منه شيء ٣/٣٦٦	بكل ٣/٢٥٤
تخصيص العام ان كان	الغاية التي ينتهي اليها
واحدا معرفا باللام ٣/٢٥٨	التخصيص ٣/٢٥٥
تخصيص العام بدليل	الفرق بين التخصيص
الخطاب ٣/٣٨٦	والنسخ ٣/٢٤٣، ٤/٦٩
تخصيص العام من أخبار	الفرق بين التخصيص
الاحاد ٦/٢٣٠	المقارن والمنفصل ٣/٢٦٠
تخصيص العلة ٣/٢٥٢،	الفرق بين التخصيص
٥/٢٢١، ٦/٩١	والاستثناء ٣/٢٩٧
تخصيص العلة العقلية	النسخ بالقياس
ياجماع أهل النظر ٥/١٣٥	والتخصيص به ٣/٤٢٤
تخصيص العلة المعنوية ٥/١٤٠	أماراته ٣/٢٠٧
تخصيص العلة لحكم نص	تأخير بيان التخصيص
آخر ٥/١٥٣	عن وقت الخطاب ٣/٤٠٨
تخصيص العلة والعموم ٥/١٣٨	الجمع والعموم ٣/١٤٤
تخصيص العلة ودليله ٥/١٣٦	تخصيص الحديث بمذهب
تخصيص العموم بالقياس ٣/٢٩	راويه من الصحابة ٣/٣٩٩
تخصيص العموم بالمفهوم ٣/٢٢٣، ٣٨١	تخصيص الخبر العام ٤/٣٦٧

التخصيص	٦- فهرس المصطلحات الأصولية	التخصيص
الجزء / الصفحة	الجزء / الصفحة	التخصيص (تابع)
تقدير التخصيص	٣٩٧، ٣٩٥/٣	تخصيص العموم بالعادة
باستثناء متصل او بدليل		تخصيص العموم بقضايا
٢٦٠/٣	٤٠٥/٣	الاعيان
منفصل		تخصيص العموم بالسبب
كون تقرير النبي على	٤٠٥/٣	تخصيص العموم بالفعل
خلاف مقتضى العام	١٩٧/٤	تخصيص العموم بالقياس
٣٨٩/٣	٣٤/٥	تخصيص القرائن للعموم
تخصيصا		تخصيص القياس الجلى
ثبوت تخصيص العام ببعض	٤٠٠/٣	تخصيص الكتاب بالكتاب
٢٤١/٣	٦٠/٦	تخصيص الكتاب بالسنة
ما اشتمل عليه		تخصيص اللفظ ببعض
جعل قرينة في تخصيص	٣٦١/٣	موارده
٢٢٢/٣	٣٦٩/٣	تخصيص المظنون بالمقطوع
العموم		تخصيص المقطوع بالمقطوع
دلالة العقل على خروج		تخصيص المقطوع بالمظنون
شيء عن حكم العموم	٣٩٦/٣	٣٦٥، ٣٦٤/٣
٣٥٧/٣	٣٧٩/٣	تخصيص المؤكد
وتسميته		تخصيص النية بالمكان
ذكر بعض أفراد العام هل	٣٦١/٣	والزمان
٢٢٤/٣		تخصيص عموم الكتاب
يخصص العام؟		والسنة المتواترة
٢٢٨/٣	٢٥٥/٣	تخصيص عموم الكتاب
التخصيص بالعطف		بخبر الواحد
٣٦٨/٣	١٢٥/٣	تخصيص عموم خبر
التخصيص بقول الصحابي		الواحد بالقياس
فيما يجوز تخصيصه		تخصيص مفهوم المخالفة
قبول العام للتخصيص		تضمنه غرضا معينا
١٢٤/٣	٣٦٣/٣	تعريفه
ببعض مدلولاته		
١٢٥/٣	٣٦٤/٣	
قبول الملفوظ للتخصيص		
كون الالفاظ للعموم عند		
١٤٣/٣		
فقدان ادلة التخصيص		
٣٧٤/٣	٣٧٩/٣	
ما يجوز التخصيص به		
٣٥٦/٣	٢٥٣/٣	
ما يمتنع التخصيص به		
٢٤٠/٣	٢٦/٣	
مباحثه		
١٣٩/٥	٢٤١/٤	
مسائل تخصيص العلة		

التخصص	٦- فهرس المصطلحات الأصولية	الترادف
التخصص (تابع) الجزء / الصفحة	الجزء / الصفحة	الجزء / الصفحة
معارضة العموم لعموم	١١٥/٦	التخيير عند تعادل الأدلة
اخر واثره على تخصيص	١١٠/٦	التخيير في الأدلة
العام	٢٢٤/٣	المتعارضة
مقارنة المخصص	٢٠٢/١	الجمع بين ما وقع فيه
للمخصص	٢٤٢/٣	التخيير
منزله التخصيص بمفهوم	٣٨٥/٣	تخير العامي عند اختلاف
المخالفة	١٥٦/٣	المفتين
نية التخصيص فيما لا	١٩٧/١	شروطه
عموم له	٤٩١/٤	حكمه للمقلد
هل المعطوف إذا كان خاصا	٢٠٢/١	كون معظم العبادات على
يوجب التخصيص	٢٢٦/٣	التخيير
كون الاستثناء تخصيصا	٢٩٦/٣	منع التخيير بين الشيء
هل من المخصصات	٢٠٠/١	وبعضه
عطف العام على الخاص	٩٦/٤	نسخه بالتعيين
هل ينخص الحديث بقول	٢٠٣/١	وجوب الأشياء على
راويها من غير الصحابة	٤٠٣/٣	التخيير
ورود التخصيص في	٢٢٩/٦	التدرج
موضوع آخر	٢٨/٣	التدرج في الاجتهاد
وضع الصفة مجيئها	٣٦/٤	التدليس
للتخصيص في النكرات	٣١٠/٤	أحواله وحكمه
تضمن التخصيص انتفاء	٢٦/٤	منع قبول رواية من عرف
الحكم في المسكوت	٣١١/٤	به
تخصيص المفهوم بذكر ونفيه		الترادف
الحكم عما عداه	٣٢/٤	اطلاق كل واحد من
نية التخصيص في الفعل	١٢٦/٣	الترادفين على الآخر
التخيير		الترادف خلاف الأصل
استعمالات أو في التخيير	٢٨٤/٢	ترادف الحد والمحدود

الترادف	٦- فهرس المصطلحات الأصولية	الترجيح
الترادف (تابع)	الجزء / الصفحة	الجزء / الصفحة
تعريفه	١٠٥/٢	الكلام على ترجيح
سببه	١٠٨/٢	الأقيسة
مباحثه	١٠٥/٢	الأصل فيه عند
وقوع الترادف في القرآن	١٠٧/٢	الاحتمالات
الترتيب		تحقيقه والعمل به
الاختلاف في ترتيب		ترجيح أحد الخبرين عند
الأسئلة	٣٤٦/٥	التعارض
اقتضاء (حتى) العاطفة		ترجيح الجرح أو التعديل
للترتيب	٢١٦/٢	بتقدمه على الآخر
الترجيح		ترجيح الجرح على
الترجيح بالدليل المستقل	١٣٦/٦	التعديل
الترجيح بالاسناد		ترجيح الحقيقة على المجاز
واعتباراته	١٤٩/٦	ترجيح الخبر الدال من
الترجيح بحسب الحكم	١٦٨/٦	وجهين
الترجيح بحسب الأمور		ترجيح الخبر النافي للحد
الخارجية	١٧٤/٦	ترجيح الراوي الصغير
الترجيح بحسب مدلوله	١٦٨/٦	على الكبير
الترجيح بسبب كثرة		ترجيح العام المخصص
الرواة	١٤٩/٦	ترجيح العبارة على
الترجيح من جهة المتن	١٦٤/٦	الإشارة
العلة القليلة الأوصاف	١٨٤/٦	ترجيح العدل المزكى مع
العمل بالراجع من		ذكر أسباب العدالة
الأحكام	١٢٩/٦	ترجيح العلة الثابتة بالشبه
القول في الترجيح من		ترجيح القياس المعلل
جهة المتن	١٦٤/٦	بالوصف العدمي
القول في ترجيح الظواهر		ترجيح القياس المعلل
من الأخبار المتعارضة	١٤٨/٦	بالحكمة

الترجيح	٦ - فهرس المصطلحات الأصولية	الترك
الترجيح (تابع)	الجزء / الصفحة	الجزء / الصفحة
ترجيح القياس بحسب	١٥٨/٦	المؤنث
كيفية الحكم	١٩٠/٦	ترجيح حكم التحريك
ترجيح اللفظ على غيره	١٥٥/٦	على الإيجاب
ترجيح المحتملات	٥٢/٦	ترجيح رواية البالغ على
ترجيح المسند على المرسل	١٦٢/٦	الصبي
ترجيح النص على القياس	١٧٨/٦	شروط الترجيح
ترجيح الأخبار المتعارضة	١٤٧/٦	انعدامه بين القول والفعل
ترجيح رواية السماع على	١٦١/٦	بالتقدم إلا بالدليل
الإجازة	١٦١/٦	ترجيح عمل أكثر أهل
ترجيح رواية العدل	١٥٤/٦	السلف لأحد الخبرين
بالتزكية	١٥٤/٦	ترجيح قول الخلفاء على
ترجيح رواية العدل	٤٩١/٤	غيرهم
بالممارسة	١٥٤/٦	كونه معارضة في حكم
ترجيح الراوية المؤرخة	٣٥١/٥	المسألة وكيفية توجيهه
على المطلقة	١٦٣/٦	مجاله في القطعيات من
ترجيح رواية ذي السبب	١٥٩/٦	الأحكام
ترجيح رواية متأخر	١٥٧/٦	موافقة فعل النبي لأحد
الإسلام	١٥٧/٦	الخبرين
ترجيح سرعة الحفظ	١٣٨/٦	وجوه وقوعه
وبطء النسيان على غيره	١٥٥/٦	الترجيح المظنون
ترجيح قوة الحفظ	١٥٥/٦	العمل به
ترجيح ما توارث أهل	١٣٠/٦	التردد
الحرمين	١٧٧/٦	تردد إفتاء المفتي به دونما
نعارض قول الصحابي مع	٦٧/٦	ترجيح
الكتاب أو السنة	١٢٩/٦	الترك
تعريفه	٩١/٦	ترك القياس الضعيف
تقديم رواية المذكر على		

التعارض	٦ - فهرس المصطلحات الأصولية	الترك
الجزء / الصفحة	الجزء / الصفحة	الترك (تابع)
١٠٧/٦	التعادل والترجيح معناه التعارض	متابعة الرسول ﷺ فيه ٢١٤/٤ التركزية
١١٧/٦	إضافته إلى الأمارات	أثر كثرة المزكين
١١٠/٦	أقسامه	ثبوتها
١١٤/٦	التعارض في الأحاديث النبوية	قبولها في الخبر دون الشهادة
١٤٥/٦	أوجه التعارض في النصوص	قبولها من المرأة
١٩٦/٤	التعارض بين القول والفعل	التساقط
١٩٣/٤	تجويزه إذا لم يكن في أحدهما ما يتضمن	التساقط في الأدلة المتعارضة ١١٠/٦ تساقط الأدلة والبيانات ١١٤/٦
١٠٨/٦	الحظر	التساوي
٢٩٧/٤	تعريفه	حصر المساوي في مساويه ٥٣/٤
١٩/٤	تعارض الجرح والتعديل في راو واحد	تصحیح الوقف
١٥٠/٦	تعارض الفوائد في المفهوم	تصحیح الوقف هل يستقيم
٤١٢/٣	تعارض الكثرة والعدالة	التصديق
٣٤١/٤	تعارض المفصل والمجمل	إسناده إلى اليقين ٢٤٤/٤
١٩/٤	تعارض الوقوف والرفع	التطاول
٣٣٥/٥	تعارض الاحتمالات	تصوره في الغاية ٤٨/٤
٥٠٤/٣	تعارض دليلين وأحدهما بيان في شيء مجمل في آخر	التعادل
		التعادل بين الأدلة ١١١/٦
		التعادل الذهني
		حكمه ١١٤/٦

التعارض	٦ - فهرس المصطلحات الأصولية	التعليق
التعارض (تابع)	الجزء / الصفحة	الجزء / الصفحة
تعارض دليلين	٢٣٠/٦	التعديل
تعارض رواية النفي		الخلاف في قبوله عند عدم
والإثبات	١٧٢/٦	ذكر السبب
تعارض قول صحابين	٧٤/٦	حصول الثقة بطلاق
تعارض ما يخل بالفهم	٢٤١/٢	التعديل
تعارض نصين وأقسامها	١٣٩/٦	صفته
جوازه بين الفعلين	١٩٢/٤	قبوله بالقول
حكم الله في مسألة تدور		قبوله من النساء
بين نصين متعارضين	٢٥٢/٦	تعديل الراوي
شروطه	١٠٨/٦	جريه مجرى الخبر أو
التعارض بين الأفعال	١٩٢/٤	الشهادة
ما يضاف إليه التعارض	١١٧/٦	تعديل المبهم
تقديم القول على الفعل	٢١١/٤	قبوله
فيه		كفايته في التوثيق
تعارض الأحاديث		التعدي
تقديم الموضوع منها	٤٣١/٤	تعدي السبب لغيره
التعبد		تعليق حكم في واقعه على
التعبد بعد النبوة بشرع		علة تقتضي التعدي
من قبلنا	٤١/٦	التعلق
ما كان يتعبد به النبي قبل		التعلق بالفرع وهو من
البعثة	٣٩/٦	ضرورات الأصل
التعدد		التعلق بالأولى
تداخل التعدد		التعلق بمناقضات الخصوم
والاستيعاب	٩٤/٣	في المناظرة
تعدد الجمل وجاء بعدها		التعليق
ضمير جمع	٣٢٥/٣	تعريفه
		٢٢٨/٤

التقدير	٦ - فهرس المصطلحات الأصولية	التعليل
الجزء / الصفحة	الجزء / الصفحة	
٢٠٦/٣	السبب	التعليل
١٩١/٣	تطبيقه عليه السلام هل	التعليل بالأوصاف ١٦٦/٥
	يفيد التعميم	العرفية
١٣١/٣	ظهور قصد التعميم وهل	التعليل بعلتين ٣٣٤/٥
	يقتضي القوة	التعليل بمجرد الاسم ١٦١/٥
١٣٢/٣	ظهور قصد التعميم	امتناعه في الأصل وأثره
	بقريئة زائدة	على التعدية ٣٠٣/٥
	التعيين	التعليل بالمناسبة وما
	تعيين الأحكام بصورة من	يقتضيه ٦٠/٤
١٣٢/٦	صورة أخرى	تعليل أحكام الله تعالى ١٢٤/٥
	التغيير	تعليل الحكم الشرعي
	كون الاشتراك بين النقل	بالحكم الشرعي ١٦٤/٥
٦٤/٤	والتحويل هو التغيير	تعليل الشيء بجميع
	التفاوت	أوصافه ١٧٠/٥
٧/٣	تفاوت صيغ الأعم	تعليل المعلل ما لم يبطل
	التقدم	كلامه ٣٠٥/٥
	علم تقدم القول على	تعليل الأصل بعلتين ٣٠٥/٥
١٩٦/٤	الفعل وعكسه	ضم لفظ إلى التعليل
	تقدم أحد الحكمين	يشعر بالإخالة ٣٣٠/٥
١٥٤/٤	واعتباره منسوخا	كون التعليل أوصافاً أو
	التقدير	واحداً ١٦٧/٥
٤٧٠/٣	المقدر في قوله لا صلاة	كون الأحكام معللة ١٢٣/٥
	لجار المسجد	هل الأصول معللة ١٢٩/٥
	المقدر في مثل قوله رفع	وقوع التعليل بوصف ٣٣٠/٥
٤٧١/٣	عن أمتي الخطأ	مختلف فيه
		التعميم
		إلغاء التعميم وقصره على

التقديم ٦ - فهرس المصطلحات الأصولية التقليد

الجزء / الصفحة	الجزء / الصفحة
التقديم	٢٢٢/٥
تقديم الفعل لعدم الاحتمال فيه	١٩٨/٤
تقديم القول لقوته	١٩٨/٤
بالصيغة	
تقديم المعمولات على عواملها	٥٧، ٥٦/٤
تقديم التعديل على الجرح	٢٩٧/٤
المفسر في حاله	٢٩٧/٤
تقديم الجرح مطلقا في حالة التعارض	
التقرير	
كون سكوته ﷺ تقريرا	٢٠٧/٤
عمومه سائر المكلفين	٢٠٢/٤
كونه حجة بشرط أن يعلم به	٢٠٢/٤
دلالة على انتفاء الجرح	٢٠١/٤
صوره	٢٠٥/٤
عدم سبقه بإنكار سابق	٢٠٤/٤
عدم كونه حجة إن لم يعلم به	٢٠٣/٤
كونه بعد ثبوت الشرع	٢٠٤/٤
كون المقرر على الفعل	٢٠٤/٤
منقادا للشرع	٤٨٨/٣
وقوع البيان بالتقرير	
التقسيم	
تعريفه	٣٣٢ / ٥
السبر والتقسيم وتسميته	
وتعريفه	٢٢٢/٥
تقسيم المفهوم من حيث اللزوم	٦/٤
رجوعه إلى المنع أو المعارضة	٣٥٠/٥
التقليد	
اجتهاد الأنبياء	٣٧٠/٦
أحوال جواز التقليد	٣٢٣/٦
أخذ العامي بقول المجتهد وتسميته تقليدا	٢٧٣/٦
أخذ المقلد بمذهب	
الصحابة	٢٩٠/٦
أقسامه	٢٧٧/٦
التخير بين المفتي وإمامه	٣٢٥/٦
التزام العامي تقليد مذهب معين في كل واقعة	٣١٩/٦
التقليد بعد العمل	٣٢٤/٦
التقليد فيما علم من الدين بالضرورة	٢٨٢/٦
التقليد في أصول الفقه	٢٧٨، ٢٤٠/٦
التقليد في التوحيد	٢٧٧/٦
التقليد في التوحيد	٢٧٧/٦
التقليد في العلوم الشرعية	٢٨٠/٦
التقليد في الفقه	٢٤٠/٦
التقليد في المتواتر	٢٨٣/٦

التقليد	٦ - فهرس المصطلحات الأصولية	التقليد
الجزء / الصفحة	الجزء / الصفحة	التقليد (تابع)
٦١ / ٦	تقليد العالم	التقليد في حق العامي ٢٨٣/٦
	تقليد العامي الصرف في	التقليد في علوم العقل ٢٧٧/٦
٢٨٣/٦	فروع الشريعة .	التقليد في فروع الأحكام
٣٢٧ / ٦	تقليد العامي مجتهد الميت	أو في أصولها ٢٧٣/٦
٣٢١ / ٦	تقليد العامي مذهباً معيناً	العمل في المسألة المختلف
	تقليد العلماء الذين هم من	فيها ٣٢٦/٦
٢٨١ / ٦	أهل الاجتهاد	القول بأن العامي لا
	تقليد القاضي فيما ابتلى	يتأهل لتقليد الصحابة ٢٨٩/٦
٢٨٦ / ٦	به من الحكم	تقليد الملتزم لمذهب الغير ٣٢٣/٦
	تقليد القاضي والمفتي	المنع من تقليد الماضين ٢٩٨/٦
٢٨٧ / ٦	والحاكم والمجتهد	انتقال المقلد من مذهبه ٣٢١/٦
٢٧٣ / ٦	تقليد المجتهد	الإجماع على التقليد وفي
٢٨٣ / ٦	تقليد المجتهد إمام المذهب	الزمان مجتهد ٣٠١/٦
٢٨٢ / ٦	تقليد المجتهد لمثله	الاختلاف في حقيقته ٣٧٠/٦
	تقليد المجتهدين للصحابة ٦٩ / ٦ ،	الإفتاء بالتقليد بعد
٢٨٥ ، ٥٧١		الاجتهاد ٢٨٧/٦
	تقليد المفضل مع وجود	تسمية قول الرسول ﷺ
٣١١ / ٦	الأفضل	تقليداً ٢٧٤/٦
	تقليد المقلد في الحادثة	تعريفه ٢٧٠/٦
٣٢١ / ٦	التي تتوقع	تقليد المقلد غير مذهبه ٣٢٥/٦
٣٠٠ ، ٢٩٩ ، ٢٩٧ / ٦	تقليد الميت	تقليد أحد بعد الرسول ٢٧٢/٦
	تقليد الأحياء من	تقليد الرسول ﷺ ٢٧٢/٦
٢٦٩ / ٦	المجتهدين	تقليد الصحابة ٢٩٠ ، ٦١/٦
	تقليد الأعمى لغيره	تقليد الصحابة والتابعين
٢٨٤ / ٦	في القبلة	دون غيرهم ٢٨٦/٦
٢٧٦ / ٦	تقليد الامة	تقليد الصحابة بعضهم
	تقليد غير المجتهد المجتهد	البعض ٧١/٦
٢٩٧ / ٦	الحي	

التقليد - فهرس المصطلحات الأصولية - ٦ - التكليف

التقليد (تابع)	الجزء / الصفحة	الجزء / الصفحة	التكليف
تقليد قول الخلفاء الأربعة	٥٥ / ٦	معناه	٢٧٣ / ٦
تقليد مجتهد الصحابة	٢٨٨ / ٦	من يجوز تقليدهم	٢٧٦ / ٦
تقليد مجتهد رجوع عن قوله		هل يجب على العامي	
ولم يقطع بخطأ نفسه	٣٠٤ / ٦	الالتزام تقليد مذهب	
تقليد مذهب غيره	٣٢٢ / ٦	معين	٣١٩ / ٦
تقليد من حصل بعض		أقسامه	٢٧٧ / ٦
العلوم الشرعية	٢٨٣ / ٦	التقليد عند تعادل الأدلة	
جوازه للمقلد	٤٦٩ / ٦	وتعارضها	١١٥ / ٦
حقيقته	٢٧٠ / ٦	تعريفه	٢٦٣ / ٦
حكمه	٢٨٠ / ٦	تقليد الرسول ﷺ	٢٦٥ / ٦
زمن البدء به	٢٩٢ / ٦	حقيقته	٢٦٣ / ٦
سبب التقليد بمذهب الغير	٣٢٢ / ٦	الترجيح به عند التعارض	١٣٦ / ٦
سؤال من صار له التقليد		التقييد	
عن الدليل	٢٨٤ / ٦	التقييد بحروف الغاية	٤٧ / ٤
شروط التقليد بمذهب		تقييد الخبر المطلق	٣٦٧ / ٤
غيره	٣٢٢ / ٦	التقييد	
صور التقليد	٣٢٣ / ٦	التحسين والتقييد	١٥٩ / ٢
على من يجب؟	٢٨٠ / ٦	تكافؤ الأدلة	
كون اتباع العامي المجتهد		معناه	١١٣ / ٦
ليس بتقليد	٢٧٢ / ٦	التكذيب	
كون المستفتي مقلدا لإمامه	٢٧٥ / ٦	تكذيب الاصل للفرع	
ما لا يجوز التقليد فيه	٢٨٣ / ٦	وأثره على المروي	٣٢٢ / ٤
ما يجوز التقليد فيه	٢٨٦ / ٦	التكليف	
ما يمنع الجهال من		اشتراط علم المكلف في	
التقليد فيه	٢٩١ / ٦	التكليف	٣٦٨ / ١
مخالفة المقلد لإمامه الذي		التكليف واثار نسيان	
قلده	٢٩٣ / ٦	العبادة لسهوه عليه	٣٥٢ / ١
مذاهب تقليد المفضل	٢٩٦ / ٦		

التكليف	٦- نهرس المصطلحات الأصولية	تنقيح المناط
التكليف (تابع)	الجزء / الصفحة	الجزء / الصفحة
التكليف بالفعل الذي		٣٥٥ / ١ تكليف الملجأ
ينتفى شرط وقوعه عند		٣٤٤ / ٦ تكليف من أحبي بعد موته
وقته	٣٦٩ / ١	٢٠٨ / ٦ ثبوته بالحجة الظاهرة
التكليف بالممكن المشروط		جريان الخلاف في خطاب
بشرط مستحيل	٣٩٣ / ١	٤١٠ / ١ التكليف
التكليف بما علم الله		حصول الشرط الشرعي
انه لا يقع	٣٩١ / ١	٤١٢ / ١ واشتراطه في التكليف
التكليف حالة الاكراه		دخول جبريل في التكليف
واقسامه	٣٦١ / ١	١٩٣ / ٣ التي ينزل بها
كون التكليف حسناً في		هل يعتبر الصبي مكلفاً
العقول	٣٤٢ / ١	٣٤٩ / ١ بالبلوغ؟
التكليف هل يتوجه حال		٣٨٩ / ١ وقوع التكليف بالمحال
مباشرة العقل أو قبلها؟	٤١٨ / ١	التلفيق
التكليف هل يكون معتبرا		٣٢١ / ٦ التلفيق بين المذاهب
بالأصلح	٣٤٣ / ١	التناقض
الفرق بين تكليف المحال		شروطه في القضايا
والتكليف بالمحال	٣٩٤ / ١	١٠٩ / ٦ الشخصية
الاعذار المسقطه للتكليف	٤٣٤ / ١	التنبيه
تعريفه	٣٤١ / ١	الإيماء والتنبيه ودلالته
تكليف الجن	٣٨٤ / ١	١٩٧ / ٥ على العلية
تكليف الكفار بالنواهي	٤٠١ / ١	التنزيل
تكليف المتمكن ووقوع		التنزيل على الأحكام
التكليف بالممكن	٣٧٦ / ١	والأحوال عند الاطلاق
تكليف المجتهدين لإصابة		١٣٢ / ٦
الحق بالدليل المنصوب	٢٤٦ / ١	تنقيح المناط
تكليف المحال	٣٨٦ / ١	٢٥٦ / ٥ المقصود به
تكليف المكره	٣٥٨ / ١	٢٥٥ / ٥ تعريفه

تنقيح المناط	٦- فهرس المصطلحات الأصولية	الثواب
تنقيح المناط (تابع) الجزء / الصفحة	الجزء / الصفحة	
دلالتة على اشتراك	بالتوحيد ٢٧٨ / ٦	
الصورتين في الحكم ٢٥٧ / ٤	نفى القياس في التوحيد ١٧ / ٥	
دلالتة على العلية بعينه ٢٥٧ / ٤	التوزيع	
عدم كونه من قبيل	توزيع الامارات عند	
المؤثر وعكسه ٢٥٧ / ٤	تبادل الأدلة ١١٥ / ٦	
ما يتصل به من أمور ٢٥٧ / ٥	التوقف	
ما يشترط فيه ٢٥٧ / ٤	توقف الشرعية على اللازم	
التواتر	عن المفرد ٦ / ٤	
ابتداء الواحد به بعد	توقف الصحة العقلية على	
الواحد ٢٥٠ / ٤	اللازم عن المفرد ٦ / ٤	
إفادته العلم ٤٧٧ / ١	صلة التوقف بالتبادل	
إفادته العلم اليقيني ٢٣٨ / ١	الذهني ١١٤ / ٦	
إفادته اليقين ٢٣٩ / ٤	التوقف في الدليلين	
التواتر اللفظي ٢٤٧ / ٤	المتعارضين في الظاهر ١٩٨ / ٤	
التواتر المعنوي ٢٤٧ / ٤	التوقيف	
التواتر عند الكافة ٢٤٧ / ٤	قصره على مشاهدة	
التواتر عند أهل الصناعة ٢٤٧ / ٢	الصحابة ٤٨٣ / ٤	
انقلابه أحادا ٢٣٧ / ٤	معناه ١٧ / ٢	
تقسيمه ٢٤٧ / ٤	الثبوت	
ثبوت العلم عنه	الحكم المنسوخ وكونه ثابتا	
وضروريته ٢٤١ / ٤	قبل النسخ ٦٧ / ٤	
دلالتة على الصدق ٢٣٨ / ٤	الثقة	
كون العلم به ضروريا	توافرها في المجتهد ٢٠٤ / ٦	
لا نظريا ٢٣٩ / ٤	قبول الخبر بها ٢٧٥ / ٤	
صفة العلم به ٢٤١ / ٤	الشواب	
التوحيد	ثواب الصلاة الفاسدة ٣١٨ / ١	
طلب الدليل فيما يتعلق		

٦- فهرس المصطلحات الأصولية جمع المذكر

الجزء / الصفحة	الثواب (تابع)	الجزء / الصفحة
٩١ / ٣	علم الثواب والعقاب من	الجمع وأقسامه
	جهة الشرع	الجمع ودخول الالف
٩٣ / ٢	كيفية الثواب والعقاب	واللام عليه
	الجائز	جعل الجمع المذكر بمنزلة
١٣٣ / ٣	تعريفه	المعرف
١٤٥ / ٣	الجرح والتعديل	مقابلة الجمع بالجمع
٩٣ / ٣	الخلاف في قبوله عند	نفي الجمع وإثباته
٣٠٤ / ٥	عدم ذكر السبب	ازدحام الفرق والجمع على
	هل يتوقف لطلب الجرح	أصل وفروع بمحل النزاع
	أو لطلب التعديل؟	جمع التكسير
٨٩ / ٣	الجزاء	جمع التكسير وما يفيد
	ثبوت الجزاء عند ثبوت	جمع الجمع
٩٢ / ٣	الشرط وعدمه عند عدمه	جمع الجمع وما يدل عليه
	الجمع	جمع السلامة
٨٩ / ٣	التعبير عن عضوين من	جمع السلامة وما يفيد
	جسدين بلفظ الجمع	جمع القلة
١٤٣ / ٣	اطلاق الجمع وإرادة	الفرق بين جمع الكثرة
١٣٨ / ٣	الواحد	وجمع القلة
	اطلاق لفظ الجمع على	جمع القلة والقول بانه
١٤٢ / ٣	الاثنين	للعوم
	اقسام الألفاظ الدالة على	جمع الكثرة
١٧٦ / ٣	الجمع بالنسبة للمذكر	استعماله لما فوق العشرة
٦ / ٣	اقل الجمع	الفرق بين جمع الكثرة
١٤١ / ٩٧	و	وجمع القلة
١٤٧ / ٢	الجمع بين الحقيقة والمجاز	جمع المذكر
١٩٧ / ١	الجمع بين خصال الكفارة	تناول جمع المذكر المؤنث
٣٤٩ / ٥	الجمع بين سؤالين	

الحـد	٦ - فهرس المصطلحات الأصولية	جمع المطلق
الجزء / الصفحة	الجزء / الصفحة	
	الحجية	جمع المطلق
	الاختلاف في حجية قول	أقله
٦٨ / ٦	الصحابه	الجمع المنكر
	حجة القول بعدم ظهور	الجمع المنكر وكونه عاما
٥١٧ / ٤	خلاف	الجمع المنكر وحمله على
٢٨٠ / ٤	الاحتجاج بمجهول الباطن	أقل الجمع
٢٤٠ / ٦	حجتيه ضد الواحد	كونه عاما
	حجية الاجتهاد فيما حصل	جميع
٢٢٨ / ٦	للملكه بمعرفته	الفرق بين كل وجميع
٥٤ / ٦	حجية قول الخلفاء الأربعة	الجنس
٧٣، ٥٦		المراد منه
٥٩ / ٦	حجية قول الشيخين	الجهل
	كون كل وصف يربط	تعريفه
٣٦١ / ٥	الفرع بالأصل حجة	جهل المجتهد في الصفات
٦٥ / ٦	حجية قول الصحابي	الجواب
	الحـد	إجابة المجيب عن شيء
١٠١ / ١	أقسامه	بعد علمه
	الحـد الحقيقي والحـد	رجوع السائل بالجواب
٩٨ / ١	الرسمي	قبل أن يجيب هو
١٠٨، ٩٥ / ١	القصد منه	من يترك الجواب عما يسأل
٩٩ / ١	حد الشيء بحدين	ويرجع سائلا
٩١ / ١	حقيقته	جوامع الكلام
١٠٣ / ١	شروط صحة الحـد	نقلها بالمعنى
١٠٣ / ١	كيفية تركيب الحـد	الحتـم
٩٣ / ١	مذاهب اقتناص الحـد	التفريق بين الحتم وغيره
١٠٩ / ١	اعراب الصفات في الحدود	في الأمر والنهي
٣٤٨ / ٤	كون الحديث فيها لا يضره	

الحديث	٦- فهرس المصطلحات الأصولية	الحصر
الجزء / الصفحة	الجزء / الصفحة	الجزء / الصفحة
الحديث	٢٥٧ / ١	ملازمة الحرمة للفساد
تفصيل ما يوجب العلم	٤١٨ / ١	وصف مال الكافر على الكافر بالحرمة
من ألفاظ الحديث	٣٥٨ / ٤	الحساب
العمل به عند معارضة القياس	٣٤٣ / ٤	معرفة المجتهد له
نقل الحديث بالمعنى	٣٥٧ / ٤	الحسن
رد الحديث لعمل أهل المدينة بخلافه	٣٤٤ / ٤	اطلاقه بمعان ثلاثة
رده	٣٤٢ / ٤	الحصر
روايته بلفظه	٣٥٥ / ٤	اعطاء الحكم له والتعرض
شرط العمل به	٣١٩ / ٤	لنفيه عما عداه
شروط نقله بالمعنى	٣٥٦ / ٤	الحصر بأنما أقوى من الغاية
قبوله من ثقة	٤٣٠ / ٤	الحصر بأنما مفهوم أنه ليس
العمل به عند مخالفته للقياس	٤٣٠ / ٤	في غير ما بعدها
قبوله من غير المدلس	٤٣٩ / ٤	تقديم الخبر يفيد
كونه أخف من الشهادة	٣٩٤ / ٤	الاختصاص والحصر
نسخ الحديث بمخالفته	٣٤٥ / ٤	تلقيه من فحوى اللفظ
الحرام	٥٥ / ٤	ونظم الكلام
اعتبارات كون الواحد واجبا وحراما	٢٦٧ / ١	ضمير الفصل بين المبتدأ
كون الحرام والواجب متناقضين	٢٦٢ / ١	أو الخبر يفيد الحصر
تعريفه	٢٥٥ / ١	هل هو بطريق المنطوق
مالا يتم ترك الحرام الا به	٢٥٧ / ١	أو المفهوم
الحرمة	٢٥٦ / ١	الحصر عند جواز عموم
ملازمة الحرمة للذم	٥٤ / ٤	الخبر

الحفظ	٦- فهرس المصطلحات الأصولية	الحكم
الجزء / الصفحة	الجزء / الصفحة	الجزء / الصفحة
الحفظ	٢٦٧ / ٦	بالحكم المجتهد فيه
حفظ الراوي لفظ الحديث	١٥٥ / ٦	اثباته بعلّة قاصرة ومتعدية
قوة الحفظ وقوة الضبط	١٥٥ / ٦	اجبار الخصم إذا دعى الى
الحقيقة	٣١٦ / ٦	حكم الحاكم
الحقيقة إذا وردت هل	٤٨٢ / ٤	اجماع أهل العصر عليه
يطلب لها مجاز	٤٦٣ / ٤	اجماع علماء الأمة عليه
الحقيقة القولية والشرعية	٥٦ / ٣	اختلاف حكمي الاصل
الواسطة بين الحقيقة	١٦٦ / ٦	والفرع
والمجاز	٢٣٣ / ٣	ارتفاعه لارتفاع شرطه
أنواع الحقيقة	٢٦ / ٦	أو سببه وتسميته نسخا
تقديم الحقيقة على المجاز	١٦٥ / ٦	ازدحام العلل على حكم
مباحث الحقيقة والمجاز	١٥٢ / ٢	واحد
نفيها	١٦١ / ٢	استناده للرجوع الى العادة
وجوب العمل بها	١٥٤ / ٢	استواء الشاهد والمشهدود
الحقيقه الشرعية	٤٢٧ / ٤	عليه فيه
اقسامها	٢٤١ / ٦ ، ١٥٨ / ٢	اشتراط كون الحكم في
القول بأن الحق واحد	٢٥٣ / ٦	الاصل معللاً بمناسب
وفروعه	٢٤٣ / ٦	اعتبار الجنس في الحكم
الاجتهاد في طلبه	٢٤٥ / ٦	وفي الوصف
تكليف المجتهد اصابة	٢٤٦ / ٦	اقسام الاحكام
الحق أو طلبه	٢٥٣ / ٦	كون التصريح بالحكم
طلب المجتهد بالدليل	١٢ / ٣	والوصف مستنبطاً
الحق في واحد	٣١٧ / ٥	التفريق بين حكمين
كون الحق واحداً وفروعه	١٦٥ / ٥	لوصف
معناه	٢٠٠ / ٥	التفصيل بين الحكم
الحكم	١٦٥ / ٥	المنصوص والمستنبط
اتصال قضاء القاضي	٣١٧ / ٥	الجمع بين حكمين بعلّة
		توجب حكماً آخر

الحكم	٦- فهرس المصطلحات الأصولية	الحكم
الحكم (تابع)	الجزء / الصفحة	الجزء / الصفحة
الحكم بفسق مخالف	٢٩ / ٥	انواع الحكم المفصل ٢٧٧ / ٥
القياس	١٢٣ / ١	الاتفاق على إثبات الحكم ٨٧ / ٥
الحكم وكونه قطعياً أو ظنياً	٢٨٨ / ٥	في الاصل ٨٣ / ٤
الزام المعارض نفي الحكم	٣٦٦ / ٥	الاستدلال على عليه ٨٠ / ١
عند نفي علته	١٨١ / ٦	الحكم بفعل النبي ﷺ ٢٠٥ / ٥
الفرق بين الحكم بعدم	١٨٥ / ٥	الاقدام عليه قبل العلم
الشيء وبين عدم الحكم	١٧٤ / ٦	بالناسخ ٨٣ / ٤
القياس المعلن بالحكم	٣٢ / ٦	بناء حكم على الشك ٨٠ / ١
الشرعي	٣٨ / ٣	تأثير العله في الحكم ١٣٢ / ٥
القياس على الحكم المجمع	٥٤٤ / ٤	التفريق بين مسألتين في
عليه	٣٠٣ / ٥	حكم واحد ٥٤٥ / ٤
المثبت للحكم التكليفي	١٤٤ / ٥	تخصيص الحكم بالمفهوم ٥٠ / ٣
والوضعي	٣٩ / ٤	تراجيح الأقيسة بحسب
المثبت للحكم وحاجته	٣٣٠ / ٥	الدليل على عليه الوصف
للدليل		للحكم ١٨٦ / ٦
الهجوم على الحكم دون		تراجيح الأقيسة بحسب
النظر في المراد به		دليل الحكم ١٨٩ / ٦
امتناع الفصل بين مسألتين		تراجيح الأقيسة بحسب
عند تعدده		كيفية الحكم ١٩٠ / ٦
انتفاء احدي علتي الأصل		ترتب الحكم على الوصف
وانتفاء حكمها		بصيغة الشرط والجزاء ٢٠١ / ٥
انتفاء الحكم عند انتفاء		ترتيب الحكم على الوصف
بعض العلل إذا تعددت		المشتق ودلالته ٣٣٨ / ٥
انتفاء الحكم قبل وجود		ترجيح حكم الحظر على
الشرط		الإباحة ١٦٩ / ٦
انتقال المستدل من حكم		تعدد محله ٥٤٤ / ٤
الى آخر بالعلة الأولى		تعديه من واقعة لأخرى
		بغير القياس ٢٥٦ / ٥

الحكم	٦- فهرس المصطلحات الأصولية	الحكم
الحكم (تابع)	الجزء / الصفحة	الجزء / الصفحة
تعرف حكم الله في	٢٠٦ / ٦	ثبوت الحكم لا لمصلحة ١٢٨ / ٥
الوقائع	٨٠ / ٥	ثبوت الحكم لاجل ١٦٠ / ٥
تعريفه	١١٩ / ١	الوصف القاصر ٣٤٥ / ٣
تعلق الأحكام	٤٧ / ٤	جعل غايتين للحكم ١٥٢ / ٣
تعليقه بالغاية دال على أن	١٨٣ / ٥	الفصل بين مسألتين ما دام
ما بعدها خلاف ما قبلها	١٧٤ / ٥	الطريق غير واحد ٥٤٤ / ٤
تعليق الحكم بالاحتمال	١٨٠ / ٥	تعليق الحكم بعلتين ٥٣٩ / ٤
تعليق الحكمين بعله	٢٨٦ / ٥	نسخه وان لم يقترن به
واحدة	٣١٥ / ٥	اعلام ناسخ ٧٣ / ٤
تعليق الحكم الواحد	١٦٤ / ٥	نسخ الحكم المصرح فيه
بالنوع	١٧٥ / ٥	بكلمة التأييد ٨٠ / ٤
المختلف بعلل مختلفة	١٦٤ / ١	نفي الحكم الثابت بالسنة
تعليق الحكم الواحد	٣٠٩ / ١	بلفظ في القرآن ١٢٣ / ٤
بعلتين متضادتين	٣٣٢ / ١	حكم الحاكم هل يغير ما
تعليق الحكم الواحد	١٧٩ / ٥	في الباطن؟ ٢٨٨ / ٦
بالشخص بعلتين	١٠٤ / ٥	حكم النبي أو المجتهد من
تعليق الحكم بعلتين		غير اجتهاد ٤٨ / ٦
تعليق الحكم في العلل		كون زواله لزوال علته
الشرعية بثبوت كونها		ليس نسخا ١٣٧ / ٤
عللا		زوال الحكم اذا تعلق بعله ٢٨٤ / ٥
تقدير خلو واقعة عن حكم		شرع الحكم لحكمة أو
تقديم الحكم على سببه		سبب ثم زال السبب ٢٢٠ / ٣
تقسيمه إلى أداء وقضاء		بقاء الحكم بعد زوال علته ٢٨٨ / ٥
وإعادة		منع تخلف الحكم عن
ثبوت الحكم بعلل		العلة ٢٧٣ / ٥
ثبوت الحكم في محل		ضابط الباحث عن الحكم
الاصل		الشرعي ٤١ / ١

الحكم	٦- فهرس المصطلحات الأصولية	الحكم
الحكم (تابع)	الجزء / الصفحة	الجزء / الصفحة
اثباته بالمعنى المستنبط	١٣٨ / ٤	منع الحكم في الاصل ٣٢٧ / ٥
منه في المطعومات	٢٨٧ / ٥	منع المعتبر على حكم
التأثير في الحكم	٥٢٣ / ٤	عند القياس على مسألة ٣٢٩ / ٥
الفرق في ثبوته الديني	١١٤ / ٤	موافقته للعاده ١٥٨ / ٤
والدنيوي	١١٧ / ١	موالاه دليلين على حكم واحد ١٠٤ / ٥
رفعه في القرآن بالسنة	١٩٢ / ٤	نسخه قبل فعله ٩١ / ٤
فصل في الأحكام	٣٠٨ / ٥	نسخه قبل وقت الفعل ٩١ / ٤
كون الحكم في الأفعال	٤٢ / ٤	نسخ اصله ١٣٦ / ٤
والاقوال سواء	٤٩١ / ٣	نسخ الحكم الشرعي للمعتاد ١٥٨ / ٤
قبول الفرع على جواز	٣٢٤ / ٥	نسخ الحكم قبل حضور وقت العمل به ٤٠٨ / ٣
تعليق الحكم بعلتين	٢٩٩ / ٤	نسخه قبل علم المكلف ٨٢ / ٤
قصره على العدد لا يدل	٢٤٥ / ٦	نص الشارع على الحكم والعله ٣٠ / ٥
على نفيه عما زاد أو نقص	٢٩٠ / ٦	نفي الاحكام الشرعية هل يرتفع في الفرع ١٢١ / ١
كون البيان كالمين في الحكم	٣١٧ / ٥	بنسخه في الاصل؟ ١٣٦ / ٤
كون الحكم لا بد له من	٨٧ / ٥	هل يتأني القول بالموجب ٣٠٠ / ٥
جامع هو علة		مع التصريح بالحكم؟ ٣٠٠ / ٥
كون الصحابة في العدالة		وقوع الحكم الذي وقع التركيب في علته ٨٨ / ٥
كحكم غيرهم		وقوع الاحكام وفق المصالح ١٢٥ / ٥
كون المخطي في الحكم		
مخطئا بالاجتهاد		
مخالفة حكم صح عن		
بعض الصحابة		
مساواه الفرع لاصله في		
حكمه مع مخالفته في		
عمله		
منع الحكم في الاصل ان		
لم يكن مجمعا عله		

الحكم	٦- فهرس المصطلحات الأصولية	الخاص
الحكم (تابع)	الجزء / الصفحة	الجزء / الصفحة
وقوع حكم الحاكم		الحكم العقلي.
بخلاف حجه الحكم		ارتفاع الحكم العقلي إذا
القطعية	٢٦٨ / ٦	وجب بعلتين
انتفاؤه عند انتفاء الشرط	٣٩ / ٤	الحسي
ازالته من السنه بالقرآن		تقليد الاحياء من
بسنة مبينة	١٢٢ / ٤	المجتهدين
حكم الشرع		الخاص
ثبوت أحكام الشرع الى		البحث عن الخاص عند
يوم القيامه	١٦٥ / ١	سماع العام
حكم الفرع		كون العام والخاص من
كون رفعه لا يوجب رفع		عوارض الالفاظ
حكم الاصل	١٤٢ / ٤	العدول عن الخاص إلى
نسخه بارتفاع حكم الاصل	١٣٧ / ٤	العام
زواله لكون العله معتبره	١٣٧ / ٤	تقديم القضاء باللفظ
حكم الاجماع		الخاص على العام
انكاره	٥٢٤ / ٤	الكلام في العام إذا نوى
حكم الاصل		به الخاص
كون رفعه موجبا لرفع		انقلاب العام والخاص
حكم الفرع	١٤٢ / ٤	بالوضع عن وضعه بالاراده
الحكم الشرعي		بناء العام على الخاص
جعل جنسا للاحكام		تأخر العام عن وقت
الخمس	١٣٢ / ١	العمل بالخاص
حال المتناظرين في طلب		ترجيح الخاص على العام
وجه الحكم الشرعي	٣٥١ / ٥	تعريف الخاص
نفي الحكم الشرعي		والخصوص والفرق بينهما
وكونه حكما شرعيا	٨٢ / ٥	دلالة الخاص

الخاص	٦- فهرس المصطلحات الأصولية	الخبر
الخاص (تابع)	الجزء / الصفحة	الجزء / الصفحة
كون أول الكلام خاصا	٢٣٧ / ٣	٢١٦ / ٤ اطلاقه على الصيغة
وآخره بصيغة العموم		اعتضاد احد الخبرين
كون مفهوم الخاص	٢٢٣ / ٣	١٧٤ / ٦ بقرينه
موافقا		٣٨٥ / ٤ التحدث به من حفظه
مباحثه	٢٤٠ / ٣	١٦٦ / ٦ الخبر الدال عن وجهين
نسخ الخاص بالعام	٢٩ / ٣	١٧٦ / ٦ الخبر القولي والفعلية
نسخ الخاص للعام	٢٧ / ٣	١٦٨ / ٦ الخبر الناقل
نفي العام وهل يدل على		الخلاف في قبوله لعدم
نفي الخاص؟	١٢١ / ٣	جزم الاصل به وجزم
هل يلزم نفي العام بنفي		الفرع
الخاص؟	١٤٥ / ٥	٣٢٦ / ٤ الرجوع اليه بعد الاجماع
تعارض خاصين من		٤٦٠ / ٤ على خلافه
النصوص	١٤١ / ٦	٣٦٥ / ٤ الزيادة في لفظه
وقوعها لعبادة علم		٣٦٩ / ٤ العمل بظاهره
وجوبها عليه	١٨٧ / ٤	العمل به اذا تحقق ان
الخبر		٢٨٨ / ٤ مستنده ذلك الخبر
اباحة وحرمة الخبر بمقتضى		الغالب منه استواء المخبر
العقل	١٦٩ / ٦	٤٢٧ / ٤ وسائر الناس فيه
احتماله التصديق		٢٢٠ / ٤ الفرق بينه وبين البشارة
والتكذيب	٢١٥ / ٤	٢٢٧ / ٤ الفرق بينه وبين الانشاء
	٢٢٠ ، ٢١٥ / ٤	القطع بصدقه أو كذبه
استواء المخبر والمخبر فيه	٤٢٧ / ٤	٢٥٥ / ٤ ، ٣٣٠
اسقاط اللفظ الذي يفيد		انحصاره في ذي الصدق
في الخبر	٣٦٤ / ٤	٢٢١ / ٤ والكذب
اشتراط العدد في قبوله	٢٨٦ / ٤	الاتفاق عليه من حيث
اشتراك الامه في عدم		المعنى
العلم به	٤٥٨ / ٤	٢٣٥ / ٤
		٣٦٦ / ٤ الاجتهاد فيه

الخبر	٦- فهرس المصطلحات الأصولية	الخبر
الجزء / الصفحة	الجزء / الصفحة	الخبر (تابع)
٢٨١ / ٤	حجية خبر المجهول	الاحتجاج به حال نقله
٢١٧ / ٤	حده	مفردا
٣٦٩ / ٤	حملة من الصحابي على غير ظاهره	تخصيص عموم الكتاب به
١٧١ / ٦	خبر المثبت والمنفى	ترجيح احد الخبرين مفيدا
١٦٢ / ٦	خبر المدني وغيره	الحكم
١٥٠ / ٤	خبر الواحد وهل ينسخ الكتاب؟	ترجيح الاخبار الناقلة
٢٥٥ / ٤	خبر مدعي الرسالة من غير معجزة	والموافقة للعاده
٢٤٢ / ٤	دلالة على الصدق اذا كان بأمر ضروري	ترجيح الاخبار بحسب الامور الخارجية
٢٥٩ / ٤	دلالة على ما يسقطه بالشبهة	ترجيح الاخبار المتعارضة
٣٥٣ / ٤	رده بنسيان الراوي	تسميته
٣٠٨ / ٤	رده بمن كثر منه السهو والغلط	تصريح احد الخبرين بالحكم
٣٦٦ / ٤	روايته كما سمع	تعارض الخبر مع القياس المستنبط
٣٦٦ / ٤	سماعه ملحونا أو محرفا	تعريفه
٢٢١ / ٤	صدقه وكذبه	تعليقه
٢١٧ / ٤	عدم احتماله الكذب من الله والرسول	تغييره واصطلاح صوابه
٤٨٨ / ٤	قيام اهل المدينة بنقله	تقديمه على القياس
٤٨٨ / ٤	نقله على خلاف قضاء أهل المدينة	تقيده بالصدق
٣٥١ / ٤	عرضه على الكتاب	توارث احد الخبرين اهل الحرمين
٣٢٣ / ٤	العمل بخلافه أو بتركه	توفر الدواعي على نقله
		متواترا لو كان صحيحا
		مجيء المبتدأ اخص من الخبر أو مساويا
		حجية خبر الواحد

الخبر	٦- فهرس المصطلحات الأصولية	خبر الواحد
الخبر (تابع)	الجزء / الصفحة	الجزء / الصفحة
عمل أهل السلف لاحد	١٧٧ / ٦	نسبته الى النبي ﷺ بطريق ٢٥٥ / ٤
الخبرين	٣٧٠ / ٤	نسخه اذا كان بمعنى الامر ١٠٠ / ٤
فسخ الخبر بترك الائمة له	٤٠٩ / ٤	والنهي
قبوله ممن عرفت عدالته	٣٣١ / ٤	خبر القياس
قبوله من المنفرد	٣١٤ / ٤	العمل بخبر المجهول مالم
قبوله من الاعمى الضابط	٣٣٢ / ٤	يخالف القياس ٢٨١ / ٤
الزياده فيه		خبر التواتر
قبول خبر الواحد في	١٥٠ / ٤	كونه الطريق القطعي أو
الشاهد واليمين		الظني للعلم بالصحة ٣٠٦ / ٤
كونه اعم من الانشاء	٢١٥ / ٤	خبر الضابط
والطلب	٢٤٣ / ٤	تقديمه على القياس ٣٤٤ / ٤
كونه بأمر ديني	٩٩ / ٤	خبر الفاسق
كونه بمعنى الامر	٩٩ / ٤	حكمه ٢٧٨ / ٤
كونه تابعا للحكم	٢٢٧ / ٤	خبر الفاسق في الاعتقاد ٢٧٨ / ٤
كونه سببا للمدلول	٤٥٦ / ٤	خبر المدلس
كونه مستندا إذا كان متواترا		قبوله ٣١٢ / ٤
مخالفه الصحابه لاحد	١٧٧ / ٦	خبر الواحد
الخبرين	٢٢٣ ، ٢١٥ / ٤	اثباته ٢٦١ / ٤
مدلوله		احتماله للكذب والغلط ٢٦٤ / ٤
مصادفه مخالفه قضاء أهل	٤٨٨ / ٤	افادته العلم القطعي إذا
المدينه للخبر المنقول	٣٦٠ / ٤	كان محفوظا بالقرائن ٢٤٧ / ٤
ممن يقبل؟	٣٣٠ / ٤	افادته العلم الضروري ٢٦٣ / ٤
خبر من صدقه الله ورسوله		افادته العلم الظاهر ٢٦٤ / ٤
موافقة أحد الخبرين عمل	١٧٨ / ٦	اقسامه ٢٥٦ / ٤
أهل المدينة		التسويه بينه وبين القياس ٣٤٣ / ٤
موافقه فعل النبي لاحد	١٧٦ / ٦	القطع بذون الخبر الواحد ٢٤٣ / ٤
الخبرين		

خبر الواحد	٦- فهرس المصطلحات الأصولية	الخصوص
خبر الواحد (تابع) الجزء / الصفحة	الجزء / الصفحة	
إيجابه العلم الظاهر دون الباطن	٢٦٣ / ٤	المخصوص مجهولاً ٢٦٧ / ٣
إيجابه العمل دون العلم	٢٦٣ / ٤	العدول عما يقتضيه السبب ٢١٤ / ٣
تخصيصه عموم الكتاب والسنة	٣٥٠ / ٤	الفرق بين العام والمخصص ٢٤٩ / ٣
تسميته مشهوراً	٢٤٤ / ٤	والعام الذي أريد به القول بخصوص السبب ٢٠٥ / ٣
تقييده مطلق الكتاب والسنة	٣٥٠ / ٤	المخصص المجهول وثبوت الخصوص به ٢٦٨ / ٣
حدوده ما ثبت به	٢٦٦ / ٤	أوجه الخطاب في العموم والخصوص ٢٤٥ / ٣
قبره في أحكام القرآن	٢٦٠ / ٤	الاتيان بالعموم والمراد به الخصوص ٢٥١ / ٣
العمل به لانتفاءه دفع ضرر مظنون	٤٥٩ / ٤	الاستئثار باللفظ المجمل ٣٦٥ / ٣
ترك العمل به إذا انعقد الإجماع بضده	٥٠٢ / ٣	في عموم أو خصوص تخصيص العموم بمقاصد الواقفين وهل يعم بها؟ ٥٩ / ٣
وروده متأخراً عن عموم الكتاب	٤٥٦ / ٤	تعريف الخاص والمخصوص والفرق بينهما ٢٤٠ / ٣
إثبات العقيدة به	٤٥٦ / ٤	ثبوت مقتضى العموم في خصوص الواقعة ١٥٠ / ٣
العلم بظهوره	٢٦٧ / ٤	مباحثه ٢٤٠ / ٣
العمل بموجبه	٢٦٦ / ٣	هل العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب؟ ٢١٣ / ٣
شروط العمل به	٢٠٨ / ٣	هل يخص عموم القراءان ٣٦٦ / ٣
الخصوص	٢١٨ / ٤	بخبر الواحد؟ ٥ / ٣
استعمال لفظ العموم في الخصوص		أقله
اعتبار خصوص السبب		
الخصوص بين التصديق والتكذيب		
الخصوص وثبوت إن كان		

الخصوص ٦- فهرس المصطلحات الأصولية خطاب الشرع

الخصوص (تابع) الجزء / الصفحة	الجزء / الصفحة
القضاء بعموم أو خصوص على ظاهره	١٨ / ٣
بلوغ الخصوص لمن يبلغه العموم	٣٥ / ٣
تقدير خصوص ضمير الجمع	١٣٤ / ٣
ذكر دليل الخصوص مقترنا أو متراخيا	٣٥ / ٣
الخطأ	
الخطأ في الاجتهاد	٢١٩ / ٦
الخطأ في اجماع أهل العصر	٥٠٣ / ٤
الخطاب	
اختصاص الخطاب للامه	
وهل يدخل الرسول تحته	١٨٨ / ٣
اقتضائه الفعل اقتصارا	١٧٥ / ١
الخطاب - بيا أيها المؤمنون	
ويا أيها الناس -	١٨٣ / ٣
تعريفه	١٢٦ / ١
جريان الخلاف في خطاب التكليف	٤١٠ / ١
خطاب التكليف وخطاب الوضع	١٢٧ / ١
خطابة الكفار بفروع الشريعة	٣٩٧ / ١
خطاب خاص اللفظ والمعنى	٢٤٧ / ٣
دخول الكافر في الخطاب	
الصالح له وللمؤمنين	١٨٢ / ٣
شمول الخطاب الخاص	
بواحد غيره من الامه	١٨٩ / ٣
عموم الخطاب الوارد على واقعه سببها شرط	٢١٤ / ٣
فيما يعلم به خطاب الله	
وخطاب رسوله	١٣٣ / ١
ما يشمل الخطاب - يا أهل الكتاب -	١٨٢ / ٣
هل خطاب الله ورسوله بلفظ يختص به يشمل أمته؟	١٨٦ / ٣
وجوه الافتراق بين الخطابين	١٢٨ / ١
ورود الخطاب على سبب لواقعه وقعت	٢١٠ / ٣
ورود الخطاب مطلقا في موضع ومقيدا في موضع	٤١٦ / ٣
وروده بالاقتضاء وبالحكم الوضعي	٣٠٥ / ١
خطاب التكليف	
تبيينه	١٧٥ / ١
خطاب الشرع	
أقسامه	١٢٧ / ١
كونه لفظيا أو وضعيا	١٣١ / ١

خطاب المشافهة	٦- فهرس المصطلحات الأصولية	الدلالة
الجزء / الصفحة	الجزء / الصفحة	الجزء / الصفحة
خطاب المشافهة	كونه حجة كالأجماع	٥٤٩ / ٤
شموله غير المخاطبين	الخلاف مع اتفاق الأصول	٥٣٧ / ٤
شموله المعدومين	منعه انعقاد الاجماع السابق	١٨٥ / ٣
الخطاب العام	من الصحابة	١٨٤ / ٣
وروده بعد وفاته عليه	منع الخروج منه	٥٣٦ / ٤
السلام أو في عهده	موافقه المخالف أو عدمها	٥٤٩ / ٤
الخفاء	قبل علم خلافه	٤٠ / ٣
الخفاء في معنى الحديث	وجوده بعد تقدم الاجماع	٥٣٧ / ٤
الخفي	وجوده في عصر واحد	٥٣٦ / ٤
اتباع معنى الخفي	وجوده من احد الصحابة	٩٢ / ٦
الخوارج	بعد اجماعهم	٥٣٦ / ٤
لا مدخل لهم في الاجماع	خلاف الظاهرية	٤٦٨ / ٤
الخلاف	الاعتداد به في الكتب	٤٧٣ / ٤
إذا صح فالاجماع على	الفروعية	
بعض ما اختلف فيه لا	الاعتداد به في غير	
يصح	المسائل القياسية	٤٧٣ / ٤
أثر الرق والانوته فيه	الداعية	٥٤٢ / ٤
القول بعدم العلم به	الاعتداد بقوله في الاجماع	٤٦٩ / ٤
وكونه اجماعا	الدعوى	
الاستقرار عليه في الاجماع	معارضه الدعوى بالدعوى	٣٣٣ / ٥
حكم الخلاف عند انقراض	الدلالة	
العصر	اختلاف العلماء في دلالات	
الاستقرار عليه في الاجماع	العقول	١٤١ / ١
الاعتداد به من الصبي	اشتراط الملازمة الذهنية	
بعد بلوغه	في الدلالة الالتزامية	٤٢ / ٢
فضن خلاف الاثمه بالمناظره	الخلاف في دلالة التضمن	٤٨٠ / ٤
	والالتزام	٢٣٢ / ٦
		٤٣ / ٢

الدلالة	٦- فهرس المصطلحات الأصولية	الدليل
الدلالة (تابع)	الجزء / الصفحة	الجزء / الصفحة
دلالتہ السنۃ علی معنی	١٢١ / ٤	معارضة الدلالة بالدلالة
الكتاب		٣٣٣ / ٥
الفرق بین دلالة الاقتضاء		دلالة السياق
ودلالة الاضمار	١٦٠ / ٣	٥٠ / ٦
انفکاک دلالة المطابقة عن		دلالة الاشارة
التضمن	٤٤ / ٢	دلالة الاشارة ان لا يقصد
تغير دلالة التضمن		٧ / ٤
والالزام	٣٨ / ٢	وهو في محل النطق
تقدير الدلالة في الاستثناء	٢٩٤ / ٣	دلالة الاقتران
تقسيم الدلالة	٣٦ / ٢	استعمالها وحكمه
دلالة العام علی معناه	٦ / ٣	دلالة الاقتضاء
بالمطابقة		تسميته دلالة الاقتضاء
دلالة العام والخاص	٢٩ / ٣	دلالة الالهام
دلالة العموم علی الفرد		١٠٣ / ٦
الواحد	٢٥ / ٣	حكمها
دلالة العموم علی الافراد		الدليل
هل هي قطعية	٢٦ / ٣	احتياج الاجزاء إلى دليل
دلالة المشتقات بالاستقراء	١٠٣ / ٢	٤٠٦ / ٢
دلالة المطابقة والتضمن		٤٠ / ١
والالزام	٣٧ / ٢	ادله العقول
دلالة المطابقة	٤٣ / ٢	ادله النفي أوسع ام ادلة
دلالة الاستدعاء	٤٥ / ٢	الاثبات؟
دلالة الاسماء المشتقة	١٠٣ / ٢	٤١ / ١
دلالة جمع الكثرة وما دون		اشتراك الامة في عدم
الجمع	٢٨ / ٣	٤٥٨ / ٤
طرق المسئول في الدلالة	٣٥٦ / ٥	العلم به
عموم دلالة الاقتضاء	١٥٦ / ٣	اطلاقه في اللغة
		٣٤ / ١
		اقسامه
		٣٦ / ١
		التخير والترجيح في الادلة
		١١٣ / ٦
		الدليل اصطلاحا
		٣٥ / ١
		الدليل الدال علی
		١٨٦ / ٦
		الوصف

الدليل	٦- فهرس المصطلحات الأصولية	الراوي
الدليل (تابع)	الجزء / الصفحة	الجزء / الصفحة
أوجه تحقق نصب الدليل	٣٦٠ / ٥	الدوران
الاحتجاج بالدليل ان دل		ما يعبر عنه به ٢٤٣ / ٥
على أنه لم يرد به الوجوب	٣٧٣ / ٢	الذريعة
بيان المجتهد الدليل	٢٣٤ / ٦	أقسامها ٨٥ / ٦
ترتيب الأدلة في حق		الذم
المجتهد	٢٢٩ / ٦	التنافي بين قصد العموم
ترجيح الدليل	٥٤ / ٦	والذم ١٩٦ / ٣
حاجة الترجيح له	١٣٠ / ٦	ملازمة الحرمة للذم ٢٥٦ / ١
حاجة الدليل إلى دليل	٣٨ / ١	الذهن
حمل الدليل إذا دل على		تعريفه ٢٠ / ١
انقضاء الوجوب	٣٧٣ / ٢	الرؤيا
طلب الدليل لمعرفة المراد		اثبات شيء بالرؤيا ٦٢ / ١
باللفظ	٥٣ / ٣	حكمها ٦٢ / ١
عدول المسئول من دليل		الراوي
إلى دليل لا يؤيد الأول	٣٥٤ / ٥	اثباته الحكم على نفسه
كتاب الأدلة المختلف فيها	٥ / ٦	وغيره ٤٢٦ / ٤
وقوع التعارض في الأدلة	١١٠ / ٦	رجوعه عن الرواية ٤٢٩ / ٤
دليل الخطاب		رد أحاديثه السابقة عند
ثبوته بمجرد التخصيص		كذبه في حديث عن
بالذكر	٢١ / ٤	النبي ٤٢٨ / ٤
النسخ بموجه	١٣٩ / ٤	اشتراط الاجتماع به في
الدليل العقلي		كل روايه ٣١٧ / ٤
معرفة المجتهد للدليل		جهله بمواقع الكلام ٣٥٦ / ٤
العقلي	٢٠٤ / ٦	ما يشترط فيه ٣٥٦، ٣١٥ / ٤
		معرفة المجتهد لحال
		الرواه ٢٠٣ / ٦

الرجوع	٦- فهرس المصطلحات الأصولية	الرواية
الجزء / الصفحة	الجزء / الصفحة	الجزء / الصفحة
الرجوع	رفع الحرج	
جوازه بعد الاتفاق على القول	٥٣٠ / ٤	٢٠٢ / ٤
حكمه بعد الاتفاق على قول مع الدليل	٥٣٠ / ٤	١٥٢ / ٦
قبوله من العدل عند ادراكه الخطأ	٤٢٨ / ٤	١٤٩ / ٦
منعه مطلقا بعد الاتفاق على قول	٥٣٠ / ٤	١٥١ / ٦
رجوع من كفرناهم الى الحق	٥٣٨ / ٤	١٥٦ / ٦
الرخص	٣٢٤ / ٦	٣٩٦ / ٤
اتباع الرخص	٥٧ / ٥	٤٠٠ / ٤
رخصة	٣٣٢ / ١	٣٩٩ / ٤
التياس في الرخص	٣٢٦ / ١	٣٩٨ / ٤
تحقيق الرخصة	٣٢٩ / ١	٤٠٠ / ٤
تعريفها	٣٣٠ / ١	٤٠١ / ٤
تقسيمها		٤٠١ / ٤
كونها كاملة أو ناقصة		٣٩٨ / ٤
الرسول ﷺ		٤٠١ / ٤
تقليده	٢٦٥ / ٦	٤٠٠ / ٤
الرفع		٤٢٧ / ٤
تقديم رواية المتنق على الرفع	١٥٨ / ٦	٤٢٦ / ٤
رفع البسه بالقرآن	١٢٢ / ٤	٤٢٨ / ٤
كون المرفوع غير مقيد بوقت	٧٩ / ٤	١٥٢ / ٦
		٣٦١ / ٤

الرواية	٦- فهرس المصطلحات الأصولية	الرواية
الجزء / الصفحة	الجزء / الصفحة	الرواية (تابع)
الرواية على الخط المحفوظ ٤ / ٤٣١	الاجازة فيها المعلقة بشرط ٤ / ٤٠٠	
الرواية عند علم المجيز ٤ / ٣٩٨	الاختلاف في الرواية ٦ / ١٢٧	
والمستجيز ما في الكتاب ٤ / ٣٩٨	الاذن بها للشيخ فيها ٤ / ٣٨٦	
الرواية عن غير العدل في المشاهير ٤ / ٢٨٥	قرئ عليه نطقا ٤ / ٢٨٦	
حكمها ٤ / ٣٩٨	الاكتفاء بواحد فيها ٤ / ٢٨٦	
حكمها في المناكير ٤ / ٢٨٥	ترجيحها بكثرة الجمع عن الرواية فيها ٤ / ٤٣١	
روايتها من غير العدل ٤ / ٢٨٩	ترجيحها من أهل المدينة على غيرهم ٤ / ٤٨٤	
رواية الحديث متصلا ومرسلا ٤ / ٣٤٠	ترجيح رواية المذكر على المؤنث ٦ / ١٥٨	
رواية الخلفاء الاربعة ٦ / ١٥٣	ترجيح رواية المدني على غيره ٦ / ١٦٢	
رواية الصحابة ٦ / ١٦٢	ترجيح رواية الافصح على الفصيح ٤ / ١٦٤	
رواية العدل بالتزكية ٦ / ١٥٤	ترجيح رواية متأخر الاسلام ٦ / ١٥٦	
رواية العدل بالممارسة ٦ / ١٥٤	ترجيح رواية مشهور النسب ٦ / ١٥٦	
رواية العدل بصريح التزكية ٦ / ١٥٤	تردد الرواية وتعددتها عن المجتهد الواحد ٦ / ١٢٦	
رواية الفقيه ٦ / ١٥٣	تعارض رواية النفي والاثبات ٦ / ١٧٢	
رواية المبتدع ٤ / ١٥٣	تفرد الراوي بالروايات موافقة احد الخبرين رواية الثقة ٦ / ١٧٨	
رواية المتضمن للتغليظ ٦ / ١٦٢	توقيت الرواية ٦ / ١٥٦	
رواية المتفق على الرفع ٦ / ١٥٨		
رواية المثبت والمنفى في الطلاق والعناق ٦ / ١٧٣		
رواية النفي في الحدود ٦ / ١٧٣		
رواية الاقرب الى الرسول ٦ / ١٥٣		
رواية صاحب الواقعة ٦ / ١٥٣		
رواية مجهول الحال أو الباطن ٤ / ٢٨٠		

السبب	٦- فهرس المصطلحات الأصولية	الرواية
الجزء / الصفحة	الجزء / الصفحة	الرواية (تابع)
١٠٨ / ١	اقرب الزيادة	رواية من أحسن استيفاء
١٤٣ / ٤	الزيادة على النص	للحديث
٣٦٥ / ٤	الزيادة في الحديث	رواية من سمع من شيخه
	طرق إمكان انفراد	رواية من عرف بالكذب
٣٣٧ / ٤	الراوي لها	في احاديث الناس
٣٣٠ / ٤	قبولها في الحديث	سبب الاختلاف في
٣٢٧، ٢٣٢ / ٤	قبولها من الثقة	الروايات
	قبولها من المفرد اذا لم	سماع الراوي من وراء
٣٣٥ / ٤	يخالف رواية الغير	الحجاب
	ليست بنسخ ان رفعت	شرط صحتها
١٤٥ / ٤	حكما عقليا	شرط الرواية عن الشيخ
	السبب	شروط صحة تحملها
	اطلاق السبب في اصطلاح	رواية الكاذب بعد توبته
١١٦ / ٥	الفقهاء	قبولها من النساء
	التمييز بين العلة والسبب	قبول الرواية من المفرد
١١٧ / ٥	والشرط	مواضع قبولها من اثنين
	انعقاد السبب في حال	رواية الفرع
١١٩ / ٥	التعليق	اثر إنكار الأصل لها على
١١٥ / ٥	تمييزه عن العلة	الحديث
٣٠٧ / ١	احكام الاسباب	رواية المستور
	اطلاق اسم المسبب على	منزلتها
٢٠٠ / ٢	السبب	رواية المشهور
	اطلاق اسم السبب على	قبولها
١٩٨ / ٢	المسبب	رواية الواحد
٣٠٦ / ١	اقسامه	ما يشترط فيها
	الفرق بين الشرط والسبب	الزيادة
٣٢٩ / ٣	والمانع	استقلالها بنفسها
٢٨ / ٣	تخصيص السبب	

السهو والخطأ	٦- فهرس المصطلحات الأصولية	السبب
الجزء / الصفحة	الجزء / الصفحة	السبب (تابع)
	٣٠٦ / ١	تعريفه
١٥١ / ٦	٣٠٩ / ١	تقديم الحكم على سببه
		جعل السبب المعتبر من
السنن	٢٢٠ / ٣	العام المخصوص
ما سن الرسول وليس فيه		السُّبْر
نص كتاب		احواله
١٦٥ / ٤	٢٢٦ / ٥	السُّبْر والتقسيم وتسميته
١٦٤ / ٤		وتعريفه
مفسرة لارادة الله بالقرآن	٢٢٢ / ٥	دوران السُّبْر بين النفي
سنن الحديث		والاثبات
شرطه	٢٢٦ / ٥	كون السُّبْر والتقسيم من
٣٤٢ / ٤	٢٢٧ / ٥	أقوى ما تثبت به العلل
السنة	٢٢٩ / ٥	ما يلتحق به
استقلالها بتشريع الاحكام		سد الذرائع
١٦٤ / ٤		المراد بها
كون افعال النبي ﷺ من	٨٢ / ٦	رأي الفقهاء في جوازه
السنن		السكران
اقسامها	٣٥٣ / ١	كونه مكلفا
٢٩١ / ١		السكوت
التوسيع في السنة	١٦٧ / ١	دلالة مجرد السكوت
٢٢٢ / ١		سلب العموم
كالواجب	٢٦٠ / ٣	ما يفيد في حق كل احد
١٦٣ / ٤		السماع
تعريفها		تحقق الراوي السماع
١٦٨ / ٤	٣٨٥ / ٤	وجهه بمن سمع
تقسيمها		السمع
نطق القرآن بها بنصه	٣٥ / ٣	تقدم العقل على السمع
١٦٤ / ٤		
هل السنة تعدل الواجب؟		
٢٩٤ / ١		
معارضة الاجماع لها		
١١٠ / ٦		
تقديمها على الكتاب في		
١٠٩ / ٦		
بيان الاحكام		
سنة الكفاية		
٢٩٢ / ١		
وقوعها		
السهو والخطأ		
٨٠ / ١		
المراد بهما		

السؤال ٦ - فهرس المصطلحات الأصولية الشرط

الجزء / الصفحة	الجزء / الصفحة	السؤال
الشبهة		
كونها لا تقوى على دفع	٣٤٩ / ٥	الجمع بين سؤالين
العلوم الضرورية	٣٥٩ / ٥	تقسيم السؤال وأحواله
الشرائع	٣٦٤ / ٥	سؤال السائل المناظرة
معرفة دفعها بالسمع أو		سؤال من أنكر الاصل
بالفعل		الذي يستشهد به
الشرط	٣٦٤ / ٥	المجيب عنه
اتصال الشرط في الكلام		نقل السائل من سؤال
اتصال اي بما تأكيداً	٣٥٩ / ٥	ومتى يكون؟
لاداة الشرط		سؤال التعدية
أحوال الأمر المقيد بالشرط	٣٤٤ / ٥	تعريفها
إذا وقع الشرط ترتب		السياق
الفعل الواجب عليه		ارشاد السياق الى توضيح
اقسامه	٥٢ / ٦	المجملات
التعليق موجب للحكم	٥٢ / ٦	دلالة السياق
على تقدير وجود الشرط		الشاهد
الفرق بين أدوات الشرط		اثباته الحق على غيره
الفرق بين الشرط	٤٢٦ / ٤	الشبه
والسبب والمانع		اطلاقه على جميع أنواع
الفرق بين الشرط	٢٣٠ / ٥	القياس
والاستثناء		تسميته الاستدلال بالشيء
اللزوم بين الشرط وجوابه	٢٣٠ / ٥	على مثله
بالعقل	٢٣٠ / ٥	تعريفه
المذاهب في الشرط	٢٣٣ / ٥	جعله من مسالك العلة
الشرعي	٢٣٣ / ٥	حده
انتفاء الحكم قبل وجود	٢٣٤ / ٥	حكمه
الشرط	٢٣٧ / ٥	مواضع اعتبار الشبه
تأخر الشرط عن المشروط		

الشك	٦ - فهرس المصطلحات الأصولية	الشرط
الجزء / الصفحة	الجزء / الصفحة	الشرط (تابع)
٤٠ / ٤	هل يمنع من علة الحكم؟	في اللفظ
	وضع الشرط لتخصيص	تعريفه
٣٨ / ٤	الجزء به	تعليق الجزاء على الشرط
	وقوع الفعل في سياق	بلفظ من
١٢٢ / ٣	النفي	تقدم الشرط على
	أو الشرط	المعطوفات
	وقوع النكرة في سياق	حق الشرط
١١٧ / ٣	الشرط	حكم الجمل المتعاطفة اذا
٦٥ / ٤	تسميته نسخاً	تعقبها شرط
	اثره على انعقاد علة	حكم كل في الشرط
٤٠ / ٤	الحكم	دخول الشرط على الشرط
٣٧ / ٤	تعلق الحكم بوجوده	ذكر العام ثم بعض افراده
	الشرع	بقيد أو شرط
١٥٢ / ١	افعال العقلاء قبل الشرع	صيغته
١٥٦		عودة الشرط غير المنطوق
	حكم الاعيان المتفع بها	به لجميع الجمل
١٥٤ / ١	قبل ورود الشرع	ما يصح الشرط فيه
٣٩ / ٦	شرع من قبلنا	كونه مانعاً من انعقاد
١٣٤ / ١	لا حاكم الا الشرع	السبب
	الشريعة	كونه مانعاً من انعقاد علة
١٦٤ / ١	جواز فتور الشريعة	الحكم
	دخول ما ليس منها فيها	هل الشرط مخصص
٢٦٥ / ٤	أو خروجه	للاحوال أم للاعيان؟
	الشك	هل للشرط دلالة في
٧٨ / ١	اقسامه	جانب الاثبات؟
٨١ / ١	الاختلاف فيه	هل يلزم من عموم الشرط
٨٠ / ١	بناء حكم عليه	عموم ما وقع في سياقه؟

الشك	٦- فهرس المصطلحات الأصولية	الصحابة
الشك (تابع)	الجزء / الصفحة	الجزء / الصفحة
شك الراوي للحديث بعد روايته له	٣٣٧ / ٤	من تقبل مواضع قبولها من اثنين ٣١٥ / ٤
شكر المنعم تعريفه	١٤٧ / ١	شهادة الفرع ٤٢٩ / ٤
الشهادة		الشهرة ١٥٦ / ٦
اشتراط اثنين فيها	٢٨٦ / ٤	رواية مشهور النسب ١٥٦ / ٦
ما يشترط فيها	٤٢٨ / ٤	الشورى
اعتبار ردها من العبد		الشورى عند اختلاف ٢٣٢ / ٦
اجماعا	٥٣٩ / ٤	الاثمة
الرجوع عنها	٤٢٩ / ٤	فض خلاف الاثمة
امتناع اخذ اجلاره عليها	٤٣٢ / ٤	بالشورى ٢٣٢ / ٦
أوجه العدد فيها دون		الصحابة
الرواية	٤٢٦ / ٤	اجتهادهم في عصر
بطلانها بموت صاحبها	٢٩٦ / ٦	الرسول ٢٣٠ / ٦
ردها ممن قلت شهادته	٣٠٩ / ٤	اجتهادهم في المعاملات
عدم اشتراط الحرية فيها	٤٢٧ / ٤	والعبادات ٢٣٢ / ٦
ترجيح بكثرة الجمع	٤٣١ / ٤	اجتهادهم في مجلس
زوال الحكم عند الرجوع		الرسول ٢٢١ / ٦
فيها	٤٢٨ / ٤	اجماع الصحابة ٥٤ / ٦
قبول الشهادة بالمعنى	٤٣٠ / ٤	اختلاف الصحابة ٦٦ / ٦
نقض حكمها ممن حدث		اختلاف الصحابة في
فسقه	٤٢٨ / ٤	مقصود النص ٢٢٤ / ٦
قبولها من العبد بحكم		اختلافهم في المسألة ٥٣ / ٦
الحاكم	٢٨٧ / ٤	٦٥
قبولها من الكاذب التائب	٤٢٨ / ٤	الترجيح بالكثرة ٦٧ / ٦
قبولها من النساء	٢٨٦ / ٤	ترجيح قول الصحابي على
قبولها من أهل الاهواء	٤٧١ / ٤	الصحابي ٥٤ / ٦

الصيغة	٦- فهرس المصطلحات الأصولية	العادة
الصيغة (تابع)	الجزء / الصفحة	الجزء / الصفحة
تجرد الصيغة عن القرائن	٢٧ / ٣	كيف يطلب الله من عباده ما يخالف علمه؟ ٣٩٢ / ١
حكم الصيغة الموضوعية		الظاهر
إذا خصت والاستدلال بها	٢٧٠ / ٣	اتباع الظاهر والعمل به ٤٣٦ / ٣
صيغ الفعل المثبت الذي له أكثر من احتمال	١٧٠ / ٣	اقسامه ٤٣٧ / ٣
كون مدلول الصيغة العامة أمراً كلياً؟	٢٥ / ٣	حمل الضمائر الراجعة إلى الظاهر ١٤٥ / ٣
اثبات صيغة لفظية لمعنى العموم	٣٠ / ٣	احتمال الحديث معنى غير العام والظاهر ١٨ / ٣
اقسام مراتب الصيغ	١٣١ / ٣	لظن
الضبط		ابقاء المجتهد الظن مع ورود النقض ٢٧٦ / ٥
ضبط الراوي	١٥٠ / ٦	طرق العلم على الظن ٨٢ / ١
ضمير الجمع		اقسامه ٧٦ / ١
تقدير عمومته وخصوصه	١٣٤ / ٣	كون الظن طريق الحكم ٧٥ / ١
الطائفة		العمل بأقوى الظنون ٢٨٥ / ٦
اطلاق الطائفة على الواحد فأكثر	١٤٥ / ٣	انتفاء الظن بالبحث عن المخصصات ٥٣ / ٣
الطرء		الظني
الحاق تعليل المعلل بالطرء	٣٠٦ / ٥	انقلابه قطعياً ٣٤٥ / ٤
المتراد به	٢٤٨ / ٥	تعارض الظنيات في الاحكام ١٣١ / ٦
قياس الطرد	٢٥١ / ٥	الاجتهاد بغلبة الظن ٢٣٢ / ٦
كونه حجة	٢٤٨ / ٥	تعريفه ٧٤ / ١
الطلب		تفاوت الظنون ٧٥ / ١
العدول عن صيغة الطلب إلى صيغة الخبر	٣٧٢ / ٢	العادة
		اتباع العادة المطردة ٩٢ / ٦

العالم	٦. فهرس المصطلحات الأصولية	العام
الجزء / الصفحة	الجزء / الصفحة	الجزء / الصفحة
العالم	٢٨٣ / ٦	العام اذا خص هل يكون
التقليد في حقه	٢٨٣ / ٦	حقيقه في الباقي؟ ٢٥٩ / ٣
العام		العام الذي اريد به
احتمال الحديث معنى غير		الخاص ٢٥٠، ٢٤٩، ١٠٣ / ٣
العام والظاهر	١٨ / ٣	العام المخصص والمطلق ١٦٤ / ٦
اطلاقه على بعض ما		كون العام والخاص من
يتناوله	١٣٦ / ٥	عوارض الالفاظ ١٤ / ٣
تعريفه	١٠٣ / ٦	تأخير بيانه ٢٦٧ / ٣
ثبوت الحكم به	١٠٣ / ٦	العام وتخصيصه ان كان
اطلاق العام على الاشخاص		معرفا باللام ٢٥٨ / ٣
في الاحوال والازمان	٣٢ / ٣	العام وحكمه قبل
اعتقاد عموم العام عند		التخصيص وبعده ٢٧٦ / ٣
سماعه والعمل بمقتضاه	٣٦ / ٣	العام ودلالته على افراده ٢٧٢ / ٣
اقتضاء العطف على العام		العدول عن الخاص إلى
العموم في المعطوف	٢٢٧ / ٣	العام ٢٠٢ / ٣
اقسام العام	٥٣ / ٣	العمل بالعام قبل البحث
البحث عن المخصص عند		عن مخصص ٣٦ / ٣ و ٤١، ٤٧
سماع العام	٥٥ / ٣	العمل بالعام قبل البحث
التخصيص لاقول المراتب		عن مخصص ٤١، ٤٧
ان كان العام ظاهرا		الفرق بين العموم والعام ٧ / ٣
مفردا	٢٥٦ / ٣	القضاء باللفظ الخاص
التعلق بالعام بعد التخصيص		على العام ٢٢٣ / ٣
اذا خص بمعين	٢٦٨ / ٣	انقلاب العام والخاص
التمسك بالعام ابتداء		بالوضع عن وضعه
دون طلب المخصص	٤٤ / ٣	بالارادة ٢٤٢ / ٣
التمسك في العام		
المخصص	٢٧١ / ٣	

العام	٦- فهرس المصطلحات الأصولية	العام
الجزء / الصفحة	الجزء / الصفحة	العام (تابع)
ذكر العام ثم بعض	الاستدلال باللفظ اذا ثبت	
٢٣٨ / ٣ افراده بقيد أو شرط	٢٧٠ / ٣ خصوص العام	
ذكر العام وعطف بعض	٤٠٧ / ٣ بناء العام على الخاص	
افراده عليه وتناول	تأخر العام عن وقت	
٢٢٥ / ٣ العموم	٤٠٩ / ٣ العمل بالخاص	
ذكر بعض افراد العام	تأخر العام عن وقت	
٢٢٤ / ٣ هل يخصص العام؟	٤١٠ / ٣ الخطاب بالخاص	
سماع العام والتوقف	١٠٤ ، ٢٩ / ٣ تخصيص العام	
٣٦ / ٣ لنظر الدليل المخصص؟	٣٤٣ / ٣ تخصيص العام بالصفة	
عموم العام في الاشخاص	تخصيص العام بدليل	
٢٩ / ٣ في الاحوال والازمنة	٣٨٦ / ٣ الخطاب	
قبول العام للتخصيص	٥ / ٣ تعريفه	
١٢٤ / ٣ ببعض مدلولاته	تفاوت القياس والعام في	
كون العام نصا في بعض	٣٧٣ / ٣ غلبة الظن	
٣٨ / ٣ المسيبات دون بعض	تقدم المعنى المخصص	
كون لفظ العام معطوفا	وتأخر اللفظ العام	
٢٣٢ / ٣ على عموم قبله	٢٣٨ / ٣ تقديم الخاص على العام	
٥ / ٣ مباحثه	١٦٤ / ٦ ثبوت تخصيص العام	
٢٩ / ٣ نسخ الخاص بالعام	ببعض ما اشتمل عليه	
٢٧ / ٣ نسخ الخاص للعام	٢٤١ / ٣ جعل السبب المعتبر من	
نفي العام وهل يدل على	العام المخصوص	
١٢١ / ٣ نفي الخاص؟	٢٢٠ / ٣ دلالة العام	
هل العام حجة للعمل	٢٩ / ٣ دلالة العام ان كان حجة	
٢٦٩ / ٣ اذا خص بالقياس؟	في موضع السبب أو	
	٢١٦ / ٣ السؤال	
	دلالة العام في الاشخاص	
	٣٠ / ٣	

العام ٦ - فهرس المصطلحات الأصولية عدالة الراوي

العام (تابع)	الجزء / الصفحة	الجزء / الصفحة
هل الفعل المثبت ليس	١٦٨ / ٣	خروج الوقت المعين
بعام في اقسامه؟	٣٨ / ٣	لعادة ولم يفعل وقضاؤه ٤٠٢ / ٢
احتمال العام للتخصيص	١٤٥ / ٥	العدالة
لزوم نفي العام بنفي	٤٧ / ٣	اثباتها ٢٨٥ / ٤
الخاص	٢٩ / ٣	ارسال العدل ١٦٢ / ٦
وجوب البحث قبل	٢٣٢ / ٣	اعتبارها في المعاملات ٢٨٤ / ٤
الحكم بالعام	١٤٢ / ٦	التنصيب عليها ٢٨٥ / ٤
ورود العام على سبب		المراد بها ٣٠٠ / ٤
ورود اللفظ العام ثم ورد		ترجيح رواية العدل
عقبه تقييد بشرط		بالتزكية ١٥٤ / ٦
تعارضه مع الخاص من		تعارض الكثرة والعدالة ١٥٠ / ٦
المنصوص		شهرة الراوي بالعدالة ١٥٦ / ٦
العامي		عدالة الراوي ١٤٩ / ٦
التزامه لمذهب معين	٣٢١ / ٦	عدالة الصحابة لمن
التقليد في حقه	٢٨٣ / ٦	اشتهر منهم بالصحة ٣٠٠ / ٤
تقليد العامي في الرخص	٣٣٥ / ٦	عدالة المجتهد ٢٠٤ / ٦
حاجته الى المرجع	١١٥ / ٦	عدالة من تجدد فسقه ٢٩٨ / ٦
مطالبته العالم بدليل	٣١١ / ٦	فوات أهلية الاجتهاد
الجواب		بفواتها ٤٧١ / ٤
العبادة		قبول مجهول الباطن مالم
شرط فسخها	٨٦ / ٤	تعلم عدالته ٢٨٠ / ٤
العبادة التي تقع قبل		كونها ركناً في الاجتهاد ٤٧١ / ٤
الوقت وتكون أداء	٣٣٧ / ١	كونها شرطاً لقبول
تأقبت العبادة بوقت لا		الفتوى ٢٠٤ / ٦
يسعها	٣٩٧ / ١	عدالة الراوي
تعريفها	٢٩٣ / ١	ثبوتها بالاختبار أو التزكية ٣٨٥ / ٤

العقل	٦- فهرس المصطلحات الأصولية	عدم التأثير
الجزء / الصفحة	الجزء / الصفحة	
	العزم	عدم التأثير
٣١٠ / ١	العزم على الفعل	أقسامه
	العزيمة	أيها اعم عدم التأثير أو
٣٢٥ / ١	تعريفها	عدم العكس؟
	العصمة	بيان كونه متخصا بقياس
	كونها في الأنبياء والملائكة	المعنى ونحوه
١٧٢ / ٤	فقط	بيان كونه مختصا بالعلة
١٦٩ / ٤	الكلام فيها	المستنبطه المختلف فيها
١٦٩ / ٤	اشتراطها في امر التبليغ	تعريفه
١٧٠ / ٤	اشتراطها في الاحكام	كونه معارضة في المقدمة
	والفتوى	عدم العكس
١٦٩ / ٤	اشتراطها في الاعتقاد	أيها اعم عدم التأثير أم
	اشتراطها في الافعال	عدم العكس؟
١٧٠ / ٤	والسير	تعريفه
١٧٢ / ٤	معناها	
١٧٠ / ٤	العصمة من الصغائر	العدول
	العقاب	عدول المستول من دليل
	علم الثواب والعقاب من	إلى دليل لا يؤيد الاول
١٤٥ / ١	جهة الشرع	العرض
١٩٤ / ١	كيفية الثواب والعقاب	عرض القراءه على الشيخ
	العقل	وهو يسمع
٨٨ / ١	اضرب العقل	العرضاللازم
٨٤ / ١	تعريفه	الفرق بين العرض اللازم
٨٨ / ١	تفاوت العقول	والذاتي
٣٥ / ٣	تقدم العقل على السمع	العرف
٤٠ / ١	قضايا العقول	الأسماء العرفية

العقل	٦ - فهرس المصطلحات الأصولية	العلة
العقل (تابع)	الجزء / الصفحة	الجزء / الصفحة
كون العقل مدركا للحكم	١٤٧ / ١	مراتب العلوم ٦٤ / ١
لا حاكما		هل يقارن العلم بالجملة ٦٧ / ١
تعارض العقلية في	١٣١ / ٦	الجهل بالتفصيل ٦٩ / ١
الاحكام		هل يوجد علم لا معلوم له ٢٨ / ١
العكس		علم الأصول
اشتراط العكس في العلل	١٤٣ / ٥	الغرض منه ٢٨ / ١
العقلية		حقيقته ومادته وموضوعه ٢٨ / ١
الفرق بين التأثير والعكس	٢٨٨ / ٥	ومسائله ٢٨ / ١
المطالبة بالعكس عند تعدد		وانظر : أصول الفقه
العلة	١٤٤ / ٥	العلم الشرعي
تعريفه	١٤٣ / ٥	التقليد فيه ٢٨٠ / ٦
اشتراطه في العلة	٢٨٣ / ٥	العلم العقلي
العلم		التقليد فيه ٢٧٧ / ٦
اطلاق العلم على الظن	٨٢ / ١	علم الكلام
انواعه	٥٨ / ١	اشتراط معرفته للمجتهد ٢٠٤ / ٦
العلم قيل يتمكن من		العلة
الفعل	٣٧٢ / ١	أثرها على القياس ١١١ / ٥
المعدوم الذي تعلق العلم		أسمائها في الاصطلاح ١١٥ / ٥
بوجوده مأمور .	٣٧٧ / ١	أقسامها ١١٤ / ٥
تعلق العلم بأكثر من		الاختلاف فيها ١١٣ / ٥
معلوم واحد	٦٧ / ١	تعريف حكم الاصل
تفاوت العلوم	٥٣ / ١	بالعلة ١١٢ / ٥
طرق العلم على المشهور	٦١ / ١	المشتركة
طلب العلم	٢٨٢ / ٦	تعريفها ١١١ / ٥
كون العلوم ضرورية		حقيقة العلة في العقلية ١١٤ / ٥
وتصديقها	٦٠ / ١	هل تخصص ١١٤ / ٥

٦- فهرس المصطلحات الأصولية

العلة

الجزء / الصفحة	العلة (تابع)	الجزء / الصفحة
١٤٦ / ٥	اثبات العلة بالمناسبة	٢٠٦ / ٥
	اثبات علة الأصل المقيس	
٢٧٥ / ٥	عليه بمسالكها	٣٦١ / ٥
	اجتماع العلل المستقلة	٣٣٥ / ٥
٣٠٠ / ٥	اجتماع علتين	٣٠٥ / ٥
	اذا حرم الشيء لعلة	
٢٨٨ / ٥	فارتفعت هل يوجب	
١٨٤ / ٥	الارتفاع	١٣١ / ٥
١٨٣ / ٦	ازالة العلة شرط اصلها	١٥٥ / ٥
	استنباط العلة من المعنى	
١٨٨ / ٦	وبالعكس	١٢٠ / ٥
١٨٥ / ٦	اشتراط الدليل على	
	صحتها	١٢٩ / ٥
١٨٣ / ٦	اشتراط العلة للحكم	١٢٢ / ٥
١٨٨ / ٦	اشتراط القرينين في العلة	
	لثبات الحكم	١٠١ / ٦
١٨٤ / ٦	العلة الناقلة عن حكم	
١٨٥ / ٦	العقل	١٩٠ / ٦
١٨٥ / ٦	اقتضاء العلة الواحدة	
١٨٤ / ٦	لحكمين غير متنافيين	٢٨٩ / ٥
	اقسامها	١٧٢ / ٥
١٣٤ / ٥	اقسام العلة باعتبار	
١٨١ / ٥	عملها في الابتداء	١٧٣ / ٥
١٨٠ / ٦	اقسام النص على العلة	١٨٧ / ٥
١٨١ / ٦	الجمع بين حكمين بعلة	
٤٤ / ٥	توجب حكما آخر	٣١٧ / ٥
٩٩٠ / ٦	الحاق فرع بأصله بعلة لم	
	يتعلق بها الحكم	
	الزام النقص فزاد في	
	العلة وصفا	
	الزام ابطال العلة في محل	
	التزاع من القول	
	الزام المعارض نفى الحكم	
	عند نفى علته	
	الطرق الدالة على العلة	
	العلة البسيطة والمركبة	
	العلة الثابتة بالشبه	
	والطرد	
	العلة الحكمية والذاتية	
	العلة قليلة الاوصاف	
	وكثيرتها	
	العلة المستفادة بالدوران	
	العلة المطردة المنعكسة	
	وغير المنعكسة	
	العلة المعلومة والمظنونة	
	العلة الموجبة للحكم	
	العلة الوجودية والعدمية	
	العلة في الوصف المترجم	
	عن الحكمة	
	اجتماع العلل	
	القياس المعلل بالحكمة	
	القياس المعلل بالقاصرة	
	القياس بغير علة	
	المشاركه في العلة	

العلة	٦- فهرس المصطلحات الأصولية	العلة
الجزء / الصفحة	الجزء / الصفحة	العلة (تابع)
١٨٣ / ٦	العلل المركبة	المطالبة بالعكس عند
	ترجيح القياس بعلة	تعدد العلل
١٨٦ / ٦	الوصف للحكم	المنازعة في علة الاصل
	ترجيح القياس بالعلة	النص عليها
١٨٧ / ٦	المناسبة	انتفاء احدى علتي الاصل
	ترجيح القياس بعلة	وانتفاء حكمها
١٩٢ / ٦	موافقة للأصل	انتفاء الحكم عند انتفاء
١٢٠ / ٥	تسمية العلة مظنة	بعض العلل اذا تعددت
١٨٢، ١٨٠ / ٦	تعارض العلتين	انتقال المستدل من حكم
	تعدد العلل مع اتحاد	إلى آخر بالعلة الأولى
١٧٤ / ٥	الحكم وعكسه	انضمام العلة بعلة أخرى
	تعلق العلة من الاصل الى	انقطاع ظن المجتهد عن
١٥٧ / ٥	غيره	العلة التي ظنها
	تعليق غير الشارع حكماً	الاحكام في الفروع بالعلل
١٤٧ / ٣	في واقعة على علة	الالفاظ الظاهرة في إفادة
	تعليق الحكمين بعلة	العلية
١٨٣ / ٥	واحدة	بطلان العلة بالنقض
	تعليق الحكم الواحد	بناء المعارضة في الأصل
٢٨٣ / ٥	بالنوع بعلتين	على مسألة التعليق
	تعليق الحكم الواحد	تخصيصها
٢٨٦ / ٥	بالشخص بعلتين	١٣٧، ٢٢١ / ٥
٣١٥ / ٥	تعليق الحكم بعلتين	تخصيص العلة لحكم
	تقدم العلة على العلول	نص آخر
١٢١ / ٥	في العقلية	تخصيص العلة والعموم
	تقديم العلة المثبتة على	تراجيح الاقيسة بحسب
١٩١ / ٦	النافية	العلة
	تقرير العلة بالاستدلال	ترجيح العلة البسيطة على

الجزء / الصفحة	الجزء / الصفحة	العلة (تابع)
٣٠٤ / ٥	٣٢٤ / ٥	على نقيض ما ادعاه
١٣٢ / ٥		توافق العلة بفتوى
٢٧٣ / ٥	١٩٣ / ٦	صحابي
		ثبوت الحكم الشرعي
١٣٤ / ٥	٣٠٨ / ٥	بعلتين
		ثبوت حكم الأصل بعلة
٣٢٦ / ٥		واحد وقياس الفرع
١٤٤ / ٥	١٤٦ / ٥	عليه
		ثبوت صحة احدى العلل
	٢٢٩ / ٥	وبطلان ما عداها
		جريان الخلاف في العلل
	٢٦٨ / ٥	العقلية
	٢٣٣ / ٥	جعل الشبه من مسالكها
	١٦٢ / ٥	جعل الاسم علة
		حاجة العلة الموجبة
		للحكم لتقديم اسباب
	١٧٠ / ٥	عليها
	٢٧٧ ، ١٢٩ / ٥	حكمها
		حكم العلة اذا كثرت
	١٦٨ / ٥	اوصافها
		حكم العلة اذا كانت ذات
	١٧٢ / ٥	وصفين ووجدا على
		التعاقب
	١٨٧ / ٦	دلالة العلة بالمناسبة
	١٥٧ / ٥	ذكر ما يشترط في العلة
		زوال الحكم اذا تعلق
	٢٨٤ / ٥	بعلة
		شرط صحة العلة
		شروطها
		تخلف الحكم عن العلة
		ظهور العلة في الاصل
		اكثر من الفرع
		عجز المعارض عن ابطال
		العلة
		عكس العلة ان تعدت
		في أي موضع يعتبر تأثير
		العلة؟
		قبول الفرق وقدحه في
		العلة
		قدح التخلف في العلية
		وطريقه في الدفع
		كون السبر والتقسيم من
		اقوى ما تثبت به العلل
		كون الطرد والعكس
		دليلا على صحتها
		كون العلة وصفا غير
		لازم للمعلول
		كون الوصف علة
		كون علة الحكم وصفا
		لازما
		العمل عند وجود علتين
		في حكم
		كونها مستخرجه من
		خطاب

العموم	٦ - فهرس المصطلحات الأصولية	العلة
الجزء / الصفحة	الجزء / الصفحة	
عليه	سابق أو متأخر	
الدليل على عليه الجامع ٣٢٧ / ٥	١٥٨ / ٥	مطابقة العلة للنص
العموم		معارضة الدلالة بالدلالة
اثبات صيغة لفظيه للعموم ٢٠ / ٣	٣٣٣ / ٥	والعلة
اجراء الخطاب باللفظ		معارضة العلة القاصرة
العام على عمومه ٣٨ / ٣	٢٨٨ / ٥	بمتعدية
اجراء اللفظ على عمومه ٥٣ / ٣	١٥٠ / ٥	من شروطها
اخراج صورة للسبب عن		نسبة الاصل والفرع الى
عموم اللفظ ٢١٦ / ٣	١٠٥ / ٥	العلة والفرق بينهما
اذا خص هل يكون ١٧ / ٤		نص الشارع على الحكم
مجملاً؟	٣٠ / ٥	والعلة
استعمال لفظ العموم في	٢٨٣ / ٥	اشتراط العكس فيها
الخصوص ٢٢٦ / ٣		هل العلة في الاصل
اضرب العاده التي تخالف	٣٣٨ / ٥	مركبة؟
العموم ٣٩٤ / ٣		هل الأحكام الشرعية
اعتبار خلاف منكر العموم ٤٧٢ / ٤	١٢٦ / ٥	وضعت لعلل حكمية؟
اعتبار عموم اللفظ ٢١٨ / ٣		هل يجب أن تكون علة
اعتقاد العموم قبل البحث	١٤٦ / ٥	الفرع علة الاصل؟
عن المخصص ٢٩ / ٣	١٦٨ / ٥	وجود العلة في الفرع
اعتقاد العموم وهل يؤدي	٣٠ / ٥	التنميص عليها ومنزلتها
الى القول بالاستغراق؟ ٥٢ / ٣		هل العلة الشرعية توجب
اعتقاد عموم العام عند	٢٤٣ / ٥	الحكم بذاتها؟
سماعه والعمل بمقتضاه ٣٦ / ٣		ما يشترط في العلة
افادة المصدر العموم ١٢٨ / ٣	١٥٤ / ٥	المستنبطة
افادة الافعال الواقعة صلة	١٣١ / ٦	الترجيح بالعلة المعلومة
لموصول العموم ١٢٩ / ٣		العلة العقلية
اقتضاء العطف على العام		تخصيصها بإجماع أهل
العموم في المعطوف ٢٢٧ / ٣	١٣٥ / ٥	النظر

العموم	٦- فهرس المصطلحات الأصولية	العموم
الجزء / الصفحة	الجزء / الصفحة	العموم (تابع)
٢٥٤ / ٣	يدخله التخصيص؟	اقتضاء عموم الازمنة
١٣ / ٣	العموم في المعاني والالفاظ	اقسام المفيد للعموم
	العموم في الالفاظ أو	اقله
٩ / ٣	الافعال	البعض ونحوه اذا اضيف
١٧٣ / ٣	العموم في الأحوال	هل يقتضى العموم
	العموم من عوارض صيغ	التمسك بالعموم إلى
١٠ / ٣	الالفاظ حقيقة	ظهور المخصص
٢٠٣ / ٣	العموم واختلاف دليله	التمسك بعموم اللفظ
	العموم وادعائه في افعال	العام
١٠ / ٣	النبي	التنافي بين قصد العموم
١٢ / ٣	العموم و اضافته الى المعنى	والذم
٤٥ / ٣	العموم واطلاقه	الجزم باعتقاد العموم
	العموم والدلالة على	الحكم بالعموم بمجرد
٢٦٥ / ٣	تخصيصه	الخطاب العام
١٣٠ / ٣	العموم والفاظه	الحكم بعموم اللفظ
١٦٣ / ٣	العموم وثبوته بالمنطوق	الدلالة على العموم
٩٠ / ٣	العموم وجمعه	الصورة النادرة هل
	العموم في اسم الجنس	تدخل تحت العموم؟
١٠٦ / ٣	أو على الجمع	العدول عما يقتضيه السبب
١١ / ٣	العموم ودخوله في المعاني	من الخصوص إلى
	العموم ودلالته على الافراد	العموم
٢٦ / ٣	هل هي قطعية؟	العموم المخصوص وحله
١٧ / ٣	العموم وصيغته	على الواحد حقيقة
	العموم وكونه من صفات	العموم المخصوص
١١ / ٣	الالفاظ	والاحتجاج به
١٢ / ٣	العموم وما يكون فيه	العموم المعنوي
٧٣ / ٣	ألفاظ تستعمل للعموم	العموم المؤكد بكل هل

العموم	٦- فهرس المصطلحات الأصولية	العموم
العموم (تابع)	الجزء / الصفحة	الجزء / الصفحة
الفرق بين العموم والعام	٧ / ٣	الفعلية
القرائن التي يظن أنها		تخصيص العموم بقضايا
صارفه للفظ عن العموم	١٩٥ / ٣	الاعيان
القطع بمطلق اللفظ العام		تخصيص العموم بالسبب
أن أراد به العموم	٤٥ / ٣	تخصيص العموم بالقياس
المبادأة للحكم بالعموم		تخصيص لفظه الى الثلاثة
قبل البحث عن الادلة	٤٧ / ٣	أو دونها
النظر الى المعنى المقصود		ترك العموم لاجل السياق
بالعموم	٣٤ / ٣	ترك المهجوم على امضاء
النكرة في سياق النفي		الكلام على العموم
وكونها للعموم وسلب		تصوره في القول النفسي
الحكم	١١٥ / ٣	تصوره في الاحكام
أوجه الخطاب في العموم		تصوره في الافعال
والخصوص	٢٤٥ / ٣	تعليق العموم بالمجاز
أولية العموم الخارج		تقدير عموم ضمير الجمع
مخرج التشريع	٢١٩ / ٣	تقسيم صيغ العموم
الاتيان بالعموم والمراد به		تناول النكرة في سياق
الخصوص	٢٥١ / ٣	الشرط الاحاد عموما
الإضافة وكونها من		ثبوت مقتضى العموم في
مقتضيات العموم	١٠٨ / ٣	خصوص الواقعة
الاعتقاد بالعموم	٣٧ / ٣	الموصلات من صيغ
تأخير بيان العموم	٥٠٠ / ٣	العموم
تخصيص الجمع والعموم	١٤٤ / ٣	جعل قرينة في تخصيص
تخصيص العموم بمقاصد		العموم
الواقفين وهل يعم بها؟	٥٩ / ٣	حصول المقصود من
تخصيص العموم بالمفهوم	٢٢٣ / ٣	العموم مع عدم تعدد
تخصيص العموم بالعادة		المضمّر

العموم	٦- فهرس المصطلحات الأصولية	العموم
الجزء / الصفحة	الجزء / الصفحة	العموم (تابع)
٧٧ / ٣	ذكر اي من صيغ العموم	حمل العموم المخصص
١٧٦ / ٣	مسائل اشتغال العموم	على الواحد
٧٩ / ٣	سريان عموم الفاعل الى	حمل ما لم يجد في الاصول ما
١٨ / ٣	الفعل	يخصه على العموم
١٨ / ٣	صيغة العموم	دخول اداة العموم على
٦٢ / ٣	صيغ العموم التي تفيد	الجمع
٦٢ / ٣	العموم لغة	دخول المخاطب في عموم
٦٣ / ٣	صيغ العموم التي تفيد	خطابه
٥٣ / ٣	العموم عرفاً	دخول المخاطب في عموم
١٥٥ / ٣	طلب ما يمنع اجراء	امر المخاطب له
١٩٨ / ٣	العموم على ظاهره	دعواه في المعاني
٤٧٢ / ٤	عدم اعتبار خلاف منكره	دعوى العموم فيما جاء
٣٨ / ٣	عرض العموم على ادلة	من الشارع ابتداء
٢٩ / ٣	العقل واصول الشرع	دعوى العموم في نفى
١٤ / ٣	عموم العام في الاشخاص	الفضيلة
١٤ / ٣	والأحوال والازمنة	دلالة العقل على خروج
١٦٦ / ٣	عموم المعنى	شيء عن حكم العموم
١٦٦ / ٣	عموم الفعل المثبت اذا	وتسميته
٥٢ / ٣	كان له جهات	دلالة العموم على الفرد
١٤ / ٣	عموم الكلام في اللفظ	الواحد
١٥ / ٣	والمعنى جميعاً	دلالة صيغة العموم اذا
١٥٦ / ٣	عموم اللفظ	وردت مجردة عن القرائن
١٠٩ / ٣	عموم المجاز	دلالة صيغ العموم على
١٢٢ / ٣	عموم المساواة وجريانه في	الاستيعاب
١٠٩ / ٣	كلمة مثل	ذكر العام وعطف عليه
١٠٩ / ٣	عموم المشترك	بعض
١٠٩ / ٣	عموم المفرد المضاف	افرادته وتناول العموم
١٠٩ / ٣	والمعرف بال	

العموم	٦- فهرس المصطلحات الأصولية	العموم
العموم (تابع)	الجزء / الصفحة	الجزء / الصفحة
عموم المفهوم	١٣ / ٣	كون كم الاستفهامية من
عموم المقتضى	١٢٧ ، ١٤ / ٣	صيغ العموم
عموم النكرة اذا كانت		كون لفظ العام معطوفا
مشتبة	١١٧ / ٣	على عموم قبله
عموم النكرة في سياق		كون من وما من صيغ
النفي	١١٤ / ٣	العموم
عموم الاسم المفرد ومعناه	١٠٠ / ٣	لفظ العموم ووروده مطلقا
عموم الالف واللام	٨٤ / ٣	ما يخص به العموم قطعاً
عموم دلالة الاقتضاء	١٥٦ / ٣	ما يدخله وما لا يدخله
عموم ما يصلح له اللفظ		ما يدخل فيه
من انواع المجاز	١٦ / ٣	ما يتناوله العموم اذا ورد
عموم ما يظهر فيه استبهام		وقلنا باستعماله
الحال	١٤٩ / ٣	ما يفيد العموم بطريق
عموم من الشرطية	٨٠ / ٣	العقل
فيما ظن أنه من		مذاهب كون الجواب اعم
مخصصات العموم	٣٩١ / ٣	من السؤال
كون الجواب اخص من		مستند عموم المفهوم
السؤال وهل يعم بعموم		معارضة العموم لعموم
السؤال؟	٢٠٠ / ٣	اخر واثره على تخصيص
كون الحروف الموصولة		العام
للعوم	٨٣ / ٣	منع التمسك بالعموم في
كون أول الكلام خاصا		غير مقصوده
واخره بصيغة العموم	٢٣٧ / ٣	منع تفاوت رتب العموم
كون الاسماء الموصولة من		منع عروض العموم
صيغ العموم	٨٣ / ٣	للمعاني
كون عمومات القرءان		من للعموم في العقلاء
مخصوصة	٢٤٨ / ٣	

العموم	٦- فهرس المصطلحات الأصولية	الفارق
العموم (تابع)	الجزء / الصفحة	الجزء / الصفحة
نية التخصيص فيما لا	١٥٦ / ٣	٤٥ / ٣ اقتضاء العموم
عموم له		٧٨ / ٣ وصف اي بصفه عامه
هل الجمع المضاف يعم		وقف العموم على ما
مراتب الجموع او		٥٨ / ٣ قصد به
الاحاد؟	١٠٩ / ٣	وقف العموم على المقصود
هل الجمع المعرف تعريف		٦٠ / ٣ وعدمه
الجنس يفيد العموم؟	٩١ / ٣	٣٩٥ / ٣ تخصيص العموم بالعادة
هل العبره بعموم اللفظ لا		عموم البلوى
بخصوص السبب؟	٢١٣ / ٣	٣٤٧ / ٤ اثرها على الحديث
هل المقتضى أعم من		عموم السلب
المضمر؟	١٦١ / ٣	الحكم فيه بالسلب عن كل
هل دلالة العموم كلية؟	٦٩ / ٣	٦٦ / ٣ فرد
هل يجوز أن يخص عموم		عموم الشمول
القرءان بخبر الواحد؟	٣٦٧ / ٣	الفرق بين عموم الشمول
هل يخص العموم		٧ / ٣ وعموم الصلاحية
بالعادات؟	٣٩٦ / ٣	٧ / ٣ عموم الصلاحية
هل يدخل في العموم		الغاية
الصور غير المقصودة؟	٥٨ / ٣	٤٨ / ٤ تفسيرها
هل يدخل في العموم ما		ثبوت الحكم من جهة المنطوق
يمنع دليل العقل من		٤٧ / ٤ لا المفهوم
دخوله؟	٥٨ / ٣	دخول ما بعد الغاية في
هل يعم الشيء نفسه؟	٦ / ٣	٣٤٧ / ٣ المغيا
هل يلزم من عموم الشرط		الفارق
عموم ما وقع في سياقه؟	١١٨ / ٣	٣١٢ / ٥ اشتراط كون الفارق معنى
ورود خبر الواحد متاخرا		٥٠ / ٥ تسميته قياسا
عن عموم الكتاب	٥٠٢ / ٣	تقييد الفارق جمع الجامع
ورود صيغة ظاهرها في		٣٠٧ / ٥ وتوضيح بطلان اثره

الفاروق (تابع)	الجزء / الصفحة	الجزء / الصفحة	الفاروق (تابع)
ذكر الفاروق في الأصل وهل	٣٠٣ / ٥	نسخها مع بقاء موجب المفهوم	١٤١ / ٤
يجب أن يعكسه في الفرع كونه حكما شرعيا	٣١٢ / ٥	يعرف المراد به بدلالة اللفظ المظهر على المضمير	٨ / ٤
الفساد		فحوى الخطاب	
الفرق بين الفاسد والباطل	٣٢١ / ١	الفرق بينه وبين لحن الخطاب	٧ / ٤
الفتوى		تسميته مفهوم الموافقة	
اجبار الخصم اذا دعى الى فتاوى الفقهاء	٣١٦ / ٦	بفحوى الخطاب	٧ / ٤
اشتراط العدالة فيها	٢٠٤ / ٦	تعريفه	٧ / ٤
الحكم بالعادات والامور الدينية	٢١٩ / ٦	ما دل المظهر على المسقط	٨ / ٤
العمل بفتاوى الموق	٢٩٧ / ٦	الفرض	
حكايتها عن المفتين	٢٩٨ / ٦	اطلاقه	١٧٨ / ١
روايتها عن الموق	٢٩٨ / ٦	بناء الفرائض على غيرها	٣٠٥ / ٦
شرائط قبولها	٢٠٤ / ٦	تعريف فرض الكفاية	٢٤٢ / ١
عمل عامي بفتوى لعامي مثله	٣٠٨ / ٦	فرض الكفاية	
مخالفة فتوى مفتي العصر لمذهب الامام الذي تقلده	٣٠١ / ٦	القيام بفرض الكفاية اولى	
تأخيرها عند تعارض الادلة	١١٦ / ٦	من القيام بفرض عين	٢٥١ / ١
الفحوى		تعين فرض الكفاية بتعين الامام	٢٥١ / ١
نسخها مع بقاء الأصل	١٤١ / ٤	سقوطه	٢٥٣ / ١
		لزومه	٢٥٠ / ١
		التكليف بفرض الكفاية	
		متوفر بالظن لا بالتحقيق	٢٤٦ / ١
		ترك فرض الكفاية	٢٤٦ / ١
		تعلق فرض الكفاية بالكل	
		أو البعض	٢٤٣ / ١

فرض الكفاية	٦- فهرس المصطلحات الأصولية	فساد الوضع
فرض الكفاية (تابع) الجزء / الصفحة	الجزء / الصفحة	
سقوط فرض الكفاية بفعل	٣٠٣/٥	قصد المعارضة منه
الجميع دفعه واحده	٢٤٧ / ١	كونه اخص من الجمع
سقوطه	٢٤٨ / ١	والجمع اعم
سقوطه بفعل الملائكة	٢٤٩ / ١	كونه معارضة
الفرع	٣١٧/٥	ما يبطله
الفرع الذي يراد ثبوت	٣١٦/٥	ما يذكر على صورته
الحكم فيه	١٠٧ / ٥	الفرق وليس فرقا
الاجماع عليه	١١٠ / ٥	ازدحام الفرق والجمع
ثبوت حكم الفرع بغير	٣٠٧ / ٥	على أصل وفروع بمحل
ثبوته في الأصل	١٠٦ / ٥	النزاع
اختلاف حكمي الاصل	٣١٠ / ٥	اشتراط رد معنى الفرع في
والفرع	٣٣٣ / ٥	الفرق الى الاصل
اشتراط رد معنى الفرع	٣١٣ / ٥	انواعه
الى الاصل واقواله	٣٠٩ / ٥	انواع الفروق الفاسدة
قياس الفرع بالاصل	٨٨ / ٥	تأثير الفرق المؤثر بين
الفرق	٣١٥ / ٥	مسألتين
الفرق بين اسماء الانواع		الفساد
واسماء الأشخاص	٢٥ / ٤	اطلاق الفساد في العبادات
تسميته والقابه وحقيقته	٣٠٢/٥	وما يراد به
رجوع الفرق الى قطع	٤٥١ / ٢	كونه من انواع الخطاب
الجمع من حيث	٣١٢ / ١	ملازمة الحرمة للفساد
الخصوصية	٢٥٧ / ١	فساد الوضع
شروطه	٣٠٦/٥	تعريفه
قبوله وقدمه في العلة	٣١١، ٣٠٢/٥	تغاير فساد الوضع وفساد
قبول الفرق على جواز	٣٠٣/٥	الاعتبار
تعليل الحكم بعلمتين	٣٠٨/٥	صفته

فساد الوضع	٦- فهرس المصطلحات الأصولية	الفهم
فساد الوضع (تابع) الجزء / الصفحة	الجزء / الصفحة	
معناه	٣١٩ / ٥	النفي أو الشرط ١٢٢ / ٣
فساد الاعتبار		نسخه بالفعل ١٢٧ / ٤
تعريفه	٣١٩ / ٥	ما يحمل عليه ١٨٩ / ٤
تغاير فساد الوضع وفساد الاعتبار	٣٢١ / ٥	اتباعه ١٧٧ / ٤
رجوعه الى منع لزوم الحكم	٣٥١ / ٥	احتمال خروجه من الجبلية الى التشريع ١٧٧ / ٤
الفضل		ترقيه الى النذب أو الوجوب ١٧٨ / ٤
هل هو عله لوجود	١٠٠ / ١	ترك النية والترتيب فيه ١٩١ / ٤
الجنس؟		حكمه ١٧٧ / ٤
الفعل		دخول الزمان والمكان فيها
الفعل إما أن يزيد عن وقته وإما أن يساويه	٢٠٨ / ١	وقع منه للبيان ١٨٩ / ٤
فعل الرسول ﷺ		دلالة على الحظر ١٨٤ / ٤
أقسامه	١٧٦ / ٢	صيروته سنة وشريعة واتباعه ١٧٧ / ٤
اقسام الافعال	١٧٣ / ١	طرق اثباته ١٩٠ / ٤
الدلالة على وجوب تكراره	١٩٦ / ٤	ظهور قصد القرية فيه ١٨١ / ٤
الدلالة على وجوب التآسي به	١٩٦ / ٤	الفقه
خصوصه بالنبي وعموم القول	١٩٨ / ٤	تعريفه ١٩ / ١
دلالة على التكرار دون التآسي أو العكس	١٩٦ / ٤	توقف معرفة اصول الفقه على معرفة الفقه ٣١ / ١
كون العقل يوجب ويحرم	١٤٤ / ١	معرفة المجتهد لتفاريع ٢٠٥ / ٦
ما المين القول ام الفعل؟	٤٨٨ / ٣	الفقه
وقوع الفعل في سياق		المعنى فيه ٣٥٠ / ١
		تعارض ما يخل بالفهم ٢٤١ / ٢

القلب	٦- فهرس المصطلحات الأصولية	القاطع
الجزء / الصفحة	الجزء / الصفحة	
١٨ / ٤	عن القرائن	القاطع
٢٦٦ / ٤	الإشارة إليها بعبارة	تعريفه
٢٣٤ / ٤	تضبطها	القاعدة
	ضمها الى الاخبار	اجراء الاجتهاد على
	القربة	القواعد العامة
	ما يقع من الكافر من	التزام المجتهد المقيد
٤١٥ / ١	القرب	بقواعد امامه
	القرينة	تقليد المجتهد في القواعد
	كون القرينة تدل على	الفقهية
٥٧ / ٤	الاختصاص	القبح
	القرين	اطلاقه بمعان ثلاثة
١٠١ / ٦	كيفية ثبوت الحكم له	القدح
	القسمة	عدم سماعه إن لم يبين
١١٠ / ١	انواعها	وجهه
١١٠ / ١	تعريفها	القرآن
١١١ / ١	شروط صحتها	تنزيله بلغة العرب
	القضاء	احالة احكام القرآن العامة
٢١٩ / ٦	الحكم بين الخصمين	الى خاصة
	الفرق بين تسمية القضاء	احالة ظاهر احكام
٣٣٦ / ١	اداء والعكس	القرآن الى باطن
	تأخير المأمور به وهل	القرءان
٣٣٦ / ١	يكون قضاء؟	بيان القرءان بالقرءان
	القلب	ترجمته
٢٩١ / ٥	أضربه	
٢٨٩ / ٥	إعتباره	القرائن
٢٩٤ / ٥	اقسامه	القول بالمفهوم عند تجرده

القلب	٦- فهرس المصطلحات الأصلية	قول الصحابي
القلب (تابع)	الجزء / الصفحة	الجزء / الصفحة
امكان صحة القلب	٢٩٦ / ٥	كونه من صيغ العموم ١٩٨ / ٤
قلب الحكم المطلوب	٢٩٤ / ٥	نسخه ١٢٧ / ٤
قلب القلب	٢٩٢ / ٥	القول بالموجب
الزيادة على القلب إن		اعذار القول بالموجب ٢٩٩ / ٥
كان معارضة	٢٩٣ / ٥	الزام إبطال العلة في محل
الفرق بين القلب		النزاع منه ٣٠٠ / ٥
والمعارضة	٢٩٢ / ٥	تسمية القول بالموجب
القلب وأثره على		اعتراضا ٣٠٠ / ٥
الاستدلال بالعلة	٢٩١ / ٥	رجوعه الى المنع ٣٥٠ / ٥
أنواعه	٢٩٦ / ٥	هل يجب على المعارض
تعريفه	٢٨٩ / ٥	إبداء سند القول
حقيقته	٢٨٩ / ٥	بالموجب ٣٠١ / ٥
حكمه في أنه قاذح أم لا	٢٩٠ / ٥	منافاة القول بالموجب مع
رجوعه إلى المنع	٣٥٠ / ٥	التصريح بالحكم ٣٠٠ / ٥
قلب التسوية		قول الشيخين
تعريفه	٢٩٥ / ٥	حجية قولها ٥٩ / ٦
القلب المبهم		قول الصحابة
تعريفه	٢٩٦ / ٥	شهريته ٧٢ / ٦
القلب المكسور		قول الصحابي (وانظر أيضاً :
تعريفه	٢٩٦ / ٥	الصحابي)
القول		اتباع قوله ٩٢ ، ٥٣ / ٦
القول ووصفه بالعموم	١١ / ٣	اضافته الى عصر النبي
انكار وجود قول في النفس		وما يتضمنه ٨ / ٣
ترجيح القول على الفعل	١٧٦ / ٦	اعتضاد قول الصحابي
تصور العموم في القول		بالقياس ٥٦ / ٦
النفي	٨ / ٣	

القياس	٦ - فهرس المصطلحات الأصولية	قول الصحابي
الجزء / الصفحة	الجزء / الصفحة	قول الصحابي (تابع)
٥٢/٥	إثبات الأحكام المستنبطة من النصوص بالقياس	انضمامه الى القياس وعكسه ٧٤ / ٦
٧٣/٥	اثبات ما طريقه القطع في الفروع والأصول	ترجيحه على القياس الخفي ٥٧ / ٦
٢٠/٥	إثباته	ترجيحه على القياس الجلي ٥٨ / ٦
١٦/٥	اختلاف المثبتين للقياس	ترجيح قول الصحابي على القياس ٥٦ / ٦
٢١/٥	أدلة إثبات القياس	تعارض قول الصحابي ٥٧ / ٦
٧٤/٥	أركانه	تعارضه مع الحديث ٦٥ / ٦
٩٣/٥	استعماله في الذي طريقه الظن	تعاضد قول الصحابي مع احد قياسين ٧٤ / ٦
١٣/٥	اشتمال النصوص على الفروع الملحقه بالقياس	تقديمه على القياس ٥٤ / ٦
٢٨/٥	اطلاق ظنية القياس	تقديمه على قول التابعين ٥٤ / ٦
٢٠/٥	التعبد بالقياس	حجيته في الاجتهاد ٥٣ / ٦
٧٥/٥	الذي يقع به القياس	حكمه ٥٣ / ٦
٢٩/٥	العمل بالقياس مطلقا وابتداء	قول الصحابي مع القياس ٥٧ / ٦
٢٩/٥	العمل بالقياس في أسماء الله تعالى	كونه حجة ٧١ ، ٦٥ / ٦
١٧، ١٦/٥	العمل به	مخالفته القياس ٥٩ / ٦
٢٧/٥	القياس الذي لا نزاع فيه	مراتب اقوال الصحابة ٥٣ / ٦
٩٩/٥	القياس على المستثنى إن ثبت بدليل قطعي	مرتبه من القياس ٥٣ / ٦
٨٦/٥	القياس على الأصل الممنوع الحكم مطلقا	موافقته مع القياس ٥٧ / ٦
		قول النبي ١٩٠ / ٤
		موافقته للقرآن
		القياس
		اثبات الحدود ونحوها بالقياس

القياس	٦ - فهرس المصطلحات الأصولية	القياس
الجزء / الصفحة	الجزء / الصفحة	القياس (تابع)
٢٩/٥	٧٤/٥	القياس على الأصل
٣٢٦/٥	٧٠/٥	المختص
٣١٩/٥	٦٢/٥	القياس عن أمانة أو
٥٦/٥	٥٧/٥	دلالة
٦٤/٥	٦١/٥	القياس في الجواب وفي
١٦/٥	٦٤/٥	الأحداث
١١/٥	١٨/٥	القياس في الرخص
٩/٥	١٠/٥	القياس في المقدرات
٣٣٣/٥	١٠/٥	القياس في الأسباب
٣٤/٥	١٠/٥	القياس في دين الله تعالى
٥١/٥	١٠/٥	القياس في نظر
٨٥/٥	١٠/٥	الأصوليين
٧٦/٥	١٠/٥	القياس من أصول الفقه
٥/٥	١٠/٥	القياس وأبوابه
٣٤/٥	١٠/٥	القياس وأثر القصور عليه
١١/٥	١٠/٥	القياس وحقيقته
٣٤٥/٥	١٠/٥	القياس ودلالة السمع
٨٥/٥	١٠/٥	عليه
٣٤/٥	١٠/٥	القياس وما وضع له
١١/٥	١٠/٥	القياس وما يثبت
٣٤٥/٥	١٠/٥	المعتبر في القياس
٨٥/٥	١٠/٥	أمثلة للقياس في الرخص
٣٤/٥	١٠/٥	انقطاعه
١١/٥	١٠/٥	أنواعه
٣٤٥/٥	١٠/٥	تسمية القياس استدلالاً
٨٥/٥	١٠/٥	تعبد الله بالقياس من
٣٠/٥	١٠/٥	عاصر النبي

القياس	٦ - فهرس المصطلحات الأصولية	القياس
القياس (تابع)	الجزء / الصفحة	الجزء / الصفحة
ما يثبت منه	٧٠ / ٥	والعدمي
موضوعه	١٥ / ٥	انضمامه الى قول
هل القياس مظهر ام	١٤ / ٥	الصحابي
مثبت	٣٣ / ٥	انضمام القياس لقول
وقت استعمال القياس	١٢٨ / ٤	الصحابي
النسخ به	٣٤٥ / ٤	انضمام قول عمر اليه
استناد الاجماع اليه	٥٧ / ٦	انواع القياس
اعتضاده بفعل الصحابي	٥٧ / ٦	ان عارضه قياس جلى قدم
اعتضاده بقول عثمان	٩٠ / ٦	القياس
العمل باقوى القياسين	٣٠٨ / ٥	تخصيص العموم بالقياس
القياس على اصول متعددة	١٨٩ / ٦	تخصيص العموم به
القياس من الثابت	١٨٠ / ٦	تخصيص القياس بالسنة
وحكم اصله	١٨١ / ٦	ترجيح الاقيسة بحسب
القياس المعلل بالوصف	١٨١ / ٦	الامور الخارجية
العدمى	١٨٥ / ٥	ترجيحه باثبات احدى
القياس المعلل بالحكم	١٠١ / ٥	العلتين بنص قاطع
الشرعي	١٠٣ / ٥	ترجيحه بالدليل الدال
القياس المعلل بالمتعدية	٨٩ / ٥	على وجود العلة
القياس على الحكم	٨٩ / ٦	ترجيحه بعلة تضم مع
المجمع عليه		العلة الاخرى
القياس على المخصوص		ترجيحه بعلة توافق فتوى
بالمعنى		صحابي
القياس على خاص		ترجيح احد القياسين
القياس في المركب وحكمه		بالامور الخارجية
القياس والتحكم في دين		ترجيح العلة القليلة
الله		الاوصاف
الوصف الوجودي		

القياس	٦- فهرس المصطلحات الأصولية	القياس
القياس (تابع)	الجزء / الصفحة	الجزء / الصفحة
ترجيح القياس القطعي	ثبوت حكم الاصل بعله	١٤٦ / ٥
على الظني	واحدة	١٤٨ / ٤
ترجيح القياس بحسب	الزيادة به	١٣٢ / ٤
العلة	النسخ به	١٣٥ / ٤
ترجيح القياس بعله	نسخه	٤٧١ / ٤
مطرده في الفروع	الاعتداد بخلاف من انكره	١٣٤ / ٤
ترجيح قول الصحابي على	نسخه لاستفادته من اصله	٤٧٢ / ٤
القياس	معرفة طرق الاجتهاد ممن	١٠٨ / ٥
تركه	انكره	١٠٣ / ٥
تصور الاجمال فيه	فائدته	٧٤ / ٦
تعارض القياس والقياس	قياس اصل على اصل	١٨٩ / ٦
تعارض القياسين	قياس التقريب والتحقيق	٢٣٠ / ٦
تعارض قياس خبر واحد	قياس الفرع بالاصل	٧٤ / ٦
تعارض قياسين	قياس المفعول به على	٧٤ / ٦
تعارضه مع قول الصحابي	المفعول فيه	١٠٣ / ٥
تعاضد قول الصحابي	ما يمتنع فيه القياس	٧٤ / ٦
بالقياس الضعيف	معارضة القياس	٧٤ / ٦
تفاوت القياس والعام في	للمصالح المرسله	٣٧٣ / ٣
غلبه الظن	معارضة قياس مستنبط من	٦٥ / ٦
تقديمه على قول الصحابي	نص كتاب في معنى	١٠٨ / ٥
تقديم القياس على النص	حديث	١٣٢ / ٣
تقديم ظني القياس على	معرفته بكيفية النظر	٥٧ / ٦
اللفظ	انعقاد الاجماع به	١٣٠ / ٥
توافقه مع قول الصحابي	موافقة القياس احد	١٧٨ / ٦
ثبوت الاسماء في الفروع	الخبرين	١٣٥ / ٤
بالقياس	نسخه بقياس اجلى منه	١٣٦ / ٤
	نسخ اصوله	

القياس	٦- فهرس المصطلحات الأصولية	قياس الشبه
القياس (تابع)	الجزء / الصفحة	العنوان الفرعي
رفعه ما اقر عليه النبي ﷺ	١٣٢ / ٤	تعريفه
لا يكون في الاصول ما		شروطه
يخالفه	١٣١ / ٤	معرفة صحته
نسخه	١٤٠ ، ١٣١ / ٤	القياس الشرطي
يقع فيه الخطأ	١٣٢ / ٤	اقسامه
نسخ اخبار الاحاد به	١٣٢ / ٤	القياس العقلي
قياس التقريب		جريانه في العقلية
اضربه	٤٣ / ٥	قياس العكس
قياس التحقيق	٤٢ / ٥	اوجه الاستدلال به
اقسامه		تسميته قياسا
القياس الجزئي		تعريفه
حكم القياس الجزئي اذا	٧٢ / ٥	القياس المركب
لم يرد نص على وفقه		أضرب القياس المركب
القياس الجلي		التنازع فيه
أقسامه	٣٧ / ٥	القياس المركب
العمل به	٥٦ / ٦	التنازع فيه
تخصيصه	٥٩ / ٦	القياس المركب
القياس الخفي		ذكر العام ثم بعض افراده
أقسامه	٣٩ / ٥	بقيد او شرط
العمل به	٥٦ / ٦	الكبائر
تقديمه على القياس الجلي	٥٠٤ / ٤	كون المعاصي كبائر
قياس الدلالة		معرفة بالحد أو العد
تسميته	٤٩ / ٥	الكتاب
تعريفه	٤٩ / ٥	تعريفه ومباحثه
قياس الشبه		كتاب القاضي
اوجه الاختلاف فيه	٤١ / ٥	شرط قبوله

الكتابة ٦ - فهرس المصطلحات الأصولية لحن الخطاب

الجزء / الصفحة	الكتابة	الجزء / الصفحة	الكتابة
٥١ / ٢	العمل بكتابه الشيخ	٣٩١ / ٤	المقترنة بلفظ الاجازة
٥٣ / ٢	انقسامه باعتبار لفظه	٥٤ / ٢	وقوع البيان بالكتابة
٥٤ / ٢	انقسامه باعتبار معناه	٤٨٧ / ٣	والاشارة
٦٦ / ٣	الكل	٢٧٨ / ٥	الكسر
٦٥ / ٣	اراده المجموع بالكل	٢٨٠ / ٥	المراد به
	اضافة كل الى المعرفة	٢٨٠ / ٥	الاشتغال به
	الكلام	٢٧٩ / ٥	تعريفه
٥٧ / ٣	اجراء الكلام على الغالب	٣٥٠ / ٥	كونه نوعا من النقص
٢١٨ / ٤	المعتاد	٢٨٠ / ٥	مفارقة الكسر للنقص
	احتماله الحقيقة والمجاز		الكذب
	اقسامه باعتبار ما يترتب		تعريفه
٦٥ / ٣	عليه من المعنى	٢١٨ / ٤	كل
	الكلام المطلق اذا نوى به		الفرق بين تقدم النفي
١٢٨ / ٣	مقيد	٦٨ / ٣	وتأخره على كل
	الكلام العام اذا نوى به	٧١ / ٣	الفرق بين كل وجميع
١٢٨ / ٣	الخاص	٧١ / ٣	جمعها وتثنيها
١٨ / ٣	الكلام من المخاطب على		حكم كل ان تقدم عليها
٤٤٣ / ١	ما اشتمل عليه الاسم	٦٦ / ٣	أو تقدمت هي عليه
	المراد به		دخول كل في المفرد وما
	كون الكلام على عمومه	٦٦ / ٣	تفيدة
١٨ / ٣	وظاهره		قطع كل عن الاضافة
	الكتابة	٦٦ / ٣	لفظا
٢٤٩ / ٢	تعريفها		كون تقدم النفي وعدمه
	لحن الخطاب	٦٩ / ٣	من خصائص كل
	الفرق بينه وبين فحوى	٦٤ / ٣	مدلول كل
٧ / ٤	الخطاب		

اللفظ	٦- فهرس المصطلحات الأصولية	لحن الخطاب
الجزء / الصفحة	الجزء / الصفحة	لحن الخطاب (تابع)
١٦٧ / ٦	اللفظ المقرون بالتهديد	٧ / ٤ تعريفه
١٥٥ / ٦	ترجيحه على المكتوب	لحن القول
١٦٤ / ٦	ترجيح الافصح على الفصيح	٨ / ٤ تعريفه
	تقسيمه لديني وشرعي	اللزوم
١٦٦ / ٢	والمراد بهما	تسميه اللازم عن مفرد
١٦٨ / ٦	مدلوله	٦ / ٤ لزومه عن المفرد والمركب
	لفظ الجمع	اللغة
٣٨٣ / ٤	جوازه من الواحد للتفخيم	٣١ / ٢ تغيير الالفاظ اللغوية
٣٨٣ / ٤	منعه اذا كان وحده	٢٥ / ٢ ثبوتها بالقياس
	اللفظ العام (وانظر : العام)	٥ / ٢ مباحثها
	استثناؤه المخصص عن	٢٣ / ٣ معرفة اللغة بالقرائن
	اللفظ العام لوقت	١٧٢ / ٢ وقوع المعرب فيها
٣٥ / ٣	الحاجة	اللغة العربية
	القطع بمطلق اللفظ العام	المطلوب معرفته للمجتهد
٤٥ / ٣	ان اراد به العموم	٢٠٢ / ٦ فيها
٥٩ / ٣	اللفظ العام ومراتبه	٢٤ / ٣ الاحتجاج باللغة العربية
	دخول العبيد والاماء تحت	اللفظ
١٨١ / ٣	الخطاب باللفظ العام	١٤٢ / ٥ تقسيمه
	هل يبلغه المكلف ولا	١٤٩ / ٢ اتفاق اللفظين واختلاف
٣٤ / ٣	يبلغه المخصص؟	المعنيين
	اللفظ المركب	استعماله في حقيقته ومجازه
٦١ / ٢	تقسيمه	١٣٩ / ٢ اشتراك القرين في اللفظ
	اللفظ المشهور	١٠١ / ٦ مع قمرين
١٣ / ٣	وضعه في معنى خفي جدا	١٦٤ / ٦ الترجيح بحسب اللفظ
		١٦٧ / ٦ اللفظ المقرون بالتاكيد

اللقب	٦- فهرس المصطلحات الأصولية	المجلد
الجزء / الصفحة	الجزء / الصفحة	
اللقب	تعريفه	٢٣١ / ٤
تحقيق المراد باللقب	حكم السامع له من اهل العلم	٢٩ / ٤
المانع	علم المخبرين بما اخبروا به	٢٣٧ / ٤
اقسام الموانع الشرعية	كونه بصفه يوثق معها	٣١١ / ١
الفرق بين الشرط والسبب	بقولهم	٣٢٩ / ٣
والمانع	ما انتشر منه عن قصد	٣١٠ / ١
تعريفه	المتواطىء	
المباح (وانظر أيضاً : اباحة)	حمله على معانيه	١٤٨ / ٢
المباح مأمور به	المجاز	
المباح لا يسمى قبيحا	التجاوز بالمجاز عن المجاز	٢٧٨ / ١
حكمه	الترجيحات بين افراد	٢٧٥ / ١
صيفه	المجاز	٢٧٧ / ١
ما يطلق عليه المباح	التعارض بين الاشتراك	٢٧٦ / ١
المبين	والمجاز	
البيان والمبين	الحقيقة اذا وردت هل يطلب لها مجاز؟	٤٧٧ / ٣
تقدم المبين على المجهل	الحقيقة لا تستلزم المجاز	٤٩٢ / ٣
كون البيان كالمبين في الحكم	السبب الداعي الى المجاز	٤٩١ / ٣
هل يجب أن يكون البيان كالمبين في القوة؟	العبرة بالحقيقة في المجاز	٤٩٠ / ٣
المتقدم	القياس في المجاز	
تعارضه مع المتأخر من النصوص	المجاز التركيبي عند الجمهور	٢١٧ / ٢
التواتر (وانظر أيضاً : التواتر)	المجاز الاشبه بالحقيقة	١٣٩ / ٦
اتفاقه مع الاستفاضة في الانتهاء والانتفاء	كون المجاز خلاف الاصل	١٩١ / ٢
	كون المجاز فرعاً للحقيقة	٢٢٥ / ٢

المجاز	٦- فهرس المصطلحات الأصولية	المجتهد
المجاز (تابع)	الجزء / الصفحة	الجزء / الصفحة
المجاز في القرآن	١٨٢ / ٢	المجتهد (وانظر أيضا : الاجتهاد)
المجاز قد يكون بالاصالة		اجتهاده في حق نفسه ٢٠٧ / ٦
أو التبعية	٢١٨ / ٢	اجتهاده في نزول الحادثة ٢٠٧ / ٦
المجاز يحتاج الى العلاقة		احالة المجتهد على اخر
والقرينة	١٩٢ / ٢	يخالف معتقده ٣١٧ / ٦
الواسطة بين الحقيقة	٢٣٣ / ٢	اختلاف مجتهدين في شيء ٢٥١ / ٦
والمجاز		اشرافه على نصوص
الوضع في المجاز	١٧٩ / ٢	الكتاب والسنة ١٩٩ / ٦
انكار وقوع المجاز	١٨٤ / ٢	احالة المجتهد للحكم ٢٦٠ / ٦
تعدد وجوه المجاز	٢٣٢ / ٢	المعين
تعريفه	٢١٤ ، ١٧٨ / ٢	اعتبار قول المشهور
تعلق العموم بالمجاز	١٥ / ٣	بالفتوى ٤٧٤ / ٤
دخول المجاز في الاسم		اعتبار قول مالا يقتضى
العام	١٦ / ٣	التكفير من المبتدعين ٤٦٨ / ٤
طلب المجاز عند سماع		افتاؤه ٣٠٦ / ٦
الحقيقة	٥٤ / ٣	الدليل على انه ليس كل
كونه ابلغ من الحقيقة	١٩٠ / ٢	مجتهد مصيبا ٢٦٤ / ٦
مباحث الحقيقة والمجاز	١٥٢ / ٢	المجتهد الفقيه وشروطه ١٩٩ / ٦
مراتب المجاز	١٩٧ / ٢	المجتهد من القدماء ومن
معناه	٢٦١ / ٣	الذي حاز الرتبة منهم؟ ٢١١ / ٦
نفى المجاز	١٨٧ / ٢	الواجب عليه ٢٤٦ / ٦
هل المجاز موضوع أم لا؟	١٧٩ / ٢	امر المجتهد بطلب الدليل ٢٥٦ / ٦
وجوده	٢١٥ / ٢	بحثه عن العام والخاص ٢٣٠ / ٦
وقوعه في المفردات	٢١٤ / ٢	تعدد اقواله في المسألة
والتركيب		الواحدة ١١٨ / ٦
وقوع التعارض بين		تقصير المجتهد في طلب
الاضمار والمجاز	٢٤٥ / ٢	الدليل ٢٥٥ / ٦

المجتهد	٦- فهرس المصطلحات الأصولية	المجمل
المجتهد (تابع)	الجزء / الصفحة	الجزء / الصفحة
تطلب المجتهد الرخص	٢٣٥ / ٦	عذره في الخطأ
تقليد المجتهد عند ضيق الوقت	٥٤ / ٣	قصد المجتهد طلب الحق
تقليد مجتهد العصر	٣٠٠ / ٦	عند الله
تقليده	٢٨٧ / ٦	كونه مصيباً في الظنيات
تقليده للصحابه والتابعين	٢٨٥ / ٦	كونه كل مجتهد مصيباً
تقليده لمجتهد آخر	٢٧٢ / ٦	متى يلزم العامي العمل بما
تقليده لمن هو أعلم منه	٢٨٦ / ٦	يلقنه المجتهد؟
تكفيره اذا كان مبتدعاً	٤٦٧ / ٤	مخالفة المجتهد امامه في
تكليف المجتهدين اصابة الحق	٢٤٤ / ٦	بعض المسائل
تكليفه اصابه الحق أو طلبه	٢٥١ / ٦	ما يشترط فيه
حكم اقوال المجتهد	٢٤١ / ٦	معرفته بحكم الشرع
خطأ المجتهد في الضروريات	٢٣٦ / ٦	معرفته بلسان العرب
خطأه في اجتهاده	٢٦٠ / ٦	معرفته ما يحتاج من السنة
خلو العصر عن المجتهد	٢٠٧ / ٦	منعه من التقليد
شروطه	١٩٩ / ٦	وصوله الى الحق
الممامه بكل المسائل	٢٠٥ / ٦	وظيفة المجتهد وعرض
اشتراط الشهرة في اعتبار قوله في الاجماع	٤٧٤ / ٤	واقعه له
عدم الوثوق باخباره عن نفسه اذا كان فاسقاً	٤٧٠ / ٤	المجتهد فيه
تقليد غيره له اذا كان فاسقاً	٤٧٠ / ٤	تعريفه
عدم دخوله في الاجماع اذا كان مبتدعاً	٤٦٧ / ٤	المجروح
		تعريفه
		المجمل (وانظر أيضاً : الإجمال)
		تعريفه
		حكمه
		مباحثه

المخصص	٦٠٠٠٠ - فهرس المصطلحات الأصولية	المجمل
الجزء / الصفحة	الجزء / الصفحة	المجمل (تابع)
المخير	٤٥٥ / ٣	وقوعه في الكتاب والسنة
شروطه	٤٧٣ / ٣	الذي له مسمى شرعي
٣٠٧ / ٤		هل هو مجمل؟
معرفته التساهل في روايته	٤٥٩ / ٣	أوجه المجمل
٣٠٩ / ٤		ترجيحه
المخير عنه	٥٢ / ٦	ترك المفسر به
ما يطلب فيه اليقين	١٣٢ / ٤	تعذر الحمل على الشرعي
٢٦٠ / ٤		وهل يكون مجملًا؟
المخصص (وأنظر أيضاً : التخصيص)	٤٧٤ / ٣	تقدم الميّن على المجمل
استخار المخصص عن	٤٩٢ / ٣	نقله بالمعنى
اللفظ العام لوقت الحاجة	٣٦٠ / ٤	المجهول
٣٥ / ٣		تعريفه
اقسامه	٢٨٣ / ٤	مجهول العين
٢٧٣ / ٣		تعريفه
البحث عن المخصص	٢٨٢ / ٤	المخاطب
٥١ / ٣		علم المخاطب بكونه
البحث عن مخصص عند		مأمورا
ضيق الوقت	٣٦٥ / ١	مخاطبة
٥٤ / ٣		مخاطبة الكافر بانشاء فرع
التفصيل بين المخصص	٤٠٣ / ١	عن الصحة
العقلي والسمعي	٤٠٥ / ١	مخاطبة الكافر بالفروع
٣٥ / ٣		المخالفة
العمل بمقتضى العموم دون		نسخها
البحث عن المخصص	١٣٨ / ٤	مخالفة المجتهدين قبل
٣٩ / ٣		انقراض اهل العصر
٤٨ ، ٤٧	٤٨٢ / ٤	
الفرق بين العام المخصص		
والعام الذي اريد به		
٢٤٩ / ٣		
التخصص		
المخصص وكونه معلوما		
٣٦٨ / ٣		
والتعلق به		
المدة التي يجب فيها البحث		
٤٩ / ٣		
عن مخصص		
ترك الاستعمال في		
٢٦١ / ٣		
المخصص عن المسميات		

المرتبة	٦- فهرس المصطلحات الأصولية	المخصص
الجزء / الصفحة	الجزء / الصفحة	المخصص (تابع)
المراسيل (وأنظر أيضاً : المرسل)	٢٧٣ ، ٢٤٠٠ / ٣	تعريفه
٤٧٢ / ٤ اعتبار خلاف نافيها		تقديم المعنى المخصص
٤١٥ / ٤ الاحتجاج بها	٢٣٨ / ٣	وتأخر اللفظ العام
٣١٩ / ٤ حكمها		سماع العام والتوقف لنظر
قبولها من الصحابة	٣٦ / ٣	دليل المخصص
٤١١ / ٤ والتابعين ومن بعدهم		المخصص السمي
٤١٩ / ٤ قبولها من كبار التابعين		التفصيل بين المخصص
قبول ما ارسله منها كل	٣٥ / ٣	العقلي والسمي
٤١٥ / ٤ معتبر من الائمة		المخصوص
٤١٢ / ٤ مراسيل لاهل القرن الثاني والثالث	١٠١ / ٥	اضرب المخصوص
	٩٥ / ٥	القياس عليه
مراسيل التابعين	١٠١ / ٥	القياس على المخصص
٤١٩ / ٤ عدم حجيتها		سماع المخصوص بدون
قبولها ممن عرف فيه النظر	٥٠٣ / ٣	مخصصه
٤٠٩ / ٤ في أحوال شيوخه		هل يكون المضمّر في
مراسيل الثقات	٢٢٩ / ٣	المعطوف عليه مخصوصاً؟
٤٠٧ / ٤ العمل بها		المدلس
مراسيل الصحابة	٣١٣ / ٤	قبول روايته
قبولها أو عدم قبولها / ٤ ٤١٥، ٤٠٩		المذكر
قبولها ممن عرف بصريح / ٤ ٤١٠	١٧٩ / ٣	اجتماع المذكر والمؤنث
خير		المذهب
مراسيل صغار الصحابة / ٤ ٤٠٤	٢٩٠ / ٦	الانتقال من المذهب الى
متقطعه	٤٧٩ / ٤	المذهب في المسائل
المرتبة		قدح الالوجه المحكية فيه
٣٧٩ / ٤ الفاظها	٣٧٣ / ٤	المراتب
		مراتب الفاظ الصحابة

المرجوح	٦- فهرس المصطلحات الأصولية	المسعى
الجزء / الصفحة	الجزء / الصفحة	الجزء / الصفحة
المرجوح	مراسيل الصحابة	١٦٢ / ٦
تكييفه	مرسل التابعي	١٣٠ / ٦
المرسل (وأنظر أيضاً : المراسيل)	قبوله من العدل مطبوعاً	٤١٠ / ٤
التوقف فيه ممن لا يعرف	مرسل الثقة	
عنه الاخذ عن الثقة	تجب به الحجة ويلزم به	٤٠٨ / ٤
العمل به	العمل	٤٠٤ / ٤
الاحتجاج به	مرسل الامام	٤٢١، ٤٠٤ / ٤
ترجيح مرسل الصحابة	المرسل هو اولى من مسنده	١٦٢ / ٦
على غيره	المركب	٣٩٢ / ٤
تعريفه	احوال	٤٠٤، ٤٠٣
حكمه	المركبات	٤٠٤ / ٤
حكمه عند اسناده من	هل هي موضوعة أم لا؟	٧ / ٢
وجه آخر	المسألة	
رده	بناء المسألة على غير ما	٣٥٦ / ٥
رده لاحتمال ضعف	بناء مسألة على اخرى قبل	
الواسطة	الشروع في الاستدلال	٣٥٨ / ٥
سقوط فرض الله به	المستثنى (وانظر أيضاً : الاستثناء)	
قبوله	التوقف فيه	٣١٠ / ٣
قبوله بروايه صحابي عن	المماثلة بين المستثنى	
صحابي	والمستثنى منه	٢٩٩ / ٣
قبوله من التابعي الذي	رجوع الجملة الواقعة بعد	
ارسل وسمى	المستثنى والمستثنى منه	٣٣٦ / ٣
قبوله من الصحابي فقط	القياس على المستثنى ان	
قبوله من كبار التابعين	ثبت بدليل قطعي	٩٩ / ٥
دون صغارهم		

المستثنى منه ٦- فهرس المصطلحات الأصولية المضطر

الجزء / الصفحة	الجزء / الصفحة	المستثنى منه
١٢٤ / ٢	حقيقة وقوع المشترك	المستثنى منه
١٢٧ / ٢	حكمه	المماثلة بين المستثنى
١٣٦ / ٢	حملة على معانيه	والمستثنى منه
١٢٢ / ٢	مباحثه	المستدل (وانظر أيضاً : الاستدلال)
١٢٦ / ٢	مفاهيم المشترك	الفرق بين المستدل
	وقوع الاسماء المشتركة	والمعتزض
١٢٣ / ٢	الشرعية	المستفتى (وانظر : فتوى)
	المشروط	تعريفه
	المشروط وحصوله آخر	المستفيض
٣٣٩ / ٣	جزء من الشرط أو عقبه	افادته العلم
	المصدر	الفرق بينه وبين المتواتر
١٢٨ / ٣	افادة المصدر العموم	المستند
	المصلحة	جواز كونه اماره مطلقاً
٧٦ / ٦	التمسك بها	كونه دلالة
٧٦ / ٦	تسميتها	المستور
٧٦ / ٦	تعريفه	كونه عدلاً في الظاهر
٧٧ / ٦	رأي العلماء فيها	المسكوت
	معارضة القياس	الاولى بالحكم من المنطوق
٨١ / ٦	للمصالح المرسله	المسند
٧٩ / ٦	مثال المصلحة المرسله	الاحتجاج به
٨٠ / ٦	اعتبار المصالح	المشترك
١٥٨ / ٦	الترجيح في تقدير المصالح	استعمال اللفظ في حقيقته
٧٩ / ٦	المصالح المعبرة	وفي حقيقته ومجازه
٧٧ / ٦	انواع المصالح	كون اللفظ المشترك أصلاً
٧٦ / ٦	تعريفها	تجرد المشترك عن القرائن
	المضطر	تجرده من القرينة
٣٦٢ / ١	تعريفه	

المضمر ٦- فهرس المصطلحات الأصولية المعارضة

الجزء / الصفحة	الجزء / الصفحة
المضمر	المطلوب التصديقي
حصول المقصود من	توقعه على مقدمتين ١١١ / ١
العموم مع عدم تعدد	المظنون
المضمر ١٥٨ / ٣	العمل به اذا عارضه قاطع ٣٤٥ / ٤
هل يكون المضمر في	نسخه للثابت قطعا ١٠٩ / ٤
المعطوف عليه خصوصا؟ ٢٢٩ / ٣	المعارضة
المطالبة	أقسامها ٣٤٢ / ٥
الجمع بين المطالبة	الفرق بين النقض
والممانعة ٢٣٢ / ٥	والمعارضة ٢٣٣ / ٥
دخولها في النقض ٣٥٠ / ٥	المعارضة في الفرع أو زي
المطلق	حكمه ٣٣٩ / ٥
اقسامه ٤١٥ / ٣	المعارضة في حكم الفرع
العمل بالمطلق قبل	أو الأصل ٣٤١ / ٥
البحث عن المقيد ٤١٥ / ٣	المناسبة وهل تنخرم
الفرق بين المطلق والنكرة ٤١٤ / ٣	بالمعارضة ٢٢٠ / ٥
تعريفه ٤١٣ / ٣	الاقتصار في المعارضة على
العمل بالمطلق مرة واحدة ٣٣ / ٣	أصل واحد ٣٣٦ / ٥
العمل به ٣١ / ٣	بناء المعارضة في الاصل
تقييد المطلق كما في غير	على مسألة التعليل ٣٠٦ / ٥
الملقوظ ١٢٨ / ٣	تبيين المعترض ان ما
حمل المطلق على المقيد اذا	عارض به مساو لدليل ٣٤١ / ٥
اختلفا في السبب ٤٢٠ / ٣	تسمية المعارضه في الفرع
حمل المطلق على المقيد	فرقا ٣٠٦ / ٥
بالقياس ٤٢٤ / ٣	خلو العلة عن المعارضة ٣٠٤ / ٥
حمل المقيد على المطلق ٤٣٤ / ٣	رجوعها الى المنع ٣٥١ / ٥
شروط حمل المطلق على	رجوع جميع الاستئلة الى
المقيد ٤٢٥ / ٣	المنع والمعارضة ٣٥٠ / ٥

المعارضة	٦- فهرس المصطلحات الأصولية	المعنى
المعارضة (تابع)	الجزء / الصفحة	الجزء / الصفحة
كون المعارضة تقدر في	المقترض	
حكيمين متضاربين	الفرق بين المستدل	٣٠٤ / ٥
ما تكون فيه المعارضة	والمقترض	٣٣٤ / ٥
معارضة الخبر بالخبر	المعذور	٣٤٣ / ٥
معارضة الدعوى بالدعوى	تعريفه	٣٣٣ / ٥
	المعرب	٣٤٢
معارضة الدلالة بالدلالة	وقوع المعرب في السنة	١٧٤ / ٢
والعلة	المعرفة	٣٣٣ / ٥
معارضة الفساد بالفساد	اضافه الاجزاء الى معرفة	٢٤ / ٣
معارضة المحال بالمحال	اضافة كل إلى المعرفة	٦٥ / ٣
معارضة المعنى بالمعنى	طرق معرفة الاشياء	٢٩ / ١
واقسامه	المعصوم (وانظر أيضاً : العصمة)	٣٤٣ / ٥
معارضة الوصف الشبهي	من لا يمكنه الاتيان	
للمناسبة	بالمعاصي	٣٣٧ / ٥
هل يقبل معارضة	المعصية	١٧٢ / ٤
المعارضة بدليل مستقل	كونها كبيرة	٢٧٦ / ٤
هل ينقطع المستدل اذا	المعلق	
تمت المعارضة من السائل	اعتبار قوله في الاجماع	٣٤١ / ٥
وجوب جواب المعارضة	المعلول	٣٣٧ / ٥
المعارضة	تعريفه	١٢١ / ٣
الفرق بين القلب	المعلوم	
والمعارضة	تعريفه	٢٩٢ / ٥
القول بالموجب والمعارضة	المعمول	٢٨٣ / ٤
وهل يختص بالقياس	حذفه	٣٤٥ / ٥
تعريفها	المعنى	٣٣٣ / ٥
المعاني	اتفاق اللفظين واختلاف	
المراد بها	المعنيين	١٤ / ٣
		١٤٩ / ٢

المعنى ٦- فهرس المصطلحات الأصولية مفهوم الحصر

الجزء / الصفحة	المعنى (تابع)	الجزء / الصفحة
٢٥٣ / ٣	اطلاق اعم واخص عليه	١٥ / ٣
٦ / ٤	تسميته دلالة الاقتضاء	١٤ / ٣
٦٥٥ / ٤	وجه تسميته مفهوما	
٥ / ٤	تعريفه	المفتى (وانظر : الفتوى)
١٩ / ٤	تقديمه على العموم المعنوى	احقيقته في الترجيح عند
٥٥ / ٤	تلقيه من الفحوى	التخير
	عدم استناده الى منطوق	١١٦ / ٦
٥ / ٤	لانه مفهوم مجرد	١١٨ / ٦
	عدم الغاء القيد الذي قيد	٣٠٥ / ٦
٢١ / ٤	به الشارع كلامه	٣١١ / ٦
١٦٣ / ٣	عمومه	المفرد
١٣ / ٣	عموم المفهوم	اطلاقه باصطلاح
٢٢٣ / ٣	كون مفهوم الخاص موافقا	٤٧ / ٢
	ما يكون المراد به المظاهر	النحويين
٨ / ٤	والمسقط	انقسامه باعتبار انواعه
١٦٤ / ٣	مستند عموم المفهوم	٤٩ / ٢
	نسخه لا يتضمن نسخ	المفضول
١٤١ / ٤	الاصل	تقليده في الأحكام
	هل يكون المفهوم عاما	٢٩٦ / ٦
١٦٥ / ٣	اذا كان المنطوق جزئيا	المفهوم
٤٩ / ٤	مفهوم الاستثناء	استحالة اسقاط الاصل
	مفهوم الحال	وبقاء الفرع
٤٤ / ٤	تعيين الخطاب بالحال	١٣٩ / ٤
	مفهوم الحصر	اقسامه
٥٠ / ٤	صيغه	٥ / ٤
٥٠ / ٤	يجري في النفي والاثبات	أقوى المفاهيم من قبيل
		المنطوق
		١٣٩ / ٤
		المفهوم تاره يكون اولى
		بالحكم من المنطوق
		٨ / ٤
		المفهوم وهل دلالاته لفظية
		١٦٣ / ٣
		تخصيص العموم بالمفهوم
		٢٢٣ / ٣

مفهوم الزمان	٦- فهرس المصطلحات الأصولية	مفهوم المخالفة
الجزء / الصفحة	الجزء / الصفحة	الجزء / الصفحة
مفهوم الزمان	اقسامه	١٣ / ٤
تعريفه	الدليل على اخراج صورته	٤٥ / ٤
مفهوم الصفة	من صور المفهوم	١٧ / ٤
انكاره ليس على اطلاقه	الصحيح انه دليل من	٣٥ / ٤
تعريفه	حيث اللغة	١٥ / ٤
ذكر الذات ثم ذكر صفتها	المذاهب الخمسة حول ما	٣٧ ، ٣٠ / ٤
مفهوم العدد	يدل عليه	٣٣ / ٤
المعدود لا يكون مفهوما	انواعه	١٦ / ٤
حجة	الاختلاف في تحقيق	٢٤ / ٤
تعريفه	مقتضاه	٤٣ / ٤
ليس بحجة اذا ورد مقرونا	ترجيح مفهوم الموافقة على	٤١ / ٤
باللفظ	المخالفة	١٦٨ / ٦
مفهوم العلة	تسميته دليل الخطاب	١٣ / ٤
الاختلاف فيه وفي مفهوم	تعريفه	١٣ / ٤
الصفة	تقسيمه الى مفهوم الحد	
واحد	والعدد والصفة والمكان	٣٦ / ٤
تعريفه	والزمان	١٤ / ٤
مفهوم الغاية	حجة في كلام الله ورسوله	١٥ / ٤
تصويره	حجة في مصطلح الناس	٣٦ / ٤
مفهوم اللقب	وعرفهم	١٥ / ٤
تعريفه	ذكر المذكور مستقلا	٢٣ / ٤
ليس بحجة مطلقا	شروطه	١٧ / ٤
مفهوم المخالفة	شروطه العائدة للمذكور	٢٤ / ٤
اختلاف المثبتين له	ظاهر لا يرتقى الى القطع	٢٧ / ٤
اسقاط المفهوم بالكلية	عدم خروجه نخرج القالب	١٩ / ٤
لتخصيص العموم	عدم ارادة العهد	٢٢ / ٤
	العمل به قبل البحث عما	
	يوافقه أو يخالفه	١٧ / ٤

مفهوم الموافقة

٦. فهرس المصطلحات الأصولية

مفهوم المخالفة

الجزء / الصفحة	مفهوم المخالفة (تابع) الجزء / الصفحة
تسميته ايضا قحوى	قصد التعميم لا يظهر
٧ / ٤	من السياق
الخطاب	٢٣ / ٤
تسميته ايضا لحن الخطاب	القياس الجلي ان كان
٧ / ٤	المسكوت عنه مساويا
٩ / ٤	ليس بحجة في كلام
تعريفه	٧ / ٤
٩ / ٤	المصنفين
تقسيمه الى قطعي وطني	١٥ / ٤
٩ / ٤	ليس في تركه مع تبقية
تقسيم الى ضروري	١٦ / ٤
٩ / ٤	المنطوق نسخ
ونظري	شرطه ان لا يعود على
١٤٠ / ٤	٢٣ / ٤
توجه النسخ الى اللفظ	اصله المنطوق بالابطال
١٢ / ٤	شرط ان لا يقصد به
جواز الحكم بتقيضه	التفخيم وتأكيد الحال
١٤٠ / ٤	٢٢ / ٤
دلالتة عقلية أو لفظية	هل يدل على نفي الحكم
١٤٠ / ٤	١٦ / ٤
دلالتة من جهة اللغة لا	عما عدا المنطوق مطلقا
١٠ / ٤	١٧ / ٤
من القياس	هل يسقط المفهوم بالكلية
٩ / ٤	هل هو من بعض
شرطه في السكوت	مقتضيات اللفظ
٩ / ٤	لا يكون المذكور قصد به
والمنطوق	الامتنان
١١ / ٤	٢٢ / ٤
كونه من باب القياس	يدل عليه العقل
١١ / ٤	١٥ / ٤
مجمع عليه من حيث	مفهوم المكان
١٢ / ٤	تصويره
الجملة	٤٥ / ٤
١٢ / ٤	مفهوم الموافقة
مقارنته القياس	النسخ به
١٤٠ / ٤	١٣٩ / ٤
من باب السمع	الاولى والمساوى
١٢ / ٤	٩ / ٤
نسخه	ترجيح مفهوم المخالفة
١٣٩ / ٤	على الموافقة
نسخه مع بقاء حكم اللفظ	١٦٨ / ٦
١٤٠ / ٤	
هل هو قياس جلي أو لا	
١٤٠ / ٤	
هل المسكوت أولى بالحكم	
١٨ / ٤	
من المنطوق	
١٨ / ٤	
هو قياس فلا يقع النسخ	
١٤٠ / ٤	

مفهوم الموافقة	٦- فهرس المصطلحات الأصولية	المناسب
مفهوم الموافقة (تابع) الجزء / الصفحة	الجزء / الصفحة	
ينسخ به ما ينسخ بمنطوقه ١٤٠ / ٤	تعريفه ٢٩٦ / ١	
المقتضى .	دخوله تحت الامر ٢٩٩ / ١	
المقتضى هل هو عام ام لا ١٤ / ٣	كون الكراهية شرعية ٢٩٨ / ١	
١٥٤	هل هو قبيح ٢٩٩ / ١	
المقتضى وتعين احد	هل هو منهي عنه ٢٩٨ / ١	
المضمرات له ١٥٩ / ٣	هل هو من التكليف ٢٩٩ / ١	
حكمه ١٥٥ / ٣	المكلف	
المقدر	(وأنظر أيضا : تكليف)	
الصور في المقدرات ١٥٨ / ٣	اشتراط الحرية في المكلف ٣٨٣ / ١	
المقائد	اقدام المكلف على فعل	
اتباعه رخص المذاهب ٣٢٢ / ٦	بشرط علمه حكم الله	
افتاؤه ٣٠٦ / ٦	فيه ١٦٨ / ١	
المقييد	بلوغ المكلف رتبة الاجتهاد ٢٨٥ / ٦	
الكلام المطلق اذا نوى به	سماع المكلف اللفظ العام ٣٥ / ٣	
مقيد ١٢٨ / ٣	شروطه ٣٤٤ / ١	
توارد المطلق والمقيد من	هل يبلغ المكلف اللفظ	
جانب النفي أو النهي ٤٣١ / ٣	العام لا يبلغه المخصص ٣٤ / ٣	
حمل المطلق على المقيد ٤٢٩ / ٣	المكلف به	
حمل المقيد على المطلق ٤٣٤ / ٣	شروطه ٣٨٥ / ١	
شروط حمل المطلق على المقيد ٢٤٥ / ٣	الممانعة	
تأخر المقيد عن وقت العمل بالمطلق ٤١٩ / ٣	الجمع بين الممانعة والمطالبة ٣٣٢ / ٥	
المكسروه	أقسامه من حيث الحقيقة	
امتناع وقوعه من النبي ﷺ ١٧٦ / ٤	والإقناع ٢٠٨ / ٥	
اطلاقه ٢٩٦ / ١	أقسام المناسب من حيث	

المناسِب	٦- فهرس المصطلحات الأصولية	المُنصوَص
المُناسِب (تَابِع)	الجزء / الصفحة	الجزء / الصفحة
اليقين والظن	٢٠٨/٥	حكمها ٣٩٤ / ٤
تعريفه	٢٠٦/٥	كونها كالسماع الصحيح ٣٩٤ / ٤
المناسبة		كونها موازية للسمع ٣٩٤ / ٤
اشتراط المناسبة في		المندوب (وانظر أيضاً : ندب)
المعارض	٣٣٧ / ٥	المندوب مأمور به ٢٨٦ / ١
المناسبة وهل تنخرم		ترك المندوب اذا صار
بالمعارضة	٢٢٠ / ٥	شعارا للمبتدعه ٢٩١ / ١
تقسيم المناسبة	٢١٣ / ٥	ترك المندوب لخوف اعتقاد
تقسيم المناسبة من حيث		وجوبه ٢٩١ / ١
التأثير والملاءمة	٢١٦ / ٥	تعريفه ٢٨٤ / ١
مراتبها	٢١٩ / ٥	المسوخ (وانظر أيضاً : نسخ)
معارضة الوصف الشبهي		النص الذي خالفه جميع
للمناسبة	٣٣٧ / ٥	أهل العلم ٤٢٢ / ٤
المناط		جواز الاستنباط منه ١٣٨ / ٤
تخريج المناط	٢٥٧/٥	قبول أو منع قول الصحابي
المناطرة		فيه مطلقا ١٥٦ / ٤
سؤال السائل المناظرة	٣٦٤ / ٥	كون المقتضى به غير
التعليق بمناقضات		المقتضى بالناسخ ٧٩ / ٤
الخصوم في المناظرة	٣٦٠/٥	مثل الحكم الثابت فيما
المناولسة		يستقبل ٧٤ / ٤
افادتها التأكيد على الاجازة		هل الحكم الثابت نفسه ٧٤ / ٤
المجردة	٣٩٤ / ٤	هو المتقدم ١٥٢ / ٤
اقتراها بالاجازة	٣٩٣ / ٤	المُنصوَص
المناولة خصيصة فيها		أضرب المُنصوَص ١٠٢/٥
يعطى باليد	٣٩٦ / ٤	قياس المُنصوَص على
تعريفها	٣٩٣ / ٤	المُنصوَص ١٠٤ / ٥

النسبة	٦ - فهرس المصطلحات الأصولية	المنصوص
المنصوص (تابع)	الجزء / الصفحة	الجزء / الصفحة
نسخه لا يتضمن نسخ	الموضوع	١١١ / ١
المفهوم	المراد به	١٤٢ / ٤
المنطوق	المؤنث	١٧٩ / ٣
المنطوق ايضاً مفهوم	اجتماع المذكر والمؤنث	١٧٩ / ٣
المنطوق هو ما دل عليه	الميت	٢٩٦ / ٦
اللفظ في محل النطق	العمل بفتواه	٢٩٦ / ٦
علته لا تحمل التغير	الناسخ (انظر أيضاً : النسخ)	١٤١ / ٤
المنع	جواز نسخ الناسخ	٧٥ / ٤
معناه	شرطه مساواته للمنسوخ	٣٢٢ / ٥
رجوع جميع الاسئلة الى	أو أقوى	١٩٩ / ٤
المنع والمعارضة	صيرورته منسوخا	١٠٧ / ٤
منع نقل الحديث بالمعنى	عدم اشتراط تأخره عن	٣٥٨ / ٤
منع الوصف	المنسوخ في التلاوة	١٠٧ / ٤
المراد به	النسخ باجماع الصحابة	١٥٣ / ٤
المنقطع	النسخ بقول الرسول ﷺ	٣٣٠ / ٥
ثبوت حجيته دون ثبوتها	أو بفعله	١٥٣ / ٤
بالتصل	كونه منفصلاً عن المنسوخ	٧٨ / ٤
حجيته	متاخراً عنه	٤٢١ / ٤
المنقول	وجوب اعتقاد الامر	٤٠٣ / ٤
من الصفات	بالشيء قبل وروده	٧٥ / ٤
الموجب	النسب	٢٩ / ٤
القول به في القلب	دلاله الدليل على انتفاء	٢٩٧ / ٥
القول بالمرجب والمعارضة	الوجوب وحمله على	٣٧٣ / ٢
وهل يختص بالقياس	النسبة	٣٤٥ / ٥
	مدلول الحكم بها لا بثبوتها	٢٢٤ / ٤

النسبة ٦- فهرس المصطلحات الأصولية النسخ

النسبة (تابع)	الجزء / الصفحة	الجزء / الصفحة	
موارد الصدق والكذب التي تضمنها فقط	٢٢٤ / ٤	جواز نسخ المقرون بكلمة التأييد	٩٨ / ٤
النسخ		جواز نسخ القرآن بالسنة	١١١ / ٤
اركانه	٦٩ / ٤	في العقل	
استدعاؤه تحقق الامر	٩٢ / ٤	جواز النسخ بالمستفيض	
السابق		من السنة	١١٧ / ٤
اقسام النسخ قبل الفعل	٨١ / ٤	جوازه فيما نقل من فرض	
التفصيل فيه	٨٨ / ٤	الى اسقاطه	٨٩ / ٤
نسخ السنة بالسنة		جواز نسخ السنة بالقرآن	١١٨ / ٤
والكتاب	١٢٥ / ٤	جواز نسخ السنة بالسنة	١١٨ / ٤
العلم به بعد علم		جوازه في العقل	١١٩ / ٤
الملكفية بوجوده	٨٥ / ٤	جوازه للإبدال	٩٤ / ٤
الفرق بين التخصيص	٢٤٣ / ٣	حده	٦٥ ، ٦٤ / ٤
والنسخ		حده عند المعتزلة	٦٨ / ٤
نسخ الكتاب بالسنة	١١٠ / ٤	حقيقة في النقل	٦٠ / ٤
١١٤ ، ١٢٥ ، ١٢٦		حقيقة في الازالة مجاز في	
نسخ المتواتر بالاحاد	١٠٨ / ٤	النقل	٦٠ / ٤
منع النسخ قبل الفعل	٨٨ / ٤	نسخ خبر الواحد بالاجماع	١٢٩ / ٤
النسخ بالقياس		دخوله فيما حسنه وقبحه	
والتخصيص به	٤٢٤ / ٣	ذاتي	٩٧ / ٤
امتناع نسخ القرآن بخبر		دخوله في كل حكم شرعي	٩٧ / ٤
الواحد	١١٧ / ٤	دخول وقت المأمور به	٨٧ / ٤
امتناع نسخ جميع القرآن	١٠٢ / ٤	دخول وقته والشروع في	
تأخير بيان النسخ	٥٠٠ ، ٤٩٨ / ٣	فعله	٩٠ / ٤
تغير الحكم الشرعي		دلائله	١٥٢ / ٤
الثابت	٢٠٥ / ٤	رقعه اذا كان مما يوجب	
كونه جائزاً عقلاً	١١٤ ، ٧٢ / ٤	العلم	١٥٧ / ٤

النسخ ٦- فهرس المصطلحات الأصولية

النسخ (تابع)	الجزء / الصفحة	الجزء / الصفحة
رفع الحكم في المستقبل ٩١ / ٤	ليس في تركه مع تبقيّة	
سقوط وجوبه الى التذب ٩٧ / ٤	المنطوق نسخ ٩٦ / ٤	
سقوط وجوبه الى الايحاء ٩٧ / ٤	نسخ الحكم دون الرسم	
شروطه ٧٨ / ٤	وعكسه ١٠٣ / ٤	
عدم تحققه الا مع	١٠٦ ، ١٠٤	
التعارض ٧٤ / ٤	مدلوله وثمرته ٩٨ / ٤	
عدم جوازه في شيء لم	النسخ مشترك بين النقل	
يستعمل منه شيء ٨٩ / ٤	والتحويل لفظا ٦٠ / ٤	
عدم جوازه قبل الفعل ١٤٢ / ٤	هل النسخ ممنوع عقلا ٧٢ / ٤	
عدم وروده على العباده ١٥١ / ٤	منع نسخ الماضي ٩٩ / ٤	
علم المكلف بوجوبه عليه	نسخ الاحاد للمتواتر ٢٠٠ / ٤	
ولم يدخل وقته ٨٥ / ٤	منه نسخ القرآن بالسنه	
غير رافع للثابت بالعقل ١٤٩ / ٤	اذا كانت آحادا ١٠٩ / ٤	
قبل مضي مقدار ما يسعه	هل النسخ من باب	
من وقته ٩٢ / ٤	التخصيص ٦٦ / ٤	
نسخ كل من القول	النسخ الى ما هو اخف أو	
والفعل بالآخر ١٢٧ / ٤	أغلظ ٩٥ / ٤	
كونه اسقاطا للحديث ١٥٥ / ٤	نسخ الخاص للعام	
كونه بالمثل أو بالاقوى ١٢٧ / ٤	والعكس ٢٧ / ٣	
كونه بخطاب شرعي ٧٩ / ٤	نسخ الكتاب بالكتاب ١١٢ / ٤	
كونه قبل علم المكلف	نسخ المفهوم ١٣٨ / ٤	
بوجوده ٨١ / ٤	هل نقصان العباده نسخ ١٥٠ / ٤	
نسخ الاخبار الكائنه ٩٩ / ٤	نقله من اباحه الى حظر	
كون الحكم المنسوخ	وعكسه ٩٣ / ٤	
شرعيا إلا عقليا ٧٨ / ٤	هل نسخ الاصل نسخ	
ليس التعليق بالشرط	للقياس ١٣٤ / ٤	
نسخا ٣٩ / ٤	هل النسخ الرفع ٦٧ / ٤	

النسخ	٦ - فهرس المصطلحات الأصولية	النطق
النسخ (تابع)	الجزء / الصفحة	الجزء / الصفحة
هو تغير النصوص التي لا احتمال فيها	١٤٨ / ٤	يبدل من الاحكام الشرعية ٩٤ / ٤
هو ما رفع حكما شرعيا	١٤٦ / ٤	يجري في غير العبادات ٦٨ / ٤
النسخ واقع شرعا	٧٢ / ٤	النسيان
وجوب قبوله اذا كان المنسوخ من غير الأحاد	١٥٧ / ٤	وقوعه من النبي ﷺ ١٧٢ / ٤
وجوه النسخ في القرآن	١٠٣ / ٤	النص
وروده على الحكم	١٥٢ / ٤	الاستخراج من دلائل النص ٢٣١ / ٦
وروده على الخطاب		تعارض النصوص
المتعلق بأصل العبادات	١٥١ / ٤	والترجيح ١٣٩ / ٦
وروده في الدعاء	١٠٢ / ٤	معها
وروده قبل اعتقاد المنسوخ		زيادة الحديث عليه في القرآن ٣٤٨ / ٤
وقبل العمل به	٨٨ / ٤	عدم تركه بما يحتمل
وقته	٨١ / ٤	المعاني ١٢٢ / ٤
وقوعه ببدل مشروط	٩٥ / ٤	كيفية الاجتهاد من النص ٢٣١ / ٦
وقوعه بعد خروج وقته	٩٠ / ٤	ما يشترط في الاحتجاج بالنص ٢٣٠ / ٦
وقوعه بلا بدل	٩٤ / ٤	اسماء العدد نصوص
لا يتحقق مع امكان الجمع	٧٤ / ٤	ليس على اطلاقه ٤٤ / ٤
لا يثبت عند احتمال الموافقة بين القرآن والسنة	١٢٤ / ٤	اسماء العدد نصوص
لا يستلزم البداء	٧٠ / ٤	بقرائن الاحوال ٤٤ / ٤
لا يشترط ان يتقدم اشعار المكلف بوقوعه	٩٢ / ٤	عدم وفاء النصوص بما يرجى به الاجتهاد ٤٧٢ / ٤
لا يشترط فيه ان يخلفه بدل	٩٣ / ٤	النطق
يبدل مكانه شيئا	٩٤ / ٤	دلالة
		دلالة الإشارة أن لا يقصد في محل النطق ٣٩ / ٤
		٧ / ٤

النطق	٦- فهرس المصطلحات الأصولية	النكرة
النطق (تابع)	الجزء / الصفحة	الجزء / الصفحة
النظر	وقوع (كل) مؤكدة منفية ٣ / ٧٠	
اقسام النظر	١ / ٤٤	النقصان
العلم الحاصل عقب النظر	١ / ٤٧	الاختلاف في جوازه في
النظر الفاسد وهل		لفظ الحديث ٤ / ٣٦١
يستلزم الجهل	١ / ٥١	النقض
تعريفه	١ / ٤٢	أخذ القيد للنقض في
كونه واجبا شرعيا	١ / ٤٨	الدليل اولا ٥ / ٢٧٦
هل النظر مكتسب	١ / ٤٦	الزام النقض فزاد في
النظري		العلة وصفا ٥ / ٢٧٥
تقسيم مفهوم الموافقة		الزام الخصم مالا يقول
إلى ضروري ونظري	٤ / ٩	به الا النقض ٥ / ٣٦٢
النفي		الفرق بين النقض ٥ / ٣٣٣
الفرق بين تقدم النفي		والمعارضه
وتأخره	٣ / ٦٩	القيد الدافع للنقض
انكار القياس وطريق نفيه	٥ / ١٩	يكون مناسبا ٥ / ٢٧٣
حكم (كل) في النفي	٣ / ٧٠	بطلان العلة بالنقض ٥ / ٢٧٧
دخول حرف النفي على		تبديل الوصف الخاص
الماهية	٣ / ٤٦٦	بعام ثم ينقضه عليه ٥ / ٢٧٨
كون تقدم النفي وعدمه		دخول المطالبة فيها ٥ / ٣٥٠
من خصائصه (كل)	٣ / ٦٩	دفع النقض بقيد طردى ٥ / ٢٧٣
نفاة القياس اربعة	٥ / ٢٠	قبول الفرق بين النقض
هل يجب على المستول		وشرطه ٥ / ٢٧٥
ابتداء التعرض لنفي		كونه معارضة وأثر العلة
المانع	٥ / ٢٧٦	عليه ٥ / ٣٥٠
وقوع الفعل في سياق		نقض النقض ٥ / ٢٩٢
النفي أو الشرط	٣ / ١٢٢	النكرة
		اضافة (كل) الى النكرة ٣ / ٦٤

النكرة	٦- فهرس المصطلحات الأصولية	النبة
النكرة (تابع)	الجزء / الصفحة	الجزء / الصفحة
النكرة المنفية للعموم	١١٤ / ٣	لنفسه أو غيره ٤٥٣ / ٢
	١٢١	المكلف به في النهي ٤٣٤ / ٢
النكرة الواقعة في حيز		النهي الذي للتنزيه وما
الانكار الاستفهامي	١١٨ / ٣	يقتضيه ٤٥٠ / ٣
النكرة الواقعة في سياق		النهي الوارد بعد الإباحة ٣٨٣ / ٢
الامتنان أو الطلب	١١٨ / ٣	النهي عن الشيء ان
النكرة في سياق النفي		كان له اضداد ٤٣١ / ٢
هل تعم	١١٥ / ٣	النهي عن الشيء امر
النكرة في سياق النفي اذا		بضده ٤٣٦ / ٢
كانت جمعا	١١٦ / ٣	النهي عن متعدد ٤٣٨ / ٢
تعريفها	٤١٤ / ٣	النهي عن واحد لا يعينه ٤٣٣ / ٣
تعيين اعتبار المعنى فيها		النهي واقتضاؤه الكف
اضيفت اليه النكرة	٦٤ / ٣	على الفور ٤٣٣ / ٢
تناول النكرة في سياق		تعريفه ٤٢٦ / ٢
الشرط الاحاد عموما	١١٨ / ٣	ذلاله النهي في المعاملات ٤٤٨ / ٢
هل النكرة تعم اذا كانت		ما يجتاز به الامر عن النهي ٤٥٦ / ٢
مثبة	١١٧ / ٣	مفارقة الامر للنهي في
هل النكرة في النفي تفيد		الدوام والتكرار ٤٣٠ / ٢
العموم يصيغتها	١١٤ / ٣	برود صيغة النهي لمعان ٤٣٨ / ٢
وقوع النكرة في سياق		النوم
الشرط	١١٧ / ٣	أهلية النائم في تحمل
النهي		الرواية ١٠٧ / ٦
اطلاق النهي هل يقتضي		النيابة
الفساد	٤٤٦ / ٢	النيابة في العبادات البدنية ٤٣١ / ١
اقتضاء النهي للفساد	٤٣٩ / ٢	النية
	٤٥٢	تخصيص النية بالمكان
الفرق بين المنهى عنه		والزمان ١٢٥ / ٣

النية (تابع)	الجزء / الصفحة	الجزء / الصفحة	الوصف
نية التخصيص في الفعل	١٢٦ / ٣	ما لا يتم الواجب الا به	٢٢٣ / ١
الهاتف		ادراك الوجوب بالسمع	١٨٢ / ٤
تعريفه	١٠٦ / ٦	ادراكه بالعقل	١٨٢ / ٤
الوجوب		استقراره بمجرد دخول الوقت	٢١٦ / ١
اسماء الواجب	١٨١ / ١	اشتراط الامكان في ثبوت الوجوب في الذمة	٣٩٦ / ١
اعتبارات كون الواحد واجبا وحراما	٢٦٧ / ١	الزيادة على اقل ما لا ينطلق عليه الاسم ووصفه	٢٣٦ / ١
اقسامه	١٧٩ / ١	الفرق بين الوجوب ووجوب الاداء	١٨٠ / ١
الحرام والواجب متناقضان	٢٦٢ / ١	حمل قول الصحابي امرنا رسول الله على الوجوب	٣٧٥ / ٢
الواجب المخير وحكمه	١٨٦ / ١	ما بتحقق به الوجوب	١٨٥ / ١
الواجب الموسع	٢٠٨ / ١	نسخه لا يستلزم الجواز	١٤٢ / ٤
انقسامه	١٨٦ / ١	ورود صيغة الامر بعد الحظر هل تفيد الوجوب	٣٧٨ / ٢
انكار الواجب الموسع	٢٦٣ / ١	الوحي	
ترك الواجب اعظم من فعل الحرام	٢٧٤ / ١	صلته بالالهام	١٠٤ / ٦
ترك الواجب الموسع اول الوقت	٢١٠ / ١	الوصف (وانظر أيضاً : الصفة)	
تصور المخير في الواجب الكفائي	٢٥٢ / ١	أقسامه	٢٥١ / ٥
تعريفه	١٧٦ / ١	اعتبار الجنس في الحكم	
صيرورة الواجب		و، الوصف	٢٢٠ / ٥
التراخي واجبا على الامر	٢٢٢ / ١	اقتصار الشارع على احد الوصفين	١٤٢ / ٥
فعل الواجب الموسع عند غلبة ظن عدم البقاء	٣٣٧ / ١		
كون بعض الواجبات أوجب من بعض	١٨٤ / ١		

الوصف	٦- فهرس المصطلحات الاصولية	الوصف
الوصف (تابع)	الجزء / الصفحة	الجزء / الصفحة
التصريح بالحكم		فائده الوضع
والوصف مستنبط	١٩٨ / ٥	الوعد
التفريق بين حكمين		نسخه
لوصف	٢٠٠ / ٥	الوعيد
الاتفاق على وجود الوصف		نسخه
الذي هو عليه الحكم	١٦٩ / ٥	هل هو خبر محض
بيان انتقاء الوصف الذي		هل هو خبر مع انشاء
عارض به الاصل	٣٣٦ / ٥	الوفاق
تبديل الوصف الخاص		عدم اعتباره بمن سيوجد
بعام ثم ينقضه عليه	٢٧٨ / ٥	الوقف
ترتيب الحكم على الوصف		اصل الوقف
المشتق ودلالته	٣٣٨ / ٥	القائلون به
توسط الوصف بين الجمل	٣٤٢ / ٣	الوقف في الوعد والوعيد
حكم الوصف الذي ينفيه		تعديده حكمه الى الامة
السبر	٢٢٥ / ٥	الوقف في تعيين جهة
كون الوصف علة	١٨٤ / ٥	الفعل
كون كل وصف يربط		مذاهب الواقفية في محل
الفرع بالاصل حجة	٣٦١ / ٥	الوقف
منع وجود الوصف		مذاهب الواقفية في صفة
المعارض به	٣٣٧ / ٥	الوقف
الوصف الشبهى		الوهم
معارضة الوصف الشبهى	٣٣٧ / ٥	تعريفه
للمناسبة		
الوضع		
سيبه	٢٥٥ / ٤	

محتويات الجزء السادس من البحر المحيط

٧	كتاب الأدلة المختلف فيها
٨	الاستدلال
٩	الاستدلال على عدم الحكم بعدم الدليل
١٠	الاستقراء
١٢	الأصل في المنافع الإذن وفي المضار المنع
١٦	التعليق بالأولى
١٧	استصحاب الحال
٢٠	صور استصحاب الحال
٢٠	الصورة الأولى : استصحاب ما يدل العقل أو الشرع على دوامه
٢٠	الصورة الثانية : استصحاب العدم الأصلي
٢١	الصورة الثالثة : استصحاب الحكم العقلي
٢١	الصورة الرابعة : استصحاب الدليل مع احتمال المعارض
٢١	الصورة الخامسة : استصحاب الحكم الثابت بالاجماع في محل الخلاف
٢٥	الصورة السادسة : استصحاب الحاضر في الماضي
٢٧	الأخذ بأقل ما قيل
٣١	مسألة : القول بالأخف
٣٢	مسألة : المثبت للحكم يحتاج للدليل بلا خلاف
٣٥	مسألة : عدم الصحة في إبقاء ما ثبت بالدليل
٣٦	مسألة : قول الفقيه : نظرت وفحصت فلم أظفر بدليل
٣٩	شرع من قبلنا
٤١	مسألة : هل تعبد النبي ﷺ بعد النبوه بشرع من قبله؟

(تابع) محتويات الجزء السادس من البحر المحيط

٤٨	مسألة التفويض
٥٠	إطياق الناس من غير نكير
٥٢	دلالة السياق
٥٣	قول الصحابي
٦٥	التفريع على أن قول الصحابي حجة
٧١	التفريع على أن قول الصحابي ليس حجة
٧٦	المصالح المرسلة
٨٢	سد الذرائع
٨٧	<u>الاستحسان</u>
٩٥	فصل : ما استحسنته الشافعي والمراد منه
٩٩	دلالة الاقتران
١٠٣	دلالة الإلهام
١٠٦	الهاتف الذي يعلم أنه حق
١٠٧	رؤيا النبي صلى الله عليه وسلم

كتاب التعادل والتراجع

	الفصل الأول : في التعارض والنظر في حقيقته
١٠٨	وشروطه وأقسامه وأحكامه
١٢٩	الفصل الثاني : في الترجيح
	شروط الترجيح
١٣٠	الأول : أن يكون بين الأدلة، فالدعوى لا يدخلها الترجيح

- ١٣١ الثاني : قبول الأدلة التعارض في الظاهر، فلا ترجيح في القطعيات
- ١٣٢ الثالث : أن يقوم دليل على الترجيح
- ١٣٢ أن لا يمكن العمل بكل من المتعارضين
- ١٣٥ هل يقدم الترجيح على الجمع بين الدليلين
- ١٣٦ الرابع : أن يترجح بالمزية التي لا تستقل
- ١٣٧ الترجيح بكثرة الرواة
- ١٣٨ مسألة : يقع الترجيح بوجوه ذكرها الشافعي
- ١٣٩ مسألة : أقسام التعارض ٣٦ قسماً وبيان تلك الأقسام
- ١٤٧ سبب الاختلاف في الروايات
- ١٤٨ ترجيح الظواهر من الأخبار المتعارضة
- ١٤٩ الترجيح بالإسناد :
- ١٤٩ الترجيح بكثرة الرواة
- ١٥١ الترجيح بقلة الوسائط وعلو الإسناد
- ١٥٢ تقديم رواية الكبير على الصغير
- ١٥٢ الترجيح بفقہ الراوي وأوصافه
- ١٥٦ الترجيح بوقت الرواية
- ١٥٨ لا تقدم رواية الذكر على رواية الانثى
- ١٥٨ الترجيح بكيفية الرواية وألفاظها
- ١٦٢ الترجيح لوقت ورود الخبر
- ١٦٤ الترجيح من جهة المتن
- ١٦٤ الترجيح بحسب اللفظ
- ١٦٨ الترجيح بحسب مدلول الخبر ، وهو الحكم
- ١٦٩ الترجيح للاحتياط
- ١٧١ ترجيح المقتضى للتحريم مع المقتضى للإيجاب
- ١٧٣ ترجيح الخبر النافي للعقوبة على المثبت لها
- ١٧٤ الترجيح بالنقل والخفة

(تابع) محتويات الجزء السادس من البحر المحيط

١٧٤	الترجيح بحسب الأمور الخارجية
١٧٩	الكلام على تراجيح الأقيسة ويكون باعتبارات :
١٨٠	الاعتبار الأول - بحسب العلة
١٨٥	الاعتبار الثاني - بحسب الدليل الدال على وجود العلة
١٨٦	الاعتبار الثالث - بحسب الدليل الدالي على عِلَّة الوصف للحكم
١٨٩	الاعتبار الرابع - بحسب دليل الحكم
١٩٠	الاعتبار الخامس - بحسب كيفية الحكم
١٩٢	الاعتبار السادس - بحسب الأمور الخارجية
	مباحث الاجتهاد
١٩٥	وأركانه ثلاثة
١٩٧	الركن الأول : نفس الاجتهاد
١٩٩	الركن الثاني : المجتهد الفقيه
١٩٩	شروط المجتهد :
١٩٩	١ - إشرافه على نصوص الكتاب والسنة
٢٠٠	٢ - معرفة السنن المتعلقة بالأحكام
٢٠١	٣ - معرفة الإجماعات
٢٠١	٤ - معرفة القياس
٢٠١	٥ - معرفة كيفية النظر
٢٠٢	٦ - معرفة لسان العرب
٢٠٣	٧ - معرفة الناسخ والمنسوخ
٢٠٣	٨ - معرفة حال الرواة
٢٠٤	٩ - معرفة أصول الفقه
٢٠٤	١٠ - شروط أخرى

٢٠٤	مسألة : الاجتهاد في مسألة دون أخرى
٢٠٧	مسألة : خلو العصر عن مجتهد
٢٠٩	مسألة : تحزؤ الاجتهاد
٢١١	فصل : في المجتهد من القدماء ومن الذي حاز الرتبة منهم
٢١٤	فصل : في زمان الاجتهاد :
٢١٤	أ - اجتهاد الأنبياء
٢١٨	عصمة النبي إذا اجتهد
٢١٩	تصرفات النبي اما أن تكون بالإمامة أو القضاء أو الفتيا
٢٢٠	ب - الاجتهاد من غير الانبياء في زمانهم
٢٢٧	الركن الثالث : المجتهد فيه
٢٢٨	فصل : في تحليل الحجج
٢٢٩	فصل : في وظيفة المجتهد إذا عرضت له واقعة
	مسألة : هل يشترط في العمل بالنص البحث
٢٣٠	عن الناسخ والمخصص
٢٣١	فصل : طرق الاجتهاد
٢٣٢	مسألة : عمل المجتهد عند اختلاف الأئمة
٢٣٥	مسألة : يجب على المجتهد طلب الحق عند الله تعالى
٢٣٦	حكم الاجتهاد
٢٤١ ، ٢٣٦	مسألة : هل المصيب واحد، أم كل مجتهد مصيب
٢٣٩	التكفير للمخالف في الأمور المجتهد فيها
٢٥٣	التفريع على أصل أن الحق واحد
٢٥٣	هل يقطع المجتهد بصحة قوله وخطأ المخالف
٢٥٣	هل المخطىء آثم
٢٦٥	مراعاة المجتهد الخلاف
٢٦٦	نقض الاجتهاد بالاجتهاد

(تابع) محتويات الجزء السادس من البحر المحيط

- ٢٦٨ نقض الحكم إذا خالف القطعي
- ٢٦٩ اختلاف القراءات هل هو من باب اختلاف المجتهدين
- ٢٧٠ التقليد
- ٢٧٠ مسألة : العمل بقول النبي ﷺ هل هو تقليد
- ٢٧٣ مسألة : أخذ العامي بقول المجتهد هل هو تقليد
- ٢٧٥ أخذ المجتهد بقول مجتهد
- ٢٧٦ مسألة : التقليد ليس من طرق العلم
- ٢٧٧ التقليد في العقلية
- ٢٨٠ التقليد في الشرعية
- ٢٨٣ أضرب المقلدين
- ٢٨٣ ١ - العامي الضرف
- ٢٨٤ ٢ - العالم الذي لم يبلغ رتبة الاجتهاد
- ٢٨٥ ٣ - العالم الذي بلغ رتبة الاجتهاد
- ٢٨٨ المجتهد إذا حكم له أو عليه الحاكم بما يخالف اجتهاده
- ٢٨٨ مسألة : تقليد العالم للصحابي
- ٢٩١ مسألة : التقليد هل هو واجب في هذه الأعصار
- ٢٩١ مسألة : اختيار العامي مذهباً يتبعه هل هو اجتهاد جائز له ؟
- ٢٩٢ التقليد هل ابتداء بعد سنة ١٤٠ هـ ؟
- ٢٩٣ التفضيل بين أئمة المذاهب المتبوعة
- ٢٩٣ مسألة : العامي إذا سمع حديثاً يخالف مذهب إمامه
- ٢٩٦ مسألة : البارغ في مذهبه هل يفتي بالمرجوح فيه
- ٢٩٧ مسألة : تقليد المجتهد الميت
- ٣٠١ مسألة : العامي إذا افتاه المفتي بقول يخالف مذهب إمامه

- مسألة : إذا عمل المجتهد باجتهاد نفسه ثم تبين له خلاف اجتهاده ٣٠٢
 إذا اجتهد ثم وقعت النازلة مرة أخرى فهل عليه إعادة الاجتهاد ٣٠٣
 وهل على العامي إعادة السؤال ٣٠٣
 إذا تغير اجتهاده هل عليه إختيار المستفتي ٣٠٤

الإفتاء والاستفتاء

- مسألة : شروط المفتي ٣٠٥
 فتيا المقلد ٣٠٦
 فتيا الأصولي والمفسر والمحدث ٣٠٨
 مسألة : استفتاء مجهول الحال في العلم والعدالة ٣٠٩
 مسألة : جواز مطالبة المستفتي العامي العالم بدليل المسألة ٣١١
 مسألة : ترجيح العامي بين المفتين ٣١١
 مسألة : إذا سأل مفتين فاختلف جوابهما عليه فما يصنع ٣١٣
 مسألة : استفتاء المتخصصين فقيها مع وجود حاكم أو عدم وجوده ٣١٥
 هل للمفتي أن يفتي بالحكاية عن غيره ٣١٦
 هل على المستفتي أن يقبل قول المفتي ٣١٦
 مسألة : هل للمفتي أن يحيل على مفت آخر يخالفه القول ٣١٧
 مسألة : هل للعالم أن يفتي نفسه في المعاملات أو العبادات ٣١٧
 مسألة : إفتاء المفتي بحكم لا يعرف علته لا يجوز ٣١٨
 مسألة : متى يلزم العامي العمل بقول المفتي ٣١٨
 مسألة : التزام العامي مذهبا معيناً هل يجب عليه ٣١٩
 مسألة : هل للعامي أن يأخذ بما يخالف قول إمامه ٣٢٠
 مسألة : تتبع رخص المذاهب والأيسر منها هل هو فسق ٣٢٥
 الأخذ بزلل العلماء ٣٢٦
 إذا فعل المكلف فعلاً مختلفاً في تحريمه غير مقلد هل يأثم ٣٢٧
 خاتمة الكتاب في نسخة المصنف ٣٢٨

ء السادس من البحر المحيط

الفهارس

٣٣٢	ت القرآنية.
٣٩٤	١٠ اديث الشريفة.
٤١٨	الرجال والنساء.
٥٢٤	ب والفرق والطوائف.
٥٣٧	الكتب الوارده في متن الكتاب.
٥٨٦	المصطلحات الأصولية.
٦٩٧	محتويات الكتاب

